مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

لابن هشام

وبهامشه

مختصر شرح شواهد المغني

للعلامة السيوطي

تحقيق الدكتور
صالح عبد العظيم الشاعر

مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨

Editions Al-Adab 1923
42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868

مُغْنِي اللَّبِيبِ
عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ

لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)

وبهامشه

مختصر شرح شواهد المغني
للعلاَّمة السيوطي (ت ٩١١هـ)

تدقيق

د. صالح عبد العظيم الشاعر

دكتوراه النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت ٢٣٩٠٠٨٦٨

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

[ابن هشام الأنصاري ـ شيوخه ـ تلاميذه ـ مؤلفاته ـ جلال الدين السيوطي ـ مؤلَّفاته النحوية ـ شرحه على شواهد المغني ـ مغني اللبيب ـ أهميته ـ شروحه ـ هذه النسخة ومنهج العمل فيها]

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد ... فهذه مقدمة مختصرة بين يدي الكتاب، أسأل الله أن تكون نافعة.

ابن هشام الأنصاري:

ابن هشام هو أبو محمد، عبد الله، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، المولود بالقاهرة عام ٧٠٨ هـ ، والمتوفى بها سنة ٧٦١ هـ .

شيوخه:

تتلمذ ابن هشام على الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على شمس الدين ابن السراج، وسمع ديوان زهير بن أبي سُلمى على أبي حيَّان، من غير أن يلازمه أو يقرأ عليه غيرَه من الكتب، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة عدا الورقة الأخيرة منه، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتفقَّه على مذهب الإمام الشافعي، ثم توجَّه إلى المذهب الحنبلي وحفظ مختصر الخرقي.

تلاميذه:

مِمَّن أخذوا عن ابن هشام وتتلمذوا له: إبراهيم الأميوطي، ونور الدين النابلسي، وابن الفرات، وناصر الدين النويري، وعبد الله بن مفلح المقدسي.

مؤلَّفاته:

ألَّف ابن هشام مصنَّفات فاق عددها الأربعين بين كتاب ورسالة، تعدُّ ثروة علميَّة في علمي النحو والصرف، لعلَّ أكبرها وأهمَّها: المغني الذي بين أيدينا، ومن أشهرها: الإعراب عن قواعد الإعراب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، الجامع الصغير في النحو، شذور الذهب، شرح التسهيل، شرح قصيدة (بانت سعاد)، قطر النَّدى وبلّ الصدى، شرح اللمحة البدرية لأبي حيان، وغيرها من الرسائل الصغيرة وكتب المسائل.

جلال الدين السيوطي:

الإمام جلال الدين السيوطي هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري الأسيوطي، ولد في رجب سنة ٨٤٩ هـ ، ونشأ يتيمًا، حفظ القرآن وهو دون الثامنة، وحفظ المتون وأصول العلوم اللغوية والشرعية، كـ(العمدة)، و(منهاج الفقه)، و(الأصول)،

و(ألفية ابن مالك)، ورُزق التبحُّر في كلٍّ من: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، وفاقت مؤلَّفاته الثلاثمائة كتاب، وتوفي في جمادى الأولى سنة ٩١١هـ .

مؤلَّفاته اللغويَّة:

من أشهر ما صنَّف السيوطي من كتب العربيَّة: الأشباه والنظائر في النحو، الاقتراح في أصول النحو، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

شرحه على شواهد المغني:

وضع السيوطي هذا الشرح إتمامًا للفائدة من شواهد المغني، وتحقيقًا لصحة الاستشهاد كان يذكر لكلٍّ شاهد ما يتعلَّق بقائله وزمنه والملابسات المحيطة به، ويتبعه بأبياتٍ أخرى من القصيدة مِمَّا ورد شاهدًا في موضع آخر أو في مصنَّف آخر، ويورد شرحًا للألفاظ الغريبة والمشكلة، ويبيِّن موضع الاستشهاد سواء في كتاب المغني أو في غيره، إلا أنَّه مع استقامة منهجه لم يكن سائرًا عليه في الكتاب كلِّه، وكثير من الشواهد مرَّ عليها مرور الكرام دون تعليق.

مغني اللبيب وأهميته:

ومغني اللبيب الذي بين يديك أيُّها القارئ الكريم كتابٌ قلَّما يوجد نظيرٌ له في أي علمٍ من العلوم، فكرًا، وتنظيرًا، وتطبيقًا، فهو إبداعٌ في النظرية النحوية قابلٌ للاستمداد منه على مرِّ العصور، وعلى اختلاف المذاهب والنظريات اللغوية، وبحقٍّ قيل عن مؤلِّفه ابن هشام إنَّه يكاد يكون "أنحى من سيبويه" .

وهذا الكتاب واسطة العقد بين كتب ابن هشام، ويمتاز بطريقة خاصة في التصنيف، حيث جمع الأدوات والحروف مصنَّفة على حروف المعجم، وجمع شاردها وفصَّل قواعدها، ثم عرَّج على الأحكام العامَّة للجمل وأشباهها، وما يتبع ذلك من تقسيمات وتفريعات، وبيَّن القواعد الكلِّيَّة للنحو، والأخطاء التي يقع فيها المعربون.

ولعلَّ مِمَّا يمتاز به الكتاب، عنايته الكاملة بربط قواعد النحو بروابط كلِّيَّة، كالمعنى مثلاً، ونظرته الخاصَّة إلى الجملة وضوابطها، وعنايته التامَّة بالشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف والأشعار الفصيحة وأقوال العرب وأمثالهم.

أمَّا ما قصرت عنه همَّتنا في هذا الكتاب؛ لقلَّة بضاعتنا، وتأخُّر زمننا، فهو الاستطراد في التقسيمات والتفريعات، حيث تكثر أحيانًا بشكلٍ يدعو إلى التأنِّي والقراءة أكثر من مرَّة.

شروحه:

نظرًا لمكانة المغني السامية بين المؤلفات النحوية، فقد توجَّهت إليه اهتمامات الشارحين والمعلِّقين والمختصرين والناظمين، إضافة إلى مَن شرحوا شواهده كالسيوطي والبغدادي

وغيرهما، ولعلَّ من المتداول من هذه المؤلَّفات: حاشية الشُّمُنِّي [ت ٨٧٢ هـ] على المغني المسمَّاة "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام"، وكذلك حاشية الأمير الأزهري، وحاشية الدسوقي، ومن الشروح الكبيرة لمغني اللبيب: شرح بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني [ت ٨٢٨ هـ] المسمَّى "شرح المزج"(١)، بالإضافة إلى بعض الشروح والتعليقات التي لم تتم أو لم تُحقَّق، كتعليق الإمام السيوطي المسمى "الفتح القريب على مغني اللبيب" الذي وصل فيه إلى (حتَّى)، ومصنَّف ابن الملاَّ الحلبي المسمَّى "منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب".

هذه النسخة ومنهج العمل فيها:

والنسخة الَّتي بين يديك من "مغني اللبيب" عملٌ اجتهدتُ أن أخرجه بنصٍّ سليم، مُحرَّر من السقط والتحريف، ومضبوط بشكل ينفي اللبس عن كثير من المواضع، مع العناية بشكل ما يُشكل، وبعلامات الترقيم، ومن المنهج المتَّبع في إخراجه:

- العزو الدقيق للآيات القرآنية.
- استخلاص النكت النحوية واللغوية من شرح شواهد المغني للعلامة السيوطي في التعليق على شواهد الشِّعر، مع إتباع المنقول عنه بذكر الجزء والصفحة بين معكوفين.
- وضع أرقام الشواهد الشِّعرية لما اعتمده السيوطي، وبذلك خرج من الترقيم الشواهد المكررة، وأبيات المتنبِّي والمولَّدين، والشواهد التي قُصد إلى معناها دون لفظها وتركيبها.
- العناية التَّامَّة بإخراج الكتاب وتصحيح التجارب الطباعية، فقد خرج الكتاب من قبل بتحقيق لغويين أعلام، لكنَّ سوء الإخراج والأخطاء الطباعية جعلته لم يسلم من التحريف.
- وضع فهارس للآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأمثال والأقوال، والأشعار، إضافة إلى فهرس الموضوعات.

وفي الختام أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما فيه من نقص وسهو وخطأ.

والحمد لله أولاً وآخرًا

د. صالح عبد العظيم الشاعر
ذو القعدة ١٤٣٠هـ
نوفمبر ٢٠٠٩م

(١) طُبع بتحقيق الدكتور عبد الحافظ العسيلي بمكتبة الآداب بالقاهرة، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

مقدمة ابن هشام

بسم الله الرحمن الرحيم

أمَّا بعد حمدِ اللهِ على إفضاله، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمد وعلى آله، فإنَّ أَوْلى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسَّر به فهم كتاب الله المنزل، ويتَّضح به معنى حديث نبيِّه المرسل؛ فإنَّهما الوسيلة إلى السَّعادة الأبديَّة، والذَّريعة إلى تحصيل المصالح الدينيَّة والدنيويَّة، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صَوْب الصَّواب، وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة [٧٤٩هـ] أنشأتُ بمكَّة زادها الله شرفًا كتابًا في ذلك، منوِّرًا من أرجاء قواعده كلَّ حالك، ثمَّ إنَّني أُصِبتُ به وبغيره في منصرَفي إلى مصر، ولـمَّا منَّ الله تعالى عليَّ في عام ستة وخمسين [٧٥٦هـ] بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمَّرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا، واستأنفتُ العمل لا كسِلا ولا متوانيا، ووضعت هذا التَّصنيف، على أحسن إحكامٍ وترصيف، وتتبَّعت فيه مقفَلات مسائل الإعراب فافتتحتُها، ومعضلاتٍ يستشكلُها الطُّلاّب فأوضحتُها ونقَّحتُها، وأغلاطًا وقعت لجماعةٍ من المعربين وغيرهم فنبَّهت عليها وأصلحتُها.

فدونَك كتابًا تُشدُّ الرِّحالُ فيما دونَه، وتقف عنده فحول الرِّجال ولا يعْدونه؛ إذ كان الوضعُ في هذا الغرض لم تسمح قريحةٌ بمثاله، ولم ينسج ناسجٌ على منواله، وممَّا حثَّني على وضعِهِ أنَّني لما أنشأتُ في معناه المقدّمة الصُّغرى المسمَّاة بـ"الإعراب عن قواعد الإعراب"، حَسُنَ وقعُها عند أولي الألباب، وسار نفعُها في جماعة الطُّلاَّب، مع أنَّ الَّذي أودعتُه فيها بالنِّسبة إلى ما ادَّخرتُه عنها كشذرةٍ من عقد نحر، بل كقطرةٍ من قطرات بحر، وها أنا بائحٌ بما أسررتُه، مفيدٌ لما قرَّرتُه وحرَّرتُه، مقرِّبٌ فوائدَه للأفهام، واضعٌ فرائدَهُ على طرف الثُّمام؛ لينالهَا الطلاَّب بأدنى إلمام، سائلٌ مَن حَسُن خِيمُه، وسلِم من داء الحسدِ أديمُه، إذا عثر على شيءٍ طغى به القلم، أو زلَّت به القدم، أن يغتفر ذلك في جنب ما قرَّبتُ إليه من البعيد، ورددتُ عليه من الشَّريد، وأرحتُه من التَّعب، وصيرت القاصي يناديه من كَثَب، وأن يُحضِر قلبَهُ أنَّ الجواد قد يكبو، وأنَّ الصَّارم قد ينبو، وأنَّ النَّار قد تخبو، وأنَّ الإنسان محلُّ النسيان، وأن الحسناتِ يذهبن السيئات.

ومَنْ ذا الَّذي تُرضى سجاياهُ كلُّها   كفى المرءَ نُبلاً أنْ تُعدَّ مَعايبُهْ

وينحصر في **ثمانية أبواب**: **الباب الأوَّل** في تفسير المفردات وذكر أحكامها، **الباب الثَّاني** في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها، **الباب الثَّالث** في ذكر ما يتردَّد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجارُّ والمجرور وذكر أحكامهما، **الباب الرَّابع** في ذكر أحكام يكثر

دَورُها ويقبُح بالمعرب جهلُها، **الباب الخامس** في ذكر الأوجه الَّتي يدخل على المعرِب الخللُ من جهتها، **الباب السَّادس** في التَّحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، **الباب السَّابع** في كيفيَّة الإعراب، **الباب الثَّامن** في ذكر أمورٍ كلِّيَّة يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصُّور الجزئيَّة.

واعلم أنَّني **تأمَّلتُ كتبَ الإعرابِ فإذا السَّبب الَّذي اقتضى طولَها ثلاثةُ أمور**:

أحدُها: كثرة التّكرار؛ فإنَّها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصُّور الجزئيَّة، فتراهم يتكلَّمون على التَّركيب المعيَّن بكلام، ثمَّ حيث جاءت نظائرُه أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنَّهم حيث مرَّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ . ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾[١] ذكروا أنَّ فيه ثلاثةَ أوجُه، وحيث جاءهم مثل الضَّمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[٢] ذكروا فيه ثلاثةَ أوجهٍ أيضًا، وحيث جاءهم مثلُ الضَّمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾[٣] ذكروا فيه وجهين، ويكرِّرون ذكرَ الخلاف فيه إذا أُعرب فصلاً أله محلٌّ باعتبار ما قبلَه أم باعتبار ما بعدَه أم لا محلَّ له، والخلافُ في كونِ المرفوع فاعلاً أو مبتدأً إذا وقع بعد (إذا) في نحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[٤]، أو (إن) في نحو: ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾[٥]، أو الظرف في نحو: ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾[٦]، أو (لو) في نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ ﴾[٧]، وفي كون (أنَّ) و(أنْ) وصِلتَهما بعد حذف الجارِّ في نحو: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[٨] ونحو: ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ ﴾[٩] في موضع خفضٍ بالجارِّ المحذوف على حدِّ قوله [من الطويل]:

١- .... أَشارَتْ كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأَصابِعُ [١٠]

أو نصبٍ بالفعلِ المذكور على حدِّ قوله [من الكامل]:

٢- .... فِيهِ كَما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ [١١]

وكذلك يكرِّرون الخلافَ في جواز العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضَّمير المتَّصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك ممَّا إذا استُقصِيَ أملَّ القلمَ

---

(١) البقرة/ ٢ ،٣. (٢) آل عمران/ ٣٥. (٣) المائدة/ ١١٧. (٤) الانشقاق/ ١. (٥) النساء/ ١٢٨.
(٦) إبراهيم/ ١٠. (٧) الحجرات/ ٥. (٨) آل عِمران/ ١٨. (٩) النساء/ ٩٠.
(١٠) للفرزدق، وصدره : (إذا قيل أيُّ الناس شرٌّ قبيلةً)، **أشارت كليبٍ**: بالجر على حذف الجار وإبقاء عمله، أي إلى كليب، ورواه ابن حبيب بالرفع على تقدير (هذا كليب)، وقال المصنف في شواهده: الأصل : أشارت إلى كليب الأكف بالأصابع، فأسقط الجار وقلب الكلام، فجعل الفاعل مفعولاً وعكسه، وقال غيره: يروى (أشرَّت) ، يريد: أشارت إليها بأنَّها شرُّ الناس. [١/ ١٢]
(١١) لساعدة بن جُويَّة، وصدره: **(لدنٌ بهزِّ الكفِّ يعسلُ متنُه)** من أبيات في وصف الرمح، **فيه**: قال السكري: أراد: في كله، و**الكاف** للتشبيه، و(**ما**) مصدريَّة، أي: كعسلان الثعلب، **الطريق**: أي في الطريق، فأسقط الجارَّ وعدَّى الفعل اتِّساعًا. [١/ ١٧]

وأعقب السَّأَم، فجمعتُ هذه المسائلَ ونحوَها مقرَّرةً محرَّرةً في البـابِ الرَّابع من هذا الكـتاب، فعليك بمراجعته فإنَّك تجد به كنزًا واسعًا تُنفِق منه، ومنهلاً سائغًا تردُه وتصدُرُ عنه.

والأمر الثَّاني: إيرادُ ما لا يتعلَّق بالإعراب، كالكلام في اشتقاقِ (اسم) أهو من السِّمة كما يقول الكوفيُّون، أو من السُّموِّ كما يقول البصريُّون، والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين، وترجيح الرَّاجح من القولين، وكالكلام على ألفه لِمَ حُذفت من البسملة خطًّا، وعلى باء الجرِّ ولامه لِمَ كُسِرتا لفظًا، وكالكلام على ألف (ذا) الإشاريَّة أزائدةٌ هي كما يقول الكوفيُّون أم منقلبةٌ عن ياءٍ هي عينٌ واللام ياءٌ أخرى محذوفةٌ كما يقول البصريُّون، والعجب من مكِّي بن أبي طالب؛ إذ أوردَ مثلَ هذا في كتابه الموضوعِ لبيان مُشكِل الإعراب، مع أنَّ هذا ليس من الإعراب في شيءٍ، وبعضهم إذا ذَكر الكلمةَ ذكر تكسيرَها وتصغيرَها، وتأنيثَها وتذكيرَها، وما ورد فيها من اللُّغات، وما رُويَ من القراءات، وإنْ لم ينبنِ على ذلك شيءٌ من الإعراب.

والثَّالث: إعرابُ الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعلِ ونائبه، والجارِّ والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثرُ النَّاس استقصاءً لذلك الحوفي، وقد تجنَّبتُ هذين الأمرين، وأتيتُ مكانَهما بما يتبصَّر به النَّاظر، ويتمرَّن به الخاطر، من إيراد النَّظائر القرآنيَّة والشَّواهد الشِّعريَّة، وبعض ما اتَّفق في المجالس النَّحويَّة.

ولَمَّا تمَّ هذا التَّصنيف على الوجهِ الَّذي قصدتُّه، وتيسَّر فيه من لطائف المعارف ما أردتُه واعتمدتُّه، سمَّيتُه بـ(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ، وخطابي به لمن ابتدأ في تعلُّم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب، ومن الله تعالى أستمِدُّ الصَّواب، والتوفيق إلى ما يُحظيني لديه بجزيلِ الثَّواب، وإيَّاه أسألُ أن يعصمَ القلمَ من الخطأ والخطَل، والفهمَ من الزَّيغِ والزَّلل، إنَّه أكرمُ مسؤول وأعظم مأمول.

الباب الأوَّل
في تفسيرِ المفرداتِ وذكرِ أحكامها

وأعني بالمفرداتِ الحروفَ وما تضمَّن معناها من الأسماء والظروف؛ فإنَّها المحتاجةُ إلى ذلك، وقد رتَّبتُها على حروف المعجَم ليسهُل تناولُها، وربَّما ذكرتُ أسماءً غيرَ تلك وأفعالاً؛ لمسيس الحاجة إلى شرحها.

حرف الألف

الألف المفردة:

تأتي علي وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفًا يُنادَى به القريبُ، كقوله [من الطويل]:

٣- أَفاطِم مَهلاً بَعْضَ هَذا التَّدَلُّلِ .... (١)

ونقل ابنُ الخبَّاز عن شيخِه أنَّه للمتوسِّط، وأنَّ الَّذي للقريب (يا)، وهذا خرقٌ لإجماعهم.

والثَّاني: أن تكونَ للاستفهام، وحقيقتُه طلبُ الفَهم، نحو: أزيدٌ قائمٌ؟

وقد أُجيزَ الوجهان في قراءة الحرميَّيْن: ﴿أَمَنْ هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ﴾(٢)، وكونُ الهمزةِ فيه للنِّداء هو قول الفرَّاء، ويُبعده أنَّه ليس في التَّنزيل نداءٌ بغير (يا)، ويقرِّبه سلامتُه من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التَّقدير عند مَن جعلها للاستفهام: أمن هو قانتٌ خيرٌ أم هذا الكافر؟ أي المخاطَب بقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً ﴾(٣)، فحُذِف شيئان: مُعادِل الهمزة والخبر، ونظيرُه في حذف المعادِل قولُ أبي ذؤيبٍ الهُذَلي [من الطويل]:

٤- دَعاني إِلَيْها القَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ   سَميعٌ فَما أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها؟ (٤)

تقديره: (أَم غيٌّ)، ونظيرُه في مجيء الخبر كلمة ﴿ خَيْرٌ ﴾ واقعةً قبلَ (أم): ﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾(٥)، ولكَ أنْ تقولَ: لا حاجةَ إلى تقديرِ مُعادلٍ في البيت؛ لصحَّة قولك: ما أدري هل طِلابُها رشدٌ، وامتناعِ أن يُؤتَى لـ(هل) بمُعادلَ، وكذلك

---

(١) لامرئ القيس، وتمامه: (**وإن كنتِ قد أزمعتِ صَرمي فأجملي**)، **فاطمَ**: منادى مرخَّم على لغة الانتظار، **مهلاً**: مصدر أمهل، وأصله: إمهالاً، حُذف زائده وجُعل بدلاً من التلفظ بالفعل كـ(ضربًا زيدًا)، وهو الناصب لـ(**بعض**)، وقيل: الناصب محذوف تقديره (امهلي)، وقيل: (اتركي)، **التدلُّل**: من الدَّلّ، وقد استشهد به المصنف على ورود الهمزة لنداء القريب، واستشهد به في التوضيح على أن نداء ما فيه التاء مرخَّمًا أكثر من ندائه تامًّا [١/ ٢٠].

(٢) الزمر/ ١٠.   (٣) الزمر/ ٨ .

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي، **دعاني**: جواب (لَمَّا) في بيت سابق، ويُروى (عصاني)، قال الأصمعي: أي جعل لا يقبل مني وذهب إليها سفهًا، ورُوي (مطيع) بدل (**سميع**)، وهو و(**دعاني**) رواية أبي عمرو، قال الأصمعي: والمعنى: فما أدري أرشدٌ أم غيٌّ، فحذف الغيَّ، وهو محلُّ الشاهد [١/ ٢٧].

(٥) فصلت/ ٤٠.

لا حاجةَ في الآية إلى تقدير مُعادل؛ لصحَّة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك، وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾(١) : إنَّ التَّقدير (كمن ليس كذلك؟) أو (لم يوحِّدوه؟)، ويكون ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾(٢) معطوفًا على الخبر على التَّقدير الثَّاني، وقالوا: التَّقدير في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾(٣): أي: كمَن يَنعَم في الجنَّة؟ وفي قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾(٤) أي: كمَن هداهُ اللهُ؟ بدليل: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴾(٤)، أو التَّقدير: ذهبَتْ نفسُك عليهم حسرةً؟ بدليل قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ﴾(٤)، وجاء في التَّنزيل موضعٌ صرِّح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس ممَّا نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُواْ مَآءً حَمِيمًا ﴾(٥) ، أي: (أمَن هو خالدٌ في الجنَّة يُسقَى من هذه الأنهار كمن هو خالدٌ في النار؟) وجاءا مصرَّحًا بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾(٦)، ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ ﴾(٧).

والألف أصلُ أدواتِ الاستفهام، ولهذا خُصَّت بأحكام، **أحدها**: جوازُ حذفِها، سواءٌ تقدَّمت على (أم) كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٥- بَدا لِيَ منها مِعصَمٌ حينَ جَمَّرَتْ ... وكفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنان

فواللهِ ما أدري وإن كنتُ داريًا ... بسبعٍ رمينَ الجمر أم بثمانِ؟ (٨)

أرادَ: (أبسبعٍ)، أم لم تتقدَّمها، كقول الكميت [من الطويل]:

٦- طَرِبْتُ، وَما شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلا لَعِبًا مِنِّي، وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟ (٩)

(١) الرعد/ ٣٣. (٢) الرعد/ ٣٣. (٣) الزمر/ ٢٤. (٤) فاطر/ ٨.
(٥) محمد/ ١٥. (٦) الأنعام/ ١٢٢. (٧) محمد/ ١٤.

(٨) لعمر بن أبي ربيعة، قاله في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله، **بدا**: ظهر، **المِعْصَم**: موضع السوار من الساعد، **جمَّرَت**: رمت الجمار، **كفٌّ خضيبٌ**: خُضبَت بالحناء ونحوه، والكفُّ الخضيب أيضًا: نجم، **البنان**: أطراف الأصابع، واحدها بنانة، **وإن كنتُ داريا**: يحتمل أن تكون (إنْ) فيه نافية، أي: وما كنت داريا، فتكون تأكيدًا للجملة قبلها، ويحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة، أي وإن كنت قبل ذلك من أهل الدراية والمعرفة حتى بدا لي ما ذكر فسلبت الدراية، وهو أظهر، **بسبعٍ**: على حذف همزة الاستفهام، أي (أبسبعٍ) وهو محل الاستشهاد، **رمَيْنَ**: قال البدر الدماميني: ضميره عائد إلى البنان، أو إلى المرأة وصواحبها[١/ ٣١].

(٩) للكميت في مدح أهل البيت عليهم السلام، **طربتُ**: من الطرب وهو خفَّة تصيب الإنسان لشدة سرور أو حزن، وأطربه غيره وتطرَّبه، واستشهد أبو حيَّان بالبيت على تقديم المفعول على عامله؛ فإن **(شوقًا)** مفعول له مقدَّم على عامله وهو **(أطرب)**، **البيض** من النساء: جمع بيضاء، **واللعب** واللهو: قيل مترادفان، وفرَّقت طائفة بينهما بفرق دقيق، **وذو الشيب**: على حذف همزة الاستفهام الإنكاري، وهو محل الاستشهاد [١/ ٣٥].

أراد: أَوَذُو الشَّيب يلعب؟ واختُلف في قول عمرَ بن أبي ربيعةَ [من الخفيف]:

٧- ثُمَّ قالُوا: تُحِبُّها؟ قُلْتُ: بَهْرًا　　　عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرابِ [(١)]

فقيل: أراد: أتحبُّها؟، وقيل: إنَّه خبرٌ، أي: أنت تحبُّها، ومعنى (قلت: بهرًا): قلت: أحبُّها حبًّا بهرني بَهرًا، أي غلبني غلبةً، وقيل: معناه: عجبًا، وقال المتنبِّي [من البسيط]:

أَحْيا وأَيْسرُ ما قاسَيْتُ ما قَتَلا　　والبَيْنُ جارَ عَلَى ضَعْفِي وما عَدَلا [(٢)]

(أحيا) فعلٌ مضارع، والأصل: أأحيا، فحُذفتْ همزةُ الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجُّب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقلُّ شيءٍ قاسيتُه قد قتل غيري، والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحَمَل عليه قولـه تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [(٤)] في المواضع الثَّلاثة، والـمُحقِّقون على أنَّه خبر، وأنَّ مثلَ ذلك يقولُه مَن يُنصِف خصمَه مع علمه بأنَّه مُبطِل، فيحكي كلامَه ثمَّ يَكرُّ عليهِ بالإبطال بالحُجَّة، وقرأ ابن محيصن: ﴿سواءٌ عَلَيهِم أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾، وقال عليه الصَّلاة والسَّلام لجبريل عليه السَّلام: (وإن زنى وإن سرق؟) فقال: وإن زنى وإن سرق.

الثَّاني: أنَّها تردُ لطلب التَّصوُّر، نحو: أزيدٌ قائمٌ أم عمرو؟ ولطلب التَّصديق، نحو: أزيدٌ قائم؟ و(هل) مختصَّةٌ بطلب التَّصديق، نحو: هل قام زيدٌ؟ وبقيَّة الأدوات مختصَّةٌ بطلب التَّصوُّر، نحو: مَن جاءك؟ وما صنعتَ؟ وكَم مالُك؟ وأينَ بيتُك؟ ومتى سفرُك؟

الثَّالث: أنَّها تدخل على الإثبات كما تقدَّم، وعلى النَّفي، نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[(٥)]، ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ ﴾[(٦)]، وقوله [من البسيط]:

٨- أَلا اصْطِبارَ لِسَلْمَى أَم لَها جَلَدٌ　　　إذا أُلاقِي الَّذِي لاقاهُ أَمْثالي [(٧)]

ذكره بعضُهم، وهو منتقضٌ بـ(أم)؛ فإنَّها تشاركها في ذلك، تقول: أقام زيدٌ أم لم يقم؟

الرَّابع: تمام التَّصدير، بدليلين: أحدهما أنَّها لا تُذكَر بعد (أم) الَّتي للإضراب كما يُذكر

---

(١) لعمر بن أبي ربيعة، من قصيدة كتب بها إلى الثريا بنت عبد الله بن الحارث العبشمية لما صرمته، **بهرًا**: في الصحاح: أي عجبًا، وجزم به صاحب التسهيل وجعله مصدرًا لا فعل له، **تحبُّها**: على حذف همزة الاستفهام، وهو محلُّ الاستشهاد وبه جزم أبو حيان، **بهرًا**: قال ابن الأعرابي في نوادره: المبهور: المكروب، وقيل: معناه جهرًا لا أكاتم، من قولهم: القمر الباهر أي الظاهر ضوؤه، وقيل: معناه: تبًّا، لأن قولهم: (**تحبُّها**) على الإنكار [١/ ٤١].

(٢) هذا أول بيت من ٢٢ بيتًا لأبي الطيب المتنبي في هذا الكتاب، وقد أهملهم السيوطي في شرح الشواهد، وللأستاذ الدكتور محمد عبد المجيد الطويل بحث في هذه الأبيات ضمن كتابه (مشكلات نحوية).

(٣) الشعراء/ ٢٢ .　(٤) الأنعام/ ٧٦: ٧٨.　(٥) الشرح/ ١.　(٦) آل عمران/ ١٦٥ .

(٧) لقيس بن الملوح، **الذي لاقاه أمثالي**: أي من الموت، كنى عنه بذلك تسلية لهذه المرأة، واستشهد به المصنف على دخول الهمزة على النفي؛ فإن الاستفهام هنا على حقيقته وكذلك النفي [١/ ٤٢].

غيرُها، لا تقول: أقام زيدٌ أم أَفَعَدَ؟ وتقول: أم هل قَعد؟ والثَّاني: أنَّها إذا كانت في جملةٍ معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ(ثمَّ) قُدِّمَت على العاطف؛ تنبيهًا على أصالتِها في التَّصدير، نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ ﴾[1]، ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾[2]، ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾[3]، وأخواتُها تتأخَّر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾[4]، ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[5]، ﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾[6]، ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[7]، ﴿ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ ﴾[8]، ﴿ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾[9]، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعةٌ أوَّلُهم الزمخشريّ فزعموا أنَّ الهمزة في تلك المواضع في محلِّها الأصليِّ، وأنَّ العطفَ على جملةٍ مقدَّرةٍ بينها وبين العاطف، فيقولون: التقدير في ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾[10]، ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾[11]، ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ ﴾[12]، ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾[13]: أَمَكثُوا فلم يسيروا في الأرض؟ أَنُهملُكم فنضرب عنكم الذِّكرَ صفحًا؟ أَتُؤمنون به في حياته فإن مات أو قُتل انقلبتم؟ أنحن مُخلَّدون فما نحن بميِّتين؟

ويُضعِف قولَهُم ما فيه من التَّكلُّف، وأنَّه غيرُ مطَّردٍ في جميع المواضع، أمَّا الأوَّل فلدعوى حذف الجملة، فإن قُوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يُقال: إنَّه أسهلُ منه؛ لأنَّ المتجوَّز فيه على قولهم أقلُّ لفظًا، مع أنَّ في هذا التَّجوُّز تنبيهًا على أصالة شيءٍ في شيء، أي أصالة الهمزة في التَّصدير، وأما الثَّاني فلأنَّه غيرُ ممكنٍ في نحو: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾[14] .

وقد جزم الزَّمخشريُّ في مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله في ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾[15] : إنَّه عطف على ﴿ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً ﴾[16]، وقوله في ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ . أَوَءَابَآؤُنَا ﴾[17] ـ فيمن قرأ بفتح الواو ـ: إنَّ (آباؤنا) عطف على الضَّمير في (مبعوثون)، وإنَّه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوَّز الوجهين في موضع فقال في قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ ﴾[18]: دخلَتْ همزةُ الإنكار على الفاء العاطفة جملةً على جملةٍ، ثمَّ توسَّطَت الهمزةُ بينهُما، ويجوز أن يعطف على محذوفٍ تقديرُه (أيتولَّون فغير دين الله يبغون؟).

(١) الأعراف/ ١٨٥. (٢) يوسف/ ١٠٩ . (٣) يونس/ ٥١. (٤) آل عمران/ ١٠١.
(٥) التكوير/ ٢٦ . (٦) الأنعام/ ٩٥ . (٧) الأحقاف/ ٣٥. (٨) الأنعام/ ٨١.
(٩) النساء/ ٨٨. (١٠) يوسف/ ١٠٩. (١١) الزخرف/ ٥. (١٢) آل عمران/ ١٤٤.
(١٣) الصافات/ ٥٨. (١٤) الرعد/ ٣٣. (١٥) الأعراف/ ٩٧. (١٦) الأعراف/ ٩٥.
(١٧) الواقعة/ ٤٧، ٤٨. (١٨) آل عمران/ ٨٣.

فصل:

قد تخرج الهمزةُ عن الاستفهام الحقيقيِّ فتِردُ لثمانيةِ معان:

أحدها: التَّسوية، وربَّما تُوُهِّمَ أنَّ المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمةِ (سواء) بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدَها تقع بعد (ما أبالي) و(ما أدري) و(ليت شعري) ونحوهنَّ، والضَّابط أنَّها الهمزةُ الدَّاخلة على جملةٍ يصحُّ حلولُ المصدر محلَّها، نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾(١)، ونحو: ما أبالي أَقُمْت أم قعدت، ألا ترى أنَّه يصحُّ: سواءٌ عليهم الاستغفارُ وعدمُه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

والثَّاني: الإنكار الإبطاليّ، وهذه تقتضي أنَّ ما بعدها غيرُ واقع وأنَّ مُدَّعيه كاذب، نحو: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ﴾(٢)، ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾(٣)، ﴿ أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ ﴾(٤)، ﴿ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ﴾(٥)، ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾(٦)، ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ﴾(٧)، ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفيَ ما بعدها لزم ثبوتُه إن كان منفيًّا؛ لأنَّ نفيَ النَّفي إثبات، ومنه: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾(٨) أي: الله كافٍ عبدَه، ولهذا عطف ﴿ وَوَضَعْنَا ﴾(٩) على ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾(١٠) لـمَّا كان معناه: شرَحْنا، ومثلُه: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ . وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾(١١)، ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ . وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾(١٢)، ولهذا أيضًا كان قولُ جرير في عبد الملك [من الوافر]:

٩- أَلَسْتُم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطايا وأَنْدى العَالَمينَ بُطونَ راحِ (١٣)

مدحًا، بل قيل إنَّه أمدحُ بيتٍ قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقيِّ لم يكن مدحًا البتَّة.

والثَّالث: الإنكار التَّوبيخيّ، فيقتضي أنَّ ما بعدَها واقعٌ وأنَّ فاعلَه ملوم، نحو: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾(١٤)، ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾(١٥)، ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾(١٦)، ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ ﴾(١٧)، ﴿ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا ﴾(١٨)، وقول العجَّاج [من الرجز]:

---

(١) المنافقون/ ٦. (٢) الإسراء/ ٤٠. (٣) الصافات/ ١٤٩. (٤) الطور/ ١٥.
(٥) الزخرف/ ١٩. (٦) الحجرات/ ١٢. (٧) سورة ق/ ١٥. (٨) الزمر/ ٣٦.
(٩) الشرح/ ٢. (١٠) الشرح/ ١. (١١) الضحى/ ٦، ٧. (١٢) الفيل/ ٢، ٣.
(١٣) لجرير في مدح عبد الملك بن مروان، **المطايا**: جمع مطيَّة، وهي الدابَّة تمطو في مشيها، أي تسرع، **أندى**: أسخى، **الرَّاح**: جمع راحة، وهي الكفُّ [١/ ٤٢].
(١٤) الصافات/ ٩٥. (١٥) الأنعام/ ٤٠. (١٦) الصافات/ ٨٦.
(١٧) الشعراء/ ١٦٥. (١٨) النساء/ ٢٠.

١٠- أَطَرَبًا وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ
والدَّهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيُّ [(١)]

أي: أتطرب وأنت شيخٌ كبير؟

والرَّابع: التَّقرير، ومعناه حملُكَ المخاطَبَ على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقرَّ عندَه ثبوتُه أو نفيُه، ويجب أن يليَها الشَّيءُ الَّذي تُقرِّره به، تقول في التَّقرير بالفعل: أضربتَ زيدًا؟ وبالفاعل: أأنت ضربتَ زيدًا؟ وبالمفعول: أزيدًا ضربتَ؟ كما يجب ذلك في المستفهَم عنه، وقولُه تعالى: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا ﴾[(٢)] محتمِلٌ لإرادة الاستفهام الحقيقيِّ بأن يكونوا لم يعلموا أنَّه الفاعل، ولإرادة التَّقرير بأن يكونوا قد علموا، ولا يكونُ استفهامًا عن الفعلِ ولا تقريرًا به؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام قد أجابَهم بالفاعل بقوله: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا ﴾ [(٣)].

فإن قلت: ما وجه حمل الزَّمخشريِّ الهمزةَ في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[(٤)] على التَّقرير؟ قلت: قد اعتذر عنه بأنَّ مرادَه التَّقريرُ بما بعد النَّفي لا التَّقرير بالنَّفي، والأولى أن تُحمَل الآية على الإنكار التَّوبيخيِّ أو الإبطاليِّ، أي: ألم تعلم أيُّها المنكر للنَّسخ؟

والخامس: التَّهكُّم، نحو: ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ ﴾[(٥)].

والسَّادس: الأمر، نحو: ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾[(٦)] أي: أسلموا.

والسَّابع: التَّعجُّب، نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾[(٧)].

والثَّامن: الاستبطاء، نحو: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[(٨)].

وذكر بعضُهم معانيَ أُخَرَ لا صحَّة لها.

تنبيه:

قد تقع الهمزةُ فعلاً، وذلك أنَّهم يقولون: وأى بمعنى وعد، ومضارعه: يئي بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرة، كما تقول: وَفَى يَفِي، ووَنَى يَنِي، والأمرُ منهُ: (إه) بحذف

(١) للعجّاج، **طربًا**: نصب بفعل مقدَّر، أي : أتطرب؟ قال ابن يسعون: وإنما ذكر المصدر دون الفعل لأنه أعز وأبلغ في المراد، والهمزة للإنكار التوبيخي، وهو محلُّ الاستشهاد، وقد استشهد به ابن مالك على وجوب حذف عامل المصدر الواقع في توبيخ، والمشهور أنه منصوب على أنه مفعول مطلق، وقيل: إنه على الحال المؤكّد، أي أتطرب في حال طرب، حكى ذلك أبو حيَّان، **قِنَّسريّ**: شيخ كبير، قال الجوهري: ويُروى بكسر النون، و(قِنَّسريّ) أيضًا نسبة إلى (قِنَّسرين) بلد الشام، وفي الصحاح: **الدوَّاريّ**: الدهر يدور بالإنسان أحوالاً [١/ ٤٨].

(٢) الأنبياء/ ٦٢. (٣) الأنبياء/ ٦٣. (٤) البقرة/ ١٠٦. (٥) هود/ ٨٧.

(٦) آل عمران/ ٢٠. (٧) الفرقان/ ٤٥. (٨) الحديد/ ١٦.

اللاَّم للأمر، وبالهاء للسَّكت في الوقف، وعلى ذلك يتخرَّج اللُّغز المشهور، وهو قولُه [من الخفيف]:

إنَّ هِنْدُ المليحَةُ الحسْناءَ وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفاءَ [1]

فإنَّه يُقال: كيفَ رفع اسم (إنَّ) وصفتَه الأُولى؟ والجواب: أنَّ الهمزةَ فعلُ أمر، والنُّون للتَّوكيد، والأصل: (إينَّ) بهمزةٍ مكسورةٍ، وياءٍ ساكنةٍ للمخاطبة، ونونٍ مشدَّدةٍ للتَّوكيد، ثمَّ حُذِفت الياء لالتقائِها ساكنةً مع النُّون المدغمة، كما في قوله [من البسيط]:

١١- لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إذا تَذَكَّرْتِ يَومًا بَعْضَ أَخْلاقِي [2]

و(هند) منادى مثل: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾[3]، و(المليحة) نعتٌ لها على اللَّفظ، كقوله [من الرجز]:

١٢- يا حَكَمُ الوارثُ عَنْ عَبْدِ الملِكْ [4]

و(الحسناء) إمَّا نعتٌ لها على الموضع، كقولِ مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه [من الوافر]:

١٣- يَعُودُ الفَضْلُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتُفْرِجُ عَنْهُمُ الْكُرَبَ الشِّدادا

فَما كَعْبُ بْنُ مامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدِ مِنْكَ يا عُمَرُ الجَوادا [5]

وإمَّا بتقدير (أمدح)، وإما نعتٌ لمفعول به محذوف، أي: عِدِي يا هندُ الخلَّة الحسناء، وعلى الوجهَيْن الأوَّلَيْن فيكون إنَّما أمرَها بإيقاع الوعْد الوفيِّ مِن غير أن يُعيِّن لها الموعود، وقوله: (وأي) مصدرٌ نوعيٌّ منصوبٌ بفعل الأمر، والأصل: (وأيًا) مثل (وأي مَن)، ومثله: ﴿ فَأَخَذْنَـٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾[6]، وقوله: (أضمرَتْ) بتاء التَّأنيث محمولٌ على معنى (مَن) مثل: مَن كانت أمَّك؟

(آ) بالمد:

حرفٌ لنداء البعيد، وهو مسموعٌ لم يذكره سيبويه، وذكَرَه غيرُه.

(أيا):

حرفٌ كذلك، وفي الصِّحاح أنَّه حرفٌ لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

١٤- أيا جَبَلَيْ نُعْمانَ باللهِ خَلِّيا نَسِيمَ الصَّبا يَخْلُصْ إلَيَّ نَسِيمُها [7]

---

(١) أهمله السيوطي، وهو من الأبيات مجهولة القائل.

(٢) وهو آخر قصيدة لتأبَّط شرًّا، **قرع السنّ**: ضربها بطرف الأنملة ونحوها، **الندم**: التأسُّف، **الأخلاق**: جمع خُلُق، وهو السجيَّة والطبع [١/ ٥٠].

(٣) يوسف/ ٢٩. (٤) لرؤبة بن العجاج، وقد انتحلها أبو نخيلة السعدي لنفسه [١/ ٥٢].

(٥) لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز [١/ ٥٦]. (٦) القمر/ ٤٢.

(٧) لقيس بن الملوَّح، ورواية الحماسة البصريَّة للعجز (طريق الصبا)، وقد استشهد المصنف به في التوضيح على جواز إلحاق نون الوقاية [١/ ٦٠].

وقد تُبدَل همزتُها هاءً، كقوله [من الكامل]:

١٥- فَأَصاخَ يَرْجُو أَنَ يَكُونَ حَيًا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيا رَبَّا [(١)]

(أجل):

بسُكون اللام، حرف جوابٍ مثل (نعم)، فيكون تَصديقًا للمُخبِر، وإعْلامًا للمُستخبِر، ووعدًا للطالب، فتقع بعد نحو: قام زيدٌ، ونحو: أقام زيدٌ؟ ونحو: اضربْ زيدًا، وقيَّدَ المالقيُّ الخَبَرَ بالمثبَت، والطلبَ بغير النَّهي، وقيل: لا تجيءُ بعد الاستفهام، وعن الأخفش: هي بعدَ الخبر أحسنُ من (نعم)، و(نعم) بعد الاستفهام أحسن منها، وقيل: تختصُّ بالخبر، وهو قول الزَّمخشريِّ وابنِ مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثرُ ما تكون بعده.

(إذن):

فيها مسائل:

الأولى في نوعها، قال الجمهور: هي حرفٌ، وقيل: اسمٌ، والأصل في (إذن أكرمك): إذا جئتني أكرمك، ثمَّ حُذفَت الجملةُ وعُوِّض التَّنوينُ عنها، وأُضمِرَتْ (أن)، وعلى القول الأوَّل فالصَّحيح أنَّها بسيطةٌ لا مركبَّة من (إذ) و(أن)، وعلى البساطة فالصَّحيح أنَّها النَّاصبة لا (أن) مضمرةٌ بعدَها.

المسألة الثَّانية في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشَّلوبين: في كلِّ موضع، وقال أبو عليٍّ الفارسيّ: في الأكثر، وقد تتمحَّض للجواب، بدليل أنَّه يُقال لك: (أحبُّك) فتقول: (إذن أظنُّك صادقًا)؛ إذ لا مجازاة هنا ضرورة. اهـ

والأكثرُ أنْ تكونَ جوابًا لـ(إن) أو (لو) ظاهرتين أو مقدَّرتين، فالأوَّل كقوله [من الطويل]:

١٦- لَئِنْ عادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِها وَأَمْكَنَنِي مِنْها إِذَنْ لا أُقِيلُها [(٢)]

وقولِ الحماسيّ [من البسيط]:

١٧- لَوْ كُنْتُ مِنْ مازن لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بن شَيْبانا
إِذَنْ لَقامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لانا [(٣)]

---

(١) **أصاخ**: أمال أذنه للإسماع، **الحيا**: المطر [١/ ٦٣].

(٢) لكثيِّر عزَّة [١/ ٦٣].

(٣) لقُرَيْط (رجل من بني العنبر)، **مازن**: بطن من تميم، **استباح الشيءَ**: وجده أو جعله مباحًا واستأصله، **بنو اللقيطة**: نسبهم إلى أمهم ذمًّا، أراد أنها نُبذت فلقطت، فليس لها أصلٌ يُعرَف، واللام في **(لقامَ)** جواب قسم مضمر، أي: إذن والله لقام، **لقام بنصري**: يقال: قام بالأمر، إذا تكفَّل به، **خُشُنٌ**: جمع أخشن، وقال البياري: جمع خشن، **الحفيظة**: الغضب في الشيء الذي يجب عليك حفظه، **اللُّوثة** ـ بالضم ـ: الضعف، وبالفتح الشدَّة، وأشار البياري إلى أن المعروف من الرواية الضمّ [١/ ٦٨].

فقوله: (إذن لقام بنصري) بدلٌ من (لم تستبح)، وبدلُ الجوابِ جوابٌ، والثَّاني نحو أنْ يُقالَ: (آتيك) فتقول: (إذن أكرمك) أي: إن أتيتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾(١) .

قالَ الفَرَّاء: حيث جاءت بعدها اللام فقبْلَها (لو) مقدَّرة إن لم تكن ظاهرة.

المسألة الثَّالثة في لفظها عندَ الوقف عليها، والصَّحيح أنَّ نونَها تُبدَلُ ألفًا؛ تشبيهًا لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقَف بالنُّون؛ لأنَّها كنون (لن) و(إن)، رُويَ عن المازنيِّ والمبرِّد، وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلافٌ في كتابتها، فالجمهور يكتبونَها بالألف، وكذا رُسِمَتْ في المصاحف، والمازنيُّ والمبرِّد بالنُّون، وعن الفرَّاء: إنْ عمِلت كُتِبَتْ بالألف، وإلاَّ كُتِبَتْ بالنُّون؛ للفرق بينها وبين (إذا)، وتبعه ابنُ خروف.

المسألة الرَّابعة في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما أو انفصالهما بالقَسَم أو بـ(لا) النَّافية، يُقال: (آتيك)، فتقول: (إذن أكرمَك)، ولو قلت: (أنا إذن) قلت: (أكرمُك) بالرفع؛ لفوات التصدير، فأمَّا قوله [من الرجز]:

١٨- لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرا
إنِّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرا (٢)

فمؤوَّلٌ على حذف خبر (إنَّ)، أي: إنِّي لا أقدرُ على ذلك، ثمَّ استأنف ما بعده، ولو قلت: (إذن يا عبد الله) قلت: (أكرمُك) بالرفع؛ للفصل بغير ما ذكرنا.

وأجاز ابن عصفور الفصلَ بالظَّرف، وابنُ بابشاذ الفصلَ بالنِّداء وبالدُّعاء، والكسائيُّ وهشام الفصلَ بمعمول الفعل، والأرجحُ حينئذٍ عند الكسائيِّ النَّصبُ، وعند هشام الرَّفعُ، ولو قيل لك: (أحبُّك) فقلت: (إذن أظنُّك صادقًا) رفعت؛ لأنَّه حال.

تنبيه:

قال جماعةٌ من النَّحويِّين: إذا وقعت (إذنْ) بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو: ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾(٣)، ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾، وقُرِئَ شاذًّا بالنَّصب فيهما، والتَّحقيق أنَّه إذا قيل: (إن تزرني أزرك، وإذن أحسن إليك) فإنْ قدَّرتَ العطفَ على الجواب جزمت وبطل عمل (إذن)؛ لوقوعها حشوًا، أو على الجملتين جميعًا جاز الرَّفعُ والنَّصبُ؛ لتقدُّم العاطف، وقيل: يتعيَّن النَّصب؛ لأنَّ ما بعدَها مُستأنَفٌ، أو لأنَّ

(١) المؤمنون/ ٩١.
(٢) مجهول القائل، **الشطير**: البعيد، وقيل: الغريب، ونصبه على الحال، **أهلِك**: مضارع هَلَكَ [١/ ٧٠].
(٣) الإسراء/ ٧٦. (٤) النساء/ ٥٣.

المعطـوفَ على الأوَّل أوَّلٌ، ومثل ذلك: (زيدٌ يقوم وإذن أحسن إليه) إن عطفتَ على الفعليَّة رفعتَ، أو على الاسميَّة فالمذهبان.

(إن) المكسورة الخفيفة:

تَرِدُ على أربعةِ أوجُه:

أحدُها: أن تكونَ شرطيَّة، نحو: ﴿ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم ﴾[1]، ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾[2]، وقد تقترنُ بـ(لا) النَّافية فيظُنُّ من لا معرفةَ له أنَّها (إلا) الاستثنائيَّة، نحو: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾[3]، ﴿ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾[4]، ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾[5]، ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ ﴾[6]، وقد بلغني أنَّ بعضَ من يدَّعي الفضل سأل في ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾[7] فقال: ما هذا الاستثناء؟ أمتَّصلٌ أم منقطع؟

الثَّاني: أن تكونَ نافيةً، وتدخل على الـجملة الاسـميَّة، نحو: ﴿ إِنِ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[8]، ﴿ إِنْ أُمَّهَـٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّـٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ﴾[9]، ومن ذلك: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾[10]، أي: وما أحدٌ من أهل الكتاب إلا ليؤمننَّ به، فحذف المبتدأ وبقيت صفته، ومثلُه: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[11]، وعلى الـجملة الفعليَّة، نحو: ﴿ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[12]، ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَـٰثًا ﴾[13]، ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[14]، ﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾[15].

وقول بعضهم: (لا تأتي (إن) النَّافية إلاَّ وبعدها (إلا) كهذه الآيات، أو (لَمَّا) المشدَّدة الَّتي بمعناها كقراءة بعض السبعة: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[16] بتشديد الميم، أي: ما كلُّ نفسٍ إلاَّ عليها حافظٌ) مردودٌ بقوله تعالى: ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَـٰنٍۭ بِهَـٰذَآ ﴾[17]، ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[18]، ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾[19].

وخرَّج جماعةٌ على (إن) النَّافية قولَه تعالى: ﴿ إِن كُنَّا فَـٰعِلِينَ ﴾[20]، ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَـٰنِ وَلَدٌ ﴾[21]، وعلى هذا فالوقف هنا وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ ﴾[22] أي في الَّذي ما مكَّنَّاكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيِّد الأوَّل ﴿ مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾[23]، وكأنَّه إنَّما عدل عن (ما) لئلاَّ يتكرَّر فيثقـل اللَّفظ، قـيل: ولهذا لَمَّا

(1) الأنفال/ 38. (2) الأنفال/ 19. (3) التوبة/ 40. (4) التوبة/ 39.
(5) هود/ 47. (6) يوسف/ 33. (7) الأنفال/ 73. (8) الملك/ 20.
(9) المجادلة/ 2. (10) النساء/ 159. (11) مريم/ 71. (12) التوبة/ 107.
(13) النساء/ 117. (14) الإسراء/ 52. (15) الكهف/ 5. (16) الطارق/ 4.
(17) يونس/ 68. (18) الجن/ 25. (19) الأنبياء/ 111. (20) الأنبياء/ 17.
(21) الزخرف/ 81. (22) الأحقاف/ 26. (23) الأنعام/ 6.

زادوا على (ما) الشرطيَّة (ما) قلبوا ألف (ما) الأولى هاءً فقالوا: (مهما)، وقيل: بل هي في الآية بمعنى (قد) وإنَّ من ذلك: ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾[1]، وقيل في هذه الآية: إنَّ التَّقدير (وإن لم تنفع)، مثل: ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾[2]، أي: (والبرد)، وقيل: إنَّما قيل ذلك بعد أن عمَّهم بالتذكير ولزمتْهُم الحُجَّة، وقيل: ظاهره الشَّرط ومعناه ذمُّهم واستبعادٌ لنفع التَّذكير فيهم، كقولك: (عظ الظَّالمين إن سمعوا منك)، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

وقد اجتمعت الشَّرطيَّة والنَّافية في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾[3]، الأولى شرطيَّة، والثانية نافية جوابٌ للقسَم الَّذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشَّرط محذوفٌ وجوبًا.

وإذا دخلَتْ على الجملة الاسميَّة لم تعمل عند سيبويه والفرَّاء، وأجاز الكسائيُّ والمبرِّد إعمالَها عمل (ليس)، وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُون اللهِ عِبادًا أَمْثَالَكُم ﴾ بنونٍ مخفَّفةٍ مكسورةٍ لالتقاء السَّاكنين ونصب ﴿عبادًا﴾ و﴿أمثالكم﴾، وسُمِع من أهل العالِيَة: إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلاَّ بالعافية، وإنْ ذلك نافعك ولا ضارُّك، وممَّا يتخرَّج على الإهمال الَّذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: (إنَّ قائمٌ)، وأصله: إن أنا قائمٌ، فحُذفت همزةُ (أنا) اعتباطًا، وأُدغِمت نون (إن) في نونها، وحُذفتْ ألفُها في الوصل، وسُمع: إنَّ قائمًا، على الإعمال، وقول بعضهم: (نُقِلَت حركةُ الهمزة إلى النُّون ثم أُسْقِطَتْ على القياس في التَّخفيف بالنقل، ثمَّ سُكِّنَت النُّون وأُدغِمَتْ) مردودٌ؛ لأنَّ المحذوف لعلَّةٍ كالثَّابت، ولهذا تقول: (هذا قاضٍ) بالكسر لا بالرفع، لأنَّ حذف الياء لالتقاء السَّاكنَيْن، فهي مقدَّرة الثُّبوت، وحينئذٍ فيمتنع الإدغام؛ لأنَّ الهمزةَ فاصلةٌ في التَّقدير، ومثل هذا البحث في قولهِ تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[4].

الثَّالث: أن تكون مخفَّفة من الثَّقيلة، فتدخل على الجملتين، فإن دخلتْ على الاسميَّة جاز إعمالُها، خلافًا للكوفيِّين، لنا قراءةُ الحرميَّين وأبي بكر: ﴿ وَإِن كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ ﴾[5]، وحكايةُ سيبويه: إنْ عمرًا لمنطلقٌ، ويكثر إهمالُها، نحو: ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[6]، ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[7]، وقراءة حفص ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[8]، وكذا قرأ ابنُ كثير، إلاَّ أنَّه شدَّد نون (هذان)، ومن ذلك ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[9] في قراءة من خفَّف (لَمَّا).

---

(١) الأعلى/ ٩. (٢) النحل/ ٨١. (٣) فاطر/ ٤١. (٤) الكهف/ ٣٨. (٥) هود/ ١١١.
(٦) الزخرف/ ٣٥. (٧) يس/٣٢. (٨) طه/ ٦٣. (٩) الطارق/ ٤.

وإن دخلتْ على الفعل أُهْمِلَتْ وجوبًا، والأكثر كون الفعل ماضيًا ناسخًا، نحو ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[1]، ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾[2]، ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ ﴾[3].

ودونه أن يكون مضارعًا ناسخًا، نحو ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ ﴾[4]، ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴾[5]، ويُقاسُ على النَّوعين اتِّفاقًا.

ودون هذا أن يكون ماضيًا غيرَ ناسخ، نحو قوله [من الكامل]:

١٩- شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[6]

لا يُقاسُ عليه، خلافًا للأخفش، أجاز: (إن قام لأنا، وإن قعد لأنت).

ودون هـذا أن يكونَ مضارعًا غيرَ ناسخ، كقول بعضهم: (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه)، ولا يُقاسُ عليه إجماعًا.

وحيث وجدت (إن) وبعدها اللاَّم المفتوحة ـ كما في هذه المسألة ـ فاحكمْ عليها بأنَّ أصلَها التَّشديدُ، وفي هذه اللاَّم خلافٌ يأتي في باب اللاَّم إن شاء الله تعالى.

الرَّابع: أن تكونَ زائدةً، كقوله [من البسيط]:

٢٠- ما إنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ....[7]

وأكثر ما زيدت بعد (ما) النَّافية إذا دخلت على جملةٍ فعليَّةٍ، كما في البيت، أو اسميَّة، كقوله [من الوافر]:

٢١- فَما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنايانا وَدَوْلَةُ آخَرِينا[8]

وفي هذه الحالة تكفُّ عملَ (ما) الحجازيَّة، كما في البيت، وأما قوله [من البسيط]:

٢٢- بَنِي غُدانَةَ ما إنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا ولا صَرِيفًا ولَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ[9]

في رواية من نصب (ذهبًا) و(صريفًا)، فخُرِّج على أنَّها نافية مؤكِّدة لـ(ما).

---

(١) البقرة/ ١٤٣. (٢) الإسراء/ ٧٣. (٣) الأعراف/ ١٠٢. (٤) القلم/٥١. (٥) الشعراء/ ١٨٦.

(٦) لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل في رثاء زوجها الزبير بن العوام، **شَلَّتْ**: أصله (شَلِلَت)، والمضارع (يَشَلُّ) [١/ ٧١].

(٧) عجزه (إذن فلا رفعَتْ سوطي إليَّ يدي)، للنابغة الذبياني في الاعتذار إلى النعمان بن أبي المنذر، والشاهد فيه زيادة (إن) بعد (ما) النافية [١/ ٧٤].

(٨) لفروة بن مُسَيْك بن الحارث المرادي، صحابيٌّ مخضرم، **طِبُّنا**: قال الأعلم: الطبُّ هنا العلة والسبب، أي لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنيَّة وانتقال الحال عنَّا والدولة، وفي الصحاح: المراد بالطبِّ هنا العادة، **الجُبْن والجُبُن**: ضد الشجاعة، **المنايا**: جمع مَنِيَّة، وهي الموت لأنها مقدَّرة، يقال: منى له أي قدَّر، **الدَّولة في الحرب**: أن يُدال لإحدى الفئتين على الأخرى، والجمع الدُّوَل، والدُّولة: المال، والجمع دُولات [١/ ٨١].

(٩) **غُدانة**: حيٌّ من يربوع، **ذهب، صريف**: بالرفع في رواية الجمهور، **الصَّرِيف**: الفضَّة، **الخزف**: الجرُّ، جمع جرَّة [١/ ٨٤].

وقد تُزادُ بعد (ما) الموصولةِ الاسميَّة، كقوله [من الوافر]:

٢٣- يُرَجّي المرء ما إنْ لا يَراهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أدناهُ الخُطُوبُ [(١)]

وبعد (ما) المصدريَّة، كقوله [من الطويل]:

٢٤- وَرَجٍّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ علَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزالُ يَزِيدُ [(٢)]

وبعد (ألا) الاستفتاحيَّة، كقوله [من الطويل]:

٢٥- ألا إنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبا أُحاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوى بغَضوبا [(٣)]

وقبلَ مُدَّة الإنكار سمع سيبويه رجلاً يُقالُ لهُ: أتخرج إن أخصبَت الباديةُ؟ فقال: (أأنا إنيه)، منكرًا أن يكون رأْيه على خلاف ذلك.

وزعم ابنُ الحاجب أنَّها تُزاد بعد (لَمَّا) الإيجابيَّة، وهو سهوٌ، وإنَّما تلك (أن) المفتوحة.

وزيدَ على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران، فزعم قطرب أنَّها قد تكون بمعنى (قد)، كما مرَّ في ﴿ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾[(٤)]، وزعم الكوفيُّون أنَّها تكونُ بمعنى (إذ)، وجعلوا منه ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[(٥)]،﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾[(٦)]، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: (وإنَّا إن شاء الله بكم لاحقون)، ونحو ذلك ممَّا الفعل فيه محقَّق الوقوع، وقوله [من الطويل]:

٢٦- أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جَهارًا ولَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خازِمِ [(٧)]

قالوا: وليست شرطيَّة؛ لأنَّ الشرط مستقبَلٌ، وهذه القصَّة قد مضت.

---

(١) لجابر بن دالان الطائي، ويقال: لإياس بن الأرتّ، **يَعرِض**: إما من عرض له أمر كذا، أي ظهر، أو من عرَضت له القول، أي تعرَّضت له، **الخطوب**: جمع خَطْب، وهو شدَّة الأمر، والمعنى: أنَّ الإنسان تمتدُّ أطماعه إلى الأمور المغيبة التي لا يراها ويعترض دون أقربها عنده حصولاً الأمور الشديدة التي تقطع رجاءه، فما ظنك بأبعد تلك الأشياء؟ [١/ ٨٥].

(٢) قاله المعلوط القريعي، **ورَجِّ**: أمر من الترجية من الرجاء، **والفتى**: الشاب، مفعول (رجِّ)، **للخير**: مفعول ثان، **السنّ**: العمر، **خيرًا**: مفعول (يزيد)، والمعنى: إذا رأيت شخصًا كلما زاد عمره زاد خيره فرجِّه للخير، واستشهد النحاة بالبيت على جواز تقديم معمول خبر (لا يزال) عليها، واستشهد به المصنف على زيادة (إن) بعد (ما) التوقيتية [١/ ٨٦].

(٣) **سرى**: بمعنى سار، وإسناده إلى الليل مجاز، **الكئيب**: السيء الحال، **تنأى**: تبعد، **النوى**: الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد، وهي مؤنثة لا غير، **غَضُوب**: اسم امرأة، ولذا لم يصرفه [١/ ٨٦].

(٤) الأعلى/ ٩. (٥) المائدة/ ٥٧. (٦) الفتح/ ٢٧.

(٧) للفرزدق في مدح سليمان بن عبد الملك وهجاء جرير، **قتيبة**: ابن مسلم بن عمرو بن الحصين، قتله وكيع ابن حسان، والاستفهام في البيت للإنكار التعجُّبي، وضمير **تغضب** راجع إلى قبيلة قيس، **الحزُّ**: القطع، **ابن خازم**: عبد الله بن خازم أبو صالح السلمي أمير خراسان [١/ ٨٦].

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [1] بأنَّه شرطٌ جِيءَ به للتَّهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا، وعن آية المشيئة بأنَّه تعليمٌ للعباد كيف يتكلَّمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأنَّ أصلَ ذلك الشَّرطُ ثمَّ صار يُذكَرُ للتَّبرُّك، أو أنَّ المعنى: لتدخلُنَّ جميعًا إن شاء الله ألاَّ يموتَ منكم أحدٌ قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السُّؤال، أو أنَّ ذلك من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى الله لنا ذلك، أو من كلام الملك الَّذي أخبره في المنام، وأمَّا البيت فمحمولٌ على وجهين:

أحدهما: أن يكونَ على إقامة السَّبب مقام الْمُسَبَّب، والأصل: (أتغضب إن افتخر مفتخرٌ بسبب حزِّ أذني قتيبة؟)؛ إذ الافتخار بذلك يكون سببًا للغضب ومسبَّبًا عن الحزِّ.

الثَّاني: أن يكون على معنى التبيُّن، أي: (أتغضب إن تبيَّنَ في المستقبل أن أذني قتيبة حُزَّتا فيما مضى؟)، كما قال الآخر [من الطويل]:

٢٧- إذا ما انْتَسَبْنا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ   وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا [2]

أي: (يتبيَّن أني لم تلدني لئيمة)، وقال الخليل والمبرِّد: الصَّواب: (أنْ أذنا) بفتح الهمزة من (أن)، أي: (لأن أذنا)، ثمَّ هي عند الخليل (أن) النَّاصبة، وعند المبرِّد أنَّها (أن) المخفَّفة من الثَّقيلة، ويردُّ قولَ الخليل أنَّ النَّاصبة لا يليها الاسمُ على إضمار الفعل، وإنَّما ذلك لـ(إن) المكسورة، نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[3]، وعلى الوجهين يتخرَّج قول الآخر [من الكامل]:

٢٨- إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عارًا عَلَيْكَ ورُبَّ قَتْلٍ عارُ [4]

أي: إن يفتخروا بسبب قتلك، أو: إن يتبيَّن أنَّهم قتلوك.

(أنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون:

على وجهين: اسم وحرف، والاسم على وجهين: ضمير المتكلِّم في قول بعضهم: (أن فعلت) بسكون النُّون، والأكثرون على فتحها وصلاً وعلى الإتيان بالألف وقفًا، وضمير المخاطب في قولك: أنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ، على قول الجمهور إنَّ الضَّمير هو (أن) والتَّاء حرف خطاب.

---

(١) المائدة/ ٥٧ .

(٢) **اللئيم**: الدنيء الأصل، وإنما ذكر الأم لأنها إذا كانت من الكرام فالأب أولى، لأنَّ العرب لا يزوجون مَن دونهم، وقد يتزوَّجون مِن دونهم [١/ ٨٩].

(٣) التوبة/ ٦.

(٤) لثابت قطنة بن كعب العتكي، **العار**: السُّبَّة والعيب، **ورُبَّ قتلٍ عارُ**: على تقدير (هو عار) [١/ ٨٩].

والحرف على أربعة أوجه:

أحدُها: أن تكون حرفًا مصدريًّا ناصبًا للمضارع، وتقع في موضعَيْن، أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع، نحو ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[1]،﴿ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[2]، ﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ﴾[3]، ﴿ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[4]، وزعم الزَّجَّاج أنَّ منه: ﴿ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾[5] أي: خيرٌ لكم، فحذف الخبر، وقيل: التَّقدير: مخافة أن تبرُّوا، وقيل في ﴿ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ ﴾[6]: إنَّ ﴿أحق﴾ خبرٌ عمَّا بعدَه، والجملة خبرٌ عن اسم الله سبحانه، وفي ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[7] كذلك، والظَّاهر فيهما أنَّ الأصل: (أحقُّ بكذا). **والثاني**: بعد لفظٍ دالٍّ على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[8]، ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا ﴾[9] الآية، ونحو: يعجبني أن تفعل، ونصبٍ نحو: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾[10]، ﴿ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ﴾[11]، ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾[12]، وخفض نحو ﴿ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا ﴾[13]، ﴿ من قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[14]، ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾[15]، ومحتملةً لهما، نحو: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى ﴾[16]، أصلُه: (في أن يغفر لي)، ومثله: ﴿ أَن تَبَرُّواْ ﴾[17] إذا قُدِّر (في أن تبرُّوا أو لئلاَّ تبرُّوا)، وهل المحلُّ بعد حذف الجارِّ جرٌّ أو نصبٌ؟ فيه خلافٌ، وسيأتي، وقيل: التَّقدير: مخافة أن تبرُّوا، واختُلِفَ في المحلِّ من نحو: عسى زيدٌ أن يقوم، فالمشهور أنَّه نصبٌ على الخبريَّة، وقيل: على المفعوليَّة وإنَّ معنى (عسيت أن تفعل): قاربت أن تفعل، ونُقِلَ عن المبرِّد، وقيل: نصب بإسقاط الجارِّ، أو بتضمين الفعل معنى (قارَب)، نقله ابنُ مالك عن سيبويه، وإنَّ المعنى: (دنوت من أن تفعل) أو (قاربت أن تفعل)، والتَّقدير الأوَّل بعيد؛ إذ لم يذكر هذا الجارُّ في وقت، وقيل: رفع على البدل سدَّ مسدَّ الجزأين كما سدَّ في قراءة حمزة: ﴿ولا تحسبنَّ الَّذين كفروا أنَّما نُملي لَهُم خيرٌ لأنفسهم﴾ مسَدَّ المفعولين.

و(أنْ) هـذه موصـولٌ حـرفيٌّ، وتُوصَـل بالفِعل المتصرِّف، مضارعًا كان كما مرَّ، أو ماضيًا نحـو: ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾[18]، ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ ﴾[19]، أو أمرًا كحكاية سيبويه: (كتبت إليه بأن قم)، هذا هو الصَّحيح.

---

(١) البقرة/ ١٨٤. (٢) النساء/ ٢٥. (٣) النور/ ٦٠. (٤) البقرة/ ٢٣٧. (٥) البقرة/ ٢٢٤.
(٦) التوبة/ ١٣. (٧) التوبة/ ٦٢. (٨) الحديد/ ١٦. (٩) البقرة/ ٢١٦. (١٠) يونس/ ٣٧.
(١١) المائدة/ ٥٢. (١٢) الكهف/ ٧٩. (١٣) الأعراف/ ١٢٩. (١٤) المنافقون/ ١٠. (١٥) الزمر/ ١٢.
(١٦) الشعراء/ ٨٢. (١٧) البقرة/ ٢٢٤. (١٨) القصص/ ٨٢. (١٩) الإسراء/ ٧٤.

وقد اختُلِفَ من ذلك في أمرين:

أحدُهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر، زعم أنَّها غيرها بدليلين: أحدهما أنَّ الدَّاخلة على المضارع تخلِّصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسِّين وسوف، والثَّاني أنها لو كانت النَّاصبة لحكم على موضعها بالنَّصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطيَّة، ولا قائل به.

والجواب عن الأول أنَّه منتقضٌ بنون التَّوكيد؛ فإنَّها تخلِّص المضارعَ للاستقبال وتدخل على الأمر باطِّراد واتِّفاق، وبأدوات الشَّرط؛ فإنَّها أيضًا تخلِّصه مع دخولها على الماضي باتِّفاق، وعن الثَّاني أنَّه إنَّما حُكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشَّرطيَّة لأنَّها أثَّرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثَّرت الجزمَ في محلِّه، كما أنَّها لَمَّا أثَّرت التَّخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثَّرت النَّصب في لفظه.

الأمر الثَّاني: كونها توصَل بالأمر، والمخالِف في ذلك أبو حيَّان، زعم أنَّها لا تُوصَل به، وأنَّ كلَّ شيءٍ سُمِعَ من ذلك فـ(أن) فيه تفسيريَّة، واستدلَّ بدليلين، أحدهما: أنَّهما إذا قُدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر، الثَّاني: أنَّهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصحُّ: (أعجبني أن قم)، ولا (كرهت أن قم) كما يصحُّ ذلك مع الماضي ومع المضارع.

والجواب عن الأوَّل أنَّ فوات معنى الأمريَّة في الموصولةِ بالأمر عندَ التَّقدير بالمصدر كفوات معنى الْمُضِيِّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التَّقدير المذكور، ثمَّ إنَّه يُسلِّم مصدريَّة (أن) المخفَّفة من المشدَّدة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ (1)؛ إذ لا يفهم الدُّعاء من المصدر إلاَّ إذا كان مفعولاً مطلَقًا نحو: سقيًا ورعيًا، وعن الثَّاني أنَّه إنَّما امتنعَ ما ذكَرَه لأنَّه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهيَة بالإنشاء، لا لِما ذكر، ثمَّ ينبغي له ألاَّ يُسلِّم مصدريَّة (كي)؛ لأنَّها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنَّما تقع مخفوضةً بلام التَّعليل.

ثمَّ ممَّا يُقْطَعُ به على قوله بالبطلان حكايةُ سيبويه: (كتبت إليه بأن قم)، وأجاب عنها بأنَّ الباء محتملةٌ للزِّيادة، مثلها في قوله [من البسيط]:

٢٩ - .... لا يقرأن بالسُّوَر (2)

وهذا وهمٌ فاحش؛ لأنَّ حروف الجرِّ زائدةً كانت أو غيرَ زائدةٍ لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله.

---

(1) النور/ ٩.

(2) من قصيدة للراعي، واسمه عبيد بن حصين، ويكنى أبا جندل، ولقِّب الراعي لكثرة وصفه الإبل [١/ ٣٣٦] وتمام البيت: **هنَّ الحرائر لا ربَّات أخمرةٍ سود المحاجر لا يقرأن بالسورِ.**

تنبيه:

ذكر بعض الكوفيِّين وأبو عبيدة أنَّ بعضَهم يجزم بـ(أن)، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبَّة، وأنشدوا عليه قوله [من الطويل]:

٣٠- إذا ما غَدَوْنا قالَ وِلْدانُ أَهْلِنا تَعالَوْا إِلى أَنْ يَأْتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ [(١)]

وقوله [من الطويل]:

٣١- أُحاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِها فَتَرُدّها فَتَتْرُكَها ثِقْلاً عَلَيَّ كَما هِيا [(٢)]

وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ عطفَ المنصوب عليه يدلُّ على أنَّه مسكَّنٌ للضَّرورة لا مجزومٌ.

وقد يُرفَعُ الفِعْلُ بعدَها، كقراءة ابنِ مُحَيْصن: ﴿لِمَنْ أراد أن يُتِمُّ الرَّضاعةَ﴾[(٣)]، وقول الشَّاعر [من البسيط]:

٣٢- أنْ تَقْرآن عَلَى أَسْماءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدا [(٤)]

وزعم الكوفيُّون أنَّ (أن) هذه هي المخفَّفة من الثَّقيلة شذَّ اتِّصالُها بالفعل، والصَّواب قولُ البَصريِّين إنَّها (أن) النَّاصبة أُهْمِلَتْ حملاً على (ما) أختِها المصدريَّة، وليس من ذلك قوله [من الطويل]:

٣٣- وَلا تَدْفِنَنِّي في الفَلاةِ فَإِنَّني أَخافُ إِذا ما متُّ أَن لا أَذُوقُها [(٥)]

كما زعم بعضُهم؛ لأنَّ الخوفَ هنا يقين، فـ(أن) مخفَّفة من الثَّقيلة.

الوجه الثَّاني: أن تكون مخفَّفةً من الثَّقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل منزلتَهُ، نحو: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾[(٦)]، ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾[(٧)]، ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ ﴾[(٨)]، فيمن رفع (تكون)، وقوله [من الكامل]:

٣٤- زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلامَةٍ يا مِرْبَعُ [(٩)]

---

(١) لامرئ القيس بن حجر الكندي، والبيت أورده المصنف مستشهدًا به على أن (أن) قد تجزم المضارع، وقد أنكر ذلك الفارسي وقال: "الرواية: إلى أن يأتي الصيد"، وكذا أورده صاحب منتهى الطلب، وأورده الأنباري في شرح المفضليات بلفظ "إلى ما يأتنا الصيد"، وقال: يجوز أن تجعل (تعالوا) مكتفية وتجعل (ما) شرطًا، والفعل مجزومًا بها، و(نحطب) جوابها [١/ ٩١].

(٢) رأيت البيت في ديوان جميل، وفيه تغيير، أنشده الكوفيون، واستشهد به المصنف على الجزم بـ(أن)، وقد أخرج على أنَّ سكونه لأجل الإدغام الجائز في الكلام، المحاذرة: من الحذر، وهو التحرُّز، وثِقْلاً: واحد الأثقال، كحمل وأحمال [١/ ٩٨].

(٣) البقرة/ ٢٣٣.

(٤) لم يسم قائله، وقوله: أن تقرآن: في موضع نصب بدل (حاجة) في سابق البيت، أو رفع خبر (هي) مقدَّرًا، واستشهد به على إهمال (أن) فلم تنصب، حملاً على ما زعم الكوفيُّون أن (أنْ) مخففة من الثقيلة، شذ اتِّصالها بالفعل، ويح: كلمة رحمة، كما أن (ويل) كلمة عذاب [١/ ١٠٠].

(٥) لأبي محجن الثقفي، صحابي أسلم مع ثقيف وله رواية [١/ ١٠١].

(٦) طه/ ٨٩. (٧) المزمل/ ٢٠. (٨) المائدة/ ٧١.

(٩) من قصيدة لجرير يخاطب بها الفرزدق، **مربع**: رجل من بني جعفر بن كلاب، كان يروي شعر جرير فنذر الفرزدق دمه [١/ ١٠٣].

و(أن) هذه ثلاثيَّة الوضع، وهي مصدريَّةٌ أيضًا، وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافًا للكوفيِّين، زعموا أنَّها لا تعملُ شيئًا.

وشرطُ اسمها أن يكونَ ضميرًا محذوفًا، وربَّما ثبت، كقوله [من الطويل]:

٣٥- فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ (١)

وهو مختصٌّ بالضَّرورة على الأصحِّ، وشرط خبرها أن يكون جملةً، ولا يجوز إفرادُه، إلاَّ إذا ذُكِرَ الاسم فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قوله [من المتقارب]:

٣٦- بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مريعٌ وَأَنْكَ هُناكَ تَكُونُ الثِّمالا (٢)

الثَّالث: أن تكون مفسِّرةً بمنزلة (أي)، نحو: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾(٣)، ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ ﴾(٤)، وتحتمل المصدريَّة بأن يقدَّر قبلها حرفُ الجرِّ، فتكون في الأوَّل (أن) الثنائيَّة؛ لدخولها على الأمر، وفي الثَّانية المخفَّفة من الثَّقيلة؛ لدخولها على الاسميَّة.

وعن الكوفيِّين إنكار (أن) التَّفسيريَّة البتَّة، وهو عندي مُتَّجِهٌ؛ لأنَّه إذا قيل: (كتبت إليه أن قم) لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذَّهب نفس العسجد في قولك: (هذا عسجدٌ أي ذهبٌ)، ولهذا لو جئت بـ(أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع.

ولها عند مُثبِتها شروطٌ، أحدها أن تُسبَقَ بجملة، فلذلك غلِّط من جعل منها: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾(٥).

والثَّاني أن تتأخَّر عنها جملةٌ، فلا يجوز: (ذكرت عسجدًا أن ذهبًا)، بل يجب الإتيان بـ(أي) أو ترك حرف التَّفسير، ولا فرق بين الجملة الفعليَّة والاسميَّة كما مثَّلنا والاسميَّة نحو: (كتبت إليه أن ما أنت وهذا؟).

والثَّالث أن يكون في الجملة السَّابقة معنى القول كما مرَّ، ومنه: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾(٦)؛ إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنَّه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء، وزعَم الزمخشريُّ أنَّ الَّتي في قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾(٧) مفسِّرة، وردَّه أبو عبد الله الرَّازي بأنَّ قبلَه:

---

(١) لم أر من ذكر قائله، والخطاب في البيت لمؤنث، وإنما قال: **صديق** بالمذكر على تأويل (أنت) بإنسان، وفي أمالي ثعلب: يقال: صديق ورسول يكون للواحد والجمع، وأنشد عليه البيت وقال: أي أنتِ من الأصدقاء، كما يقال: أنتم عمٌّ وخال، أي من العمومة والأخوال، **لم أبخل**: جواب (لو)، وجملة **وأنتِ صديقُ** حالية [١/ ١٠٥].

(٢) من قصيدة عزاها أبو عمرو بن العلاء لعمرة بنت العجلان بن عامر الهذلية ترثي بها أخاها عمرًا ذا الكلب، وقيل: اسمها جَنوب، ووقع في شرح شواهد المصنف تبعًا لابن الشجري نسبة البيت إلى كعب بن زهير رضي الله عنه، **مَريع**: كثير النبات، **الثِّمال**: الغِياث، **هناك**: ظرف زمان، وأصله للمكان ولكن اتُّسع فيه، وعامله (تكون) أو (الثمال) [١/ ١٠٦].

(٣) المؤمنون/ ٢٧. (٤) الأعراف/ ٤٣. (٥) يونس/ ١٠. (٦) سورة ص/ ٦. (٧) النحل/ ٦٨.

﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾[1]، والوحي هنا إلهامٌ باتِّفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنَّما هي مصدريَّة، أي: باتِّخاذ الجبال بيوتًا.

والرَّابع ألاَّ يكونَ في الجملة السَّابقة أحرفُ القول، فلا يقال: (قلت له أن افعل)، وفي شرح الجمل الصَّغير لابن عُصفور أنَّها قد تكون مفسِّرةً بعد صريح القول، وذكر الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾[2] أنَّه يجوز أن تكون مفسِّرةً للقَول على تأويله بالأمر، أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتَني به أن اعبدوا الله، وهو حسنٌ، وعلى هذا فيقال في هذا الضَّابط: ألاَّ يكونَ فيها حروفُ القول إلا والقول مؤوَّلٌ بغيره، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسِّرة لـ﴿ أَمَرْتَنِي ﴾؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يكون ﴿ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾[2] مقولاً لله تعالى، فلا يصحُّ أن يكون تفسيرًا لأمره؛ لأنَّ المفسَّر عينُ تفسيره، ولا أن تكونَ مصدريَّةً وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في (به)، ولا بدلاً من (ما)؛ أما الأوَّل فلأنَّ عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقَّات، فكما أنَّ الضَّمير لا يُنعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووَهِم الزَّمخشريُّ فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النُّكتة، وممَّن نصَّ عليها من المتأخِّرين: أبو محمد ابن السِّيد، وابن مالك، والقياس معهما في ذلك، وأما الثَّاني فلأنَّ العبادةَ لا يَعملُ فيها فعلُ القول، نعم إن أُوِّلَ القولُ بالأمر ـ كما فعل الزَّمخشريُّ في وجه التَّفسيريَّة ـ جاز، ولكنَّه قد فاته هذا الوجه هُنا فأطلق المنعَ.

فإن قيل: (لعلَّ امتناعَه من إجازته لأنَّ (أمر) لا يتعدَّى بنفسه إلى الشَّيء المأمور به إلاَّ قليلاً فكذا ما أُوِّل به) قلنا: هذا لازمٌ له على توجيهه التَّفسيريَّة، ويصحُّ أن يُقدَّر بدلاً من الهاء في (به)، ووهم الزَّمخشريُّ فمنع ذلك ظنًّا منه أنَّ المبدَل منه في قوَّة السَّاقط، فتبقى الصِّلة بلا عائدٍ والعائدُ موجودٌ حِسًّا، فلا مانع.

والخامس ألاَّ يدخلَ عليها جارٌّ، فلو قلت: (كتبت إليه بأن افعل) كانت مصدريَّة.

مسألة:

إذا وَلِيَ (أن) الصَّالحة للتَّفسير مضارعٌ معه (لا) نحو: (أشرت إليه أن لا تفعل) جاز رفعه على تقدير (لا) نافية، وجزمُه على تقديرها ناهية، وعليهما فـ(أن) مفسِّرة، ونصبُه على تقدير (لا) نافية، و(أن) مصدريَّة فإن فُقِدَت (لا) امتَنْع الجزم وجاز الرَّفع والنَّصب.

والوجه الرَّابع: أن تكونَ زائدةً، ولها أربعةُ مواضع :

(١) النحل/ ٦٨. (٢) المائدة/ ١١٧.

أحدها ـ وهو الأكثر ـ أن تقع بعد (لَمَّا) التَّوقيتيَّة، نحو: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ ﴾[(١)].

والثَّاني أن تقع بين (لو) وفعل القسم، مذكورًا كقوله [من الطويل]:

٣٧– فَأُقْسِمُ أَنْ لَو الْتَقَيْنا وَأَنْتُمُ   لَكانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ [(٢)]

أو متروكًا كقوله [من الوافر]:

٣٨– أَما وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا   وَما بِالْحُرِّ أَنْتَ ولا الْعَتِيقِ [(٣)]

هذا قول سيبويه وغيره، وفي مقرّب ابن عُصفور أنَّها في ذلك حرفٌ جِيءَ به لربط الجواب بالقسم، ويُبعدُهُ أنَّ الأكثرَ تَرْكُها والحروف الرَّابطةُ ليست كذلك.

والثَّالث ـ وهو نادر ـ أن تقع بين الكاف ومخفوضِها، كقوله [من الطويل]:

٣٩– وَيَوْمًا تُوافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وارِقِ السَّلَمْ [(٤)]

في رواية من جرَّ الظَّبية.

والرَّابع بعد إذا، كقوله [من الطويل]:

٤٠– فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إذا أَنْ كَأَنَّهُ   مُعاطِي يَدٍ في لُجَّةِ الماءِ غامِرُ [(٥)]

وزَعَمَ الأخفشُ أنَّها تُزاد في غير ذلك، وأنَّها تنصب المضارع كما تجرُّ (من) و(الباء) الزَّائدتان

---

(١) العنكبوت/ ٣٣.

(٢) استشهد به سيبويه على إدخال (أن) توكيدًا للقسم بمنزلة اللام، والمصنف استشهد به على تخفيف (أن) المفتوحة، **وأنتم**: عطف على الضمير المرفوع في (**التقينا**) من غير فعل، وهو ضرورة، **لكان**: جواب (لو)، **مظلم**: صفة (**يوم**)، و**كان**: تامة أو ناقصة، و**لكم**: الخبر، و**من**: إما تعليلية، وهو الظاهر، أو تجريدية، ثم رأيت في شرح أبيات الكتاب للزمخشري أن البيت من أبيات للمسيَّب بن عَلَس يخاطب بها بني عامر بن ذُهْل في شيء صنعوه بحلفائهم [١/ ١٠٩].

(٣) **الحرُّ**: يطلق على ضد الرقيق، وعلى الكريم، وكذا العتيق، وجواب (لو) محذوف، أي لقاومتك، قال أبو علي: في هذا البيت شاهد على نصب خبر (ما) مقدَّمًا؛ لأن الباء لا تدخل إلا عليه، ومن أنكر ذلك يقول إن الباء دخلت على المبتدأ وحمل (ما) على أنها التميمية، ويقوي أن (ما) حجازية أن (أنت) أخصُّ من (الحرّ)، فهو أولى أن يكون الاسم [١/ ١١١].

(٤) لباعث بن صُرَيْم اليشكري، وقيل: لأرقم بن علباء اليشكري يذكر امرأته ويمدحها، **ويومًا**: بالنصب ظرفًا، ورُوي بالجر على أن الواو واو (رُبَّ)، **والموافاة**: المجازاة الحسنة، **والمقسَّم**: المحسن، من القسام وهو الحسن، قيل: وأصله من القسمات، واحدها قسمة، وهي مجاري الدموع في أعالي الوجه، وهو أحسن ما في الوجه، **كأنْ**: مخففة، واسمها محذوف، والتقدير: كأنها ظبية، هذا على رواية من رفع الظبية، وعلى رواية من نصبها فهي الاسم، والخبر (تعطو) محذوف، وعلى رواية من جرَّها فالتقدير: كظبية، و(أن) زائدة، **تعطو**: أي تتناول أطراف الشجر في الرعي، **والوارق**: المورق، وهو من النوادر؛ لأن فعله أورق، **السَّلَم**: واحده سَلَمة [١/ ١١١].

(٥) هكذا أنشد المصنف هذا البيت، وفيه تحريف في موضعين؛ فإن البيت لأوس بن حجر من قصيدة فائية، ورواية العجُز: (مُعاطي يدٍ من جَمَّة الماء غارف)، **حتى إذا أن كأنه**: أي حتى كأنه، و(أن) هنا زائدة، أي حتى إذا بلغ الحمار هذا الوقت، و**المعاطي**: المناول [١/ ١١٢].

الاسمَ، وجعل منه ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾[1]، ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[2] وقال غيره: هي في ذلك مصدريَّة، ثم قيل: ضمّن (ما لنا) معنى (ما منعنا)، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لم يثبت إعمال الجارِّ والمجرور في المفعول به، ولأنَّ الأصلَ ألاَّ تكونَ (لا) زائدةً، والصَّواب قول بعضهم إنَّ الأصلَ (وما لنا في أن لا نفعل كذا) وإنَّما لم يجُزْ للزَّائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف ـ وهو (لو) و(كأن) في البيتين ـ وعلى الاسم ـ وهو (ظبية) في البيت السَّابق ـ بخلاف حرف الجرِّ الزَّائد، فإنَّه كالحرف الْمُعدَّى في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه.

مسألة:

ولا معنى لـ(أن) الزَّائدة غير التَّوكيد كسائر الزَّوائد، قال أبو حيَّان : وزعم الزَّمخشريُّ أنَّه ينجرُّ مع التَّوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمۡ ﴾[3]: دخلت (أن) في هذه القصَّة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: (ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما) [4]؛ تنبيهًا وتأكيدًا على أنَّ الإساءة كانت تَعْقُبُ الْمَجِيء، فهي مؤكِّدة في قصَّة لوط للاتِّصال واللُّزوم، ولا كذلك في قصَّة إبراهيم؛ إذ ليس الجواب فيها كالأوَّل، وقال الشَّلوبين: لَمَّا كانت (أن) للسَّبب في (جئت أن أعطي) أي للإعطاء أفادت هنا أنَّ الإساءة كانت لأجل المجيء وتَعْقُبُه، وكذلك في قولهم: (أما والله أن لو فعلتَ لفعلتُ) أكدت أنَّ ما بعد (لو) وهو السَّبب في الجواب، وهذا الَّذي ذكراه لا يعرفه كبراء النَّحويين[5]. انتهى

والَّذي رأيته في كلام الزَّمخشريِّ في تفسير سورة العنكبوت ما نصُّه [6] : (أن) صلةٌ أكَّدت وجودَ الفعلين مرتَّبًا أحدُهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنَّهما وُجِدا في جزءٍ واحدٍ من الزَّمان، كأنَّه قيل: (لَمَّا أحسَّ بمجيئهم فاجأَتْه المساءة من غير ريث). انتهى

والرَّيث: البطء، وليس في كلامه تعرُّضٌ للفرق بين القصَّتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالفٌ لكلام النحويِّين؛ لإطباقهم على أنَّ الزَّائد يؤكِّد معنى ما جيء به لتوكيده، و(لَمَّا) تفيد وقوع الفعل الثَّاني عَقِبَ الأَوَّل وتُرتِّبه عليه، فالحرف الزَّائد يؤكِّد ذلك، ثمَّ إنَّ قصَّة الخليل الَّتي فيها ﴿قالوا سلاما﴾ ليست في السُّورة الَّتي فيها ﴿سيء بهم ﴾ بل في سورة هود، وليس فيها (لَمَّا)، ثمَّ كيف يتخيَّل أنَّ التَّحيَّة تقع بعد المجيء ببطء؟ وإنَّما يحسن اعتقادنا تأخُّرَ الجواب في

(١) إبراهيم/ ١٢. (٢) البقرة/ ٢٤٦. (٣) العنكبوت/ ٣٣.

(٤) ليست بآية لكنها مختلطة من عبارات الآيتين (هود/ ٦٩)و(العنكبوت/ ٣١).

(٥) لم أقف عليه لأبي حيَّان في البحر المحيط ولا في ارتشاف الضرب.

(٦) هذا بنصِّه هو ما نقله أبو حيان عن الزمخشري في الكلام على آية العنكبوت في البحر المحيط ٧/ ١٥٠.

سورة العنكبوت؛ إذ الجواب فيها ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ﴾[1]، ثم إنَّ التعبير بـ(الإساءة) لَحْنٌ؛ لأنَّ الفعل ثلاثيٌّ كما نطق به التَّنزيل، والصَّواب: المساءة، وهي عبارة الزَّمخشريّ.

وأمَّا ما نقله عن الشَّلوبين فمُعتَرَضٌ من وجهين:

أحدهما أنَّ المفيد للتَّعليل في مثاله إنَّما هو لام العلَّة المقدَّرة، لا (أن).

والثَّاني أنَّ (أن) في المثال مصدريَّة والبحث في الزائدة.

تنبيه:

وقد ذُكر لـ(أن) معان أربعةٌ أُخَر:

أحدها: الشَّرطيَّة كـ(إن) المكسورة، وإليه ذهب الكوفيُّون، ويرجِّحه عندي أمور: أحدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحلِّ الواحد، والأصل التَّوافق، فقرىء بالوجهين قولُه تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا ﴾[2]، ﴿ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ ﴾[3]، ﴿ أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمًا مُّسۡرِفِينَ ﴾[4]، وقد مضى أنَّه رُوِيَ بالوجهين قوله [من الطويل]:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا ....[5]

الثَّاني مجيء الفاء بعدها كثيًرا، كقوله [من البسيط]:

٤١- أَبا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[6]

الثَّالث عطفها على (إن) المكسورة في قوله [من البسيط]:

٤٢- إمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَالله يَكْلأُ ما تَأْتي وما تَذَرُ[7]

الرِّواية بكسر (إنّ) الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريَّة لزم عطف المفرد على الجملة، وتعسَّف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال: لَمَّا كان معنى قولك:(إن جئتني أكرمتك) وقولك: (أكرمك لإتيانك إياي) واحدًا صحَّ عطف التَّعليل على الشَّرط في البيت، ولذلك تقول:

(١) العنكبوت/ ٣١. (٢) البقرة/ ٢٨٢. (٣) المائدة/ ٢. (٤) الزخرف/ ٥.

(٥) تقدم برقم ٢٦ ص٢١.

(٦) هذا من أبيات للعبَّاس بن مرداس السُّلمي الصحابي رضي الله عنه يخاطب بها خفاف بن ندبة (وهو أبو خُراشة)، **أما أنت**: قال المصنف في شواهده: الأصل (إلا أن كنت ذا نفر فخرت)، فحذف همزة الإنكار ولام التعليل ومتعلق اللام، وهو (فخرت)؛ إذ لا يتعلق بما بعد الفاء، **والنفر** في الأصل: اسم لما دون العشرة، والتنكير فيه للتكثير، **والضبع**: السنة المجدبة، استعيرت من اسم الحيوان لأنه متتابع الفساد، وقال ابن الأعرابي: إنما الضبع الحيوان، ولكنهم إذا أجدبوا ضعفوا فعاثت فيهم الضباع، وزعم الفارسي في الإيضاح أن الضبع اسم للسنةالمجدبة حقيقة لا استعارة، واستشهد له بالبيت [١/ ١١٦].

(٧) قال المصنف: الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية، قلت: البيت أنشده المبرِّد شاهدًا على قوله: (إذا أتيت بأما وأما فافتح الهمزة مع الأسماء واكسرها مع الأفعال)، كذا حكاه عنه الأزهري، وأورده بلفظ (فالله يحفظ)، وهو معنى يكلأ، **كلأه** الله كِلاءة: حفظه وحرسه، **تأتي**: تفعل، **وتذر**: تترك [١/ ١١٨].

(إن جئتني وأحسنت إليَّ أكرمتك) ثمَّ تقول: (إن جئتني ولإحسانك إليَّ أكرمتك) فتجعل الجواب لهما. انتهى، وما أظنُّ أنَّ العرب فاهت بذلك يومًا ما.

المعنى الثَّاني: النفي، كـ(إن) المكسورة أيضًا، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾ (1) ، وقيل: إنَّ المعنى (ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم)، وجملة القول اعتراض.

الثَّالث: معنى (إذ) كما تقدَّم عن بعضهم في (إن) المكسورة، وهذا قاله بعضهم في ﴿ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾(2)، ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ ﴾(3)، وقوله [من الطويل]:

أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا .... (4)

والصَّواب أنَّها في ذلك كلِّه مصدريَّة وقبلها لام العلَّة مقدَّرة.

والرَّابع: أن تكون بمعنى (لئلاَّ)، قيل به في ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾(5)، وقوله [من الوافر]:

٤٣- نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيافِ مِنَّا فَعَجَّلْنا القِرَى أَنْ تَشْتُمُونا (6)

والصَّواب أنَّها مصدريَّة، والأصل: (كراهية أن تضلُّوا) و(مخافة أن تشتمونا)، وهو قول البصريِّين، وقيل: هو على إضمار لام قبل (أن) و(لا) بعدها، وفيه تعسُّف.

(إنَّ) المكسورة المشددة:

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيدٍ، تنصب الاسم وترفع الخبر، قيل: وقد تنصبهما في لغةٍ، كقوله [من الطويل]:

٤٤- إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطاكَ خِفافًا إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا (7)

وفي الحديث: (إنَّ قعر جهنَّم سبعين خريفًا)(8)، وقد خرِّج البيت على الحاليَّة وأنَّ الخبر محذوفٌ، أي: تلقاهم أسدًا، والحديث على أنَّ القعر مصدر قعرت البئر إذا بلغت قعرها، و(سبعين) ظرفٌ، أي: إنَّ بلوغ قعرها يكون في سبعين عامًا.

---

(1) آل عمران/ ٧٣. (2) سورة ق/ ٢. (3) الممتحنة/ ١.
(4) تقدم ص٢١ وص٣٠. (5) النساء/ ١٧٦.
(6) من قصيدة طويلة لعمرو بن كلثوم التغلبي، وهي إحدى المعلقات، **القِرى**: استعارة عن القتل، يقول شارح المعلقات:يقول: نزلتم منا منزلاً قريبًا كمنزل الأضياف فعجلنا لكم القتل قبل أن تقتلونا [١/ ١١٩].
(7) لعمر بن أبي ربيعة، و**الجِنْح**: طائفة من الليل، و**الخُطى**: جمع خطوة وهي ما بين القدمين، و**خِفافًا**: جمع خفيفة، و**الحرَّاس**: جمع حارس، و**أُسْد**: جمع أَسَد، قال الجوهري: وهو مخفَّف من أُسُد، والبيت استشهد به طائفة على أن (إن) تنصب الجزئين في لغة، وخرَّجه الأكثرون على أن (أسدا) منصوب على الحالية أي تلقاهم أسدا، وفي البيت شاهد على أمر المضارع المبدوء بتاء المخاطب باللام [١/ ١٢٢].
(8) الحديث في صحيح مسلم برقم ٢٨٨.

وقـد يـرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمُها ضميرَ شأن محذوفًا، كقوله عليه الصلاة والسلام: (إنَّ مـن أشـدِّ الـنَّاس عـذابًا يـوم القـيامة المصوِّرون)، الأصل (إنَّه) أي الشأن، كما قال [من الخفيف]:

٤٥- إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا   يَـلْـقَ فِـيـها جـآذِرًا وَظِـبـاءَ (١)

وإنَّما لم تجعل (مَن) اسمها لأنَّها شرطيَّة، بدليل جزمها الفعلين، والشَّرط له الصَّدر فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريج الكسائيِّ الحديثَ على زيادة (من) في اسم (إنَّ) يأباه غير الأخفش من البصريِّين؛ لأنَّ الكلام إيجابٌ والمجرور معرفةٌ على الأصحِّ، والمعنى أيضًا يأباه؛ لأنَّهم ليسوا أشدَّ عذابًا من سائر النَّاس.

وتُخفَّف فتعمل قليلاً وتُهمَل كثيرًا، وعن الكوفيِّين أنَّها لا تخفَّف وأنَّه إذا قيل: (إنْ زيدٌ لمنطلق) فـ(إن) نافية، واللام بمعنى (إلا)، ويردُّه أنَّ منهم مَن يُعملُها مع التَّخفيف، حكى سيبويه (إن عمرًا لمنطلقٌ)، وقرأ الحرميَّان وأبو بكر: ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ (٢).

الثَّانـي: أن تكون حرف جواب بمعنى (نعم) خلافًا لأبي عبيدة، استدلَّ المثبتون بقوله [من مجزوء الكامل]:

٤٦- وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ (٣)

ورُدَّ بأنَّـا لا نُسلِّم أنَّ الهاء للسَّكت، بل هي ضميرٌ منصوبٌ بها، والخبر محذوف، أي: (إنَّه كـذلك)، والجـيِّد الاسـتدلال بقول ابن الزُّبير رضي الله عنه لمن قال له: (لعن الله ناقةً حملتني إليك): (إنَّ وراكبَها) أي: نعم ولعن راكبها؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعًا.

وعـن المـبرِّد أنَّـه حمـل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾ (٤)، واعتُرِض بأمرين: أحدهما: أنَّ مجيء (إنَّ) بمعنى نعم شاذٌّ، حتى قيل إنَّه لم يثبت.

والثَّانـي: أن الـلاَّم لا تدخل في خبر المبتدأ، وأُجيبَ عن هذا بأنَّها لامٌ زائدةٌ وليست للابتداء، أو بأنَّهـا داخلـةٌ علـى مبـتدأ محـذوف، أي: (لَهُمـا سـاحران)، أو بأنَّها دخلت بعد (إن) هذه لشبهها بـ(إن) المؤكِّدة لفظًا، كما قال [من الطويل]:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إِنْ رَأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزالُ يَزِيدُ (٥)

---

(١) هو للأخطل،**الكنيسة**: معبد النصارى، وكان الأخطل نصرانيًّا، **والجآذر**:أولاد البقر،واحدها جُؤْذُر، وكنى بذلك عن النساء اللاتي رآهن في الكنيسة،واسم (إن) في البيت ضمير الشأن محذوفًا،ولا يصح جعله (من)؛ لأن الشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله،والجملة من (من) وجزئيها في موضع الخبر [١/ ١٢٢].

(٢) هود/ ١١١.

(٣) هو لعبيد الله بن قيس الرقيات، والهاء في (**إنه**) قيل: للسكت، و(إن) بمعنى نعم، وقيل: ضمير اسم (إنّ)، والخبر محذوف، أي: كذلك [١/ ١٢٦].

(٤) طه/ ٦٣.

(٥) تقدم برقم ٢٤ ص٢١

فزاد (إن) بعد (ما) المصدريَّة؛ لشبهها في اللفظ بـ(ما) النَّافية.

ويُضْعِفُ الأَوَّلَ أنَّ زيادة اللام في الخبر خاصَّةٌ بالشِّعر، والثَّاني أن الجمع بين لام التَّوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين مُتَنافيَيْن.

وقيل: اسم (إن) ضمير الشَّأن، وهذا أيضًا ضعيفٌ؛ لأنَّ الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذٌّ، إلاَّ في باب (أن) المفتوحة إذا خُفِّفت، فاستسهلوه لوروده في كلامٍ بُنِيَ على التَّخفيف، فحُذِفَ تَبَعًا لحذف النُّون، ولأنَّه لو ذُكِرَ لوجب التَّشديد؛ إذ الضَّمائرُ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، ألا ترى أنَّ من يقول: (لَدُ) و(لم يك) و(والله) يقول: (لدنك) و(لم يكنه) و(بك لأفعلنَّ)، ثمَّ يردُ إشكال دخول اللام، وقيل: هذان اسمها، ثم اختُلف فقيل: جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثَّى بالألف دائمًا، كقوله [من الرجز]:

٤٧- قَدْ بَلَغا في الْمَجْدِ غايَتاها [(١)]

واختار هذا الوجهَ ابنُ مالك، وقيل: ﴿ هَـٰذَٰنِ ﴾ مبني؛ لدلالته على معنى الإشارة، وإنَّ قول الأكثرين: (هذين) جرًّا ونصبًا ليس إعرابًا أيضًا، واختاره ابن الحاجب.

قلت: وعلى هذا فقراءة (هذان) أَقْيَسُ؛ إذ الأصل في المبنيِّ ألاَّ تختلف صِيَغُه، مع أنَّ فيها مناسبةً لألف (ساحران)، وعكسه الياء في: ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ ﴾[(٢)]، فهي هنا أرجح؛ لمناسبة ياء (ابنتيَّ).

وقيل: لَمَّا اجتمعت ألف (هذا) وألف التَّثنية في التَّقدير قَدَّر بعضهم سقوطَ ألف التَّثنية فلم تقبل ألف (هذا) التَّغيير.

تنبيه:

تأتي (إن) فعلاً ماضيًا مسندًا لجماعة المؤنَّث، من (الأين)، وهو التَّعب، تقول: (النِّساءُ إنَّ)، أي تَعِبْنَ، أو من (آن) بمعنى قَرُب، أو مُسْنَدًا لغيرهنَّ على أنَّه من الأنين وعلى أنَّه مبنيٌّ للمفعول على لغة من قال في (ردَّ) و(حبَّ): (ردِّ) و(حِبِّ) بالكسر تشبيهًا له بـ(قيل) و(بيع)، والأصل مثلاً: (أنَّ زيدٌ يومَ الخميس) ثمَّ قيل: (إنَّ يومَ الخميس)، أو فعلَ أمرٍ للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من (الأين) أو من (آنَ) بمعنى قَرُب، أو للواحدة مؤكَّدًا بالنُّون من (وأى) بمعنى وعد، كقوله [من الخفيف]:

إنَّ هِنْدُ المليحَةُ الحسْناءَ [(٣)]

(١) قيل إن الرجز لرؤبة، وعزاه الجوهري لأبي النجم، **والمجد**: الكرم، قال ابن السكيت: الشرف والمجد يكونان بالآباء، يقال: رجل شريف ماجد إذا كان له آباء متقدِّمون في الشرف، قال: والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه وإن لم يكن له آباء لهم الشرف [١/ ١٢٧].

(٢) القصص/ ٢٧.

(٣) تقدم ص١٥.

وقد مرَّ، ومركبةً من (إنْ) النَّافية و(أنا) كقول بعضهم: إنَّ قائمٌ، والأصل: (إنْ أنا قائم) ففعل فيه ما مضى شرحُه.

فالأقسام إذن عشرةٌ، هذه الثَّمانية، والمؤكِّدة، والجوابيَّة.

تنبيه:

في الصِّحاح: الأينُ: الإعياء، وقال أبو زيد: لا يُبنى منه فعلٌ، وقد خولف فيه، انتهى، فعلى قول أبي زيدٍ يسقط بعض الأقسام.

(أنَّ) المفتوحة المشدَّدة النون:

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيدٍ تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصحُّ أنَّها فرعٌ عن (إنَّ) المكسورة، ومن هنا صحَّ للزَّمخشريِّ أن يدَّعي أنَّ (أنَّما) بالفتح تفيد الحصر كـ(إنَّما)، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[1]، فالأولى لقصر الصِّفة على الموصوف، والثَّانية بالعكس، وقول أبي حيَّان: (هذا شيءٌ انفرد به، ولا يُعرَفُ القولُ بذلك إلاَّ في (إنَّما) بالكسر)، مردودٌ بما ذكرت، وقوله: (إنَّ دعوى الحصر هنا باطلةٌ لاقتضائها أنَّه لم يوح إليه غير التوحيد) مردودٌ أيضًا بأنَّه حصرٌ مقيَّد؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى: ما أوحي إليَّ في أمر الربوبيَّة إلاَّ التَّوحيد لا الإشراك، ويسمَّى ذلك قصر قلب؛ لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الَّذي يقول هو في نحو ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[2]، فإنَّ (ما) للنَّفي و(إلاَّ) للحصر قطعًا، وليست صفتُه عليه الصَّلاة والسَّلام منحصرةً في الرسالة، ولكن لَمَّا استعظموا موتَهُ جُعلوا كأنَّهم أثبتوا له البقاء الدَّائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسمَّى (قصر إفراد).

والأصحُّ أيضًا أنَّها موصولٌ حرفيٌّ مؤوَّلٌ مع معمولَيهِ بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقًّا فالمصدر المؤوَّل به من لفظه، فتقدير (بلغني أنَّك تنطلق) أو (أنَّك منطلق): بلغني الانطلاق، ومنه (بلغني أنَّك في الدَّار)، التقدير (استقرارك في الدَّار)؛ لأنَّ الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقرَّ أو مستقرٌّ، وإن كان جامدًا قُدِّر بالكون، نحو: (بلغني أنَّ هذا زيدٌ) تقديره: بلغني كونه زيدًا؛ لأنَّ كلَّ خبرٍ جامدٍ يصحُّ نسبتُه إلى المخبَر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيدٌ، وإن شئت:هذا كائنٌ زيدًا؛ إذ معناهما واحدٌ، وزعم السُّهيليُّ أنَّ الَّذي يؤوَّل بالمصدر إنَّما هو (أن) النَّاصبة للفعل؛ لأنَّها أبدًا مع الفعل المتصرِّف، و(أنَّ) المشددة إنَّما تؤوَّل بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، ويؤيِّده أنَّ خبَرَها قد يكون اسمًا محضًا، نحو: علمت أن اللَّيث الأسد، وهذا لا يُشعِر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أنَّ هذا يقدَّر بالكون.

(١) الأنبياء/ ١٠٨. (٢) آل عمران/ ١٤٤.

وتخفَّف (أنَّ) بالاتِّفاق فيبقى عملها على الوجه الَّذي تقدَّم شرحُه في (أن) الخفيفة.

الثَّاني: أن تكـون لغةً في (لعلَّ) كقول بعضهم: ائتِ السُّوق أنَّك تشتري لنا شيئًا، وقراءة من قرأ: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[1] ، وفيها بحثٌ سيأتي في باب اللام.

(أم):

على أربعة أوجهٍ:

أحدها: أن تكون متَّصلةً، وهي منحصرةٌ في نوعين؛ وذلك لأنَّها إمَّا أن تتقدَّم عليها همزة التَّسوية نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[2]، ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا ﴾[3] ، وليس منه قول زهير [من الوافر]:

٤٨- وَما أَدْري وَسَوْفَ إِخالُ أَدْري   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِساءُ [4]

لِمـا سـيأتي. أو تتقدَّم عليها همزةٌ يُطلَب بها وبـ(أم) التَّعيين، نحو: (أزيدٌ في الدَّار أم عمرو؟) وإنَّمـا سُـمِّيَتْ في الـنَّوعَين متَّـصلةً لأنَّ مـا قـبلَها وما بعدَها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وتُـسمَّى أيـضًا معادِلـة لمعادلـتها للهمزة في إفادة التَّسوية في النوع الأوَّل والاستفهام في النَّوع الثَّاني.

ويفترق النَّوعان من أربعة أوجهٍ :

أوَّلُهـا وثانـيها: أنَّ الواقعة بعد همزة التَّسوية لا تستحقُّ جوابًا؛ لأنَّ المعنى معها ليس على الاسـتفهام، وأنَّ الكلام معها قابلٌ للتَّصديق والتَّكذيب؛ لأنَّه خبرٌ، وليست تلك كذلك؛ لأنَّ الاستفهام معها على حقيقته.

والثَّالث والرَّابع: أنَّ الواقعة بعد همزة التَّسوية لا تقع إلاَّ بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلاَّ في تأويل المفردين، وتكونان فعليَّتين كما تقدَّم، واسميَّتين كقوله [من الطويل]:

٤٩- وَلَسْتُ أُبالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مالِكًا   أَمَوْتِي ناءٍ أَمْ هُوَ الآنَ واقِعُ [5]

ومختلفتين نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ ﴾[6].

و(أم) الأخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها، نحو ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ﴾[7]، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، وتكونان أيضًا فعليَّتين كقوله [من البسيط]:

---

(١) الأنعام/ ١٠٩.   (٢) المنافقون/ ٦.   (٣) إبراهيم/ ٢١.

(٤) هذا من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى، **إخال**: بكسر الهمزة، وقد تُفتح، بمعنى أظنُّ، **القوم**: الرجال لا نساء فيهم، واستشهد به المصنف هنا على أن الهمزة فيه طُلِب بها وبـ(أم) التعيين، خلافًا لابن الشجري حيث ظن الهمزة فيه للتسوية [١/ ١٣٠].

(٥) لم يسم قائله، **والنائي**: البعيد، **والآن**: نصب على الظرف، وهو مبتدأ و(**واقع**) خبره [١/ ١٣٤].

(٦) الأعراف/ ١٩٣.   (٧) النازعات/ ٢٧.

٥٠- فَقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتاعًا فَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَنِي حُلُمُ [(١)]

وذلك على الأرجح في (هي) من أنَّها فاعلٌ بمحذوفٍ يفسِّره (سَرَتْ)، واسميَّتَيْنِ كقوله [من الطويل]:

٥١- لَعَمْرُكَ ما أَدْري وَإِنْ كُنْتُ داريًا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابنُ منقرِ [(٢)]

الأصل: (أشعيثٌ) بالهمز في أوَّله والتَّنوين في آخره، فحذفهما للضَّرورة، والمعنى: ما أدري أيُّ النَّسَبَيْن هو الصَّحيح، ومثله بيت زهير السَّابق، والَّذي غلَّط ابنَ الشَّجريِّ حتَّى جعله من النَّوع الأول توهُّمُه أنَّ معنى الاستفهام فيه غيرُ مقصودٍ البتَّة؛ لمنافاته لفعل الدِّراية، وجوابه أنَّ معنى قولك: (علمت أزيدٌ قائمٌ): علمت جوابَ أزيدٌ قائمٌ، وكذلك: (ما علمت)، وبين المختلفتين، نحو ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ [(٣)]، وذلك أيضًا على الأرجح من كون (أنتم) فاعلاً.

مسألة:

(أم) المتَّصلة الَّتي تستحقُّ الجواب إنَّما تُجاب بالتَّعيين؛ لأنَّها سؤالٌ عنه، فإذا قيل: (أزيدٌ عندَك أم عمرو؟) قيل في الجواب: زيدٌ، أو قيل: عمرو، ولا يقال: لا، ولا: نعم، فإن قلت: فقد قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٥٢- تَقُولُ عَجُوزٌ مدرجي متروِّحًا عَلَى بابِها مِن عِنْدِ أَهْلي وغادِيا
أَذُو زَوْجَةٍ بِالمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَراكَ لَها بِالبَصْرَةِ العامَ ثاوِيا
فَقُلْتُ لها: لا، إِنَّ أهليَ جِيرةٌ لأكثِبةِ الدَّهنا جَميعًا وَمالِيا
وما كُنْتُ مُذ أبصرتِني في خُصُومَةٍ أُراجِعُ فِيها يا ابنةَ القَوْمِ قاضِيا [(٤)]

(١) من قصيدة لزياد بن حمل، وقيل: لزياد بن منقذ، وقيل: للمرَّار بن منقذ، وفي الأغاني أنَّها لبدر أخي المرَّار بن سعيد، **فقمت للطيف**: أي للخيال الزائر، ويروى (للزور)، **مرتاعًا**: أي فزعًا، وهو حال، **فأرَّقني**: أقلقني، و**عادني**: اعتادني، [١/ ١٣٤].

(٢) للأسود بن يعفر النهشلي، يكنى أبا نهشل، وقيل: أبو الجراح، وهو جاهليٌّ أعمى، قال الأعلم: شعيث حيٌّ من تميم ثم من بني منقر، فجعلهم أدعياء وشكَّ في كونهم منهم أو من بني سهم، و**سهم** هنا حيٌّ من قيس، واستشهد سيبويه بالبيت على حذف همزة الاستفهام؛ لأن المعنى (أشعيث)، قال العسكري في التصحيف: و**لعمرك**: مبتدأ خبره محذوف، أي قسَمي، ومفعول **(ما أدري)** جملة قوله: **شعيث**، أو تقديره: أشعيث بن سهم، و**(شعيث)** مبتدأ و**(ابن سهم)** خبره، وكذا في الموضع الثاني فـ**(ابن)** فيهما خبر لا صفة، وإنما حذف التنوين من **(شعيث)** للضرورة أو لمنع الصرف لأنه اسم للقبيلة [١/ ١٣٨].

(٣) الواقعة/ ٥٩.

(٤) هذه الأبيات من قصيدة لذي الرُّمَّة، و**المَدرَج**: مصدر من درج الرجل إذا مشى، وهو مبتدأ، و**المتروِّح**: اسم فاعل من تَرَوَّح إذا ذهب في الزمن المسمى بالرواح، وهو من زوال الشمس إلى الليل، ونصبه على الحال، وخبر المبتدأ: **(على بابها)**، والجملة صفة **عجوز**، و**(من عند)** متعلِّق بمتروِّح، و**غاديا**: عطف على **(متروِّحًا)**، وهو من غدا إذا ذهب أوَّلَ النهار، و**ذو**: خبر (أنت) مقدَّرًا، وفي قوله: **(زوجة)** بالتاء شاهد على من أنكر ذلك، وإن كان الأشهر في المرأة زوجًا بلا تاء، و**العام**: نصب على الظرف، و**ثاويا**: حال إن كانت **(أراك)** بصريَّة، وإلا فمفعول ثان، وهو المقيم، و**الجيرة**: جمع قلَّة للجار، و**الأكثبة**: جمع كثيب، وهو الرمل المجتمع كالكوم، و**الدهناء**: موضع ببلاد تميم، يمدُّ ويُقصر [١/ ١٣٩].

قلت: ليس قوله (لا) جوابًا لسؤالها، بل ردٌّ لما توهَّمَته من وقوع أحد الأمرين: كونه ذا زوجةٍ، وكونه ذا خصومةٍ، ولهذا لم يَكْتَفِ بقوله: (لا)؛ إذ كان ردُّ ما لم تلفظ به إنَّما يكون بالكلام التَّامِّ، فلهذا قال: (إنَّ أهلي جيرة البيت) و (وما كنت مذ أبصرتني ...) البيت.

مسألة:

إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو) فإنْ كانت همزة التَّسوية لم يجز قياسًا، وقد أُولِع الفُقهاء وغيرُهم بأن يقولوا: (سواءٌ كان كذا أو كذا)، وهو نظير قولهم: (يجب أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا)، والصَّواب العطف في الأوَّل بـ(أم) وفي الثَّاني بالواو، وفي الصحاح: تقول: (سواءٌ عليَّ قمت أو قعدت) انتهى، ولم يذكر غير ذلك، وهو سهوٌ.

وفي كامل الهذليِّ أنَّ ابن محيصن قرأ من طريق الزعفرانيّ: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم﴾، وهذا من الشُّذوذ بمكان. وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسًا وكان الجواب بـ(نعم) أو بـ(لا)؛ وذلك أنَّه إذا قيل: (أزيدٌ عندك أو عمرو؟) فالمعنى: أأحدهما عندك أم لا؟ فإن أجبت بالتَّعيين صحَّ؛ لأنَّه جوابٌ وزيادة، ويقال: (آلحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفيَّة؟) فتعطف الأوَّل بـ(أو) والثاني بـ(أم)، ويُجاب عندنا بقولك: (أحدهما)، وعند الكيسانيَّة بـ(ابن الحنفية)، ولا يجوز أن تجيب بقولك: (الحسن) أو بقولك: (الحسين)؛ لأنَّه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفيَّة، ولا من الحسين وابن الحنفيَّة، وإنَّما جعل واحدًا منهما ـ لا بعينه ـ قرينًا لابن الحنفيَّة، فكأنَّه قال: أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟

مسألة:

سُمع حذف (أم) المتَّصلة ومعطوفُها، كقول الهُذليِّ [من الطويل]:

دَعانِي إِلَيْها القَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَما أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها [1]

تقديرُه: (أم غيٌّ)، كذا قالوا، وفيه بحثٌ كما مرَّ، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ ﴾[2]: إنَّ الوقف هُنا، وإنَّ التَّقدير(أم تبصرون)، ثمَّ يبتدأ ﴿ أَنَاْ خَيْرٌ ﴾، وهذا باطلٌ؛ إذ لم يُسمَع حذف معطوفٍ بدون عاطفه، وإنَّما المعطوفُ جملةُ ﴿ أَنَاْ خَيْرٌ ﴾، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أنَّ الأصل (أم تبصرون)، ثمَّ أُقيمت الاسميَّة مقام الفعليَّة والسببُ مقامَ الْمُسبَّب؛ لأنَّهم إذا قالوا له: (أنت خيرٌ) كانوا عنده بُصَراء، وهذا معنى كلام سيبويه.

فإن قلت: فإنَّهم يقولون: (أتفعل هذا أم لا؟) والأصل: (أم لا تفعل؟) قلت: إنَّما وقع الحذفُ بعد (لا) ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تُحذَفُ الجملُ بعدها كثيرًا وتقوم هي في اللَّفظ مقام تلك الجمل، فكأنَّ الجملة هنا مذكورةٌ؛ لوجود ما يُغني عنها.

---

(١) هو الشاهد رقم ٤ المتقدم ص٩. (٢) الزخرف/ ٥١، ٥٢.

وأجاز الزَّمخشريُّ وحده حذفَ ما عطفت عليه (أم) فقال في ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ ﴾[1]: يجوز كون (أم) متَّصلةً على أنَّ الخطابَ لليهودِ وحذْفُ مُعادلِها، أي: (أتدَّعون على الأنبياء اليهوديَّة أم كنتم شهداء؟)، وجوَّز ذلك الواحديُّ أيضًا، وقَدَّر (أَبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بَنِيهِ باليهوديَّة أم كنتم شهداء؟) انتهى.

الوجه الثَّاني[2]: أن تكون منقطعة، وهي ثلاثة أنواع: مسبوقةٌ بالخبر المحض، نحو:﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾[3]، ومسبوقةٌ بهمزةٍ لغير استفهام، نحو ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾ [4] ؛ إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النَّفي، والمتَّصلة لا تقع بعده، ومسبوقةٌ باستفهامٍ بغير الهمزة، نحو: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [5].

ومعنى (أم) المنقطعة الَّذي لا يفارقُها الإضراب، ثمَّ تارةً تكون له مجرَّدًا، وتارةً تتضمَّن مع ذلك استفهامًا إنكاريًّا أو استفهامًا طلبيًّا.

فمن الأول: ﴿ هَل يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ [6].

أمَّا الأولى فلأنَّ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأمَّا الثَّانية فلأنَّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشُّركاء، قال الفرَّاء: يقولون: (هل لك قِبَلنا حقٌّ أم أنت رجلٌ ظالِمٌ؟) يريدون: بل أنت.

ومن الثَّاني: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ [7]، تقديره: (بل أله البنات ولكم البنون)؛ إذ لو قُدِّرَتْ للإضراب المحض لزم المحال.

ومن الثَّالث قولُهُم: (إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ)، التَّقدير: بل أهي شاءٌ، وزعم أبو عبيدة أنَّها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرَّد فقال في قول الأخطل [من الكامل]:

٥٣- كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِواسِطٍ ... غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيالا [8]

إنَّ المعنى: (هل رأيت ...).

ونقل ابنُ الشَّجري عن جميع البصريِّين أنَّها أبدًا بمعنى (بل) والهمزة جميعًا، وأنَّ الكوفيِّين خالفوهم في ذلك، والَّذي يظهر لي قولُهُم؛ إذ المعنى في نحو ﴿ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾[9] ليس على الاستفهام، ولأنَّه يلزم البصريِّين دعوى التَّوكيد في نحو

(١) البقرة/ ١٣٣. (٢) من وجوه (أم). (٣) السجدة/ ٢، ٣. (٤) الأعراف/ ١٩٥.
(٥) الرعد/ ١٦. (٦) الرعد/ ١٦. (٧) الطور/ ٣٩.
(٨) هذا مطلع قصيدة للأخطل يهجو جريرًا، **كذبتك عينك**: استشهد به بعضهم على حذف همزة الاستفهام، أي: أكذبتك؟، وقوله: **أم رأيت** أورده المصنف على أن أبا عبيدة قال: إن (أم) فيه بمعنى الاستفهام المجرَّد، أي: هل رأيت، **وواسط**: بلد بالعراق، **والغَلَس**: ظلمة آخر الليل، **والرباب**: اسم امرأة، منقول من اسم السحاب [١/ ١٤٣]. (٩) الرعد/ ١٦.

﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ ﴾ [1]، ونحو ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[2]، ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ ﴾ [3]، وقوله [من البسيط]:

٥٤- أَنَّى جَزَوا عامِرًا سُوءَى بِفِعْلِهِمُ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَني السُّوءَى مِنَ الحَسَنِ
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعطي العَلوقَ بِهِ رِئْمانَ أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ بِاللَّبَنِ [4]

(العَلوق) بفتح العين المهملة: النَّاقة الَّتي عَلِقَ قلبُها بولدها، وذلك أنَّه يُنحَر ثمَّ يُحشَى جلدُه تبنًا ويُجعل بين يديها لتشمَّه فتدرّ عليه، فهي تسكنُ إليه مرَّةً وتنفرُ عنه أُخرى، وهذا البيت يُنشَد لِمَن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضدِّه، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرَّشيد بحضرة الأصمعيِّ فرفع (رئمان) فردَّه عليه الأصمعيُّ وقال: إنَّه بالنصب، فقال له الكسائيّ: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرَّفع والنَّصب والجرُّ، فسكت، ووجهُه أنَّ الرَّفع على الإبدال من (ما)، والنَّصب بـ(تعطي)، والخفض بدل من الهاء، وصوَّبَ ابن الشجريِّ إنكارَ الأصمعيِّ فقال: لأنَّ رئمانَها للبوِّ بأنفها هو عطيتُّها إيَّاه، لا عطيَّة لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطيَّة في البيت؛ لأنَّ في رفعه إخلاء (تعطي) من مفعوله لفظًا وتقديرًا، والجرُّ أقرب إلى الصَّواب قليلاً، وإنَّما حقُّ الإعراب والمعنى النَّصب، وعلى الرَّفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجعٍ إلى المبدَل منه، أي: (رئمان أنفٍ له).

والضَّمير في (بفعلهم) لعامر؛ لأنَّ المراد به القبيلة، و(من) بمعنى البَدَل، مثلها في ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[5]، وأنكر ذلك بعضُهم وزعم أنَّ (من) متعلِّقةٌ بكلمة البدل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أنَّ ثعلبًا كان يأتي الرِّياشيَّ ليسمع منه الشِّعر، فقال له الرِّياشيُّ يومًا: كيف تروي (بازل) من قوله [من الرجز]:

٥٥- ما تَنْقِمُ الْحَرْبُ العَوانُ مِنِّي
بازِلَ عامَينِ حديثٌ سِنِّي
لِمِثْلِ هَذا وَلَدَتْني أُمِّي [6]

---

(١) الرعد/ ١٦. (٢) النمل/ ٨٤ . (٣) الملك/ ٢٠.

(٤) هذان آخر مقطوعة لأفنون التغلبي، و**العَلوق**: الناقة تعطف على غير ولدها فلا ترأمه، وإنما تسد بأنفها وتمنع لبنها، قاله في الصحاح، و**رئمان**: قال الجاحظ في البيان: أصله الرقة والرحمة، فالرؤوم أرق من الرؤوف، وقوله: **رئمان أنف** كأنها كأنها تئر ولدها بأنفها وتمنعه اللبن [١/ ١٤٦].

(٥) التوبة/ ٣٨.

(٦) هو لأبي جهل في وقعة بدر، وأخرجه ابن إسحاق في مغازيه بلفظ (حديث سنِّي)، وذكره المبرِّد في الكامل بلفظ (حديث سنٍّ)، **تنقِم**: مضارع نَقَم أي تكره، و**العوان** من الحروب: الَّتي قوتل فيها مرَّة، كأنهم جعلوا الأولى بِكرا، و**البازل**: اسم فاعل من بزل البعير يبزل بزولاً أي انشقَّ نابه ذكرًا كان أو أنثى، والمراد في البيت وصفه بالقوَّة والجلادة، و**الحديث السنِّ**: الشاب [١/ ١٤٧].

فقال ثعلب: ألمثلي تقول هذا؟ إنَّما أصير إليك لهذه المقطعات والخرافات، يُروَى البيت بالرَّفع على الاستئناف وبالخفض على الإتباع وبالنَّصب على الحال.

ولا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد، ولهذا قدَّروا المبتدأ في (إنَّها لإبل أم شاء)، وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماعَ النَّحويِّين فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنَّها تعطف المفردات كـ(بل) وقدَّرها هنا بـ(بل) دون الهمزة، واستدلَّ بقول بعضهم: (إنَّ هناك لإبلاً أم شاء) بالنَّصب، فإن صحَّت روايته فالأَوْلَى أن يقدَّر لـ(شاء) ناصبٌ، أي: (أم أرى شاء).

تنبيه:

قد تَرِدُ (أم) محتملةً للاتِّصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾[1]، قال الزَّمخشريُّ: يجوز في (أم) أن تكون معادلةً بمعنى (أيّ الأمرين كائنٌ) على سبيل التَّقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة. انتهى.

ومن ذلك قول المتنبِّي [من الوافر]:

أُحادٌ أَمْ سُداسٌ في أُحادٍ لُيَيْلَتُنا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنادِي[2]

فَإنْ قدَّرتَها فيه متَّصلةً فالمعنى أنَّه استطال الليلةَ فشكَّ أواحدةٌ هي أم ستٌّ اجتمعت في واحدة، فطلب التَّعيين، وهذا من تَجاهُل العارف، كقوله [من الطويل]:

٥٦- أَيا شَجَرَ الخابُورِ مالَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ[3]

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل (أحاد)، ويكون تقديم الخبر ـ وهو (أحاد) ـ على المبتدأ ـ وهو (لييلتنا) ـ تقديمًا واجبًا؛ لكونه المقصودَ بالاستفهام مع (سداس)؛ إذ شرط الهمزة المعادلة لـ(أم) أن يليها أحدُ الأمرين المطلوب تعيينُ أحدهما ويلي (أم) المعادل الآخر؛ ليفهم السامع من أوَّل الأمر الشَّيءَ المطلوبَ تعيينُه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: (أزيدٌ قائمٌ أم عمرو؟) وإن شئت: (أزيدٌ أم عمرٌو قائمٌ؟)، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر: (أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ؟) وإن شئت: (أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ؟)، وإن قدَّرتها منقطعةً فالمعنى أنَّه أخبر عن ليلته بأنَّها ليلةٌ واحدةٌ، ثمَّ نظر إلى طولها فشكَّ، فجزم بأنَّها ستٌّ في ليلة فأضرب، أو شكَّ هل هي ستٌّ في ليلة أم لا فأضرب واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدَّرة، ويكون تقديم (أحاد) ليس على الوجوب؛ إذ الكلام خبر.

---

(١) البقرة/ ٨٠.

(٢) للمتنبي.

(٣) هذا من أبيات ليلى بنت طريف التغلبية، ترثي أخاها الوليد، وقيل: اسمها سلمى [١/ ١٤٨].

وأظهر الوجهين الاتِّصال؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون (سداس) خبرًا عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في (إنَّها لإبلٌ أم شاء)، ومن الاعتراض بجملة (أم هي سداس) بين الخبر ـ وهو (أحاد) ـ والمبتدأ ـ وهو (لييلتنا) ـ، ومن الإخبار عن اللَّيلة الواحدة بأنَّها ليلة؛ فإنَّ ذلك معلومٌ لا فائدة فيه، ولك أن تُعارضَ الأوَّلَ بأنَّه يلزم في الاتِّصال حذفُ همزة الاستفهام، وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أنَّ هذا البيت اشتمل على لحناتٍ: استعمال (أحاد) و(سداس) بمعنى (واحدة) و(ست)، وإنَّما هما بمعنى (واحدة واحدة) و(ست ست)، واستعمال (سداس) وأكثرهم يأباه ويخصُّ العدد المعدول بما دون الخمسة، وتصغير ليلة على (لييلة) وإنَّما صغَّرتها العرب على (لُيَيْلِيَة) بزيادة الياء على غير قياسٍ حتَّى قيل إنَّها مبنيَّةٌ على (ليلاة) في نحو قول الشاعر [من الرجز]:

٥٧- في كُلِّ ما يَوْمٍ وَكُلِّ لَيْلاه [١]

وممَّا قد يُستشكَلُ فيه أنَّه جمع بين متنافيَيْن: استطالة اللَّيلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التَّصغير للتَّعظيم، كقوله [من الطويل]:

٥٨- .... دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنامِلُ [٢]

الثَّالث[٣]: أن تقع زائدةً، ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾[٤]: إنَّ التَّقدير: (أفلا تبصرون أنا خير) والزِّيادة ظاهرةٌ في قول ساعدة بن جؤيَّة [من البسيط]:

٥٩- يا لَيْتَ شِعْرِي وَلا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ ... أَمْ هَلْ عَلى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِن نَدَمِ [٥]

الرَّابع: أن تكون للتَّعريف، نُقلَت عن طيِّءٍ وعن حِمْيَر، وأنشدوا [من المنسرح]:

٦٠- ذاك خَلِيلي وَذُو يُواصِلُني ... يَرمي ورائي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ [٦]

(١) أنشده ابن الأعرابي، وصدره: (يا ويحه من جمل ما أشقاه).

(٢) هو من قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابي رضي الله عنه، استشهد به المصنف هنا وفي (رب) كالكوفيين على أن التصغير يرد للتعظيم؛ إذ المعنى (داهية عظيمة)، وقد أجيب عنه بأنها صغرت لدقتها وخفائها، فهو راجع إلى معنى التقليل [١/ ١٥٠].

(٣) من وجوه (أم). (٤) الزخرف/ ٥١، ٥٢.

(٥) هذا مطلع قصيدة لساعدة بن جُؤَيَّة يرثي بها من أصيب يوم معيط، قال السكري: يُروى (**ألا منجى**): أي هل ينجو أحد من الهرم، أم هل يندم إنسان على العيش بعد الشيب [١/ ١٥٦].

(٦) قال المصنف في شواهده: زعم بعضهم أن الواو في (**وذو**) زائدة، وكأنه توهَّم أن (**ذو**) صفة لـ(**خليلي**) والصفة لا تعطف على المعطوف، وهذا غير لازم؛ لجواز أن يكون خبرًا ثانيًا، فيكون كقولك: زيد الكاتب والشاعر، و**السَّلِمة**: واحدة السِّلام، وهي الحجارة، وفي البيت شاهد على أمرين: أحدهما: استعمال (ذو) بمعنى الذي، والثاني: استعمال (أم) بمعنى (أل)، وقال العيني: البيت قاله بجير بن غنمة أحد بني بولان الطائي، شاعر جاهلي مقلّ،وقد وقع فيه تركيب صدر بيت على عجز آخر [١/ ١٥٩].

وفي الحديث (ليس من امبرِّ امْصيامُ في امْسَفَر)، كذا رواه النَّمِر بن تَوْلب رضي الله عنه، وقيل: إنَّ هذه اللُّغة مختصَّةٌ بالأسماء الَّتي لا تُدغَم لام التعريف في أوَّلها، نحو: (غلام) و(كتاب)، بخلاف (رجل) و(ناس) و(لباس)، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنَّه سمع في بلادهم من يقول: (خُذ الرُّمح واركب امْفَرس)، ولعلَّ ذلك لغةٌ لبعضهم لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السَّابق وأنَّها في الحديث دخلت على النَّوعين؟

(أل):

على ثلاثة أوجُهٍ:

أحدها: أن تكون اسمًا موصولاً بمعنى (الذي) وفروعه، وهي الدَّاخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبَّهة، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الصِّفة المشبَّهة للثُّبوت، فلا تؤوَّل بالفعل، ولهذا كانت الدَّاخلة على اسم التَّفضيل ليست موصولةً باتِّفاق، وقيل: هي في الجميع حرف تعريف، ولو صحَّ ذلك لَمَنعتْ من إعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التَّصغير والوصف، وقيل: موصولٌ حرفيٌّ، وليس بشيء؛ لأنَّها لا تؤوَّل بالمصدر، وربَّما وُصِلَتْ بظرفٍ، أو بجملةٍ اسميَّةٍ، أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليلٌ على أنَّها ليست حرفَ تعريف، فالأوَّل كقوله [من الرجز]:

٦١- مَنْ لا يَزالُ شاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ
فَهْوَ حَرٍ بِعيشةٍ ذاتِ سَعَهْ (١)

والثَّاني كقوله [من الوافر]:

٦٢- مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُم لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَنِي مَعَدِّ (٢)

والثَّالث كقوله [من الطويل]:

٦٣- .... صوتُ الحمارِ الْيُجَدَّعُ (٣)

والجميع خاصٌّ بالشِّعر، خلافًا للأخفش وابن مالك في الأخير.

(١) لم يسم قائله، و(**مَن**) مبتدأ، والخبر (**فهو حر**)، ودخلت الفاء لتضمِّن المبتدأ معنى الشرط، و**المعه**: تقديره (الذي معه)، وصل (أل) الموصولة بـ(مع) شذّوذًا، **حَر**: أي جدير [١/ ١٦١].

(٢) لم يسم قائله، وقد قيل إن أصله (من القوم الذين رسول الله منهم)، فأبقى الألف واللام من (الذين) وحذف الباقي للضرورة، **دانت**: خضعت وذلت [١/ ١٦١].

(٣) لذي الخرق الطهَوي، واسمه دينار بن هلال، وفي المؤتلف للآمدي أن اسمه قرط، شاعر جاهلي، وتمام البيت: **يقول الخنى وأبغض العجم ناطقًا إلى ربنا صوت الحمار اليجدَّع**، ووقع في حاشية الدماميني أن (**اليجدع**) من جدعت الحمار: سجنته؛ فإن الحمار إذا حبس كثر تصويته، قال: وإذا جعل من الجدع الذي هو قطع الأنف أو الأذن لم يظهر له معنى، وليس كما قال لما تقدَّم؛ فإن صوت الحمار حالة تقطع أذنه أكثر وأقبح لما يقاسيه من الألم، وكأنه ظن أن المراد صوته بعد سبق التجديع، وليس المراد كذلك، بل المراد حالة التجديع والقطع، وفي شواهد العيني: قيل إن الحمار إذا كان مقطوع الأذن يكون صوته أرفع [١/ ١٦٢].

والثَّاني: أن تكون حرفَ تعريفٍ، وهي نوعان: عهديَّة وجنسيَّة، وكلٌّ منهما ثلاثة أقسام، فالعهديَّة إما أن يكون مصحوبُها **معهودًا ذِكْريًّا** نحو ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾(١)، ونحو ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾(٢)، ونحو (اشتريت فرسًا ثمَّ بعت الفرس)، وعبرة هذه أن يسدَّ الضمير مسدَّها مع مصحوبها، أو **معهودًا ذهنيًّا** نحو ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾(٣)، ونحو: ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ (٤) أو **معهودًا حضوريًّا**.

قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة نحو: (جاءني هذا الرَّجل)، أو (أيّ) في النِّداء نحو: (يا أيُّها الرَّجل)، أو (إذا) الفجائيَّة نحو: (خرجت فإذا الأسد)، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: (الآن). انتهى، وفيه نظرٌ، تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: (لا تشتم الرَّجل) فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأنَّ التي بعد (إذا) ليست لتعريف شيءٍ حاضرٍ حالةَ التَّكلُّم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأنَّ الصَّحيح في الداخلة على (الآن) أنَّها زائدةٌ؛ لأنَّها لازمة، ولا يُعرف أنَّ الَّتي للتَّعريف وردت لازمةً، بخلاف الزَّائدة، والمثال الجيِّد للمسألة قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (٥).

والجنسيَّة إمَّا لاستغراق الأفراد وهي الَّتي تخلفها (كلّ) حقيقةً نحو ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾(٦)، ونحو ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ . إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ (٧)، أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي الَّتي تخلفها (كلّ) مجازًا، نحو: (زيدٌ الرَّجلُ علمًا)، أي الكامل في هذه الصفة، ومنه ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ ﴾ (٨)، أو لتعريف الماهيَّة وهي الَّتي لا تخلفها (كلّ) لا حقيقةً ولا مجازًا، نحو: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾(٩)، وقولك: (والله لا أتزوَّج النِّساء أو لا ألبس الثِّياب)، ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما، وبعضهم يقول في هذه إنَّها لتعريف العهد؛ فإنَّ الأجناس أمورٌ معهودةٌ في الأذهان متميِّزٌ بعضُها عن بعض.

ويقسَّم المعهود إلى شخصٍ وجنس، والفرق بين المعرَّف بـ(أل) هذه وبين اسم الجنس النَّكرة هو الفرق بين المقيَّد والمطلق، وذلك لأنَّ ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذِّهن، واسم الجنس النَّكرة يدلُّ على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

تنبيه:

قال ابن عصفور: أجازوا في نحو (مررت بهذا الرَّجل) كون الرجل نعتًا وكونه بيانًا، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرفَ من المبيَّن، وفي النَّعت ألاَّ يكون أعرفَ من المنعوت،

---

(١) المزمل/ ١٥، ١٦. (٢) النور/ ٣٥. (٣) التوبة/ ٤٠. (٤) الفتح/ ١٨. (٥) المائدة/ ٣.
(٦) النساء/ ٢٨. (٧) العصر/ ٢، ٣. (٨) البقرة/ ٢. (٩) الأنبياء/ ٣٠.

فكيف يكون الشَّيء أعرفَ وغيرَ أعرف؟ وأجابَ بأنَّه إذا قُدِّر بيانًا قُدِّرت (أل) فيه لتعريف الحضور، فقد يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول (أل)، والإشارة إنَّما تدلُّ على الحضور دون الجنس، وإذا قُدِّر نعتًا قُدِّرَتْ (أل) فيه للعهد، والمعنى: مررت بهذا وهو الرَّجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدلُّ عليه فكانت أعرف، قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

الوجه الثالث: أن تكونَ زائدةً، وهي نوعان: لازمة وغير لازمة.

فالأولى كالَّتي في الأسماء الموصولة على القول بأنَّ تعريفها بالصِّلة، وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كـ(النَّضر) و(النُّعمان) و(اللات) و(العزَّى) أو لارتجالها كـ(السموأل)، أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كـ(البيت) للكعبة و(المدينة) لطيبة و(النَّجم) للثُّريَّا، وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثَّانية نوعان: كثيرةٌ واقعةٌ في الفَصيح، وغيرها، فالأولى الدَّاخلة على علَمٍ منقول من مجرَّدٍ صالحٍ لها ملموح أصله كـ(حارث) و(عبَّاس) و(ضحَّاك) فتقول فيها: الحارث والعبَّاس والضحَّاك، ويتوقَّف هذا النَّوع على السَّماع، ألا ترى أنَّه لا يقال مثل ذلك في نحو (محمَّد) و(معروف) و(أحمد)، والثَّانية نوعان: واقعةٌ في الشِّعر، وواقعةٌ في شذوذٍ من النَّثر، فالأولى كالدَّاخلة على (يزيد) و(عمرو) في قوله [من الرجز]:

٦٤- باعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِها
حُرَّاسُ أَبْوابٍ عَلَى قُصُورِهَا [(١)]

وفي قوله [من الطويل]:

٦٥- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبارَكًا ... شَدِيدًا بِأَعْباءِ الْخِلافَةِ كاهِلُهْ [(٢)]

---

(١) أنشده الأصمعي شاهدًا على زيادة أل في العلم، ولم ينسبه إلى أحد، والحرَّاس: جمع الحرسيّ، نسبة إلى الحرس، وهم حرس السلطان، والقصور: جمع قصر [١/ ١٦٣].

(٢) هذا من قصيدة لابن ميَّادة، واسمه الرَّماح بن أبرد، يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وأورده في منتهى الطلب بلفظ (وجدت) بدل (**رأيت**)، و(أحناء) بدل (**أعباء**)، و**رأيت**: علميَّة أو بصريَّة، و**الأعباء**: جمع عِبْء: كل ثقل، والأحناء جمع حِنْو، وهو حنو السرج والقتب، كنى به عن أمور الخلافة الشَّاقَّة، و**الكاهل**: ما بين الكتفين، وهو مرفوع بـ(**شديد**)، وفي البيت شواهد: أحدها زيادة الألف واللام في العلم وهو (اليزيد)، والثاني دخول (أل) للمح الصفة في العلم المنقول من الوصف وهو (**الوليد**)، والثالث صرف ما لا ينصرف إذا دخلته (أل) ولو كانت زائدة، كما في (**اليزيد**)، وقد استشهد به المصنف في التوضيح لذلك، والرابع نصب (رأيت) بمعنى علمت مفعولين، والثاني قوله: (**مباركا**)، فإن كانت بصرية فهو حال، والخامس تعدُّد الخبر؛ لأن جزئي باب (علم) أصلهما المبتدأ والخبر، وهو هنا في (**شديدًا**)، والسادس إعمال (فعيل) لاعتماده على خبر ذي خبر، والسابع الفصل بين فعيل ومعموله بالجار والمجرور، والثامن الاستعارة بتنزيل المعقول منزلة المحسوس [١/ ١٦٤].

فأمَّـا الدَّاخلـة علـى (ولـيد) في البيت فللمح الأصل، وقيل: (أل) في (اليزيد) و(العَمْرو) للتَّعـريف، وإنَّهمـا نُكِّـرا ثـمَّ أُدخِلَـتْ علـيهما (أل) كمـا يُنَكَّـر العَلَمُ إذا أضيف، كقوله [من الطويل]:

٦٦- عَلا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقا رَأْسَ زَيْدِكُمْ .... (١)

واختُلِفَ في الدَّاخلة على (بنات أوبر) في قوله [من الكامل]:

٦٧- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَساقِلاً   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأَوْبَرِ (٢)

فقـيل: زائدةٌ للضَّرورة؛ لأنَّ (ابن أوبر) علَمٌ على نوعٍ من الكمأة، ثمَّ جُمِعَ على (بنات أوبر) كمـا يقـال في جمـع ابـن عِرْس: (بنات عرس)، ولا يقال: بنو عرس؛ لأنَّه لِما لا يعقل، وردَّه الـسَّخاويُّ بأنَّهـا لو كانت زائدةً لكان وجودُها كالعدَم فكان يخفضُه بالفتحة؛ لأنَّ فيه العلميَّة والوزن، وهذا سهوٌ منه؛ لأنَّ (أل) تقتضي أن ينجرَّ الاسم بالكسرة ولو كانت زائدةً فيه؛ لأنَّه قـد أَمِـنَ فـيه التَّـنوين، وقيل: (أل) فيه للَمْح الأصل؛ لأنَّ (أوبر) صفةٌ كـ(حسن) و(حسين) و(أحمـر)، وقـيل: للتَّعـريف وإنَّ (ابن أوبر) نكرة كـ(ابن لبون)، فـ(أل) فيه مثلها في قوله [من البسيط]:

٦٨- وابْنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ   لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَناعِيسِ (٣)

قال الْمُبرِّد: ويردُّه أنَّه لم يُسَمع (ابن أوبر) إلاَّ ممنوعَ الصرف.

---

(١) قـال المبرد في الكامل: قال رجل من طيِّء ـ وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلاً من بني أسد يقال له زيد، ثم أقيد به بعد ـ:

علا زيدنا يوم الحِمى رأس زيدكم   بأبيض مشحوذ الغِرار يمان

...قـال الزمخشري: وأجرى زيدًا مجرى النكرات فأضافه، وقال غيره: الأصل زيد صاحبنا وزَيد صاحبكم، فحـذف الـصفة وجعـل الموصـوف خلفًا عنهما في الإضافة، **ويوم النقى**: أي يوم الحرب عند النقى، وهو الكثيب من الرمل [١/ ١٦٥].

(٢) أنـشده أبـو زيـد ولم يـسم قائلـه، قـال المـصنف: أصل (**جنيتك**) جنيت لك، أي تناولت لك، فحذف الجار توسـعًا، وقـال ابن الدماميني: يحتمل أنه ضمن (جنى) معنى (أعطى) فعداه إلى اثنين، قلت: ويحتمل أن يكون الحـذف مناسـبة لقـوله: **نهيـتك** في المـصراع الثاني، وهـو نوع من البديع يسمى الموازنة، **والأكمؤ**: جمع كمأ كفلـس، والكمـأ واحـد الكمـأة علـى العكـس، مـن بـاب تمرة وتمر، **والعساقل**: ضرب من الكمأة، وأصله عساقيل؛ لأن واحدها عسقول كعصفور، فحذف المدة للضرورة، **وبنات أوبر**: كمأة صغار على لون التراب، يضرب بها المثل في الرداءة والقلة فيقال: إن بني فلان بنات أوبر، إن يظن بهم خير فلا يوجد [١/ ١٦٦].

(٣) مـن قـصيدة لجريـر يهجـو فـيها عمـر بـن لجأ التيمي، **وابن اللبون**: ما له ثلاث سنين، وإدخال اللام فيه لتعـرفَ بـه الأول لأنـه اسـم جـنس نكـرة، بمنزلة ابن رجل، ولم يجعل علمًا بمنزلة ابن آوى وغيره، فلذلك خالفـه في دخول اللام على ما أضيف إليه، قاله الأعلم، **ولزَّ**: شدَّ، **والقَرَن**: الحبل يشدُّ به البعيران فيُقرنان معًـا، **والـصولة**: الوثـوب، **والبُـزْل**: جمـع بـازل، وهو من الإبل ما طلع نابه، **والقناعيس**: الشداد، واحده قنعاس [١/ ١٦٧].

والثَّانية كالواقعة في قولهم: (ادخلوا الأوَّل فالأوَّل)، و(جاؤوا الجمَّاء الغفير)، وقراءة بعضهم: ﴿لَيخرجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ﴾[1] بفتح الياء؛ لأنَّ الحال واجبة التَّنكير، فإن قدَّرت (الأذلّ) مفعولاً مطلقًا على حذف مضاف، أي: (خروج الأذلّ) كما قدَّره الزَّمخشريُّ لم يحتج إلى دعوى زيادة (أل).

تنبيه:

كتب الرَّشيد ليلةً إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل [من الطويل]:

٦٩- فَإِنْ تَرْفقي يا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَن ... وإِنْ تَخْرقي يا هِنْدُ فالخرق أَشْأَمُ

فأَنْتِ طَلاقٌ والطَّلاقُ عَزِيمةٌ ... ثلاَثٌ ومن يخرق أعقُّ وَأَظْلَمُ[2]

فقال: ماذا يلزمه إذا رفعَ الثَّلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألةٌ نحويَّةٌ فقهيَّةٌ، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائيَّ وهو في فراشه فسألته، فقال: إن رفع (ثلاثًا) طلقت واحدة؛ لأنَّه قال: (أنتِ طلاقٌ) ثمَّ أخبر أن الطَّلاق التَّامّ ثلاثٌ، وإن نصبها طلقت ثلاثًا؛ لأنَّ معناه: (أنتِ طالقٌ ثلاثًا) وما بينهما جملةٌ معترضة، فكتبت بذلك إلى الرَّشيد فأرسل إليَّ بجوائز، فوجَّهتُ بها إلى الكسائيِّ. انتهى ملخَّصًا.

وأقول: إنَّ الصواب أنَّ كلاًّ من الرَّفع والنَّصب محتملٌ لوقوع الثَّلاث ولوقوع الواحدة، أمَّا الرَّفع فلأنَّ (أل) في الطَّلاق إما لمجاز الجنس كما تقول: (زيدٌ الرَّجل) أي هو الرجل المعتدُّ به، وإما للعهد الذِّكريِّ مثلها في ﴿ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[3]، أي: وهذا الطَّلاق المذكور عزيمةٌ ثلاثٌ، ولا تكون للجنس الحقيقيِّ؛ لئلاَّ يلزم الإخبار عن العامِّ بالخاصّ، كما يقال: الحيوان إنسان، وذلك باطلٌ؛ إذ ليس كلُّ حيوانٍ إنسانًا ولا كلُّ طلاق عزيمةً ولا ثلاثًا، فعلى العهديَّة يقع الثَّلاث، وعلى الجنسيَّة يقع واحدة كما قال الكسائيُّ، وأمَّا النَّصب فلأنَّه محتمِلٌ لأن يكونَ على المفعول المطلق، وحينئذٍ يقتضي وقوعَ الطَّلاق الثَّلاث؛ إذ المعنى: فأنت طالقٌ ثلاثًا، ثمَّ اعترض بينهما بقوله: والطَّلاق عزيمةٌ، ولأن يكون حالاً من الضَّمير المستتر في (عزيمة)، وحينئذٍ لا يلزم وقوع الثَّلاث؛ لأنَّ المعنى (والطَّلاق عزيمةٌ إذا كان ثلاثًا) فإنَّما يقع ما نواه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللَّفظ مع قطع النَّظر عن شيءٍ آخر، وأمَّا الَّذي أراده هذا الشَّاعر المعيَّن فهو الثَّلاث؛ لقوله بعدُ:

فبيني بها أن كنتِ غيرَ رفيقةٍ ... وما لامرئٍ بعد الثلاث مقدَّمُ

---

(١) المنافقون/٨.

(٢) **الرفق**: ضد العنف، يقال: رفَق يرفُقُ، و**الأيمن**: من اليُمن وهو البركة، و**أشأم**: من الشؤم، وهو ضد اليمن، وذكر ابن يعيش أن في البيت الثاني حذف الفاء والمبتدأ، أي فهو أعقُّ [١/ ١٦٨].

(٣) المزمل/١٦.

مسألة:

أجاز الكوفيُّون وبعضُ البصريِّين وكثيرٌ من المتأخِّرين نيابة (أل) عن الضَّمير المضاف إليه، وخرَّجوا على ذلك ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾(١)، و(مررت برجل حسن الوجه)، و(ضرب زيد الظهر والبطن) إذا رفع الوجه والظهر والبطن ، والمانعون يقدِّرون: (هي المأوى له)، و(الوجه منه والظهر والبطن منه) في الأمثلة، وقيَّد ابن مالك الجواز بغير الصِّلة، وقال الزَّمخشريُّ في ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾(٢): إنَّ الأصل أسماء المسمَّيات، وقال أبو شامة في قوله [من الطويل]:

بَدَأْتُ بـ(بِسْمِ الله) في النَّظْمِ أَوَّلا .... (٣)

إنَّ الأصل (في نظمي)، فجوَّزا نيابتها عن الظَّاهر وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنَّما هو التَّمثيل بضمير الغائب.

مسألة:

من الغريب أن (أل) تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب (أل فعلت؟) بمعنى هل فعلت، وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً كما في (الآل) عند سيبويه، لكنَّ ذلك سهل؛ لأنَّه جُعِلَ وسيلةً إلى الألف الَّتي هي أخفُّ الحروف.

(أما) بالفتح والتخفيف:

على وجهين:

أحدهما: أن تكونَ حرفَ استفتاحٍ بمنزلة (ألا)، وتكثر قبل القَسَم، كقوله [من الطويل]:

٧٠- أَما والَّذي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذي   أَماتَ وَأَحْيا وَالَّذي أَمْرُهُ الأَمْرُ (٤)

وقد تُبْدَلُ همزتها هاءً أو عينًا قبل القَسَم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، أو تُحْذَفُ الألف مع ترك الإبدال، وإذا وقعت (أن) بعد أما هذه كُسِرَتْ كما تُكْسَرُ بعد (ألا) الاستفتاحية.

والثَّاني: أن تكونَ بِمعنى (حقًّا) أو (أحقًّا) على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تفتح (أنَّ) بعدها كما تفتح بعد (حقًّا)، وهي حرفٌ عند ابن خروف، وجعلها مع (أنَّ) ومعموليها كلامًا تَرَكَّبَ من حرف واسم كما قاله الفارسيُّ في (يا زيد)، وقال بعضهم: هي اسمٌ بمعنى (حقًّا) وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام، و(ما) اسمٌ بمعني شيء، وذلك الشَّيء حق، فالمعنى (أحقًّا؟)، وهذا هو الصَّواب، وموضع (ما) النَّصب على الظَّرفيَّة كما انتصب

(١) النازعات/ ٤١.   (٢) البقرة/ ٣١.

(٣) أهمله السيوطي، وهو مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات.

(٤) لأبي صخر عبد الله بن سلمة الهذلي، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية [١/ ١٦٩].

(حقًّا) على ذلك في نحو قوله [من الوافر]:

٧١- أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنا اسْتَقَلُّوا .... (١)

وهو قول سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله [من الطويل]:

٧٢- أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هائِمٌ .... (٢)

فأدخل عليها (في)، و(أن) وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، وقال المبرِّد: (حقًّا) مصدر لـ(حق) محذوفًا، و(أن) وصلتها فاعل.

وزاد المالقي لـ(أما) معنًى ثالثًا، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة (ألا) فتختصُّ بالفعل، نحو: (أما تقوم؟) و(أما تقعد؟)، وقد يُدَّعى في ذلك أنَّ الهمزةَ للاستفهام التَّقريريِّ مثلها في (ألم) و(ألا) وأنَّ (ما) نافية، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله [من الخفيف]:

٧٣- ما تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبادَ مَعَدًّا وَأَبادَ السُّراةَ مِنْ عَدْنانِ (٣)

(أمَّا) بالفتح والتشديد:

وقد تُبدَل ميمها الأولى ياءً؛ استثقالاً للتَّضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٧٤- رَأَتْ رَجُلاً أيما إذا الشَّمْسُ عارَضَتْ فَيَضْحَى وَأيما بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ (٤)

وهي حرفُ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيد، أمَّا أنَّها شرطٌ فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ ﴾ (٥) الآيـة، ولـو

---

(١) هو مطلع للمفضَّل السكري من عبد القيس، واسمه عامر بن معشر بن أسحم، وقال صاحب الحماسة البصرية: هو لعامر بن أسحم بن عدي الكندي، شاعر جاهلي، وتمامه: **فنيَّتنا ونيَّتهم فريقُ**، قال المصنف في شواهده: قوله: (**أحقًّا**) نصب على الظرفية عند سيبويه والجمهور، وهو ظرف مجازي، والأصل (في حق هذا الأمر)، أي هذا الأمر معدود من الحق وثابت فيه، ويؤيِّده أنهم ربما نطقوا بـ(في) داخلة عليه، و(أنَّ) وما بعدها يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون مبتدأ خبره الظرف، والتقدير (أفي حق استقلال جيرتنا)، ولا يجوز كسرها؛ لأن الظرف لا يتقدَّم على (إنَّ) المكسورة؛ لانقطاعها عما قبلها، والثاني ـ وهو الأوجه ـ أن يكون فاعلاً بالظرف؛ لاعتماده كما في ﴿أفي الله شك﴾، وقال المبرد: انتصاب (حقا) على المصدرية، والتقدير (أحق حقا)، ثم أنيب المصدر عن الفعل، وارتفاع (أنَّ) وما بعدها ـ عنده ـ على الفاعلية، و**الجيرة**: جمع جار، و**استقلوا**: نهضوا مرتفعين [١/ ١٧٠].

(٢) لعابد بن المنذر العسيري، وتمامه: **وأنَّكِ لا خَلٌّ هواكِ ولا خمرُ**، وقوله: (**أفي الحق**) أي لا يدخل في الحق ووجوهه أن يكون حبي لك غراما لا يرجع إلى معلوم، و**المُغْرم**: الذي لزمه الحب، و**الهائم**: المتحيِّر، والهيام كالجنون من العشق، ويقال: **ما هو بخل ولا خمر**، أي ليس بشيء يخلص ويتبين، والمراد ليس عندك محض نفار يقع به اليأس، ولا محض إقبال يقع به الرجاء، بل حالك متردد مضطرب [١/ ١٧٢].

(٣) أورده جماعة ولم يعزوه إلى قائله، و(**ما**) أصلها (أما) حذفت منها الهمزة، و**أباد**: أهلك وأذهب، ومعدُّ بن عدنان أبو العرب، و**السَّراة**: جمع سريٍّ، وهم الخيار والسادات، ولم يجمع فعيل على فعلة غيره، ومن ثم قال في القاموس إنه اسم جمع لا جمع، وأنكر السهيلي في الروض الأنف أيضا كونه جمعا [١/ ١٧٣].

(٤) من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة [١/ ١٧٥]. (٥) البقرة/ ٢٦

كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يُعْطَفُ الخبر على مبتدئِهِ، ولو كانت زائدةً لصحَّ الاستغناءُ عنها، ولَمَّا لم يصحَّ ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعيَّن أنَّها فاء الجزاء.

فإن قلتَ: قد استُغْنِيَ عنها في قوله [من الطويل]:

٧٥- فَأَمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ .... (١)

قلت: هو ضرورةٌ، كقول عبد الرحمن بن حسان [من البسيط]:

٧٦- مَنْ يَفْعَلِ الحسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها .... (٢)

فإن قلت: فقد حُذِفَتْ في التَّنزيل في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾(٣)، قلت: الأصل (فيُقال لهم: أكفرتم) فحذف القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعتْه الفاء في الحذف، ورُبَّ شيءٍ يصحُّ تبعًا ولا يصحُّ استقلالاً، كالحاجِّ عن غيره يصلِّي عنه ركعتي الطَّواف، ولو صلَّى أحدٌ عن غيره ابتداءً لم يصحّ على الصحيح، هذا قول الجمهور.

وزعم بعض المتأخِّرين أنَّ فاء جواب (أما) لا تُحذَف في غير الضَّرورة أصلاً، وأنَّ الجواب في الآية ﴿ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ﴾(٤)، والأصل (فيقال لهم ذوقوا) فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول، وأنَّ ما بينهما اعتراضٌ، وكذا قال في آية الجاثية ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾(٥) الآية، قال: أصله (فيقال لهم ألم تكن آياتي)، ثمَّ حذف القول وتأخَّرت الفاء عن الهمزة، وأمَّا التَّفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدَّم في آية البقرة، ومن ذلك ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ ﴾(٦)، ﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ ﴾(٧)، ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ ﴾(٨) الآيات.

وقد يُترَك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلامٍ يُذكَرُ بعدها في موضع ذلك القسم، فالأوَّل نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا . فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾(٩) أي: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا، والثَّاني نحو ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾(١٠) أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم، ويدلُّ على ذلك ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾(١١)،

---

(١) قال أبو الفرج في الأغاني: هذا مما هُجِي به قديمًا بنو أسيد بن أبي العيص بن أمية [١/ ١٧٧]، وتمامه: **ولكنَّ سيرًا في عراض المواكبِ**.

(٢) هو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنه، وقيل: لكعب بن مالك، وتمامه: **والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان**، وقوله: (**الله يشكرها**) جملة اسمية وقعت جواب الشرط، وحذفت منها الفاء ضرورة [١/ ١٧٨].

(٣) آل عمران/ ١٠٦. (٤) آل عمران/ ١٠٦. (٥) الجاثية/ ٣١. (٦) الكهف/ ٧٩. (٧) الكهف/ ٨٠. (٨) الكهف/ ٨٢. (٩) النساء/ ١٧٤، ١٧٥. (١٠) آل عمران/ ٧. (١١) آل عمران/ ٧.

أي كلٌّ من المتشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنَّه قيل: وأمَّا الرَّاسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية في (أمَّا) المفتوحة نظير قولك في (إمَّا) المكسورة: (إمَّا أن تنطق بخير وإلاَّ فاسكت)، وسيأتي ذلك، كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[1]، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السَّابقة فتأمَّلْها.

وقد تأتي لغير تفصيلٍ أصلاً، نحو (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ)، وأمَّا التَّوكيد فقلَّ مَن ذَكَرَهُ، ولم أرَ مَن أَحْكَمَ شَرْحَهُ غير الزَّمخشريّ؛ فإنَّه قال: (فائدة (أمَّا) في الكلام أن تعطيَه فضلَ توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنَّه لا محالة ذاهبٌ وأنَّه بصدد الذهاب وأنَّه منه عزيمةٌ قلت: أمَّا زيدٌ فذاهبٌ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ، وهذا التَّفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيدًا، وأنَّه في معنى الشرط) انتهى.

ويفصل بين (أمَّا) وبين الفاء بواحدٍ من أمورٍ ستَّة: **أحدها:** المبتدأ، كالآيات السابقة، **والثَّاني**: الخبر، نحو (أمَّا في الدار فزيدٌ)، وزعم الصَّفَّار أنَّ الفصل به قليل، **والثَّالث**: جملة الشرط، نحو ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ ﴾[2] الآيات، **والرَّابع**: اسمٌ منصوبٌ لفظًا أو محلاًّ بالجواب، نحو ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[3] الآيات، **والخامس**: اسمٌ كذلك معمولٌ لمحذوفٍ يفسِّره ما بعد الفاء، نحو (أمَّا زيدًا فاضربه)، وقراءة بعضهم ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[4] بالنَّصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ لأنَّ (أمَّا) نائبةٌ عن الفعل فكأنَّها فعل، والفعل لا يلي الفعل، وأمَّا نحو (زيدٌ كان يفعل) ففي (كان) ضميرٌ فاصلٌ في التَّقدير، وأمَّا (ليس خلَقَ اللهُ مثلَهُ) ففي (ليس) أيضًا ضميرٌ، لكنَّه ضمير الشأن والحديث، وإذا قيل بأنَّ (ليس) حرفٌ فلا إشكال، وكذا إذا قيل فعلٌ يشبه الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم، إذ قالوا: (ليس الطِّيب إلا المسك) بالرَّفع، **والسَّادس**: ظرفٌ معمولٌ لـ(أمَّا) لِما فيها من معنى الفعل الَّذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف نحو (أمَّا اليوم فإنِّي ذاهبٌ) و(أمَّا في الدَّار فإنَّ زيدًا جالسٌ)، ولا يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأنَّ خبر (إنَّ) لا يتقدَّم عليها، فكذلك معموله، هذا قول سيبويه والمازنيِّ والجمهور، وخالفهم الْمُبرِّد وابن درستويه والفرَّاء فجعلوا العاملَ نفسَ الخبر، وتوسَّع الفرَّاء فجوَّزَه في بقية أخوات (إنَّ)، فإن قلتَ: (أمَّا اليوم فأنا جالسٌ) احتمل كون العامل (أمَّا) وكونه الخبر لعدم المانع، وإن قلت: (أمَّا زيدًا فإنِّي ضاربٌ) لم يجز أن يكون العامل واحدًا منهما وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأنَّ (أمَّا) لا تنصب المفعول، ومعمول خبر (إنَّ) لا يتقدَّم عليها، وأجاز ذلك المبرِّد ومَن وافقه على تقدير إعمال الخبر.

---

(١) آل عمران/ ٧. (٢) الواقعة/ ٨٨، ٨٩. (٣) الضحى/ ٩. (٤) فصلت/ ١٧.

تنبيهان:

الأوَّل: أنَّه سُمع (أمَّا العبيدَ فذو عبيد) بالنصب، و(أمَّا قريشًا فأنا أفضلُها)، وفيه عندي دليلٌ على أمور: أحدُها أنَّه لا يلزم أن يقدَّر (مهما يكن من شيء)، بل يجوز أن يقدَّر غيره ممَّا يليق بالمحلِّ؛ إذ التقدير هنا (مهما ذكرت)، وعلى ذلك يتخرَّج قولهم: (أمَّا العلم فعالم) و(أمَّا علمًا فعالم)؛ فهو أحسن مِمَّا قيل إنَّه مفعولٌ مطلقٌ معمولٌ لِما بعد الفاء، أو مفعولٌ لأجله إن كان معرَّفًا، وحالٌ إن كان منكَّرًا. والثَّاني أنَّ (أمَّا) ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به. والثَّالث أنَّه يجوز (أمَّا زيدًا فإنِّي أُكرِم) على تقدير العمل للمحذوف.

التَّنبيه الثَّاني: أنَّه ليس من أقسام (أمَّا) الَّتي في قوله تعالى ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[(١)]، ولا الَّتي في قول الشاعر [من البسيط]:

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [(٢)]

بل هي فيهما كلمتان، فالَّتي في الآية هيَ (أم) المنقطعة و(ما) الاستفهاميَّة، وأُدغِمَت الميم في الميم للتَّماثل، والَّتي في البيت هي (أنْ) المصدريَّة و(ما) المزيدة، والأصل (لأن كنت) فحذف الجارَّ و(كان) للاختصار، فانفصل الضَّمير لعدم ما يتَّصل به، وجيء بـ(ما) عوضًا عن (كان)، وأُدغِمَت النُّون في الميم للتَّقارب.

(إمَّا) المكسورة المشددة:

قد تُفتَحُ همزتها، وقد تُبدَل ميمها الأولى ياءً، وهي مركَّبةٌ عند سيبويه من (إن) و(ما)، وقد تُحذَف (ما)، كقوله [من المتقارب]:

٧٧- سَقَتْهُ الرَّواعِدُ من صيِّفٍ وإنْ من خريفٍ فلن يعدِما [(٣)]

أي (إمَّا من صيفٍ وإمَّا من خريف)، وقال المبرِّد والأصمعي: (إنْ) في هذا البيت شرطيَّة، والفاء فاء الجواب، والمعنى (وإن سقته من خريف فلن يعدم الرِّيَّ). وليس بشيءٍ؛ لأنَّ المراد وصف هذا الوعل بالري على كلِّ حالٍ، ومع الشَّرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: (إنْ) في البيت زائدة.

و(إمَّا) عاطفةٌ عند أكثرهم، أعني (إما) الثَّانية في نحو قولك: جاءني إمَّا زيد وإمَّا عمرو، وزعم يونس والفارسيُّ وابن كيسان أنَّها غير عاطفةٍ كالأولى، ووافقهم ابن مالك؛ لملازمتها

---

(١) النمل/ ٨٤.

(٢) هو الشاهد رقم ٤١ ص٣٠.

(٣) للنمر بن تولب، عكلي جاهلي صاحبي، يكنى أبا ربيعة، **الرواعد**: جمع راعدة، وهي السحابة الماطرة، و**الصيِّف**: المطر الذي يجيء في الصيف، وقوله: **(وإن)** أصله (وإن ما) حذف (ما) وأبقى (إن)، وقيل: (إن) شرطية، والفاء جوابها، أي وإن سقته من خريف فلن يعدم الري، وقيل: (إن) زائدة [١/ ١٨٠].

غالبًا الواوَ العاطفة، ومن غير الغالب قوله [من البسيط]:

٧٨- يا لَيْتَما أُمَّنا شالَتْ نَعامَتُها   أيما إلَى جَنَّةٍ أيما إلى نارِ (١)

وفيه شاهدٌ ثان، وهو فتح الهمزة، وثالثٌ وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور الإجماع على أنَّ (إمَّا) الثَّانيةَ غيرُ عاطفةٍ كالأولى، قال: وإنَّما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضُهم أنَّ (إمَّا) عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت (إمَّا) على (إمَّا)، وعطف الحرف على الحرف غريبٌ، ولا خلاف أنَّ (إمَّا) الأولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو) وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو (رأيت إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا) وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾(٢)، فإنَّ ما بعد الأولى بدلٌ مِمَّا قبلها.

ولـ(إمَّا) خمسة معان:

أحدها: الشَّكُّ، نحو (جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو) إذا لم تعلم الجائي منهما.

والثَّاني: الإبهام، نحو ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ ﴾(٣).

والثَّالث: التَّخيير، نحو ﴿ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنًا ﴾(٤)، ﴿ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ ﴾(٥)، ووهِمَ ابنُ الشَّجريِّ فجعل من ذلك ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ ﴾(٦).

والرَّابع: الإباحة، نحو (تعلَّم إمَّا فقهًا وإمَّا نحوًا) و(جالس إمَّا الحسن وإمَّا ابن سيرين)، ونازع في ثبوت هذا المعنى لـ(إمَّا) جماعةٌ مع إثباتهم إيَّاه لـ(أو).

والخامس: التَّفصيل، نحو ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾(٧).

وانتصابهما على هذا على الحال المقدَّرة، وأجاز الكوفيُّون كون (إمَّا) هذه هي (إنْ) الشَّرطيَّة و(ما) الزائدة، قال مكِّي: ولا يجيز البصريُّون أن يلي الاسمُ أداةَ الشَّرط حتَّى يكون بعده فعلٌ يفسره، نحو ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ ﴾(٨)، وردَّ عليه ابنُ الشَّجريِّ بأنَّ الْمُضمَر هنا (كان)، فهو بمنزلة قوله [من البسيط]:

---

(١) كانت امرأة من عبد القيس لها ابن يقال له سعد بن قرط بن سيَّار يلقب النحيت الحدري، وكان شرِّيرًا، فقال يهجوها: يا ليتما ... البيت، قوله: (**أمَّنا**) ضبط بالنصب، اسم ليت، و**شالت نعمتها**: كناية عن موتها، فإن النعامة باطن القدم، و**شالت**: ارتفعت، ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامة رأسه، وقوله: (**أيما ... إلخ**) فيه شاهد لإبدال الميم الأولى من (إما) المكسورة ياء،وفتح همزتها، وبحذف ياء العطف من الثانية [١/ ١٨٦].

(٢) النمل/ ٧٥. (٣) التوبة/ ١٠٦. (٤) الكهف/ ٨٦. (٥) طه/ ٦٥.

(٦) التوبة/ ١٠٦. (٧) الإنسان/ ٣. (٨) النساء/ ١٢٨.

٧٩- قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا .... (١)

وهـذه المعانـي لـ(أو) كمـا سـيأتي، إلاَّ أنَّ (إمَّا) يُبنى الكلام معها من أوَّل الأمر على ما جـيء بهـا لأجلـه من شكٍّ وغيره، ولذلك وجب تكرارُها في غير ندور، و(أو) يُفتَتَح الكلام معها على الجزم ثمَّ يطرأ الشَّكُّ أو غيرُه، ولهذا لم تتكرَّر.

وقـد يُـستَغْنَى عن (إمَّا) الثَّانية بذكر ما يغني عنها، نحو (إمَّا أن تتكلَّم بخيرٍ وإلاَّ فاسكت)، وقول المثقِّب العبديِّ [من الوافر]:

٨٠- فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فاطَّـرِحْـنـي واتَّخِذْنِي عَـدُوًّا أَتَّـقِـيـكَ وتَـتَّـقِـيـنِي (٢)

وقد يُستغنى عن الأولى لفظًا، كقوله [من المتقارب]:

سقته الرواعد من صيِّفٍ .... (٣)

البيت، وقد تقدَّم، وقوله [من الطويل]:

٨١- تُلِمُّ بِدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها وَإِمَّا بِأَمْواتٍ أَلَمَّ خَيالُها (٤)

أي (إمَّا بدارٍ)، والفرَّاء يَقيسُه فيُجيز (زيدٌ يقوم وإمَّا يقعدُ) كما يجوز (أو يقعد).

تنبيه:

ليس من أقسام (إمَّا) الَّتي في قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾(٥)، بل هذه (إن) الشَّرطيَّة و(ما) الزَّائدة.

(أو):

حرف عطفٍ، ذكر له المتأخِّرون معاني انتهت إلى اثني عشر:

الأوَّل: الشَّكُّ، نحو ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾(٦).

والثَّاني: الإبهام، نحو ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾(٧)، الشَّاهد في الأولى، وقول الشَّاعر [من الخفيف]:

٨٢- نَحْنُ أَوْ أَنْتُمُ الأُلَى أَلْفَوا الْحَقَّ فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسُحْقا (٨)

---

(١) للنعمان بن المنذر ملك العرب [١/ ١٨٨]، وتمامه: **فما اعتذارك من قول إذا قيلا**.

(٢) هـذان مـن قـصيدة للمـثقِّب العبدي، واسمه عائذ بن محصن، **والغثُّ**: الرديء، **والسمين**: الجيِّد، وقوله: **(وإلا)** هنا نائبة مناب (إما) [١/ ١٩٠].

(٣) هو الشاهد رقم ٧٧ المتقدم ص٥١.

(٤) هـو لـذي الـرُّمَّة، والـباء: قيل ظرفية، والمعنى عكس وتفرق إما بدار تخرَّب، وإما بموت أموات، **وألمَّ**: من الإلمام، وهو النزول، وفي البيت حذف **(إما)** الأولى [١/ ١٩٣].

(٥) مريم/ ٢٦ . (٦) المؤمنون/ ١١٣. (٧) سبأ/ ٢٤.

(٨) لم يسم قائله، **وسحقا**: بمعنى بعدا، **والأُلى**: بمعنى الَّذين [١/ ١٩٤].

والثَّالث: التَّخيير، وهي الواقعة بعد الطَّلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو (تزوَّج هندًا أو أختها) و(خذ من مالي دينارًا أو درهمًا).

فإن قلت: فقد مثَّل العلماء بآيتي الكفَّارة والفدية للتَّخيير مع إمكان الجمع، قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتَّحرير اللاَّتي كلٌّ منهنَّ كفَّارةٌ وبين الصِّيام والصَّدقة والنُّسك اللاَّتي كلٌّ منهنَّ فدية، بل تقع واحدةٌ منهنَّ كفَّارةً أو فديةً والباقي قُربةٌ مستقلَّةٌ خارجةٌ عن ذلك.

والرَّابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطَّلب، وقبل ما يجوزُ فيه الجمع نحو (جالس العلماء أو الزُّهَّاد) و(تعلَّم الفقه أو النَّحو)، وإذا دخلت (لا) النَّاهية امتنع فعل الجميع، نحو ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[1]؛ إذ المعنى: لا تطع أحدَهما فأيّهما فعله فهو أحدهما، وتلخيصه أنَّها تدخل للنهي عمَّا كان مباحًا، وكذا حكم النَّهي الدَّاخل على التَّخيير وفاقًا للسِّيرافي، وذكر ابنُ مالك أنَّ أكثر ورود (أو) للإباحة في التَّشبيه، نحو ﴿ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[2]، والتَّقدير نحو ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾[3]، فلم يخصَّها بالمسبوقة بالطَّلب.

والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيُّون والأخفش والجرميُّ، واحتجُّوا بقول توبة [من الطويل]:

٨٣- وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّيَ فاجِرٌ ... لِنَفْسِي تُقاها أَوْ عَلَيْها فُجُورُها [4]

وقيل: (أو) فيه للإبهام، وقول جرير [من البسيط]:

٨٤- جاءَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَما أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ [5]

والَّذي رأيتُه في ديوان جرير (إذ كانت)، وقوله [من البسيط]:

٨٥- وكانَ سِيَّانَ أَنْ لا يسْرحُوا نَعَمًا ... أَوْ يُسْرِحُوهُ بِها وَاغْبَرَّت السُّوحُ [6]

---

(١) الإنسان/ ٢٤. (٢) البقرة/ ٧٤. (٣) النجم/ ٩.

(٤) هذا من قصيدة لتوبة بن الحميِّر، **ليلى**: هي الأخيليَّة، والباء في (**بأنِّي**) زائدة، وتاء (تقى) بدل من الواو كما في (تراث)، و(**أو**) بمعنى الواو، أي وعليها، وهو محل الاستشهاد [١/ ١٩٤].

(٥) هو لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز، والكاف للتشبيه، و(ما) مصدرية، ومحلها نصب صفة لمصدر محذوف، و(**ربَّه**) مفعول (**أتى**)، وضميره راجع إلى موسى وإن كان مؤخرًا في اللفظ؛ لأنه مقدم في الرتبة إذ هو فاعل [١/ ١٩٦].

(٦) هذا من قصيدة لأبي ذؤيب، قال ابن يسعون: قوله: (**سيَّان**): مثلان، و(**يسرحوا**): يرسلوا للمرعى نهارًا، ولا تستعمل في الليل، **النَّعَم**: الإبل وسائر الماشية، وقوله: (**بها**) يعني في السنة المجدبة التي دلت الحال عليها، ويحتمل أن يريد التي وصفها بالجدب والباء بمعنى (في)، **واغبرَّت** البقعة: اسودَّت في عين من يراها، أو كثر فيها الغبار لعدم الأمطار، ويروى بدله (وابيضَّت)، **والسوح**: جمع ساحة، وهي فضاء يكون بين دور الحيِّ، والواو في (**واغبرَّت**) للحال [١/ ١٩٨].

أي: وكان الشَّأن ألاَّ يرعوا الإبل وأن يرعوها سيَّان؛ لوجود القحط، وإنَّما قدَّرنا (كان) شأنيَّة لئلاَّ يلزم الإخبار عن النَّكرة بالمعرفة، وقول الرَّاجز:

٨٦- إنَّ بها أَكْتَلَ أو رزاما
خُوَيْرِبَين ينقُفان الهاما [١]

إذ لم يقل: خويربا، كما تقول: (زيدٌ أو عمرٌو لصٌّ) ولا تقول: (لصَّان)، وأجابَ الخليلُ عن هذا بأنَّ (خويربين) بتقدير (أشتم)، لا نعتٌ تابعٌ، وقول النابغة [من البسيط]:

٨٧- قالَتْ أَلا لَيْتَما هَذا الحَمامَ لَنا إلَى حَمامَتِنا أَو نِصْفَهُ فَقَدِ
فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَما ذَكَرَتْ تِسْعًا وَتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ [٢]

ويقويِّه أنَّه رُوِيَ (ونصفُه)، وقوله [من الكامل]:

٨٨- قَوْم إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ما بَينَ مُلْجِمِ مُهْرَةٍ أو سافع [٣]

ومن الغريب أنَّ جماعةً منهم ابن مالك ذكروا مجيءَ (أو) بمعنى الواو ثمَّ ذكروا أنَّها تجيء بمعنى (ولا) نحو ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾[٤]، وهذه هي تلك بعينها، وإنما جاءت (لا) توكيدًا للنَّفي السَّابق ومانعةً من توهُّم تعليق النَّفي بالمجموع لا بكلٍّ واحد، وذلك مستفادٌ من دليلٍ خارجٍ عن اللَّفظ وهو الإجماع، ونظيره قولك: (لا يحلُّ لك الزِّنى والسَّرقة)، ولو تركت (لا) في التَّقدير لم يضرَّ ذلك.

وزعم ابنُ مالكٍ أيضًا أنَّ (أو) الَّتي للإباحة حالَّةٌ محلَّ الواو، وهذا أيضًا مردودٌ؛ لأنَّه لو قيل: (جالس الحسن وابن سيرين) كان المأمور به مجالستهما معًا، ولم يخرج المأمور عن العهدة

---

(١) **أكتل أو رزاما**: قالوا: أراد أكتل ورزاما، وهما لصان كانا يقطعان الطريق بأرمام، فلذاك قال: (خويربين)، ولو كانت (أو) على بابها لقال: (خويربا)، وهو تصغير (خارب)، والخارب: لص الإبل، وأبطل البصريون ذلك بقول الخليل إنه نصب على الذم كقوله: ﴿حمالةَ الحطب﴾ انتهى، و**النقف**: كسر الهامة عن الدماغ، و**الهام**: الرؤوس، واحدها هامَة [١/ ١٩٩].

(٢) من قصيدة للنابغة، أورده المصنف في (ليت) مستشهدًا به على جواز إعمال (ليت) مع (ما) وإهمالها؛ لأنه روي الحمام بالنصب والرفع، وأورده في (أو) مستشهدًا به على ورود (أو) للجمع المطلق كالواو، وقوله: **(أو نصفه)** قال المصنف في شواهده: هو تابع لقوله هذا، فمن نصب الحمام نصبه ومن رفعه رفعه، قال: ويجوز فيه الرفع مع نصب الحمام عطفًا على الضمير المستتر في **(لنا)**، وحسن ذلك لأجل الفصل، ويروى: (ونصفه) بالواو، و**قد**: بمعنى حسب، وهو مبتدأ حذف خبره، أي فحسبي ذلك، واستشهد ابن الشجري في أماليه بقوله: **(فَقَدِي)** على جواز ترك نون الوقاية مع (قد) مع ياء المتكلم [١/ ٧٧، ٢٠٠].

(٣) هو لحميد بن ثور الهلالي الصحابي رضي الله عنه، **قوم**: خبر (هم) مقدَّرًا، و**الصريخ**: صوت المستصرخ، و**رأيتهم**: جواب الشرط، و**ملجم**: من ألجمت الفرس، و**سافع**: من سفعت بناصيته، أي أخذت، قال ابن الدماميني: و(من) فيه للابتداء، والمعنى: إن رؤيتك إياهم تقدَّمت من بين هذين القسمين، لا يخرجون عنهما، و(أو) بمعنى الواو ضرورة اقتضاء (بين) الإضافة إلى متعدد [١/ ٢٠٠].

(٤) النور/ ٦١.

بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النَّحويِّين، ولكن ذكر الزَّمخشريُّ عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾(١) أنَّ الواو تأتي للإباحة، نحو (جالس الحسن وابن سيرين)، وأنَّه إنَّما جيء بالفذلكة دفعًا لتوهُّم إرادة الإباحة في ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾(٢)، وقلَّده في ذلك صاحب الإيضاح البيانيِّ، ولا تُعرف هذه المقالة لنحويٍّ.

والسَّادس: الإضراب كـ(بل)، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطَين: تقدُّم نفيٍ أو نهيٍ، وإعادة العامل، نحو (ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو) و(لا يقم زيدٌ أو لا يقم عمرو)، ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيِّده أنَّه قال في ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾(٣): ولو قلت: (أو لا تطع كفورًا) انقلب المعنى، يعني أنَّه يصير إضرابًا عن النَّهي الأوَّل ونهيًا عن الثَّاني فقط.

وقال الكوفيُّون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان: تأتي للإضراب مطلقًا، احتجاجًا بقول جرير [من البسيط]:

٨٩- ماذا تَرَى في عِيالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ   لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلاَّ بِعَدَّادِ
كانُوا ثَمانِينَ أَوْ زادُوا ثَمانِيَةً   لَوْلا رَجاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادِي (٤)

وقراءة أبي السمال ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾(٥) بسكون واو (أو).

واختُلِفَ في ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾(٦) فقال الفرَّاء: (بل يزيدون)، هكذا جاء في التَّفسير مع صحَّته في العربيَّة، وقال بعض الكوفيِّين: بمعنى الواو، وللبصريِّين فيها أقوالٌ، قيل: للإبهام، وقيل: للتخيير، أي إذا رآهم الرَّائي تخيَّر بين أن يقول: (هم مئة ألف) أو يقول: (هم أكثر)، نقله ابن الشَّجريِّ عن سيبويه، وفي ثبوته عنه نظر، ولا يصح التَّخيير بين شيئين الواقع أحدهما، وقيل: هي للشَّكِّ مصروفًا إلى الرَّائي، ذكره ابن جنِّي، وهذه الأقوال غير القول بأنَّها بمعنى الواو مقولةٌ في ﴿ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾(٧)، ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾(٨).

والسَّابع: التَّقسيم، نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف)، ذكره ابن مالك في منظومته الصُّغرى وفي شرح الكبرى، ثمَّ عدل عنه في التَّسهيل وشرحه فقال: (تأتي للتَّفريق المجرَّد من الشَّكِّ والإبهام والتَّخيير، وأمَّا هذه الثَّلاثة فإنَّ مع كل منها تفريقًا مصحوبًا بغيره، ومَثَّل بنحو

(١) البقرة/ ١٩٦.   (٢) البقرة/ ١٩٦.   (٣) الإنسان/ ٢٤.

(٤) هما لجرير من قصيدة يمدح بها معاوية بن هشام بن عبد الملك، **العيال**: جمع عيِّل، من عاله يعوله إذا أنفق عليه وقام بمصالحه، **برمت**: من برم به: إذا سئمه وضجر منه، **وترى**: من الرأي في الأمر، فلا يتعدَّى إلا إلى واحد وهو **(ماذا)** فمحله نصب، وجملة **(قد برمت)** صفة لعيال، **ولم أحص**: حال، والاستثناء مفرغ، أي لم أحصر عدَّتهم إلا في حال كوني مستعينًا بعداد، وهو كناية عن الكثرة المفرطة [١/ ٢٠١].

(٥) البقرة/ ١٠٠.   (٦) الصافات/ ١٤٧.   (٧) النحل/ ٧٧.   (٨) البقرة/ ٧٤.

﴿ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرًا ﴾(١)، ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَـٰرَىٰ ﴾(٢)، قال: وهذا أَوْلَى منَ التَّعبير بالتَّقسيم؛ لأنَّ استعمال الواو في التَّقسيم أجود، نحو (الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف)، وقوله [من الطويل]:

٩٠- .... كَما النَّاس مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجارِمُ (٣)

ومِن مجيئه بـ(أو) قوله [من الطويل]:

٩١- فَقالُوا لنا: ثِنْتانِ لا بُدَّ مِنْهُما صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاسِلُ (٤)

انتهى.

ومجـيء الـواو في التَّقسيم أكثر لا يقتضي أنَّ (أو) لا تأتي له، بل إثباته الأكثريَّة للواو يقتـضي ثـبوته بقلة لـ(أو)، وقد صرَّح بثبوته في البيت الثَّاني، وليس فيه دليلٌ، لاحتمال أن يكـون المعنى (لا بدَّ من أحدهما)، فحذف المضاف، كما قيل في ﴿ يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ﴾(٥) وغيره: عدل عن العبارتين فعبَّر بالتَّفصيل، ومثَّله بقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَـٰرَىٰ ﴾(٦)، ﴿ قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ﴾(٧)؛ إذ المعنـى (وقالت اليهود كونـوا هـودًا وقالـت النَّـصارى كونـوا نصارى)، و(قال بعضهـم: ساحرٌ، وقال بعضهـم: مجنون)، فـ(أو) فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿قالوا﴾.

وتعسَّف ابنُ الشَّجريِّ فقال في الآية الأولى إنَّها حُذِفَ منها مضافٌ وواوٌ وجملتان فعليَّتان، وتقديره: (وقال بعضهم ـ يعني اليهود ـ: كونوا هودًا، وقال بعضهم ـ يعني النصارى ـ: كونوا نصارى)، قال: فأقام ﴿أو نصارى﴾ مقام ذلك كلِّه، وذلك دليلٌ على شَرَفِ هذا الحرف. انتهى.

والـثَّامن: أن تكـون بمعنـى (إلاَّ) في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار (أن) كقولك: (لأقتلَّنه أو يسلم)، وقوله [من الوافر]:

٩٢- وَكُنْتُ إِذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَها أَوْ تَسْتَقِيما (٨)

---

(١) النساء/ ١٣٥. (٢) البقرة/ ١٣٥.

(٣) لعمرو بن بَرَّاقة الهمْداني، **مجروم عليه**: من الجُرم وهو الذنب، والواو في (**وجارم**) بمعنى (أو) [١/ ٥٠١].

(٤) لجعفر بن عُلبة الحارثي، **ثنتان**: أي خصلتان، وتفسيرهما قوله: (**صدور ... إلخ**)، وخصَّ الصدور لأن المقاتلة بها تقع، أو من ذكر البعض وإرادة الكل، و(أو) في قوله: (**أو سلاسل**) قال التبريزي: على بابها من التخيير؛ لأن السلاسل كنى بها عن الأسر، ومعنى قوله: **لا بد منهما**: على سبيل التعاقب، أي لا بد من أحدهما، أو المراد لا بد منهما جميعا، فصدور الرماح لمن يقتل والسلاسل لمن يؤسر، أي يكون بعضنا كذا وبعضنا كذا، فلما جعلهم صنفين صح دخول (أو) للتقسيم، و**أشرعت**: هيئت للطعن [١/ ٢٠٣].

(٥) الرحمن/ ٢٢. (٦) البقرة/ ١٣٥. (٧) الذاريات/ ٥٢.

(٨) قاله زياد الأعجم، **غمزت**: من غمزت الشيء بيدي: عصرته، و**القناة**: الرمح، و**كعوبها**: النواشز في أطراف الأنابيب، **كسرت**: إشارة إلى شدة الغمز والتثقيف، إن لم تستقم على التليين والتلطيف، والمعنى: أردت كسر كعوبها إلا أن تستقيم من شدة العوج [١/ ٢٠٥].

وحمل عليه بعض المحقِّقين قوله تعالى: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾[1] فقدَّر ﴿تفرضوا﴾ منصوبًا بـ(أن) مضمرة، لا مجزومًا بالعطف على ﴿تمسوهن﴾ لئلاَّ يصير المعنى (لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين)، مع أنَّه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهرُ المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصفُ المسمَّى، فكيف يصحُّ نفي الْجَناح عند انتفاء أحد الأمرين، ولأنَّ المطلَّقات المفروض لَهُنَّ قد ذُكِرْنَ ثانيًا بقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ ﴾[2] الآية، وترك ذكر الممسوسات لِما تقدَّم من المفهوم، ولو كان ﴿تفرضوا﴾ مجزومًا لكانت الممسوسات والمفروض لهنَّ مستويَين في الذِّكر، وإذا قدّرت (أو) بمعنى (إلاَّ) خرجت المفروض لَهُنَّ عن مشاركة الممسوسات في الذِّكر.

وأجاب ابن الحاجب عن الأوَّل بمنع كون المعنى مدَّة انتفاء أحدهما، بل مدَّة لم يكن واحدٌ منهما، وذلك بنفيهما جميعًا، لأنَّه نكرةٌ في سياق النَّفي الصَّريح، بخلاف الأوَّل، فإنَّه لا ينفي إلا أحدهما.

وأجاب بعضهم عن الثَّاني بأنَّ ذكرَ المفروضِ لَهُنَّ إنَّما كان لتعيين النِّصف لَهُنَّ، لا لبيان أنَّ لَهُنَّ شيئًا في الجملة.

وقيل: (أو) بمعنى الواو، ويؤيِّده قول المفسِّرين: إنَّها نزلت في رجلٍ أنصاريٍّ طلَّق امرأتَهُ قبل المسيس وقبل الفرض، وفيها قولٌ آخر سيأتي.

والتَّاسع: أن تكونَ بمعنى (إلى)، وهي كالَّتي قبلها في انتصاب المضارع بعدَها بـ(أن) مضمَرةً، نحو (لألزمنَّك أو تقضيَني حقِّي)، وقوله [من البسيط]:

٩٣- لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ... فَما انْقادَتِ الآمالُ إلاَّ لِصابِرِ [3]

ومَن قال في ﴿أو تفرضوا﴾ إنَّه منصوبٌ جوَّز هذا المعنى فيه، ويكونَ غايةً لنفي الجناح، لا لنفي المسيس، وقيل: (أو) بمعنى الواو.

والعاشر: التَّقريب، نحو (ما أدري أسلَّم أو ودَّع)، قاله الحريريُّ وغيرُه.

الحادي عشر: الشَّرطيَّة، نحو (لأضربنَّه عاشَ أو مات)، أي إن عاش بعد الضَّرب وإن مات، ومثله (لآتينَّك أعطيتَني أو حرمْتَني) قاله ابن الشَّجريّ.

الثَّاني عشر: التَّبعيض، نحو ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ ﴾[4] نقله ابنُ الشَّجريِّ

---

(١) البقرة/ ٢٣٦ . (٢) البقرة/ ٢٣٧.

(٣) لم يسم قائله، يقال: استسهل أمره، أي عدَّه سهلاً، و**المُنى**: جمع الْمُنْيَة، اسم لما يتمناه الإنسان، و**الآمال**: جمع أمل، وهو الرجاء، وانقيادها: موافقتها للمراد ومجيؤها على حسبه [١/ ٢٠٦].

(٤) البقرة/ ١٣٥.

عن بعض الكوفيِّين، والَّذي يظهر لي أنَّه إنَّما أراد معنى التَّفصيل السَّابق؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِمَّا قبل (أو) التَّفصيليَّة وما بعدها بعضٌ لِما تقدَّم عليهما من المجمل، ولم يرد أنها ذُكرت لتفيد مجرَّد معنى التبعيض.

تنبيه:

التَّحقيق أنَّ (أو) موضوعةٌ لأحد الشَّيئين أو الأشياء، وهو الَّذي يقوله المتقدِّمون، وقد تخرُج إلى معنى (بل) وإلى معنى الواو، وأمَّا بقيَّة المعاني فمستفادةٌ من غيرها، ومن العجب أنَّهم ذكروا أنَّ من معاني صيغة (أفعل) التَّخيير والإباحة، ومثَّلوه بنحو (خذ من مالي درهمًا أو دينارًا) أو (جالس الحسن أو ابن سيرين)، ثمَّ ذكروا أنَّ (أو) تفيدهما، ومثَّلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البيِّن الفساد هذا المعنى العاشر، و(أو) فيه إنَّما هي للشَّكِّ على زعمهم، وإنَّما استُفيد معنى التَّقريب من إثبات اشتباه السَّلام بالتَّوديع، إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنعٌ أو مستبعد.

وينبغي لِمَن قال إنَّها تأتي للشَّرطيَّة أن يقول: وللعطف؛ لأنَّه قدَّر مكانها (وإن)، والحق أنَّ الفعل الَّذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشَّرط كما قدَّره هذا القائل، وأنَّ (أو) على بابها، ولكنَّها لَمَّا عطفت على ما فيه معنى الشَّرط دخل المعطوف في معنى الشرط.

(أَلا) بفتح الهمزة والتخفيف:

على خمسة أوجهٍ:

أحدُها: أن تكون للتَّنبيه، فتدلُّ على تحقُّق ما بعدها، وتدخل على الجملتين، نحو ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾[1]، ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[2]، ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبيِّنون مكانها، ويهملون معناها وإفادتها التَّحقيق من جهة تركيبها من الهمزة و(لا)، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النَّفي أفادت التَّحقيق، نحو ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[3]، قال الزَّمخشريُّ: ولكونها بهذا المنصب من التَّحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلاَّ مصدَّرة بنحو ما يتلقَّى به القسم، نحو ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾[4] وأختها (أَمَا) من مقدِّمات اليمين وطلائعه، كقوله [من الطويل]:

٩٤- أَما والَّذي لا يعلمُ الغَيْبَ غَيْرُهُ وَيُحْيِي العِظامَ البِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ [5]

وقوله [من الطويل]:

---

(١) البقرة/ ١٣. (٢) هود/ ٨. (٣) القيامة/ ٤٠. (٤) يونس/ ٦٢.

(٥) هو لحاتم الطائي، و**الرميم**: البالي، من رَمَّ العظم يرمُّ: بلي، وفعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع، قاله في الصحاح، وقال الزمخشري: الرميم اسم لما بلي من العظام، كالرمة والرفات، فلذا لم يؤنث [١/ ٢٠٧].

أَما والَّذي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذي أَماتَ وَأَحْيا وَالَّذي أَمْرُهُ الأَمْرُ [(١)]

والثَّاني: التَّوبيخ والإنكار، كقوله [من البسيط]:

٩٥- أَلا طِعانَ أَلا فُرْسانَ عَادِيَةً إلاَّ تَجَشُّؤُكُم حَوْلَ التَّنانِيرِ [(٢)]

وقوله [من البسيط]:

٩٦- أَلا ارْعِواءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ [(٣)]

والثَّالث: التَّمنِّي، كقوله [من الطويل]:

٩٧- أَلا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ [(٤)]

ولهذا نصب (يرأب)؛ لأنَّه جوابُ تَمَنٍّ مقرونٌ بالفاء.

والرَّابع: الاستفهام عن النَّفي، كقوله [من البسيط]:

أَلا اصْطِبارَ لِسَلْمَى أَمْ لَها جَلَدٌ إذا أُلاقِي الَّذِي لاقاهُ أَمْثالِي [(٥)]

وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجودَ هذا القَسم، وهو الشَّلَوْبين.

وهذه الأقسام الثَّلاثة مختصَّة بالدُّخول على الجملة الاسميَّة، وتعمل عمل (لا) التَّبرئة، ولكن تختصُّ الَّتي للتَّمني بأنَّها لا خبر لها لفظًا ولا تقديرًا، وبأنَّها لا يجوز مراعاة محلِّها مع اسمها، وأنَّها لا يجوز إلغاؤها ولو تكرَّرت.

---

(١) هو الشاهد رقم٧٠ المتقدم ص٤٧.

(٢) لحسَّان بن ثابت رضي الله عنه يهجو بني الحارث بن كعب، ويروى (ولا فرسان) بدل (**ألا فرسان**)، و**طعان**: مصدر طاعن، و**فرسان**: جمع فارس، و**عادية**: يروى بالعين المهملة من العَدْو أو العدوان، وبالمعجمة من الغدُوِّ، ضد الرواح، ويروى بالنصب نعت أو حال وخبر (لا) محذوف، وبالرفع خبر (لا)، و**تجشؤكم**: يروى بالرفع والنصب، وبالجيم: من الجشاء: تنفس المعدة، وبالحاء المهملة: من الاحتساء، والاستثناء منقطع، والمعنى: ألا طعان عندكم ولا فرسان فيكم تعدو على أعدائهم، أي: لستم بأهل حرب، وإنما أنتم أهل أكل وشرب [١/ ٢١٠].

(٣) **الارعواء**: الانكفاف، مصدر ارعوى عن الشيء، أي الانكفاف عن القبيح، و(**لمن**) خبر، و**ولَّت**: أدبرت وذهبت، و**آذنت**: عطفت على ولت، أي أعلمت وأنذرت، وجملة (**بعده هرم**) صفة لمشيب، و**الشبيبة**: الشباب، و**المشيب**: الشيب، وقال الأصمعي: المشيب بالميم دخول الرجل في حد الشيب من الرجال، والشيب بدون ميم بياض من الشعر، و**الهرم**: كبر السن [١/ ٢١٢].

(٤) لم يسم قائله، **ألا**: للتمني، و**عمر**: اسمها، و**ولَّى**: صفته، و**مستطاع رجوعه**: جملة اسمية قُدِّم خبرها، وهي صفة أخرى، فمحلهما نصب، ويجوز عند المازني والمبرد أن يكون محلهما رفعًا وكون الاسمية خبرًا وكون (مستطاع) صفة على الموضع أو خبرا، و(رجوعه) مرفوع به على الوجهين؛ لأنهما يجريان (ألا) التي للتمني مجرى (ألا) التي للإنكار والتوبيخ، ولا يجوز ذلك عند سيبويه؛ لأنه لا يجيز مراعاة محل اسمها، أجرى الهاء مجرى ليت، وليس لها عنده خبر، لا لفظا ولا تقديرا، بل هي ومتلوها كلام تام مركب من اسم وحرف كما في (يا زيد) عند ابي علي، وسوَّغ ذلك الحمل على المعنى؛ لأن معناه أتمنى كذا، وقوله: (**فيرأب**) منصوب في جواب التمني، أي يصلح، و**أثأت**: أفسدت [١/ ٢١٣].

(٥) هو الشاهد رقم٨ المتقدم ص١١.

أما الأوَّل فلأنَّها بمعنى (أتمنَّى)، و(أتمنَّى) لا خبر له، وأمَّا الآخران فلأنَّها بمنزلة (ليت)، وهذا كلُّه قول سيبويه ومن وافقه، وعلى هذا فيكون قوله في البيت: (مستطاعٌ رجوعُه) مبتدأً وخبرًا على التَّقديم والتَّأخير، والجملة صفةٌ ثانيةٌ على اللفظ، ولا يكون (مستطاع) خبرًا أو نعتًا على المحلِّ، و(رجوعه) مرفوعٌ به عليهما؛ لِما بَيَّنَّا.

والخامس: العرض والتَّحضيض، ومعناهما طلب الشَّيء، لكنَّ العرض طلبٌ بلين، والتَّحضيض طلبٌ بِحَثٍّ، وتختص (ألا) هذه بالفعليَّة، نحو ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾[1]، ﴿ أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُمْ ﴾[2]، ومنه عند الخليل قوله [من الوافر]:

٩٨- أَلا رَجُلاً جَزاهُ اللهُ خَيْرًا   يَدُلُّ عَلَى مُحصِّلةٍ تُبيتُ[3]

والتقدير عنده (ألا تُرُوني رجلاً هذه صفته)، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنَّه محذوفٌ على شريطة التَّفسير، أي (ألا جزى الله رجلاً جزاه خيرًا)، و(ألا) على هذا للتَّنبيه، وقال يونس: (ألا) للتَّمني، ونوّن اسم (لا) للضَّرورة، وقولُ الخليل أَوْلى؛ لأنَّه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التَّنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنَّه لم يُرد أن يدعو لرجلٍ على هذه الصِّفة، وإنَّما قصدُه طَلَبُه، وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول إنَّ (يدلُّ) صفة لـ(رجل) فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسِّرة وهي أجنبية، فمردودٌ بقوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾[4]، ثمَّ الفصل بالجملة لازمٌ وإن لم تقدَّر مفسرة؛ إذ لا تكون صفةً؛ لأنَّها إنشائية.

(إلاَّ) بالكسر والتَّشديد:

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو ﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[5] وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصَّحيح، ونحو ﴿ ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[6] وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنَّه بدل بعضٍ من كلٍّ عند البصريِّين، ويبعده أنَّه لا ضمير معه في نحو (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) كما في نحوِ (أكلت الرغيف ثلثه)، وأنَّه مخالفٌ للمبدَل منه في النَّفي والإيجاب، وعلى أنَّه معطوفٌ على المستثنى منه، و(إلا) حرف عطف عند الكوفيِّين، وهي بمنزلة (لا) العاطفة في أنَّ ما بعدها مخالفٌ لِما قبلها، لكنَّ ذاك منفيٌّ بعد إيجاب وهذا موجبٌ بعد نفي، ورُدَّ بقولهم: (ما قام إلا زيد)، وليس شيءٌ من أحرف العطف

(١) النور/ ٢٢.   (٢) التوبة/ ١٣.

(٣) **ألا**: للاستفتاح، **ورجلاً**: منصوب بمضمر يفسره جزى، **محصِّلة**: امرأة تحصل الذهب من تراب المعدن وتخلصه منه [١/ ٢١٤].

(٤) النساء/ ١٧٦.   (٥) البقرة/ ٢٤٩.   (٦) النساء/ ٦٦.

يلي العامل، وقد يُجاب بأنَّه ليس تاليَها في التَّقدير، إذ الأصل (ما قام أحد إلا زيد).

الثَّاني: أن تكون صفةً بمنزلة (غير)، فيوصف بها وبتاليها جمعٌ منكَّرٌ أو شبهه، فمثال الجمع المنكَّر ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1]، فلا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التَّقدير حينئذٍ (لو كان فيهما آلهةٌ ليس فيهم الله لفسدتا) وذلك يقتضي بمفهومه أنَّه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد.

ولا من جهة اللَّفظ؛ لأنَّ (آلهة) جمعٌ منكَّرٌ في الإثبات فلا عموم له، فلا يصحُّ الاستثناء منه، فلو قلت: (قام رجالٌ إلا زيدًا) لم يصحّ اتِّفاقًا.

وزعم الْمُبرِّد أنَّ (إلاَّ) في هذه الآية للاستثناء، وأنَّ ما بعدها بدلٌ، محتجًّا بأنَّ (لو) تدلُّ على الامتناع، وامتناع الشَّيء انتفاؤه، وزعم أنَّ التَّفريغ بعدها جائزٌ، وأنَّ نحو (لو كان معنا إلا زيد) أجود كلام، ويردُّه أنَّهم لا يقولون: (لو جاءني ديَّارٌ أكرمته) ولا: (لو جاءني من أحدٍ أكرمته) ولو كانت بمنزلة النَّافي لجاز ذلك كما يجوز (ما فيها ديَّارٌ) و(ما جاءني من أحدٍ)، ولَمَّا لم يجز ذلك دلَّ على أنَّ الصَّواب قول سيبويه إنَّ (إلاَّ) وما بعدها صفة.

قال الشَّلَوبين وابن الضَّائع: ولا يصحُّ المعنى حتَّى تكون (إلا) بمعنى (غير) الَّتي يُراد بها البدل والعوض، قالا: وهذا هو المعنى في المثال الَّذي ذكره سيبويه توطئةً للمسألة، وهو (لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبنا)، أي: رجل مكان زيد أو عوضًا من زيد. انتهى.

قلت: وليس كما قالا، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلفٌ، فهو في المثال مخصَّصٌ مثله في قولك: (جاء رجلٌ موصوفٌ بأنَّه غير زيد) ، وفي الآية مؤكِّدٌ مثله في قولك: (متعدِّدٌ موصوفٌ بأنَّه غير الواحد)، وهكذا الحكم أبدًا إن طابق ما بعد (إلا) موصوفَها فالوصف مخصِّصٌ له، وإن خالفه بإفرادٍ أو غيره فالوصف مؤكِّد، ولم أر مَنْ أفصحَ عن هذا، لكنَّ النَّحويِّين قالوا: إذا قيل: (له عندي عشرةٌ إلا درهمًا) فقد أقرَّ له بتسعة، فإن قال: (إلا درهمٌ) فقد أقرَّ له بعشرة، وسِرُّه أنَّ المعنى حينئذٍ (عشرةٌ موصوفةٌ بأنَّها غير درهم)، وكلُّ عشرةٍ فهي موصوفةٌ بذلك، فالصِّفة هنا مؤكِّدة صالحةٌ للإسقاط، مثلها في ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[2]، وتتخرَّج الآية على ذلك، إذ المعنى حينئذٍ (لو كان فيهما آلهةٌ لفسدتا)، أي أنَّ الفساد يترتَّب على تقدير تعدُّد الآلِهة، وهذا هو المعنى المراد.

ومثال المعرَّف الشَّبيه بالمنكَّر قوله [من الطويل]:

٩٩- أُنيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ   قَلِيل بِها الأَصْواتُ إلا بُغامُها [3]

---

(١) الأنبياء/ ٢٢. (٢) الحاقة/ ١٣.

(٣) **أنيخت**: أبركت، و**البلدة**: الصدر، والبلدة أيضًا: الأرض، **قليلٌ بها الأصوات**: صفة لـ(بلدة) المجرورة، و**بُغام** الناقة: صوت لا يفصح به [١/ ٢١٨].

فإنَّ تعريفَ الأصوات تعريفُ الجنس، ومثال شبه الجمع قوله [من البسيط]:

١٠٠- لَوْ كانَ غَيْري سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الْحَوادِثِ إلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ [(١)]

فـ(إلاَّ الصَّارم) صفة لـ(غيري).

ومقتضى كلام سيبويه أنَّه لا يشترط كون الموصوف جمعًا أو شبهَه؛ لتمثيله بـ(لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبنا) وهو لا يُجْري (لو) مجرى النفي كما يقول المبرِّد.

وتفارق (إلاَّ) هذه (غيرًا) من وجهين:

أحدهما: أنَّه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: (جاءني إلا زيدٌ) ويقال: (جاءني غيرُ زيدٍ)، ونظيرها في ذلك الجمل والظُّروف؛ فإنَّها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

والثَّاني: أنَّه لا يوصف بها إلاَّ حيث يصحُّ الاستثناء، فيجوز (عندي درهم إلا دانق)؛ لأنَّه يجوز (إلا دانقًا)، ويمتنع (إلا جيِّدٌ) لأنَّه يمتنع (إلا جيِّدًا)، ويجوز (درهم غير جيِّد)، قاله جماعات، وقد يُقال إنَّه مخالفٌ لقولهم في ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[(٢)] الآية، ولمثال سيبويه (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا).

وشرط ابن الحاجب في وقوع (إلاَّ) صفةً تعذُّر الاستثناء، وجعل من الشَّاذِّ قوله [من الوافر]:

١٠١- وَكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدانِ [(٣)]

والوصف هنا مُخَصِّصٌ لا مؤكِّد؛ لِمَا بيَّنت من القاعدة.

والثَّالث: أن تكون عاطفةً بمنزلة الواو في التَّشريك في اللَّفظ والمعنى، ذكره الأخفش، والفرَّاء، وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ ﴾[(٤)]، ﴿ لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ . إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٍ ﴾[(٥)]، أي (ولا الَّذين ظلموا) (ولا من ظلم)، وتأوَّلهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

والرَّابع: أن تكون زائدة، قاله الأصمعيّ وابن جنِّي، وحملا عليه قوله [من الطويل]:

١٠٢- حَراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُناخَةً عَلَى الخسْفِ أَوْ نَرْمِي بِها بَلَدًا قَفْرا [(٦)]

---

(١) هو للبيد، قال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب: **غيري**: اسم كان، **سليمى**: مناداة، **وغيَّره**: خبر كان، وقوله: (**إلا الصارم**) وصف لـ(غيري)، **ووقع الحوادث**: سقوطها، وهي جمع حادثة، وهي ما يطرق من الوقائع والنوائب، و**الصارم**: السيف القاطع، و**الذكر** من السيوف: ما كان ذا ماء ورونق [١/ ٢١٨].

(٢) الأنبياء/ ٢٢.

(٣) هذا لحضرمي بن عامر بن مجمع الأسدي، وقيل: لعمرو بن معديكرب، و**الفرقدان**: نجمان قريبان من القطب [١/ ٢١٦].

(٤) البقرة/ ١٥٠. (٥) النمل/ ١٠، ١١.

(٦) هو لذي الرُّمَّة، **حراجيج**: جمع حُرجوج، وهي الناقة الضامر أو الطويلة، و**الخسف**: النقصان، وربطت الدابة على الخسف: أي على غير علف، و**البلد** هنا مطلق الأرض، و**القفر**: المفازة التي لا نبات فيها ولا ماء [١/ ٢١٩].

وابنُ مالك، وحَمَل عليه قوله [من الطويل]:

١٠٣- أَرَى الدَّهْرَ إلا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ   وَما صاحِبُ الحاجاتِ إلاَّ مُعذَّبا [(١)]

وإنَّما المحفوظ (وما الدَّهر)، ثمَّ إن صحَّت روايته فتُخرَّج على أنَّ (أرى) جوابٌ لقسمٍ مقدَّر، وحُذِفت (لا) كحذفها في ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ ﴾[(٢)]، ودلَّ على ذلك الاستثناء المفرَّغ، وأمَّا بيت ذي الرُّمَّة فقيل: غلطٌ منه، وقيل: من الرُّواة، وإنَّ الرِّواية (آلاً) بالتَّنوين، أي شخصًا، وقيل: (تنفكُّ) تامَّةٌ بمعنى (ما تنفصل عن التَّعب) أو (ما تخلص منه)، فنفيها نفي، و(مناخة) حالٌ، وقال جماعةٌ كثيرة: هي ناقصة، والخبر على الخسف، و(مناخة) حال، وهذا فاسدٌ، لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال: (جاء زيدٌ إلاَّ راكبًا).

تنبيه:

ليس من أقسام (إلاَّ) الَّتي في نحو ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾[(٣)]، وإنَّما هذه كلمتان: (إن) الشَّرطيَّة و(لا) النَّافية، ومن العَجَب أنَّ ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التَّسهيل من أقسام (إلاَّ).

(أَلاَّ) بالفتح والتشديد:

حرف تحضيضٍ مُخْتَصٌّ بالْجُمَلِ الفعليَّة الخبريَّة كسائر أدوات التَّحضيض، فأما قوله [من الطويل]:

١٠٤- وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفاعَةٍ   إلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شفيعُها [(٤)]

فالتقدير (فهلا كان هو) أي الشَّأن، وقيل: التَّقدير (فهلاَّ شفعتْ نفسُ ليلى)؛ لأنَّ الإضمار من جنس المذكور أقْيس، و(شفيعها) على هذا خبرٌ لمحذوف، أي (هي شفيعها).

تنبيه:

ليس من أقسام (ألا) الَّتي في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ . أَلَّا تَعۡلُواْ عَلَيَّ ﴾[(٥)]، بل هذه كلمتان: (أنْ) النَّاصبة و(لا) النَّافية، أو (أن) المفسِّرة أو المخفَّفة من الثَّقيلة و(لا) النَّاهية، ولا موضع لها على هذا، وعلى الأوَّل فهي بدلٌ من ﴿كتاب﴾ على أنَّه بمعنى

---

(١) **الْمَنجنون**: الدولاب الذي يُستقى عليه، وجمعه مناجين، وهو مؤنث، أي: وما الزمان إلا يدور دوران منجنون، تارة يرفع وتارة يضع، فنصبه نصب المصدر، وقيل: بفعل محذوف، أي يشبه منجنونًا [١/ ٢٢٠].

(٢) يوسف/ ٨٥ . (٣) التوبة/ ٤٠.

(٤) هذا لقيس بن الملوح، ويقال لابن الدمينة، ويقال للصمة بن عبد الله القشيري، استشهد النحاة بالبيت على تعدِّي بناء إلى ثلاثة مفاعيل، فالأول النائب عن الفاعل [أي التاء من (نُبِّئتُ)]، والثاني (ليلى)، والثالث جملة (أرسلت)، واستشهد به المصنف وغيره على وقوع الجملة الابتدائيَّة بعد (هلاَّ) فيقدر كان الثانية، أي فهلاَّ كان الشأن نفس ليلى شفيعها، والجملة المذكورة في محل نصب خبر (كان) [١/ ٢٢١].

(٥) النمل/ ٣٠، ٣١.

مكتوب، وعلى أنَّ الخبر بمعنى الطَّلب، بقرينة ﴿وائتوني﴾، ومثلها ﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ ﴾ في قراءة التَّشديد، لكنَّ (أن) فيها النَّاصبة ليس غير، و(لا) فيها محتملةٌ للنَّفي فتكون ﴿ألا﴾ بدلا من ﴿أعمالهم﴾، أو خبرًا لمحذوف، أي (أعمالهم ألا يسجدوا)، وللزِّيادة فتكون ﴿ألا﴾ مخفوضةً بدلاً من ﴿السبيل﴾، أو مختلَفًا فيها أمخفوضةٌ هي أم منصوبة، وذلك على أنَّ الأصل (لئلاَّ) واللام متعلقة بـ(يهتدون).

(إلى):

حرفُ جرٍّ له ثمانية معان:

أحدها: انتهاء الغاية الزَّمانيَّة، نحو ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ ﴾[(١)]، والمكانيَّة، نحو ﴿ مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾[(٢)]، وإذا دلَّت قرينةٌ على دخول ما بعدها نحو (قرأت القرآن من أوَّله إلى آخره)، أو خروجه نحو ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ ﴾[(٣)]، ونحو ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٍ ﴾[(٤)] عمل بها، وإلاَّ فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقًا، وقيل: لا يدخل مطلقًا وهو الصَّحيح؛ لأنَّ الأكثر مع القرينة عدم الدُّخول، فيجب الحمل عليه عند التردُّد.

والثَّاني: المعيَّة، وذلك إذا ضممت شيئًا إلى آخر، وبه قال الكوفيُّون وجماعةٌ من البصريِّين في ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[(٥)]، وقولِهم: (الذود إلى الذود إبل، والذود من ثلاثةٍ إلى عشرة)، ولا يجوز (إلى زيدٍ مالٌ) تريد (مع زيدٍ مالٌ).

والثَّالث: التَّبيين، وهي المبيِّنة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبًّا أو بغضًا من فعل تعجُّبٍ أو اسم تفضيلٍ نحو ﴿ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[(٦)].

والرَّابع: مرادفة اللام، نحو ﴿ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ ﴾[(٧)]، وقيل: لانتهاء الغاية، أي: منتَهٍ إليكِ، ويقولون: أحمد إليك الله سبحانه، أي: أُنهي حمدَه إليك.

والخامس: موافقة (في)، ذكره جماعةٌ في قوله [من الطويل]:

١٠٥- فَلا تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي ... إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القارُ أَجْرَبُ [(٨)]

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه ﴿ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[(٩)]، وتأوَّل بعضُهم

(١) البقرة/ ١٨٧. (٢) الإسراء/ ١. (٣) البقرة/ ١٨٧. (٤) البقرة/ ٢٨٠.
(٥) آل عمران/ ٥٢. (٦) يوسف/ ٣٣. (٧) النمل/ ٣٣.
(٨) هذا من أبيات للنابغة الذبياني يخاطب بها النعمان بن المنذر، و**الوعيد**: التهديد، و**مطليٌّ**: مدهون، و**القار**: القطران ونحوه ممَّا يُدهَن به الإبل، و**أجرب**: ذو جرب، وهو داء معروف، والمعنى: كأنني في الناس جمل أجرب جُعِل عليه القار، وأورد التغلبي في تفسيره البيت شاهدًا على ورود (إلى) بمعنى (مع) وقال: أي مع الناس [١/ ٢٢٣].
(٩) النساء/ ٨٧.

البيتَ على تعلُّق (إلى) بمحذوفٍ، أي (مطليٌّ بالقار مضافًا إلى النَّاس) فحذف وقلب الكلام، وقال ابن عصفور: هو على تضمين (مطليٌّ) معنى (مبغض)، قال: ولو صحَّ مجيء (إلى) بمعنى (في) لجاز (زيدٌ إلى الكوفة).

والسَّادس: الابتداء، كقوله [من الطويل]:

١٠٦- تَقُولُ وَقَدْ عالَيْتُ بِالكُورِ فَوْقَها   أَيُسقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أَحْمَرا [(١)]

أي (منِّي).

والسَّابع: موافقة (عند)، كقوله [من الكامل]:

١٠٧- أَمْ لا سَبِيلَ إِلَى الشَّبابِ وَذِكْرُهُ   أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ [(٢)]

والثَّامن: التَّوكيد، وهي الزَّائدة، أثبت ذلك الفرَّاء، مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ ﴾[(٣)] بفتح الواو، وخُرِّجت على تضمين (تهوى) معنى (تميل)، أو أنَّ الأصل (تهوي) بالكسر فقُلِبَت الكسرةُ فتحةً والياءُ ألفًا كما يقال في رضي رضا وفي ناصية ناصاة، قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأنَّ شرط هذه اللغة تحرُّك الياء في الأصل.

(إِي) بالكسر والسكون:

حرف جوابٍ بمعنى (نعم)، فيكون لتصديق المخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب، فتقع بعد (قام زيد) و(هل قام زيد) و(اضرب زيدًا) ونحوهنَّ كما تقع (نعم) بعدهنَّ، وزعم ابن الحاجب أنَّها إنَّما تقع بعد الاستفهام، نحو ﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾[(٤)]، ولا تقع عند الجميع إلاَّ قبل القسم، وإذا قيل: (أي والله) ثمَّ أُسقِطَت الواو جاز سكون الياء وفتحها وحذفها، وعلى الأوَّل فيلتقي ساكنان على غير حدِّهما.

(أَي) بالفتح والسُّكون:

على وجهين:

حرفٌ لنداء البعيد أو القريب أو المتوسِّط، على خلاف في ذلك، قال الشَّاعر [من الطويل]:

١٠٨- أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدُ فِي رَوْنَقِ الضُّحا   بُكاءَ حَماماتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ [(٥)]

---

(١) لم يشرحه السيوطي [١/ ٢٢٥]، وهو لابن أحمر الباهلي، **والكُور**: الرحل بأداته.

(٢) هذا من قصيدة لأبي كبير، عامر بن الحُلَيْس، وقيل: ابن جمرة، هذليٌّ جاهلي، **والرحيق**: السهل، وقيل: الخمر، **والسلسل**: سلس الدخول في الحلق، وقيل: البارد اللين، وقيل: العذب، قال أبو نصر: **وإليَّ**: بمعنى عندي، وعلى ذلك أورده المصنف، وتعقبه ابن الدماميني بأن معنى (**أشهى إليَّ**): أحبُّ إليَّ [١/ ٢٢٦].

(٣) النساء/ ٣٧.   (٤) يونس/ ٥٣.

(٥) هو لكثيِّر عزَّة، **عبدُ**: ترخيم عبدة، اسم امرأة، **ورونق الضُّحى**: إشراقه وضوؤه، ويُروَى (في رَيِّق الضُّحى)، وريِّقه: أوله وعنفوانه، **والضُّحى**: حين تشرق الشمس، **والهدير**: صوت الحمام، والبيت أورده المصنف على (أي) للنداء، وقال الدماميني: ليس في البيت ما يعيِّن حال المنادى من قرب أو بعد أو توسُّط [١/ ٢٣٤].

وفي الحديث: (أي ربِّ)، وقد تُمَدُّ ألفُها.

وحـرفُ تفسير، تقول: عندي عسجد أي ذهب، وغضنفر أي أسد، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل، لا عطف نسق، خلافًا للكوفيِّين وصاحبي (المستوفى) و(المفتاح)؛ لأنَّا لم نَرَ عاطفًا يصلح للسُّقوط دائمًا، ولا عاطفًا ملازمًا لعطف الشَّيء على مرادفه.

وتقع تفسيرًا للجمل أيضًا، كقوله [من الطويل]:

١٠٩- وَتَرْمِينَني بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَني لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي [١]

وإذا وقعت بعد (تقول) وقبل فعلٍ مسنَدٍ للضَّمير حُكِيَ الضَّمير، نحو (تقول استكتمته الحديث أي سألته كتمانه) يقال ذلك بضمِّ التَّاء، ولو جئت بـ(إذا) مكان (أي) فتحت التَّاء فقلت: إذا سألتَه؛ لأنَّ (إذا) ظرفٌ لـ(تقول)، وقد نظم ذلك بعضُهُم فقال:

إذا كَنَيْتَ بـ(أيْ) فِعْلاً تُفَسِّرُهُ فَضَمُّ تائكَ فِيهِ ضَمُّ مُعْتَرِفِ
وَإِنْ تَكُنْ بـ(إذا) يَوْمًا تُفَسِّرُهُ فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلِفِ

(أَيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء:

اسمٌ يأتي على خمسة أوجه:

شرطًا، نحو ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٢]، ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾[٣].

واستفهامًا، نحو ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾[٤]، ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾[٥]، وقد تخفَّف كقوله [من الطويل]:

١١٠- تَنَظَّرْتُ نَصْرًا وَالسِّماكَيْنِ أَيْهُما عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَواطِرُهْ [٦]

وموصولاً، نحو ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٧]، التَّقدير (لننزعنَّ الَّذي هو أشدُّ)، قاله سيبويه، وخالفه الكوفيُّون وجماعةٌ من البصريِّين؛ لأنَّهم يرون أنَّ (أيًّا) الموصولة معربة دائمًا كالشَّرطيَّة والاستفهاميَّة، قال الزَّجَّاج: ما تبيَّن لي أنَّ سيبويه غلط إلاَّ في

(١) **ترمينني**: تشيرين إليَّ، و**الطرف**: البصر، و**تقلينني**: تبغضينني، يقال: قلاه يقليه قلى وقلا، ويقال في لغة طيِّء: قلاه يقلاه، وقوله: (**لكنَّ إيَّاكِ**)قال الزمخشري: لكن أنا، فحذف الهمزة وألقى حركتها على النون، فتلاقى النون فأدغم، و**إيَّاكِ**: مفعول (أقلي)، قدِّم عليه لرعاية القافية، والمعنى: لكن أنا لا أقليك، والبيت استشهد به المصنف على وقوع (أيْ) تفسيرًا للحمل، وقد استشهد ابن الشجري وغيره بالبيت على أنه يقال: (قلى يقلي) بالكسر [١/ ٢٣٤].

(٢) الإسراء/ ١١٠. (٣) القصص/ ٢٨. (٤) التوبة/ ١٢٤. (٥) الأعراف/ ١٨٥.

(٦) **تنظَّرتُ**: انتظرت في مهلة، و**نصر**: اسم رجل، و**السماكين**: كوكبان، يقال لأحدهما الأعزل، وهو من منازل القمر، ويقال للآخر السماك الرامح، وليس من المنازل، و**أيهما**: مخفف (أيُّهما)، وهو محل الاستشهاد، و**استهلَّت**: صبَّت، و**المواطر**: جمع ماطرة، صفة للسحائب، أي صبَّت سحائبه المواطر،وضمير (أيهما) عائد إلى الأمرين المذكورين، أحدهما نصر والآخر السماكان [١/ ٢٣٦].

(٧) مريم/ ٦٩.

موضعين، هذا أحدهما، فإنَّه يُسلِّم أنَّها تُعرَب إذا أُفرِدَت، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفَت؟ وقال الجرميُّ: خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدًا يقول: (لأضربنَّ أيَّهم قائمٌ) بالضمِّ. اهـ

وزعم هؤلاء أنَّها في الآية استفهاميَّة، وأنَّها مبتدأ و(أشدُّ) خبر، ثمَّ اختلفوا في مفعول (ننزع) فقال الخليل: محذوفٌ، والتَّقدير (لننزعنَّ الفريق الَّذي يقال فيهم أيّهم أشدُّ)، وقال يونس: هو الجملة، وعلقت (ننزع) عن العمل، كما في ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾[(1)].

وقال الكسائيُّ والأخفش: (كل شيعة) و(من) زائدة، وجملة الاستفهام مُستأنَفَة، وذلك على قولهما في جواز زيادة (مِن) في الإيجاب، ويردُّ أقوالَهم أنَّ التعليق مختصٌّ بأفعال القلوب، وأنَّه لا يجوز (لأضربنَّ الفاسقُ) بالرفع بتقدير (الَّذي يقال فيه: هو الفاسق)، وأنَّه لم يثبت زيادة (من) في الإيجاب، وقول الشَّاعر [من المتقارب]:

١١١- إذا ما لَقِيتَ بَنِي مالِكٍ   فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهم أَفْضَلُ [(2)]

يُروَى بضمِّ (أيّ)، وحروف الجرِّ لا تُعلَّق، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجارِّ على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجارِّ.

وجوَّز الزَّمخشريُّ وجماعةٌ كونَها موصولةً مع أنَّ الضَّمَّة إعراب، فقدَّروا متعلَّق النَّزع (من كلِّ شيعةٍ) وكأنَّه قيل: (لننزعنَّ بعضَ كلِّ شيعةٍ) ثمَّ قَدَّرَ أنَّهُ سُئِلَ: (مَنْ هذا البعضُ؟) فقيل: هو الَّذي هو أشدُّ، ثم حُذِفَ المبتدآن المكتنفان للموصول، وفيه تعسُّفٌ ظاهرٌ، ولا أعلمهم استعملوا (أيًّا) الموصولة مبتدأً، وسيأتي ذلك عن ثعلب.

وزعم ابنُ الطَّراوة أنَّ (أيًّا) مقطوعةٌ عن الإضافة، فلذلك بُنِيَت، وأنَّ ﴿هم أشد﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، وهذا باطلٌ برسم الضَّمير متَّصلاً بـ(أيّ) وبالإجماع على أنَّها إذا لم تُضَفْ كانت مُعرَبة.

وزعم ثعلب أنَّ (أيًّا) لا تكون موصولةً أصلاً، وقال: لم يُسمع (أيُّهم هو فاضلٌ جاءني) بتقدير (الَّذي هو فاضلٌ جاءني).

والرَّابع: أن تكون دالَّةً على معنى الكمال، فتقع صفةً للنَّكرة، نحو (زيدٌ رجلٌ أيُّ رجل) أي كاملٌ في صفاتِ الرِّجال، وحالاً للمعرفة كـ(مررت بعبد الله أي رجل).

والخامس: أن تكون وصلةً إلى نداء ما فيه (أل)، نحو (يا أيُّها الرَّجل)، وزعم الأخفش أنَّ (أيًّا) لا تكون وصلةً، وأنَّ (أيًّا) هذه هي الموصولة حُذِفَ صدرُ صلتها وهو العائد، والمعنى

(١) الكهف/ ١٢.

(٢) قال المصنف في شواهده: هو لرجل من غسان، وفيه روايتان: إعراب (أي)، وبناؤها على الضَّمِّ، ولم يزد على ذلك، وقال العيني في شواهده: قاله غسان بن وعلة بن مرة، أحد بني مرة بن عباد، و(ما) زائدة، والفاء جواب (إذا)؛ لما فيها من معنى الشرط [١/ ٢٣٦].

(يـا مـن هـو الرَّجل)، ورُدَّ بأنَّه ليس لنا عائدٌ يجب حذفه، ولا موصولٌ الْتُزِمَ كون صلتِه جملةً اسميةً، وله أن يجيب عنهما بأنَّ (ما) في قولهم: (لا سيَّما زيدٌ) بالرَّفع كذلك.

وزاد قـسمًا وهـو أن تكون نكرةً موصوفةً، نحو (مررت بأيٍّ معجبٍ لك) كما يقال: (بمن معجب لك)، وهذا غير مسموع.

ولا تكون (أي) غيرَ مذكورٍ معها مضافٌ إليها البتة، إلاَّ في النِّداء والحكاية، يقال: (جاءني رجـلٌ)، فتقول: (أيٌّ يا هذا؟)، و(جاءني رجلان) فتقول: (أيَّانِ؟)، و(جاءني رجالٌ) فتقول: (أيُّون؟).

تنبيه:

قولُ أبي الطَّيِّب [من الخفيف]:

أي يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصالٍ لَمْ تَرُعْنِي ثَلاثَةً بِصُدُودِ [1]

ليـست فـيه (أي) موصولة؛ لأنَّ الموصولة لا تضاف إلاَّ إلى المعرفة، وقال أبو عليٍّ في التَّذكرة في قوله [من الكامل]:

أَرَأَيْتَ أَيَّ سَوالِفٍ وَخُدُودِ بَرَزَتْ لَنا بَيْنَ اللِّوى فَزرودِ؟ [2]

لا تكون (أي) فيه موصولةً؛ لإضافتها إلى نكرةٍ. انتهى

ولا شرطيَّةً؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ (إن سررتني يومًا بوصالك آمَنْتَنِي ثلاثةَ أيَّامٍ من صدودك)، وهذا عكس المعنى الْمُراد، وإنَّما هي للاستفهام الَّذي يُراد به النَّفي، كقولك لمن ادَّعى أنَّه أكرمك: (أي يوم أكرمتني؟)، والمعنى: (ما سررتني يومًا بوصالك إلاَّ روَّعتني ثلاثةً بصدودك)، والجملة الأولى مستأنفةٌ قُدِّم ظرفُها؛ لأنَّ له الصَّدرَ، والثَّانية إمَّا في موضع جرٍّ صفةً لـ(وصال) على حذف العائد، أي (لم ترعني بعده) كما حُذِفَ في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ ﴾[3] الآية، أو نُصِبَ حالاً من فاعلِ (سررتني) أو مفعوله، والمعنى (أي يوم سررتني غير رائع لي) أو (غير مروَّع منك)، وهي حالٌ مقدَّرةٌ مثلَها في ﴿ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾[4]، أو لا محلَّ لها على أن تكونَ معطوفةً على الأولى بفاءٍ محذوفةٍ كما قيل في ﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ ﴾[5] وكذا في بقيَّة الآية، وفيه بُعْدٌ.

والمحقِّقـون في الآيـة علـى أنَّ الجُمَـل مـستأنفةٌ بتقدير (فما قالوا له فما قال لهم)، ومَن رَوى (ثلاثةٌ) بالرفع لم يَجُزْ عنده كونُ الحال من فاعل (سررتني)؛ لِخُلُوِّ (ترعني) من ضمير ذي الحال.

---

(١) من شعر المتنبي، وقد أهمله السيوطي.

(٢) أهمله السيوطي.

(٣) البقرة/ ٤٨. (٤) الزمر/ ٧٣. (٥) البقرة/ ٦٧.

(إذ):

على أربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: أن تكون اسمًا للزَّمن الماضي، ولـها أربعة استعمالات: أحـدها أن تكون ظرفًا ـ وهو الغالب ـ نحو ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾(١)، والثَّاني أن تكون مفعولاً به نحو ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ ﴾(٢)، والغالب على المذكورة في أوائل القصـص في التَّنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير (اذكر)، نحو ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾(٣)، ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾(٤)، ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾(٥)، وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرفٌ لـ(اذكر) محذوفًا، وهذا وهمٌ فاحش؛ لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذِّكر في ذلك الوقت مع أنَّ الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلُّق الخطاب بالمكلَّفين منَّا، وإنَّما المراد ذكـر الوقت نفسـه لا الذِّكر فيه، والثَّـالث أن تكـون بدلاً من المفعول، نحو ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾(٦)، فـ(إذ) بدل اشتمالٍ من (مريم) على حدِّ البدل في ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(٧).

وقولُه تعالى: ﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ ﴾(٨) يـحتمل كون (إذ) فيه ظرفًا للنِّعمة وكونها بدلاً منها، والرَّابع أن يكون مضافًا إليها اسمُ زمانٍ صالحٍ للاستغناء عنه، نحو (يومئذٍ) و(حينئذٍ)، أو غيرِ صالحٍ له، نحو قوله تعالى: ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾(٩).

وزعم الجمهور أنَّ (إذ) لا تقع إلاَّ ظرفًا أو مضافًا إليها، وأنَّها في نحو ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾(١٠) ظرفٌ لمفعولٍ محذوف، أي (واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً)، وفي نحو ﴿ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾(١١) ظرفٌ لمضافٍ إلى مفعولٍ محذوف، أي (واذكر قصَّة مريم)، ويؤيِّد هذا القولَ التَّصريحُ بالمفعول في ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً ﴾(١٢)، ومن الغريب أنَّ الزَّمخشريَّ قال في قراءة بعضهم ﴿لَمِن مَنِّ اللهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً ﴾(١٣): إنَّه يجوز أن يكون التَّقدير منه (إذ بعث) وأن تكون (إذ) في محل رفعٍ كـ(إذا) في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائمًا، أي: (لَمِن مَنِّ الله على المؤمنين وقت بعثه).انتهى

فمقتضى هذا الوجه أنَّ (إذ) مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثمَّ تنظيره بالمثال غيرُ مناسبٍ؛ لأنَّ الكلام في (إذ) لا في (إذا)، وكان حقُّهُ أن يقول: (إذ كان)؛ لأنَّهم يقدِّرون في هذا المثال ونحوه (إذ) تارةً و(إذا) أخرى بحسب المعنى المراد، ثمَّ ظاهره أنَّ المثال يُتكلَّم به هكذا، والمشهور أنَّ حـذف الخبر في ذلك واجبٌ، وكذلك المشهور أنَّ (إذا) المقدَّرة في المثال في

(١) التوبة/ ٤٠. (٢) الأعراف/ ٨٦. (٣) البقرة/ ٣٠. (٤) البقرة/ ٣٤. (٥) البقرة/ ٥٠.
(٦) مريم/ ١٦. (٧) البقرة/ ٢١٧. (٨) المائدة/ ٢٠. (٩) آل عمران/ ٨. (١٠) الأعراف/ ٨٦.
(١١) مريم/ ١٦. (١٢) آل عمران/ ١٠٣. (١٣) آل عمران/ ١٦٤ .

موضـع نـصب، ولكن جوَّز عبد القاهر كونها في موضع رفع، تمسُّكًا بقول بعضهم: (أخطب ما يكون الأمير يومُ الجمعة) بالرَّفع، فقاس الزَّمخشريُّ (إذ) على (إذا) والمبتدأ على الخبر.

والوجه الثَّاني: أن تكون اسمًا للزَّمن المستقبل، نحو ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾[(١)]، والجمهور لا يُثبِتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾[(٢)]، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

وقد يُحتجُّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ . إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾[(٣)]؛ فإنَّ ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ مستقبلٌ لفظًا ومعنى لدخول حرف التَّنفيس عليه، وقد أُعمِلَ في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا).

والثَّالث: أن تكون للتَّعليل، نحو ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾[(٤)]، أي (ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدُّنيا)، وهل هذه حروفٌ بمنزلة لام العلَّة أو ظرفٌ، والتَّعليل مستفادٌ من قوَّة الكلام لا من اللَّفظ؛ فإنَّه إذا قيل: (ضربته إذ أساء) وأريد بـ(إذ) الوقت اقتضى ظاهر الحال أنَّ الإساءة سبب الضرب؟ قولان، وإنَّما يرتفع السؤال على القول الأوَّل؛ فإنَّه لو قيل: (لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب) لم يكن التَّعليل مستفادًا؛ لاختلاف زمني الفعلين، ويبقى إشكالٌ في الآية، وهو أنَّ (إذ) لا تبدل من (اليوم)؛ لاختلاف الزَّمانين، ولا تكون ظرفًا لـ(ينفع)؛ لأنَّه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ(مشتركون)؛ لأنَّ معمولَ خبرِ الأحرف الخمسة لا يتقدَّم عليها، ولأنَّ معمول الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول، ولأنَّ اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم.

وممَّا حملوه على التَّعليل ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾[(٥)]، ﴿ وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾[(٦)]، وقوله [من البسيط]:

١١٢- فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ [(٧)]

وقول الأعشى [من المنسرح]:

١١٣- إنَّ مَحَلاً وَإنَّ مُرْتَحَلا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوا مَهَلا [(٨)]

---

(١) الزلزلة/ ٤. (٢) الكهف/ ٩٩ . (٣) غافر/ ٧٠، ٧١ . (٤) الزخرف/ ٣٩ . (٥) الأحقاف/ ١١. (٦) الكهف/ ١٦.

(٧) هو من قصيدة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبد العزيز، وفي البيت شواهد، أحدها: استعمال (أصبح) بمعنى صار، ثانيها: اقتران جملة الحال الماضية بـ(قد)؛ فإن جملة (قد أعاد) أعربت حالاً، الثالث: ورود (إذ) للتعليل، الرابع: نصب خبر (ما) مع تقدُّمه على اسمها، وهو نادر، وقيل: إنه من غلط الفرزدق؛ لأنه تميميٌّ، وليس لغته نصب الخبر، فقصد أن يتكلم باللغة الحجازية ولم يعلم شرطها فغلط، وقيل: إن (مثلهم) نصب على الحال، والتقدير (وإذ ما في الدنيا بشر حال كونه مثلهم)، وقيل: نصب على الظرف، والتقدير (وإذ ما مكانهم بشر) أي في مثل حالهم [١/ ٢٣٧].

(٨) هو مطلع قصيدة للأعشى، و**السَّفر**: جماعة، واحدها سافر، كصاحب وصحب، وراكب وركب، والسافر: الذي خرج للسفر، و**المَهَل**: التؤَدة وعدم العجلة [١/ ٢٣٨].

أي (إنَّ لنا حلولاً في الدُّنيا، وإنَّ لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإنَّ في الجماعة الَّذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنَّهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم)، وإنَّما يصحُّ ذلك كلُّه على القول بأنَّ (إذ) التَّعليليَّة حرفٌ كما قدَّمنا.

والجمهور لا يُثْبِتون هذا القِسم، وقال أبو الفتح: راجعت أبا عليٍّ مرارًا في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾[1] الآية مستشكلاً إبدال (إذ) من اليوم، فآخرُ ما تحصَّل منه أنَّ الدُّنيا والآخرة مُتَّصلتان، وأنَّهما في حُكم الله تعالى سواء، فكأنَّ اليوم ماضٍ أو كأن (إذ) مستقبله. انتهى

وقيل: المعنى (إذ ثبت ظُلمكم)، وقيل: التَّقدير (بعد إذ ظلمتم)، وعليهما أيضًا فـ(إذ) بدلٌ من (اليوم)، وليس هذا التَّقدير مخالفًا لما قلناه في ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[2]؛ لأنَّ المدعى هناك أنَّها لا يُستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن (يوم) في (يومئذٍ)؛ لأنها لا تُحذَف لدليلٍ، وإذا لم تُقدَّر (إذ) تعليلاً فيجوز أن تكون (أن) وصلتها تعليلاً والفاعل مستترٌ راجعٌ إلى قولهم: ﴿ يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ ﴾[3] أو إلى القرين، ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿ إنكم ﴾ بالكسر على الاستئناف.

والرَّابع: أن تكون للمفاجأة، نصَّ على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد (بَيْنا) أو (بينَما)، كقوله [من البسيط]:

١١٤- اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ   فَبَيْنَما الْعُسْرُ إِذْ دارَتْ مَياسِيرُ [4]

وهل هي ظرفُ مكان أو زمان أو حرفٌ بمعنى المفاجأة أو حرف توكيدٍ أي زائدٌ؟ أقوال، وعلى القول بالظَّرفيَّة فقال ابنُ جنِّي: عاملها الفعل الَّذي بعدَها؛ لأنَّها غير مضافةٍ إليه، وعامل (بَيْنا) و(بينما) محذوفٌ يفسِّره الفعل المذكور، وقال الشَّلوبين: (إذ) مضافةٌ إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفِعل، ولا في (بَيْنا) و(بينما)؛ لأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنَّما عاملهما محذوفٌ يدلُّ عليه الكلام، و(إذ) بدلٌ منهما، وقيل: العامل ما يلي (بين)، بناءً على أنَّها مكفوفةٌ عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسمِ الشَّرط فيه، وقيل: (بين) خبرٌ لمحذوف، وتقدير قولك: (بينما أنا قائمٌ إذ جاء زيد): (بين أوقات قيامي مجيء زيد)، ثمَّ حذف المبتدأ مدلولاً عليه بـ(جاء زيد)، وقيل: مبتدأ، و(إذ) خبره، والمعنى (حين أنا قائمٌ حين جاء زيد).

---

(١) الزخرف/ ٣٩. (٢) آل عمران/ ٨. (٣) الزخرف/ ٣٨.

(٤) روى السيوطي ما يفيد نسبته إلى عثير بن لبيد العذري، أو حريث بن جبلة، أو ابن كثير بن عذرة [١/ ٢٤٤].

وذُكِرَ لـ(إذ) معنيان آخران:

أحـدهما: التَّوكيد، وذلك بأن تُحمَل على الزِّيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابنُ قتيبة، وحملا عليه آياتٍ منها ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾(١).

والثَّانـي: التَّحقـيق كـ(قـد)، وحُمِلـت علـيه الآيـة، ولـيس القـولان بشيءٍ، واختار ابنُ الـشَّجريِّ أنَّهـا تقع زائدةً بعد (بَيْنا) و(بينما) خاصَّةً، قال: لأنَّك إذا قلت: (بينما أنا جالسٌ إذ جاء زيدٌ) فقدَّرتها غير زائدةٍ أعملتَ فيها الخَبَرَ وهي مضافةٌ إلى جملة (جاء زيدٌ)، وهذا الفعل هو النَّاصب لـ(بين) فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف. اهـ

وقـد مـضى كـلامُ الـنَّحويِّين في توجـيه ذلـك، وعلـى القـول بالتَّحقـيق في الآية فالجملة معترضةٌ بين الفعل والفاعل.

مسألة:

تلزم (إذ) الإضافة إلى جملة، إمَّا اسميَّة نحو ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾(٢)، أو فعليَّةٍ فعلُها ماضٍ لفظًا ومعنى نحو ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾(٣)، ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾(٤)، ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾(٥)، أو فعليَّة فعلُها ماضٍ معنى لا لفظًا، نحو ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ ﴾(٦)، ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾(٧)، ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾(٨).

وقد اجـتمعت الثَّلاثة في قوله تعـالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾(٩)، الأولى ظرفٌ لـ(نصره)، والثَّانية بدلٌ منها، والثَّالثة قيل: بدلٌ ثان، وقيل: ظرفٌ لـ(ثاني اثنين)، وفيهما وفي إبدال الثَّانية نظرٌ؛ لأنَّ الزَّمن الثَّاني والثَّالث غير الأوَّل، فكيف يبدلان منه؟ ثمَّ لا يُعرَف أنَّ البدل يتكرَّر إلاَّ في بدل الإضراب، وهو ضعيفٌ لا يُحمَلُ عليه التَّنزيل، ومعنى ﴿ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ ﴾ واحدٌ من اثنين، فكيف يعمل في الظَّرف وليس فيه معنى فعل؟

وقد يُجاب بأنَّ تقارب الأزمنة ينزلُّها منزلةَ المتَّحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب، والظَّرف يتعلَّق بوهم الفعل وأيسر روائحه.

وقد يُحذف أحد شطري الجملة فيظنُّ من لا خبرة له أنَّها أُضيفت إلى المفرد، كقوله [من البسيط]:

---

(١) البقرة/ ٣٠ . (٢) الأنفال/ ٢٦. (٣) البقرة/ ٣٠. (٤) البقرة/ ١٢٤. (٥) آل عمران/ ١٢١.
(٦) البقرة/ ١٢٧. (٧) الأنفال/ ٣٠. (٨) الأحزاب/ ٣٧. (٩) التوبة/ ٤٠.

١١٥- هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذاكَ أَفْنانا (١)

والتَّقدير (إذ ذاك كذلك)، وقال الأخطل [من البسيط]:

١١٦- كانَتْ مَنازِلُ أُلاَّفٍ عَهِدْتُهُمُ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوانا (٢)

(أُلاَّف) ــ بضمِّ الهمزة ـ جمع (آلف) بالمدِّ، مثل (كافر) و(كُفَّار)، و(نحن) و(ذاك) مبتدآن حُذِفَ خَبراهما، والتَّقدير (عهدتهم إخوانًا إذ نحن متآلفون إذ ذاك كائنٌ)، ولا تكون (إذ) الثَّانية خبرًا عن (نحن)؛ لأنَّه زمانٌ و(نحن) اسم عين، بل هي ظرفٌ للخبر المقدَّر، و(إذ) الأولى ظرفٌ لـ(عهدتهم)، و(دون) إمَّا ظرفٌ له، أو للخبر المقدَّر، أو لحال من (إخوانا) محذوفةٍ أي (متصافين دون الناس)، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال لتأخُّره، فهو كقوله [من مجزوء الوافر]:

١١٧- لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ .... (٣)

ولا كونُه اسمَ عينٍ؛ لأنَّ (دون) ظرف مكانٍ لا زمان، والمشار إليه بـ(ذاك) التَّجاوُر المفهوم من الكلام، وقالت الخنساء [من المتقارب]:

---

(١) قال الدماميني: **الأفنان**: إما جمع فَنَن، وهو الغصن الملتفُّ، أو جمع فنٍّ، وهو الحال والنوع، ونصبه على الحال من (**ليال**) وإن كان نكرة لتخصُّصها، وعامل (**إذ**) منقلب، واسم الإشارة الأول أشير به إلى العيش باعتبار حاله، والثاني المحذوف أشير به إلى حال الأفنان، والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير (مضين)، والمعنى: هل ترجع ليالينا حال كونها مثل الأغصان الملتفَّة في نضارتها وحسنها؟ أو حال كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة، وهذه الليالي هي اللاتي مضين في حال إن عيشنا منقلب من طور إلى طور؛ إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الأغصان في الرونق والبهجة، أو مثل تلك الفنون المختالة في الحسن، انتهى كلام الدماميني [١/ ٢٤٧].

(٢) قال ابن الشجري في أماليه: هو للأخطل، قال: وخبر المبتدأين اللذين هما (نحن وذاك) محذوفان، أراد: عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون، أو متآخون، يدل على التقدير الأول ذكر الألاف، وعلى الثاني ذكر الإخوان، وأراد: إذ ذاك كائن، ولا يجوز أن يكون (إذ ذاك) خبر (نحن)؛ لأن ظروف الزمان لا يصح الإخبار بها عن الأعيان، فلو قلت: زيد أمس، لم يحصل بذلك فائدة، و(إذ) الأولى ظرف لـ(عهدتهم)، وأما الثانية فيعمل فيها الخبر المقدَّر، الذي هو (متآلفون) أو (متآخون)، وأما قوله: (دون الناس) فيحتمل أن يكون العامل فيه (عهدتهم)، ويحتمل أن تعلقه بالخبر المقدَّر، كأنك قلت: متآلفون دون الناس، ويجوز تعلقه بمحذوف غير الخبر المقدر، على أن يكون في الأصل صفة لـ(إخوان)، كأنه قال: عهدتهم إخوانًا دون الناس، أي متصافين دون الناس، فلما قدم على الموصوف صار حالاً، وجاز جعله وصفًا لعين وحالاً منه؛ لأنه ظرفٌ مكاني، فإن قيل: إلام توجهت الإشارة بـ(ذاك)؟ فالجواب: إلى التجاور الذي دل عليه ذكر المنازل، انتهى كلام ابن الشجري [١/ ٢٤٨].

(٣) هو لكثيِّر عزَّة، وتمامه: يلوحُ كأنَّه خِلَلُ، **مَيَّة**: اسم امرأة، و**الطلل**: ما شخص من آثار الدار، و**الموحش**: المنزل الذي صار وحشًا، أي قفرًا لا أنيس به، والبيت استشهد به المصنف على تقدُّم الحال على صاحبها النكرة، وقيل: إنه ليس منه، وإن الحال هنا من الضمير في الخبر لا من النكرة [١/ ٢٤٩].

١١٨- كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى   إِذِ النَّاسُ إِذْ ذاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا [١]

(إذ) الأولى ظرفٌ لـ(يتقى) أو لـ(حمى) أو لـ(يكونوا) إن قلنا إن لـ(كان) النَّاقصة مصدرًا، والثَّانية ظرفٌ لـ(بز)، و(مَن) مبتدأٌ موصولٌ لا شرط؛ لأنَّ (بز) عاملٌ في (إذ) الثَّانية، ولا يعمل ما في حيِّز الشَّرط فيما قبله عند البصريِّين، و(بزَّ) خبر (مَن)، والجملة خبر (النَّاس)، والعائد محذوفٌ، أي (مَن عزَّ منهم)، كقولهم: (السَّمن مَنَوان بدرهم)، ولا تكون (إذ) الأولى ظرفًا لـ(بَزَّ)؛ لأنَّه جزء الجملة الَّتي أُضِيفَتْ (إذ) الأولى إليها، ولا يعمل شيءٌ من المضاف إليه في المضاف، ولا (إذ) الثَّانية بدلٌ من الأولى؛ لأنَّها إنَّما تكمل بما أضيفت إليه، ولا يُتْبَع اسمٌ حتَّى يكمل، ولا تكون خبرًا عن (النَّاس)؛ لأنَّها زمان، و(الناس) اسم عين، و(ذاك) مبتدأ محذوف الخبر، أي (كائن)، وعلى ذلك فقس.

وقد تُحذَف الجملة كلُّها للعلم بها، ويعوِّض عنها التَّنوين وتُكسَر الذَّال لالتقاء السَّاكنين، نحو ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[٢]، وزعم الأخفش أنَّ (إذ) في ذلك معربةٌ؛ لزوال افتقارها إلى الجملة، وأنَّ الكسرة إعرابٌ؛ لأنَّ (اليوم) مضافٌ إليها، ورُدَّ بأنَّ بناءها لوضعها على حرفين، وبأنَّ الافتقار باقٍ في المعنى، كالموصول تُحذَفُ صلته لدليل، قال [من مجزوء الكامل]:

١١٩- نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو   عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنا [٣]

أي (نحن الألى عُرِفوا)، وبأنَّ العوض يُنزَّل منزلةَ الْمُعوَّض عنهُ، فكأَنَّ المضاف إليه مذكورٌ، وبقوله [من الوافر]:

١٢٠- نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو   بِعافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ [٤]

---

(١) هذا من أبيات للخنساء ترثي بها أخويها وزوجها، **والحِمى**: نقيض المباح، **وعزَّ** هنا معناها: غلب، **وبزَّ** معناه: سلب، **ومَن** في البيت موصول رفع بالابتداء، **وبَزَّ**: خبرها، والعائد إلى الناس محذوف، أي مَن عزَّ منهم، ولا يجوز أن يكون (**إذ ذاك**) خبرًا عن (**الناس**)؛ لأن ظروف الزمان لا يُخْبَر بها عن الأشخاص، بل هو متعلِّق بـ(**بَزَّ**)، ولا يجوز أن يكون (**مَن**) شرطًا؛ لأن الشرط وجوابه لا يعمل واحد منهما فيما قبله، و(**ذاك**) في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف، أي إذ ذاك كائنٌ أو موجود، ولا يجوز أن يكون في محل خبر؛ لأن (إذ) لا تضاف إلا إلى جملة [١/ ٢٤٩].

(٢) الروم/ ٤.

(٣) هو من قصيدة لعَبِيد بن الأبرص يخاطب بها امرء القيس بن حجر، **نحن الأُلى**: مبتدأ وخبر، والأُلَى بمعنى الَّذين، والصلة محذوفة لدلالة ما بعده عليه، أي نحن الذين جمعنا جموعنا، فاجمع أنت جموعك، وقال أبو عبيد: (الذين) هنا لا صلة لها، وقال بعضهم: تقديره (نحن الألى عرفوا بالشجاعة) [١/ ٢٥٨].

(٤) هذا من مقطوعة لأبي ذؤيب الهذلي، **الطِّلاب**: بمعنى الطلب، والبيت استشهد به الأخفش على أن (إذ) معربة لعدم إضافة زمان إليها، وقد كثرت، وأجيب بأن الأصل (وأنت حينئذ)، ثم حذف المضاف وبقي الجرُّ [١/ ٢٦٠].

فأجاب عن هذا بأنَّ الأصل (حينئذٍ) ثمَّ حُذفَ المضافُ وبقي الجرُّ، كقراءة بعضهم ﴿ واللهُ يُريدُ الآخِرَةِ ﴾ أي ثوابَ الآخرة.

تنبيه:

أُضيفت (إذ) إلى الجملة الاسميَّة فاحتملت الظَّرفيَّة والتَّعليليَّة في قول المتنبي [من الكامل]:

أَمِنَ ازْدِيارَكِ في الدُّجَى الرُّقَباءُ ... إذْ حَيْثُ كُنْتِ مِنَ الظَّلامِ ضِياءُ (١)

وشَرحُه أنَّ (أَمِنَ) فعلٌ ماضٍ، فهو مفتوح الآخِر، لا مكسورُه على أنَّه حرفُ جرٍّ كما توهَّم شخصٌ ادَّعى الأدبَ في زماننا وأصرَّ على ذلك، والازديارُ أبلغُ من الزِّيارة كما أنَّ الاكتساب أبلغ من الكسب؛ لأنَّ الافتعال للتَّصرُّف، والدَّال بدلٌ عن التَّاء، و(في) متعلِّقةٌ به لا بـ(أمن)؛ لأنَّ المعنى أنَّهم أمنوا دائمًا أن تزوري في الدُّجى، و(إذ) إمَّا تعليلٌ أو ظرفٌ مبدَلٌ من محلِّ (في الدُّجى)، و(ضياء) مبتدأٌ خبرُهُ (حيث)، وابتُدِئَ بالنَّكرة لتقدُّم خبرها عليها ظرفًا، ولأنَّها موصوفةٌ في المعنى؛ لأنَّ (من الظَّلام) صفةٌ لها في الأصل، فلما قُدِّمت عليها صارت حالاً منها، و(من) للبدل، وهي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ، و(كان) تامَّة، وهي وفاعلها خفض بإضافة (حيث)، والمعنى (إذ الضِّياء حاصلٌ في كلِّ موضعٍ حصلتِ فيه بدلاً من الظَّلام).

(إذ ما):

أداة شرطٍ تجزم فعلين، وهي حرفٌ عند سيبويه بمنزلة (إن) الشَّرطيَّة، وظرفٌ عند المبرِّد وابن السَّرَّاج والفارسيِّ، وعملُها الجزمَ قليلٌ لا ضرورة، خلافًا لبعضهم.

(إذا):

على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة، فتختصُّ بالجمل الاسميَّة، ولا تحتاج إلى جوابٍ، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو (خرجت فإذا الأسد بالباب)، ومنه ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾(٢)، ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ ﴾(٣).

وهي حرفٌ عند الأخفش، ويرجِّحه قولُهم: (خرجت فإذا إن زيدًا بالباب) بكسر (إن)؛ لأنَّ (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وظرفُ مكان عند المبرِّد، وظرف زمانٍ عند الزَّجَّاج، واختار الأوَّلَ ابنُ مالك، والثَّاني ابنُ عصفور، والثَّالثَ الزَّمخشريُّ، وزعم أنَّ عاملها فعلٌ مقدَّرٌ مشتقٌّ من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً ﴾(٤) الآية: إنَّ التَّقدير (إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك

---

(١) للمتنبي.

(٢) طه/ ٢٠. (٣) يونس/ ٢١. (٤) الروم/ ٢٥.

الوقت)، ولا يُعْرَفُ هذا لغيره، وإنَّما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو (خرجت فإذا زيدٌ جالس)، أو المقدَّر في نحو (فإذا الأسد)، أي (حاضرٌ)، وإذا قدّرت أنَّها الخبر فعاملها (مستقرٌّ) أو (استقرَّ).

ولم يقع الخبر معها في التَّنزيل إلا مصرَّحًا به، نحو ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾[(١)]، ﴿ فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ ﴾[(٢)]، ﴿ فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾[(٣)]، ﴿ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ ﴾[(٤)]، ﴿ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾[(٥)].

وإذا قيل: (خرجت فإذا الأسد) صحَّ كونُها ـ عند المبرِّد ـ خبرًا، أي (فبالحضرة الأسد)، ولم يصحَّ عند الزَّجَّاج؛ لأنَّ الزَّمان لا يُخبَر به عن الْجُثَّة، ولا عند الأخفش؛ لأنَّ الحرف لا يُخْبَر به ولا عنه، فإن قلت: (فإذا القتال) صحَّت خبريَّتها عند غير الأخفش.

وتقول: (خرجت فإذا زيدٌ جالسٌ) أو (جالسًا)، فالرفع على الخبريَّة، و(إذا) نصب به، والنصب على الحاليَّة، والخبر (إذا) إن قيل بأنَّها مكانٌ، وإلاَّ فهو محذوفٌ، نعم يجوز أن تقدِّرها خبرًا عن الجثَّة مع قولنا إنَّها زمانٌ إذا قدَّرت حذف مضافٍ، كأن تقدِّر في نحو (خرجت فإذا الأسد): (فإذا حضور الأسد).

مسألة:

قالت العرب: (قد كنت أظنُّ أنَّ العقرب أشدُّ لسعةً من الزُّنبور فإذا هو هي)، وقالوا أيضًا: (فإذا هو إيَّاها)، وهذا هو الوجه الَّذي أنكره سيبويه لَمَّا سأله الكسائيُّ.

وكان من خبرهما أنَّ سيبويه قدم على البرامكة، فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما، فجعل لذلك يومًا، فلما حضر سيبويه تقدَّم إليه الفرَّاء وخَلَفٌ، فسأله خلف عن مسألةٍ فأجاب فيها فقال له: أخطأت، ثمَّ سأله ثانيةً وثالثةً وهو يجيبه ويقول له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء أدبٍ، فأقبل عليه الفرَّاء فقال له: إنَّ في هذا الرجل حدَّةً وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: (هؤلاء أبون) و(مررت بأبين)، كيف تقول على مثال ذلك من (وأيت) أو (أويت)؟ فأجابه، فقال: أعد النَّظر، فقال: لست أكلِّمكما حتَّى يحضرَ صاحبُكما، فحضر الكسائيُّ، فقال له الكسائيُّ: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن هذا المثال فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النَّصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو (خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ) فقال له: كلُّ ذلك بالرَّفع، فقال الكسائيُّ: العرب ترفع كلَّ ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمَن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائيُّ: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين، فيحضرون ويُسأَلون، فقال يحيى

(١) طه/ ٢٠. (٢) الأنبياء/ ٩٧. (٣) يس/ ٢٩. (٤) الأعراف/ ١٠٨. (٥) النازعات/ ١٤.

وجعفر: أنصفت، فأُحضِروا فوافقوا الكسائيَّ، فاستكان سيبويه، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة، فيقال: إنَّ العرب قد رُشُوا على ذلك، أو إنَّهم علموا منزلةَ الكسائيِّ عند الرَّشيد، ويقال: إنَّهم إنَّما قالوا: القول قول الكسائيِّ، ولم ينطقوا بالنَّصب وإن سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك فإنَّ ألسنتهم لا تطوع به، ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجنِّي إذ قال في منظومته في النحو حاكيًا هذه الواقعة والمسألة [من البسيط]:

والعُرْبُ قد تَحْذِفُ الأَخْبارَ بَعْدَ (إذا) ... إذا عَنَتْ فَجْأَةَ الأَمْرِ الَّذي دَهَما
وَرُبَّما نَصَبُوا لِلْحال بَعْدَ (إذا) ... ورُبَّما رَفَعُوا مِنْ بَعْدِها (رُبَما)
فإنْ تَوالَى ضَمِيران اكْتَسَى بِهِما ... وَجْهُ الحقِيقَةِ مِنْ إشْكالِه غَمَما
لِذاكَ أَعْيَتْ عَلى الأَفْهامِ مَسْأَلَةٌ ... أَهْدَتْ إلَى سِيبَوَيْهِ الْحَتْفَ وَالْغُمَما
قَدْ كانَت العَقْرَبُ العَوْجاءُ أَحْسَبُها ... قِدْمًا أَشَدَّ مِنَ الزُّنْبُور وَقْعَ حُما
وفِي الجوابِ عَلَيْها هَلْ (إذا هُوَ هي) ... أَو هَلْ (إذا هُوَ إيَّاها) قَدِ اخْتَصَما
وَخَطَّأَ ابْنُ زِيادٍ وابْنُ حَمْزَةَ في ... ما قالَ فِيها أَبا بِشْرٍ وَقَدْ ظَلَما
وَغاظَ عَمْرًا عَلِيٌّ فِي حُكُومَتِهِ ... يا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَما
كَغَيْظِ عَمْرو عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ ... يا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَما
وَفَجَّعَ ابْنُ زِيادٍ كُلَّ مُنْتَخَبٍ ... مِنْ أَهْلِهِ إذْ غَدا مِنْهُ يَفِيضُ دَما
كَفَجْعَةِ ابْنِ زِيادٍ كُلَّ مُنْتَخبٍ ... مِنْ أَهْلِهِ إذْ غَدا مِنْهُ يَفِيضُ دَما
وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الأَنْفاسُ باكِيَةً ... فِي كُلِّ طِرْسٍ كَدَمْعٍ سَحَّ وَانْسَجَما
وَلَيْسَ يَخْلُو امْرُؤٌ مِنْ حاسِدٍ أَضِمٍ ... لَوْلا التَّنافُسُ في الدُّنيا لَما أَضِما
وَالْغَبْنُ فِي العِلْمِ أَشْجَى مِحْنَةٍ عُلِمَتْ ... وَأَبْرَحُ النَّاسِ شَجْوًا عالِمٌ هُضِما

وقوله: (وربَّما نصبوا) إلخ أي وربَّما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد (إذا) على الابتداء فيقولون: (فإذا زيدٌ جالسًا)، وقوله (رُبَما) في آخر البيت بالتَّخفيف توكيدٌ لـ(ربَّما) في أوَّله بالتَّشديد.

و(غَمَما) في آخر البيت الثَّالث بفتح الغين كنايةٌ عن الإشكال والخفاء، و(غُمَما) في آخر البيت الرَّابع بضمِّها جمع (غُمَّة).

و(ابن زياد) هو الفرَّاء، واسمه يحيى، و(ابن حمزة) هو الكسائيُّ، واسمه عليٌّ، و(أبو بشر) سيبويه، واسمه عمرو، وألف (ظَلما) للتَّثنية إن بنيته للفاعل، وللإطلاق إن بنيته للمفعول، و(عمرو) و(علي) الأوَّلان سيبويه والكسائي، والآخران ابن العاص وابن أبي طالب رضي الله عنهما، و(حَكما) الأوَّل اسمٌ والثَّاني فعل أو بالعكس دفعًا للإيطاء، و(زياد) الأوَّل والد

الفرَّاء، والثَّاني زياد ابن أبيه، وابنه المشار إليه هو ابن مرجانة المرسل في قتل الحسين رضي الله عـنه، و(أَضِـمَ) كغضبَ وزنًا ومعنى وإعجام الضَّاد، والوصف منه (أَضِم) كفرح، و(هُضِمَ) مبنيٌّ للمفعول، أي لم يوَفَّ حقَّه.

وأمَّا سؤال الفرَّاء فجوابه أنَّ (أبون) جمع أب، و(أب) فَعَلٌ بفتحتين، وأصله أَبَوٌ، فإذا بنينا مثلَه من أوى أو من وأى قلنا: أوى كهوى، أو قلنا وأى كهوى أيضًا، ثمَّ تجمعه بالواو والنُّون فتحذف الألف كما تحذف ألف (مصطفى) وتبقى الفتحة دليلاً عليها فتقول: أَوَوْن أو وَأَوْن رفعًا، وأَوَيْن أو وَأَيْن جرًّا ونصبًا، كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل: عَصَوْن وقَفَوْن، وعَصَيْن وقَفَيْن، وليس هذا ممَّا يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطَّلَبة، ولكنَّه كما قال أبو عثمان المازنيُّ: دخلت بغداد فأُلْقِيَتْ عليَّ مسائل، فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم. اهـ، وهكذا اتَّفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأمَّا سؤال الكسائيِّ فجوابه ما قاله سيبويه، وهو (فإذا هو هي) هذا هو وجه الكلام، مثل ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ ﴾[(١)]، ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾[(٢)]، وأمَّـا (فإذا هو إيَّاها) إن ثبت فخارجٌ عن القـياس واسـتعمال الفـصحاء، كالجـزم بــ(لـن) والنَّـصبِ بــ(لم) والجـرِّ بـ(لعلَّ)، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتونَ لمثل ذلك وإن تكلَّم بعضُ العرب به.

وقد ذُكر في توجيهه أمورٌ، أحدُها لأبي بكر بن الخيَّاط، وهو أنَّ (إذا) ظرفٌ فيه معنى (وجدتُ) و(رأيتُ)، فجاز له أن ينصب المفعول، وهو مع ذلك مخبرٌ به عن الاسم بعده. انتهى، وهذا خطأ؛ لأنَّ المعاني لا تَنصب المفاعيل الصَّحيحة، وإنَّما تعمل في الظُّروف والأحوال، ولأنَّها تحتاج ـ على زعمه ـ إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقُّها أن تَنْصِبَ ما يليها. والثَّاني أنَّ ضمير النَّصب استُعير في مكان ضمير الرَّفع، قاله ابنُ مالك، ويشهد له قراءةُ الحسن ﴿إِيَّاكَ تُعْبَدُ ﴾[(٣)] ببناء الفعل للمفعول، ولكنَّه لا يتأتَّى فيما أجازوه من قولك: (فإذا زيدٌ القائمَ) بالنَّصب، فينبغي أن يُوَجَّه هذا على أنَّه نعتٌ مقطوعٌ، أو حالٌ على زيادة (أل)، وليس ذلك ممَّا ينقاس، ومَنْ جَوَّز تعريفَ الحال أو زعم أنَّ (إذا) تعمل عمل (وجدتُ) وأنَّها رَفَعَتْ (عبد الله) بناءً على أنَّ الظَّرف يعمل وإن لم يعتمد فقد أخطأ؛ لأنَّ (وجد) ينصب الاسمين، ولأنَّ مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتَّأويل، والثَّالث أنَّه مفعولٌ به، والأصل (فإذا هو يساويها)، أو (فإذا هو يشابهها)، ثمَّ حُذِفَ الفعل فانفصل الضَّمير.

وهـذا هو الوجـه لابن مالك أيضًا، ونظيره قراءة عليٍّ رضي الله عنه ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ونَحْنُ عصبةً ﴾[(٤)] بالنَّصـب، أي نُوجَـدُ عُـصْبَـةً، أو نُـرى عُصْبَـةً، وأمَّا قـولـه تـعـالـى:

---

(١) الأعراف/ ١٠٨. (٢) طه/ ٢٠. (٣) الفاتحة/ ٥. (٤) يوسف/ ١٤.

﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ ﴾[1] إذا قيل إنَّ التَّقدير (يقولون ما نعبدهم) فإنَّما حسَّنَهُ أنَّ إضمار القول مُسْتَسْهَلٌ عندهم، والرَّابع أنَّه مفعولٌ مطلَقٌ والأصل (فإذا هو يلسع لسعتَها) ثمَّ حُذِفَ الفِعل، كما تقول: (ما زيدٌ إلاَّ شُرْبَ الإبل) ثمَّ حُذِفَ المضاف، نقله الشَّلوبين في حواشي المفصَّل عن الأعلم وقال: هو أشبه ما وُجِّه به النَّصبُ، والخامس: أنَّه منصوبٌ على الحال من الضَّمير في الخبر المحذوف، والأصل (فإذا هو ثابتٌ مثلُها) ثمَّ حذف المضاف فانفصل الضَّمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النِّيابة كما قالوا: (قضيَّةٌ ولا أبا حسن لها) على إضمار (مثل)، قاله ابن الحاجب في أماليه، وهو وجهٌ غريبٌ، أعني انتصاب الضَّمير على الحال، وهو مبنيٌّ على إجازة الخليل (له صوتٌ صوتُ الحمار) بالرَّفع صفة لـ(صوت) بتقدير (مثل)، وأمَّا سيبويه فقال: هذا قبيحٌ ضعيفٌ، وممَّن قال بالجواز ابنُ مالك إذا كان المضاف إلى معرفةٍ كلمةَ (مثل) جاز أن تخلفها المعرفةُ في التَّنكير فتقول: (مررتُ برجلٍ زهيرٍ) بالخفض صفةً للنَّكرة، و(هذا زيدٌ زهيًرا) بالنَّصب على الحال، ومنه قولُهم: (تفرَّقوا أيادي سبا) و(أيدي سبا)، وإنَّما سكنت الياء مع أنَّهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال، كما في (معد يكرب) و(قالي قلا).

والثَّاني من وجهي (إذا): أن تكون لغير مفاجأةٍ، فالغالب أن تكون ظرفًا للمستقبل مضمَّنةً معنى الشَّرط، وتختص بالدُّخول على الجملة الفعليَّة، عكس الفجائيَّة، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴾[3]، ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيًرا، ومضارعًا دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

١٢١- والنَّفسُ راغِبَةٌ إذا رَغَّبْتَها وَإذا تُرَدُّ إلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ [4]

وإنَّما دخلت الشَّرطيَّة على الاسم في نحو ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[5] لأنَّه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ على شريطة التَّفسير، لا مبتدأ، خلافًا للأخفش، وأمَّا قوله [من الطويل]:

١٢٢- إذا باهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْها فَذاكَ الْمُذَرَّعُ [6]

---

(١) الزمر/ ٣. (٢) الروم/ ٢٥. (٣) الروم/ ٤٨.

(٤) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، استشهد به المصنف على إضافة (إذا) إلى الماضي وإلى المضارع [١/ ٢٦٢].

(٥) الانشقاق/ ١.

(٦) من قصيدة للفرزدق، وفيه تقدير (كان) بعد (إذا)؛ لأنه لا يليها إلا الجملة الفعلية، و**الباهليُّ**: نسبة إلى باهلة، قبيلة من قيس بن عيلان، و**الحنظليَّة**: نسبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة في تميم، وجملة **(له ولدٌ)** صفة له، ويجوز أن تكون حالية، و**(فذاك)** جواب (إذا)، و**المُذَرَّع**: الذي أمه أشرف من أبيه، سُمِّي مُذرَّعًا من الرَّقمتين في ذراع البغل [١/ ٢٧٠].

فالتَّقدير (إذا كـان باهلـيٌّ)، وقيل: (حنظليَّةٌ) فاعلٌ باستقرَّ محذوفًا، و(باهليٌّ) فاعلٌ بمحذوفٍ يفسِّره العامل في (حنظليَّة)، ويردُّه أنَّ فيه حذف المفسَّر ومفسِّره جميعًا، ويسهِّله أنَّ الظَّرف يدلُّ على المفسر فكأنَّه لم يُحذف.

ولا تعمل (إذا) الجزمَ إلاَّ في ضرورة، كقوله [من الكامل]:

١٢٣- اسْتَغْنِ ما أَغْناكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وَإِذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ [(١)]

قيل: وقد تخرج عن كلٍّ من الظَّرفيَّة والاستقبال ومعنى الشَّرط، وفي كلٍّ من هذه فصلٌ.

الفصل الأوَّل: في خروجها عن الظَّرفيَّة:

زعم أبو الحسن في ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾[(٢)] أنَّ (إذا) جرٌّ بـ(حتى)، وزعم أبو الفتح في ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[(٣)] الآيات فيمن نصب ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾[(٤)] أنَّ (إذا) الأولى مبتدأٌ والثَّانية خبرٌ، والمنصوبَين حالان، وكذا جملة ﴿ لَيْسَ ﴾ ومعمولَيْها، والمعنى (وقت وقوع الواقعة خافضةً لقوم رافعةً لآخرين هو وقت رجِّ الأرض)، وقال قوم في (أخطب ما يكون الأمير قائمًا): إنَّ الأصل (أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائمًا)، أي وقت قيامه، ثمَّ حُذِفَت الأوقات ونابت (ما) المصدريَّة عنها، ثمَّ حُذِف الخبر المرفوع وهو (إذا)، وتبعها (كان) التَّامَّة وفاعلها في الحذف، ثمَّ نابت الحال عن الخبر، ولو كانت (إذا) على هذا التَّقدير في موضع نصبٍ لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت: (أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة) إذا نصبت اليوم؛ لأنَّ الزَّمان لا يكون محلاًّ للزَّمان.

وقالوا في قول الحماسيِّ [من الطويل]:

١٢٤- وَبَعْدَ غَدٍ يا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ إذا راحَ أَصْحابِي وَلَسْتُ بِرائحِ [(٥)]

إنَّ (إذا) في موضع جرٍّ بدلاً من (غدٍ)، وزعم ابن مالك أنَّها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصَّلاة والسَّلام لعائشة رضي الله عنها: (إنِّي لأعلم إذا كنتِ عنِّي راضيةً وإذا كنت عليَّ غَضْبى)، والجمهور على أنَّ (إذا) لا تخرج عن الظَّرفيَّة، وأنَّ (حتى) في نحو ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾[(٦)] حرفُ ابتداءٍ دخل على الجُملة بأسرها ولا عمل له، وأمَّا ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[(٧)] فـ(إذا) الثَّانية بدلٌ من الأولى، والأولى ظرفٌ، وجوابها محذوفٌ لفهم المعنى،

---

(١) هذا من قصيدة لعبد قيس بن خفَّاف بن عمرو بن حنظلة، و**الخصاصة**: الحاجة والشِّدَّة [١/ ٢٧١].

(٢) الزمر/ ٧١. (٣) الواقعة/ ١. (٤) الواقعة/ ٣.

(٥) عزاه جماعة إلى هُدبة بن خَشرم، وعزاه صاحب الحماسة إلى الطَّمَحان شرقي بن حنظلة القيني، وقوله: (**من غدٍ**) يروى بدله (على غدٍ)، وقوله: (**إذا راح**) قال التبريزي: يجوز كونه بدلاً من (غد) على رأي المبرِّد من جواز وقوعها في موضع جر، وكونه بدلاً من موضع، فيكون في موضع نصب؛ لأن محله نصب على المفعول، مما دل عليه قوله: (**يا لهف نفسي**)، أي أتلهف من غد، وعلى ذلك أورده المصنف، وقال المرزوقي: يجوز كونها بدلاً من المجرور وإن لم يجز وقوعها مجرورة؛ لأنا البدل ليس من شرطه أن يحل محل المبدل منه [١/ ٢٧٤].

(٦) الزمر/ ٧١. (٧) الواقعة/ ١.

وحسَّنه طولُ الكلام، وتقديره بعد (إذا) الثَّانية، أي (انقسمتم أقسامًا وكنتم أزواجًا ثلاثة)، وأمَّا (إذا) في البيت فظرفٌ لـ(لهف)، وأمَّا الَّتي في المثال ففي موضع نصبٍ؛ لأنَّا لا نقدِّر زمانًا مضافًا إلى ما يكون؛ إذ لا موجب لهذا التقدير، وأمَّا الحديث فـ(إذا) ظرفٌ لمحذوفٍ وهو مفعول (أعلم)، وتقديره (شأنك) ونحوه، كما تعلَّق (إذ) بالحديث في ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ ﴾(1).

الفصل الثَّاني: في خروجها عن الاستقبال:

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي كما جاءت (إذ) للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ ﴾(2)، ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا ﴾(3)، وقوله [من الوافر]:

١٢٥- وَنَدْمانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيبًا   سَقَيْتُ إذا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ (4)

والثَّاني: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم، نحو ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾(5)، ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾(6)، قيل: لأنَّها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفًا لفعل القسم؛ لأنَّه إنشاءٌ لا إخبارٌ عن قَسَمٍ يأتي؛ لأنَّ قسمَ الله سبحانه قديمٌ، ولا لكون محذوفٍ هو حالٌ من ﴿ وَٱلَّيْلِ ﴾، ﴿ وَٱلنَّجْمِ ﴾؛ لأنَّ الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعيَّن أنَّه ظرفٌ لأحدهما على أنَّ المراد به الحال. اهـ.

والصَّحيح أنَّه لا يصحُّ التَّعليق بـ(أُقْسِمُ) الإنشائيِّ؛ لأنَّ القديم لا زمانَ له، لا حال ولا غيره، بل هو سابقٌ على الزَّمان، وأنَّه لا يمتنع التعليق بـ(كائنًا) مع بقاء (إذا) على الاستقبال، بدليل صحَّة مجيء الحال المقدَّرة باتفاق، كـ(مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا) أي مقدِّرًا الصَّيدَ به غدًا، كذا يقدِّرون، وأوضح منه أن يقال: (مريدًا به الصَّيد غدًا) كما فُسِّر (قمتم) في ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾(7) بـ(أردتم).

مسألة:

في ناصب (إذا) مذهبان:

أحدهما: أنَّه شرطها، وهو قول المحقِّقين، فتكون بمنزلة (متى) و(حيثما) و(أيَّان)، وقول أبي البقاء إنَّه مردودٌ بأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد؛ لأنَّ (إذا) عند هؤلاء غيرُ

---

(1) الذاريات/ ٢٤، ٢٥.   (2) التوبة/ ٩٢.   (3) الجمعة/ ١١.

(4) للبرج بن مسهر،من شعراء طيِّء،الواو:واو رب، **ندمان**:النديم، وهو من ينادم على الشراب، **يزيد الكأس طيبًا**: أي يحسن عشرته، و**تغوَّرت النجوم**: يُروَى (تعرَّضت)، أي أبدت عرضها للمغيب [١/ ٢٨٠].

(5) الليل/ ١.   (6) النجم/ ١.   (7) المائدة/ ٦.

مضافة، كما يقوله الجميع إذا جُزِمَتْ، كقوله [من الكامل]:

.... وَإِذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَحَمَّلِ [1]

والثَّاني: أنَّه ما في جوابها من فعلٍ أو شِبْهِهِ، وهو قول الأكثرين، ويرِدُ عليهم أمورٌ: أحدها أنَّ الشَّرط والجزاء عبارةٌ عن جملتين تربطُ بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدةً؛ لأنَّ الظَّرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله، والثَّاني أنَّه ممتنعٌ في قول زهير [من الطويل]:

١٢٦- بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى وَلا سابِقًا شَيْئًا إِذا كانَ جائِيا [2]

لأنَّ الجواب محذوفٌ، وتقديره (إذا كان جائيًا فلا أسبقه)، ولا يصحُّ أن يقال: (لا أسبق شيئًا وقت مجيئه)؛ لأنَّ الشَّيء إنَّما يُسْبَقُ قبل مجيئه، وهذا لازمٌ لهم أيضًا إن أجابوا بأنَّها غير شرطيَّة وأنَّها معمولةٌ لما قبلها وهو (سابق)، وأمَّا على القول الأوَّل فهي شرطيَّةٌ محذوفةُ الجواب، وعاملها إمَّا خبر (كان) أو نفس (كان) إن قلنا بدلالتها على الحدث، والثَّالث أنَّه يلزمهم في نحو (إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا) أن يعمل (أكرمتك) في ظرفين متضادَّين، وذلك باطلٌ عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعيَّن لا يقع بتمامه في زمانين، وقصدًا؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم.

فإن قلت: (فما ناصب اليوم على القول الأول؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان؟) قلنا: لم يتضادَّا كما في الوجه السابق، وعملُ العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعمَّ من الآخر، نحو (آتيك يوم الجمعة سحرا)، وليس بدلاً؛ لجواز (سِيرَ عليه يومُ الجمعة سحرا) برفع الأوَّل ونصب الثَّاني، نصَّ عليه سيبويه، وأنشد للفرزدق [من الطويل]:

١٢٧- مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفارِ تَجِدْ بِها أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرا [3]

فـ(يومًا) يمتنع أن يكون بدلاً من (متى)؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط، ولهذا يمتنع في اليوم في المثال أن يكون بدلاً من (إذا)، ويمتنع أن يكون ظرفًا لـ(تجد)؛ لئلاَّ ينفصل (ترد) من معموله وهو (سفار) بالأجنبيِّ، فتعيَّنَ أنَّه ظرفٌ ثانٍ لـ(ترد)، والرَّابع أنَّ الجواب وردَ مقرونًا بـ(إذا)

(١) تقدم برقم ١٢٣ ص٨١.

(٢) هو من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى، أورده المصنف شاهدًا على إبطال قول من قال إن ناصب (إذا) ما في جوابها من فعل وشبهه؛ لأن تقدير الجواب في البيت: إذا كان جائيًا فلا أسبقه، ولا يصح أن يُقال: لا أسبق شيئًا وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يُسبق قبل مجيئه، وأورده غيره شاهدًا على جر المعطوف لتوهم دخول الباء في المعطوف عليه وهو خبر (ليس) [١/ ٢٨٢].

(٣) هو للفرزدق، **أُدَيهم**: أديهم بن مرداس، و**المستجيز**: الذي يأتي القوم يستسقيهم ماءً ولبنًا، و**سَفار**: ماءٌ لهم، والبيت أورده المصنف على أن (يومًا) ظرف ثان لـ(ترد)، ولا يجوز كونه ظرفًا لـ(تجد)؛ لئلا يفْصل (ترد) من معموله ـ وهو (سفار) ـ بالأجنبي، ولا بدلاً من (متى)؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط [١/ ٢٨٥].

الفجائيَّة، نحو ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[١]، وبالحرف النَّاسخ، نحـو (إذا جئـتني الـيوم فإنِّـي أكـرمك)، وكـلٌّ مـنهما لا يعمل ما بعدَه فيما قبلَه، وورد أيضًا والـصَّالح فـيه للعمـل صـفةٌ، كقـولـه تعـالى: ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ . فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾[٢]، ولا تعمـل الصِّفة فيما قبل الموصوف، وتخريج بعضهم هذه الآية على أنَّ (إذا) مبـتدأ ومـا بعد الفاء خبرٌ لا يصحُّ إلاَّ على قول أبي الحسن ومَن تابعه في جواز تصرُّف (إذا) وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنَّ عسر اليوم ليس مسبَّبًا عن النَّقر، والجيِّد أن تُخرَّج على حـذف الجـواب مدلـولاً علـيه بــ(عـسير)، أي (عَسُرَ الأمرُ)، وأمَّا قول أبي البقاء إنَّه يكون مدلـولاً علـيه بـ(ذلك) فإنَّه إشارةٌ إلى النَّقر فمردودٌ؛ لأدائه إلى اتِّحاد السَّبب والمسبَّب، وذلك ممتـنعٌ، وأمَّـا نحـو (فمـن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله) فمؤوَّل على إقامـة الـسَّبب مقـام المـسبَّب لاشـتهار المـسبَّب، أي (فقـد اسـتحقَّ الـثَّواب العظـيم المستقرَّ للمهاجـرين)، قـال أبو حيان: ورد مقرونًا بـ(ما) النَّافية نحو ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾[٣] الآيـة، و(مـا) النَّافية لها الصَّدر. انتهى، وليس هذا بجواب، وإلاَّ لاقترن بالفـاء مثل ﴿ وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ ﴾[٤]، وإنَّما الجواب محذوفٌ، أي (عمدوا إلى الحجج الباطلة).

وقول بعضهم إنَّه جوابٌ على إضمار الفاء مثل ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾[٥] مردودٌ بأنَّ الفاء لا تُحذَف إلاَّ ضرورةً، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها ....[٦]

والوصيَّة في الآية نائبٌ عن فاعل (كُتِبَ)، و(للوالدين) متعلِّقٌ بها لا خبر، والجواب محذوفٌ، أي (فليوص).

وقـول ابـن الحاجب إنَّ (إذا) هذه غير شرطيَّةٍ فلا تحتاج إلى جوابٍ، وإنَّ عاملها (ما) بعد (ما) النَّافية كما عمل (ما) بعد (لا) في (يوم) من قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[٧]، وإنَّ ذلك من التَّوسُّع في الظَّرف مردودٌ بثلاثةِ أُمُور:

أحدُها أنَّ مثل هذا التَّوسُّع خاصٌّ بالشِّعر، كقوله [من الرجز]:

١٢٨- وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِك ما اسْتَغْنَيْنا[٨]

والثَّانـي أنَّ (ما) لا تُقاس على (لا)؛ فإنَّ (ما) لها الصَّدر مُطلَقًا بإجماع البصريِّين، واختلفوا في (لا) فقيل: لها الصَّدر مطلقًا، وقيل: ليس لها الصَّدر مطلقًا؛ لتوسُّطها بين العامل والمعمول في

(١) الروم/ ٢٥. (٢) المدثر/ ٨، ٩. (٣) الجاثية/ ٢٥. (٤) فصلت/ ٢٤. (٥) البقرة/ ١٨٠.
(٦) تقدم شرحه [١/ ٢٨٦] راجع ص٤٩، ١٩٦. (٧) الفرقان/ ٢٢.
(٨) هو من رجز لعبد الله بن رواحة الصحابي رضي الله عنه [١/ ٢٨٦].

نحو (إن لا تقم أقم)، و(جاء بلا زاد)، وقوله [من المتقارب]:

١٢٩- أَلا إِنَّ قُرْطًا عَلَى آلَةٍ أَلا إِنَّنِي كَيْدَهُ لا أَكِيد [١]

وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصَّدر؛ لحلولها محلَّ أدوات الصَّدر، وإلاَّ فلا، وهذا هو الصَّحيح، وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب (حَبَّ العراق) في قوله [من البسيط]:

١٣٠- آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ .... [٢]

على التَّوسُّع وإسقاط الخافض وهو (على)، ولم يجعله من باب (زيدًا ضربته)؛ لأنَّ التَّقدير (لا أطعمه)، و(لا) هذه لها الصَّدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يُفسَّر في هذا الباب عاملاً.

والثَّالث أنَّ (لا) في الآية حرفٌ ناسخٌ مثله في نحو (لا رَجُلَ)، والحرف النَّاسخ لا يتقدَّمُهُ معمولُ ما بعدَه ولو لم يكن نافيًا، لا يجوز (زيدًا إنِّي أضرب)، فكيف وهو حرفُ نفي؟ بل أبلغ من هذا أنَّ العامل الَّذي بعده مصدرٌ، وهم يطلقون القول بأنَّ المصدر لا يعمل فيما قبله وإنَّما العامل محذوفٌ، أي (اذكر يوم) أو (يعذبون يوم).

ونظير ما أورده أبو حيَّان على الأكثرين أن يُورد عليهم قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[٣] فيقال: لا يصح لـ(جديد) أن يعمل في (إذا)؛ لأنَّ (إنَّ) ولام الابتداء يمنعان من ذلك؛ لأنَّ لهما الصَّدرَ، وأيضًا فالصِّفة لا تعمل فيما قبل الموصوف.

والجواب أيضًا أنَّ الجواب محذوفٌ مدلولٌ عليه بـ(جديد)، أي (إذا مُزِّقتم تجدَّدون)؛ لأنَّ الحرف النَّاسخ لا يكون في أوَّل الجواب إلاَّ وهو مقرونٌ بالفاء، نحو ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾[٤]، وأمَّا ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[٥] فالجملة جوابٌ لقَسَمٍ محذوفٍ مقدَّر قبل الشَّرط، بدليل ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[٦] الآية، ولا يسوغ أن يُقالَ: قدَّرها خاليةً من معنى الشَّرط فتستغني عن جوابٍ وتكون معمولةً لما قبلها وهو ﴿قال﴾ أو ﴿ندلكم﴾ أو ﴿ينبئكم﴾؛ لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

(١) هذا للأخرم السنبسي، **قُرط**: رجل من سنبس، و**الآلة**: الحالة، ولا يُقال بغيرها، و(**ما**) زائدة لا نافية؛ لأنَّ (ما) خبرها لا يعمل فيما قبلها، ولا موصولة ولا مصدرية، والمعنى: إني أكيد كيده كما يكيدني لأكون خيرًا منه [١/ ٢٩٤].

(٢) هو للمتلمِّس، **آليتُ**: أي حلفت على حَبِّ العراق لا آكله، مع أن الحب متيسِّر، فحذف الجارَّ ونصب، وهو محل الاستشهاد، و**السوس**: قمل القمح ونحوه، و**الدَّهرَ**: نصب على الظرف، و**أطعمه**: على حذف (لا) النافية، أي لا أطعمه [١/ ٢٩٤]، وتمامه: **والْحَبُّ يأكله في القرية السُّوسُ**.

(٣) سبأ/ ٧. (٤) البقرة/ ٢١٥. (٥) الأنعام/ ١٢١. (٦) المائدة/ ٧٣.

الفصل الثَّالث: في خروج (إذا) عن الشَّرطيَّة:

ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ﴾[2]؛ فـ(إذا) فيهما ظرفٌ لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطيَّةً والـجملة الاسـميَّة جـوابًا لاقترنت بالفاء مثل ﴿ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ قَدِيرٌ ﴾[3]، وقول بعضهم إنَّه على إضمار الفاء تقدَّم ردُّه، وقول آخر إنَّ الضَّمير توكيدٌ لا مبتدأ وإنَّ ما بعده الجواب ظاهرُ التَّعسُّف، وقول آخر إنَّ جوابها محذوفٌ مدلولٌ عليه بالجملة بعدها تكلُّفٌ من غير ضرورة.

ومن ذلك (إذا) الَّتي بعـدهـا القسَـم، نحو ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾[4]، ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾[5]؛ إذ لو كانت شرطيَّة كان ما قبلها جوابًا في المعنى، كما في قولك: (آتيك إذا أتيتني)، فيكون التَّقدير (إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت)، وهذا ممتنعٌ لوجهين:

أحـدهما أنَّ القـسم الإنـشائيَّ لا يقـبل التَّعليق؛ لأنَّ الإنشاء إيقاعٌ والمعلَّق يحتمل الوقوع وعدمَـه، فأمَّـا (إن جاءنـي فـوالله لأكرمنَّه) فالجواب في المعنى فعل الإكرام؛ لأنَّه المسبَّب عن الـشَّرط، وإنَّمـا دخـل القسم بينهما لمجرَّد التَّوكيد، ولا يمكن ادِّعاء مثل ذلك هنا؛ لأنَّ جواب (واللـيل) ثابـتٌ دائمًـا، وجواب (والنجم) ماضٍ مستمرُّ الانتفاء، فلا يمكن تسبُّبهما عن أمرٍ مستقبلٍ وهو فعل الشرط.

والثَّاني أنَّ الجواب خبريٌّ، فلا يدلُّ عليه الإنشاء؛ لتبايُن حقيقتهما.

(ايْمُن) المختص بالقسَم:

اسـمٌ لا حـرف، خلافًـا للـزَّجَّاج والرُّمَّانيِّ، مفرد، مشتقٌّ من اليُمن وهو البركة، وهمزته وصـلٌ، لا جمـع (يمـين) وهمزته قطع، خلافًا للكوفيِّين، ويردُّه جواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو (أفلُس) و(أكلُب) وقول نصيب [من الطويل]:

١٣١– فَقالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشِدتُهُمْ: نَعَمْ وَفَرِيقٌ: لاَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري [6]

فحـذف ألفَهـا في الـدَّرَج، ويلـزمه الرَّفع بالابتداء وحذفُ الخبر وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعـالى، خلافًـا لابـن درستويه في إجازة جرِّه بحرف القسم، ولابن مالكٍ في جواز إضافته إلى (الكعـبة) ولكـاف الضَّمير، وجوَّز ابن عصفور كونَه خبرًا والمحذوف مبتدأً، أي (قسمي ايْمُنُ الله).

---

(١) الشورى/ ٣٧. (٢) الشورى/ ٣٩. (٣) الأنعام/ ١٧. (٤) الليل/ ١. (٥) النجم/ ١.

(٦) لنصيب بن رباح البدوي، **لاَيْمُن**: لغة في (أيمُن)، كلمة قسم، قال التدمريُّ: ويُروَى (أيمن الله)[١/ ٢٩٩].

حرف الباء

الباء المفردة:

حرف جرٍّ لأربعة عشر معنى:

أوَّلها: الإلصاق، قيل: وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثمَّ الإلصاق حقيقيٌّ كـ(أمسكت بزيد) إذا قبضت على شيءٍ من جسمه أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوبٍ ونحوه، ولو قلت: (أمسكته) احتمل ذلك وأن تكون منعتَه من التَّصرُّف، ومجازيٌّ نحو (مررت بزيد) أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، وعن الأخفش أنَّ المعنى (مررت على زيد)، بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾[1]، وأقول: إنَّ كلاًّ من الإلصاق والاستعلاء إنَّما يكون حقيقيًّا إذا كان مفضيًا إلى نفس المجرور كـ(أمسكت بزيد) و(صعدت على السَّطح)؛ فإنْ أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز، كـ(مررت بزيد) في تأويل الجماعة، وكقوله [من الطويل]:

١٣٢- .... وَباتَ على النَّارِ النَّدى وَالْمُحَلَّقُ[2]

فإذا استوى التَّقديران في المجازيَّة فالأكثر استعمالاً أولى بالتَّخريج عليه، كـ(مررت بزيدٍ ومررت عليه)، وإن كان قد جاء، كما في ﴿ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم ﴾[3]، ﴿ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾[4]،

١٣٣- وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ....[5]

إلاَّ أنَّ (مررت به) أكثر، فكان أولى بتقديره أصلاً، ويتخرَّج على هذا الخلاف خلافٌ في المقدَّر في قوله [من الوافر]:

١٣٤- تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ....[6]

أهو الباء أم (على)؟

الثَّاني: التَّعدية، وتسمَّى باء النقل أيضًا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدِّي الفعل القاصر، تقول في (ذهب زيد): (ذهبت بزيد وأذهبته)، ومنه

---

(١) الصافات/ ١٣٧.

(٢) هو للأعشى من قصيدة يمدح بها المحلَّق، وصدره: **تُشبُّ لمقرورَيْن يصطليانها**، و**المحلَّق**:اسم الممدوح، وفي الأغاني: قال المفضَّل: اسمه عبد العزيز بن خيشة بن شداد، وإنما سُمِّي محلقًا لأن حصانًا له عضَّه في وجنته فحلَّق فيها حلقة [١/ ٣٠٣].

(٣) الصافات/ ١٣٧. (٤) يوسف/ ١٠٥.

(٥) قاله رجل من بني سلول، وتمامه: **فمضيت ثمت قلت: لا يعنيني**، **اللئيم**: الدنيء الأصل، وجملة (**يسبُّني**) صفة؛ لأن اللام فيه جنسية، وقيل: حال [١/ ٣١٠].

(٦) هو لجرير، و**تعوجوا**: من العَوج، وهو عطف رأس البعير بالزمام، أي لم تميلوا إلينا [١/ ٣١٢]، وعجز البيت: **كلامكمُ عليَّ إذن حرامُ**.

﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ﴾[1]، وقُرِئَ ﴿ أَذْهَبَ اللهُ نُورَهُمْ ﴾، وهي بمعنى القراءة المشهورة.

وقول المبرِّد والسُّهيلي إنَّ بين التَّعديتين فرقًا، وإنَّك إذا قلت: (ذهبت بزيدٍ) كنت مصاحبًا له في الذَّهاب مردودٌ بالآية، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾[2] فيحتمل أنَّ الفاعل ضمير البرق.

ولأنَّ الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز (أقمت بزيدٍ)، وأمَّا ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾[3] فيمن ضمَّ أوَّله وكسر ثالثه فخُرِّج على زيادة الباء، أو على أنَّها للمصاحبة، فالظَّرف حالٌ من الفاعل أي (مصاحبة للدُّهن)، أو المفعول أي (تنبت الثَّمر مصاحبًا للدُّهن)، أو أنَّ (أنبت) يأتي بمعنى (نبت) كقول زهير [من الطويل]:

١٣٥- رَأَيْتُ ذَوِي الحاجاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   قَطِينًا لَها حَتَّى إذا نَبَتَ البَقْلُ [4]

ومن ورودها مع المتعدِّي قوله تعالى: ﴿ دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ ﴾[5]، و(صككتُ الحجر بالحجر)، والأصل (دفع بعضُ النَّاس بعضًا) و(صك الحجر الحجرَ).

الثَّالث: الاستعانة، وهي الدَّاخلة على آلة الفعل نحو (كتبت بالقلم) و(نجرت بالقدُّوم)، قيل: ومنه البسملة؛ لأنَّ الفعل لا يتأتَّى على الوجه الأكمل إلاَّ بها.

الرَّابع: السَّببيَّة نحو ﴿ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ ﴾[6]، ﴿ فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾[7]، ومنه (لقيت بزيدٍ الأسدَ) أي بسبب لقائي إيَّاه، وقوله [من مشطور الرجز]:

١٣٦- قَدْ سُقِيَتْ آبالُهُمْ بِالنَّارِ [8]

أي أنَّها بسبب ما وُسمت به من أسماء أصحابها يُخلَّى بينها وبين الماء.

الخامس: المصاحبة نحو ﴿ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ ﴾[9]، أي معه، ﴿ وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ ﴾[10] الآية.

وقد اختُلف في الباء من قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ ﴾[11] فقيل: للمصاحبة، والحمد مضافٌ إلى المفعول، أي (فسبِّحْه حامدًا له)، أي نزِّهْهُ عمَّا لا يليق به وأَثبِتْ له ما يليق به، وقيل: للاستعانة، والحمد مضافٌ إلى الفاعل، أي (سبِّحْهُ بما حمد به نفسه)؛ إذ ليس كلُّ تنزيهٍ بمحمودٍ، ألا ترى أنَّ تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثيرٍ من الصِّفات؟

---

(١) البقرة/ ١٧.   (٢) البقرة/ ٢٠.   (٣) المؤمنون/ ٢٠.

(٤) هو من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى يمدح بها سنان بن أبي حارثة، و**القطين**: الحشم والأهل، يقول: يلزمونهم حتى يسمنون، والجمع: قطن، **نبت البقل**: أي أخصب الناس [١/ ٣١٤].

(٥) البقرة/ ٢٥١.   (٦) البقرة/ ٥٤.   (٧) العنكبوت/ ٤٠.

(٨) المراد بالنار: نار الوسم، يعني أنها إذا وردت المنهل ورأوا وسمها عرفوا أصحابها فخلوا لها المنهل لتشرب؛ تكريمًا لأصحابها، فكانت النار التي هي آلة الوسم سببًا لشربها، و**الآبال**: جمع إبل [١/ ٣١٦].

(٩) هود/ ٤٨.   (١٠) المائدة/ ٦١.   (١١) النصر/ ٣.

واختُلِفَ في (سبحانك اللهم وبحمدك) فقيل: جملةٌ واحدة على أنَّ الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنَّها عاطفة، ومتعلَّق الباء محذوف، أي (وبحمدك سبَّحتُك)، وقال الخطَّابي: المعنى (وبمعونتك الَّتي هي نعمةٌ توجب عليَّ حمدَك سبَّحتُك لا بحولي وقوتي)، يريد أنَّه ممَّا أُقِيمَ فيه المسبَّب مقام السَّبب، وقال ابن الشَّجريِّ في ﴿ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ ﴾[1]: هو كقولك: (أجبته بالتَّلبية)، أي (فتجيبونه بالثَّناء)؛ إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة متعلِّقة بحال محذوفة، أي (معلنين بحمده)، والوجهان في ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾[2].

والسَّادس: الظَّرفيَّة نحو ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾[3]، ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾[4].

والسَّابع: البدل كقول الحماسيِّ [من البسيط]:

١٣٧- فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إذا رَكِبُوا   شَنُّوا الإِغارَةَ فُرْسانًا وَرُكْبانا [5]

وانتصاب (الإغارة) على أنَّه مفعولٌ لأجله.

والثَّامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، نحو (اشتريته بألف)، و(كافأت إحسانه بضعف)، وقولهم: (هذا بذاك)، ومنه ﴿ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[6]، وإنَّما لم نقدِّرْها باء السَّببيَّة كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في (لن يدخل أحدكم الجنة بعمله) لأنَّ الْمُعْطَى بعوضٍ قد يُعْطَى مجَّانًا، وأمَّا المسبَّب فلا يوجد بدون السَّبب، وقد تبيَّن أنَّه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباءين جمعًا بين الأدلَّة.

والتَّاسع: المجاوزة كـ(عن)، فقيل: تختصُّ بالسُّؤال نحو ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾[7] بدليل ﴿ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ﴾[8]، وقيل: لا تختصُّ به، بدليل قوله تعالى: ﴿ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم ﴾[9]، ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾[10].

وجعل الزَّمخشريُّ هذه الباء بمنزلتها في (شققت السنام بالشفرة)، على أنَّ الغمام جُعِلَ كالآلة الَّتي يُشقُّ بها، قال: ونظيره ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾[11]، وتأوَّل البصريُّون ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾[12] على أنَّ الباء للسَّببيَّة، وزعموا أنَّها لا تكون بمعنى (عن) أصلاً، وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّه لا يقتضي قولك: (سألت بسببه) أنَّ المجرور هو المسؤول عنه.

العاشر: الاستعلاء، نحو ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾[13]الآية، بدليل ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾[14]، ونحو ﴿ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾[15]، بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم ﴾[16] وقد مضى البحث فيه، وقوله [من الطويل]:

---

(١) الإسراء/ ٥٢. (٢) النصر/ ٣. (٣) آل عمران/ ١٢٣. (٤) القمر/ ٣٤.

(٥) **بهم**: أي بدلهم، **وشنُّوا**: من شنَّ إذا فرَّق، ويُروى: شدُّوا، **والإغارة**: مصدر أغار على العدو، **فرسانًا وركبانا**: حالان[١/ ٧٠]. (٦) النحل/ ٣٢. (٧) الفرقان/ ٥٩. (٨) الأحزاب/ ٢٠.

(٩) الحديد/ ١٢. (١٠) الفرقان/ ٢٥. (١١) المزمل/ ١٨. (١٢) الفرقان/ ٥٩.

(١٣) آل عمران/ ٧٥. (١٤) يوسف/ ٦٤. (١٥) المطففين/ ٣٠. (١٦) الصافات/ ١٣٧.

١٣٨- أَرَبٌّ يَبُولُ الثّعلبانُ بِرَأْسِهِ؟ ....(١)

بدليل تمامه:

لَقَدْ هانَ مَنْ بالَتْ عَلَيْهِ الثَّعالِبُ ....

الحادي عشر: التَّبعيض، أثبت ذلك الأصمعيُّ والفارسيُّ والقتبيُّ وابنُ مالك، قيل: والكوفيُّون، وجعلوا منه ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾(٢) وقوله [من الطويل]:

١٣٩- شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ (٣)

وقوله [من الكامل]:

١٤٠- .... شرب النَّزيف ببرْدِ ماءِ الْحَشْرَجِ (٤)

قيل: ومنه ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾(٥)، والظَّاهر أنَّ الباء فيهنَّ للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإنَّ في الكلام حذفًا وقلبًا؛ فإنَّ (مسح) يتعدَّى إلى المزال عنه بنفسه وإلى المزيل بالباء، فالأصل (امسحوا رؤوسكم بالماء)، ونظيره بيت الكتاب [من الكامل]:

١٤١- كَنَواحِ رِيشِ حَمامَةٍ نَجْدِيَّةٍ   وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ (٦)

يقول: إنَّ لثاتك تضرب إلى سمرةٍ فكأنكِ مسحتها بمسحوق الإثمد، فقلب معمولي (مسح)،

---

(١) هو لراشد بن عبد ربه السلمي الصحابي رضي الله عنه، وضبط الحافظ شرف الدين الدمياطي **الثُّعلُبان** في البيت بضم المثلثة واللام، وقال: هو ذكر الثعالب، وهو ما ذكره الكسائي وجماعة، وقال بعضهم: إنه وهم، وإن ابا حاتم الرازي رواه بفتح الثاء واللام وكسر النون على أنه تثنية ثعلب [١/ ٣١٧].

(٢) الإنسان/ ٦.

(٣) هو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، و**ترفَّعت**: توسَّعت، و**لُجَج**: جمع لُجَّة، وهي معظم الماء، و**نئيج**: أي مرٌّ سريعٌ مع صوت، والبيت استشهد به المصنف هنا على ورود الباء بمعنى (مِن) التبعيضية، واستشهد في التوضيح بعجزه على ورود (متى) حرف جر بمعنى (من) [١/ ٣١٩].

(٤) هو من أبيات عزاها بعضهم لعبيد بن أوس الطائي، وصاحب الصحاح لجميل، وقد رأيتها في ديوانه، ووقفت عليها مسندة من وجه آخر لعمر بن أبي ربيعة، و**النَّزيف**: فعيل بمعنى مفعول، أي منزوف ماؤه، وأراد به المنزوف من الخمر، نزف من إنائه ومزج بالماء البارد، و**الْحَشْرَج**: قال ابن السِّكِّيت: وحشرج: ماء يكون فيه حصى، وقال غيره: هو ماء تنشقه الأرض من الرمل، فإذا صار إلى صلابته أمسكته، فتحفر الأرض عنه فيُستخرج، وقوله: (**شربَ النزيف**): بالنصب، صفة مصدر محذوف، وتقديره: فلثمت فاها ومصصت ريقها وشربتها شربًا مثل شرب النزيف ببرد ماء الحشرج، فـ(شرب) مصدر مضافًا لفاعله، و(**برد**) مفعول، والباء فيه زائدة [١/ ٣٢٠].

(٥) المائدة/ ٦.

(٦) هذا لخفاف بن ندبة، قال الأعلم: أراد (كنواحي)، فحذف الياء ضرورة، وقد استشهد به سيبويه على ذلك، ووصف في البيت شفتي امرأة، فشبهها بنواحي الحمام في رقتها ولطافتها، وأراد أن لثاتها تضرب إلى السمرة، فكأنها مسحت بالإثمد، و**عصف الإثمد**: ما سحق منه، وهو مصدر أريد به المفعول، كالخلق بمعنى المخلوق، و**اللِّثة**: ما حول الأسنان من اللحم، وأصلها (لثي) والهاء عوض من الياء، و**الإثمد**: حجر الكحل [١/ ٣٢٤].

وقيل في (شربن): إنَّه ضُمِّن معنى (روين)، ويصحُّ ذلك في ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ [1] ونحوه، وقال الزمخشري في ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ : المعنى (يشرب بها الخمر)، كما تقول: شربت الماء بالعسل.

الثَّاني عشر: القَسَم، وهو أصل أحرفه، ولذلك خُصَّت بجواز ذكر الفعل معها نحو (أقسم بـالله لتفعلنَّ) ودخولها على الضمير نحو (بك لأفعلنَّ)، واستعمالها في القسم الاستعطافيِّ نحو (بالله هل قام زيدٌ؟) أي أسألك بالله مستحلفًا.

الثَّالث عشر: الغاية، نحو ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيَ ﴾[2] أي (إليَّ)، وقيل: ضُمِّن (أحسنَ) معنى (لطفَ).

الرَّابع عشَر: التَّوكيد، وهي الزَّائدة، **وزيادتها في ستَّة مواضع**: أحدها الفاعل، وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة، فالواجبة في نحو (أحسِن بزيدٍ) في قول الجمهور: إنَّ الأصل (أحسن زيد) بمعنى صار ذا حُسْنٍ، ثمَّ غُيِّرَتْ صيغة الخبر إلى الطَّلب وزيدت الباء إصلاحًا للَّفظ، وأمَّا إذا قيل بأنَّه أمرٌ لفظًا ومعنى وإنَّ فيه ضمير المخاطب مستترًا فالباء معدِّيَةٌ مثلَها في (امرر بزيد)، والغالبة في فاعل (كفى) نحو ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[3]، وقال الزَّجَّاج: دخلت لتُضمِّن (كفى) معنى (اكتَفِ)، وهو من الحسن بمكان، ويصحِّحه قولهم: (اتقى اللهَ امرؤٌ فعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه) أي: ليتقِّ، وليفعل، بدليل جزم (يثب)، ويوجبه قولهم: (كفى بهندٍ) بترك التَّاء، فإن احتجَّ بالفاصل فهو مُجَوِّزٌ لا مُوجِب، بدليل ﴿ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ ﴾[4]، ﴿ وَمَا تَخۡرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ ﴾[5]، فإن عورض بقولك: (أحسِنْ بهندٍ) فالتَّاء لا تلحق صِيَغ الأمر وإن كان معناها الخبر، وقال ابن السَّرَّاج: الفاعل ضمير الاكتفاء، وصحَّة قوله موقوفة على جواز تعلُّق الجارِّ بضمير المصدر، وهو قول الفارسيِّ والرُّمَّانيِّ، أجازا (مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرو قبيحٌ)، وأجاز الكوفيُّون إعمالَه في الظَّرف وغيره، ومنع جمهور البصريِّين إعمالَه مطلقًا، قالوا: ومن مجيء فاعل (كفى) هذه مجرَّدًا عن الباء قول سحيم [من الطويل]:

١٤٢- .... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلامُ لِلْمَرْءِ ناهِيا [6]

ووجه ذلك على ما اخترناه أنَّه لم يستعمل (كفى) هنا بمعنى (اكتفِ).

ولا تُـزادُ الـباء في فاعـل (كفـى) الَّـتي بمعنـى أَجْـزَأَ وأغنَى، ولا الَّتي بمعنى وَقَى، والأولى متعدِّيةٌ لواحدٍ كقوله [من الوافر]:

قَلِيلٌ مِنْك يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُك لا يُقالُ لَهُ قَلِيلُ[7]

---

(١) الإنسان/ ٦. (٢) يوسف/ ١٠٠. (٣) الرعد/ ٤٣. (٤) الأنعام/ ٥٩. (٥) فصلت/ ٤٧.

(٦) هذا عجز مطلع قصيدة لسُحيم عبد بني الحسحاس، وصدره: **عُميرةَ ودِّعْ إن تجهَّزتَ غاديا** [١/ ٣٢٥].

(٧) ليس عند السيوطي.

والثَّانية متعدِّيةٌ لاثنين، كقوله تعالى: ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾[1]، ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[2]، ووقع في شعر المتنبِّي زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدِّية لواحد، قال [من الطويل]:

كَفَى ثُعَلاً فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمُ   وَدَهْرٌ لأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ [3]

ولم أَرَ مَن انتقد عليه ذلك، فهذا إمَّا لسهوٍ عن شرط الزِّيادة، أو لجعلهم هذه الزِّيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غيرً مجرور بالباء.

و(ثُعَل) رهط الممدوح، وهم بطنٌ من طيِّئ، وصرفه للضَّرورة؛ إذ فيه العدل والعلميَّة كـ(عُمَر)، و(دهر) مرفوعٌ عند ابن جنِّي بتقدير (وليفخر دهر)، و(أهل) صفةٌ له بمعنى مستحق، واللام متعلِّقة بـ(أهل)، وجوَّزَ ابن الشَّجريِّ في (دهر) ثلاثةَ أوجهٍ: أحدها أن يكون مبتدأً حُذِفَ خبرُه، أي (يفتخر بك)، وصحَّ الابتداء بالنَّكرة لأنَّه قد وُصِفَ بـ(أهل)، والثَّاني كونه معطوفًا على فاعل (كفى) أي أنَّهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيَّامه، وهذا وجهٌ لا حذف فيه، والثَّالث أن تجرَّه بعد أن ترفع (فخرًا) على تقدير كونه فاعل (كفى) والباء متعلِّقةٌ بـ(فخر) لا زائدة، وحينئذٍ تجرُّ الدَّهر بالعطف، وتقدِّر (أهلاً) خبرًا لـ(هو) محذوفًا، وزعم المعرِّي أنَّ الصَّواب نصب (دهر) بالعطف على (ثُعَلاً)، أي (وكفى دهرًا هو أهلٌ لأن أمسيت من أهله أنَّه أهلٌ لكونك من أهله)، ولا يخفى ما فيه من التَّعسُّف، وشرحه أنَّه عطف على المفعول المتقدِّم وهو (ثعلاً) والفاعل المتأخِّر وهو (أنَّك منهم) منصوبًا ومرفوعًا وهما دهرًا و(أن) ومعمولاها وما تعلَّق بخبرها، ثمَّ حذف المرفوع المعطوف اكتفاءً بدلالة المعنى، وزعم الرَّبعيُّ أنَّ النَّصب بالعطف على اسم (أن)، وأنَّ (أهل) عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره.

والضَّرورة كقوله [من الوافر]:

١٤٣- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْباءُ تَنْمي   بِما لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ[4]

وقوله [من السريع]:

١٤٤- مَهْما لِيَ اللَّيلَةَ مَهْما لِيَهْ
أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبالِيَهْ [5]

---

(١) الأحزاب/ ٢٥ . (٢) البقرة/ ١٣٧ .

(٣) من شعر المتنبي، وليس عند السيوطي.

(٤) هو مطلع قصيدة بضعة عشر بيتًا لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، شاعر جاهلي، **الأنباء**: جمع نبأ، وهو الخبر، و**تَنمِي**: من نَمَيتُ الحديث أَنْميه إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلغته على وجه الإفساد والتهمة قلت: نَمَّيتُه، **اللبون**: جماعة الإبل ذات اللبن، ويروى بدله (قلوص)، وهي الناقة الشابة، و**بنو زياد**: هم الربيع وإخوته، وفي قوله: (ألم يأتيك... البيت) شاهد على إثبات حرف العلة مع الجازم ضرورة، وعلى زيادة الباء في الفاعل [١/ ٢٣٨].

(٥) هذا مطلع أبيات لعمرو بن ملقط الطائي، وهو جاهلي، **مهما**: استفهام، مبتدأ، و**(لي)** خبره، و**(الليلة)** نصب على الظرف، وأعيدت الجملة تأكيدًا، وقيل: **(مه)** اسم فعل بمعنى اكفف و**(ما)** وحدها استفهام، و**أودى**: هلك [١/ ٣٣٠].

وقـال ابن الضَّائع في الأوَّل: إنَّ الباء متعلِّقة بـ(تنمي)، وإنَّ فاعل (يأتي) مُضمَر، فالمسألة من باب الإعمال.

وقـال ابن الحاجب في الثَّاني: الباء معدِّية، كما تقول: (ذهب بنعليَّ) ولم يتعرَّض لشرح الفاعل وعـلام يعـود إذا قدّر ضميرًا في (أودى)، ويصحُّ أن يكون التَّقدير (أَوْدَى هو أي مودٍ) أي ذهب ذاهـب، كمـا جـاء في الحـديث (لا يزنـي الزَّانـي حـين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)، أي ولا يشرب هو ـ أي الشَّارب ـ إذ ليس المراد (ولا يشرب الزَّاني).

والثَّاني ممَّا تُزاد فيه الباء: المفعول، نحو ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[1]، ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾[2]، ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[3]، ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾[4]، ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ ﴾[5]، أي يمسح السُّوق مسحًا، ويجوز أن يكون صفةً، أي (مسحًا واقعا بالسُّوق)، وقوله [من الرجز]:

١٤٥- نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجْ [6]

الشَّاهد في الثَّانية، فأمَّا الأولى فللاستعانة، وقوله [من البسيط]:

.... سُودُ المحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَر [7]

وقـيل: ضـمّن (تلقـوا) معنـى (تفـضوا)، و(يـريد) معنـى (يهـمُّ)، و(نرجو) معنى (نطمع)، و(يقـرأن) معنـى (يـرقين ويتـبرَّكن)، وأنَّه يقال: (قرأت بالسُّورة) على هذا المعنى، ولا يقال: (قـرأت بكـتابك)؛ لفوات معنى التَّبرُّك فيه، قاله السُّهيليُّ، وقيل: المراد (لا تلقوا أنفسكم إلى الـتَّهلُكة بأيـديكم)، فحـذف المفعـول به، والباء للآلة كما في قولك: (كتبت بالقلم)، أو المراد (بسبب أيديكم)، كما يقال: لا تفسد أمرك برأيك.

وكثرت زيادتها في مفعول (عرفت) ونحوه، وقلَّت في مفعول ما يتعدَّى إلى اثنين، كقولك [من الكامل]:

١٤٦- تَبَلَتْ فُؤادَكَ فِي المنامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبارِدٍ بَسَّامِ[8]

وقـد زيـدت في مفعـول (كفى) المتعدِّية لواحد، ومنه الحديث (كفى بالمرء إثمًا أن يحدِّث بكل ما سمع)، وقوله [من الكامل]:

---

(١) البقرة/ ١٩٥. (٢) مريم/ ٢٥. (٣) الحج/ ١٥. (٤) الحج/ ٢٥. (٥) سورة ص/ ٣٣.

(٦) أورده شاهدًا على زيادة الباء في المفعول، وهي الثانية، وأما الأولى فللاستعانة [١/ ٣٣٢].

(٧) تقدم برقم ٢٩ ص٢٤.

(٨) هـذا مطلع قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه يذكر فيها الحارث بن هشام وهزيمته يوم بدر، **تَبَلَتْ**: أي أفـسدت، و**الفـؤاد**: القلـب على المشهور، وقيل: باطن القلب، وقيل: غشاؤه، و**الخريدة** من النساء: الحيية، وقـيل: العـذراء، و**الـضجيع**: الـذي يـضاجعها إلى جانبها، والمراد بـ(**البارد البسَّام**): الثغر، و**تروي**: تسقي وتشفي [١/ ٣٣٢].

١٤٧- فَكَفَى بِنا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانا [(١)]

وقيل: إنَّما هي في البيت زائدةٌ في الفاعل، و(حب) بدل اشتمال على المحلِّ، وقال المتنبِّي [من البسيط]:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلا مُخاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي [(٢)]

والثَّالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: (بحسبك درهمٌ)، و(خرجت فإذا بزيدٍ)، و(كيف بك إذا كان كذا؟)، ومنه عند سيبويه ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[(٣)]، وقال أبو الحسن: (بأيِّكم) متعلِّقٌ باستقرارٍ محذوفٍ مُخبَر به عن (المفتون)، ثمَّ اخْتُلِفَ فقيل: (المفتون) مصدر بمعنى الفتنة، وقيل: الباء ظرفيَّة، أي (في أيِّ طائفةٍ منكم المفتون).

تنبيه:

مـن الغريب أنَّها زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو اسمٌ ليس بشرطٍ أن يتأخَّر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم ﴿ لَيْسَ البِرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا ﴾[(٤)] بنصب (البر)، وقوله [من المتقارب]:

١٤٨- أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الفَتَى يُصابُ بِبَعْضِ الَّذي فِي يَدَيْهِ [(٥)]

والرابع: الخبر، وهو ضربان: غير موجبٍ، فينقاس، نحو (ليس زيد بقائم)، ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ ﴾[(٦)]، وقولهم: (لا خير بخير بعدَه النَّار) إذا لم تحمل على الظَّرفيَّة، وموجب، فيتوقَّف على السَّماع، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ [(٧)]، وقول الحماسيِّ [من الوافر]:

١٤٩- .... وَمَنْعكَها بِشَيْءٍ يُسْتَطاعُ [(٨)]

والأَوْلى تعليق (بمثلها) باستقرارٍ محذوفٍ هو الخبر، و(بشيءٍ) بـ(منعكها)، والمعنى (ومنعكها بشيءٍ ما يستطاع)، وقال ابن مالك في (بحسبك زيدٌ): إنَّ (زيدًا) مبتدأٌ مؤخَّر؛ لأنَّه معرفة و(حسبك) نكرة.

والخامس: الحال المنفيُّ عاملُها، كقوله [من الوافر]:

١٥٠- فَما رَجعَتْ بِخائِبَةٍ رِكابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهاها [(٩)]

وقوله [من البسيط]:

---

(١) هو لكعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه، وقيل: لحسان بن ثابت، وقيل: لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، والباء في (**بنا**) زائدة في الفاعل، وقيل: في المفعول، و**حبُّ النَّبِيِّ**: فاعل على الثاني، وبدل اشتمال على المحل على الأوَّل، و**فضلاً**: تمييز، ويروى (شرفًا)، و**على** يتعلَّق به [١/ ٣٣٧].

(٢) للمتنبي، أهمله السيوطي.

(٣) القلم/ ٦. (٤) البقرة/ ١٧٧.

(٥) قال الجاحظ في البيان: هو لمحمود النحاس [١/ ٣٣٨].

(٦) البقرة/ ٧٤. (٧) يونس/ ٢٧.

(٨) هـو لـرجل مـن تميـم قاله وقد سأله بعض الملوك فرسًا يقال لها: (سكاب)، والواو في (**ومنعكها**) للحال، ويروى بالفاء المتسبب عن النهي [١/ ٣٣٩]، وصدر البيت: **فلا تطمع ـ أبيت اللعن ـ فيها**.

(٩) **الخيبة**: حرمان المطلوب، و**الركاب**: الإبل التي يُسار عليها، الواحدة راحلة، ولا واحد لها من لفظها، و**المسيَّب** هذا بالفتح لا غير، وكذا كل مسيب إلا والد سعيد بن المسيب؛ فإن فيه الوجهين الفتح والكسر [١/ ٣٣٩].

١٥١- .... فَما انْبَعَثْتَ بِمَزْؤُودٍ وَلا وَكَلِ [(١)]

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيَّان وخرَّج البيتين على أنَّ التَّقدير (بحاجةٍ خائبةٍ) و(بشخصٍ مزؤودٍ) أي مذعور، ويريد بـ(المزؤود) نفسَه على حدِّ قولهم: (رأيت منه أسدًا)، وهذا التَّخريج ظاهرٌ في البيت الأوَّل دون الثَّاني؛ لأنَّ صفات الذَّمِّ إذا نُفِيَتْ على سبيل المبالغة لم يَنْتَفِ أَصْلُها، ولهذا قيل في ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[(٢)]: إنَّ (فعَّالاً) ليس للمبالغة بل للنسب، كقوله [من الطويل]:

١٥٢- .... وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ [(٣)]

أي (وما ربُّك بذي ظلمٍ)؛ لأنَّ الله تعالى لا يظلم النَّاس شيئًا، ولا يقال: (لقيتَ منه أسدًا) أو (بحرًا) أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم.

والسَّادس: التَّوكيد بالنَّفس والعين، وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[(٤)]، وفيه نظرٌ؛ إذ حقُّ الضَّمير المرفوع المتَّصل المؤكَّد بالنَّفس أو بالعين أن يؤكَّد أوَّلاً بالمنفصل، نحو (قمتم أنتم أنفسكم)، ولأنَّ التَّوكيد هنا ضائعٌ؛ إذ المأمورات بالتَّربُّص لا يذهب الوهم إلى أنَّ المأمور غيرهنَّ، بخلاف قولك: (زارني الخليفة نفسه)، وإنما ذَكَرَ الأنفُسَ هنا لزيادة البعث على التَّربُّص؛ لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهنَّ إلى الرِّجال.

تنبيه:

مذهب البصريِّين أنَّ أحرف الجرِّ لا ينوب بعضها عن بعضٍ بقياسٍ، كما أنَّ أحرف الجزم وأحرف النَّصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمَّا مؤوَّلٌ تأويلاً يقبله اللَّفظ، كما قيل في ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[(٥)] إنَّ (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شبَّه المصلوب لتمكُّنه من الجذع بالحالِّ في الشَّيء، وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرف كما ضمَّن بعضهم (شربن) في قوله [من الطويل]:

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ .... [(٦)]

معنى (رَوِينَ)، و﴿ أَحْسَنَ ﴾ في ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيَ ﴾[(٧)] معنى (لطف)، وإمَّا على شذوذِ إنابة كلمةٍ عن أخرى، وهذا الأخير هو مُجمل الباب كلِّه عند أكثر الكوفيِّين وبعض المتأخِّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًّا، ومذهبهم أقلُّ تعسُّفًا.

---

(١) صدره: **كائِنْ دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ**، و**المزؤود**: المذعور الخائف، و**الوَكَل**: العاجز الذي يكل أمره إلى غيره [١/ ٣٤٠].

(٢) فصلت/ ٤٦.

(٣) هو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي، قوله: **(وليس بذي رمح)** أي بفارس، و**النَّبَّال**: الرامي بالنبل، وقد قال الرياشي: النبال هنا ليس بجيد؛ لأن النبال هو الذي يعمل النبل أو يبيعها، والذي يرمي بها يقال له نابل، وقد استشهد المصنف بهذا البيت على أن فعَّالاً يأتي بمعنى صاحب [١/ ٣٤٠]، وصدر البيت: **وليس بذي سيف فيقتلني به**.

(٤) البقرة/ ٢٢٨. (٥) طه/ ٧١. (٦) تقدم البيت برقم ١٣٩ ص٩٠. (٧) يوسف/ ١٠٠.

(بَجَلْ):

على وجهين:

حرفٌ بمعنى (نعم)، واسمٌ، وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى (يكفي)، واسمٌ مرادفٌ لـ(حَسْب)، ويقال على الأوَّل: (بجلني)، وهو نادر، وعلى الثَّاني: (بجلي)، قال [من الطويل]:

١٥٣- .... أَلاَ بَجَلي مِنْ ذا الشَّرابِ أَلا بَجَلْ [(١)]

(بل):

حرفُ إضرابٍ، فإن تلاها جملةٌ كان معنى الإضراب إمَّا الإبطال، نحو ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴾[(٢)]، أي (بل هم عبادٌ)، ونحو ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ ﴾[(٣)]، وإمَّا الانتقال من غرضٍ إلى آخر، ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنَّها لا تقع في التَّنزيل إلاَّ على هذا الوجه، ومثاله ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ . وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ . بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾[(٤)]، ونحو ﴿ وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّۚ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ . بَلۡ قُلُوبُهُمۡ فِي غَمۡرَةٖ ﴾[(٥)]، وهي في ذلك كلِّه حرف ابتداءٍ لا عاطفةٌ على الصَّحيح، ومن دخولها على الجملة قوله [من الرجز]:

١٥٤- بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجاجِ قَتَمُهْ [(٦)]

إذ التَّقدير (بل رُبَّ موصوفٍ بهذا الوصف قطعتُه)، ووَهِمَ بعضهم فزعم أنَّها تُسْتَعْمَلُ جارَّةً.

وإن تلاها مفردٌ فهي عاطفة، ثمَّ إن تقدَّمَها أمرٌ أو إيجابٌ كـ(اضرب زيدًا بل عمرًا)، و(قام زيدٌ بل عمرٌو) فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيءٍ، وإثبات الحكم لِما بعدها، وإنْ تَقدَّمها نفيٌ أو نهيٌ فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجَعْلِ ضِدِّه لما بعده، نحو (ما قام زيدٌ بل عمرٌو)، و(لا يقم زيد بل عمرو)، وأجاز المبرِّد وعبدُ الوارث أن تكون ناقلةً معنى النَّفي والنَّهي إلى ما بعدها، وعلى قولهما فيصحُّ (ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا وبل قاعدٌ) ويختلف المعنى.

ومنع الكوفيُّون أن يُعطَفَ بها بعد غير النَّفي وشِبْهِه، قال هشام: محالٌ (ضربت زيدًا بل إيَّاك). اهـ، ومنعُهُم ذلك مع سعَة روايتهم دليلٌ على قلَّتَه.

وتُزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، كقوله [من الخفيف]:

وَجْهُك البَدْرُ لا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ [(٧)]

---

(١) هو من قصيدة لطرفة بن العبد [١/ ٣٤٥]، صدر البيت: **ألا إنني شربت أسود حالكًا**.

(٢) الأنبياء/ ٢٦. (٣) المؤمنون/ ٧٠. (٤) الأعلى ١٤: ١٦. (٥) المؤمنون/ ٦٢، ٦٣ .

(٦) هو لرؤبة من أرجوزة طويلة، **بل بلدٍ**: أي بل ربَّ بلدٍ، فأضمر (ربَّ) وخبريها، والبيت استشهد به ابن مالك على ذلك، و**الفجاج**: الطرق، و**القتم**: الغبار [١/ ٣٤٧]. (٧) أهمله السيوطي.

ولتوكيد تقريرِ ما قبلها بعد النَّفي، ومنع ابن درستويه زيادتَها بعد النَّفي، وليس بشيءٍ؛ لقوله [من البسيط]:

١٥٥- وَما هَجَرْتُك لا بَلْ زادَنِي شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَراخى لا إِلى أَجَلِ [(١)]

(بلى):

حرف جوابٍ أصليُّ الألف، وقال جماعةٌ: الأصل (بل)، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول إنَّها للتَّأنيث، بدليل إمالتها، وتختصُّ بالنَّفي، وتفيد إبطالَه، سواء كان مجرَّدًا نحو ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي ﴾[(٢)] أم مقرونًا بالاستفهام، حقيقيًّا كان نحو (أليس زيد بقائم؟) فتقول: (بلى)، أو توبيخيًّا نحو ﴿ أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ ﴾[(٣)]، ﴿ أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ . بَلَىٰ ﴾[(٤)]، أو تقريريًّا نحو ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ . قَالُواْ بَلَىٰ ﴾[(٥)]، ﴿ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾[(٦)]، أجروا النَّفيَ مع التَّقرير مجرى النَّفي المجرَّد في ردِّه بـ(بلى)، ولذلك قال ابن عبَّاس وغيرُه: لو قالوا: (نعم) لكفروا، ووجهه أنَّ (نعم) تصديقٌ للمخبِر بنفيٍ أو إيجاب، ولذلك قال جماعةٌ من الفقهاء: لو قال: (أليس لي عليك ألفٌ؟) فقال: (بلى) لزمته، ولو قال: (نعم) لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللُّغة، ونازع السُّهيليُّ وغيرُه في المحكيِّ عن ابن عباس وغيره في الآية، مستمسكين بأنَّ الاستفهام التَّقريريَّ خبرٌ موجَب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل (أم) متَّصلةً في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ . أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ ﴾[(٧)]؛ لأنَّها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنَّه إيجابٌ فـ(نعم) بعد الإيجاب تصديقٌ له. انتهى.

ويُشكِلُ عليهم أنَّ (بلى) لا يُجابُ بها الإيجاب، وذلك متَّفقٌ عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنَّها يُجاب بها الاستفهام المجرَّد، ففي صحيح البخاريِّ في كتاب الإيمان أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام قال لأصحابه: (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟) قالوا: بلى، وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة (أيسرُّك أن يكونوا لك في البرِّ سواء؟) قال: بلى، قال: (فلا إذن)، وفيه أيضًا أنَّه قال: (أنت الَّذي لقيتني بمكَّة؟) فقال له المجيب: (بلى)، وليس لهؤلاء أن يحتجُّوا بذلك؛ لأنَّه قليلٌ، فلا يتخرَّج عليه التَّنزيل.

واعلم أنَّ تسمية الاستفهام في الآية تقريرًا عبارة جماعة، ومرادهم أنَّه تقريرٌ بما بعد النَّفي كما مرَّ في صدر الكتاب، وفي الموضع بحثٌ أوسع من هذا في باب النُّون.

---

(١) **الشَّغَف**: مصدر شغفه الحب: إذا خرق شغفان قلبه حتى وصل إلى الفؤاد، والشغاف: حجاب القلب، وقيل: جلدة رقيقة يقال لها لسان القلب [١/ ٣٤٨].

(٢) التغابن/ ٧. (٣) الزخرف/ ٨٠. (٤) القيامة/ ٣، ٤. (٥) الملك/ ٨، ٩. (٦) الأعراف/ ١٧٢.

(٧)الزخرف/ ٥١، ٥٢.

(بَيْدَ):

ويقال: (مَيْدَ) بالميم، وهو اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى (أنَّ) وصلتها، وله معنيان:

أحدهما: (غير)، إلاَّ أنَّه لا يقع مرفوعًا ولا مجرورًا بل منصوبًا، ولا يقع صفةً ولا استثناءً متَّصلاً، وإنَّما يُستثنى به في الانقطاع خاصَّةً، ومنه الحديث (نحن الآخرون السَّابقون يوم القيامة، بيد أنَّهم أوتوا الكتاب من قبلنا)، وفي مسند الشَّافعي رضي الله عنه (بائد أنَّهم)، وفي الصِّحاح: (بيد) بمعنى (غير)، يقال: إنَّه كثير المال بيد أنَّه بخيل. اهـ.

وفي المحكم أنَّ هذا المثال حكاه ابن السِّكِّيت، وأنَّ بعضهم فسَّرها فيه بمعنى (على)، وأنَّ تفسيرها بـ(غير) أَعلَى.

والثَّاني: أن تكون بمعنى (من أجل)، ومنه الحديث (أنا أفصح من نطق بالضَّاد، بيد أنِّي من قريش، واستُرْضِعْتُ في بني سعد بن بكر)، وقال ابن مالك وغيره: إنَّها هنا بمعنى (غير)، على حدِّ قوله [من الطويل]:

١٥٦- وَلا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ   بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِراعِ الكَتائِبِ [(١)]

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى (من أجل) قوله [من مشطور الرجز]:

١٥٧- عَمْدًا فَعَلْتُ ذاكَ بَيْدَ أَنِّي
أَخافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ ترِنِّي [(٢)]

وقوله: (ترِنِّي) من الرَّنين، وهو الصوت.

(بَلْهَ):

على ثلاثة أوجه: اسمٌ لـ(دَعْ)، ومصدرٌ بمعنى التَّرك، واسمٌ مرادفٌ لـ(كيف)، وما بعدها منصوبٌ على الأوَّل ومخفوضٌ على الثَّاني ومرفوعٌ على الثَّالث، وفتحُها بناءٌ على الأوَّل والثَّالث، وإعرابٌ على الثَّاني، وقد رُوِيَ بالأوجه الثَّلاثة قوله يصف السُّيوف [من الكامل]:

١٥٨- تَذَرُ الجماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها   بَلْهَ الأَكُفِّ كأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ [(٣)]

وإنكار أبي عليٍّ أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقطرب له، وإذا قيل: بله الزَّيدين، أو المسلمين، أو أحمد، أو الهندات، احتملت المصدريَّة واسم الفعل.

---

(١) هو من قصيدة للنابغة الذبياني، و**الفلول**: كسور في حد السيف، واحدها فَلٌّ، و**القِراع**: الضِّراب، و**الكتائب**: جمع كتيبة، وهي الجيش [١/ ٣٤٩].

(٢) يوسف بن السيرافي: **ترِنِّي**: من الرنين، وهو الصوت، والإرنان: صوت مع توجُّع، يقول: إنما أظن أني إن هلكتُ لم تبكِ عليَّ ولم تنوحي، يزعم أنها تبغضه، وقال التبريزي في شرحه: **عمدًا**: أي تعمدًا، و**بيدَ** بمعنى (غير) [١/ ٣٥٢].

(٣) هو لكعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه من قصيدة قالها يوم الخندق، و**الجماجم**: جمع جمجمة، وهي إما القبيلة التي تجمع البطون، وإما عظم الرأس المشتمل على الدماغ، و**ضاحيًا**: بارزًا ظاهرًا، و**الهامات**: الرؤوس، جمع هامة [١/ ٣٥٣].

ومن الغريب أنَّ في البخاريِّ في تفسير ألم السَّجدة (يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصَّالحين ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرًا من بَلْه ما اطَّلعتم عليه)، واستُعمِلَتْ معربةً مجرورةً بـ(من) خارجةً عن المعاني الثَّلاثة، وفسَّرها بعضهم بـ(غير)، وهو ظاهرٌ، وبهذا يتقوَّى من يَعُدُّها في ألفاظ الاستثناء.

حرف التاء

التَّاء المفردة:

محرَّكة في أوائل الأسماء، ومحرَّكة في أواخرها، ومحرَّكة في أواخر الأفعال، ومسكَّنة في أواخرها.

فالمحرَّكة في أوائل الأسماء حرف جرٍّ معناه القسَم، وتختصُّ بالتَّعجُّب وباسم الله تعالى، وربَّما قالوا: تَرَبِّي، وتربِّ الكعبة، وتالرَّحمن، قال الزمخشريُّ في ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم ﴾[1] : الباء أصلُ حروف القسَم، والواو بدلٌ منها، والتَّاء بدلٌ من الواو، وفيها زيادةُ معنى التَّعجُّب، كأنَّه تعجَّب من تسهيل الكيد على يده وتأتِّيه مع عتوِّ نمرود وقهره. اهـ

والمحرَّكة في أواخرها حرف خطابٍ، نحو أنتَ وأنتِ.

والمحرَّكة في أواخر الأفعال ضميرٌ، نحو قمتُ وقمتَ وقمتِ، ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب: (كُنْتِيٌّ): إنَّ التَّاء هنا علامةٌ، كالواو في (أكلوني البراغيث)، ولم يثبت في كلامهم أنَّ هذه التَّاء تكون علامةً.

ومن غريب أمر التَّاء الاسميَّة أنَّها جُرِّدَت عن الخطاب والْتُزِمَ فيها لفظ التَّذكير والإفراد في (أرأيتكما) و(أرأيتكم) و(أرأيتَكَ) و(أرأيتَكِ) و(أرأيتكنَّ)؛ إذ لو قالوا: (أرأيتماكما) جمعوا بين خطابين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في (يا غلامكم) فلم يقولوه كما قالوا: يا غلامنا، ويا غلامهم، مع أنَّ الغلام طارئٌ عليه الخطاب بسبب النِّداء وأنَّه خطابٌ لاثنين لا لواحدٍ، فهذا أجدر، وإنَّما جاز (واغلامكيه) لأنَّ المندوب ليس بمخاطبٍ في الحقيقة، ويأتي تمام القول في (أرأيتَكَ) في حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتَّاء السَّاكنة في أواخر الأفعال حرفٌ وُضِعَ علامةً للتَّأنيث كـ(قامت)، وزعم الجَلَوليُّ أنَّها اسمٌ، وهو خرقٌ لإجماعهم، وعليه فيأتي في الاسم الظَّاهر بعدها أن يكون بدلاً، أو مبتدأً والجملة قبله خبرٌ، ويردُّه أنَّ البدل صالحٌ للاستغناء به عن المبدَل منه، وأنَّ عَوْدَ الضَّمير على ما هو بدلٌ منه نحو (اللهم صلِّ عليه الرَّؤوف الرَّحيم) قليلٌ، وأنَّ تقدُّم الخبر الواقع جملةً قليلٌ أيضًا، كقوله [من الطويل]:

---

(١) الأنبياء/ ٥٧.

١٥٩- إِلَى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أَبُوهُ وَلا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ (١)

وربَّما وُصِلَتْ هذه بـ(ثمَّ) و(ربَّ)، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف الثاء

(ثُمَّ):

ويُقال فيها: (فُمَّ)، كقولهم في جَدَث: جدف.

حـرفُ عطـفٍ يقتـضي ثلاثـة أمور: التَّشريك في الحكم، والتَّرتيب، والمهلة، وفي كلٍّ منها خلافٌ.

فأمَّا التَّشريك فزعم الأخفش والكوفيُّون أنَّه قد يتخلَّف، وذلك بأن تقع زائدةً فلا تكون عاطفةً البتَّة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾(٢)، وقولَ زهيرٍ [من الطويل]:

١٦٠- أَرانِي إِذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذا هَوى فَثَمَّ إِذا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غادِيا (٣)

وخُرِّجت الآيةُ على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء.

وأمَّا التَّرتيب فخالف قومٌ في اقتضائها إيَّاه؛ تمسُّكًا بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾(٤)، ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ . ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ . ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ﴾(٥)، ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾(٦)، وقول الشَّاعر [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ (٧)

والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوْجُهٍ:

أحدُها أنَّ العطف على محذوف، أي (من نفسٍ واحدةٍ أنشأها ثمَّ جعل منها زوجها).

الثَّاني أنَّ العطف على ﴿ وَٰحِدَةٍ ﴾ على تأويلها بالفعل، أي من نفسٍ توحَّدَتْ أي انفردت ثمَّ جعل منها زوجها.

---

(١) هـو مـن قـصيدة للفـرزدق يمـدح بها الوليد بن عبد الملك، و**أبوه**: مبتدأ، وخبره جملة (**ما أمه من محارب**)، وقال البعليُّ: (أبوه) مبتدأ، و(أمه) مبتدأ ثان، و(من محارب) خبره، والجملة خبر الأول، والتقدير: ما أم أبيه من محارب، وقد استشهد ابن عقيل بالبيت على جواز تقدم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة، و**محارب**: اسم قبيلة [١/ ٣٥٧].

(٢) التوبة/ ١١٨.

(٣) لزهير بن أبي سُلمى، يقول: إن له حاجة لا تنقضي أبدا، وأنكر الأصمعي كون هذه القصيدة لزهير [١/ ٢٨٤].

(٤) الزمر/ ٦. (٥) السجدة/ ٧-٩. (٦) الأنعام/ ٧، ٨.

(٧) البيت لأبي نواس، وقد أهمله السيوطي.

الثَّالث أنَّ الذُّرِّيَّة أُخْرِجَتْ من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ، ثمَّ خُلِقَت حوَّاء من قُصَيْراه.

الرَّابع أنَّ خلق حوَّاء من آدم لَمَّا لم تَجْرِ العادةُ بمثله جيء بـ(ثُمَّ) إيذانًا بترتُّبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزَّمان وتراخيه.

الخامس أنَّ (ثمَّ) لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، وأنَّه يُقال: (بلغني ما صنعت اليوم، ثمَّ ما صنعت أمس أعجب)، أي ثمَّ أُخبِرُك أنَّ الَّذي صنعتَه أمس أعجب، والأجوبة السَّابقة أنفعُ من هذا الجواب؛ لأنَّها تصحِّح التَّرتيب والمهلة، وهذا يصحِّح التَّرتيب فقط؛ إذ لا تراخي بين الإخبارين، ولكنَّ الجواب الأخير أعمُّ؛ لأنَّه يصحُّ أن يُجاب به عن الآية الأخيرة والبيت.

وقد أُجيبَ عن الآية الثَّانية أيضًا بأنَّ ﴿ سَوَّاهُ ﴾ عطفٌ على الجملة الأولى لا الثَّانية، وأجاب ابنُ عصفور عن البيت بأنَّ المراد أنَّ الجدَّ أتاه السُّؤدد من قِبَلِ الأب، والأب من قبل الابن، كما قال ابنُ الرُّومي [من البسيط]:

قالُوا: أَبو الصَّقْرِ مِنْ شَيْبانَ، قُلْتُ لَهُمْ: كَلاَّ لَعَمْري، وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبانُ
وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلا بِابْنٍ ذُرا حَسَبٍ كَما عَلَتْ بِرَسُولِ اللهِ عَدْنانُ

وأمَّا المهلة فزعم الفرَّاء أنَّها قد تتخلَّف، بدليل قولك: (أعجبني ما صنعتَ اليوم، ثمَّ ما صنعت أمس أعجب)؛ لأنَّ (ثمَّ) في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارَين، وجعل منه ابن مالك ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾(١) الآية، وقد مرَّ البحث في ذلك، والظَّاهر أنَّها واقعةٌ موقع الفاء في قوله [من المتقارب]:

١٦١- كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجاجِ جَرَى فِي الأنابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ (٢)

إذ الهزُّ متى جرى في أنابيب الرُّمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه.

مسألة:

أجرى الكوفيُّون (ثمَّ) مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشَّرط، واستدلَّ لهم بقراءة الحسن ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾(٣) بنصب (يدرك)، وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطَّلب فأجاز في قوله (لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم الَّذي لا يجري ثمَّ يغتسل منه) ثلاثةَ أوجُهٍ: الرَّفع بتقدير (ثمَّ هو يغتسل)، وبه جاءت الرِّواية، والجزم بالعطف على موضع فعل

---

(١) الأنعام/ ٨.

(٢) هذا من قصيدة لأبي دؤاد، جارية بن الحجاج الإيادي، يصف فيها الفرس، و**الرديني**: الرمح، نسبة إلى امرأة تسمى ردينة، كانت وزوجها سمهر يقوِّمان القنا بخط هجر، و**العجاج**: الغبار، و**الأنابيب**: جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين من القصب، قال ابن قتيبة: يقول: إذا هززت الرمح جرت تلك الهزة فيه حتى يضطرب كله، فكذلك هذا الفرس، ليس فيه عضو إلا وهو يعين ما يليه، ولم يرد الاضطراب ولا الرعدة [١/ ٣٥٨].

(٣) النساء/ ١٠٠.

النَّهـي، والنَّصب، قال: بإعطاء (ثمَّ) حكمَ واو الجمع، فتوهَّمَ تلميذُه الإمام أبو زكريَّا النَّوويِّ رحمـه الله أنَّ المراد إعطاؤها حكمَها في إفادة معنى الجمع فقال: لا يجوز النَّصب؛ لأنَّه يقتضي أنَّ المنهـيَّ عـنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحدٌ، بل البول منهيٌّ عنه سواءٌ أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا. انتهى، وإنَّما أراد ابنُ مالك إعطاءَها حكمها في النَّصب لا في المعيَّة أيضًا، ثـمَّ ما أورده إنَّما جاء من قِبَلِ المفهوم لا المنطوق، وقد قام دليلٌ آخر على عدم إرادتـه، ونظـيره إجـازة الزَّجَّاج والزَّمخشريِّ في ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ﴾[1] كون ﴿ تكتموا ﴾ مجزومًا وكونَهُ منصوبًا، مع أنَّ النَّصب معناه النَّهي عن الجمع.

تنبيه:

قال الطَّبريُّ في قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾[2]: معناه (أهنالك)، وليست (ثمَّ) الَّتي تأتي للعطف. انتهى، وهذا وهمٌ، اشتبه عليه (ثُمَّ) المضمومة الثَّاء بالمفتوحتها.

(ثَمَّ) بالفتح:

اسـمٌ يُشارُ به إلى المكان البعيد، نحو ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْأَخَرِينَ ﴾[3]، وهو ظرفٌ لا يتصرَّف، فلـذلك غلـط مـن أعربه مفعولاً لـ(رأيت) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾[4]، ولا يتقدَّمُه حرف التَّنبيه، ولا يتأخَّر عنه كاف الخطاب.

حرف الجيم

(جَيْرِ):

بالكسر على أصل التقاء السَّاكنين كـ(أمس)، وبالفتح للتَّخفيف كـ(أين) و(كيف)، حرف جـوابٍ بمعنـى (نعـم)، لا اسـمٌ بمعنـى (حقًّا) فتكون مصدرًا، ولا بمعنى (أبدًا) فتكون ظرفًا، وإلاَّ لأُعربَتْ ودخلت عليها (أل) ولم تؤكَّد (أجل) بـ(جير) في قوله [من الطويل]:

١٦٢- .... أَجَلْ جيرِ إنْ كانَتْ أُبِيحَتْ دَعاثِرُهْ[5]

ولا قوبل بها (لا) في قوله [من الرجز]:

١٦٣- إذا تَقُولُ: (لا) ابْنَةُ العُجَيْرِ
تَصْـدُقُ، لا إذا تَقُولُ جَيْرِ[6]

(١) البقرة/ ٤٢ . (٢) يونس/ ٥١. (٣) الشعراء/ ٦٤. (٤) الإنسان/ ٢٠.

(٥) رواه السيوطي بلفـظ (**أجـل جـير إن كانـت رواءً أسافلُه**) وقال: هو لطفيل بن عوف الغنوي، وصدره (**وقُلـن ألا الـبرديُّ أوَّلُ مـشربٍ**)، ... والبيت استـشهد بـه علـى التأكيد اللفظي بالمرادف؛ فإن (أجل) و(جير) بمعنى [١/ ٣٦١].

(٦) أورده السيوطي ولم يعلِّق [١/ ٣٦٢].

وأمَّا قوله [من الوافر]:

١٦٤- وَقَائِلَةٍ: أَسِيتَ، فَقُلْتُ: جَيْرِ أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذاكَ إِنَّهْ [(١)]

فخُـرِّج على وجهين: أحدهما أنَّ الأصل (جير إنَّ)، بتأكيد (جير) بـ(إنَّ) الَّتي بمعنى (نعم)، ثـمَّ حُـذِفَتْ همـزة (إن) وخُفِّفَت، الثَّاني أن يكون شبَّه آخر النِّصف بآخر البيت فنوَّنه تنوين التَّرنُّم، وهو غير مختصٍّ بالاسم، ووصل بنيَّة الوقف.

(جَلَلْ):

حرفٌ بمعنى (نعم)، حكاه الزَّجَّاج في كتاب الشَّجرة، واسمٌ بمعنى عظيم أو يسير أو أجل، فمن الأوَّل قوله [من الكامل]:

١٦٥- قَوْمِي هُـمُ قَتَلُوا أُمَيْمَ أَخِي فَإِذا رَمَـيْتُ يُصِـيبُنِي سَـهْمِي
فَلَئِنْ عَفَوْتُ لأَعْفُوَنْ جَلَلاً وَلَئِنْ سَطَوْتُ لأُوهِنَنْ عَظْمِي [(٢)]

ومن الثَّاني قول امرئ القيس وقد قُتِلَ أبوه [من المتقارب]:

١٦٦- .... أَلا كُلُّ شَيْءٍ سِواهُ جَلَلْ [(٣)]

ومن الثَّالث قولهم: (فعلت كذا من جللك)، وقال جميل [من الخفيف]:

١٦٧- رسْمِ دارٍ وقفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ [(٤)]

فقيل: أراد (من أجله)، وقيل: أراد (من عِظَمِهِ في عيني).

حرف الحاء المهملة

(حاشا):

على ثلاثة أوجُهٍ:

أحـدُها: أن تكـون فعلاً متعدِّيًا متصرِّفًا، تقول: حاشيتُه بمعنى استثنيتُه، ومنه الحديث أنَّه عليه الصـلاة والسـلام قال: (أسـامة أحبُّ النَّاس إليَّ ما حاشـى فاطمة)، (ما) نافية، والمعنى

---

(١) **أسيت**: أي حزنت، من الأسى: الحزن [١/ ٣٦٢].

(٢) هذا من قصيدة للحارث بن وَعْلة الذهلي، و**الجلَل**: من الأضداد، يكون للحقير وللعظيم، وهو المراد هنا، وفي كـل مـن المـصراعين يمـين مقدرة، واللام في الموضعين موطئة للقسَم، و**أخي**: مفعول (قتلوا)، و**أميم**: منادى حذف منه حرف النداء، وهو مرخم أميمة، على لغة الانتظار [١/ ٣٦٣].

(٣) هو لامرئ القيس بن حجر، وصدره: **بقتل بني أسدٍ ربَّهم** [١/ ٣٦٥].

(٤) هـو مطلـع مقطـوعة لجمـيل، **رسـم دار**: استشهد به ابن مالك على أنه قد يُجرُّ بـ(رُبَّ) مضمرة من غير شـيء يـتقدَّمها مـن واو وغيرهـا، ورسـمُ الـدار: مـا كـان لاصـقًا بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه، و**الطلل**: ما شخص من آثار الدار، **كدت أقضي الحياة**: رواه الأصمعي بلفظ (أقضي الغداة)، **ومن جلله**: قيل: من أجله، وقيل: من عظمه في عيني، وهو محل الاستشهاد هنا [١/ ٣٦٥].

أنَّه لـم يسـتثن فاطـمة، وتوهَّم ابن مالك أنَّها (ما) المصدريَّة و(حاشا) الاستثنائيَّة بناءً على أنَّه من كلامه فاستدلَّ به على أنَّه قد يُقال: قام القوم ما حاشا زيدًا، كما قال [من الوافر]:

١٦٨- رَأَيْتُ النَّاسَ ما حاشا قُرَيْشًا فَإِنَّـا نَـحْـنُ أَفْضَـلُـهُمْ فِـعالا[١]

ويردُّه أنَّ في معجم الطَّبرانيِّ (ماحاشى فاطمة ولا غيرها)، ودليل تصرُّفه قوله [من البسيط]:

١٦٩- وَلا أَرَى فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلا أُحاشِي مِنَ الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ[٢]

وتـوهَّمَ الْمُـبرِّد أنَّ هـذا مـضارع (حاشـا) الَّـتي يُستثنَى بها، وإنَّما تلك حرفٌ أو فعلٌ جامدٌ؛ لتضمُّنه معنى الحرف.

الثَّانـي: أن تكـون تنزيهيَّةً، نحو ﴿ حَشَ لِلَّهِ ﴾[٣]، وهي عند المبرِّد وابن جنِّي والكوفيِّين فعـلٌ، قالـوا: لتـصرُّفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيَّاها على الحرف، وهذان الدَّليلان يُنافيان الحـرفيَّة ولا يُثبِتان الفعليَّة، قالـوا: والمعنى في الآية (جانب يوسف المعصية لأجل الله)، ولا يتأتَّـى هـذا التَّأويل في مـثل ﴿ حَشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[٣]، والـصَّحيح أنها اسمٌ مرادفٌ للـبراءة مـن كذا، بدليل قراءة بعضهم ﴿ حاشًا لله ﴾ بالتَّنوين، كما يقال: (براءةٌ لله من كذا)، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿ حاش الله ﴾ كـ(معاذ الله) ليس جارًّا ومجرورًا كما وَهِمَ ابنُ عطيَّة؛ لأنَّها إنَّما تُجَرُّ في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأُخرى، ولدخولها على الـلام في قـراءة الـسَّبعة، والجـارُّ لا يـدخل علـى الجـارِّ، وإنَّمـا ترك التَّنوين في قراءتهم لبناء (حاشا) لشبهها بـ(حاشا) الحرفيَّة.

وزعم بعضُهم أنَّها اسم فعلٍ معناها (أتبرَّأ) أو (برئتُ)، وحاملُه على ذلك بناؤها، ويردُّه إعرابُها في بعض اللُّغات.

الـثَّالث: أن تكـون للاسـتثناء، فـذهب سـيبويه وأكثـرُ البصريِّين إلى أنَّها حرفٌ دائمًا بمنزلة (إلاَّ)، لكـنَّها تجرُّ المستثنى، وذهب الجرميُّ والمازنيُّ والمبرِّد والزَّجَّاج والأخفش وأبو زيدٍ والفرَّاءُ وأبـو عمرو الشَّيباني إلى أنَّها تُستعمَلُ كثيرًا حرفًا جارًّا، وقليلاً فعلاً متعدِّيًا جامدًا لتضمُّنه معنى (إلاَّ)، وسُمِعَ (اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشَّيطان وأبا الأصبع)، وقال [من الكامل]:

---

(١) هو من قصيدة للأخطل، ورأى من الرأي، فلهذا اكتفت بمفعول واحد، والفاء في (فإنَّا) على توهُّم دخول (أمَّا) في أول الكـلام، ويُـروى (فأمـا الـناس)، وفي البيت إدخـال (ما) على (حاشا)، وفَعالاً: تمييز، أي لفضلهم كرمًا [١/ ٣٦٨].

(٢) هـذا مـن قـصيدة للـنابغة الذبياني، وأرى بمعنى أعلم، وأحاشي مضارع، بمعنى أستثني، وماضيه حاشى [١/ ٧٦].

(٣) يوسف/ ٣١.

١٧٠- حاشا أبا ثَوْبانَ إنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى الملحاةِ والشَّتْمِ [(١)]

ويُروَى أيضًا (حاشا أبي) بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة مَن قال [من الرجز]:

إنَّ أباها وأبا أباها [(٢)]

وفاعل (حاشا) ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على مصدر الفعل المتقدِّم عليها أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: (قام القوم حاشا زيدًا) فالمعنى جانَبَ هو ـ أي قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم ـ زيدًا.

(حتَّى):

حرفٌ يأتي لأحد ثلاثة معان: انتهاء الغاية وهو الغالب، والتَّعليل، وبمعنى (إلاَّ) في الاستثناء، وهذا أقلُّها، وقَلَّ مَنْ يذكرُه.

وتستعمل على ثلاثة أوجهٍ:

أحدُها: أن تكون حرفًا جارًّا بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل، ولكنَّها تخالفها في ثلاثة أمور، أحدها أنَّ لمخفوضها شَرْطَيْن، أحدهما عامٌّ وهو أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا، خلافًا للكوفيِّين والمبرِّد، فأمَّا قوله [من الوافر]:

١٧١- أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّها لا تَخِيبُ [(٣)]

فضرورةٌ، واختُلِفَ في علَّة المنع فقيل: هي أنَّ مجرورها لا يكون إلاَّ بعضًا مِمَّا قبلها أو كبعضٍ منه، فلم يمكن عودُ ضمير البعض على الكُلِّ، ويردُّه أنَّه قد يكون ضميرًا حاضرًا كما في البيت، فلا يعود على ما تقدَّم، وأنَّه قد يكون ضميرًا غائبًا عائدًا على ما تقدَّم غير الكلِّ، كقولك: زيدٌ ضربتُ القوم حتَّاه، وقيل: العلَّة خشية التباسِها بالعاطفة، ويردُّه أنَّها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة: قاموا حتَّى أنت، وأكرمتهم حتَّى إيَّاك بالفصل؛ لأنَّ الضَّمير لا يتَّصل إلاَّ بعامله، وفي الخافضة: حتَّاك بالوصل كما في البيت، وحينئذٍ فلا التباس، ونظيره أنَّهم يقولون في توكيد الضَّمير المنصوب: (رأيتك أنت)، وفي البدل منه: (رأيتك إيَّاك) فلم يحصل لبسٌ، وقيل: لو دخلت عليه قُلِبَتْ ألفُها ياءً كما في (إلى)، وهي فرعٌ عن (إلى) فلا تحتمل ذلك.

---

(١) هو من قصيدة للجُمَيح، واسمه المنقذ بن الطمَّاح الأسدي، والبيت وقع فيه تركيب صدر بيت على عجز آخر، والأصل:

حاشا أبا ثَوْبانَ إنَّ أبا ثوبان ليس بِبُكمةٍ فَدْمِ
عَمْرَو بنَ عبدِ الله إنَّ بِهِ ضَنًّا على المَلْحاة والشَّتْمَ

يُروَى قوله: (حاشا أبا ثوبان) و(أبي ثوبان)، فـ(حاشا) فعل على الأوَّل، وحرف على الثاني [١/ ٣٦٨].

(٢) تقدم برقم ٤٧ ص٣٣.

(٣) **الفجُّ**: الطريق الواسع بين جبلين، أو الواسع مطلقًا، وفي البيت شاهدان: على خبر (حتى) المضمر، وعلى مجيء اسم (أنْ) المخففة ضميرًا مذكورًا لا محذوفًا [١/ ٣٧٠].

والـشَّرط الثَّانـي خـاصٌّ بالمـسبوق بـذي أجزاء، وهو أن يكون المجرور آخرًا، نحو (أكلت الـسَّمكةَ حتَّـى رأسها)، أو ملاقيًا لآخر جزءٍ نحو ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[(١)]، ولا يجـوز (سـرت البارحة حتَّى ثلثها أو نصفها)، كذا قال المغاربة وغيرُهم، وتوهَّم ابنُ مالك أنَّ ذلك لم يَقُلْ به إلاَّ الزَّمخشري، واعترض عليه بقوله [من الخفيف]:

١٧٢- عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَما زِلْتُ حَتَّى   نَصْفِها راجِيًا فَعُدْتُ يَؤُوسا [(٢)]

وهـذا ليس محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقل: (فما زلت في تلك الليلة حتَّى نصفها) وإن كان المعنى عليه، ولكنَّه لم يُصرِّح به.

الثَّاني أنَّها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخول (ما) بعدها كما في قوله [من الكامل]:

١٧٣- أَلْقَى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقاها [(٣)]

أو عدم دخوله كما في قوله [من البسيط]:

١٧٤- سَقَى الحيا الأرضَ حتَّى أَمْكُنٌ عُزِيَتْ   لَهُمْ فلا زال عَنْها الخيرُ مَجْدُودا [(٤)]

حـمـل علـى الدُّخول، ويحكم في مثل ذلك لِما بعد (إلى) بعدم الدُّخول حملاً على الغالب في الـبابين، هـذا هـو الـصَّحيح في الـبابين، وزعـم الشَّيخ شهاب الدِّين القرافي أنَّه لا خلاف في وجـوب دخـول (مـا) بعد (حتى)، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهورٌ، وإنَّما الاتِّفاقُ في (حتَّى) العاطفة لا الخافضة، والفرق أنَّ العاطفةَ بمعنى الواو.

والـثَّالث أنَّ كـلاًّ مـنهما قد ينفرد بمحلٍّ لا يصلح للآخر، فممَّا انفردت به (إلى) أنَّه يجوز (كتـبتَ إلى زيـدٍ وأنا إلى عمرو) أي هو غايتي، كما جاء في الحديث (أنا بك وإليك) و(سرت مـن البصرة إلى الكوفة)، ولا يجوز (حتَّى زيدٍ وحتى عمرو وحتَّى الكوفة)، أمَّا الأوَّلان فلأنَّ (حتَّـى) موضـوعةٌ لإفادة تَقَضِّي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية، و(إلى) ليست كذلك، وأمَّا الثَّالث فلضعف (حتَّى) في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

ومِمَّـا انفـردت بـه (حتَّـى) أنَّـه يجـوز وقـوع المضارع المنصوب بعدَها، نحو (سرت حتَّى أدخلَهـا)، وذلـك بتقدير (حتَّى أن أدخلها)، و(أن) المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بـ(حتَّى)، ولا يجوز (سـرت إلى أدخلَها)، وإنَّما قـلنا إنَّ النصـب بعد حتَّى بـ(أنْ) مضـمرة لاً

---

(١) القدر/ ٥.

(٢) **لـيلةً**: مفعول به لا ظرف، وقوله: (**حتَّى نصفها**) استدل به ابن مالك على أنه لا يشترط في مجرور (حتى) كونه آخر الجزء، **ويؤوسا**: حال من ضمير (فعدت)، من اليأس وهو القنوط، خلاف الرجاء [١/ ٣٧٠].

(٣) قال شارح أبيات الجمل: هذا للمتلمس، جرير بن عبد المسيح الضبعي، **والحقيبة**: هو الخرج يحمل فيه الرجل متاعه، والرحل للناقة كالسرج للفرس والبردعة للحمار، ويُروى (**نعله**) بالرفع والنصب والجر [١/ ٣٧٠].

(٤) **الحيا**: بالقصر: المطر، **عُزِيَتْ**: نُسِبَت، قال الدماميني: و**مجدُودا**: مقطوعا [١/ ٣٧١].

بنفسها كما يقول الكوفيُّون؛ لأنَّ (حتَّى) قد ثبت أنَّها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس.

ولـ(حتَّى) الدَّاخلة على المضارع المنصوب ثلاثةُ معان: مرادفة (إلى) نحو ﴿ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾(١)، ومرادفة (كي) التَّعليليَّة نحو ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ ﴾(٢)، ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ ﴾(٣)، وقولك: (أسلم حتى تدخل الجنة)، ويحتملهما ﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾(٤)، ومرادفة (إلاَّ) في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهرٌ من قول سيبويه في تفسير قولهم: (والله لا أفعل إلاَّ أن تفعل): المعنى (حتَّى أن تفعل)، وصرَّح به ابن هشام الخضراوي وابنُ مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ ﴾(٥)، والظَّاهر في هذه الآية خلافه، وأنَّ المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهرٌ فيما أنشده ابن مالك في قوله [من الكامل]:

١٧٥- لَيْسَ العَطاءُ مِنَ الفُضُولِ سَماحَةً   حَتَّى تَجُودَ وَما لَدَيْكَ قَلِيلُ (٦)

وفي قوله [من الرجز]:

١٧٦- واللهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي باطِلا
حَتَّى أُبِيرَ مالِكًا وَكاهِلا (٧)

لأنَّ ما بعدهما ليس غايةً لِما قَبلهما ولا مسبَّبًا عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث (كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرة، حتَّى يكون أبواه هما اللَّذان يُهوِّدانه أو ينصِّرانه)؛ إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون (حتَّى) فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة عِلَّته اليهوديَّة والنَّصرانيَّة فتكون فيه للتَّعليل، ولك أن تخرِّجه على أنَّ فيه حذفًا، أي (يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتَّى يكون).

ولا ينتصب الفعل بعد (حتَّى) إلاَّ إذا كان مستقبَلاً، ثمَّ إن كان استقباله بالنَّظر إلى زمن التَّكلُّم فالنَّصب واجبٌ نحو ﴿ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾(٨)، وإن كان بالنِّسبة إلى ما قبلها خاصَّةً فالوجهان نحو ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾(٩) الآية، فإنَّ قولهم إنَّما هو مستقبلٌ بالنَّظر إلى الزِّلزال لا بالنظر إلى زمن قصٍّ ذلك علينا.

---

(١) طه/ ٩١.   (٢) البقرة/ ٢١٧.   (٣) المنافقون/ ٧.   (٤) الحجرات/ ٩.   (٥) البقرة/ ١٠٢ .

(٦) للمقنَّع الكندي، واسمه محمد بن صفر بن عمير، و**الفُضول**: جمع فضل، وهو الزيادة في المال وما لا يحتاج إليه منه، **وما لديك قليل**: قال التبريزي: يجوز كون (ما) موصولة وكونها نافية، والمعنى على النفي: حتى تجود بكل شيء لك فلا يبقى قليلك أيضًا [١/ ٣٧٢].

(٧) هذا صدر أبيات قالها امرؤ القيس بن حجر، **شيخي**: يعني أباه، و**أُبير**: أهلك، و**مالك وكاهل**: قبيلتان [١/ ٣٧٢].

(٨) طه/ ٩١.   (٩) البقرة/ ٢١٤.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد (حتَّى) إلاَّ إذا كان حالاً، ثمَّ إن كانت حاليَّته بالنِّسبة إلى زمن التَّكلُّم فالرَّفع واجبٌ كقولك: (سرت حتَّى أدخلها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدُّخول، وإن كانت حاليَّته ليست حقيقيَّةً بل كانت محكيَّةً رُفع، وجاز نصبه إذا لم تقدَّر الحكاية نحو ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾[1]، قراءة نافع بالرَّفع بتقدير (حتَّى حالتهم حينئذٍ أنَّ الرَّسولَ والَّذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا).

واعلم أنَّه لا يرتفع الفعل بعد (حتَّى) إلاَّ بثلاثة شروطٍ: **أحدها** أن يكون حالاً أو مؤوَّلاً بالحال كما مثَّلنا، **والثَّاني** أن يكون مسبَّبًا عمَّا قبلها، فلا يجوز (سرت حتَّى تطلع الشَّمس) ولا (ما سرت حتَّى أدخلها) و(هل سرت حتَّى تدخلها؟)، أمَّا الأوَّل فلأنَّ طلوع الشَّمس لا يتسبَّب عن السَّير، وأمَّا الثَّاني فلأنَّ الدُّخول لا يتسبَّب عن عدم السَّير، وأمَّا الثَّالث فلأنَّ السَّبب لم يتحقَّق وجوده، ويجوز (أيُّهم سار حتَّى يدخلها؟)، و(متى سرت حتَّى تدخلها؟)؛ لأنَّ السَّير محقَّقٌ، وإنَّما الشَّكُّ في عين الفاعل وفي عين الزَّمان، وأجاز الأخفش الرَّفعَ بعد النَّفي على أن يكونَ أصلُ الكلام إيجابًا ثمَّ أُدخِلَتْ أداة النَّفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل (حتَّى) خاصَّةً، ولو عُرِضَتْ هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرَّفع فيها، وإنَّما منعه إذا كان النَّفي مسلَّطًا على السَّبب خاصَّةً، وكلُّ أحدٍ يمنع ذلك، **والثَّالث** أن يكون فضلةً، فلا يصحُّ في نحو (سَيري حتَّى أدخلها)؛ لئلاَّ يبقى المبتدأُ بلا خبر، ولا في نحو (كان سيري حتَّى أدخلها) إن قدَّرْتَ (كان) ناقصةً، فإن قدَّرْتَها تامَّةً أو قلت: (سيري أمس حتَّى أدخلها) جاز الرَّفع، إلاَّ إن علَّقت (أمس) بنفس السَّير لا باستقرار محذوف.

الثَّاني من أوجه (حتَّى): أن تكون عاطفةً بمنزلة الواو، إلاَّ أنَّ بينهما فرقًا من ثلاثة أوجه: أحدها أنَّ لمعطوف (حتَّى) ثلاثة شروط: أحدها أن يكون ظاهرًا لا مُضْمَرًا، كما أنَّ ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أقف عليه لغيره، والثَّاني أن يكون إمَّا بعضًا من جمعٍ قبلها كـ(قدِمَ الحاجُّ حتَّى المشاةُ)، أو جزءًا من كُلٍّ نحو (أكلت السَّمكة حتَّى رأسَها)، أو كجزءٍ نحو (أعجبتني الجارية حتَّى حديثُها)، ويمتنع أن تقول (حتَّى ولدها)، والَّذي يضبط لك ذلك أنَّها تدخل حيث يصحُّ دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز (ضربت الرَّجلين حتَّى أفضلهما)، وإنَّما جاز

.... حتَّى نَعْلَهُ أَلْقاها [2]

لأنَّ إلقاء الصَّحيفة والزَّاد في معنى (ألقى ما يُثقِلُه)، والثَّالث أن يكون غايةً لما قبلها، إمَّا في زيادةٍ أو نقصٍ، فالأوَّل نحو (مات النَّاسُ حتَّى الأنبياء)، والثَّاني نحو (زارك النَّاس حتَّى

(١) البقرة/ ٢١٤. (٢) تقدم برقم ١٧٣ ص١٠٦.

الحجَّامون)، وقد اجتمعا في قوله [من الطويل]:

١٧٧- قَهَرْناكُمُ حَتَّى الكُماةَ فَأَنْتُمُ   تَهابُونَنا حَتَّى بَنِينا الأَصاغِرا [(١)]

الفـرق الثَّانـي أنَّها لا تَعطِفُ الجُمَل؛ وذلك لأنَّ شرط معطوفها أن يكون جزءًا مِمَّا قبلها أو كجزءٍ منه كما قدَّمناه، ولا يتأتَّى ذلك إلاَّ في المفردات، هذا هو الصَّحيح، وزعم ابن السِّيد في قول امرئ القيس [من الطويل]:

١٧٨- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ   وَحَتَّى الْجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسانِ [(٢)]

فيمن رفع (تكل) أنَّ جملة (تكل مطيُّهم) معطوفةٌ بـ(حتَّى) على (سريت بهم).

الـثَّالث أنَّهـا إذا عطفـت على مجرور أُعيدَ الخافض؛ فرقًا بينها وبين الجارَّة، فتقول: مررت بالقـوم حتَّـى بزيدٍ، ذكر ذلك ابنُ الخبَّازِ وأطلقه، وقيَّده ابن مالكٍ بأن لا يتعيَّن كونها للعطف نحو (عجبت من القوم حتَّى بنيهم)، وقوله [من الخفيف]:

١٧٩- جُودُ يُمْناكَ فاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى   بائِسٍ دانَ بِالإِساءَةِ دِينا [(٣)]

وهـو حسنٌ، وردَّه أبو حيَّان، وقال في المثال: هي جارَّةٌ؛ إذ لا يُشترط في تالي الجارَّة أن يكون بعـضًا أو كـبعضٍ، بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا (أعجبتني الجارية حتَّى ولدها)، قال: وهي في البيت محتملة. انتهى، وأقول إنَّ شرط الجارَّة التالية ما يُفهِمُ الجمعَ أن يكون مجرورُها بعضًا أو كـبعضٍ، وقـد ذكـر ذلك ابن مالك في باب حروف الجرِّ، وأقرَّه أبو حيَّان عليه، ولا يلزم من امتـناع (أعجبـتني الجارية حتَّى ابنها) امتناع (عجبت من القوم حتَّى بنيهم)؛ لأن اسم (القوم) يـشمل أبـناءهم، واسـم (الجاريـة) لا يـشمل ابـنها، ويظهـر لي أنَّ الَّذي لحظه ابنُ مالك أنَّ الموضـع الَّـذي يـصحُّ أن تحـلَّ فيه (إلى) محلَّ (حتَّى) العاطفة فهي فيه محتملةٌ للجارَّة، فيحتاج حينـئذٍ إلى إعادة الجارِّ عند قصد العطف، نحو (اعتكفت في الشَّهر حتَّى في آخره)، بخلاف المثال والبيت السَّابقَين، وزعم ابن عصفور أنَّ إعادة الجارِّ مع (حتَّى) أحسن، ولم يجعلها واجبة.

تنبيه:

العطف بـ(حتَّى) قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو (جاء القوم حتَّى أبوك) و(رأيـتهم حتَّـى أبـاك) و(مـررت بهم حتَّى أبيك) على أنَّ (حتَّى) فيه ابتدائيَّة، وأنَّ ما بعدها على إضمار عامل.

---

(١) **الكُمـاة**: جمع كمي، وهو الشجاع، قال الجوهري: كأنهم جمعوا كاميًا، مثل قاض وقضاة، وهو غاية لما قبله في القوَّة، و**الأصاغر** غاية لما قبله في الضعف [١/ ٣٧٣].

(٢) هـذا من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي، **سريت بهم**: أي حملت بهم على سير الليل، و**تكِلّ**: تتعب وتعيى، و**الأرسـان**: جمع رسـن، وهـو الحبل، و(بأرسان) متعلق بـ(يقدن)، ويجوز كون الباء للحال متعلق بمحذوف تقديره مستعملات، والمعنى أنها تساق معطلات دون حبال لبعد الغزو وإفراط الكلال [١/ ٣٧٤].

(٣) **الـبائس**: الـذي أصـابه بـؤس، أي شدَّة، و**دان بالإساءة**: تعبَّدَ بها، بمعنى أنه اتخذها طريقًا وتجارة، يلزمها كالدين الذي يتعبَّد به الإنسان، والمعنى أن جوده عمَّ من أساء ومن لم يسئ [١/ ٣٧٧].

الثَّالث من أوجه (حتَّى): أن تكون حرفَ ابتداءٍ، أي حرفًا تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف، فيدخل على الجملة الاسميَّة كقول جرير [من الطويل]:

١٨٠- فَما زالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها   بِدِجْلَةَ حَتَّى ماءُ دجلةَ أَشْكَلُ [١]

وقول الفرزدق [من الطويل]:

١٨١- فَواعَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي   كَأَنَّ أَباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجاشِعُ [٢]

ولا بدَّ من تقدير محذوفٍ قبل (حتَّى) في هذا البيت يكون ما بعد (حتَّى) غايةً له، أي فواعجبًا يسبُّني النَّاس حتَّى كليبٌ تسبُّني، وعلى الفعليَّة الَّتي فعلها مضارعٌ كقراءة نافع رحمه الله ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ برفع (يقول) وكقول حسان [من الكامل]:

١٨٢- يُغْشَوْنَ حَتَّى ما تَهِرُّ كِلابُهُمْ   لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ الْمُقْبِلِ[٣]

وعلى الفعليَّة الَّتي فعلها ماضٍ نحو ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾[٤]، وزعم ابن مالكٍ أنَّ (حتَّى) هذه جارَّة، وأنَّ بعدها (أنْ) مُضمرَة، ولا أعرف له في ذلك سلفًا، وفيه تكلُّف إضمار من غير ضرورة، وكذا قال في (حتَّى) الداخلة على (إذا) في نحو ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ ﴾[٥] إنَّها الجارَّة، وإنَّ (إذا) في موضع جرٍّ بها، وهذه المقالة سبقه إليها الأخفشُ وغيرُه، والجمهور على خلافِها، وأنَّها حرف ابتداءٍ، وأنَّ (إذا) في موضع نصبٍ بشرطها أو جوابها، والجواب في الآية محذوفٌ أي (امتحنتم) أو (انقسمتم قسمين)، بدليل ﴿ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾[٦]، ونظيره حذف جواب (لَمَّا) في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ ﴾[٧]، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصدٌ ومنهم غيرُ ذلك، وأمَّا قول ابنُ مالكٍ إنَّ ﴿ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ ﴾ هو الجواب فمبنيٌّ على صحَّة مجيء جواب (لَمَّا) مقرونًا بالفاء، ولم يثبت، وزعم بعضهم أنَّ الجواب في الآية الأولى مذكورٌ وهو ﴿ عَصَيۡتُم ﴾ أو ﴿ صَرَفَكُم ﴾، وهذا مبنيٌّ على زيادة الواو و(ثم)، ولم يثبت ذلك.

---

(١) هـذا من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل، و**تمجُّ**: تقذف، والباء في (**بدجلة**) ظرفية، وهو نهر العراق، وفي الـدال الفتح والكسر، و**الأشكل**: الذي يخالطه حمرة، والبيت استشهد به المصنف على دخول (حتى) على الجملة الابتدائية [١/ ٣٧٧].

(٢) للفـرزدق، **فواعجـبا**: قـال التدمـري في شـرح أبيات الجمل: يروى بالتنوين وطرحه، **حتى كليب تسبني**: كلـيب بـن يـربوع رهـط جريـر، جعلـهم في الضعة بحيث لا يسابون مثله لشرفه، و**نهشل ومجاشع**: رهط الفرزدق، وهما ابنا دارم [١/ ١٤].

(٣) هـذا مـن قـصيدة لحسان بـن ثابـت رضي الله تعالى عنه، **يُغْشَوْنَ**: يعني أن منازلهم لا تخلو من الأضياف والطـرَّاق والعفاة، فكلابهم لا تهرُّ على من يقصد منازلهم، **لا يسألون عن السواد المقبل**: أي هم في سعة لا يبالون كم نزل بهم من الناس، ولا يهولهم الجمع الكثير ـ وهو السواد ـ إذا قصدوا نحوهم [١/ ٣٧٨].

(٤) الأعراف/ ٩٥.   (٥) آل عمران/ ١٥٢.   (٦) آل عمران/ ١٥٢.   (٧) لقمان/ ٣٢ .

وقد دخلت (حتَّى) الابتدائيَّة على الجملتين الاسميَّة والفعليَّة في قوله [من الطويل]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الْجِياد ما يُقَدْنَ بِأَرْسان (١)

فيمن رواه برفع (تكلُّ)، والمعنى (حتَّى كلَّت)، ولكنَّه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية، كقولك: (رأيت زيدًا أمس وهو راكبٌ)، وأمَّا مَن نصب فهي (حتَّى) الجارَّة كما قدَّمْنا، ولا بدَّ على النَّصب من تقدير زمنٍ مضافٍ إلى (تكلّ)، أي (إلى زمان كلال مَطِيِّهم).

وقد يكون الموضع صالِحًا لأقسام (حتَّى) الثَّلاثة، كقولك: (أكلت السَّمكة حتَّى رأسها)، فلك أن تخفض على معنى (إلى)، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد رُوِيَ بالأوجه الثَّلاثة قوله [من البسيط]:

عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدى حَتَّى غُواتهم فَكُنْت مالِكَ ذِي غَيٍّ وذِي رَشَدِ (٢)

وقوله [من الكامل]:

.... حتَّى نعله ألقاها (٣)

إلاَّ أنَّ بينهما فرقًا من وجهين: أحدهما أنَّ الرَّفع في البيت الأول شاذٌّ؛ لكون الخبر غير مذكور، ففي الرَّفع تهيئةُ العامل للعمل وقطعه عنه، وهذا قول البصريِّين، وأوجبوا إذا قلت: (حتَّى رأسُها) بالرَّفع أن تقول: (مأكولٌ)، والثَّاني أنَّ النَّصب في البيت الثَّاني من وجهين: أحدهما العطف، والثَّاني إضمار العامل على شريطة التَّفسير، وفي البيت الأوَّل من وجهٍ واحد.

وإذا قلت: (قام القوم حتَّى زيدٌ قامَ) جاز الرَّفع والخفض دون النَّصب، وكان لك في الرفع أوجهٌ أحدُها الابتداء، والثَّاني العطف، والثَّالث إضمار الفعل، والجملة الَّتي بعدها خبرٌ على الأوَّل، ومؤكدة على الثَّاني، كما أنَّها كذلك مع الخفض، وأمَّا على الثَّالث فتكون الجملة مفسِّرة.

وزعم بعض المغاربة أنَّه لا يجوز (ضربت القوم حتَّى زيدٍ ضربته) بالخفض ولا بالعطف، بل الرَّفع أو بالنَّصب بإضمار فعل؛ لأنَّه يمتنع جعل (ضربته) توكيدًا لـ(ضربت القوم)، قال: وإنَّما جاز الخفض في (حتَّى نعله) أنَّ ضمير (ألقاها) للصَّحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدَّر أنَّه للنَّعل.

ولا محلَّ للجملة الواقعة بعد (حتَّى) الابتدائيَّة، خلافًا للزَّجَّاج وابن درستويه، زعَما أنَّها في محلِّ جرٍّ بـ(حتَّى)، ويردُّه أنَّ حروف الجرِّ لا تُعلَّق عن العمل، وإنَّما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وأنَّهم إذا أوقعوا بعدها (إنَّ) كسروها فقالوا: (مرض زيدٌ حتَّى إنَّهم

---

(١) تقدم برقم ١٧٨ ص١٠٩.
(٢) أهمله السيوطي.
(٣) تقدم برقم ١٧٣ ص١٠٦ وتكرر ص١٠٨.

لا يـرجونه)، والقاعـدة أنَّ حـرف الجرِّ إذا دخل على (أنَّ) فُتِحَتْ همزتُها نحو ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾[1].

(حيث):

وطيِّـئٌ تقـول: (حـوث)، وفي الـثَّاء فيهما الضَّمُّ تشبيهًا بالغايات؛ لأنَّ الإضافة إلى الجُملة كلا إضافة، لأنَّ أثرها وهو الجرُّ لا يظهر، والكسر على أصل التقاء السَّاكنين، والفتح للتَّخفيف.

ومـن العـرب مـن يُعْـربُ (حـيث)، وقـراءة مـن قرأ ﴿ مِنْ حَيْثِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر.

وهـي للمكـان اتِّفاقًا، قال الأخفش: وقد ترد للزَّمان، والغالب كونها في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّة أو خفضٍ بـ(من)، وقد تُخْفَضُ بغيرها كقوله [من الطويل]:

١٨٣- .... لَدَى حَيْث أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ [2]

وقـد تقـع (حيث) مفعـولاً بـه وفاقًـا للفارسـيِّ، وحمـل عليه ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[3]؛ إذ المعنـى أنَّـه تعـالى يعلـم نفس المكان المستحق لوضع الرِّسالة فيه لا شيئًا في المكـان، وناصـبها (يعلم) محذوفًا مدلولاً عليه بـ(أعلم) لا بـ(أعلم) نفسه؛ لأنَّ أفعل التَّفضيل لا ينصبُ المفعول به، فإن أَوَّلْتَهُ بـ(عالم) جاز أن ينصبه في رأي بعضهم.

ولم تقع اسما لـ(أن) خلافًا لابن مالك، ولا دليل له في قوله [من الخفيف]:

إنَّ حَيْثُ استقرَّ مَنْ أَنْتَ راعِيـ ـهِ حِمًى فِيـهِ عِـزَّةٌ وَأَمـانُ [4]

لجواز تقدير (حيث) خبرًا و(حمى) اسمًا.

فـإن قـيل: (يـؤدِّي إلى جعل المكان حالاً في المكان) قلنا: هو نظير قولك: (إنَّ في مكَّة دارَ زيدٍ)، ونظيره في الزَّمان (إنَّ في يوم الجمعة ساعةَ الإجابة).

وتلـزم (حيث) الإضافة إلى جملةٍ، اسميَّة كانت أو فعليَّة، وإضافتها إلى الفعليَّة أكثر، ومن ثمَّ رجح النَّصب في نحو (جلستُ حيثُ زيدًا أراه)، وندَرت إضافتُها إلى المفرد كقوله [من الطويل]:

١٨٤- .... بِبِيضِ المواضِي حَيْثُ لَيِّ العَمائِمِ [5]

---

(١) الحج/٦.

(٢) هـو مـن معلقـة زهـير بن أبي سلمى المشهورة، **أم قشعم**: هي الحرب، ويقال: المنيَّة، وقال أبو عبيدة: هي العنكـبوت، أي شـدَّ علـيه بمَـضيَعة فقتله، **حيث ألقت رحلها**: حيث كان شدة الأمر [١/ ٣٨٤]، وصدر البيت: **فشدَّ ولم تفزع بيوتٌ كثيرةٌ**.

(٣) الأنعام/ ١٢٤.

(٤) أهمله السيوطي، ولا يُعلَم قائله.

(٥) قال العيني: قيل إنه للفرزدق، و**بيض**: جمع أبيض، وهو السيف، و**المواضي**: الحادَّة، والإضافة فيه من باب إضافة الموصوف إلى الصفة [١/ ٣٨٩]، وصدر البيت: **ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم**.

أنـشده ابـنُ مالكٍ، والكسائيُّ يقيسه، ويمكن أن يخرَّج عليه قول الفقهاء: (من حيث أنَّ كذا)، وأندر من ذلك إضافتها إلى جملةٍ محذوفةٍ كقوله [من الطويل]:

١٨٥- إذا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ ما نَفَحَتْ لَهُ   أَتاهُ بِرَيَّاها خَلِيلٌ يُواصِلُهْ (١)

أي إذا ريـدة نفحت له من حيث هبَّت؛ وذلك لأنَّ ريدة فعل بمحذوفٍ يفسِّره (نفحت)، فلو كـان (نفحـت) مـضافًا إلـيه (حـيث) لـزم بطلانُ التَّفسير؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المـضاف، ومـا لا يعمـل لا يفسِّر عاملاً، قال أبو الفتح في كتاب التَّمام: ومن أضاف (حيث) إلى المفرد أعربها. انتهى، ورأيت بخط الضابطين [من الرجز]

١٨٦- أَما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طالِعا (٢)

بفـتح الثَّاء من (حيث) وخفض (سهيل)، وحيث بالضَّمِّ و(سهيل) بالرَّفع أي موجودٌ، فحذف الخبر، وإذا اتَّصلت بها (ما) الكافَّة ضُمِّنَتْ معنى الشَّرط وجزمت الفعلين، كقوله [من الخفيف]:

١٨٧- حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجاحًا في غابِرِ الأَزْمانِ (٣)

وهذا البيت دليلٌ عندي على مجيئها للزَّمان.

حرف الخاء المعجمة

(خلا):

على وجهين:

أحـدهما: أن تكـون حـرفًا جـارًّا للمُستثنى، ثمَّ قيل: موضعها نصبٌ عن تمام الكلام، وقيل: تـتعلَّق بمـا قبلها من فعلٍ أو شبهه على قاعدة أحرف الجرِّ، والصواب عندي الأوَّل؛ لأنَّها لا تُعـدِّي الأفعـال إلى الأسمـاء، أي لا تُوصـل معناها إليها، بل تُزيل معناها عنها، فأشبهت في عدم التَّعدية الحروفَ الزَّائدة، ولأنَّها بمنزلة (إلاَّ) وهي غير متعلقة.

والثَّانـي: أن تكـون فعـلاً مـتعدِّيًا ناصـبًا لـه، وفاعلـها علـى الحدِّ المذكور في فاعل (حاشا)، والجملـة مـستأنفَةٌ أو حالـيَّةٌ علـى خـلافٍ في ذلـك، وتقـول: (قاموا خلا زيدًا)، وإن شئت خفضت، إلاَّ في نحو قول لبيد [من الطويل]:

١٨٨- أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ .... (٤)

وذلك لأنَّ (ما) في هذه مصدريَّة، فدخولها يعيِّن الفعليَّة.

---

(١) قالـه أبو حية النميري، المشمر بن ربيع بن زرارة، **الرِّيدة**: ريح لينة الهبوب، ويقال أيضًا: (رادة)، **ونفحتْ**: هبَّت، ويقال: نفح الطيب إذا فاح، **وريًّا**: الرائحة [١/ ٣٩٠].

(٢) لم يسم قائله، **ترى**: بصرية، **وطالعًا**: مفعولها، **وحيث**: ظرف [١/ ٣٩٠].

(٣) لم يـسم قائله، **والنجاح**: الفوز، **والغابر**: الزمن الباقي، ويطلق على الماضي أيضًا، من الأضداد، وفي البيت جزم (حيثما) فعلين [١/ ٣٩١].

(٤) للبيد، [١/ ٣٩٢] وعجزه: **وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ**.

وموضع (ما خلا) نصبٌ، فقال السِّيرافي: على الحال، كما يقع المصدر الصَّريح في نحو (أرسلها العراك)، وقيل: على الظَّرف، على نيابتها وصلتها عن الوقت، فمعنى (قاموا ما خلا زيدًا) على الأوَّل (قاموا خالين عن زيد)، وعلى الثَّاني (قاموا وقت خُلُوِّهم عن زيد)، وهذا الخلاف المذكور في محلِّها خافضةً وناصبةً ثابتٌ في (حاشا) و(عدا)، وقال ابن خروف: على الاستثناء، كانتصاب (غير) في (قاموا غير زيد)، وزعم الجرميُّ والرَّبعيُّ والكسائيُّ والفارسيُّ وابنُ جنِّي أنَّه قد يجوز الجرُّ على تقدير (ما) زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسدٌ؛ لأنَّ (ما) لا تُزادُ قبل الجارِّ بل بعده، نحو ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾(١)، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾(٢)، وإن قالوه بالسَّماع فهو من الشُّذوذ بحيث لا يُقاسُ عليه.

حرف الراء

(رُبَّ):

حرفُ جرٍّ، خلافًا للكوفيِّين في دعوى اسميَّته، وقولهم إنَّه أخبر عنه في قوله [من الكامل]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ (٣)

ممنوعٌ، بل (عار) خبرٌ لمحذوف، والجملة صفةٌ للمجرور أو خبرٌ للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي.

وليس معناها التَّقليل دائمًا، خلافًا للأكثرين، ولا التَّكثير دائمًا، خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتَّكثير كثيرًا وللتَّقليل قليلاً، فمن الأوَّل ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾(٤)، وفي الحديث (يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عارية يوم القيامة)، وسُمِعَ أعرابيٌّ يقول بعد انقضاء رمضان: يا ربَّ صائمه لن يصومه، ويا رب قائمه لن يقومه، وهو ممَّا تمسَّكَ به الكسائيُّ على إعمال اسم الفاعل المجرَّد بمعنى الماضي، وقال الشَّاعر [من الطويل]:

١٨٩- فَيا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ   بِآنِسَةٍ كَأَنَّها خَطُّ تِمْثالِ (٥)

وقال آخر [من المديد]:

---

(١) المؤمنون/ ٤٠.
(٢) آل عمران/ ١٥٩.
(٣) تقدم برقم ٢٨ ص٢٢.
(٤) الحجر/ ٢ .
(٥) **آنسة**: ذات أنس من غير ريبة، و**التمثال**: الصورة، وخطها: نقشها [١/ ٣٤٢]، وسيتكرر برقم ١٠٠٢.

١٩٠- رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ (١)

ووجه الدَّليل أنَّ الآية والحديث والمثال مسوقةٌ للتَّخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحدًا منهما التَّقليل.

ومن الثَّاني قول أبي طالبٍ في النَّبيِّ ﷺ [من الطويل]:

١٩١- وأبيض يُسْتَسْقَى الغَمامُ بِوَجْهِهِ ثِمالُ اليَتامى عِصْمَةٌ لِلأَرامِلِ(٢)

وقول الآخر [من الطويل]:

١٩٢- ألا رُبَّ مولـودٍ وليس له أبٌ وذي وَلَـدٍ لَمْ يَـلْدَهُ أبوان

وذي شامةٍ غرَّاء في حُرِّ وجههِ مُجَـلَّلَةٍ لا تَنْقَضِـي لأَوانَ

ويكمُل في تِسْعٍ وخَمْسٍ شَبابُهُ وَيَهْرَمُ في سَبْعٍ معًا وَثَمانَ (٣)

أراد عيسى وآدم عليهما السَّلام والقمر.

ونظـير (رُبَّ) في إفـادة التَّكـثير (كـم) الخبريَّة، وفي إفادته تارةً وإفادة التَّقليل أخرى (قد) علـى ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغ التَّصغير، تقول: (حُجَيْرٌ) و(رُجَيْلٌ) فتكون للتَّقليل، وقال [من الطويل]:

١٩٣- فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخٍ لَنْ تَنالَهُ بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلا (٤)

وقال لبيد [من الطويل]:

وَكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنامِلُ (٥)

إلاَّ أنَّ الغالـب في (قد) والتَّصغير إفادتهما التَّقليل، و(رُبَّ) بالعكس، وتنفرد (رُبَّ) بوجوب تـصديرها ووجـوب تـنكير مجـرورها ونعته إن كان ظاهرًا، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرًا، وغلبة حذف معدَّاها ومضيِّه، وإعمالها مـحذوفةً بعد الفاء كثيرًا، وبعد

---

(١) لجذيمـة بـن مالـك الأزدي المعـروف بالأبرش، **والعلَم**: الجبل، و**الشمالات**: جمع الشمال من الرياح، قال الأعلم: وصف نفسه أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم، والعرب تفخر بهذا لأنه دال على شهامة النفس وحدة النظر، وخص الشمال بالذكر لأنها تهب بشدة، وجعلها ترفع ثوبه لإشراف الرقبة التي يربأ فيها لأصحابه [١/ ٣٩٣].

(٢) **الـثِّمال**: الملجـأ والمغـيث والمعـين والكـافي، و**عصمة للأرامل**: يمنعهم ما يضرهم، و**الأرامل**: جمع أرملة، وهي الفقيرة التي لا زوج لها [١/ ٣٩٥].

(٣) قـال ابـن يـسعون: لـرجل مـن أزد الـسراة، وقـيل: لعمـرو الجـنبي، وأراد بالأول: عيسى، وبالثاني: آدم، وبالـثالث: القمـر، و**حـرُّ الوجه**: ما بدا من الوجنة، و**مجلَّلة**: من التجليل، وهو التغطية، وقوله: (**لا تنجلي لزمان**) أي وإن تطاول زمانها [١/ ٣٩٨].

(٤) هـذا مـن قـصيدة لأوس بن حَجَر، و**شامخ**: شاهق، يقال: هو طويل في السماء، قليل العرض، فصغره لهذا، وهو أشد لصعوده إذا دق وذهب في السماء وقل عرضه [١/ ٣٩٩]. (٥) تقدم برقم ٥٨ ص٤١.

الواو أكثر، وبعد (بل) قليلاً، وبدونهنَّ أقلُّ، كقوله [من الطويل]:

١٩٤- فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٌ .... (١)

وقوله [من الطويل]:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمامُ بِوَجْهِهِ .... (٢)

وقوله [من الرجز]:

١٩٥- بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَآكامْ (٣)

وقوله [من الخفيف]:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ .... (٤)

وبأنَّها زائدةٌ في الإعراب دون المعنى، فمحلُّ مجرورها في نحو (ربَّ رجلٍ صالحٍ عندي) رفعٌ على الابتدائيَّة، وفي نحو (رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيت) نصبٌ على المفعوليَّة، وفي نحو (رُبَّ رجُلٍ صالحٍ لقيتُه) رفعٌ أو نصبٌ كما في قولك: (هذا لقيته)، ويجوز مراعاة محلِّه كثيرًا، وإن لم يَجُزْ نحو (مررت بزيدٍ وعمرًا) إلا قليلاً، قال [من الطويل]:

١٩٦- وَسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سَناءً وَسُنَّما ذَعَرْتُ بِمِدْلاحِ الهجِيرَ نَهُوضِ (٥)

فعطف سنما على محل سن، والمعنى (ذعرت بهذا الفرس ثورًا وبقرةً عظيمةً)، و(سنيق) اسم جبل بعينه، و(سناء) ارتفاعًا.

وزعم الزَّجَّاج وموافقوه أنَّ مجرورها لا يكون إلاَّ في محلِّ نصبٍ، والصَّواب ما قدَّمناه.

وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفَّها عن العمل وأن تهيِّئها للدُّخول على الجمل الفعليَّة، وأن يكون الفعل ماضيًا لفظًا ومعنًى، كقوله [من المديد]:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ (٦)

ومن إعمالها قوله [من الخفيف]:

---

(١) هذا من معلقة امرئ القيس بن حجر المشهورة، **طرقت**: أتيتها ليلاً [١/ ٤٠٢]، وتمامه: فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحول.

(٢) تقدم برقم ١٩١ ص١١٥.

(٣) **الصُّعُد**: العقبات، جمع (صَعود)، **والآكام**: جمع أكمة، وهي التل المرتفع [١/ ٤٠٣].

(٤) تقدم برقم ١٦٧ ص١٠٣.

(٥) هو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر ، وقيل: لأبي دؤاد الإيادي، **وسنٍّ**: الواو واو رب، والسن هنا الثور، **وسُنَّيق**: جبل، **وسناءً**: ارتفاعًا، ونصبه على الحال، **والسُّنَّم**: البقرة الوحشية، وقيل إنه اسم جبل، **ومدلاج**: أي فرس كثير السير، **والهجير**: القائلة، **ونهوض**: كثير النهوض [١/ ٤٠٤].

(٦) تقدم برقم ١٩٠ ص١١٥.

١٩٧- رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ   بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ [١]

ومن دخولها على الاسميَّة قول أبي دؤاد [من الخفيف]:

١٩٨- رُبَّما الجامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِم   وَعَناجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ [٢]

وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسميَّة أصلاً، وإنَّ (ما) في البيت نكرةٌ موصوفةٌ، و(الجامل) خبر لـ(هو) محذوفًا، والجملة صفةٌ لـ(ما).

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [٣]، وقيل: هو مؤوَّلٌ بالماضي على حدِّ قوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾[٤]، وفيه تكلُّفٌ؛ لاقتضائه أنَّ الفعل المستقبل عبّر به عن ماضٍ متجوز به عن المستقبل، والدليل على صحَّة استقبال ما بعدها قوله [من الوافر]:

١٩٩- فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي   عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنانِ [٥]

وقوله [من الكامل]:

٢٠٠- يا رُبَّ قائِلَةٍ غَدًا   يا لَهْفَ أُمِّ مُعاوِيَهْ [٦]

وفي (رُبَّ) ست عشرة لغة: ضمُّ الرَّاء، وفتحُها، وكلاهما مع التَّشديد والتَّخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التَّأنيث ساكنةً أو محرَّكةً ومع التَّجرُّد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضَّمُّ والفتح مع إسكان الباء، وضمُّ الحرفين مع التَّشديد ومع التَّخفيف.

حرف السين المهملة

السِّين المفرَدَة:

حرفٌ يختصُّ بالمضارع ويخلِّصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعًا من (سوف)، خلافًا للكوفيِّين، ولا مدَّة الاستقبال معه أضيق منها مع (سوف)، خلافًا للبصريِّين، ومعنى قول المعربين فيها: (حرف تنفيس): حرف توسيعٍ،

---

(١) هو من قصيدة لعديِّ بن الرعلاء الغسَّاني، و**بين بُصرى**: أي بين جهات بُصرى، فأضاف (بين) إلى المفرد لاشتماله على أمكنة، و**بُصرى**: بلد بالشام، و**طعنة**: عطف على (ضربة) [١/ ٤٠٤].

(٢) هو من قصيدة لأبي دؤاد جارية بن الحجاج الإيادي، و**الجامل**: جماعة من الإبل، لا واحد له من لفظه، وقيل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، و**المؤبَّل**: يقال: إبل مؤبَّلة: إذا كانت للقنية، و**العناجيج**: جمع عُنجوج، وهي الخيل الطويلة الأعناق، و**المِهار**: جمع مهر، وهو ولد الفرس [١/ ٤٠٥].

(٣) الحجر/ ٢.   (٤) الكهف/ ٩٩.

(٥) لجحدر بن مالك، و**المهذَّب**: المطهر الأخلاق، و**الرَّخص**: الناعم، و**البنان**: أطراف الأصابع [١/ ٤٠٧].

(٦) هو لهند زوج أبي سفيان، أم معاوية، من أبيات قالتها في وقعة بدر [١/ ٤١٠].

وذلك أنَّها تقلب المضارع من الزَّمن الضَّيِّق وهو الحال إلى الزَّمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزَّمخشريِّ وغيره: حرف استقبال، وزعم بعضهم أنَّها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ ﴾(١) الآية، واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ﴾(٢)، مدَّعيًا أنَّ ذلك إنَّما نَزَلَ بعد قولهم: ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ ﴾، قال: فجاءت السِّين إعلامًا بالاستمرار لا بالاستقبال. انتهى، وهذا الَّذي قاله لا يعرفه النَّحويُّون، وما استند إليه من أنَّها نزلت بعد قولهم: ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ ﴾ غير موافق عليه، قال الزَّمخشريُّ: (فإن قلت: أيُّ فائدةٍ في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت: فائدته أنَّ المفاجأة للمكروه أشدُّ، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع) انتهى، ثمَّ لو سلم فالاستمرار إنَّما استُفِيد من المضارع، كما تقول: (فلانٌ يَقري الضَّيف ويصنع الجميل) تريد أنَّ ذلك دأبه، والسِّين مفيدةٌ للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنَّما يكون في المستقبل، وزعم الزَّمخشريُّ أنَّها إذا دخلت على فعلٍ محبوبٍ أو مكروهٍ أفادت أنَّه واقعٌ لا محالة، ولم أرَ مَنْ فهم وجه ذلك، ووجهُه أنَّها تُفِيدُ الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾(٣): ومعنى السِّين أنَّ ذلك كائنٌ لا محالة وإن تأخَّر إلى حين، وصرَّحَ به في سورة براءة فقال في ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾(٤): السِّين مفيدةٌ وجودَ الرَّحمة لا محالة، فهي تؤكِّد الوعد كما تؤكِّد الوعيد إذا قلت: (سأنتقم منك).

(سوف):

مرادفةٌ للسِّين أو أوسع منها، على الخلاف، وكأنَّ القائل بذلك نظر إلى أنَّ كثرة الحروف تدلُّ على كثرة المعنى، وليس بمطَّردٍ، ويقال فيها: (سَفَ) بحذف الوسط، و(سَوْ) بحذف الأخير، و(سَيْ) بحذفه وقلب الوسط ياءً مبالغةً في التَّخفيف، حكاها صاحب المحكم.

وتنفرد عن السِّين بدخول اللَّام عليها، نحو ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾(٥)، وبأنَّها قد تُفْصَل بالفعل المُلْغَى كقوله [من الوافر]:

وَما أَدْرِي وَسَوْفَ ـ إِخالُ ـ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِساءُ (٦)

(سِيَّ) من (لا سيَّما):

اسمٌ بمنزلة (مِثْل) وزنًا ومعنًى، وعينه في الأصل واوٌ، وتثنيته (سيَّان) وتستغني حينئذٍ عن الإضافة كما استغنت عنها (مثل) في قوله [من البسيط]:

(١) النساء/ ٩١. (٢) البقرة/ ١٤٢. (٣) البقرة/ ١٣٧. (٤) التوبة/ ٧١. (٥) الضحى/ ٥.
(٦) تقدم برقم ٤٨ ص٣٥.

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلان [1] ....

واستغنَوا بتثنيته عن تثنية (سواء) فلم يقولوا: (سواءان) إلاَّ شاذًّا، كقوله [من الطويل]:

٢٠١- فَيا رَبِّ إنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بَيْنَنا سَواءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّها جَلْدا [2]

وتـشديد يائه ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجبٌ، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله [من الطويل]:

٢٠٢- .... وَلا سِيَّما يَوْمٌ بِدارَةِ جُلْجُلِ [3]

فهو مخطئٌ. اهـ

وذكر غيره أنَّه قد يخفَّف وقد تُحذَفُ الواو، كقوله [من البسيط]:

٢٠٣- فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالأَيْمان لا سِيَما عَقْدٌ وَفاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ القُرَبِ [4]

وهـي عـند الفارسيِّ نصبٌ على الحال، فإذا قيل: (قاموا لا سيَّما زيد) فالنَّاصب (قام)، ولو كـان كما ذكر لامتنع دخول الواو ولوجب تكرار (لا)، كما تقول: (رأيت زيدًا لا مثل عمرو ولا مـثل خالدٍ)، وعند غيره هو اسمٌ لـ(لا) التَّبرئة، ويجوز في الاسم الَّذي بعدها الجرُّ والرَّفْعُ مطلَقًا، والنَّصب أيضًا إذا كان نكرةً، وقد رُوِيَ بهنَّ

.... ولا سيما يوم ....

والجـرُّ أرجحهـا، وهو على الإضافة، و(ما) زائدةٌ بينهما، مثلها في ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[5]، والـرَّفع علـى أنَّـه خـبرٌ لمضمَرٍ محذوفٍ، و(ما) موصولةٌ، أو نكرةٌ موصوفةٌ بالجملة، والتَّقدير (ولا مـثل الَّـذي هـو يومٌ) أو (لا مثل شيءٍ هو يوم) ويضعفه في نحو (ولا سيَّما زيد) حذفُ العائـد المـرفوع مـع عدم الطول، وإطلاق (ما) على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة (سِيَّ) إعـرابٌ؛ لأنَّـه مضافٌ، والنَّصب على التَّمييز كما يقع التَّمييز بعد (مثل) في نحو ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾[6]، و(ما) كافَّةٌ عن الإضافة، والفتحة بناءٌ، مثلها في (لا رجل)، وأمَّا انتصابُ المعـرفة نحـو (ولا سـيَّما زيـدًا) فمنعه الجمهور، وقال ابن الدَّهَّان: لا أعرف له وجهًا، ووجَّه بعـضهم بأنَّ (ما) كافَّةٌ، وأنَّ (لا سيَّما) نُزِّلَتْ منزلة (إلاَّ) في الاستثناء، ورُدَّ بأنَّ المستثنَى مخرَجٌ ومـا بعـدها داخـلٌ من باب (أولى)، وأُجِيبَ بأنَّه مخرجٌ مِمَّا أفهمه الكلام السَّابق من مساواته لِما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعًا.

---

(١) تقدم برقم ٧٦ ص٤٩، وتكرر ص٨٤، ١٩٦.

(٢) **الجَلْد**: الشديد الصلب [١/ ٤١٢].

(٣) هـو من معلقة امرئ القيس المشهورة، وصدره: **ألا رب يوم لك منهن صالح**، **ودارة جُلجُل**: اسم لغدير [١/ ٤١٢].

(٤) **فه**: أمر من الوفاء، وقوله: (**لا سيما**) فيه شاهد على حذف الواو وتخفيف الياء معًا [١/ ٤١٣].

(٥) القصص/ ٢٨. (٦) الكهف/ ١٠٩.

(سواء):

تكون بمعنى (مستوٍ) ويوصَف بها المكان بمعنى أنَّه نصفٌ بين مكانين، والأفصح فيه حينئذٍ أن يُقْصَرَ مع الكسرِ نحو ﴿ مَكَانًا سِوًى ﴾(١)، وهو أحد الصِّفات الَّتي جاءت على (فِعَل) كقولهم: ماء رِوًى، وقوم عِدًى، وقد تُمَدُّ مع الفتح نحو (مررت برجلٍ سواء والعدم).

وبمعنى الوسط، وبمعنى التَّامِّ فتُمَدُّ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾(٢)، وقولك: (هذا درهمٌ سواءٌ).

وبمعنى القصد فتُقصَر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله [من الكامل]:

فَلأَصْرِفَنَّ سِوى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي   لِفَتَى العَشِيِّ وفارسِ الأَحْزابِ (٣)

ذكره ابنُ الشَّجريِّ.

وبمعنى (مكان) أو (غير)، على خلافٍ في ذلك، فتُمَدُّ مع الفتح، وتُقْصَرُ مع الضَّمِّ، ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع هذه صفةً واستثناءً كما تقع (غير)، وهو عند الزَّجَّاجي وابنِ مالكٍ كـ(غير) في المعنى والتَّصرُّف فتقول: (جاءني سواك) بالرَّفع على الفاعليَّة، و(رأيتُ سواك) بالنَّصب على المفعوليَّة، و(ما جاءني أحدٌ سواك) بالنَّصب والرَّفع، وهو الأرجح، وعند سيبويه والجمهور أنَّها ظرفُ مكانٍ ملازمٌ للنَّصب لا يخرج عن ذلك إلاَّ في الضَّرورة، وعند الكوفيِّين وجماعةٍ أنَّها تَرِدُ بالوجهين، وردَّ على من نفى ظرفيَّتها بوقوعها صلةً، قالوا: (جاء الَّذي سواك)، وأُجيبَ بأنَّه على تقدير (سوى) خبرًا لـ(هو) محذوفًا، أو حالاً لـ(ثبت) مضمَرًا، كما قالوا: (لا أفعله ما أنَّ حراءً مكانه)، ولا يمنع الخبريَّة قولُهم: (سواءك) بالمدِّ والفتح؛ لجواز أن يُقال إنَّها بُنِيَتْ لإضافتها إلى المبنيِّ كما في (غير).

تنبيه:

يُخْبَرُ بـ(سواء) الَّتي بمعنى (مُستَوٍ) عن الواحد فما فوقه، نحو ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾(٤)؛ لأنَّها في الأصل مصدرٌ بمعنى الاستواء، وقد أُجيزَ في قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾(٥) كونُها خبرًا عمَّا قبلها أو عمَّا بعدها أو مبتدأً، وما بعدها فاعلٌ على الأوَّل، ومبتدأٌ على الثَّاني، وخبرٌ على الثَّالث، وأبطَلَ ابنُ عمرون الأوَّل بأنَّ الاستفهامَ لا يعمل فيهِ ما قبله، والثَّاني بأنَّ المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التَّقديم، فيُقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنَّه مثل (زيدٌ أين هو؟) منعناه وقلنا له: بل مثل (كيف زيدٌ؟) لأنَّ ﴿ ءَأَنذَرْتَهُم ﴾ إذا لم يُقدَّر بالمفرد لم يكن خبرًا؛ لعدم تحمُّلِهِ ضميرَ (سواء)، وأمَّا شُبْهَتُهُ فجوابها أنَّ الاستفهام

---

(١) طه/ ٥٨.   (٢) الصافات/ ٥٥.

(٣) أهمله السيوطي، ونسبه الجوهري في الصحاح إلى قيس بن الخطيم.

(٤) آل عمران/ ١١٣.   (٥) البقرة/ ٦.

هنا ليس على حقيقته، فإن أجاب بأنّه كذلك في نحو (علمت أزيدٌ قائمٌ) وقد أبقى عليه استحقاق الصَّدريَّة بدليل التَّعليق، قلنا: بل الاستفهام مرادٌ هنا؛ إذ المعنى (علمت ما يُجاب به قولُ المستفهم: أزيدٌ قائمٌ؟)، وأمَّا في الآية ونحوها فلا استفهام البتَّة؛ لا من قبل المتكلِّم ولا غيره.

حرف العين المهملة

(عدا):

مثل (خلا) فيما ذكرناه من القسمين وفي حكمها مع (ما) والخلاف في ذلك، ولم يحفظ فيها سيبويه إلا الفعليَّة.

(على):

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفًا، وخالف في ذلك جماعةٌ فزعموا أنَّها لا تكون إلا اسمًا، ونسبوه لسيبويه، **ولنا أمران، أحدهما** قوله [من الطويل]:

٢٠٤- تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بِها مِنْ صَبابَةٍ وَأُخْفِي الَّذي لَوْلا الأُسى لَقَضانِي [(١)]

أي (لقضى عليَّ) فحُذِفَتْ (على) وجعل مجرورها مفعولاً، وقد حمل الأخفش على ذلك ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾[(٢)]، أي (على سرٍّ) أي نكاحٍ، وكذلك ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[(٣)]، أي على صراطك، **والثَّاني**: أنَّهم يقولون: (نزلت على الَّذي نزلت) أي عليه، كما جاء ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[(٤)]، أي منه.

ولها تسعةُ معان:

أحدُها: الاستعلاء، إمَّا على المجرور ـ وهو الغالب ـ نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[(٥)]، أو على ما يقرُب منه نحو ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾[(٦)]، وقوله:

.... وَباتَ على النَّار النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ [(٧)]

وقد يكون الاستعلاء معنويًّا نحو ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ ﴾[(٨)]، ونحو ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[(٩)].

الثَّاني: المصاحبة، كـ(مع) نحو ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾[(١٠)]، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾[(١١)].

---

(١) هذا من قصيدة لعروة بن حزام العذري، **تحنُّ**: من الحنان، وهو الرحمة والحنو، وضميره للناقة، **الأُسى**: جمع أُسوة، فُعلة من التأسي وهو الاقتداء، **لقضاني**: أصله لقضى عليَّ، فحذف الجار وعدى الفعل إلى الضمير، وقيل إنه ضمن (قضى) معنى قتلني أو أهلكني فعداه بنفسه [١/ ٤١٥].

(٢) البقرة/ ٢٣٥. (٣) الأعراف/ ١٦. (٤) المؤمنون/ ٣٣. (٥) المؤمنون/ ٢٢. (٦) طه/ ١٠.

(٧) تقدم برقم ١٣٢ص٨٧. (٨) الشعراء/ ١٤. (٩) البقرة/ ٢٥٣. (١٠) البقرة/ ١٧٧. (١١) الرعد/ ٦.

الثَّالث: المجاوزة، كـ(عن)، كقوله [من الوافر]:

٢٠٥- إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضاها [1]

أي عنِّـي، ويحتمل أنَّ (رضي) ضُمِّن معنى (عطف)، وقال الكسائيُّ: حُمِلَ على نقيضه وهو (سخط)، وقال [من المنسرح]:

٢٠٦- في لَيْلَةٍ لا نَرَى بِها أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنا إلاَّ كَواكِبُها [2]

أي عنَّا، وقد يُقال: ضمن (يحكي) معنى (ينمُّ).

الرَّابع: التَّعليل، كاللاَّم، نحو ﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾[3] أي لهدايته إيَّاكم، وقوله [من الطويل]:

٢٠٧- عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عاتِقِي إذا أَنا لَمْ أَطْعَنْ إذا الخَيْلُ كَرَّتِ [4]

الخامس: الظَّرفيَّة، كـ(في)، نحو ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ ﴾[5]، ونحو ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾[6]، أي في زمن ملكه، ويحتمل أنَّ ﴿ تَتْلُواْ ﴾ مضمَّنٌ معنى (تتقوَّل) فيكون بمنزلة ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾[7].

السَّادس: موافقة (من)، نحو ﴿ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾[8].

السَّابع: موافقة الباء، نحو ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾[9]، وقد قَرَأَ أُبي بالباء، وقالوا: (اركب على اسم الله).

الثَّامن: أن تكون زائدةً للتَّعويض أو غيره، فالأوَّل كقوله [من الرجز]:

٢٠٨- إنَّ الكَرِيمَ ـ وأبيكَ ـ يَعْتَمِلْ
إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ [10]

أي من يتكَّلُ عليه، فحذف (عليه) وزاد (على) قبل الموصول تعويضًا له، قاله ابن جنِّي، وقيل: المراد (إن لم يجد يومًا شيئًا)، ثمَّ ابتدأ مُستفهِمًا فقال: (على من يتكِّل)، وكذا قيل في

---

(١) هو للقُحَيْف بن خُمَيْر العُقيلي، وقال الكسائي: حمل رضى الله على نقيضه، وهو (سخط)، وخبر (**لعمر الله**) محذوف، أي يميني، و(**أعجبني**) جواب (**إذا**)، وضمير (**رضاها**) عائد إلى بني قشير، وأنثه باعتبار القبيلة [١/ ٤١٦].

(٢) هذا لعدي بن زيد، قاله سيبويه، وقيل: لبعض الأنصار، وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على رفع الكواكب بدلاً من الضمير الفاعل في (**يحكي**)؛ لأنه في المعنى منفي، ولو نصب على البدل من (**أحد**) لكان أحسن؛ لأن أحدًا منفي في اللفظ والمعنى، فالبدل منه أقوى [١/ ٤١٧].

(٣) البقرة/ ١٨٥.

(٤) هذا من قصيدة لعمرو بن معديكرب الزبيدي، والمعنى: بأي حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كر الخيل، ويروى (ساعدي) بدل (عاتقي) [١/ ٤١٨].

(٥) القصص/ ١٥. (٦) البقرة/ ١٠٢. (٧) الحاقة/ ٤٤. (٨) المطففين/ ٢. (٩) الأعراف/ ١٠٥.

(١٠) أورده السيوطي بلا تعليق [١/ ٤١٩].

قوله [من البسيط]:

٢٠٩- وَلا يُواتِيكَ فِيما نابَ مِنْ حَدَثٍ   إلاَّ أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ [(١)]

إنَّ الأصل (فانظر لنفسك)، ثمَّ استأنف الاستفهام، وابنُ جنِّي يقول في ذلك أيضًا: إنَّ الأصل (فانظر من تثق به) فحذف الباءَ ومجرورَها، وزاد الباءَ عوضًا، وقيل: بل تمَّ الكلام عند قوله: (فانظر) ثمَّ ابتدأ مستفهمًا فقال: (بمن تثق).

والثَّاني قول حميد بن ثور [من الطويل]:

٢١٠- أَبَى اللهُ إلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ   عَلَى كُلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ [(٢)]

قاله ابنُ مالك، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ (راقه الشَّيءُ) بمعنى (أعجبه)، ولا معنى له هنا، وإنَّما المراد (تعلو وترتفع).

التَّاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: (فلانٌ لا يدخل الجنَّة لسوء صنيعه، على أنَّه لا ييأس من رحمة الله تعالى)، وقوله [من الطويل]:

٢١١- فَواللهِ لا أَنْسَى قَتِيلاً رُزِئْتُهُ   بِجانِبِ قَوْسِي ما بَقِيتُ عَلَى الأَرْضِ
عَلَى أَنَّها تَعْفُو الْكُلُومُ وَإِنَّما   نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ ما يَمْضِي [(٣)]

أي على أنَّ العادة نسيان المصائب البعيدة العهد، وقوله [من الطويل]:

٢١٢- بِكُلٍّ تَداوَيْنا فَلَمْ يَشْفِ ما بِنا   عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ [(٤)]

ثمَّ قال:

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنافِعٍ   إذا كانَ مَنْ تَهْواهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ

أبطل بـ(على) الأولى عمومَ قوله (لم يشف ما بنا) فقال: (بلى إن فيه شفاء ما)، ثمَّ أبطل بالثانية قوله: (على أنَّ قرب الدَّار خيرٌ من البعد).

وتَعلُّق على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلُّق (حاشا) بما قبلها عند من قال به؛ لأنَّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي (والتَّحقيق على كذا)، وهذا الوجه اختاره ابنُ الحاجب، قال: ودلَّ على ذلك أنَّ الجملة الأولى وقعت على غير التَّحقيق ثمَّ جيءَ بما هو التَّحقيقُ فيها.

---

(١) **يواتيك**: أي يعاطيك ويعاملك بما ترضاه، **فيما ناب**: أي أصاب، **من حدث**: أي نازلة من نوازل الدهر [١/ ٤١٩].

(٢) لُحميد بن ثور الهلالي، قال ثعلب في أماليه: كنى بالسرحة عن امرأة، وأصلها الشجرة العظيمة الطويلة، و**الأفنان**: الغصون الملتفة، جمع فنن، و**العضاه**: كل شجر يعظم وله شوك، واحدها عضاهة [١/ ٤٢٠].

(٣) هذان من أبيات لأبي خراش الهذلي، و**رُزئته**: أي أصبت به، صفة (قتيلاً)، و(**بجانب**) متعلق بقتيل، و**تعفو**: تذهب وتبرأ، و**الكلوم**: الجراحات [١/ ٤٢١].

(٤) من قصيدة لعبد الله بن الدُّمينة الخثعمي، وهي نحو عشرين بيتًا [١/ ٤٢٥].

والثَّانـي من وَجْهَيْ (على): أن تكون اسمًا بمعنى (فوق)، وذلك إذا دخلت عليها (من)، كقوله [من الطويل]:

٢١٣- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها ....[1]

وزاد الأخفـش موضـعًا آخـر، وهـو أن يكـون مجـرورها وفاعل متعلّقها ضميرين لمسمًّى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[2]، وقول الشاعر [من المتقارب]:

٢١٤- هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإِلَهِ مَقادِيرُها [3]

لأنَّـه لا يـتعدَّى فعـلُ المـضمر المتَّـصل إلى ضميره المتَّصل في غير باب (ظنَّ وفقد وعدم)، لا يقالُ: ضربتُني ولا فرحتُ بي.

وفـيه نظـرٌ؛ لأنَّهـا لـو كانـت اسمًـا في هذه المواضع لصحَّ حلول (فوق) محلَّها، ولأنَّها لو لـزمت اسميَّـتها لِما ذُكِرَ لزم الحكم باسميَّة (إلى) في نحو ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[4]، ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ ﴾[5]، ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ ﴾[6]، وهـذا كلُّه يتخرَّج إمَّا على التَّعلُّق بمحذوفٍ كما قيل في الـلام في (سـقيًا لـك)، وإمَّـا على حذف مضافٍ أي (هون نفسك واضمم إلى نفسك)، وقد خرَّج ابن مالكٍ على هذا قوله [من البسيط]:

٢١٥- وَما أُصاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلاَّ يَـزِيدُهُـمُ حُـبًّـا إِلَيَّ هُـمُ [7]

فادَّعى أنَّ الأصل (يزيدون أنفسهم)، ثمَّ صار (يزيدونهم)، ثمَّ فُصل ضمير الفاعل للضَّرورة وأُخِّـر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنُّه أنَّ الضميرين لمسمًّى واحد، وليس كذلك، فـإنَّ مـرادَه أنَّـه ما يصاحب قومًا فيذكر قومَه لَهُم إلاَّ ويزيد هؤلاء القوم قومَه حبًّا إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة في حماسة أبي تمام.

ولا يحسن تخريج ذلك **على** ظاهره، كما قيل في قوله [من البسيط]:

٢١٦- قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي وَيَمْنَعُنِي صَوْتُ السِّباعِ بِهِ يَضْبَحْنَ وَالْهامِ [8]

لأنَّ ذلك شعرٌ، فقد يُستسهَلُ فيه مثلُ هذا، **ولا على** قول ابن الأنباري إنَّ (إلى) قد تُردُّ اسمًا فيقال: (انصرفت من إليك)، كما يقال: (غدوت من عليك)؛ لأنَّه إن كان ثابتًا ففي غاية الشُّـذوذ،

---

(١) قـال ابـن يسعون: هو لِمُزاحم بن عمرو العُقَيلي، وتمامه: (**تَصِلُّ وعن قيضٍ ببيداء مَجْهَلِ**)، و**الظِّمء**: مدة بقاء الإبل والطير بلا شرب [١/ ٤٢٥].

(٢) الأحزاب/ ٣٧ .

(٣) للأعور الشني [١/ ٤٢٧]، وسيتكرر برقم ٨٧٣ و٩٣٠.

(٤) البقرة/ ٢٦٠. (٥) القصص/ ٣٢. (٦) مريم/ ٢٥.

(٧) لزياد بن حمل، وقيل لزياد بن منقذ، وقيل للمرَّار بن منقذ، وفي الأغاني أنها لبدر أخي المرار بن سعيد [١/ ١٣٤].

(٨) هذا من قصيدة للنمر بن تولب، **أحرسه**: أي أحترس فيه، و**يضبحن**: يصوِّتن، و**الهام**: طير الليل، الواحد هامة [١/ ٤٢٩].

ولا على قول ابن عصفور إنَّ (إليك) في ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ ﴾[1] إغراءٌ، والمعنى (خذ جناحك) أي عصاك؛ لأنَّ (إلى) لا تكون بمعنى (خذ) عند البصريِّين، ولأنَّ الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفرَّاء وشذوذٍ من المفسِّرين.

(عن):

على ثلاثه أوجُهٍ:

أحدها: أن تكون حرفًا جارًّا، وجميع ما ذُكِرَ لها عشرةُ معان:

أحدُها المجاوزة، ولم يذكر البصريُّون سواه، نحو (سافرت عن البلد)، و(رغبت عن كذا)، و(رميت السَّهم عن القوس)، وذُكِر لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي.

الثَّاني البدل، نحو ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[2]، وفي الحديث (صومي عن أمِّك).

الثَّالث الاستعلاء، نحو ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾[3]، وقول ذي الأصبع [من البسيط]:

٢١٧- لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ   عَنِّي وَلا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُوني [4]

أي لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب عليَّ ولا أنت مالكي فتسوسني، وذلك لأنَّ المعروف أن يُقال: (أفضلت عليه)، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾[5]، أي قدَّمْتُهُ عليه، وقيل: هي على بابِها، وتعلُّقها بحال محذوفةٍ، أي (منصرفًا عن ذكر ربِّي)، وحكى الرُّمَّاني عن أبي عبيدة أنَّ (أحببت) من أحبَّ البعير إحبابًا إذا برك فلم يَثُرْ، فـ(عن) متعلِّقةٌ به باعتبار معناه التَّضمُّنيِّ، وهي على حقيقتها، أي إنِّي تثبَّطت عن ذكر ربِّي، وعلى هذا فـ(حب الخير) مفعولٌ لأجله.

الرَّابع التَّعليل، نحو ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾[6]، ونحو ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾[7]، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير ﴿ تاركي ﴾، أي (ما نتركها صادرين عن قولك)، وهو رأي الزَّمخشريِّ، وقال في ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا ﴾[8]: إن كان الضَّمير للشَّجرة فالمعنى حملهما على الزَّلَّة بسببها، وحقيقته أصدر الزَّلَّة عنها، ومثله ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ﴾[9]، وإن كان للجنَّة فالمعنى (نحَّاهما عنها).

الخامس مرادفة (بعد)، نحو ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾[10]، ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن

---

(١) القصص/ ٣٢.   (٢) البقرة/ ٤٨.   (٣) محمد/ ٣٨.

(٤) لذي الأصبع واسمه حرثان بن السموءل، **لاه ابن عمك**: أصله: (لله در ابن عمك)، فحذف المضاف وأناب عن المضاف إليه وحذف من (لله) لام الجر واللام التي بعدها، و(**عنِّي**) بمعنى (على)، وفيه الشاهد، و**الديان**: القائم بالأمر، و**تخزوني**: تسوسني [١/ ٤٣٠].

(٥) سورة ص/ ٣٢.

(٦) التوبة/ ١١٤.   (٧) هود/ ٥٣.   (٨) البقرة/ ٣٦.   (٩) الكهف/ ٨٢.   (١٠) المؤمنون/ ٤٠.

مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[1]، بدليل أنَّ في مكان آخر ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾[2]، ونحو ﴿ لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ﴾[3]، أي حالةً بعد حالةٍ، وقال [من الرجز]:

٢١٨- وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ [4]

السَّادس الظَّرفيَّة، كقوله [من الطويل]:

٢١٩- وَآسِ سَراةَ الحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ   وَلا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعَةِ وانِيا [5]

الرباعة: نجوم الحمالة، قيل: لأنَّ (ونى) لا يتعدَّى إلا بـ(في)، بدليل ﴿ وَلَا تَنِيَا فِي ذِكۡرِي ﴾[6]، والظَّاهر أنَّ معنى (ونى عن كذا): جاوزه ولم يدخل فيه، و(ونى فيه): دخل فيه وفتر.

السَّابع مرادفة (من)، نحو ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾[7] الشَّاهد في الأولى، ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ ﴾[8]، بدليل ﴿ فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ ﴾[9]، ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ ﴾[10].

الثَّامن مرادفة الباء، نحو ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴾[11]، والظَّاهر أنَّها على حقيقتها، وأنَّ المعنى (وما يصدر قوله عن هوى).

التَّاسع الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثَّله بـ(رميت عن القوس)؛ لأنَّهم يقولون أيضًا: رميت بالقوس، حكاهما الفرَّاء، وفيه ردٌّ على الحريريِّ في إنكاره أن يُقال ذلك إلاَّ إذا كانت القوس هي المرميَّة، وحكى أيضًا (رميت على القوس).

العاشر أن تكون زائدةً للتَّعويض من أخرى محذوفةٍ، كقوله [من الطويل]:

٢٢٠- أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتاها حِمامُها   فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ [12]

قال ابنُ جنِّي: أراد (فهلاَّ تدفع عن الَّتي بين جنبيك؟) فحذفت (عن) من أوَّل الموصول وزيدت بعده.

الوجه الثَّاني: أن تكون حرفًا مصدريًّا، وذلك أنَّ بني تميم يقولون في نحو (أعجبني أن تفعل): عن تفعل، قال ذو الرُّمَّة [من البسيط]:

٢٢١- أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلَةً   ماءُ الصَّبابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ ؟ [13]

---

(١) النساء/ ٤٦.   (٢) المائدة/ ٤١.   (٣) الانشقاق/ ١٩.

(٤) لبكير بن عبد الربعي [١/ ٤٣٣].

(٥) هذا من قصيدة للأعشى ميمون، **وآس سراة القوم**: أي أنلهم من مالك واجعل لهم فيه أسوة، و**رِباعة الرجُل**: فخذه التي هو منها، وقوله: (**ولا تك ... إلخ**) يقول: إذا حملوا فاحمل معهم [١/ ٤٣٤].

(٦) طه/ ٤٢.   (٧) الشورى/ ٢٥.   (٨) الأحقاف/ ١٦.   (٩) المائدة/ ٢٧.

(١٠) البقرة/ ١٢٧.   (١١) النجم/ ٣.

(١٢) هذا لزيد بن رَزين بن الملوِّح، و**الحِمام**: الموت [١/ ٤٣٦].

(١٣) هو لذي الرُّمَّة، **ترسَّمت**: تبينت ونظرت هل ترى منزل خرقاء، و**ماء الصبابة**: الدمع، والصبابة: الشوق، و**مسجوم**: سائل [١/ ٤٣٧].

يقـال: ترسَّمت الدار أي تأمَّلتها، وسجَمَ الدَّمعُ: سال، وسجمْتهُ العينُ: أسالته، وكذا يفعلون في (أنَّ) المشدَّدة فيقولون: (أشهد عنَّ محمدًا رسول الله)، وتسمَّى عنعنة تميم.

الثَّالث: أن تكون اسمًا بمعنى (جانب)، وذلك يتعيَّن في ثلاثة مواضع:

أحدها أن يدخل عليها (من)، وهو كثيرٌ، كقوله [من الكامل]:

٢٢٢- فَلَقَدْ أَرانِي لِلرِّماحِ دَرِيئَةً   مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمامِي [(١)]

ويحـتمله عندي ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ ﴾[(٢)] فـتقدَّر معطوفةً على مجرور (من)، لا على (من) ومجرورها، و(من) الدَّاخلة على (عن) زائدةٌ عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل: (قعدت عن يمينه) فالمعنى في جانب يمينه، وذلـك محتملٌ للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـ(من) تَعَيَّنَ كونُ القُعود ملاصقًا لأوَّل النَّاحية.

الثَّاني أن يدخل عليها (على)، وذلك نادرٌ، والمحفوظ منه بيتٌ واحدٌ، وهو قوله [من الطويل]:

٢٢٣- عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا   .... [(٣)]

الثَّالث أن يكون مجرورها وفاعل متعلِّقها ضميرين لمسمًّى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقول امرئ القيس [من الطويل]:

٢٢٤- وَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَراتِهِ   .... [(٤)]

وقول أبي نواس [من البسيط]:

دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْراءُ   .... [(٥)]

وذلـك لـئلاَّ يـؤدِّي إلى تعدِّي فعل المضمَر المتَّصل إلى ضميره المتَّصل، وقد تقدَّم الجواب عن هذا، وممَّا يدلُّ على أنَّها ليست هنا اسمًا أنَّه لا يصحُّ حلول الجانب محلَّها.

(عَوْض):

ظـرفٌ لاسـتغراق المستقبل مـثل (أبـدًا)، إلاَّ أنَّـه مختصٌّ بالنَّفي، وهو معربٌ إن أضيف، كقـولهم: (لا أفعلـه عـوض العائضين)، مبنيٌّ إن لم يُضَف، وبناؤه إمَّا على الضَّمِّ كـ(قبلُ)، أو علـى الكـسر كــ(أمسِ)، أو على الفتح كـ(أينَ)، وسُمِّي الزَّمانُ عوضًا لأنَّه كلَّما مضى جزءٌ منه عوضـه جزءٌ آخر، وقيل: بل لأنَّ الدَّهـر في زعمهم يسـلب ويعوِّض، واختُلِفَ في قـول

(١) هذا من قصيدة لقطري بن الفجاءة، **دريئة**: فعيلة من الدرء وهو الدفع، ومن الدَّرْي وهو الختل [١/ ٤٣٨].
(٢) الأعراف/ ١٧.
(٣) وتمامه (**وكيف سُنوحٌ واليمينُ قطيعُ**)، **سُنَّحًا**: جمع سانح [١/ ٤٤٠].
(٤) هو مطلع أبيات لامرئ القيس بن حجر الكندي، وتمامه (**ولكنْ حديثًا ما حديثُ الرواحلِ**)، قوله (**نَهبًا**): ما يغار عليه، و**حَجَراته**: نواحيه [١/ ٤٤٠].
(٥) أهمله السيوطي.

الأعشى [من الطويل]:

رَضِيعَيْ لَبان ثَدْيِ أُمٍّ تَحالَفا بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ [(١)]

فقيل: ظرفٌ لـ(نتفرق)، وقال ابن الكلبيِّ: قسَمٌ، وهو اسمٌ لصنم كان لبكر بن وائل، بدليل قوله [من الوافر]:

٢٢٥- حَلَفْتُ بِمائِراتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصابٍ تُرِكْنَ لَدَى السَّعيرِ [(٢)]

و(السَّعير): اسمٌ لصنمٍ كان لعنزة. انتهى، ولو كان كما زعم لم يَتَّجه بناؤه في البيت.

(عسى):

فعلٌ مطلقًا، لا حرفٌ مطلقًا ـ خلافًا لابن السَّرَّاج وثعلب ـ ولا حين يتَّصل بالضَّمير المنصوب كقوله [من الرجز]:

٢٢٦- يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَساكا [(٣)]

خلافًا لسيبويه، حكاه عنه السِّيرافي.

ومعناه التَّرجِّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ [(٤)].

وتستعمل على أوجُهٍ: أحدها أن يقال: (عسى زيدٌ أن يقوم)، واختُلِفَ في إعرابه على أقوال:

أحدها ـ وهو قول الجمهور ـ أنَّه مثل (كان زيدٌ يقوم)، واستشكل بأنَّ الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذاتٌ، ولا يكون الحدث عين الذَّات، وأُجيب بأُمور: أحدُها أنَّه على تقدير مضاف، إمَّا قبل الاسم، أي (عسى أمرُ زيدٍ القيام)، أو قبل الخبر، أي عسى زيدٌ صاحب القيام، ومثله ﴿ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [(٥)]، أي (ولكنَّ صاحب البرِّ مَن آمن بالله)، أو (ولكنَّ البرَّ برُّ مَن آمن بالله)، والثَّاني أنَّه من باب (زيدٌ عَدْلٌ وصَوْمٌ)، ومثله ﴿ وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ [(٦)]، والثَّالث أنَّ (أن) زائدةٌ لا مصدريَّة، وليس بشيءٍ؛ لأنَّها قد نصبت، ولأنَّها لا تسقط إلا قليلا.

والقول الثَّاني أنَّها فعلٌ متعدٍّ بمنزلة (قارب) معنًى وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلة (قرب من أن يفعل) وحذف الجارُّ توسُّعًا، وهذا مذهب سيبويه والمبرد.

---

(١) أهمله السيوطي، وفي تفسير (أسحم) يقال: الدم تغمس فيه اليد عند التحالف، ويقال: بالرحِم، ويقال: بسواد حلمة الثدي، ويقال: بزق الخمر، ويقال: هو الليل [اللسان (سحم)].

(٢) **مائرات**: صفة لمحذوف، أي بدماء مائرات، أي متموِّجات، و**الأنصاب**: ما نُصِب ليُعبد من دون الله، و**السُّعير**: اسم صنم كان لعنزة [١/ ٤٤٢]، وقائل البيت رشيد بن رميض العنزي كما في اللسان (سعر).

(٣) هو لرؤبة، وفي البيت شواهد، أحدها وقوع المضمر المنصوب المتصل بعد (عسى)، الثاني: دخول تنوين الترنم في (عسى)، الثالث: الجمع بين العوض والمعوض في (أبتا)؛ لأن الألف والتاء عوضان من ياء المتكلم، الرابع: استعمال (على) لمعنى (لعل) [١/ ٤٤٣].

(٤) البقرة/ ٢١٦. (٥) البقرة/ ١٧٧. (٦) يونس/ ٣٧.

والـثَّالث أَنَّهـا فعـلٌ قاصـرٌ بمنـزلة (قـرب) و(أن) والفعـل بدلُ اشتمال مِن فاعلها، وهو مـذهب الكوفـيِّين، ويـردُّه أنَّـه حينئذٍ يكون بدلاً لازمًا تتوقَّف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

والـرَّابع أَنَّهـا فعـلٌ نـاقصٌ كمـا يقـول الجمهـور، و(أنْ) والفعـل بدل اشتمال كما يقول الكوفـيُّون، وأنَّ هـذا الـبدل سدَّ مسدَّ الجزأين كما سدَّ مسدَّ المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّما نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ ﴾(١) بالخطاب، واختاره ابن مالك.

الاسـتعمال الثَّانـي: أن تُـسْنَدَ إلى (أن) والفعـل فـتكون فعـلاً تامًّـا، هـذا هو المفهوم من كلامهـم، وقـال ابـن مالك: عندي أنَّها ناقصةٌ أبدًا، ولكن سدَّت (أن) وصلتها في هذه الحالة مـسدَّ الجزأين كما في ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ ﴾(٢)؛ إذ لم يقل أحدٌ إن (حسِب) خرجت في ذلك عن أصلها.

الثَّالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها المضارع المجرَّد أو المقرون بالسِّين أو الاسم المفرد نحو (عسى زيدٌ يقوم)، و(عسى زيدٌ سيقوم)، و(عسى زيدٌ قائمًا)، والأوَّل قليلٌ، كقوله [من الوافر]:

٢٢٧- عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ (٣)

والثَّالث أقلُّ، كقوله [من الرجز]:

٢٢٨- أَكْثَرْتَ فِي اللَّـوْمِ مُلِحًّا دائِما
لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صائِما (٤)

وقـولهم في المـثل: (عسى الغوير أبؤسًا)، كذا قالوا، والصَّواب أنَّهما مِمَّا حُذِفَ فيه الخبر، أي (يكـون أبؤسًـا) و(أكـون صـائمًا)؛ لأنَّ في ذلـك إبقـاءً لهما على الاستعمال الأصليِّ، ولأنَّ المرجوَّ كونُه صائمًا لا نفس الصَّائم.

والثَّاني نادرٌ جدًّا، كقوله [من الطويل]:

٢٢٩- عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ ... سَتُطْفِئُ غَلاَّتِ الْكُلَى وَالْجَوانِحِ (٥)

و(عسى) فيهنَّ فعلٌ ناقصٌ بلا إشكال.

---

(١) آل عمران/ ١٧٨. (٢) العنكبوت/ ٢.

(٣) هـذا مـن قـصيدة هُدبـة بن خشرم العذري، **الكرب**: أشد من الغم، **وأمسيت**: دخلت في المساء، ويروى بضم التاء وفتحها [١/ ٤٤٣].

(٤) لا يُعرف له قائل، و**العذل**: الملامة، و**مُلِحًّا**: اسم فاعل من ألحَّ يُلحُّ إلحاحًا، وهو نصب على الحال [١/ ٤٤٤].

(٥) قائلـه قـسام بـن رواحـة السِّنبسي، من شعراء الحماسة، و**غلاَّت**: جمع غُلَّة، وهي حرارة العطش، و**الكُلَى**، جمع كلـية، و**الجـوانح**: جمـع جانحـة، وهـي الـضلوع القـصار، والمعنى: المطموع فيه من أولياء الدم أن يطلبوا الثأر في المستقبل وإن كانوا أخَّروه إلى هذه الغاية، فلتسكن نفوس ولتبرد قلوب [١/ ٤٤٥].

والسَّادس: أن يقال: (عساي)، و(عساك)، و(عساه)، وهو قليلٌ، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها أنَّها أُجْرِيَتْ مجرى (لعلَّ) في نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت (لعلَّ) مجراها في اقتران خبرها بـ(أنْ)، قاله سيبويه، والثَّاني أنَّها باقيةٌ على عملها عملَ (كان) ولكن اسْتُعير ضمير النَّصب مكان ضمير الرَّفع، قاله الأخفش، ويردُّه أمران: أحدهما أنَّ إنابة ضميرٍ عن ضميرٍ إنَّما ثبت في المنفصل، نحو (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا)، وأمَّا قوله [من الرجز]:

٢٣٠- يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طالَما عَصَيْكا [(١)]

فالكاف بدلٌ من التَّاء بدلاً تصريفيًّا، لا من إنابة ضميرٍ عن ضميرٍ كما ظنَّ ابن مالك، والثَّاني أنَّ الخبر قد ظهر مرفوعًا في قوله [من الطويل]:

٢٣٢- فَقُلْتُ عَساها نارُ كَأْسٍ وَعَلَّها   تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَها فَأَعُودُها [(٢)]

والثَّالث أنَّها باقيةٌ على إعمالها عملَ (كان)، ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرًا وبالعكس، قاله المبرِّد والفارسي، ورُدَّ باستلزامه في نحو قوله [من الرجز]:

يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَساكا [(٣)]

الاقتصارَ على فعلٍ ومنصوبه، ولهما أن يجيبا بأنَّ المنصوب هنا مرفوعٌ في المعنى؛ إذ مُدَّعاهما أنَّ الإعراب قلب، والمعنى بحاله.

السَّابع: (عسى زيدٌ قائمٌ)، حكاه ثعلب، ويتخرَّج هذا على أنَّها ناقصةٌ وأنَّ اسمها ضمير الشَّأن، والجملة الاسميَّة الخبر.

تنبيه:

إذا قيل: (زيدٌ عسى أن يقوم) احتمل نقصان (عسى) على تقدير تحمُّلِها الضَّمير، وتمامها على تقدير خلوِّها منه، وإذا قلت: (عسى أن يقوم زيدٌ) احتمل الوجهين أيضًا، ولكن يكون الإضمار في (يقوم) لا في (عسى)، اللَّهمَّ إلاَّ أن تقدِّر العاملين تنازعا (زيدًا) فيحتمل الإضمار في (عسى) على إعمال الثَّاني، فإذا قلت: (عسى أن يضربَ زيدٌ عَمرًا) فلا يجوز كون (زيد) اسمَ (عسى)؛ لئلاَّ يلزم الفصل بين صلة (أن) ومعمولها ـ وهو (عَمْرًا) ـ بالأجنبيِّ ـ وهو (زيد) ـ، ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ﴾ [(٤)].

---

(١) هو لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير، قوله: (**عصيكا**) أراد عصيت، فأبدل من التاء كافًا؛ لأنها أختها في الهمس، وقد استشهد به المصنف لذلك [١/ ٤٤٦].

(٢) هو لصخر بن جعد الخُضري، **كأس**: اسم امرأة كان صخر مغرمًا بها، **تَشَكَّى**: أصله تتشكَّى [١/ ٤٤٦].

(٣) هو الشاهد المتقدم برقم ٢٢٦ ص١٢٨.

(٤) الإسراء/ ٧٩.

(عَل) بلامٍ خفيفة:

اسمٌ بمعنى (فوق) التزموا فيه أمرين: أحدهما استعماله مجرورًا بـ(من)، والثَّاني استعماله غيرَ مضاف، فلا يُقال: (أخذته من علِ السَّطح) كما يقال: من علوه ومن فوقه، وقد وهم في هذا جماعةٌ منهم الجوهريُّ وابنُ مالك، وأمَّا قوله [من الرجز]:

٢٣٣- يـا رُبَّ يــومٍ لِـيَ لا أُظَـلَّـلُـهْ
أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأَضْحَى مِنْ عَلُهْ [(١)]

فالهاء للسَّكت، بدليل أنَّه مبنيٌّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا.

ومتى أُريدَ به المعرفة كان مبنيًّا على الضَّمِّ تشبيهًا له بالغايات كما في هذا البيت، إذ المراد فوقيَّة نفسه، لا فوقيَّة مُطْلَقَة، والمعنى أنَّه نصيبه الرَّمضاء من تحته وحرُّ الشَّمس من فوقه.

ومثله قول الآخر يصف فرسًا [من الرجز]:

٢٣٤- أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ [(٢)]

ومتى أُريدَ به النَّكرةَ كان مُعربًا، كقوله [من الطويل]:

٢٣٥- .... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ [(٣)]

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمودٍ انحطَّ من مكانٍ ما عالٍ، لا من علو مخصوص.

(عَلَّ) بلامٍ مشدَّدة مفتوحة أو مكسورة:

لغة في (لعلَّ)، وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام، قال [من المنسرح]:

٢٣٦- وَلا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ [(٤)]

وهي بمنزلة (عسى) في المعنى، وبمنزلة (أنَّ) المشدَّدة في العمل، وعقيل تخفض بهما، وتجيز في لامهما الفتح تخفيفًا والكسر على أصل التقاء السَّاكنين، ويصحُّ النَّصب في جوابهما عند الكوفيِّين، تمسُّكًا بقراءة حفص ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ . أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[(٥)] بالنَّصب،

---

(١) قال العيني في الكبرى: البيت لأبي ثروان، **وأظلَّله**: المعنى: رب يوم لا أجعل في ظل فيه أصير كذا وكذا، **وأُرمَض**: من رمضت قدمه: إذا احترقت من شدة الرمضاء، وهي الأرض التي يقع عليها شدة حرارة الشمس، **وأضحى**: من ضحيت بالشمس ضحاء: إذا برزت [١/ ٤٤٨].

(٢) هو من أرجوزة لأبي النجم العجلي، **أقب من تحت**: يعني أن خصره ضامر، والخصر تحت المتن، **عريض من عل**: يعني أن متنه عريض [١/ ٤٤٩].

(٣) هو من معلقة امرئ القيس بن حجر، وصدره: **مكر مفر مقبل مدبر معا، والجلمود**: الحجر العظيم، **وحطَّهُ**: أنزله من فوق إلى تحت [١/ ٤٥٢].

(٤) عزاه ابن الأعرابي في نوادره للأضبط بن قريع، **ولا تهين**: أصله (لا تهينن) بنون التوكيد الخفيفة، حذفت لملاقاة الساكنين وبقيت الفتحة، **وعلَّك**: لغة في (لعلك)، **وتركع**: من الركوع، وهو الانحناء والميل، وأراد به الانحطاط من المرتبة والسقوط من المنزلة [١/ ٤٥٣].

(٥) غافر/ ٣٦، ٣٧.

وقوله [من الرجز]:

٢٣٧- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِها
يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْراتِها (١)

وسيأتي البحث في ذلك.

وذكر ابن مالك في شرح العمدة أنَّ الفعل قد يُجزَم بعد (لعلَّ) عند سقوط الفاء، وأنشد [من الطويل]:

٢٣٨- لَعَلَّ الْتِفاتًا مِنْك نَحْوي مُقَدَّرٌ يَمِلْ بِك مِنْ بَعْدِ القَساوَةِ لِلرُّحْمِ (٢)

وهو غريب.

(عند):

اسمٌ للحضور الحسِّيِّ، نحو ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾(٣)، والمعنويَّ، نحو ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾(٣)، وللقُرب كذلك، نحو ﴿ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ . عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾(٤)، ونحو ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾(٥)، وكسرُ فائها أكثر من ضمِّها وفتحِها، ولا تقع إلا ظرفًا أو مجرورةً بـ(مِن)، وقول العامَّة: (ذهبت إلى عنده) لحنٌ، وقول بعض المولَّدين [من الرمل]:

كُلُّ عِنْدٍ لك عِنْدِي لا يُساوي نِصْفَ عِنْدي (٦)

قال الحريريُّ: لحنٌ، وليس كذلك، بل كلُّ كلمةٍ ذُكرتْ مرادًا بها لفظُها، فسائغٌ أن تتصرَّف تصرُّف الأسماء وأن تُعرَب ويُحكَى أصلُها.

تنبيهان:

الأوَّل: قولنا: "(عند) اسمٌ للحضور" موافقٌ لعبارة ابن مالك، والصَّواب (اسمٌ لمكان الحضور)؛ فإنَّها ظرفٌ لا مصدرٌ، وتأتي أيضًا لزمانه، نحو (الصَّبر عند الصَّدمة الأولى)، و(جئتك عند طلوع الشَّمس).

الثَّاني: تُعاقِبُ (عند) كلمتان: (لدى) مطلقًا نحو ﴿ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ ﴾(٧)، ﴿ لَدَا ٱلْبَابِ ﴾(٨)

---

(١) **علَّ**: أصله (لعل)، **صروف الدهر**: حوادثه ونوائبه، واحدها صرْف، **والدُّولات**: جمع دولة، وهي اسم الشيء الذي يُتداول، **ويُدِلْنَنا**: من (أدالنا الله من عدونا إدالة)، وهي الغلبة، **وزفرات**: جمع زفرة وهي الشدة، وحق الجمع (زَفَرات) وإنما سكنت للضرورة، والرجز فيه شواهد، أحدها هذا، والثاني استعمال علَّ في لعلَّ، والثالث نصب المضارع بأن بعد الفاء في جواب الترجي، وعلى ذلك أورده ابن مالك [١/ ٤٥٤].

(٢) **الرُّحْم**: الرحمة [١/ ٤٥٤]. (٣) النمل/ ٤٠. (٤) النجم/ ١٤، ١٥. (٥) سورة ص/ ٤٧.

(٦) أهمله السيوطي، مولد.

(٧) غافر/ ١٨. (٨) يوسف/ ٢٥.

﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾(١)، و(لدن) إذا كان المحلُّ محلَّ ابتداء غايةٍ نحو (جئت من لدنه)، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾(٢)، ولو جيء بـ(عند) فيهما أو بـ(لدن) لصحَّ، ولكن تُركَ دفعًا للتِّكرار، وإنما حَسُنَ تِكرار (لدى) في ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ ﴾ لتباعُد ما بينهما، ولا تصلح (لدن) هنا؛ لأنَّه ليس محلَّ ابتداء.

ويفترقن من وجهٍ ثان، وهو أن (لدن) لا تكون إلاَّ فضلةً، بخلافهما، بدليل ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ﴾(٣)، ﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ ﴾(٤).

وثالثٍ، وهو أنَّ جرَّها بـ(من) أكثر من نصبها، حتَّى إنَّها لم تجيء في التَّنزيل منصوبةً، وجرُّ (عند) كثيرٌ، وجرُّ (لدى) ممتنعٌ.

ورابعٍ، وهو أنَّهما مُعرَبان وهي مبنيَّةٌ في لغة الأكثرين.

وخامسٍ، وهو أنَّها قد تُضافُ للجملة، كقوله [من الطويل]:

٢٣٩- .... لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شابَ سُودُ الذَّوائِبِ (٥)

وسادسٍ، وهو أنَّها قد لا تُضاف، وذلك أنَّهم حكوا في (غدوة) الواقعة بعدها الجرَّ بالإضافة والنَّصب على التَّمييز والرَّفع بإضمار (كان) تامَّة.

ثمَّ اعلم أنَّ (عند) أمكَنُ من (لدى) من وجهين: أحدهما أنَّها تكونُ ظرفًا للأعيان والمعاني، تقول: هذا القول عندي صوابٌ، وعند فلان علمٌ به، ويمتنع ذلك في (لدى)، ذكره ابن الشَّجريِّ في أماليه ومَبْرَمان في حواشيه.

والثَّاني أنَّك تقول: (عندي مالٌ) وإن كان غائبًا، ولا تقول: (لديَّ مالٌ) إلاَّ إذا كان حاضرًا، قاله الحريريُّ وأبو هلالٍ العسكريُّ وابنُ الشَّجريِّ، وزعم المعرِّي أنَّه لا فرق بين (لدى) و(عند)، وقول غيره أولى.

وقد أغناني هذا البحث عن عقد فصلٍ لـ(لدن) ولـ(لدى) في باب اللام.

حرف الغين المعجمة

(غير):

اسمٌ ملازمٌ للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطَع عنها لفظًا إن فُهِمَ المعنى وتقدَّمت عليها كلمة (ليس)، وقولهم: (لا غير) لحنٌ، ويقالُ: (قبضت عشرةً ليسَ غيرُها) برفع (غير) على حذف

(١) آل عمران/ ٤٤. (٢) الكهف/ ٦٥. (٣) المؤمنون/ ٦٢. (٤) سورة ق/ ٤.

(٥) هو للقطامي، وصدره: **صريع غوان راقهنَّ ورُقْنَه، لدن شبَّ** ...: أي من عند وقت شبابه إلى أن شاب وشاخ، و**الذوائب**: الضفائر من الشعر، واحدُها ذؤابة، والبيت استشهد به على إضافة (لدن) إلى الجملة [١/ ٤٥٥].

الخبر، أي مقبوضًا بنصبها على إضمار الاسم، أي (ليس المقبوض غيرها)، و(ليس غيرَ) بالفتح من غير تنوينٍ على إضمار الاسم أيضًا وحذف المضاف إليه لفظًا ونيَّةِ ثُبُوتِه، كقراءة بعضهم ﴿ للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ بالكسر من غير تنوين، أي من قبل الغلب ومن بعده، و(ليس غيرُ) بالضَّمِّ من غير تنوين، فقال المبرِّد والمتأخِّرون: إنَّها ضمَّةُ بناءٍ لا إعراب، وإنَّ (غير) شُبِّهَتْ بالغايات كـ(قبل) و(بعد)، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون خبرًا، وقال الأخفش: ضمَّةُ إعرابٍ لا بناء؛ لأنَّه ليس باسم زمان كـ(قبل) و(بعد)، ولا مكان كـ(فوق) و(تحت)، وإنَّما هو بمنزلة (كلّ) و(بعض)، وعلى هذا فهو الاسم، وحُذِفَ الخبر، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين و(ليس غيرًا) بالفتح والتَّنوين، و(ليس غيرٌ) بالضَّمِّ والتَّنوين، وعليهما فالحركة إعرابيَّة؛ لأنَّ التَّنوين إمَّا للتَّمكين فلا يلحق إلا الْمُعرَبات، وإمَّا للتَّعويض فكأنَّ المضاف إليه مذكور.

ولا تتعرَّف (غير) بالإضافة؛ لشدَّة إبهامها، وتُستعمَل (غير) المضافة لفظًا على وجهين:

أحدهما ـ وهو الأصل ـ أن تكون صفةً للنَّكرة نحو ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [1]، أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [2] الآية؛ لأنَّ المعرَّف الجنسيَّ قريبٌ من النَّكرة، ولأنَّ غيرًا إذا وقعت بين ضدَّين ضعُف إبهامُها، حتَّى زعم ابنُ السَّرَّاج أنَّها حينئذٍ تتعرَّف، ويردُّه الآية الأولى.

والثَّاني: أن تكون استثناءً، فتعرب بإعراب الاسم التَّالي (إلاَّ) في ذلك الكلام، فتقول: (جاء القوم غيرَ زيدٍ) بالنَّصب، و(ما جاءني أحدٌ غير زيدٍ) بالنَّصب والرَّفع، وقال تعالى: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ [3] يُقرأ برفع (غير) إمَّا على أنَّه صفةٌ لـ﴿ ٱلْقَٰعِدُونَ ﴾؛ لأنَّهم جنسٌ، وإمَّا على أنَّه استثناءٌ وأُبدِلَ على حدِّ ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[4]، ويؤيِّده قراءة النَّصب وأنَّ حُسْنَ الوصف في ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[5] إنَّما كان لاجتماع أمرين: الجنسيَّة، والوقوع بين الضِّدَّين، والثَّاني مفقودٌ هُنا، ولهذا لم يُقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلاَّ خارج السَّبْع؛ لأنَّه لا وجه لها إلاَّ الوصف، وقُرِئَ ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[6] بالجرِّ صفةً على اللفظ، وبالرَّفع على الموضع، وبالنَّصب على الاستثناء، وهي شاذَّة، وتحتمل قراءة الرَّفع الاستثناء على أنَّه إبدالٌ على المحلِّ، مثل ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[7].

وانتصاب (غير) في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد (إلاَّ) عندهم، واختاره ابن عصفور، وعلى الحاليَّة عند الفارسيِّ، واختاره ابن مالك، وعلى التَّشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش.

(١) فاطر/ ٣٧. (٢) الفاتحة/ ٧. (٣) النساء/ ٩٥. (٤) النساء/ ٦٦.
(٥) الفاتحة/ ٧. (٦) الأعراف/ ٥٩. (٧) الصافات/ ٣٥.

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أُضِيفَت إلى مبنيٍّ، كقوله [من البسيط]:

٢٤٠- لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن نطقت   حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ (١)

وقوله [من الرمل]:

٢٤١- لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ   تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرَهُ (٢)

وذلك في البيت الأوَّل أقوى؛ لأنَّه انضمَّ فيه إلى الإبهام والإضافة لِمَبنيٍّ تضمُّن (غير) معنى (إلاَّ).

تنبيهان:

الأوَّل: من مشكل التَّراكيب الَّتي وقعت فيها كلمة (غير) قول الحكمي [من المديد]:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ   ينقضي بالهمِّ والحزَنِ (٣)

وفيه ثلاثة أوجهٍ: أحدُها أنَّ (غير) مبتدأٌ لا خبر له، بل لما أُضيفَ إليه مرفوعٌ يُغني عن الخبر ــ وذلك لأنَّه في معنى النَّفي، والوصف بعده مخفوضٌ لفظًا وهو في قوَّة المرفوع بالابتداء ــ فكأنَّه قيل: (ما مأسوفٌ على زمنٍ ينقضي مصاحبًا للهمِّ والحزن)، فهو نظير (ما مضروبٌ الزَّيدان)، والنَّائب عن الفاعل الظَّرف، قاله ابن الشَّجريِّ، وتبعه ابن مالك.

والثَّاني أنَّ (غير) خبرٌ مقدَّمٌ، والأصل (زمنٌ ينقضي بالهمِّ والحزن غير مأسوفٍ عليه)، ثمَّ قُدِّمت (غير) وما بعدها، ثمَّ حُذِف (زمن) دون صفته، فعاد الضَّمير المجرور بـ(على) على غير مذكور، فأتي بالاسم الظَّاهر مكانه، قاله ابن جنِّي، وتبعه ابنُ الحاجب.

فإن قيل: (فيه حذف الموصوف مع أنَّ الصفة غير مفردة، وهو في مثل هذا ممتنعٌ) قلنا: في النَّثر، وهذا شعرٌ فيجوز فيه، كقوله [من الوافر]:

٢٤٢- أنا ابنُ جلا وطلاَّعُ الثَّنايا   .... (٤)

أي أنا ابن رجلٍ جلا الأمور، وقوله [من الرجز]:

٢٤٣- تَرمي بكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ (٥)

أي بكفَّيْ رجل كان.

---

(١) هو لأبي قيس بن رفاعة من الأنصار، و**الأوقال**: جمع وقل، وهو شجر المقل، وضمير (**منها**) للناقة، أي لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت، يريد حدة نفسها [١/ ٤٥٨].

(٢) لم يسم قائله، و**لُذْ**: أمر من لاذ يلوذ، و**تُلفِه**: من ألفى إذا وجد، و**مفيضًا**: من أفاض، وثلاثيه فاض، يقال: (فاض الماء) إذا كثر حتى سال على ضفة الوادي [١/ ٤٥٨].

(٣) أهمله السيوطي، مولد.

(٤) هذا مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي، و**طلاَّع**: مبالغة طالع، و**الثنايا**: جمع الثنية، وهي السن المعروفة، ويقال: (رجل طلاع الثنايا) إذا كان ساميًا لمعالي الأمور، و**طلاَّع الثنايا**: أي يطلع على الثنايا، وهي ما علا من الأرض وغلظ [١/ ٤٥٩]، وعجزه: **متى أضع العمامة تعرفوني**.

(٥) **ترمي**: يروى بدله: (جادت)، أي أحسنت، و**بكفي**: مضاف إلى محذوف، أي بكفي رجل، وجملة (كان) ومعموليها صفة (رجل) محذوف [١/ ٤٦١].

والـثَّالث أنَّـه خـبرٌ لمحذوف، و(مأسوف) مصدرٌ جاء على مفعول، كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى (أنا غير آسف على زمنٍ هذه صفته)، قاله ابن الخشَّاب، وهو ظاهر التَّعسُّف.

التَّنبيه الثَّاني: من أبيات المعاني قول حسَّان رضي الله عنه [من الطويل]:

٢٤٤- أتانا فلمْ نعدلْ سواهُ بغَيرِهِ نبيٌّ بدا في ظُلمةِ اللَّيلِ هاديا [(١)]

فيقال: (سواه) هو (غيره)، فكأنَّه قال: (لم نعدل غيره بغيره)، والجواب أنَّ الهاء في (بغيره) للسِّوى، فكأنَّه قال: لم نعدل سواه بغير السِّوى، وغير سواه هو نفسه عليه السَّلام، فالمعنى (لم نعدل سواه به).

حرف الفاء

الفاء المفردة:

حرفٌ مهمَل، خلافًا لبعض الكوفيِّين في قولهم إنَّها ناصبةٌ في نحو (ما تأتينا فتحدِّثنا)، وللمبرِّد في قوله إنَّها خافضةٌ في نحو [من الطويل]

فمثلكِ حُبلَى قد طَرَقتُ ومُرضِعٍ .... [(٢)]

فيمن جرَّ مِثْلاً والمعطوف، والصَّحيح أنَّ النَّصب بـ(أن) مضمَرة كما سيأتي، وأنَّ الجرَّ بـ(رُبَّ) مضمرة كما مرَّ.

وترد على ثلاثة أوجُه: **أحدها** أن تكون عاطفةً، وتُفيد ثلاثةَ أمور:

أحدها التَّرتيب، وهو نوعان: معنويٌّ كما في (قام زيدٌ فعمرو)، وذكريٌّ، وهو عطف مفصَّل على مجمل، نحو ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [(٣)]، ونحو ﴿ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةً ﴾[(٤)]، ونحو ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي ﴾[(٥)] الآية، ونحو (توضَّأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه)، وقال الفرَّاء: إنَّها لا تفيد التَّرتيب مطلقًا، وهذا مع قوله إنَّ الواو تفيد التَّرتيب غريبٌ، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴾[(٦)]، وأُجيبَ بأنَّ المعنى (أردنا إهلاكها)، أو بأنَّها للتَّرتيب الذِّكريِّ، وقال الجرميُّ: لا تُفيد الفاء التَّرتيب في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قوله [من الطويل]:

(١) قال الشيخ بدر الدين الزركشي: إن قيل: سواه: غيره، فكأنه قال: فلم نعدل غيره بغيره، فالجواب أن الهاء في (**بغيره**) للسوى، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغير سواه: هو نفسه، فالمعنى: فلم نعدل سواه به، هكذا حله شيخنا محمد بن هشام، ولا حاجة إلى هذا، فإن (سوى) في هذا البيت بمعنى نفسه، نص على ذلك الأزهري في التهذيب [١/ ٤٦٢].

(٢) تقدم برقم ١٩٤ ص١١٦.

(٣) البقرة/ ٣٦. (٤) النساء/ ١٥٣. (٥) هود/ ٤٥. (٦) الأعراف/ ٤.

٢٤٥- .... بين الدَّخول فحوملِ [(١)]

وقولهم: (مُطِرنا مكانَ كذا فمكان كذا) وإن كان وقوع المطر فيهما في وقتٍ واحد.

الأمر الثَّاني: التَّعقيب، وهو في كلِّ شيءٍ بحسبه، ألا ترى أنَّه يُقال: (تزوج فلانٌ فوُلِدَ له) إذا لم يكن بينهما إلاَّ مدَّةُ الحمل وإن كانت مُتطاولةً، و(دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تُقِمْ في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[(٢)]، وقيل: الفاء في هذه الآية للسَّببيَّة، وفاء السَّببيَّة لا تستلزم التَّعقيب، بدليل صحَّة قولك: (إن يسلم فهو يدخل الجنَّة)، ومعلومٌ ما بينهما من المهلة، وقيل: تقع الفاء تارةً بمعنى (ثُمَّ) ومنه الآية وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾[(٣)]، فالفاءات في ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾، وفي ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ ﴾، وفي ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى (ثمَّ)؛ لتراخي معطوفاتها، وتارةً بمعنى الواو، كقوله:

.... بين الدَّخول فحوملِ

وزعم الأصمعيُّ أنَّ الصَّواب روايته بالواو؛ لأنَّه لا يجوز (جلست بين زيدٍ فعمرو)، وأُجيبَ بأنَّ التَّقدير (بين مواضع الدَّخول فمواضع حُومل)، كما يجوز (جلست بين العلماء فالزُّهَّاد)، وقال بعض البغداديِّين: الأصل (ما بين) فحذف ما دون (بين)، كما عَكَس ذلك مَن قال [من البسيط]:

٢٤٦- يا أحسنَ النَّاسِ ما قرنًا إلى قدمٍ   .... [(٤)]

أصله (ما بين قرن) فحذف (بين) وأقام (قرنًا) مقامها، ومثله ﴿ مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[(٥)]، قال: والفاء نائبةٌ عن (إلى)، ويحتاج على هذا القول إلى أن يُقال: وصحَّت إضافةُ (بين) إلى (الدخول) لاشتماله على مواضع، أو لأنَّ التَّقدير (بين مواضع الدَّخول)، وكون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريبٌ، وقد يُستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله [من الطويل]:

٢٤٧- وأنتِ الَّتي حبَّبْتِ شَغْبًا إلى بدا   إليَّ وأوطاني بلادٌ سِواهُما [(٦)]

إذ المعنى (شغبا فبدا)، وهما موضعان، ويدلُّ على إرادة التَّرتيب قوله بعده:

حَلَلْتِ بهذا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً   بهذا فطابَ الواديانِ كلاهُما

---

(١) هو من معلقة امرئ القيس المشهورة، و(**بين الدخول**) صفة لـ(سقط اللوى) أي الكائن بين الدخول [١/ ٤٦٣].

(٢) الحج/ ٦٣.   (٣) المؤمنون/ ١٤.

(٤) قال الأنباري في كتاب الوقف والابتداء: أنشده الفراء، وتمامه: **ولا حبالَ محبٌّ واصلٍ تصل**، قال الفراء: أراد (ما بين قرن إلى قدم)، والقرن: الخصلة من الشعر [١/ ٤٦٤].   (٥) البقرة/ ٢٦.

(٦) هذا لكثير عزة، و**شَغْب وبَدا**: موضعان، يقول: إنه كما آثرها على أهله آثر بلادها على بلاده [١/ ٤٦٤].

وهذا معنى غريب؛ لأنِّي لم أَرَ مَن ذكره.

والأمر الثَّالث: السَّببيَّة، وذلك غالبٌ في العاطفة جملةً أو صفةً، فالأوَّل نحو ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ ﴾(١)، ونحو ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِ ﴾(٢)، والثَّاني نحو ﴿ لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ . فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ . فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ ﴾(٣)، وقد تجيء في ذلك لمجرَّد التَّرتيب، نحو ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٍ سَمِينٍ . فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾(٤)، ونحو ﴿ لَّقَدۡ كُنتَ فِي غَفۡلَةٍ مِّنۡ هَٰذَا فَكَشَفۡنَا عَنكَ غِطَآءَكَ ﴾(٥)، ونحو ﴿ فَأَقۡبَلَتِ ٱمۡرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتۡ وَجۡهَهَا ﴾(٦)، ونحو ﴿ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرًا . فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا ﴾(٧).

وقال الزَّمخشريُّ: للفاء مع الصِّفات ثلاثةُ أحوال:

أحدها أن تدلَّ على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله [من السريع]:

٢٤٨- يا لهفَ زيَّابةَ للحارثِ الـصَّابحِ فالغانمِ فالآيبِ (٨)

أي الَّذي صبح فغنم فآب.

والثَّاني أن تدلَّ على ترتيبها في التَّفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: خذ الأكمل فالأفضل، واعمل الأحسن فالأجمل.

والثَّالث: أن تدلَّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو (رحم الله المحلِّقين فالمقصِّرين). اهـ

البيت لابن زيَّابة، يقول: (يا لهف أمِّي على الحارث إذ صبَّح قومي بالغارة فغنم فآب سليمًا ألاَّ أكونَ لقيتُه فقتلته)، وذلك لأنَّه يريد (يا لهف نفسي).

والثَّاني من أوجُه الفاء: أن تكون رابطةً للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا، وهو مُنْحَصِرٌ في ستِّ مسائل: إحداها: أن يكون الجواب جملةً اسميَّة نحو ﴿ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ قَدِيرٌ ﴾(٩)، ونحو ﴿ إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾(١٠)، الثَّانية: أن تكون فعليَّة كالاسميَّة، وهي الَّتي فعلُها جامدٌ، نحو ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا . فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ ﴾(١١)، ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾(١٢)، ﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا ﴾(١٣)، ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ ﴾(١٤)، الثَّالثة: أن يكونَ فعلُها إنشائيًّا، نحو ﴿ إِن كُنتُمۡ

---

(١) القصص/ ١٥. (٢) البقرة/ ٣٧. (٣) الواقعة/ ٥١- ٥٣. (٤) الذاريات/ ٢٦، ٢٧.

(٥) سورة ق/ ٢٢. (٦) الذاريات/ ٢٩. (٧) الذاريات/ ٢، ٣.

(٨) هذا لابن زيابة، واسمه سلمة بن ذهل، وزيابة أمه، قال التبريزي في شرح الحماسة: معناه أنه لهف أمه أن لا يلحقه في بعض غزواته فيقتله أو يأسره [١/ ٤٦٥].

(٩) الأنعام/ ١٧. (١٠) المائدة/ ١١٨. (١١) الكهف/ ٣٩، ٤٠. (١٢) البقرة/ ٢٧١.

(١٣) النساء/ ٣٨. (١٤) آل عمران/ ٢٨.

تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾[1]، ونحـو ﴿ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾[2]، ونحو ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ ﴾[3] فـيه أمـران: الاسميَّة والإنـشائيَّة، ونحـو (إن قـام زيـدٌ فـوالله لأقـومنَّ)، ونحـو (إن لم يـتُبْ زيدٌ فيا خُسْرَهُ رجلاً)، والـرَّابعة أن يكـون فعلُهـا ماضـيًا لفظًا ومعنى، إمَّا حقيقةً نحو ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾[4]، ونحـو ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ . وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[5]، و(قد) هنا مقدَّرة، وإمَّا مجازًا نحو ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ ﴾[6]، نُـزِّل هذا الفعل لتحقُّق وقوعه منزلة ما وقـع، والخامـسة أن تقترن بحرف استقبال نحو ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾[7]، ونحـو ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾[8]، الـسَّادسة أن تقترن بحرفٍ له الصَّدر، كقوله [من الوافر]:

٢٤٩- فإنْ أَهْلِكْ فذي لَهَبٍ لظاهُ عليَّ تكادُ تَلْتَهِبُ الْتِهابا [9]

لِما عـرفتَ مـن أنَّ (رُبَّ) مقدَّرة وأنَّها لها الصَّدر، وإنَّما دخلت في نحو ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾[10] لتقدير الفعل خبرًا لمحذوفٍ، فالجملة اسميَّة.

وقـد مـرَّ أنَّ (إذا) الفجائـيَّة قـد تـنوب عـن الفـاء، نحو ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [11] وأنَّ الفاء قد تُحذَف للضَّرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها .... [12]

وعن المبرِّد أنَّه منع ذلك حتَّى في الشِّعر، وزعم أنَّ الرِّواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

وعـن الأخفـش أنَّ ذلـك واقـعٌ في النَّثر الصَّحيح، وأنَّ منه قوله تعالى: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ [13] وتقدَّم تأويله.

وقـال ابـنُ مالـك: يجـوز في النَّثـر نادرًا، ومنه حديث اللُّقَطَة (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها).

---

(١) آل عمران/ ٣١. (٢) الأنعام/ ١٥٠ . (٣) الملك/ ٣٠ . (٤) يوسف/ ٧٧.
(٥) يوسف/ ٢٦، ٢٧. (٦) النمل/ ٩٠. (٧) المائدة/ ٥٤. (٨) آل عمران/ ١١٥.
(٩) هـو لربيعة بن مقروم الضبي، وقوله: **(فذي)** هو بالجر على إضمار (رُبَّ)،وهو في موضع جواب الشرط، والتقديـر: فـإن أهلـك أتـرك أعـداء، و**لظـاه**: مبتدأ، و**يكاد**: خبره، والجملة **(ذي حنق)** وقوله **(فذي ...)** جـواب الجـزاء، والتقديـر: إن أهلك فالأمر والشأن رب ذي حنق، واسم **(يكاد)** ضمير **(لظاه)**، و**(عليَّ)** متعلق بـ**(يلتهب)**، و**(التهابا)** مصدر مؤكد [١/ ٤٦٦].
(١٠) المائدة/ ٩٥. (١١) الروم/ ٣٦.
(١٢) تقدم برقم ٧٦ ص٤٩، وتكرر ص ٨٤، ١٩٦ ، ١١٩. (١٣) البقرة/ ١٨٠.

تنبيه:

كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شِبهَ الجواب بشبهِ الشَّرط، وذلك في نحو (الَّذي يأتيني فله درهمٌ)، وبدخولها فُهِمَ ما أراده المتكلِّم من ترتُّب لزوم الدِّرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلكَ وغيرَه.

وهذه الفاء بمنزلة لام التَّوطئة في نحو ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾[1] في إيذانها بما أراده المتكلِّم من معنى القسم، وقد قُرِئَ بالإثبات والحذف قولُه تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[2] .

الثَّالث أن تكون زائدةً دخولُها في الكلام كخروجها، وهذا لا يُثْبِتُهُ سيبويه، وأجاز الأخفش زيادتَها في الخبر مطلقًا، وحكى (أخوك فَوَجْدٌ)، وقيَّد الفرَّاء والأعلم وجماعةٌ الجوازَ بكون الخبر أمرًا أو نهيًا، فالأمر كقوله [من الطويل]:

٢٥٠- وقائلةٍ خولانُ فانْكحْ فَتاتَهُمْ .... [3]

وقوله [من الخفيف]:

٢٥١- أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أَم بُكُورُ   أنتَ فانْظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصِيرُ [4]

وحمل عليه الزَّجَّاج ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ ﴾[5]، والنَّهي نحو (زيدٌ فلا تضربْه)، وقال ابن برهان: تُزاد الفاء عند أصحابنا جميعًا، كقوله:

٢٥٢- .... فإذا هلكْتُ فعندَ ذلكَ فاجْزَعِي [6]

انتهى، وتأوَّل المانعون قولَه: (خولان فانكح) على أنَّ التَّقدير (هذه خولان)، وقولَه: (أنت فانظر) على أنَّ التَّقدير (انظر فانظر) ثمَّ حذف (انظر) الأوَّل وحدَه فبرز ضميرُه فقيل: (أنت فانظر)، والبيت الثَّالث ضرورةٌ، وأمَّا الآية فالخبر (حميم) وما بينهما مُعترض، أو (هذا) منصوبٌ بمحذوفٍ يفسِّره (فليذوقوه)، مثل ﴿ وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ ﴾[7]، وعلى هذا فـ(حميم) بتقدير (هو حميم)، ومن زيادتها قوله [من الكامل]:

---

(١) الحشر/ ١٢. (٢) الشورى/ ٣٠.

(٣) قال العيني: قائله مجهول، وتمامه: **وأكرومة الحيين خلوٌ كما هيا** ، قال جماعة: التقدير: هؤلاء خولان فانكح، فعطف بالفاء جملة فعلية على جملة ابتدائية، والواو في (**وقائلةٍ**) واو رب، و**خولان**: اسم قبيلة [١/ ٤٦٨].

(٤) هذا مطلع قصيدة لعدي بن زيد [١/ ٤٦٩] روى السيوطي عجز البيت هكذا: **لك فاعمد لأي حال تصير**.

(٥) سورة ص/ ٥٧.

(٦) هذا من قصيدة للنمر بن تولب، معنى البيت: لا تجزعي على ما أتلفه من المال فإني أحصل لك أمثاله، ولكن اجزعي إذا هلكت؛ فإنك لا تجدين من يخلف عليك مثلي [١/ ٤٧٣]، صدره: **لا تجزعي إن مُنفسًا أهلكتُهُ**.

(٧) البقرة/ ٤٠.

٢٥٣- لَمَّا اتَّقى بيَدٍ عظيمٍ جِرمُها   فتركتُ ضاحيَ جِلدِها يتذَبْذَبُ [(١)]

لأنَّ الفاء لا تدخل في جواب (لَمَّا) خلافًا لابن مالك، وأما قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٌ ﴾[(٢)] فالجواب محذوفٌ، أي (انقسموا قسمين فمنهم مقتصدٌ ومنهم غير ذلك)، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٌ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ ﴾[(٣)] فقيل: جواب (لَمَّا) الأولى (لَمَّا) الثَّانية وجوابُها، وهذا مردودٌ؛ لاقترانه بالفاء، وقيل: ﴿ كَفَرُواْ بِهِۦ ﴾ جوابٌ لهما؛ لأنَّ الثَّانية تكريرٌ للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوفٌ، أي (أنكروه).

مسألة:

الفاء في نحو ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾[(٤)] جوابٌ لـ(أمَّا) مقدَّرة عند بعضهم، وفيه إجحافٌ، وزائدةٌ عند الفارسيِّ، وفيه بُعْدٌ، وعاطفةٌ عند غيره والأصل (تنبَّه فاعبد الله) ثمَّ حذف (تَنَبَّهْ) وقدم المنصوب على الفاء إصلاحًا للَّفظ، كيلا تقع الفاء صدرًا، كما قال الجميع في الفاء في نحو (أمَّا زيدًا فاضرب)؛ إذ الأصل (مهما يكن من شيءٍ فاضربْ زيدًا)، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

مسألة:

الفاء في نحو (خرجت فإذا الأسدُ) زائدةٌ لازمةٌ عند الفارسيِّ والمازنيِّ وجماعة، وعاطفةٌ عند مَبْرَمان وأبي الفتح، وللسَّببيَّة المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق، ويجب عندي أن يُحمل على ذلك مثل ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾[(٥)] ونحو (ائتني فإنِّي أكرمك)؛ إذ لا يُعطَف الإنشاء على الخبر ولا العكس، ولا يَحْسُنُ إسقاطُها ليسهل دعوى زيادتِها.

مسألة:

﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتًا فَكَرِهۡتُمُوهُ ﴾[(٦)] قدر أنَّهم قالوا بعد الاستفهام: (لا) فقيل لهم: (فهذا كرهتموه)، يعني والغيبة مثله فاكرهوها، ثمَّ حذف المبتدأ وهو (هذا)، وقال الفارسيُّ: التَّقدير (فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة)، وضعَّفَهُ ابنُ الشَّجريِّ بأنَّ فيه حذف الموصول وهو (ما) المصدريَّة دون صلتها، وذلك رديءٌ، وجملة ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ عطف على ﴿ وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًا ﴾ على التَّقدير الأوَّل، وعلى (فاكرهوا الغيبة) على تقدير الفارسيِّ، وبعدُ فعندي أنَّ ابنَ الشَّجريِّ لم يتأمَّل كلام الفارسي؛ فإنَّه قال: كأنَّهم قالوا في الجواب: (لا) فقيل لهم: (فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتَّقوا الله)، فـ(اتَّقوا) عطفٌ

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [١/ ٤٧٣].

(٢) لقمان/ ٣٢. (٣) البقرة/ ٨٩. (٤) الروم/ ٦٦. (٥) الكوثر/ ١، ٢. (٦) الحجرات/ ١٢.

علـى (فاكرهوا) وإن لم يُذكَر، كما في ﴿ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ [١]، والمعنى (فكمـا كرهتموه فاكرهوا الغيبة) وإن لم تكن (كما) مذكورة، كما أنَّ (ما تأتينا فتحدثنا) معناه (فكـيف تحدثنا) وإن لم تكن (كيف) مذكورة. اهـ، وهذا يقتضي أنَّ (كما) ليست محذوفةً، بل أنَّ المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

تنبيه:

قيل: الفاء تكون للاستئناف، كقوله [من الطويل]:

٢٥٤- ألم تَسأل الرَّبْعَ القَواءَ فينطقُ .... [٢]

أي فهو ينطق؛ لأنَّها لو كانت للعطف لَجُزِم ما بعدها، ولو كانت للسَّببيَّة لَنُصِبَ، ومثله ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [٣] بالرَّفع، أي (فهو يكون حينئذٍ)، وقوله [من الرجز]:

٢٥٥- الشِّعر صعبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ
إذا ارْتَقى فيه الَّذي لا يعلَمُهْ
زَلَّتْ به إلى الحضيضِ قَدَمُهْ
يُريدُ أنْ يُعرِبَهُ فيُعْجِمُهْ [٤]

أي (فهو يعجمه)، ولا يجوز نصبُه بالعطف؛ لأنَّه لا يريد أن يُعجمَه.

والتَّحقيق أنَّ الفاء في ذلك كلِّه للعطف، وأنَّ الْمُعْتَمَد بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشِّعر قوله: (يريد)، وإنَّما يقدِّر النَّحويُّون كلمة (هو) ليبيِّنوا أنَّ الفعل ليس المعتمد بالعطف.

(في):

حرفُ جرٍّ له عشرةُ معان:

أحدها: الظَّرفيَّة، وهي إمَّا مكانيَّة أو زمانيَّة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ . غُلِبَتِ ٱلرُّومُ . فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ . فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [٥]، أو مجازيَّة نحو ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾[٦]، ومن المكانيَّة (أدخلت الخاتم في أصبعي والقلنسوة في رأسي)، إلاَّ أنَّ فيهما قلبًا.

---

(١) البقرة/ ٦٠.
(٢) مطلع قصيدة لجميل بن عبد الله القضاعي، وتمامه: **وهل تُخبِرنْكَ اليومَ بَيداءُ سَملَقُ، الربع**: الدار حيث ما كانت، و**القَواء**: القفر الذي يبيد من سلك فيه، أي يهلكه [١/ ٤٧٤].
(٣) البقرة/ ١١٧.
(٤) للحطيئة جرول بن أوس، ويقال ابن مالك العبسي [١/ ٤٧٥].
(٥) الروم/ ١: ٤.   (٦) البقرة/ ١٧٩.

الثَّاني: المصاحبة، نحو ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ ﴾ [1] أي (معهم)، وقيل: التَّقدير (ادخلوا في جملة أمم) فحذف المضاف، ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾[2].

والثَّالث: التَّعليل، نحو ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ ﴾[3]، ﴿ لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ ﴾[4]، وفي الحديث أنَّ امرأةً دخلت النَّار في هرَّةٍ حبستها.

والرَّابع: الاستعلاء، نحو ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾[5] وقال [من الطويل]:

٢٥٦- هُمُ صلَبوا العَبدِيَّ في جِذعِ نَخْلةٍ .... [6]

وقال آخر [من الكامل]:

٢٥٧- بطلٌ كأنَّ ثِيابَهُ في سَرْحَةٍ .... [7]

والخامس: مرادفة الباء، كقوله [من الطويل]:

٢٥٨- ويركبُ يومَ الرَّوعِ منَّا فوارسٌ بصيرونَ في طَعْنِ الأباهِرِ والكُلَى [8]

وليس منه قوله تعالى: ﴿ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ ﴾[9] خلافًا لزاعمه، بل هي للتَّعليل، أي يُكثِّركم بسبب هذا الجعل، والأظهر قول الزَّمخشريِّ إنَّها للظَّرفيَّة المجازيَّة، قال: جُعِلَ هذا التَّدبير كالمنبع أو المعدن للبثِّ والتَّكثير، مثل ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾ [10] .

السَّادس: مرادفة (إلى)، نحو ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [11] .

السَّابع: مرادفة (مِن)، كقوله [من الطويل]:

٢٥٩- ألا عِمْ صَباحًا أيُّها الطللُ البالي وهل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي

وهل يَعِمَنْ مَن كان أحدثُ عهدِهِ ثلاثينَ شهرًا في ثلاثةِ أَحْوال [12]

وقال ابن جنِّي: التَّقدير (في عقب ثلاثة أحوال)، ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته (جلستُ زيدًا) بتقدير (جلوسَ زيدٍ) مع احتماله لأن يكون أصلُه (إلى زيد)، وقيل: الأحوال جمع (حال) لا (حول)، أي ثلاث حالاتٍ: نزول المطر، وتعاقب الرِّياح، ومرور الدُّهور، وقيل: يُريدُ أنَّ أحدثَ عهدِهِ خمس سنين ونصف، فـ(في) بمعنى (مع).

الثَّامن: المقايسة، وهي الدَّاخلة بين مفضولٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ، نحو ﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[13] .

---

(١) الأعراف/ ٣٨. (٢) القصص/ ٧٩. (٣) يوسف/ ٣٢ . (٤) النور/ ١٤. (٥) طه/ ٧١.

(٦) لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وعزاه صاحب الحماسة البصرية إلى قراد بن حنيس الصاردي [١/ ٤٧٩]، وعجزه: **فلا عطست شيبان إلا بأجدعا**.

(٧) من معلقة عنترة بن شداد العبسي، وتمامه: **يحذى نعال السبت ليس بتوأم** [١/ ٤٧٩].

(٨) لزيد الخيل الطائي [١/ ٤٨٤]. (٩) الشورى/ ١١. (١٠) البقرة/ ١٧٩. (١١) إبراهيم/ ٩.

(١٢) لامرئ القيس، **عِم**: أصله (أنعم)، حذف منه الألف والنون تخفيفًا، وكانت تحية الجاهلية، **مَن** فاعل، وقد استعمله في غير العقلاء، **العُصُر**: بمعنى العَصر وهو الدهر والزمان [١/ ٣٤٢]. (١٣) التوبة/ ٣٨.

التَّاسع: التَّعويض، وهي الزَّائدة عوضًا من أخرى محذوفةٍ، كقولك: (ضربتُ فيمن رغبتَ)، أصله: (ضربتُ مَن رغبتَ فيه)، أجازه ابن مالك وحده بالقياس، على نحو قوله [من البسيط]:

.... فانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ (1)

على حمله على ظاهره، وفيه نظر.

العاشر: التَّوكيد، وهي الزَّائدة لغير التَّعويض، أجازه الفارسيُّ في الضَّرورة وأنشد [من الرجز]:

٢٦٠- أنا أَبُو سَعْدٍ إذا اللَّيْلُ دَجا

يـخالُ في سوادِهِ يَرَنْدَجا (2)

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا ﴾(3) .

حرف القاف

(قد):

على وجهين: حرفيَّة ـ وستأتي ـ واسميَّة، وهي على وجهين: اسم فعلٍ ـ وسيأتي ـ واسم مـرادف لــ(حسْب)، وهذه تُستعمل على وجهين: مبنيَّة، وهو الغالب؛ لشبهها بـ(قد) الحرفيَّة في لفظها ولكثيرٍ من الحروف في وضعها، ويقال في هذا: (قدْ زيدٍ درهمٌ) بالسُّكون، و(قدْني) بالنُّون حرصًا على بقاء السُّكون؛ لأنَّه الأصل فيما يبنون، ومعربة، وهو قليل، يقال: (قدُ زيدٍ درهمٌ) بالرَّفع، كما يقال: (حسبُه درهمٌ) بالرَّفع، و(قدي درهمٌ) بغير نون كما يُقالُ (حسبي).

والمستعملة اسـمَ فعـلٍ مـرادفةٌ لــ(يكفي)، يُقال: (قد زيدًا درهمٌ)، و(قدني درهمٌ)، كما يقال: (يكفي زيدًا درهمٌ) و(يكفيني درهمٌ)، وقولُه [من الرجز]:

٢٦١- قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي (4)

تحتمل (قد) الأولى أن تكون مرادفةً لـ(حسْب) على لغة البناء وأن تكون اسمَ فعلٍ، وأمَّا الثَّانية فتحتمل الأوَّل ـ وهو واضح ـ والثَّاني على أنَّ النُّون حُذفَتْ للضَّرورة، كقوله [من الرجز]:

٢٦٢- إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي (5)

---

(1) تقدم برقم ٢٠٩ ص١٢٣.

(2) لسويد بن أبي كاهل اليشكري، شاعر متقدم من مخضرمي الجاهلية والإسلام [١/ ٤٨٦].

(3) هود/ ٤١.

(4) هـو لحـميد بـن مالـك الأرقـط يـصف فـيه لعـبد الملـك بن مروان وتقاعده عن نصرة عبد الله بن الزبير وأصـحابه رضـي الله عـنهم، **قدنـي**: بمعنى حسبي، وأراد بـ**الخبيبين**: عبد الله بن الزبير؛ لأنه كان يكنى أبا خُبيب، وأخاه مصعبًا، على التغليب [١/ ٤٨٧].

(5) عـزي لـرؤبة، وقـوله (**ليسي**): أي ليس الذاهب إياي، فاسم (ليس) مستتر فيها، وخبرها الضمير المتصل بها، وكان القياس فصله [١/ ٤٨٨].

ويحتمل أنَّها اسم فعلٍ لم يُذكَر مفعولُه، فالياء للإطلاق، والكسرة للسَّاكنين.

وأمَّا الحرفيَّة فمختصَّةٌ بالفعل المتصرِّف الخبريِّ الْمُثْبَت المجرَّد من جازمٍ وناصبٍ وحرفِ تنفيس، وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيءٍ، اللهمَّ إلاَّ بالقسَم، كقوله [من الطويل]:

٢٦٣- أَخالدُ قَدْ ـ واللهِ ـ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً   وما قائلُ المعروفِ فِينا يُعَنَّفُ [(١)]

وقول آخر [من الوافر]:

٢٦٤- فَقَدْ ـ واللهِ ـ بَيَّنَ لي عَنائِي   بِوَشْكِ فِراقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ [(٢)]

وسُمِع (قد لعمري بتُّ ساهرًا)، و(قد والله أحسنت).

وقد يُحذف بعدها لدليلٍ، كقول النَّابغة [من الكامل]:

٢٦٥- أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وَكَأَنْ قَدِ [(٣)]

أي وكأن قد زالت.

ولها خمسةُ معان:

أحدها التَّوقُّع، وذلك مع المضارع واضحٌ، كقولك: (قد يَقْدِمُ الغائب اليوم) إذا كنت تتوقَّع قدومه، وأمَّا مع الماضي فأثبته الأكثرون، قال الخليل: يُقال: (قد فعل) لقومٍ ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذِّن: (قد قامت الصَّلاة)؛ لأنَّ الجماعة منتظرون لذلك، وقال بعضهم: تقول: (قد ركب الأمير) لِمَن ينتظر ركوبه، وفي التَّنزيل ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ ﴾ [(٤)]؛ لأنَّها كانت تتوقَّع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم كونَها للتوقُّع مع الماضي وقال: التوقُّع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع.

وقد تبيَّن بما ذكرنا أنَّ مراد المثبتين لذلك أنَّها تدلُّ على أنَّ الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقَّعًا، لا أنَّه الآن مُتوقَّع، والَّذي يظهر لي قولٌ ثالثٌ، وهو أنَّها لا تفيد التَّوقُّع أصلاً، أمَّا في المضارع فلأنَّ قولك: (يقدم الغائب) يفيد التوقُّع بدون (قد)؛ إذ الظَّاهر من حال المخبِرِ عن مستقبلٍ أنَّه متوقِّعٌ له، وأمَّا في الماضي فلأنَّه لو صحَّ إثباتُ التَّوقُّع لها بمعنى أنَّها تدخل على ما هو متوقَّعٌ لصحَّ أن يُقال في (لا رجلَ) بالفتح إنَّ (لا) للاستفهام؛ لأنَّها لا

(١) أورد السيوطي حكاية تدل على أنه لأخي يزيد بن عبد الله البجلي [١/ ٤٨٨].

(٢) أورده البطليوسي في شرح الكامل بلفظ: **فقد والشك بين لي عنائي**، وقال: تقديره: فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك: عناء، انتهى [١/ ٤٨٩].

(٣) هذا من قصيدة للنابغة الذبياني قالها في المتجردة امرأة النعمان، و**أفد**: قرب ودنا، ويروى بدله (أزف) وهو بمعناه، و**الترحل**: الرحيل، و**الركاب**: الإبل، لا واحد لها من لفظها، وقيل: جمع (ركوب)، و**الرحال**: من الرحيل وجمع رحل أيضًا، وقيل: مسكن الرجل ومنزله، والاستثناء منقطع، أي قرب ارتحالنا، لكن رحالنا بعد لم تزل مع عزمنا على الانتقال، و**كأنْ**: مخففة من الثقيلة، وقوله: (**قدِ**) أي قد زالت، بقرينة (لما تزل) [١/ ٤٩٠].

(٤) المجادلة/ ١.

تـدخل إلا جـوابًا لمـن قـال: (هـل مِـن رجلٍ) ونحوه، فالَّذي بعد (لا) مستفهَمٌ عنه من جهة شـخصٍ آخـر، كما أنَّ الماضي بعد (قد) متوقَّعٌ كذلك، وعبارة ابن مالكٍ في ذلك حسنة؛ فإنَّه قـال إنَّهـا تـدخل على ماضٍ متوقَّعٍ، ولم يَقُلْ إنَّها تُفيد التَّوقُّع، ولم يتعرَّض للتَّوقُّع في الدَّاخلة على المضارع البتَّة، وهذا هو الحقُّ.

الثَّانـي: تقـريب الماضـي مـن الحـال، تقـول: (قام زيدٌ) فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت: (قد قام) اختصَّ بالقريب وانبنى على إفادتها ذلك أحكامٌ:

أحـدها أنَّهـا لا تـدخل علـى (لـيس) و(عسى) و(نعم) و(بئس)؛ لأنَّهنَّ للحال، فلا معنى لذكـر مـا يُقـرِّب مـا هـو حاصلٌ، ولذلك علَّةٌ أخرى، وهي أنَّ صِيَغَهُنَّ لا يفِدْنَ الزَّمان ولا يتصرَّفن، فأشبهن الاسم، وأما قول عدي [من الكامل]:

٢٦٦- لولا الحياءُ وأنَّ رأسيَ قد عسا   فيه المشيبُ لزُرتُ أُمَّ القاسِمِ [(١)]

فـ(عسا) هنا بمعنى اشتدَّ، وليست (عسى) الجامدة.

الثَّاني وجوب دخولِها عند البصريِّين ـ إلاَّ الأخفش ـ على الماضي الواقع حالاً، إمَّا ظاهرة نحو ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ﴾[(٢)]، أو مقدرة نحو ﴿ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[(٣)]، ونحو ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[(٤)].

وخالفهم الكوفيُّون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد)، والأصل عدم التَّقدير، لا سيَّما فيما كثر استعماله.

الثَّالث ذكره ابن عصفور، وهو أنَّ القَسَم إذا أُجيبَ بماضٍ متصرِّفٍ مُثْبَت فإن كان قريبًا من الحال جيء باللام و(قد) جميعًا، نحو ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾[(٥)]، وإن كان بعيدًا جيء باللام وحدَها، كقوله [من الطويل]:

٢٦٧- حَلَفْتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ   لَنامُوا فما إنْ مِنْ حديثٍ ولا صالِ [(٦)]

اهـ. والظَّاهـر في الآية والبيت عكس ما قال؛ إذ المراد في الآية (لقد فضَّلك الله علينا بالصَّبر وسـيرة المحسنين)، وذلـك محكـومٌ له به في الأزل، وهو متَّصف به مذ عقل، والمراد في البيت أنَّهم ناموا قبل مجيئه.

ومقتضى كلام الزَّمخشريِّ أنَّها في نحو (والله لقد كان كذا) للتَّوقُّع لا للتَّقريب؛ فإنَّه قال في تفسـير قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾[(٧)] في سـورة الأعراف: فإن قلت: فما بالهم لا يكادون

---

(١) هذا من قصيدة لعدي بن الرقاع يمدح بها الوليد بن عبد الملك، **عسى**: روي: (عثا): أفسد أشد الفساد [١/ ٤٩٢].
(٢) البقرة/ ٢٤٦.   (٣) يوسف/ ٦٥.   (٤) النساء/ ٩٠.   (٥) يوسف/ ٩١.
(٦) لامرئ القيس، **الفاجر**: اللازب، **وصالِ**: المصطلي بالنار [١/ ٣٤٣].   (٧) الأعراف/ ٥٩.

ينطقون بهذه اللام إلاَّ مع (قد)، وقلَّ عنهم نحو قوله:

حلفت لها بالله .... البيت؟

قلت: لأنَّ الجملة القَسَمِيَّة لا تُساق إلاَّ تأكيدًا للجملة المقسَم عليها الَّتي هي جوابها، فكانت مظنَّةً لمعنى التوقُّع الَّذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم. اهـ

ومقتضى كلام ابن مالك أنَّها مع الماضي إنَّما تُفيد التَّقريب كما ذكره ابن عصفور، وأنَّ مِن شرط دخولها كون الفعل متوقَّعًا كما قدَّمنا؛ فإنَّه قال في تسهيله: وتدخل على فعلٍ ماضٍ متوقَّعٍ لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال. اهـ

الرَّابع دخول لام الابتداء في نحو (إنَّ زيدًا لقد قام)؛ وذلك لأنَّ الأصل دخولها على الاسم، نحو (إنَّ زيدًا لقائمٌ)، وإنَّما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم، نحو ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[1]، فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الَّذي هو شبيهٌ بالاسم فجاز دخولها عليه.

المعنى الثَّالث: التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل (قد يصدق الكذوب) و(قد يجود البخيل)، وتقليل متعلِّقه، نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[2]، أي ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم أنَّها في هذه الأمثلة ونحوها للتَّحقيق، وأنَّ التَّقليل في المثالين الأوَّلَين لم يُستفد من (قد)، بل من قولك (البخيل يجود) و(الكذوب يصدق)، فإنه إن لم يحمل على أنَّ صدور ذلك منهما قليلٌ كان فاسدًا؛ إذ آخر الكلام يناقض أوَّله.

الرَّابع: التَّكثير، قاله سيبويه في قول الهذليِّ [من البسيط]:

٢٦٨- قَد أترُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أناملُهُ ....[3]

وقال الزَّمخشريُّ في ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾[4]، أي ربَّما نرى، ومعناه تكثير الرُّؤية، ثمَّ استشهد بالبيت، واستشهد جماعةٌ على ذلك ببيت العروض [من البسيط]:

٢٦٩- قَدْ أَشْهَدُ الغارَةَ الشَّعْواءَ تَحْمِلُني جَرْداءُ مَعْرُوقَةُ اللحْيَيْنِ سرحُوبُ[5]

الخامس: التَّحقيق، نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[6]، وقد مضى أنَّ بعضهم حمل عليه قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[7]، قال الزَّمخشريُّ: دخلت لتوكيد العلم، ويرجع ذلك

---

(١) النحل/ ١٢٤. (٢) النور/ ٦٤.

(٣) **كأنَّ أثوابه مُجَّتْ بفرصادِ**، قال الزمخشري في شرح أبيات سيبويه: هو للهذلي، وقيل: لعبيد بن الأبرص، قال: **قد**: بمعنى (ربَّ)، **مصفرًّا أنامله**: أي خرجت روحه فاصفرَّت أصابعه [١/ ٤٩٤].

(٤) البقرة/ ١٤٤.

(٥) قال ابن يسعون: الصحيح أن هذا البيت لعمران بن إبراهيم الأنصاري، وقيل إنه لامرئ القيس، و**الشَّعْواء**: المتفرِّقة، و**جرداء**: فرس قصيرة الشعر، و**معروقة: قليلة اللحم**، و**سُرحُوب**: طويلة مشرفة [١/ ٤٩٦].

(٦) الشمس/ ٩. (٧) النور/ ٦٤.

إلى توكيد الوعيد، وقال غيره في ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ ﴾[(١)]: (قد) في الجملة الفعليَّة الْمُجاب بها القسَم مثل (إنَّ) في الجملة الاسميَّة المجاب بها في إفادة التَّوكيد، وقد مضى نقل القول بالتَّقليل في الأولى والتَّقريب والتَّوقُّع في مثل الثَّانية، ولكنَّ القول بالتَّحقيق فيهما أظهر.

السَّادس: النَّفي، حكى ابن سيده: (قد كنت في خير فتعرفَه) بنصب (تعرف)، وهذا غريب، وإليه أشار في التَّسهيل بقوله: وربَّما نُفي بـ(قد) فنصب الجواب بعدها. اهـ، ومحمله عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: (هو رجلٌ صادقٌ)، ثم جاء النَّصب بعدها نظرًا إلى المعنى، وإن كانا إنَّما حكما بالنَّفي لثبوت النَّصب فغير مستقيم؛ لمجيء قوله [من الوافر]:

٢٧٠- .... وألحقُ بالحجاز فأَسْتَريحا[(٢)]

وقراءة بعضهم ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الباطِلِ فَيَدْمَغَهُ ﴾[(٣)].

مسألة:

قيل: يجوز النَّصب على الاشتغال في نحو (خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو) مطلقًا، وقيل: يمتنع مطلقًا، وهو الظَّاهر؛ لأنَّ (إذا) الفجائيَّة لا يليها إلاَّ الجمل الاسميَّة، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو (فإذا زيدٌ قد ضربه عمرو)، ويمتنع بدون (قد)، ووجهه عندي أنَّ التزام الاسميَّة مع (إذا) هذه إنَّما كان للفرق بينها وبين الشَّرطيَّة المختصَّة بالفعليَّة، فإذا اقترنت بـ(قد) حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشَّرطيَّة بها.

(قط):

على ثلاثة أوجهٍ:

أحدها أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطَّاء مضمومة في أفصح اللُّغات، وتختصُّ بالنَّفي، يقال: (ما فعلته قطُّ)، والعامَّة يقولون: (لا أفعله قطّ)، وهو لحنٌ، واشتقاقه من قططته أي قطعته، فمعنى (ما فعلته قطُّ): ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأنَّ الماضي منقطعٌ عن الحال والاستقبال، وبُنِيَت لتضمُّنها معنى (مذ) و(إلى)؛ إذ المعنى (مذ أن خُلِقْتُ)، أو (مذ خلقت إلى الآن)، وعلى حركةٍ لئلاَّ يلتقي ساكنان، وكانت الضَّمَّةَ تشبيهًا بالغايات، وقد تُكسَر على أصل التقاء السَّاكنَيْن، وقد تتبع قافُه طاءَه في الضَّمِّ، وقد تُخفَّف طاؤه مع ضمِّها أو إسكانها.

---

(١) البقرة/ ٦٥.

(٢) هو للمغيرة بن حبنَّاء بن عمرو الحنظلي، وصدره: **سأترك منزلي لبني تميم**، قال الفارسي: قوله: (**فأستريح**) بالنصب للضرورة؛ لأن الوجه رفعه عطفًا على (**ألحق**)، إذ الكلام موجب، لكنه لما كان في معنى إن ألحق أسريح، أو إن يكن لحاق يكن استراحة، أشبه غير الموجب، فنصبه بإضمار (أن)، وقال ابن يسعون: وقد زعم بعض المتأخرين أنه روي (لأستريحا)، ولا إشكال على هذا [١/ ٤٩٧].

(٣) الأنبياء/ ١٨.

والثَّاني أن تكون بمعنى (حسْب)، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطَّاء، يقال: قطي وقطْك وقطْ زيدٍ درهمٌ، كما يقال: حسبي وحسبك وحسب زيدٍ درهمٌ، إلا أنَّها مبنيَّةٌ لأنَّها موضوعةٌ على حرفين و(حسب) معربة.

والثَّالث أن تكون اسمَ فعلٍ بمعنى (يكفي)، فيقال: (قطني) بنون الوقاية كما يقال: (يكفيني)، وتجوز نون الوقاية على الوجه الثَّاني حفظًا للبناء على السُّكون كما يجوز في (لدن) و(من) و(عن) كذلك.

حرف الكاف

الكاف المفردة:

جارَّة وغيرها، والجارَّة حرفٌ واسمٌ، **والحرف** له خمسة معانٍ:

أحدها التَّشبيه، نحو (زيدٌ كالأسد).

والثَّاني التَّعليل، أثبت ذلك قومٌ ونفاه الأكثرون، وقيَّد بعضهم جوازَه بأن تكون الكاف مكفوفةً بـ(ما)، كحكاية سيبويه (كما أنَّه لا يعلم فتجاوز الله عنه)، والحق جوازه في المجرَّدة من (ما) نحو ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾(1) أي اعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بـ(ما) الزَّائدة كما في المثال، وبـ(ما) المصدريَّة نحو ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾(2) الآية، قال الأخفش: أي لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم فاذكروني، وهو ظاهرٌ في قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾(3)، وأجاب بعضهم بأنَّه من وضع الخاصِّ موضعَ العامِّ؛ إذ الذِّكر والهداية يشتركان في أمرٍ واحدٍ وهو الإحسان، فهذا في الأصل بمنزلة ﴿ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾(4) والكاف للتَّشبيه، ثمَّ عدل عن ذلك للإعلام بخصوصيَّة المطلوب، وما ذكرناه في الآيتين من أنَّ (ما) مصدريَّة قاله جماعةٌ، وهو الظَّاهر، وزعم الزَّمخشريُّ وابن عطيَّة وغيرهما أنَّها كافَّة، وفيه إخراجُ الكاف عمَّا ثبت لها من عمل الجرِّ لغير مقتضٍ، واختُلِف في نحو قوله [من الطويل]:

٢٧١- وطرفَكَ إمَّا جئتَنا فاحبِسنَّهُ   كَما يحسبُوا أنَّ الهوى حيثُ تنظُرُ (5)

فقال الفارسيُّ: الأصل (كيما) فحذف الياء، وقال ابنُ مالكٍ: هذا تكلُّف، بل هي كاف التَّعليل و(ما) الكافَّة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ(كي) في المعنى، وزعم أبو محمَّد الأسود في كتابه المسمَّى (نزهة الأديب) أنَّ أبا عليٍّ حرَّفَ هذا البيت، وأنَّ الصَّواب فيه:

---

(1) القصص/ ٨٢.   (2) البقرة/ ١٥١.   (3) البقرة/ ١٩٨.   (4) القصص/ ٧٧.

(5) من رواه بلفظ (كما يحسبوا) تأوَّله على حذف النون للضرورة، والأصل (يحسبون)، وقال الفارسي: أصله (كيما)، فحذفت الياء للضرورة، والطَّرف: العين، و**ما جئتنا**: أصله (إن جئتنا) و(ما) زائدة [١/ ٤٩٨].

إذا جئتَ فامنَحْ طَرفَ عَينيكَ غَيْرَنا لكي يحسبوا .... البيت

و**الثَّالث**: الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيُّون، وأنَّ بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: (كخير)، أي على خير، وقيل: المعنى (بخير)، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتَّشبيه على حذف مضافٍ، أي (كصاحب خير)، وقيل في (كن كما أنت): إنَّ المعنى (على ما أنت عليه)، وللنَّحويِّين في هذا المثال أعاريب: أحدها هذا، وهو أنَّ (ما) موصولةٌ، و(أنت) مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، والثَّاني أنَّها موصولةٌ، و(أنت) خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه، أي (كالَّذي هو أنت)، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾[1]، أي كالَّذي هو لهم آلهة، والثَّالث أنَّ (ما) زائدةٌ ملغاةٌ، والكاف أيضًا جارَّةٌ كما في قوله [من الطويل]:

وَننصُرُ مَولانا وَنَعْلَمُ أنَّهُ كما النَّاسِ مَجْرومٌ عليه وجارمُ [2]

و(أنت) ضميرٌ مرفوعٌ أُنِيبَ عن المجرور، كما في قولهم: (ما أنا كأنت)، والمعنى (كن فيما يُستقبَل مماثلاً لنفسك فيما مضى)، والرَّابع أنَّ (ما) كافَّة و(أنت) مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، أي (عليه) أو (كائن)، وقد قيل في ﴿ كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ إنَّ (ما) كافَّة، وزعم صاحب المستوفى أنَّ الكاف لا تكفُّ بـ(ما)، وردَّ عليه بقوله [من الوافر]:

٢٧٢- وأَعْلَمُ أنَّني وأبا حُمَيْدٍ كما النَّشوانُ والرَّجُلُ الحَليمُ [3]

وقوله [من الطويل]:

٢٧٣- أخٌ ماجدٌ لم يُخْزِني يَومَ مَشهدٍ كما سيفُ عمرو لم تَخُنْهُ مَضاربُهْ [4]

وإنَّما يصحُّ الاستدلالُ بهما إذا لم يثبت أنَّ (ما) المصدريَّة توصَل بالجملة الاسميَّة، الخامس أنَّ (ما) كافَّةٌ أيضًا، و(أنت) فاعلٌ، والأصل (كما كنت) ثمَّ حذف (كان) فانفصل الضَّمير، وهذا بعيدٌ، بل الظَّاهر أنَّ (ما) على هذا التَّقدير مصدريَّةٌ.

تنبيه:

تقع (كما) بعد الجمل كثيرًا صفةً في المعنى، فتكون نعتًا لمصدر أو حالاً، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ﴾[5]، فإن قدَّرته نعتًا لمصدرٍ فهو إمَّا معمولٌ لـ﴿ نُّعِيدُهُۥ ﴾،

---

(١) الأعراف/ ١٣٨.

(٢) هو الشاهد رقم ٩٠ المتقدم ص٥٧.

(٣) هو لزياد الأعجم، والبيت استشهد به على كف الكاف عن الجر بـ(ما)، ولذلك رفع (**النشوان**) على الخبرية لـ(أن)، ويروى (لكالنشوان)، ولا شاهد فيه على هذا [١/ ٥٠١].

(٤) هو لنهشل بن حري يرثي أخاه مالكا، وكان قتل بصفين مع علي بن ابي طالب رضي الله عنه، وقوله (**لم يخزني**): من الخزي، أي لم يهنِّي، أو من الخزاية، أي لم يخجلني، و**المشهَد**: محضر الناس، و**سيف عمرو**: هي الصمصامة، والخيانة من السيف هي النبوة عند الضربة، وكان سيف عمرو لا ينبو [١/ ٥٠١].

(٥) الأنبياء/ ١٠٤.

أي (نعيد أوَّل خلقٍ إعادةً مثل ما بدأناه)، أو لـ﴿ نَطۡوِى ﴾ ، أي (نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل)، وإن قدَّرته حالاً فذو الحال مفعول (نعيده)، أي (نعيده مماثلاً للَّذي بدأنا)، وتقع كلمة (كذلك) أيضًا كذلك.

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع (مثل) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ ﴾[(1)] و(مثل) في المعنى نعتٌ لمصدر (قال) المحذوف كما أنَّ (كذلك) نعتٌ له ولا يتعدَّى عاملٌ واحدٌ لمتعلِّقَين بمعنى واحد، لا تقول: (ضربت زيدًا عمرًا)، ولا يكون (مثل) تأكيدًا لـ(كذلك)؛ لأنَّه أَبيَنُ منه، كما لا يكون (زيد) من قولك: (هذا زيدٌ يفعل كذا) توكيدًا لـ(هذا) لذلك، ولا خبرًا لمحذوفٍ بتقدير الأمر كذلك؛ لِما يؤدِّي إليه من عدم ارتباطِ ما بعدَهُ بما قبله؟ قلت: (مثل) بدل من (كذلك) أو بيان أو نصب بـ(يعلمون)، أي (لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى)، فـ(مثل) بمنزلتها في (مثلك لا يفعل كذا)، أو نصب بـ(قال)، أو الكاف مبتدأٌ والعائد محذوفٌ، أي (قاله)، وردَّ ابن الشَّجريِّ ذلك على مكِّي بأن قال: قد استوفى معمولَه وهو (مثل)، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ (مثل) حينئذٍ مفعولٌ مطلقٌ أو مفعولٌ به لـ(يعلمون)، والضَّمير المقدَّر مفعولٌ به لـ(قال).

و**المعنـى الـرَّابع**: المبادرة، وذلك إذا اتَّصلت بـ(ما) في نحو (سلِّم كما تدخل)، و(صلِّ كما يدخل الوقت)، ذكره ابن الخبَّاز في النِّهاية وأبو سعيدٍ السِّيرافي وغيرهما، وهو غريب جدًّا.

و**الخامس**: التَّوكيد، وهي الزَّائدة، نحو ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾[(2)]، قال الأكثرون: التَّقدير (ليس شيءٌ مثلَه)؛ إذ لو لم تقدَّر زائدةً صار المعنى (ليس شيءٌ مثلَ مِثْلِهِ) فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وإنَّما زيدت لتوكيد نفي المثل لأنَّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا، قاله ابن جنِّي، ولأنَّهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحدٍ قالوا: (مثلُك لا يفعل كذا)، ومرادهم إنَّما هو النَّفي عن ذاته، ولكنَّهم إذا نفوه عمَّن هو على أخصِّ أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثمَّ اختُلِفَ فقيل: الزَّائد (مثل) كما زيدت في ﴿ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾[(3)]، قالوا: وإنَّما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضَّمير. اهـ، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت، وأمَّا ﴿ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ فقد يشهد للقائل بزيادة (مثل) فيها قراءةُ ابن عباس ﴿بما آمَنْتُمْ بِهِ﴾، وقد تُؤُوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي (إيمانًا مثل إيمانكم به)، أي بالله سبحانه، أو بمحمَّدٍ عليه الصَّلاة والسَّلام، أو بالقرآن، وقيل: (مثل) للقرآن و(ما) للتَّوراة، أي

---

(1) البقرة/ ١١٨. (2) الشورى/ ١١. (3) البقرة/ ١٣٧.

(فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم)، وفي الآية الأولى قولٌ ثالثٌ، وهو أنَّ الكاف ومثلاً لا زائد منهما، ثمَّ اختُلِف فقيل: (مثل) بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسمٌ مؤكَّدٌ بـ(مثل) كما عكس ذلك مَن قال [من الرجز]:

٢٧٤- فَصُيِّروا مِثْلَ كعَصْفٍ مأْكُولْ (١)

وأمَّا الكاف الاسميَّة الجارَّة فمرادفةٌ لـ(مثل)، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحقِّقين إلاَّ في الضَّرورة، كقوله [من الرجز]:

٢٧٥- يَضحَكْنَ عن كالبَرَدِ المنهَمِّ (٢)

وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفارسيُّ: يجوز في الاختيار، فجوَّزوا في نحو (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع و(الأسد) مخفوضًا بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرًا، قال الزَّمخشريُّ في ﴿ فَأَنفُخُ فِيهِ ﴾(٣): إنَّ الضَّمير راجعٌ للكاف من ﴿ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ ﴾، أي فأنفخ في ذلك الشَّيء المماثل فيصير كسائر الطُّيور. انتهى، ووقع مثل ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل (مررت بكالأسد).

وتتعيَّن الحرفيَّة في موضعين: أحدهما أن تكون زائدةً، خلافًا لمن أجاز زيادة الأسماء، والثَّاني أن تقع هي ومخفوضها صلةً، كقوله [من الرجز]:

٢٧٦- ما يُرتَجَى وما يُخَافُ جَمَعا
فهْوَ الَّذي كالليثِ والغَيثِ مَعا (٤)

خلافًا لابن مالك في إجازته أن يكون مضافًا ومضافًا إليه على إضمار مبتدأ كما في قراءة بعضهم ﴿تَمامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾(٥)، وهذا تخريجٌ للفصيح على الشَّاذِّ، وأمَّا قوله [من الرجز]:

٢٧٧- وصالياتٍ ككما يؤثْفَين (٦)

---

(١) العصف: التبن، قال الأعلم: استشهد به سيبويه على إدخال مثل على الكاف ضرورة، والتقدير: مثل عصف، وحسن الجمع بين (مثل) والكاف اختلاف لفظيهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه، ولو كرر المثل لم يحسن، وقال العيني: هو لرؤبة [١/ ٥٠٣].

(٢) هو للعجاج، يصف نسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة، والبيت استشهد به على وقوع الكاف اسما بمعنى (مثل)، بدليل دخول حرف الجر عليها [١/ ٥٠٣].

(٣) آل عمران/ ٤٩.

(٤) أورده السيوطي بدون نسبة ولا تعليق [١/ ٥٠٤].

(٥) الأنعام/ ١٥٤.

(٦) هذا للخطام المجاشعي، قال ابن يسعون: أي رب أثافي صاليات، فجعل الواو واو (ربَّ)، والظاهر خلافه، بل هي واو العطف، أي وغير صاليات، وقد تفطن لذلك العيني [١/ ٥٠٤].

فيحتمل أنَّ الكافين حرفان أُكِّدَ أوَّلهما بثانيهما، كما قال [من الوافر]:

٢٧٨- .... ولا لِلما بهم أبدًا دواءُ [(١)]

وأن يكونا اسمين أُكِّد أيضًا أوَّلهما بثانيهما، وأن تكون الأولى حرفًا والثَّانية اسمًا.

وأمَّا الكاف غير الجارَّة فنوعان: مضمَرٌ منصوبٌ أو مجرورٌ نحو ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾[(٢)]، وحرفُ معنى لا محلَّ له ومعناه الخطاب، وهي اللاَّحقة لاسم الإشارة نحو (ذلك) و(تلك)، وللضَّمير المنفصل المنصوب في قولهم: (إيَّاك) و(إيَّاكما) ونحوهما، هذا هو الصَّحيح، ولبعض أسماء الأفعال نحو (حيَّهلك) و(رويدَك) و(النجاءك)، ولـ(أرأيتَ) بمعنى أخبرني نحو ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾[(٣)]، فالتَّاء فاعلٌ، والكاف حرف خطابٍ، هذا هو الصَّحيح، وهو قول سيبويه، وعكَس ذلك الفرَّاء فقال: التَّاء حرف خطابٍ، والكاف فاعلٌ لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردُّه صحَّة الاستغناء عن الكاف، وأنَّها لم تقع قطُّ مرفوعةً، وقال الكسائيُّ: التَّاء فاعلٌ، والكاف مفعولٌ، ويلزمه أن يصحَّ الاقتصار على المنصوب في نحو (أرأيتك زيدًا ما صنع)؛ لأنَّه المفعول الثَّاني، ولكنَّ الفائدة لا تتمُّ عنده، وأما ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ فالمفعول الثَّاني محذوفٌ، أي (لِمَ كرَّمتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه؟)، وقد تلحق ألفاظًا أُخَر شذوذًا، وحمل على ذلك الفارسيُّ قولَه [من الوافر]:

٢٧٩- لِسان السُّوء تُهديها إلينا وحِنْتَ وما حسبتُكَ أنْ تَحينا [(٤)]

لئلاَّ يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل يحتمل كون أن وصلتها بدلاً من الكاف سادًّا مسدَّ المفعولين كقراءة حمزة ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذينَ كَفَرُوا أنَّما نُمْلِي لَهُمْ﴾[(٥)] بالخطاب.

(كي):

على ثلاثة أوجهٍ

أحدها: أن تكون اسمًا مختصرًا من (كيف)، كقوله [من البسيط]:

٢٨٠- كَي تَجْنَحُونَ إلى سَلْمٍ وما ثُئِرَتْ قتلاكُمُ ولَظَى الهيجاءِ تَضْطَرِمُ [(٦)]

أراد (كيف) فحذف الفاء، كما قال بعضهم: (سو أفعل) يريد (سوف).

---

(١) صدره: **فلا والله لا يُلفى لما بي**، هذا آخر قصيدة لمسلم بن معبد الأسدي يشكو اعتداء المصدقين على إبله [١/ ٥٠٥].

(٢) الضحى/ ٣. (٣) الإسراء/ ٦٢.

(٤) أورده السيوطي بلا نسبة ولا تعليق [١/ ٥٠٦]. (٥) آل عمران/ ١٧٨.

(٦) هو من أبيات الكتاب، و(**كي**) لغة في (كيف)، أي كيف تجنحون، أي تميلون، **وسلم**: صلح، والواو حالية، و**ثُئِرَت**: يقال: ثأرت القتيل: قتلت قاتله، و**لظى الهيجاء**: أي نار الحرب، وهو مبتدأ خبره (**تضطرم**)، أي تشتعل [١/ ٥٠٧].

الثَّانـي: أن تكون بمنزلة لام التَّعليل معنًى وعملاً، وهي الدَّاخلة على (ما) الاستفهاميَّة في قولهم في السُّؤال عن العلَّة: (كيمه؟) بمعنى (لِمَه)، وعلى (ما) المصدريَّة في قوله [من الطويل]:

٢٨١- إذا أنتَ لم تنفعْ فضُرَّ فإنَّما   يُرجَّى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ [(١)]

وقـيل: (مـا) كافَّة، وعلى (أنْ) المصدريَّة مضمرة نحو (جئتك كي تكرمني) إذا قدَّرت النَّصب بـ(أن).

الثَّالث: أن تكون بمنزلة (أنْ) المصدريَّة معنى وعملاً، وذلك في نحو ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾[(٢)]، ويؤيِّده صحَّة حلول (أنْ) محلَّها، ولأنَّها لو كانت حرفَ تعليلٍ لم يدخل عليها حرفُ تعليل، ومن ذلك (جئتك كي تكرمَني)، وقوله تعالى: ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾[(٣)] إذا قُدِّرَت اللام قبلَها، فإن لم تُقَدَّرْ فهي تعليليَّة جارَّة، ويجب حينئذٍ إضمار (أن) بعدَها، ومثله في الاحتمالين قوله [من الطويل]:

٢٨٢- أردتَ لكيما أنْ تَطيرَ بقِربَتِي   .... [(٤)]

فـ(كـي) إمَّا تعليليَّة مؤكِّدة للاَّم، أو مصدريَّة مؤكَّدة بـ(أن)، ولا تظهر (أن) بعد (كي) إلاَّ في الضَّرورة، كقوله [من الطويل]:

٢٨٣- فقالتْ أكلَّ الناس أصبحتَ مانحًا   لسانَك كيما أن تَغُرَّ وتَخْدَعا [(٥)]

وعـن الأخفش أن (كي) جارَّةٌ دائمًا، وأنَّ النَّصب بعدها بـ(أن) ظاهرة أو مضمرة، ويردُّه نحو ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾[(٦)]، فإن زعم أنَّ (كي) تأكيدٌ للاَّم كقوله [من الوافر]:

....   ولا للما بهم أبدا دواء [(٧)]

رُدَّ بـأنَّ الفـصيح المقيس لا يُخرَّج على الشَّاذِّ، وعن الكوفيِّين أنَّها ناصبةٌ دائمًا، ويردُّه قولهم: (كيمه؟) كما يقولون: (لِمَه؟) وقول حاتم [من الطويل]:

٢٨٤- وأوقدْتُ ناري كي لِيُبْصَر ضوؤُها   وأخرجْتُ كلبي وهْو في البيتِ داخلُه [(٨)]

---

(١) قيل: هو للنابغة الذبياني، وقيل: للنابغة الجعدي، وقوله: (**إذا أنت**) من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ لأن (إذا) لا تدخل إلا على الفعل، و(ما) في (**كيما**) مصدرية، وقيل: كافة [١/ ٥٠٧].

(٢) الحديد/ ٣٢.   (٣) الحشر/ ٧.

(٤) تمامه: **فتتركَها شنًّا ببيداءَ بلقعِ**، يجوز في (**لكيما**) كون (كي) تعليلية مؤكدة باللام، وكونها مصدرية مؤكدة بـ(أن) زائدة غير عاملة، والعمل لـ(كي)، ويقال: طار به: إذا ذهب به سريعا [١/ ٥٠٨].

(٥) هو لجميل، وعزاه بعضهم لحسان، و**مانحًا**: من المنح، وهو العطاء، و**لسانك**: مفعول ثان له، والتصريح بـ(أن) بعد (كيما) ضرورة، وألف (**تخدعا**) للإطلاق [١/ ٥٠٨].

(٦) الحديد/ ٣٢.   (٧) تقدم ص١٥٣ برقم ٢٧٨.

(٨) عزاه المصنف لحاتم الطائي، وعزاه صاحب الحماسة للنمري، وقوله: (**وهو في البيت داخله**) في البيت موضع خبر الابتداء، وليس بلغو، و(**داخله**) خبر ذات، والهاء من (داخله) تعود إلى (**البيت**) [١/ ٥٠٩].

لأنَّ لام الجرِّ لا تفصل بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الأوَّل بأنَّ الأصل (كي يفعل ماذا؟) ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج (ما) الاستفهاميَّة عن الصَّدر، وحذف ألفها في غير الجرِّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النَّصب، وكلُّ ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾[1] " فيذهب كيما فيعود ظهره طبقًا واحدًا "، أي (كيما يسجد) وهو غريبٌ جدًّا لا يحتمل القياس عليه.

تنبيه:

إذا قيل: (جئت لتكرمَني) بالنَّصب فالنَّصب بـ(أنْ) مضمَرة، وجوَّز أبو سعيدٍ كونَ الْمُضْمَر (كي)، والأوَّل أولى؛ لأنَّ (أنْ) أمكن في عمل النَّصب من غيرها، فهي أقوى على التَّجوُّز فيها بأن تعمل مُضمَرة.

(كم):

على وجهين: خبريَّة بمعنى كثير، واستفهاميَّة بمعنى أيِّ عدد، ويشتركان في خمسة أمور: الاسميَّة، والإبهام، والافتقار إلى التَّمييز، والبناء، ولزوم التَّصدير، وأما قول بعضهم في ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[2]: أُبْدِلَتْ (أنْ) وصلتها من (كم) فمردودٌ بأنَّ عامل البدل هو عامل المبدَل منه، فإن قُدِّر عامل المبدل منه ﴿ يَرَوْا ﴾ فـ(كم) لها الصَّدر فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدر ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾ فلا تسلُّط له في المعنى على البدل، والصَّواب أنَّ (كم) مفعولٌ لـ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾، والجملة إمَّا معمولة لـ﴿ يَرَوْا ﴾ على أنَّه عُلِّقَ عن العمل في اللَّفظ و(أن) وصلتها مفعولٌ لأجله، وإمَّا معترضةٌ بين ﴿ يَرَوْا ﴾ وما سدَّ مسدَّ مفعوليه وهو (أنَّ) وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[3]: إنَّ (كم) فاعل مردودٌ بأنَّ (كم) لها الصَّدر، وقوله إنَّ ذلك جاء على لغةٍ رديئةٍ حكاها الأخفش عن بعضهم أنَّه يقول: (ملكت كم عبيدٍ) فيخرجها عن الصَّدريَّة خطأٌ عظيم؛ إذ خرَّج كلام الله سبحانه على هذه اللُّغة، وإنَّما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم، أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾ على القول بأنَّ الفاعل يكون جملةً إمَّا مطلقًا أو بشرط كونها مقترنةً بما يعلق عن العمل والفعل قلبيٌّ نحو (ظهر لي أقام زيدٌ)، وجوَّز أبو البقاء كونَه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن الَّتي يعود الضَّمير فيها على المتأخِّر.

ويفترقان في خمسة أمور:

أحدها أنَّ الكلام مع الخبريَّة محتملٌ للتَّصديق والتَّكذيب، بخلافه مع الاستفهاميَّة.

---

(١) القيامة/ ٢٢. (٢) يس/ ٣١. (٣) السجدة/ ٢٦.

الثَّاني أنَّ المتكلِّم بالخبريَّة لا يستدعي من مخاطبه جوابًا؛ لأنه مخبر، والمتكلِّم بالاستفهاميَّة يستدعيه؛ لأنَّه مستخبر.

الثَّالث أنَّ الاسم المبدَل من الخبريَّة لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهاميَّة، يقال في الخبريَّة: (كم عبيدٍ لي، خمسون، بل ستُّون)، وفي الاستفهاميَّة: (كم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون).

الرَّابع أنَّ تمييز (كم) الخبريَّة مفردٌ أو مجموعٌ، تقول: (كم عبدٍ ملكت)، و(كم عبيدٍ ملكت)، قال [من المديد]:

٢٨٥- كم ملوكٍ بادَ ملكُهُمُ ... ونعيمِ سُوقةٍ بادُوا [(١)]

وقال الفرزدق [من الكامل]:

٢٨٦- كم عمَّةٍ لكَ يا جريرُ وخالةٍ ... فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري [(٢)]

ولا يكون تمييز الاستفهاميَّة إلاَّ مفردًا، خلافًا للكوفيِّين.

الخامس أنَّ تمييز الخبريَّة واجبُ الخفض، وتمييز الاستفهاميَّة منصوبٌ، ولا يجوز جرُّه مطلقًا، خلافًا للفرَّاء والزَّجَّاج وابن السَّرَّاج وآخرين، بل يُشترَط أن تجرَّ (كم) بحرف جرٍّ فحينئذٍ يجوز في التَّمييز وجهان: النَّصب وهو الكثير، والجرُّ خلافًا لبعضهم، وهو بـ(من) مضمرة وجوبًا لا بالإضافة، خلافًا للزَّجَّاج.

وتلخص أنَّ في جرِّ تمييزها أقوالاً: الجواز والمنع والتَّفصيل، فإن جُرَّت هي بحرف جرٍّ نحو (بكم درهمٍ اشتريت) جاز، وإلاَّ فلا.

وزعم قومٌ أن لغة تميمٍ جواز نصب تمييز (كم) الخبريَّة إذا كان الخبر مفردًا، ورُوِيَ قول الفرزدق:

كم عمَّةٍ لكَ يا جريرُ وخالةٍ ... فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري

بالخفض على قياس تمييز الخبريَّة، وبالنَّصب على اللُّغة التَّميميَّة، أو على تقديرها استفهاميَّةً استفهامَ تهكُّم، أي (أخبرني بعدد عمَّاتك وخالاتك اللاتي كُنَّ يخدمْنني فقد نسيته)، وعليهما فـ(كم) مبتدأٌ خبرُه (قد حَلَبَتْ)، وأفرد الضَّمير حملاً على لفظ (كم)، وبالرَّفع على أنَّه مبتدأٌ وإن كان نكرةً؛ لكونه قد وُصِفَ بـ(لك) وبـ(فدعاء) محذوفة مدلولٌ عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع، كما حذف (لك) من صفة (خالة) استدلالا عليها

---

(١) قال العيني: لم يسم قائله، **وباد:** هلك، **والسُّوقة:** ما دون الملك، **ونعيم:** عطفًا على **ملوك**، تقديره: وكم باد نعيم سوقة، والبيت استشهد به على استعمال ضمير (كم) جمعًا مجرورًا [١/ ٥١١].

(٢) من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرًا، **والفدعاء:** من الفدع، وهو ميل في أصل القدم عند الكعب بينها وبين الساق، وهو في الكف ميل بينها وبين الذراع عند الرسغ، **والعِشار:** جمع عشراء، وهي الناقة التي دخلت في الشهر العاشر من حملها [١/ ٥١١].

بـ(لك) الأولى، والخبر (قد حلبت)، ولا بدَّ من تقدير (قد حلبت) أخرى؛ لأنَّ المخبَرَ عنه في هـذا الـوجه متعدِّدٌ لفظًا ومعنى، ونظيره (زينبُ وهندٌ قامت)، و(كم) على هذا الوجه ظرفٌ أو مصدرٌ، والتَّمييز محذوفٌ، أي (كم وقت أو حلبة).

(كأيٍّ):

اسمٌ مركَّبٌ من كاف التَّشبيه و(أيّ) المنوَّنة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنُّون؛ لأنَّ التَّنوين لَمَّـا دخـل في التَّـركيب أشـبه النُّون الأصليَّة، ولهذا رُسم في المصحف نونًا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتوافق (كأي) (كم) في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التَّمييز، والبناء، ولزوم التَّصدير، وإفادة التَّكثير تارةً ـ وهو الغالب نحو ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[1] ـ والاستفهامِ أخرى، وهو نادرٌ، ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالكٍ، واستدلَّ عليه بقول أبيٍّ بن كعبٍ لابن مسعودٍ رضي الله عنهما: (كأيٍّ تقرأ سورة الأحزاب آيةً؟) فقال: (ثلاثًا وسبعين).

وتخالفها في خمسة أمور:

أحدها أنَّها مركبةٌ و(كم) بسيطةٌ على الصَّحيح، خلافًا لمن زعم أنَّها مركَّبةٌ من الكاف و(ما) الاستفهاميَّة ثمَّ حُذِفَتْ ألفُها لدخول الجارِّ وسكنت ميمها للتَّخفيف لثقل الكلمة بالتَّركيب.

والثَّاني أنَّ مميِّزها مجرورٌ بـ(من) غالبًا، حتَّى زعم ابن عصفور لزومَ ذلك، ويردُّه قولُ سيبويه: و(كأيٍّ رجلاً رأيت)، زعم ذلك يونس، و(كأيٍّ قد أتَانا رجلاً)، إلاَّ أنَّ أكثرَ العرب لا يتكلَّمون به إلاَّ مع (مِنْ). انتهى، ومن الغالب قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾[1]، و﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ ﴾[2]، و﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ ﴾[3]، ومن النَّصب قوله [من الخفيف]:

٢٨٧- اطْرُدِ اليَأْسَ بالرَّجا فكأَيٍّ آلما حُمَّ يُسْرُهُ بَعدَ عُسْرِ [4]

وقوله [من الطويل]:

٢٨٨- وكائن لنا فضلاً عَليكُم ومِنَّةً قديمًا ولا تَدْرُونَ ما مَنَّ مُنْعِمُ [5]

والثَّالث أنَّها لا تقع استفهاميَّةً عند الجمهور، وقد مضى.

والرَّابع أنَّها لا تقع مجرورةً، خلافًا لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا (بكأيٍّ تبيعُ هذا الثوب).

والخامس أنَّ خبرَها لا يقع مفردًا.

---

(١) آل عمران/ ١٤٦. (٢) يوسف/ ١٠٥. (٣) العنكبوت/ ٦٠.

(٤) قال العيني: لم يسم قائله، و**اليأس**: القنوط، و**آلما**: اسم فاعل من ألم يألم، و**حُمَّ**: قُدِّر [٢/ ٥١٣].

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٥١٣].

(كذا):

ترد على ثلاثة أوجُهٍ:

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتَين على أصلهما، وهما كاف التَّشبيه و(ذا) الإشاريَّة، كقولك: (رأيت زيدًا فاضلاً ورأيت عمرًا كذا)، وقوله [من الوافر]:

٢٨٩- وأسلمني الزمانُ كذا   فلا طربٌ ولا أُنسُ [(١)]

وتدخل عليها (ها) التَّنبيه، كقوله تعالى: ﴿ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ﴾[(٢)].

والثَّاني: أن تكون كلمةً واحدةً مركَّبةً من كلمتين مكنيًّا بها عن غير عدد، كقول أئمة اللغة: (قيل لبعضهم: أما بمكان كذا وكذا وجذ، فقال: بلى وجاذا) فنصب بإضمار (أعرف)، وكما جاء في الحديث أنَّه يُقالُ للعبد يوم القيامة: (أتذكر يوم كذا وكذا فعلت فيه كذا وكذا؟).

الثَّالث: أن تكون كلمةً واحدةً مركَّبةً مكنيًّا بها عن العدد، فتوافق (كأي) في أربعة أمور: التَّركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التَّمييز.

وتخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها أنَّها ليس لها الصَّدر، تقول: (قبضت كذا وكذا درهمًا).

الثَّاني أنَّ تمييزها واجب النَّصب، فلا يجوز جرُّه بـ(مِن) اتِّفاقًا، ولا بالإضافة خلافًا للكوفيِّين، أجازوا في غير تكرارٍ ولا عطفٍ أن يقال: (كذا ثوبٍ) و(كذا أثوابٍ) قياسًا على العدد الصَّريح، ولهذا قال فقهاؤهم إنَّه يلزم بقول القائل: (له عندي كذا درهمٍ) مئة، وبقوله: (كذا دراهمَ) ثلاثة، وبقوله: (كذا كذا درهمًا) أحدَ عشر، وبقوله: (كذا درهمًا) عشرون، وبقوله: (كذا وكذا درهمًا) أحد وعشرون؛ حملاً على المحقَّق من نظائرهنَّ من العدد الصَّريح، ووافقهم على هذه التَّفاصيل غير مسألتي الإضافة المبرِّد والأخفش وابن كيسان والسِّيرافي وابنُ عصفور، ووهم ابن السِّيد فنقل اتِّفاق النَّحويِّين على إجازة ما أجازه المبرِّد ومن ذكر معه.

الثَّالث أنَّها لا تُستعملُ غالبًا إلاَّ معطوفًا عليها، كقوله [من الطويل]:

٢٩٠- عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بعدَ بؤساكَ ذاكرًا   كذا وكذا لطفًا بِهِ نُسِيَ الجهدُ [(٣)]

وزعم ابن خروفٍ أنَّهم لم يقولوا: (كذا درهمًا)، ولا (كذا كذا درهمًا)، وذكر ابن مالك أنَّه مسموعٌ ولكنَّه قليل.

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٥١٤].   (٢) النمل/ ٤٢.

(٣) لم يسم قائله، و**نُعْمى**: النعمة، و**بُؤسى**: الشدة، مثل البأساء، و**الجُهد**: المشقة، و**نُسِي**: من النسيان، أو بمعنى الترك، و**نُعمى**: مفعول ثان لـ(**عِد**) بتقدير الباء، و**ذاكرًا**: حال من الضمير من (عد)، و(**كذا**) مفعول (ذاكرًا)، و(كذا) الثاني عطف عليه، وهما كناية عن العدد، و**لطفًا**: تمييز، وجملة (**به نسي الجهد**) صفة (**لطفًا**) [٢/ ٥١٤].

مركَّبةٌ عند ثعلب من كاف التَّشبيه و(لا) النَّافية، قال: وإنَّما شُدِّدَت لامُها لتقوية المعنى ولدفع توهُّم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيبويه والخليل والمبرِّد والزَّجَّاج وأكثر البصريِّين حرفٌ معناه الرَّدع والزَّجر، لا معنى لها عندهم إلاَّ ذلك، حتَّى إنَّهم يُجيزون أبدًا الوقفَ عليها والابتداء بما بعدها، وحتَّى قال جماعةٌ منهم: متى سمعتَ (كَلاَّ) في سورةٍ فاحكم بأنَّها مكِّيَّة؛ لأنَّ فيها معنى التَّهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكَّة؛ لأنَّ أكثر العُتُوِّ كان بها، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ لزوم المكِّيَّة إنَّما يكون عن اختصاص العُتُوِّ بها لا عن غلبته، ثمَّ لا تمتنع الإشارة إلى عُتُوٍّ سابق، ثمَّ لا يظهر معنى الزَّجر في (كلاَّ) المسبوقة بنحو ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾[1]، ﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[2]، ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ﴾[3]، وقولهم: (المعنى: انتهِ عن ترك الإيمان بالتَّصوير في أيِّ صورة ما شاء الله وبالبعث وعن العجلة بالقرآن) تعسُّف؛ إذ لم يتقدَّم في الأوَّلين حكايةُ نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثَّالثة بين (كلاَّ) وذكر العجلة، وأيضًا فإنَّ أوَّل ما نزل خمس آياتٍ من أوَّل سورة العلق ثمَّ نزل ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾[4]، فجاءت في افتتاح الكلام، والوارد منها في التَّنزيل ثلاثةٌ وثلاثون موضعًا كلُّها في النِّصف الأخير.

ورأى الكسائيُّ وأبو حاتمٍ ومَن وافقهما أنَّ معنى الرَّدع والزَّجر ليس مستمرًّا فيها، فزادوا فيها معنًى ثانيًا يصحُّ عليه أن يوقَف دونها ويُبتدَأ بها، ثمَّ اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال: أحدُها للكسائيِّ ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى (حقًّا)، والثَّاني لأبي حاتمٍ ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحيَّة، والثَّالث للنَّضر بن شُمَيْل والفرَّاء ومَن وافقهما، قالوا: تكون حرفَ جوابٍ بمنزلة (إي) و(نعم)، وحملوا عليه ﴿ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ﴾[5] فقالوا: معناه (إي والقمر).

وقول أبي حاتمٍ عندي أَوْلى من قولهما؛ لأنَّه أكثر اطِّرادًا؛ فإنَّ قول النَّضر لا يتأتَّى في آيتي (المؤمنون) و(الشُّعراء) على ما سيأتي، وقول الكسائيِّ لا يتأتَّى في نحو ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴾[6]، ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ ﴾[7]، ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴾[8]؛ لأنَّ (أنَّ) تكسر بعد (ألا) الاستفتاحيَّة، ولا تكسر بعد (حقًّا) ولا بعد ما كان بمعناها، ولأنَّ تفسير حرفٍ بحرفٍ أَوْلَى من تفسير حرفٍ باسم، وأما قول مكِّي إنَّ (كَلاَّ) على رأي الكسائيِّ اسمٌ إذا كانت بمعنى حقًّا فبعيدٌ؛ لأنَّ اشتراك اللَّفظ بين الاسميَّة والحرفيَّة قليلٌ ومخالفٌ للأصل ومُحْوِجٌ لتكلُّف دعوى علَّةٍ لبنائها، وإلاَّ فلم لا نُوِّنَت؟

---

(١) الانفطار/ ٨. (٢) الانفطار/ ٦. (٣) القيامة/ ١٩. (٤) العلق/ ٦.
(٥) المدثر/ ٣٢. (٦) المطففين/ ١٨. (٧) المطففين/ ٧. (٨) المطففين/ ١٥.

وإذا صلح الموضع للرَّدع ولغيره جاز الوقفُ عليها والابتداءُ بها على اختلاف التَّقديرين، والأرجح حملها على الرَّدع؛ لأنَّه الغالب فيها، وذلك نحو ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا . كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾(١)، ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا . كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾(٢).

وقد تتعيَّن للرَّدع أو الاستفتاح نحو ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ . لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾(٣)؛ لأنَّها لو كانت بمعنى (حقًّا) لَما كسرت همزة (إن)، ولو كانت بمعنى (نعم) لكانت للوعد بالرُّجوع؛ لأنَّها بعد الطَّلب، كما يقال: (أكرمْ فلانًا) فتقول: (نعم)، ونحو ﴿ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ . قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾(٤)؛ وذلك لكسر (إنَّ)، ولأنَّ (نعم) بعد الخبر للتَّصديق.

وقد يمتنع كونها للزَّجر نحو ﴿ وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ . كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾(٥)؛ إذ ليس قبلها ما يصحُّ ردُّه.

وقول الطَّبري وجماعة " إنَّه لَمَّا نزل عدد خزنة جهنم ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾(٦) قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل ﴿ كَلا ﴾ زجرًا له" قولٌ متعسِّف؛ لأنَّ الآية لم تتضمَّن ذلك.

تنبيه:

قرىء ﴿ كَلًّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾(٧) بالتَّنوين، إمَّا على أنَّه مصدر (كَلَّ) إذا أعيا، أي (كلُّوا في دعواهم وانقطعوا)، أو من الكَلِّ وهو الثِّقل، أي حملوا كَلاًّ، وجوَّز الزَّمخشريُّ كونَه حرفَ الرَّدع ونُوِّن، كما في ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾(٨)، وردَّهُ أبو حيان بأنَّ ذلك إنَّما صحَّ في ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾ لأنَّه اسمٌ أصلُهُ التَّنوين، فرُجع به إلى أصله للتَّناسُب، أو على لغةِ مَنْ يَصْرِفُ ما لا ينصرف مطلقًا، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل. اهـ

وليس التَّوجيه منحصرًا عند الزَّمخشريِّ في ذلك، بل جَوَّز كونَ التَّنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، ثمَّ إنَّه وصل بنيَّة الوقف، وجزم بهذا الوجه في ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾(٩) وفي قراءة بعضهم ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾(١٠) بالتَّنوين، وهذه القراءة مصحِّحةٌ لتأويله في (كَلاًّ)؛ إذ الفعل ليس أصله التَّنوين.

---

(١) مريم/ ٧٨، ٧٩. (٢) مريم/ ٨١، ٨٢. (٣) المؤمنون/ ٩٩، ١٠٠. (٤) الشعراء/ ٦١، ٦٢.
(٥) المدثر/ ٣١، ٣٢. (٦) المدثر/ ٣٠. (٧) مريم/ ٨٢. (٨) الإنسان/ ٤.
(٩) الإنسان/ ١٥. (١٠) الفجر/ ٤.

(كأنَّ):

حرفٌ مركبٌ عند أكثرهم، حتَّى ادَّعى ابن هشام وابنُ الخبَّاز الإجماعَ عليه، وليس كذلك، قالـوا: والأصل في (كأنَّ زيدًا أسدٌ): إنَّ زيدًا كأسدٍ، ثم قُدِّم حرفُ التَّشبيه اهتمامًا به ففُتِحَت همزةُ (أنَّ) لدخول الجارِّ عليه، ثمَّ قال الزَّجَّاج وابن جنِّي: ما بعد الكاف جر بها.

قـال ابـن جنِّي: وهي حرفٌ لا يتعلَّق بشيءٍ؛ لمفارقته الموضعَ الَّذي تتعلَّق فيه بالاستقرار، ولا يُقـدَّر له عاملٌ غيرُه؛ لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائدٌ؛ لإفادته التَّشبيه. وليس قولُه بأبعدَ من قول أبي الحسن إنَّ كاف التَّشبيه لا تتعلَّق دائمًا.

ولَمَّـا رأى الـزَّجَّاج أنَّ الجـارَّ غـير الـزَّائد حقُّه التَّعلُّق قدَّرَ الكاف هنا اسمًا بمنزلة (مثل)، فلـزمه أن يقدِّر له موضعًا فقدَّره مبتدأ، فاضطرَّ إلى أن قدَّر له خبرًا لم يُنْطَقْ به قطُّ، ولا المعنى مفتقرٌ إليه، فقال: معنى (كأنَّ زيدًا أخوك): مثل أخوَّة زيدٍ إيَّاك كائنٌ.

وقـال الأكثـرون: لا موضـع لــ(أنَّ) ومـا بعـدها؛ لأنَّ الكاف و(أنَّ) صارا بالتَّركيب كلمةً واحـدة، وفـيه نظـر؛ لأنَّ ذاك في التَّـركيب الوضـعيِّ لا في التَّـركيب الطَّـارئ في حال التَّركيب الإسناديِّ.

والمخلص عندي من الإشكال أن يُدَّعى أنَّها بسيطةٌ، وهو قول بعضهم.

وفي شـرح الإيضاح لابن الخبَّاز: ذهب جماعةٌ إلى أنَّ فتح همزتها لطول الحرف بالتَّركيب، لا لأنَّهـا معمولةٌ للكاف كما قال أبو الفتح، وإلاَّ لكان الكلام غيرَ تامٍّ، والإجماع على أنَّه تامٌّ. اهـ، وقد مضى أنَّ الزَّجَّاج يراه ناقصًا.

وذكروا لـ(كأنَّ) أربعةَ معان:

أحـدها: ـ وهو الغالب عليها والمتَّفق عليه ـ التَّشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ(كأنَّ)، وزعـم جماعةٌ ـ منهم ابن السِّيد البطليوسي ـ أنَّه لا يكون إلاَّ إذا كان خبرها اسمًا جامدًا، نحو (كـأنَّ زيدًا أسدٌ)، بخلاف (كأنَّ زيدًا قائمٌ) أو (في الدَّار) أو (عندك) أو (يقوم)، فإنَّها في ذلك كلِّه للظَّنِّ.

والثَّاني: الشَّكُّ والظَّنُّ، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري عليه (كأنَّك بالشِّتاء مقبلٌ)، أي أظنُّه مقبلاً.

والثَّالث: التَّحقيق، ذكره الكوفيُّون والزَّجَّاجي، وأنشدوا عليه [من الوافر]:

٢٩١- فَأَصْبَحَ بطنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامُ [(١)]

أي (لأنَّ الأرضَ)؛ إذ لا يكون تشبيهًا، لأنَّه ليس في الأرض حقيقةً.

(١) أوردە السيوطي بلا تعليق [٢/ ٥١٥]، وهو للحارث بن خالد المخزومي في رثاء هشام بن المغيرة.

فإن قيل: فإذا كانت للتَّحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟ قلت: من جهة أنَّ الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤالٍ عن العلَّة مقدَّر، ومثله ﴿ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾[1].

وأجيب بأمور: أحدها أنَّ المراد بالظَّرفيَّة الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها، فالمعنى أنَّه كان ينبغي ألاَّ يقشعرَّ بطن مكة مع دفن هشامٍ فيه؛ لأنَّه لها كالغيث.

الثَّاني أنَّه يحتمل أنَّ هشامًا قد خلَّف من يسدُّ مسدَّه، فكأنَّه لم يمت.

الثَّالث أنَّ الكاف للتَّعليل و(أنَّ) للتَّوكيد، فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[2]، أي أعجب لعدم فلاح الكافرين.

والـرَّابع: التَّقـريب، قالـه الكوفيُّون، وحملوا عليه (كأنَّك بالشِّتاء مقبلٌ)، و(كأنَّك بالفرج آتٍ)، و(كأنَّك بالدُّنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل)، وقول الحريري [من الهزج]:

كأنِّي بكَ تَنْحَطُّ ....[3]

وقد اختُلِفَ في إعراب ذلك فقال الفارسيُّ: الكاف حرف خطاب، والباء زائدةٌ في اسم (كأنَّ)، وقال بعضهم: الكاف اسم (كأنَّ)، وفي المثال الأوَّل حذف مضاف، أي (كأنَّ زمانك مقبلٌ بالشِّتاء)، ولا حذف في (كأنَّك بالدُّنيا لم تكن)، بل الجملة الفعليَّة خبرٌ، والباء بمعنى (في) وهي متعلقة بـ(تكن)، وفاعل تكن ضمير المخاطب، وقال ابن عصفور: الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان كافَّتان لـ(كأن) عن العمل كما تكفُّها (ما)، والباء زائدة في المبتدأ، وقال ابن عمرون: المتصل بـ(كأنَّ) اسمها، والظَّرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: (كأنَّك بالشمس وقد طلعت) بالواو، ورواية بعضهم (ولم تكن) (ولم تزل) بالواو، وهذه الحال متمِّمة لمعنى الكلام، كالحال في قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾[4] وكـ(حتى) وما بعدها في قولك: (ما زلت بزيدٍ حتَّى فعل)، وقال المطرزي: الأصل (كأنِّي أبصرك تنحطُّ)، و(كأنِّي أبصر الدُّنيا لم تكن)، ثمَّ حذف الفعل وزيدت الباء.

مسألة:

زعم قومٌ أنَّ (كأنَّ) قد تنصب الجزأين، وأنشدوا [من الرجز]:

٢٩٢- كأنَّ أُذْنيهِ إذا تَشَوَّفا
قادمةً أو قلمًا محرَّفا[5]

---

(١) الحج/ ١.   (٢) القصص/ ٨٢.

(٣) مولَّد، أهمله السيوطي، وتمامه: **إلى اللحدِ وتنغطُّ**.

(٤) المدثر/ ٤٩.

(٥) هذا للعماني الراجز، واسمه محمد بن الذؤيب النهشلي النقيمي، يكنى أبا العباس [٢/ ٥١٥].

فقيل: الخبر محذوف، أي (يحكيان)، وقيل: إنَّما الرِّواية (تخال أذنيه)، وقيل: الرِّواية (قادمتا أو قلمًا محرَّفا) بألفاتٍ غير منوَّنة على أنَّ الأسماء مثنَّاة وحُذِفَت النُّون للضَّرورة، وقيل: أخطأ قائله ـ وهو أبو نخيلة ـ وقد أنشده بحضرة الرَّشيد فلحَّنه أبو عمرو والأصمعي، وهذا وهمٌ؛ فإنَّ أبا عمرو توفِّي قبل الرَّشيد.

(كل):

اسمٌ موضوعٌ لاستغراق أفراد المنكَّر نحو ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[(1)]، والمعرَّف المجموع نحو ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾[(2)]، وأجزاء المفرد المعرَّف نحو (كلُّ زيدٍ حسنٌ)، فإذا قلت: (أكلت كلَّ رغيفٍ لزيدٍ) كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرَّغيف إلى (زيد) صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد.

ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾[(3)] ـ بترك تنوين (قلب) ـ تقديرُ (كل) بعد (قلب) ليعمَّ أفرادَ القلوب كما عمَّ أجزاء القلب.

وترد (كل) باعتبار كلِّ واحدٍ مِمَّا قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه: فأما أوجهها باعتبار ما قبلها:

فأحدها: أن تكون نعتًا لنكرةٍ أو معرفةٍ فتدلُّ على كماله، وتجب إضافتها إلى اسمٍ ظاهرٍ يماثله لفظًا ومعنًى، نحو (أطعمنا شاةً كلَّ شاةٍ)، وقوله [من الطويل]:

٢٩٣- وإنَّ الَّذي حانتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ   هُمُ القَوْمُ كُلُّ القوم يا أُمَّ خالدِ [(4)]

والثَّاني: أن تكون توكيدًا لمعرفةٍ، قال الأخفش والكوفيُّون: (أو لنكرةٍ محدودة)، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسمِ مضمَرٍ راجعٍ إلى المؤكَّد نحو ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾[(5)]، قال ابن مالك: وقد يخلفه الظَّاهر، كقوله [من البسيط]:

٢٩٤- كمْ قدْ ذَكرتُك لو أُجزَى بذكركُمُ   يا أَشْبَهَ النَّاس كلِّ النَّاسِ بالقَمَرِ [(6)]

وخالفه أبو حيَّان، وزعم أنَّ (كل) في البيت نعتٌ، مثلها في (أطعمنا شاة كل شاة) وليست توكيدًا. وليس قوله بشيءٍ؛ لأنَّ الَّتي ينعت بها دالَّةٌ على الكمال لا على عموم الأفراد.

ومن توكيد النَّكرة بها قوله [من السريع]:

---

(١) آل عمران/ ١٨٥.   (٢) مريم/ ٩٥.   (٣) غافر/ ٣٥.

(٤) عزاه صاحب الحماسة البصرية والآمدي للأشهب بن زُمَيلة النهشلي، وعزاه أبو تمام في المختار من أشعار القبائل لحُرَيث بن مخفِّض، **الذي**: أصله (الذين)، فحذفت النون تخفيفًا، وقد أورده سيبويه شاهدًا لذلك، ويُروى (وإن الأُلى)، **حانت**: هلكت، من الحَيْن وهو الهلاك، و**فَلْج**: موضع في طريق البصرة، و**دماؤهم**: نفوسهم [٢/ ٥١٧].

(٥) الحجر/ ٣٠.

(٦) هو لعمر بن أبي ربيعة كما في الأغاني وفي أمالي القالي، ونسبه العيني في الكبرى لكثير عزة، وضبط (**أُجزَى**) من الجزاء، و(**بذكركم**): جار ومجرور في موضع المفعول الثاني، وكذا هو في أمالي القالي، والذي رأيته في الأغاني (أَجدَى) من الجدوى، و(تذكُّركم) مصدر تذكر [٢/ ٥١٨].

٢٩٥- نلبثُ حولاً كاملاً كلَّهُ   لا نلتقي إلاَّ على مَنْهَجِ [(١)]

وأجاز الفرَّاء والزَّمخشري أن تقطع (كل) المؤكَّد بها عن الإضافة لفظًا، تمسُّكًا بقراءة بعضهم ﴿ إِنَّا كُلاًّ فِيها ﴾[(٢)]، وخرَّجها ابن مالكٍ على أنَّ (كلاًّ) حالٌ من ضمير الظَّرف، وفيه ضعفٌ من وجهين:

تقديم الحال على عامله الظَّرف، وقطع (كل) عن الإضافة لفظًا وتقديرًا لتصير نكرةً فيصحَّ كونه حالاً، والأجود أن تقدَّر كلاًّ بدلاً من اسم (إنَّ)، وإنَّما جاز إبدال الظَّاهر من ضمير الحاضر بدل كل لأنَّه مفيدٌ للإحاطة مثل (قمتم ثلاثتُكم).

و**الثَّالث**: ألاَّ تكون تابعةً، بل تالية للعوامل، فتقع مضافةً إلى الظَّاهر نحو ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[(٣)]، وغيرَ مضافةٍ نحو ﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[(٤)].

أما أوجهها الثَّلاثة الَّتي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها:

الأوَّل: أن تضاف إلى الظَّاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل، نحو (أكرمت كلَّ بني تميم).

و**الثَّاني**: أن تضاف إلى ضمير محذوفٍ، ومقتضى كلام النَّحويِّين أنَّ حكمها كالَّتي قبلها، ووجهه أنَّهما سيَّان في امتناع التَّأكيد بهما، وفي تذكرة أبي الفتح أنَّ تقديم (كل) في قوله تعالى: ﴿ كُلاًّ هَدَيْنَا ﴾[(٥)] أحسن من تأخيرها؛ لأنَّ التَّقدير (كلَّهم)، فلو أُخِّرت لباشرت العامل، مع أنَّها في المعنى مُنَزَّلة مَنْزِلَة ما لا يباشره، فلما قُدِّمَتْ أشبهت المرتفعة بالابتداء في أنَّ كلاًّ منهما لم يسبقها عاملٌ في اللفظ.

الثَّالث: أن تُضاف إلى ضميرٍ ملفوظٍ به، وحكمها ألاَّ يعمل فيها غالبًا إلاَّ الابتداء، نحو ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾[(٦)] فيمن رفع كلاًّ، ونحو ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ ﴾[(٧)]؛ لأنَّ الابتداء عاملٌ معنويٌّ، ومِن القليل قوله [من الطويل]:

٢٩٦- ....   فيصدُرُ عنهُ كلُّها وهْوَ ناهِلُ [(٨)]

ولا يجب أن يكون منه قول عليٍّ رضي الله عنه [من الطويل]:

٢٩٧- فلمَّا تَبَيَّنَّا الهُدى كان كلُّنا   على طاعةِ الرَّحمنِ والحقِّ والتُّقى [(٩)]

بل الأَوْلى تقدير (كان) شأنيَّة.

---

(١) هو من قصيدة للعرجي [٢/ ٥١٩].

(٢) غافر/ ٤٨.   (٣) المدثر/ ٣٨.   (٤) الفرقان/ ٣٩.   (٥) الأنعام/ ٨٤.

(٦) آل عمران/ ١٥٤.   (٧) مريم/ ٩٥.

(٨) صدره: **تميد إذا مادت عليه دماؤهم،** وقد أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٥٢١].

(٩) عزاه المصنف لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه [٢/ ٥٢١].

فصل:

واعلم أنَّ لفظ (كل) حكمه الإفراد والتَّذكير، وأنَّ معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافةً إلى منكَّر وجب مراعاةُ معناها، فلذلك جاء الضمير:

أ. **مفردًا مذكَّرًا** في نحو ﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴾[1]، ﴿ وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ ﴾[2]، وقول أبي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم [من الرجز]:

٢٩٨- كلُّ امرئ مُصبَّحٌ في أهلِهِ
والموتُ أدنى مِن شِراكِ نَعْلِهِ [3]

[من البسيط]:

٢٩٩- كلُّ ابنِ أنثى وإنْ طالتْ سلامَتُهُ   يومًا على آلةٍ حَدْباءَ محمولُ [4]

[من الطويل]

ألا كلُّ شَيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ   وكلُّ نعيمٍ ـ لا محالةَ ـ زائِلُ [5]

وقول السموءل [من الطويل]:

٣٠٠- إذا المرءُ لم يدنِسْ منَ اللُّؤْمِ عرضَهُ   فكُلُّ رداءٍ يرتديهِ جَميلُ [6]

ب. **ومفردًا مؤنَّثًا** في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[7]، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[8].

ج. **ومثنًّى** في قول الفرزدق [من الطويل]:

٣٠١- وكلُّ رَفيقَي كُلِّ رحلٍ وإن هُما   تعاطى القَنا قَوماهُما أَخَوانِ [9]

وهذا البيت من المشكلات لفظًا ومعنًى وإعرابًا، فلنشرحه:

---

(١) القمر/ ٥٢.   (٢) الإسراء/ ١٣.

(٣) كذا عزاه المصنف لأبي بكر، وليس هو قوله، وإنما أنشده متمثلاً به، وعزاه ابن حبيب إلى الحكم من بني نهشل، وكان شهد الوقيط فقتل به، فلما أثخن أنشد هذا البيت مفردًا [٢/ ٥٢٢].

(٤) هو من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سُلمى التي أوَّلها (بانت سعاد)، يقول: إن كل من ولدته أنثى، وإن عاش زمانًا طويلاً سالمًا من النوائب، فلا بد له من الموت، فمم الجزع؟ وبم يفرح الشامتون، و**الآلة** هنا: النعش، ذكره الجوهري وأنشد عليه البيت، وقيل: الحالة، جزم به التبريزي وغيره، و**الحدباء**: تأنيث الأحدب، ومعناها هنا، قيل: الصعبة، وقيل: المرتفعة [٢/ ٥٢٤].

(٥) تقدم برقم ١٨٨ ص١١٣.

(٦) هو مطلع قصيدة للسموءل بن عادياء الأزدي، وقيل: لابنه شريح، حكاه في الأغاني، وقيل: لدكين، حكاه في الأغاني أيضًا، وقيل: لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، وقيل: للجلاح الحارثي [٢/ ٥٣١].

(٧) المدثر/ ٣٨.   (٨) آل عمران/ ١٨٥.

(٩) للفرزدق، قال العيني: إعرابه مشكل، وكذا معناه [٢/ ٥٣٦] وقد أسهب السيوطي في شرحه بمثل ما في المغني.

قـوله: (كـل رحـل): (كـل) هـذه زائدةٌ، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾[1] فـيمن أضاف، و(رحل) بالحاء المهملة، و(تعاطى) أصله تعاطيا، فحذف لامه للضَّرورة، وعكسه إثبات اللام للضَّرورة فيمن قال [من المتقارب]:

لها مَتنتان خَظَاتا .... [2]

إذا قـيل إنَّ (خظاتـا) فعـلَ وفاعـلٌ، أو الألف من (تعاطى) لام الفعل، ووحَّد الضَّمير لأنَّ الرَّفيقَيْن ليـسا باثـنين معيَّنين، بل هما كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾ [3]، ثمَّ حمل على اللَّفظ إذ قال: (هما أخوان)، كما قيل: ﴿ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾.

وجملـة (همـا أخـوان) خـبر (كـل)، وقـوله: (قـوما) إمـا بدلٌ من القنا ـ لأنَّ قومهما من سـببهما؛ إذ معـناها: تقاومهمـا، فحـذفت الـزَّوائد، فهـو بـدل اشتمال أو مفعولٌ لأجله، أي تعاطـيا القـنا لمقاومـة كـلٍّ مـنهما الآخـر ـ أو مفعولٌ مطلقٌ من باب ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾[4]؛ لأنَّ تعاطي القنا يدلُّ على تقاومهما.

ومعنـى البـيت أنَّ كـلَّ الـرُّفقاء في الـسَّفر إذا اسـتقرُّوا رفـيقَين رفـيقَين فهما كالأخَوين؛ لاجتماعهما في السَّفر والصُّحبة وإن تعاطى كلُّ واحدٍ منهما مغالبةَ الآخر.

د. **ومجمـوعًا مذكَّرًا** في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [5]، وقول لبيد [من الطويل]:

وكلُّ أُناسٍ سوفَ تدخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيهيَّةٌ تصفرُّ منها الأناملُ [6]

هـ. **ومؤنَّثًا** في قول الآخر [من الطويل]:

٣٠٢- وكلُّ مُصيباتِ الزَّمانِ وجدتُها سوى فُرقةِ الأحبابِ هيِّنةُ الخَطبِ [7]

ويروى: (وكل مصيبات تصيب فإنها)، وعلى هذا فالبيت مِمَّا نحن فيه.

وهـذا الَّـذي ذكـرناه مـن وجوب مراعاة المعنى مع النَّكرة نصَّ عليه ابن مالك، وردَّه أبو حيَّان بقول عنترة [من الكامل]:

٣٠٣- جادتْ عليهِ كلُّ عينٍ ثَرَّةٍ فتركْنَ كُلَّ حديقةٍ كالدِّرهَمِ [8]

فقال: (تركن) ولم يقل: (تركت)، فدلَّ على جواز (كلُّ رجلٍ قائمٌ وقائمون).

---

(١) غافر/ ٣٥.

(٢) أهمل ذكره السيوطي، وهو لامرئ القيس، وتمامه: **كما أكبَّ على ساعديه النَّمِرْ**

(٣) الحجرات/ ٩. (٤) النمل/ ٨٨. (٥) المؤمنون/ ٥٣.

(٦) هو الشاهد رقم ٥٨ المتقدم ص٤١، وقد تكرر ص١١٥.

(٧) هو لقيس بن ذريح، وله حكاية ذكرها السيوطي [٢/ ٥٣٨].

(٨) لعنترة، **جادت**: من الجود، وهو المطر الشديد، **وثَرَّة**: كثيرة الماء، **والحديقة**: البستان والروضة [١/ ٤٨٣].

والَّـذي يظهـر لي خلاف قولهما، وأنَّ المضافة إلى المفرد إن أُريدَ نسبةُ الحكم إلى كلِّ واحدٍ وجـب الإفـراد نحو (كلُّ رجلٍ يُشبعُه رغيف)، أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة؛ فإنَّ المـراد أنَّ كـلَّ فـردٍ من الأعينِ جادَ، وأنَّ مجموع الأعين تركن، وعلى هذا فتقول: (جاد عليَّ كلُّ محسنٍ فأغناني أو فأغنوني) بحسب المعنى الذي تريده.

وربما جُمِع الضَّمير مع إرادة الحكم على كلِّ واحدٍ، كقوله [من الرجز]:

٣٠٤- من كلِّ كَوماءَ كثيراتِ الوَبَرْ [١]

وعليه أجاز ابن عصفور في قوله [من الطويل]:

٣٠٥- وما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيكَ نُصْحَهُ   وما كُلُّ مُؤتٍ نُصْحَهُ بلبيبِ [٢]

أن يكـون (مؤتـيك) جمعًـا حُـذِفَتْ نـونه للإضـافة، ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعيَّة تبكي إخوتها [من المديد]:

٣٠٦- إخْوتي لا تَبْعدوا أبدًا   وبَـلَـى واللهِ قــد بـعـدُوا
كلُّ ما حيٍّ وإنْ أَمَرُوا   وارِدُو الحوضِ الَّذي وَرَدُوا [٣]

وذلـك في قـولها: (أمـروا)، فأمَّـا قولها: (وردوا) فالضَّمير لإخوتها، هذا إن حملت الحيَّ على نقـيض المـيِّت، وهـو ظاهـرٌ، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في (أمروا) واجبٌ مثله في ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [٤].

ولـيس من ذلك ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾[٥]؛ لأنَّ القرآن لا يُخرَّج على الـشَّاذِّ، وإنَّما الجمع باعتبار معنى الأمَّة، ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ﴾[٦]، ومـثل ذلـك قـوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾[٧]؛ فليس الضَّامر مفردًا في المعنى لأنَّـه قـسيم الجمـع وهـو ﴿ رِجَالًا ﴾، بـل هـو اسـم جمـع كالجامـل والباقر، أو صفةٌ لجمعٍ محـذوف، أي كـلُّ نـوعٍ ضـامرٍ، ونظـيره ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ ﴾[٨]؛ فـإن ﴿ كَافِرٍ ﴾ نعتٌ لـمحذوفٍ مفرد لفظًا مجموع معنًى، أي أوَّل فريقٍ كـافر، ولولا ذلك لم يقل ﴿ كَافِرٍ ﴾

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٥٤٢].

(٢) قال ابن يسعون: هو لأبي الأسود الدؤلي، ويقال: لمودود العنبري [٢/ ٥٤٢].

(٣) هما لفاطمة بنت الأخرم الخزاعية، وبين هذين البيتين:

لـو تـملتهم عـشيرتهم   لاقـتـناء العـز أو ولـدوا
هان من بعض الرزية أو   هان من بعض الذي أجدُ

قـال شارح الحماسة: يروى (إخوتي) و(إخوتا) بقلب الياء ألفا ليمد الصوت، و**أبدًا**: ظرف لـ(**تبعدوا**)، وأدخـل القـسم بـين (**بلى**) والفعل، ولا يعد ذلك فصلاً، (**ما**) زائدة، (**حيٌّ**) يحتمل أن يراد به ضد الميت، وجمع الضمير العائد إليه إما تعويلاً على معنى (كل) أو لإرادة الجنس، وأن يراد به القبيلة، فيكون الضمير للفظ (**حي**)، و(**أمروا**): أكثروا، وعائد (**الذي**) محذوف، أي وردوه [٢/ ٥٤٣].

(٤) المؤمنون/ ٥٣.   (٥) غافر/ ٥.   (٦) آل عمران/ ١١٣.   (٧) الحج/ ٢٧.   (٨) البقرة/ ٤١.

بالإفراد، وأشكل من الآيتين قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ . لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾[1]، ولو ظفر بها أبو حيَّان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة.

والجواب عنها أنَّ جملة ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ مستأنفة أخبرَ بها عن حال المسترقين، لا صفة لكلِّ شيطان، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وحينئذٍ فلا يلزم عود الضَّمير إلى (كلّ) ولا إلى ما أُضيفت إليه، وإنَّما هو عائدٌ إلى الجمع المستفاد من الكلام.

وإن كانت (كل) مضافةً إلى معرفةٍ فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، نحو (كلُّهم قائمٌ أو قائمون)، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا . لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا . وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾[2]، والصَّواب أنَّ الضَّميرَ لا يعود إليها من خبرها إلاَّ مفردًا مذكَّرًا على لفظها نحو ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيُّه عليه الصَّلاة والسَّلام: "يا عبادي، كلُّكم جائعٌ إلاَّ مَنْ أطعمتُه" الحديث، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: (كلُّ النَّاس يغدو، فبائعٌ نفسه فمعتقها أو موبقها)، و(كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيَّته)، و(كلُّنا لك عبدٌ)، ومن ذلك: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[3]، وفي الآية حذف مضافٍ وإضمارٌ لما دلَّ عليه المعنى لا اللَّفظ، أي إنَّ كلَّ أفعال هذه الجوارح كان المكلَّف مسؤولاً عنه، وإنَّما قدَّرنا المضاف لأنَّ السُّؤال عن أفعال الحواسِّ لا عن أنفسها، وإنَّما لم يقدَّر ضمير (كان) راجعًا لـ(كل) لئلاَّ يخلو ﴿ مَسْـُٔولًا ﴾ عن ضمير فيكون حينئذٍ مسندًا إلى (عنه) كما توهَّم بعضهم، ويردُّه أنَّ الفاعل ونائبَه لا يتقدَّمان على عاملهما، وأمَّا ﴿ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ ﴾ فجملةٌ أُجيبَ بها القسم، وليست خبرًا عن (كل)، وضميرها راجعٌ لـ(من) لا لـ(كل)، و(من) معناها الجمع.

فإن قُطعَتْ عن الإضافة لفظًا فقال أبو حيَّان: يجوز مراعاة اللَّفظ نحو ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾[4]، ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾[5]، ومراعاة المعنى نحو ﴿ وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾[6]، والصَّواب أنَّ المقدَّر يكون مفردًا نكرةً فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعًا معرَّفًا فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهًا على حال المحذوف فيهما، فالأوَّل نحو ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾، ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[7]، ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾[8]؛ إذ التقدير كل أحد، والثاني نحو ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾[9]، ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[10]، ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[11]، ﴿ وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾[12]، أي كلُّهم.

---

(١) الصافات/ ٧، ٨. (٢) مريم/ ٩٣- ٩٥. (٣) الإسراء/ ٣٦. (٤) الإسراء/ ٨٤.
(٥) العنكبوت/ ٤٠. (٦) الأنفال/ ٥٥. (٧) البقرة/ ٢٨٥. (٨) النور/ ٤١.
(٩) البقرة/ ١١٦. (١٠) الأنبياء/ ٣٣. (١١) النمل/ ٨٧. (١٢) الأنفال/ ٥٤.

مسألتان:

الأولى: قال البيانيُّون: إذا وقعت (كل) في حيِّز النَّفي كان النَّفي موجَّهًا إلى الشُّمول خاصَّةً وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: (ما جاء كلُّ القوم)، و(لم آخذ كلَّ الدِّرهم)، و(كل الدراهم لم آخذ)، وقوله [من البسيط]:

ما كلُّ رأي الفَتى يَدعُو إلى رَشَدِ [1]

وقوله [من البسيط]:

ما كلُّ ما يَتَمَنَّى المرءُ يُدركُهُ .... [2]

وإن وقع النَّفي في حيِّزها اقتضى السَّلب عن كلِّ فردٍ، كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام لَمَّا قال له ذو اليدين: أنسيت أم قصرت الصَّلاة: (كلُّ ذلك لم يكن)، وقول أبي النَّجم [من الرجز]:

٣٠٧- قدْ أصبحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعِي
عليَّ ذَنْبًا كلّه لَمْ أَصْنَعِ [3]

وقد يُشْكِلُ على قولهم في القسم الأوَّل قولُهُ تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾[4]، وقد صرَّح الشَّلوبين وابن مالك في بيت أبي النَّجم بأنَّه لا فرق في المعنى بين رفع (كل) ونصبه، وردَّ الشلوبين على ابن أبي العافية، إذ زعم أنَّ بينهما فرقًا، والحقُّ ما قاله البيانيُّون، والجواب عن الآية أنَّ دلالة المفهوم إنَّما يعوَّل عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجودٌ؛ إذ دلَّ الدَّليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقًا.

الثانية: (كل) في نحو ﴿ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ ﴾[5] منصوبةٌ على الظَّرفيَّة باتِّفاق، وناصبها الفعل الَّذي هو جوابٌ في المعنى، مثل ﴿ قَالُوا ﴾ في الآية، وجاءتها الظَّرفيَّة من جهةٍ ما؛ فإنَّها محتملةٌ لوجهين: أحدهما أن تكون حرفًا مصدريًّا والجملة بعده صلة له فلا محلَّ لها، والأصل (كل رزق) ثمَّ عبر عن معنى المصدر بـ(ما) والفعل، ثمَّ أُنيبا عن الزَّمان، أي كل وقت رزق، كما أنيب عنه المصدر الصَّريح في (جئتك خفوق النَّجم)، والثَّاني أن تكون اسمًا نكرة بمعنى وقت، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفضٍ على الصِّفة، فتحتاج إلى تقدير عائدٍ منها، أي كل وقت رُزِقُوا فيه.

---

(١) أهمله السيوطي، ولا يُعرف قائله ولا تتمَّته، وهو من شواهد دلائل الإعجاز.

(٢) للمتنبِّي.

(٣) هو مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي، **أم الخيار**: زوجة أبي النجم [٢/ ٥٤٤].

(٤) الحديد/ ٢٣. (٥) البقرة/ ٢٥.

ولهـذا الـوجه مُبْعِدٌ، وهو ادّعاء حذف عائد الصِّفة وجوبًا، حيث لم يرد مصرَّحًا به في شيءٍ مـن أمـثلة هـذا التَّـركيب، ومن هنا ضَعُف قول أبي الحسن في نحو (أعجبني ما قمت): إنَّ (ما) اسـمٌ، والأصـل (مـا قمته)، أي (القيام الَّذي قمته)، وقوله في (يا أيُّها الرَّجل): إنَّ أيًّا موصولة، والمعنـى (يا من هو الرَّجل)؛ فإنَّ هذين العائدين لم يُلفَظ بهما قطُّ، وهو مُبْعِدٌ عندي أيضًا لقول سـيبويه في نحـو (سـرت طويلاً) و(ضربت زيدًا كثيرًا): إنَّ (طويلاً) و(كثيرًا) حالان من ضمير المصدر محذوفًا، أي (سرته) و(ضربته) أي السَّير والضَّرب؛ لأنَّ هذا العائد لم يُتَلَفَّظ به قَطُّ.

فـإن قلـت: فقد قالوا: (ولا سيَّما زيدٌ) بالرَّفع، ولم يقولوا قطُّ: (ولا سيَّما هو زيد) قلت: هـي كلمةٌ واحدةٌ شذُّوا فيها بالتزام الحذف، ويؤنسك بذلك أنَّ فيها شذوذين آخرين: إطلاق (ما) على الواحد مِمَّن يعقل، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصِّلة.

وللوجه الأوَّل مُقرِّبان: كثرة مجيء الماضي بعدها، نحو ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ ﴾ (1)، ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾ (2)، ﴿ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ ﴾ (3)، ﴿ وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ ﴾ (4)، وأنَّ (ما) المصدريَّة التَّوقيتيَّة شرطٌ من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتَّبةٌ على الأخرى، ولا يجوز أن تكون شرطيَّة مثلها في (ما تفعلْ أفعلْ) لأمرين: أنَّ تلك عامَّة، فلا تدخل عليها أداة العموم، وأنَّها لا ترد بمعنى الزَّمان على الأصحِّ.

وإذا قلـت: (كلَّمـا استدعيتك فإن زرتني فعبدي حرٌّ) فـ(كل) منصوبةٌ أيضًا على الظَّرفيَّة، ولكـنَّ ناصـبها محـذوفٌ مدلـولٌ عليـه بـ(حـر) المذكـور في الجواب، وليس العامل المذكور؛ لوقـوعه بعـد الفاء و(إنْ)، ولَمَّا أشكل ذلك على ابن عصفور قال ـ وقلده الأُبَّدي ـ: إنَّ كلاًّ في ذلـك مرفوعةٌ بالابتداء، وإنَّ جملتي الشَّرط والجواب خبرها، وإنَّ الفاء دخلت في الخبر كما دخلـت في نحـو (كـلُّ رجـلٍ يأتـيني فله درهمٌ)، وقَدَّرا في الكلام حذفَ ضميرين، أي (كلَّما استدعيتُك فيه فإنْ زرتني فعبدي حرٌّ بعده) لترتبط الصِّفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قـال أبـو حيَّان: وقولهما مدفوعٌ بأنَّه لم يُسمَع (كل) في ذلك إلاَّ منصوبة، ثمَّ تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله [من الوافر]:

٣٠٨- وقَوْلي كُلَّما جَشَأَتْ وجاشَتْ مكانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَريحي (5)

وليس هذا مِمَّا البحث فيه؛ لأنَّه ليس فيه ما يمنع من العمل.

---

(1) النساء/ ٥٦. (2) البقرة/ ٢٠. (3) هود/ ٣٨. (4) نوح/ ٧.

(5) هـذا مـن أبـيات لعمـرو بن الإطنابة، وهي أمه، وأبوه زيد بن مناة بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج، جاهلي، **جشأت**: جـشوًا نفـسي إذا انقـضت، و**جاشـت** مـن حـزن أو فزع، وهو مهموز، والبيت استشهد به في التوضيح على جزم المضارع، وهو (**تُحمدي**) لوقوعه جواب الطلب باسم فاعل، وهو (**مكانك**)؛ فإن معناه (اثبتي) [٢/ ٥٤٦].

كلا وكلتا :

مفـردان لفظًا مثنَّيان معنًى، مضافان أبدًا لفظًا ومعنًى إلى كلمةٍ واحدةٍ معرَّفةٍ دالَّةٍ على اثنين، إمَّـا بالحقـيقة والتَّنـصيص نحـو ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾(١)، ونحو ﴿ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾(٢)، وإمَّا بالحقيقة والاشتراك نحو (كلانا)؛ فإنَّ (نا) مشتركةٌ بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله [من الرمل]:

٣٠٩- إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مَدًى وكِلا ذلكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ (٣)

فـإنَّ ذلـك حقـيقةٌ في الـواحد وأُشـيرَ بها إلى المثنَّى على معنى (وكلا ما ذكر)، على حدِّها في قوله تعالى: ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾(٤).

وقولنا: (كلمة واحدة) احترازٌ من قوله [من البسيط]:

٣١٠- كِلا أخي وخليلي واجدَي عضُدا .... (٥)

فإنَّه ضرورةٌ نادرة، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد، بشرط تكريرها نحو (كلاي وكلاك محسنان)، وأجـاز الكوفيُّون إضافتَها إلى النَّكرة المختصَّة نحو (كلا رجلين عندك محسنان)؛ فإنَّ (رجلـين) قـد تخصَّـصا بوصفهما بالظَّرف، وحكوا: (كلتا جاريتين عندك مقطوعةٌ يدها)، أي تاركة للغزل.

ويجـوز مـراعاة لفـظ (كـلا) و(كلـتا) في الإفـراد نحـو ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾(٦)، ومراعاة معناهما وهو قليلٌ، وقد اجتمعا في قوله [من البسيط]:

٣١١- كلاهُما حينَ جَدَّ السَّيرُ بينهما قَدْ أَقْلعا وكِلا أَنْفَيْهِما رابِ (٧)

ومثَّل أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفر [من الكامل]:

٣١٢- إنَّ المنيَّةَ والحُتوفَ كِلاهُما يُوفي المنيَّة يرقُبانِ سَوادي (٨)

---

(١) الكهف/ ٣٣. (٢) الإسراء/ ٢٣.

(٣) هو من قصيدة لعبد الله بن الزبعرى، قالها في وقعة أحد [٢/ ٥٤٩].

(٤) البقرة/ ٦٨.

(٥) تمامه: **في النائبات وإلمام الملمات**، لم يسم قائله، و**عضدًا**: أي معينًا، والبيت استشهد به على إضافة (كلا) إلى اثنين مفرقين شذوذًا [٢/ ٥٥٢].

(٦) الكهف/ ٣٣.

(٧) هـو للفـرزدق، وفي قـوله (**كلاهمـا**) التفات، والأصل (كلاكما)، و(**حين**) ظرف للخبر، وهو (**قد أقلعا**) لا خـبرًا؛ لأن الزمان لا يُخبَر به عن الجثة، وإسناد (**جد**) إلى (**الجري**) مجاز، والأصل (جد في الجري)، والإقلاع عن الشيء: الكف عنه، والواو في (**وكلا**) واو الحال، والتثنية في (**أنفيهما**) واجبة، وإن كان الأرجح (جدعت آنافهمـا)، و(**رابـي**) اسم فاعل من ربا يربو، وربو الأنف ارتفاعه عند التعب من جري ونحوه، وقد اجتمع في البيت مراعاة معنى (كلا) ولفظها، حيث عاد في (أقلعا) بضمير التثنية، وفي (راب) بالإفراد [٢/ ٥٥٢].

(٨) هذا من قصيدة لأسود بن يَعفر بن عبد القيس النهشلي، شاعر متقدم فصيح من شعراء الجاهلية [٢/ ٥٥٣].

ولـيس بمتعيِّن ؛ لجواز كون (يرقبان) خبرًا عن (المنيَّة والحتوف)، ويكون ما بينهما إمَّا خبرًا أوَّل أو اعتراضًا، ثمَّ الصَّواب في إنشاده (كلاهما يوفي المخارم)؛ إذ لا يقال إنَّ المنيَّة توفي نفسها.

وقـد سُـئِلْتُ قديمًا عن قول القائل: (زيدٌ وعمرٌو كلاهما قائمٌ) أو (كلاهما قائمان) أيُّهما الـصَّواب؟ فكتبت (إن قُدِّر (كلاهما) توكيدًا قيل: (قائمان)؛ لأنَّه خبرٌ عن زيدٍ وعمرو، وإن قُـدِّر مبـتدأً فالـوجهان، والمخـتار الإفـراد)، وعلـى هذا فإذا قيل: (إنَّ زيدًا وعمرًا) فإن قيل: (كلـيهما) قيل: (قائمان)، أو (كلاهما) فالوجهان، ويتعيَّن مراعاة اللَّفظ في نحو (كلاهما محبٌّ لصاحبه)؛ لأن معناه (كلٌّ منهما)، وقوله [من الطويل]:

٣١٣- كلانا غنيٌّ عن أخيهِ حَياتَهُ ونحنُ إذا مُتنا أشدُّ تَغانيا (١)

(كيف):

ويقال فيها: (كي) كما يقال في (سوف): (سَوْ)، قال [من البسيط]:

كَي تَجنحُونَ إلى سَلْمٍ وما ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ ولَظَى الهيجاءِ تَضْطَرِمُ (٢)

وهـو اسـمٌ؛ لدخول الجارِّ عليه بلا تأويلٍ في قولهم: (على كيف تبيع الأحمرين)، ولإبدال الاسـم الـصَّريح منه نحو (كيف أنت أصحيحٌ أم سقيم؟)، وللإخبار به مع مباشرته الفعل في نحو (كيف كنت؟)، فبالإخبار به انتفت الحرفيَّة، وبمباشرة الفعل انتفت الفعليَّة.

وتُسْتَعْمَلُ على وجهين:

أحـدهما: أن تكون شرطًا، فتقتضي فعلين متَّفقي اللَّفظ والمعنى غير مجزومَيْن، نحو (كيف تـصنعْ أصنعْ)، ولا يجوز (كيف تجلس أذهب) باتِّفاق، ولا (كيف تجلس أجلس) بالجزم عند البـصريِّين ـ إلاَّ قطـربًا ـ لمخالفـتها لأدوات الـشَّرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرَّ، وقـيل: يجوز مطلقًا، وإليه ذهب قطرب والكوفيُّون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ(ما)، قالوا: ومن ورودها شرطًا ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾(٣)، ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ (٤)، ﴿ فَيَبْسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾(٥)، وجـوابها في ذلـك كله محذوفٌ لدلالة ما قبلها، وهذا يُشْكِلُ على إطلاقهم أنَّ جوابها يجب مماثلته لشرطها.

والثَّانـي ــ وهو الغالب فيها ــ: أن تكون استفهامًا، إمَّا حقيقيًّا نحو (كيف زيدٌ؟)، أو غيره نحو ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ (٦) الآية، فإنَّه أخرج مخرج التَّعجُّب.

وتقـع خـبرًا قـبل مـا لا يستغني نحو (كيف أنت؟) و(كيف كنت؟)، ومنه (وكيف ظننت زيدًا؟) و(كيف أعلمته فرسك؟)؛ لأنَّ ثاني مفعولي (ظنَّ) وثالث مفعولات (أعلم) خبران في الأصل.

---

(١) هـو لعـبد الله بـن جعفر بن أبي طالب يخاطب ابن الحسين بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، وكانا صديقين ثم تهاجرا [٢/ ٥٥٥].

(٢) هو الشاهد رقم ٢٨٠ المتقدم ص١٥٤.

(٣) المائدة/ ٦٤. (٤) آل عمران/ ٦. (٥) الروم/ ٤٨. (٦) البقرة/ ٢٨.

وحالاً قبل ما يستغني نحو (كيف جاء زيد؟)، أي على أي حالة جاء زيد؟ وعندي أنَّها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقًا أيضًا، وأنَّ منه ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾[1]؛ إذ المعنى (أي فعل فعل ربك؟)، ولا يتَّجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل، ومثله ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾[2]، أي (فكيف إذا جئنا من كلِّ أمَّةٍ بشهيدٍ يصنعون؟)، ثمَّ حُذِفَ عاملها مؤخَّرًا عنها وعن (إذا)، كذا قيل، والأظهر أن يقدَّر بين (كيف) و(إذا)، وتقدَّر (إذا) خاليةً عن معنى الشَّرط، وأمَّا ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ ﴾[3] فالمعنى: (كيف يكون لهم عهدٌ وحالهم كذا وكذا؟)، فـ(كيف) حالٌ من (عهد)، إمَّا على أنَّ (يكون) تامَّة، أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث، وجملة الشَّرط حالٌ من ضمير الجمع.

وعن سيبويه أنَّ (كيف) ظرفٌ، وعن السيرافي والأخفش أنَّها اسمٌ غير ظرف، ورتَّبوا على هذا الخلاف أمورًا: أحدها أنَّ موضعها عند سيبويه نصبٌ دائمًا، وعندهما رفعٌ مع المبتدأ نصبٌ مع غيره.

الثَّاني أنَّ تقديرها عند سيبويه (في أيِّ حال) أو (على أيِّ حال)، وعندهما تقديرها في نحو (كيف زيدٌ؟): أصحيحٌ زيدٌ؟ ونحوه، وفي نحو (كيف جاء زيدٌ؟): أراكبًا جاء زيدٌ؟ ونحوه.

الثَّالث أنَّ الجواب المطابق عند سيبويه أن يُقال: (على خير) ونحوه، ولهذا قال رؤبة وقد قيل له: كيف أصبحت؟ (خيرٍ عافاك الله)، أي على خيرٍ، فحذف الجارَّ وأبقى عملَه، فإن أُجيب على المعنى دون اللَّفظ قيل: صحيحٌ، أو سقيمٍ، وعندهما على العكس، وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحدٌ إنَّ (كيف) ظرفٌ؛ إذ ليست زمانًا ولا مكانًا، ولكنَّها لَمَّا كانت تفسَّر بقولك (على أيِّ حال) لكونها سؤالاً عن الأحوال العامَّة سُمِّيَت ظرفًا لأنَّها في تأويل الجارِّ والمجرور، واسم الظَّرف يُطْلَقُ عليهما مجازًا. اهـ، وهو حسنٌ، ويؤيِّده الإجماع على أنَّه يُقال في البدل: (كيف أنت أصحيحٌ أم سقيمٌ؟) بالرَّفع، ولا يُبْدَلُ المرفوع من المنصوب.

تنبيه:

قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[4] لا تكون ﴿ كَيْفَ ﴾ بدلاً من ﴿ ٱلْإِبِلِ ﴾؛ لأنَّ دخول الجارِّ على (كيف) شاذٌّ، على أنَّه لم يُسْمَع في (إلى)، بل في (على)، ولأنَّ (إلى) متعلِّقةٌ بما قبلها، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعلٌ متقدِّمٌ عليه، ولأنَّ الجملة الَّتي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنَّما هي منصوبةٌ بما بعدها على الحال، وفعل النَّظر معلَّقٌ، وهي وما بعدها بدلٌ من ﴿ ٱلْإِبِلِ ﴾ بدلَ اشتمال، والمعنى (إلى الإبل كيفيَّة خلقها)، ومثله ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾[5]، ومثلهما في إبدال جملةٍ فيها (كيف) من اسمٍ مفردٍ قوله [من الطويل]:

---

(١) الفيل/ ١. (٢) النساء/ ٤١. (٣) التوبة/ ٨. (٤) الغاشية/ ١٧. (٥) الفرقان/ ٤٥.

٣١٤- إلى اللهِ أشكُو بالمدينةِ حاجَةً   وبالشَّامِ أُخرى كيفَ يلتقيانِ [(١)]

أي: أشكو هاتين الحاجتين تعذُّر التقائهما.

مسألة:

زعـم قـومٌ أنَّ (كـيف) تأتـي عاطفـةً، ومِمَّن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العلل، وأنشد عليه [من الطويل]:

٣١٥- إذا قلَّ مالُ المرءِ لانتْ قناتُه   وهانَ على الأَدنى فكيفَ الأباعِدِ [(٢)]

وهـذا خطـأٌ؛ لاقترانهـا بالفـاء، وإنَّمـا هـي هـنا اسمٌ مرفوع المحلِّ على الخبريَّة، ثمَّ يحتمل أنَّ (الأباعـد) مجـرورٌ بإضـافة مبتدأ محذوف، أي (فكيف حال الأباعد)، فحذف المبتدأ على حدِّ قـراءة ابن جَمَّاز ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ ﴾[(٣)]، أو بتقدير (فكيف الهوان على الأباعد؟) فحذف المبـتدأ والجـارَّ، أو بالعطف بالفاء ثمَّ أُقْحِمَتْ (كيف) بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولويَّة بالحكم.

حرف اللام

اللام المفردة:

ثلاثـة أقسام: عاملة للجرِّ، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وليس في القسمة أن تكون عاملةً للنَّصب خلافا للكوفيِّين وسيأتي.

فالعاملـة للجـرِّ مكـسورةٌ مـع كلِّ ظاهر نحو (لزيدٍ) و(لعمرو)، إلاَّ مع المستغاث المباشر لـ(يـا) فمفـتوحةٌ، نحـو (يـا لله)، وأمَّـا قـراءة بعضهم ﴿ الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ بضمِّها فهو عارضٌ للإتباع، ومفتوحةٌ مع كلِّ مضمَر نحو (لنا) و(لكم) و(لهم)، إلاَّ مع ياء المتكلِّم فمكسورةٌ.

وإذا قـيل: (يـا لـك) و(يا لِّي) احتمل كلٌّ منهما أن يكون مستغاثًا به وأن يكون مستغاثًا من أجله، وقد أجازهما ابن جنِّي في قوله [من الطويل]:

فيا شَوقُ ما أبقى ويا لي منَ النَّوَى   ....[(٤)]

وأوجـب ابـن عـصفور في (يـا لي) أن يكون مستغاثًا من أجله؛ لأنَّه لو كان مستغاثًا به لكان التَّقديـر (يـا أدعـو لـي)، وذلك غير جائزٍ في غير باب (ظننت) و(فقدت) و(عدمت)، وهذا لازمٌ له لا لابن جني؛ لما سأذكره بعد.

(١) قـال العـيني في الكبرى: قيل إنه للفرزدق، وقوله: **(كيف يلتقيان)** بدل من قوله: **(حاجة)** و**(أخرى)**، كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما، هكذا قدر ابن جني [٢/ ٥٥٧].

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٥٥٧].

(٣) الأنفال/ ٦٧.

(٤) ليس عند السيوطي، وتمامه: **ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى**.

ومن العرب من يفتح اللاَّم الدَّاخلة على الفعل ويقرأ: ﴿ما كانَ اللهُ لَيُعَذِّبهم ﴾ (1).

وللاَّم الجارَّة اثنان وعشرون معنى:

أحـدها: الاسـتحقاق، وهـي الواقعة بين معنى وذات، نحو ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ (2) و﴿ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ ﴾(3) ، والملك لله والأمر لله، ونحو ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾(4) و﴿ لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ﴾(5)، ومنه (للكافرين النار) أي عذابها.

والثَّانـي: الاختصاص، نحو (الجنَّة للمؤمنين) و(هذا الحصير للمسجد) و(المنبر للخطيب) و(الـسرج للدابـة) و(القمـيص للعـبد) ونحو ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾(6)، ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ ﴾(7)، وقولك: (هذا الشعر لحبيب)، وقولك: (أدوم لك ما تدوم لي).

والـثَّالث: الملك، نحو ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾(8)، وبعضهم يَسْتَغْنِي بذكر الاختـصاص عـن ذكـر المعنَيين الآخرَين، ويمثِّل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجِّحه أنَّ فيه تقلـيلاً للاشـتراك، وأنَّـه إذا قـيل: (هذا المال لزيدٍ والمسجد) لزم القول بأنَّها للاختصاص مع كون زيدٍ قابلاً للملك؛ لئلاَّ يلزم استعمال المشترك في معنَيَيْه دفعةً، وأكثرهم يمنعه.

الرَّابع: التَّمليك، نحو (وهبت لزيدٍ دينارًا).

الخامس: شبه التَّمليك نحو ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا ﴾ (9).

السَّادس: التَّعليل، كقوله [من الطويل]:

٣١٦- ويومَ عقرتُ للعَذارى مَطِيَّتي .... (10)

وقوله تعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾(11) وتعلُّقها بـ ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾، وقيل: بما قبله، أي ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾، ورجح بأنَّهما في مصحف أُبي سورة واحدة، وضعف بأنَّ جعلهم كعصفٍ إنَّما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت، وقيل: متعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديرُه (اعجبوا)، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾(12)، أي (وإنَّه من أجل حبِّ المال لبخيلٌ)، وقراءة حمزة ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لِمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾(13) الآية، أي لأجـل إتياني إيَّاكـم بعضَ الكتاب والحكـمة، ثمَّ لمجيء محمَّد ﷺ مصـدِّقًا لما معكم لتؤمنُنَّ

---

(1) الأنفال/ ٣٣. (2) الفاتحة/ ٢. (3) النساء/ ١٣٩. (4) المطففين/ ١. (5) المائدة/ ٤١.

(6) يوسف/ ٧٨. (7) النساء/ ١١. (8) البقرة/ ٢٥٥. (9) النحل/ ٧٢.

(10) هـو من معلقة امرئ القيس بن حجر المشهورة، وتمامه: **فيا عجبًا من رحلها المتحمَّلِ** ، قوله: **(ويوم)** في موضـع جـر عطفًـا علـى (يـوم) في قـوله: ولا سيما يوم بدارة جلجل، وهو مبني على الفتح لإضافته إلى الماضـي، و**عقـرت**: نحرت، و**العذارى**: الأبكار، جمع عذاء، وهو أحد الألفاظ التي جاءت ممدودة في مفرد مقصورة في الجمع، وهي قليلة معدودة، ذكرتها في الأشباه والنظائر النحوية، و**المطية**: الناقة [٢/ ٥٥٨].

(11) قريش/ ١. (12) العاديات/ ٨. (13) آل عمران/ ٨١، بكسر اللام من (لما).

بـه، فـ(ما) مصدريَّةٌ فيهما، واللاَّم تعليليَّة، وتعلَّقت بالجواب المؤخَّر على الاتِّساع في الظَّرف، كما قال الأعشى:

.... عوض لا نتفرق [(١)]

ويجوز كون (ما) موصولاً اسميًّا، فإن قلت: فأين العائد في ﴿ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٌ ﴾[(٢)]؟ قلـت: إنَّ ﴿ما معكم ﴾ هو نفس ﴿ما آتيتكم﴾، فكأنَّه قيل: (مصدِّقٌ له)، وقد يضعف هذا لقلَّته نحو قوله [من الطويل]:

٣١٧- ....   وأنتَ الَّذي في رحمةِ اللهِ أطمَعُ [(٣)]

وقـد يـرجح بـأنَّ الثَّوانـي يُتسامح فيها كثيرًا، وأما قراءة الباقين بالفتح فاللاَّم لام التَّوطئة و(مـا) شـرطيَّة، أو الـلاَّم للابـتداء و(ما) موصولة، أي (الَّذي آتيتكموه)، وهي مفعولةٌ على الأَّول ومبتدأ على الثَّاني.

ومـن ذلـك قـراءة حمـزة والكسائي ﴿ وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةً يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ ﴾[(٤)] بكسر اللاَّم، ومنها اللاَّم الثَّانية في نحو (يا لزيد لعمرو)، وتعلُّقها بمحذوفٍ، وهو فعلٌ من جملةٍ مـستقلَّة، أي (أدعوك لعمرو)، أو اسم هو حالٌ من المنادى، أي (مدعوًّا لعمرو)، قولان، ولم يطَّلع ابن عصفور على الثَّاني فنقل الإجماع على الأوَّل.

ومنها اللاَّم الدَّاخلة لفظًا على المضارع في نحو ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾[(٥)]، وانتـصاب الفعـل بعـدها بـ(أن) مضمرة بعينها وفاقًا للجمهور، لا بـ(أن) مضمرة أو بـ(كي) المـصدريَّة مـضمرة، خلافًـا للـسِّيرافي وابـن كيـسان، ولا باللاَّم بطريق الأصالة، خلافًا لأكثر الكوفـيِّين، ولا بهـا لنيابـتها عـن (أن)، خلافًـا لثعلب، ولك إظهار (أن) فتقول: (جئتك لأن تكـرمني)، بـل قـد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بـ(لا) نحو ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ ﴾[(٦)]؛ لئلاَّ يحصل الثِّقل بالتقاء المثلين.

فرع:

أجـاز أبـو الحـسن أن يُتلقَّـى القَـسَم بـلام (كـي) وجعـل مـنه ﴿ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ ﴾[(٧)] فقـال: المعنـى: ليرضـنكم، قـال أبـو علـي: وهذا عندي أَوْلى من أن يكون متعلِّقًا بـ(يحلفون) والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن [من الطويل]:

---

(١) تقدم ص١٢٨.

(٢) آل عمران/ ٨١.

(٣) قـيل إنـه لمجـنون بـني عامـر، وصـدره: **فيا رب ليلى أنت في كل موطن**، وقوله: (**في رحمة الله**) من إقامة الظاهر مقام المضمر، أي (في رحمتك) [٢/ ٥٥٩].

(٤) السجدة/ ٢٤.   (٥) النحل/ ٤٤.   (٦) البقرة/ ١٥٠.   (٧) التوبة/ ٦٢.

٣١٨- إذا قلتُ قَدْني قالَ باللهِ حَلفةً   لِتغنيَ عنِّي ذا إنائِك أَجْمَعا [(١)]

والجماعة يأبون هذا؛ لأنَّ القَسَم إنَّما يُجاب بالجملة، ويروون (لَتُغننَّ) بفتح اللاَّم ونون التَّوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النُّون إن كان ياءً تلي كسرة، كقوله [من البسيط]:

٣١٩- وابكِنَّ عَيْشًا تَقَضَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ   .... [(٢)]

وقدَّروا الجواب محذوفًا واللاَّم متعلِّقة به، أي (ليكوننَّ كذا ليرضوكم)، ولتشربَنَّ لتغنيَ عنِّي.

السَّابع: توكيد النَّفي، وهي الدَّاخلة في اللَّفظ على الفعل مسبوقةً بـ(ما كان) أو بـ(لم يكن) ناقصتين مسندتين لِما أُسْنِدَ إليه الفعل المقرون باللاَّم نحو ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [(٣)]، ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [(٤)]، ويسمِّيها أكثرُهم (لام الجحود)؛ لملازمتها للجَحد أي النَّفي، قال النَّحَّاس: والصَّواب تسميتُها لام النَّفي؛ لأنَّ الجحد في اللُّغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار. اهـ، ووجه التَّوكيد فيها عند الكوفيِّين أنَّ أصل (ما كان ليفعل): ما كان يفعل، ثمَّ أُدْخِلَتْ اللاَّم زيادةً لتقوية النَّفي، كما أُدْخِلَتْ الباء في (ما زيدٌ بقائم)، لذلك فعندهم أنَّها حرفٌ زائدٌ مؤكِّدٌ غير جارٍّ ولكنَّه ناصب، ولو كان جارًّا لم يتعلَّق عندهم بشيءٍ لزيادته، فكيف به وهو غير جارٍّ؟

ووجهه عند البصريِّين أنَّ الأصل (ما كان قاصدًا للفعل)، ونفي القصد أبلغ من نفيه، ولهذا كان قوله [من الكامل]:

٣٢٠- يا عاذلاتي لا تُرِدْنَ مَلامَتِي   إنَّ العواذِل لَسْنَ لي بأميرِ [(٥)]

أبلغ من (لا تلمنني)؛ لأنَّه نهيٌ عن السَّبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جرٍّ مُعَدٍّ متعلِّق بخبر (كان) المحذوف، والنَّصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا.

وزعم كثيرٌ من النَّاس في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾[(٦)] في قراءة غير الكسائي بكسر اللاَّم الأولى وفتح الثَّانية أنَّها لام الجحود، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ النَّافي على هذا غير (ما) و(لم)، ولاختلاف فاعلي (كان) و(تزول)، والَّذي يظهر لي أنَّها لام (كي)، وأنَّ (إنْ) شرطيَّة، أي (وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكرٌ أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدَّته معدًّا لأجل زوال الأمور العظام المشبَّهة في عِظَمِها بالجبال)، كما تقول: (أنا أشجع من فلانٍ وإن كان معدًّا للنَّوازل).

---

(١) قال العيني: هو لحريث بن عنَّاب الطائي، و**حلفةً**: مفعول مطلق لـ(**آليت**)، وكذا على رواية (بالله)؛ لأن تقديره: أحلف بالله، وقوله: (**لِتغنى**) للتعليل [٢/ ٥٥٩].

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٥٦١]، وتمامه: **طابت أصائله في ذلك البلدِ**.

(٣) آل عمران/ ١٧٩.   (٤) النساء/ ١٣٧.

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٥٦١].   (٦) إبراهيم/ ٤٦.

وقد تُحذف (كان) قبل لام الجحود، كقوله [من الوافر]:

٣٢١- فما جمعٌ ليغلبَ جَمْعَ قومي   مقاومةً ولا فردٌ لفردِ (١)

أي (فما كان جمعٌ)، وقول أبي الدَّرداء رضيَ الله عنه في الركعتين بعد العصر: (ما أنا لأدعهما).

والثَّامن: موافقة (إلى)، نحو قوله تعالى: ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾(٢)، ﴿ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾(٣)، ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ ﴾(٤).

والتَّاسع: موافقة (على) في الاستعلاء الحقيقيِّ، نحو ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾(٥)، ﴿ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ ﴾(٦)، ﴿ وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾(٧)،

٣٢٢- ....   فخرَّ صريعًا لليدين وللفَمِ (٨)

والمجازي نحو ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾(٩)، ونحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام لعائشة رضي الله تعالى عنها: (اشترطي لهم الولاء)، وقال النَّحَّاس: المعنى (من أجلهم)، قال: (ولا نعرف في العربيَّة لهم بمعنى عليهم).

والعاشر: موافقة (في)، نحو ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾(١٠)، ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾(١١)، وقولهم: (مضى لسبيله)، قيل: ومنه ﴿ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴾(١٢)، أي في حياتي، وقيل: للتَّعليل، أي لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي عشر: أن تكون بمعنى (عند)، كقولهم: (كتبته لخمس خلون)، وجعل منه ابن جنِّي قراءة الجحدري ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ ﴾(١٣) بكسر اللَّام وتخفيف الميم.

والثَّاني عشر: موافقة (بعد) نحو ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾(١٤)، وفي الحديث: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته)، وقال [من الطويل]:

٣٢٣- فلَمَّا تَفَرَّقْنا كأنِّي ومالكًا   لطولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ لَيْلَةً معا (١٥)

والثَّالث عشر: موافقة (مع)، قاله بعضهم، وأنشدَ عليه هذا البيت.

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٥٦٢].

(٢) الزلزلة/ ٥.   (٣) الرعد/ ٢.   (٤) الأنعام/ ٢٨.

(٥) الإسراء/ ١٠٩.   (٦) يونس/ ١٢.   (٧) الصافات/ ١٠٣.

(٨) هذا المصراع وقع في عدة قصائد لعدة شعراء، فمنها قصيدة لجابر بن جني التغلبي، ومنها قصيدة للعكبر ابن حديد، وقيل: إن القاتل والقائل الأبيات شريح بن أوفى، وقيل: عبد الله بن مكعب حليف لبني أسد، وقيل: ابن مكبس الأزدي، وقيل: الأشتر [٢/ ٥٦٢].

(٩) الإسراء/ ٧.   (١٠) الأنبياء/ ٤٧.   (١١) الأعراف/ ١٨٧.

(١٢) الفجر/ ٢٤.   (١٣) سورة ق/ ٥.   (١٤) الإسراء/ ٧٨.

(١٥) هو من قصيدة لمتمم بن نويرة اليربوعي، يرثي بها أخاه مالكًا، وكان قتل في الردة، قتله خالد بن الوليد [٢/ ٥٦٥].

والرَّابع عشر: موافقة (مِن)، نحو (سمعت له صراخًا)، وقول جرير [من الطويل]:

٣٢٤- لنا الفضلُ في الدُّنيا وأنفُكَ راغمٌ   ونحنُ لكم يوم القيامة أفضَلُ [(١)]

والخامس عشر: التبليغ، وهي الجارَّة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه، نحو (قلت له)، و(أذنت له)، و(فسَّرت له).

والسَّادس عشر: موافقة (عن)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِ ﴾[(٢)]، قاله ابن الحاجب، وقال ابن مالكٍ وغيرُه: وهي لام التَّعليل، وقيل: لام التَّبليغ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا، أي: (قالوا لطائفةٍ من المؤمنين لَمَّا سمعوا بإسلام طائفةٍ أخرى)، وحيث دخلت اللاَّم على غير المقول له فالتَّأويل على بعض ما ذكرناه، نحو ﴿ قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾[(٣)]، ﴿ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًا ﴾[(٤)]، وقوله [من الكامل]:

٣٢٥- كضرائرِ الحسناءِ قُلنَ لوجهها   حَسَدًا وبُغْضًا إنَّهُ لدَميمُ [(٥)]

السَّابع عشر: الصَّيرورة، وتسمَّى لام العاقبة ولام المآل، نحو ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا ﴾[(٦)]، وقوله [من الطويل]:

فللموتِ تَغْذُو الوالداتُ سِخالَها   كما لخرابِ الدُّورِ تُبْنَى المساكِنُ [(٧)]

وقوله [من المتقارب]:

٣٢٦- فَإنْ يَكُنِ الموْتُ أَفْناهُمُ   فَلِلْمَوْتِ ما تَلِدُ الوالِدَهْ [(٨)]

ويحتمله ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةٗ وَأَمۡوَٰلٗا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾[(٩)]، ويحتمل أنَّها لام الدُّعاء، فيكون الفعل مجزومًا لا منصوبًا، ومثله في الدُّعاء ﴿ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلٗا ﴾[(١٠)]، ويؤيِّده أنَّ في آخر الآية ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ ﴾[(١١)].

وأنكر البصريُّون ومَن تابعهم لام العاقبة، قال الزَّمخشري: والتَّحقيق أنَّها لام العلَّة، وأنَّ التَّعليل فيها واردٌ على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنَّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا، بل المحبَّة والتَّبنِّي، غير أنَّ ذلك لَمَّا كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرتَه شُبِّه بالدَّاعي الَّذي يفعل الفعل لأجله، فاللام مستعارةٌ لِما يشبه التَّعليل، كما استُعير الأسد لمن يشبه الأسد.

---

(١) لجرير في هجاء الأخطل [٢/ ٥٧٠].

(٢) الأحقاف/ ١١. (٣) الأعراف/ ٣٨. (٤) هود/ ٣١. (٥) من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي [٢/ ٥٧٠].

(٦) القصص/ ٨. (٧) أهمله السيوطي، وهو لسابق بن عبد الله البربري.

(٨) أنشده ابن الأعرابي في نوادره لرجل من عاملة يقال له سماك قتلته غسان [٢/ ٥٧٢].

(٩) يونس/ ٨٨. (١٠) نوح/ ٢٤. (١١) يونس/ ٨٨.

الثَّامن عشر: القسَم والتَّعجُّب معًا، وتختصُّ باسم الله تعالى، كقوله [من البسيط]:

٣٢٧- للهِ يبقى على الأيَّامِ ذُو حيَدٍ .... (١)

التَّاسع عشر: التَّعجُّب المجرَّد عن القسَم، وتُستْعْمَلُ في النِّداء، كقولهم: (يا للماء، ويا للعشب) إذا تعجَّبوا من كثرتهما، وقوله [من الطويل]:

٣٢٨- فيا لَكَ من ليلٍ كأنَّ نُجومَهُ بكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بيَذْبُلِ (٢)

وقولهم: (يا لك رجلاً عالِمًا)، وفي غيره كقولهم: (للهِ درُّه فارسًا)، و(للهِ أنت)، وقوله [من الطويل]:

٣٢٩- شبابٌ وشَيْبٌ وافتقارٌ وثَروةٌ فللهِ هذا الدَّهرُ كيفَ تردَّدا (٣)

المتمِّم عشرين: التَّعدية، ذكره ابن مالك في الكافية، ومثَّلَ له في شرحها بقوله تعالى: ﴿ فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ﴾(٤)، وفي الخلاصة ومثَّلَ له ابنُه بالآية وبقولك: (قلت له: افعل كذا)، ولم يذكره في التَّسهيل ولا في شرحه، بل في شرحه أنَّ اللاَّم في الآية لشبه التَّمليك، وأنَّها في المثال للتَّبليغ، والأَوْلى عندي أن يمثَّل للتَّعدية بنحو (ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرو، وما أَحَبَّه لبكر).

الحادي والعشرون: التَّوكيد، وهي اللاَّم الزَّائدة، وهي أنواعٌ، منها اللاَّم المعترضة بين الفعل المتعدِّي ومفعوله، كقوله [من الطويل]:

٣٣٠- ومن يكُ ذا عَظمٍ صليبٍ رجا بِهِ لِيَكْسرَ عُودَ الدَّهرِ فالدَّهرُ كاسِرُهْ (٥)

وقوله [من الكامل]:

٣٣١- وملكتَ ما بينَ العراقِ ويثربٍ ملكًا أجارَ لمسلمٍ ومُعاهَدِ (٦)

وليس منه ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾(٧)، خلافًا للمبرِّد ومَنْ وافقه، بل ضمن (ردف) معنى (اقترب)، فهو مثل ﴿ ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ ﴾(٨)، واختُلِف في اللاَّم من نحو ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ ﴾(٩)، ﴿ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾(١٠)، وقول الشاعر [من الطويل]:

---

(١) تمامه: **بمشمخر به الظيان والآسُ** [٢/ ٥٧٣].

(٢) هو من معلقة امرئ القيس بن حجر، **يا لك**: استشهد به ابن أم قاسم على فتح لام المستغاث من أجله مع الضمير غير الياء، واستشهد به غيره على جر المستغاث من أجله بـ(من) في قوله: **(من ليل)**، **ومغار الفتل**: أي محكم الفتل، **ويَذبُل**: اسم جبل، **وشُدَّت**: خبر **(كأن)** [٢/ ٥٧٤].

(٣) هذا من قصيدة للأعشى ميمون يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم، **فلله**: تعجب من الدهر كيف يختلف يذهب ويجيء [٢/ ٥٧٥].

(٤) مريم/ ٥.

(٥) هو لُنُصَيب الأسود، وأنشده الجاحظ في البيان بلفظ: ومن يكُ ذا عودٍ صليبٍ يُعدُّه [٢/ ٥٧٩].

(٦) لابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، وكان أمير المدينة [٢/ ٥٨٠].

(٧) النمل/ ٧٢. (٨) الأنبياء/ ١. (٩) النساء/ ٢٦. (١٠) الأنعام/ ٧١.

٣٣٢- أُريدُ لأنسَى ذِكرَها فكأنَّما   تَمثَّلُ لي لَيلى بكُلِّ سَبيلِ (١)

فقيل: زائدة، وقيل: للتَّعليل، ثمَّ اختلف هؤلاء فقيل: المفعول محذوف، أي (يريد الله التَّبيين لِيُبيِّن لكم ويهديكم)، أي ليجمع لكم بين الأمرين، و(أُمرنا بما أُمِرنا به لِنُسلم)، و(أريد السُّلو لأنسى)، وقال الخليل وسيبويه ومَن تابعهما: الفعل في ذلك كلِّه مقدَّرٌ بمصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء، واللاَّم وما بعدها خبرٌ، أي (إرادة الله للتَّبيين)، و(أُمِرْنا للإسلام)، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

ومنها اللاَّم المسمَّاة بالمقحمة، وهي المعترضة بين المتضايفَيْن، وذلك في قولهم: (يا بؤس للحرب)، والأصل (يا بؤس الحرب) فأُقْحِمَتْ تقويةً للاختصاص، قال [من الكامل]:

٣٣٣- يا بؤسَ للحربِ الَّتي   وضعَتْ أراهِطَ فاستراحُوا (٢)

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرجحهما الأوَّل؛ لأنَّ اللاَّم أقرب، ولأنَّ الجارَّ لا يعلَّق.

ومن ذلك قولهم: (لا أبا لزيدٍ، ولا أخا له، ولا غلامي له) على قول سيبويه إنَّ اسم (لا) مضافٌ لما بعد اللاَّم، **وأمَّا على قول** مَن جعل اللاَّم وما بعدها صفةً وجعل الاسم شبيهًا بالمضاف لأنَّ الصِّفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبرًا وجعل (أبا) و(أخا) على لغة من قال [من الرجز]:

إنَّ أباها وأبا أباها (٣)

وقولهم: (مكرهٌ أخاك لا بطل) وجعل حذف النُّون على وجه الشُّذوذ كقوله: (بيضك ثنتا وبيضي مئتا) **فاللاَّم للاختصاص**، وهي متعلِّقةٌ باستقرارٍ محذوف.

ومنها اللاَّم المسمَّاة (لام التَّقوية)، وهي المزيدة لتقوية عاملٍ ضَعُف، إمَّا بتأخُّره نحو ﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾(٤)، ونحو ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾(٥)، أو بكونه فرعًا في العمل نحو ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾(٦)، ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾(٧)، ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾(٨)، ونحو (ضربي لزيدٍ حسنٌ)، و(أنا ضاربٌ لعمرٍو)، قيل: ومنه ﴿ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾(٩)، وقوله [من الطويل]:

---

(١) هو من قصيدة لكثيِّر عزة [٢/ ٥٨٠].

(٢) هو مطلع قصيدة لسعد بن مالك، وهو جد طرفة الشاعر [٢/ ٥٨٢].

(٣) تقدم ص٣٣، ١٠٥.

(٤) الأعراف/ ١٥٤.   (٥) يوسف/ ٤٣.   (٦) البقرة/ ٩١.

(٧) البروج/ ١٦.   (٨) المعارج/ ١٦.   (٩) طه/ ١١٧.

٣٣٤- إذا ما صنعْتِ الزَّادَ فالتمِسي لَهُ   أَكيلاً فإِنِّي لستُ آكلَهُ وَحْدِي [١]

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ عدوًّا وأكيلاً ـ وإن كانا بمعنى مُعادٍ ومُؤاكل ـ لا ينصبان المفعول؛ لأنَّهما موضوعان للثُّبوت، وليسا مجاريين للفعل في التَّحرُّك والسُّكون، ولا مُحوَّلان عمَّا هو مجارٍ له؛ لأنَّ التَّحويل إنَّما هو ثابتٌ في الصِّيغ الَّتي يُراد بها المبالغة، وإنَّما اللاَّم في البيت للتَّعليل، وهي متعلِّقة بـ(التمسي)، وفي الآية متعلِّقةٌ بمستقرٍّ محذوف صفة لـ(عدو)، وهي للاختصاص.

وقد اجتمع التَّأخُّر والفرعيَّة في ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾[٢]، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴾[٣]، فإن كان النَّذير بمعنى المنذر فهو مثل ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٤]، وإن كان بمعنى الإنذار فاللاَّم مثلها في (سَقْيًا لزيدٍ)، وسيأتي.

قال ابنُ مالك: ولا تُزاد لام التَّقوية مع عاملٍ يتعدَّى لاثنين؛ لأنَّها إن زيدت في مفعوليَّةٍ فلا يتعدَّى فعلٌ إلى اثنين بحرفٍ واحد، وإن زيدت في أحدهما لَزِمَ ترجيحٌ من غير مُرجِّح، وهذا الأخير ممنوعٌ؛ لأنَّه إذا تقدَّم أحدهما دون الآخر وزيدت اللاَّم في المقدَّم لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسيُّ في قراءة من قرأ ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾[٥] بإضافة (كل): إنَّه من هذا، وإن المعنى (الله مُوَلٍّ كلَّ ذي وجهةٍ وجهتَهُ)، والضَّمير على هذا للتَّولية، وإنَّما لم يجعل كُلاًّ والضَّمير مفعولين ويستغن عن حذف (ذي) و(وجهته) لئلاَّ يتعدَّى العامل إلى الضَّمير وظاهره معًا، ولهذا قالوا في الهاء من قوله [من البسيط]:

٣٣٥- هذا سُراقَةُ للقُرآنِ يَدْرسُهُ   يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبيحًا وقُرآنا [٦]

إنَّ الهاء مفعولٌ مطلقٌ لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللاَّم على أحد المفعولين مع تأخُّرهما في قول ليلى [من الطويل]:

٣٣٦- أحَجَّاجُ لا تُعطي العُصاةَ مُناهُمُ   ولا اللهُ يُعطي للعُصاةِ مُناها [٧]

وهو شاذٌّ؛ لقوة العامل.

ومنها لام المستغاث عند المبرِّد، واختاره ابن خروف، بدليل صحَّة إسقاطها، وقال جماعةٌ: غير زائدةٍ، ثمَّ اختلفوا فقال ابن جنِّي: متعلِّقةٌ بحرف النِّداء؛ لِما فيه من معنى الفعل، ورُدَّ بأنَّ معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه قد عمل في الحال في نحو قوله [من الطويل]:

---

(١) هو لحاتم الطائي يخاطب امرأته ماوية بنت عبد الله [٢/ ٥٨٥].
(٢) الأنبياء/ ٧٨.   (٣) المدثر/ ٣٦.   (٤) البروج/ ١٦.   (٥) البقرة/ ١٤٨.
(٦) عجز هذا البيت ليس لصدره لكنه لصدر بيت لحسان بن ثابت في رثاء عثمان بن عفان وهو: **ضحوا بأشمط عنوان السجود به**، وعجز البيت كما رواه السيوطي: **والمرء عند الرشا إن يلقها ذيبُ**، يراجع [٢/ ٥٨٧].
(٧) هو من أبيات لليلى الأخيلية تمدح بها الحجاج [٢/ ٥٨٨].

٣٣٧- كأنَّ قُلوبَ الطَّيرَ رَطبًا ويابسًا   لدى وكرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالِي [(١)]

وقـال الأكثـرون: متعلِّقةٌ بفعل النِّداء المحذوف، واختاره ابن الضَّائع وابن عصفور، ونسباه لـسيبويه، واعتُـرضَ بأنَّه متعدٍّ بنفسه، فأجاب ابن أبي الرَّبيع بأنَّه ضُمِّنَ معنى الالتجاءِ في نحو (يـا لـزيد)، والـتَّعجُّبِ في نحو (يا للدَّواهي)، وأجاب ابن عصفور وجماعةٌ بأنَّه ضَعُفَ بالتزام الحـذف فقُـوِّيَ تعدِّيـه باللاَّم، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيَّان، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ اللاَّم المقوِّية زائدةٌ كما تقدَّم، وهؤلاء لا يقولون بالزِّيادة.

فإن قلت: وأيضًا فإنَّ اللاَّم لا تدخل في نحو (زيدًا ضربته)، مع أنَّ النَّاصب ملتزم الحذف، قلت: لَمَّا ذُكِرَ في اللَّفظ ما هو عوضٌ منه كان بمنزلة ما لم يُحْذَف.

فإن قلت: وكذلك حرف النِّداء عوضٌ من فعل النِّداء، قلت: إنَّما هو كالعوض، ولو كان عوضًا البتَّه لم يَجُزْ حذفُه، ثمَّ إنَّه ليس بلفظ المحذوف فلم يُنَزَّل منزلَتَه من كلِّ وجهٍ.

وزعـم الكوفـيُّون أنَّ الـلاَّم في المـستغاث بقـيَّة اسـم وهو (آل)، والأصل (يا آل زيد) ثمَّ حُذِفَت همزة (آل) للتَّخفيف وإحدى الألفين لالتقاء السَّاكنين، واستدلُّوا بقوله [من الوافر]:

٣٣٨- فَخيرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ منكُمْ   إذا الدَّاعي الْمُثَوِّبُ قالَ يالا [(٢)]

فـإنَّ الجارَّ لا يُقْتَصَرُ عليه، وأُجيبَ بأنَّ الأَصلَ (يا قوم لا فرار) أو (لا نفرُّ)، فحذف (ما) بعد (لا) النَّافـية، أو الأصـل (يا لفلان) ثمَّ حُذِفَ ما بعد الحرف، كما يُقال: (ألا تا؟) فيقال: (ألا فا) يريدون (ألا تفعلون؟) و(ألا فافعلوا).

تنبيه:

إذا قـيل: (يا لَزيدٍ) بفتح اللاَّم فهو مُسْتَغاثٌ، فإن كُسِرَتْ فهو مستغاثٌ لأجله والمستغاث محـذوفٌ، فـإن قيل: (يا لك) احتمل الوجهين، فإن قيل: (يا لي) فكذلك عند ابن جنِّي، أجازهما في قوله [من الطويل]:

فيا شوقُ ما أبقَى ويا لي مِنَ النَّوَى   ويا دمعُ ما أجرَى ويا قلبُ ما أصبَى [(٣)]

---

(١) استـشهد بـه المـصنف في التوضـيح علـى أنَّ (**رطبًا**) و(**يابسًا**) حـالان متضمنان معنى الفعل، فلذا وجب تأخيرهما [١/ ٣٤٤].

(٢) هـذا لـزهير بـن مـسعود الضبي، قال المصنف في شواهده: **خير** مبتدأ، و**نحن** فاعل، وفيه شذوذان: إعمال الوصـف غـير معتمد، ورفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، ولا يكون خير خبرًا مقدما لئلا يلـزم الفـصل بـين اسـم التفـضيل و(مـن) بالأجـنبي، وهو المبتدأ، وقد يؤول على تقدير خير خبرا لنحن محذوفـة، وجعـل نحـن المذكـورة مـؤكدة للضمير المستتر في خبر العائد على نحن المحذوفة، و**المثوب**: الذي يدعـو الـناس لينتصر بهم دعاء يكرره، وقوله: **يالا** أراد يا لفلان، فحكى صوت الصارخ المستغيث وخلط اللام بـ(يا) وجعلهما كالكلمة [٢/ ٥٩٥].

(٣) أهمله السيوطي، وقد تقدم ص١٧٤.

وقال ابن عصفور: الصَّواب أنَّه مُستغاثٌ لأجله؛ لأنَّ لام المستغاث متعلِّقة بـ(أدعو) فيلزم تعدِّي فعل المضمر المتَّصل إلى ضميره المتَّصل، وهذا لا يلزم ابن جنِّي؛ لأنَّه يرى تعلُّق اللاَّم بـ(يا) كما تقدَّم، و(يا) لا تتحمَّل ضميرًا كما لا تتحمَّله (ها) إذا عملت في الحال في نحو ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[1]، نعم هو لازمٌ لابن عصفور لقوله في (يا لزيدٍ لعمرو): إنَّ لام (لعمرو) متعلِّقةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره (أدعوك لعمرو)، وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إنَّ متعلِّقها محذوفٌ تقديره (مدعوًّا لعمرو)، وإنَّما ادَّعيا وجوب التَّقدير لأنَّ العامل الواحد لا يصل بحرفٍ واحدٍ مرَّتين، وأجاب ابن الضَّائع بأنَّهما مختلفان معنًى، نحو (وهبت لك دينارًا لترضى).

تنبيه:

زادوا اللاَّم في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدَّم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها، كقوله تعالى: ﴿ تَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾[2]، ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾[3]، ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[4]، وقالوا: (وهبتك دينارًا) و(صدتك ظبيًا) و(جنيتك ثمرةً)، قال [من الكامل]:

ولقد جنيتُكَ أَكمُؤًا وعَساقِلاً ....[5]

وقال [من الخفيف]:

٣٣٩- فتولَّى غُلامُهُمْ ثُمَّ نادى أظَليمًا أَصِيدُكُمْ أَمْ حِمارا ؟[6]

وقال [من الوافر]:

٣٤٠- إذا قالتْ حَذامِ فأَنْصِتُوها ....[7]

في رواية جماعة، والمشهور (فصدِّقوها).

الثَّاني والعشرون: التَّبيين، ولم يوفُّوها حقَّها من الشَّرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تبيِّن المفعول من الفاعل، وهذه تتعلَّق بمذكور، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجُّبٍ أو اسم تفضيلٍ مفهمَيْن حبًّا أو بغضًا، تقول: (ما أحبَّني وما أبغضني)، فإن قلت: (لفلان) فأنت فاعل الحبِّ والبغض وهو مفعولهما، وإن قلت: (إلى فلان) فالأمر بالعكس، وهذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني (إلى) أيضًا لِما بيَّنَّا، وقد مضى في موضعه.

---

(١) هود/ ٧٢. (٢) آل عمران/ ٩٩. (٣) يس/ ٣٩. (٤) المطففين/ ٣.

(٥) هو الشاهد رقم ٣٢٠ المتقدم ص١٧٧.

(٦) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٥٩٦].

(٧) قائله نجيم بن مصعب بن علي بن بكر بن وائل، و**حذام** امرأته [٢/ ٥٩٦].

الثَّاني والثَّالث: ما يبيِّن فاعليَّةً غير ملتبسةٍ بمفعوليةٍ، وما يبيِّن مفعوليَّةً غيرَ ملتبسةٍ بفاعلية، ومصحوبُ كلٍّ منهما إمَّا غير معلوم مِمَّا قبلها، أو معلومٌ لكن استُؤنِف بيانه تقويةً للبيان وتوكيدًا له، واللاَّم في ذلك كلِّه متعلِّقةٌ بمحذوف.

مثال المبيِّنة للمفعوليَّة (سَقْيًا لزيدٍ) و(جدعًا له)، فهذه اللاَّم ليست متعلِّقةً بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدَّرين؛ لأنَّهما متعدِّيان، ولا هي مقويِّةٌ للعامل؛ لضعفه بالفرعيَّة إن قُدِّر أنَّه المصدر، أو بالتزام الحذف إن قُدِّر أنَّه الفعل؛ لأنَّ لام التَّقوية صالحةٌ للسُّقوط وهذه لا تسقط، لا يُقال: (سَقْيًا زيدًا)، ولا (جدعًا إيَّاه) خلافًا لابن الحاجب، ذكره في شرح المفصَّل، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلَّق بالاستقرار؛ لأنَّ الفعل لا يُوصف، فكذا ما أُقِيم مقامه، وإنَّما هي لامٌ مبيِّنةٌ للمدعوِّ له أو عليه إن لم يكن معلومًا من سياقٍ أو غيره، أو مؤكِّدةٌ للبيان إن كان معلومًا، وليس تقدير المحذوف (أعني) كما زعم ابن عصفورٍ؛ لأنَّه يتعدَّى بنفسه، بل التقدير (إرادتي لزيدٍ).

وينبني على أنَّ هذه اللاَّم ليست متعلِّقةً بالمصدر أنَّه لا يجوز في (زيدٌ سقيًا له) أن يُنْصَبَ زيد بعاملٍ محذوف على شريطة التَّفسير، ولو قلنا إنَّ المصدر الحالَّ محلَّ فعل دون حرفٍ مصدريٍّ يجوز تقديم معموله عليه فتقول: (زيدًا ضربًا)؛ لأنَّ الضَّمير في المثال ليس معمولاً له ولا هو من جملته، وأمَّا تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾[1] كون (الذين) في موضع نصب على الاشتغال فوَهْمٌ.

وقال ابن مالكٍ في شرح باب النَّعت من كتاب التَّسهيل: "اللام في (سقيًا لك) متعلِّقةٌ بالمصدر، وهي للتَّبيين"، وفي هذا تهافتٌ؛ لأنَّهم إذا أطلقوا القول بأنَّ اللاَّم للتَّبيين فإنَّما يريدون بها أنَّها متعلِّقةٌ بمحذوفٍ استُؤنف للتَّبيين.

ومثال المبيِّنة للفاعليَّة (تبًّا لزيدٍ، وويحًا له)؛ فإنَّهما في معنى (خسر وهلك)، فإن رفعتهما بالابتداء فاللاَّم ومجرورها خبرٌ، ومحلُّهما الرَّفع، ولا تبيين؛ لعدم تمام الكلام.

فإن قلت: (تبًّا له وويحٌ) فنصبت الأوَّل ورفعت الثَّاني لم يجز؛ لتَخالُف الدَّليل والمدلول عليه، إذ اللاَّم في الأوَّل للتَّبيين، واللام المحذوفة لغيره.

واختُلِفَ في قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ . هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[2] فقيل: اللاَّم زائدةٌ، و(ما) فاعلٌ، وقيل: الفاعل ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إلى البعث أو الإخراج، فاللاَّم للتَّبيين، وقيل: ﴿ هَيْهَاتَ ﴾ مبتدأٌ بمعنى البُعد، والجارُّ والمجرور خبرٌ.

---

(١) محمد/ ٨. (٢) المؤمنون/ ٣٥، ٣٦.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾[1] فيمن قرأ بهاءٍ مفتوحةٍ وياءٍ ساكنةٍ وتاءٍ مفتوحةٍ أو مكسورةٍ أو مضمومةٍ فـ(هيت) اسم فعل، ثمَّ قيل: مسمَّاه فعلٌ ماضٍ، أي (تهيَّأت)، فاللاَّم متعلِّقةٌ به كما تتعلَّق بمسمَّاه لو صُرِّح به، وقيل: مسمَّاه فعل أمر بمعنى (أقْبِل) أو (تعالَ)، فاللاَّم للتَّبيين، أي (إرادتي لك)، أو (أقول لك)، وأمَّا من قرأ ﴿ هِئْتُ ﴾ مثل (جئتُ) فهو فعلٌ بمعنى (تهيَّأتُ)، واللاَّم متعلِّقةٌ به، وأمَّا من قرأ كذلك ولكن جعلَ التَّاء ضميرَ المخاطَب فاللاَّم للتَّبيين، مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تهيئة تيسر انفرادها به لا أنَّه قصدها، بدليل ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ﴾، فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتِّجاهها، ويحتمل أنَّها أصل قراءة هشام ﴿ هِيتَ ﴾ بكسر الهاء وبالياء وبفتح التَّاء، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه:

الظَّاهر أنَّ (لها) من قول المتنبِّي [من البسيط]:

لولا مفارقةُ الأحبابِ ما وَجَدَتْ لها المنايا إلى أرواحِنا سُبُلا [2]

جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(وجدت) لكن فيه تعدي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنعٌ، فينبغي أن يُقدَّر صفةً في الأصل لـ(سبلا)، فلما قُدِّم عليه صار حالاً منه، كما أنَّ قوله: (إلى أرواحنا) كذلك؛ إذ المعنى (سبلاً مسلوكةً إلى أرواحنا)، ولك في (لها) وجهٌ غريبٌ، وهو أن تقدِّره جمعًا لـ(لَهاة) كحصاة وحصى، ويكون (لها) فاعلاً بـ(وَجَدَتْ)، و(المنايا) مضافًا إليه، ويكون إثبات اللَّهوات للمنايا استعارةً، شُبِّهَتْ بشيءٍ يَبْتَلِع النَّاس، ويكون أقام اللَّها مقامَ الأفواه؛ لمجاورة اللَّهوات للفم.

وأمَّا اللاَّم العاملة للجزم فهي اللاَّم الموضوعة للطَّلب، وحركتها الكسر، وسليم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها نحو ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي ﴾[3]، وقد تسكن بعد (ثم) نحو ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾[4] في قراءة الكوفيِّين وقالون والبزِّي، وفي ذلك ردٌّ على من قال إنَّه خاصٌّ بالشِّعر.

ولا فرق في اقتضاء اللاَّم الطَّلبية للجزم بين كون الطَّلب أمرًا نحو ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾[5]، أو دعاءً نحو ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[6]، أو التماسًا كقولك لمن يساويك: (لِيَفعل فلانٌ كذا) إذا لم تُرد الاستعلاءَ عليه، وكذا لو أُخْرِجَتْ عن الطَّلب إلى غيره، كالَّتي يُراد بها وبمصحوبها الخبر، نحو ﴿ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[7]، ﴿ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾[8]، أي (فيمد) و(نحمل)، أو التَّهديد نحو ﴿ وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[9]، وهذا هو

(١) يوسف/ ٢٣. (٢) للمتنبي، أهمله السيوطي.
(٣) البقرة/ ١٨٦. (٤) الحج/ ٢٩. (٥) الطلاق/ ٧. (٦) الزخرف/ ٧٧.
(٧) مريم/ ٧٥. (٨) العنكبوت/ ١٢. (٩) الكهف/ ٢٩.

معنى الأمر في ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾[1]، وأمَّا ﴿ لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ﴾[2] فيحتمل اللامان منه التَّعليل فيكون ما بعدهما منصوبًا، والتَّهديد فيكون مجزومًا، ويتعين الثَّاني في اللاَّم الثَّانية في قراءة مَن سكَّنها، فيترجَّح بذلك أن تكون اللاَّم الأولى كذلك، ويؤيِّده أنَّ بعدهما ﴿ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ﴾، وأمَّا ﴿ وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ ﴾[3] فيمن قرأ بسكون اللاَّم فهي لام الطَّلب؛ لأنَّه يُقْرَأُ بسكون الميم، ومَن كسر اللاَّم ـ وهو حمزة ـ فهي لام التَّعليل؛ لأنَّه يفتح الميم، وهذا التَّعليل إمَّا معطوفٌ على تعليلٍ آخر متصيَّد من المعنى لأن قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ ﴾[4] معناه (وآتيناه الإنجيل للهدى والنُّور)، ومثله ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ . وَحِفۡظٗا ﴾[5]؛ لأنَّ المعنى (إنَّا خلقنا الكواكب في السَّماء زينةً وحفظًا)، وإمَّا متعلِّقٌ بفعلٍ مقدَّرٍ مؤخَّر، أي (ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله)، ومثله ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ ﴾[6] أي (وللجزاء خلقهما)، وقوله سبحانه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾[7] أي وأريناه ذلك، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞۖ وَلِنَجۡعَلَهُۥٓ ءَايَةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[8] أي (وخلقناه من غير أب).

وإذا كان مرفوع فعل الطَّلب فاعلاً مخاطبًا استُغْنِيَ عن اللاَّم بصيغة (افعل) غالبًا، نحو (قم) و(اقعد)، وتجب اللاَّم إن انتفت الفاعليَّة نحو (لِتُعْنَ بحاجتي)، أو الخطاب نحو (لِيَقُم زيدٌ)، أو كلاهما نحو (لِيُعْنَ زيدٌ بحاجتي)، ودخول اللاَّم على فعل المتكلِّم قليلٌ سواءٌ أكانَ المتكلِّم مفردًا نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: (قوموا فلأُصلِّ لكم)، أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ ﴾[9]، وأقلُّ منه دخولُها في فعل الفاعل المخاطب، كقراءة جماعة: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلۡتَفۡرَحُوا ﴾[10]، وفي الحديث (لتأخذوا مصافَّكم).

وقد تُحذف اللاَّم في الشِّعر ويبقى عملُها، كقوله [من الطويل]:

٣٣٩- فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بقائِي ومُدَّتي ولكنْ يَكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ[11]

وقوله [من الوافر]:

---

(١) فصلت/ ٤٠. (٢) العنكبوت/ ٦٦. (٣) المائدة/ ٤٧. (٤) المائدة/ ٤٦.
(٥) الصافات/ ٦، ٧. (٦) الجاثية/ ٢٢. (٧) الأنعام/ ٧٥. (٨) مريم/ ٢١.
(٩) العنكبوت/ ١٢. (١٠) يونس/ ٥٨.
(١١) لم يسم قائله، قال العيني: يخاطب الشاعر به ابنه لما تمنى موته، **وللخير**: خبر **(يكن)**، **ومنك**: حال، والبيت استشهد به على حذف لام الأمر ضرورة؛ إذ الأصل: ليكن [٢/ ٥٩٧].

٣٤٠- مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ   إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبالا (١)

أي (ليكن)، و(لتفد)، والتَّبال: الوبال، أُبْدِلَت الواو المفتوحة تاءً مثل (تقوى).

ومنع المبرِّد حذفَ اللام وإبقاء عملها حتَّى في الشِّعر، وقال في البيت الثَّاني إنَّه لا يعرف قائله، مع احتماله لأن يكون دعاءً بلفظ الخبر، نحو (يغفر الله لك) و(يرحمك الله) وحُذِفَت الياءُ تخفيفًا واجتُزِئَ عنها بالكسرة كقوله [من الوافر]:

٣٤١- ....   دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا (٢)

قال: وأمَّا قوله [من الطويل]:

٣٤٢- على مِثل أَصحابِ البَعُوضةِ فاخْمِشِي   ـ لكِ الويلُ ـ حُرَّ الوجْهِ أَوْ يبكِ مَنْ بَكَى (٣)

فهو على قبحه جائزٌ؛ لأنَّه عطفٌ على المعنى، إذ (اخمشي) و(لتخمشي) بمعنًى واحد.

وهذا الَّذي منعه المبرِّد في الشِّعر أجازه الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقدُّم (قل)، وجعل منه ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾(٤)، أي (ليقيموها)، ووافقه ابنُ مالك في شرح الكافية، وزاد عليه أنَّ ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبريِّ، كقوله [من الرجز]:

٣٤٣- قلتُ لبَوَّابٍ لديهِ دارُها
تأذنْ فإنِّي حَمْؤُها وجارُها (٥)

أي (لتأذن)، فحذف اللاَّم وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورةٍ؛ لتمكُّنه من أن يقول: (إيذن). اهـ

قيل: وهذا تخلُّصٌ من ضرورةٍ لضرورة، وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنَّهما بيتان لا بيتٌ مُصرَّع، فالهمزة في أوَّل البيت لا في حشوه، بخلافها في نحو قوله [من السريع]:

٣٤٤- لا نَسبَ اليَوْمَ ولا خلَّةً   إتَّسَعَ الخَرقُ على الرَّاقِعِ (٦)

---

(١) قال المبرد: قائله مجهول، هذا يخاطب به النبيَّ صلى الله عليه وسلم، و**محمد**: منادى على حذف حرف النداء، و**تفدِ**: على إضمار الجازم ـ وهو اللام ـ ضرورة، وفيه الشاهد، وقيل: هو مرفوع حذفت ياؤه ضرورة واكتفي بالكسرة، و**التّبال**: الفساد [٢/ ٥٩٧].

(٢) هذا لمضرس بن ربعي الأسدي، وقيل: ليزيد بن الطثرية، وأوَّله: **فطرتُ بمنصلي في يَعملاتٍ**، قال الأعلم: أراد أنه أسرع القيام بسيفه ـ وهو المنصل ـ من نوق، فعقرهن للأضياف، أو لأصحابه مع حاجته إليهن، وذكر أنهن دوامي الأيدي، إشارة إلى أنه في سفر، فقد حفين لإدمان السير، ودميت أخفافهن [٢/ ٥٩٨].

(٣) هذا لمتمم بن نويرة، و**البعوضة** هنا: موضع قتل فيه أخو مالك ورجال من قومه بني يربوع، فحض على البكاء عليهم، و**اخمشي** بمعنى اخدشي، و**يبكِ** مجزوم على إضمار لام الأمر، وفيه الشاهد [٢/ ٥٩٩].

(٤) إبراهيم/ ٣١.

(٥) قال العيني: لم يسم قائله، **تِيذَن**: مقول القول، وأصله (لتيذن) فحذف اللام وأبقى عملها، قيل: وليس بضرورة؛ لتمكنه من أن يقول: إيذن [٢/ ٦٠٠].

(٦) هو لأنس بن العباس بن مرداس، ويقال: أبو عامر جد العباس بن مرداس، قال المصنف: وهو الصواب، وضرب اتساع الخرق مثلا لتفاقم الأمر [٢/ ٦٠١].

والجمهـور علـى أنَّ الجـزم في الآيـة مثله في قولك: (ائتني أكرمك)، وقد اختُلِفَ في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحـدها للخليـل وسـيبويه أنَّه بنفس الطَّلب؛ لِما تضمَّنه من معنى (إن) الشَّرطيَّة، كما أنَّ أسماء الشَّرط إنَّما جزمت لذلك.

والثَّانـي للسِّيرافي والفارسي أنَّه بالطَّلب لنيابته مناب الجازم الَّذي هو الشَّرط المقدَّر، كما أنَّ النَّصب بـ(ضربًا) في قولك: (ضربًا زيدًا) لنيابته عن (اضرب)، لا لتضمُّنه معناه.

والـثَّالث للجمهـور أنَّـه بـشرطٍ مقـدَّرٍ بعد الطَّلب، وهذا **أرجح من الأوَّل**؛ لأنَّ الحذف والتَّـضمين وإن اشـتركا في أنَّهمـا خـلافُ الأصل لكنَّ في التَّضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضًا فإنَّ تضمينَ الفعل معنى الحرف إمَّا غير واقعٍ أو غير كثير.

ومن الثَّاني؛ لأنَّ نائب الشَّيء يؤدِّي معناه، والطَّلب لا يؤدِّي معنى الشَّرط.

وأبطـل ابـن مالـكٍ بالآيـة أن يكون الجزم في جواب شرطٍ مقدَّر؛ لأنَّ تقديرَه يستلزم ألاَّ يـتخلَّف أحـدٌ مـن المقول له ذلك عن الامتثال، ولكنَّ التَّخلُّف واقعٌ، وأجاب ابنه بأنَّ الحكم مـسندٌ إلـيهم على سبيل الإجمال لا إلى كلِّ فردٍ، فيحتمل أنَّ الأصل (يقم أكثرهم) ثمَّ حُذِفَ المـضافُ وأُنـيب عـنه المـضاف إلـيه فارتفـع واتَّصل بالفعل، وباحتمال أنَّه ليس المراد بالعباد الموصـوفين بالإيمـان مطلقًـا، بـل المخلـصين مـنهم، وكلُّ مؤمنٍ مخلص قال له الرَّسول: (أقم الصَّلاة) أقامَها.

وقـال المـبرِّد: التَّقديـر (قـل لهـم: أقيموا يُقيموا)، والجزم في جواب (أقيموا) المقدَّر لا في جـواب (قـل)، ويـردُّه أنَّ الجـواب لا بـدَّ أن يخالف المجاب، إمَّا في الفعل والفاعل نحو (ائتني أكـرمك)، أو في الفعـل نحـو (أسـلم تدخل الجنَّة)، أو في الفاعل نحو (قم أقم)، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضًا فإنَّ الأمر المقدَّر للمواجهة و(يقيموا) للغيبة.

وقيل: (يقيموا) مبنيٌّ؛ لحلوله محلَّ (أقيموا) وهو مبنيٌّ، وليس بشيءٍ.

وزعـم الكوفيُّون وأبو الحسن أنَّ لام الطَّلب حُذِفَتْ حذفًا مستمرًّا في نحو (قم) و(اقعد)، وأنَّ الأصـل (لـتقم) و(لـتقعد)، فحُـذِفَت اللاَّم للتَّخفيف، وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقـول؛ لأنَّ الأمـر معنًى حقُّه أن يُؤدَّى بالحرف، ولأنَّه أخو النَّهي، ولم يدل عليه إلاَّ بالحرف، ولأنَّ الفعـل إنَّمـا وُضِـعَ لتقيـيد الحـدث بالـزَّمان المحـصَّل، وكـونُه أمـرًا أو خبرًا خارجٌ عن مقصوده، ولأنَّهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله [من الخفيف]:

٣٤٥- لِتَقُمْ أَنْتَ يا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ....[1]

---

(١) أورده السيوطي مع عجزه: **فلْتُقضّ حوائجُ المسلمينا**، ولم يعلّق [٢/ ٦٠٢].

وكقـراءة جماعـة: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[1]، وفي الحديث (لتأخذوا مصافَّكم)، ولأنَّك تقول: اغـزُ واخـشَ وارمِ، واضربا واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولأنَّ البناء لم يُعْهَد كونُه بالحـذف، ولأنَّ المحقِّقـين علـى أنَّ أفعـال الإنـشاء مجـرَّدةٌ عـن الـزَّمان كـ(بعت) و(أقسمت) و(قـبلت)، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأنَّ تجرُّدها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكـنهم ادِّعـاء ذلـك في نحـو (قـم)؛ لأنَّه ليس له حالةٌ غير هذه، وحينئذٍ فتُشكِل فعليَّته، فإذا ادُّعِيَ أنَّ أصلَه (لتقم) كان الدَّالُّ على الإنشاء اللاَّم لا الفعل.

وأما اللاَّم غير العاملة فسبعٌ:

إحـداها: لام الابـتداء، وفائـدتها أمـران: توكيد مضمون الجملة ـ ولهذا زحلقوها في باب (إنَّ) عـن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكَّدين ـ وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، واعـترض ابن مالك الثَّاني بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[2]، ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ ﴾[3]؛ فإنَّ الذَّهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لَزِمَ تقدُّم الفعل في الوجـود على فاعله مع أنَّه أثره، والجواب أنَّ الحكم واقعٌ في ذلك اليوم لا محالَة، فنُزِّل منزل الحاضـر المشاهد، وأنَّ التَّقدير (قَصْدُ أن تذهبوا)، والقصد حالٌ، وتقدير أبي حيَّان (قصدكم أن تذهبوا) مردودٌ بأنَّه يقتضي حذفَ الفاعل؛ لأنَّ ﴿ أَن تَذْهَبُواْ ﴾ على تقديره منصوبٌ.

وتـدخل باتِّفـاق في موضعَين: أحدهما المبتدأ، نحو ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾[4]، والثَّاني بعد (إنَّ)، وتـدخل في هـذا الـباب على ثلاثةٍ باتِّفاق: الاسم نحو ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾[5]، والمـضارع لـشبهه بـه نحـو ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[6]، والظرف نحو ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[7]، وعلى ثلاثةٍ باختلاف، أحدها: الماضي الجامد، نحو (إنَّ زيدًا لعسى أن يقوم) أو (لـنعم الـرَّجل)، قالـه أبو الحسن، ووجهه أنَّ الجامد يُشْبِهُ الاسم، وخالفه الجمهور، والثَّاني: الماضي المقرون بـ(قد)، قاله الجمهور، ووجهه أنَّ (قد) تقرِّب الماضي من الحال فيشبه المضارع المـشبه للاسـم، وخالف في ذلك خطَّاب ومحمَّد بن مسعود الغزني، وقالا: إذا قيل: (إنَّ زيدًا لقد قام) فهو جوابٌ لقسمٍ مقدَّر، والثَّالث: الماضي المتصرِّف المجرَّد من (قد)، أجازه الكسائي وهـشام علـى إضـمار (قـد)، ومـنعه الجمهـور وقالوا: إنَّما هذه لام القسم، فمتى تقدَّم فعل القلب فُتِحَت همزة (إنَّ)، كـ(علمت أنَّ زيدًا لقام)، والصواب عندهما الكسر.

واختُلِف في دخـولها في غير باب (إن) على شيئَين: أحدهما خبر المبتدأ المتقدِّم نحو (لَقائمٌ زيدٌ)، فمقتضى كلام جماعةٍ من النَّحـويِّين الجواز، وفي أمالي ابن الحاجـب: لام الابتداء يجب

---

(١) يونس/ ٥٨.   (٢) النحل/ ١٢٤.   (٣) يوسف/ ١٣.   (٤) الحشر/ ١٣.
(٥) إبراهيم/ ٣٩.   (٦) النحل/ ١٢٤.   (٧) القلم/ ٤.

معها المبتدأ. الثَّاني الفعل، نحو (ليقوم زيدٌ)، فأجاز ذلك ابنُ مالك والمالقي وغيرُهما، زاد المالقي الماضي الجامد، نحو ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾(١)، وبعضهم المتصرِّف المقرون بـ(قد) نحو ﴿ وَلَقَدْ كَانُواْ عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾(٢)، ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ ﴾(٣) والمشهور أنَّ هـذه لام القسَم، وقال أبو حيَّان في ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ﴾(٤): هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التَّوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسمٌ مقدَّرٌ وألاَّ يكون. اهـ

ونـصَّ جماعةٌ على منع ذلك كلِّه، قال ابن الخبَّاز في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعليَّة إلاَّ في باب (إنَّ) اهـ، وهو مقتضى ما قدَّمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضًا قول الزَّمخشري، قال في تفسير ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾(٥): لام الابتداء لا تدخل إلاَّ على المبتدأ والخبر، وقال في ﴿ لَأُقْسِمُ ﴾(٦) هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدِّرها لام القسم لأنَّها عنده ملازمةٌ للنُّون، وكذا زعم في ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ أنَّ المبتدأ مقدَّرٌ، أي (ولأنت سوف يعطيك ربُّك).

وقال ابن الحاجب: اللاَّم في ذلك لام التَّوكيد، وأمَّا قول بعضهم إنَّها لام الابتداء وإنَّ المبتدأ مقدَّرٌ بعدَها ففاسدٌ من جهاتٍ: **إحداها** أنَّ اللاَّم مع الابتداء كـ(قد) مع الفعل و(إنَّ) مع الاسم، فكما لا يُحذَف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللاَّم بعد حذف الاسم، **والثَّانية** أنَّه إذا قدر المبتدأ في نحو (لسوف يقوم زيدٌ) يصير التَّقدير (لزيدٌ سوف يقوم زيدٌ)، ولا يخفى ما فيه من الضَّعف، **والثَّالثة** أنَّه يلزم إضمارٌ لا يحتاج إليه الكلام. اهـ، وفي الوجهين الأخيرين نظر؛ لأنَّ تكرار الظَّاهر إنَّما يقبح إذا صُرِّح بهما، ولأنَّ النَّحويِّين قدَّروا مبتدأً بعد الواو في نحو (قمت وأصكُّ عينه)، وبعد الفاء في نحو ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾(٧) وبعد اللاَّم في نحو ﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾، وكلُّ ذلك تقديرٌ لأجل الصِّناعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأمَّا الأوَّل فقد قال جماعةٌ في ﴿ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾(٨): إنَّ التَّقدير (لهما ساحران)، فحذف المبتدأ وبقيت اللاَّم، ولأنَّه يجوز على الصَّحيح نحو (لقائمٌ زيد)، وإنَّما يضعف قول الزَّمخشري أن فيه تكلُّفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوفٍ وخلع اللاَّم عن معنى الحال لئلاَّ يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرَّح بذلك في تفسير ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾(٩)، ونظره بخلع اللاَّم عن التَّعريف وإخلاصها للتَّعويض في (يالله)، وقوله إنَّ لام القسَم مع المضارع لا تفارق النُّون ممنوعٌ، بل تارةً تجب اللاَّم وتمتنع النُّون، وذلك مع التَّنفيس كالآية، ومع تقديم

(١) المائدة/ ٦٢. (٢) الأحزاب/ ١٥. (٣) يوسف/ ٧. (٤) البقرة/ ٦٥. (٥) الضحى/ ٥.
(٦) القيامة/ ١. (٧) المائدة/ ٩٥. (٨) طه/ ٦٣. (٩) مريم/ ٦٦.

المعمـول بـين اللاَّم والفعل نحو ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[1]، ومع كون الفعل للحـال نحـو ﴿لأقـسم﴾، وإنما قدَّر البصريُّون هنا مبتدأً لأنَّهم لا يُجيزون لمن قصد الحال أن يقـسم إلاَّ على الجملة الاسميَّة، وتارةً يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفيِّ نحو ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ ﴾[2]، وتارةً يجبان وذلك فيما بقي نحو ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[3].

مسألة:

للام الابتداء الصَّدريَّة، ولهذا علَّقت العامل في (علمت لزيدٌ منطلقٌ)، ومنعت من النَّصب علـى الاشـتغال في نحـو (زيـدٌ لأنـا أكـرمه)، ومـن أن يتقدَّم عليها الخبر في نحو (لزيدٌ قائم)، والمبتدأ في نحو (لقائمٌ زيد)، فأمَّا قوله [من الرجز]:

٣٤٦- أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[4]

فقـيل: اللاَّم زائدةٌ، وقيل: للابتداء، والتَّقدير (لهي عجوزٌ)، وليس لها الصَّدرية في باب (إنَّ)؛ لأنَّها فيه مؤخَّرةٌ من تقديم، ولهذا تُسمَّى اللاَّم المزحلَقة والمزحلِقة أيضًا، وذلك لأَّن أصل (إنَّ زيـدًا لقـائمٌ): لإنَّ زيـدًا قـائم، فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخَّروا اللاَّم دون (إن) لئلاَّ يـتقدَّم معمـول الحـرف عليه، وإنَّما لم ندَّعِ أنَّ الأصل (إنَّ لزيدًا قائمٌ) لئلاَّ يحول ما له الصَّدر بين العامل والمعمول، ولأنَّهم قد نطقوا باللاَّم مقدَّمةً على (إنَّ) في نحو قوله [من الطويل]:

٣٤٧- .... لهنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[5]

ولاعتـبارهم حكـم صـدريَّتها فـيما قبل (إن) دون ما بعدها، دلَيل الأوَّل أنَّها تمنع من تسلُّط فعـل القلـب علـى (أن) ومعموليها، ولذلك كُسِرَت في نحو ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾[6]، بل قد أثَّرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذليِّ [من الكامل]:

٣٤٨- فغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ ناصِبٍ وإخالُ إنِّي لاحقٌ مُستتبِعُ[7]

الأصل (إنِّي للاحقٌ) فحُذِفَت اللاَّم بعد ما علَّقت (إخال)، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مـع وجـودها، فهو مِمَّا نُسِخَ لفظُه وبقي حكمه، ودليل الثَّاني أنَّ عمل (إن) يتخطَّاها، تقول: (إنَّ في الـدَّار لـزيدًا)، و(إنَّ زيـدًا لقـائمٌ)، وكذلك يتخطَّاها عمل العامل بعدها نحو (إنَّ زيدًا طعامـك لآكـل)، ووهـم بدر الدِّين ابن مالك فمنع من ذلك والوارد منه في التَّنزيل كثير نحو ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[8].

---

(١) آل عمران/ ١٥٨. (٢) يوسف/ ٨٥. (٣) الأنبياء/ ٥٧.

(٤) نـسبه العـيني في الكـبرى إلى رؤبة، ونسبه الصغاني في العباب إلى عنترة بن عروس، **شهربة**: الكبيرة السن جدا من النساء [٢/ ٦٠٤].

(٥) صدره كما رواه السيوطي [٢/ ٦٠٢]: **ألا يا سنا برق على قُلل الحمى** . (٦) المنافقون/ ١.

(٧) لأبي ذؤيب الهذلي، **عيش ناصب**: متعب، والمراد صاحبٌه، **إخال**: بمعنى أظن، و**مستتبع**: مستلحق [١/ ٢٦٤].

(٨) العاديات/ ١١.

تنبيه:

(إنَّ زيدًا لقام) أو (ليقومنَّ) اللاَّم جواب قسم مقدَّر لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها (علمتُ) مثلاً فُتِحَت همزتُها، فإن قلت: (لقد قام زيدٌ) فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذٍ يجب كسر الهمزة، وعندي أنَّ الأمرين محتملان.

فصل

وإن خُفِّفَت (إنَّ) نحو ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[1]، ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[2]، فاللاَّم عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت مع إفادتها توكيد النِّسبة وتخليص المضارع للحال الفرقَ بين (إن) المخفَّفة من الثَّقيلة و(إن) النَّافية، ولهذا صارت لازمةً بعد أن كانت جائزة، اللَّهم إلاَّ أن يدلَّ دليلٌ على قصد الإثبات، كقراءة أبي رجاء ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لِمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[3] بكسر اللاَّم، أي للَّذي، وكقوله [من البسيط]:

٣٤٩- إنْ كنتُ قاضيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ   لَو لَمْ تَمُنُّوا بوعدٍ غيرِ تَوْديعِ [4]

ويجب تركها مع نفي الخبر، كقوله [من الطويل]:

٣٥٠- إِن الحقُّ لا يَخْفَى علَى ذي بَصيرةٍ   وإنْ هُوَ لم يعدِمْ خلافَ مُعانِدِ [5]

وزعم أبو عليٍ وأبو الفتح وجماعةٌ أنَّها لامٌ غير لام الابتداء اجتُلِبَت للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبو عليٍّ: ظننتُ أنَّ فلانًا نحويٌّ محسنٌ حتَّى سمعته يقول إنَّ اللاَّم الَّتي تصحب (إن) الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له: أكثر نحويِّي بغداد على هذا. اهـ، وحجَّة أبي عليٍّ دخولُها على الماضي المتصرِّف نحو (إن زيد لقام)، وعلى منصوب الفعل المؤخَّر عن ناصبه في نحو ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[6]، وكلاهما لا يجوز مع المشدَّدة.

وزعم الكوفيُّون أنَّ اللاَّم في ذلك كلِّه بمعنى (إلاَّ)، وأنَّ (إن) قبلها نافيةٌ، واستدلُّوا على مجيء اللاَّم للاستثناء بقوله [من البسيط]:

٣٥١- أَمْسَى أبانُ ذليلاً بعدَ عِزَّتِهِ   وما أبانُ لَمِنْ أعلاجِ سُودانِ [7]

وعلى قولهم: يقال قد علمنا إن كنت لمؤمنًا بكسر الهمزة؛ لأنَّ النَّافية مكسورةٌ دائمًا، وكذا على قول سيبويه؛ لأنَّ لام الابتداء تُعلِّق العامل عن العمل، وأما على قول أبي عليٍّ وأبي الفتح فتُفتَح.

---

(١) البقرة/ ١٤٣.   (٢) الطارق/ ٤.   (٣) الزخرف/ ٣٥.

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٠٤].

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٠٤].

(٦) الأعراف/ ١٠٢.

(٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٠٤].

القسم الثَّاني: اللاَّم الزائدة، وهي الدَّاخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله [من الرجز]:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [(١)]

وقيل: الأصل (لَهي عجوزٌ)، وفي خبر (أنَّ) المفتوحة، كقراءة سعيد بن جبير ﴿ أَلا أَنَّهُمْ ليأكُلُونَ الطَّعامَ ﴾[(٢)] بفتح الهمزة، وفي خبر (لكنَّ) في قوله [من الطويل]:

٣٥٢- .... ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ [(٣)]

وليس دخول اللاَّم مقيسًا بعد (أنَّ) المفتوحة ـ خلافًا للمبرِّد ـ ولا بعد (لكن) ـ خلافًا للكوفيِّين ـ ولا اللام بعدهما لام الابتداء، خلافًا له ولهم، وقيل: اللاَّمان للابتداء، على أنَّ الأصل (ولكن إنَّني) فحُذِفَت همزة (إنَّ) للتَّخفيف، ونون (لكنْ) لذلك؛ لثقل اجتماع الأمثال، وعلى أنَّ (ما) في قوله [من البسيط]:

٣٥٣- .... وما أبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودانِ [(٤)]

استفهامٌ، وتمَّ الكلام عند (أبان) ثمَّ ابتدأ (لمن أعلاج)، أي بتقدير (لهو من أعلاج)، وقيل: هي لامٌ زيدت في خبر (ما) النَّافية، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السَّابقين.

ومِمَّا زيدت فيه أيضًا خبر (زال) من قوله [من الطويل]:

٣٥٤- وما زلتُ مِن لَيلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُها لكالهائِمِ الْمُقْصَى بكُلِّ مُرادِ [(٥)]

وفي المفعول الثَّاني لـ(أرى) في قول بعضهم: (أراك لشاتمي) ونحو ذلك، قيل: وفي مفعول (يدعو) من قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾[(٦)] وهذا مردودٌ؛ لأنَّ زيادة هذه اللاَّم في غاية الشُّذوذ، فلا يليق تخريج التَّنزيل عليه، ومجموع ما قيل في اللاَّم في هذه الآية قولان:

أحدهما هذا، وهو أنَّها زائدةٌ، وقد بيَّنَّا فسادَه.

والثَّاني أنَّها لام الابتداء، وهو الصَّحيح، ثمَّ اختلف هؤلاء فقيل: إنَّها مقدَّمةٌ من تأخيرٍ، والأصل (يدعو مَن لضرُّه أقرب من نفعه)، فـ(من) مفعول، و(ضرُّه أقرب) مبتدأٌ وخبرٌ، والجملة صلةٌ لـ(من)، وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ لام الابتداء لم يُعهَد فيها التَّقدُّم عن موضعها، وقيل إنَّها في موضعها وإنَّ (من) مبتدأ و﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ ﴾[(٦)] خبرُه؛ لأنَّ التَّقدير (لبئس المولى هو)، وهو الصَّحيح، ثمَّ اختلف هؤلاء في مطلوب (يدعو) على أربعة أقوالٍ:

---

(١) تقدم برقم ٣٤٦ ص١٩٢.

(٢) الفرقان/ ٢٠.

(٣) قال الأئمة: هذا الشطر لا يُعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، وإنما أنشده الكوفيون، والعميد والعمود: الذي هدَّه العشق، ويُروى (لكميدُ)، وهو الحزين [٢/ ٦٠٥].

(٤) تقدم ص١٩٣.

(٥) **المُقصى**: المُبعَد، و**المَراد**: الذي يذهب فيه ويجاء [٢/ ٦٠٥].

(٦) الحج/ ١٣.

أحدُها أنَّها لا مطلوب لها، وأنَّ الوقف عليها، وأنَّها إنَّما جاءت توكيدًا لـ(يدعو) في قوله: ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ﴾(١)، وفي هـذا القـول دعـوى خـلاف الأصـل مـرَّتين؛ إذ الأصل عدم التَّوكيد، والأصل ألاَّ يُفصَل المؤكَّد من توكيده، ولا سيَّما في التَّوكيد اللفظيِّ.

والثَّانـي أنَّ مطلـوبه مقـدَّمٌ عليه، وهو ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ﴾ (١) على أنَّ (ذلك) موصولٌ، وما بعده صلةٌ وعائد، والتَّقدير (يدعو الَّذي هو الضَّلال البعيد)، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريِّين؛ لأنَّ (ذا) لا تكون عندهم موصولةً إلاَّ إذا وقعت بعد (ما) أو (مَن) الاستفهاميَّتين.

والثَّالث أنَّ مطلوبَه محذوفٌ، والأصل (يدعوه)، والجملة حال، والمعنى (ذلك هو الضَّلال البعيد مدعوًّا).

والرَّابع أنَّ مطلوبه الجملة بعده.

ثمَّ اختلف هؤلاء على قولين:

أحدهما أن (يدعو) بمعنى (يقول)، والقول يقع على الجمل.

والثَّانـي أنَّ (يدعـو) ملمـوحٌ فـيه معنـى فعـل من أفعال القلوب، ثم اختلف هؤلاء على قولَين، أحدهما أنَّ معناه (يظنُّ)؛ لأنَّ أصل (يدعو) معناه يسمِّي، فكأنَّه قال: يسمِّي مَن ضرُّه أقـرب مـن نفعه إلَهًا، ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد، فكأنَّه قيل: (يظنُّ)، وعلى هذا القول فالمفعول الثَّاني محذوفٌ كما قدَّرنا، والثَّاني أنَّ معناه (يزعم)؛ لأنَّ الزَّعم قولٌ مع اعتقاد.

ومـن أمـثلة الـلاَّم الـزَّائدة قـولك: (لئن قام زيدٌ أقم)، أو (فأنا أقوم)، أو (أنت ظالِمٌ لئن فعلت)، فكلُّ ذلك خاصٌّ بالشِّعر، وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه.

الثَّالث: لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام: لام جواب (لو) نحو ﴿ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾(٢)، ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾(٣)، ولام جـواب (لـولا) نحـو ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾(٤)، ولام جـواب القـسم نحـو ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾(٥)، ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾(٦)، وزعم أبو الفتح أنَّ اللاَّم بعد (لـو) و (لـولا) و(لـو مـا) لام جـوابِ قسمٍ مقدَّر، وفيه تعسُّف، نعم الأَوْلى في ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾(٧) أنْ تكـون الـلاَّم لامَ جـواب قـسمٍ مقـدَّر، بدليل كـون الجملـة اسمـيَّة، وأمَّا القول بأنَّها لام جواب (لو) وأنَّ الاسمية استُعيرت مكانَ الفعليَّة كما في قوله [من الوافر]:

---

(١) الحج/ ١٢. (٢) الفتح/ ٢٥. (٣) الأنبياء/ ٢٢. (٤) البقرة/ ٢٥١.
(٥) يوسف/ ٩١. (٦) الأنبياء/ ٥٧. (٧) البقرة/ ١٠٣.

٣٥٥- وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَني سُهَيْلٍ   مِنَ الأكوارِ مَرْتَعَها قَريبُ [١]

ففيه تعسُّف، وهذا الموضع مِمَّا يدلُّ عندي على ضعف قول أبي الفتح؛ إذ لو كانت اللاَّم بعد (لو) أبدًا في جواب قسم مقدَّرٍ لكثُر مجيءُ الجواب بعد (لو) جملةً اسميةً نحو (لو جاءني لأنا أكرمه) كما يكثر ذلك في باب القَسم.

الرَّابع: اللاَّم الدَّاخلة على أداة شرطٍ للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبنيٌّ على قسمٍ قبلها لا على الشَّرط، ومن ثَمَّ تُسمَّى اللاَّم المؤذنة، وتُسمَّى الموطِّئة أيضًا؛ لأنَّها وطَّأت الجواب للقسم، أي مهَّدته له، نحو ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ﴾[٢]، وأكثر ما تدخل على (إن)، وقد تدخل على غيرها، كقوله [من الكامل]:

٣٥٦- لَمَتى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صالحٌ   ولَتُجْزَيَنَّ إذا جُزيتَ جَميلا [٣]

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾[٤] ألاَّ تكون موطِّئةً و(ما) شرطيَّة، بل للابتداء و(ما) موصولة؛ لأنَّه حملٌ على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه (إذ)؛ وذلك لشبهها بـ(إن)، أنشد أبو الفتح [من الكامل]:

٣٥٧- غَضِبَتْ عَلَيَّ لأَنْ شَرِبْتُ بِجَزَّةٍ   فلإذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ [٥]

وهو نظير دخول الفاء في ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾[٦] شُبِّهَت (إذ) بـ(إن) فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشَّرط.

وقد تُحذَف مع كون القَسَم مقدَّرًا قبل الشَّرط نحو ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[٧]، وقول بعضهم ليس هنا قسمٌ مقدَّرٌ وإنَّ الجملة الاسميَّة جواب الشَّرط على إضمار الفاء كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها   .... [٨]

مردودٌ؛ لأنَّ ذلك خاصٌّ بالشِّعر، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[٩]، فهذا لا يكون إلاَّ جوابًا للقسم، وليست موطِّئةً في قوله [من الطويل]:

٣٥٨- لَئِنْ كانَتِ الدُّنْيا عَلَيَّ كما أَرَى   تَباريحَ مِنْ لَيْلَى فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ [١٠]

---

(١) هو من أبيات الحماسة، و**جعلت** هنا بمعنى طفقت، ولذلك لا يتعدى، و**مرتعها** قريب من موضع الحال، أي أقبلت قلوص هذين الرجلين قريبة المرتع من رحالهم لما بها من الإعياء [٢/ ٦٠٦].

(٢) الحشر/ ١٢.   (٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٠٧].   (٤) آل عمران/ ٨١.

(٥) هو من قصيدة لذي الرُّمَّة هذا أولها [٢/ ٦٠٧].   (٦) النور/ ١٣.

(٧) الأنعام/ ١٢١.   (٨) هو الشاهد رقم ٧٦، تكرر غير مرَّة   (٩) المائدة/ ٧٣.

(١٠) هو من قصيدة لذي الرمة، و**التباريح**: الشدائد، يقال: برَّح به [٢/ ٦٠٩].

وقوله [من الطويل]:

٣٥٩- لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صادِقًا   أَصُمْ في نَهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بادِيا [(١)]

وقوله [من البسيط]:

٣٦٠- أَلْمِمْ بِزَيْنَبَ إنَّ البَيْنَ قَدْ أَفِدا   قَلَّ الثَّواءُ لَئِنْ كانَ الرَّحيلُ غَدا [(٢)]

بل هي في ذلك كلِّه زائدةٌ كما تقدَّمت الإشارة إليه، أمَّا الأوَّلان فلأنَّ الشَّرط قد أُجيبَ بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأوَّل، وبالفعل المجزوم في البيت الثَّاني، فلو كانت اللاَّم للتَّوطئة لم يجب إلاَّ القسَم، هذا هو الصَّحيح، وخالف في ذلك الفرَّاء فزعم أنَّ الشَّرط قد يُجاب مع تقدُّم القسَم عليه، أمَّا الثَّالث فلأنَّ الجواب قد حُذِفَ مدلولاً عليه بما قبل (إن)، فلو كان ثَمَّ قسَمٌ مقدَّرٌ لزم الإجحاف بحذف جوابين.

الخامس لام (أل) كـ(الرجل) و(الحارث)، وقد مضى شرحها.

السَّادس اللاَّم اللاَّحقة لأسماء الإشارة للدِّلالة على البُعد أو على توكيده، على خلافٍ في ذلك، وأصلها السُّكون كما في (تلك)، وإنَّما كُسِرَت في (ذلك) لالتقاء السَّاكنين.

السَّابع لام التَّعجُّب غير الجارَّة نحو (لَظَرُفَ زَيْدٌ ولَكَرُمَ عَمْرٌو) بمعنى (ما أظرفه وما أكرمه)، ذكره ابن خالويه في كتابه المسمَّى بالجمل، وعندي أنَّها إمَّا لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم، وإمَّا لام جواب قسمٍ مقدَّر.

(لا):

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:

أحدها أن تكون عاملةً عمل (إنَّ)، وذلك إن أُريدَ بها نفيُ الجنس على سبيل التَّنصيص، وتُسمَّى حينئذٍ تبرئة، وإنَّما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضًا نحو (لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ)، وقول أبي الطَّيِّب [من الطويل]:

فلا ثَوْبَ مَجْدٍ غَير ثَوْبِ ابن أَحْمَدٍ   على أَحَدٍ إلاَّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ [(٣)]

أو رافعًا نحو (لا حسنًا فعله مذمومٌ)، أو ناصبًا نحو (لا طالعًا جبلاً حاضرٌ)، ومنه (لا خيرًا من زيدٍ عندنا)، وقول أبي الطَّيِّب [من المنسرح]:

(١) هو لامرأة من عقيل، **القَيظ**: شدَّة الحر، و**باديا**: من بدا إذا ظهر، وهو حال، والبيت استشهد به على الاكتفاء بجواب الشرط ـ وهو (**أَصُم**) ـ عن جواب القسم المقدر قبل اللام الموطئة [٢/ ٦١٠].
(٢) هو لعمر بن أبي ربيعة [٢/ ٦١٠].
(٣) للمتنبي، أهمله السيوطي.

قِفا قَليلاً بِها عَلَيَّ فلا   أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُها [1]

ويجوز رفع (أقل) على أن تكون عاملةً عملَ (ليس).

وتخالف (لا) هذه (إنَّ) من سبعة أوجُه:

أحدها أنَّها لا تعمل إلاَّ في النَّكرات.

الثَّاني أنَّ اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنَّه يُبنَى، قيل: لتضمُّنه معنى (من) الاستغراقيَّة، وقيل: لتركيبه مع (لا) تركيب (خمسة عشر)، وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربًا، فيُبنَى على الفتح في نحو (لا رجل ولا رجال)، ومنه ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾[2]، ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾[3]، ﴿ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾[4]، وعلى الياء في نحو (لا رجلين) و(لا قائمين)، وعن المبرِّد أنَّ هذا مُعربٌ لبُعده بالتَّثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صحَّ هذا لَلَزِمَ الإعراب في (يا زيدان) و(يا زيدون)، ولا قائل به، وعلى الكسرة في نحو (لا مسلمات) وكان القياس وجوبُها، ولكنَّه جاء بالفتح، وهو الأرجح؛ لأنَّها الحركة الَّتي يستحقُّها المركَّب، وفيه ردٌّ على السِّيرافي والزَّجَّاج؛ إذ زعما أنَّ اسم (لا) غير العامل معرب، وأنَّ ترك تنوينه للتَّخفيف.

ومثل (لا رجل) عند الفرَّاء (لا جرم)، نحو ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾[5]، والمعنى عنده (لا بدَّ من كذا)، أو (لا محالة في كذا)، فحُذِفَت (من) أو (في)، وقال قطرب: (لا) ردٌّ لما قبلها، أي (ليس الأمر كما وصفوا) ثم ابتدئ ما بعده، و(جرم) فعلٌ لا اسم، ومعناه (وجب)، وما بعده فاعل، وقال قوم: (لا) زائدة، و(جرم) وما بعدها فعلٌ وفاعل، كما قال قطرب ـ وردَّه الفراء ـ بأنَّ (لا) لا تزاد في أوَّل الكلام، وسيأتي البحث في ذلك.

والثَّالث أنَّ ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو (لا رجلَ قائمٌ) بما كان مرفوعًا به قبل دخولها لا بها، وهذا القول لسيبويه، وخالفه الأخفش والأكثرون، ولا خلاف بين البصريِّين في أنَّ ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً.

الرَّابع أنَّ خبرها لا يتقدَّم على اسمها ولو كان ظرفًا أو مجرورًا.

الخامس أنَّه يجوز مراعاة محلِّها مع اسمها قبل مُضِيِّ الخبر وبعده، فيجوز رفع النَّعت والمعطوف عليه، نحو (لا رجل ظريف فيها) و(لا رجل وامرأة فيها).

السَّادس أنَّه يجوز إلغاؤها إذا تكرَّرت، نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله) ولك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما، بخلاف نحو قوله [من المنسرح]:

---

(١) للمتنبي.

(٢) يوسف/ ٩٢.   (٣) الشعراء / ٥٠.   (٤) الأحزاب/ ١٣.   (٥) النحل / ٦٢.

إنَّ مَحَلاًّ وَإِنَّ مُرْتَحَلا   وإنَّ في السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلا [1]

فلا محيد عن النَّصب.

والسَّابع أنَّه يكثر حذف خبرها إذا عُلِم، نحو ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾[2]، ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾[3]، وتميمٌ لا تذكره حينئذٍ.

الثَّاني: أن تكونَ عاملةً عملَ (ليس)، كقوله [من الكامل]:

٣٦١- مَنْ صَدَّ عن نِيرانَها   فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ [4]

وإنَّما لم يقدِّروها مهملةً والرفع بالابتداء لأنَّها حينئذٍ واجبة التِّكرار، وفيه نظرٌ؛ لجواز تركه في الشِّعر.

و(لا) هذه تخالف (ليس) من ثلاث جهات:

إحداها: أنَّ عملها قليلٌ، حتَّى ادُّعِيَ أنَّه ليس بموجود.

الثَّانية: أنَّ ذكرَ خبرها قليلٌ، حتَّى إنَّ الزَّجَّاج لم يظفر به فادَّعى أنَّها تعمل في الاسم خاصَّة، وأنَّ خبرها مرفوعٌ، ويردُّه قوله [من الطويل]:

٣٦٢- تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأَرْضِ باقِيا   ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيا [5]

وأمَّا قوله [من الطويل]:

٣٦٣- نَصَرْتُكَ إِذْ لا صاحِبٌ غَيرَ خاذِلٍ   فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالكُماةِ حَصِينا [6]

فلا دليل فيه كما توهَّم بعضهم؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفًا وغير استثناء.

الثَّالثة: أنَّها لا تعمل إلاَّ في النَّكرات، خلافًا لابن جنِّي وابن الشَّجريِّ، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النَّابغة [من الطويل]:

٣٦٤- وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغِيًا   سِواها ولا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا [7]

وعليه بنى المتنبِّي قوله [من الطويل]:

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصًا مِنَ الأَذَى   فلا الحمدُ مَكْسُوبًا ولا المالُ باقِيا [8]

---

(١) هو الشاهد رقم ١١٣ المتقدم ص٧٢.   (٢) الشعراء / ٥٠.   (٣) سبأ/ ٥١.

(٤) لسعد بن مالك، **صدَّ**: أعرض، **لا براحُ**: أي ليس لي براح عن موقفي في الحرب [٢/ ٥٨٥].

(٥) لم يسم قائله، و**تعزَّ**: أمر من العزاء، وهو الصبر والتسلي، و**الوزَر**: الملجأ، وأصله الجبل [٢/ ٦١٢].

(٦) **إذ**: ظرف، و(**لا**) بمعنى (ليس)، و**صاحب** اسمها، و**غير خاذل** خبرها، وهو من الخذلان، وهو ترك النصر، و**بُوِّئْتَ**: أي سكنت، و**حصنًا**: مفعول ثان، و**حصينًا** صفة له، و**بالكماة** متعلق بـ(**نصرتك**)، والكماة جمع كمي، وهو الشجاع المتكمي سلاحه، المتغطي به [٢/ ٦١٢].

(٧) هو من قصيدة للنابغة الجعدي يرثي بها ابنه محاربًا وأخاه وحوحا [٢/ ٦١٣].

(٨) للمتنبي، أهمله السيوطي.

تنبيه:

إذا قيل: (لا رجلَ في الدار) بالفتح تَعَيَّن كونُها نافيةً للجنس، ويقال في توكيده: (بل امرأة)، وإن قيل بالرَّفع تعيَّن كونها عاملةً عمل (ليس)، وامتنع أن تكون مهمَلة وإلاَّ تكرَّرت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول: (بل امرأة)، وعلى الثَّاني (بل رجلان أو رجال).

وغلط كثيرٌ من النَّاس فزعموا أنَّ العاملة عمل (ليس) لا تكون إلاَّ نافيةً للوحدة لا غير، ويردُّ عليهم نحو قوله [من الطويل]:

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأَرْض باقِيا .... البيت

وإذا قيل: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار) برفعهما احتمل كون (لا) الأولى عاملةً في الأصل عمل (إن) ثمَّ أُلغِيَت لتكرارها فيكون ما بعدها مرفوعًا بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل (ليس) فيكون ما بعدها مرفوعًا بها، وعلى الوجهين فالظَّرف خبرٌ عن الاسمين إن قدرت (لا) الثَّانية تكرارًا للأولى وما بعدها معطوفًا، فإن قدِّرت الأولى مهملةً والثَّانية عاملةً عمل (ليس) أو بالعكس فالظَّرف خبرٌ عن أحدهما، وخبر الآخر محذوفٌ، كما في قولك: (زيدٌ وعمرٌو قائمٌ)، ولا يكون خبرًا عنهما؛ لئلاَّ يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعًا ومنصوبًا، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: (ما فيها من زيتٍ ولا مصابيحَ) بالفتح احتمل كون الفتحة بناءً مثلها في (لا رجال)، وكونها علامةً للخفض بالعطف و(لا) مهملة، فإن قلته بالرَّفع احتمل كون (لا) عاملةً عمل (ليس)، وكونها مهملةً والرَّفع بالعطف على المحل.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ ﴾[1] فظاهر الأمر جواز كون (أصغر) و(أكبر) معطوفين على لفظ (مثقال) أو على محلِّه، وجواز كون (لا) مع الفتح تبرئة ومع الرَّفع مهملةً أو عاملةً عمل (ليس)، ويقوِّي العطف أنَّه لم يُقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾[2] الآية إلاَّ بالرَّفع لما لم يوجد الخفض في لفظ (مثقال)، ولكن يُشكِل عليه أنَّه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب، كما أنَّك إذا قلت: (ما مررت برجلٍ إلاَّ في الدَّار) كان إخبارًا بثبوت مرورك برجل في الدَّار، وإذا امتنع هذا تعيَّن أنَّ الوقف على ﴿ في السماء ﴾ وأنَّ ما بعدها مستأنف، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ، وأنَّ الوقف على ﴿ الأرض ﴾ وأنَّه إنَّما لم يجئ فيه الفتح اتِّباعًا للنَّقل، وجوَّز بعضهم العطف فيهما على ألاَّ يكون معنى (يعزب): (يخفى)، بل (يخرج إلى الوجود).

---

(١) يونس/ ٦١.

(٢) سبأ/ ٣.

الوجه الثَّالث: أن تكون عاطفةً، ولها ثلاثة شروط:

أحـدها: أن يـتقدَّمها إثـباتٌ، كــ(جاء زيدٌ لا عمرٌو)، أو أمرٌ، كـ(اضرب زيدًا لا عمرًا)، قـال سـيبويه: أو نـداء، نحـو (يـا ابن أخي لا ابن عمي)، وزعم ابن سعدان أنَّ هذا ليس من كلامهم.

الثَّاني: ألاَّ تقترن بعاطفٍ، فإذا قيل: (جاءني زيدٌ لا بل عمرو) فالعاطف (بل)، و(لا) ردٌّ لما قبلها وليست عاطفة، وإذا قلت: (ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو) فالعاطف الواو، و(لا) توكيدٌ للنَّفي، وفي هذا المثال مانعٌ آخر من العطف بـ(لا)، وهو تقدُّم النَّفي، وقد اجتمعا أيضًا في ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[1].

والـثَّالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز (جاءني رجلٌ لا زيدٌ)؛ لأنَّه يصدق على (زيد) اسم الرَّجل، بخلاف (جاءني رجلٌ لا امرأة).

ولا يمتـنع العطـف بهـا علـى معمـول الفعـل الماضـي، خلافًا للزَّجَّاجي، أجاز (يقوم زيدٌ لا عمرٌو)، ومنع (قام زيدٌ لا عمرٌو)، وما مَنَعَهُ مسموعٌ، فمَنْعُهُ مدفوع، قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٣٦٥- كَأَنَّ دِثارًا حُلِّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِلِ [2]

(دثـار): اسـم راع، و(حلقت): ذهبت، (اللبون): نوق ذوات لبن، و(تنوفى): جبل عال، و(القـواعل): جبال صغار، وقوله: (إنَّ العامل مقدَّرٌ بعد العاطف، ولا يقال لا قام عمرو إلا علـى الـدُّعاء) مـردودٌ بأنَّـه لـو توقَّفت صحَّة العطف على صحَّة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع (ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا).

الـوجه الـرَّابع: أن تكونَ جوابًا مناقضًا لـ(نعم)، وهذه تُحذَفُ الجمل بعدها كثيرًا، يقال: (أجاءك زيدٌ؟) فتقول: لا، والأصل: (لا لم يجئ).

والخامس: أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملةً اسميَّةً صدرها معرفة، أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضيًا لفظًا وتقديرًا وجب تكرارها، مثال المعرفة ﴿ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾[3]، وإنَّما لم تكرَّر في (لا نولك أن تفعل) لأنَّه بمعنى (لا ينبغي لك)، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في (يذَرُ) حملاً على (يدَعُ) لأنَّهما بمعنى، ولولا أنَّ الأصل في (يذر) الكسر لما حُذِفَتْ الواو، كما لم تحذف في يوجل.

ومثال النَّكرة الَّتي لم تعمل فيها (لا) ﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ ﴾[4] فالتكرار هنا واجبٌ، بخلافه في ﴿ لَّا لَغۡوٞ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٞ ﴾[5].

---

(١) الفاتحة ٧. (٢) **دثار**: بن فقعس، راعي امرئ القيس، **تنوفى**: جبل عال، **القواعل**: جبال صغار، أراد كأن دثارًا ذهبت بلبونه آفة، وأراد أنه أغير عليه من قبل تنوفى [١/ ٤٤١].

(٣) يس/ ٤٠. (٤) الصافات/ ٤٧. (٥) الطور/ ٢٣.

ومثال الفعل الماضي ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾(١)، وفي الحديث: (فإنَّ المنبتَّ لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى)، وقول الهذلي: (كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهلَّ)، وإنَّما تُرِكَ التَّكرار في (لا شَلَّت يداك) و(لا فضَّ الله فاك) وقوله [من الطويل]:

٣٦٦- .... ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعائكِ القَطْرُ (٢)

وقوله [من المنسرح]:

٣٦٧- لا باركَ اللهُ في الغَوانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ (٣)

لأنَّ المراد الدُّعاء، فالفعل مستقبَلٌ في المعنى، ومثله في عدم وجوب التَّكرار بعدم قصد الْمُضِيِّ إلاَّ أنَّه ليس دعاءً قولك: (والله لا فعلت كذا)، وقول الشَّاعر [من البسيط]:

حَسْبُ الْمُحِبِّينَ في الدُّنيا عَذابُهُمُ تاللهِ لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَها سَقَرُ (٤)

وشذَّ ترك التَّكرار في قوله [من الرجز]:

٣٦٨- لاهُمَّ إنَّ الحارثَ بْنَ جَبَلَهْ
زَنا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ
وَكانَ في جاراتِهِ لا عَهْدَ لَهْ
وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ (٥)

(زَنا): بتخفيف النُّون، كذا رواه يعقوب، وأصله (زنأ) بالهمز بمعنى ضَيَّقَ، ورُوِيَ بتشديدها، والأصل (زنى بامرأة أبيه) فحذف المضاف وأناب (على) عن الباء، وقال أبو خراش الهذليُّ وهو يطوف بالبيت [من الرجز]:

٣٦٩- إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا
وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا (٦)

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾(٧) فإنَّ (لا) فيه مكرَّرة في المعنى؛ لأنَّ المعنى (فلا فكَّ رقبةً ولا أطعمَ مسكينًا)؛ لأنَّ ذلك تفسيرٌ للعقبة، قاله الزَّمخشري، وقال الزَّجَّاج: إنَّما جاز لأنَّ ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾(٨) معطوفٌ عليه وداخلٌ في النَّفي، فكأنَّه

---

(١) القيامة/ ٣١.

(٢) هو لذي الرُّمَّة، **مُنهلاً**: من النهلال، وهو انسكاب الماء وانصبابه، و**الجرعاء**: رملة مستوية لا تنبت شيئًا، و**القطر**: المطر، وقد عيب على ذي الرمة عجز هذا البيت؛ فإنه أراد أن يدعو لها فدعا عليها بالخراب [٢/ ٦١٧]، وصدر البيت: **ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى**.

(٣) هو من قصيدة لعبيد الله بن قيس بن الرقيات يمدح بها عبد الملك بن مروان، وقال الزمخشري في شرح شواهد الكتاب: حرَّك الياء من (**الغواني**) للضرورة، و**المطَّلَب**: التطلُّب، أي لا يتركن [٢/ ٦٢٠].

(٤) أهمل ذكره السيوطي، ولم أقف على قائله.

(٥) الحارث بن جبلة هو الغساني، و**لاهمَّ**: وأصله (اللهم)، و**زنا**: أي ضيق [٢/ ٦٢٤].

(٦) لأبي خراش الهذلي [٢/ ٦٢٥]. (٧) البلد/ ١١. (٨) البلد/ ١٧.

قيل: (فلا اقتحم ولا آمن). انتهى، ولو صحَّ لجاز (لا أكل زيدٌ وشرب)، وقال بعضهم: (لا) دعائيَّة، دعاءٌ عليه ألاَّ يفعل خيرًا، وقال آخر: تحضيض، والأصل: (فألا اقتحم) ثمَّ حُذِفَتْ الهمزة، وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفردٍ خبرٍ أو صفة أو حال، نحو (زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ)، و(جاء زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا)، ونحو ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾(١)، ﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾(٢)، ﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ . لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾(٣)، ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾(٤).

وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعًا لم يجب تكرارها، نحو ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ ﴾(٥)، ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾(٦)، وإذا لم يجب أن تكرَّر في (لا نولك أن تفعل) لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فألاَّ يجب في المضارع أحقُّ.

ويتخلَّص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم ابن مالك؛ لصحَّة قولك: (جاء زيدٌ لا يتكلَّم) بالاتِّفاق، مع الاتِّفاق على أنَّ الجملة الحاليَّة لا تصدَّر بدليل استقبال.

تنبيه:

من أقسام (لا) النَّافية: المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو (جئت بلا زاد)، و(غضبت من لا شيء)، وعن الكوفيِّين أنَّها اسمٌ، وأنَّ الجارَّ دخل عليها نفسها، وأنَّ ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفًا ويسمِّيها زائدة، كما يسمُّون (كان) في نحو (زيدٌ كان فاضلٌ) زائدةً وإن كانت مفيدةً لمعنى وهو المضيُّ والانقطاع، فعُلِمَ أنَّهم قد يُريدُون بالزَّائد المعترضَ بين شيئين متطالبين وإن لم يصحَّ أصلُ المعنى بإسقاطه، كما في مسألة (لا) في نحو (غضبت من لا شيء)، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى، كما في مسألة (كان)، وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف في نحو (ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو)، ويسمُّونها زائدةً وليست بزائدةٍ البتة؛ ألا ترى أنَّه إذا قيل: (ما جاءني زيدٌ وعمرٌو) احتمل أنَّ المراد نفيُ مجيء كلٍّ منهما على كلِّ حال وأن يُرادَ نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ(لا) صار الكلام نصًّا في المعنى الأوَّل، نعم هي في قوله سبحانه: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾ (٧) لمجرَّد التَّوكيد، وكذا إذا قيل: (لا يستوي زيدٌ ولا عمرٌو).

تنبيه:

اعتراض (لا) بين الجارِّ والمجرور في نحو (غضبت من لا شيء)، وبين النَّاصب والمنصوب

---

(١) البقرة/ ٦٨. (٢) الواقعة٤٣-٤٤. (٣) الواقعة٣٢-٣٣. (٤) النور/ ٣٥.
(٥) النساء/ ١٤٨. (٦) الأنعام/ ٩٠. (٧) فاطر/ ٢٢.

في نحو ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ ﴾(١)، وبين الجازم والمجزوم في نحو ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾(٢)، وتقدُّم معمول ما بعدها عليها في نحو ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾(٣) الآية دليلٌ على أنَّها ليس لها الصدر، بخلاف (ما)، اللَّهمَّ إلاَّ أن تقع في جواب القسم، فإنَّ الحروف الَّتي يُتَلَقَّى بها القسَم كلُّها لها الصدر، ولهذا قال سيبويه في قوله [من البسيط]:

آلَيْتُ حَبَّ العِراق الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ .... (٤)

إنَّ التَّقدير (على حبِّ العراقِ)، فحذف الخافض، ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب (زيدًا ضربته)؛ لأنَّ التَّقدير (لا أطعمه)، وهذه الجملة جواب لـ(آليت)؛ فإنَّ معناه (حلفت)، وقيل: لها الصَّدر مطلقًا، وقيل: لا مطلقًا، والصَّواب الأوَّل.

الثَّاني من أوجُه (لا) أن تكونَ موضوعةً لطلب التَّرك، وتختصُّ بالدُّخول على المضارع، وتقتضي جزمَه واستقبالَه، سواءٌ كان المطلوب منه مخاطبًا نحو ﴿ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾(٥)، أو غائبًا نحو ﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ ﴾(٦)، أو متكلِّمًا نحو (لا أرينَّك هاهنا)، وقوله [من البسيط]:

٣٧٠- لا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدامِعُها .... (٧)

وهذا النَّوع مِمَّا أُقيمَ فيه المسبَّب مقام السَّبب، والأصل: (لا تكن ها هنا فأراك)، ومثله في الأمر ﴿ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾(٨)، أي: (وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك)، وإنَّما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهًا على أنَّه المقصود لذاته، وأمَّا الإغلاظ فلم يُقْصَد لذاته، بل ليجدوه، وعكسه ﴿ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾(٩)، أي لا تفتتنوا بفتنة الشَّيطان.

واختُلِف في (لا) من قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾(١٠) على قولين:

أحدهما أنَّها ناهيةٌ، فتكون من هذا، والأصل (لا تتعرَّضوا للفتنة فتصيبكم) ثمَّ عدل عن النَّهي عن التَّعرُّض إلى النَّهي عن الإصابة؛ لأنَّ الإصابة مسبَّبةٌ عن التَّعرُّض، وأسند هذا المسبَّب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصَّةٌ بالمتعرِّضين، وتوكيد الفعل بالنُّون واضحٌ؛ لاقترانه بحرف الطَّلب مثل ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا ﴾(١١)، ولكنَّ وقوع الطَّلب صفةً للنَّكرة ممتنعٌ، فوجب إضمار القول، أي (واتَّقوا فتنةً مقولاً فيها ذلك)، كما قيل في قوله [من الرجز]:

---

(١) البقرة/ ١٥٠. (٢) الأنفال/ ٧٣. (٣) الأنعام/ ١٥٨.
(٤) تقدم برقم ١٣٠ ص٨٥. (٥) الممتحنة/ ١. (٦) آل عمران/ ٢٨.
(٧) هو من قصيدة للنابغة الذبياني، قوله: (**لا أعرفن**) استشهد به على نهي فعل المتكلم، وهو قليل، و**الربرب**: القطيع من البقر، شبه النساء من حسن العيون وسكون المشي، و**الحُور**: جمع حوراء، من الحَوَر، وهو شدة بياض العين في شدة سوادها، و**المدامع**: العيون، وهي مواضع الدمع [٢/ ٦٢٥] تمامه: **كأنَّ أبكارها نعاجُ دُوَّار**.
(٨) التوبة/ ١٢٣. (٩) الأعراف/ ٢٧. (١٠) الأنفال/ ٢٥. (١١) إبراهيم/ ٤٢.

٣٧١- حَتَّى إذا جَنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ
جاؤوا بِمَذْق هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ [(١)]

الثَّاني أنَّها نافيةٌ، واختلف القائلون بذلك على قولين:

أحدهما: أنَّ الجملة صفةٌ لـ(فتنة)، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأنَّ الجملة خبريَّة، وعلى هذا فيكون دخول النُّون شاذًّا، مثله في قوله [من الطويل]:

٣٧٢- فَلا الجارَةُ الدُّنْيا لها تَلْحَيَنَّها .... [(٢)]

بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفصل، وهو فيهما سماعيٌّ، والَّذي جوَّزه تشبيه (لا) النَّافية بـ(لا) النَّاهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامَّةً للظَّالم وغيره، لا خاصَّة بالظَّالمين كما ذكره الزَّمخشري؛ لأنَّها قد وُصِفَتْ بأنَّها لا تصيب الظَّالمين خاصَّةً، فكيف تكون مع هذا خاصَّةً بهم؟

والثَّاني أنَّ الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التَّوكيد أيضًا خارجًا عن القياس شاذًّا، وممَّن ذكر هذا الوجه الزَّمخشري، وهو فاسدٌ؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ (فإنَّكم إن تتَّقوها لا تصيب الَّذين ظلموا منكم خاصَّة)، وقوله إنَّ التَّقدير (إن أصابتكم لا تصيب الظَّالم خاصَّة) مردودٌ؛ لأنَّ الشَّرط إنَّما يُقَدَّر من جنس الأمر لا من جنس الجواب، ألا ترى أنَّك تُقدِّر في (ائتني أكرمك): إن تأتني أكرمْك؟ نعم يصحُّ الجواب في قوله تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ ﴾[(٣)] الآية؛ إذ يصحُّ (إن تدخلوا لا يحطمنَّكم).

ويصحُّ أيضًا النَّهي على حدِّ (لا أرينَّك هاهنا)، وأمَّا الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجملة حالاً، أي (ادخلوها غير محطومين)، والتَّوكيد بالنُّون على هذا الوجه وعلى الوجه الأوَّل سماعيٌّ، وعلى النَّهي قياسيٌّ.

ولا فرق في اقتضاء (لا) الطَّلبيَّة للجزم بين كونها مفيدةً للنَّهي ـ سواءٌ كان للتَّحريم كما تقدَّم أو للتَّنزيه نحو ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ ﴾[(٤)] ـ وكونها للدُّعاء كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ ﴾[(٥)]، وقول الشاعر [من الطويل]:

---

(١) **المذق**: اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه، قوله: **هل رأيت الذئب قط** جملة إنشائية ظاهرة أنها صفة لـ(مذق)، وإنما يوصف بالخبرية، فأوِّل بإضمار القول، أي بمذق تقول عند رؤيته: هل رأيت، قال التغلبي: وفيه وجه آخر أن التقدير: جاءوا بمذق يشابه لونه لون الذئب [٢/ ٦٢٧].

(٢) هو من قصيدة للنمر بن تولب، **فلا الجارة**: أي جارتنا، لا تلحي إبلها: أي لا تشتمها؛ لأنها تصب من لبنها، و**الدنيا**: القريبة، وقوله: **تلحينَّها** استشهد به على دخول نون التأكيد بعد (لا) النافية تشبيهًا في اللفظ بـ(لا) الناهية [٢/ ٦٢٩]، وتمام البيت: **ولا الضيفُ فيها إن أناخَ مُحوَّلُ**.

(٣) النمل/ ١٨. (٤) البقرة/ ٢٣٧. (٥) البقرة/ ٢٨٦.

٣٧٣- يَقولُونَ لا تبعدْ وهُم يدفِنُونَني   وأينَ مكانُ البُعدِ إلاَّ مكانيا [(١)]

وقول الآخر [من الوافر]:

٣٧٤- فلا تشْلَلَ يَدٌ فتكَتْ بِعمرو   فإنَّك لن تذِلَّ ولن تُضاما [(٢)]

ويحتمل النهي والدُّعاء قول الفرزدق [من الطويل]:

٣٧٥- إذا ما خرجْنا من دمشقَ فلا نَعُدْ   لها أبدًا ما دام فيها الجُراضِمُ [(٣)]

أي العظيم البطن، وكونها للالتماس، كقولك لنظيرك غيرَ مُسْتَعْلٍ عليه: (لا تفعل كذا)، وكذا الحكم إذا خرجت عن الطَّلب إلى غيره، كالتَّهديد في قولك لولدك أو عبدك: (لا تطعني).

وليس أصل (لا) الَّتي يُجزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها ألفٌ، خلافًا لبعضهم، ولا هي النَّافية والجزم بلام أمر مقدَّرة، خلافًا للسُّهيلي.

والثَّالث (لا) الزَّائدة الدَّاخلة في الكلام لمجرَّد تقويته وتوكيده، نحو ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾[(٤)]، ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[(٥)]، ويوضِّحه الآية الأخرى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾[(٦)]، ومنه ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾[(٧)]، أي ليعلموا، وقوله [من الطويل]:

٣٧٦- وتلحَيْنني في اللَّهْو أن لا أحبَّهُ   وللَّهو داعٍ دائبٌ غيرُ غافلِ [(٨)]

وقوله [من الطويل]:

٣٧٧- أبى جُودُهُ (لا) البُخلِ واستعجَلَتْ بهِ   (نعَمْ) من فتًى لا يمنعُ الجودَ قاتلَهْ [(٩)]

وذلك في رواية من نصب (البخل)، فأمَّا مَن خفض فـ(لا) حينئذٍ اسمٌ مضافٌ؛ لأنَّه أُريدَ به اللَّفظ، وشرح هذا المعنى أنَّ كلمة (لا) تكون للبخل وتكون للكرم، وذلك أنَّها إذا وقعت بعد قول القائل: (أعطني) أو (هل تعطيني) كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: (أتمنعني عطاءك؟) أو (أتحرمني نوالك؟) كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدةٍ أيضًا في رواية النَّصب، وذلك على أن تُجْعَل اسمًا مفعولاً و(البخل) بدلاً منها، قاله الزَّجَّاج، وقال آخر: (لا) مفعولٌ به، و(البخل) مفعولٌ لأجله، أي (كراهية البخل)، مثل ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾[(١٠)] أي كراهية أن تضلُّوا، وقال أبو علي في الحجَّة: قال أبو الحسن: فسَّرته العرب (أبى جوده البخل) وجعلوا (لا) حشوًا. اهـ

(١) هذا من قصيدة لمالك بن الريب يرثي بها نفسه [٢/ ٦٣٠].

(٢) قال أبو زيد في نوادره: هذا لرجل من بكر بن وائل جاهلي، وأورده بلفظ (ولن تلاما) [٢/ ٦٣٣].

(٣) عزاه المصنف للفرزدق، وقال أبو عبد الله المفجع في كتابه المسمى بـ(المنقذ): هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية، والبيت استشهد به على جزم فعل المتكلم بـ(لا) الناهية، وهو قليل [٢/ ٦٣٣].

(٤) طه٩٢-٩٣.   (٥) الأعراف/ ١٢.   (٦) سورة ص/ ٧٥.   (٧) الحديد/ ٢٩.

(٨) عزاه المبرد في الكامل للأحوص [٢/ ٦٣٤].

(٩) أقول في معناه: إنه مدح لكريم أبى جوده أن ينطق بـ(لا) التي للبخل، أي التي يقولها البخيل، واستعجلت بجوده (لا)، أي سبقت (نعم) [٢/ ٦٣٤].

(١٠) النساء/ ١٧٦.

وكما اختُلِفَ في (لا) في هذا البيت أنافيةٌ أم زائدةٌ كذلك اختُلِفَ فيها في مواضع من التَّنزيل: أحدها قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [1] فقيل: هي نافيةٌ، واختلف هؤلاء في منفيِّها على قولين:

أحدهما أنَّه شيءٌ تقدَّم، وهو ما حُكِيَ عنهم كثيرًا من إنكار البعث، فقيل لهم: (ليس الأمر كذلك)، ثمَّ استُؤْنِف القَسَم، قالوا: وإنَّما صحَّ ذلك لأنَّ القرآن كلُّه كالسُّورة الواحدة، ولهذا يُذكَرُ الشَّيء في سورةٍ وجوابُه في سورةٍ أخرى، نحو ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ ﴾[2]، وجوابه ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ﴾[3].

والثَّاني أنَّ منفيَّها (أقسم)، وذلك على أن يكون إخبارًا لا إنشاءً، واختاره الزَّمخشري، قال: والمعنى في ذلك أنَّه لا يُقْسم بالشَّيء إلاَّ إعظامًا له، بدليل ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ. وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[4]، فكأنَّه قيل: إنَّ إعظامه بالإقسام به كلا إعظام، أي أنَّه يستحقُّ إعظامًا فوق ذلك، وقيل: هي زائدةٌ، واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين: أحدهما أنَّها زيدت توطئةً وتمهيدًا لنفي الجواب، والتَّقدير (لا أقسم بيوم القيامة لا يُتركون سُدى)، ومثله ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ﴾[5] وقوله [من المتقارب]:

٣٧٨- فلا وأبيكِ ابنَةَ العامريِّ لا يدَّعِي القَوْمُ أنِّي أفِرْ [6]

ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾[7] الآيات؛ فإنَّ جوابه مُثْبَتٌ، وهو ﴿ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ ﴾[8]، ومثله ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾[9] الآية، والثَّاني أنَّها زيدت لمجرَّد التَّوكيد وتقوية الكلام، كما في ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾[10] ورُدَّ بأنَّها لا تُزاد لذلك صدرًا بل حشوًا، كما أنَّ زيادة (ما) و(كان) كذلك، نحو ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[11]، ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾[12]، ونحو (زيدٌ كان فاضلٌ)، وذلك لأنَّ زيادة الشَّيء تُفيدُ اطِّراحَه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ ﴾[13]، ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾[14]؛ لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو عليٍّ بما تقدَّم من أنَّ القرآن كالسُّورة الواحدة.

---

(١) القيامة/ ١. (٢) الحجر/ ٦. (٣) القلم/ ٢.
(٤) الواقعة٧٥-٧٦. (٥) النساء/ ٦٥.
(٦) هو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر فيما ذكر أبو عمرو والمفضل وغيرهما، وزعم أبو حاتم أنها لرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جُشَم [٢/ ٦٣٥].
(٧) البلد/ ١. (٨) البلد/ ٤. (٩) الواقعة/ ٧٥. (١٠) الحديد/ ٢٩.
(١١) آل عمران/ ١٥٩. (١٢) النساء/ ٧٨. (١٣) المعارج/ ٤٠. (١٤) الواقعة/ ٧٥.

الموضع الثَّاني قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[1] فقيل: إنَّ (لا) نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتملٌ، وحاصل القول في الآية أنَّ (ما) خبريَّةٌ بمعنى (الَّذي) منصوبة بـ﴿ أَتْلُ ﴾، و﴿ حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ صلةٌ، و﴿ عَلَيْكُم ﴾ متعلِّقة بـ(حرَّم)، هذا هو الظَّاهر، وأجاز الزَّجَّاج كون (ما) استفهاميَّةً منصوبةً بـ﴿ حَرَّم ﴾، والجملة محكيَّةٌ بـ﴿ أَتْلُ ﴾؛ لأنَّه بمعنى (أقول)، ويجوز أن يُعلَّق ﴿ عَلَيْكُم ﴾ بـ﴿ أَتْلُ ﴾، ومن رَجَّحَ إعمال أوَّل المتنازعَين ـ وهم الكوفيُّون ـ رجَّحه على تعلُّقه بـ﴿ حَرَّم ﴾.

وفي (أنْ) وما بعدها أوجُهٌ:

أحدها: أن يكونا في موضع نصبٍ بدلاً من (ما)، وذلك على أنَّها موصولةٌ لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثَّاني: أن يكونا في موضع رفع خبرًا لـ(هو) محذوفًا، أجازهما بعض المعربين، وعليهما فـ(لا) زائدةٌ، قاله ابن الشَّجريِّ، والصَّواب أنَّها نافيةٌ على الأوَّل وزائدةٌ على الثَّاني.

والثَّالث: أن يكون الأصل (أُبيِّن لكم ذلك لئلاَّ تشركوا)؛ وذلك لأنَّهم إذا حَرَّم عليهم رؤساؤهم ما أحلَّه الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا؛ لأنَّهم جعلوا غيرَ الله بمنزلته.

والرَّابع: أنَّ الأصلَ (أوصيكم بألاَّ تُشْرِكُوا)، بدليل أنَّ ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا ﴾ معناه: (وأوصيكم بالوالدين)، وأنَّ في آخر الآية ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ ﴾، وعلى هذين الوجهين فحُذِفَت الجملة وحرفُ الجرِّ.

والخامس: أنَّ التَّقدير (أتلُ عليكم ألاَّ تشركوا)، فحذف مدلولاً عليه بما تقدَّم، وأجاز هذه الأوجه الثَّلاثة الزَّجَّاج.

والسَّادس: أنَّ الكلام تَمَّ عند ﴿ حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ ثمَّ ابتُدِئ (عليكم ألاَّ تشركوا وأن تحسنوا بالوالدين إحسانًا وألاَّ تقتلوا ولا تقربوا)، فـ﴿ عَلَيْكُم ﴾ على هذا اسمُ فعلٍ بمعنى (الزموا)، و(أنْ) في الأوجه السِّتَّة مصدريَّة، و(لا) في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسَّابع: أنَّ (أنْ) مفسِّرة بمعنى (أي)، و(لا) ناهية، والفعل مجزومٌ لا منصوبٌ، وكأنَّه قيل: (أقول لكم لا تشركوا به شيئًا وأحسنوا بالوالدين إحسانًا)، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشَّجريِّ.

الموضع الثَّالث: قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[2] فيمن فتح الهمزة، فقال قومٌ منهم الخليل والفارسي: (لا) زائدةٌ، وإلاَّ لكان عذرًا للكفَّار، وردَّه الزَّجَّاج بأنَّها نافيةٌ في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافيةٌ، واختلف القائلون

---

(١) الأنعام/ ١٥١. (٢) الأنعام/ ١٠٩.

بذلك فقال النَّحَّاس: حذف المعطوف، أي (أو أنَّهم يؤمنون)، وقال الخليل في قول له آخر: (أنَّ) بمعنى (لعلَّ) مثل (ائت السُّوق أنَّك تشتري لنا شيئًا)، ورجَّحه الزَّجَّاج، وقال: إنَّهم أجمعوا عليه، وردَّه الفارسي فقال: التَّوقُّع الَّذي في (لعلَّ) ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجَّح به الزَّجَّاج كون (لا) غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيده أنَّ ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ و(يدريكم) بمعنى، وكثيرًا ما تأتي (لعلَّ) بعد فعل الدِّراية، نحو ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾[1]، وأنَّ في مصحف أُبيٍّ ﴿ وما أدْراكُمْ لَعَلَّها ﴾، وقال قومٌ: (أن) مؤكِّدة، والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من إيمانهم، والآية عذرٌ للمؤمنين، أي (إنَّكم معذورون لأنَّكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذٍ)، ونظيره ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ ﴾[2].

وقيل: التَّقدير (لأنَّهم)، واللاَّم متعلِّقةٌ بمحذوفٍ، أي (لأنَّهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها)، ونظيره ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْأَيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾[3]، واختاره الفارسي.

واعلـم أن مفعـول ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ الثَّاني على هذا القول، وعلى القول بأنَّها بمعنى (لعلَّ) محذوفٌ، أي (إيمانهم)، وعلى بقيَّة الأقوال (أنَّ) وصلتها.

الموضع الرَّابع ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[4] فقيل: (لا) زائدةٌ، والمعنى (ممتنعٌ على أهل قرية قدَّرنا إهلاكَهم أنَّهم يرجعون عن الكفر إلى قيام السـاعة)، وعلى هذا فـ﴿ حرام ﴾ خبرٌ مقدَّمٌ وجوبًا؛ لأنَّ المخبر عنه (أن) وصلتها، ومثله ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾[5] (لا) مبتدأ، و(أنَّ) وصلتها فاعلٌ أغنى عن الخبر كما جوَّزه أبو البقاء؛ لأنَّه ليس بوصفٍ صريح، ولأنَّه لم يعتمد على نفيٍ ولا استفهام، وقيل: (لا) نافية، والإعراب إمَّا على ما تقدَّم، والمعنى (ممتنعٌ عليهم أنَّهم لا يرجعون إلى الآخرة)، وإمَّا على أنَّ ﴿ حرام ﴾ مبتدأٌ حُذِفَ خبره، أي (قبول أعمالهم)، وابتُدئ بالنَّكرة لتقييدها بالمعمول، وإمَّا على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي (والعمل الصَّالح حرامٌ عليهم)، وعلى الوجهين فـ﴿ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ تعليلٌ على إضمار اللاَّم، والمعنى (لا يرجعون عمَّا هم فيه)، ودليل المحذوف ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾[6]، ويؤيِّدهما تمام الكلام قبل مجيء (إن) في قراءة بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ﴾[7]، قُـرئ في السَّـبع برفع (يأمركـم) ونصبِه، فمَنْ

---

(١) عبس/ ٣. (٢) يونس/ ٩٦-٩٧. (٣) الإسراء/ ٥٨. (٤) الأنبياء/ ٩٥.
(٥) يس/ ٤١. (٦) الأنبياء/ ٩٤. (٧) آل عمران/ ٧٩-٨٠.

رفَعَه قطَعه عمَّا قبله، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرَّسول، ويؤيِّد الاستئناف قراءةُ بعضهم (ولن يأمركم)، و(لا) على هذه القراءة نافية لا غير، ومَن نصَبه فهو معطوفٌ على (يؤتيه)، كما أنَّ (يقول) كذلك، و(لا) على هذه زائدة مؤكدة لمعنى النفي السَّابق، وقيل: على (يقول)، ولم يذكر الزَّمخشري غيرَه، ثم جوَّز في (لا) وجهين: **أحدهما** الزِّيادة، فالمعنى (ما كان لبشرٍ أن ينصبَه الله للدُّعاء إلى عبادته وترْك الأنداد ثمَّ يأمر النَّاس بأن يكونوا عبادًا له ويأمركم أن تتَّخذوا الملائكة والنَّبيِّين أربابًا).

والثَّاني أن تكون غير زائدة، ووجَّهَه بأنَّ النَّبيَّ كان ينهى قريشًا عن عبادة الملائكة، وأهلَ الكتاب عن عبادة عُزَير وعيسى، فلمَّا قالوا له: (أنتَّخذُكَ ربًّا؟) قيل لهم: (ما كان لبشرٍ أن يستنبئه الله ثمَّ يأمر النَّاس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء)، هذا ملخَّص كلامه، وإنَّما فَسَّر (لا يأمر) بـ(ينهى) لأنَّها حالته عليه الصَّلاة والسَّلام، وإلاَّ فانتفاءُ الأمر أعمُّ من النَّهي والسُّكوت، والمراد الأوَّل، وهي الحالة الَّتي يكون بها البشر متناقضًا؛ لأنَّ نهيَه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقُّون أن يُعبَدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقًا، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في (ولا يأمركم) على القراءتين التفات.

تنبيه:

قرأ جماعة ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّتُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[1]، وخرَّجها أبو الفتح على حذف ألف (لا) تخفيفًا، كما قالوا (أمَ والله) ولم يجمع بين القراءتين بأن تُقدَّر (لا) في قراءة الجماعة زائدةً؛ لأنَّ التَّوكيد بالنُّون يأبى ذلك.

(لاتَ):

اختُلِفَ فيها في أمرين:

أحدهما في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها أنَّها كلمةٌ واحدةٌ فعلٌ ماض، ثمَّ اختلف هؤلاء على قولين: أحدُهما أنَّها في الأصل بمعنى (نقص) من قوله تعالى: ﴿ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا ﴾[2]، فإنَّه يُقال: لات يليت، كما يُقال: ألَت يألت، وقد قُرئ بهما، ثمَّ استُعملت للنَّفي، كما أنَّ (قل) كذلك، قاله أبو ذر الخشني، والثَّاني أنَّ أصلها ليس بكسر الياء، فقُلِبَت الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وأُبْدِلَت السِّين تاءً.

والمذهب الثَّاني أنَّها كلمتان: (لا) النَّافية، والتَّاء لتأنيث اللَّفظة، كما في (ثمَّت) و(ربَّت)، وإنَّما وجب تحريكها لالتقاء السَّاكنين، قاله الجمهور.

والثَّالث أنَّها كلمةٌ وبعضُ كلمة، وذلك أنَّها (لا) النَّافية والتَّاء زائدة في أوَّل الحين، قاله أبو عبيدة وابن الطَّراوة.

(١) الأنفال/ ٢٥. (٢) الحجرات/ ١٤.

واستدلَّ أبو عبيدة بأنَّه وجدها في الإمام ـ وهو مصحف عثمان رضي الله عنه ـ مختلطةً بـ(حين) في الخطِّ، ولا دليل فيه؛ فكم في خطِّ المصحف من أشياء خارجةٍ عن القياس.

ويشهد للجمهور أنَّه يُوقَف عليها بالتَّاء والهاء، وأنَّها رُسِمَت منفصلةً عن الحين، وأنَّ التَّاء قد تُكسَر على أصل حركة التقاء السَّاكنَين، وهو معنى قول الزَّمخشري، وقُرِئَ بالكسر على البناء كـ(جَير). اهـ ، ولو كان فعلاً ماضيًا لم يكن للكسر وجه.

الأمر الثَّاني: في عملها، وفي ذلك أيضًا ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّها لا تعمل شيئًا، فإنْ ولِيَها مرفوعٌ فمبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، أو منصوبٌ فمفعولٌ لفعلٍ محذوف، وهذا قولٌ للأخفش، والتَّقدير عنده في الآية (لا أرى حين مناص)، وعلى قراءة الرَّفع (ولا حين مناص كائنٌ لهم).

الثَّاني: أنَّها تعمل عمل (إنَّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قولٌ آخر للأخفش.

والثالث: أنَّها تعمل عمل (ليس)، وهو قول الجمهور.

وعلى كلِّ قولٍ فلا يُذكَر بعدها إلا أحد المعمولَين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

واختُلِفَ في معمولها، فنصَّ الفرَّاءُ على أنَّها لا تعمل إلاَّ في لفظة الحين، وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسيُّ وجماعةٌ إلى أنَّها تعمل في الحين وفيما رادفه، قال الزَّمخشري: زيدت التَّاءُ على (لا) وخُصَّت بنفي الأحيان.

تنبيه:

قُرِئ ﴿ وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ ﴾[1] بخفض الحين، فزعم الفرَّاء أنَّ (لات) تُستَعْمَلُ حرفًا جارًّا لأسماء الزَّمان خاصَّةً كما أنَّ (مُذ) و(مُنذُ) كذلك، وأنشد [من الخفيف]:

٣٧٩- طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ ....[2]

وأُجيب عن البيت بجوابين: أحدهما أنَّه على إضمار (مِن) الاستغراقيَّة، ونظيره في بقاء عمل الجارِّ مع حذفه وزيادته قوله [من الوافر]:

أَلا رَجُلٍ جزاهُ اللهُ خَيْرًا ....[3]

فيمن رواه بجر (رجل)، والثَّاني أنَّ الأصل (ولات أوان صلح)، ثمَّ بُنِيَ المضاف لقطعه على الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بـ(نَزال) وزنًا، أو لأنَّه قُدِّر بناؤه على السُّكون ثمَّ كُسِرَ على أصل التقاء السَّاكنين كـ(أمس) و(جير)، ونُوِّن للضَّرورة، وقال الزَّمخشري: للتعويض كـ(يومئذٍ)، ولو كان كما زعم لأُعرِب؛ لأن العوض ينزَّل منزلة المعوَّض منه، وعن

(١) سورة ص/ ٣.

(٢) هو لأبي زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، كان نصرانيًّا ومات على دينه بعد خلافة عثمان [٢/ ٦٤٠] وعجز البيت: **فأجبنا أن ليس حينَ بقاءِ**.

(٣) تقدم برقم ٩٨ ص٦١.

القراءة بالجواب الأوَّل ـ وهو واضح ـ وبالثَّاني، وتوجيهه أنَّ الأصل (حين مناصهم) ثمَّ نُزِّل قطع المضاف إليه من (مناص) منزلة قطعه من (حين)؛ لاتِّحاد المضاف والمضاف إليه، قاله الزَّمخشري، وجعل التَّنوين عوضًا عن المضاف إليه، ثمَّ بَنى الحين لإضافته إلى غير متمكِّن. اهـ ، والأَولى أن يُقال إنَّ التَّنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً، وإنَّ المناص مُعرَب، وإن كان قد قُطِعَ عن الإضافة بالحقيقة لكنَّه ليس بزمان، فهو كـ(كل) و(بعض).

(لو):

على خمسة أوجه:

أحدها (لو) المستعملة في نحو (لو جاءني لأكرمته)، وهذه **تفيد ثلاثة أمور**: **أحدها** الشَّرطيَّة، أعني عقد السَّببيَّة والمسبَّبيَّة بين الجملتين بعدها، **والثَّاني** تقييد الشَّرطيَّة بالزَّمن الماضي، وبهذا الوجه وما يُذكَر بعده فارقت (إنْ)؛ فإنَّ تلك لعقد السَّببيَّة والمسبَّبيَّة في المستقبل، ولهذا قالوا: "الشَّرط بـ(إنْ) سابقٌ على الشَّرط بـ(لو)"؛ وذلك لأنَّ الزَّمن المستقبل سابقٌ على الزَّمن الماضي، عكس ما يتوهَّم المبتدئون، ألا ترى أنَّك تقول: (إن جئتني غدًا أكرمتك)، فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت: (لو جئتني أمس أكرمتك)، **الثَّالث** الامتناع، وقد اختلف النُّحاة في إفادتها له وكيفيَّة إفادتها إيَّاه على ثلاثة أقوال: أحدها أنَّها لا تفيده بوجهٍ، وهو قول الشَّلوبين، زعم أنَّها لا تدلُّ على امتناع الشَّرط ولا على امتناع الجواب، بل على التَّعليق في الماضي، كما دلت (إنْ) على التَّعليق في المستقبل ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي، وهذا الَّذي قالاه كإنكار الضَّروريَّات؛ إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهيِّ، فإنَّ كلَّ مَن سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردُّد، ولهذا يصحُّ في كلِّ موضعٍ استُعْمِلَت فيه أن تُعْقِبَهُ بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشَّرط منفيًّا لفظًا أو معنى، تقول: (لو جاءني أكرمته، لكنَّه لم يجئ)، ومنه قوله [من الطويل]:

٣٨٠- ولوْ أنَّما أسعَى لأدنَى معيشةٍ   كفاني ـ ولْم أطلُبْ ـ قليلٌ من المال
ولكنَّما أسعى لمجدٍ مؤثَّلٍ   وقد يُدركُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي (١)

وقوله [من الطويل]:

٣٨١- فلو كانَ حمدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لم تَمُتْ   ولكنَّ حمدَ النَّاسِ ليسَ بِمُخْلِدِ (٢)

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ (٣)، أي (ولكن لم أشأ ذلك فحقَّ القولُ منِّي)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾(٤) ، أي (فلم يُركُمُوهم كذلك)، وقول الحماسيِّ [من البسيط]:

(١) لامرئ القيس بن حجر[١/ ٣٤٠] **مؤثَّل**: مؤصَّل ومعظَّم، والأَثال: المجد والشرف.
(٢) هو من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى يمدح بها هرم بن سنان [٢/ ٦٤٢].
(٣) السجدة/ ١٣.   (٤) الأنفال/ ٤٣.

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبح إبلي   بنو اللَّقيطةِ من ذُهلِ بنِ شَيبانا [١]

ثمَّ قال:

لكنَّ قومي وإنْ كانوا ذوي عددٍ   ليسوا منَ الشَّرِّ في شيءٍ وإن هانا

إذ المعنى (لكنَّني لست من مازن، بل من قومٍ ليسوا في شيءٍ من الشَّرِّ وإن هان وإن كانوا ذوي عددٍ)، فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾[٢]، ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾[٣]، ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴾[٤].

والثَّاني أنَّها تفيد امتناع الشَّرط وامتناع الجواب جميعًا، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونصَّ عليه جماعةٌ من النَّحويِّين، وهو باطلٌ بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾[٥]، ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾[٦]، وقول عمر رضي الله عنه: (نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه)، وبيانه أنَّ كلَّ شيءٍ امتنع ثَبَتَ نقيضُه، فإذا امتنع (ما قام) ثبت (قام) وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوتُ إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشْر كلِّ شيءٍ عليهم، وفي الثَّانية نفادُ الكلمات مع عدم كون كلِّ ما في الأرض من شجرةٍ أقلامًا تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدَّواة، وكون السَّبعة الأبحر مملوءةً مدادًا وهي تمدُّ ذلك البحر، ويلزَم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخَوف، وكلُّ ذلك عكس المراد.

والثَّالث: أنَّها تفيد امتناع الشَّرط خاصَّةً، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنَّه إن كان مساويًا للشَّرط في العموم كما في قولك: (لو كانت الشَّمس طالعةً كان النَّهارُ موجودًا) لزم انتفاؤه؛ لأنَّه يلزم من انتفاء السَّبب المساوي انتفاءُ مسبَّبه وإن كان أعمَّ، كما في قولك: (لو كانت الشَّمس طالعةً كان الضَّوء موجودًا) فلا يلزم انتفاؤه، وإنَّما يلزم انتفاء القدْر المساوي منه للشَّرط، وهذا قول المحقِّقين.

ويتلخَّص على هذا أن يُقال إنَّ (لو) تدلُّ على ثلاثة أمور: عقد السَّببيَّة والمسبَّبيَّة، وكونهما في الماضي، وامتناع السَّبب، ثمَّ تارةً يعقل بين الجزءَين ارتباطٌ مناسبٌ وتارة لا يعقل، فالنَّوع الأوَّل على ثلاثة أقسام: ما يُوجِب فيه الشَّرع أو العقل انحصار مسبَّبيَّة الثَّاني في سببيَّة الأوَّل، نحو ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾[٧]، ونحو (لو كانت الشَّمس طالعةً كان النَّهار موجودًا)، وهذا يلزم فيه من امتناع الأوَّل امتناع الثَّاني قطعًا، وما يُوجِبُ أحدهما فيه عدم

(١) تقدم مع بيت آخر برقم ١٧ ص١٦.
(٢) البقرة/ ١٠٢. (٣) الأنفال/ ١٧. (٤) الأنفال/ ١٧. (٥) الأنعام/ ١١١.
(٦) لقمان/ ٢٧. (٧) الأعراف/ ١٧٦.

الانحصار المذكور، نحو (لو نام لانتقض وضوؤه)، ونحو (لو كانت الشَّمس طالعةً كان الضَّوء موجـودًا)، وهـذا لا يلـزم فـيه من امتناع الأوَّل امتناع الثَّاني كما قدَّمنا، وما يُجَوِّز فيه العقل ذلـك، نحو (لو جاءني أكرمته)؛ فإنَّ العقل يجوِّز انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويرجِّحه أنَّ ذلـك هو الظَّاهر من ترتيب الثَّاني على الأوَّل، وأنَّه المتبادر إلى الذِّهن، واستصحاب الأصل، وهذا النَّوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبَّب المساوي لانتفاء السَّبب، لا على الانتفاء مطلقًا، ويدلُّ الاستعمال والعُرف على الانتفاء المطلق.

والنَّوع الثَّاني قسمان: أحدهما ما يُراد فيه تقرير الجواب، وُجِدَ الشَّرطُ أو فُقِدَ، ولكنَّه مع فقـده أولى، وذلـك كالأثر عن عمر، فإنَّه يدلُّ على تقرير عدم العصيان على كلِّ حال، وعلى أنَّ انـتفاء المعـصية مـع ثبوت الخوف أولى، وإنَّما لم تدلَّ على انتفاء الجواب لأمرين: أحدهما أنَّ دلالـتها على ذلك إنَّما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دلَّ مفهوم الموافقة على عـدم المعصية؛ لأنَّه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قُدِّم مفهوم الموافقة.

الثَّاني أنَّه لَمَّا فُقِدَت المناسبة انتفت العِلِّيَّة فلم يجعل عدم الخوف علَّة عدم المعصية، فعلمنا أنَّ عدم المعصية معلَّلٌ بأمرٍ آخر وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمرٌّ مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندًا إلى ذلك السَّبب وحده، وعند الخوف مستندًا إليه فقط، أو إليه وإلى الخوف معًا، وعلى ذلك تتخرَّج آية لقمان؛ لأنَّ العقل يجزم بأنَّ الكلمات إذا لم تَنْفَدْ مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلَّتها وعدم بعضها أَوْلى، وكذا ﴿ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ ﴾[1]؛ لأنَّ عدم الاستجابة عند عدم السَّماع أَولى، وكذا ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ ﴾[2]؛ فإنَّ التَّولِّي عند عدم الإسماع أَولى، وكذا ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾[3]؛ فإنَّ الإمساك عند عدم ذلك أَولى.

والثَّاني أن يكون الجواب مقرَّرًا على كلِّ حال مِن غير تعرُّضٍ لأولويَّة، نحو ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ ﴾[4]؛ فهذا وأمثاله يُعرَفُ ثُبوتُه بعلَّةٍ أخرى مستمرَّة على التَّقديرَيْن، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثَّاني، وأمَّا الامتناع في الأوَّل فإنَّه وإن كان حاصلاً لكنَّه ليس المقصود.

وقد اتَّضح أنَّ أفسد تفسيرٍ لـ(لو) قول مَن قال: (حرفُ امتناعٍ لامتناع)، وأنَّ العبارة الجيِّدة قول سيبويه رحمه الله: (حرفٌ لِما كان سيقع لوقوع غيره)، وقول ابن مالكٍ: (حرفٌ يدلُّ على انتفاءِ تالٍ، ويلزم لثبوتِه ثبوتُ تاليه)، ولكنْ قد يُقال إنَّ في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصًا، فأمَّا الإشكال فإنَّ اللاَّم من قوله (لوقوع غيره) في الظَّاهر لام التَّعليل، وذلك فاسدٌ؛

(١) فاطر/ ١٤. (٢) الأنفال/ ٢٣. (٣) الإسراء/ ١٠٠. (٤) الأنعام/ ٢٨.

فإنَّ عدم نفاد الكلمات ليس معلَّلاً بأنَّ (ما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ ...) وما بعده، بل بأنَّ صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإمساك خشية الإنفاق ليس معلَّلاً بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طُبِعُوا عليه من الشُّحِّ، وكذا التَّولِّي وعدم الاستجابة ليسا معلَّلَيْن بالسَّماع، بل بما هم عليه من العُتُوِّ والضَّلال، وعدم معصية صُهيب ليست معلَّلةً بعدم الخوف، بل بالمهابة، والجواب أن تُقدَّر اللاَّم للتَّوقيت، مثلها في ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾[1]، أي أنَّ الثَّاني يَثبت عند ثبوت الأوَّل، وأمَّا النَّقص فلأنَّها لا تدلُّ على أنَّها دالَّةٌ على امتناع شرطها، والجواب أنَّه مفهومٌ من قوله: (ما كان سيقع)؛ فإنَّه دليلٌ على أنَّه لم يقع، نعم في عبارة ابن مالك نقصٌ؛ فإنَّها لا تفيد أنَّ اقتضاءَها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: "(لو) حرفٌ يقتضي في الماضي امتناعَ ما يليه واستلزامه لتاليه" كان ذلك أجود العبارات.

تنبيهان:

الأوَّل: اشتهر بين النَّاس السُّؤال عن معنى الأثر المرويِّ عن عمر رضي الله عنه، وقد وقع مثله في حديث رسول الله ﷺ وكلام الصِّدِّيق رضي الله عنه، وقلَّ من يتنبَّه لهما، فالأوَّل قوله عليه الصَّلاة والسَّلام في بنت أبي سلمة: (إنَّها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلَّت لي؛ إنَّها لابنة أخي من الرَّضاعة)؛ فإنَّ حِلَّها له عليه الصَّلاة والسَّلام منتفٍ من جهتين: كونها ربيبته في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرَّضاعة، كما أنَّ معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة والإجلال، والثَّاني قوله رضي الله عنه لَمَّا طوَّل في صلاة الصُّبح وقيل له: (كادت الشَّمس تطلع): (لو طلعت ما وجدتنا غافلين)؛ لأنَّ الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها، وكلٌّ منهما يقتضي أنَّها لم تجدهم غافلين، أمَّا الأوَّل فواضح، وأمَّا الثَّاني فلأنَّها إذا لم تطلع لم تجدهم البتَّة لا غافلين ولا ذاكرين.

الثاني: لهجت الطَّلبة بالسُّؤال عن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾[2]، وتوجيهه أنَّ الجملتين يتركَّب منهما قياسٌ، وحينئذٍ فينتج (لو علم الله فيهم خيرًا لتولَّوا)، وهذا مستحيلٌ، والجواب من ثلاثة أوجه: اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياسًا، وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما أنَّ التَّقدير (لأسمعهم إسماعًا نافعًا، ولو أسمعهم إسماعًا غير نافعٍ لتولَّوا)، والثَّاني أن تقدِّر (ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم)، والثَّالث بتقدير كونه قياسًا متَّحدَ الوسط صحيحَ الإنتاج، والتَّقدير (ولو علم الله فيهم خيرًا وقتًا ما لَتولَّوا بعد ذلك الوقت).

الثاني من أقسام (لو) أن تكون حرف شرطٍ في المستقبل، إلاَّ أنَّها لا تجزم، كقوله [من الطويل]:

---

(١) الأعراف/ ١٨٧.

(٢) الأنفال/ ٢٣.

٣٨٢- وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْـداؤُنا بَـعْـدَ مَـوْتِنا ومِنْ دُون رَمْسَيْنا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتي وإنْ كُنْتُ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ [١]

وقول توبة [من الطويل]:

٣٨٣- ولو أنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَـلَـيَّ ودُونِي جَـنْـدَلٌ وَصَـفـائحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشاشَةِ أَوْ زَقا إلَيْها صَدَى مِنْ جانِبِ القَبْرِ صائحُ [٢]

وقوله [من الكامل]:

٣٨٤- لا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إلاَّ مُظْهِرًا خُلُقَ الكِرامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيما [٣]

وقوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾[٤]، أي (وليخش الَّذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا)، وإنَّما أَوَّلنا التَّرك بمشارفة التَّرك؛ لأنَّ الخطاب للأوصياء، وإنَّما يتوجَّه إليهم قبل التَّرك؛ لأنَّهم بعده أموات، ومثله ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾[٥]، أي حتَّى يُشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأنَّ بعده ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾[٦]، وإذا رأوه ثمَّ جاءهم لم يكن مجيؤه لهم بغتةً وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تُحمَل الرُّؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنُّونه عذابًا، مثل ﴿ وَإِن يَرَوْاْ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُواْ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾[٧]، أو يعتقدونه عذابًا ولا يظنُّونه واقعًا بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتةً بعد رؤيته، ومن ذلك ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[٨]، أي إذا قارب حضوره، ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾[٩]؛ لأنَّ بلوغَ الأجل انقضاءُ العدة، وإنَّما الإمساك قبله، وأنكر ابن الحاجِّ في نقده على المقرَّب مجيءَ (لو) للتَّعليق في المستقبل، قال: "ولهذا لا تقول: (لو يقوم زيدٌ فعمرٌو منطلقٌ) كما تقول ذلك مع (إنْ)"، وكذلك أنكره بدر الدِّين ابن مالك، وزعم أنَّ إنكار ذلك قولُ أكثر المحقِّقين، قال: (وغاية ما في أدلَّة مَنْ أثبت ذلك أنَّ ما جُعِلَ شرطًا لـ(لو) مستقبلٌ في نفسه أو مقيَّدٌ بـمستقبل، وذلك لا يُنافي امتناعَه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُحْوِجُ إلى إخراج (لو) عمَّا

(١) هذان من قصيدة لأبي صخر الهذلي، وهما آخرها، ونسبهما العيني في الكبرى لقيس بن الملوح المجنون، وليس كذلك، و**الرمس**: تراب القبر، و**سبسب**: المفازة، و**الرِّمَّة**: العظام البالية، والجمع رمم ورمام، و**يهشُّ**: من الهشاشة، وهي الارتياح والخفة للشيء [٢/ ٦٤٣].

(٢) هذان من قصيدة لتوبة بن الحميِّر، **الجَنْدَل**: الحجارة، و**الصفائح**: الحجارة العراض تكون على القبور، و**زقا**: يقال زقا الصدى يزقو: أي صاح، و**الصدى**: الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها [٢/ ٦٤٤].

(٣) لم يسم قائله، و**يُلْفِك**: من ألفى إذا وَجَد، و**العديم**: المعدم الذي لا يملك شيئًا [٢/ ٦٤٦].

(٤) النساء/ ٩. (٥) الشعراء/ ٢٠١. (٦) الشعراء/ ٢٠٢. (٧) الطور/ ٤٤.

(٨) البقرة/ ١٨٠. (٩) البقرة/ ٢٣١.

عُهِدَ فيها من الْمُضِيِّ. اهـ ، وفي كلامه نظرٌ في مواضع: أحدها نقله عن أكثر المحقِّقين؛ فإنَّا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثيرٌ منهم ساكتٌ عنه، وجماعةٌ منهم أثبتوه. والثَّاني أنَّ قوله: (وذلك لا ينافي) إلى آخره مقتضاه أنَّ الشَّرط يمتنع لامتناع الجواب، والَّذي قرَّره هو وغيرُه من مثبتي الامتناع فيهما أنَّ الجواب هو الممتنع لامتناع الشَّرط، ولم نرَ أحدًا صرَّح بخلاف ذلك إلاَّ ابن الحاجب وابن الخبَّاز، فأمَّا ابن الحاجب فإنَّه قال في أماليه: (ظاهر كلامهم أنَّ الجواب امتنع لامتناع الشَّرط؛ لأنَّهم يذكرونها مع (لولا) فيقولون: "(لولا) حرف امتناعٍ لوجود"، والممتنع مع (لولا) هو الثَّاني قطعًا، فكذا يكون قولهم في (لو)، وغير هذا القول أَولى؛ لأنَّ انتفاء السَّبب لا يدلُّ على انتفاء مسبَّبه، لجواز أن يكون ثَمَّ أسبابٌ أُخَر، ويدلُّ على هذا ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1]؛ فإنَّها مسوقةٌ لنفي التَّعدُّد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أنَّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنَّه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنَّه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدُّدٌ في الآلهة، لأنَّ المراد بالفساد فسادُ نظام العالم عن حالته، وذلك جائزٌ أن يفعله الإله الواحد سبحانه). اهـ

وهذا الَّذي قاله خلاف المتبادر في مثل (لو جئتني أكرمتك)، وخلاف ما فسَّروا به عبارتهم، إلاَّ بدر الدِّين؛ فإنَّ المعنى انقلب عليه؛ لتصريحه أوَّلاً بخلافه، وإلاَّ ابن الخبَّاز؛ فإنَّه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه، وقوله: (المقصود نفي التَّعدُّد لانتفاء الفساد) مُسَلَّمٌ، ولكنَّ ذاك اعتراضٌ على من قال إنَّ (لو) حرف امتناعٍ لامتناع، وقد بَيَّنَّا فساده؛ فإنْ قال: (إنَّه على تفسيري لا اعتراض عليهم) قلنا: فما تصنع بـ(لو جئتني لأكرمتك)، ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾[2]؟ فإنَّ المراد نفي الإكرام والإسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم لا العكس، وأمَّا ابن الخبَّاز فإنَّه قال في شرح الدُّرَّة وقد تلا قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾[3]: "يقول النَّحويُّون إنَّ التقدير (لم نشأ فلم نرفعه)، والصَّواب (لم نرفعه فلم نشأ)؛ لأنَّ نفي اللاَّزم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللاَّزم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرَّفع، ومن نفي الرَّفع نفي المشيئة". اهـ

والجواب أنَّ الملزوم هنا مشيئة الرَّفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرَّفع، أي متى وُجِدَت وُجِد ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللاَّزم والملزوم بهذه الحيثيَّة لزم مِن نفي كلٍّ منهما انتفاءُ الآخر.

الاعتراض الثَّالث على كلام بدر الدِّين أنَّ ما قاله من التَّأويل ممكنٌ في بعض المواضع دون بعض، فممَّا أمكن فيه قوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾[4] الآية؛ إذ لا يستحيل

(١) الأنبياء/ ٢٢. (٢) الأنفال/ ٢٣. (٣) الأعراف/ ١٧٦. (٤) النساء/ ٩.

أن يُقال: (لو شارفت فيما مضى أنَّك تُخلف ذرِّيَّةً ضعافًا لخفت عليهم، لكنَّك لم تشارف ذلك فيما مضى)، وممَّا لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ ﴾[1] ونحو ذلك، وكون (لو) بمعنى (إنْ) قاله كثيرٌ من النَّحويِّين في نحو ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ ﴾، ﴿ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾[2]، ﴿ قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ﴾[3]، ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾[4]، ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾[4]، ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾[5]، ونحو (أعطُوا السَّائل ولو جاء على فرس)، وقوله [من البسيط]:

٣٨٥- قَومٌ إذا حارَبُوا شَدُّوا مآزِرَهُم   دونَ النِّساءِ ولو باتَتْ بِأَطْهار [6]

وأمَّا نحو ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[7]، ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم ﴾[8]، وقولِ كعب رضي الله عنه [من البسيط]:

٣٨٦- ....   أرَى وأسْمَعُ ما لو يَسْمَعُ الفِيلُ [9]

فمـن القِـسْم الأوَّل لا من هذا القِسم؛ لأنَّ المضارع في ذلك مرادٌ به الْمُضيُّ، وتقرير ذلك أنْ تعلـمَ أنَّ خاصِّـيَّةَ (لـو) فرض ما ليس بواقع واقعًا، ومن ثَمَّ انتفى شرطها في الماضي والحال؛ لِمـا ثبت من كون متعلِّقها غير واقع، وخاصِّيَّة (إنْ) تعليق أمرٍ بأمرٍ مستقبلٍ محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال، فعلى هذا قوله:

.... ولَوْ باتَتْ بأطْهار

يتعـيَّن فيه معنى (إنْ)؛ لأنَّه خبرٌ عن أمرٍ مستقبلٍ محتمل، أمَّا استقباله فلأنَّ جوابه محذوفٌ دلَّ علـيه (شـدُّوا)، و(شـدُّوا) مستقبلٌ؛ لأنَّه جوابٌ (إذا)، وأمَّا احتماله فظاهرٌ، ولا يمكن جعلها امتناعيَّة؛ للاستقبال والاحتمال، ولأنَّ المقصود تحقُّق ثبوت الطُّهر لا امتناعه، وأمَّا قوله:

ولَوْ تَلْتَقِي .... [10] البيت

وقوله:

وَلَوْ أنَّ لَيْلَى .... [11]

فيحـتمل أنَّ (لـو) فـيهما بمعنى (إنْ) على أنَّ المراد مجرَّد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمـور في المـستقبل، ويحـتمل أنَّها على بابها، وأنَّ المقصود فرضُ هذه الأمور واقعةً والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

---

(١) يوسف/ ١٧.   (٢) الصف/ ٩.   (٣) المائدة/ ١٠٠.   (٤) البقرة/ ٢٢١.   (٥) الأحزاب/ ٥٢.

(٦) هذا آخر قصيدة للأخطل يمدح بها قريشًا ويخص آل سفيان بن حرب [٢/ ٦٤٦].

(٧) الأنعام/ ٢٧.   (٨) الأعراف/ ١٠٠.

(٩) هو من قصيدة كعب بن زهير التي أولها (بانت سعاد)، وأول البيت: **لقد أقوم مقامًا لو يقوم به** [٢/ ٦٤٧].

(١٠) هو الشاهد رقم ٣٨٢ المتقدم ص٢١٦.   (١١) هو الشاهد رقم ٣٨٣ المتقدم ص٢١٦.

والحاصل أنَّ الشَّرط متى كان مستقبلاً محتملاً وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى (إن)، ومتى كان ماضيًا أو حالاً أو مستقبلاً ولكن قُصِدَ فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعيَّة.

والثَّالث: أن تكون حرفًا مصدريًّا بمنزلة (أن) إلاَّ أنَّها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد (وَدَّ) أو (يَوَدُّ) نحو ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ ﴾[1]، ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾[2]، ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة [من الكامل]:

٣٨٧- ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ورُبَّما ... مَنَّ الفَتى وهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ [3]

وقول الأعشى [من البسيط]:

٣٨٨- وربَّما فاتَ قومًا جُلُّ أَمْرِهِمُ ... مِنَ التَّأَنِّي وكانَ الحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا [4]

وقول امرئ القيس [من الطويل]:

٣٨٩- تجاوزْتُ أحْراسًا عليها ومَعْشَرًا ... عليَّ حِراصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي [5]

وأكثرهم لم يثبت ورود (لو) مصدريَّة، والَّذي أثبته الفرَّاء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[6] إنَّها شرطيَّة، وإنَّ مفعول (يودُّ) وجواب (لو) محذوفان، والتَّقدير: (يودُّ أحدهم التَّعمير لو يعمر ألف سنة لسرَّهُ ذلك)، ولا خفاء بما في ذلك من التَّكلُّف.

ويشهد للمثبتين قراءةُ بعضهم ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[7] بحذف النُّون، فعطف (يدهنوا) بالنَّصب على (تدهن) لَمَّا كان معناه (أن تدهن)، ويُشكل عليهم دخولها على (أنْ) في نحو ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾[8]، وجوابه أنَّ (لو) إنَّما دخلت على فعلٍ محذوفٍ مقدَّر بعد (لو) تقديره (تودُّ لو ثبت أنَّ بينها).

وأورد ابن مالك السؤال في ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾[9]، وأجاب بما ذكرنا، وبأنَّ هذا من باب توكيد اللَّفظ بمرادفه نحو ﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾[10]، والسُّؤال في الآية مدفوعٌ من أصله؛ لأنَّ (لو) فيها ليست مصدريَّة، وفي الجواب الثَّاني نظرٌ؛ لأنَّ توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذٌّ، كقراءة زيد بن علي ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[11] بفتح الميم.

---

(١) القلم/ ٩. (٢) البقرة/ ٩٦.

(٣) قائله قُتيلة، وقيل: ليلى بنت النضر بن الحارث، و**المغيظ**: اسم مفعول من غيظ، و**المحنق**: كذلك من الحنق [٢/ ٦٤٨].

(٤) هذا من قصيدة للقطامي يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان [٢/ ٦٥٠].

(٥) هو من معلقة امرئ القيس المشهورة [٢/ ٦٥١]. (٦) البقرة/ ٩٦.

(٧) القلم/ ٩. (٨) آل عمران/ ٣٠. (٩) الشعراء/ ١٠٢. (١٠) الأنبياء/ ٣١. (١١) البقرة/ ٢١.

والرَّابع: أن تكون للتَّمنِّي، نحو (لو تأتيني فتحدِّثني)، قيل: ومنه ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾(١)، أي (فليت لنا كرَّة)، ولهذا نصب (فنكون) في جوابها كما انتصب (فأفوز) في جواب (ليت) في ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾(٢)، ولا دليل في هذا؛ لجواز أن يكون النَّصب في (فنكون) مثله في ﴿ إِلا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾(٣)، وقول ميسون [من الوافر]:

٣٩٠- ولبسُ عباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أحبُّ إليَّ مِنْ لبْسِ الشُّفُوفِ (٤)

واختُلف في (لو) هذه، فقال ابن الضَّائع وابن هشام: هي قسمٌ برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشَّرط، ولكن قد يُؤتى لها بجوابٍ منصوبٍ كجواب (ليت)، وقال بعضهم: هي (لو) الشَّرطيَّة أُشربَت معنى التَّمنِّي، بدليل أنَّهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللاَّم، كقوله [من الوافر]:

٣٩١- فلو نُبِشَ المقابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فيُخْبرَ بالذَّنائبِ أيُّ زيرِ
بيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا وكَيْفَ لقاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورَ ؟ (٥)

وقال ابن مالك: هي (لو) المصدريَّة أَغْنَتْ عن فعل التَّمنِّي، وذلك أنَّه أورد قول الزَّمخشري: "وقد تجيء (لو) في معنى التَّمنِّي في نحو (لو تأتيني فتحدثني)" فقال: **إن** أراد أنَّ الأصل (وددت لو تأتيني فتحدثني) فحذف فعل التَّمنِّي لدلالة (لو) عليه فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التَّمنِّي، فكان لها جوابٌ كجوابها **فصحيح**، **أو** أنَّها حرفٌ وُضِعَ للتَّمنِّي كـ(ليت) **فممنوعٌ**؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التَّمنِّي كما لا يُجمع بينه وبين (ليت). اهـ

الخامس: أن يكون للعرض، نحو (لو تنزل عندنا فتصيب خيرًا)، ذكره في التَّسهيل.

وذكر ابن هشام اللَّخمي وغيره لها معنى آخر، وهو القليل نحو: "تصدَّقوا ولو بظلفٍ محرَّق"، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾(٦)، وفيه نظر.

وهنا مسائل:

إحداها: أنَّ (لو) خاصَّةٌ بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوعٌ معمولٌ لمحذوفٍ يفسِّره ما بعده، أو اسمٌ منصوبٌ كذلك، أو خبرٌ لـ(كان) محذوفة، أو اسمٌ هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر.

فالأوَّل كقولهم: "لو ذات سوارٍ لطمتني"، وقول عمر رضي الله عنه: "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة"، وقوله [من الكامل]:

---

(١) الشعراء/ ١٠٢. (٢) النساء/ ٧٣. (٣) الشورى/ ٥١.

(٤) **العباءة**: شملة الصوف ونحوها، وقال الحربي: كساء مخطط، **وتقرَّ**: بفتح القاف من قرَّت العين، وأما في المكان فبكسرها، و**الشُّفُوف**: الثياب الرِّقاق [٢٦٥٣].

(٥) هذان من قصيدة لمهلهل يرثي بها أخاه كليبًا، و**الذنائب**: ثلاث هضبات بنجد بها قبر كليب المذكور [٢/ ٦٥٤].

(٦) النساء/ ١٣٥.

٣٩٢- لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ   أَدَّى الجِوارَ إلى بَني العَوَّامِ (١)

والثاني نحو: (لو زيدًا رأيته أكرمته).

والثَّالث نحو: "التمس ولو خاتمًا من حديد"، و(اضرب ولو زيدًا)، و(ألا ماء ولو باردًا)، وقوله [من البسيط]:

٣٩٣- لا يأْمَنِ الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ ولَوْ ملِكًا   جُنُودُهُ ضاقَ عنها السَّهْلُ والجَبَلُ (٢)

واختُلف في ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾(٣) فقيل: من الأوَّل، والأصل (لو تملكون تملكون) فحذف الفعل الأوَّل فانفصل الضَّمير، وقيل: من الثَّالث، أي (لو كنتم تملكون)، ورُدَّ بأنَّ المعهود بعد (لو) حذف (كان) ومرفوعِها معًا، فقيل: الأصل (لو كنتم أنتم تملكون) فحُذفا، وفيه نظرٌ؛ للجمع بين الحذف والتَّوكيد.

والرَّابع نحو قوله [من الرمل]:

٣٩٤- لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ   كُنْتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصارِي (٤)

وقوله [من البسيط]:

٣٩٥- لَو في طُهَيَّةَ أَحْلامٌ لَما عَرَضُوا   دُونَ الَّذي أنا أَرْمِيهِ ويَرْمِيني (٥)

واختُلف فيه فقيل: محمولٌ على ظاهره، وإنَّ الجملة الاسميَّة وَلِيَتْها شُذوذًا كما قيل في قوله [من الطويل]:

....   فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها (٦)

وقال الفارسي: هو من النَّوع الأوَّل، والأصل: (لو شرِقٌ حلقي هو شرِقٌ) فحذف الفعل أوَّلاً والمبتدأ آخرًا، وقال المتنبي [من الطويل]:

ولَوْ قَلَمٌ أُلقيتُ في شَقِّ رَأْسِهِ   منَ السُّقْمِ ما غَيَّرْتُ من خَطِّ كاتِبِ (٧)

فقيل: لحنٌ؛ لأنَّه لا يمكن أن يُقدَّر (ولو ألقى قلم)، وأقول: رُوِيَ بنصب (قلم) ورفعه، وهما صحيحان، والنَّصب أوجَه بتقدير (ولو لابست قلمًا) كما يقدَّر في نحو (زيدًا حبست عليه)،

(١) هذا من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق [٢/ ٦٥٧].

(٢) لم يسم قائله، لا: ناهية، **والدهر**: مفعول، أي حوادث الدهر، أو ظرف، أي لا يأمن في الدهر الحوادث، أو لا يكن ذا أمن في الدهر، ولا حاجة لمفعول، و(**لو**) بمعنى (أن)، وما قبلها دليل الجواب، والجملة الاسمية صفة (**ملكًا**) [٢/ ٦٥٨].

(٣) الإسراء/ ١٠٠.

(٤) هذا من أبيات لعدي بن زيد التميمي، **شَرِق**: صفة مشبهة من شرق بريقه إذا غص، **والغصَّان**: من غصَّ بالطعام، **والاعتصار**: الملجأ، قاله أبو عبيدة، والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت بالماء فبم أسيغه؟ [٢/ ٦٥٨].

(٥) هذا من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق [٢/ ٦٥٩].

(٦) هو الشاهد رقم ١٠٤ المتقدم ص٦٤.

(٧) للمتنبي، أهمله السيوطي.

والـرَّفع بتقدير فعلٍ دلَّ عليه المعنى، أي (ولو حصل قلمٌ)، أي (ولو لوبس قلمٌ) كما قالوا في قوله [من الطويل]:

٣٩٦- إذا ابن أبي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ .... (١)

فـيمن رفـع ابـنًا: إنَّ التَّقديـر (إذا بلـغ)، وعلـى الرَّفع فيكون (ألقيت) صفةً لـ(قلم)، و(من) الأولى تعليليَّة علـى كـلٍّ حال متعلِّقة بـ(ألقيت)، لا بـ(غيَّرت)؛ لوقوعه في حيِّز (ما) النَّافية، وقد تُعلَّق بـ(غيَّرت)؛ لأنَّ مثل ذلك يجوز في الشِّعر، كقوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ ما اسْتَغْنَيْنا (٢)

المسألة الثَّانية تقع (أنَّ) بعدها كثيرًا، نحو ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ ﴾(٣)، ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ ﴾(٤)، ﴿ وَلَوۡ أَنَّا كَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ ﴾(٥)، ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ ﴾(٦)، وقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ .... (٧)

وموضعها عند الجميع رفعٌ، فقال سيبويه: بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصَّت من بين سائر ما يُؤوَّل بالاسم بالوقوع بعد (لو) كما اختصت (غدوة) بالنَّصب بعد (لدن) و(الحين) بالنصب بعد (لات)، وقيل: على الابتداء، والخبر محذوفٌ، ثمَّ قيل: يقدَّر مقدَّمًا، أي (ولو ثابتٌ إيمانهم)، على حدِّ ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ﴾(٨)، وقال ابن عصفور: بل يقدَّر هنا مؤخَّرًا، ويشهد له أنَّه يأتي مؤخَّرًا بعد (أمَّا) كقوله [من البسيط]:

٣٩٧- عِندِي اصْطِبارٌ وأمَّا أنَّي جَزِعٌ ... يَوْمَ النَّوى فلِوَجْدٍ كادَ يَبْريني (٩)

وذلـك لأنَّ (لعـلَّ) لا تقـع هنا، فلا تشتبه (أن) المؤكدة إذا قُدِّمت بالَّتي بمعنى (لعلَّ)، فالأَولى حينئذٍ أن يقدَّر مؤخَّرًا على الأصل، أي (ولو إيمانهم ثابت).

وذهـب المبرِّد والـزَّجَّاج والكوفـيُّون إلى أنَّه على الفاعليَّة والفعل مقدَّرٌ بعدها، أي (ولو ثبت أنَّهم آمنوا)، ورجح بأنَّ فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل.

قال الزَّمخشري: ويجب كون (أن) فعلاً؛ ليكون عوضًا من الفعل المحذوف، وردَّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٌ ﴾(١٠)، وقالوا: إنَّما ذاك في الخبر المشتقِّ، لا الجامد كالَّذي في الآية وفي قوله [من البسيط]:

٣٩٨- ما أطْيَبَ العَيْشَ لو أنَّ الفَتَى حَجَرٌ ... تَنْبُو الحوادثُ عَنْهُ وهْوَ مَلْمُومُ (١١)

---

(١) هو لذي الرُّمَّة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي موسى الأشعري، وتمامه: **فقام بفأسٍ بين وصليكِ جازرُ** [٢/ ٦٦٠].
(٢) سبق برقم ١٢٨ ص٨٤.
(٣) البقرة/ ١٠٣. (٤) الحجرات/ ٥. (٥) النساء/ ٦٦. (٦) النساء/ ٦٦.
(٧) تقدم ص٢١٢. (٨) يس/ ٤١.
(٩) لم يسم قائله، و**جَزِع**: صفة من الجَزَع، وهو نقيض الصبر، و**النوى**: البعد والفراق، و**الوجد**: شدة الشوق، و**يبريني**: من بريت القلم إذا نحته [٢/ ٦٦١]. (١٠) لقمان/ ٢٧.
(١١) هو لتميم بن أُبيّ بن مقبل [٢/ ٦٦١].

وقوله [من الطويل]:

٣٩٩- ولو أنَّها عُصْفُورَةٌ لَحَسبتُها   مُسَوَّمةً تَدْعُو عُبَيْدًا وأزْنَما [١]

وردَّ ابن مالك قول هؤلاء بأنَّه قد جاء اسمًا مشتقًّا، كقوله [من الرجز]:

٤٠٠- لو أنَّ حيًّا مُدْرِكُ الفَلاحِ
أدْرَكَه مُلاعِبُ الرِّماحِ [٢]

وقد وجدت آية في التَّنزيل وقع فيها الخبر اسمًا مشتقًّا ولم يتنبَّه لها الزَّمخشري كما لم يتنبَّه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب، وإلاَّ لما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلا لما استدلَّ بالشِّعر، وهي قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾[٣]، ووجدت آيةً الخبر فيها ظرف لغو، وهي ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٤].

المسألة الثَّالثة: لغلبة دخول (لو) على الماضي لم تَجزم ولو أريد بها معنى (إنْ) الشَّرطيَّة، وزعم بعضهم أنَّ الجزم بها مطَّردٌ على لغة، وأجازه جماعةٌ في الشِّعر، منهم ابن الشَّجري، كقوله [من الرمل]:

٤٠١- لوْ يَشَأْ طارَ بِهِ ذُو ميعَةٍ   لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ [٥]

وقوله [من البسيط]:

٤٠٢- تامتْ فُؤادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ   إحدى نِساءِ بَني ذُهْلِ بْنِ شَيْبانا [٦]

وقد خُرِّج هذا على أنَّ ضمَّة الإعراب سُكِّنت تخفيفًا، كقراءة أبي عمرو ﴿ يَنصُرْكُم ﴾[٧]، و﴿ يُشْعِرْكُمْ ﴾[٨]، و﴿ يَأْمُرْكُم ﴾[٩]، والأوَّل على لغة من يقول: (شا يشا) بألف، ثمَّ أُبدلت همزة ساكنة، كما قيل: (العأْلم) و(الخأْتم)، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنْسَأْتَه﴾[١٠] بهمزة

(١) هو من مقطوعة لجرير قالها في يوم العظالى، **عُبيدًا وأزنما**: قبيلتان من بني يربوع، و**حسبتها**: بالخطاب، التفاتًا من الغيبة، و**مسوَّمة**: أي خيلاً مسوَّمة [٢/ ٦٦٢].

(٢) هو للبيد بن عامر العامري، و**الفلاح**: الفوز والبقاء والنجاة، و**ملاعب الرماح**: أراد به أبا عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، الذي يقال له: (ملاعب الأسنة)، وإنما قال: (ملاعب الرماح) للضرورة [٢/ ٦٦٣].

(٣) الأحزاب/ ٢٠.   (٤) الصافات/ ١٦٨.

(٥) عزاه في الحماسة لامرأة من بني الحارث، وقال العيني: هو لعلقمة، و**يشا**: بحذف الهمزة، إما ضرورة، وإما خبر (ما) بـ(لو) وتشبيهًا لها بـ(أن)، و(**ذو**) نعت لمحذوف، أي فرس، و**الميعة**: النشاط، و**لاحق الآطال**: أي ضامر الجنبين، وهو بالمد جمع إطل بوزن إبل، وهي الخاصرة، و**نهْد**: غليظ، و**ذو خصل**: أي من الشعر [٢/ ٦٦٤].

(٦) **تامت**: بمعنى تيَّمت، وقد استشهد به المصنف في شرح (بانت سعاد) على ذلك، وقال: استشهد به ابن الشجري على أن (لو) قد تجزم حملاً على (أن)، ولا دليل فيه؛ لاحتمال أنه سكنه تخفيفًا لتوالي الحركات، كقراءة أبي عمرو ﴿وما يُشْعِرْكُمْ﴾ [٢/ ٦٦٥].

(٧) الملك/ ٢٠.   (٨) الأنعام/ ١٠٩.   (٩) البقرة/ ١٦٩.   (١٠) سبأ/ ١٤.

ساكنة؛ فإنَّ الأصل (منسأَته) بهمزةٍ مفتوحة، مِفعلة من نسأه إذا أخَّره، ثمَّ أُبدِلَت الهمزة ألفًا، ثمَّ الألف همزةً ساكنة.

المسألة الرَّابعة: جواب (لو) إمَّا مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم) نحو "لو لم يخف الله لم يعصه"، أو ماضٍ مثبت، أو منفي بـ(ما)، والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو ﴿ لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا ﴾[1]، ومِن تجرُّده منها ﴿ لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا ﴾[2]، والغالب على المنفيِّ تجرُّده منها، نحو ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾[3]، ومن اقترانه بها قوله [من الوافر]:

٤٠٣- ولو نُعطَى الخيارَ لَما افترقْنا ... ولكنْ لا خيارَ مع اللَّيالِي [4]

ونظيره في الشُّذوذ اقتران جواب القَسَم المنفيِّ بـ(ما) بها، كقوله [من الطويل]:

٤٠٤- أما والَّذي لو شاءَ لَمْ يخلُقِ النَّوى ... لئنْ غِبْتَ عَنْ عَيْني لَما غِبْتَ عَنْ قَلْبي [5]

وقد ورد جواب (لو) الماضي مقرونًا بـ(قد)، وهو غريبٌ، كقول جرير [من الكامل]:

٤٠٥- لوْ شِئتِ قد نَقَعَ الفُؤادُ بشَرْبَةٍ ... تدَعُ الحوائِمَ لا يَجِدْنَ غَليلا [6]

ونظيره في الشُّذوذ اقتران جواب (لولا) بها، كقول جرير أيضًا [من البسيط]:

.... لولا رَجاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أولادِي [7]

قيل: وقد يكون جواب (لو) جملةً اسميَّةً مقرونةً باللاَّم أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞ ﴾[8]، وقيل: هي جوابٌ لقسَمٍ مقدَّر، وقول الشَّاعر [من الكامل]:

٤٠٦- قالتْ سلامَةُ لَم يكُنْ لكَ عادةً ... أنْ تَتركَ الأعداءَ حتَّى تُعذَرا

لـو كـانَ قتلٌ يا سـلامُ فراحَـةٌ ... لكنْ فررْتُ مخافةً أنْ أُوسَرا [9]

(لولا):

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملتين: اسـميَّة ففعليَّة؛ لربط امتناع الثَّانية بوجود الأولى، نحو (لولا زيـدٌ لأكـرمتك)، أي: لولا زيدٌ موجودٌ، فأمَّا قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "لولا أن أشقَّ على أمَّـتي لأمـرتهم بالـسِّواك عـند كل صلاة"، فالتَّقدير (لولا مخافة أن أشقَّ على أمَّتي لأمرتهم)، أي أمرَ إيجابٍ، وإلاَّ لانعكس معناها؛ إذ الممتنع المشقَّة والموجود الأمر.

(١) الواقعة/ ٦٥. (٢) الواقعة/ ٧٠. (٣) الأنعام/ ١١٢.

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٦٥].

(٥) نقل السيوطي عن القالي أنه لمسعود بن بشر [٢/ ٦٦٦].

(٦) هـذا مـن قـصيدة لجريـر يهجـو بهـا الفـرزدق، **ونقع**: مـن نقعت بالماء إذا رويت، ويروى (بمشرب) بدل (شـربة)، **وتـدع**: تترك، **والحائم**: الطالب للحاجة، من حام يحوم حومًا، ويروى بدله (الصوادي) أي جمع صادية، من الصدى وهو العطش، **والغليل**: حرارة العطش [٢/ ٦٦٦].

(٧) سبق برقم ٨٩ ص٥٦. (٨) البقرة/ ١٠٣. (٩) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٦٧].

ولـيس المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعلٍ محذوف، ولا بـ(لولا) لنيابتها عنه، ولا بها أصالةً، خلافًـا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثمَّ قال أكثرهم: يجِب كون الخبر كونًا مطلقا محذوفًا، فـإذا أُريـد الكون المقيَّد لم يَجُز أن تقول: (لولا زيدٌ قائمٌ) ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبـتدأ فـتقول: (لـولا قـيام زيـد لأتيـتك)، أو تُـدخل (أنَّ) على المبتدأ فتقول: (لولا أنَّ زيدًا قـائمٌ)، وتـصير (أن) وصـلتها مبـتدأً محـذوف الخـبر وجـوبًا، أو مبـتدأً لا خـبر له، أو فاعلاً بـ(ثبت) محذوفًا على الخلاف السابق في فصل (لو).

وذهـب الرُّمَّانـي وابن الشَّجري والشَّلَوبين وابن مالك إلى أنَّه يكون كونًا مطلقًا ـ كالوجود والحـصول ـ فـيجب حذفـه، وكونًا مقيَّدًا ـ كالقيام والقعود ـ فيجب ذكره إن لم يُعلم، نحو "لولا قـومك حديـثو عهدٍ بالإسلام لهدمت الكعبة"، ويجوز الأمران إن عُلِم، وزعم ابن الشَّجري أنَّ مِن ذكره ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾[(١)]، وهذا غير متعيِّن؛ لجواز تعلُّق الظَّرف بالفضل، ولَحَّنَ جماعةٌ ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرِّي في قوله في وصف سيف [من الوافر]:

يذيبُ الرُّعبُ منهُ كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لسالا [(٢)]

ولـيس بجـيِّد؛ لاحـتمال تقدير (يمسكه) بدل اشتمال، على أنَّ الأصل (أن يمسكه) ثمَّ حُذِفَت (أن) وارتفـع الفعـل، أو تقديـر (يمـسكه) جملـةً معترضـة، وقـيل: يحـتمل أنَّه حالٌ من الخبر المحـذوف، وهـذا مـردودٌ بـنقل الأخفـش أنَّهـم لا يذكرون الحال بعدها؛ لأنَّه خبرٌ في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرَّج أيضًا قولُ تلك المرأة [من الطويل]:

٤٠٧- فوَاللهِ لولا اللهُ تُخْشَى عواقِبُهْ لزُعْزِعَ مِنْ هذا السَّريرِ جَوَانِبُهْ [(٣)]

وزعم ابن الطَّراوة أنَّ جواب (لولا) أبدًا هو خبر المبتدأ، ويردُّه أنَّه لا رابطَ بينهما، وإذا وَلِيَ (لولا) مضمَرٌ فحقُّه أن يكونَ ضميرَ رفعٍ، نحو ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[(٤)]، وسُمِعَ قليلاً (لولاي) و(لولاك) و(لولاه)، خلافًا للمبرِّد.

ثـمَّ قـال سـيبويه والجمهـور: هي جارَّةٌ للضَّمير مختصَّةٌ به كما اختصَّت (حتى) والكاف بالظَّاهر، ولا تتعلَّق (لولا) بشيءٍ، وموضع المجرور بها رفعٌ بالابتداء، والخبر محذوف.

وقـال الأخفش: الضَّمير مبتدأٌ، و(لولا) غير جارَّة، ولكنَّهم أنابوا الضَّمير المخفوض عن المـرفوع، كمـا عكسوا إذ قالوا: (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا)، وقد أسلفنا أنَّ النِّيابة إنَّما وقعت في الـضَّمائر المنفصلة؛ لشبهها في استقلالها بالأسماء الظَّاهرة، فإذا عُطِفَ عليه اسمٌ ظاهرٌ نحو (لولاك وزيدٌ) تعيَّن رفعه؛ لأنَّها لا تخفض الظَّاهر.

---

(١) النساء/ ٨٣.

(٢) أهمله السيوطي لتأخُّر المعرِّي.

(٣) هو مع أبيات أخرى لامرأة في خلافة عمر ﷺ، ذكر حكايتها السيوطي [٢/ ٦٦٨]. (٤) سبأ/ ٣١.

الثَّاني: أن تكون للتَّحضيض والعرض، فتختصُّ بالمضارع أو ما في تأويله، نحو ﴿ لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾[1]، ونحو ﴿ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ ﴾[2]، والفرق بينهما أنَّ التَّحضيض طلبٌ بحثٍّ وإزعاج، والعرض طلبٌ بلين وتأدُّب.

والثَّالث: أن تكون للتَّوبيخ والتَّنديم، فتختصُّ بالماضي، نحو ﴿ لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾[3]، ﴿ فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢ ﴾[4]، ومنه ﴿ وَلَوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ قُلۡتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا ﴾[5]، إلاَّ أنَّ الفعل أُخِّر، وقوله [من الطويل]:

٤٠٨- تعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ　　بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِيَّ الْمُقَنَّعا [6]

إلاَّ أنَّ الفعل أُضمِر، أي (لولا عددتم)، وقول النَّحويين (لولا تعدون) مردودٌ؛ إذ لم يُرد أن يحضَّهم على أن يعُدُّوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عدِّه في الماضي، وإنَّما قال: (تَعُدُّون) على حكاية الحال، فإن كان مراد النَّحويِّين مثل ذلك فحَسَنٌ .

وقد فصلت من الفعل بـ(إذ) و(إذا) معمولَين له، وبجملةٍ شرطيَّةٍ معترضة، فالأوَّل نحو ﴿ وَلَوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ قُلۡتُم ﴾[7]، ﴿ فَلَوۡلَآ إِذۡ جَآءَهُم بَأۡسُنَا تَضَرَّعُواْ ﴾[8]، والثاني والثالث نحو ﴿ فَلَوۡلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ . وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ . وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنكُمۡ وَلَٰكِن لَّا تُبۡصِرُونَ . فَلَوۡلَآ إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ . تَرۡجِعُونَهَآ ﴾[9]، المعنى (فهلاَّ ترجعون الرُّوح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين وحالتكم أنَّكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنَّكم لا تشاهدون ذلك)، و(لولا) الثَّانية تكرارٌ للأولى.

الرَّابع: الاستفهام، نحو ﴿ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ ﴾[10]، ﴿ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞ ﴾[11]، قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظَّاهر أنَّ الأُولى للعرض وأنَّ الثَّانية مثل ﴿ لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾[12]، وذكر الهروي أنَّها تكون نافيةً بمنزلة (لم)، وجعل منه ﴿ فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ ﴾[13]، والظَّاهر أنَّ المعنى على التَّوبيخ، أي (فهلاَّ كانت قريةٌ واحدة من القرى المهلَكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك)، وهو

---

(١) النمل/ ٤٦.　(٢) المنافقون/ ١٠.　(٣) النور/ ١٣.　(٤) الأحقاف/ ٢٨.　(٥) النور/ ١٦.

(٦) هذا من قصيدة طويلة لجرير يرد بها على الفرزدق، ورأيت في تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت إلى الأشهب ابن رميلة، **عقر**: من عقرت الناقة، إذا عقر قبتها لئلا تبرح لما يرام من نحرها، و**النِّيب**: جمع ناب، وهي الناقة التي نصف سنها، وقال الجوهري: هي المسنة من النوق، و**الضوطرى**: الحمقاء، و**الكَمِيُّ**: الشجاع الذي لا يكتمي، وقيل: الذي يكتم شجاعته، أي يخفيها، و**المُقنَّع**: الذي عليه مغفر أو بيضة [٢/ ٦٦٩].

(٧) النور/ ١٦.　(٨) الأنعام/ ٤٣.　(٩) الواقعة/ ٨٣-٨٧.　(١٠) المنافقون/ ١٠.

(١١) الأنعام/ ٨.　(١٢) النور/ ١٣.　(١٣) يونس/ ٩٨.

تفسير الأخفش والكسائيِّ والفرَّاء وعليِّ بن عيسى والنَّحَّاس، ويؤيِّده قراءة أُبيّ وعبد الله ﴿فَهَلاَّ كانَتْ﴾، ويلزم من هذا المعنى النَّفي؛ لأنَّ التَّوبيخ يقتضي عدم الوقوع، وقد يُتوهَّم أنَّ الزَّمخشريَّ قائلٌ بأنَّها للنَّفي؛ لقوله: " والاستثناء منقطعٌ بمعنى (لكن)، ويجوز كونه متَّصلاً والجملة في معنى النَّفي، كأنَّه قيل: ما آمنت " ، ولعلَّه إنَّما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: (والجملة في معنى النفي)، ولم يقل: و(لولا) للنفي، وكذا قال في ﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ ﴾[1] معناه نفي التَّضرُّع، ولكنَّه جيء بـ(لولا) ليفاد أنَّهم لم يكن لهم عذرٌ في ترك التَّضرُّع إلاَّ عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم الَّتي زيَّنها الشَّيطان لهم. اهـ ، فإن احتجَّ محتجٌّ للهروي بأنَّه قُرِئَ بنصب (قوم) على أصل الاستثناء ورفعه على الإبدال فالجواب أنَّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحةُ النَّفي، كقوله [من البسيط]:

٤٠٩- ....   عافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ والوَتِدُ [2]

فرفع لَمَّا كان (تغيَّر) بمعنى (لم يبق على حاله)، وأدقُّ من هذا قراءة بعضهم: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾[3]، لَمَّا كان (شربوا منه) في معنى (فلم يكونوا منه)، بدليل ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾، ويوضِّح لك ذلك أنَّ البدل في غير الموجب أرجح من النَّصب، وقد أجمعت السَّبعة على النَّصب في ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[4]، فدلَّ على أنَّ الكلام موجبٌ ولكن فيه رائحة غير الإيجاب، كما في قوله:

عافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ والوَتِدُ

تنبيه:

ليس من أقسام (لولا) الواقعة في نحو قوله [من الطويل]:

٤١٠- ألاَ زَعَمَتْ أسماءُ أنْ لا أُحِبَّها   فقُلْتُ بلَى لَوْلا يُنازِعُني شُغْلي [5]

لأنَّ هـذه كلمـتان بمنـزلة قولك (لو لم) والجواب محذوف، أي (لو لم ينازعني شغلي لزرتك)، وقـيل: بـل هـي (لـولا) الامتناعـيَّة، والفعل بعدها على إضمار (أنْ) على حدِّ قولهم: تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه.

---

(١) الأنعام/ ٤٣.

(٢) هـو للأخطـل، وصـدره: **وبالصريمة منهم منزل خلق**، و**عاف**: دارس، و**النُّؤْي**: حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخل ماء المطر [٢/ ٦٧٠].

(٣) البقرة/ ٢٤٩.   (٤) يونس/ ٩٨.

(٥) هـذا مطلـع قـصيدة لأبـي ذؤيـب الهذلـي، قال المصنف في شواهده: **ينازعني** مبتدأ بتقدير (أن)، و(**لولا**) كلمتان، يعني لو لم، وجواب لولا أو لو لم: محذوف [٢/ ٦٧١].

(لوما):

بمنزلة (لولا)، تقول: (لوما زيدٌ لأكرمتك)، وفي التَّنزيل ﴿ لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[1]، وزعم المالقي أنَّها لم تأت إلاَّ للتَّحضيض، ويردُّه قول الشَّاعر [من الكامل]:

لَو ما الإِصاخَةُ للوُشاةِ لكانَ لِي   مِن بَعْدِ سُخْطك في رِضاك رَجاءُ [2]

(لم):

حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا، نحو ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾[3] الآية.

وقد يُرفَع الفعل المضارع بعدها، كقوله [من البسيط]:

٤١١- لَوْلا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهم   يَومَ الصُّلَيْفاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجارِ [4]

فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللحياني أنَّ بعض العرب ينصب بها، كقراءة بعضهم ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحَ ﴾[5]، وقوله [من الرجز]:

٤١٢- في أيِّ يومَيَّ مِن الموتِ أَفِرْ

أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ [6]

وخُرِّجا على أنَّ الأصل (نشرحن) و(يقدرن)، ثمَّ حُذِفَت نون التَّوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفيِّ بـ(لَم)، وحذف النُّون لغير وقفٍ ولا ساكنَين، وقال أبو الفتح: الأصل (يقدر) بالسُّكون، ثمَّ لَمَّا تجاورت الهمزة المفتوحة والرَّاء السَّاكنة ـ وقد أجرت العرب السَّاكن المجاور للمحَرَّك مجرى المحرَّك والمحرَّك مجرى الساكن؛ إعطاءً للجارِّ حكم مجاوره ـ أبدلوا الهمزة المحرَّكة ألفًا، كما تُبدَل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، قال: وعلى ذلك قولهم: المراة، والكماة، بالألف، وعليه قول عبد يغوث [من الطويل]:

٤١٣- ....   كَأَنْ لَمْ تَرا قَبْلِي أَسِيرًا يَمانِيا [7]

---

(١) الحجر/ ٧.   (٢) أهمله السيوطي.

(٣) الإخلاص/ ٣.

(٤) قال العيني في الكبرى: لم يسم قائله، **والفوارس**: جمع فارس على غير قياس، وقوله: **(من نعم)** يروى بدله: (من ذهل)، **وأسرة** الرجل: رهطه؛ لأنه يتقوَّى بهم، **والصُّلَيفاء**: اسم موضع، وهو في الأصل تصغير (صلفاء)، وهي الأرض الصلبة، وقوله: **(لم يوفون)**: جواب **(لولا)**، والبيت استشهد به ابن مالك على أن (لم) قد تهمل فلا تجزم بقلة، وخصه غيره بالضرورة، وعليه الفارسي وأبو حيان، وذكر ابن جني في سر الصناعة أن هذا على تشبيه (لم) بـ(لا) [٢/ ٦٧٤].   (٥) الشرح/ ١.

(٦) هذا أول مقطوعة للحارث بن منذر الجرمي، والبيت استشهد به على النصب بـ(لم) في لغة، وخرجه بعضهم على أن الأصل (يقدرن) بنون التوكيد الخفيفة، حذفت وبقيت الفتحة دالة عليها، وفيه شذوذان: توكيد المنفي بـ(لم)، وحذف النون لغير وقف ولا ساكن [٢/ ٦٧٤].

(٧) هو من قصيدة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، شاعر جاهلي من شعراء قحطان [٢/ ٦٧٥].

فقال: أصله (ترأى) بهمزةٍ بعدها ألفٌ، كما قال سراقة البارقي [من الوافر]:

٤١٤- أُري عَيْنَيَّ ما لَم تَرْأَيَاهُ .... (١)

ثـمَّ حُـذِفت الألف للجازم، ثمَّ أُبدِلَت الهمزة ألفًا لِما ذكرنا، وأَقْيَس من تخريجهما أن يُقال في قوله:

أَيومَ لَمْ يُقْدَرَ .... (٢)

نُقِلَت حركةُ همزة (أم) إلى راء (يُقْدَر)، ثمَّ بُدِّلت الهمزة السَّاكنة ألفًا، ثمَّ الألف همزةً متحرِّكةً لالتقاء السَّاكنَين، وكانت الحركةُ فتحةً إتباعًا لفتحة الرَّاء، كما في ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾(٣) فيمن همزه، وكذلك القول في (المراة) و(الكماة)، وقوله [من الطويل]:

.... كَأَنْ لَمْ تَرا قَبْلِي أَسِيرًا يَمانِيا (٤)

ولكنْ لَمْ تُحرَّك الألف فيهنَّ لعدم التقاء السَّاكنَين.

وقد تُفصَل من مجزومها في الضَّرورة بالظَّرف، كقوله [من الوافر]:

٤١٥- فذاكَ ولَمْ إذا نَحْنُ امْترَيْنا تَكُنْ في النَّاسِ يُدرِكُكَ الْمِراءُ (٥)

وقوله [من الطويل]:

٤١٦- فأضحتْ مَغانيها قفارًا رُسُومُها كَأَن لم سِوى أهلٍ منَ الوَحشِ تُؤهَلِ (٦)

وقد يليها الاسم معمولاً لفعلٍ محذوفٍ يفسِّره ما بعده، كقوله [من الطويل]:

٤١٧- ظَنَنْتُ فَقِيرًا ذا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذا رجاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ واهِبِ (٧)

(لَمَّا):

على ثلاثة أوجه:

أحـدها: أن تختصَّ بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيًا كـ(لَم)، إلاَّ أنَّها تفارقها في خمسة أمور:

أحدها: أنَّها لا تقترن بأداة شرطٍ، لا يُقال: (إنْ لَمَّا تقم)، وفي التنزيل ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ ﴾(٨)، ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ ﴾ (٩).

---

(١) لسراقة البارقي، قال الزجاج: قوله: **(ترأياه)** رده إلى أصله، وكان المازني يقول: الاختيار عندي أن أرويه (ما لم ترياه) بغير همز؛ لأن الزحاف أيسر من رد هذا إلى أصله [٢/ ٦٧٧].

(٢) هو الشاهد رقم ٤١٢ المتقدم. (٣) الفاتحة/ ٧. (٤) هو الشاهد رقم ٤١٣ المتقدم.

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٧٨].

(٦) هو من قصيدة لذي الرُّمَّة، و**مغاني**: جمع مَغنى، وهو المنزل، ويُروى: (مباديها)، أي حيث تبدو، **القفار**: جمع قفر، وهي الأرض الخالية، و**الرسوم**: جمع رسم الدار، وهو ما يعلم به الدار، و**تُؤهَل**: من أَهَل الدار، نزلها من باب ضرب يضرب [٢/ ٦٧٨].

(٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٧٩]. (٨) المائدة/ ٦٧. (٩) المائدة/ ٧٣.

الثَّاني: أنَّ منفيَّها مستمرُّ النَّفي إلى الحال، كقوله [من الطويل]:

٤١٨- فإنْ كُنْتُ مأكولاً فكُن خيرَ آكلٍ وإلاَّ فأَدْرِكْني ولَمَّا أُمَزَّق [١]

ومنفيُّ (لَمْ) يحتمل الاتِّصال نحو ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾[٢]، والانقطاع مثل ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾[٣]، ولهذا جاز (لَم يكن ثمَّ كان) ولم يجز (لَمَّا يكن ثمَّ كان)، بل يُقال: (لَمَّا يكن وقد يكون)، ومثَّل ابنُ مالك للنَّفي المنقطع بقوله [من الرجز]:

٤١٩- وَكُنتَ إذْ كنتَ إلَهي وحْدَكا
لم يكُ شيءٌ يا إلهي قبلَكا [٤]

وتبعه ابنه فيما كتب على التَّسهيل، وذلك وَهْمٌ فاحش.

ولامتداد النفي بعد (لَمَّا) لم يجز اقترانُها بحرف التَّعقيب، بخلاف (لم)، تقول: (قمت فلم تقم)؛ لأنَّ معناه (وما قمتَ عُقيب قيامي)، ولا يجوز (قمتُ فلمَّا تقم)؛ لأنَّ معناه (وما قمتَ إلى الآن).

الثَّالث: أنَّ منفيَّ (لَمَّا) لا يكون إلاَّ قريبًا من الحال، ولا يُشتَرط ذلك في منفيِّ (لَمْ)، تقول: (لَم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيمًا)، ولا يجوز (لَمَّا يكن)، وقال ابن مالك: لا يُشترَط كون منفيِّ (لَمَّا) قريبًا من الحال، مثل: (عصى إبليس ربَّه ولَمَّا يندم)، بل ذلك غالبٌ لا لازم.

الرَّابع: أنَّ منفيَّ (لَمَّا) متوقَّعٌ ثبوته، بخلاف منفيِّ (لم)، ألا ترى أنَّ معنى ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾[٥] أنَّهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنَّ ذوقهم له متوقَّع؟ قال الزَّمخشري في ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾[٦]: ما في (لَمَّا) من معنى التَّوقُّع دالٌّ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد. اهـ ، ولهذا أجازوا (لم يقض ما لا يكون) ومنعوه في (لَمَّا).

وهذا الفرق بالنِّسبة إلى المستقبل، فأمَّا بالنسبة إلى الماضي فهما سيَّان في نفي المتوقَّع وغيره، ومثال المتوقَّع أن تقول: (ما لي قمت ولم تقم؟)، أو (ولَمَّا تقم)، ومثال غير المتوقَّع أن تقول ابتداءً: (لم تقم) أو (لَمَّا تقم).

الخامس: أنَّ منفيَّ (لَمَّا) جائز الحذف لدليل، كقوله [من الوافر]:

فَجِئْتُ قُبورَهُم بَدْءً وَلَمَّا فَنادَيتُ القُبورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ [٧]

---

(١) من قصيدة طويلة للممزق، واسمه شأس بن نهار العبدي ثم البكري، وبهذا البيت سمي الممزق [٢/ ٦٨٠].
(٢) مريم/ ٤. (٣) الإنسان/ ١.
(٤) هذا لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي، واستشهد به المصنف هنا حكاية عن ابن مالك على أنَّ (لم) ترد للنفي المنقطع، وقال: إنه خطأ [٢/ ٦٨١].
(٥) سورة ص/ ٨. (٦) الحجرات/ ١٤.
(٧) أهمله السيوطي، وهو منسوب لذي الرُّمَّة، وليس في ديوانه.

أي (ولَمَّـا أكن بدأً قبل ذلك) أي سيِّدًا، ولا يجوز (وصلت إلى بغداد ولم) تريد (ولم أدخلها)، فأمَّا قوله [من الكامل]:

٤٢٠- احْفَظْ وَديعَتَكَ الَّتي اسْتودعتها   يَوْمَ الأَعازبِ إنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ [(١)]

فضرورة، وعلَّة هذه الأحكام كلِّها أنَّ (لَمْ) لنفي (فَعَلَ) و(لَمَّا) لنفي (قد فَعَلَ).

الثَّاني مـن أوجـه (لَمَّا) أن تختصَّ بالماضي، فتقتضي جملتين وُجِدَت ثانيتهما عند وجود أولاهمـا، نحو (لَمَّا جاءني أكرمتُه)، ويقال فيها: حرف وجودٍ لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوبٍ لوجوب.

وزعـم ابـن الـسَّرَّاج، وتبعه الفارسيُّ، وتبعهما ابن جنِّي، وتبعهم جماعة، أنَّها ظرفٌ بمعنى (حين)، وقال ابن مالك: بمعنى (إذ)، وهو حسنٌ؛ لأنَّها مختصَّة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

وردَّ ابنُ خروف على مدَّعي الاسميَّة بجواز أن يُقال: (لَمَّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم)؛ لأنَّها إذا قُدِّرَتْ ظَرفًا كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس.

والجواب أنَّ هذا مثل ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾[(٢)]، والشَّرط لا يكون إلاَّ مستقبلاً، ولكنَّ المعنى: إن ثبت أنِّي كنتُ قلته، وكذا هنا، المعنى (لَمَّا ثبت اليوم إكرامُك لي أمس أكرمتك).

ويكون جوابها فعلاً ماضيًا اتِّفاقًا، وجملةً اسميَّةً مقرونةً بـ(إذا) الفجائيَّة أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعًا عند ابن عصفور، دليل الأوَّل ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾[(٣)]، والثاني ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾[(٤)]، والثالث ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾[(٥)]، والرابع ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا ﴾[(٦)] وهو مؤوَّلٌ بـ(جادَلَنا)، وقيل في آية الفاء: إنَّ الجواب محذوف، أي (انقسموا قسمين: فمنهم مقتصدٌ ...)، وفي آية المضارع إنَّ الجواب (جاءَتْهُ البُشْرَى) على زيادة الواو، أو محذوفٌ، أي (أقبل يجادلنا).

ومن مشكل (لَمَّا) هذه قول الشاعر [من الطويل]:

٤٢١- أَقُولُ لعبدِ اللهِ لَمَّا سِقاؤُنا   ونَحْنُ بوادي عبدِ شَمْسٍ وهاشِمِ [(٧)]

فـيقال: أيـن فعلاهـا؟ والجواب أنَّ (سقاؤنا) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره وهي بمعنى (سقط)، والجـواب محذوفٌ تقديره (قلت)، بدليل قوله: (أقول)، وقوله: (شِمْ) أمرٌ من قولك: (شِمتُ البرقَ) إذا نظرت إليه، والمعنى (لَمَّا سقط سقاؤنا قلت لعبد الله: شمه).

(١) هو لإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، **ويوم الأعازب**: يوم معهود بينهم، والبيت استشهد به على حذف مجزوم (لم)، وقدره أبو الفتح البعلي: (وإن لم تُوصَل) بالبناء للمفعول [٢/ ٦٨٢].
(٢) المائدة/ ١١٦.   (٣) الإسراء/ ٦٧.   (٤) العنكبوت/ ٦٥.   (٥) لقمان/ ٣٢.   (٦) هود/ ٧٤.
(٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٨٢].

والثَّالث: أن تكـون حرفَ استثناء، فتدخل على الجملة الاسميَّة، نحو ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (١) فـيمن شـدَّد الميم، وعلى الماضي لفظًا لا معنى، نحو (أنشدك الله لما فعلت)، أي: ما أسألك إلا فعلك، قال [من الرجز]:

٤٢٢- قالتْ لهُ باللهِ يا ذا البُردَيْنْ
لَما غَنِثْتَ نَفَسًا أَو اثْنَيْنْ (٢)

وفيه ردٌّ لقول الجوهري إنَّ (لَمَّا) بمعنى (إلاَّ) غير معروفٍ في اللُّغة.

وتأتي (لَمَّا) مركَّبةً من كلماتٍ ومن كلمتين.

فأمَّا المركَّبة من كلماتٍ فكما تقدَّم في ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ ﴾(٣) في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون (إنَّ) وميم (لَمَّا)، فيمن قال: الأصل (لمن ما) فأبدلت النُّون ميمًا وأُدغِمت، فلمَّا كثرت الميمات حُذفت الأولى، وهذا القول ضعيفٌ؛ لأنَّ حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت، وأضعف منه قول آخر إنَّ الأصل (لَمًّا) بالتَّنوين، بمعنى جمعًا، ثمَّ حُذف التَّنوين إجراءً للوصل مجرى الوقف؛ لأنَّ استعمال (لَمًّا) في هذا المعنى بعيدٌ، وحذف التَّنوين من المنصرف في الوصل أبعد، وأضعف من هذا قول آخر إنَّه فَعْلَى من اللَّمَم، وهو بمعناه، ولكنَّه مُنعَ الصَّرف لألف التَّأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللَّفظة، وإذا كان (فعلى) فهلاَّ كُتِبَ بالياء، وهلاَّ أماله مَن قاعدتُه الإمالة، واختار ابن الحاجب أنَّها (لَمَّا) الجازمة حذف فعلها، والتَّقدير (لَمَّا يُهمَلوا) أو (لَمَّا يُترَكوا)؛ لدلالة ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾(٤) ثمَّ ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أعرف وجهًا أشبه من هذا، وإن كانت النُّفوس تستبعده، من جهة أنَّ مثلَه لم يقع في التَّنزيل، والحقُّ ألاَّ يُستبعَد لذلك. اهـ ، وفي تقديره نظرٌ، والأَولى عندي أن يقدَّر (لَمَّا يوفُّوا أعمالهم)، أي أنَّهم إلى الآن لم يوفَّوها وسيوفَّونها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما أنَّ بعده ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ ، وهو دليلٌ على أنَّ التَّوفية لم تقع بعد وأنَّها ستقع، والثَّاني أنَّ منفيَّ (لَمَّا) متوقَّعُ الثُّبوت كما قدَّمنا، والإهمال غير متوقَّع الثُّبوت.

وأمَّا قراءة أبي بكرٍ بتخفيف (إن) وتشديد (لَمَّا) فتحتمل وجهين:

أحدهما أن تكون مخفَّفةً من الثَّقيلة، ويأتي في (لَمَّا) تلك الأوجه.

والثَّاني أن تكون (إنْ) نافية، و(كلا) مفعول بإضمار (أرى)، و(لَمَّا) بمعنى (إلاَّ).

وأمَّـا قـراءة الـنَّحويين بتـشديد الـنُّون وتخفيف الميم، وقراءة الحرميَّيْن بتخفيفهما فـ(إن) في الأولى على أصلها من التَّشـديد ووجوب الإعـمال، وفي الثَّانية مخفَّفة من الثَّقيلة وأُعملت على

(١) الطارق/ ٤. (٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٨٣].
(٣) هود/ ١١١. (٤) هود/ ١٠٥.

أحد الوجهين، واللاَّم من (لَمَّا) فيهما لام الابتداء، قيل: أو هي في قراءة التَّخفيف الفارقة بين (إن) النَّافية والمخفَّفة من الثَّقيلة، وليس كذلك؛ لأنَّ تلك إنَّما تكون عند تخفيف (إن) وإهمالها، و(ما) زائدة للفصل بين اللاَّمين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾[1]، وبين النُّونات في نحو (اضربنان يا نسوة)، قيل: وليست موصولةً بجملة القَسَم؛ لأنَّها إنشائيَّة، وليس كذلك؛ لأنَّ الصِّلة في المعنى جملة الجواب، وإنَّما جملة القسَم مسوقةٌ لمجرَّد التَّوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[2]، لا يقال: لعلَّ (مَنْ) نكرة، أي (لَفريقٌ ليبطِّئنَّ)؛ لأنَّها حينئذٍ تكون موصوفةً، وجملة الصِّفة كجملة الصِّلة في اشتراط الخبريَّة.

وأمَّا المركَّبة من كلمتين فكقوله [من الكامل]:

٤٢٣- لَمَّا رَأَيتُ أبا يَزيدَ مُقاتلاً   أَدَعَ القِتالَ وَأَشْهَدَ الهيجاءَ [3]

وهو لغزٌ يقال فيه: أين جواب لَمَّا؟ وبِمَ انتصب (أدع)؟ وجواب الأوَّل أنَّ الأصل (لن ما) ثمَّ أُدغِمَت النُّون في الميم للتَّقارب ووُصِلا خطًّا للإلغاز، وإنَّما حقُّهما أن يُكتَبا منفصلَين.

ونظيره في الإلغاز قوله [من الخفيف]:

عافَتِ الماءَ في الشِّتاءِ فقُلنا   بَرِّدِيهِ تُصادِفِيهِ سَخِينا [4]

فيقال: كيف يكون التَّبريد سببًا لمصادفته سخينًا؟ وجوابه أنَّ الأصل (بل رديه)، ثمَّ كُتِبَ على لفظه للإلغاز، وعن الثَّاني أنَّ انتصابه بـ(لن)، و(ما) الظَّرفيَّة وصلتها ظرفٌ له فاصلٌ بينه وبين (لن) للضَّرورة، فيُسأَل حينئذٍ: كيف يجتمع قوله: (لن أدَعَ القتال) مع قوله: (لن أشهدَ الهيجاء)؟ فيُجاب بأنَّ (أشهد) ليس معطوفًا على (أدع)، بل نصبه بـ(أنْ) مضمَرة، و(أنْ) والفعل عطف على (القتال)، أي (لن أدع القتالَ وشهودَ الهيجاء)، على حدِّ قول ميسون [من الوافر]:

وَلُبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عَيْني   .... [5]

(لن):

حرف نصبٍ ونفيٍ واستقبال، وليس أصله وأصل (لم) لا فأُبدِلت الألف نونًا في (لن) وميمًا في (لم)، خلافًا للفرَّاء؛ لأنَّ المعروف إنَّما هو إبدال النُّون ألفًا لا العكس، نحو ﴿ لَنَسۡفَعَۢا ﴾[6] و﴿ وَلَيَكُونٗا ﴾[7]، ولا أصل (لن): (لا أن) فحُذفت الهمزةُ تخفيفًا، والألف للسَّاكنين، خلافًا للخليل والكسائيِّ، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو (زيدًا لن أضرب)، خلافًا للأخفش الصَّغير، وامتناع نحو (زيدًا يعجبني أن تضرب)، خلافًا للفرَّاء، ولأنَّ الموصول وصلته

(١) البقرة/ ٦.   (٢) النساء/ ٧٢.   (٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٨٣].
(٤) أهمله السيوطي.   (٥) تقدم برقم ٣٩٠ ص٢٢٠.
(٦) العلق/ ١٥.   (٧) يوسف/ ٣٢.

مفردٌ، و(لن أفعل) كلامٌ تامٌّ، وقول المبرِّد إنَّه مبتدأٌ حُذِفَ خبره، أي لا الفعل واقع، مردودٌ بأنَّه لم يُنْطَقْ به، مع أنَّه لم يسدَّ شيءٌ مسدَّه، بخلاف نحو (لولا زيدٌ لأكرمتك)، وبأنَّ الكلام تامٌّ بدون المقدَّر، وبأنَّ الدَّاخلة على الجملة الاسميَّة واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك؛ فإنَّ الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد (لن) توكيدَ النَّفي، خلافًا للزَّمخشريِّ في كشَّافه، ولا تأبيدَه خلافًا له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتَّأبيد لم يقيَّد منفيُّها بـ(اليوم) في ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[1]، ولكان ذكر الأبد في ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾[2] تكرارًا، والأصل عدمه.

وتأتي للدُّعاء كما أتت (لا) لذلك، وفاقًا لجماعةٍ منهم ابن عصفور والحجة في قوله [من الخفيف]:

٤٢٤- لَنْ تَزالُوا كَذلِكُمْ ثُمَّ لا زِلْـ ـتُ لَكُم خالِدًا خُلُودَ الجِبالِ[3]

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[4] فقيل: ليس منه؛ لأنَّ فعل الدُّعاء لا يُسنَد إلى المتكلِّم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو (يا ربِّ لا عذَّبت فلانًا)، ونحو (لا عذب الله عمرًا). اهـ ، ويردُّه قوله:

.... ثُمَّ لا زِلْـ ـتُ لَكُم خالِدًا خُلُودَ الجِبالِ

وتلقِّي القسَم بها وبـ(لم) نادرٌ جدًّا، كقول أبي طالب [من الكامل]:

٤٢٥- واللهِ لَن يصِلُوا إليكَ بِجَمْعِهِم حتَّى أُوسَّدَ في التُّرابِ دفِينا[5]

وقيل لبعضهم: أَلَكَ بَنون؟ فقال: نعم وخالِقِهم لم تقم عن مثلهم مُنْجِبَة، ويحتمل هذا أن يكونَ على حذف الجواب، أي (إنَّ لي لبنينَ) ثمَّ استأنف جملة النَّفي.

وزعم بعضهم أنَّها قد تَجزم، كقوله [من الطويل]:

٤٢٦- .... فلن يَحْلَ لِلْعَيْنينِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[6]

وقوله [من المنسرح]:

٤٢٧- لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بابِكَ الْحَلَقَهْ[7]

والأوَّل محتمِلٌ للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضَّرورة.

---

(١) مريم/ ٢٦. (٢) البقرة/ ٩٥.

(٣) هذا من قصيدة طويلة للأعشى يمدح بها الأسود بن المنذر بن امرئ القيس بن النعمان [٢/ ٦٨٤].

(٤) القصص/ ١٧.

(٥) هو من قصيدة لأبي طالب قالها في النبي صلى الله عليه وسلم [٢/ ٦٨٦].

(٦) هو لكثيِّر عزَّة، وصدره: **أيادي سبا يا عَزُّ ما كنتُ بعدكم** [٢/ ٦٨٧].

(٧) أورده السيوطي لأعرابي يقوله ضمن أبيات في الحسين بن علي رضي الله عنه [٢/ ٦٨٨].

(ليت):

حرف تَمَنٍّ يتعلَّق بالمستحيل غالبًا، كقوله [من الوافر]:

فَيا لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَومًا   فَأُخْبِرَهُ بِما فَعَلَ الْمَشِيبُ [(١)]

وبالممكن قليلاً.

وحكمه أن ينصبَ الاسمَ ويرفعَ الخبر، قال الفرَّاء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما، كقوله [من الرجز]:

٤٢٨- يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رَواجِعا [(٢)]

وبنى على ذلك ابنُ المعتزِّ قوله [من البسيط]:

مرَّتْ بنا سَحَرًا طَيرٌ فقُلْتُ لها   طُوباكِ يا لَيْتني إيَّاكِ طُوباكِ [(٣)]

والأوَّل عندنا محمولٌ على حذف الخبر، وتقديره (أقبَلَت) لا تكون، خلافًا للكسائي؛ لعدم تقدُّم إن ولو الشَّرطيَّتين، ويصحُّ بيت ابن المعتزِّ على إنابة ضمير النَّصب عن ضمير الرَّفع.

وتقترن بها (ما) الحرفيَّة فلا تُزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: (ليتما قام زيدٌ)، خلافًا لابن أبي الرَّبيع وطاهر القزويني، ويجوز حينئذٍ إعمالُها لبقاء الاختصاص، وإهمالُها حملاً على أخواتها، ورَوَوا بالوجهين قولَ النَّابغة [من البسيط]:

قالتْ ألا لَيْتما هذا الحمامَ لَنا   إلَى حَمامتِنا أوْ نصفهُ فَقَدِ [(٤)]

ويحتمل أنَّ الرَّفع على أنَّ (ما) موصولة، وأنَّ الإشارة خبرٌ لـ(هو) محذوفًا، أي (ليت الَّذي هو هذا الحمام لنا)، فلا يدلُّ حينئذٍ على الإهمال، ولكنَّه احتمالٌ مرجوح؛ لأنَّ حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير (أي) مع عدم طول الصِّلة قليلٌ، ويجوز (ليتما زيدًا ألقاه) على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعلٍ على شريطة التَّفسير.

(لعلَّ):

حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفرَّاء: وقد ينصبهما، وزعم يونس أنَّ ذلك لغةٌ لبعض العرب، وحكى (لعلَّ أباكَ منطلقًا)، وتأويله عندنا على إضمار (يوجد)، وعند الكسائي على إضمار (يكون).

وقد مرَّ أنَّ عقيلاً يخفضون بها المبتدأ، كقوله [من الطويل]:

٤٢٩- ....   لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوارِ مِنكِ قَرِيبُ [(٥)]

---

(١) أهمله السيوطي، وهو لأبي العتاهية.

(٢) قال الجمحي في طبقات الشعراء: هو للعجَّاج، قال: وهي لغة لهم [٢/ ٦٩٠].

(٣) أهمله السيوطي لتأخر ابن المعتز.   (٤) تقدم برقم ٨٧ ص٥٥.

(٥) هذا من قصيدة لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه شبيبا [٢/ ٦٩١].

وزعـم الفارسـيُّ أنَّـه لا دلـيل في ذلـك؛ لأنَّـه يحتمل أنَّ الأصل (لعلَّه لأبي المغوار منك جـوابٌ قـريب) فحـذف موصـوف (قريب) وضمير الشَّأن ولام (لعلَّ) الثَّانية تخفيفًا وأدغم الأولى في لام الجـرِّ، ومـن ثَمَّ كانت مكسورة، ومَن فتح فهو على لغةِ مَنْ يقول: (المالُ لَزيدٍ) بالفـتح، وهـذا تكلُّـفٌ كـثيرٌ، ولم يثـبت تخفـيف (لعـلَّ)، ثمَّ هو محجوجٌ بنقل الأئمَّة أنَّ الجرَّ بـ(لعلَّ) لغة قومٍ بأعيانهم.

واعلـم أنَّ مجـرور (لعـلَّ) في موضـع رفعٍ بالابتداء لتنزيل (لعلَّ) منزلة الجارِّ الزَّائد، نحو: (بحـسبك درهـم)، بجامـع مـا بيـنهما مـن عـدم التَّعلُّق بعامل، وقوله: (قريب) هو خبر ذلك المبـتدأ، ومـثله (لـولاي لكـان كـذا) على قول سيبويه إنَّ (لولا) جارَّة، وقولك: (ربَّ رجلٍ يقول ذلك)، ونحوه قوله [من الوافر]:

٤٣٠- .... وَجِيرانٍ لنا كانُوا كِرامِ (١)

علـى قـول سـيبويه إنَّ (كـان) زائـدة، وقول الجمهور إنَّ الزَّائد لا يعمل شيئًا، فقيل: الأصل (هـم لنا)، ثمَّ وصل الضَّمير بـ(كان) الزَّائدة إصلاحًا للَّفظ؛ لئلاَّ يقع الضَّمير المرفوع المنفصل إلى جانـب الفعـل، وقـيل: بل الضَّمير توكيدٌ للمستتر في (لنا)، على أنَّ (لنا) صفةٌ لـ(جيران) ثـمَّ وصـل لِمـا ذُكـر، وقـيل: بل هو معمولٌ لـ(كان) بالحقيقة، فقيل: على أنَّها ناقصة و(لنا) الخبر، وقيل: بل على أنَّها زائدةٌ وأنَّها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى، نحو (زيدٌ ـ ظننت ـ عالمٌ).

وتتَّـصل بــ(لعـلَّ) (ما) الحرفيَّة فتكفُّها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ، بدليل قوله [من الطويل]:

٤٣١- .... لعلَّما أضاءَتْ لكَ النَّارُ الحِمارَ الْمُقَيَّدا (٢)

وجـوَّز قومٌ إعمالَها حينئذٍ حملاً على (ليت)؛ لاشتراكهما في أنَّهما يغيِّران معنى الابتداء، وكـذا قالوا في (كأنَّ)، وبعضهم خصَّ (لعلَّ) بذلك؛ لأشدِّيَّة التَّشابه، لأنَّها و(ليت) للإنشاء، وأمَّا (كأنَّ) فللخبر.

قيل: وأوَّل لحن سُمع بالبصرة [من الطويل]:

.... لَعَلَّ لها عُذْرٌ وأنتَ تَلُومُ (٣)

(١) هو من قصيدة للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك، وقيل: سليمان بن عبد الملك، **وجيران**: بالجر عطف على (قوم)، **ولنا**: خبر (كانوا) إن لم تكن زائدة، ونعت الجيران إن كانت زائدة، أو تامة بمعنى وجدوا، **وكرام**: صفة لجيران [٢/ ٦٩٣]، وصدره: **فكيف إذا مررت بدار قوم**.

(٢) هو للفرزدق [٢/ ٦٩٤] وأوله: **أعد نظرًا يا عبدَ قيس**.

(٣) أهمله السيوطي، وصدره: **تأنَّ ولا تعجل بلومك صاحبًا**.

وهـذا محـتملٌ لتقديـر ضـمير الـشَّأن كمـا تقدَّم في (إنَّ من أشدِّ النَّاس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون)، وفيها عشر لغاتٍ مشهورة، ولها معان:

أحدها التَّوقُّع، وهو ترجِّي المحبوب والإشفاقُ من المكروه، نحو: (لعلَّ الحبيبَ واصلٌ)، و(لعلَّ الرَّقيب حاصلٌ)، وتختصُّ بالممكن، وقول فرعون: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[(1)] إنَّما قاله جهلاً أو مخرقةً وإفكًا.

الثَّاني التعليل، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾[(2)]، ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرَّجاء ويصرفه للمخاطَبين، أي اذهبا على رجائكما.

الثَّالث الاستفهام، أثبته الكوفيُّون، ولهذا عُلِّق بها الفعل في نحو ﴿ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ﴾[(3)]، ونحو ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾[(4)].

قال الزمخشري: وقد أشربها معنى (ليت) من قرأ ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾[(5)]. اهـ وفي الآية بحثٌ سيجيء.

ويقترن خبرها بـ(أنْ) كثيرًا؛ حملاً على (عسى)، كقوله [من الطويل]:

٤٣٢- لعلَّكَ يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ .... [(6)]

وبحرف التَّنفيس قليلاً، كقوله [من الطويل]:

٤٣٣- فقُولا لها قَولاً رَقيقًا لعلَّها ستَرحَمَني مِنْ زَفْرةٍ وعَويلِ [(7)]

وخرَّج بعضهم نصب ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ على تقدير (أنْ) مع (أبلغ)، كما خفض المعطوف من بيت زهير [من الطويل]:

بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى وَلا سابِقٍ شَيْئًا إذا كانَ جائِيا [(8)]

على تقدير الباء مع (مدرك).

ولا يمتـنع كون خبرها فعلاً ماضيًا، خلافًا للحريري، وفي الحديث: (وما يدريك لعلَّ الله اطَّلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)، وقال الشاعر [من الطويل]:

٤٣٤- وبُدِّلْتُ قَرْحًا داميًا بعدَ صِحَّةٍ لعلَّ مَنايانا تَحوَّلْنَ أَبْؤُسا [(9)]

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضاءَتْ لكَ النَّارُ الحِمارَ الْمُقَيَّدا [(10)]

---

(١) غافر/ ٣٦-٣٧. (٢) طه/ ٤٤. (٣) الطلاق/ ١. (٤) عبس/ ٣. (٥) غافر/ ٣٧.
(٦) صدره: **عليك من اللائي يدعنك أجدعا** [٢/ ٥٦٧]. (٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٦٩٥].
(٨) تقدم برقم ١٢٦ ص٨٣.
(٩) عزاه البطليوسي في شرح الكامل لامرئ القيس، وقال: إنه من إيراد الممتنع بصورة الممكن؛ لأنَّ تحوُّل المنايا أبؤسًا ممتنع [٢/ ٦٩٥]. (١٠) هو الشاهد رقم ٤٣١ المتقدم.

فإن اعتُرض بأنَّ (لعلَّ) هنا مكفوفةٌ بـ(ما) فالجواب أنَّ شبهة المانع أنَّ (لعلَّ) للاستقبال، فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لـ(ما) في حيِّزها، وممَّا يوضِّح بطلان قوله: ثبوت ذلك في خبر (ليت) وهي بمنزلة (لعلَّ)، نحو ﴿ يَـٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَـٰذَا وَكُنتُ نَسۡيًا مَّنسِيًّا ﴾[1]، ﴿ يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾[2]، ﴿ يَـٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ﴾[3]، ﴿ يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ﴾[4].

تنبيه:

من مشكل باب (ليت) وغيره قول يزيد بن الحكم [من الطويل]:

٤٣٥- فلَيتَ كَفافًا كانَ خيرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ عَنِّي ما ارْتَوى الماءَ مُرْتَوِ[5]

وإشكاله من أوجهٍ:

أحـدها: عـدم ارتباط خبر (ليت) باسمها؛ إذ الظاهر أنَّ (كفافًا) اسم (ليت)، وأنَّ (كان) تامَّة، وأنَّها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة.

والثَّاني: تعليقه (عن) بـ(مُرتَو).

والثَّالث: إيقاعـه (الماء) فـاعـلاً بـ(ارتوى)، وإنَّما يقال: ارتوى الشارب.

والجـواب عن الأوَّل أنَّ (كفافًا) إنَّما هو خبر لـ(كان) مقدَّم عليها، وهو بمعنى كافٍ، واسم (ليت) محذوف للضَّرورة، أي (فليتك) أو (فليته)، أي فليتَ الشَّأن، ومثله قوله [من الطويل]:

٤٣٦- فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّيَ ساعةً ....[6]

و(خـيرك) اسـم (كـان)، و(كلـه) توكـيد له، والجملة خبر (ليت)، وأمَّا (وشرّك) فيُروى بالـرَّفع عطفًـا علـى (خـيرك)، فخبره إمَّا محذوفٌ تقديره (كفافًا)، فـ(مرتوٍ) فاعل بـ(ارتوى)، وإمَّا (مرتو) على أنَّه سكن للضَّرورة، كقوله [من الطويل]:

٤٣٧- وَلَوْ أنَّ واشٍ باليمامَةِ دارُهُ وداري بأَعْلى حَضْرَموتَ اهْتَدى لِيا[7]

ورُوي بالنَّـصب، إمَّـا علـى أنَّـه اسـمٌ لـ(ليت) محذوفة، وسهَّل حذفَها تقدُّم ذكرها، كما سهَّل ذلك حذف (كل) وبقاء الخفض في قوله [من المتقارب]:

٤٣٨- أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نارا[8]

---

(١) مريم/ ٢٣. (٢) النبأ/ ٤٠. (٣) الفجر/ ٢٤. (٤) النساء/ ٧٣.

(٥) هذا ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي [٢/ ٦٩٦].

(٦) قال أبو زيد في نوادره: هو لعدي، وتمامه: **فبتنا على ما حيلت ناعمًا بالي**، قال الجرمي: أراد (ليتك دفعت) فأضمر اسم (ليت)، وهو ضعيف رديء، ولا يجوز في الكلام، وقلما جاء في الشعر، وقال السكري: أراد (فليت الأمر) فأضمر [٢/ ٦٩٧].

(٧) هذا من قصيدة لمجنون ليلى قيس بن الملوح [٢/ ٦٩٨].

(٨) هو لأبي دؤاد جويرة بن الحجاج، وقيل: جارية بن حمران الإيادي، و**كل امرئ**: مفعول أول لـ(**تحسبين**)، (**امرأً**) مفعوله الثاني، و(**نار**) يروى بالجر على تقدير (وكل نار) [٢/ ٧٠٠].

وإمَّـا على العطف على اسم (ليت) المذكورة إنْ قُدِّر ضمير المخاطب، فأمَّا ضمير الشَّأن فـلا يُعطـف عليه لو ذكر، فكيف وهو محذوف؟ و(مرتو) على الوجهين مرفوعٌ، إمَّا لأنَّه خبر (ليت) المحذوفة، أو لأنَّه عطف على خبر (ليت) المذكورة.

وعـن الثَّانـي بأنَّـه ضمَّن (مرتو) معنى (كافٍ)؛ لأنَّ المرتوي يكفُّ عن الشرب، كما جاء ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[1]؛ لأنَّ ﴿ يُخَالِفُونَ ﴾ في معنـى يعدلـون ويخـرجون، وإن علَّقته بـ(كفافًا) محذوفًا على وجهٍ مرَّ ذكره فلا إشكال.

وعـن الـثَّالث أنَّـه إمَّا على حذف مضاف، أي (شارب الماء)، وإمَّا على جعل الماء مرتويًا مجازًا، كما جُعل صاديًا في قوله [من الطويل]:

.... وَجُبْتُ هَجيرًا يتْرُكُ الماءَ صادِيا [2]

ويُروى (الماءَ) بالنَّصب على تقدير (من)، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[3] ففاعل (ارتوى) على هذا (مرتو)، كما تقول: ما شرب الماء شارب

(لكنَّ) مشدَّدة النـون:

حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحـدها ـ وهـو المـشهور ـ أنَّه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّر بأن تنسب لما بعدها حكمًا مخالفًـا لحكـم مـا قـبلها، ولذلك لا بدَّ أن يتقدَّمها كلامٌ مناقضٌ لما بعدها، نحو (ما هذا ساكنًا لكـنَّه متحرِّك)، أو ضدٌّ له نحو (ما هذا أبيض لكنَّه أسود)، قيل: أو خلاف، نحو (ما زيدٌ قائمًا لكنَّه شارب)، وقيل: لا يجوز ذلك.

والثَّانـي أنَّهـا تـرد تـارةً للاسـتدراك وتـارةً للتَّوكيد، قاله جماعةٌ، منهم صاحب البسيط، وفـسَّروا الاسـتدراك بـرفع مـا يُـتوهَّم ثبوته، نحو (ما زيدٌ شجاعًا لكنَّه كريم)؛ لأنَّ الشَّجاعة والكـرم لا يكـادان يفترقـان، فنفْيُ أحدهما يُوهم انتفاء الآخر، و(ما قام زيد لكن عمرا قام) وذلـك إذا كـان بـين الـرَّجلين تلابـسٌ أو تماثـلٌ في الطريق، ومثَّلوا للتَّوكيد بنحو (لو جاءني أكرمته، لكنَّه لم يجئ)، فأكَّدت ما أفادته (لو) من الامتناع.

والثَّالث: أنَّها للتَّوكيد دائمًا مثل (إنَّ)، ويصحب التَّوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عـصفور، قال في المقرب: (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ)، ومعناها التَّوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشَّرح: معنى (لكنَّ) التَّوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك. اهـ

والبـصريُّون علـى أنَّهـا بسيطة، وقال الفرَّاء: أصلها (لكن أنَّ) فطُرحت الهمزة للتَّخفيف ونون (لكن) للسَّاكنين، كقوله [من الطويل]:

(١) النور/ ٦٣. (٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧٠٠]، وهو للمتنبي، وصدره: **لقيت المَرْوْرى والشناخيبَ دونَهُ.** (٣) الأعراف/ ١٥٥.

٤٣٩- .... ولاكِ اسْقِنِي إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ (١)

وقال باقي الكوفيين: مركَّبة من (لا) و(إن) والكاف الزائدة لا التَّشبيهيَّة، وحُذفت الهمزة تخفيفًا.

وقد يُحذف اسمها، كقوله [من الطويل]:

٤٤٠- فَلَوْ كُنتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرابَتِي ولكِنَّ زِنْجِيٌّ عظيمُ المشافِرِ (٢)

أي ولكنك زنجي، وعليه بيت المتنبي [من الطويل]:

وما كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقُ (٣)

وبيت الكتاب [من الطويل]:

٤٤١- وَلَكِنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُهُ بعُدَّتِهِ يَنزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ (٤)

ولا يكون الاسم فيهما (مَن)؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

ولا تدخل اللام في خبرها، خلافًا للكوفيِّين، احتجُّوا بقوله [من الطويل]:

.... ولكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ (٥)

ولا يُعرف له قائلٌ ولا تتمَّة ولا نظير، ثمَّ هو محمولٌ على زيادة اللاَّم، أو على أنَّ الأصل (لكنْ إنَّني) ثمَّ حُذفت الهمزةُ تخفيفًا، ونون (لكن) للسَّاكنين.

(لكنْ) ساكنة النُّون:

ضربان: مخفَّفة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، خلافًا للأخفش ويونس؛ لدخولها بعد التَّخفيف على الجملتين، وخفيفة بأصل الوضع، فإن وليها كلامٌ فهي حرف ابتداءٍ لمجرَّد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تُستعمل بالواو نحو ﴿ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (٦)، وبدونها نحو قول زهير [من البسيط]:

٤٤٢- إنَّ ابنَ وَرقاءَ لا تُخشَى بوادِرُهُ لكِنْ وقائِعُهُ في الْحَرْبِ تُنْتظَرُ (٧)

وزعم ابن أبي الرَّبيع أنَّها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنَّه ظاهر قول سيبويه.

وإنْ وليَها مفردٌ فهي عاطفةٌ بشرطين: أحدهما أن يتقدَّمها نفيٌ أو نهيٌ، نحو (ما قام زيدٌ لكنْ عمرو)، و(لا يقم زيدٌ لكنْ عمرو)، فإن قلت: (قام زيدٌ) ثمَّ جئت بـ(لكن) جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت: (لكنْ عمرو لم يقم)، وأجاز الكوفيُّون (لكن عمرو) على العطف، وليس بمسموع.

---

(١) قال الزمخشري والبطليوسي: هو للنجاشي [٢/ ٧٠١]. (٢) للفرزدق مع أبيات أخر [٢/ ٧٠١].

(٣) للمتنبي. (٤) قال الزمخشري: هو لأميَّة بن أبي الصلت [٢/ ٧٠٢].

(٥) تقدم برقم ٣٥٢ ص١٩٤. (٦) الزخرف/ ٧٦.

(٧) هو من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى، **ابن ورقاء**: هو الحارث بن ورقاء الصيداوي، و**البوادر**: جمع بادرة وهي الجدة، وروي بدله: (غوائله)، وهي جمع غائلة، وهي ما يكون من شر وفساد، و**الوقائع**: جمع وقيعة، وهي القتال، والبيت استشهد به على أن (لكنْ) حرف ابتداء [٢/ ٧٠٣].

الـشَّرط الثَّاني ألاَّ تقترن بالواو، قاله الفارسيُّ وأكثرُ النَّحويين، وقال قوم: لا تُستعمل مع المفرد إلاَّ بالواو.

واختُلف في نحـو (مـا قـام زيدٌ ولكن عمرو) على أربعة أقوال: أحدها ليونس: إن (لكن) غـير عاطفـة، والواو عاطفةٌ مفردًا على مفرد، الثاني لابن مالك: إنَّ (لكن) غير عاطفة، والواو عاطفـة لجملـةٍ حُذف بعضها على جملةٍ صُرِّح بجميعها، قال: فالتَّقدير في نحو (ما قام زيد ولكن عمـرو): ولكن قام عمرو، وفي ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾[1]: ولكن كانَ رسولَ الله، وعلَّة ذلك أنَّ الـواو لا تعطـف مفـردًا على مفردٍ مخالفٍ له في الإيجاب والسَّلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فـيجوز تخالفهمـا فـيه، نحو (قام زيدٌ ولم يقم عمرو)، والثَّالث لابن عصفور: إنَّ (لكنْ) عاطفة، والواو زائدةٌ لازمة، والرَّابع لابن كيسان: إنَّ (لكنْ) عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

وسُـمع (مـا مـررت بـرجل صالحٍ لكن طالحٍ) بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجارٍّ مقدَّر، أي: لكنْ مررتُ بطالحٍ، وجاز إبقاء عمل الجارِّ بعد حذفه لقوَّة الدّلالة عليه بتقدُّم ذكره.

(ليس):

كلمـةٌ دالَّـةٌ علـى نفـي الحـال، وتنفـي غـيره بالقـرينة، نحو (ليسَ خلقَ اللهُ مثلَه)، وقول الأعشى [من الطويل]:

٤٤٣- لَهُ نافِلاتٌ ما يغِبُّ نوالُها   وليسَ عَطاءُ اليَوْمِ مانِعَهُ غَدا [2]

وهـي فعلٌ لا يتصرَّف، وزنه (فَعِل) بالكسر، ثمَّ التُزمَ تخفيفه، ولم نقدِّره (فَعَل) بالفتح لأنَّه لا يخفَّـف، ولا (فَعُـل) بالـضَّمِّ لأنَّـه لم يـوجد في يائيِّ العين إلاَّ في (هَيُؤَ)، وسُمع (لُست) بضمِّ اللاَّم، فيكون على هذه اللغة كـ(هَيُؤَ).

وزعـم ابـنُ السَّرَّاج أنَّه حرفٌ بمنزلة (ما)، وتابعه الفارسيُّ في الحلبيَّات وابنُ شقير وجماعة، والصَّواب الأوَّل؛ بدليل (لست) و(لستما) و(لستن) و(ليسا) و(ليسوا) و(ليست) و(لسن).

وتُلازم رفعَ الاسم ونصبَ الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

أحـدها: أن تكون حرفًا ناصبًا للمستثنى بمنزلة (إلاَّ)، نحو: أتوني ليسَ زيدًا، والصحيح أنَّها النَّاسخة، وأنَّ اسمها ضميرٌ راجعٌ للبعض المفهوم مِمَّا تقدَّم، واستتاره واجبٌ، فلا يليها في اللَّفظ إلاَّ المنـصوب، وهـذه المـسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو، وذلك أنَّه جاء إلى حمَّاد بن سلمة لكـتابة الحـديث، فاسـتملى منه قوله ﷺ: (ليس من أصحابي أحدٌ إلاَّ ولو شئت لأخذت عليه، لـيس أبـا الـدَّرداء)، فقـال سـيبويه: ليس أبو الدَّرداء، فصاح به حمَّاد: لحنت يا سيبويه، إنَّما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنَّ علمًا لا يلحِّنني معه أحد، ثمَّ مضى ولزم الخليل وغيره.

---

(١) الأحزاب/ ٤٠.   (٢) أورده السيوطي: **له صدقاتٌ ما تغبُّ ونائلٌ *وليس عطاء اليوم يمنعه غدا** [٢/ ٥٧٧].

والثَّانـي أن يقـترن الخبر بعدها بـ(إلاَّ) نحو (ليس الطِّيب إلا المسكُ) بالرفع، فإنَّ بني تميم يـرفعونه حمـلاً لهـا على (ما) في الإهمال عند انتقاض النَّفي، كما حمل أهل الحجاز (ما) على (لـيس) في الإعمـال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه فقال: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نمتَ وأدلج الناس، ليس في الأرض تميميٌّ إلاَّ وهو يرفع، ولا حجازيٌّ إلاَّ وهو ينـصب، ثـمَّ قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي مهدي فلقِّناه الرفع فإنَّه لا يرفع، وإلى المنـتجع التميمي فلقِّناه النَّصب فإنَّه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكلٍّ منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس.

وخرَّج الفارسي ذلك على أوجه:

أحـدها: أنَّ في (لـيس) ضـمير الشَّأن، ولو كان كما زعم لدخلت (إلاَّ) على أول الجملة الاسميَّة الواقعة خبرًا فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال [من الطويل]:

٤٤٤- ألا لَيْس إلاَّ ما قَضَى اللهُ كائِنٌ   وما يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا ولا ضرًّا [(١)]

وأجاب بأنَّ (إلاَّ) قد توضع في غير موضعها، مثل ﴿ إن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾[(٢)]، وقوله [من المتقارب]:

٤٤٥- ....   وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرارا [(٣)]

أي إن نحـن إلاَّ نظـنُّ ظـنًّا، ومـا اغـترَّه اغـترارًا إلا الشَّيب؛ لأنَّ الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعـول المطلـق التوكـيدي لعدم الفائدة فيه، وأجيب بأنَّ المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة، أي (إلا ظنًّا ضعيفًا)، و(إلاَّ اغترارًا عظيمًا).

الثاني أن الطِّيب اسمها، وأنَّ خبرَها محذوف، أي في الوجود، وأنَّ المسك بدل من اسمها.

الـثالث أنه كذلك ولكن (إلا المسك) نعت للاسم؛ لأنَّ تعريفه تعريف الجنس، فهو نكرة معنى، أي ليس طيبٌ غيرُ المسك طيبًا.

ولأبـي نـزار الملقَّـب بملك النُّحاة توجيهٌ آخر، وهو أنَّ (الطِّيب) اسمها، و(المسك) مبتدأٌ حُذِفَ خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفخره.

وما تقدَّم من نقل أبي عمرو أنَّ ذلك لغةُ تميم يردُّ هذه التأويلات.

وزعـم بعـضهم عـن قائـلِ ذلـك أنَّه قدَّرها حرفًا، وأنَّ مِن ذلك قولهم: (ليس خلَقَ اللهُ مثلَه)، وقوله [من البسيط]:

٤٤٦- هيَ الشِّفاءُ لِدائِي لَوْ ظَفَرْتُ بها   وليسَ مِنْها شِفاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ [(٤)]

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧٠٤].   (٢) الجاثية/ ٣٢.

(٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧٠٤]، وهو للأعشى، وصدره: **أحلَّ له الشيبُ أثقالهُ**.

(٤) هو لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة، **المبذول**: ضد الممنوع [٢/ ٧٠٤].

ولادليل فيهما؛ لجواز كون (ليس) فيهما شأنيَّة.

الموضـع الثَّالث أن تدخل على الجملة الفعليَّة، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا، وقد أجبنا على ذلك.

الـرَّابع أن تكـون حـرفًا عاطفًـا، أثـبت ذلـك الكوفيُّون أو البغداديُّون، على خلافٍ بين النَّقَلَة، واستدلُّوا بنحو قوله [من الرجز]:

٤٤٧- أَيْنَ الْمَفَرُّ والإِلَهُ الطَّالِبُ
والأَشْرَمُ المغْلُوبُ لَيسَ الغالِبُ (١)

وخُـرِّجَ علـى أنَّ (الغالـب) اسمهـا والخـبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضميرٌ متَّـصلٌ عائـدٌ علـى (الأشـرم)، أي ليـسه الغالـب، كما تقول: (الصَّديق كانه زيدٌ) ثمَّ حُذِفَ لاتِّصاله، ومقتضى كلامه أنَّه لولا تقديره متَّصلاً لم يجز حذفه، وفيه نظر.

حرف الميم

(ما):

تأتي على وجهين: اسمية وحرفية، وكلٌّ منهما ثلاثة أقسام، فأمَّا أوجه الاسميَّة:

فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة نحو ﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ (٢)، وتامة، وهي نوعان:

عامَّة، أي مقدَّرة بقولك الشَّيء، وهي الَّتي لم يتقدَّمها اسمٌ تكون هي وعاملها صفةً له في المعنى، نحو ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾(٣)، أي فنعم الشَّيء هي، والأصل: فنعم الشَّيء إبداؤها؛ لأنَّ الكلام في الإبداء لا في الصَّدقات، ثمَّ حُذِف المضافُ وأُنيبَ عنه المضافُ إليه فانفصل وارتفع.

وخاصَّـة، هـي الَّتي تَقدَّمَها ذلك، وتُقدَّر من لفظ ذلك الاسم، نحو (غسلته غسلاً نعمّا)، و(دققـته دقًّـا نعمّـا)، أي نعـم الغـسل ونعـم الدَّقُّ، وأكثرهم لا يثبت مجيء (ما) معرفةً تامَّة، وأثبته جماعةٌ منهم ابن خروف، ونقله عن سيبويه.

والثَّاني: أن تكون نكرةً مجرَّدةً عن معنى الحرف، وهي أيضًا نوعان: ناقصة وتامة.

فالناقـصة هـي الموصـوفة، وتقـدر بقولك: (شيء)، كقولهم: مررت بما مُعجِبٍ لك، أي بشيءٍ معجبٍ لك، وقوله [من الطويل]:

٤٤٨- لِما نافِعٍ يَسْعَى اللَّبيبُ فلا تَكُنْ   لِشَيْءٍ بَعيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ ساعِيا (٤)

---

(١) أورده السيوطي لأبرهة الحبشي، **الأشرم**: المشقوق الأنف، وهو لقب أبرهة [٢/ ٧٠٥].
(٢) النحل/ ٩٦.   (٣) البقرة/ ٢٧١.   (٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧٠٧].

وقول الآخر [من الخفيف]:

٤٤٩- رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ [(١)]

أي ربَّ شيءٍ تكرهه النُّفوس، فحذف العائد من الصِّفة إلى الموصوف، ويجوز أن تكون (ما) كافَّة والمفعول المحذوف اسمًا ظاهرًا، أي قد تكره النُّفوس من الأمر شيئًا أي وصفًا فيه، أو الأصل (من الأمور أمرًا)، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأوَّل إنابة الصِّفة غير المفردة عن الموصوف؛ إذ الجملة بعده صفةٌ له، وقد قيل في ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾[(٢)] إنَّ المعنى (نعم هو شيئًا يعظكم به)، فـ(ما) نكرةٌ تامَّة تمييز، والجملة صفة، والفاعل مستتر، وقيل: (ما) معرفةٌ موصولةٌ فاعل، والجملة صلة، وقيل غير ذلك، وقال سيبويه في ﴿ هَـٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾[(٣)]: المراد (شيءٌ لديَّ عتيدٌ)، أي معَدٌّ أي لجهنَّم بإغوائي إيَّاه، أو حاضر، والتَّفسير الأوَّل رأي الزَّمخشري، وفيه أنَّ (ما) حينئذٍ للشَّخص العاقل، وإن قُدِّرَتْ (ما) موصولة فـ(عتيد) بدلٌ منها، أو خبرٌ ثانٍ، أو خبرٌ لمحذوف.

والتَّامَّة تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التَّعجُّب، نحو (ما أحسن زيدًا)، المعنى: شيءٌ حَسَّنَ زيدًا، جزم بذلك جميع البصريِّين، إلاَّ الأخفش فجوَّزه، جوَّز أن تكون معرفةً موصولةً والجملة بعدها صلة لا محلَّ لها، وأن تكون نكرةً موصوفةً والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها، وعليهما فخبر المبتدأ محذوفٌ وجوبًا تقديره (شيءٌ عظيم) ونحوه.

الثَّاني: باب (نعم) و(بئس)، نحو غسلتُهُ غسلاً نعما، ودققتُهُ دقًّا نعما، أي نعم شيئًا، فـ(ما) نصب على التَّمييز عند جماعةٍ من المتأخِّرين منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنَّها معرفة تامَّة كما مرَّ.

والثَّالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعلٍ كالكتابة: إنَّ زيدًا مِمَّا أن يكتب، إي إنَّه من أمر كتابة، أي إنَّه مخلوقٌ من أمرٍ وذلك الأمر هو الكتابة، فـ(ما) بمعنى شيء، و(أنْ) وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلته في ﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَـٰنُ مِنۡ عَجَلٍ ﴾[(٤)] جُعِلَ لكثرة عجلته كأنَّه خُلِقَ منها، وزعم السيرافي وابن خروف ـ وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه ـ أنَّها معرفةٌ تامَّة بمعنى الشَّيء أو الأمر، و(أنْ) وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لـ(إنَّ)، ولا يتحصَّل للكلام معنى طائل على هذا التَّقدير.

(١) هذا لأمية بن أبي الصلت، والمعنى: رب شيء تكرهه أو تجزع منه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة، وما: نكرة موصوفة بمعنى شيء، وجملة (تكره) صفتها، والعائد محذوف، وفرجة: قال النحاس: الفرجة بالفتح في الأمر، وبالضم فيما يُرى من الحائط ونحوه، والعِقال: الحبل الذي يُربط به البعير [٢/ ٧٠٧].

(٢) النساء/ ٥٨. (٣) سورة ق/ ٢٣. (٤) الأنبياء/ ٣٧.

والثَّالث أن تكون نكرةً مضمَّنة معنى الحرف، وهي نوعان:

أحدهما: الاستفهاميَّة، ومعناها (أيُّ شيءٍ)، نحو ﴿ مَا هِىَ ﴾[(١)]، ﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾[(٢)]، ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾[(٣)]، ﴿ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ﴾[(٤)] وذلك على قراءة أبي عمرو ﴿ آلسِّحْرُ ﴾ بمدِّ الألف، فـ(ما) مبتدأ، والجملة بعدها خبر، و(آلسحر) إمَّا بدلٌ من (ما) ـ ولهذا قُرِنَ بالاستفهام، وكأنَّه قيل: (آلسِّحر جئتم به؟) ـ وإمَّا بتقدير: (أهو السحر؟) أو (آلسحر هو)، وأمَّا من قرأ ﴿ ٱلسِّحْرُ ﴾ على الخبر فـ(ما) موصولة، و(السحر) خبرها، ويقويِّه قراءة عبد الله ﴿ ما جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ ﴾.

ويجب حذف ألف (ما) الاستفهاميَّة إذا جُرَّت، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: (فيمَ؟) و(إلامَ؟) و(علامَ؟) و(بِمَ؟)، قال [من الطويل]:

٤٥٠- فَتِلْكَ وُلاةُ السُّوءِ قَدْ طالَ مُكْثُهُمْ فحتَّامَ حَتَّامَ العَناءُ الْمُطوَّلُ [(٥)]

وربما تبعت الفتحةُ الألف في الحذف، وهو مخصوصٌ بالشِّعر، كقوله [من الرمل]:

٤٥١- يا أبا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّفْتَني لِهُمُومٍ طارقاتٍ وَذِكَرْ [(٦)]

وعلَّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر، فلهذا حُذِفتْ في نحو ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾[(٧)]، ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[(٨)]، ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾[(٩)]، وثبتت في ﴿ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[(١٠)]، ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾[(١١)]، ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾[(١٢)]، وكما لا تُحذَف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأمَّا قراءة عكرمة وعيسى ﴿ عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [(١٣)] فنادر، وأمَّا قول حسَّان [من الوافر]:

٤٥٢- علَى ما قامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في دمان [(١٤)]

فضرورة، والدَّمان كالرماد وزنًا ومعنى، ويُروَى (في رمادٍ)، فلذلك رجَّحته على تفسير ابن الشَّجري له بالسرجين [(١٥)]، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

٤٥٣- إنَّا قَتَلْنا بقَتلانا سَراتَكُمُ أَهْلَ اللِّواءِ ففِيما يَكْثُرُ القِيلُ [(١٦)]

---

(١) النساء/ ٦٨.   (٢) النساء/ ٦٩.   (٣) طه/ ١٧.   (٤) يونس/ ٨١.

(٥) هو للكميت من قصيدة طويلة، **الوُلاة**: جمع وال، و**العناء**: المشقَّة والتَّعب، وقوله: **(فتلك)** مبتدأ، **(ولاة السوء)** خبره، وجملة **(قد طال مكثهم)** حاليَّة، و**(حتَّام)** الثانية تأكيد للأولى تأكيدًا لفظيًّا، و**العناء**: مبتدأ، و**المطوَّل**: صفة، والخبر محذوف، أي (منهم) أو (من الناس)، قاله العيني [٢/ ٧٠٩].

(٦) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧٠٩].   (٧) النازعات/ ٤٣.   (٨) النمل/ ٣٥.   (٩) الصف/ ٢.

(١٠) النور/ ١٤.   (١١) البقرة/ ٤.   (١٢) سورة ص/ ٧٥.   (١٣) النبأ/ ١.

(١٤) هو لحسَّان بن المنذر يهجو بني عائذ بن عمرو بن مخزوم، قوله: **(على ما قام)** فيه إثبات ألف (ما) الاستفهامية بعد حرف الجر [٢/ ٧٠٩].

(١٥) بكسر السين وفتحها، لفظ معرب، وهو ما تُدمَل به الأرض، [لسان العرب] أي الزبل [المعجم الوسيط].

(١٦) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧١٠].

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه، فلهذا ردَّ الكسائيُّ قول المفسِّرين في ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ [1] إنَّها استفهاميَّة، وإنَّما هي مصدريَّة.

والعجب من الزَّمخشريِّ؛ إذ جوَّزَ كونَها استفهاميَّة مع ردِّه على من قال في ﴿ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى ﴾[2] إنَّ المعنى (بأيِّ شيءٍ أغويتني) بأنَّ إثبات الألف قليلٌ شاذٌ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى (الَّذي)، وهو بعيد؛ لأنَّ الَّذي غُفِر له هو الذُّنوب، ويبعد إرادة الاطِّلاع عليها وإن غُفِرَت، وقال جماعةٌ منهم الإمام فخر الدِّين في ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [3] إنَّها للاستفهام التَّعجُّبي، أي (فبأيِّ رحمةٍ)، ويردُّه ثبوت الألف، وأنَّ خفض ﴿ رَحْمَةٍ ﴾ حينئذٍ لا يتَّجه؛ لأنَّها لا تكون بدلاً من (ما)؛ إذ المبدَل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام، نحو (ما صنعت؟ أخيرًا أم شرًّا؟)، ولأنَّ (ما) النَّكرة الواقعة في غير الاستفهام والشَّرط لا تستغني عن الوصف إلا في بابي التَّعجُّب و(نعم) و(بئس)، وإلاَّ في نحو قولهم: (إنِّي مِمَّا أن أفعل)، على خلافٍ فيهنَّ، وقد مرَّ، ولا عطف بيان لهذا، ولأنَّ (ما) الاستفهاميَّة لا توصف، وما لا يُوصَف كالضَّمير لا يُعطَف عليه عطف بيان ولا مُضافا إليه؛ لأنَّ أسماء الاستفهام وأسماء الشَّرط والموصولات لا يُضاف منها غير (أيّ) باتِّفاق و(كم) في الاستفهام عند الزَّجَّاج في نحو (بكم درهم اشتريت)، والصحيح أنَّ جرَّه بـ(من) محذوفة.

وإذا ركِّبت (ما) الاستفهاميَّة مع (ذا) لم تُحذَف ألفها، نحو (لماذا جئت؟)؛ لأنَّ ألفها قد صارت حشوًا.

وهذا فصلٌ عقدته لـ **(ماذا):**

اعلم أنَّها تأتي في العربيَّة على أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهاميَّة و(ذا) إشارة، نحو (ماذا التَّواني؟)، و

٤٥٤– ماذا الوُقوفُ .... [4]

والثَّاني: أن تكون (ما) استفهاميَّة و(ذا) موصولة، كقول لبيد [من الطويل]:

٤٥٥– ألاَ تسأَلان المرْءَ ماذا يُحاولُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ [5]

فـ(ما) مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع منها، و(ذا) موصول، بدليل افتقاره للجملة بعده، وهو أرجح الوجهين في ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[6] فيمن رفع العفو، أي الَّذي

(١) يس/ ٢٧.   (٢) الحجر/ ٣٩.   (٣) آل عمران/ ١٥٩.

(٤) أورده السيوطي كاملاً: **ماذا الوقوف على نار وقد خمدت   يا طالما أُوقدت في الحرب نيرانُ** [٢/ ٧١٠].

(٥) البيت بتمامه: **ألا تسألان المرء ماذا يحاول   أَنَحبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطلُ؟** وقال السيوطي: [١/ ١٥٠] استشهد به المصنف على أن (ما) استفهام مبتدأ و(اذا) بعدها موصولة، و**يحاول** صلتها، والعائد محذوف، وهو من حاولت الشيء: أردته، و**النَّحْب**: المدة والوقت، يقال: قضى فلان نحبه: إذا مات.

(٦) البقرة/ ٢١٩.

ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تُجابَ الاسميَّة بالاسميَّة والفعليَّة بالفعليَّة.

الثَّالث: أن يكون (ماذا) كلُّه استفهامًا على التَّركيب، كقولك: (لماذا جئت؟)، وقوله [من البسيط]:

٤٥٦- يا خُزْرَ تَغْلَبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكُمْ .... (١)

وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو ﴿ قُلِ العَفْوَ ﴾ بالنَّصب، أي ينفقون العفو.

الرَّابع: أن يكون (ماذا) كلُّه اسم جنس بمعنى (شيء)، أو موصولاً بمعنى (الذي) على خلاف في تخريج قول الشاعر [من الوافر]:

٤٥٧- دعِي ماذا عَلِمْت سأَتَّقِيهِ   وَلَكِنْ بالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي (٢)

فالجمهور على أنَّ (ماذا) كلَّه مفعول (دعي)، ثمَّ اختُلف، فقال السِّيرافي وابن خروف: موصول بمعنى (الَّذي)، وقال الفارسيُّ: نكرة بمعنى (شيء)، قال: لأنَّ التَّركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: "لا تكون (ماذا) مفعولاً لـ(دعي)؛ لأنَّ الاستفهام له الصَّدر، ولا لـ(علمت)؛ لأنَّه لم يُردْ أن يستفهمَ عن معلومها ما هو، ولا لمحذوفٍ يفسِّره (سأتَّقيه)؛ لأنَّ (علمت) حينئذٍ لا محلَّ لها، بل (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) موصولٌ خبر، و(علمت) صلة، وعُلِّق (دعي) عن العمل بالاستفهام"، انتهى.

ونقول: إذا قُدِّرتْ (ماذا) بمعنى (الَّذي) أو بمعنى (شيء) لم يمتنع كونها مفعول (دعي).

وقوله: "لم يرد أن يستفهم عن معلومها" لازمٌ له إذا جعل (ماذا) مبتدأً وخبرًا، ودعواه تعليق (دعي) مردودةٌ بأنَّها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنَّما أردت أنَّه قدَّر الوقف على (دعي) فاستأنف ما بعده ردَّه قول الشاعر: (ولكن)؛ فإنَّها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا (دعي)، فالمعنى (دعي كذا ولكن افعلي كذا)، وعلى هذا فلا يصحُّ استئناف ما بعد (دعي)؛ لأنَّه لا يُقال: مَن في الدَّار فإنَّني أكرمه، ولكن أخبرني عن كذا.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) للإشارة، كقوله [من الوافر]:

٤٥٨- أَنَوْرًا سَرْعَ ما ذا يا فَرُوقُ .... (٣)

(أنورا) بالنُّون، أي أنفارًا، و(سرع) أصله بضمِّ الرَّاء فخُفِّف، يُقال: سرع ذا خروجًا، أي أسرع

---

(١) هذا من قصيدة طويلة لجرير يهجو بها الأخطل [٢/ ٧١١]، وعجزه: **لا يستفقن إلى الديرين تحنانا**.

(٢) من قصيدة للمثقب العبدي [١/ ١٩١].

(٣) قال التبريزي في شرح أبيات إصلاح المنطق: هو للباهلي، وتمامه: **وحبلُ الوصلِ منتكثٌ حَذيقُ، أنورًا**: يريد أنفارًا، **وسرع**: أي سرُع فخفف الضمة، **والمنتكث**: المنتقض، **والحذيق**: المقطوع [٢/ ٧١٤].

هـذا في الخروج، قال الفارسيّ: يجوز كون (ذا) فاعل (سرع) و(ما) زائدة، ويجوز كون (ماذا) كلّه اسمًا، كما في قوله [من الوافر]:

دعِي ماذا عَلِمْت سأتَّقِيهِ ....

الـسَّادس: أن تكون (ما) استفهامًا و(ذا) زائدة، أجازه جماعةٌ منهم ابن مالك في نحو (ماذا صنعت؟)، وعلى هذا التَّقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو (لِمَ ذا جئت؟)، والتحقيق أنَّ الأسماء لا تُزاد.

النوع الثَّاني: **الشَّرطيَّة**، وهي **نوعان**:

غير زمانيَّة، نحو ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾(١)، ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ (٢)، وقد جُوِّزَتْ في ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ (٣)، على أنَّ الأصل (وما يكن) ثمَّ حُذفَ فعل الشَّرط، كقوله [من الطويل]:

٤٥٩- إنِ العَقْلُ في أَمْوالِنا لا نَضِقْ بِها ذِراعًا وإنْ صَبْرًا فَنصْبِر للصَّبْرِ (٤)

أي إن يكن العقلَ، وإن نحبس حبسًا، والأرجح في الآية أنَّها موصولة، وأنَّ الفاءَ داخلةٌ على الخبر لا شرطيَّة، والفاء داخلةٌ على الجواب.

وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك، وهو ظاهرٌ في قوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْتَقَـٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ ﴾(٥)، أي استقيموا لهم مدَّة استقامتهم لكم، ومحتملٌ في ﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾(٦)، إلاَّ أنَّ (ما) هذه مبتدأ لا ظرفيَّة، والهاء من ﴿ بِهِۦ ﴾ راجعةٌ إليها، ويجوز فيها الموصوليَّة، و﴿ فَـَٔاتُوهُنَّ ﴾ الخبر، والعائد محذوف، أي (لأجله)، وقال [من الوافر]:

٤٦٠- فما تَكُ يا ابْنَ عبدِ اللهِ فينا فلا ظُلْمًا نَخافُ ولا افْتِقارا (٧)

استدلَّ بـه ابـن مالـك علـى مجيـئها للزَّمان، وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر، أي للمفعول المطلق، فالمعنى أيُّ كونٍ تكن فينا طويلاً أو قصيرًا

وأمَّا **أوجه الحرفيَّة**:

أحدها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسميَّة أعملها الحجازيُّون والتِّهاميُّون والنَّجديُّون عملَ (ليس) بشروطٍ معروفة، نحو ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾(٨)، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾(٩)، وعن عاصم أنَّه رفع ﴿أمَّهاتهم﴾ على التَّميميَّة، وندر تركيبها مع النكرة تشبيهًا لها بـ(لا) كقوله [من الطويل]:

---

(١) البقرة/ ١٩٧. (٢) البقرة/ ١٠٦. (٣) النحل/ ٥٣.
(٤) لهدبة بن خشرم [١/ ٢٧٦].
(٥) التوبة/ ٧. (٦) النساء/ ٢٤.
(٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧١٥]. (٨) يوسف/ ٣١. (٩) المجادلة/ ٢ .

٤٦١- وَما بَأْسَ لوْ ردَّتْ علَينا تَحِيَّةً   قَلِيلٌ على مَنْ يعْرِفُ الْحَقَّ عابُها [١]

وإن دخلت على الفعليَّة لم تعمل، نحو ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ﴾[٢]، فأمَّا ﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ﴾[٣]، ﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴾[٤] فـ(ما) فيهما شرطيَّة، بدليل الفاء في الأولى والجزم في الثَّانية، وإذا نفت المضارع تخلَّص عند الجمهور للحال، وردَّ عليهم ابن مالك بنحو ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ ﴾[٥]، وأُجيبَ بأنَّ شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه.

والثَّاني: أن تكون مصدريَّة، وهي نوعان: زمانيَّة وغيرها، فغير الزَّمانيَّة نحو ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾[٦]، ﴿ وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ﴾[٧]، و﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[٨]، ﴿ فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ ﴾[٩]، ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾[١٠]، ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾[١١]، وليست هذه بمعنى (الَّذي)؛ لأنَّ الذي سقاه لهم الغنم، وإنَّما الأجر على السَّقي الَّذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تُقدِّر (أجر السَّقي الَّذي سقيته لنا) فذلك تكلُّف لا محوج إليه، ومنه ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾[١٢]، ﴿ ءَامِنُوا كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ ﴾[١٣]، وكذا حيث اقترنت بكاف التَّشبيه بين فعلين متماثلين، وفي هذه الآيات ردٌّ لقول السُّهيلي إنَّ الفعل بعد (ما) هذه لا يكون خاصًّا، فتقول: أعجبني ما تفعل، ولا يجوز: أعجبني ما تخرج.

والزَّمانيَّة نحو ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾[١٤]، أصله (مدَّةَ دوامي حيًّا)، فحذف الظرف وخلفته (ما) وصلتها، كما جاء في المصدر الصَّريح نحو (جئتك صلاة العصر)، و(آتيك قدوم الحاجِّ)، ومنه ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ﴾[١٥]، ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾[١٦]، وقوله [من الطويل]:

٤٦٢- أجارَتَنا إنَّ الْخُطُوبَ تَنُوبُ   وَإِنِّي مُقِيمٌ ما أَقامَ عَسِيبُ [١٧]

ولو كان معنى كونها زمانيَّة أنَّها تدلُّ على الزَّمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسمًا ولم تكن مصدريَّة، كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله [من البسيط]:

٤٦٣- مِنَّا الَّذي هُوَ ما إنْ طَرَّ شارِبُهُ   والعانِسُونَ ومِنَّا الْمُرْدُ والشِّيبُ [١٨]

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧١٥].   (٢) البقرة/ ٢٧٢.   (٣) البقرة/ ٢٧٢.   (٤) البقرة/ ٢٧٢.
(٥) يونس/ ١٥.   (٦) التوبة/ ١٢٨.   (٧) آل عمران/ ١١٨.   (٨) التوبة/ ١١٨.
(٩) السجدة/ ١٤.   (١٠) سورة ص/ ٢٦.   (١١) القصص/ ٢٥.   (١٢) البقرة/ ١٠.
(١٣) البقرة/ ١٣.   (١٤) مريم/ ٣١.   (١٥) هود/ ٨٨.   (١٦) التغابن/ ١٦.

(١٧) لامرئ القيس، قاله لما احتضر بأنقرة، ونظر إلى قبر فسأل عنه فقالوا: قبر امرأة غريبة، و**عسيب**: جبل كان القبر في سنده [٢/ ٧١٥].

(١٨) قال ابن السيرافي: هو لأبي قيس بن رفاعة الأنصاري، **طَرَّ**: أي نبت، و**ما** نافية، و**إن** زائدة، وقيل: **ما** ظرفية و**إن** زائدة، و**العانس**: من بلغ حد التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى، و**المرد**: جمع أمرد، وهو بمعنى الذي ما طرَّ شاربه، وليس مغايرًا له، و**الشِّيب**: جمع أشيب، وهو المبيض الرأس واللحية [٢/ ٧١٦].

معناه (حين طرَّ)، قلت: وزيدت (إنْ) بعدها لشبهها في اللَّفظ بـ(ما) النَّافية، كقوله [من الطويل]:

ورَجِّ الفَتى للْخَيرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ   على السِّنِّ خَيْرًا لا يَزالُ يَزيدُ [(١)]

وبعد فالأَولى في البيت تقدير (ما) نافية؛ لأنَّ زيادة (إنْ) حينئذٍ قياسيَّة، ولأنَّ فيه سلامة من الإخبار بالزَّمان عن الجثَّة، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا له، وهما كونها للزَّمان مجرَّدة وكونها مضافة، وكأنَّ الَّذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أنَّ ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الَّذي لم ينبت شاربه أمرد، والبيت عندي فاسد التَّقسيم بغير هذا، ألا ترى أنَّ العانسين وهم الَّذين لم يتزوَّجوا لا يناسبون بقيَّة الأقسام؟ وإنَّما العرب محميُّون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني، وفي البيت مع هذا العيب شذوذان: إطلاق العانس على المذكَّر ـ وإنَّما الأشهر استعماله في المؤنَّث ـ وجمع الصِّفة بالواو والنُّون مع كونها غير قابلة للتَّاء ولا دالَّة على المفاضلة.

وإنَّما عدلت عن قولهم: (ظرفيَّة) إلى قولي: (زمانيَّة) ليشمل نحو ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ ﴾[(٢)]؛ فإنَّ الزَّمان المقدَّر هنا مخفوض، أي كلّ وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمَّى ظرفًا.

ولا تشارك (ما) في النِّيابة عن الزَّمان (أن)، خلافًا لابن جنِّي، وحمل عليه قوله [من الطويل]:

٤٦٤- وتاللهِ ما إنْ شَهلةٌ أُمُّ واحِدٍ   بأوْجَدَ منِّي أنْ يُهانَ صَغيرُها [(٣)]

وتبعه الزَّمخشري، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ ﴾[(٤)]، ﴿ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾[(٥)]، ﴿ أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾[(٦)]، ومعنى التَّعليل في البيت والآيات ممكن، وهو متَّفقٌ عليه، فلا معدل عنه.

وزعم ابن خروف أنَّ (ما) المصدريَّة حرفٌ باتِّفاق، وردَّ على من نقل فيها خلافًا، والصَّواب مع ناقل الخلاف؛ فقد صرَّح الأخفش وأبو بكر باسميَّتها، ويرجِّحه أنَّ فيه تخلُّصًا من دعوى اشتراكٍ لا داعيَ إليه؛ فإنَّ (ما) الموصولة الاسميَّة ثابتة باتِّفاق، وهي موضوعةٌ لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: (أعجبني ما قمت) قلنا: التَّقدير: (أعجبني الَّذي قمته)، وهو يعطي معنى قولهم: (أعجبني قيامُك)، ويردُّ ذلك أنَّ نحو (جلست ما جلس زيدٌ) تريد به المكان ممتنعٌ، مع أنَّه مما لا يعقل، وأنَّه يستلزم أن يُسمع كثيرًا (أعجبني ما قمته)؛ لأنَّه عندهما الأصل، وذلك غير مسموع، قيل: ولا ممكن؛ لأنَّ (قام) غيرُ متعدٍّ، وهذا خطأٌ بيِّن؛ لأنَّ الهاء المقدَّرة مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ به، وقال ابن الشَّجري: أفسد النَّحويُّون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ﴾[(٧)] فقالوا: إن

(١) هو الشاهد رقم ٢٤ المتقدم ص٢١، ص٣٢. (٢) البقرة/ ٢٠.
(٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧١٦]. (٤) البقرة/ ٢٥٨.
(٥) النساء/ ٩٢. (٦) غافر/ ٢٨. (٧) البقرة/ ١٠.

كان الضَّمير المحذوف للنَّبيِّ عليه السلام أو للقرآن صحَّ المعنى وخلت الصِّلة عن عائد، أو للتَّكذيب فسد المعنى؛ لأنَّهم إذا كذَّبوا التَّكذيب بالقرآن أو النَّبيِّ كانوا مؤمنين. اهـ، وهذا سهوٌ منه ومنهم؛ لأنَّ (كذبوا) ليس واقعًا على التَّكذيب، بل مؤكِّدٌ به؛ لأنَّه مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ به، والمفعول به محذوفٌ أيضًا، أي بما كانوا يكذِّبون النَّبيَّ أو القرآن تكذيبًا، ونظيره ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴾[1]، ولأبي البقاء في هذه الآية أوهامٌ متعدِّدة: فإنَّه قال: " (ما) مصدريَّة صلتها (يكذبون)، و(يكذبون) خبر (كان) ولا عائد على (ما) ولو قيل باسميَّتها " ، فتضمَّنت مقالته: الفصل بين (ما) الحرفيَّة وصلتها بـ(كان)، وكون (يكذبون) في موضع نصب؛ لأنَّه قدَّره خبر (كان)، وكونه لا موضع له؛ لأنَّه قدره صلة (ما)، واستغناء الموصول الاسميِّ عن عائد، وللزَّمخشريِّ غلطة عكس هذه الأخيرة؛ فإنَّه جوز مصدريَّة (ما) في ﴿ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ ﴾ [2] مع أنَّه قد عاد عليها الضَّمير.

وندر وصلُها بالفعل الجامد في قوله [من الطويل]:

٤٦٥- أَلَيْسَ أَمِيرِي في الأُمُورِ بِأَنْتُما   بِما لَسْتُما أَهْلَ الْخِيانَةِ والغَدْرِ [3]

وبهذا البيت رجح القول بحرفيَّتها؛ إذ لا يتأتَّى هنا تقدير الضَّمير.

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: كافَّة، وغير كافَّة.

والكافَّة ثلاثة أنواع:

أحدها: الكافَّة عن عمل الرَّفع، ولا تتَّصل إلاَّ بثلاثة أفعال: (قلَّ) و(كثر) و(طال)، وعلَّة ذلك شبههنَّ بـ(رُبَّ)، ولا يدخلن حينئذٍ إلاَّ على جملةٍ فعليَّةٍ صُرِّح بفعلها، كقوله [من الخفيف]:

٤٦٦- قَلَّما يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى ما   يُورِثُ الْمَجْدَ داعِيًا أَوْ مُجِيبا [4]

فأمَّا قول المرار [من الطويل]:

٤٦٧- صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما   وِصالٌ علَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ [5]

فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضَّرورة أنَّ حقها أن يليها الفعل صريحًا، والشَّاعر أولاها فعلاً مقدَّرًا، وأنَّ (وصال) مرتفع بـ(يدوم) محذوفًا مفسَّرًا بالمذكور، وقيل: وجهها أنَّه قدَّم الفاعل، وردَّه ابن السِّيد بأنَّ البصريِّين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعرٍ ولا نثر، وقيل: وجهها أنَّه أناب الجملة الاسميَّة عن الفعليَّة، كقوله [من الطويل]:

---

(١) النبأ/ ٢٨. (٢) هود/ ١١٦.

(٣) لم يسم قائله، والهمزة للتقرير، والباء في (**بأنتما**) زائدة، وقوله: (**بما لستما**) يُروى بالباء وبالفاء، و(ما) موصول حرفي ووصلت بـ(ليس) ندورًا، وقيل إنها موصول اسمي والعائد محذوف [٢/ ٧١٧].

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧١٧].

(٥) هو للمرَّار، قال الزمخشري: يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود، وارتفع (**وصال**) بإضمار فعل يفسره الظاهر الذي يدوم [٢/ ٧١٧].

.... فَهلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها [(١)]

وزعم المبرِّد أنَّ (ما) زائدة، و(وصال) فاعلٌ لا مبتدأ، وزعم بعضهم أنَّ (ما) مع هذه الأفعال مصدريَّة لا كافَّة.

والثَّاني: الكافَّة عن عمل النَّصب والرَّفع، وهي المتَّصلة بـ(إنَّ) وأخواتها، نحو ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[(٢)]، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾[(٣)]، وتُسمَّى المتلوَّة بفعل مهيئة، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيِّين أنَّ (ما) مع هذه الحروف اسمٌ مبهَمٌ بمنزلة ضمير الشَّأن في التَّفخيم والإبهام، وفي أنَّ الجملة بعده مفسِّرة له ومخبَرٌ بها عنه، ويردُّه أنَّها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخٍ غير (إنَّ) وأخواتها، وردَّه ابن الخبَّاز في شرح الإيضاح بامتناع (إنَّما أين زيد) مع صحَّة تفسير ضمير الشَّأن بجملة الاستفهام، وهذا سهوٌ منه؛ إذ لا يفسَّر ضمير الشَّأن بالجمل غير الخبريَّة، اللهمَّ إلاَّ مع (أن) المخفَّفة من الثَّقيلة، فإنَّه قد يفسَّر بالدُّعاء نحو (أما أن جزاك الله خيرًا)، وقراءة بعض السَّبعة ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾[(٤)]، على أنَّا لا نسلِّم أنَّ اسم (أن) المخفَّفة يتعين كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدَّر ضمير المخاطب في الأوَّل والغائبة في الثَّاني، وقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ . قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾[(٥)] إنَّ التَّقدير (أنك قد صدَّقت)، وأما ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ ﴾[(٦)]، ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾[(٧)]، ﴿ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[(٨)]، ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ . نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾[(٩)]، ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾[(١٠)] فـ(ما) في ذلك كلِّه اسمٌ باتِّفاق، والحرف عامل، وأمَّا ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾[(١١)] فمن نصب (الميتة) فـ(ما) كافَّة، ومن رفعها ـ وهو أبو رجاء العطاردي ـ فـ(ما) اسمٌ موصولٌ والعائد محذوف، وكذلك ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾[(١٢)] فمن رفع (كيد) فـ(إنَّ) عاملة و(ما) موصولة، والعائد محذوفٌ لكنَّه محتملٌ للاسميِّ والحرفيِّ، أي: إنَّ الذي صنعوه، أو: إنَّ صنعهم، ومَن نَصَب ـ وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم ـ فـ(ما) كافَّة.

وجزم النَّحويُّون بأنَّ (ما) كافَّة في ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾[(١٣)]، ولا يمتنع أن تكون بمعنى (الَّذي) و(العلماء) خبر، والعائد مستتر في (يخشى).

وأُطلقت (ما) على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾[(١٤)]، ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[(١٤)]، وأمَّا قول النَّابغة [من البسيط]:

---

(١) هو الشاهد رقم ١٠٤ المتقدم ص٦٤، وقد تكرر ص٢٢١.
(٢) النساء/ ١٧١. (٣) الأنفال/ ٦. (٤) النور/ ٩. (٥) الصافات/ ١٠٤-١٠٥. (٦) الأنعام/ ١٣٤.
(٧) الحج/ ٦٢. (٨) النحل/ ٩٥. (٩) المؤمنون/ ٥٥. (١٠) الأنفال/ ٤١. (١١) البقرة/ ١٧٣.
(١٢) طه/ ٦٩. (١٣) فاطر/ ٢٨. (١٤) النساء/ ٣.

قالَتْ ألا لَيْتما هذا الْحَمام لَنا .... [1]

فمن نصب (الحمام) ـ وهو الأرجح عند النَّحويِّين في نحو (ليتما زيدًا قائمٌ) ـ فـ(ما) زائدة غير كافَّة، و(هذا) اسمها، و(لنا) الخبر، قال سيبويه: وقد كان رؤبة بن العجَّاج ينشده رفعًا. اهـ، فعلى هذا يحتمل أن تكون (ما) كافَّة و(هذا) مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة و(هذا) خبرٌ لمحذوف، أي (ليت الذي هو هذا الحمام لنا)، وهو ضعيف؛ لحذف الضَّمير المرفوع في صلة غير (أي) مع عدم الطُّول، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال.

وزعم جماعةٌ من الأصوليِّين والبيانيِّين أنَّ (ما) الكافَّة الَّتي مع (إنَّ) نافية، وأنَّ ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأنَّ (إنَّ) للإثبات و(ما) للنَّفي، فلا يجوز أن يتوجَّها معًا إلى شيءٍ واحد؛ لأنَّه تناقض، ولا أن يُحكَم بتوجُّه النَّفي للمذكور بعدها؛ لأنَّه خلاف الواقع باتِّفاق، فتعيَّن صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور فجاء الحصر.

وهـذا البحث مـبنيٌّ على مقدِّمتين باطلتين بإجماع النَّحويِّين؛ إذ ليست (إنَّ) للإثبات، وإنَّما هي لتوكيد الكلام، إثباتًا كان مثل (إنَّ زيدًا قائمٌ)، أو نفيًا مثل (إنَّ زيدًا ليس بقائم)، ومنه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا ﴾[2]، وليـست (مـا) للنَّفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها (ليتما) و(لعلَّما) و(لكنَّما) و(كأنَّما)، وبعضهم ينسب القول بأنَّها نافية للفارسيِّ في كتاب الشِّيرازيَّات، ولم يقل ذلك الفارسي، لا في الشِّيرازيَّات ولا في غيرها، ولا قاله نحويٌّ غيره، وإنَّما قال الفارسيُّ في الشِّيرازيَّات إنَّ العرب عاملوا (إنَّما) معاملة النَّفي و(إلا) في فصل الضَّمير، كقول الفرزدق [من الطويل]:

٤٦٨- .... وَإِنَّما يُدافِعُ عَنْ أَحْسابِهِمْ أَنا أَوْ مِثْلِي [3]

فهذا كقول الآخر [من السريع]:

٤٦٩- قَدْ عَلِمَتْ سَلْمى وجاراتُها ما قطَّرَ الفارسَ إلاَّ أنا [4]

وقول أبي حيان: " لا يجوز فصل الضَّمير المحصور بـ(إنَّما)، وإنَّ الفصل في البيت الأوَّل ضرورة "، واستدلاله بقوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾ [5]، ﴿ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[6]، ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوۡنَ أُجُورَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[7] وَهْمٌ؛ لأنَّ الحصر فيهنَّ في جانب الظَّرف لا الفاعل، ألا ترى أنَّ المعنى (ما أعظكم إلاَّ بواحدة)، وكذلك الباقي.

---

(١) هو الشاهد رقم ٨٧ المتقدم ص٥٥، وقد تكرر ص٢٣٥. (٢) يونس/ ٤٤

(٣) هو للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرًا، وقال الزوزني: معنى البيت: (ما يدافع عن أحساب قوم إلا أنا أو من يماثلني في إحراز الكمالات، والبيت استشهد به على فصل الضمير للقصر بـ(إنما) [٢/ ٧١٨]، وأوله: **أنا الذائد الحامي الذمار**.

(٤) يقال: هذا البيت للفرزدق، والظاهر أنه لعمرو بن معديكرب، **قطره**: ألقاه على قطره، أي جانبه، **والفارس**: الشجاع، وكأنه إنما خص النساء بالعلم بشجاعته استمالةً لهن إليه؛ لأنهن يملن إلى الشجاع والفصيح [٢/ ٧١٩].

(٥) سبأ/ ٤٦. (٦) يوسف/ ٨٦. (٧) آل عمران/ ١٨٥.

الثَّالث: الكافَّة عن عمل الجرِّ، وتتَّصل بأحرف وظروف.

فالأحرف أحدها (ربَّ)، وأكثر ما تدخل حينئذٍ على الماضي، كقوله [من المديد]:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شمالاتُ [1]

لأنَّ التَّكـثير والتَّقليل إنَّما يكونان فيما عُرِفَ حدُّه، والمستقبل مجهول، ومن ثَمَّ قال الرُّمَّاني في ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[2]: إنَّمـا جازَ لأنَّ المستقبل معلومٌ عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هـو علـى حكايـة حـال ماضـية مجازًا، مثل ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾[3]، وقيل: التَّقدير (ربما كان يـودُّ)، وتكون (كان) هذه شأنيَّة، وليس حذف (كان) بدون (إن) و(لو) الشَّرطيَّتين سهلاً، ثمَّ الخبر حينئذٍ وهو (يَوَدُّ) مُخرَجٌ على حكاية الحال الماضية، فلا حاجة إلى تقدير (كان).

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسميَّة، خلافًا للفارسيِّ، ولهذا قال في قول أبي دؤاد [من الخفيف]:

رُبَّما الجامِلُ المؤبَّلُ فيهِمْ .... [4]

(ما) نكرةٌ موصوفةٌ بجملةٍ حُذِفَ مبتدؤها، أي ربَّ شيءٍ هو الجامل.

الثَّاني: الكاف، نحو (كن كما أنت)، وقوله [من الطويل]:

.... كما سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضارِبُهْ [5]

قيل: ومنه ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾[6]، وقيل: (ما) موصولة، والتقدير (كالَّذي هو آلهةٌ لهم)، وقيل: لا تكف الكافَّ بـ(ما)، وإنَّ (ما) في ذلك مصدريَّة موصولة بالجملة الاسميَّة.

الثَّالث: الباء، كقوله [من الخفيف]:

٤٧٠- فَلَئِنْ صِرْتَ لا تُحِيرُ جَوابًا لَبِما قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ [7]

ذكره ابن مالك، وأنَّ (ما) الكافَّة أحدثت مع الباء معنى التَّقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل في نحو ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾[8]، والظَّاهر أنَّ الباء والكاف للتَّعليل، وأنَّ (ما) معهما مصدريَّة.

وقد سلم أنَّ كلاًّ من الكاف والباء يأتي للتَّعليل مع عدم (ما)، كقوله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾[9]، ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[10]، وأنَّ التقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثم المناسب في البيت معنى التَّكثير لا التَّقليل.

(١) هو الشاهد رقم ١٩٠ المتقدم ص١١٥. (٢) الحجر/ ٢.

(٣) الكهف/ ٩٩. (٤) تقدم برقم ١٩٨ ص١١٧.

(٥) هو الشاهد رقم ٢٧٣ المتقدم ص١٥٠. (٦) الأعراف/ ١٣٧.

(٧) قال العيني: لم يسم قائله، **ولا تحير**: من أحار يحير، يقال: كلمته فلم يحر جوابًا، أي لم يردَّه ولم يرجعه، **وجوابًا**: مفعول، وقيل: (يحير) أي من حيث الجواب، وقيل: مفعول له، وعلى هذا يكون (لا يحير) من حار حيرة، و(فبما): جواب الشرط، والباء الجارة وحملت عليها (ما) الكافة وأحدثت فيها معنى التعليل، و(ترى) بالبناء للمفعول [٢/ ٧٢٠].

(٨) البقرة/ ١٩٨. (٩) النساء/ ١٦٠. (١٠) القصص/ ٨٢.

الرَّابع: (من) كقول أبي حيَّة [من الطويل]:

٤٧١- وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً .... [١]

قاله ابن الشَّجريِّ، والظَّاهر أنَّ (ما) مصدريَّة، وأنَّ المعنى مثله في ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[٢]، وقوله [من الطويل]:

٤٧٢- .... وَضَنَّتْ عَلَيْنا والضَّنِينُ مِنَ البُخْلِ [٣]

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقَين من العجل والبخل مبالغة.

وأمَّا الظُّروف فأحدها (بعد)، كقوله [من الكامل]:

٤٧٣- أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما أَفْنانُ رَأْسِكَ كالثّغامِ الْمُخْلِسِ [٤]

المخلِس بكسر اللاَّم: المختلط رطبه بيابسه.

وقيل: (ما) مصدريَّة، وهو الظَّاهر؛ لأنَّ فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة، ولأنَّها لو لم تكن مضافةً لنُوِّنت.

والثاني: (بين) كقوله [من الخفيف]:

٤٧٤- بَيْنما نَحْنُ بالأَراكِ معًا إذْ أَتَى راكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ [٥]

وقيل: (ما) زائدة، و(بين) مضافةٌ إلى الجملة، وقيل: زائدة، و(بين) مضافة إلى زمن محذوفٍ مضافٍ إلى الجملة، أي (بين أوقات نحن بالأراك)، والأقوال الثَّلاثة تجري في (بين) مع الألف في نحو قوله [من الطويل]:

٤٧٥- فَبَيْنا نَسُوسُ النَّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنا إذا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ [٦]

والثَّالث والرَّابع: (حيث) و(إذ)، ويتضمَّنان حينئذٍ معنى (إن) الشَّرطيَّة فيجزمان فعلين.

وغير الكافَّة نوعان: عوض وغير عوض.

فالعوض في موضعين:

أحدهما: في نحو قولهم: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ)، والأصل: انطلقتُ لأن كنت منطلقًا، فقُدِّم المفعول له للاختصاص، وحُذف الجارُّ و(كان) للاختصار، وجيء بـ(ما) للتَّعويض،

---

(١) هو لأبي حية النميري، وتمامه: **على رأسه تلقي اللسان من الفم** [٢/ ٧٢١]. (٢) الأنبياء٣٧.

(٣) صدره: **ألا أصبحت أسماء جازمة الحبل**، قال ابن الشجري في أماليه: هذا من تنزيل الأعيان منزلة المصادر، كأنه قال: والضنين مخلوق من البخل [٢/ ٧٢٢].

(٤) هذا للمرار الفقعسي، **وعلاقة**: منصوب بفعل مضمر، والهمزة للتوبيخ، **والأفنان**: جمع فنن، وهو الغصن، وأراد هنا ذوائب رأسه استعارة، **والثغام**: ضرب من النبات إذا يبس ابيض، ولذلك يشبه به الشيب، **والمخلس**: رأس الرجل إذا صار فيه شيب [٢/ ٧٢٢].

(٥) لجميل، **بينما هنَّ**: كذا في ديوانه، ورأيت بخط العيني: **بينما نحن، الأراك**: شجر [١/ ٣٦٧].

(٦) لهند بنت النعمان، **نُتنصَّف**: أي نستخدم [٢/ ٧٢٣]، وكلا القافيتين في كتاب السيوطي.

وأُدغِمَت النُّون للتَّقارب، والعمل عند الفارسي وابن جنِّي لـ(ما) لا لـ(كان).

والثَّاني: في نحو قولهم: (افعل هذا إمَّا لا)، وأصله: إن كنت لا تفعل غيره.

وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك: شتَّان ما زيد وعمرو، وقول مهلهل [من المنسرح]:

٤٧٦- لَوْ بِأَبَانَيْنِ جاءِ يَخْطُبُها   رُمِّلِ ما أَنْفُ خاطِبٍ بِدَمِ [(١)]

وقد مضى البحث في قوله [من الوافر]:

أَنورًا سَرْعَ ماذا يا فَروقُ [(٢)]

وأن التقدير أنفارًا سرع هذا.

وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدًا قائم.

وبعد الجازم نحو ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ ﴾ [(٣)]، ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[(٤)]، ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ ﴾ [(٥)]، وقول الأعشى [من الطويل]:

٤٧٧- مَتَى ما تُناخِي عِنْدَ بابِ ابْنِ هاشِمٍ   تُراحِي وتَلْقَيْ مِنْ فَواضِلِهِ نَدَى [(٦)]

وبعـد الخـافض، حرفًا كان نحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[(٧)]، ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[(٨)]، ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔتِهِمْ ﴾[(٩)]، وقوله [من الخفيف]:

رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ   بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ [(١٠)]

وقوله [من الطويل]:

وَنَنْصُرُ مَوْلانا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ   كما النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجارِمُ [(١١)]

أو اسمًا، كقوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ ﴾[(١٢)]، وقول الشاعر [من الكامل]:

٤٧٨- نامَ الْخَلِيُّ وما أُحِسُّ رُقادِي   والْهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وسادِي

مِنْ غَيْرِ ما سَقَمٍ وَلَكِنْ شَفَّنِي   هَمٌّ أَراهُ قَدْ أَصابَ فُؤادِي [(١٣)]

وقوله [من الطويل]:

....   ولا سيَّما يومٍ بدارَةِ جُلْجُلِ [(١٤)]

أي: ولا مثل يوم، وقوله: (بدارة) صفةٌ لـ(يوم)، وخبر (لا) محذوف، ومَن رفَعَ (يوم) فالتَّقدير:

---

(١) قال المبرد في الكامل: أبان: جبل، وهما أبانان: أبن الأسود، وأبان الأبيض [٢/ ٧٢٤].

(٢) هو الشاهد رقم ٤٥٨ المتقدم ص٢٤٧.

(٣) الأعراف/ ٢٠٠.   (٤) الإسراء/ ١١٠.   (٥) البقرة/ ١٤٨.   (٦) للأعشى ميمون [٢/ ٥٧٧]

(٧) آل عمران/ ١٥٩.   (٨) المؤمنون/ ٤٠.   (٩) نوح/ ٢٥.

(١٠) هو الشاهد رقم ١٩٧ المتقدم ص١١٧.   (١١) هو الشاهد رقم ٩٠ المتقدم ص٥٧، ١٥٠.

(١٢) القصص/ ٢٨.

(١٣) أول قصيدة للأسود بن يعفر، **الخليّ**: الخالي من الهموم، **وما أحسُّ**: أي ما أجد [٢/ ٥٥٣].

(١٤) هو الشاهد رقم ٢٠٢ المتقدم ص١١٩.

ولا مثل الذي هو يوم، وحسَّن حذفَ العائد طولُ الصِّلة بصفة (يوم)، ثمَّ إنَّ المشهور أنَّ (ما) مخفوضة، وخبر (لا) محذوف، وقال الأخفش: (ما) خبر لـ(لا)، ويلزمه قطع (سيّ) عن الإضافة من غير عوض، قيل: وكون خبر (لا) معرفة، وجوابه أنَّه قد يقدّر (ما) نكرةً موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في (لا رجل قائم) إنَّ ارتفاع الخبر بما كان مرتفعًا به، لا بـ(لا) النَّافية، وفي الهيتيات للفارسي: "إذا قيل: قاموا لا سيما زيدٌ، فـ(لا) مهملة، و(سيَّ) حال، أي قاموا غير مماثلين لزيدٍ في القيام، ويردُّه صحَّة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار (لا)، وذلك واجبٌ مع الحال المفردة، وأمَّا مَن نَصبه فهو تمييز، ثمَّ قيل: (ما) نكرة تامَّة مخفوضة بالإضافة، فكأنَّه قيل: (ولا مثل شيءٍ) ثمَّ جيء بالتَّمييز"، وقال الفارسي: (ما) حرف كافٌّ لـ(سِيَّ) عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في (على التَّمرة مثلها زبدًا)، وإذا قلت: (لا سيَّما زيد) جاز جرُّ زيد ورفعه، وامتنع نصبه.

هـ. وزيدت قبل الخافض، كما في قول بعضهم: (ما خلا زيدٍ) و(ما عدا عمروٍ) بالخفض، وهو نادر.

و. وتُزاد بعد أداة الشَّرط، جازمةً كانت نحو ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [(١)]، ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [(٢)]، أو غيرَ جازمة نحو ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ ﴾ [(٣)].

ز. وبين المتبوع وتابعه في نحو ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾[(٤)]، قال الزَّجَّاج: (ما) حرفٌ زائدٌ للتَّوكيد عند جميع البصريين. اهـ، ويؤيِّده سقوطُها في قراءة ابن مسعود، و﴿ بَعُوضَةً ﴾بدل، وقيل: ﴿ مَّا ﴾ اسم نكرة صفة لـ﴿ مَثَلاً ﴾ أو بدل منه، و﴿ بَعُوضَةً ﴾ عطف بيان على ﴿ مَّا ﴾، وقرأ رؤبة برفع (بعوضة)، والأكثرون على أنَّ (ما) موصولة، أي الَّذي هو بعوضة، وذلك عند البصريِّين والكوفيِّين على حذف العائد مع عدم طول الصِّلة، وهو شاذٌّ عند البصريِّين، قياسٌ عند الكوفيِّين، واختار الزَّمخشريُّ كون (ما) استفهاميَّة مبتدأ و(بعوضة) خبرها، والمعنى (أي شيء، البعوضة فما فوقها في الحقارة).

ح. وزادها الأعشى مرَّتين في قوله [من البسيط]:

٤٧٩- إمَّا تَرَينا حُفاةً لا نِعالَ لنا   إنَّا كذلكَ ما نَحْفَى ونَنْتَعِلُ [(٥)]

وأميَّةُ بن أبي الصَّلت ثلاث مرَّاتٍ في قوله [من الخفيف]:

٤٨٠- سَلَعٌ ما ومثله عُشَرٌ ما   عائلٌ ما وعالت البيقورا [(٦)]

---

(١) النساء/ ٧٨.   (٢) الأنفال/ ٥٨.   (٣) فصلت/ ٢٠.   (٤) البقرة/ ٢٦.

(٥) هو من قصيدة للأعشى [٢/ ٧٢٦].

(٦) هو لأمية بن أبي الصلت، **السلع**: نبتٌ مرٌّ، كان أهل الجاهلية إذا أسنتوا علقوه مع العُشر بثيران الوحش وحدروها من الجبل وأشعلوا في ذلك السلع والعُشَر نارًا؛ يستمطرون بذلك [٢/ ٧٢٦].

وهـذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه، ولا رأيت أحدًا يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في أذناب البقر وبين عراقيبها السَّلَع ـ بفتحتين ـ والعُشَر ـ بضمة ففتحة ـ وهما ضربان من الشَّجر، ثمَّ أوقدوا فيها النَّار وصعدوا بها الجبال ورفعوا أصواتهم بالدعاء، قال:

أَجاعِلٌ أَنْتَ بَيْقُورًا مُسَلَّعَةً   ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللهِ وَالْمَطَرِ

ومعنى (عالت البيقورا) أنَّ السنة أثقلت البقر بما حملتها من السَّلَع والعُشَر.

وهذا فصل عقدته للتدريب في (ما):

قوله تعالى: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴾[(١)] تحتمل (ما) الأولى النافية، أي لم يُغنِ، والاستفهامية، فتكون مفعولاً مطلقًا، والتقدير: أيَّ إغناءٍ أغنى عنه ماله؟ ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذٍ؛ إذ تقديره (أيُّ إغناءٍ أغناه عنه ماله)، وهو نظير (زيدٌ ضربت)، إلاَّ أنَّ الهاء المحذوفة في الآية مفعولٌ مطلَق، وفي المثال مفعول به، وأمَّا (ما) الثانية فموصولٌ اسميٌّ أو حرفيٌّ، أي (والَّذي كسبه) أو (وكسبه)، وقد يضعف الاسميُّ بأنَّه إذا قدِّر (والَّذي كسبه) لزم التِّكرار؛ لتقدُّم ذكر المال، ويُجاب بأنَّه يجوزُ أن يراد بها الولد، ففي الحديث "أحقُّ ما أكل الرجل من كسبه، وإنَّ ولده من كسبه"، والآية حينئذٍ نظير ﴿ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم ﴾[(٢)]، وأمَّا ﴿ وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ﴾[(٣)]، ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ﴾[(٤)] فـ(ما) فيهما محتملة للاستفهاميَّة وللنَّافية، ويرجِّحها تعيُّنها في ﴿ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ ﴾[(٥)]، والأرجح في ﴿ وَمَا أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾[(٦)] أنَّها موصولةٌ عطف على ﴿ ٱلسِّحْرَ ﴾، وقيل: نافية، فالوقف على ﴿ ٱلسِّحْرَ ﴾، والأرجح في ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ ﴾[(٧)] أنَّها النافية؛ بدليل ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ ﴾[(٨)]، وتحتمل الموصولة، والأظهر في ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[(٩)] المصدريَّة، وقيل: موصولة، قال ابن الشَّجريِّ: ففيه خمسة حذوف، والأصل: (بما تؤمر بالصدع به)، فحُذِفَت الباء فصار (بالصدعه)، فحُذِفت (أل) لامتناع جمعها مع الإضافة، فصار (بصدعه)، ثمَّ حُذف المضاف كما في ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[(١٠)] فصار (به)، ثمَّ حذف الجارُّ كما قال عمرو بن معد يكرب [من البسيط]:

٤٨١- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ   ....[(١١)]

---

(١) المسد/ ٢. (٢) آل عمران/ ١٠. (٣) الليل/ ١١. (٤) الحاقة/ ٢٨. (٥) الأحقاف/ ٢٦.
(٦) البقرة/ ١٠٢. (٧) يس/ ٦. (٨) سبأ/ ٤٤. (٩) الحجر/ ٩٤. (١٠) يوسف/ ٨٢.
(١١) هو لعمرو بن معديكرب، **أمرتك الخير**: يُروى (أمرتك الرشد) [٢/ ٧٢٧]، وعجزه: **(فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشَبِ)**

فصار (تؤمره)، ثمَّ حُذِفَت الهاء كما حُذِفَت في ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴾[1]، وهذا تقرير ابن جنِّي.

وأمَّا ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [2] فـ(ما) شرطيَّة، ولهذا جُزِمَتْ ومحلُّها النَّصب بـ﴿ نَنسَخْ ﴾، وانتصابها إمَّا على أنَّها مفعولٌ به مثل ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[3]، فالتَّقدير: (أي شيء ننسخ)، لا (أي آيةٍ ننسخ)؛ لأنَّ ذلك لا يجتمع مع ﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ ، وإمَّا على أنَّها مفعولٌ مطلق، فالتَّقدير (أي نسخٍ ننسخ)، فـ﴿ ءَايَةٍ ﴾ مفعول ﴿ نَنسَخْ ﴾، و﴿ مِنْ ﴾ زائدة، وردَّ هذا أبو البقاء بأنَّ (ما) المصدريَّة لا تعمل، وهذا سهوٌ منه؛ فإنَّه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أنَّ (ما) مصدرٌ، بمعنى أنَّها مفعولٌ مطلَق، ولم ينقل عنه أنَّها مصدريَّة.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾[4] فـ﴿ مَا ﴾ محتملةٌ للموصوفة، أي (شيئًا لم نمكِّنْه لكم) فحذف العائد، وللمصدريَّة الظَّرفيَّة، أي أنَّ مدَّة تمكُّنهم أطول، وانتصابها في الأوَّل على المصدر، وقيل على المفعول به، على تضمين (مكَّنَّا) معنى (أعطينا)، وفيه تكلُّف.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [5] فـ﴿ مَا ﴾ محتملة لثلاثة أوجه:

أحدها الزِّيادة، فتكون إمَّا لمجرَّد تقوية الكلام، مثلها في ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[6] فتكون حرفًا باتِّفاق، و﴿ قليلاً ﴾ في معنى النَّفي، مثلها في قوله [من الطويل]:

.... قَلِيلٌ بِها الأَصْواتُ إِلاَّ بُغامُها [7]

وإمَّا لإفادة التَّقليل، مثلها في (أكلت أكلاً ما)، وعلى هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل، ويكون التَّقليل على معناه، ويزعم قومٌ أنَّ (ما) هذه اسمٌ كما قدَّمناه في ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾ [8].

والوجه الثَّاني النَّفي، و﴿ قليلاً ﴾ نعتٌ لمصدر محذوف أو لظرف محذوف، أي إيمانًا قليلاً، أو زمنًا قليلاً، أجاز ذلك بعضهم، ويردُّه أمران: أحدهما أنَّ (ما) النَّافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئًا ما على تقدير ﴿ قليلاً ﴾ نعتًا للظَّرف لأنَّهم يتَّسعون في الظَّرف، وقد قال [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ ما اسْتَغْنَيْنا [9]

والثَّاني أنَّهم لا يجمعون بين مجازين، ولهذا لم يُجيزُوا (دخلتُ الأمرَ)؛ لئلاَّ يجمعوا بين حذف (في) وتعليق الدُّخول باسم المعنى، بخلاف (دخلتُ في الأمر) و(دخلتُ الدَّار)، واستقبحوا

---

(١) الفرقان/ ٤١. (٢) البقرة/ ١٠٦. (٣) الإسراء/ ١١٠.
(٤) الأنعام/ ٦. (٥) البقرة/ ٨٨. (٦) آل عمران/ ١٥٩.
(٧) تقدم برقم ٩٩ ص٦٢. (٨) البقرة/ ٢٦.
(٩) هو الشاهد رقم ١٢٨ المتقدم ص٨٤، ٢٢٢.

(سِيرَ عليه طويلٌ)؛ لئلاَّ يجمعوا بين جعل الحدث أو الزَّمان مسيرًا وبين حذف الموصوف، بخلاف (سير عليه طويلاً) و(سير عليه سيرٌ طويلٌ أو زمنٌ طويلٌ).

والثالث أن تكون مصدريَّة، وهي وصلتها فاعل بـ﴿ قليلاً ﴾، و﴿ قليلاً ﴾ حال معمول لمحذوفٍ دلَّ عليه المعنى، أي (لعنهم الله فأخروا قليلا إيمانهم)، أجازه ابن الحاجب، ورَجَّح معناه على غيره.

وقوله تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾[1] ﴿ مَا ﴾ إمَّا زائدة، فـ(مِن) متعلقة بـ﴿ فَرَّطتُمْ ﴾، وإمَّا مصدريَّة، فقيل: موضعها هي وصلتها رفعٌ بالابتداء، وخبره ﴿من قبل﴾، ورُدَّ بأنَّ الغايات لا تقع أخبارًا ولا صلاتٍ ولا صفاتٍ ولا أحوالاً، نصَّ على ذلك سيبويه وجماعةٌ من المحقِّقين، ويُشكِلُ عليهم ﴿ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ﴾[2].

وقيل: نصبٌ، عطفًا على (أنَّ) وصلتها، أي (ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم)، ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظَّرف، وهو ممتنع، فإن قيل: قد جاء ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾[3]، ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً ﴾[4]، قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهَّم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين.

وقوله تعالى: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾[5] ﴿ مَا ﴾ ظرفيَّة، وقيل: بدلٌ من ﴿ ٱلنِّسَآءَ ﴾، وهو بعيد، وتقول: (اصنع ما صنعت)، فـ(ما) موصولةٌ أو شرطيَّة، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت: (اصنع ما تصنع) امتنعت الشَّرطيَّة؛ لأنَّ شرط حذف الجواب مُضيُّ فعل الشرط.

وتقول: (ما أحسن ما كان زيدٌ)، فـ(ما) الثَّانية مصدريَّة، و(كان زيد) صلتها، والجملة مفعول، ويجوز عند مَن جوَّز إطلاق (ما) على آحاد من يعلم أن تقدِّرها بمعنى (الَّذي)، وتقدِّر (كان) ناقصة رافعة لضميرها، وتنصب زيدًا على الخبريَّة، ويجوز على قوله أيضًا أن تكون بمعنى (الَّذي) مع رفع (زيد) على أن يكون الخبر ضمير (ما) ثمَّ حُذِف، والمعنى (ما أحسن الَّذي كانه زيدٌ)، إلاَّ أنَّ حذف خبر (كان) ضعيف.

وممَّا يُسأل عنه قول الشَّاعر في صفة فرسٍ صافن، أي ثانٍ في وقوفه إحدى قوائمه [من الكامل]:

٤٨٢- أَلِفَ الصُّفُونَ فما يَزالُ كَأَنَّهُ ... مِمَّا يَقُومُ على الثَّلاثِ كَسِيرا[6]

---

(١) يوسف/ ٨٠. (٢) الروم/ ٤٢. (٣) يس/ ٩. (٤) البقرة/ ٢٠١. (٥) البقرة/ ٢٣٦.

(٦) أخبر بقوله: (**مِمَّا يقوم**) و(ما) بمعنى (الذي)، فكأنه قال: كأنه من الخيل الذي يقوم على الثلاث، **كسيرا**: حال من الضمير في (يقوم)، وذُكر إجراءً له على لفظ ما يشبه بالخيل الذي يقوم على الثلاث في حال كونها مكسورًا إحدى قوائمها [٢/ ٧٢٩].

فيُقال: كان الظَّاهر رفع (كسيرًا) خبرًا لـ(كأنَّ).

والجواب أنَّه خبرٌ لـ(يزال)، ومعناه كاسر أي ثان، كـ(رحيم) و(قدير)، لا مكسور ضد الصَّحيح كـ(جريح) و(قتيل)، و(ما) مصدريَّة، وهي وصلتها خبر (كأنَّ)، أي ألِفَ القِيامَ على الثَّلاث فلا يزال ثانيًا إحدى قوائمه حتَّى كأنَّه مخلوقٌ من قيامه على الثَّلاث، وقيل (ما) بمعنى الَّذي، وضمير (يقوم) عائدٌ إليها، و(كسيرًا) حال من الضَّمير، وهو بمعنى مكسور، و(كأنَّ) ومعمولاها خبر (يزال)، أي كأنَّه من الجنس الَّذي يقوم على الثَّلاث، والمعنى الأول أولى.

(من):

تأتي على خمسةَ عشَرَ وجهًا:

أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتَّى ادَّعى جماعةٌ أنَّ سائر معانيها راجعةٌ إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزَّمان، نحو ﴿ مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾(١)، ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ ﴾(٢).

قال الكوفيُّون والأخفش والمبرِّد وابن درستويه: وفي الزَّمان أيضًا، بدليل ﴿ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ ﴾(٣) ، وفي الحديث "فمُطِرْنا من الجمعة إلى الجمعة" ، وقال النَّابغة [من الطويل]:

٤٨٣- تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ   إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجارِبِ (٤)

وقيل: التَّقدير (من مُضِيِّ أزمان يوم حليمة)، و(من تأسيس أوَّل يوم)، وردَّه السُّهيلي بأنَّه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزَّمان.

الثاني: التَّبعيض، نحو ﴿ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾(٥)، وعلامتها إمكان سدِّ (بعض) مسدَّها، كقراءة ابن مسعود ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ ما تُحِبُّونَ ﴾.

الثالث: بيان الجنس، وكثيرًا ما تقع بعد (ما) و(مهما)، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما، نحو ﴿ مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٍ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَا ﴾(٦)، ﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾(٧)، ﴿ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾(٨)، وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصبٍ على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما: ﴿ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسۡتَبۡرَقٍ ﴾(٩)، الشَّاهد في غير الأولى؛ فإنَّ تلك للابتداء، وقيل: زائدة، ونحو ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾(١٠) .

---

(١) الإسراء/ ١.   (٢) النمل/ ٣٠.   (٣) التوبة/ ١٠٨.

(٤) للنابغة الذبياني، **حليمة**: امرأة من غسان، كانوا إذا أحسن الرجل منهم القتال طيَّبته حليمة، واليوم المذكور يوم أخذت الملك من الضجاعم [١/ ٣٥١].

(٥) البقرة/ ٢٥٣.   (٦) فاطر/ ٢.   (٧) البقرة/ ١٠٦.

(٨) الأعراف/ ١٣٢.   (٩) الكهف/ ٣١.   (١٠) الحج/ ٣٠.

وأنكر مجيء (مِنْ) لبيان الجنس قومٌ، وقالوا: هي في ﴿ مِن ذَهَبٍ ﴾ و﴿ مِّن سُندُسٍ ﴾ للتَّبعيض، وفي ﴿ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾ للابتداء، والمعنى (فاجتنبوا من الأوثان الرِّجس) وهو عبادتها، وهذا تكلُّف، وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أنَّ بعض الزَّنادقة تمسَّك بقوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةً ﴾(1) في الطَّعن على بعض الصَّحابة، والحقُّ أنَّ (مِنْ) فيها للتَّبيين لا للتَّبعيض، أي الَّذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله ﴿ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ ﴾(2)، وكلُّهم محسنٌ ومتَّقٍ، ﴿ وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾(3)، فالمقول فيهم ذلك كلُّهم كفَّار.

الرَّابع: التَّعليل، نحو ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ ﴾(4)، وقوله [من المتقارب]:

٤٨٤- وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جاءَنِي .... (5)

وقول الفرزدق في عليِّ بن الحسَين [من البسيط]:

٤٨٥- يُغْضِي حَياءً ويُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ .... (6)

الخامس: البدل، نحو ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾(7)، ﴿ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ ﴾(8)؛ لأنَّ الملائكة لا تكون من الإنس، ﴿ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا ﴾(9)، أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، "ولا ينفع ذا الجدِّ منك الجدُّ"، أي لا ينفع ذا الحظِّ من الدُّنيا حظُّه بذلك، أي بدل طاعتك، أو بدل حظك، أي بدل حظِّه منك، وقيل: ضمِّن (ينفع) معنى (يمنع)، ومتى علِّقت (من) بـ(الجد) انعكس المعنى، وأمَّا ﴿ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ ﴾(10) فليس من هذا، خلافًا لبعضهم، بل (من) للبيان أو للابتداء، والمعنى (فليس في شيءٍ من ولاية الله)، وقال ابن مالك في قول أبي نُخَيلة [من الرجز]:

٤٨٦- وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقا (11)

---

(1) الفتح/ ٢٩. (2) آل عمران/ ١٧٢. (3) المائدة/ ٧٣. (4) نوح/ ٢٥.

(5) هو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي فيما رواه الأصمعي وأبو عمرو الشيباني وأبو عبيدة وابن الأعرابي، وقال ابن الكلبي: هي لعمرو بن معديكرب، ورواه ابن دريد لامرئ القيس بن عانس الصحابي [٢/ ٧٣١]، وعجز البيت: **وخُبِّرته عن بني الأسود**.

(6) للفرزدق، قاله في علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، أو للحزين الشاعر (عمرو بن عبيد) في ابن عبد الملك بن مروان، وعجزه: **فلا يُكلَّم إلاَّ حين يبتسمُ** [٢/ ٧٣٢].

(7) التوبة/ ٣٨. (8) الزخرف/ ٦٠. (9) آل عمران/ ١٠. (10) آل عمران/ ٢٨.

(11) هو لأبي نخيلة، واسمه يعمر بن حزن بن زائدة، **البقول**: يُروى بالموحدة، فـ(من) للبدل، أي بدل البقول، وبالنون، فهي للتبعيض، والمراد وصف الجارية بأنها لم تأكل الفستق وأنها بدوية [٢/ ٧٣٥].

المراد (بدل البُقول)، وقال غيره: تَوهَّمَ الشَّاعر أنَّ الفستق من البقول، وقال الجوهري: الرِّواية (الـنُّقول) بالـنُّون، و(من) عليهما للتَّبعيض، والمعنى على قول الجوهري أنَّها تأكل النُّقول إلاَّ الفستق، وإنَّما المراد أنَّها لا تأكل إلاَّ البقول؛ لأنَّها بدويَّة.

وقال الآخر يصف عاملي الزَّكاة بالجور [من الكامل]:

٤٨٧- أَخَذُوا الْمَخاضَ مِنَ الفَصيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ للأَمِيرِ أَفِيلا [1]

أي (بدل الفصيل)، والأفيل: الصَّغير؛ لأنَّه يأفل بين الإبل، أي يغيب، وانتصاب (أفيلاً) على الحكاية؛ لأنَّهم يكتبون (أدَّى فلانٌ أفيلاً).

وأنكر قومٌ مجيء (مِن) للبدل فقالوا: التَّقدير في ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[2]، أي (بدلاً منها)، فالمفيد للبدليَّة متعلقها المحذوف، وأمَّا هي فللابتداء، وكذا الباقي.

السَّادس: مرادفة (عن)، نحو ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[3]، ﴿ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾[4]، وقيل: هي في هذه للابتداء؛ لتفيد أنَّ ما بعد ذلك من العذاب أشدُّ، وكأنَّ هذا القائل يعلِّق معناها بـ(ويل)، مثل ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[5].

ولا يصحُّ كونه تعليقًا صناعيًّا؛ للفصل بالخبر، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأولى للتَّعليل، أي من أجل ذكر الله؛ لأنَّه إذا ذُكِرَ قَسَتْ قُلُوبُهم.

وزعم ابن مالك أنَّ مِنْ في نحو (زيدٌ أفضلُ من عمرو) للمجاوزة، وكأنَّه قيل: جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل، قال: وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنَّها لابتداء الارتفاع في نحو (أفضل منه) وابتداء الانحطاط في نحو (شرٌّ منه)؛ إذ لا يقع بعدها (إلى). اهـ

وقد يقال: ولو كانت للمجاوزة لصحَّ في موضعها (عن).

السابع: مرادفة الباء، نحو ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ ﴾[6]، قاله يونس، والظَّاهر أنَّها للابتداء.

الثامن: مرادفة (في)، نحو ﴿ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾[7]، ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾[8]، والظَّاهر أنَّها في الأولى لبيان الجنس، مثلها في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[9].

التاسع: موافقة (عند)، نحو ﴿ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾[10]، قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنَّها في ذلك للبدل.

---

(١) هذا من قصيدة للراعي يمدح بها عبد الملك بن مروان ويشكو من السُّعاة، **غُلُبَّةً**: مصدر (غلب)، **الأفيل**: الفصيل، أو الذي أتت عليه سبعة أشهر من أولاد الإبل [٢/ ٧٣٦].

(٢) التوبة/ ٣٨. (٣) الزمر/ ٢٢. (٤) الأنبياء/ ٩٧. (٥) سورة ص/ ٢٧. (٦) الشورى/ ٤٥.

(٧) فاطر/ ٤٠. (٨) الجمعة/ ٩. (٩) البقرة/ ١٠٦. (١٠) آل عمران/ ١٠.

العاشر: مرادفة (ربَّما)، وذلك إذا اتَّصلت بـ(ما)، كقوله [من الطويل]:

وإنَّا لَمِمَّا نَضربُ الكبشَ ضربةً   على رأسِهِ تُلْقِي اللِّسان مِنَ الفَمِ [1]

قاله السِّيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وخرَّجوا عليه قول سيبويه: (واعلم أنَّهم ممَّا يحذفون كذا)، والظَّاهر أنَّ (مِنْ) فيهما ابتدائيَّة و(ما) مصدريَّة، وأنَّهم جعلوا كأنَّهم خُلِقُوا من الضَّرب والحذف، مثل ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[2].

الحادي عشر: مرادفة (على)، نحو ﴿ وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾[3]، وقيل: على التَّضمين، أي (منعناه منهم بالنَّصر).

الثَّاني عشر: الفصل، وهي الدَّاخلة على ثاني المتضادَّين، نحو ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾[4]، ﴿ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾[5]، قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأنَّ الفصل مستفادٌ من العامل، فإنَّ (ماز) و(ميَّز) بمعنى (فصل)، والعلم صفةٌ تُوجِب التَّمييز، والظَّاهر أنَّ (مِن) في الآيتين للابتداء، أو بمعنى (عن).

الثَّالث عشر: الغاية، قال سيبويه: " وتقول: (رأيته من ذلك الموضع)، فجعلته غايةً لرؤيتك، أي محلاً للابتداء والانتهاء، قال: وكذا (أخذته من زيدٍ)، وزعم ابن مالك أنَّها في هذه للمجاوزة، والظَّاهر عندي أنَّها للابتداء؛ لأنَّ الأخذ ابتدأ من عنده وانتهى إليك.

الرَّابع عشر: التَّنصيص على العموم، وهي الزَّائدة في نحو (ما جاءني من رجُلٍ)؛ فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصحُّ أن يُقال: (بل رجلان)، ويمتنع ذلك بعد دخول (مِنْ).

الخامس عشر: توكيد العموم، وهي الزَّائدة في نحو (ما جاءني من أحدٍ) أو (من ديَّارٍ)، فإنَّ أحدًا وديَّارًا صيغتا عموم.

وشرط زيادتها في النَّوعين ثلاثة أمور:

أحدها تقدُّم نفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ بـ(هل)، نحو ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾[6]، ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَـٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾[7]، وتقول: (لا يقم من أحدٍ)، وزاد الفارسيُّ الشرط، كقوله [من الطويل]:

٤٨٨- وَمَهْما تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ   وإنْ خالَها تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ [8]

وسيأتي فصل (مهما).

---

(١) هو لأبي حيَّة النميري، وقد تقدم برقم ٤٧١ ص٢٥٥.
(٢) الأنبياء/ ٣٧. (٣) الأنبياء/ ٧٧. (٤) البقرة/ ٢٢٠. (٥) آل عمران/ ١٧٩.
(٦) الأنعام/ ٥٩. (٧) الملك/ ٣.
(٨) هو من معلقة زهير بن أبي سُلمى المشهورة، و**الخليقة**: الطبيعة [١/ ٣٨٩].

والثَّاني تنكير مجرورها.

والثَّالث كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأً.

تنبيهات:

أحدها: قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾(١)، ولك أن تقدِّر (كان) تامَّةً؛ لأنَّ مرفوعها فاعلٌ، وناقصةً؛ لأنَّ مرفوعها شبيهٌ بالفاعل وأصله المبتدأ.

الثَّاني: تقييد المفعول بقولنا: (به) هي عبارة ابن مالك، فتخرج بقيَّة المفاعيل، وكأنَّ وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنَّهن في المعنى بمنزلة المجرور بـ(مع) وباللام وبـ(في)، ولا تجامعهنَّ (من)، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجهٌ، وقد خرَّجَ عليه أبو البقاء ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾(٢) فقال: (مِنْ) زائدة، و(شيء) في موضع المصدر، أي تفريطًا، مثل ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾(٣)، والمعنى (تفريطًا) و(ضرًّا)، قال: ولا يكون مفعولاً به؛ لأنَّ (فرَّطَ) إنَّما يُتعدَّى إليه بـ(في)، وقد عُدِّي بها إلى ﴿ ٱلْكِتَٰبِ ﴾، قال: وعلى هذا فلا حجَّة في الآية لمن ظنَّ أنَّ الكتاب يحتوي على ذكر كلِّ شيءٍ صريحًا، قلت: وكذا لا حُجَّة فيها لو كان ﴿ شَىْءٍ ﴾ مفعولاً به؛ لأنَّ المراد بالكتاب اللَّوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾(٤)، وهو رأي الزَّمخشري، والسِّياق يقتضيه.

الثالث: القياس أنَّها لا تُزاد في ثاني مفعولي (ظنَّ)، ولا ثالث مفعولات (أعلَمَ)؛ لأنَّهما في الأصل خبر، وشذَّت قراءة بعضهم ﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نُّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾(٥) ببناء (نُتَّخَذَ) للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة (من) في الحال، ويظهر لي فساده في المعنى؛ لأنَّك إذا قلت: (ما كان لك أن تتَّخذ زيدًا في حالة كونه خاذلاً لك) فأنت مثبتٌ لخذلانه، ناهٍ عن اتِّخاذه، وعلى هذا فيلزم أنَّ الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع: أكثرهم أهمل هذا الشَّرط الثَّالث، فيلزمهم زيادتها في الخبر في نحو (ما زيدٌ قائمًا)، والتَّمييز في نحو (ما طاب زيدٌ نفسًا)، والحال في نحو (ما جاء أحدٌ راكبًا)، وهم لا يجيزون ذلك.

وأمَّا قول أبي البقاء في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾(٦) إنَّه يجوز كون ﴿ ءَايَةٍ ﴾ حالاً و﴿ مِنْ ﴾ زائدة كما جاءت ﴿ ءَايَةً ﴾ حـالاً في ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾(٧) والمعنى (أي شيء ننسخ

(١) المؤمنون/ ٩١. (٢) الأنعام/ ٣٨. (٣) آل عمران/ ١٢٠. (٤) الأنعام/ ٥٩.
(٥) الفرقان/ ١٨. (٦) البقرة/ ١٠٦. (٧) الأعراف/ ٧٣.

قليلاً أو كثيرًا)، ففيه تخريج التَّنزيل على شيءٍ إن ثَبتَ فهو شاذٌّ، أعني زيادة (مِن) في الحال، وتقدير ما ليس بمشتقٍّ ولا منتقلٍ ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتَّنظير بما لا يناسب؛ فإنَّ ﴿ ءَايَةً ﴾ في ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً ﴾ بمعنى علامة، لا واحدة الآي، وتفسير اللَّفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلاً أو كثيرًا، وإنَّما ذلك مستفادٌ من اسم الشَّرط لعمومه، لا من ﴿ ءَايَةً ﴾.

ولم يشترط الأخفش واحدًا من الشَّرطين الأوَّلين، واستدلَّ بنحو ﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾[1]، ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾[2]، ﴿ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾[3]، ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ ﴾[4]، ولم يشترط الكوفيُّون الأوَّل، واستدلُّوا بقولهم: (قد كان من مطر)، وبقول عمر ابن أبي ربيعة [من المتقارب]:

٤٨٩- ويَنْمى لَها حُبُّها عِنْدَنا فما قالَ مِنْ كاشحٍ لَمْ يَضِرْ [5]

وخرَّج الكسائيُّ على زيادتها "إنَّ من أشدِّ النَّاس عذابًا يومَ القيامة المصوِّرون"، وابنُ جنِّي قراءَةَ بعضهم ﴿ لَمآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكۡمَةٍ ﴾[6] بتشديد (لما)، وقال: أصله (لمن ما)، ثمَّ أدغم، ثمَّ حذفت ميم (مِنْ).

وجوَّز الزَّمخشريُّ في ﴿ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴾[7] الآية كون المعنى (ومِنَ الَّذي كنَّا منزلين)، فجوَّز زيادتها مع المعرفة.

وقال الفارسيُّ في ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ ﴾[8]: يجوز كون (من) و(من) الأخيرتين زائدتَين، فجوَّز الزِّيادة في الإيجاب.

وقال المخالفون: التَّقدير (قد كان هو)، أي كائن من جنس المطر، و(فما قال هو)، أي قائل من جنس الكاشح، و(إنَّه من أشدِّ الناس)، أي إنَّ الشَّأن، و(لقد جاءك هو)، أي جاءٍ من الخبر كائنًا من نبأ المرسلين، أو (ولقد جاءك نبأٌ من نبأ المرسلين)، ثمَّ حُذِفَ الموصوف، وهذا ضعيفٌ في العربيَّة؛ لأنَّ الصِّفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التَّنزيل عليه.

واختُلِفَ في (مِنْ) الدَّاخلة على (قبل) و(بعد)، فقال الجمهور: لابتداء الغاية، ورُدَّ بأنَّها لا تدخل عندهم على الزَّمان كما مرَّ، وأُجِيبَ بأنَّهما غير متأصِّلَين في الظَّرفيَّة، وإنَّما هما في الأصل صفتان للزَّمان، إذ معنى (جئت قبلك): جئت زمنًا قبل زمنِ مجيئك، فلهذا سهُل ذلك فيهما، وزعم ابن مالك أنَّها زائدة، وذلك مبنيٌّ على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

---

(١) الأنعام/ ٣٤. (٢) الأحقاف/ ٣١ . (٣) الكهف/ ٣١. (٤) البقرة/ ٢٧١.

(٥) هذا من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة [٢/ ٧٣٨].

(٦) آل عمران/ ٨١. (٧) يس/ ٢٨. (٨) النور/ ٤٣.

مسألة:

﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾(١) (من) الأولى للابتداء، والثَّانية للتَّعليل، وتعلُّقها بـ(أرادوا) أو بـ(يخرجوا)، أو للابتداء فالغمُّ بدل اشتمال وأُعيد الخافض وحُذِف الضَّمير، أي من غمٍّ فيها.

مسألة:

﴿ مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا ﴾(٢) (من) الأولى للابتداء، والثَّانية إمَّا كذلك فالمجرور بدل بعض وأعيد الجارُّ، وإمَّا لبيان الجنس فالظَّرف حالٌ والمنبت محذوف، أي مِمَّا تنبته كائنًا من هذا الجنس.

مسألة:

﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ﴾(٣) (من) الأولى مثلها في (زيدٌ أفضل من عمرو)، و(من) الثَّانية للابتداء على أنَّها متعلِّقة باستقرار مقدَّر أو بالاستقرار الَّذي تعلَّقت به (عند)، أي شهادةً حاصلةً عنده مِمَّا أخبر الله به، قيل: أو بمعنى (عن) على أنَّها متعلقة بـ﴿ كَتَمَ ﴾ على جعل كتمانه عن الأداء الَّذي أوجبه الله كتمانه عن الله، وسيأتي أنَّ (كَتَمَ) لا يتعدَّى بـ(من).

مسألة:

﴿ إِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهۡوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ﴾(٤) (مِن) للابتداء، والظَّرف صفة لـ(شهوة)، أي شهوةً مبتدأةً من دونهنَّ، قيل: أو للمقابلة، كـ(خذ هذا من دون هذا)، أي اجعله عوضًا منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الَّذي تقدَّم، ويردُّه أنَّه لا يصحُّ التَّصريح به ولا بالعوض مكانها هنا.

مسألة:

﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٍ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾(٥) الآية فيها (من) ثلاث مرات: الأولى للتَّبيين؛ لأنَّ الكافرين نوعان: كتابيُّون ومشركون، والثَّانية زائدة، والثَّالثة لابتداء الغاية.

مسألة:

﴿ لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴾(٦)، ﴿ وَيَوۡمَ نَحۡشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوۡجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ ﴾(٧) الأولى منهما للابتداء، والثَّانية للتَّبيين.

---

(١) الحج/ ٢٢. (٢) البقرة/ ٦١. (٣) البقرة/ ١٤٠. (٤) الأعراف/ ٨١.
(٥) البقرة/ ١٠٥. (٦) الواقعة/ ٥٢. (٧) النمل/ ٨٣.

مسألة:

﴿ نُودِيَ مِن شَاطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَارَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾[1] (مـن) فيهما للابتداء، ومجرور الثَّانية بدلٌ من مجرور الأولى بدلَ اشتمال؛ لأنَّ الشَّجرة كانت نابتة بالشَّاطئ.

(مَن):

على أربعة أوجه:

شرطية نحو ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[2].

واستفهامية نحو ﴿ مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾[3]، ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ ﴾[4]، وإذا قيل: (مَن يفعل هذا إلا زيدٌ؟) فهي (مَن) الاستفهاميَّة أُشرِبَت معنى النَّفي، ومنه ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[5].

ولا يتقيَّد جواز ذلك بأن يتقدَّمها الواو، خلافًا لابن مالك، بدليل ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[6].

وإذا قيل: (مَنْذا لقيتَ) فـ(مَن) مبتدأ، و(ذا) خبرٌ موصول، والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيِّين في زيادة الأسماء كون (ذا) زائدة و(مَن) مفعولاً، وظاهر كلام جماعةٍ أنَّه يجوز في (مَنذا لقيت) أن تكون (مَن) و(ذا) مركَّبتين، كما في قولك: (ماذا صنعت؟)، ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه، وثعلب في أماليه، وغيرُهما، وخصُّوا جواز ذلك بـ(ماذا)؛ لأنَّ (ما) أكثر إبهامًا، فحسُن أن تُجعَل مع غيرها كشيءٍ واحدٍ؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأنَّ التَّركيب خلاف الأصل، وإنَّما دلَّ عليه الدَّليل مع (ما)، وهو قولهم: (لِما جئت؟) بإثبات الألف.

وموصولة في نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[7].

ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها (رُبَّ) في قوله [من الرمل]:

٤٩٠- رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ[8]

ووُصِفَت بالنَّكـرة في نحو قولهم: (مررتُ بِمَنْ معجبٍ لك)، وقال حسَّان رضي الله عنه [من الكامل]:

فَكَفَى بِنا فَضلاً على مَن غيرِنا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانا[9]

---

(١) القصص/ ٣٠. (٢) النساء/ ١٢٣. (٣) يس/ ٥٢. (٤) طه/ ٤٩.
(٥) آل عمران/ ١٣٥. (٦) البقرة/ ٢٥٥. (٧) الحج/ ١٨.
(٨) هو من قصيدة لسويد بن أبي كاهل اليشكري [٢/ ٧٤٠].
(٩) تقدم برقم ١٤٧ ص٩٤.

ويُروى برفع (غير)، فيحتمل أنَّ (مَن) على حالها ويحتمل الموصوليَّة، وعليهما فالتَّقدير (على مَن هو غيرنا) والجملة صفة أو صلة، وقال الفرزدق [من البسيط]:

٤٩١- إِنِّي وإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنا   كَمَنْ بوادِيهِ بَعْدَ الْمَحْلِ مَمْطُورِ (١)

أي كشخص ممطور بواديه.

وزعم الكسائيُّ أنَّها لا تكون نكرةً إلاَّ في موضعٍ يخصُّ النَّكرات، وردَّ بهذين البيتين فخرَّجهما على الزِّيادة، وذلك شيءٌ لم يثبت كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ (٢)، فجزم جماعةٌ بأنَّها موصوفة، وهو بعيد؛ لقلَّة استعمالها، وآخرون بأنَّها موصولة، وقال الزَّمخشري: إن قُدِّرَتْ (أل) في ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ للعهد فموصولةٌ مثل ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾(٣)، أو للجنس فموصوفةٌ مثل ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾(٤)، ويحتاج إلى تأمُّل.

تنبيهان:

الأوَّل: تقول: (مَن يُكرمني أُكرمهُ) فتحتمل (مَن) الأوجه الأربعة، فإن قدَّرتها شرطيَّة جزمت الفعلين، أو موصولةً أو موصوفةً رفعتهما، أو استفهاميَّةً رفعتَ الأوَّل وجزمت الثَّاني؛ لأنَّه جوابٌ بغير الفاء، و(مَن) فيهنَّ مبتدأ، وخبر الاستفهاميَّة الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثَّانية، والشَّرطيَّة الأولى أو الثانية على خلافٍ في ذلك، وتقول: (مَن زارَني زُرْتُهُ) فلا تَحْسُنُ الاستفهاميَّة، ويحسُن ما عداها.

الثَّاني: زيدَ في أقسام (مَنْ) قسمان آخران:

أحدهما: أن تأتي نكرةً تامَّة، وذلك عند أبي عليٍّ، قاله في قوله [من البسيط]:

٤٩٢- ....   ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإِعْلانِ (٥)

فزعم أنَّ الفاعل مستتر، و(مَن) تمييز، وقوله: (هو) مخصوصٌ بالمدح، فهو مبتدأٌ خبره ما قبله، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، وقال غيره: (مَن) موصولٌ فاعل، وقوله: (هو) مبتدأٌ خبره (هو) آخر محذوفٌ، على حدِّ قوله [من الرجز]:

.... وَشِعْرِي شِعْرِي (٦)

---

(١) هو للفرزدق من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك، قال الزمخشري: جعل (**إنِّي**) من الأسماء نكرة موصوفًا لـ(**ممطور**)، و(**إيَّاك**) خطاب ليزيد، و(**حلَّت**) أي الإبل: نزلت بأرحلنا عندك، أراد: إني إذا خططت رحالي إليك كرجل كان واديه محلا ممطرا، والباء في (**بواديه**) متصل بـ(**ممطور**)، وليس في البيت ما يعود إلى (**إيَّاك**) [٢/ ٧٤١].

(٢) البقرة/ ٨.

(٣) التوبة/ ٦١.

(٤) الأحزاب/ ٢٣.

(٥) صدره: **ونعم مزكأً مَن ضاقت مذاهبُهُ** [٢/ ٧٤١].

(٦) لأبي النجم العجلي، أوله: **أنا أبو النجم**، وقد أهمله السيوطي!

والظَّـرف مـتعلِّقٌ بالمحـذوف؛ لأنَّ فـيه معنـى الفعل، أي (ونعم مَن هو الثَّابت في حالتي السِّرِّ والعلانية)، قلت: ويحتاج إلى تقدير (هو) ثالث يكون مخصوصًا بالمدح.

الثَّانـي: التَّوكـيد، وذلـك فـيما زعـم الكـسائيُّ أنَّهـا ترد زائدةً كـ(ما)، وذلك سهلٌ على قاعدة الكوفيِّين في أنَّ الأسماء تُزاد، وأنشد عليه [من الكامل]:

فَكَفَى بنا فضلاً على مَن غيرنا .... (1)

فيمن خفض (غيرنا)، وقوله [من الكامل]:

٤٩٣- يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ .... (2)

فيمن رواه بـ(من) دون ما، وهو خلاف المشهور، وقوله [من البسيط]:

٤٩٤- آلُ الزُّبَيْرِ سنامُ المجدِ قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ القبائِلُ والأَثرونَ من عدَدا (3)

ولـنا أنَّها في الأوَّلَين نكرةٌ موصوفة، أي (على قوم غيرنا)، و(يا شاة إنسان قنص)، وهذا مـن الوصف بالمصدر للمبالغة، و(عددا) إمَّا صفة لـ(من) على أنَّه اسمٌ وُضِعَ موضع المصدر وهـو العـد، أي (والأثـرون قومًا ذوي عد)، أي قومًا معدودين، وإمَّا معمولٌ لـ(يعد) محذوفًا صلة، أو صفة لـ(من) و(من) بدلٌ من (الأثرون).

(مهما):

اسـمٌ لعَودِ الضَّمير إليها في ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾ (4)، وقال الزَّمخشريُّ وغـيره: عـاد علـيها ضـمير ﴿ بِهِۦ ﴾ وضـمير ﴿ بِهَا ﴾ حملاً على اللَّفظ وعلى المعنى. اهـ ، والأَولى أن يعود ضمير ﴿ بِهَا ﴾ لـ﴿ ءَايَةٍ ﴾.

وزعم السُّهَيلي أنَّها تأتي حرفًا، بدليل قول زهير [من الطويل]:

وَمَهْما تَكُنْ عِنْدَ امرئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وإنْ خالها تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ (5)

قـال: فهـي هنا حرفٌ بمنزلة (إنْ)، بدليل أنَّها لا محلَّ لها، وتبعه ابن يسعون، واستدلَّ بقوله [من البسيط]:

٤٩٥- قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فَهْيَ ضاوِيَةٌ مَهْما تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بارِقٍ تَشِمِ (6)

---

(1) هـو الـشاهد رقـم ١٤٧، وقـد تقـدم ص٩٤، ٢٦٨. (2) لعـنترة العبـسي مـن معلقته، وعجز البيت: **حـرُمت علـيَّ وليتها لم تَحْرُمِ**، قال الأندلسي في شرح المفصل: أنشده الكسائي شاهدًا على زيادة (من)، وقـال: أراد: يـا شـاة قـنص، وأنكـر ذلـك سـيبويه وجميع أهل البصرة، وأوَّلوها بأنها في البيت موصوفة بالمـصدر، وهـو (**قنص**) كما يقولون: رجل كرم .. أو على حذف المضاف، أي ذي قنص، أي شاة إنسان ذي قـنص، أو جعلـه نفـس القـنص مـبالغة، ورواه البـصريون: (يـا شاة ما قنص) فتعارضت الروايتان، وبقـي الأصـل مع البصـريين [٢/ ٧٤٢]. (3) قال الأندلسي في شرح المفصل: أنشده الكسائي شاهدًا على زيادة (من)، ويرويه البصريون (ما عددا) [٢/ ٧٤٢]. (4) الأعراف/ ١٣٢.

(5) هـو الـشاهد رقـم ٤٨٨، وقد تقـدم ص٢٦٤. (6) لسـاعدة بـن جـؤيَّـة، **أوبيت**: مُـنِعت، (**مهما تصب ...**) أي متى ترى بارقًا ـ أي سحابًا فيه برق من أفق من الآفاق تشمه، أي تقدِّر أين موقعه [١/ ١٥٩].

قال: إذ لا تكون مبتدأ؛ لعدم الرَّابط من الخبر وهو فعل الشَّرط، ولا مفعولاً؛ لاستيفاء فعل الشَّرط مفعولَه، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعيَّن أنَّها لا موضع لها.

والجواب أنَّها في الأوَّل إمَّا خبر (تكن) و(خليقة) اسمها و(من) زائدة ـ لأنَّ الشَّرط غير موجب عند أبي عليٍّ ـ وإمَّا مبتدأ واسم (تكن) ضميرٌ راجعٌ إليها والظَّرف خبر، وأنَّث ضميرها لأنَّها الخليقة في المعنى، ومثله (ما جاءت حاجتك) فيمن نصب (حاجتك)، و(من خليقة) تفسيرٌ للضَّمير، كقوله [من الطويل]:

٤٩٦- .... لِما نَسَجَتْها مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ (١)

وفي الثَّاني مفعول (تصب)، و(أفقًا) ظرف، و(من بارق) تفسيرٌ لـ(مهما) أو متعلقًا بـ(تصب)، فمعناها التَّبعيض، والمعنى (أيّ شيء تُصِبْ في أفقٍ من البوارق تشم).

وقال بعضهم: (مهما) ظرف زمان، والمعنى (أي وقتٍ تُصِبْ بارقًا من أفق) فقلب الكلام، أو (في أفق بارقا) فزاد (من) واستعمل أفقًا ظرفًا، انتهى، وسيأتي أنَّ (مهما) لا تستعمل ظرفا.

وهي بسيطة، لا مركَّبة من (مَهْ) و(ما) الشَّرطيَّة، ولا من (ما) الشَّرطيَّة و(ما) الزَّائدة ثمَّ أُبدِلَتْ الهاء من الألف الأولى دفعًا للتكرار، خلافًا لزاعمي ذلك.

ولها ثلاثة معان:

أحدها: ما لا يعقل غير الزَّمان مع تضمُّن معنى الشَّرط، ومنه الآية، ولهذا فُسِّرت بقوله تعالى: ﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ (٢)، وهي فيها إمَّا مبتدأ، أو منصوبة على الاشتغال، فيُقدَّر لها عاملٌ مُتعدٍّ كما في (زيدًا مررتُ به) متأخِّرا عنها؛ لأنَّ لها الصدر، أي (مهما تحضرنا تأتنا به).

الثَّاني: الزَّمان والشَّرط، فتكون ظرفًا لفعل الشَّرط، ذكره ابن مالك، وزعم أنَّ النَّحويِّين أهملوه، وأنشد لحاتم [من الطويل]:

٤٩٧- وإنَّك مَهما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أَجْمَعا (٣)

وأبياتًا أُخَر، ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر، بمعنى أي إعطاء كثيرًا أو قليلاً، وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيرُه، وشدَّد الزَّمخشريُّ الإنكار على من قال بها فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات الَّتي يُحرِّفها من لا يد له في علم العربيَّة، فيضعها في غير موضعها، ويظنُّها بمعنى (متى)، ويقول: مهما جئتني أعطيتُكَ، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربيَّة، ثم يذهب فيفسِّر بها الآية فيلحد في آيات الله. انتهى، والقول بذلك في الآية ممتنعٌ ولو صح ثبوته في غيرها؛ لتفسيرها بـ﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ .

---

(١) لامرئ القيس، صدره: **فتوضح فالمقراة لم يعف رسمُها، شمأل**: ريح تأتي من الشمال [١/ ٤٦٤].
(٢) الأعراف/ ١٣٢. (٣) لحاتم بن عبد الله [٢/ ٧٤٤].

الثَّالث: الاستفهام، ذكره جماعةٌ منهم ابن مالك، واستدلُّوا عليه بقوله [من السريع]:

مَهْما لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمالِيَهْ
أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبالِيَهْ [1]

فزعموا أنَّ (مهما) مبتدأٌ وَ(لِيَ) الخبر وأُعيدت الجملةُ توكيدًا، و(أودى) بمعنى هلك، و(نعلي) فاعل، والباء زائدة، مثلها في ﴿ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًا ﴾[2]، ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أنَّ التَّقدير: (مه) اسم فعل بمعنى اكفف، ثمَّ استأنف استفهامًا بـ(ما) وحدها.

تنبيه:

من المشكل قول الشَّاطبيِّ رحمه الله [من الطويل]:

وَمَهْما تَصِلْها أَوْ بَدَأْتَ بَراءَةً ....

ونقول فيه: لا يجوز في (مهما) أن تكون مفعولاً به لـ(تصل) لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأً؛ لعدم الرابط، فإن قيل: قدر (مهما) واقعة على (براءة) فيكون ضمير (تصلها) راجعًا إلى (براءة)، وحينئذٍ فـ(مهما) مبتدأ، أو مفعول لمحذوف يفسِّره (تصل)، قلنا: اسم الشَّرط عامٌّ، و(براءة) اسمٌ خاصٌّ، فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام، وبالوجه الَّذي بطل به ابتدائيَّة (مهما) يبطل كونها مشتغلاً عنها العامل بالضَّمير.

وهذه بخلافها في قوله [من الطويل]:

وَمَهما تَصِلْها مَعْ أَواخِرِ سُورَةٍ ....

فإنَّها هناك واقعةٌ على البسملة الَّتي في أوَّل كلِّ سورة، فهي عامَّة، فيصحُّ فيها الابتداء أو النَّصب بفعلٍ يُفسِّره (تصل)، أي: (وأي بسملةٍ تصل تصلها)، والظَّرفيَّة بمعنى (وأي وقتٍ تصل البسملة) على القول بجواز ظرفيَّتها.

وأمَّا هنا فيتعيَّن كونها ظرفًا لـ(تصل)، بتقدير (وأي وقت تصل براءة)، أو مفعولاً به حُذِفَ عاملُه، أي (ومهما تفعل)، ويكون (تصل) و(بدأت) بدلَ تفصيلٍ من ذلك الفعل، وأمَّا ضمير (تصلها) فلك أن تُعيدَهُ على اسمٍ مُظْهَر قبله محذوفًا، أي (ومهما تفعل في براءة تصلها)، أو بدأت بها وحذف بها، ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر (براءة) بيانًا له، إمَّا على أنَّه بدلٌ منه، أو على إضمار (أعني)، ولك أن تُعيده على ما بعده ـ وهو براءة ـ إمَّا على أنَّه بدلٌ منه، مثل (رأيته زيدًا)، فمفعول (بدأت) محذوف، أو على أنَّ الفعلين تنازعاها فأعمل الثاني متَّسعًا فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة في الأوَّل على حد قوله [من الطويل]:

٤٩٨– إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صاحِبٌ   جهارًا فَكُنْ في الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلودِّ [3]

---

(١) تقدم برقم ١٤٤ ص٩٢.   (٢) الأحقاف/ ٨.   (٣) لم يسم قائله [٢/ ٧٤٥].

(مع):

اسمٌ، بدليل التَّنوين في قولك: (مَعًا)، ودخول الجارِّ في حكاية سيبويه: (ذهبت من معه)، وقراءة بعضهم ﴿ هَـٰذَا ذِكۡرٌ مِّن مَّعِيَ ﴾[1].

وتسكين عينه لغة غنم وربيعة، لا ضرورة، خلافًا لسيبويه، واسميَّتها حينئذٍ باقية، وقول النَّحَّاس إنَّها حينئذٍ حرفٌ بالإجماع مردودٌ.

وتُستَعْمَل مضافةً فتكون ظرفًا، ولها حينئذٍ ثلاثةُ معان:

أحدها: موضع الاجتماع، ولهذا يُخبَر بها عن الذَّوات نحوَ ﴿ وَٱللَّهُ مَعَكُمۡ ﴾[2].

والثَّاني: زمانه، نحو (جئتك مع العصر).

والثَّالث: مرادفة (عند)، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان.

ومفردةً فتُنوَّن وتكون حالاً، وقد جاءت ظرفًا مُخْبَرًا به في نحو قوله [من الطويل]:

٤٩٩- أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وأَهْواؤُنا مَعًا .... [3]

وقيل: هي حالٌ، والخبر محذوف، وهي في الإفراد بمعنى (جميعًا) عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب: إذا قلت: (جاءا جميعًا) احتمل أنَّ فعلهما في وقتٍ واحدٍ أو في وقتين، وإذا قلت: (جاءا معًا) فالوقت واحد. اهـ ، وفيه نظر، وقد عادل بينهما مَن قال [من السريع]:

٥٠٠- كُنْتُ وَيَحْيى كَيَدَيْ واحِدٍ   نَرْمِي جَمِيعًا ونُرامى مَعا [4]

وتُستعمَل (معًا) للجماعة كما تُستعمل للاثنين، قال [من الطويل]:

٥٠١- ....   إذا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَها مَعا [5]

وقالت الخنساء [من المتقارب]:

٥٠٢- وأَفْنى رِجالِي فبادُوا معًا   فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتفزَّا [6]

(متى):

على خمسة أوجه:

اسم استفهام، نحو ﴿ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ ﴾[7].

واسم شرط، كقوله [من الوافر]:

....   مَتَى أَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُوني [8]

واسم مرادف للوسط.

---

(١) الأنبياء/ ٢٤، بقراءة يحيى بن يعمر.   (٢) محمد/ ٣.

(٣) عجزه: **وأرحامُنا موصولةٌ لم تُقضَّب**، قال التبريزي: يقال إن هذا الشعر لجندل بن عمرو [٢/ ٧٤٦].

(٤) لرجل مخزومي، وله قصة حكاها السيوطي [٢/ ٧٤٦].

(٥) لمتمم بن نويرة، صدره: **يذكِّرن ذا البثِّ الحزين ببثِّه**، أورده المصنف مستشهدًا على أن **(مع)** تستعمل للجماعة، **وسجعن**: تقابلت أصواتهن على طريقة واحدة وتناسب [٢/ ٥٦٧].

(٦) للخنساء، **مستفزًّا**: أي مستخفًّا [١/ ٢٥٢].   (٧) البقرة/ ٢١٤.   (٨) تقدم برقم ٢٤٢ ص١٣٥.

وحـرف بمعنـى (مـن) أو (في)، وذلك في لغة هُذيل، يقولون: (أخرجها متى كُمِّهِ)، أي منه، وقال ساعدة [من البسيط]:

٥٠٣- أَخِيلُ بَرْقًا مَتَى حابٍ لَهُ زَجَلٌ .... (١)

أي مـن سـحاب حـابٍ ــ أي ثقيل المشي ـ له تصويت، واختُلِفَ في قول بعضهم: (وضعتُهُ مَتَـى كُمِّـي) فقال ابن سيده: بمعنى (في)، وقال غيره: بمعنى (وسط)، وكذلك اختُلِفَ في قول أبي ذُؤَيب يصف السَّحاب [من الطويل]:

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ (٢)

فقيل: بمعنى (من)، وقال ابن سيده: بمعنى (وسط).

(منـذ) و(مذ):

لهما ثلاث حالات:

إحـداها: أن يلـيها اسـمٌ مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان، والصَّحيح أنَّهما حرفا جرٍّ بمعنى (مـن) إن كان الزَّمان ماضيًا، وبمعنى (في) إن كان حاضرًا، وبمعنى (من) و(إلى) جميعًا إن كان معدودًا نحو (ما رأيته مذ يوم الخميس)، أو (مذ يومنا أو عامنا)، أو (مذ ثلاثة أيَّام).

وأكثـر العـرب علـى وجـوب جـرِّهما للحاضر، وعلى ترجيح جرِّ (منذ) للماضي على رفعه، وترجيح رفع (مذ) للماضي على جرِّه، ومن الكثير في (منذ) قوله [من الطويل]:

٥٠٤- .... وَرَبْعٍ عَفَتْ آثارُهُ مُنْذُ أَزْمانِ (٣)

ومن القليل في (مذ) قوله [من الكامل]:

٥٠٥- .... أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ (٤)

والحالـة الثَّانية: أن يليَهُما اسمٌ مرفوعٌ نحو (مذ يوم الخميس) و(منذ يومان)، فقال المبرِّد وابن الـسَّرَّاج والفارسـيُّ: مبـتدآن ومـا بعـدهما خـبر، ومعـناهما الأمد إن كان الزَّمان حاضرًا أو معـدودًا، وأوَّل المـدَّة إن كان ماضيًا، وقال الأخفش والزَّجَّاج والزَّجَّاجي: ظرفان مُخْبَرٌ بهما عمَّـا بعـدهما، ومعـناهما (بـين وبـين) مضافين، فمعنى (ما لقيته مذ يومان): بيني وبين لقائه يـومان، ولا خفـاء بمـا فـيه مـن التَّعسُّف، وقال أكثر الكوفيِّين: ظرفان مضافان لجملةٍ حُذِفَ فعلُهـا وبقـي فاعلـها، والأصـل (مذ كان يومان)، واختاره السُّهَيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفـيِّين: خبرٌ لمحذوف، أي ما رأيته من الزَّمان الَّذي هو يومان، بناءً على أنَّ (مذ) مركَّبة من كلمتين: (من) و(ذو) الطَّائيَّة.

(١) هو لساعدة بن جؤية [٢/ ٧٤٩]، وعجزه: **إذا يفتّر من توماضه حلجا**. (٢) تقدم برقم١٣٩ ص٩٠.
(٣) مطلع قصيدة لامرئ القيس، صدره: **قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ وعرفان**، **عفت**: درست، **آياته**: علاماته [١/ ٣٧٥].
(٤) هذا من قصيدة ابن أبي سُلمى، يمدح بها هرم بن سنان، وأوله: **لِمَن الديار بقُنَّة الحِجْرِ** [٢/ ٧٥٠].

الحالة الثَّالثة: أن يليَهُما الجمل الفعليَّة أو الاسميَّة، كقوله [من الكامل]:

٥٠٦- ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَداه إِزارَهُ .... (١)

وقوله [من الطويل]:

٥٠٧- وما زِلْتُ أَبْغِي المالَ مُذْ أنا يافِعٌ .... (٢)

والمشهور أنَّهما حينئذٍ ظرفان مُضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمنٍ مُضافٍ إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضافٍ للجُملة يكون هو الخبر.

وأصل (مذ): (منذ)؛ بدليل رجوعهم إلى ضمِّ ذال (مذ) عند ملاقاة السَّاكن نحو (مذُ اليوم)، ولولا أن الأصل الضَّمَّ لكسروا، ولأنَّ بعضهم يقول: (مذ زمن طويل) فيضمُّ مع عدم السَّاكن، وقال ابن ملكون: هما أصلان؛ لأنه لا يُتصرَّف في الحرف ولا شبهه، ويردُّه تخفيفهم (إنَّ) و(كأنَّ) و(لكنَّ) و(رُبَّ) و(قَطُّ)، وقال المالقيُّ: إذا كانت (مذ) اسمًا فأصلها (منذُ)، أو حرفًا فهي أصلٌ.

حرف النون

النون المفردة:

تأتي على أربعة أوجه:

أحدها: نون التَّوكيد، وهي خفيفةٌ وثقيلة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾(٣)، وهما أصلان عند البصريِّين، وقال الكوفيُّون: الثقيلة أصل.

ومعناهما التَّوكيد، قال الخليل: والتَّوكيد بالثَّقيلة أبلغ.

ويختصَّان بالفعل، وأمَّا قوله [من الرجز]:

٥٠٨- أَقائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودا؟ (٤)

فضرورةٌ سَوَّغَها شبه الوصف بالفعل.

ويؤكَّد بهما صيَغُ الأمر مُطلقًا ولو كان دعائيًّا، كقوله [من الرجز]:

٥٠٩- فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنا (٥)

إلاَّ (أفعِل) في التَّعجُّب؛ لأنَّ معناه كمعنى الفعل الماضي، وشَذَّ قوله [من الطويل]:

٥١٠- .... فأَحْرِ بِهِ بطُولِ فَقْرٍ وأحْرِيا (٦)

---

(١) تمامه: **فسما فأدركَ خَمسةَ الأشبار**، هو للفرزدق من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب [٢/ ٧٥٥].

(٢) للأعشى ميمون، تمامه: **وليدًا وكهلًا حين شبتُ وأمردا** [٢/ ٥٧٦].

(٣) يوسف/ ٣٢.

(٤) قال السكري: قاله رجل من هذيل [٢/ ٧٥٨].

(٥) لعبد الله بن رواحة [١/ ٢٨٧].

(٦) صدره: **ومستبدلٍ من بعد غَضبَى صريمةً** [٢/ ٧٥٩].

ولا يؤكَّد بهما الماضي مُطلقًا، وشَذَّ قوله [من الكامل]:

٥١١- دَامَنَّ سَعْدُكِ لو رَحِمْت مُتَيَّمًا   لولاكِ لم يَكُ للصَّبَابَةِ جانِحا [١]

والَّذي سهَّله أنَّه بمعنى افعل.

وأمَّا المضارع فإن كان حالاً لم يؤكَّد بهما، وإن كان مستقبلاً أُكِّد بهما:

وجوبًا في نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[٢].

وقريبًا من الوجوب بعد (إمَّا) في نحو ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ ﴾[٣]، ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ ﴾[٤].

وذكر ابن جنِّي أنَّه قُرِئ ﴿ فَإِمَّا تَرَيْنَ ﴾[٥] بياءٍ ساكنة بعدها نون الرَّفع، على حدِّ قوله [من البسيط]:

....   يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ [٦]

ففيها شذوذان: ترك نون التَّوكيد، وإثبات نون الرَّفع مع الجازم.

وجوازًا كثيرًا بعد الطَّلب، نحو ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا ﴾[٧].

وقليلاً في مواضع، كقولهم [من الطويل]:

٥١٢- ....   ومِنْ عَضَّةٍ ما ينبتنَّ شَكِيرُها [٨]

الثَّاني: التَّنوين، وهو نونٌ زائدةٌ ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، فخرج نون (حَسَن) لأنَّها أصل، ونون (ضَيْفَن) للطُّفيليِّ؛ لأنَّها متحركة، ونون (منكسر) و(انكسر) لأنَّها غير آخر، ونون ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[٩] لأنَّها للتَّوكيد.

وأقسامه خمسة:

تنوين التَّمكين: وهو اللاَّحق للاسم المعرب المنصرف؛ إعلامًا ببقائه على أصله، وأنَّه لم يشبه الحرف فيُبنَى، ولا الفعل فيُمنَع الصَّرف، ويُسمَّى تنوين الأمكنيَّة أيضًا وتنوين الصرف، وذلك كـ(زيدٍ) و(رجلٍ) و(رجالٍ).

وتنوين التنكير: وهو اللاَّحق لبعض الأسماء المبنيَّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسَّماع، كـ(صهٍ) و(مهٍ) و(إيهٍ)، وفي العلم المختوم بـ(ويه) بقياس، نحو (جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر).

وأمَّا تنوين (رجل) ونحوه من المعرَبات فتنوين تمكين، لا تنوين تنكير كما قد يتوهَّم بعض الطَّلبة، ولهذا لو سمِّيت به رجلاً بقي ذلك التَّنوين بعينه مع زوال التَّنكير.

---

(١) **سعدكِ**: خطاب لمحبوبته، **والمتيَّم**: من تيَّمه الحبُّ إذا عبَّده، **والصَّبابة**: المحبَّة والعشق، **والجانح**: من جنح إذا مال، وجواب **(لو)** دلَّ عليه الجملة قبلها، وهي دعائية [٢/ ٧٦٠].

(٢) الأنبياء/ ٥٧. (٣) الأنفال/ ٥٨. (٤) الأعراف/ ٢٠٠. (٥) مريم/ ٢٦. (٦) تقدم برقم ٤١١ ص٢٢٨.

(٧) إبراهيم٤٢. (٨) قال ابن يعيش: **الشَّكير**: ما ينبت حول الشجرة من أصلها [٢/ ٧٦١]. (٩) العلق/ ١٥.

وتنوين المقابلة: وهو اللاَّحق لنحو (مسلماتٍ)، جُعِلَ في مقابلة النُّون في (مسلمين)، وقيل: هو عوضٌ عن الفتحة نصبًا، ولو كان كذلك لم يوجد في الرَّفع والجرِّ، ثمَّ الفتحة قد عُوِّض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثَّاني؟ وقيل: هو تنوين التَّمكين، ويردُّه ثبوته مع التَّسمية به كـ(عرفات) كما تبقى نون (مسلمين) مسمًّى به، وتنوين التَّمكين لا يجامع العلَّتين، ولهذا لو سُمِّي بـ(مسلمة) أو (عرفة) زال تنوينهما، وزعم الزَّمخشريُّ أنَّ (عرفات) مصروفٌ لأنَّ تاءه ليست للتَّأنيث، وإنَّما هي والألف للجمع، قال: ولا يصحُّ أن يُقدَّر فيه تاءٌ غيرها؛ لأنَّ هذه التَّاء لاختصاصها بجمع المؤنَّث تأبى ذلك، كما لا تُقدَّر التَّاء في (بنت)، مع أنَّ التَّاء المذكورة مبدلة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنَّث يأبى ذلك.

وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو (عرفات) في منع الصَّرف أَوْلى من اعتبار تاء نحو (عرفة) و(مسلمة)؛ لأنَّها لتأنيثٍ معه جمعيَّة، ولأنَّها علامةٌ لا تتغيَّر في وصلٍ ولا وقف.

وتنوين العوض: وهو اللاَّحق عوضًا من حرفٍ أصليٍّ أو زائدٍ أو مضافٍ إليه مفردًا أو جملة.

فالأوَّل كـ(جَوارٍ) و(غَواشٍ)؛ فإنَّه عوضٌ من الياء، وفاقًا لسيبويه والجمهور، لا عوضٌ من ضمَّة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة، خلافًا للمبرِّد؛ إذ لو صحَّ لعوِّض عن حركات نحو (حُبلَى)، ولا هو تنوين التَّمكين والاسم منصرف، خلافًا للأخفش، وقوله: "لَمَّا حُذِفَت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كـ(سلام) و(كلام) فصُرِفَ" مردودٌ؛ لأنَّ حذفها عارضٌ للتَّخفيف وهي منويَّة، بدليل أنَّ الحرف الَّذي بقيَ أخيرًا لم يُحرَّك بحسب العوامل، وقد وافق على أنَّه لو سُمِّيَ بـ(كتف) امرأة ثم سُكِّنَ تخفيفًا لم يجز صرفه كما جاز صرف (هند)، وأنَّه إذا قيل في (جيأل) عَلَمًا لرجل: (جَيَل) بالنَّقل لم ينصرف انصراف (قَدَم) عَلَمًا لرجل؛ لأنَّ حركة تاء (كتف) وهمزة (جَيَل) منويًّا الثُّبوت، ولهذا لم تُقلَب ياء (جَيَل) ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

والثَّاني كـ(جَنْدل)، فإنَّ تنوينه عوضٌ من ألف (جنادل)، قاله ابن مالك، والَّذي يظهر خلافه، وأنَّه تنوين الصَّرف، ولهذا يُجَرُّ بالكسرة، وليس ذهاب الألف الَّتي هي علم الجمعيَّة كذهاب الياء من نحو (جَوارٍ) و(غَواشٍ).

والثَّالث تنوين (كل) و(بعض) إذا قُطِعَتا عن الإضافة، نحو ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾(١)، ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾(٢)، وقيل: هو تنوين التَّمكين، رجع لزوال الإضافة الَّتي كانت تعارضه.

والرَّابع اللاَّحق لـ(إذ) في نحو ﴿ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾(٣)، والأصل (فهي

---

(١) الفرقان/ ٣٩. (٢) الإسراء/ ٢١. (٣) الحاقة/ ١٦.

يـومَ إذ انـشقَّت واهـية)، ثـمَّ حُـذِفَت الجملة المضاف إليها للعِلم بها، وجيء بالتَّنوين عوضًا عـنها، وكُـسِرت الـذَّال للـسَّاكنين، وقال الأخفش: التَّنوين تنوين التَّمكين، والكسرة إعراب المضاف إليه.

وتنوين التَّرنُّم: وهو اللاَّحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف الواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم، وظاهر قولهم أنَّه تنوينٌ محصِّلٌ للتَّرنُّم، وقد صرَّح بذلك ابن يعيش كما سيأتي، والَّذي صرَّح به سيبويه وغيره من المحقِّقين أنَّه جيء به لقطع التَّرنُّم، وأنَّ التَّرنُّم وهو التَّغنِّي يحصل بأحرف الإطلاق؛ لقبولها لمدِّ الصَّوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنَّموا جاؤوا بالنُّون في مكانها، ولا يختصُّ هذا التَّنوين بالاسم، بدليل قوله [من الوافر]:

٥١٣- .... وقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ (١)

وقوله [من الكامل]:

.... لَمَّا تَزلْ بِرحالِنا وَكَأَنْ قَدِنْ (٢)

وزاد الأخفـش والعَروضـيُّون تنويـنًا سادسًـا، وسمَّـوه (الغالي)، وهو اللاَّحق لآخر القوافي المقيَّدة، كقول رؤبة [من الرجز]:

٥١٤- وقاتِم الأعْماق خاوي الْمُخْتَرَقن (٣)

وسُمِّيَ غاليًا لتجاوزه حدَّ الوزن، ويسمِّي الأخفش الحركة الَّتي قبله علوًا، وفائدته الفرق بـين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين التَّرنُّم، زاعمًا أنَّ التَّرنُّم يحصل بالنُّون نفـسها؛ لأنَّها حرفٌ أغَنُّ، قال: وإنَّما سُمِّيَ الْمُغنِّي مُغنِّيًا لأنَّه يُغَنِّنُ صوتَه، أي يجعل فيه غنَّة، والأصـل عـنده: (مُغَنِّنٌ) بثلاث نونات، فأُبدِلَت الأخيرة ياءً تخفيفًا، وأنكر الزَّجَّاج والسِّيرافي ثـبوت هـذا التَّـنوين البـتَّة؛ لأنَّـه يكسر الوزن، وقالا: لعلَّ الشَّاعر كان يزيد (إن) في آخر كلِّ بيتٍ فضعف صوته بالهمزة، فتوهَّم السَّامع أنَّ النُّون تنوين، واختار هذا القول ابن مالك.

وزعـم أبـو الحجَّـاج ابـن معـزوز أنَّ ظاهـر كلام سيبويه في المسمَّى تنوين التَّرنُّم أنَّه نون عـوض مـن المدَّة وليس بتنوين، وزعم ابن مالك في التُّحفة أنَّ تسمية اللاَّحق للقوافي المطلقة والقـوافي المقـيَّدة تنويـنًا مجـاز، وإنَّمـا هـو نونٌ أخرى زائدة، ولهذا لا يختصُّ بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف.

وزاد بعضهم تنوينًا سابعًا، وهو تنوين الضَّرورة، وهو اللاَّحق لما لا ينصرف، كقوله [من الطويل]:

---

(١) هذا من قصيدة طويلة لجرير [٢/ ٧٦٢]، وصدره: **أَقلِّي اللَّوم عاذِلَ والعتابا**. (٢) تقدم برقم ٢٦٥ ص١٤٥.

(٣) هـو أول أرجـوزة لرؤبة، الواو في (**وقاتم**) واو رُبَّ، و**القاتم**: المغبر، وهو صفة لمحذوف، أي ورب بلد قاتم، و**الأعمـاق**: جمـع عَمَق: ما بعد من أطراف المفاوز، مستعار من عمق البئر، و**الخاوي**: الخالي، و**المخترق**: الممرُّ؛ لأنَّ المارَّ يخترقه [٢/ ٧٦٤].

٥١٥- وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ .... (١)

وللمُنادَى المضموم، كقوله [من الوافر]:

٥١٦- سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها .... (٢)

وبقوله أقول في الثَّاني دون الأوَّل، لأنَّ الأوَّل تنوين التَّمكين؛ لأنَّ الضَّرورة أباحت الصَّرف، وأمَّا الثَّاني فليس تنوين تمكين؛ لأنَّ الاسم مبنيٌّ على الضَّمِّ.

وثامنًا: وهو التَّنوين الشَّاذُّ، كقول بعضهم: هؤلاءٍ قومك، حكاه أبو زيد، وفائدته مجرَّد تكثير اللَّفظ كما قيل في ألف (قبعثرى)، وقال ابن مالك: الصَّحيح أنَّ هذا نونٌ زيدت في آخر الاسم كنون (ضيفن) وليس بتنوين، وفيما قاله نظر؛ لأنَّ الَّذي حكاه سمَّاه تنوينًا، فهذا دليلٌ منه على أنَّه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون (ضيفن) ليست كذلك.

وذكر ابن الخبَّاز في شرح الجزوليَّة أنَّ أقسام التنوين عشرة، وجعل كلاًّ من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسمًا برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تسمِّي رجلاً بـ(عاقلة لبيبة)، فإنَّك تحكي اللَّفظ المسمَّى به، وهذا اعترافٌ منه بأنَّه تنوين الصَّرف؛ لأنَّ الَّذي كان قبل التَّسمية حُكِي بعدها.

الثالث: نون الإناث، وهي اسمٌ في نحو (النِّسوة يذهبن)، خلافًا للمازنيِّ، وحرفٌ في نحو (يذهبن النِّسوة) في لغة مَن قال: أكلوني البراغيث، خلافًا لمن زعم أنَّها اسمٌ وما بعدها بدلٌ منها، أو مبتدأٌ مؤخَّرٌ والجملة قبله خبره.

الرابع: نون الوقاية، وتُسمَّى نون العماد أيضًا، وتلحق قبل ياء المتكلِّم المتصبة بواحدٍ من ثلاثة:

أحدها الفعل، متصرِّفًا كان نحو (أكرمني)، أو جامدًا نحو (عساني) و(قاموا ما خلاني)، و(ما عداني)، و(حاشاني) إن قُدِّرَتْ فِعلاً، وأمَّا قوله [من الرجز]:

إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسي (٣)

فضرورة، ونحو ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ (٤) يجوزُ فيه الفكُّ والإدغام والنُّطق بنونٍ واحدة، وقد قُرِئَ بِهنَّ في السَّبع، وعلى الأخيرة فقيل: النُّون الباقية نون الرَّفع، وقيل: نون الوِقاية، وهو الصَّحيح.

الثَّاني اسم الفعل، نحو (دراكني) و(تراكني) و(عليكني) بمعنى أدركني واتركني والزمني.

الثَّالث الحرف، نحو (إنَّني)، وهي جائزة الحذف مع (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) و(كأنَّ)، وغالبة الحذف مع (لعلَّ)، وقليلته مع (ليت).

---

(١) هو من معلَّقة امرئ القيس، وتمامه: **فقالت لك الويلاتُ إنَّك مُرجِلي**، **الخدر**: كل ما ستر من قبة أو هودج أو ستر أو بيت، و**الويلات**: التعسات، دعاء عليه، إنما هو مثل قولهم: قاتله الله ما أشعره [٢/ ٧٦٦].

(٢) هو للأحوص، تمامه: **وليس عليك يا مطرُ السلامُ**، **مطر**: سلف الأحوص، وكان من أقبح الناس صورة [٢/ ٧٦٦].

(٣) تقدم برقم ٢٦٢ ص١٤٤.

(٤) الزمر/ ٦٤.

وتلحق أيضًا قبل الياء المخفوضة بـ(من) و(عن) إلاَّ في الضَّرورة، وقبل المضاف إليها (لدن) أو (قد) أو (قط) إلاَّ في قليلٍ من الكلام، وقد تلحق في غير ذلك شذوذًا كقولهم: (بجلني) بمعنى حسبي، وقوله [من الوافر]:

٥١٧- .... أَمُسْلِمُني إلى قَوْمِي شَرَاحِي [(١)]

يـريد (شـراحيل)، وزعم هشام أنَّ الَّذي في (أمسلمني) ونحوه تنوينٌ لا نون، وبنى ذلك على قوله في (ضاربني) إنَّ الياء منصوبة، ويردُّه قول الشاعر [من الطويل]:

ولَيْسَ الْمُوافِيني لِيُرْفَدَ خائبًا .... [(٢)]

وفي الحـديث "غـير الـدَّجَّال أخـوفني علـيكم"، والتَّـنوين لا يجامـع الألف واللاَّم، ولا اسم التَّفـضيل؛ لكـونه غـير منصرف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه، وفي الصِّحاح أنَّه يُقال: بجلي، ولا يقال: بجلني، وليس كذلك.

(نـعم):

بفتح العين، وكنانة تكسرها ـ وبها قرأ الكسائي ـ وبعضهم يبدلها حاءً ـ وبها قرأ ابن مسعود ـ وبعضهم يكسر النُّون إتباعًا لكسرة العين؛ تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: (نِعِم) و(شِهِد) بكسرتين، كما نُزِّلت (بلى) منزلة الفعل في الإمالة، والفارسي لم يطَّلع على هذه القراءة، وأجازها بالقياس.

وهي حرفُ تصديق ووعدٍ وإعلام، فالأوَّل بعد الخبر كـ(قام زيد) و(ما قام زيد)، والثَّاني بعد (افعل) و(لاَ تفعل) وما في معناهما نحو (هلاَّ تفعل) و(هلاَّ لم تفعل)، وبعد الاستفهام في نحو (هل تعطيني؟)، ويحتمل أن تفسَّر في هذا بالمعنى الثَّالث، والثَّالث بعد الاستفهام في نحو (هل جاءك زيد؟) ونحو ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾ [(٣)]، ﴿ أَإِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾[(٤)]، وقول صاحب المقرَّب: "إنَّها بعد الاستفهام للوعد" غير مطَّرد؛ لما بيَّناه قبل.

قيل: وتأتي للتَّوكيد إذا وقعت صدرًا، نحو (نعم هذه أطلالهم)، والحقُّ أنَّها في ذلك حرف إعلام، وأنَّها جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتَّة، بل قال: "وأما نعم فعِدَة وتصديق، وأمَّا بلى فيوجب بها بعد النَّفي"، وكأنَّه رأى أنَّه إذا قيل: (هل قام زيدٌ؟) فقيل: (نعم) فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأَولى ما ذكرناه من أنَّها للإعلام؛ إذ لا يصحُّ أن تقول لقائل ذلك: صدقت؛ لأنَّه إنشاءٌ لا خبر.

---

(١) هو ليزيد بن مخزم الحارثي، **وشراحي**: أصله شراحيل، اسم رجل لحقه الترخيم، قال أبو محمد: ذكر الفراء هذا البيت ليجعله بابًا من النحو، والصواب: **فما أدري وظني كل ظنٍّ*أيسلمني بني البدء اللقاح** [٢/ ٧٧٠].

(٢) أهمله السيوطي، وتمامه: **فإنَّ له أضعاف ما كان أمَّلا**. (٣) الأعراف/ ٤٤. (٤) الشعراء/ ٤١.

واعلم أنَّه إذا قيل: (قام زيدٌ) فتصديقه (نعم) وتكذيبه (لا)، ويمتنع دخول (بلى)؛ لعدم النفي، وإذا قيل: (ما قام زيدٌ) فتصديقه (نعم) وتكذيبه (بلى)، ومنه ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي ﴾(١)، ويمتنع دخول (لا)؛ لأنَّها لنفي الإثبات لا لنفي النَّفي، وإذا قيل: (أقام زيد؟) فهو مثل (قام زيد)، أعني أنَّك تقول إن أثبتَّ القيام: (نعم)، وإن نفيته: (لا)، ويمتنع دخول (بلى)، وإذا قيل: (ألم يقم زيد؟) فهو مثل (لم يقم زيد)، فتقول إذا أثبتَّ القيام: (بلى)، ويمتنع دخول (لا)، وإن نفيته قلت: (نعم)، قال الله تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ . قَالُواْ بَلَىٰ ﴾(٢)، ﴿ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾(٣)، ﴿ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ ﴾(٤).

وعن ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما أنَّه لو قيل: (نعم) في جواب ﴿ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡ ﴾ لكان كفرًا.

والحاصل أنَّ (بلى) لا تأتي إلاَّ بعد نفي، وأنَّ (لا) لا تأتي إلاَّ بعد إيجاب، وأنَّ (نعم) تأتي بعدهما، وإنَّما جاز ﴿ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي ﴾(٥) مع أنَّه لم يتقدم أداة نفي لأنَّ ﴿ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي ﴾(٦) يدلُّ على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذٍ (بلى قد هديتك بمجيء الآيات)، أي قد أرشدتك بذلك، مثل ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ ﴾(٧).

وقال سيبويه في باب النَّعت في مناظرةٍ جرت بينه وبين بعض النَّحويين: فيقال له: ألست تقول كذا وكذا؟ فإنَّه لا يجد بدًّا من أن يقول: نعم، فيقال له: أفَلَسْتَ تفعل كذا؟ فإنَّه قائلٌ: نعم، فزعم ابن الطَّراوة أنَّ ذلك لحن.

وقال جماعةٌ من المتقدِّمين والمتأخِّرين ـ منهم الشلوبين ـ : إذا كان قبل النَّفي استفهامٌ فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النَّفي المجرَّد، وإن كان مرادًا به التَّقرير فالأكثر أن يُجاب بما يُجاب به النَّفي رعيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللَّبس أن يُجاب بما يُجاب به الإيجاب رعيًا لمعناه، ألا ترى أنَّه لا يجوز بعده دخول (أحد) ولا الاستثناء المفرَّغ؟ لا يقال: (أليس أحدٌ في الدَّار؟) ولا (أليس في الدَّار إلا زيد؟)، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنَّبيِّ وقد قال لهم: (ألستم ترون لهم ذلك؟): نعم، وقول جحدر [من الوافر]:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرو   وإيَّانا فذاكَ بِنا تَدان
نَعَمْ وَأَرَى الْهِلالَ كَما تَراهُ   وَيَعْلُوها النَّهارُ كَما عَلانِي(٨)

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه، والمخطِّئ مُخْطِئ.

---

(١) التغابن/ ٧ . (٢) الملك/ ٨-٩. (٣) الأعراف/ ١٧٢. (٤) البقرة/ ٢٦٠.
(٥) الزمر/ ٥٩. (٦) الزمر/ ٥٧. (٧) فصلت/ ١٧.
(٨) أهمله السيوطي.

وقال ابن عصفور: أجرت العرب التَّقرير في الجواب مجرى النَّفي المحض وإن كان إيجابًا في المعنى، فإذا قيل: ألم أعطك درهمًا؟ قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه: بلى؛ وذلك لأنَّ المقرِّر قد يوافقك فيما تدَّعيه وقد يخالفك، فإذا قال: (نعم) لم يعلم هل أراد (نعم لم تعطني) على اللَّفظ، أو (نعم أعطيتني) على المعنى، فلذلك أجابوه على اللَّفظ ولم يلتفتوا إلى المعنى، وأمَّا (نعم) في بيت جحدر فجوابٌ لغير مذكور، وهو ما قدَّره في اعتقاده من أنَّ الليل يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لأمن اللَّبس؛ لعلمه أنَّ كل أحد يعلم أنَّ اللَّيل يجمعه وأم عمرو، أو هو جوابٌ لقوله: (وأرى الهلال ... البيت) وقدَّمه عليه، قلت: أو لقوله: (فذاك بنا تدان) وهو أحسن، وأمَّا قول الأنصار فجاز لزوال اللَّبس؛ لأنَّه قد علم أنَّهم يريدون (نعم، نعرف لهم ذلك)، وعلى هذا يُحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير. اهـ

ويتحرَّر على هذا أنَّه لو أُجيبَ ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[1] بـ(نعم) لم يكف في الإقرار؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى أوجب في الإقرار بما يتعلَّق بالرُّبوبيَّة العبارة الَّتي لا تحتمل غير المعنى المراد من الْمُقِرّ، ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: (لا إلهٌ إلا الله) برفع (إله)؛ لاحتماله لنفي الوحدة فقط، ولعلَّ ابن عباس رضي الله عنهما إنَّما قال: إنَّهم لو قالوا: (نعم) لم يكن إقرارًا كافيًا، وجوَّز الشَّلَوبين أن يكون مراده أنَّهم لو قالوا: (نعم) جوابًا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفرًا؛ إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظًا، وفيه نظر؛ لأنَّ التفكير لا يكون بالاحتمال.

حرف الهاء

الهاء المفردة:

على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميرًا للغائب، وتُستعمَل في موضعي الجرِّ والنَّصب نحو ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾[2].

والثَّاني: أن تكون حرفًا للغيبة، وهي الهاء في (إياه)، والتَّحقيق أنَّها حرفٌ لمجرَّد معنى الغيبة، وأنَّ الضَّمير (إيَّا) وحدها.

والثَّالث: هاء السَّكت، وهي اللاَّحقة لبيان حركةٍ أو حرف، نحو ﴿ مَا هِيَهْ ﴾[3]، ونحو (هاهناه) و(وازيداه)، وأصلها أن يُوقَف عليها، وربَّما وُصِلَتْ بنيَّة الوقف.

والرَّابع: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله [من الكامل]:

(١) الأعراف/ ١٧٢. (٢) الكهف/ ٣٧. (٣) القارعة/ ١٠.

وَأَتى صَواحِبُها فَقُلْنَ هَذا الَّذِي   مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنا وجَفانا [(١)]

والتَّحقيق ألاَّ تُعَدَّ هذه؛ لأنَّها ليست بأصليَّة، على أنَّ بعضهم زعم أنَّ الأصل (هذا) فحُذفت الألف.

والخامس: هاء التَّأنيث، نحو (رحمه) في الوقف، وهو قول الكوفيِّين، زعموا أنَّها الأصل، وأنَّ التَّاء في الوصل بدلٌ منها، وعكس ذلك البصريُّون، والتَّحقيق ألاَّ تُعَدَّ ولو قلنا بقول الكوفيين؛ لأنَّها جزء كلمةٍ لا كلمة.

(ها):

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسمًا لفعلٍ وهو (خُذ)، ويجوز مدُّ ألفها، ويُستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقال (هاءَ) للمذكَّر بالفتح و(هاءِ) للمؤنَّث بالكسر و(هاؤما) و(هاؤنَّ) و(هاؤم)، ومنه ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾[(٢)].

والثاني: أن تكون ضميرًا للمؤنَّث، فتُستعمل مجرورةَ الموضع ومنصوبَته، نحو ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾[(٣)].

والثالث: أن تكون للتَّنبيه، فتدخل على أربعةٍ: أحدها الإشارة غير المختصَّة بالبعيد، نحو (هذا)، بخلاف (ثَمَّ) و(هَنَّا) بالتَّشديد و(هنالك)، والثَّاني ضمير الرَّفع المخبر عنه باسم إشارة، نحو ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ ﴾[(٤)].

وقيل: إنَّما كانت داخلةً على الإشارة فقُدِّمت، فرُدَّ بنحو ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾[(٥)]، فأُجِيبَ بأنَّها أُعيدت توكيدًا، والثَّالث نعت (أي) في النِّداء، نحو (يا أيُّها الرَّجل)، وهي في هذا واجبة؛ للتَّنبيه على أنَّه المقصود بالنِّداء، قيل: وللتَّعويض عمَّا تُضاف إليه (أي)، ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن تُحذَف ألفُها وأن تُضَمَّ هاؤها إتباعًا، وعليه قراءة ابن عامر ﴿ أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[(٦)]، ﴿ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾[(٧)]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ﴾[(٨)] بضمِّ الهاء في الوصل، والرابع اسم الله تعالى في القسَم عند حذف الحرف، يقال: (ها الله) بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف (ها) وحذفها.

---

(١) أهمله السيوطي.

(٢) الحاقة/ ١٩.   (٣) الشمس/ ٨.   (٤) آل عمران/ ١١٩.   (٥) آل عمران/ ٦٦.

(٦) النور/ ٣١.   (٧) الرحمن/ ٣١.   (٨) الزخرف/ ٤٩.

(هل):

حرفٌ موضوعٌ لطلب التَّصديق الإيجابيِّ دون التَّصوُّر ودون التَّصديق السَّلبيِّ، فيمتنع نحو (هل زيدًا ضربت؟)؛ لأنَّ تقديم الاسم يُشعِر بحصول التَّصديق بنفس النِّسبة، ونحو (هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟) إذا أريد بـ(أم) المتَّصلة، و(هل لم يقم زيد؟)، ونظيرها في الاختصاص بطلب التَّصديق (أم) المنقطعة، وعكسهما (أم) المتَّصلة وجميع أسماء الاستفهام؛ فإنَّهنَّ لطلب التَّصوُّر لا غير، وأعمُّ من الجميع الهمزة؛ فإنَّها مشتركة بين الطَّلبين.

وتفترق (هل) من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها اختصاصها بالتَّصديق.

والثَّاني اختصاصها بالإيجاب، تقول: (هل زيدٌ قائم؟)، ويمتنع (هل لم يقم؟)، بخلاف الهمزة نحو ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ ﴾[1]، ﴿ أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ ﴾[2]، ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ ﴾[3]، وقال [من البسيط]:

أَلا طِعانَ ألا فِرْسانَ عادِيَةً .... [4]

والثَّالث تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو (هل تسافر؟)، بخلاف الهمزة نحو (أتظنُّه قائمًا؟)، وأمَّا قول ابن سِيده في شرح الجمل: "لا يكون الفعل المستفهم عنه إلاَّ مستقبلاً" فسهو، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقًّا ﴾[5]، وقال زهير [من الطويل]:

فمَنْ مُبْلغُ الأَحْلافِ عَنِّي رِسالَةً وذُبْيانَ هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ [6]

والرَّابع والخامس والسَّادس أنَّها لا تدخل على الشَّرط، ولا على (إن)، ولا على اسم بعده فعلٌ في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ ﴾[7]، ﴿ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ ﴾[8]، ﴿ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾[9]، ﴿ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾[10].

والسَّابع والثَّامن أنَّها تقع بعد العاطف لا قبله، وبعد (أم) نحو ﴿ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾[11]، وفي الحديث "وهل ترك لنا عقيل من رباع"، وقال [من الخفيف]:

٥١٨- لَيْتَ شِعْري هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ أو يَحُولَنَّ دُونَ ذاكَ حِمامُ [12]

وقال تعالى: ﴿ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾[13].

---

(١) الشرح/ ١. (٢) آل عمران/ ١٢٤. (٣) الزمر/ ٣٦.
(٤) تقدم برقم ٩٥ ص٦٠. (٥) الأعراف/ ٤٤.
(٦) أهمله السيوطي.
(٧) الأنبياء/ ٣٤. (٨) يس/ ١٩. (٩) يوسف/ ٩٠. (١٠) القمر/ ٢٤. (١١) الأحقاف/ ٣٥.
(١٢) هو للكميت بن معروف، و**الحِمام**: الموت، و(**أم**) في البيت منقطعة؛ لأنها مسبوقة بغير الهمزة، ويجوز أن تكون متصلة بمعنى (أي الأمرين كائن)، على سبيل التقدير لحصول العلم بكون أحدهما، والبيت استشهد به ابن أم قاسم على التأكيد اللفظي بتكرار (هل) مع الفصل بينهما بحرف (ثمَّ) [٢/ ٧٧١].
(١٣) الرعد/ ١٦.

التَّاسع أنَّه يُراد بالاستفهام بها النَّفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها (إلاَّ) في نحو ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾ (١)، والباء في قوله [من الطويل]:

٥١٩- .... أَلا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدائِمِ ؟ (٢)

وصحَّ العطف في قوله [من الطويل]:

٥٢٠- وإنَّ شِفائي عَبْرةٌ مُهَراقَةٌ وهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ (٣)

إذ لا يُعطَف الإنشاء على الخبر.

فإن قلت: قد مرَّ لك في صدر الكتاب أنَّ الهمزة تأتي لمثل ذلك، مثل ﴿ أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ ﴾ (٤)، ألا ترى أنَّ الواقع أنَّه سبحانه لم يُصْفِهم بذلك؟

قلت: إنَّما مرَّ أنَّها للإنكار على مدَّعي ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاء، لا أنَّها للنَّفي ابتداءً، ولهذا لا يجوز (أقام إلاَّ زيد؟) كما يجوز (هل قام إلاَّ زيد؟)، ﴿ فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴾ (٥)، ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾(٦)، وقد يكون الإنكار مقتضيًا لوقوع الفعل على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى (ما كان ينبغي لك أن تفعل)، نحو (أتضرب زيدًا وهو أخوك؟).

ويتلخَّص أنَّ الإنكار على ثلاثة أوجه:

إنكارٌ على من ادَّعى وقوع الشَّيء، ويلزم من هذا النَّفي.

وإنكارٌ على من أوقع الشَّيء، ويختصَّان بالهمزة.

وإنكارٌ لوقوع الشَّيء، وهذا هو معنى النَّفي، وهو الَّذي تنفرد به (هل) عن الهمزة.

والعاشر أنَّها تأتي بمعنى (قد)، وذلك مع الفعل، وبذلك فَسَّرَ قولَه تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾(٧) جماعةٌ منهم ابن عبَّاس رضي الله عنهما والكسائيُّ والفرَّاء والمبرِّد، قال في مقتضبه: (هل) للاستفهام، نحو (هل جاء زيد؟)، وقد تكون بمنزلة (قد) نحو قوله جل اسمه: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ﴾(٧). اهـ

وبالغ الزَّمخشريُّ فزعم أنَّها أبدًا بمعنى (قد)، وأنَّ الاستفهام إنَّما هو مستفادٌ من همزةٍ مقدَّرةٍ معها، ونقله في المفصَّل عن سيبويه فقال: وعند سيبويه أنَّ (هل) بمعنى (قد)، إلاَّ أنَّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنَّها لا تقع إلاَّ في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله [من البسيط]:

---

(١) الرحمن/ ٦٠.

(٢) هو للفرزدق يهجو جريرًا، وصدره: **يقول إذا اقلولى عليها وأقردت، أقردت**: سكنت، وفي البيت شاهد على زيادة الباء في خبر المبتدأ الذي دخلت عليه (هل) لشبهها بالنفي، وعلى ذلك أورده ابن مالك [٢/ ٧٧٢].

(٣) هو من معلقة امرئ القيس بن حجر المشهورة [٢/ ٧٧٢].

(٤) الإسراء/ ٤٠. (٥) النحل/ ٣٥. (٦) الزخرف/ ٦٦. (٧) الإنسان/ ١.

٥٢١- سائِلْ فوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنا   أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القاعِ ذِي الأَكَمِ؟ [١]

اهـ ، ولـو كان كما زعم لم تدخل إلاَّ على الفعل كـ(قد)، وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقلـه عـنه، ذكره في باب (أم) المتَّصلة، ولكن فيه أيضًا ما قد يخالفه؛ فإنَّه قال في (باب عدة ما يكـون علـيه الكلم) ما نصُّه " و(هل)، وهي للاستفهام "، ولم يزد على ذلك، وقال الزَّمخشريُّ في كـشَّافه: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ ﴾ أي (قـد أتى)، على معنى التَّقرير والتَّقريب جميعًا، أي: أتى على الإنسان قـبل زمـانٍ قريبٍ طائفةٌ من الزَّمان الطَّويل الممتدِّ لم يكن فيه شيئًا مذكورًا، بل شيئًا منسيًّا، نطفة في الأصلابِ، والمراد بالإنسان الجنس، بدليل ﴿ إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ ﴾[٢].اهـ

وفـسَّرها غـيره بــ(قـد) خاصَّـة، ولم يحملـوا (قـد) علـى معنى التَّقريب، بل على معنى التَّحقـيق، وقـال بعـضهم: معـناها الـتَّوقُّع، وكأنَّـه قـيل لقـومٍ يـتوقَّعون الخبر عمَّا أتى على الإنسان، وهو آدم عليه الصَّلاة والسَّلام، قال: والحين: زمنُ كونِهِ طينًا، وفي تسهيل ابن مالك أنَّـه يتعـيَّن مـرادفة (هل) لـ(قد) إذا دخلت عليها الهمزة، يعني كما في البيت، ومفهومه أنَّها لا تتعيَّن لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك ـ كما في الآية ـ وقد لا تأتي له.

وقـد عكَس قومٌ ما قاله الزَّمخشري فزعموا أنَّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً، وهذا هو الصَّواب عندي؛ إذ لا متمسَّك لمن أثبت ذلك إلاَّ أحد ثلاثة أمور:

أحـدها تفسير ابن عبَّاس رضي الله عنهما، ولعلَّه إنَّما أراد أنَّ الاستفهام في الآية للتَّقرير ولـيس باسـتفهامٍ حقيقـيٍّ، وقـد صـرَّح بـذلك جماعـةٌ من المفسِّرين فقال بعضهم: (هل) هنا للاسـتفهام التَّقريري، والمقرَّر به من أنكر البعث، وقد علم أنَّهم يقولون: (نعم، قد مضى دهرٌ طـويلٌ لا إنـسان فـيه)، فـيُقال لهـم: (فالَّـذي أحـدثَ الـنَّاسَ بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحـياؤهم بعد موتهم؟)، وهو معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ فَلَوۡلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[٣]، أي فهلاَّ تذكرون فتعلمون أنَّه من أنشأ شيئًا بعد أن لم يكن قادرٌ على إعادته بعد عدمه؟ انتهى.

وقـال آخـر مـثل ذلـك، إلاَّ أنَّه فسَّرَ الحين بزمن التَّصوير في الرَّحم فقال: المعنى (ألم يأتِ علـى الـنَّاس حـينٌ مـن الدَّهر كانوا فيه نطفًا ثم علقًا ثم مضغًا إلى أن صاروا شيئًا مذكورًا)، وكـذا قـال الزَّجَّاج، إلاَّ أنَّه حمل الإنسان على آدم عليه الصَّلاة والسَّلام فقال: المعنى: ألم يأت على الإنسان حينٌ من الدَّهر كان فيه ترابًا وطينًا إلى أن نفخ فيه الرُّوح؟ اهـ

وقـال بعـضهم: لا تكـون (هـل) للاسـتفهام التَّقريـري، وإنَّما ذلك من خصائص الهمزة، وليس كما قال، وذكر جماعةٌ من النَّحويِّين أنَّ (هل) تكون بمنزلة (إنَّ) في إفادة التَّوكيد والتَّحقيق،

(١) هو من قصيدة لزيد الخيل، ويروى (فهل) [٢/ ٧٧٢].   (٢) الإنسان/ ٢.   (٣) الواقعة/ ٦٢.

وحملوا على ذلك ﴿ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ﴾(١)، وقدَّروه جوابًا للقَسَم، وهو بعيد.

والدَّليل الثَّاني قول سيبويه الَّذي شافَهَ العرب وفهم مقاصدهم، وقد مضى أنَّ سيبويه لم يقل ذلك.

والثالث دخول الهمزة عليها في البيت، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السِّيرافي أنَّ الرِّواية الصَّحيحة (أم هل)، و(أم) هذه منقطعة بمعنى (بل)، فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرِّواية فالبيت شاذٌّ، فيمكن تخريجه على أنَّه من الجمع بين حرفين لمعنًى واحد على سبيل التَّوكيد، كقوله [من الوافر]:

.... ولا لِلِما بِهِمْ أَبَدًا دَواءُ (٢)

بل الَّذي في ذلك البيت أسهل؛ لاختلاف اللَّفظين وكون أحدهما على حرفين، فهو كقوله [من الطويل]:

٥٢٢- فَأَصْبَحَ لا يَسْأَلْنُهُ عَنْ بِما بِهِ أَصَعَّدَ في عُلْوِ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبا (٣)

(هـو):

وفروعه، تكون أسماء، وهو الغالب، وأحرفًا في نحو (زيد هو الفاضل) إذا أُعربَ فصلاً وقلنا لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء، كما قال الأخفش في نحو (صه) و(نزالِ): "أسماء لا محلَّ لها"، وكما في الألف واللاَّم في نحو (الضَّارب) إذا قدَّرناهما اسمًا.

حرف الواو

الواو المفردة:

انتهى مجموع ما ذُكِر من أقسامها إلى خمسة عشر:

الأوَّل: العاطفة، ومعناها مطلق الجمع، فتعطف الشَّيء على مصاحبه، نحو ﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾(٤)، وعلى سابقه نحو ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ ﴾(٥)، وعلى لاحقه نحو ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾(٦)، وقد اجتمع هذان في ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ ﴾(٧)، فعلى هذا إذا قيل: (قام زيدٌ وعمرٌو) احتمل ثلاثة معان، قال ابن مالك: "وكونها للمعيَّة راجح، وللتَّرتيب كثير، ولعكسه قليل" اهـ، ويجوز أن يكونَ بين متعاطفيها تقاربٌ أو تراخٍ، نحو ﴿ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾(٨)؛

(١) الفجر/ ٥. (٢) هو الشاهد رقم ٢٧٨ المتقدم ص١٥٣، ١٥٤.

(٣) قال العيني: لم يسم قائله، والبيت استشهد به على تأكيد (عن) بالباء تأكيدًا لفظيًّا؛ لأنهما يستعملان في معنى واحد فيقال: سألت به وسألت عنه [٢/ ٧٧٤].

(٤) العنكبوت/ ١٥. (٥) الحديد/ ٢٦. (٦) الشورى/ ٣. (٧) الأحزاب/ ٧. (٨) القصص/ ٧.

فإنَّ الرَّدَّ بُعَيْدَ إلقائه في اليمِّ والإرسال على رأس أربعين سنة، وقول بعضهم إنَّ معناها الجمع المطلق غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنَّما هي للجمع لا بقيد، وقول السِّيرافي إنَّ النَّحويِّين واللُّغويِّين أجمعوا على أنَّها لا تفيد التَّرتيب مردودٌ، بل قال بإفادتها إيَّاه قطرب والرَّبعي والفرَّاء وثعلب وأبو عمر الزَّاهد وهشام والشَّافعي، ونقل الإمام في البرهان عن بعض الحنفيَّة أنَّها للمعيَّة.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكمًا:

أحدها: احتمال معطوفها للمعاني الثَّلاثة السَّابقة.

والثَّاني: اقترانها بـ(إمَّا) نحو ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[1].

والثَّالث: اقترانها بـ(لا) إن سُبقت بنفيٍ ولم تقصد المعيَّة، نحو (ما قام زيدٌ ولا عمرٌو)، ولتفيد أنَّ الفعل منفيٌّ عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق، ومنه ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾[2]، والعطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل، والمشهور أنَّه من عطف المفردات، وإذا فُقِدَ أحد الشَّرطين امتنع دخولها، فلا يجوز نحو (قام زيدٌ ولا عمرو)، وإنَّما جاز ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[3] لأنَّ في ﴿ غَيۡرِ ﴾ معنى النَّفي، وإنَّما جاز قوله [من البسيط]:

فاذْهَبْ فأَيُّ فَتًى في النَّاسِ أَحْرَزَهُ ... مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا حِيَلُ [4]

لأنَّ المعنى (لا فتى أحرزه)، مثل ﴿ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾[5].

ولا يجوز (ما اختصم زيدٌ ولا عمرٌو)؛ لأنَّه للمعيَّة لا غير، وأمَّا ﴿ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ . وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ . وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلۡحَرُورُ . وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُ ﴾[6]، فـ(لا) الثَّانية والرَّابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس.

والرَّابع: اقترانها بـ(لكن) نحو ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾[7].

والخامس: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الرَّبط كـ(مررت برجل قائم زيد وأخوه)، ونحو (زيدٌ قائمٌ عمرو وغلامه)، وقولك في باب الاشتغال: (زيدًا ضربت عمرًا وأخاه).

والسَّادس: عطف العقد على النَّيِّف نحو (أحد وعشرون).

والسَّابع: عطف الصِّفات المفرَّقة مع اجتماع منعوتها كقوله [من الوافر]:

---

(١) الإنسان/ ٣. (٢) سبأ/ ٣٧. (٣) الفاتحة/ ٧.

(٤) أهمله السيوطي

(٥) الأحقاف/ ٣٥. (٦) فاطر/ ١٩-٢٢. (٧) الأحزاب/ ٤٠.

٥٢٣- بَكَيْتُ وَما بُكا رَجُلٍ حَزينٍ   عَلَى رَبْعَيْنِ: مَسْلُوبٍ وبالِ (١)

والثَّامن: عطف ما حقُّه التَّثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق [من الكامل]:

٥٢٤- إنَّ الرَّزِيَّةَ لا رَزِيَّةَ مِثْلَها   فقْدانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ (٢)

وقول أبي نواس [من الطويل]:

أَقَمْنا بِها يَوْمًا وَيَوْمًا وثالِثًا   وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خامِسُ (٣)

وهـذا البـيت يتساءل عنه أهل الأدب فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب ثمانية؛ لأنَّ (يومًا) الأخـير رابـع، وقد وُصِفَ بأنَّ يوم التَّرحُّل خامسٌ له، وحينئذٍ فيكون يوم التَّرحُّل هو الثَّامن بالنِّسبة إلى أوَّل يوم.

التَّاسـع: عطـف مـا لا يُستغنى عنه، كـ(اختصم زيد وعمرو)، و(اشترك زيد وعمرو)، وهذا مـن أقوى الأدلَّة على عدم إفادتها التَّرتيب، ومن ذلك (جلست بين زيدٍ وعمرو)، ولهذا كان الأصمعيُّ يقول: الصَّواب [من الطويل]:

.... بَيْنَّ الدَّخُولِ وحوملِ (٤)

لا (فحومل)، وأُجيبَ بأنَّ التَّقدير (بين نواحي الدخول)، فهو كقولك: (جلست بين الزَّيدين فالعمرين)، أو بأنَّ الدخول مشتمل على أماكن.

وتشاركها في هذا الحكم (أم) المتَّصلة في نحو (سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت)؛ فإنَّها عاطفة ما لا يستغنى عنه.

والعاشر والحادي عشر: عطف العامِّ على الخاصِّ وبالعكس، فالأوَّل نحو ﴿ رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾(٥)، والثَّاني نحو ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ ﴾(٦) الآية.

ويشاركها في هذا الحكم الأخير (حتَّى)، كـ(مات النَّاس حتَّى الأنبياء)، و(قدم الحاجُّ حتَّى المشاة)؛ فإنَّها عاطفةٌ خاصًّا على عامٍّ.

والثَّاني عشر: عطف عاملٍ حُذِفَ وبقي معموله على عاملٍ آخر مذكورٍ يجمعهما معنًى واحد، كقوله [من الوافر]:

٥٢٥- ....   وَزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونا (٧)

---

(١) هو لابن ميادة، **والبالي**: الذي ذهبت آثاره، **ومسلوب وبال**: بدل من **(ربعين)** [٢/ ٧٧٤].

(٢) للفرزدق [٢/ ٧٧٥].   (٣) أهمله السيوطي لتأخُّر أبي نواس.   (٤) تقدم برقم ٢٤٥ ص١٣٧.

(٥) نوح/ ٢٨.   (٦) الأحزاب/ ٧.

(٧) هذا من قصيدة للراعي، وصدره: **وهزة نسوة من حي صدق**، وقيل: صدره: **إذا ما الغانيات برزن يوما، وزججن**: يقال: زججت المرأة حاجبها: دقَّقته وطوَّلته [٢/ ٧٧٥].

أي (وكحَّلن العيون)، والجامع بينهما التَّحسين، ولولا هذا التَّقييد لوَرَدَ (اشتريته بدرهم فصاعدًا)؛ إذ التَّقدير (فذهب الثَّمن صاعدًا).

والثَّالث عشر: عطف الشَّيء على مرادفه، نحو ﴿ إِنَّمَا أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾(1)، ونحو ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾(2)، ونحو ﴿ عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴾(3)، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "ليلني منكم ذوو الأحلام والنُّهى"، وقول الشَّاعر [من الوافر]:

٥٢٦- .... وَأَلْفَى قَوْلَها كَذِبًا وَمَيْنا (4)

وزعم بعضهم أنَّ الرِّواية (كذبًا مُبينا)، فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تقدِّر (الأحلام) في الحديث جمع (حُلُم) بضمَّتين، فالمعنى (ليلني البالغون العقلاء)، وزعم ابن مالكٍ أنَّ ذلك قد يأتي في (أو)، وأنَّ منه ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾(5).

والرَّابع عشر: عطف المقدَّم على متبوعه للضَّرورة، كقوله [من الوافر]:

٥٢٧- ألا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ (6)

والخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار، كقوله تعالى: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾(7) فيمن خفض الأرجل، وفيه بحثٌ سيأتي.

تنبيه:

زعم قومٌ أنَّ الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه:

أحدها أن تُستعمل بمعنى (أو)، وذلك على ثلاثة أقسام: أحدها أن تكون بمعناها في التَّقسيم، كقولك: (الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف)، وقوله [من الطويل]:

.... كما النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجارِمُ (8)

ومِمَّن ذكر ذلك ابن مالك في التُّحفة، والصَّواب أنَّها في ذلك على معناها الأصليِّ؛ إذ الأنواع مجتمعةٌ في الدُّخول تحت الجنس، ولو كانت (أو) هي الأصل في التَّقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو، والثَّاني أن تكون بمعناها في الإباحة، قاله الزَّمخشريُّ، وزعم أنَّه يُقال: (جالس الحسن وابن سيرين) أي أحدهما، وأنَّه لهذا قيل: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾(9) بعد ذكر (ثلاثة) و(سبعة) لئلاَّ يتوهَّم إرادة الإباحة، والمعروف من كلام النَّحويِّين أنَّه لو قيل:

---

(1) يوسف/ ٨٦. (2) البقرة/ ١٥٧. (3) طه/ ١٠٧.

(4) قال محمد بن سلام الجمحي: هو لعدي بن زيد، قال: وفي قافيته الإسناد، وقال المفضل في روايته: (كذبًا مبينا) فرارًا من الإسناد، والرواية هي الأولى. انتهى [٢/ ٧٧٦]. (5) النساء/ ١١٢.

(6) قال البطليوسي: لا أعلم قائله، قال: ونسبه قوم للأحوص، قال: **وذات عرق**: موضع بالحجاز، **والنخلة** هنا: كناية عن المرأة [٢/ ٧٧٧].

(7) المائدة/ ٦. (8) تقدم برقم ٩٠ ص٥٧، وتكرر ص١٥٠، ٢٥٦. (9) البقرة/ ١٩٦.

(جالس الحسن وابن سيرين) كان أمرًا بمجالسة كلٍّ منهما، وجعلوا ذلك فرقًا بين العطف بالواو والعطف بـ(أو)، والثَّالث أن تكون بمعناها في التَّخيير، قاله بعضهم في قوله [من الطويل]:

٥٢٨- وَقالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَها الصَّبْرَ والبُكا فَقُلْتُ البُكا أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي [١]

قال: معناه (أو البكاء)؛ إذ لا يجتمع مع الصَّبر، ونقول: يحتمل أنَّ الأصل (فاختر من الصَّبر والبكاء)، أي أحدهما، ثمَّ حذف (من) كما في ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾[٢]، ويؤيِّده أنَّ أبا عليٍّ القالي رواه بـ(من)، وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة:

.... وصِلْ واسْكُتا

فقال شارحو كلامه: المراد التخيير، ثمَّ قال محقِّقوهم: ليس ذلك من قِبَل الواو، بل من جهة أنَّ المعنى (وصِل إن شئت واسكُتَنْ إن شئت)، وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أنَّ الواو تأتي للتَّخيير مجازًا.

والثَّاني أن تكون بمعنى باء الجرِّ، كقولهم: (أنت أعلم ومالك)، و(بعت الشَّاء شاةً ودرهمًا)، قاله جماعة، وهو ظاهر.

والثَّالث أن تكون بمعنى لام التعليل، قاله الخارزنجيُّ، وحمل عليه الواوات الدَّاخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿ أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٍ . وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ ﴾[٣]، ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[٤]، ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾[٥]، والصَّواب أنَّ الواو فيهنَّ للمعيَّة كما سيأتي.

والثَّاني والثَّالث من أقسام الواو واوان يرتفع ما بعدهما:

إحداهما واو الاستئناف، نحو ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾[٦]، ونحو (لا تأكل السَّمك وتشربُ اللَّبن) فيمن رفع، ونحو ﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ ﴾[٧] فيمن رفع أيضًا، ونحو ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾[٨]؛ إذ لو كانت واو العطف لانتصب ﴿ نُقِرُّ ﴾، ولانتصب أو انجزم (تشرب)، ولجزم ﴿ يَذَر ﴾ كما قرأ الآخرون، وللزم عطف الخبر على الأمر، وقال الشَّاعر [من الطويل]:

٥٢٩- عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِيِّ يَوْمًا إِذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَلاَّ يَجُورَ وَيَقْصِدُ [٩]

---

(١) لكثيِّر عزَّة [٢/ ٥٨١].
(٢) الأعراف/ ١٥٥. (٣) الشورى/ ٣٤-٣٥. (٤) آل عمران/ ١٤٢. (٥) الأنعام/ ٢٧.
(٦) الحج/ ٥. (٧) الأعراف/ ١٨٦. (٨) البقرة/ ٢٨٢.
(٩) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٧٧٨].

وهـذا متعـيِّن للاستئناف؛ لأنَّ العطف يجعله شريكًا في النَّفي فيلزم التَّناقض، وكذلك قولهم: (دعـني ولا أعـود)؛ لأنَّه لو نصب كان المعنى (ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه)، وهـذا باطـل؛ لأنَّ طلبه لـترك العقـوبة إنَّمـا هو في الحال، فإذا تقيَّد ترك المنهيِّ عنه بالحال لم يحـصل غرض المؤدِّب، ولو جزم فإمَّا بالعطف ولم يتقدَّم جازم أو بـ(لا) على أن تقدَّر ناهية، ويـردُّه أنَّ المقتـضي لترك التَّأديب إنَّما هو الخبر عن نفي العَود، لا نهيه نفسَه عن العَود؛ إذ لا تناقض بين النَّهي عن العَود وبين العَود، بخلاف العَود والإخبار بعدمه، ويوضِّحه أنَّك تقول: (أنا أنهاه وهو يفعل) ولا تقول: (أنا لا أفعل وأنا أفعل) معًا.

والثَّانـية واو الحـال الدَّاخلـة علـى الجملـة الاسمـيَّة، نحـو (جاء زيدٌ والشَّمس طالعة)، وتُـسمَّى واو الابـتداء، ويقـدِّرها سـيبويه والأقدمـون بـ(إذ)، ولا يريدون أنَّها بمعناها؛ إذ لا يـرادف الحـرف الاسـم، بل إنَّها وما بعدها قيدٌ للفعل السَّابق كما أنَّ (إذ) كذلك، ولم يقدِّرها بـ(إذا) لأنَّهـا لا تـدخل علـى الجمل الاسميَّة، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ﴾[1] فقـال: الواو للحال، وقيل: بمعنى (إذ)، وسبقه إلى ذلك مكِّي، وزاد عليه فقـال: "الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى (إذ)". اهـ، والثَّلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء.

ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعليَّة قوله [من الطويل]:

٥٣٠- بِأَيْدِي رِجالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِها حِينَ سُلَّتِ[2]

ولو قُدِّرت للعطف لانقلبَ المدح ذمًّا.

وإذا سُبقت بجملة حاليَّة احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائيَّة، نحو ﴿ ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ ﴾[3].

الرَّابع والخامس واوان ينتصب ما بعدهما، وهما:

واو المفعول معه، كـ(سرت والنِّيلَ)، وليس النَّصب بها، خلافًا للجرجانيِّ، ولم يأت في التَّنزيل بيقين، فأمَّا قوله تعالى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾[4] في قراءة السَّبعة ﴿ فَأَجۡمِعُوٓا ﴾ بقطع الهمزة و﴿ شُرَكَآءَكُم ﴾ بالنَّصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفةً مفردًا على مفرد بتقدير مضاف، أي (وأمر شركائكم)، أو جملةً على جملة بتقدير فعل، أي (واجمعوا شركـاءكم) بوصل الهمزة، وموجـب التَّقدير في الوجهين أنَّ (أجمع) لا يتعلَّق بالذَّوات، بل بالمعاني،

---

(١) آل عمران/ ١٥٤.

(٢) هو للفرزدق، أي لم يغمدوا سيوفهم إلا وقد كثرت القتلى بها حين سُلَّت [٢/ ٧٧٨].

(٣) الأعراف/ ٢٤. (٤) يونس/ ٧١.

كقولك: (أجمعوا على قول كذا)، بخلاف (جمع) فإنَّه مشترك، بدليل ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ﴾[1]، ﴿ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُۥ ﴾[2]، ويقرأ ﴿ فَاجْمَعُوا ﴾ بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشُّركاء عطفاً على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الدَّاخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسمٍ صريحٍ أو مؤوَّل، فالأوَّل كقوله [من الوافر]:

وَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[3]

والثَّاني شرطه أن يتقدَّم الواوَ نفيٌ أو طلب، وسَمَّى الكوفيُّون هذه الواو (واو الصَّرف)، وليس النصب بها، خلافاً لهم، ومثالها ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾[4]، وقوله [من الكامل]:

٥٣١- لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ   ....[5]

والحقُّ أنَّ هذه واو العطف كما سيأتي.

السَّادس والسَّابع واوان ينجرُّ ما بعدهما:

إحداهما واو القسم، ولا تدخل إلاَّ على مُظهَر، ولا تتعلَّق إلاَّ بمحذوف، نحو﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾[6]، فإن تلتها واوٌ أخرى نحو ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴾[7] فالتَّالية واو العطف، وإلا لاحتاج كلٌّ من الاسمين إلى جواب.

الثَّانية واو (رُبَّ)، كقوله [من الطويل]:

٥٣٢- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   ....[8]

ولا تدخل إلاَّ على مُنَكَّر، ولا تتعلَّق إلا بمؤخَّر، والصَّحيح أنَّها واو العطف، وأنَّ الجرَّ بـ(رُبَّ) محذوفة، خلافاً للكوفيِّين والمبرِّد، وحجَّتهم افتتاح القصائد بها، كقول رؤبة [من الرجز]:

وَقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي الْمُخْتَرَقْ[9]

وأُجيبَ بجواز تقدير العطف على شيءٍ في نفس المتكلِّم، ويوضِّح كونها عاطفةً أنَّ واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم، قال [من الطويل]:

٥٣٣- وواللهِ لَوْلا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُهُ   ....[10]

---

(١) طه/ ٦٠. (٢) الهمزة/ ٢. (٣) تقدم برقم ٣٩٠ ص٢٢٠، وتكرر ص٢٣٣. (٤) آل عمران/ ١٤٢.

(٥) المشهور أن هـذا البيت لأبي الأسود الدؤلي، وقد وقع في قصيدة للمتوكل بن عبد الله الليثي فعزاه بعضهم إليه، فإما أن يكون من توارد الخواطر، أو سرقة منه؛ فإنه متأخر عنه، كان في عهد يزيد بن معاوية [٢/ ٧٧٩].

(٦) يس/ ٢. (٧) التين/ ١. (٨) هو من معلقة امرئ القيس [٢/ ٧٨٢]. (٩) تقدم ص٢٧٨.

(١٠) تمامه: **وكان أدنى من عبيد ومشرق**، ورواه المبرد: وكان عياضٌ منه أدنى ومشرقُ، قال السخاوي: أنشده ابن الأعرابي بلفظ: (وأقسم لولا غيره) [٢/ ٧٨٠].

والثَّامن واوٌ دخولها كخروجها، وهي الزَّائدة، أثبتها الكوفيُّون والأخفش وجماعة، وحمل على ذلك ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[1]، بدليل الآية الأخرى، وقيل: هي عاطفة، والزائدة الواو في ﴿ وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ﴾[1]، وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي كان كيت وكيت، وكذا البحث في ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ . وَنَٰدَيۡنَٰهُ ﴾[2] الأولى أو الثَّانية زائدة على القول الأوَّل، أو هما عاطفتان والجواب محذوفٌ على القول الثَّاني، والزِّيادة ظاهرة في قوله [من الطويل]:

٥٣٤- فما بالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ   حِفاظًا وَيَنْوِي مِنْ سَفاهَتِهِ كَسْرِي [3]

وقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ في الْمَجالِسِ كُلِّها   فَإِذا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي [4]

والتَّاسع واو الثَّمانية، ذكرها جماعةٌ من الأدباء كالحريري، ومن النحويِّين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسِّرين كالثَّعلبي، وزعموا أنَّ العرب إذا عدُّوا قالوا: (ستة، سبعة، وثمانية) إيذانًا بأنَّ السَّبعة عددٌ تامٌّ وأنَّ ما بعدها عددٌ مستأنف، واستدلُّوا على ذلك بآياتٍ، إحداها: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾[5] إلى قوله سبحانه: ﴿ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾[5]، وقيل: هي في ذلك لعطف جملةٍ على جملة، إذ التَّقدير (هم سبعة)، ثمَّ قيل: الجميع كلامهم، وقيل: العطف من كلام الله تعالى، والمعنى (نعم هم سبعةٌ وثامنهم كلبهم)، وإنَّ هذا تصديقٌ لهذه المقالة كما أنَّ ﴿ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ ﴾[5] تكذيبٌ لتلك المقالة، ويؤيِّده قول ابن عبَّاس رضي الله عنهما: "حين جاءت الواو انقطعت العدة، أي لم تبق عدة عادٌّ يُلتفت إليها".

فإن قلت: إذا كان المراد التَّصديق فما وجه مجيء ﴿ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞ ﴾[5] ؟

قلت: وجه الجملة الأولى توكيد صحَّة التَّصديق بإثبات علم المصدق، ووجه الثَّانية الإشارة إلى أنَّ القائلين تلك المقالة الصَّادقة قليل، أو أنَّ الذي قالها منهم عن يقين قليل، أو لَمَّا كان التَّصديق في الآية خفيًّا لا يستخرجه إلاَّ مثل ابن عباس قيل ذلك، ولهذا كان يقول: "أنا من ذلك القليل، هم سبعةٌ وثامنهم كلبهم".

وقيل: هي واو الحال، وعلى هذا فيقدَّر المبتدأ اسم اشارة، أي (هؤلاء سبعة)؛ ليكون في

---

(١) الزمر/ ٧٣.   (٢) الصافات/ ١٠٣، ١٠٤.

(٣) زعم ... أن هذا الشعر لابن الذئبة الثقفي، ثم رأيت في المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الآمدي نسبة ذلك إلى وعلة بن الحارث الجرمي، شاعر جاهلي [٢/ ٧٨١].

(٤) أهمله السيوطي.

(٥) الكهف/ ٢٢.

الكلام ما يعمل في الحال، ويردُّ ذلك أنَّ حذف عامل الحال إذا كان معنويًّا ممتنع، ولهذا ردُّوا على المبرِّد قوله في بيت الفرزدق [من البسيط]:

.... وَإِذْ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ [1]

إنَّ (مثلهم) حالٌ ناصبها خبرٌ محذوف، أي (وإذ ما في الوجود بشرٌ مماثلاً لهم).

الثَّانية آية الزمر؛ إذ قيل ﴿فُتِحَتْ﴾[2] في آية النَّار لأنَّ أبوابها سبعة ﴿وَفُتِحَتْ﴾[3] في آية الجنَّة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثَّمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عددٍ البتَّة، وإنَّما فيها ذكر الأبواب، وهي جمعٌ لا يدلُّ على عدد خاصٍّ، ثمَّ الواو ليست داخلة عليه، بل هي جملةٌ هو فيها، وقد مرَّ أنَّ الواو في ﴿وَفُتِحَتْ﴾[3] مُقحَمةٌ عند قوم وعاطفةٌ عند آخرين، وقيل: هي واو الحال، أي جاؤوها مفتَّحةً أبوابها كما صرح بـ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ حالاً في ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[4]، وهذا قول المبرِّد والفارسيِّ وجماعة، قيل: وإنَّما فتِّحت لهم قبل مجيئهم إكرامًا لهم عن أن يقفوا حتَّى تفتح لهم.

الثَّالثة ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[5]، فإنَّه الوصف الثَّامن، والظَّاهر أنَّ العطف في هذا الوصف بخصوصه إنَّما كان من جهة أنَّ الأمر والنَّهي من حيث هما أمرٌ ونهيٌ متقابلان، بخلاف بقيَّة الصِّفات، أو لأنَّ الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والنَّاهي عن المنكر آمرٌ بالمعروف، فأشير إلى الاعتداد بكلٍّ من الوصفين وأنَّه لا يُكتفَى فيه بما يحصل في ضمن الآخر، وذهب أبو البقاء ـ على إمامته ـ في هذه الآية مذهبَ الضُّعفاء فقال: "إنَّما دخلت الواو في الصِّفة الثَّامنة إيذانًا بأنَّ السَّبعة عندهم عددٌ تامٌّ، ولذلك قالوا: سبعٌ في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنَّما دخلت الواو على ذلك لأنَّ وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها".

الرَّابعة ﴿وَأَبْكَارًا﴾[6] في آية التَّحريم، ذكرها القاضي الفاضل، وتبجَّح باستخراجها وقد سبقه إلى ذكرها الثَّعلبي، والصَّواب أنَّ هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيمٌ لمن اشتمل على جميع الصِّفات السَّابقة، فلا يصح إسقاطها؛ إذ لا تجتمع الثُّيوبة والبكارة، وواو الثَّمانية عند القائل بها صالحةٌ للسُّقوط، وأمَّا قول الثَّعلبيِّ إنَّ منها الواو في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[7] فسهوٌ بيِّن، وإنَّما هذه واو العطف، وهي واجبة الذِّكر، ثمَّ إنَّ ﴿أَبْكَارًا﴾[8] صفةٌ تاسعةٌ لا ثامنة؛ إذ أوَّل الصِّفات ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾[8] لا ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾.

فإن أجاب بأنَّ ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ وما بعده تفصيلٌ لـ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ فلهذا لم تعد قسيمةً لها قلنا: وكذلك ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾[8] تفصيلٌ للصِّفات السَّابقة، فلا نعدهما معهنَّ.

---

(١) تقدم برقم ١١٢ ص٧١. (٢) الزمر/ ٧١. (٣) الزمر/ ٧٣. (٤) سورة ص/ ٥٠.
(٥) التوبة/ ١١٢. (٦) التحريم/ ٥. (٧) الحاقة/ ٧. (٨) التحريم/ ٥.

والعاشر الواو الدَّاخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أنَّ اتِّصافه بها أمرٌ ثابت، وهذه الواو أثبتها الزَّمخشريُّ ومَن قلَّده، وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾(١) الآية، ﴿ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾(٢)، ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾(٣)، ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾(٤)، والمسوِّغ لمجيء الحال من النَّكرة في هذه الآية أمران: أحدهما خاصٌّ بها، وهو تقدم النَّفي، والثَّاني عامٌّ في بقيَّة الآيات، وهو امتناع الوصفيَّة؛ إذ الحال متى امتنع كونها صفةً جاز مجيئها من النَّكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدُّمها عليها نحو (في الدَّار قائمًا رجلٌ)، وعند جمودها نحو (هذا خاتمٌ حديدًا)، و(مررت بماء قعدة رجل)، ومانع الوصفيَّة في هذه الآية أمران: أحدهما خاصٌّ بها وهو اقتران الجملة بـ(إلاَّ)؛ إذ لا يجوز التَّفريغ في الصِّفات، لا تقول: (ما مررت بأحدٍ إلاَّ قائمٍ)، نصَّ على ذلك أبو عليٍّ وغيره، والثَّاني عامٌّ في بقيَّة الآيات وهو اقترانها بالواو.

والحادي عشر واو ضمير الذُّكور نحو (الرِّجال قاموا)، وهي اسم، وقال الأخفش والمازنيُّ: حرف، والفاعل مستتر، وقد تُستعمَل لغير العقلاء إذا نُزِّلوا منزلتَهم، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ ﴾(٥)، وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذ قوله [من الطويل]:

٥٣٥- شَرِبْتُ بِها والدِّيكُ يَدْعُو صَباحَهُ إذا ما بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبُوا (٦)

والَّذي جرَّأه على ذلك قوله: (بنو) لا (بنات)، والَّذي سوَّغ ذلك أنَّ ما فيه من تغيير نظم الواحد شبَّهه بجمع التَّكسير، فسهل مجيئه لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعله نحو ﴿ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾(٧) مع امتناع (قامت الزيدون).

الثَّاني عشر واو علامة المذكَّرين في لغة طيِّء أو أزد شنوءة أو بلحارث، ومنه الحديث: "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ باللَّيل وملائكةٌ بالنَّهار"، وقوله [من المتقارب]:

٥٣٦- يَلُومُونَنِي في اشْتِراءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ (٨)

وهي عند سيبويه حرفٌ دالٌّ على الجماعة كما أنَّ التَّاءَ في (قالت) حرفٌ دالٌّ على التَّأنيث، وقيل: هي اسمٌ مرفوعٌ على الفاعليَّة، ثمَّ قيل إنَّ ما بعدها بدلٌ منها، وقيل: مبتدأ، والجملة

---

(١) البقرة/ ٢١٦. (٢) الكهف/ ٢٢. (٣) البقرة/ ٢٥٩. (٤) الحجر/ ٤. (٥) النمل/ ١٨.

(٦) هو للنابغة الجعدي، **يدعو صباحه**: أي في وقت صباحه، وقال ابن الدهان في الغرة: شذ قوله: **(دنوا فتصوبوا)**؛ لأنه أجرى بنو نعش مجرى من يعقل، وعزا البيت لجرير [٢/ ٧٨٢].

(٧) يونس/ ٩٠.

(٨) قال العيني: لم أقف على اسم قائله، وقوله: **ألوَم**: أفعل تفضيل من اللوم، ويُروى: (فكلهم يعذل)، قلت: عزاه السخاوي في المفصل إلى أحيحة بن الجلاح [٢/ ٧٨٣].

خـبرٌ مقـدَّم، وكذا الخلاف في نحو (قاما أخواك) و(قمن نسوتك)، وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نُـزِّلوا منـزلتهم، قـال أبـو سـعيد: نحـو (أكلوني البراغيث)؛ إذ وُصفتْ بالأكل لا بالقرص، وهـذا سـهوٌ مـنه؛ فـإنَّ الأكـل من صفات الحيوانات عاقلةً وغير عاقلة، وقال ابن الشَّجريِّ: عندي أنَّ الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم، كقوله [من الوافر]:

٥٣٧- أَكَلْتَ بَنِيكَ أَكْلَ الضَّبِّ حَتَّى وَجَدْتَ مَرارَةَ الكَلأ الوَبِيلِ [(١)]

أي ظلمتهم، وشبَّه الأكل المعنويَّ بالحقيقيِّ، والأحسن في (الضَّبِّ) في البيت ألاَّ يكون في موضع نصب على حذف الفاعل، أي (مثل أكلِكَ الضَّبَّ)، بل في موضع رفعٍ على حذف المفعول، أي (مثل أكل الضَّبِّ أولادَه)؛ لأن ذلك أَدخَل في التَّشبيه، وعلى هذا فيحتمل الأكل الثَّاني أن يكون معنويًّا؛ لأنَّ الضَّب ظالِمٌ لأولاده بأكله إيَّاهم، وفي المثل (أعقُّ من ضبٍّ)، وقد حمل بعضهم على هذه اللُّغة ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[(٢)]، ﴿ وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[(٣)]، وحملهما على غيره هذه اللُّغة أولى لضعفها.

وقد جوز في ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿ وَأَسَرُّوا ﴾ ، أو مبتدأً خبره إمَّا ﴿ وَأَسَرُّوا ﴾ أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملة الاستفهام، أي يقولون هل هذا، وأن يكون خبرًا لمحذوف، أي (هم الَّذين)، أو فاعلاً بـ(أسرُّوا) والواو علامة كما قدَّمنا، أو بـ(يقول) محذوفًا، أو بدلاً من واو ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾[(٤)]، وأن يكون منصوبًا على البدَل من مفعول ﴿ يَأْتِيهِم ﴾، أو على إضمار (أذمُّ) أو (أعني)، وأن يكون مجرورًا على البدَل من (النَّاس) في ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾[(٥)]، أو من الهاء والميم في ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾[(٦)]، فهذه أحد عشر وجهًا.

وأمَّا الآية الأولى فإذا قدِّرت الواوان فيها علامتين فالعاملان قد تنازعا الظَّاهر، فيجب حينئذٍ أن تقدِّر في أحدهما ضميرًا مستترًا راجعًا إليه، وهذا من غرائب العربيَّة، أعني وجوبَ استتار الضَّمير في فعل الغائبين، ويجوز كون ﴿ كَثِيرٌ ﴾ مبتدأً وما قبله خبرًا وكونه بدلاً من الواو الأولى، مثل (اللَّهم صلِّ عليه الرَّؤوف الرَّحيم)، فالواو الثَّانية حينئذٍ عائدة على متقدِّم رتبة، ولا يجوز العكس؛ لأنَّ الأُولى حينئذٍ لا مفسِّر لها.

ومنع أبو حيَّان أن يُقال على هذه اللغة: (جاؤوني) من (جاءك)؛ لأنَّها لم تُسمَع إلاَّ مع ما لفظه جمع، وأقول: إذا كان سبب دخولها بيان أنَّ الفاعل الآتي جمعٌ كان لحاقها هنا أولى؛ لأنَّ الجمعيَّة خفيَّة.

(١) لأرطاة بن سُهية، قال ابن الشجري: قوله: (**أكل الضب**) معناه: أكل الضب أولاده؛ لأنَّ الضِّباب تأكل أولادها إلا القليل، فجعل تعديه على بنيه وظلمه لهم كأكل الضب ولده مبالغة في وصفه بالبغي عليهم والظلم لهم [٢/ ٧٨٣].

(٢) المائدة/ ٧١. (٣) الأنبياء/ ٣. (٤) الأنبياء/ ٢. (٥) الأنبياء/ ١. (٦) الأنبياء/ ٣.

وقد أوجب الجميعُ علامةَ التَّأنيث في (قامت هند) كما أوجبوها في (قامت امرأة)، وأجازوها في (غلت القدر) و(انكسرت القوس) كما أجازوها في (طلعت الشَّمس) و(نفعت الموعظة).

وجوَّز الزَّمخشري في ﴿ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَـٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ﴾[1] كون (مَن) فاعلاً والواو علامة.

وإذا قيل: (جاؤوا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) لم يجز عند ابن هشام أن يكون من هذه اللُّغة، وكذا تقول في (جاءا زيدٌ وعمرٌو)، وقول غيره أولى؛ لِما بيَّنَّا من أنَّ المراد بيان المعنى، وقد رُدَّ عليه بقوله [من الطويل]:

٥٣٨- .... وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ [2]

وليس بشيءٍ؛ لأنَّه إنَّما يمنع التَّخريج لا التَّركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو (قام زيدٌ أو عمرٌو)؛ لأنَّ القائم واحدٌ، بخلاف (قام أخواك أو غلاماك)؛ لأنَّه اثنان، وكذلك تمتنع في (قام أخواك أو زيدٌ)، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾[3]، فمَن زعم أنَّه من ذلك فهو غالط، بل الألفَ ضمير الوالدين في ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا ﴾[4]، و﴿ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ بتقدير (يبلغه أحدهما أو كلاهما)، أو (أحدهما) بدل بعض وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفًا؛ لأنَّ بدل الكلِّ لا يُعطف على بدل البعض، لا تقول: (أعجبني زيدٌ وجهُه وأخوك) على أنَّ الأخ هو زيد؛ لأنَّك لا تعطف المبيِّن على المخصَّص.

فإن قلت: (قام أخواك وزيد) جاز (قاموا) بالواو إن قدَّرته من عطف المفردات، و(قاما) بالألف إن قدَّرته من عطف الجمل، كما قال السُّهيلي في ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[5]: إنَّ التَّقدير (ولا يأخذه نوم).

والثَّالث عشر واو الإنكار، نحو (آلرجلوه) بعد قول القائل: (قام الرَّجل)، والصَّواب ألاَّ تُعدَّ هذه؛ لأنَّها إشباعٌ للحركة، بدليل (آلرجلاه) في النَّصب و(آلرجليه) في الجرِّ، ونظيرها الواو في (منو) في الحكاية، وفي (أنظور) من قوله [من البسيط]:

٥٣٩- .... مِنْ حَوْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ [6]

وواو القوافي، كقوله [من الوافر]:

٥٤٠- سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الْخِيامُو [7]

---

(١) مريم/ ٨٧.

(٢) صـدره: **تولَّى قتال المارقين بنفسه،** لعبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام، **أسلماه:** خذلاه ولم ينصراه، **المبعَد**: الرجل الأجنبي، و**الحميم**: الصاحب الذي يهتم بصاحبه [٢/ ٧٨٤].

(٣) الإسراء/ ٢٣. (٤) الإسراء/ ٢٣. (٥) البقرة/ ٢٥٥.

(٦) يريد: فأنظر، فأشبع ضمة الظاء، فنشأت عنها واو [٢/ ٧٨٥].

(٧) لجرير، وصدره: **متى كان الخيام بذي طلوحٍ** [١/ ٣١١]

الرَّابع عشر واو التَّذكُّر، كقول من أراد أن يقول: (يقوم زيد) فنسى (زيد) فأراد مدَّ الصَّوت ليتذكَّر إذ لم يرد قطع الكلام: (يقومو)، والصَّواب أنَّ هذه كالَّتي قبلها.

الخامس عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة قنبل ﴿ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ . وَأَمِنتُم ﴾(١)، ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَامَنتُم بِهِۦ ﴾(٢)، والصَّواب ألاَّ تُعدَّ هذه أيضًا؛ لأنَّها مبدلة، ولو صحَّ عدُّها لصحَّ عدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

(وا):

على وجهين:

أحـدهما أن تكون حرف نداءٍ مختصًّا بباب النُّدبة، نحو (وازيداه)، وأجاز بعضهم استعماله في النِّداء الحقيقيِّ.

والثَّاني أن تكون اسمًا لـ(أعجب)، كقوله [من الرجز]:

٥٤١- وا بأَبي أنتِ وفُوكِ الأَشْـنَبُ
كـأنَّـما ذُرَّ عـلـيْـهِ الـزَّرنـب
أو زَنْجبيلٌ وهْوَ عِندِي أَطْيَبُ (٣)

وقد يقال: (واهًا)، كقوله [من الرجز]:

٥٤٢- واهًا لِسَلْمى ثُمَّ واهًا واها (٤)

و(وي)، كقوله [من الخفيف]:

٥٤٣- وَيْ كأنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ (٥)

وقد تلحق هذه كاف الخطاب، كقوله [من الكامل]:

٥٤٤- وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَها قِيلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ (٦)

وقال الكسائي: أصل (ويك): ويلك، فالكاف ضمير مجرور، وأمَّا ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾(٧)، فقال أبو الحسن: (وي) اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و(أنَّ) على إضمار اللاَّم، والمعنى

---

(١) الملك/ ١٥-١٦. (٢) الأعراف/ ١٢٣.

(٣) هو لبعض بني تميم، أي أفديك بأبي، والتعجب للاستحسان، **وأنت**: مبتدأ، **وبأبي**: خبره قدِّم عليه، **وفوك**: مبتدأ، **والأشنب**: صفته، من الشَّنَب، وهو حدَّة في الأسنان، ويقال: برد وعذوبة، وخبره (**كأنما** ...)، **وذُرَّ**: من ذررت الحب ونحوه، **والزرنب**: نبات طيب الرائحة [٢/ ٧٨٦].

(٤) هو مع الشاهد رقم ٤٧ المتقدم ص٣٣، ١٠٥، ١٨١.

(٥) هو من أبيات لسعيد بن زيد الصحابي، وفي الأغاني نسبة هذه الأبيات إلى نبيه بن الحجاج بن عامر السهمي، وفي شرح أبيات الكتاب للزمخشري عن ابن الأعرابي نسبتها إلى زيد بن عمرو بن نفيل، قال: **وي**: كلمة تقال عند استعظام الشيء والتعجب منه، **وكأنْ**: مخففة من كأنَّ، **والنُّكْر**: المنكر [٢/ ٧٨٦].

(٦) لعنترة بن شداد العبسي، **ويك**: قال شارح المعلقات: أراد (ويحك) فحذف الحاء .. وقال الكسائي: أصله (ويلك) فالكاف مجرورة بالإضافة، وقال غيره: (وي) كلمة تعجب، والكاف للخطاب، والمعنى: أتعجب [١/ ٤٨٣]. (٧) القصص/ ٨٢.

(أعجب لأنَّ الله)، وقال الخليل: (وي) وحدها كما قال:

وَيْ كأنْ مَنْ يَكُنْ .... البيت

و(كأنَّ) للتَّحقيق كما قال [من البسيط]:

٥٤٥- كَأَنَّنِي حِينَ أُمْسِي لا تُكَلِّمُنِي   مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي ما لَيْسَ مَوْجُودا (١)

أي إنَّني حين أمسي على هذه الحالة.

حرف الألف

والمراد هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة، فأمَّا الَّذي يُراد به الهمزة فقد مرَّ في صدر الكتاب.

وابن جنِّي يرى أنَّ هذا الحرف اسمه (لا)، وأنَّه الحرف الَّذي يُذكر قبل الياء عند عدِّ الحروف، وأنَّه لَمَّا لم يمكن أن يُتلفظَّ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل: (صاد) (جيم) تُوُصِّل إليه باللاَّم كما تُوُصِّل إلى اللَّفظ بلام التَّعريف بالألف حين قيل في الابتداء: (الغلام) ليتقارضا، وأنَّ قول المعلِّمين: (لام ألف) خطأ؛ لأنَّ كلاًّ من اللاَّم والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفيَّة تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط.

ثمَّ اعترض على نفسه بقول أبي النَّجم [من الرجز]:

٥٤٦- أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زيادٍ كَالْخَرِفْ

تَخُطُّ رِجْلايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

تُكَتِّبانِ في الطَّريقِ لامَ الِفْ (٢)

وأجاب بأنَّه لعلَّه تلقَّاه من أفواه العامَّة؛ لأنَّ الخَطَّ ليس له تعلُّق بالفصاحة.

وقد ذُكر للألف تسعة أوجه:

أحدها: أن تكون للإنكار، نحو (أَعمْراه) لمن قال: (لقيت عمرًا).

الثَّاني: أن تكون للتذكُّر، كـ(رأيت الرجلا)، وقد مضى أنَّ التَّحقيق ألاَّ يُعدَّ هذان.

الثالث: أن تكون ضمير الاثنين، نحو (الزَّيدان قاما)، وقال المازني: هي حرف، والضَّمير مستتر.

الرَّابع: أن تكون علامة الاثنين، كقوله [من السريع]:

٥٤٧- أُلْفِيَتا عَيْناكَ عِنْدَ القَفا (٣)

---

(١) هو لعمر بن أبي ربيعة [٢/ ٧٨٨].   (٢) هو لأبي النجم [٢/ ٧٩٠].

(٣) لعمرو بن ملقط الطائي، تمامه: **أولى فأولى لكَ ذا واقيَهْ**، ذا واقية، أي وقاية، مصدر على فاعلة [١/ ٣٣٠].

وقوله [من الطويل]:

.... وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وعليه قول المتنبي [من الكامل]:

وَرَمَى وما رَمَتا يداهُ فَصابَني سَهْمٌ يُعذِّبُ والسِّهامُ تُريحُ [١]

الخامس: الألف الكافَّة، كقوله [من الطويل]:

فَبَيْنا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنا إذا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ [٢]

وقيل: الألف بعض (ما) الكافَّة، وقيل: إشباع، و(بين) مضافة إلى الجملة، ويؤيِّده أنَّها قد أُضيفت إلى المفرد في قوله [من الكامل]:

٥٤٨- بَيْنا تَعانُقِهِ الكُماةُ وَرَوْغِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ [٣]

السَّادس: أن تكون فاصلةً بين الهمزتين، نحو ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾[٤]، ودخولها جائزٌ لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثَّانية مسهَّلة أو محقَّقة.

السَّابع: أن تكون فاصلةً بين النُّونين: نون النِّسوة ونون التَّوكيد، نحو (اضربنان)، وهذه واجبة.

الثَّامن: أن تكون لمدِّ الصَّوت بالمنادَى المستغاث أو المتعجَّب منه أو المندوب، كقوله [من الخفيف]:

٥٤٩- يا يَزِيدًا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فاقَةٍ وَهَوانِ [٥]

وقوله [من الرجز]:

٥٥٠- يا عَجَبًا لِهَذِهِ الفُلَيْقَهْ
هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَباءَ الرِّيقَهْ [٦]

وقوله [من البسيط]:

٥٥١- حَمَلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرا [٧]

التَّاسع: أن تكون بدلاً من نون ساكنة، وهي إمَّا نون التَّوكيد أو تنوين المنصوب.

فالأوَّل نحو ﴿ لَنَسۡفَعَۢا ﴾[٨]، ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾[٩]، وقوله [من الطويل]:

---

(١) للمتنبي، أهمله السيوطي. (٢) تقدم برقم ٤٧٥ ص٢٥٥.

(٣) لأبي ذؤيب، **السلفع** من الرجال: الجسور [١/ ٢٦٥] (٤) يس/ ١٠.

(٥) **الفاقة**: الفقر، و**الهوان**: الذُّلُّ والصَّغار، واللام في (**لآمل**) مكسورة، لأنه المستغاث من أجله، وحذف اللام من المستغاث ـ وهو يزيد ـ لأجل الألف في آخره، و**نيل**: مفعول (**آمل**) [٢/ ٧٩١].

(٦) قال التبريزي: **الفليقة**: العجب والمنكر، و**القوباء**: نوع من البثر، و**الريقة**: ريق الإنسان [٢/ ٧٩١].

(٧) هو من ثلاثة أبيات لجرير يرثي بها عمر بن عبد العزيز [٢/ ٧٩٢]. (٨) العلق/ ١٥. (٩) يوسف/ ٣٢.

٥٥٢- .... وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللهَ فاعْبُدا [١]

ويحتمل أن تكون هذه النُّون من باب (يا حرسيُّ اضربا عنقه).

والثَّاني كـ(رأيت زيدًا) في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أن تُعدَّ الألف المبدلة من نون (إذن)، ولا ألف التَّكثير كألف (قبعثرى)، ولا ألف التَّأنيث كألف (حبلى)، ولا ألف الإلحاق كألف (أرطى)، ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله [من الرجز]:

٥٥٣- مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجا [٢]

ولا ألف التَّثنية كـ(الزيدان)، ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية نحو (منا) أو في غيرها في الضَّرورة كقوله [من الرجز]:

أَعُوذُ باللهِ مِنَ العَقْرابِ [٣]

ولا الألف الَّتي تبين بها الحركة في الوقف، وهي ألف (أنا) عند البصريِّين، ولا ألف التَّصغير نحو (ذيا) و(اللذيا)؛ لِما قدَّمناه.

حرف الباء

الباء المفردة:

تأتي على ثلاثة أوجه:

وذلك أنَّها تكون **ضميرًا** للمؤنَّثة، نحو (تقومين) و(قومي)، وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر، **وحرف إنكار** نحو (أزيدنيه)، **وحرف تذكار** نحو (قدي) وقد تقدَّم البحث فيهما، والصَّواب ألاَّ يعدا كما لا تُعدُّ ياء التَّصغير وياء المضارعة وياء الإطلاق وياء الإشباع ونحوهنَّ؛ لأنَّهنَّ أجزاءٌ للكلمات لا كلمات.

(يا):

حرفٌ موضوعٌ لنداء البعيد حقيقةً أو حكمًا، وقد يُنادى بها القريب توكيدًا، وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسِّط، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يُقدَّر عند الحذف سواها نحو ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَـٰذَا ﴾[٤]، ولا يُنادى اسم الله عزَّ وجلَّ والاسم المستغاث وأيُّها وأيَّتها إلاَّ بها، ولا المندوب إلاَّ بها أو بـ(وا)، وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها أحرفًا ولا بهنَّ أسماء لـ(أدعو) متحمِّلة لضمير الفاعل، خلافًا

(١) للأعشى، صدره: **وذا النصب المنصوب لا تنسُكنَّهُ** [٢/ ٥٧٧]

(٢) هو للعجَّاج، **الطلل**: ما شخص من آثار الديار، **الأتحمي**: بردي يمني، تشبه به الأطلال من أجل الخطوط التي فيه، و**أنهج** الثوبُ: أخذ في البلى [٢/ ٧٩٣]. (٣) أهمله السيوطي. (٤) يوسف/ ٢٩.

لزاعمي ذلك، بل بـ(أدعو) محذوفًا لزومًا، وقول ابن الطَّراوة: " النِّداء إنشاء، و(أدعو) خبر " سهوٌ منه، بل (أدعو) المقدَّر إنشاء، كـ(بعت) و(أقسمت).

وإذا ولي (يا) ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿ أَلا يا اسْجُدُواْ ﴾[1]، وقوله [من الطويل]:

٥٥٤- أَلا يا اسْقِيانِي قَبْلَ غارَةِ سِنْجال ....[2]

والحرف في نحو ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ ﴾[3]، " يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عارية يوم القيامة " والجملة الاسميَّة كقوله [من البسيط]:

٥٥٥- يا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوامِ كُلِّهِمِ والصَّالِحِينَ علَى سِمْعانَ مِنْ جارِ[4]

فقيل: هي للنِّداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرَّد التَّنبيه؛ لئلاَّ يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلِّها، وقال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو ﴿ أَلا يا اسْجُدُواْ ﴾، فهي للنداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ ﴾[5]، ﴿ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ ﴾[6]، ونحو ﴿ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ ﴾[7]، وإلاَّ فهي للتَّنبيه، والله تعالى أعلم.

---

(١) النمل/ ٢٥.

(٢) هو للشماخ، وبعده: **وقبل منايا قد حضرن وأوجال،** قال الزمخشري: المنادى محذوف، و**سِنجال**: موضع بناحية أذربيجان، أو اسم رجل كان من بني ليث بن عبد مناة أصيب بأذربيجان، ولم يرد اسقياني قبل مقتل هذا الرجل، وإنما أراد: اسقياني قبل أن أقتل هذا الرجل [٢/ ٧٩٦].

(٣) النساء/ ٧٣.

(٤) هذا من أبيات الكتاب، والشاهد في (**لعنة الله**)؛ حيث حذف المنادى، أي: يا قوم، قال: يحتمل أن يكون ثم مناد محذوف، والمراد: يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان، والآخر: أن يكون لمجرد التنبيه، كأنَّه نبَّه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لسماع دعائه، و(**لعنة الله**) رفع على الابتداء، و(**على سمعان**) الخبر، ولو كانت اللعنة مناداة نصبها لأنها مضافة [٢/ ٧٩٦].

(٥) البقرة/ ٣٥. (٦) هود/ ٤٨. (٧) الزخرف/ ٧٧.

الباب الثاني
في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

شرح الجملة وبيان أنَّ الكلام أخصُّ منها لا مرادف لها:

الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السُّكوت عليه.

والجملة عبارةٌ عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِبَ اللِّصُّ) و(أقائمٌ الزَّيدان) و(كان زيدٌ قائمًا) و(ظننته قائمًا).

وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا مترادفين كما يتوهَّمه كثيرٌ من النَّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصَّل؛ فإنَّه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: "ويُسمَّى جملة"، والصَّواب أنَّها أعمُّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشَّرط، جملة الجواب، جملة الصِّلة، وكلُّ ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتَّضحُ لك صحَّة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَـٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ . وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ . أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَـٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾[(١)] إنَّ الزَّمخشريَّ حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أنَّ ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ معطوفٌ على ﴿ فَأَخَذْنَـٰهُم ﴾، وردَّ عليه من ظنَّ أنَّ الجملة والكلام مترادفان فقال: إنَّما اعترض بأربع جمل، وزعم أنَّ من عند ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ إلى ﴿ وَٱلْأَرْضِ ﴾ جملة؛ لأنَّ الفائدة إنَّما تتمُّ بمجموعه.

وبعد ففي القولين نظر، أما قول ابن مالك فلأنَّه كان من حقِّه أن يعدَّها ثماني جمل، إحداها ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾، وأربعة في حيز لو وهي (ءَامَنُوا) و(ٱتَّقَوْا) و(فَتَحْنَا) والمركَّبة من (أن) وصلتها مع (ثبت) مقدَّرًا أو مع (ثابت) مقدَّرًا على الخلاف في أنَّها فعليَّة أو اسميَّة، والسَّادسة ﴿ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا ﴾، والسَّابعة ﴿ فَأَخَذْنَـٰهُم ﴾، والثَّامنة ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ فإن قلت: لعلَّه بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون (أن) وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه.

قلت: إنَّما مراده أن يبيِّن ما لزم على إعراب الزَّمخشري، والزَّمخشري يرى أنَّ (أن) وصلتها هنا فاعلٌ بـ(ثبت).

---

(١) الأعراف/ ٩٥-٩٧.

وأمَّا قول المعترض فلأنَّه كان من حقِّه أن يعدَّها ثلاث جمل؛ وذلك لأنَّه لا يعدُّ ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ جملةً لأنَّها حالٌ مرتبطة بعاملها وليست مستقلَّة برأسها، ويعدُّ (لو) و(ما) في حيِّزها جملةً واحدة، إما فعليَّة إن قدَّر (ولو ثبت أنَّ أهل القرى آمنوا واتقوا)، أو اسميَّة إن قدَّر (ولو أنَّ إيمانهم وتقواهم ثابتان)، ويعد ﴿ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ ﴾ جملة و﴿ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ كلَّه جملة، وهذا هو التَّحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدَّمناه في تفسير الجملة؛ لأنَّ الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلاَّ كلامًا تامًّا.

انقسام الجملة إلى اسميَّة وفعليَّة وظرفيَّة:

فالاسميَّة هي الَّتي صدرها اسمٌ، كـ(زيدٌ قائمٌ) و(هيهات العقيق) و(قائم الزَّيدان) عند مَن جوَّزه وهو الأخفش والكوفيُّون.

والفعليَّة هي الَّتي صدرها فعلٌ كـ(قام زيد) و(ضُرب اللِّصُّ) و(كان زيدٌ قائمًا) و(ظننته قائمًا) و(يقوم زيدٌ) و(قم).

والظَّرفيَّة هي المصدَّرة بظرفٍ أو مجرور نحو (أعندك زيد) و(أفي الدَّار زيد) إذا قدَّرت زيدًا فاعلاً بالظَّرف والجارِّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مخبرًا عنه بهما، ومثَّلَ الزَّمخشريُّ لذلك بـ(في الدَّار) في قولك: (زيدٌ في الدَّار)، وهو مبنيٌّ على أنَّ الاستقرار المقدَّر فعلٌ لا اسم، وعلى أنَّه حذف وحده وانتقل الضَّمير إلى الظَّرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزَّمخشريُّ وغيره الجملة الشَّرطيَّة، والصَّواب أنَّها من قبيل الفعليَّة؛ لما سيأتي.

تنبيه:

مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدَّم عليهما من الحروف.

فالجملة من نحو (أقائمٌ الزَّيدان) و(أزيدٌ أخوك) و(لعلَّ أباك منطلقٌ) و(ما زيدٌ قائمًا) اسميَّة، ومن نحو (أقام زيدٌ) و(إن قام زيدٌ) و(قد قام زيدٌ) و(هلاَّ قمت) فعليَّة.

والمعتبر أيضًا ما هو صدرٌ في الأصل، فالجملة من نحو (كيف جاء زيدٌ؟) ومن نحو ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[1]، ومن نحو ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقًا تَقۡتُلُونَ ﴾[2]، و﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ ﴾[3] فعليَّة؛ لأنَّ هذه الأسماء في نيَّة التَّأخير، وكذا الجملة في نحو (يا عبد الله) ونحو ﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾[4]، ﴿ وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَا ﴾[5]، ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾[6]؛ لأنَّ صدورها في الأصل أفعال، والتَّقدير (أدعو زيدًا) و(إن استجارك أحدٌ) و(خلق الأنعام) و(أُقسمُ واللَّيل).

(١) غافر/ ٨١. (٢) البقرة/ ٨٧. (٣) القمر/ ٧. (٤) التوبة/ ٦. (٥) النحل/ ٥. (٦) الليل/ ١.

ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه
لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين:

ولذلك أمثلة:

أحدها صدر الكلام من نحو (إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه)، وهذا مبنيٌّ على الخلاف السَّابق في عامل (إذا)، فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسميَّة، و(إذا) مقدَّمة من تأخير، وما بعد (إذا) متمِّم لها؛ لأنَّه مضافٌ إليه، ونظير ذلك قولك: (يوم يسافر زيدٌ أنا مسافر)، وعكسه قوله [من الوافر]:

٥٥٦- فَبَيْنا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتانا ……………… [(١)]

إذا قدِّرت ألف (بينا) زائدة و(بين) مضافة للجملة الاسميَّة فإنَّ صدر الكلام جملة فعليَّة، والظَّرف مضافٌ إلى جملة اسميَّة، وإن قلنا العامل في (إذا) فعل الشَّرط و(إذا) غير مضافة فصدر الكلام جملةٌ فعليَّة قُدِّم ظرفها، كما في قولك: (متى تقم فأنا أقوم).

الثَّاني نحو (أفي الدَّار زيدٌ؟) و(أعندك عمرٌو؟)؛ فإنَّا إن قدَّرنا المرفوع مبتدأً أو مرفوعًا بمبتدأ محذوف تقديره (كائن) أو (مستقر) فالجملة اسميَّة ذات خبر في الأولى، وذات فاعلٍ مغنٍ عن الخبر في الثَّانية، وإن قدَّرناه فاعلاً بـ(استقرَّ) ففعليَّة، أو بالظَّرف فظرفيَّة.

الثَّالث نحو (يومان) في نحو (ما رأيته مذ يومان)؛ فإنَّ تقديره عند الأخفش والزَّجَّاج (بيني وبين لقائه يومان)، وعند أبي بكر وأبي عليٍّ (أمد انتفاء الرُّؤية يومان)، وعليهما فالجملة اسميَّة لا محلَّ لها، و(منذ) خبرٌ على الأوَّل ومبتدأٌ على الثَّاني، وقال الكسائيُّ وجماعة: المعنى (منذ كان يومان)، فـ(منذ) ظرفٌ لما قبلها، وما بعدها جملةٌ فعليَّةٌ فعلها ماضٍ حُذف فعلُها وهي في محلِّ خفض، وقال آخرون: المعنى (من الزَّمن الَّذي هو يومان)، و(منذ) مركَّبة من حرف الابتداء و(ذو) الطَّائيَّة واقعة على الزَّمن، وما بعدها جملةٌ اسميَّةٌ حُذِفَ مبتدؤها، ولا محلَّ لها؛ لأنَّها صلة.

الرَّابع (ماذا صنعت؟)، فإنَّه يحتمل معنيين: أحدهما (ما الَّذي صنعته؟)، فالجملة اسميَّة قُدِّم خبرها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه، والثَّاني (أي شيءٍ صنعت؟)، فهي فعليَّة قُدِّم مفعولها، فإن قلت: (ماذا صنعته؟) فعلى التَّقدير الأوَّل الجملة بحالها، وعلى الثَّاني تحتمل الاسميَّة بأن تقدِّر (ماذا) مبتدأ و(صنعته) الخبر، والفعليَّة بأن تقدِّره مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ على شريطة التَّفسير، ويكون تقديره بعد (ماذا)؛ لأنَّ الاستفهام له الصدر.

---

(١) قال الزمخشري: هو لرجل من قيس عيلان، وتمامه: **معلّق وفضة وزناد راعي**، واستشهد به الزمخشري في المفصل على استعمال (بينا) بغير (إذ)، قال ابن يعيش: وهو الأفصح [٢/ ٧٩٨].

الخامس نحو ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾(١)، فالأرجح تقدير (بشر) فاعلاً لـ(يهدي) محذوفًا، والجملة فعليَّة.

ويجوز تقديره مبتدأً، وتقدير الاسميَّة في ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾(٢) أرجح منه في ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾؛ لمعادلتها للاسميَّة وهي ﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾، وتقدير الفعليَّة في قوله [من البسيط]:

.... فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَنِي حُلُمُ (٣)

أكثر رجحانًا من تقديرها في ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾؛ لمعادلتها الفعليَّة.

السَّادس نحو (قاما أخواك)؛ فإنَّ الألف إن قُدِّرت حرف تثنيةٍ ـ كما أنَّ التَّاء حرف تأنيث في (قامت هند) ـ أو اسمًا و(أخواك) بدلٌ منها فالجملة فعليَّة، وإن قُدِّرت اسمًا وما بعدها مبتدأ فالجملة اسميَّة قُدِّم خبرُها.

السَّابع نحو (نعم الرَّجل زيدٌ)، فإن قُدِّر (نعم الرَّجل) خبرًا عن (زيد) فاسميَّة كما في (زيدٌ نعم الرَّجل)، وإن قُدِّر (زيد) خبرًا لمبتدأ محذوف فجملتان: فعليَّة واسميَّة.

الثَّامن جملة البسملة، فإن قُدِّر (ابتدائي باسم الله) فاسميَّة، وهو قول البصريِّين، أو (أبدأ باسم الله) ففعليَّة، وهو قول الكوفيِّين، وهو المشهور في التَّفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزَّمخشري غيره، إلا أنَّه يقدِّر الفعل مؤخَّرًا ومناسبًا لما جُعِلَت البسملة مبتدأً له، فيقدِّر (باسم الله أقرأ)، (باسم الله أحِلُّ)، (باسم الله أرتحل)، ويؤيِّده الحديث: "باسمك ربِّي وضعتُ جنبي".

التَّاسع قولهم: (ما جاءت حاجتك؟)، فإنَّه يُروى برفع (حاجتك) فالجملة فعليَّة، وبنصبها فالجملة اسميَّة؛ وذلك لأنَّ (جاء) بمعنى (صار)، فعلى الأول (ما) خبرها، و(حاجتك) اسمها، وعلى الثَّاني (ما) مبتدأ، واسمها ضمير (ما) وأُنِّث حملاً على معنى (ما)، و(حاجتك) خبرها.

ونظير (ما) هذه (ما) في قولك: (ما أنت وموسى؟)؛ فإنَّها أيضًا تحتمل الرَّفع والنَّصب، إلاَّ أنَّ الرَّفع على الابتدائيَّة أو الخبريَّة ـ على خلافٍ بين سيبويه والأخفش ـ وذلك إذا قدَّرت (موسى) عطفًا على (أنت)، والنَّصب على الخبريَّة أو المفعوليَّة وذلك إذا قدَّرته مفعولاً معه؛ إذ لا بدَّ من تقدير فعلٍ حينئذٍ، أي (ما تكون) أو (ما تصنع).

ونظير (ما) هذه في هذين الوجهين على اختلاف التَّقديرين (كيف) في نحو (كيف أنت وموسى؟)، إلاَّ أنَّها لا تكون مبتدأً ولا مفعولاً به، فليس للرَّفع إلاَّ توجيهٌ واحد، وأمَّا النَّصب فيجوز كونه على الخبريَّة أو الحاليَّة.

---

(١) التغابن/ ٦. (٢) الواقعة/ ٥٩. (٣) تقدم برقم ٥٠ ص٣٦.

العاشر الجملة المعطوفة من نحو (قعد عمرٌو وزيدٌ قائم)، فالأرجح الفعليَّة للتَّناسب، وذلك لازمٌ عند من يُوجِب توافق الجملتين المتعاطفتين.

ومِمَّا يترجَّح فيه الفعليَّة نحو (موسى أكرمه) ونحو (زيدٌ ليقم وعمرو لا يذهبْ) بالجزم؛ لأنَّ وقوع الجملة الطَّلبيَّة خبرًا قليل، وأمَّا نحو (زيدٌ قام) فالجملة اسميَّة لا غير؛ لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور، وجَوَّز المبرِّد وابن العرِّيف وابن مالك فعليَّتها على الإضمار والتَّفسير، والكوفيُّون على التَّقديم والتَّأخير، فإن قلت: (زيدٌ قام وعمرٌو قعد عنده) فالأُولى اسميَّة عند الجمهور، والثَّانية محتملة لهما على السَّواء عند الجميع.

انقسام الجملة الى صغرى وكبرى:

الكبرى هي الاسميَّة الَّتي خبرها جملة، نحو (زيدٌ قام أبوه)، و(زيدٌ أبوه قائم).

والصُّغرى هي المبنيَّة على المبتدأ، كالجملة المخبَر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو (زيدٌ أبوه غلامه منطلقٌ)، فمجموع هذا الكلام جملةٌ كبرى لا غير، و(غلامه منطلقٌ) صغرى لا غير؛ لأنَّها خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق) وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ (1)؛ إذ الأصل (لكن أنا هو الله ربِّي)، ففيها أيضًا ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدَّر (هو) ضميرًا له سبحانه ولفظ الجلالة بدلٌ منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدِّر ضمير الشَّأن ـ وهو الظَّاهر ـ ثمَّ حُذِفَت همزة (أنًا) حذفًا اعتباطيًّا، وقيل: حذفًا قياسيًّا بأن نُقلت حركتها ثمَّ حُذِفت ثمَّ أُدغِمت نون (لكن) في نون (أنا).

تنبيهان:

الأوَّل: ما فسَّرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدَّرة بالمبتدأ تكون مصدَّرة بالفعل، نحو (ظننتُ زيدًا يقوم أبوه).

الثَّاني: إنَّما قلت: (صغرى وكبرى) موافقةً لهم، وإنَّما الوجه استعمال فعلى أفعل بـ(أل) أو بالإضافة، ولذلك لحن مَن قال [من البسيط]:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِها   حَصْباءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (2)

وقول بعضهم إنَّ (من) زائدة وإنَّهما مضافان على حدِّ قوله [من المنسرح]:

٥٥٧- ....   بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ (3)

---

(1) ا لكهف/ ٣٨.   (3) لأبي نواس، أهمله السيوطي.

(3) هو للفرزدق، وصدره: **يا من رأى عارضًا أُسرُّ به، وذراعا الأسد**: الكوكبان الدالان على المطر، وكذا جبهة الأسد، والذراعان والجبهة من منازل القمر، والبيت استشهد به على حذف المضاف إليه وإبقاء الأول بحاله، فكونه عطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف [٢/ ٧٩٩].

يردُّه أنَّ الصَّحيح أنَّ (مِن) لا تُقحَم في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور، ولكن ربَّما استعمل أفعل التفضيل الَّذي لم يُرَد به المفاضلة مطابقًا مع كونه مجرَّدًا، قال [من الطويل]:

٥٥٨- إذا غابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمُ كِرامًا وَأَنْتُمْ ما أَقامَ أَلائِمُ (١)

أي (لئام)، فعلى هذا يتخرَّج البيت، وقول النَّحويين: صغرى وكبرى، وكذلك قول العروضيِّين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى.

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها، ولهذا النَّوع أمثلة:

أحدها نحو ﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ ﴾(٢)؛ إذ يحتمل ﴿ ءَاتِيك ﴾ أن يكون فعلاً مضارعًا ومفعولاً، وأن يكون اسمَ فاعلٍ ومضافًا إليه مثل ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾(٣)، ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾(٤)، ويؤيِّده أنَّ أصل الخبر الإفراد، وأنَّ حمزة يُميل الألف من ﴿ ءَاتِيك ﴾، وذلك ممتنعٌ على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثَّاني نحو (زيدٌ في الدَّار)؛ إذ يحتمل تقدير (استقرَّ) وتقدير (مُستقِر).

الثَّالث نحو (إنَّما أنت سيرًا)؛ إذ يحتمل تقدير (تسير) وتقدير (سائر)، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الَّذي في المسألة قبلها.

الرَّابع (زيدٌ قائمٌ أبوه)؛ إذ يحتمل أن يقدَّر (أبوه) مبتدأً وأن يقدَّر فاعلاً بـ(قائم).

تنبيه:

يتعيَّن في قوله [من الطويل]:

أَلا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ .... (٥)

تقدير (رجوعه) مبتدأ و(مستطاع) خبره والجملة في محلِّ نصبٍ على أنَّها صفة، لا في محلِّ رفع على أنَّها خبر؛ لأنَّ (ألا) الَّتي للتَّمني لا خبر لها عند سيبويه لفظًا ولا تقديرًا، فإذا قيل: (ألا ماء) كان ذلك كلامًا مؤلَّفًا من حرفٍ واسم، وإنَّما تمَّ الكلام بذلك حملاً على معناه وهو (أتمنَّى ماء)، وكذلك يمتنع تقدير (مستطاع) خبرًا و(رجوعه) فاعلاً لما ذكرنا، ويمتنع أيضًا تقدير (مستطاع) صفة على المحلِّ أو تقدير (مستطاعٌ رجوعه) جملة في موضع رفع على أنَّها صفة على المحلِّ إجراءً لـ(ألا) مجرى (ليت) في امتناع مراعاة محلِّ اسمها، وهذا أيضًا قول سيبويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازنيُّ والمبرِّد.

---

(١) هو للفرزدق، و**أسود العين**: اسم جبل، وضمير (ما أقام) إليه، يقول: لا تكونون كرامًا حتى يغيب هذا الجبل، وهو لا يغيب عن مكانه أبدًا، وغلط من ظنه اسم رجل، و**ألائم**: جمع ألأم، بمعنى اللئيم، مجردًا عن معنى التفضيل [٢/ ٧٩٩].

(٢) النمل/ ٤٠. (٣) هود/ ٧٦. (٤) مريم/ ٩٥. (٥) تقدم برقم ٩٧ ص٦٠.

انقسام الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين:

ذات الوجهين هي اسميَّة الصَّدر فعليَّة العجز، نحو (زيدٌ يقوم أبوه)، كذا قالوا، وينبغي أن يُزاد عكس ذلك في نحو (ظننتُ زيدًا أبوه قائمٌ) بناءً على ما قدَّمنا.

وذات الوجه نحو (زيدٌ أبوه قائم)، ومثله على ما قدَّمنا نحو (ظننت زيدًا يقوم أبوه).

الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

وهي سبع، وبدأنا بها لأنَّها لم تحل محلَّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.

فالأولى الابتدائية، وتسمَّى أيضًا (المستأنفة) وهو أوضح؛ لأنَّ الجملة الابتدائيَّة تُطلق أيضًا على الجملة المصدَّرة بالمبتدأ ولو كان لها محلٌّ، ثمَّ الجمل المستأنفة نوعان:

أحدهما الجملة المفتَتح بها النُّطق، كقولك ابتداءً: (زيدٌ قائمٌ)، ومنه الجمل المفتتح بها السُّوَر.

والثَّاني الجملة المنقطعة عمَّا قبلها، نحو (مات فلانٌ، رحمه الله)، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا . إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[1]، ومنه جملة العامل الملغى لتأخُّره نحو (زيدٌ قائمٌ أظنُّ)، فأمَّا العامل الملغَى لتوسُّطه نحو (زيدٌ ـ أظنُّ ـ قائمٌ) فجملته أيضًا لا محلَّ لها، إلاَّ أنَّها من باب جمل الاعتراض.

ويخصُّ البيانيُّون الاستئناف بما كان جوابًا لسؤال مقدَّر، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[2]، فإنَّ جملة القول الثَّانية جوابٌ لسؤال مقدَّر تقديره (فماذا قال لهم؟)، ولهذا فُصلت عن الأولى فلم تُعطَف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ جملتان حُذِف خبر الأُولى ومبتدأ الثَّانية، إذ التَّقدير (سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون)، ومثله في استئناف جملة القول الثَّانية ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ . إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾[3]، وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾[4].

ومن الاستئناف البيانيِّ أيضًا قوله [من الكامل]:

٥٥٩- زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي[5]

فإنَّ قوله: (صدقوا) جوابٌ لسؤال مقدَّر تقديره: (أصدقوا أم كذبوا؟)، ومثله قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ . رِجَالٌ ﴾[6] فيمن فتح باء ﴿ يُسَبَّحُ ﴾.

---

(١) الكهف/ ٨٣-٨٤. (٢) الذاريات/ ٢٤-٢٥. (٣) الحجر/ ٥١-٥٢. (٤) هود/ ٦٩.
(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٠٠]. (٦) النور/ ٣٦-٣٧.

تنبيهات:

الأوَّل: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلةٌ كثيرة:

أحدها: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ . لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾(١)، فإنَّ الَّذي يتبادر إلى الذِّهن أنَّه صفةٌ لكلِّ شيطانٍ أو حالٌ منه، وكلاهما باطلٌ؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسَّمع، وإنَّما هي للاستئناف النَّحويِّ، ولا يكون استئنافًا بيانيًّا؛ لفساد المعنى أيضًا، وقيلَ: يحتمل أنَّ الأصل (لئلاَّ يسَّمَّعوا)، ثمَّ حُذِفَت اللاَّم كما في (جئتك أن تكرمني) ثمَّ حُذفت (أن) فارتفع الفعل، كما في قوله [من الطويل]:

٥٦٠- أَلا أَيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُرُ الوَغَى .... (٢)

فيمن رفع (أحضر)، واستضعف الزَّمخشريُّ الجمع بين الحذفين.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدَّرة، أي (وحفظًا من كلِّ شيطانٍ مارد مقدَّرًا عدم سماعه)، أي بعد الحفظ.

قلت: الَّذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، كـ(المرور به) في قولك: (مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا)، أي مقدرًا حال المرور به أن يصيد به غدًا، والشَّياطين لا يقدِّرون عدم السَّماع ولا يريدونه.

الثَّاني: ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾(٣) بعد قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾؛ فإنَّه ربَّما يتبادر إلى الذِّهن أنه محكيٌّ بالقول، وليس كذلك؛ لأنَّ ذلك ليس مقولاً لهم.

الثالث: ﴿ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾(٤) بعد قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾، وهي كالَّتي قبلها، وفي " جمال القرَّاء " للسَّخاوي أنَّ الوقف على قولهم في الآيتين واجب، والصَّواب أنَّه ليس في جميع القرآن وقفٌ واجب.

الرَّابع: ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ﴾(٥) بعد ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ﴾؛ لأنَّ إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرَّروا برؤيتها، ويؤيِّد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك: ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴾(٦).

الخامس: زعم أبو حاتم أنَّ من ذلك ﴿ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾(٧) فقال: الوقف على ﴿ ذَلُولٌ ﴾ جيِّد، ثمَّ يبتدئ ﴿ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾ على الاستئناف، وردَّه أبو البقاء بأنَّ ﴿ وَلَا ﴾ إنَّما تعطف على النَّفي، وبأنَّها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ويردُّ اعتراضه الأوَّل صحَّة (مررت برجلٍ يصلِّي ولا يلتفت)، والثَّاني أنَّ أبا حاتم زعم أنَّ ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنَّما وجه الرَّدِّ

(١) الصافات/ ٧-٨. (٢) هو لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة [٢/ ٨٠٠].

(٣) يس/ ٧٦. (٤) يونس/ ٦٥. (٥) العنكبوت/ ١٩. (٦) العنكبوت/ ٢٠. (٧) البقرة/ ٧١.

أنَّ الخبر لم يأت بأنَّ ذلك من عجائبها، وبأنَّهم إنَّما كُلِّفوا بأمرٍ موجودٍ لا بأمرٍ خارقٍ للعادة، وبأنَّه كان يجب تكرار (لا) في (ذلول)؛ إذ لا يقال: (مررت برجلٍ لا شاعرٍ) حتَّى تقول: (ولا كاتب)، لا يقال: قد تكرَّرت بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ ﴾؛ لأنَّ ذلك واقعٌ بعد الاستئناف على زعمه.

الثَّاني: قد يحتمل اللَّفظ الاستئناف وغيره

وهو نوعان:

أحدهما ما إذا حُمِل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزءٍ يكون معه كلامًا، نحو (زيدٌ) من قولك: (نعم الرَّجل زيدٌ).

والثَّاني ما لا يُحتاج فيه إلى ذلك لكونه جملةً تامَّة، وذلك كثيرٌ جدًّا، نحو الجملة المنفيَّة وما بعدها في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾[1]، قال الزَّمخشريُّ: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفاتٍ على وجه التَّعليل للنَّهي عن اتِّخاذهم بطانةً من دون المسلمين، ويجوز أن يكون ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ ﴾ و ﴿ قَدْ بَدَتِ ﴾ صفتين، أي بطانةً غير مانعتكم فسادًا باديةً بغضاؤهم، ومنع الواحدي هذا الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنَّه لا يقال: (لا تتَّخذ صاحبًا يؤذيك أَحَبَّ مفارقتك)، والَّذي يظهر أنَّ الصِّفة تتعدَّد بغير عاطفٍ وإن كانت جملة كما في الخبر، نحو ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ . عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ . خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ . عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾[2]، وحصل للإمام فخر الدِّين في تفسير هذه الآية سهو، فإنه سأل: ما الحكمة في تقديم ﴿ مِّن دُونِكُمْ ﴾ على ﴿ بِطَانَةً ﴾؟ وأجاب بأنَّ محطَّ النَّهي هو ﴿ مِّن دُونِكُمْ ﴾ لا ﴿ بِطَانَةً ﴾، فلذلك قدَّم الأهمَّ، وليست التِّلاوة كما ذكر، ونظير هذا أنَّ أبا حيَّان فسَّر في سورة الأنبياء كلمة ﴿ زُبُرًا ﴾[3] بعد قوله تعالى: ﴿ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ﴾[4]، وإنما هي في سورة المؤمنون، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السَّهو رجلان لَخَّصا من تفسيره إعرابًا.

الثَّالث: من الجمل ما جرى فيه خلافٌ أمستأنفٌ أم لا

وله أمثلة:

أحدها (أقوم) من نحو قولك: (إنْ قام زيدٌ أقوم)، وذلك لأنَّ المبرِّد يرى أنَّه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنَّه مؤخَّرٌ من تقديم، وأنَّ الأصل (أقوم إن قام زيدٌ)، وأنَّ جواب الشَّرط محذوفٌ، ويؤيِّده التزامهم في مثل ذلك كون الشَّرط ماضيًا.

---

(١) آل عمران/ ١١٨. (٢) الرحمن/ ١-٤. (٣) المؤمنون/ ٥٣. (٤) الأنبياء/ ٩٣.

وينبني على هذا مسألتان:

إحـداهما أنَّـه هـل يجـوز (زيدًا إن أتاني أُكرمهُ) بنصب (زيدًا)؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز (زيدًا أكـرمه إن أتانـي)، والقـياس أنَّ المـبرِّد يمـنعه؛ لأنَّه في سياق أداة الشَّرط، فلا يعمل فيما تقدَّم على الشَّرط فلا يفسِّر عاملاً فيه.

والثَّانـية أنَّه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعلٍ معطوف هل يجزم أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجـوز الجـزم، وعلـى قـول المبرِّد ينبغـي أن يجـوز الرَّفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محلِّ الفاء المقدَّرة وما بعدها.

الثَّانـي (مـذ) و(مـنذ) وما بعدهما في نحو (ما رأيته مذ يومان)، فقال السِّيرافي: في موضع نـصبٍ علـى الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرَّابط، وقال الجمهور: مستأنفةٌ جوابًا لسؤال تقديره عند مَن قدَّر (مذ) مبتدأً: (ما أمد ذلك؟)، وعند مَن قدَّرها خبرًا: (ما بينك وبين لقائه؟).

الـثَّالث جملـة أفعـال الاستثناء: (ليس)، و(لا يكون)، و(خلا)، و(عدا)، و(حاشا)، فقال الـسِّيرافي: حـال؛ إذ المعنـى (قـام القـوم خـالين عـن زيـدٍ)، وجـوَّز الاستئناف، وأوجبه ابن عـصفور، فـإن قلـت: (جاءنـي رجـالٌ ليـسوا زيدًا) فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يُقال: (جاؤوني ليسوا زيدًا) على الحال.

الرَّابع الجملة بعد (حتَّى) الابتدائيَّة، كقوله [من الطويل]:

.... حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ [(١)]

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزَّجَّاج وابن درستويه أنَّها في موضع جرٍّ بـ(حتَّى)، وقد تقدم.

الجملة الثَّانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديدًا أو تحسينًا، وقد وقعت في مواضع:

أحدها: بين الفعل ومرفوعه، كقوله [من الوافر]:

٥٦١- شَجاكَ ـ أَظُنُّ ـ رَبْعُ الظَّاعِنِينا .... [(٢)]

ويُروى بنصب (ربع) على أنَّه مفعولٌ أوَّل و(شجاك) مفعوله الثَّاني وفيه ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إليه، وقوله [من الطويل]:

٥٦٢- وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي ـ وَالْحَوادِثُ جَمَّةٌ ـ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ وَلا عُزْلِ [(٣)]

---

(١) تقدم برقم ١٨٠ ص١١٠.

(٢) تمامـه: **ولم تعبأ بعذل العاذلينا، شجاك**: أحزنك، **والشجو**: الحزن، **والربع**: الدار،**والظاعن**: من ظعن إذا سـار، **وأظـنُّ**: معـترض بين الفاعل والمفعول، ألغي عن العمل لتوسُّطه، ومنهم من نصب الربع فأعمله، فهو معمول أول، وجملة (**شجاك**) الثاني [٢/ ٨٠٦].

(٣) قـال ابـن الأعرابـي في نـوادره: هـذا مـن أبـيات لرجل من بني دارم أسرته بني عجل، فلما أنشدهم أياها أطلقوه [٢/ ٨٠٧].

وهو الظَّاهر في قوله [من الوافر]:

أَلَمْ يأْتِيكَ ـ والأَنْباءُ تَنْمي ـ بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ [(١)]

علـى أنَّ الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن (يأتي) و(تنمي) تنازعا (ما) فأُعمل الثَّاني وأُضمر الفاعـل في الأوَّل فلا اعتراض ولا زيادة، ولكنَّ المعنى على الأوَّل أوجه؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره.

الثَّاني: بينه وبين مفعوله، كقوله [من الرجز]:

٥٦٣- وَبُدِّلَتْ ـ والدَّهْرُ ذُو تَبَدُّل ـ
هيفًا دَبُورًا بِالصَّبا والشَّمْأَلِ [(٢)]

والثَّالث: بين المبتدأ وخبره، كقوله [من الطويل]:

٥٦٤- وفِيهِنَّ ـ والأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَى ـ نَوادِبُ لا يَمْلُلْنَهُ ونَوائِحُ [(٣)]

ومـنه الاعتراض بجملة الفعل الملغَى في نحو (زيدٌ ـ أظنُّ ـ قائمٌ)، وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، وقول الشَّاعر [من الرجز]:

٥٦٥- نَحْنُ ـ بناتِ طارقْ ـ
نَمْشِي عَلَى النَّمارِقْ [(٤)]

وأمَّا الاعتراض بـ(كان) الزَّائدة في نحو قوله: "أو نبي كان موسى" فالصَّحيح أنَّها لا فاعل لها، فلا جملة.

والرَّابع بين ما أصله المبتدأ والخبر، كقوله [من الطويل]:

٥٦٦- وَإِنِّي لَرامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَواها ـ أَزُورُها [(٥)]

وذلك على تقدير (أزورها) خبر (لعلَّ) وتقدير الصِّلة محذوفة، أي (الَّتي أقول لعلِّي)، وكقوله [من الطويل]:

٥٦٧- لَعَلَّكَ ـ والْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ ـ بَدا لَكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَداءُ [(٦)]

وقوله [من الرجز]:

(١) تقدم برقم١٤٣ ص٩٢.
(٢) لأبي النجم العجلي [١/ ٤٤٩]
(٣) هو لمعن بن أوس [٢/ ٨٠٨].
(٤) عـزى ابـن قتيبة هـذا الرجز إلى هند بنت عتبة، وقال: أرادت بـ(**الطارق**) النجم، شبهت أباها بالنجم في علوِّه وشهرة مكانه [٢/ ٨٠٩].
(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨١٠]، وقد عُزي للفرزدق، وليس في ديوانه .
(٦) قـال القالـي: هـذا رجـل كـان وعـد رجـلا قلوصًـا فأخلفـه، فقـال الموعود له: إذا سُئلتُ أقول التي تُنبي الشَّمات عنِّي، أي أقول: نعم قد أخذتها [٢/ ٨١٠].

٥٦٨- يا لَيْتَ شِعْري ـ والْمُنَى لا تَنْفَعُ ـ
هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْري مُجْمَعُ (١)

إذا قيل بأنَّ جملة الاستفهام خبرٌ على تأويل (شعري) بـ(مشعوري) لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، وأمَّا إذا قيل بأنَّ الخبر محذوف، أي (موجود)، أو إنَّ (ليت) لا خبر لها هاهنا؛ إذ المعنى (ليتني أشعر) فالاعتراض بين الشِّعر ومعموله الَّذي عُلِّق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي [من السريع]:

٥٦٩- إنَّ الثَّمانِينَ ـ وَبُلِّغْتها ـ قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمانْ (٢)

وقول ابن هرمة [من المنسرح]:

٥٧٠- إنَّ سُلَيْمَى ـ وَاللهُ يَكْلَؤُها ـ ضَنَّتْ بِشَيْءٍ ما كانَ يَرْزَؤُها (٣)

وقول رؤبة [من الرجز]:

٥٧١- إنِّي ـ وَأَسْطار سُطِرْنَ سَطْرا ـ
لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا (٤)

وقول كثير [من الطويل]:

٥٧٢- وَإِنِّي وَتَهْيامِي بِعَزَّةَ بَعْدَما تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنا وَتَخَلَّتِ
لَكَالْمُرْتَجِي ظِلَّ الغَمامَةِ كُلَّما تَبَوَّأَ مِنْها لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ (٥)

قال أبو علي: (تهيامي بعزَّة) جملةٌ معترضة بين اسم (إنَّ) وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسَم، كقولك: (إنِّي وحبِّك لضنينٌ بك) فتكون الباء متعلِّقة بالتهيام، لا بخبر محذوف.

الخامس: بين الشَّرط وجوابه، نحو ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾(٦)، ونحو ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾(٧)، ونحو ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾(٨)، قاله جماعةٌ منهم ابن مالك، والظَّاهر أنَّ الجواب ﴿ فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾، ولا يردُّ ذلك تثنية الضَّمير كما توهَّموا؛ لأنَّ (أو) هنا

(١) أنشده أبو زيد، و**المنى**: جمع مُنيَة، وهي مبتدأ، و(**لا تنفع**) خبره، والجملة اعتراض بين (**شِعري**) وما تعلَّق به، **وأمري مجمع**: جملة حالية من الضمير في (**أغدون**) [٢/ ٨١١].
(٢) لعوف بن محلِّم [٢/ ٨٢١]
(٣) مطلع قصيدة لإبراهيم بن هرمة، **يكلؤها**: يحرسها ويحفظها، **وضنَّت**: بخلت، **يرزؤها**: ينقصها [٢/ ٨٢٦].
(٤) عزاه الجرمي في الفرج لرؤبة، وخبر (**إنَّ**): **لقائل**، **وأسطار**: قسم مجرور بالواو، وهي جمع سطر، وهو الخط والكتابة، و**سُطرن**: مبني للمفعول، صفة (**أسطار**)، **وسطرا**: مفعول مطلق [٢/ ٨١٢].
(٥) هما من قصيدة لكثيِّر عزَّة، و**التَّهيام**: مصدر للمبالغة من الهيام، والهيام كالجنون من العشق [٢/ ٨١٣].
(٦) النحل/ ١٠١. (٧) البقرة/ ٢٤. (٨) النساء/ ١٣٥.

للتَّنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نصَّ عليه الأبَّدي، وهو الحقُّ، أمَّا قول ابن عصفور إنَّ تثنية الضَّمير في الآية شاذَّة فباطلٌ كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾(١)، وفي ذلك ثلاثة أوجه: أحدها أنَّ ﴿ أَحَقُّ ﴾ خبرٌ عنهما، وسهَّل إفرادَ الضَّمير أمران: معنويٌّ، وهو أنَّ إرضاء الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله عليه الصَّلاة والسَّلام وبالعكس ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾(٢)، ولفظيٌّ، وهو تقديم إفراد ﴿ أَحَقُّ ﴾، ووجه ذلك أنَّ اسم التَّفضيل المجرَّد من (أل) والإضافة واجب الإفراد نحو ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ ﴾(٣)، ﴿ قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ ﴾(٤) إلى قوله ﴿ أَحَبَّ إِلَيۡكُم ﴾، والثَّاني أنَّ ﴿ أَحَقُّ ﴾ خبرٌ عن اسم الله سبحانه، وحذف مثله خبرًا عن اسمه عليه الصَّلاة والسَّلام أو بالعكس، والثَّالث أنَّ ﴿ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ ليس في موضع جرٍّ أو نصبٍ بتقدير (بأن يُرضوه)، بل في موضع رفعٍ بدلاً عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى (وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحقُّ من إرضاء غيرهما).

والسَّادس: بين القسم وجوابه، كقوله [من الطويل]:

٥٧٣- لَعَمْري ـ وما عمْري عَلَيَّ بِهَيِّنٍ ـ لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأَقارِعُ (٥)

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ . لَأَمۡلَأَنَّ ﴾(٦)، الأصل (أقسم بالحقِّ لأملأنَّ وأقول الحقَّ)، فانتصب الحقُّ الأوَّل بعد إسقاط الخافض بـ(أقسم) محذوفًا، والحقُّ الثَّاني بـ(أقول)، واعترض بجملة (أقول الحقَّ) وقدّم معمولها للاختصاص، وقُرئ برفعهما بتقدير (فالحق قسمي والحق أقوله)، وبجرِّهما على تقدير واو القسم في الأوَّل والثَّاني توكيدًا، كقولك: (والله والله لأفعلنَّ)، وقال الزَّمخشري: جُرَّ الثَّاني على أنَّ المعنى (وأقول والحق)، أي هذا اللَّفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجهٌ حسنٌ دقيقٌ جائزٌ في الرَّفع والنَّصب. اهـ ، وقُرئ برفع الأوَّل ونصب الثَّاني، قيل: أي (فالحقُّ قسمي)، أو (فالحقُّ منِّي)، أو (فالحقُّ أنا)، والأوَّل أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾(٧) الآيات.

والسَّابع: بين الموصوف وصفته، كالآية؛ فإنَّ فيها اعتراضين: اعتراضًا بين الموصوف ـ وهو (قسم) ـ وصفته ـ وهو (عظيم) ـ بجملة (لو تعلمون)، واعتراضًا بين ﴿ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾

---

(١) التوبة/ ٦٢. (٢) الفتح/ ١٠ . (٣) يوسف/ ٨. (٤) التوبة/ ٢٤.

(٥) هذا من قصيدة للنابغة الذبياني، و**البُطل**: الباطل، و**الأقارع**: بني قريع بن عوف بن كلاب الذين كانوا سعوا به إلى النعمان [٢/ ٨١٦]. (٦) سورة ص/ ٨٤-٨٥. (٧) الواقعة/ ٧٥.

وجوابه وهو ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ ﴾(١) بالكلام الَّذي بينهما، وأمَّا قول ابن عطيَّة: "ليس فيها إلا اعتراضٌ واحد، وهو ﴿ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ ﴾(٢)؛ لأنَّ (وإنَّه لقسَمٌ عظيم) توكيدٌ لا اعتراض" فمردودٌ؛ لأنَّ التَّوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدِّ جملة الاعتراض.

والثَّامن: بين الموصول وصلته، كقوله [من الكامل]:

٥٧٤- ذاكَ الَّذِي ـ وأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مالِكٌ .... (٣)

ويحتمله قوله [من الطويل]:

وَإِنِّـي لَـرامٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَواها أَزُورُها (٤)

وذلك على أنَّ تقدِّر الصِّلة (أزورها) وتقدِّر خبر (لعلَّ) محذوفًا، أي (لعلِّي أفعل ذلك).

والتَّاسع: بين أجزاء الصِّلة، نحو ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞ ﴾(٥) الآيات؛ فإنَّ جملة ﴿ وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞ ﴾ معطوفةٌ على ﴿ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾، فهي من الصِّلة، وما بينهما اعتراضٌ بيِّن به قدر جزائهم، وجملة ﴿ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖ ﴾ خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّ ﴿ تَرۡهَقُهُم ﴾ لم يؤت به لتعريف الَّذين فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السَّيِّئات، ثمَّ إنَّه ليس بمتعيِّن؛ لجواز أن يكون الخبر ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا ﴾ فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النَّفي كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر ﴿ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ ﴾ فالاعتراض بثلاث جمل، أو ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصۡحَـٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ فالاعتراض بأربع جمل، ويحتمل ـ وهو الأظهر ـ أنَّ (الَّذين) ليس مبتدأً، بل معطوفٌ على (الَّذين) الأولى، أي للَّذين أحسنوا الحسنى وزيادة والَّذين كسبوا السَّيِّئات جزاء سيِّئةٍ بمثلها، فـ(مثلها) هنا في مقابلة الزِّيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾(٦)، وفي اللَّفظ قولهم: (في الدَّار زيد والحجرة عمرو)، وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش، وعلى إضمار الجارِّ عند سيبويه والمحقِّقين، وممَّا يرجِّح هذا الوجه أنَّ الظاهر أنَّ الباء في ﴿ بِمِثۡلِهَا ﴾ متعلِّقة بالجزاء، فإذا كان ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ ﴾ مبتدأً احتيج إلى تقدير الخبر، أي (واقع)، قاله أبو البقاء، أو (لهم)، قاله الحوفي، وهو أحسن؛ لإغنائه عن تقدير رابط بين هـذه الجملة ومبتدئها وهو

---

(١) الواقعة/ ٧٧. (٢) الواقعة/ ٧٦.

(٣) هذا من مقطوعة لجرير يخاطب بها يحيى بن عقبة الطهوي والفرزدق، تمامه: **والحقُّ يدمغُ ترَّهات الباطلِ** [٢/ ٨١٧].

(٤) تقدم برقم ٥٦٦ ص٣١٥. (٥) يونس/ ٢٧. (٦) القصص/ ٨٤.

(الَّذين)، وعلى ما اخترناه يكون (جزاء) عطفًا على (الحسنى)، فلا يحتاج إلى تقدير آخر، وأما قول أبي الحسن وابن كيسان إنَّ ﴿ بِمِثْلِهَا ﴾ هو الخبر، وأنَّ الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في (بحسبك درهم) فمردودٌ عند الجمهور، وقد يُؤنَس قولهما بقوله: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾[1].

والعاشر: بين المتضايفين، كقولهم: (هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ)، و(لا أخا ـ فاعلم ـ لزيدٍ)، وقيل: الأخ هو الاسم، والظَّرف الخبر، وإنَّ الأخ حينئذٍ جاء على لغة القصر، كقوله: (مكرهٌ أخاك لا بطل)، فهو كقولهم: (لا عصا لك).

الحادي عشر: بين الجارِّ والمجرور، كقوله: (اشتريته بـ ـ أرى ـ ألفِ درهم).

الثَّاني عشر: بين الحرف النَّاسخ وما دخل عليه، كقوله [من الوافر]:

٥٧٥- كَأَنَّ ـ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ ـ أَثافِيها حَماماتٌ مُثُولُ [2]

كذا قال قومٌ، ويمكن أن تكون هذا الجملة حاليَّة تقدَّمت على صاحبها وهو اسم (كأنَّ)، على حدِّ الحال في قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا ويابِسًا لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ وَالْحَشَفُ البالِي [3]

الثَّالث عشر: بين الحرف وتوكيده، كقوله [من الرجز]:

٥٧٦- لَيْتَ ـ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟! ـ
لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ [4]

الرَّابع عشر: بين حرف التَّنفيس والفعل، كقوله [من الوافر]:

وَما أَدْري ـ وَسَوْفَ إِخالُ أَدْري ـ أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِساءُ [5]

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراضٍ آخر، فإنَّ (سوف) وما بعدها اعتراضٌ بين (أدري) وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: بين (قد) والفعل، كقوله [من الطويل]:

أَخالِدُ قَدْ ـ واللهِ ـ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً .... [6]

السَّادس عشر: بين حرف النَّفي ومنفيِّه، كقوله [من المنسرح]:

٥٧٧- وَلا ـ أَراها ـ تَزالُ ظالِمَةً .... [7]

---

(١) الشورى/ ٤٠. (٢) هو لأبي الغول الطهوي [٢/ ٨١٨]. (٣) تقدم برقم ٣٣٧ ص١٨٣.

(٤) أنشده الكسائي في صفة دلو، وجملة (**وهل ينفع شيئًا ليت**) معترضة بين (ليت) الأولى و(ليت) الثانية المؤكدة لها، وهما حرفان، و(ليت) الثانية اسم مرفوع بـ(**ينفع**)، والمراد بها اللفظة، وهو أحد الشواهد على الإسناد اللفظي، و**بوع**: لغة في (**بيعَ**) [٢/ ٨١٩]. (٥) تقدم برقم ٤٨ ص٣٥، ١١٨.

(٦) تقدم برقم ٢٦٣ ص١٤٥. (٧) لابن هرمة، وعجزه: **تحدث لي نكبةً وتنكؤها** [٢/ ٨٢٠].

وقوله [من الطويل]:

٥٧٨- فَلا ـ وأَبِي دَهْماءَ ـ زالَتْ عَزيزَةً ....[1]

السَّابع عشر: بين جملتين مستقلَّتين، نحو ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ . نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾[2]، فإنَّ ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾، أي إنَّ المأتى الَّذي أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالة على أنَّ الغرض الأصليَّ في الإتيان طلب النَّسل لا محض الشَّهوة، وقد تضمَّنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾[4] فيمن قرأ بسكون تاء (وضعت)؛ إذ الجملتان المصدَّرتان بـ(إنِّي) من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراض، والمعنى (وليس الذَّكر الَّذي طلبَتْه كالأنثى الَّتي وُهِبَتْ لها)، وقال الزَّمخشريُّ: هنا جملتان معترضتان، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[5] انتهى، وفي التَّنظير نظر؛ لأنَّ الَّذي في الآية الثَّانية اعتراضان كلٌّ منهما بجملة، لا اعتراضٌ واحدٌ بجملتين.

وقد يُعترض بأكثر من جملتين، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ . وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا . مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾[6] إن قُدِّر ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ﴾ بيانًا للَّذين أوتوا وتخصيصًا لهم؛ إذ كان اللَّفظ عامًّا في اليهود والنَّصارى والمراد اليهود، أو بيانًا لـ(أعدائكم)، والمعترَض به على هذا التَّقدير جملتان، وعلى التَّقدير الأوَّل ثلاث جمل، وهي (والله أعلم)، (وكفى بالله) مرَّتين، وأمَّا (يشترون)، (ويريدون) فجملتا تفسيرٍ لمقدَّر؛ إذ المعنى (ألم تر إلى قصَّة الَّذين أوتوا)، وإن علقت (من) بـ(نصيرًا) مثل ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾[7]، أو بخبرٍ محذوفٍ على أنَّ ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ صفةٌ لمبتدأ محذوف، أي (قوم يحرِّفون) كقولهم: (منَّا ظعنَ ومنَّا أقام)، أي منَّا فريقٌ، فلا اعتراض البتَّة، وقد مرَّ أنَّ الزَّمخشريَّ أجاز في سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك.

وزعم أبو عليٍّ أنَّه لا يُعترَض بأكثر من جملة، وذلك لأنَّه قال في قول الشَّاعر [من الطويل]:

---

(١) تمامه: **على قومها ما قيل للزند قادحُ**، قال ابن الدهان في الغرة: أنشده الفراء عن بعضهم، أي ما زالت، فحذف (ما) [٢/ ٨٢٠]. (٢) البقرة/ ٢٢٢-٢٢٣. (٣) لقمان/ ١٤.

(٤) آل عمران/ ٣٦. (٥) الواقعة/ ٧٦. (٦) النساء/ ٤٤-٤٦. (٧) الأنبياء/ ٧٧.

٥٧٩- أَرانِي ـ ولا كُفْرانَ للهِ أَيَّةً   لِنَفْسِيَ ـ قَدْ طالَبْتُ غَيْرَ منِيلِ [(١)]

إنَّ (أيـة) ـــ وهـي مصدر (أويت له) إذا رحمته ورفقت به ـ لا ينتصب بـ(أويت) محذوفةً؛ لئلاَّ يلـزم الاعـتراض بجملـتين، قـال: وإنَّمـا انتـصابه باسـم (لا)، أي (ولا أكفـر الله رحمـةً منِّي لنفـسي)، ولـزمه مـن هـذا ترك تنوين الاسم المطوَّل، وهو قول البغداديِّين، أجازوا (لا طالعَ جـبلاً)، أجـروه في ذلـك مجـرى المـضاف كما أُجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرَّج الحـديث "لا مانـع لمـا أعطيت ولا معطي لما منعت"، وأمَّا على قول البصريِّين فيجب تنوينه، ولكنَّ الرِّواية إنَّما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابنُ مالك قولَ أبي عليٍّ بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ . بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾[(٢)]، وبقول زهير [من الوافر]:

٥٨٠- لَعَمْري ـ والْخُطُوبُ مُغَيِّراتٌ   وفي طُولِ الْمُعاشَرَةِ التَّقالِي ـ
لَـقَـدْ بالَيْتُ مَـظْـعَنَ أُمِّ أَوْفَى   وَلَـكِنْ أُمُّ أَوْفَـى لا تُبالِي [(٣)]

وقد يُجاب عن الآية بأنَّ جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين، ونفسه عند قوم، فهي مع جملة الشَّرط كالجملة الواحدة، وبأنَّه يجب أن يقدَّر للباء متعلّق محذوف، أي (أرسلناهم بالبيِّنات)؛ لأنَّه لا يُستثنى بأداةٍ واحدةٍ شيئان، ولا يعمل ما قبل (إلاَّ) فيما بعدها إلاَّ إذا كان مُستثنى نحو (ما قام إلاَّ زيدٌ)، أو مستثنى منه نحو (ما قام إلاَّ زيدًا أحدٌ)، أو تابعًا له نحو (ما قام أحدٌ إلاَّ زيدًا فاضلٌ).

مسألة:

كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحاليَّة، ويميِّزها منها أمور:

أحدها أنَّها تكون غير خبريَّة، كالأمريَّة في ﴿ وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ ﴾[(٤)]، كذا مَثَّل ابن مالك وغيره، بناءً على أنَّ ﴿ يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٌ ﴾ متعلِّق بـ(تؤمنوا)، وأنَّ المعنى (ولا تظهروا تصديقكم بأنَّ أحدًا يُؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأنَّ ذلك الأحد يحاجُّونكم عند الله يوم القيامة بالحقِّ فيغلبونكم إلاَّ لأهل دينكم)؛ لأنَّ ذلك لا يغيِّر اعتقادهم، بخلاف المسلمين، فإنَّ ذلك يزيدهم ثباتًا، وبخلاف المشركين، فإنَّ ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذٍ أنَّ الهدى بيد الله، فإذا قدَّره لأحدٍ لم يضره مكرهم.

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٢٠].   (٢) النحل/ ٤٣-٤٤.
(٣) لزهير بن أبي سلمى، **الخطوب**: الأمور، واحدها خَطب، و**التقالي**: من القِلَى، وهو البغض [٢/ ٨٢١].
(٤) آل عمران/ ٧٣.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تَمَّ عند الاستثناء، والمراد (ولا تظهروا الإيمان الكاذب الَّذي تُوقعونه وجه النَّهار وتنقضونه آخره إلاَّ لمن كان منكم ـ كعبد الله بن سلام ـ ثمَّ أسلم)؛ وذلك لأنَّ إسلامهم كان أغيظ لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ(أن يؤتى) من كلام الله تعالى، وهو متعلِّق بمحذوف مؤخَّر، أي لكراهية أن يُؤتى أحدٌ دبَّرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح لوجهين: أحدهما أنَّه الموافق لقراءة ابن كثير (أأن يؤتى) بهمزتين، أي لكراهية أن يُؤتى قلتم ذلك، والثَّاني أنَّ في الوجه الأوَّل عمل ما قبل (إلاَّ) فيما بعدها مع أنَّه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفًا.

وكالدُّعائيَّة في قوله [من السريع]:

إنَّ الثَّمانِينَ ـ وبُلِّغْتها ـ قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمانْ (١)

وقوله [من المنسرح]:

إنَّ سُلَيْمَى ـ وَاللهُ يَكْلَؤُها ـ ضَنَّتْ بِشَيْءٍ ما كانَ يَرْزَؤُها (٢)

وكالقسميَّة في قوله [من الرجز]:

إنِّي ـ وَأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا ـ البيت (٣)

وكالتَّنزيهيَّة في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾(٤)، كذا مثَّل بعضهم.

وكالاستفهاميَّة في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ ﴾(٥)، كذا مثَّلَ ابن مالك.

فأمَّا الأولى فلا دليل فيها إذا قدر (لهم) خبرًا و(ما) مبتدأ والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة وقدر الكلام تهديدًا، كقولك لعبدك: (لك عندي ما تختار) تريد بذلك إيعاده أو التَّهكُّم به، بل إذا قدر (لهم) معطوفًا على (الله) و(ما) معطوفة على (البنات) وذلك ممتنعٌ في الظَّاهر؛ إذ لا يتعدَّى فعل الضَّمير المتَّصل إلى ضميره المتَّصل إلاَّ في باب (ظنَّ) و(فقد) و(عدم) نحو ﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾(٦) فيمن ضمَّ الباء، ونحو ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾(٧)، ولا يجوز مثل (زيد ضربه) تريد (ضرب نفسه)، وإنَّما يصحُّ في الآية العطف المذكور إذا قدر أنَّ الأصل (ولأنفسهم) ثمَّ حذف المضاف، وذلك تكلُّف، ومن العجب أنَّ الفرَّاء والزَّمخشريَّ والحوفيَّ قدَّروا العطف المذكور ولم يقدِّروا المضاف المحذوف، ولا يصحُّ العطف إلا به.

وأمَّا الثَّانية فنصَّ هو وغيره على أنَّ الاستفهام فيها بمعنى النَّفي، فالجملة خبريَّة.

---

(١) تقدم برقم ٥٦٩ ص٣١٦. (٢) تقدم برقم ٥٧٠ ص٣١٦. (٣) تقدم برقم ٥٧١ ص٣١٦.

(٤) النحل/ ٥٧. (٥) آل عمران/ ١٣٥. (٦) آل عمران/ ١٨٨. (٧) العلق/ ٧.

وقد فُهِمَ مِمَّا أوردته من أنَّ المعترضة تقع طلبيَّة أنَّ الحاليَّة لا تقع إلاَّ خبريَّة، وذلك بالإجماع، وأَمَّا قول بعضهم في قول القائل [من السريع]:

اطْلُبْ وَلا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ .... (١)

" إنَّ الواو للحال، وإنَّ لا ناهية " فخطأ، وإنَّما هي عاطفة، إما مصدرًا يُسبك من (أن) والفعل على مصدر متوهَّم من الأمر السَّابق، أي (ليكن منك طلبٌ وعدم ضجر)، أو جملةً على جملة، وعلى الأوَّل ففتحة (تضجر) إعراب، و(لا) نافية، والعطف مثله في قولك: (ائتني ولا أجفوَك) بالنَّصب، وقوله [من الوافر]:

٥٨١- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنادِيَ داعِيانِ (٢)

وعلى الثَّاني فالفتحة للتَّركيب، والأصل (ولا تضجرنْ) بنون التَّوكيد الخفيفة فحُذفت للضَّرورة، و(لا) ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾(٣).

الثَّاني أنَّه يجوز تصديرها بدليل استقبال، كالتَّنفيس في قوله [من الوافر]:

وَما أَدْري وَسَوْفَ إخالُ أَدْري .... (٤)

وأما قول الحوفي في ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾(٥) إنَّ الجملة حاليَّة فمردود، وكـ(لن) في ﴿ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾(٦)، وكالشَّرط في ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾(٧)، ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ﴾(٨)، ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓاْ أَسْلِحَتَكُمْ ﴾(٩)، ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾(١٠)، ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴾(١١)، ﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَآ ﴾(١٢)، وإنما جاز (لأضربنَّه إن ذهب وإن مكث) لأنَّ المعنى (لأضربنَّه على كلِّ حال)؛ إذ لا يصحُّ أن يشترط وجود الشَّيء وعدمه لشيءٍ واحد.

والثَّالث أنَّه يجوز اقترانها بالفاء، كقوله [من الكامل]:

٥٨٢- وَاعْلَمْ ـ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ـ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ ما قُدِرا (١٣)

---

(١) أهمله السيوطي، وتمامه: **فآفة الطالب أن يضجرا**.

(٢) قال ابن يعيش: هو للحطيئة، وقال الزمخشري: هو لربيعة بن جشم، وقال ابن بري: هو لدثار بن شيبان النمري، **أندى**: أفعل تفضيل من الندى، بفتح النون والدال المقصورة، وهو بُعد ذهاب الصوت، وقوله: (**وأدعوَ**) بالنصب بـ(أن) مضمرة بعد واو الجمع في جواب الأمر، و**لصوت**: صفة (**أندى**)، و(**أن ينادي**) خبر (أن) [٢/ ٨٢٧]. (٣) النساء/ ٣٦. (٤) تقدم برقم ٤٨ ص٣٥، ١١٨، ٣١٩.

(٥) الصافات/ ٩٩. (٦) البقرة/ ٢٤. (٧) محمد/ ٢٢. (٨) البقرة/ ٢٤٦.

(٩) النساء/ ١٠٢. (١٠) الأنعام/ ١٥. (١١) المزمل/ ١٧. (١٢) الواقعة/ ٨٦-٨٧.

(١٣) قال العيني: لم يسم قائله، **فعلم المرء ينفعه**: جملة معترضة بين (**اعلم**) ومفعوله، والفاء فيه هي الفاء التي تميز الجملة الحالية، و(**أن**) مخففة من الثقيلة في محل نصب، وهي وجزاؤها سدت مسد مفعولي (**اعلم**)، ووقع الخبر فيها جملة فعلية فعلها متصرف ليس بدعاء مفعولا بحرف التنفيس [٢/ ٨٢٧].

وكجملة ﴿ فالله أولى بهما ﴾ في قول وقد مضى، وكجملة ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[1] الفاصلة بين ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةً ﴾[1] وبين الجواب وهو ﴿ فَيَوۡمَئِذٍ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ ﴾[1]، والفاصلة بين ﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴾[2] وبين ﴿ فِيهِنَّ خَيۡرَٰتٌ حِسَانٌ ﴾[3] وبين صفتيهما وهي ﴿ مُدۡهَآمَّتَانِ ﴾[2] في الأولى و﴿ حُورٌ مَّقۡصُورَٰتٌ ﴾[3] في الثَّانية، ويحتملان تقدير مبتدأ فتكون الجملة إمَّا صفة وإمَّا مستأنفة.

الرَّابع أنَّه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت، كقول المتنبِّي [من المنسرح]:

يا حادِيَيْ عِيرِها ـ وَأَحْسَبُنِي أُوجَدُ مَيْتًا قُبَيْلَ أَفْقِدُها ـ
قِفا قَلِيلاً بِها عَلَيَّ فَلا أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُها [4]

قوله: (أفقدها) على إضمار (أن)، وقوله: (أقل) يُروى بالرَّفع والنَّصب.

تنبيه:

للبيانيِّين في الاعتراض اصطلاحاتٌ مخالفة لاصطلاح النَّحويِّين، والزَّمخشريُّ يستعمل بعضها، كقوله في قوله تعالى: ﴿ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾[5]: يجوز أن يكون حالاً من فاعل (نعبد) أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على (نعبد) وأن تكون اعتراضيَّة مؤكدة، أي (ومن حالنا أنَّا مخلصون له التَّوحيد)، ويردُّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيَّان توهُّمًا منه أنَّه لا اعتراض إلاَّ ما يقوله النَّحويُّ وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين.

الجملة الثَّالثة التَّفسيريَّة، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة توضِّحها.

أحدها ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ ﴾[6]، فجملة الاستفهام مفسِّرة للنَّجوى، و(هل) هنا للنَّفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا إنَّ ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيِّين، وأن تكون معمولةً لقول محذوف وهو حال مثل ﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٍ . سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم ﴾[7].

الثَّاني ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[8]، فـ﴿ خَلَقَهُۥ ﴾ وما بعده تفسيرٌ لـ(مثل آدم) لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قُدِّر جسدًا من طين ثم كُوِّن، بل باعتبار المعنى، أي إنَّ شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمرِّ العادة وهو التولُّد بين أبوين.

---

(1) الرحمن/ ٣٧-٣٩. (2) الرحمن/ ٦٢-٦٤. (3) الرحمن/ ٧٠-٧٢.
(4) للمتنبي، أهمله السيوطي.
(5) البقرة/ ١٣٣. (6) الأنبياء/ ٣. (7) الرعد/ ٢٣-٢٤. (8) آل عمران/ ٥٩.

والثَّالث ﴿ هَل أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ . تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾[1]، فجملة (تؤمنون) تفسيرٌ للتِّجارة، وقيل: مستأنفةٌ معناها الطَّلب، أي (آمنوا)، بدليل ﴿يغفر﴾ بالجزم، كقولهم: " اتَّقى الله امرؤٌ فعل خيرًا يُثَبْ عليه " ، أي ليتَّقِ الله وليفعلْ يُثَبْ، وعلى الأوَّل فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلاً للسَّبب ـ وهو الدلالة ـ منزلة المسبَّب، وهو الامتثال.

الرَّابع ﴿ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ ﴾[2]، وجوَّز أبو البقاء كونها حاليَّة على إضمار (قد)، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾[3] إن قدرت (إذا) غير شرطيَّة فجملة القول تفسيرٌ لـ﴿ يُجَٰدِلُونَك ﴾، وإلاَّ فهي جواب (إذا)، وعليهما فـ(يجادلونك) حال.

تنبيه:

المفسرة ثلاثة أقسام: مجرَّدة من حرف التَّفسير كما في الأمثلة السَّابقة، ومقرونة بـ(أي) كقوله [من الطويل]:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ ....[4]

ومقرونة بـ(أن) نحو ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾[5]، وقولك: (كتبت إليه أن افعل) إن لم تقدِّر الباء قبل (أن).

السَّادس ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾[6]، فجملة ﴿ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ قيل: هي مفسِّرة للضَّمير في ﴿بدا﴾ الرَّاجع إلى البداء المفهوم منه، والتَّحقيق أنَّها جوابٌ لقسم مقدَّر، وأنَّ المفسر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء؛ لأنَّ المفسر هنا إنَّما هو المعنى المتحصِّل من الجواب، وهو خبريٌّ لا إنشائيٌّ، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصَّلاة والسَّلام، فهذا هو البداء الَّذي بدا لهم.

ثمَّ اعلم أنَّه لا يمتنع كون الجملة الإنشائيَّة مفسرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما أن يكون المفسر إنشاءً أيضًا، نحو (أحسِنْ إلى زيد، أعطه ألف دينار).

والثَّاني أن يكون مفردًا مؤدِّيًا معنى جملة، نحو ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[7] الآية.

وإنما قلنا فيما مضى إنَّ الاستفهام مرادٌ به النَّفي تفسيرًا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصِّناعة لأجل الاستثناء المفرَّغ، لا أنَّ التفسير أوجب ذلك، ونظيره (بلغني عن زيدٍ كلامٌ والله لأفعلنَّ كذا).

ويجوز أن يكون ﴿ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ جوابًا لـ﴿بدا﴾؛ لأنَّ أفعال القلوب لإفادتها التَّحقيق تُجاب بما يُجاب به القسَم، قال [من الكامل]:

---

(١) الصف/ ١٠-١١. (٢) البقرة/ ٢١٤. (٣) الأنعام/ ٢٥.
(٤) تقدم برقم ١٠٩ ص٦٧. (٥) المؤمنون/ ٢٧. (٦) يوسف/ ٣٥. (٧) الأنبياء/ ٣.

٥٨٣- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ....[1]

وقال الكوفيُّون: الجملة فاعل، ثمَّ قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كلِّ جملة، نحو (يعجبني تقوم)، وقال الفرَّاء وجماعة: جوازه مشروطٌ بكون المسند إليها قلبيًّا وباقترانها بأداةٍ معلِّقة، نحو (ظهر لي أقام زيدٌ) و(علم هل قعد عمرو)، وفيه نظر؛ لأنَّ أداة التَّعليق بأن تكون مانعةً أشبه من أن تكون مجوِّزة، وكيف تعلِّق الفعل عمَّا هو منه كالجزء؟

وبعد فعندي أنَّ المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصَّةً دون سائر المعلِّقات، وعلى أنَّ الإسناد إلى مضافٍ محذوف، لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أنَّ المعنى (ظهر لي جواب أقام زيد)؟ أي جواب قول القائل ذلك.

وكـذلك في (علـم أقعـد عمرو)، وذلك لا بدَّ من تقديره دفعًا للتَّناقض؛ إذ ظهور الشَّيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مِمَّا تصحُّ فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: قد مضى عن قريب أنَّ الجملة الَّتي يُراد بها اللَّفظ يُحكم لها بحكم المفردات.

السَّابع ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[2]، زعم ابن عصفور أنَّ البصريِّين يقدِّرون نائب الفاعل في (قيل) ضمير المصدر، وجملة النَّهي مفسِّرة لذلك الضَّمير، وقيل: الظَّرف نائبٌ عن الفاعل، فالجملة في محلِّ نصب، ويُردُّ بأنَّه لا تتمُّ الفائدة بالظَّرف وبعدمه في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾[3]، والصَّواب أنَّ النَّائب الجملة؛ لأنَّها كانت قبل حذف الفاعل منصوبةً بالقول، فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعيِّن للنيابة؟ وقولهم: " الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائبًا عنه " جوابه أنَّ الَّتي يُراد بها لفظها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأً نحو (لا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله كنزٌ من كنوز الجنَّة)، وفي المثل (زعموا مطيَّةُ الكذب)، ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابطٍ في نحو (قولي لا إله إلا الله) كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

الثَّامن ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾[4]؛ لأنَّ (وعد) يتعدَّى لاثنين، وليس الثَّاني هنا ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ ؛ لأنَّ ثاني مفعولي (كسا) لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره (خيرًا عظيمًا) أو (الجنَّة)، وعلى الثَّاني فوجه التَّفسير إقامة السَّبب مقام المسبَّب؛ إذ الجنَّة مسبَّبة عن استقرار الغفران والأجر.

---

(١) قال المصنف في شواهده: هذا البيت نُسب للبيد، ولم أجده في ديوانه، وتمامه: **إنَّ المنايا لا تطيش سهامها،** قال: و(**علمت**) فيه محتملة لوجهين: أحدهما: أن تكون معلقة واللام جواب قسم مقدر، وجملتا القسم والجواب في موضع نصب بالفعل المعلق، والثاني: أن تكون أجريت لإفادتها تحقيق الشيء وتأكيده مجرى القسم، فتخرج حينئذ عن طلب المفعولين ويتلقى بما يتلقى به القسم، وعلى هذا فلا قسم مقدر، والجملة لا محل لها كسائر الجمل التي يجاب بها القسم [٢/ ٨٢٨].

(٢) البقرة/ ١١. (٣) الجاثية/ ٣٢. (٤) المائدة/ ٩.

وقولـي في الضَّابط: (الفضلة) احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشَّأن؛ فإنَّها كاشفة لحقـيقة المعنـى المـراد به، ولها موضعٌ بالإجماع؛ لأنَّها خبرٌ في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفـسرة في بـاب الاشـتغال في نحو (زيدًا ضربته)؛ فقد قيل: إنَّها تكون ذات محلٍّ كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه، ولا بدَّ منه.

مسألة:

قولنا: " إنَّ الجملة المفسَّرة لا محلَّ لها" خالف فيه الشَّلَوبين فزعم أنَّها بحسب ما تفسِّره، فهي في نحو (زيدًا ضربته) لا محلَّ لها، وفي نحو ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾(1)، ونحو (زيدٌ الخبزَ يأكله) بنصب الخبز في محلِّ رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: (آكِلُه)، وقال [من الطويل]:

٥٨٤- فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ .... (2)

فظهر الجزم، وكأنَّ الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يُثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد بيَّنت أنَّ جملة الاشتغال ليست من الجمل الَّتي تُسَمَّى في الاصطلاح جملةً مفسِّرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختُلف في المبدل منه، وفي البغداديَّات لأبي عليٍّ أنَّ الجزم في ذلك بأداة شرطٍ مقدَّرة، فإنَّه قال ما ملخَّصه إنَّ الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله [من الكامل]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ .... (3)

مجزومان في التَّقدير، وإنَّ انجزام الثَّاني ليس على البدليَّة؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير (إن)، أي (إن أهلكت منفسًا إن أهلكته)، وساغ إضمار (إن) وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لاتِّساعهم فيها، بدليل إيلائهم إيَّاها الاسم، ولأنَّ تقدُّمها مقوٍّ للدِّلالة عليها، ولهذا أجاز سيبويه (بمن تمرر أمرر) ومنع (مَن تضرب أنزل)؛ لعدم دليل على المحذوف وهو (عليه) حتَّى تقول: (عليه)، وقال فيمن قال: (مررت برجلٍ صالحٍ، إن لا صالحٍ فطالحٍ) بالخفض: إنَّه أسهل من إضمار (رُبَّ) بعد الواو، وربَّ شيءٍ يكون ضعيفًا ثمَّ يَحسنُ للضَّرورة كما في (ضرب غلامه زيدًا) فإنَّه ضعيف جدًّا، وحسن في نحو (ضربوني وضربت قومك) واستُغني بجواب الأولى عن جواب الثَّانية كما استُغنِي في نحو (أزيدًا ظننته قائمًا) بثاني مفعولي (ظننت) المذكورة عن ثاني مفعولي (ظننت) المقدَّرة.

الجملة الرَّابعة المجاب بها القسَم نحو ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾(4)، ونحو ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾(5)، ومنه ﴿ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾(6)، ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾(7)، يقدَّر لذلك ولما أشبهه القسَم.

---

(1) القمر/ ٤٩. (2) تمامه: **ومن لا نجره يمسِ منَّا مفزَّعا** [٢/ ٨٢٩]. (3) تقدم برقم ٢٥٢ ص١٤٠.
(4) يس/ ٢، ٣. (5) الأنبياء/ ٥٧. (6) الهمزة/ ٤. (7) الأحزاب/ ١٥.

ومِمَّا يحتمل جواب القسم ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[1] ، وذلك بأن تقدَّر الواو عاطفة على ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾[2]؛ فإنَّه وما قبله أجوبة لقوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَـٰطِينَ ﴾[3]، وهذا مراد ابن عطيَّة من قوله: " هو قسم، والواو تقتضيه " ، أي هو جواب قسم والواو هي المحصِّلة لذلك؛ لأنَّها عطفت، وتوهَّم أبو حيَّان عليه ما لا يتوهَّم على صغار الطَّلبة، وهي أنَّ الواو حرف قسم، فردَّ عليه بأنَّه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجارِّ وحذف القسَم مع كون الجواب منفيًّا بـ(إن).

تنبيه:

من أمثلة جواب القسَم ما يخفى نحو ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَـٰنٌ عَلَيْنَا بَـٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴾[4]، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[5]، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ ﴾[6]؛ وذلك لأنَّ أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون، منهم الزَّجَّاج، ويوضِّحه ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾[7].

وقال الكسائيُّ والفرَّاء ومَن وافقهما: التَّقدير (بأن لا تعبدوا إلاَّ الله، وبأن لا تسفكوا)، ثمَّ حذف الجار ثمَّ (أن) فارتفع الفعل، وجوَّز الفرَّاء أن يكون الأصل النَّهي ثمَّ أُخرِجَ مخرج الخبر، ويؤيِّده أنَّ بعده ﴿ وَقُولُوا ﴾، ﴿ وَأَقِيمُوا ﴾، ﴿ وَآتُوا ﴾، ومِمَّا يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق [من الطويل]:

٥٨٥- تَعَشَّ فَإِنْ عاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي   نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ـ يا ذِئْبُ ـ يَصْطَحِبانِ [8]

فجملة النَّفي إمَّا جوابٌ لـ(عاهدتني)، كما قال [من الطويل]:

أَرَى مُحْرِزًا عاهَدْتُهُ لَيُوافِقَنْ   فكانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلافِ [9]

فلا محلَّ لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلُّها النَّصب، والمعنى شاهدٌ للجوابيَّة، وقد يحتجُّ للحاليَّة بقوله أيضًا [من الطويل]:

أَلَـمْ تَـرَنِي عاهَـدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي   لَـبَيْنَ رتـاجٍ قـائِـمًا ومـقـامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا   ولا خارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كلامِ [10]

وذلـك أنَّـه عطـف (خارجًـا) علـى محـلِّ جملة (لا أشتم)، فكأنَّه قال: (حلفت غير شاتمٍ ولا خارجًا)، والَّذي عـليه المحقِّقون أنَّ (خارجًا) مفعولٌ مطلق، والأصل (ولا يخرج خروجًا) ثمَّ

(١) مريم/ ٧١.   (٢) مريم/ ٧٠.   (٣) مريم/ ٦٨.   (٤) القلم/ ٣٩.
(٥) البقرة/ ٨٣.   (٦) البقرة/ ٨٤.   (٧) آل عمران/ ١٨٧.
(٨) للفرزدق، وفي البيت شاهد للفصل بين الموصول وصلته بالنداء، ولمراعاة معنى **(مَن)** حيث قال **(يصطحبان)** [٢/ ٥٣٧].
(٩) أهمله السيوطي.   (١٠) أهمله السيوطي، وهو للفرزدق.

حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر كما عكس في قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾[1]؛ لأنَّ المراد أنَّه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنَّه لا يشتم مسلمًا في المستقبل ولا يتكلَّم بزور، لا أنَّه حلف في حال اتِّصافه بهذين الوصفين على شيءٍ آخر.

مسألة:

قال ثعلب: لا تقع جملة القسَم خبرًا، فقيل في تعليله: لأنَّ نحو (لأفعلنَّ) لا محلَّ له، فإذا بُني على مبتدأ فقيل: (زيدٌ ليفعلنَّ) صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنَّه إنَّما منع وقوع الخبر جملةً قسميَّة، لا جملةً هي جواب القسم، ومراده أنَّ القسم وجوابه لا يكونان خبرًا؛ إذ لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسَم والجواب يمكن أن يكون لهما محلٌّ من الإعراب، كقولك: (قال زيدٌ: أقسم لأفعلنَّ)، وإنَّما المانع عنده إمَّا كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرًا؛ لأنَّ الجملتين ها هنا ليستا كجملتي الشَّرط والجزاء؛ لأنَّ الجملة الثَّانية ليست معمولة لشيءٍ من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة ـ أعني جملة القسم ـ إنشائيَّة والجملة الواقعة خبرًا لا بدَّ من احتمالها للصِّدق والكذب، ولهذا منع قومٌ من الكوفيِّين ـ منهم ابن الأنباري ـ أن يُقال: (زيدٌ اضربْه) و(زيدٌ هل جاءك؟).

وبعد فعندي أنَّ كلاًّ من التَّعليلين ملغى:

أمَّا الأوَّل فلأنَّ الجملتين مرتبطتان ارتباطًا صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أنَّ السَّماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسميَّة وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[2]، قال: "فـ(ما) موصولةٌ لا زائدة، وإلاَّ لزم دخول اللاَّم على اللاَّم" انتهى، وليس بشيء؛ لأنَّ امتناع دخول اللاَّم على اللاَّم إنَّما هو لأمرٍ لفظيٍّ، وهو ثقل التِّكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائدًا، ولهذا اكتُفِي بالألف فاصلةً بين النُّونات في (اذهبنان) وبين الهمزتين في ﴿ ءَأَنذَرْتَهُم ﴾[3] وإن كانت زائدة.

وكان الجيِّد أن يستدلَّ بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[4]، فإن قيل: تحتمل (من) الموصوفيَّة، أي (لفريقًا ليبطئنَّ) قلنا: وكذا ما في الآية، أي لقوم ليوفينَّهم، ثمَّ إنَّه لا يقع صفة إلاَّ ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت وإن قدِّرت صفة، فإن قيل: فما وجهه والجملة الأولى إنشائيَّة؟ قلت: جاز لأنَّها غير مقصودة، وإنَّما المقصود جملة الجواب وهي خبريَّة، ولم يؤت بجملة القسَم إلاَّ لمجرَّد التَّوكيد لا للتَّأسيس.

وأمَّا الثَّاني فلأنَّ الخبر الَّذي شرطه احتمال الصِّدق والكذب الخبر الَّذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ؛ للاتِّفاق على أنَّ أصله الإفراد، واحتمال الصِّدق والكذب إنَّما هو

(١) الملك/ ٣٠. (٢) هود/ ١١١. (٣) البقرة/ ٦. (٤) النساء/ ٧٢.

من صفات الكلام، وعلى جواز (أين زيد؟) و(كيف عمرو؟)، وزعم ابن مالك أنَّ السَّماع ورد بما منعه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾(١)، ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾(٢)، ﴿ وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ ﴾(٣)، وقوله [من الطويل]:

٥٨٦- جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ .... (٤)

وعندي لما استدلَّ به تأويلٌ لطيف، وهو أنَّ المبتدأ في ذلك كلِّه ضُمِّن معنى الشَّرط، وخبره منزَّلٌ منزلة الجواب، فإذا قُدِّر قبله قسمٌ كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشَّرط محذوفًا؛ للاستغناء بجواب القسَم المقدَّر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسَم المقدَّر قبل الشَّرط المجرَّد من لام التَّوطئة، نحو ﴿ وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾(٥)، التَّقدير: (والله ليمسنَّ إن لم ينتهوا يمسس).

تنبيه:

وقع لمكِّي وأبي البقاء وهمٌ في جملة الجواب فأعرباها إعرابًا يقتضي أنَّ لها موضعًا.

فأمَّا مكِّي فقال في قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ ﴾(٦) إنَّ (ليجمعنَّكم) بدلٌ من (الرَّحمة)، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنَّه زعم أنَّ اللاَّم بمعنى (أن) المصدريَّة، وأنَّ من ذلك ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَـٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾(٧) أي (أن يسجنوه)، ولم يثبت مجيء اللاَّم مصدريَّة، وخلط مكِّي فأجاز البدليَّة مع قوله إنَّ اللاَّم لام جواب القسم، والصَّواب أنَّها لام الجواب، وأنَّها منقطعة ممَّا قبلها إن قُدِّر قسم، أو متَّصلة به اتِّصال الجواب بالقسم إن أجري (بدا) مجرى (أقسم) كما أجري (علم) في قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي .... (٨)

وأمَّا أبو البقاء فإنَّه قال في قوله: ﴿ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَـٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ﴾(٩) الآية: مَن فتح اللاَّم ففي (ما) وجهان:

أحدهما أنَّها موصولة مبتدأ، والخبر إمَّا ﴿ مِّن كِتَـٰبٖ ﴾ أي للَّذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ ﴾ واللاَّم جواب القسم؛ لأنَّ أخذ الميثاق قسَم، و﴿ جَآءَكُمۡ ﴾ عطفٌ على ﴿ ءَاتَيۡتُكُم ﴾، والأصل (ثمَّ جاءكم به) فحذف عائد (ما)، أو الأصل (مصدِّق له) ثمَّ ناب الظَّاهر عن المضمر، أو العائد ضمير (استقرَّ) الَّذي تعلَّقت به (مع).

---

(١) العنكبوت/ ٩. (٢) العنكبوت/ ٥٨. (٣) العنكبوت/ ٦٩.

(٤) تمامه: **ولئن أتاك فلات حين مناص** [٢/ ٨٣٠]. (٥) المائدة/ ٧٣. (٦) الأنعام/ ١٢.

(٧) يوسف/ ٣٥. (٨) تقدم برقم ٥٨٣ ص٣٢٦. (٩) آل عمران/ ٨١.

والثَّاني أنَّها شرطيَّة، واللاَّم موطِّئة، وموضع (ما) نصبٌ بـ(آتيت)، والمفعول الثَّاني ضمير المخاطب، و﴿ مِّن كِتَٰبٍ ﴾ مثل ﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[1]. اهـ ملخَّصًا، وفيه أمور:

أحدها: أنَّ إجازته كون ﴿ مِّن كِتَٰبٍ ﴾ خبرًا فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأنَّ (ثُمَّ جاءَكُم) عطفٌ على الصِّلة.

الثَّاني: أنَّ تجويزه كون (لتؤمننَّ) خبرًا مع تقديره إيَّاه جوابًا لأخذ الميثاق يقتضي أنَّ له موضعًا وأنَّه لا موضع له، وإنَّما كان حقُّه أن يقدِّره جوابًا لقَسمٍ محذوف ويقدِّر الجملتين خبرًا، وقد يُقال: إنَّما أراد بقوله: "اللاَّم جواب القسم؛ لأنَّ أخذ الميثاق قسم" أنَّ أخذ الميثاق دالٌّ على جملة قسمٍ مقدَّرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنَّما سمي (لتؤمننَّ) خبرًا لأنَّه الدَّالُّ على المقصود بالأصالة، لا أنَّه وحده هو الخبر بالحقيقة، وأنَّه لا قسم مقدَّر، بل أخذ الله ميثاق النَّبيِّين هو جملة القسم، وقد يُقال: لو أراد هذا لم يحصر الدَّليل فيما ذكره؛ للاتِّفاق على أنَّ وجود المضارع مفتتحًا بلامٍ مفتوحة مختتمًا بنونٍ مؤكدة دليلٌ قاطعٌ على القسَم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثَّالث: أنَّ تجويزه كون العائد ضمير (استقر) يقتضي عود ضميرٍ مفرد إلى شيئين معًا، فإنَّه عائدٌ إلى الموصول.

والرَّابع: أنَّه جوَّز حذف العائد المجرور مع أنَّ الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة (به) الثَّانية فيكون كقوله [من الكامل]:

٥٨٧- وَلَوَ انَّ ما عالَجْتُ لِينَ فُؤادِها فَقَسا استُلِينَ بِهِ لَلانَ الْجَنْدَلُ [2]

قلنا: قد جوز على هذا الوجه عود (به) المذكورة إلى الرسول، لا إلى (ما).

والخامس: أنَّه سمَّى ضمير ﴿ ءَاتَيْتُكُم ﴾ مفعولاً ثانيًا، وإنَّما هو مفعولٌ أوَّل.

مسألة:

زعم الأخفش في قوله [من الطويل]:

إذا قالَ قَدْنِي قالَ باللهِ حَلْفَةً لِتُغْنِيَ عَنِّي ذا إنائِكَ أَجْمَعا [3]

أنَّ (لتغني) جواب القسم، وكذا قال في ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾[4]؛ لأنَّ قبله ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾ الآية، وليس فيه ما يكون ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ ﴾ معطوفًا

(١) البقرة/ ١٠٦.

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٣٠].

(٣) تقدم برقم ٣١٨، ص١٧٧.

(٤) الأنعام/ ١١٢-١١٣.

عليه، والصَّواب خلاف قوله؛ لأنَّ الجواب لا يكون إلاَّ جملة، ولام (كي) وما بعدها في تأويل المفرد، وأمَّا ما استدلَّ به فمتعلّق اللاَّم فيه محذوف، أي (لتشربن لتغني عنِّي)، و(فعلنا ذلك لتصغى).

الجملة الخامسة الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازم مطلقًا، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائيَّة، فالأوَّل جواب (لو) و(لولا) و(لما) و(كيف)، والثَّاني نحو (إن تقم أقم)، و(إن قمت قمت)، أمَّا الأوَّل فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأمَّا الثَّاني فلأنَّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها.

الجملة السَّادسة الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرف، فالأوَّل نحو (جاء الَّذي قام أبوه)، فـ(الَّذي) في موضع رفع، والصِّلة لا محلَّ لها، وبلغني عن بعضهم أنَّه كان يلقِّن أصحابه أن يقولوا إنَّ الموصول وصلته في موضع كذا، محتجًّا بأنَّهما ككلمةٍ واحدة، والحقُّ ما قدَّمتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو (ليقم أيُّهم في الدَّار)، و(لألزمنَّ أيَّهم عندك)، و(امرر بأيِّهم هو أفضل)، وفي التَّنزيل ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا ﴾[(١)]، وقرئ ﴿ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ ﴾[(٢)] بالنَّصب، ورُوِي [من المتقارب]:

.... فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ [(٣)]

بالخفض، وقال الطَّائي [من الطويل]:

٥٨٨- .... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدهمْ ما كَفانِيا [(٤)]

وقال العقيلي [من الرجز]:

٥٨٩- نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحا [(٥)]

وقال الهذلي [من الوافر]:

هُمُ اللاَّؤُونَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي .... [(٦)]

والثَّاني نحو (أعجبني أن قمت) أو (ما قمت) إذا قلنا بحرفيَّة (ما) المصدريَّة، وفي هذا النَّوع يُقال: الموصول وصلته في موضع كذا؛ لأنَّ الموصول حرف، فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأمَّا قول أبي البقاء في ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ﴾[(٧)] إنَّ (ما) مصـدريَّة وصلتها (يكذبون)،

---

(١) فصلت/ ٢٩. (٢) مريم/ ٦٩. (٣) تقدم برقم ١١١ ص٦٨.

(٤) هو لمنظور بن سحيم الفقعسي [٢/ ٨٣٠] وصدره: **فإمَّا كرامٌ موسرون أتَيْتُهم**.

(٥) هو لرجل جاهلي من بني عقيل اسمه أبو حرب الأعلم، وقيل: قاله رؤبة، وقال الصغاني: قالته ليلى الأخيلية، قوله: **نحن اللذون**: استشهد به النحاة على وقوع (الذين) بالواو حالة الرفع، **وصبَّحوا**: أتوا في الصباح [٢/ ٨٣٢].

(٦) أورده السيوطي بلا تعليق ولم يذكر تمامه [٢/ ٨٣٣]. (٧) البقرة/ ١٠.

وحكمه مع ذلك بأنَّ (يكذبون) في موضع نصبٍ خبرًا لـ(كان) فظاهره متناقض، ولعلَّ مراده أنَّ المصدر إنَّما ينسبك من (ما) و(يكذبون)، لا منها ومن (كان)، بناءً على قول أبي العبَّاس وأبي بكر وأبي عليٍّ وأبي الفتح وآخرين إنَّ (كان) النَّاقصة لا مصدر لها.

الجملة السَّابعة التَّابعة لما لا محلَّ له، نحو (قام زيدٌ ولم يقم عمرو) إذا قدِّرت الواو عاطفةً لا واو الحال.

الجمل التي لها محل من الإعراب:

وهي أيضًا سبع:

الجملة الأولى الواقعة خبرًا، وموضعها رفعٌ في بابي المبتدأ و(إنَّ)، ونصبٌ في بابي (كان) و(كاد)، واختُلف في نحو (زيدٌ اضربه) و(عمرو هل جاءك) فقيل: محلُّ الجملة الَّتي بعد المبتدأ رفعٌ على الخبريَّة، وهو صحيح، وقيل: نصبٌ بقولٍ مضمر هو الخبر، بناءً على أنَّ الجملة الإنشائيَّة لا تكون خبرًا، وقد مرَّ إبطاله.

الجملة الثَّانية الواقعة حالاً، وموضعها نصب، نحو ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴾[1]، ونحو ﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾[2]، ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾[3]، ومنه ﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾[4]، فجملة ﴿ ٱسۡتَمَعُوهُ ﴾ حال من مفعول ﴿ يَأۡتِيهِم ﴾ أو من فاعله، وقُرِئ (مُحدَثًا)؛ لأنَّ الذِّكر مختصٌّ بصفته مع أنَّه قد سبق بالنَّفي، فالحالان على الأوَّل وهو أن يكون ﴿ ٱسۡتَمَعُوهُ ﴾ حالاً من مفعول ﴿ يَأۡتِيهِم ﴾ مثلهما في قولك: (ما لقي الزيدين عمرو مصعدًا إلاَّ منحدرين)، وعلى الثَّاني وهو أن يكون جملة ﴿ ٱسۡتَمَعُوهُ ﴾ حالاً من فاعلِ ﴿ يَأۡتِيهِم ﴾ مثلهما في قولك: (ما لقي الزَّيدين عمرٌو راكبًا إلا ضاحكًا)، وأمَّا ﴿ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾ فحالٌ من فاعل ﴿ ٱسۡتَمَعُوهُ ﴾، فالحالان متداخلتان و(لاهية) حال من فاعل (يلعبون)، وهذا من التداخل أيضا، أو من فاعل ﴿ ٱسۡتَمَعُوهُ ﴾ فيكون من التعدد لا من التداخل.

ومن مثل الحاليَّة أيضًا قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: " أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد " ، وهو من أقوى الأدلَّة على أنَّ انتصاب (قائمًا) في (ضربي زيدًا قائمًا) على الحال لا على أنَّه خبرٌ لـ(كان) محذوفة؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو، وقولك: (ما تكلَّم فلانٌ إلاَّ قال خيرًا) كما تقول: (ما تكلَّم إلاَّ قائلاً خيرًا)، وهو استثناء مفرَّغ من أحوالٍ عامَّة محذوفة، وقول الفرزدق [من الطويل]:

بِأَيْدِي رِجالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ   وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِها حِينَ سُلَّتِ[5]

---

(١) المدثر/ ٦. (٢) النساء/ ٤٣. (٣) الشعراء/ ١١١. (٤) الأنبياء/ ٢. (٥) تقدم برقم ٥٣٠ ص٢٩٢.

لأنَّ تقدير العطف مفسدٌ للمعنى، وقول كعب رضي الله عنه [من البسيط]:

٥٩٠- .... صافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهْوَ مَشْمُولُ (١)

و(أضحى) تامَّة.

الجملة الثَّالثة الواقعة مفعولاً، ومحلُّها النَّصب إن لم تنب عن فاعل، وهذه النِّيابة مختصَّة بباب القول، نحو ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَـٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾(٢)؛ لِما قدَّمناه من أنَّ الجملة الَّتي يُراد بها لفظها تُنزَّل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضًا في الجملة المقرونة بمعلِّق، نحو (عُلِم أقام زيد)، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾(٣)، ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾(٤)، ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾(٥)، والصَّواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاء فيُزاد في الجمل الَّتي لها محلٌّ الجملة الواقعة فاعلاً.

فإن قلت: وينبغي زيادتها ـ على ما قدَّمت اختياره من جواز ذلك ـ مع الفعل القلبي المعلَّق بالاستفهام فقط نحو (ظهر لي أقام زيد).

قلت: إنَّما أجزت ذلك على أنَّ المسند إليه مضافٌ محذوف لا الجملة.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

أحدها: باب الحكاية بالقول أو مرادفه، فالأوَّل نحو ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾(٦)، وهل هي مفعولٌ به أو مفعولٌ مطلقٌ نوعي كالقرفصاء في (قعد القرفصاء)، إذ هي دالَّةٌ على نوعٍ خاصٍّ من القول، فيه مذهبان، ثانيهما اختيار ابن الحاجب، قال: والَّذي غرَّ الأكثرين أنَّهم ظنُّوا أنَّ تعلُّق الجملة بالقول كتعلُّقها بـ(علم) في (علمت لَزيدٌ منطلقٌ)، وليس كذلك؛ لأنَّ الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم، فافترقا. اهـ ، والصَّواب قول الجمهور؛ إذ يصحُّ أن يخبر عن الجملة بأنَّها مقولة كما يخبر عن (زيد) من (ضربت زيدًا) بأنَّه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال، فلا يصحُّ أن يُخبر عنها بأنَّها مقعودة؛ لأنَّها نفس القعود، وأمَّا تسمية النَّحويِّين الكلام قولاً فكتسميتهم إيَّاه لفظًا، وإنَّما الحقيقة أنَّه مقولٌ وملفوظٌ، والثَّاني نوعان: ما معه حرف التَّفسير، كقوله [من الطويل]:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي (٧)

وقولك: (كتبت إليه أن افعل) إذا لم تقدِّر باء الجرِّ، والجملة في هذا النَّوع مفسِّرة للفعل، فلا موضع لها.

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٣٣]، وهو لكعب بن زهير، وصدره: **شجَّت بذي شبم من ماء محنية**.

(٢) المطففين/ ١٧. (٣) إبراهيم/ ٤٥. (٤) السجدة/ ٢٦. (٥) يوسف/ ٣٥. (٦) مريم/ ٣٠.

(٧) تقدم برقم ١٠٩ ص٦٧، وتكرر ص٣٢٥.

وما ليس معه حرف التَّفسير، نحو ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾[1]، ونحو ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَـٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾[2]، وقراءة بعضهم ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ إِنِّى مَغْلُوبٌ ﴾[3] بكسر الهمزة، وقوله [من الرجز]:

٥٩١- رَجْلان مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرانا
إِنَّـا رَأَيْنا رَجُـلاً عُـرْيانا [4]

رُوي بكسر (إنَّ)، فهذه الجمل في محلِّ نصبٍ اتِّفاقًا، ثمَّ قال البصريُّون: النَّصب بقول مقدَّر، وقال الكوفيُّون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريِّين التَّصريح بالقول في نحو ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى ﴾[5]، ونحو ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا . قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى ﴾[6]، وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾[7] إنَّ الجملة الثَّانية في موضع نصبٍ بـ(يُوصي)، قال: لأنَّ المعنى (يفرض لكم) أو (يشرع لكم في أمر أولادكم)، إنَّما يصحُّ هذا على قول الكوفيِّين، وقال الزَّمخشري إنَّ الجملة الأولى إجمالٌ والثَّانية تفصيلٌ لها، وهذا يقتضي أنَّها عنده مفسرة ولا محلَّ لها، وهو الظَّاهر.

تنبيهات:

الأوَّل: من الجمل المحكيَّة ما قد يخفى، فمن ذلك في المحكيَّة بعد القول ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ ۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴾[8]، والأصل: (إنَّكم لذائقون عذابي)، ثمَّ عدل إلى التَّكلُّم؛ لأنَّهم تكلَّموا بذلك عن أنفسهم، كما قال [من الطويل]:

٥٩٢- أَلَمْ تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ   بَكَيْتُ فَنادَتْني هُنَيْدَةُ ما لِيا [9]

والأصل (مالك)، ومنه في المحكيَّة بعد ما فيه معنى القول ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَـٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ . إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴾[10]، أي (تدرسون فيه هذا اللَّفظ)، أو (تدرسون فيه قولنا هذا الكلام)، وذلك إمَّا على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل (إنَّ لهم لما يتخيَّرون) ثمَّ عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾[11] إنَّ (يدعو) في معنى (يقول)، مثلها في قول عنترة [من الكامل]:

---

(١) البقرة/ ١٣٢.   (٢) هود/ ٤٢.   (٣) القمر/ ١٠.
(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٣٣].
(٥) هود/ ٤٥.   (٦) مريم/ ٣-٤.   (٧) النساء/ ١١.   (٨) الصافات/ ٣١.
(٩) هذا مطلع قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرًا، وهي أول قصيدة هجاه بها [٢/ ٨٣٣].
(١٠) القلم/ ٣٧-٣٨.   (١١) الحج/ ١٣.

٥٩٣- يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرِّماحُ كَأَنَّها   أَشْطانُ بِئْرٍ في لَبانِ الأَدْهَمِ [(١)]

فيمن رواه (عنترُ) بالضَّمِّ على النِّداء، وإنَّ ﴿مَنْ﴾ مبتدأ و﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ ﴾ خبره، وما بينهما جملة اسميَّة صلة، وجملة ﴿مَنْ﴾ وخبرها محكيَّة بـ(يدعو)، أي إنَّ الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل: (من) مبتدأ حُذف خبره، أي (إلهه)، وإنَّ ذلك حكاية لما يقول في الدُّنيا، وعلى هذا فالأصل: (يقول الوثن إلهه)، ثمَّ عبَّر عن الوثن بـ(من ضرُّه أقرب من نفعه) تشنيعًا على الكافر.

الثَّاني: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها، نحو (أتقول موسى في الدَّار)، فلك أن تقدِّر (موسى) مفعولاً أوَّل و(في الدَّار) مفعولاً ثانيًا على إجراء القول مجرى الظَّنِّ، ولك أن تقدِّرهما مبتدأً وخبرًا على الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ ﴾[(٢)] الآية، ألا ترى أنَّ القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظَّنِّ ومع هذا جيء بالجملة بعده محكيَّة؟

الثَّالث: قد يقع بعد القول جملةٌ محكيَّة ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو (أوَّل قولي إنِّي أحمد الله) إذا كسرت (إنَّ)؛ لأنَّ المعنى (أوَّل قولي هذا اللَّفظ)، فالجملة خبرٌ لا مفعول، خلافًا لأبي عليٍّ، زعم أنَّها في موضع نصبٍ بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقدر (موجود) أو (ثابت)، وهذا المقدَّر يُستغنى عنه، بل هو مُفسدٌ للمعنى؛ لأنّ أوَّل (قولي إنِّي أحمد الله) باعتبار الكلمات (إنَّ)، وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأنَّ ذلك الأوَّل ثابت، ويقتضي بمفهومه أنَّ بقيَّة الكلام غير ثابت، اللَّهمَّ إلاَّ أن يقدر (أول) زائدًا، والبصريُّون لا يجيزونه، وتبع الزَّمخشريُّ أبا عليٍّ في التَّقدير المذكور، والصَّواب خلاف قولهما، فإن فتحت فالمعنى (حمد الله)، يعني بأيِّ عبارةٍ كانت.

الرَّابع: قد تقع الجملة بعد القول غيرَ محكيَّة به، وهي نوعان:

محكيَّة بقول آخر محذوف، كقوله تعالى: ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾[(٣)] بعد ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَـٰذَا لَسَـٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾[(٤)]؛ لأنَّ قولهم تَمَّ عند قوله: ﴿ مِّنْ أَرْضِكُمْ ﴾[(٣)]، ثمَّ التَّقدير: (فقال فرعون)، بدليل ﴿ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾[(٥)]، وقول الشَّاعر [من الرجز]:

٥٩٤- قـالَتْ لَهُ وَهْوَ بِـعَيْشٍ ضَنْكِ
لا تُكْثِري لَوْمِي وخَلِّي عَنْكِ [(٦)]

---

(١) هو من معلقة عنترة المشهورة [٢/ ٨٣٤].   (٢) البقرة/ ١٤٠.   (٣) الأعراف/ ١١٠.
(٤) الأعراف/ ١٠٩.   (٥) الأعراف/ ١١١.
(٦) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٣٤].

التَّقدير: (قالت له: أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي) فحذف المحكيَّة بالمذكور وأثبت المحكيَّة بالمحذوف.
وغير محكيَّة، وهي نوعان:

دالَّة على المحكية، كقولك: (قال زيدٌ لعمرو في حاتمٍ: أتظنُّ حاتمًا بخيلاً؟) فحذف المقول وهو (حاتم بخيل) مدلولاً عليه بجملة الإنكار الَّتي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾[1]، وإن كان الأصل والله أعلم (أتقولون للحقِّ لَمَّا جاءكم هذا سحر؟)، ثمَّ حُذفَتْ مقالتهم مدلولاً عليها بجملة الإنكار؛ لأنَّ جملة الإنكار هنا محكيَّةٌ بالقول الأوَّل وإن لم تكن محكيَّةً بالقول الثَّاني.

وغير دالَّة عليه، نحو ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[2]، وقد مرَّ البحث فيها.

الخامس: قد يوصل بالمحكيَّة غير محكيّ، وهو الَّذي يسمِّيه المحدثون مدرجًا، ومنه ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾[3] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة، لا يُقدَّر لها قول.

الباب الثَّاني من الأبواب الَّتي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب (ظنَّ) و(أعلم)؛ فإنَّها تقع مفعولاً ثانيًا لـ(ظنَّ) وثالثًا لـ(أعلم)؛ وذلك لأنَّ أصلهما الخبر، ووقوعه جملةً سائغٌ كما مرَّ، وقد اجتمع وقوع خبري (كان) و(إن) والثَّاني من مفعولي باب (ظنَّ) جملةً في قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

٥٩٥- فإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ   فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ [4]

الباب الثَّالث باب التَّعليق، وذلك غير مختصٍّ بباب (ظنَّ)، بل هو جائزٌ في كلِّ فعلٍ قلبيٍّ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيَّدٍ بالجارِّ، نحو ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[5]، ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾[6]، ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾[7]؛ لأنَّه يُقال: (تفكَّرت فيه) و(سألت عنه) و(نظرت فيه)، ولكن عُلِّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللَّفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبةٌ له على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنَّه لا يُعلَّق فعل غير (علم) و(ظنَّ) حتَّى يُضمَّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادَّةً مسدَّ المفعولين.

---

(١) يونس/ ٧٧.   (٢) يونس/ ٦٥.   (٣) النمل/ ٣٤.
(٤) لأبي ذؤيب الهذلي، **تزعميني**: تظنيني كنت أجهل في اتباعي لكِ، و**شريت** هنا: بمعنى اشتريت [٢/ ٦٧٢].
(٥) الأعراف/ ١٨٤.   (٦) الكهف/ ١٩.   (٧) الذاريات/ ١٢.

واختُلف في قوله تعالى: ﴿ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ ﴾[1] فقيل: التَّقدير (ينظرون أيُّهم يكفل مريم)، وقيل: (يتعرَّفون)، وقيل: (يقولون)، فالجملة على التَّقدير الأوَّل مِمَّا نحن فيه، وعلى الثَّاني في موضع المفعول به المسرَّح، أي غير المقيَّد بالجارِّ، وعلى الثَّالث ليست من باب التَّعليق البتَّة.

والثَّاني أن تكون في موضع المفعول المسرَّح، نحو (عرفت مَن أبوك)؛ وذلك لأنَّك تقول: (عرفت زيدًا)، وكذا (علمت مَن أبوك) إذا أردت (علم) بمعنى (عرف)، ومنه قول بعضهم [من البسيط]:

أَما تَرَى أَيَّ بَرْقٍ ها هُنا ....[2]

لأنَّ (رأى) البصريَّة وسائر أفعال الحواسِّ إنَّما تتعدَّى لواحدٍ بلا خلاف، إلاَّ (سمع) المعلَّقة باسم عينٍ نحو (سمعتُ زيدًا يقرأ) فقيل: (سمع) متعدِّية لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحدٍ والجملة حال، فإن عُلِّقت بمسموعٍ فمتعدِّية لواحدٍ اتِّفاقًا، نحو ﴿ يَوۡمَ يَسۡمَعُونَ ٱلصَّيۡحَةَ بِٱلۡحَقِّ ﴾[3].

وليس من الباب ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ ﴾[4] خلافًا ليونس؛ لأنَّ (ننزع) ليس بفعلٍ قلبيٍّ، بل (أي) موصولةٌ لا استفهاميَّة، وهي المفعول، وضمَّتها بناءٌ لا إعراب، و(أشدُّ) خبرٌ لـ(هو) محذوفًا، والجملة صلة.

والثَّالث أن تكون في موضع المفعولين، نحو ﴿ وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾[5]، ﴿ لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ ﴾[6]، ومنه ﴿ وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[7]؛ لأنَّ أيًّا مفعولٌ مطلقٌ لـ(ينقلبون)، لا مفعولٌ به لـ(يعلم)؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعليَّة في محلِّ نصبٍ بفعل العلم.

ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه [من الطويل]:

٥٩٦- سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدايَنَتْ وأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقاضِي غَرِيـمُها[8]

والصواب فيه نصب (أي) الأولى، على حدِّ انتصابها في ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ ﴾، إلاَّ أنَّها مفعولٌ به لا مفعولٌ مطلق، ورفع (أي) الثَّانية مبتدأ وما بعدها الخبر، والعلم معلَّق عن الجملتين المتعاطفتين الفعليَّة والاسميَّة.

---

(١) آل عمران/ ٤٤.

(٢) أهمله السيوطي.

(٣) سورة ق/ ٤٢. (٤) مريم/ ٦٩. (٥) طه/ ٧١. (٦) الكهف/ ١٢.

(٧) الشعراء/ ٢٢٧. (٨) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٣٤].

واختُلِفَ في نحو (عرفت زيدًا مَن هو) فقيل: جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأنَّ الجمل الإنشائيَّة لا تكون حالاً، وقيل: مفعولٌ ثان على تضمين (عرف) معنى (علم)، ورُدَّ بأنَّ التَّضمين لا ينقاس، وهذا التَّركيب مقيس، وقيل: بدلٌ من المنصوب، ثمَّ اختُلف فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلٍّ، والأصل (عرفت شأن زيدٍ)، وعلى القول بأنَّ (عرف) بمعنى (علم) فهل يقال إنَّ الفعل معلَّقٌ أم لا؟ قال جماعةٌ من المغاربة: إذا قلت: (علمتُ زيدًا لأبوهُ قائمٌ) أو (ما أبوه قائم) فالعامل معلَّق عن الجملة، وهو عاملٌ في محلِّها النَّصب على أنَّها مفعولٌ ثان، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأنَّ الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وألاَّ يؤثِّر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو (علمت زيدًا أبوه قائم)، واضطرب في ذلك كلام الزَّمخشريِّ فقال في قوله تعالى: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾[1] في سورة هود: " إنَّما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم؛ لأنَّه طريق إليه، فهو ملابسٌ له، كما تقول: انظر أيهم أحسن وجهًا، واستمع أيهم أحسن صوتًا؛ لأنَّ النَّظر والاستماع من طرق العلم " . اهـ ، ولم أقف على تعليق النَّظر البصريِّ والاستماع إلاَّ من جهته، وقال في تفسير الآية في سورة الملك: " ولا يُسمَّى هذا تعليقًا، وإنَّما التَّعليق أن يُوقع بعد العامل ما يسدُّ مسدَّ منصوبيه جميعًا، كـ(علمت أيهما عمرو)، ألا ترى أنَّه لا يفترق الحال بعد تقدُّم أحد المنصوبين بين مجيء ما له الصَّدر وغيره؟ ولو كان تعليقًا لافترقا كما افترقا في (علمت زيدًا منطلقًا) و(علمت أزيدٌ منطلقٌ) " .

تنبيه:

فائدة الحكم على محلِّ الجملة في التَّعليق بالنَّصب ظهور ذلك في التَّابع، فتقول: (عرفت مَن زيدٌ وغيرَ ذلك من أموره)، واستدلَّ ابن عصفور بقول كثيِّر [من الطويل]:

٥٩٧- وَما كُنْتُ أَدْري قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكا   ولا مُوجِعاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ [2]

بنصب (موجعات)، ولك أن تدَّعي أن (البكا) مفعولٌ وأنَّ (ما) زائدة، أو أنَّ الأصل (ولا أدري موجعات) فيكون من عطف الجمل، أو أنَّ الواو للحال و(موجعات) اسم (لا)، أي (وما كنت أدري قبل عزَّة ـ والحال أنَّه لا موجعات للقلب موجودة ـ ما البكاء)، ورأيت بخطِّ الإمام بهاء الدِّين بن النَّحَّاس رحمه الله " أقمت مدَّةً أقول: القياس جواز العطف على محلِّ الجملة المعلَّق عنها بالنَّصب، ثمَّ رأيته منصوصًا " . اهـ ، وممَّن نصَّ عليه ابن مالك، ولا وجه للتَّوقُّف فيه مع قولهم إنَّ المعلَّق عاملٌ في المحلِّ.

---

(١) هود/ ٧.

(٢) استدل به المصنف في التوضيح على نصب **(موجعات)** عطفًا على محل مفعول **(أدري)** المعلق بالاستفهام؛ لأن المعلق أبطل عليه لفظًا لا محلاًّ، **تولَّتِ**: أعرضت وأدبرت [٢/ ٨١٤].

الجملة الرَّابعة المضاف إليها، ومحلُّها الجرُّ، ولا يُضاف إلى الجملة إلاَّ ثمانية:

أحدها أسماء الزَّمان، ظروفًا كانت أو أسماء، نحو ﴿ وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ ﴾[1]، ونحو ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ ﴾[2]، ونحو ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ . يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾[3]، ونحو ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾[4]، ألا ترى أنَّ اليوم ظرفٌ في الأولى ومفعولٌ ثان في الثَّانية وبدلٌ منه في الثَّالثة وخبرٌ في الرَّابعة؟ ويمكن في الثَّالثة أن يكون ظرفًا لـ﴿يَخْفَىٰ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ﴾.

ومن أسماء الزَّمان ثلاثةٌ إضافتها إلى الجملة واجبة: (إذ) باتِّفاق، و(إذا) عند الجمهور، و(لَمَّا) عند من قال باسميَّتها، وزعم سيبويه أنَّ اسم الزَّمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كـ(إذا) في اختصاصه بالجمل الفعليَّة، وإن كان ماضيًا فهو كـ(إذ) في الإضافة إلى الجملتين، فتقول: (آتيك زمنَ يقدم الحاجُّ)، ولا يجوز (زمنَ الحاجُّ قادم)، وتقول: (أتيتك زمنَ قَدِم الحاجُّ) و(زمن الحاجُّ قادم)، ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعليَّة بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾، وبقول الشاعر [من الطويل]:

٥٩٨- وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفَاعةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بْنِ قارِبِ [5]

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنَّه إنَّما يُشترط حملُ الزَّمان المستقبل على (إذا) إذا كان ظرفًا، وهي في الآية بدلٌ من المفعول به لا ظرف، ولا يتأتَّى هذا الجواب في البيت، والجواب الشَّامل لهما أنَّ يوم القيامة لَمَّا كان محقَّق الوقوع جُعِل كالماضي فحُمل على (إذ) لا على (إذا)، على حدِّ ﴿ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ﴾[6].

الثَّاني (حيث)، وتختصُّ بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يُشترط لذلك كونها ظرفًا، وزعم المهدويُّ شارح الدريديَّة ـ وليس بالمهدوي المفسِّر المقرئ ـ أنَّ (حيث) في قوله [من الرجز]:

ثُـمَّتَ راحَ فِي الْمُلَـبِّينَ إِلَى
حَيْثُ تَحَجَّى الْمأزِمانِ وَمِنَى [7]

لَمَّا خرجت عن الظَّرفيَّة بدخول (إلى) عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفةً لها، وتُكُلِّف تقدير رابطٍ لها وهو (فيه)، وليس بشيءٍ؛ لِما قدَّمنا في أسماء الزَّمان.

---

(١) مريم/ ١٩. (٢) إبراهيم/ ٤٤. (٣) غافر/ ١٥-١٦. (٤) المرسلات/ ٣٥.
(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٣٥]. (٦) الكهف/ ٩٩.
(٧) أهمله السيوطي، وهو من مقصورة ابن دريد [ت ٣٢١هـ].

الثَّالث (آية) بمعنى علامة، فإنَّها تُضاف جوازًا إلى الجملة الفعليَّة المتصرِّف فعلها مثبتًا أو منفيًّا بـ(ما)، كقوله [من الوافر]:

بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا .... (1)

وقوله [من الطويل]:

٥٩٩- .... بِآيَةِ ما كانُوا ضِعافًا ولا عُزْلا (2)

هذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح أنَّها إنَّما تُضاف إلى المفرد نحو ﴿ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ ﴾(3)، وقال: الأصل (بآية ما يقدمون)، أي بآية إقدامكم، كما قال [من الوافر]:

٦٠٠- .... بِآيَةِ ما يُحِبُّونَ الطَّعاما (4)

وفيه حذف موصولٍ حرفيٍّ غير (أن) وبقاء صلته، ثمَّ هو غير متأتٍّ في قوله [من الطويل]:

.... بِآيَةِ ما كانُوا ضِعافًا ولا عُزْلا

الرابع (ذو) في قولهم: (اذهب بذي تسلم)، والباء في ذلك ظرفيَّة، و(ذي) صفةٌ لزمنٍ محذوف، ثمَّ قال الأكثرون: هي بمعنى (صاحب)، فالموصوف نكرة، أي (اذهب في وقتٍ صاحب سلامة)، أي في وقتٍ هو مظنَّة السَّلامة، وقيل: بمعنى (الَّذي)، فالموصوف معرفة، والجملة صلةٌ فلا محلَّ لها، والأصل (اذهب في الوقت الَّذي تسلم فيه)، ويُضعفه أنَّ استعمال (ذي) موصولة مختصٌّ بطيِّئ، ولم يُنقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأنَّ الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يُسمع هنا إلاَّ الاعراب، وأنَّ حَذف العائد المجرور هو والموصول بحرفٍ متَّحد المعنى مشروطٌ باتِّحاد المتعلق، نحو ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾(5)، والمتعلق هنا مختلف، وأنَّ هذا العائد لم يُذكر في وقت، وبهذا الأخير يضعف قول الأخفش في ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾(6) إنَّ أيًّا موصولة، و(النَّاس) خبرٌ لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي (يا مَن هم النَّاس)، على أنَّه قد حُذف العائد حذفًا لازمًا في نحو [من الطويل]:

.... ولا سِيَّما يَوْمٌ .... (7)

فيمن رفع، أي (لا مثل الَّذي هو يوم)، ولم يُسمع في نظائره ذكر العائد، ولكنَّه نادر، فلا يحسن الحمل عليه.

والخامس والسَّادس (لدن) و(ريث)؛ فإنَّهما يُضافان جوازًا إلى الجملة الفعليَّة الَّتي فعلها متصرِّف، ويُشترط كونه مثبتًا، بخلافه مع (آية).

---

(1) أهمله السيوطي، وتمامه: **كأنَّ على سنابكها مُداما**.

(2) هو لعمرو بن شأس الأسدي، وصدره: **ألِكني إلى قومي السَّلامَ رسالةً**، والآية: العلامة، و**العُزْل**: الذين لا سلاح معهم، واحدهم أعزل [٢/ ٨٣٥]. (3) البقرة/ ٢٤٨.

(4) أورده السيوطي بلا تعليق، وصدره: **ألا أبلغ لديك بني تميم**.

(5) المؤمنون/ ٣٣. (6) يونس/ ٢٣. (7) هو الشاهد رقم ٢٠٢ المتقدم ص١١٩، ٢٥٦.

فأمَّا (لدن) فهي اسمٌ لمبدأ الغاية زمانيَّةً كانت أو مكانيَّة، ومن شواهدها قوله [من الطويل]:

٦٠١- لَزِمْنا لَدُنْ سالَمْتُمُونا وفاقَكُمْ فلا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلافِ جُنُوحُ [(١)]

وأمَّا (ريث) فهي مصدر راث إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزَّمان في الإضافة إلى الجملة كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التَّوقيت، كقولك: (جئتك صلاة العصر)، قال [من الطويل]:

٦٠٢- خَلِيلَيَّ رِفْقًا رَيْثَ أَقْضِي لُبانَةً مِنَ العَرَصاتِ الْمُذْكِراتِ عُهُودا [(٢)]

وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أنَّ الفعل بعدهما على إضمار (أن)، والأوَّل قوله في التَّسهيل وشرحه، وقد يُعذَر في (ريث)؛ لأنَّها ليست زمانًا، بخلاف (لدن)، وقد يُجاب بأنَّها لَمَّا كانت لمبدأ الغايات مطلقًا لم تخلص للوقت، وفي الغرَّة لابن الدَّهَّان أنَّ سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله [من الرجز]:

٦٠٣- مِنْ لَدُ شَوَلاً .... [(٣)]

إنَّ تقديره (من لد أن كانت شولاً)، ولم يقدِّر (من لد كانت).

والسَّابع والثَّامن (قول) و(قائل)، كقوله [من الخفيف]:

٦٠٤- قَوْلُ: "يا لِلرِّجالِ "يُنْهِضُ مِنَّا ـ مُسْرِعِينَ ـ الْكُهُولَ والشُّبَّانا [(٤)]

وقوله [من الكامل]:

٦٠٥- وَأَجَبْتُ قائِلَ: "كَيْفَ أَنْتَ" بـ: "صالحٌ" حَتَّى مَلَلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادي [(٥)]

والجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو (إذا) جوابًا لشرطٍ جازمٍ لأنَّها لم تُصدَّر بمفردٍ يقبل الجزم لفظًا كما في قولك: (إن تقم أقم)، أو محلاً كما في قولك: (إن جئتني أكرمتك).

مثال المقرونة بالفاء ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ ﴾[(٦)]، ولهذا قُرئ بجزم (يذر) عطفًا على المحلِّ.

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق ٢/ ٨٣٦.

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق ٢/ ٨٣٦.

(٣) تمامه: **فإلى أتلائها، الشَّول**: مادته تدل على الارتفاع، واختُلف في المراد هنا فقيل: مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب، فهي شائل، والجمع شول، والتقدير: من لدن شالت شولا، فالبيت من حذف عامل المصدر المؤكد، وقيل: اسم جمع، وقيل: **تائلة**: وهي الناقة التي ارتفع لبنها وضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، والتقدير: من لدن كانت شولا، فالبيت من حذف (كان) واسمها وبقاء خبرها [٢/ ٨٣٦].

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٣٧].

(٥) لم يسم قائله، و**مللت**: من الملالة، وهي السآمة، و**العُوَّاد**: جمع عائد المريض، وجملة (**كيف أنت**) مضاف إليها (**قائل**)، و(**بصالح**) متعلِّق بـ(**أجبتُ**)، وهو مرفوع على الحكاية، وفيه حذف، أي بقولي: أنا صالح [٢/ ٨٣٦].

(٦) الأعراف/ ١٨٦.

ومثال المقرونة بـ(إذا) ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[1]، والفاء المقدَّرة كالموجودة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها .... [2]

ومنه عند المبرِّد نحو (إن قمت أقوم)، وقول زهير [من البسيط]:

٦٠٦- وَإِنْ أَتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غائِبٌ مالِي وَلا حَرِمُ [3]

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنَّه على التَّقديم والتَّأخير، فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذٍ فلا يُجزم ما عُطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصبًا لما قبل الأداة، نحو (زيدًا إن أتاني أكرمه)، ومنع المبرِّد تقدير التَّقديم، محتجًّا بأنَّ الشَّيء إذا حلَّ في موضعه لا يُنوى به غيره، وإلاَّ لجاز (ضرب غلامُه زيدًا)، وإذا خلا الجواب الَّذي لم يُجزم لفظه من الفاء و(إذا) نحو (إن قام زيدٌ قام عمرو) فمحل الجزم محكومٌ به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشَّرط، قيل: ولهذا جاز نحو (إن قام ويقعدا أخواك) على إعمال الأوَّل، ولو كان محلُّ الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

تنبيه:

قرأ غير أبي عمرو ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾[4] بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم (أصَّدق)، ويُسمَّى العطف على المعنى، ويُقال له في غير القرآن: (العطف على التَّوهُّم)، وقيل: عطفٌ على محلِّ الفاء وما بعدها وهو (أصدق)، ومحلُّه الجزم؛ لأنَّه جواب التَّحضيض ويجزم بـ(إنْ) مقدَّرة، وإنَّه كالعطف على ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ ﴾[5] بالجزم، وعلى هذا فيُضاف إلى الضَّابط المذكور أن يُقال: أو جواب طلب، ولا تقيَّد هذه المسألة بالفاء؛ لأنَّهم أنشدوا على ذلك قوله [من الوافر]:

٦٠٧- فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أُصالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيًّا [6]

وقال أبو عليٍّ: عطف (أستدرج) على محلِّ الفاء الدَّاخلة في التَّقدير على (لعلِّي) وما بعدها، قلت: فكأنَّ هذا هنا بمنزلة [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها ....

---

(١) الروم/ ٣٦. (٢) تقدم برقم ٧٦ ص٤٩، وتكرر ص١١٩، ١٣٩، ١٩٦.

(٣) هو من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى يمدح بها هرم بن سنان، **خليل**: أي فقير، و(**يوم مسألة**) يُروى بدله (**يوم مسغبة**) أي مجاعة، و**حرم**: ممنوع، والبيت استشهد به على رفع المضارع الواقع جزاء الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيا [٢/ ٨٣٨]. (٤) المنافقون/ ١٠. (٥) الأعراف/ ١٨٦.

(٦) هو لأبي دؤاد فيما عزاه الثعلبي في تفسيره [٢/ ٨٣٩].

في باب الشَّرط، وبعد فالتَّحقيق أنَّ العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأنَّ المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محلِّ الجزم؟ وسأوضِّح ذلك في باب أقسام العطف.

الجملة السَّادسة التَّابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها المنعوت بها، فهي في موضع رفع في نحو ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾[1]، ونصب في نحو ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾[2]، وجرٍّ في نحو ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾[3].

ومن مثل المنصوبة المحلِّ ﴿ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾[4]، ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾[5] الآية، فجملة ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ صفةٌ لمائدة، وجملة ﴿ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم ﴾ صفة لصدقة، ويحتمل أنَّ الأولى حالٌ من ضمير (مائدة) المستتر في (من السَّماء) على تقديره صفة لها، لا متعلِّقًا بـ(أنزل) أو من مائدة على هذا التقدير؛ لأنَّها قد وُصِفت، وأنَّ الثَّانية حالٌ من ضمير (خذ)، ونحو ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا . يَرِثُنِي ﴾[6]، أي (وليًّا وارثًا)، وذلك فيمن رفع (يرث)، وأمَّا مَن جزمه فهو جوابٌ للدُّعاء، ومثل ذلك ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾[7] قُرئ برفع (يصدِّق) وجزمه.

والثَّاني المعطوفة بالحرف، نحو (زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهب) إن قدرت الواو عاطفةً على الخبر، فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعيَّة والمحلُّ نصب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[8]: الأصل (فهي تصبح)، والضَّمير للقصَّة، و(تصبح) خبره، أو (تصبح) بمعنى أصبحت، وهو معطوفٌ على (أنزل) فلا محلَّ له إذن. اهـ

وفيه إشكالان: أحدهما أنَّه لا محوج في الظَّاهر لتقدير ضمير القصَّة، والثَّاني: تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محلَّ له.

وجواب الأول أنَّه قد يكون قدّر الكلام مستأنفًا، والنحويُّون يقدِّرون في مثل ذلك مبتدأ، كما قالوا في (وتشرب اللبن) فيمن رفع: إنَّ التَّقدير (وأنت تشرب اللَّبن)، وذلك إمَّا لقصدهم إيضاح الاستئناف أو لأنَّه لا يستأنف إلاَّ على هذا التَّقدير، وإلاَّ لزم العطف الَّذي هو مقتضى الظَّاهر.

---

(١) البقرة/ ٢٥٤. (٢) البقرة/ ٢٨١. (٣) آل عمران/ ٩. (٤) المائدة/ ١١٤.
(٥) التوبة/ ١٠٣. (٦) مريم/ ٥-٦. (٧) القصص/ ٣٤. (٨) الحج/ ٦٣.

وجواب الثَّاني أنَّ الفاء نزَّلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد، وحينئذٍ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشَّرط والجزاء الواقعتين خبرًا، والمحلُّ لذلك المجموع، وأمَّا كلٌّ منهما فجزء الخبر فلا محلَّ له، فافهمه فإنَّه بديع.

ويجب على هذا أن يُدَّعى أنَّ الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو (زيد يطير الذُّباب فيغضب) قد أُخلِصت لمعنى السَّببيَّة وأُخرجت عن العطف، كما أنَّ الفاء كذلك في جواب الشَّرط وفي نحو (أحسن إليك فلان فأحسن إليه)، ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوُّزًا أو سهوًا.

وممَّا يلحق بهذا البحث أنَّه إذا قيل: (قال زيدٌ عبد الله منطلقٌ وعمرٌو مقيم) فليست الجملة الأولى في محلٍّ نصب والثَّانية تابعة لها، بل الجملتان معًا في موضع نصب، ولا محلَّ لواحدةٍ منهما؛ لأنَّ المقول مجموعهما، وكلٌّ منهما جزءٌ للمقول كما أنَّ جزأي الجملة الواحدة لا محلَّ لواحدٍ منهما باعتبار القول، فتأمَّله.

الثَّالث المبدلة، كقوله تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾[(١)]، فـ(إنَّ) وما عملت فيه بدلٌ من (ما) وصلتها، وجاز إسناد (يُقال) إلى الجملة كما جاز في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾[(٢)]، هذا كلُّه إن كان المعنى (ما يقول الله لك إلاَّ ما قد قيل)، فأمَّا إن كان المعنى (ما يقول لك كفَّار قومك من الكلمات المؤذية إلاَّ مثل ما قد قال الكفَّار الماضون لأنبيائهم) ـ وهو الوجه الَّذي بدأ به الزَّمخشري ـ فالجملة استئناف.

ومن ذلك ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ﴾[(٣)]، ثم قال الله تعالى: ﴿ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ ﴾، قال الزَّمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من (النجوى)، ويحتمل التَّفسير، وقال ابن جنِّي في قوله:

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حاجَةً   وبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيانِ[(٤)]

جملة الاستفهام بدلٌ من (حاجة) و(أخرى)، أي (إلى الله أشكو حاجتين تعذَّر التقاؤهما).

الجملة السَّابعة التَّابعة لجملةٍ لها محلّ، ويقع ذلك في بابي النَّسق والبدل خاصَّة.

فالأوَّل نحو (زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه) إذا لم تقدِّر الواو للحال ولا قدَّرت العطف على الجملة الكبرى.

والثَّاني شرطه كون الثَّانية أَوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ . أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ . وَجَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾[(٥)]؛ فإنَّ دلالة الثَّانية على نعم الله مفصَّلة،

---

(١) فصلت/ ٤٣.   (٢) الجاثية/ ٣٢.   (٣) الأنبياء/ ٣.
(٤) تقدم برقم ٣١٤ ص١٧٤.   (٥) الشعراء/ ١٣٢-١٣٤.

بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

٦٠٨- أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ، لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا .... (١)

فإنَّ دلالة الثَّانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله [من الطويل]:

٦٠٩- ذَكَرْتُكِ وَالْخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنا وَقَدْ نَهَلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ (٢)

فإنَّه أبدل (وقد نهلت) من قوله: (والخطي يخطر بيننا) بدلَ اشتمال. اهـ ، وليس متعيِّنًا؛ لجواز كونه من باب النَّسق على أن تقدَّر الواو للعطف، ويجوز أن تقدَّر واو الحال وتكون الجملة حالاً، إمَّا من فاعل (ذكرتك) على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإمَّا من فاعل (يخطر) فتكون الحالان متداخلتين، والرَّابط على هذا الواو وإعادة صاحب الحال بمعناه؛ فإنَّ (المثقَّفة السُّمر) هي الرِّماح.

ومن غريب هذا الباب قولك: (قلت لهم قوموا أوَّلكم وآخركم)، زعم ابن مالك أنَّ التَّقدير (ليقم أوَّلكم وآخركم)، وأنَّه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾(٣)، و﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾(٤)، و﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾(٥).

تنبيه:

هذا الَّذي ذكرته من انحصار الجمل الَّتي لها محلٌّ في سبعٍ جارٍ على ما قرَّروا، والحقُّ أنَّها تسع، والَّذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها.

أما الأولى فنحو ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ . إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ . فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ﴾(٦)، قال ابن خروف: (مَن) مبتدأ، و(يعذِّبه الله) الخبر، والجملة في موضع نصبٍ على الاستثناء المنقطع، وقال الفرَّاء في قراءة بعضهم ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾(٧) إنَّ (قليل) مبتدأ حُذف خبره، أي (لم يشربوا)، وقال جماعةٌ في ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ ﴾(٨) بالرَّفع إنَّه مبتدأٌ والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه)؛ لأنَّ الجملة هنا حالٌ من (أحد) باتِّفاق، أو صفةٌ له عند الأخفش، وكلٌّ منهما قد مضى ذكره، وكذلك الجملة في ﴿ إلا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾(٩)؛ فإنَّها حال، وفي نحو (ما علمت زيدًا إلا يفعل الخير) فإنَّها مفعول، وكلُّ ذلك قد ذُكر.

---

(١) قال العيني: لم يسم قائله، وتمامه: **وإلاَّ فكُن في السِّرِّ والجهر مُسلِما**، والبيت استُشهد به على إبدال الجملة من الجملة؛ فإنَّ جملة (**لا تقيمنَّ عندنا**) بدل من جملة (**ارحل**)، والثانية أظهر في إفادة المقصود [٢/ ٨٣٩].

(٢) لأبي عطاء السندي من شعراء الحماسة، واسمه أفلح بن يسار [٢/ ٨٤٠].

(٣) البقرة/ ٣٥. (٤) طه/ ٥٨. (٥) البقرة/ ٢٣٣. (٦) الغاشية/ ٢٢-٢٤.

(٧) البقرة/ ٢٤٩. (٨) هود/ ٨١. (٩) الفرقان/ ٢٠.

وأمَّا الثَّانية فنحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾[1] الآية إذا أعرب (سواء) خبرًا و(أنذرتهم) مبتدأ، ونحو (تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه) إذا لم تقدِّر الأصل (أن تسمع)، بل يقدَّر (تسمع) قائمًا مقام السَّماع، كما أنَّ الجملة بعد الظرف في نحو ﴿ وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ ﴾[2]، وفي نحو ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾ في تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرفٌ سابك.

واختُلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملةً أم لا؟ فالمشهور المنع مطلقًا، وأجازه هشام وثعلب مطلقًا نحو (يعجبني قام زيد)، وفصَّل الفرَّاء وجماعة ـ ونسبوه لسيبويه ـ فقالوا: إن كان الفعل قلبيًّا ووُجد معلِّقٌ عن العمل نحو (ظهر لي أقام زيدٌ) صحَّ، وإلاَّ فلا، وحملوا عليه ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[3]، ومنعوا (يعجبني يقوم زيد)، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجَّا بقوله [من الطويل]:

٦١٠- وَما راعَنِي إلاَّ يَسِيرُ بِشَرْطَةٍ .... [4]

ومنع الأكثرون ذلك كلَّه، وأوَّلوا ما ورد مِمَّا يُوهمه فقالوا: في (بدا) ضمير البداء، و(تسمع) و(يسير) على إضمار (أنْ).

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[5] وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "لا حول ولا قوَّة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنَّة"، وقول العرب: (زعموا) مطيَّةُ الكذب، فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بيَّنَّا في غير هذا الموضع.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات:

يقول المعربون على سبيل التَّقريب: "الجمل بعد النَّكرات صفات، وبعد المعارف أحوال"، وشرح المسألة مستوفاة أن يُقال: الجمل الخبريَّة الَّتي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطةً بنكرةٍ محضة فهي صفةٌ لها، أو بمعرفةٍ محضة فهي حالٌ عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملةٌ لهما، وكلُّ ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع.

مثال النَّوع الأوَّل ـ وهو الواقع صفةً لا غير؛ لوقوعه بعد النَّكرات المحضة ـ قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥ ﴾[6]، ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوۡمًا ٱللَّهُ مُهۡلِكُهُمۡ أَوۡ مُعَذِّبُهُمۡ ﴾[7]، ﴿ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ ﴾[8]، ومنه ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا ﴾[9]، وإنَّما أُعيد ذكر الأهل لأنَّه لو قيل: (استطعماهم) مع أنَّ المراد وصف القرية لزم خلوُّ الصِّفة من

(١) البقرة/ ٦. (٢) الكهف/ ٤٧. (٣) يوسف/ ٣٥.

(٤) قال العيني: لم يسم قائله، وتمامه: **وعهدي به قينًا يفش بكير**، **ويسير**: فعل مضارع من السير، ووقع فاعلاً لـ(**راعني**) بتقدير (أن) المصدرية، أي: وما راعني إلا أن يسير، أي سيره، **وبشُرطة**: متعلق به، بمعنى الشرطي [٢/ ٨٤٠].

(٥) البقرة/ ١١. (٦) الإسراء/ ٩٣. (٧) الأعراف/ ١٦٤. (٨) البقرة/ ٢٥٤. (٩) الكهف/ ٧٤.

ضمير الموصوف، ولو قيل: (استطعماها) كان مجازًا، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدَّر الجملة جوابًا لـ(إذا)؛ لأنَّ تكرار الظَّاهر يعرى حينئذٍ عن هذا المعنى، وأيضًا فلأنَّ الجواب في قصَّة الغلام ﴿ قَالَ أَقَتَلْتَ ﴾(1)، لا قوله ﴿ فَقَتَلَهُۥ ﴾ ؛ لأنَّ الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابًا، فليكن ﴿ قَالَ ﴾ في هذه الآية أيضًا جوابًا.

ومثال النَّوع الثَّاني، وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾(2)، ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾(3).

ومثال النَّوع الثَّالث، وهو المحتمل لهما بعد النَّكرة ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾(4)، فلك أن تقدِّر الجملة صفةً للنَّكرة، وهو الظَّاهر، ولك أن تقدِّرها حالاً منها؛ لأنَّها قد تخصَّصت بالوصف، وذلك يقرِّبها من المعرفة، حتَّى إنَّ أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾(5) إنَّ ﴿ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ صفةٌ لآخران؛ لوصفه بـ(يقومان)، ولك أن تقدِّرها حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿ مُّبَارَكٌ ﴾، إلاَّ أنَّه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال، أمَّا الأوَّل فلأنَّ الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشَّيخوخة في ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾(6)، وأمَّا الثَّاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال، وتقول: (ما فيها أحد يقرأ) فيجوز الوجهان أيضًا؛ لزوال الإبهام عن النَّكرة بعمومها.

ومثال النَّوع الرَّابع، وهو المحتمل لهما بعد المعرفة ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾(7)؛ فإنَّ المعرف الجنسيَّ يقرب في المعنى من النَّكرة، فيصحُّ تقدير ﴿ يَحْمِلُ ﴾ حالاً أو وصفًا، ومثله ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾(8)، وقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ....(9)

وقد اشتمل الضَّابط المذكور على قيود:

أحدها: كون الجملة خبريَّة، واحترزت بذلك من نحو (هذا عبدٌ بعتُكَه) تريد بالجملة الإنشاء، و(هذا عبدي بعتكه) كذلك؛ فإنَّ الجملتين مستأنفتان؛ لأنَّ الإنشاء لا يكون نعتًا ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين، إلاَّ عند مَن مَنَع تعدُّد الخبر مطلقًا، وهو اختيار ابن عصفور، وعند مَن منع تعدُّده مختلفًا بالإفراد والجملة وهو أبو علي، وعند مَن منع وقوع الإنشاء خبرًا وهم طائفةٌ من الكوفيِّين.

(1) الكهف/ ٧٤. (2) المدثر/ ٦. (3) النساء/ ٤٣. (4) الأنبياء/ ٥٠.
(5) المائدة/ ١٠٧. (6) هود/ ٧٢. (7) الجمعة/ ٥. (8) يس/ ٣٧.
(9) تقدم برقم ١٣٣ ص٨٧.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائيَّة والخبريَّة فيختلف الحكم باختلاف التَّقدير، وله أمثلةٌ منها قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾[1]، فإنَّ جملة ﴿ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفةً ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصِّناعة؛ لوصفها بالظَّرف.

ومنها قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[2]، فذهب الجمهور إلى أنَّ ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملةٌ خبريَّة، ثمَّ اختلفوا، فقال جماعةٌ منهم الأخفش: هي حالٌ من فاعل جاء على إضمار (قد)، ويؤيِّده قراءة الحسن ﴿ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾، وقال آخرون: هي صفةٌ؛ لئلاَّ يحتاج إلى إضمار (قد)، ثمَّ اختلفوا فقيل: الموصوف منصوبٌ محذوف، أي قومًا حصرت صدورهم، ورأوا أنَّ إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوضٌ مذكور، وهم (قوم) المتقدِّم ذكرهم، فلا إضمار البتَّة، وما بينهما اعتراض، ويؤيِّده أنَّه قرئ بإسقاط ﴿ أو ﴾، وعلى ذلك فيكون ﴿ جاؤوكم ﴾ صفةً لقوم، ويكون ﴿ حصرت ﴾ صفةً ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿ جاؤوكم ﴾؛ لأنَّ المجيء مشتملٌ على الحصر، وفيه بُعد؛ لأنَّ الحصر من صفة الجائين، وقال أبو العبَّاس المبرِّد: الجملة إنشائيَّة معناها الدُّعاء، مثل ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[3]، فهي مستأنفة، وردَّ بأنَّ الدُّعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتَّجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[4]؛ فإنَّه يجوز أن تقدر (لا) ناهيةً ونافية، وعلى الأوَّل فهي مقولةٌ لقول محذوفٍ هو الصِّفة، أي فتنةً مقولاً فيها ذلك، ويرجِّحه أنَّ توكيد الفعل بالنُّون بعد (لا) النَّاهية قياس، نحو ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا ﴾[5]، وعلى الثَّاني فهي صفةٌ لـ(فتنة)، ويرجِّحه سلامته من تقدير.

القيد الثَّاني صلاحيَّتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملة الصِّلة وجملة الخبر والجملة المحكيَّة بالقول، فإنَّها لا يُستغنى عنها، بمعنى أنَّ معقوليَّة القول متوقِّفة عليها وأشباه ذلك.

القيد الثَّالث وجود المقتضي، واحترزت بذلك عن نحو ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾[6]؛ فإنَّه صفةٌ لـ(كل) أو لـ(شيء)، ولا يصحُّ أن يكون حالاً من (كل)، مع جواز الوجهين في نحو (أكرمْ كلَّ رجل جاءك)؛ لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبرًا؛ لأنَّهم لم يفعلوا كلَّ شيء، ونظيره قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾[7] يتعيَّن كون ﴿ سَبَقَ ﴾ صفةً ثانية لا حالاً من الكتاب؛ لأنَّ الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضَّمير المستتر في الخبر المحذوف؛ لأنَّ أبا الحسن حكى أنَّ الحال لا يُذكر بعد (لولا) كما لا يُذكر الخبر، ولا

---

(١) المائدة/ ٢٣. (٢) النساء/ ٩٠. (٣) المائدة/ ٦٤. (٤) الأنفال/ ٢٥.
(٥) إبراهيم/ ٤٢. (٦) القمر/ ٥٢. (٧) الأنفال/ ٦٨.

يكون خبرًا؛ لما أشرنا إليه، ولا ينقض الأوَّل بقوله: (لولا رأسك مدهونًا)، ولا الثَّاني بقول الزُّبير رضي الله عنه [من الطويل]:

٦١١- وَلَوْلا بَنُوها حَوْلَها لَخَبَطْتُها .... (١)

لندورهما، وأمَّا قول ابن الشَّجريِّ في ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾(٢) إن ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ خبرٌ فمردود، بل هو متعلِّق بالمبتدأ، والخبر محذوف.

القيد الرَّابع انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع: أحدها ما يمنع حاليَّةً كانت متعيِّنةً لولا وجوده، ويتعيَّن حينئذٍ الاستئناف، نحو (زارني زيد سأكافئه) أو (لن أنسى له ذلك)؛ فإنَّ الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكنَّ السين و(لن) مانعان؛ لأنَّ الحاليَّة لا تُصدَّر بدليل استقبال، وأمَّا قول بعضهم في ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾(٣) إنَّ ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ حال، كما تقول: (سأذهب مهديًّا) فسهو، والثَّاني ما يمنع وصفيَّةً كانت متعيِّنةً لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف؛ لأنَّ المعنى على تقييد المتقدِّم، فيتعيَّن الحاليَّة بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾(٤)، ﴿ أَوْ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾(٥)، وقوله [من الطويل]:

٦١٢- مَضَى زَمَنٌ والنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي .... (٦)

والمعارض فيهنَّ الواو؛ فإنَّها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافًا للزَّمخشريِّ ومَن وافقه، والثَّالث ما يمنعهما معًا، نحو ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ . لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾(٧)، وقد مضى البحث فيها، والرَّابع ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا جائزَين، وذلك نحو (ما جاءني أحدٌ إلا قال خيرًا)؛ فإنَّ جملة القول كانت قبل وجود (إلاَّ) محتملةً للوصفيَّة والحاليَّة، ولَمَّا جاءت (إلاَّ) امتنعت الوصفيَّة، ومثله ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾(٨)، وأمَّا ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾(٩) فللوصفيَّة مانعان: الواو و(إلاَّ)، ولم يَرَ الزَّمخشري وأبو البقاء واحدًا منهما مانعًا، وكلام النَّحويِّين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا تفصل (إلاَّ) بين الموصوف وصفته، فإن قلت: (ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ) فالتَّقدير (إلاَّ رجلٌ راكب)، يعني أنَّ راكبًا صفةٌ لبدل محذوف، قال: وفيه قبح؛ لجعلك الصِّفة كالاسم، يعني في إيلائك إيَّاها العامل، وقال الفارسيُّ: لا يجوز (ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ قائم)، فإن قلت: (إلاَّ قائمًا) جاز، ومثل ذلك قوله [من الطويل]:

(١) هو للزبير بن العوام رضي الله عنه، وتمامه: **كخبطة عصفور ولم أتلعثم** [٢/ ٨٤١].
(٢) النور/ ١٠. (٣) الصافات/ ٩٩. (٤) البقرة/ ٢١٦. (٥) البقرة/ ٢٥٩.
(٦) هو لقيس بن ذريح، وتمامه: **فهل لي إلى لُبنى الغداةَ شفيعُ؟** [٢/ ٨٤١].
(٧) الصافات/ ٧-٨. (٨) الشعراء/ ٢٠٨. (٩) الحجر/ ٤.

٦١٣- وَقائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ   سَيُودِي بِهِ تِرْحالُهُ وَجعائِلُهْ

فإنَّ جملة (تخشى عليَّ) حالٌ من الضَّمير في (قائلة)، ولا يجوز أن يكون صفةً لها؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل، والله أعلم.

---

(١) أورده السيوطي بلفظ: (تجني) مكان (**تخشى**)، ولم يعلق [٢/ ٨٤٢].

الباب الثالث
في ذكر أحكام ما يشبه الجملة
وهو الظرف والجارّ والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق:

لا بدَّ من تعلُّقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أُوِّل بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر كما سيأتي.

وزعم الكوفيُّون وابنا طاهر وخروف أنَّه لا تقدير في نحو (زيدٌ عندك وعمرٌو في الدَّار)، ثمَّ اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: النَّاصب المبتدأ، وزعما أنَّه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو (زيد أخوك) وينصبه إذا كان غيره، وأنَّ ذلك مذهب سيبويه، وقال الكوفيُّون: النَّاصب أمرٌ معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ، ولا معول على هذين المذهبين.

مثال التَّعلُّق بالفعل وبشبهه قوله تعالى: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [1]، وقول ابن دريد [من الرجز]:

واشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ   مِثْلَ اشْتِعال النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَى [2]

وقد تُقدَّر في الأوَّل متعلِّقة بـ(المبيضّ)، فيكون تعلُّق الجارَّين بالاسم، ولكنَّ تعلُّق الثَّاني بالاشتعال يرجِّح تعلُّق الأوَّل بفعله؛ لأنَّه أتمُّ لمعنى التَّشبيه، وقد يجوز تعلُّق (في) الثَّانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من (النَّار)، ويبعده أنَّ الأصل عدم الحذف.

ومثال التعلُّق بما أُوِّل بمشبه الفعل قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[3]، أي (وهو الَّذي هو إلهٌ في السَّماء)، فـ(في) متعلِّقة بـ(إله)، و(هو) اسم غير صفة، بدليل أنَّه يوصف فتقول: (إلهٌ واحد) ولا يوصف به، لا يُقال: (شيءٌ إله)، وإنَّما صحَّ التَّعلُّق به لتأوُّله بـ(معبود)، و(إله) خبرٌ لـ(هو) محذوفًا، ولا يجوز تقدير (إله) مبتدأً مخبرًا عنه بالظَّرف أو فاعلاً بالظَّرف؛ لأنَّ الصِّلة حينئذٍ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظَّرف صلةً و(إله) بدلاً من الضَّمير المستتر فيه وتقدير ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ معطوفًا كذلك؛ لتضمُّنه الإبدال من ضمير العائد مرَّتين، وفيه بُعدٌ حتَّى قيل بامتناعه، ولأنَّ الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التَّخلُّص به من محذور، فأمَّا أن يكون هو موقعًا فيما يحوج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ مبتدأً وخبرًا؛ لئلاَّ يلزم فساد المعنى إن استؤنف وخلوُّ الصِّلة من عائدٍ إن عطف.

---

(١) الفاتحة/ ٧.   (٢) أهمله السيوطي، وهو من مقصورة ابن دريد.

(٣) الزخرف/ ٨٤.

ومن ذلك أيضا قوله [من الطويل]:

٦١٤- وَإِنَّ لِسانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِها   وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ (١)

أصله (علقمٌ عليه)، فـ(على) المحذوفة متعلّقة بـ(صبَّه)، والمذكورة متعلّقة بـ(علقم)؛ لتأوُّله بـ(صعب) أو (شاق) أو (شديد)، ومن هنا كان الحذف شاذًّا؛ لاختلاف متعلّقي جارِّ الموصول وجارِّ العائد.

ومثال التَّعلُّق بما فيه رائحته قوله [من الرجز]:

٦١٥- أَنا أَبو الْمِنْهالِ بَعْضَ الأَحْيانْ (٢)

وقوله [من الرجز]:

٦١٦- أَنا ابْنُ ماويةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ (٣)

فتعلُّق (بعض) و(إذ) بالاسمين العلمين لا لتأَوُّلهما باسمٍ يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: الشجاع، أو الجواد، وتقول: فلانٌ حاتمٌ في قومه، فتعلق الظَّرف بما في (حاتم) من معنى الجود، ومن هنا ردَّ على الكسائيِّ في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغَّر بقول بعضهم: (أظنني مرتحلاً)، و(سويرا فرسخا)، وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال (فعيل) بقوله [من البسيط]:

حَتَّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ   .... (٤)

وذلك أنَّ فرسخًا ظرف مكان، وموهنًا ظرف زمان، والظَّرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضِّح كون الموهن ليس مفعولاً به أنَّ (كليلاً) من (كَلَّ)، وفعله لا يتعدَّى، واعتُذر عن سيبويه بأن كليلاً بمعنى مكل، وكأنَّ البرق يكلُّ الوقت بدوامه فيه، كما يُقال: (أتعبت يومك)، أو بأنَّه إنَّما استشهد به على أنَّ فاعلاً يعدل إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدل به على الإعمال، وهذا أقرب؛ فإنَّ في الأوَّل حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشَّاعر [من البسيط]:

---

(١) فيه أربعة شواهد: أحدها تشديد واو (هو)، وذلك لغة همدان، والثاني: تعليق الجار بالجامد لتأوله بالمشتق، والثالث: جواز تقديم الجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفًا، والرابع: جواز حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق [٢/ ٨٤٣].

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٤٣]

(٣) نسب في الإيضاح لبعض السعديين، وقال في العباب: قائله فدكي بن أعبد المنقري، وقال الجوهري: هو لعبيد الله بن ماوية الطائي، قوله: **جدَّ النَّقُر**: أي تحقق واشتد، وأردا النقْر فألقى حركة النون على القاف، **والنقر**: صوت باللسان، يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه [٢/ ٨٤٣].

(٤) أهمله السيوطي، وهو لساعدة بن جؤيَّة، وتمامه: **باتت طرابًا وبات الليل لم ينمِ**.

.... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلان [1]

يجوز كون (مَن) موصولة فاعلة بـ(نعم) و(هو) مبتدأ خبره (هو) أخرى مقدَّرة و(في) متعلِّقة بالمقدَّرة؛ لأنَّ فيها معنى الفعل، أي الَّذي هو مشهور. انتهى، والأولى أن يكون المعنى (الذي هو ملازمٌ لحالة واحدة في سرٍّ وإعلان)، وقدَّر أبو علي (من) هذه تمييزًا والفاعل مستتر، وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾[2] تعلُّقه باسم الله تعالى وإن كان علمًا على معنى (وهو المعبود)، أو (وهو المسمَّى بهذا الاسم)، وأُجيز تعلُّقه بـ﴿ يَعْلَمُ ﴾ وبـ﴿ سِرَّكُمْ ﴾ و﴿ جَهْرَكُمْ ﴾ وبخبرٍ محذوفٍ قدَّره الزَّمخشري بـ(عالم)، وردَّ الثَّاني بأنَّ فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدِّم، وليس بشيء؛ لأنَّ المصدر هنا ليس مقدَّرًا بحرفٍ مصدريٍّ وصلته، ولأنَّه قد جاء نحو ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[3] والظَّرف متعلِّقٌ بأحد الوصفين قطعًا فكذا هنا، وردَّ أبو حيَّان الثَّالث بأنَّ (في) لا تدلُّ على عالم ونحوه من الأكوان الخاصَّة، وكذا ردَّ على تقديرهم في ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[4]: (مستقبلاتٍ لعدَّتهنَّ)، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الدَّليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإنَّ بعده ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾[5]، وليس الدَّليل حرفَ الجرِّ، ويُقال له: إذا كنت تُجيز الحذف للدَّليل المعنويِّ مع عدم ما يسدُّ مسدَّه فكيف تمنعه مع وجود ما يسدُّ؟ وإنَّما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه.

ومثال التعلُّق بالمحذوف ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾[6] بتقدير (وأرسلنا)، ولم يتقدَّم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النَّبيِّ والمرسل إليهم يدلُّ على ذلك، ومثله ﴿ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾[7]، فـ(في) و(إلى) متعلِّقان بـ(اذهب) محذوفًا، ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾[8]، أي (وأحسنوا بالوالدين إحسانًا)، مثل ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ ﴾[9]، أو (وصَّيناهم بالوالدين إحسانًا)، مثل ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾[10]، ومنه باء البسملة.

هل يتعلَّقان بالفعل النَّاقص؟

مَن زعم أنَّه لا يدلُّ على الحدث منع من ذلك، وهم المبرِّد فالفارسيُّ فابن جنِّي فالجرجاني فابن برهان ثمَّ الشَّلوبين، والصَّحيح أنَّها كلَّها دالَّة عليه إلاَّ (ليس).

واستدلَّ لمثبتي ذلك التَّعلُّق بقوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾[11]؛ فإنَّ اللاَّم لا تتعلَّق بـ(عجبًا)؛ لأنَّه مصدرٌ مؤخَّر، ولا بـ(أوحينا)؛ لفساد المعنى، ولأنَّه صلة لـ(أن)، وقد

---

(١) تقدم برقم ٤٩٢ ص٢٦٩.

(٢) الأنعام/ ٣. (٣) التوبة/ ١٢٨. (٤) الطلاق/ ١. (٥) الأنعام/ ٣. (٦) الأعراف/ ٧٣.

(٧) النمل/ ١٢. (٨) البقرة/ ٨٣. (٩) يوسف/ ١٠٠. (١٠) العنكبوت/ ٨. (١١) يونس/ ٢.

مضى عن قريبٍ أنَّ المصدر الَّذي ليس في تقدير حرفٍ موصولٍ ولا صلته لا يمتنع التَّقديم عليه، ويجوز أيضًا أن تكون متعلِّقة بمحذوفٍ هو حالٌ من (عجبًا)، على حدِّ قوله [من الوافر]:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ (١)

هل يتعلَّقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسيُّ في قوله [من البسيط]:

وَنِعْمَ مَزْكاً مَنْ ضاقَتْ مَذاهِبُهُ   وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلانِ (٢)

أنَّ (مَن) نكرةٌ تامَّة تمييز لفاعل (نعم) مستترًا، كما قال هو وطائفةٌ في (ما) من نحو ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾(٣) وأنَّ الظَّرف متعلِّق بـ(نعم)، وزعم ابن مالك أنَّها موصولةٌ فاعل، وأنَّ (هو) مبتدأ خبره (هو) أخرى مقدَّرة، على حدِّ [من الرجز]:

.... وَشِعْرِي شِعْرِي (٤)

وأنَّ الظَّرف متعلِّق بـ(هو) المحذوفة لتضمُّنها معنى الفعل، أي (ونعم الَّذي هو باقٍ على ودِّه في سرِّه وإعلانه)، وأنَّ المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان، وعندي أن يقدَّر المخصوص (هو)؛ لتقدُّم ذكر (بشر) في البيت قبله، وهو [من البسيط]:

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُراعُ بِهِ   وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوانِ

فيبقى التقدير حينئذٍ (هو هو هو).

هل يتعلَّقان بأحرف المعاني؟

المشهور منع ذلك مطلقًا، وقيل بجوازه مطلقًا، وفصَّل بعضهم فقال: إن كان نائبًا عن فعلٍ حُذف جاز ذلك على سبيل النِّيابة لا الأصالة، وإلاَّ فلا، وهو قول أبي عليٍّ وأبي الفتح، زعما في نحو (يا لزيد) أنَّ اللاَّم متعلِّقة بـ(يا)، بل قالا في (يا عبد الله) إنَّ النصب بـ(يا)، وهو نظير قولهما في قوله [من البسيط]:

أَبا خراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ   .... (٥)

إنَّ (ما) الزَّائدة هي الرَّافعة النَّاصبة، لا (كان) المحذوفة.

وأمَّا الَّذين قالوا بالجواز مطلقًا فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه [من البسيط]:

---

(١) تقدم برقم ١١٧ ص٧٤.
(٢) هو الشاهد رقم ٤٩٢ المتقدم.
(٣) البقرة/ ٢٧١.
(٤) تقدم ص٢٦٩.
(٥) تقدم برقم ١٤٩ ص٣٠، ٩٤.

٦١٧- وَما سُعادُ غَدَاةَ البَيْنِ إِذْ رَحَلُوا   إِلاَّ أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ [(١)]

(غداة البين) ظرفٌ للنَّفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغنّ، وقال ابن الحاجب في ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾[(٢)] (إذ) بدلٌ من (اليوم)، و(اليوم) إمَّا ظرفٌ للنَّفع المنفيِّ وإمَّا لما في (لن) من معنى النَّفي، أي انتفى في هذا اليوم النَّفع، فالمنفيُّ نفعٌ مطلق، وعلى الأوَّل نفعٌ مقيَّدٌ باليوم، وقال أيضًا: إذا قلت: (ما ضربته للتَّأديب) فإن قصدت نفي ضربٍ معلَّل بالتَّأديب فاللاَّم متعلِّقة بالفعل، والمنفيُّ ضربٌ مخصوص، و(للتَّأديب) تعليلٌ للضَّرب المنفيِّ، وإن قصدت نفي الضَّرب على كلِّ حال فاللاَّم متعلِّقة بالنَّفي، والتَّعليل له، أي إنَّ انتفاء الضَّرب كان لأجل التَّأديب؛ لأنَّه قد يؤدَّبُ بعض الناس بترك الضَّرب، ومثله في التَّعلُّق بحرف النَّفي (ما أكرمت المسيء لتأديبه)، و(ما أهنت المحسن لمكافأته)؛ إذ لو علِّق هذا بالفعل فسد المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[(٣)]، الباء متعلِّقة بالنَّفي؛ إذ لو عُلِّقت بـ(مجنون) لأفاد نفيَ جنونٍ خاصٍّ، وهو الجنون الَّذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص. اهـ ملخَّصًا، وهو كلامٌ بديع، إلاَّ أنَّ جمهور النَّحويِّين لا يوافقون على صحَّة التَّعلُّق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدَّر أنَّ التَّعلُّق بفعلٍ دلَّ عليه النَّافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربِّك.

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعبٍ رضي الله تعالى عنه أنَّ المختار تعلُّق الظَّرف بمعنى التَّشبيه الَّذي تضمنَّه البيت، وذلك على أنَّ الأصل (وما كسعاد إلاَّ ظبي أغن) على التَّشبيه المعكوس للمبالغة؛ لئلاَّ يكون الظَّرف متقدِّمًا في التَّقدير على اللَّفظ الحامل لمعنى التَّشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون، وإذا جاز لحرف التَّشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيابِسًا   لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والْحَشَفُ البالِي [(٤)]

مع أنَّ الحال شبيهة بالمفعول به، فعمله في الظَّرف أجدر.

فإن قلت: لا يلزم من صحَّة إعمال المذكور صحَّة إعمال المقدَّر؛ لأنَّه أضعف.

قلت: قد قالوا: (زيدٌ زهيرٌ شعرًا، وحاتمٌ جودًا)، وقيل في المنصوب فيهما إنَّه حالٌ أو تمييز، وهو الظَّاهر، وأيًّا كان فالحجَّة قائمةٌ به، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين، وذلك في قوله [من المتقارب]:

---

(١) هو من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سُلمى، و**الغداة**: اسم لمقابل العشي، وقد يراد بها مطلق الزمان، كالساعة واليوم، و**البين**: مصدر بان، و(أل) فيه لتعريف الحقيقة، و(**إذ**) بدل من (**غداة**) ... وضمير (**رحلوا**) لسعاد مع قومها، و(**أغنُّ**) الذي في صوته غنَّة، و**غضيض الطرف**: في طرفه كسور وفتور خلقي، فعيل بمعنى مفعول، و**مكحول**: إما من الكُحل أو من الكَحَل، وهو الذي يعلو جفون عينيه سواد من غير اكتحال [٢/ ٥٢٨].

(٢) الزخرف/ ٣٩.   (٣) القلم/ ٢.   (٤) تقدم برقم ٣٣٧ ص١٨٣، ٣١٩.

٦١٨- تُعَيِّرُنا أَنَّنا عالَةٌ وَنَحْنُ صَعالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكا [(١)]

إذ المعنى: (تعيِّرنا أنَّنا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم).

فإن قلت: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه أن يكون من عكس التَّشبيه؛ لئلاَّ تتقدَّم الحال على عاملها المعنويِّ، فما الَّذي سوَّغ تقدُّم (صعاليك) هنا عليه؟

قلت: سوَّغه الَّذي سوَّغ تقدُّم (بسرًا) في (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا)، وإن كان معمول اسم التَّفضيل لا يتقدَّم عليه في نحو (لهو أكفؤهم ناصرًا)، وهو خشية اختلاط المعنى، إلاَّ أنَّ هذا مطَّرد ثَمَّ؛ لقوَّة التَّفضيل، ونادرٌ هنا؛ لضعف حرف التَّشبيه.

وهذا الَّذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران، أحدهما ذكره السَّخاوي في كتاب سفر السَّعادة، وهو أنَّ (عالة) من عالني الشَّيء إذا أثقلني، و(ملوكًا) مفعول، أي إنَّنا نُثقل الملوك بطرح كَلِّنا عليهم، ونحن أنتم، أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾[(٢)]، والثَّاني قاله الحريريُّ وقد سُئل عن البيت، وهو أنَّ التَّقدير (إنَّا عالة صعاليك نحن وأنتم)، وقد خُطِّئ في ذلك، وقيل إنَّه كلامٌ لا معنى له، وليس كذلك، بل هو متَّجهٌ على بُعدٍ فيه، وهو أن يكون (صعاليك) مفعول (عالة)، أي إنَّا نعول صعاليك، ويكون (نحن) توكيدًا لضمير (عالة)، و(أنتم) توكيد لضمير مستتر في (صعاليك)، وحصل في البيت تقديمٌ وتأخيرٌ للضَّرورة، ولم يتعرَّض لقوله: (ملوكًا)، وكأنَّه عنده حال من ضمير (عالة)، والأَولى على قوله أن يكون (صعاليك) حالاً من محذوف، أي (نعولكم صعاليك)، ويكون الحالان بمنزلتهما في (لقيته مصعدًا منحدرًا)؛ فإنَّهم نصُّوا على أنَّه يكون الأوَّل للثَّاني والثَّاني للأوَّل؛ لأنَّ فصلاً أسهل من فصلين، ويكون (أنتم) توكيدًا للمحذوف، لا لضمير (صعاليك)؛ لأنَّه ضمير غيبة، وإنَّما جوَّزناه أوَّلاً لأنَّ الصَّعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى.

ذكر ما لا يتعلَّق من حروف الجرِّ:

يُستثنى من قولنا: (لا بدَّ لحرف الجرِّ من متعلّق) ستَّة أمور:

أحدها الحرف الزَّائد، كالباء (ومن) في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[(٣)]، ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[(٤)]، وذلك لأنَّ معنى التَّعلُّق الارتباط المعنويُّ، والأصل أنَّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأُعينت على ذلك بحروف الجرِّ، والزَّائد إنَّما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدًا، ولم يدخل للرَّبط.

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٤٤].

(٢) الأحزاب/ ٦. (٣) الرعد/ ٤٣. (٤) فاطر/ ٣.

وقول الحوفيِّ إنَّ الباء في ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾(١) متعلِّقة وهمٌ، نعم يصحُّ في اللاَّم المقوِّية أن يُقال إنَّها متعلِّقة بالعامل المقوِّى نحو ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾(٢) و﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾(٣) و﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾(٤)؛ لأنَّ التَّحقيق أنَّها ليست زائدةً محضة؛ لما تخيِّل في العامل من الضَّعف الَّذي نزَّله منزلة القاصر، ولا معدِّية محضة؛ لاطِّراد صحَّة إسقاطها، فلها منزلةٌ بين المنزلتين.

الثَّاني (لعلَّ) في لغة عقيل؛ لأنَّها بمنزلة الحرف الزَّائد، ألا ترى أنَّ مجرورها في موضع رفع على الابتداء؟ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبريَّة، قال [من الطويل]:

.... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوارِ مِنْكِ قَرِيبُ (٥)

ولأنَّها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التَّوقُّع كما دخلت (ليت) لإفادة معنى التَّمنِّي، ثمَّ إنَّهم جرُّوا بها منبِّهة على أنَّ الأصل في الحروف المختصَّة بالاسم أن تعمل الإعراب المختصَّ به، كحروف الجرِّ.

والثَّالث (لولا) فيمن قال: لولاي ولولاك ولولاه، على قول سيبويه إنَّ (لولا) جارَّةٌ للضَّمير؛ فإنَّها أيضًا بمنزلة (لعلَّ) في أنَّ ما بعدها مرفوع المحلِّ بالابتداء، فإنَّ (لولا) الامتناعيَّة تستدعي جملتين كسائر أدوات التَّعليق، وزعم أبو الحسن أنَّ (لولا) غير جارَّة، وأنَّ الضَّمير بعدها مرفوعٌ ولكنَّهم استعاروا ضمير الجرِّ مكان ضمير الرَّفع كما عكسوا في قولهم: (ما أنا كأنت)، وهذا كقوله في (عساي)، ويردُّهما أنَّ نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنَّما ثبتت في المنفصل، وإنَّما جاءت النِّيابة في المتَّصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضَّرورة، كقوله [من البسيط]:

٦١٩- .... أَلاَّ يُجاوِرَنا إِلاَّكِ دَيَّارُ (٦)

وعليه خرَّج أبو الفتح قوله [من المنسرح]:

٦٢٠- نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيادِ في السَّدَفِ (٧)

فادَّعى أنَّ (نا) مرفوعٌ مؤكِّدٌ للضَّمير في (أعلم) وهو نائبٌ عن (نحن) ليتخلَّص بذلك من الجمع بين إضافة (أفعل) وكونه بـ(من)، وهذا البيت أشكل على أبي عليٍّ حتى جعله من تخليط الأعراب.

---

(١) التين/ ٨. (٢) البقرة/ ٩١. (٣) هود/ ١٠٧. (٤) يوسف/ ٤٣.

(٥) تقدم برقم ٤٢٩ ص٢٣٥.

(٦) صدره: **وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا**، **وديَّار**: بمعنى أحد، وأصله ديرار، ويختص بوقوعه في النفي، وقوله: **إلاَّك**: فيه وقوع المتصل موقع المنفصل ضرورة [٢/ ٨٤٤].

(٧) قاله سعد القرقرة، وعزاه ابن عصفور إلى قيس بن الخطيم، **والوَدِيّ**: جمع ودية، وهي النخلة الصغيرة، **والجياد**: جمع جواد، وهو الفرس، **والسَّدَف**: الصبح وإقباله [٢/ ٨٤٥].

والرَّابع (رُبَّ) في نحو (رُبَّ رجل صالح لقيته) أو (لقيت)؛ لأنَّ مجرورها مفعولٌ في الثَّاني ومبتدأ في الأول، أو مفعولٌ على حدِّ (زيدًا ضربته)، ويقدَّر النَّاصب بعد المجرور لا قبل الجارِّ؛ لأنَّ (رُبَّ) لها الصَّدر من بين حروف الجرِّ، وإنَّما دخلت في المثالين لإفادة التَّكثير أو التَّقليل، لا لتعدية عامل، هذا قول الرُّمَّاني وابن طاهر، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جرٍّ معدٍّ، فإن قالوا إنَّها عدَّت العامل المذكور فخطأ؛ لأنَّه يتعدَّى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأوَّل، وإن قالوا عدَّت محذوفًا تقديره (حصل) أو نحوه كما صرَّح به جماعةٌ ففيه تقديرٌ لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلفظ به في وقت.

الخامس كاف التَّشبيه، قاله الأخفش وابن عصفور، مستدلِّين بأنَّه إذا قيل: (زيدٌ كعمرو) فإن كان المتعلق (استقرَّ) فالكاف لا تدلُّ عليه، بخلاف نحو (في) من (زيد في الدَّار)، وإن كان فعلاً مناسبًا للكاف ـ وهو أشبه ـ فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف.

والحقُّ أنَّ جميع الحروف الجارَّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلُّ على الاستقرار.

السَّادس حرف الاستثناء، وهو (خلا) و(عدا) و(حاشا) إذا خفضن؛ فإنَّهن لتنحية الفعل عمَّا دخلن عليه كما أنَّ (إلاَّ) كذلك، وذلك عكس معنى التَّعدية الَّذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صحَّ أن يُقال إنَّها متعلقة لصحَّ ذلك في (إلاَّ)، وإنَّما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ(إلا) لئلاَّ يزول الفرق بينهنَّ أفعالاً وأحرفًا.

حكمهما بعد المعارف والنَّكرات:

حكمهما بعدهما حكم الجمل، فهما صفتان في نحو (رأيت طائرًا فوق غصنٍ) أو (على غصن)؛ لأنَّهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو (رأيت الهلال بين السَّحاب) أو (في الأفق)؛ لأنَّهما بعد معرفةٍ محضة، ومحتملان لهما في نحو (يعجبني الزَّهر في أكمامه والثَّمر على أغصانه)؛ لأنَّ المعرف الجنسيَّ كالنَّكرة، وفي نحو (هذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه)؛ لأنَّ النَّكرة الموصوفة كالمعرفة.

حكم المرفوع بعدهما:

إذا وقع بعدهما مرفوعٌ فإن تقدَّمهما نفيٌ أو استفهامٌ أو موصوفٌ أو موصولٌ أو صاحب خبر أو حال، نحو (ما في الدَّار أحد) و(أفي الدَّار زيد؟) و(مررت برجل معه صقر) و(جاء الَّذي في الَّدار أبوه) و(زيد عندك أخوه) و(مررت بزيد عليه جبَّة)، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها أنَّ الأرجح كونه مبتدأ مخبرًا عنه بالظَّرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثَّاني أنَّ الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أنَّ الأصل عدم التَّقديم والتَّأخير.

والثَّالث أنَّه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أُعرب فاعلاً فهل عامله الفعل المحذوف أو الظَّرف أو المجرور لنيابتها عن (استقرَّ) وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار الثَّاني؛ لدليلين:

أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو (زيدٌ في الدَّار جالسًا)، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله [من الطويل]:

٦٢١- .... فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ [(١)]

فأكد الضَّمير المستتر في الظَّرف، والضَّمير لا يستتر إلاَّ في عامله، ولا يصحُّ أن يكون توكيدًا لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأنَّ التَّوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم (إن) على محلِّه من الرَّفع بالابتداء؛ لأنَّ الطَّالب للمحلِّ قد زال.

واختار ابن مالك المذهب الأوَّل مع اعترافه بأنَّ الضَّمير مستترٌ في الظَّرف، وهذا تناقض؛ فإنَّ الضَّمير لا يستكنُّ إلاَّ في عامله.

وإن لم يعتمد الظَّرف أو المجرور نحو (في الدار أو عندك زيد) فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيُّون يجيزون الوجهين؛ لأنَّ الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يُجيزون في نحو (قائم زيد) أن يكون (قائم) مبتدأً و(زيد) فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التَّقديم والتَّأخير.

تنبيهات:

يحتمل قول المتنبِّي يذكر دار المحبوب [من المنسرح]:

ظَلْتَ بِها تَنْطَوِي عَلَى كَبِدٍ   نَضِيجَةٍ فَوْقَ خِلْبِها يَدُها [(٢)]

أن تكون اليد فيه فاعلة بـ(نضيجة) أو بالظَّرف أو بالابتداء، والأوَّل أبلغ؛ لأنَّه أشدُّ للحرارة، و(الخلب) زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد للملابسة بينهما؛ فإنَّهما في الشَّخص.

ولا خلاف في تعيُّن الابتداء في نحو (في داره زيدٌ)؛ لئلاَّ يعود الضَّمير على متأخِّر لفظًا ورتبة.

فإن قلت: (في داره قيام زيد) لم يجزها الكوفيُّون البتَّة، أمَّا على الفاعليَّة فلما قدَّمنا، وأمَّا على الابتدائيَّة فلأنَّ الضَّمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أُضيف إليه المبتدأ، والمستحقُّ للتَّقديم إنَّما هو المبتدأ، وأجازه البصريُّون على أن يكون المرفوع مبتدأً لا فاعلاً، كقولهم: (في أكفانه درج الميِّت)، وقوله [من الطويل]:

(١) هو من قصيدة لجميل، وصدره: **فإن يك جثماني بأرضٍ سواكمُ**، و**الجثمان**: الشخص، وإنما يستعمل في بدن الإنسان، و**سواكم**: على حذف مضاف، أي سوى أرضكم [٢/ ٨٤٧].

(٢) للمتنبي، أهمله السيوطي.

بِمَسْعاتِهِ هُلْكُ الفَتَى أَوْ نَجاتُهُ .... [1]

وإذا كان الاسم في نيَّة التَّقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

والأرجح تعيُّن الابتدائيَّة في نحو (هل أفضل منك زيد؟)؛ لأنَّ اسم التَّفضيل لا يرفع الفاعل الظَّاهر عند الأكثر على هذا الحدِّ، وتجوز الفاعليَّة في لغةٍ قليلة.

ومن المشكل قوله [من الوافر]:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ .... [2]

لأنَّ قوله: (نحن) إن قُدِّر فاعلاً لزم إعمال الوصف غيرَ معتمد، ولم يثبت، وعمل (أفعل) في الظَّاهر في غير مسألة الكحل، وهو ضعيف، وإن قدِّر مبتدأ لزم الفصل به ـ وهو أجنبي ـ بين أفعل و(مِن)، وخرَّجه أبو عليٍّ ـ وتبعه ابن خروف ـ على أنَّ الوصف خبرٌ لـ(نحن) محذوفة، وقدَّر (نحن) المذكورة توكيدًا للضَّمير في (أفعل).

ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف:

وهو ثمانية:

أحدها أن يقعا صفةً، نحو ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[3].

الثَّاني أن يقعا حالاً، نحو ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾[4]، وأمَّا قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾[5] فزعم ابن عطيَّة أنَّ (مستقرًّا) هو المتعلق الَّذي يقدَّر في أمثاله قد ظهر، والصَّواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أنَّ هذا الاستقرار معناه عدم التَّحرُّك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كونٌ خاصٌّ.

الثَّالث أن يقعا صلةً، نحو ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾ [6].

الرَّابع أن يقعا خبرًا، نحو (زيدٌ عندك) أو (في الدَّار)، وربَّما ظهر في الضَّرورة، كقوله [من الطويل]:

٦٢٢- لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإنْ يُهَنْ   فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهُون كائِنُ [7]

وفي شرح ابن يعيش: "متعلق الظَّرف الواقع خبرًا صرَّح ابن جنِّي بجواز إظهاره، وعندي أنَّه إذا حُذف ونُقل ضميره إلى الظَّرف لم يجز إظهاره؛ لأنَّه قد صار أصلاً مرفوضًا، فأمَّا إن ذكرته أوَّلاً فقلت: (زيدٌ استقرَّ عندك) فلا يمنع مانعٌ منه". اهـ، وهو غريب.

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٤٧]

(٢) تقدم برقم ٣٣٨ ص١٨٣.

(٣) البقرة/ ١٩.   (٤) القصص/ ٧٩.   (٥) النمل/ ٤٠.   (٦) الأنبياء/ ١٩.

(٧) لم يسم قائله، و**بحبوحة** الدار: وسطها، و**الهُون**: الذل والهوان [٢/ ٨٤٧].

الخامس أن يرفعا الاسم الظَّاهر، نحو ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾[1]، ونحو ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ ﴾[2]، ونحو (أعندك زيد؟).

والسَّادس أن يُستعمل المتعلق محذوفًا في مَثَل أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمرًا قد تقاده عهده: (حينئذٍ الآن)، أصله: (كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن)، وقولهم للمعرِس: (بالرِّفاء والبنين)، بإضمار (أعرست).

والسَّابع أن يكون المتعلق محذوفًا على شريطة التَّفسير، نحو (أيوم الجمعة صمت فيه؟) ونحو (بزيدٍ مررت به) عند من أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿ وَلِلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾[3]، والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجارِّ وأن يُرفع الاسم بالابتداء أو يُنصب بإضمار (جاوزت) أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية، والنَّصب قراءة الجماعة، ويرجِّحها العطف على الجملة الفعليَّة، وهل الأَولى أن يُقدَّر المحذوف مضارعًا؟ أي (ويعذِّب) لمناسبة ﴿يُدْخِلُ﴾، أو ماضيًا؟ أي (وعذَّب) لمناسبة المفسر؟ فيه نظر، والرَّفع بالابتداء، وأمَّا القراءة بالجرِّ فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكَّد، مثل (إنَّ زيدًا إنَّه فاضل)، ولا يكون الجارُّ والمجرور توكيدًا للجارِّ والمجرور؛ لأنَّ الضَّمير لا يؤكِّد الظَّاهر؛ لأنَّ الظَّاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجارِّ؛ لأنَّ العرب لم تبدل مضمرًا من مظهر، لا يقولون: (قام زيدٌ هو)، وإنَّما جوَّز ذلك بعضُ النَّحويِّين بالقياس.

والثَّامن القَسَم بغير الباء، نحو ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[4]، ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[5] وقولهم: لله لا يؤخر الأجل، ولو صُرِّح في ذلك بالفعل لوجبت الباء.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

لا خلاف في تعيُّن الفعل في بابي القَسَم والصِّلة؛ لأنَّ القَسَم والصِّلة لا يكونان إلاَّ جُملتين، قال ابن يعيش: وإنَّما لم يجز في الصِّلة أن يُقال إنَّ نحو (جاء الَّذي في الدَّار) بتقدير (مستقر) على أنَّه خبرٌ لمحذوفٍ على حدِّ قراءة بعضهم ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾[6] بالرَّفع؛ لقلَّة ذاك واطِّراد هذا. اهـ

وكذلك يجب في الصِّفة في نحو (رجل في الدَّار فله درهم) أنَّ الفاء تجوز في نحو (رجل يأتيني فله درهم) وتمتنع في نحو (رجل صالح فله درهم)، فأمَّا قوله [من الخفيف]:

٦٢٣- كُلُّ أَمْرٍ مُباعَدٌ أَوْ مُدانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعالِي[7]

فنادر.

---

(١) إبراهيم/ ١٠. (٢) البقرة/ ١٩. (٣) الإنسان/ ٣١. (٤) الليل/ ١.

(٥) الأنبياء/ ٥٧. (٦) الأنعام/ ١٥٤. (٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٤٧].

واختُلِف في الخبر والصِّفة والحال، فمَن قدَّر الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنَّه الأصل في العمل، ومَن قدَّر الوصف فلأنَّ الأصل في الخبر والحال والنَّعت الإفراد، ولأنَّ الفعل في ذلك لا بُدَّ من تقديره بالوصف، قالوا: ولأنَّ تقليل المقدَّر أولى، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الحقَّ أنَّا لم نحذف الضَّمير، بل نقلناه إلى الظَّرف، فالمحذوف فعلٌ أو وصف، وكلاهما مفرد.

وأمَّا في الاشتغال فيُقدَّر بحسب المفسر، فيقدَّر الفعل في نحو (أيوم الجمعة تعتكف فيه؟)، والوصف في نحو (أيوم الجمعة أنت معتكف فيه؟)، والحقُّ عندي أنَّه لا يترجَّح تقديره اسمًا ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سأبيِّنه.

كيفية تقديره باعتبار المعنى:

أمَّا في القَسَم فتقديره (أقسم)، وأمَّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، نحو (يوم الجمعة صمت فيه).

واعلم أنَّهم ذكروا في باب الاشتغال أنَّه يجب ألاَّ يقدَّر مثل المذكور إذا حصل مانعٌ صناعيٌّ كما في (زيدًا مررت به)، أو معنويٌّ كما في (زيدًا ضربت أخاه)؛ إذ تقدير المذكور يقتضي في الأوَّل تعدِّي القاصر بنفسه، وفي الثَّاني خلاف الواقع؛ إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدَّر (جاوزت) في الأوَّل و(أهنت) في الثَّاني، وليس المانعان مع كل متعدٍّ بالحرف ولا مع كل سببي، ألا ترى أنَّه لا مانع في نحو (زيدًا شكرت له)؛ لأنَّ (شكر) يتعدَّى بالجارِّ وبنفسه، وكذلك الظَّرف نحو (يوم الجمعة صمت فيه)؛ لأنَّ العامل لا يتعدَّى إلى ضمير الظَّرف بنفسه مع أنَّه يتعدَّى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو (زيدًا أهنت أخاه)؛ لأنَّ إهانة أخيه إهانةٌ له، بخلاف الضَّرب.

وأمَّا في المثل فيقدَّر بحسب المعنى، وأمَّا في البواقي نحو (زيدٌ في الدَّار) فيقدَّر كونًا مطلقًا، وهو (كائن) أو (مستقر) أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو (الصَّوم اليوم)، أو (في اليوم)، و(الجزاء غدًا) أو (في الغد)، ويقدَّر (كان) أو (استقرَّ) أو وصفهما إن أُريد المضيُّ، هذا هو الصَّواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو (ضربي زيدًا قائمًا) إنَّ التَّقدير (إذ كان) إن أريد المضي، أو (إذا كان) إن أريد به المستقبل، ولا فرق، وإذا جهلت المعنى فقدِّر الوصف؛ فإنَّه صالحٌ في الأزمنة كلِّها وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزَّمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾[1] إنَّهم جُعلوا في النَّار الآن لتحقُّق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره؛ لأنَّه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن.

(١) الزمر/ ١٩.

ولا يجـوز تقدير الكون الخاصِّ كـ(قائم) و(جالس) إلاَّ لدليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزًا لا واجبًا، ولا ينـتقل ضـميرٌ مـن المحـذوف إلى الظَّرف والمجرور، وتوهَّم جماعةٌ امتناع حذف الكـون الخـاصِّ، ويـبطله أنَّـا متَّفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدَّليل وعدم وجود معمـول، فكـيف يكـون وجـود المعمـول مانعًا من الحذف مع أنَّه إمَّا أن يكون هو الدَّليل أو مقوِّيًا للدَّليل، واشتراط النَّحويِّين الكون المطلق إنَّما هو لوجوب الحذف لا لجوازه.

ومِمَّـا يتخـرَّج علـى ذلك قولهم: (مَن لي بكذا؟)، أي (مَن يتكفَّل لي به؟) وقوله تعالى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾(١)، أي مـستقبلاتٍ لعـدَّتهنَّ، كـذا فـسَّره جماعةٌ من السَّلف، وعليه عـوَّل الزَّمخـشري، وردَّه أبـو حيَّان توهُّمًا منه أنَّ الخاصَّ لا يُحذف، وقال: الصَّواب أنَّ اللاَّم للتَّوقـيت، وأنَّ الأصل (لاستقبال عدَّتهنَّ) فحذف المضاف. اهـ ، وقد بيَّنَّا فساد تلك الشُّبهة، ومِمَّـا يتخـرَّج علـى الـتَّعلُّق بالكـون الخـاصِّ قـوله تعالى: ﴿ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾(٢) التَّقدير (مقتول) أو (يُقتل)، لا (كائن)، اللَّهم إلاَّ أن تقدِّر مع ذلك مضافين، أي (قـتل الحرِّ كائنٌ بقتل الحرِّ)، وفيه تكلُّف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة؛ لأنَّ كـلاًّ من المصدرين لا بدَّ له من فاعل، ومِمَّا يبعد ذلك أيضًا أنَّك لا تعلم معنى المضاف الَّذي تقـدِّره مع المبتدأ إلاَّ بعد تمام الكلام، وإنَّما حسَّن الحذف أن يُعلم عند موضع تقديره نحو ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾(٣)، ونظـير هـذه الآية قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾(٤) الآية، أي إنَّ الـنَّفس مقـتولةٌ بالنَّفس والعينَ مفقوءةٌ بالعين والأنف مجدوعٌ بالأنف والأذن مصلومةٌ بالأذن والـسنَّ مقلوعةٌ بالسِّنِّ، هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾(٥) أن يُقـدَّر (يجـريان)، فـإذا قـدَّرت الكـون قـدَّرت مـضافًا، أي (جريان الشَّمس والقمـر كائنٌ بحسبان)، وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾(٦) إنَّ الظَّـرف لـيس مـتعلِّقًا بالاسـتقرار؛ لاسـتلزامه إمَّـا الجمـع بين الحقيقة والمجـاز، فـإنَّ الظَّـرفيَّة المـستفادة مـن (في) حقـيقةٌ بالنِّـسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى، ومجازٌ بالنِّـسبة إليه تعالى، وإمَّا حمل قراءة السَّبعة على لغةٍ مرجوحةٍ وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعـم الزَّمخـشري؛ فإنَّه زعم أنَّ الاستثناء منقطع، والمخلص من هذين المحذورين أن يُقدَّر (قل لا يعلـم من يذكر في السَّماوات والأرض)، ومَن جوَّز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمةٍ واحدةٍ واحـتجَّ بقـولهم: (القلـم أحد اللِّسانين) ونحوه لم يحتج إلى ذلك، وفي الآية وجهٌ آخر، وهو أن يقدَّر (من) مفعولاً به و(الغيب) بدل اشتمال و(الله) فاعل والاستثناء مفرَّغ.

---

(١) الطلاق/ ١. (٢) البقرة/ ١٧٨. (٣) يوسف/ ٨٢.

(٤) المائدة/ ٤٥. (٥) الرحمن/ ٥. (٦) النمل/ ٦٥.

تعيين موضع التّقدير:

الأصـل أن يقـدَّر مقـدَّمًا علـيهما كـسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخَّرًا وما يقتضي إيجابه.

فالأوَّل نحو (في الدَّار زيدٌ)؛ لأنَّ المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخَّر عن المبتدأ.

والثَّاني نحو (إنَّ في الدَّار زيدًا)؛ لأنَّ (إنَّ) لا يليها مرفوعها.

ويلـزم مـن قدَّر المتعلّق فعلاً أن يقدِّره مؤخَّرًا في جميع المسائل؛ لأنَّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ.

تنبيه:

ردَّ جماعةٌ منهم ابن مالك على من قدَّر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا لَهُم مَّكۡرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا ﴾[1]، وقولك: (أمَّا في الدَّار فزيدٌ)؛ لأنَّ إذا الفجائيَّة لا يليها الفعل، و(أمَّا) لا يقع بعدها فعلٌ إلاَّ مقرونًا بحرف الشَّرط نحو ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴾[2]، وهذا على ما بيَّنَّاه غير وارد؛ لأنَّ الفعل يقدَّر مؤخَّرًا.

---

(١) يونس/ ٢١.　　　(٢) الواقعة/ ٨٨.

الباب الرابع
في ذكر أحكام يكثر دورها
ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر:

يجب الحكم بابتدائيَّة المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما نحو (الله ربُّنا)، أو اختلفت نحو (زيد الفاضل) و(الفاضل زيد)، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأً وخبرًا مطلقًا، وقيل: المشتقُّ خبرٌ وإن تقدَّم نحو (القائم زيد).

والتَّحقيق أنَّ المبتدأ ما كان أعرف، كـ(زيد) في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب، كأن يقول: (من القائم؟) فتقول: (زيد القائم)، فإن علمهما وجهل النِّسبة فالمقدَّم المبتدأ.

الثَّانية أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو (أفضل منك أفضل منِّي).

الثَّالثة أن يكونا مختلفين تعريفًا وتنكيرًا والأوَّل هو المعرفة، كـ(زيد قائم)، وأمَّا إن كان هو النَّكرة فإن لم يكن ما يسوِّغ الابتداء به فهو خبرٌ اتِّفاقًا نحو (خزٌّ ثوبك) و(ذهبٌ خاتمك)، وإن كان له مسوِّغ فكذلك عند الجمهور، وأمَّا سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو (كم مالك؟) و(خيرٌ منك زيدٌ) و(حسبنا الله)، ووجهه أنَّ الأصل عدم التَّقديم والتَّأخير وأنَّهما شبيهان بمعرفتين تأخَّر الأخصُّ منهما نحو (الفاضل أنت)، ويتَّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدَّليلين.

ويشهد لابتدائيَّة النَّكرة قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾[1]، ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ ﴾[2]، وقولهم: (إنَّ قريبًا منك زيدٌ)، وقولهم: (بحسبك زيد) والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب، ولخبريتها قولهم: (ما جاءت حاجتك؟) بالرَّفع، والأصل (ما حاجتك) فدخل النَّاسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأً، ولولا هذا التَّقدير لم يدخل؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وأمَّا من نصب فالأصل (ما هي حاجتك؟) بمعنى (أي حاجةٍ هي حاجتك؟) ثمَّ دخل النَّاسخ على الضَّمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: (زيدٌ هو الفاضل) وتقدِّر (هو) مبتدأً ثانيًا، لا فصلاً ولا تابعًا، فيجوز لك حينئذٍ أن تُدخل عليه (كان) فتقول: (زيدٌ كان الفاضل)، ويجب الحكم بابتدائيَّة المؤخَّر في نحو (أبو حنيفة أبو يوسف) و [من الطويل]:

٦٢٤- بَنُونا بَنُو أَبْنائِنا ....[3]

---

(١) الأنفال/ ٦٢. (٢) آل عمران/ ٩٦.

(٣) تمامه: **وبناتُنا * بنوهنَّ أبناء الرِّجال الأباعدِ**، أصله: بنو أبنائنا مثل أبنائنا، فقدم وأخر، وترك كلمة (مثل) للعلم بقصد التشبيه [٢/ ٨٤٨].

رعيًا للمعنى، ويضعف أن تقدِّر الأوَّل مبتدأ بناءً على أنَّه من التَّشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأنَّ ذلك نادر الوقوع ومخالفٌ للأصول، اللهمَّ إلا أن يقتضي المقام المبالغة، والله أعلم.

ما يعرف به الاسم من الخبر:

اعلم أنَّ لهما ثلاث حالات:

إحداها أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال: (كان زيدٌ أخا عمرو) لمن علم زيدًا وجهل أخوَّته لعمرو، و(كان أخو عمرو زيدًا) لمن يعلم أخًا لعمرو ويجهل أنَّ اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم، فتقول: (كان زيدٌ القائم) لمن كان قد سمع بزيدٍ وسمع برجلٍ قائم فعرف كلاًّ منهما بقلبه ولم يعلم أنَّ أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً (كان القائم زيدًا)، وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخيَّر، نحو (كان زيدٌ أخا عمرو) و(كان أخو عمرو زيدًا)، ويُستثنى من مختلفي الرُّتبة نحو هذا؛ فإنَّه يتعيَّن للاسميَّة لمكان التَّنبيه المتَّصل به، فيُقال: (كان هذا أخاك)، و(كان هذا زيدًا)، إلاَّ مع الضَّمير، فإنَّ الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتُدخل التَّنبيه عليه فتقول: (ها أنذا)، ولا يتأتَّى ذلك في باب النَّاسخ؛ لأنَّ الضَّمير متَّصلٌ بالعامل، فلا يتأتَّى دخول التَّنبيه عليه، على أنَّه سُمع قليلاً في باب المبتدأ (هذا أنا).

واعلم أنَّهم حكموا لـ(أنّ) و(أنْ) المقدَّرتين بمصدر معرَّف بحكم الضَّمير؛ لأنَّه لا يُوصف كما أنَّ الضَّمير كذلك، فلهذا قرأت السَّبعة ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[1]، ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[2]، والرَّفع ضعيفٌ كضعف الإخبار بالضَّمير عمَّا دونه في التَّعريف.

الحالة الثَّانية أن يكونا نكرتين، فإن كان لكلٍّ منهما مسوِّغٌ للإخبار عنها فأنت مخيَّرٌ فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر، فتقول: (كان خير من زيد شرا من عمرو) أو تعكس، وإن كان المسوِّغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم، نحو (كان خير من زيد امرأة).

الحالة الثَّالثة أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم والنَّكرة الخبر، نحو (كان زيدٌ قائمًا)، ولا يعكس إلاَّ في الضَّرورة، كقوله [من الوافر]:

٦٢٥- .... وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوِداعا[3]

وقوله [من الوافر]:

---

(١) الجاثية/ ٢٥. (٢) النمل/ ٥٦.

(٣) للقطامي عمير بن شييم التغلبي، صدره: **قفي قبل التَّفرُّق يا ضباعا**، ويُروى: (ولا يك موقفي) [٢/ ٨٤٩].

٦٢٦- .... يَكُونُ مِزاجُها عَسَلٌ وماءُ [(١)]

وأمَّا قراءة ابن عامر ﴿ أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ ﴾[(٢)] بتأنيث (تكن) ورفع (آية) فإن قدرت (تكن) تامَّة فاللاَّم متعلِّقة بها، و(آية) فاعلها، و(أن يعلمه) بدل من (آية) أو خبر لمحذوف، أي (هي أن يعلمه)، وإن قدَّرتها ناقصةً فاسمها ضمير القصَّة و(أن يعلمه) مبتدأ و(آية) خبره والجملة خبر (كان)، أو (آية) اسمها و(لهم) خبرها و(أن يعلمه) بدل أو خبر لمحذوف، وأمَّا تجويز الزَّجَّاج كون (آية) اسمها و(أن يعلمه) خبرها فردُّوه لما ذكرنا، واعتذر له بأنَّ النَّكرة قد تخصَّصت بـ(لهم).

ما يُعرف به الفاعل من المفعول:

وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصًا والآخر اسمًا تامًّا:

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التَّامِّ إن كان مرفوعًا ضمير المتكلِّم المرفوع، وإن كان منصوبًا ضميره المنصوب، وتبدل من النَّاقص اسمًا بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحَّت المسألة بعد ذلك فهي صحيحةٌ قبله، وإلاَّ فهي فاسدة، فلا يجوز (أعجب زيد ما كره عمرو) إن أوقعت (ما) على ما لا يعقل؛ لأنَّه لا يجوز (أعجبت الثَّوب)، ويجوز النَّصب؛ لأنَّه يجوز (أعجبني الثَّوب)، فإن أوقعت (ما) على أنواع مَن يعقل جاز؛ لأنَّه يجوز (أعجبت النِّساء)، وإن كان الاسم الناقص (من) أو (الَّذي) جاز الوجهان أيضًا.

فروع:

تقول: (أمكن المسافر السَّفرَ) بنصب (المسافر)؛ لأنَّك تقول: (أمكنني السَّفر) ولا تقول: (أمكنت السَّفر)، وتقول: (ما دعا زيدًا إلى الخروج؟) و(ما كره زيدٌ من الخروج؟) بنصب (زيد) في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير (ما) مستترًا، وبرفعه في الثَّانية فاعلاً والمفعول ضمير (ما) محذوفًا؛ لأنَّك تقول: (ما دعاني إلى الخروج؟) و(ما كرهت منه)، ويمتنع العكس؛ لأنَّه لا يجوز (دعوت الثَّوب إلى الخروج) و(كره من الخروج)، وتقول: (زيدَ في رزق عمرو عشرون دينارًا) برفع العشرين لا غير، فإن قدَّمت عمرًا فقلت: (عمرٌو زِيدَ في رزقه عشرون) جاز رفع العشرين ونصبه، وعلى الرَّفع فالفعل خالٍ من الضَّمير، فيجب توحيده مع المثنَّى والمجموع، ويجب ذكر الجارِّ والمجرور لأجل الضَّمير الرَّاجع إلى المبتدأ، وعلى النَّصب فالفعل متحمِّلٌ للضَّمير فيبرز في التَّثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجارِّ والمجرور.

---

(١) صدره: **كأنَّ خبيئةً من بيت رأسٍ**، من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه [٢/ ٨٥١].
(٢) الشعراء/ ١٩٧.

ما افترق فيه عطف البيان والبدل:

وذلك ثمانية أمور:

أحدها أنَّ العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر؛ لأنَّه في الجوامد نظير النَّعت في المشتقِّ، وأمَّا إجازة الزَّمخشريِّ في ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾(١) أن يكون بيانًا للهاء من قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ ﴾ فقد مضى ردُّه، نعم أجاز الكسائيُّ أن يُنعت الضَّمير بنعت مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم، فالأوَّل نحو ﴿ لا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾(٢)، ونحو ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾(٣)، وقولهم: (اللَّهم صلِّ عليه الرَّؤوف الرحيم)، والثَّاني نحو (مررت به الخبيث)، والثَّالث نحو قوله [من الرجز]:

فَلا تَلُمْهُ أَنْ يَنامَ البائِسا (٤)

وقال الزَّمخشري في ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾(٥) إنَّ ﴿ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ عطف بيانٍ على جهة المدح كما في الصِّفة، لا على جهة التَّوضيح، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائيِّ.

وأمَّا البدل فيكون تابعًا للمضمر بالاتِّفاق، نحو ﴿ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ ﴾(٦)، ﴿ وَمَا أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾(٧)، وإنَّما امتنع الزَّمخشريُّ من تجويز كون ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾(٨) بدلاً من الهاء في ﴿بِهِ﴾ توهُّمًا منه أنَّ ذلك يُخلُّ بعائد الموصول، وقد مضى ردُّه.

وأجاز النَّحويُّون أن يكون البدل مضمرًا تابعًا لمضمر كـ(رأيته إيَّاه)، أو لظاهر كـ(رأيت زيدًا إيَّاه)، وخالفهم ابن مالك فقال: إنَّ الثَّاني لم يُسمع، وإنَّ الصَّواب في الأوَّل قول الكوفيِّين إنَّه توكيدٌ كما في (قمت أنت).

الثَّاني أنَّ البيان لا يُخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأمَّا قول الزَّمخشريِّ إنَّ ﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾(٩) عطفٌ على ﴿ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ فسهوٌ، وكذا قال في ﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ ﴾(١٠) إنَّ ﴿ أَن تَقُومُواْ ﴾ عطفٌ على ﴿واحدة﴾، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ . صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾(١١)، ونحو ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾(١٢).

الثَّالث أنَّه لا يكون جملة، بخلاف البدل، نحو ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾(١٣)، ونحو ﴿ وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾(١٤)، وهو أصحُّ الأقوال في (عرفت زيدًا أبو من هو)، وقال [من الطويل]:

---

(١) المائدة/ ١١٧. (٢) البقرة/ ١٦٣. (٣) سبأ/ ٤٨.
(٤) أهمله السيوطي، وهو من أبيات الكتاب. (٥) المائدة/ ٩٧. (٦) مريم/ ٨٠.
(٧) الكهف/ ٦٣. (٨) المائدة/ ١١٧. (٩) آل عمران/ ٩٧. (١٠) سبأ/ ٤٦.
(١١) الشورى/ ٥٢-٥٣. (١٢) العلق/ ١٥-١٦. (١٣) فصلت/ ٤٣. (١٤) الأنبياء/ ٣.

٦٢٧- لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكِلْمَةٍ   أَتَصْبِرُ يَوْمَ البَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ (١)

الرَّابع أنَّه لا يكون تابعًا لجملة، بخلاف البدل، نحو ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلۡمُرۡسَلِينَ . ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرࣰا ﴾(٢)، ونحو ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ . أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمࣲ وَبَنِينَ ﴾(٣)، وقوله [من الطويل]:

أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ، لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا   .... (٤)

الخامس أنَّه لا يكون فعلاً تابعًا لفعل، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامࣰا . يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ ﴾(٥).

السَّادس أنَّه لا يكون بلفظ الأوَّل، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثَّاني زيادةُ بيان، كقراءة يعقوب ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةࣲ جَاثِيَةࣰۚ كُلُّ أُمَّةࣲ تُدۡعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ﴾(٦) بنصب (كل) الثَّانية؛ فإنَّها قد اتَّصل بها ذكر سبب الجثوِّ، وكقول الحماسيِّ [من الطويل]:

٦٢٨- رُوَيْدَ بَنِي شَيْبانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ   تُلاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوانِ
تُلاقُوا جِيادًا لا تَحِيدُ عَنِ الوَغَى   إذا ما غَدَتْ فِي الْمَأْزَقِ الْمُتَدانِي
تُلاقُوهُمُ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ   عَلَى ما جَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثانِ (٧)

وهذا الفرق إنَّما هو على ما ذهب إليه ابن الطَّراوة من أنَّ عطف البيان لا يكون من لفظ الأوَّل، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه، وحجَّتهم أنَّ الشَّيء لا يبين بنفسه، وفيه نظرٌ من أوجه: أحدها أنَّه يقتضي أنَّ البدل ليس مبينًا للمبدل منه، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه (مررت بي المسكين) و(بك المسكين) دون (به المسكين)، وإنَّما يفارق البدل عطف البيان في أنَّه بمنزلة جملةٍ استؤنفت للتَّبيين، والعطف تبيينٌ بالمفرد المحض، والثَّاني أن اللَّفظ المكرَّر إذا اتَّصل به ما لم يتَّصل بالأوَّل كما قدمنا اتَّجه كون الثَّاني بيانًا بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله [من الرجز]:

٦٢٩- يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ (٨)

و[من البسيط]:

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٥٣].

(٢) يس/ ٢٠-٢١.   (٣) الشعراء/ ١٣٢-١٣٣.

(٤) تقدم برقم ٦٠٨ ص٣٤٦.   (٥) الفرقان/ ٦٨-٦٩.   (٦) الجاثية/ ٢٨.

(٧) قاله ودَّاك بن ثُميل، من شعراء الحماسة، يقول قولاً يحرِّضهم على الحرب إذا استصرخهم صارخ ودعاهم إلى الحرب لم يطلبوا علة يتأخرون بها [٢/ ٨٥٣].

(٨) هو لعبد الله بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم، أضيف (زيد) وهو ابن أرقم إلى (اليعملات) لأنه يحدو بها وهو قوي على ضبطها [٢/ ٨٥٤].

٦٣٠- يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ .... (١)

إذا ضممت المنادى فيهما، والثَّالث أنَّ البيان يُتصوَّر مع كون المكرَّر مجرَّدًا، وذلك في مثل قولك: (يا زيد زيد) إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كلٍّ منهما (زيد)، فإنَّك حين تذكر الأوَّل يتوهَّم كلٌّ منهما أنَّه المقصود، فإذا كرَّرته تكرَّر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرَّج قول النَّحويين في قول رؤبة [من الرجز]:

لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا (٢)

إنَّ الثَّاني والثَّالث عطفان على اللَّفظ وعلى المحلِّ، وخرَّجه هؤلاء على التَّوكيد اللَّفظيِّ فيهما أو في الأوَّل فقط، فالثَّاني إمَّا مصدر دعائيٌّ مثل (سقيًا لك) أو مفعولٌ به بتقدير (عليك) على أنَّ المراد إغراء نصر بن سيَّار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة، وقيل: لو قدِّر أحدهما توكيدًا لضُمَّا بغير تنوينٍ كالمؤكَّد.

السَّابع أنَّه ليس في نيَّة إحلاله محلَّ الأوَّل، بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعيَّن البيان في نحو (يا زيد الحارث) وفي نحو (يا سعيد كرز) بالرَّفع أو (كرزا) بالنَّصب، بخلاف (يا سعيد كرز) بالضَّمِّ فإنَّه بالعكس، وفي نحو (أنا الضَّارب الرجل زيد) وفي نحو (زيد أفضل النَّاس الرِّجال والنِّساء) أو (النِّساء والرجال) وفي نحو (يا أيُّها الرَّجل غلام زيد) وفي نحو (أي الرجلين زيد وعمرو جاءك؟) وفي نحو (جاءني كلا أخويك زيد وعمرو).

الثَّامن أنَّه ليس في التَّقدير من جملةٍ أخرى، بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضًا البدل وتعيَّن البيان في نحو قولك: (هند قام عمرو أخوها) ونحو (مررت برجل قام عمرو أخوه) ونحو (زيد ضربت عمرًا أخاه).

ما افترق فيه اسم الفاعل والصِّفة المشبَّهة:

وذلك أحد عشر أمرًا:

أحدها أنَّه يُصاغ من المتعدِّي والقاصر، كـ(ضارب) و(قائم) و(مستخرج) و(مستكبر)، وهي لا تصاغ إلاَّ من القاصر كـ(حسن) و(جميل).

الثَّاني أنَّه يكون للأزمنة الثَّلاثة، وهي لا تكون إلاَّ للحاضر، أي الماضي المتَّصل بالزَّمن الحاضر.

الثَّالث أنَّه لا يكون إلاَّ مجاريًا للمضارع في حركاته وسكناته، كـ(ضارب ويضرب) و(منطلق

---

(١) تتمته: **لا أبا لكمُ*لا يوقعنَّكم في سوأةٍ عمرُ**، هو لجرير يهجو بها عمرو بن لجأ التميمي، أضاف التيم إلى عدي ليفرق بينها وبين تيم مُرَّة في قريش [٢/ ٨٥٥].

(٢) هو الشاهد رقم ٥٧١.

ويـنطلق)، ومـنه (يقوم وقائم)؛ لأنَّ الأصل (يقْوُم) بسكون القاف وضمِّ الواو ثمَّ نقلوا، وأمَّا توافـق أعـيان الحـركات فغـير معتبر، بدليل (ذاهب ويذهب) و(قاتل ويقتل)، ولهذا قال ابن الخـشَّاب: هو وزنٌ عروضيٌّ لا تصريفيٌّ، وهي تكون مجارية له كـ(منطلق اللِّسان) و(مطمئن الـنَّفس) و(طاهر العرض) وغير مجارية وهو الغالب نحو (ظريف) و(جميل)، وقول جماعةٍ إنَّها لا تكون إلاَّ غير مجارية مردودٌ باتِّفاقهم على أنَّ منها قوله [من المديد]:

٦٣١- مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شاحِطٍ دارا [(١)]

الرَّابع أنَّ منصوبه يجوز أن يتقدَّم عليه، نحو (زيد عمرا ضارب)، ولا يجوز (زيد وجهه حسن).

الخامس أنَّ معموله يكون سببيًّا وأجنبيًّا، نحو (زيد ضارب غلامه وعمرا)، ولا يكون معمولها إلا سببيًّا، تقول: (زيد حسن وجهه أو الوجه)، ويمتنع (زيد حسن عمرا).

الـسَّادس أنَّـه لا يخالـف فعلـه في العمـل، وهي تخالفه، فإنَّها تنصب مع قصور فعلها، تقول: (زيـدٌ حـسنٌ وجهـه)، ويمتنع (زيدٌ حسنٌ وجهَه) بالنَّصب، خلافًا لبعضهم، فأمَّا الحديث "أنَّ امـرأةً كانـت تُهـراق الدِّماء" فـ(الدِّماء) تمييز على زيادة (أل)، قال ابن مالك: أو مفعول على أنَّ الأصـل (تهـريق) ثـمَّ قُلـبت الكسرة فتحةً والياءُ ألفًا كقولهم: (جاراة) و(ناصاة) و(بقى)، وهذا مردودٌ؛ لأنَّ شرط ذلك تحرُّك الياء كجارية وناصية وبقي.

الـسَّابع أنَّـه يجـوز حذفـه وبقـاء معمـوله، ولهذا أجازوا (أنا زيدًا ضاربه) و(هذا ضاربُ زيدٍ وعمـرًا) بخفـض (زيـد)، ونـصب (عمـرو) بإضمار فعل أو وصف منوَّن، وأمَّا العطف على محـلِّ المخفـوض فممتـنعٌ عـند مَـن شـرط وجود المحرز كما سيأتي، ولا يجوز (مررت برجل حـسن الـوجه والفعـل) بخفـض (الوجه) ونصب (الفعل)، ولا (مررت برجل وجهه حسنه) بنـصب الـوجه وخفـض الـصِّفة؛ لأنَّهـا لا تعمـل محذوفة، ولأنَّ معمولها لا يتقدَّمها، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً.

الـثَّامن أنَّـه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى ضميره نحو (مررت بقاتل أبيه) ويقبح (مررت بحسن وجهه).

التَّاسـع أنَّه يفصل مرفوعه ومنصوبه كـ(زيد ضارب في الدار أبوه عمرا)، ويمتنع عند الجمهور (زيد حسن في الحرب وجهه) رفعت أو نصبت.

العاشـر أنَّـه يجوز إتباع معموله بجميع التَّوابع، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزَّجَّاج ومتأخِّرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدَّجَّال "أعور عينه اليمنى".

---

(١) هـو لعـدي بـن زيـد التميمي، شاعر جاهلي، و**شاحط** من الشحط، وهو البعد، وانتصب (**دارا**) بـ(**شاحط**) لتمامه بالتنوين كـ(حسنٌ وجهًا)، والبيت استشهد به على ورود الصفة المشبهة على وزن (فاعل) [٢/ ٨٥٨].

الحادي عشر أنَّه يجوز إتباع مجروره على المحلِّ عند من لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ ﴾[1]، ولا يجوز (هو حسن الوجه والبدن) جر الوجه ونصب البدن، خلافًا للفرَّاء، أجاز (هو قوي الرِّجل واليد) برفع المعطوف، وأجاز البغداديُّون إتباع المنصوب بمجرور في البابين، كقوله [من الطويل]:

٦٣٢- فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ [2]

القدير: المطبوخ في القِدر، وهو عندهم عطف على (صفيف)، وخرِّج على أنَّ الأصل (أو طابخ قدير) ثمَّ حذف المضاف وأبقي جرّ المضاف إليه، كقراءة بعضهم ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأَخِرَةَ ﴾[3] بالخفض، أو أنَّه عطف على (صفيف) ولكن خفض على الجوار أو على توهُّم أنَّ الصَّفيف مجرورٌ بالإضافة كما قال [من الطويل]:

.... وَلا سابِقٍ شَيْئًا إِذا كانَ جائِيا [4]

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه:

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة:

فأوجه الاتِّفاق أنَّهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام.

وأمَّا أوجه الافتراق فأحدها أنَّ الحال يكون جملةً كـ(جاء زيد يضحك)، وظرفًا نحو (رأيت الهلال بين السَّحاب)، وجارًّا ومجرورًا نحو ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾[5]، والتَّمييز لا يكون إلاَّ اسمًا.

والثَّاني أنَّ الحال قد يتوقَّف معنى الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا ﴾[6]، ﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾[7]، وقال [من الخفيف]:

٦٣٣- إِنَّما الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كاسِفًا بالُهُ قَلِيلَ الرَّجاءِ [8]

بخلاف التَّمييز.

والثَّالث أنَّ الحال مبيِّنة للهيئات، والتَّمييز مبيِّن للذَّوات.

والرَّابع أنَّ الحال تتعدَّد، كقوله [من الطويل]:

٦٣٤- عَلَيَّ إذا ما زُرْتُ لَيْلَى بِخفْيَةٍ زِيارَةَ بَيْتِ اللهِ رَجْلانَ حافِيا [9]

---

(١) الأنعام/ ٩٦.

(٢) هو من معلقة امرئ القيس، و**طُهاة**: جمع طاهٍ وهو الطباخ، **صَفِيف**: هو الذي فرق على الجمر، وهو شواء الأعراب، و**القَدِير**: ما طُبخ في قِدر، والبيت استشهد به على أن (أو) بمعنى الواو [٢/ ٨٥٧].

(٣) الأنفال/ ٦٧. (٤) تقدم برقم ١٢٦ ص٨٣، ٢٣٧.

(٥) القصص/ ٧٩. (٦) الإسراء/ ٣٧. (٧) النساء/ ٤٣.

(٨) لعدي بن الرعلاء، **كاسِفًا باله**: سيئًا حاله [١/ ٤٠٥].

(٩) أورده ابن الأعرابي شاهدًا على أنه يقال رجل ورجلان [٢/ ٨٥٩].

بخلاف التَّمييز، ولذلك كان خطأً قول بعضهم في [من الطويل]:

.... تَبارَكَ رَحْمانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلا [(١)]

إنَّهما تمييزان، والصواب أنَّ (رحمانًا) بإضمار (أخصُّ) أو (أمدح)، و(رحيمًا) حالٌ منه لا نعتٌ له؛ لأنَّ الحقَّ قول الأعلم وابن مالك إنَّ الرَّحمن ليس بصفة، بل علم، وبهذا أيضًا يبطل كونه تمييزًا وقول قوم إنَّه حال.

وأمَّا قول الزَّمخشري: إذا قلت: (الله رحمن) أتصرفه أم لا؟ وقول ابن الحاجب إنَّه اختُلف في صرفه فخارجٌ عن كلام العرب من وجهين: لأنَّه لم يُستعمل صفةً ولا مجرَّدًا من (أل)، وإنَّما حُذِفَت في البيت للضَّرورة، وينبني على عَلَميَّته أنَّه في البسملة ونحوها بدلٌ لا نعت، وأنَّ (الرَّحيم) بعده نعتٌ له، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى؛ إذ لا يتقدَّم البدل على النَّعت، وأنَّ السؤال الَّذي سأله الزَّمخشري وغيره: لِمَ قدَّم الرحمن مع أنَّ عادتهم تقديم غير الأبلغ، كقولهم: (عالم نحرير) و(جواد فيَّاض) غير متَّجه.

وممَّا يوضِّح لك أنَّه غير صفة مجيئه كثيرًا غير تابع، نحو ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ . عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ﴾[(٢)]، ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ ﴾[(٣)]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسۡجُدُواْ لِلرَّحۡمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾[(٤)].

والخامس أنَّ الحال تتقدَّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرِّفا أو وصفًا يشبهه، نحو ﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ ﴾[(٥)]، وقوله [من الطويل]:

٦٣٥- .... نَجَوْتِ وَهَذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ [(٦)]

أي (وهذا طليقٌ محمولاً لك)، ولا يجوز ذلك في التَّمييز على الصَّحيح، فأمَّا استدلال ابن مالك على الجواز بقوله [من الطويل]:

٦٣٦- رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفاهُ ماءً تَحَلَّبا [(٧)]

وقوله [من الطويل]:

إِذا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسانِ كانَ مُذَمَّما [(٨)]

---

(١) أهمله السيوطي، وهو مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات، صدره: **بدأت ببسم الله في النظم أولا**، وقد تقدم ص٤٧. (٢) الرحمن/ ١-٢. (٣) الإسراء/ ١١٠. (٤) الفرقان/ ٦٠. (٥) القمر/ ٧.

(٦) هو ليزيد بن زياد الحميري، وصدره: **عدسْ ما لعبَّادٍ عليك إمارةٌ** [٢/ ٨٥٩].

(٧) هـذا مـن قصيدة لربيعة بن مقروم الضبي، **رددتُ**: جواب (ربَّ) المضمرة، ويُروى: (وزعتُ) بمعنى كففت، و**بمثل**: متعلق بـ(رددت)، أي بفرس مثل السيد، و**السِّيد**: الذئب، و**نهد**: صفة للفرس المقدر، أي ضخم، و**مقلِّص**: طويل القوائم، ليست برهلة، و**كَميش**: أي حاد في عدوه منكمش مسرع، شبه فرسه بالذئب في سرعته، و**عطفاه**: جانباه، و**تحلَّبا**: سالا، و**ماء**: تمييز [٢/ ٨٦٠].

(٨) أهمله السيوطي.

فسهو؛ لأنَّ (عطفاه) و(المرء) مرفوعان بمحذوفٍ يفسِّره المذكور، والنَّاصب للتَّمييز هو المحذوف، وأمَّا قوله [من البسيط]:

٦٣٧- .... وَما ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلا (١)

وقوله [من المتقارب]:

٦٣٨- أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَداعِي الْمَنُونِ يُنادِي جِهارا (٢)

فضرورتان.

السَّادس أنَّ حقَّ الحال الاشتقاق، وحق التَّمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدةً نحو (هذا مالك ذهبًا)، ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾(٣)، ويقع التَّمييز مشتقًّا نحو (لله درُّه فارسًا)، وقولك: (كرم زيدٌ ضيفًا) إذا أردت الثَّناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيدٌ هو الضَّيف احتمل الحال والتَّمييز، والأحسن عند قصد التَّمييز إدخال (من) عليه، واختُلف في المنصوب بعد (حبَّذا) فقال الأخفش والفارسيُّ والرَّبعي: حالٌ مطلقًا، وأبو عمرو بن العلاء: تمييزٌ مطلقًا، وقيل: الجامد تمييزٌ والمشتقُّ حال، وقيل: الجامد تمييزٌ والمشتقُّ إن أُريد تقييد المدح به كقوله [من البسيط]:

يا حَبَّذا الْمالُ مَبْذُولاً بِلا سَرَفٍ .... (٤)

فحال، وإلاَّ فتمييز نحو (حبَّذا راكبًا زيد).

السَّابع أنَّ الحال تكون مؤكِّدة لعاملها نحو ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾(٥)، ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾(٦)، ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾(٧)، ولا يقع التَّمييز كذلك، فأما ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾(٨) فـ(شهرًا) مؤكِّدٌ لما فُهم من ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ ﴾، وأمَّا بالنِّسبة إلى عامله وهو (اثنا عشر) فمبين، وأمَّا إجازة المبرِّد ومَن وافقه (نعم الرَّجل رجلاً زيد) فمردودة، وأمَّا قوله [من الوافر]:

٦٣٩- تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فِينا فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زادا (٩)

فالصَّحيح أن (زادا) معمول لـ(تزوَّد)، إمَّا مفعول مطلق إن أُريد به التَّزوُّد، أو مفعول به إن

---

(١) صدره: **ضيَّعتُ حزميَ في إبعاديَ الأملا**، ويقال: ارعوى عن فعل القبيح إذا رجع عنه رجوعًا حسنا، **واشتعلا**: من اشتعال النار، وهو اضطرامها، واستشهد بالبيت على تقدم التمييز على عامله [٢/ ٨٦١].

(٢) **الْمُنَى**: جمع مُنيَة، **والْمَنون**: المنيَّة؛ لأنها تقطع المدد وتنقص العدد، والبيت استشهد به على تقديم الضمير على عامله [٢/ ٨٦٢].

(٣) الأعراف/ ٧٤. (٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٦٢].

(٥) النمل/ ١٠. (٦) النمل/ ١٩. (٧) البقرة/ ٦٠. (٨) التوبة/ ٣٦.

(٩) من قصيدة لجرير يمدح بها عمر بن عبد العزيز [١/ ٥٦].

أريـد به الشَّيء الَّذي يتزوَّده من أفعال البرِّ، وعليهما فـ(مثل) نعت له تقدَّم فصار حالاً، وأمَّا قوله [من البسيط]:

٦٤٠- نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ   رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيماءِ [١]

فـ(فتاة) حالٌ مؤكِّدة.

أقسام الحال:

تنقسم **باعتبارات:**

الأوَّل انقـسامها باعتـبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: منتقلة وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجبٌ في ثلاث مسائل:

إحـداها الجامـدة غـير المؤوَّلة بالمشتقِّ، نحو (هذا مالك ذهبًا) و(هذه جبَّتك خزًّا)، بخلاف نحـو (بعـته يـدًا بيد) فإنَّه بمعنى (متقابضين)، وهو وصفٌ منتقل، وإنما لم يؤوَّل في الأوَّل لأنَّها مـستعملة في معـناها الوضـعيِّ، بخلافها في الثَّاني، وكثيرٌ يتوهَّم أنَّ الحال الجامدة لا تكون إلاَّ مؤوَّلة بالمشتقِّ، وليس كذلك.

الثَّانـية المـؤكِّدة، نحـو ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾[٢]، قالوا: ومنه ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٣]؛ لأنَّ الحقَّ لا يكـون إلا مـصدِّقًا، والـصَّواب أنَّـه يكون مصدِّقًا ومكذِّبًا وغيرهما، نعم إذا قيل هو الحقُّ صادقًا فهي مؤكِّدة.

الثَّالـثة الَّـتي دلَّ عاملـها علـى تجـدُّد صـاحبها، نحو ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾[٤]، ونحو (خلـق الله الـزَّرافة يـديها أطـول من رجليها)، الحال (أطول)، و(يديها) بدل بعض، قال ابن مالـك بدر الدِّين: ومنه ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا ﴾[٥]، وهذا سهوٌ منه؛ لأنَّ الكتاب قديم.

وتقـع الملازمة في غير ذلك بالسَّماع، ومنه ﴿ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[٦] إذا أُعرِبَ حالاً، وقول جماعة إنَّها مؤكِّدة وهمٌ؛ لأنَّ معناها غير مستفادٍ ممَّا قبلها.

الثَّانـي انقـسامها بحـسب قصدها لذاتها وللتَّوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، وموطِّـئة وهـي الجامـدة الموصـوفة نحو ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[٧]، فإنَّما ذكر (بشرًا) توطئةً لذكر (سويًّا)، وتقول: (جاءني زيدٌ رجلاً محسنًا).

---

(١) لم يـسم قائلـه، **وفتاةً**: حال مؤكدة، **وهند**: المخصوص بالمدح، **ونطقًا**: قال العيني: تمييز، وقوله: (**أو بإيماء**) عطـف علـيه، قلـت: الـصواب نـصبه علـى نـزع الخـافض للتصريح به في المعطوف، أو على الحال، أو المصدر النوعي لـ(**بذلت**) [٢/ ٨٦٢].

(٢) النمل/ ١٠.   (٣) فاطر/ ٣١.   (٤) النساء/ ٢٨.   (٥) الأنعام/ ١١٤.

(٦) آل عمران/ ١٨.   (٧) مريم/ ١٧.

الثَّالث انقسامها بحسب الزَّمان إلى ثلاثة: مقارنة وهو الغالب نحو ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[1]، ومقـدرة وهي المستقبلة كـ(مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا)، أي مقدِّرًا ذلك، ومنه ﴿ فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ ﴾[2]، ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾[3]، ومحكيَّة وهي الماضية نحو (جاء زيد أمس راكبًا).

الـرَّابع انقسامها بحسب التَّبيين والتَّوكيد إلى قسمين: مبيِّنة، وهو الغالب، وتُسمَّى مؤسِّسة أيـضًا، ومـؤكِّدة، وهي الَّتي يُستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكِّدة لعاملها نحو ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾[4]، ومـؤكِّدة لـصاحبها نحـو (جـاء القوم طُرًّا)، ونحو ﴿ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾[5]، ومـؤكِّدة لمـضمون الجملـة نحـو (زيـدٌ أبـوك عطـوفًا)، وأهمل النَّحويُّون المؤكِّدة لصاحبها، ومثَّل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة للمؤكِّدة لعاملها، وهو سهو.

ومِمَّـا يُـشكل قولهم في نحو (جاء زيدٌ والشَّمس طالعة) إنَّ الجملة الاسميَّة حال، مع أنَّها لا تـنحلُّ إلى مفـرد، ولا تبـيِّن هيـئة فاعلٍ ولا مفعول، ولا هي حالٌ مؤكِّدة، فقال ابن جنِّي: تأويلـها (جـاء زيـدٌ طالعة الشَّمس عند مجيئه)، يعني فهي كالحال والنَّعت السببيَّين كـ(مررت بالـدَّار قائمًـا سـكَّانها وبـرجلٍ قائم غلمانه)، وقال ابن عمرون: هي مؤوَّلة بقولك: (مبكِّرًا) ونحـوه، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزَّمخشري: إنَّما الجملة مفعولٌ معه، وأثبت مجيء المفعول معـه جملـة، وقـال الزَّمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾[6] في قراءة من رفع (البحر): هو كقوله [من الطويل]:

٦٤١- وَقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ فِي وُكُناتِها ....[7]

و(جئت والجيش مصطفٌّ) ونحوهما من الأحوال الَّتي حكمها حكم الظُّروف، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال، ويجوز أن يقدَّر (وبحرها)، أي وبحر الأرض.

إعراب أسماء الشَّرط والاستفهام ونحوها:

اعلم أنَّها إن دخل عليها جارٌّ أو مضافٌ فمحلُّها الجرُّ نحو ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[8]، ونحو (صبيحة أيِّ يوم سفرُك؟) و(غلام مَن جاءك؟)، وإلاَّ فإن وقعت على زمان نحو ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾[9]، أو مكان نحو ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[10]، أو حدثٍ نحو ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[11] فهي منصوبةٌ مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقًا، وإلاَّ فإن وقع بعدها اسمٌ نكرة نحو (مَن أبٌ لك؟) فهي مبتدأة، أو اسم مـعرفة نحو (من زيد)، فهي خبرٌ أو مبتدأ على الخلاف السَّابق،

---

(١) هود/ ٧٢. (٢) الزمر/ ٧٣. (٣) الفتح/ ٢٧. (٤) النمل/ ١٠.

(٥) يونس/ ٩٩. (٦) لقمان/ ٢٧. (٧) لامرئ القيس، وتمامه: **بمنجرِدٍ قيد الأوابد هيكلِ** [٢/ ٨٦٢].

(٨) النبأ/ ١. (٩) النحل/ ٢١. (١٠) التكوير/ ٢٦. (١١) الشعراء/ ٢٢٧.

ولا يقع هذان النَّوعان في أسماء الشَّرط، وإلاَّ فإن وقع بعدها فعلٌ قاصرٌ فهي مبتدأة، نحو (مَن قام؟) ونحو (مَن يقم أقم معه)، والأصحُّ أنَّ الخبر فعل الشَّرط لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعلٌ متعدٍّ فإن كان واقعًا عليها فهي مفعولٌ به نحو ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[1]، ونحو ﴿ أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ ﴾[2]، ونحو ﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾[3]، وإن كان واقعًا على ضميرها نحو (من رأيته؟) أو متعلقها نحو (من رأيت أخاه؟) فهي مبتدأة أو منصوبةٌ بمحذوف مقدَّر بعدها يفسِّره المذكور.

تنبيه:

وإذا وقع اسم الشَّرط مبتدأً فهل خبره **فعل الشَّرط** وحده؟ لأنَّه اسم تامٌّ وفعل الشَّرط مشتملٌ على ضميره، فقولك: (مَن يقم) لو لم يكن فيه معنى الشَّرط لكان بمنزلة قولك: (كلٌّ من النَّاس يقوم)، أو **فعل الجواب**؟ لأنَّ الفائدة به تَمَّت، ولالتزامهم عود ضميرٍ منه إليه على الأصحِّ، ولأنَّ نظيره هو الخبر في قولك: (الَّذي يأتيني فله درهم)، أو **مجموعهما**؟ لأنَّ قولك: (مَن يقم أقم معه) بمنزلة قولك: (كلٌّ من النَّاس إن يقم أقم معه)، والصَّحيح الأوَّل، وإنَّما توقَّفت الفائدة على الجواب من حيث التَّعلُّق فقط، لا من حيث الخبريَّة.

مسوِّغات الابتداء بالنَّكرة:

لم يعوِّل المتقدِّمون في ضابط ذلك إلاَّ على حصول الفائدة، ورأى المتأخِّرون أنَّه ليس كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبَّعوها، فمِن مقلٍّ مخلٍّ، ومن مكثرٍ موردٍ ما لا يصلح، أو معدِّد لأمور متداخلة، والَّذي يظهر لي أنَّها منحصرة في عشرة أمور:

أحدها أن تكون موصوفةً لفظًا أو تقديرًا أو معنًى، فالأوَّل نحو ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾[4]، ﴿ وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ ﴾[5]، وقولك: (رجلٌ صالحٌ جاءني)، ومن ذلك قولهم: (ضعيفٌ عاذ بقرملة)؛ إذ الأصل (رجلٌ ضعيف)، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنَّحويُّون يقولون: يُبتدأ بالنَّكرة إذا كانت موصوفةً أو خلفًا من موصوف، والصَّواب ما بيَّنت، وليست كلُّ صفةٍ تحصِّل الفائدة، فلو قلت: (رجلٌ من النَّاس جاءني) لم يجز، والثَّاني نحو قولهم: (السَّمن مَنَوان بدرهم)، أي منوان منه بدرهم، وقولهم: (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)، و [من الكامل]:

٦٤٢- قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا الْمَجازِ ....[6]

إذ المعنى (شرٌّ أيُّ شرٍّ)، و(قدرٌ لا يغالبَ)، والثَّالث نحو (رجيلٌ جاءني)؛ لأنَّه في معنى (رجل

---

(١) غافر/ ٨١. (٢) الإسراء/ ١١٠. (٣) الأعراف/ ١٨٦. (٤) الأنعام/ ٢. (٥) البقرة/ ٢٢١.

(٦) تمامه: **وقد أرى*وأبيَّ ما لَكَ ذو المجازِ بدارِ** [٢/ ٨٦٣].

صغير)، وقولهم: (ما أحسن زيدًا)؛ لأنَّه في معنى (شيءٌ عظيمٌ حسَّن زيدًا)، وليس في هذين النَّوعين صفة مقدَّرة فيكونا من القسم الثَّاني.

والثَّاني أن تكون عاملة، إمَّا رفعًا نحو (قائمٌ الزَّيدان) عند من أجازه، أو نصبًا نحو (أمرٌ بمعروفٍ صدقة) و(أفضل منك جاءني)؛ إذ الظَّرف منصوب المحلِّ بالمصدر والوصف، أو جرًّا نحو (غلام امرأةٍ جاءني) و(خمس صلواتٍ كتبهنَّ الله)، وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرةً كما مثَّلنا، أو معرفةً والمضاف ممَّا لا يتعرَّف بالإضافة نحو (مثلك لا يبخل) و(غيرك لا يجود)، وأمَّا ما عدا ذلك فإنَّ المضاف إليه فيه معرفةٌ لا نكرة.

والثَّالث العطف، بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه ممَّا يسوغ الابتداء به نحو ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[1]، أي أمثل من غيرهما، ونحو ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾[2]، وكثيرٌ منهم أطلق العطف وأهمل الشَّرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله [من البسيط]:

٦٤٣- عِنْدِي اصْطِبارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذا امْرُؤٌ سَمِعا ؟![3]

إذ يحتمل أنَّ الواو هنا للحال، وسيأتي أنَّ ذلك مسوِّغ، وإن سُلِّم العطف فثمَّ صفةٌ مقدَّرة يقتضيها المقام، أي (وشكوى عظيمة)، على أنَّا لا نحتاج إلى شيءٍ من هذا كلِّه؛ فإنَّ الخبر هنا ظرفٌ مختصٌّ، وهذا بمجرَّده مسوِّغٌ كما قدَّمنا، وكأنَّه توهَّم أنَّ التَّسويغ مشروطٌ بتقدُّمه على النَّكرة، وقد أسلفنا أنَّ التَّقديم إنَّما كان لدفع توهُّم الصِّفة، وإنَّما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدَّمناه من الصفة المقدَّرة أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخُّر الظرف كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾[4].

فإن قلت: لعلَّ الواو للعطف و(لا) صفة مقدَّرة، فيكون العطف هو المسوِّغ.

قلت: لا يسوغ ذلك؛ لأنَّ المسوِّغ عطف النَّكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النَّكرة.

فإن قيل: يحتمل أنَّ الواو عطفت اسمًا وظرفًا على مثليهما، فيكون من عطف المفردات.

قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ إذ الاصطبار معمولٌ للابتداء، والظَّرف معمولٌ للاستقرار.

فإن قيل: قدِّر لكلٍّ من الظَّرفين استقرارًا، واجعل التَّعاطف بين الاستقرارين لا بين الظَّرفين.

قلنا: الاستقرار الأوَّل خبر، وهو معمولٌ للمبتدأ نفسه عند سيبويه، واختاره ابن مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

---

(١) محمد/ ٢١. (٢) البقرة/ ٢٦٣.

(٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٦٣]. (٤) الأنعام/ ٢.

والرَّابع أن يكون خبرها ظرفًا أو مجرورًا، قال ابن مالك: أو جملة، نحو ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾[1]، و﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾[2]، و(قصدك غلامه رجل)، وشرط الخبر فيهنَّ الاختصاص، فلو قيل: (في دارٍ رجلٌ) لم يجز؛ لأنَّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دارٍ ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتَّقديم، فلا يجوز (رجلٌ في الدَّار)، وأقول: إنَّما وجبَ التَّقديم هنا لدفع توهُّم الصِّفة، واشتراطه هنا يُوهم أنَّ له مدخلاً في التَّخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخامس أن تكون عامَّة، إمَّا بذاتها كأسماء الشَّرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو (ما رجلٌ في الدَّار) و(هل رجلٌ في الدَّار؟) و ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾[3]، وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أنَّ الاستفهام المسوِّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ(أم)، نحو (أرجلٌ في الدَّار أم امرأة؟) كما مثَّل به في الكافية، وليس كما قال.

والسَّادس أن تكون مرادًا بها صاحب الحقيقة من حيث هي، نحو (رجلٌ خيرٌ من امرأة) و(تمرةٌ خيرٌ من جرادة).

والسَّابع أن تكون في معنى الفعل، وهذا شاملٌ لنحو (عجبٌ لزيدٍ)، وضبطوه بأن يُراد بها التَّعجُّب، ولنحو ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾[4]، و﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾[5]، وضبطوه بأن يُراد بها الدُّعاء، ولنحو (قائمٌ الزَّيدان) عند مَن جوَّزها، وعلى هذا ففي نحو (ما قائمٌ الزَّيدان) مسوِّغان كما في قوله تعالى: ﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ ﴾[6] مسوِّغان، وأمَّا منع الجمهور لنحو (قائمٌ الزَّيدان) فليس لأنَّه لا مسوِّغ فيه للابتداء، بل إمَّا لفوات شرط العمل، وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، وهو تقدُّم النَّفي أو الاستفهام، وهذا أظهر؛ لوجهين: أحدهما أنَّه لا يكفي مطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) كون (قائم) مبتدأً وإن وُجد الاعتماد على المخبر عنه، والثَّاني أنَّ اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنَّما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدهما أنَّه يصح (زيدٌ قائمٌ أبوه أمس)، والثَّاني أنَّهم لم يشترطوا لصحَّة نحو (أقائمٌ الزَّيدان) كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثَّامن أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنَّكرة من خوارق العادة، نحو (شجرةٌ سجدت) و(بقرةٌ تكلَّمت)؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو (رجلٌ مات) ونحوه.

---

(١) سورة ق/ ٣٥.　(٢) الرعد/ ٣٨.　(٣) النمل/ ٦٠.　(٤) الصافات/ ١٣٠.
(٥) المطففين/ ١.　(٦) سورة ق/ ٤.

والتَّاسع أن تقع بعد (إذا) الفجائيَّة، نحو (خرجت فإذا أسدٌ أو رجلٌ بالباب)؛ إذ لا توجب العادة ألاَّ يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجل.

والعاشر أن تقع في أوَّل جملةٍ حاليَّة، كقوله [من الطويل]:

٦٤٤- سَرَيْنا وَنَجْمٌ قَدْ أَضاءَ فَمُذْ بَدا   مُحَيَّاك أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارِقِ (١)

وعلَّة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله [من البسيط]:

٦٤٥- الذِّئْبُ يَطْرُقُها في الدَّهْرِ واحِدَةً   وَكُلَّ يَوْمٍ تَرانِي مُدْيَةً بِيَدِي (٢)

وبهذا يُعلم أنَّ اشتراط النَّحويِّين وقوع النَّكرة بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل: "تُكسر (إن) إذا وقعت بعد واو الحال"، وإنَّما الضَّابط أن تقع في أوَّل جملةٍ حاليَّة، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾(٣)، ومَن روى (مدية) بالنَّصب فمفعولٌ لحال محذوفة، أي (حاملاً) أو (ممسكًا)، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء، ومثَّل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ﴾(٤)، وقول الشَّاعر [من الطويل]:

٦٤٦- عَرَضْنا فَسَلَّمْنا فَسَلَّمَ كارهًا   عَلَيْنا وَتَبْريحٌ مِنَ الوَجْدِ خانِقُهْ (٥)

ولا دليل فيهما؛ لأنَّ النَّكرة موصوفةٌ بصفةٍ مذكورةٍ في البيت ومقدَّرة في الآية، أي (وطائفة من غيركم)، بدليل ﴿ يَغۡشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمۡ ﴾(٦).

وممَّا ذكروا من المسوِّغات أن تكون النَّكرة محصورةً نحو (إنَّما في الدَّار رجلٌ)، أو للتَّفصيل نحو (النَّاس رجلان: رجلٌ أكرمته ورجلٌ أهنته) وقوله [من المتقارب]:

٦٤٧- فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ   فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجُرْ (٧)

وقولهم: (شهرٌ ثرى وشهرٌ ترى وشهرٌ مرعى)، أو بعد فاء الجزاء نحو (إن مضى عير فعير في الرباط).

---

(١) لم يسم قائله: قال المصنف: **سرينا**: من السُّرى، وربما صحف بالمعجمة من الشراب، و**أضاء**: أنار، و**بدا**: ظهر ولاح، و**محيَّاك**: وجهك، و**الشَّارق**: النجم وكل مضيء [٢/ ٨٦٣].

(٢) **مدية**: يروى بالرفع على الابتداء، والنصب مفعول لمحذوف، أي حاملاً أو آخذًا، أو بدل من الياء، و**واحدة**: نصب على الظرف، أي مرة واحدة، أو صفة لمصدر محذوف، أي طرقة واحدة، و(**كلَّ يوم**) ظرف لقوله: (**تراني**)، و**مدية بيدي**: نصب على الحال، أي تراني حاملاً مديةً لها، أو بدل من الضمير في (**تراني**) بدل اشتمال، أي ترى مدية بيدي [٢/ ٨٦٤].

(٣) الفرقان/ ٢٠.   (٤) آل عمران/ ١٥٤.

(٥) هو لعبد الله بن الدمينة الخثعمي، **كارهًا**: أي لقربنا؛ إذ كان يغار على نسائه، ونصبه على الحال، و**التبريح**: التشديد والوجد، يروى بدله (الغيظ) وهو أشد الكرب، **خانقه**: يريد أنه امتلأ صجره من الغيظ فارتقى إلى ما فوقه حتى خنقه [٢/ ٨٦٥].   (٦) آل عمران/ ١٥٤.

(٧) لامرئ القيس بن حجر، وزعم أبو حاتم أنها لرجل من النمر بن قاسط يقال له: ربيعة بن جُشَم [٢/ ٦٣٥].

وفيهنَّ نظر؛ أمَّا الأولى فلأنَّ الابتداء فيها بالنَّكرة صحيحٌ قبل مجيء (إنَّما)، وأمَّا الثَّانية فلاحتمال (رجل) الأوَّل للبداية والثَّاني عطفٌ عليه، كقوله [من الطويل]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ: رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيها الزَّمانُ فَشلَّتِ (١)

ويُسمَّى بدل التفصيل، ولاحتمال (شهر) الأوَّل الخبريَّة، والتقدير: (أشهر الأرض الممطورة شهرٌ ذو ثرى أي ذو تراب ندٍ وشهرٌ ترى فيه الزَّرع وشهرٌ ذو مرعى)، ولاحتمال (نسيت) و(أجرُّ) للوصفيَّة والخبر محذوف، أي (فمنها ثوبٌ نسيته ومنها ثوب أجرُّه)، ويحتمل أنَّهما خبران وثَمَّ صفتان مقدَّرتان، أي (فثوبٌ لي نسيته وثوبٌ لي أجرُّه)، وإنَّما نسي ثوبَه لشغل قلبه بها، كما قال [من الطويل]:

.... لَعُوبٍ تُنَسِّيني إذا قُمْتُ سِرْبالِي (٢)

وإنما جرَّ الآخر ليعفي الأثر عن القافة، ولهذا زحف على ركبتيه، وأمَّا الثَّالثة فلأنَّ المعنى (فعيرٌ آخر) ثمَّ حذفت الصفة، ورأيت في كلام محمد بن حبيب ـ وحبيب ممنوع من الصَّرف؛ لأنَّه اسم أمِّه ـ "قال يونس: قال رؤبة: المطر شهرٌ ثرى ... إلخ"، وهذا دليلٌ على أنَّه خبر، ولا بدَّ من تقدير مضافٍ قبل المبتدأ؛ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان.

أقسام العطف:

وهي ثلاثة:

أحدها العطف على اللَّفظ، وهو الأصل، نحو (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ) بالخفض، وشرطه إمكان توجُّه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو (ما جاءني من امرأةٍ ولا زيد) إلاَّ الرَّفع عطفًا على الموضع؛ لأنَّ (مِن) الزَّائدة لا تعمل في المعارف، وقد يمتنع العطف على اللَّفظ وعلى المحلِّ جميعًا نحو (ما زيدٌ قائمًا لكن ـ أو بل ـ قاعد)؛ لأنَّ في العطف على اللَّفظ إعمال (ما) في الموجب، وفي العطف على المحلِّ اعتبار الابتداء مع زواله بدخول النَّاسخ، والصَّواب الرَّفع على إضمار مبتدأ.

والثَّاني العطف على المحلِّ، نحو (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا) بالنَّصب، وله عند المحقِّقين ثلاثة شروط:

أحدها إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنَّه يجوز في (ليس زيدٌ بقائمٍ) و(ما جاءني من امرأةٍ) أن تُسقط الباء فتنصب و(من) فترفع؟ وعلى هذا فلا يجوز (مررت بزيدٍ وعمرًا)، خلافًا لابن جنِّي؛ لأنه لا يجوز (مررت زيدًا)، وأمَّا قوله [من الوافر]:

---

(١) لكثيِّر عزَّة، استشهد به ابن أم قاسم في باب البدل على إبدال المفصل من المجمل، فإن (رجل) و(رجل) بدلان من (رجلين) بزيادة صفة [٢/ ٨١٤].

(٢) لامرئ القيس بن حجر، وصدره: **ومثلك بيضاء العوارض طفلة**.

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا .... [(١)]

فضرورة، ولا تختصُّ مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللَّفظ زائدًا كما مثَّلنا، بدليل قوله [من الطويل]:

٦٤٨- فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُون عَدْنانَ والِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَواذِلُ [(٢)]

وأجاز الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿ وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[(٣)] أن يكون ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ عطفًا على محلِّ (هذه)؛ لأنَّ محلَّه النَّصب.

الثَّاني أن يكون الموضع بحقِّ الأصالة، فلا يجوز (هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه)؛ لأنَّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته؛ لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديُّون؛ تمسُّكًا بقوله [من الطويل]:

.... مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ [(٤)]

وقد مرَّ جوابه.

والثَّالث وجود المحرز، أي الطَّالب لذلك المحلِّ، وابتنى على هذا امتناع مسائل:

إحداها (إنَّ زيدًا وعمرو قائمان)، وذلك لأنَّ الطَّالب لرفع (زيد) هو الابتداء، والابتداء هو التجرُّد، والتجرُّد قد زال بدخول (إن).

والثَّانية (إن زيدًا قائم وعمرو) إذا قدَّرت عمرًا معطوفًا على المحلِّ لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريِّين؛ لأنَّهم لم يشترطوا المحرز، وإنَّما منعوا الأولى لمانعٍ آخر، وهو توارد عاملين ـ (إن) والابتداء ـ على معمولٍ واحدٍ وهو الخبر، وأجازهما الكوفيُّون؛ لأنَّهم لا يشترطون المحرز، ولأنَّ (إن) لم تعمل عندهم في الخبر شيئًا، بل هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، ولكن شرط الفرَّاء لصحَّة الرَّفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم؛ لئلاَّ يتنافر اللَّفظ، ولم يشترطه الكسائيُّ، كما أنَّه ليس بشرطٍ بالاتِّفاق في سائر مواضع العطف على اللَّفظ، وحجتهما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[(٥)] الآية، وقولهم: (إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، وأجيب عن الآية بأمرين: أحدهما أنَّ خبر (إنَّ) محذوف، أي (مأجورون) أو (آمنون) أو (فرحون)، و(الصابئون) مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله [من الطويل]:

٦٤٩- خَلِيلَيَّ، هَلْ طِبٌّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُما ـ وَإِنْ لَمْ تَبُوحا بِالْهَوَى ـ دَنِفانِ [(٦)]

---

(١) تقدم برقم ١٣٤ ص٨٧. (٢) للبيد بن ربيعة، **فلتزعك**: يقال: وزعه يزعه إذا كفه، و**العواذل** هنا: حوادث الدهر وزواجره [١/ ١٥٢]. (٣) هود/ ٦٠. (٤) تقدم برقم ٦٣٢ ص٣٧٤. (٥) المائدة/ ٦٩.

(٦) **خليليَّ**: منادى حذف منه حرف النداء، و**الطب**: مثلث الطاء، وهو مبتدأ حذف خبره، أي موجود، و**الدَّنِف**: الذي لازمه المرض، وهو صفة تثنى وتجمع، فإن فتحت النون فهو المرض الملازم نفسه، فلا يثنى ولا يُجمع، ويقال: **باح** بسرِّه إذا أظهره، وقوله: **فإنِّي** حُذِف خبره، أي دنف، وقوله: **دنِفانِ** خبر (أنتما) [٢/ ٨٦٦].

ويُضعفه أنَّه حذف من الأوَّل لدلالة الثَّاني، وإنَّما الكثير العكس، والثَّاني أنَّ الخبر المذكور لـ(إن) وخبر ﴿ ٱلصَّـٰبِـُٔون ﴾ محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله [من الطويل]:

٦٥٠- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي ـ وَقَيَّارٌ ـ بِها لَغَرِيبُ (١)

إذ لا تدخل اللاَّم في خبر المبتدأ حتَّى يقدَّم، نحو (لقائمٌ زيدٌ)، ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بأمرين: أحدهما أنَّه عطفٌ على توهُّم عدم ذكر (إن)، والثَّاني أنَّه تابعٌ لمبتدأ محذوف، أي (إنَّك أنت وزيدٌ ذاهبان)، وعليهما خرِّج قولهم: (إنَّهم أجمعون ذاهبون).

المسألة الثَّالثة (هذا ضارب زيد وعمرًا) بالنَّصب.

المسألة الرَّابعة (أعجبني ضرب زيد وعمرو) بالرفع، أو (وعمرا) بالنَّصب، منعهما الحذَّاق؛ لأنَّ الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللَّفظ حتى يكون بـ(أل) أو منوَّنًا أو مضافًا، وأجازهما قوم، تمسُّكًا بظاهر قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًا ﴾(٢)، وقول الشاعر [من الطويل]:

.... فَلَمْ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُودَدا (٣)

وأجيب بأنَّ ذلك على إضمار عاملٍ يدلُّ عليه المذكور، أي (وجعل الشَّمس) و(مهدت سوددا)، أو يكون (سوددا) مفعولاً معه، ويشهد للتَّقدير في الآية أنَّ الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرَّد من (أل) لا يعمل النَّصب، ويوضِّح لك مضيَّه قوله تعالى: ﴿ وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ ﴾(٤) الآية، وجوَّز الزَّمخشريُّ كون (الشَّمس) معطوفًا على محلِّ (الليل)، وزعم مع ذلك أنَّ الجعل مرادٌ منه فعلٌ مستمرٌّ في الأزمنة لا في الزَّمن الماضي بخصوصيته، مع نصِّه في ﴿ مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾(٥) على أنَّه إذا حُمل على الزَّمن المستمرِّ كان بمنزلته إذا حُمل على الماضي في أنَّ إضافته محضة، وأمَّا قوله [من الرجز]:

٦٥١- قَدْ كُنْتُ دايَنْتُ بِها حَسَّانا
مَـخافَةَ الإِفْلاسِ واللَّيانا (٦)

---

(١) لضابئ البرجمي، وقيَّار: قيل: اسم رجل، وقال الخليل: اسم فرسه، وقال أبو زيد: اسم جمله [٢/ ٨٦٧].
(٢) الأنعام/ ٩٦.
(٣) أهمله السيوطي، وصدره: **هويت ثناءً مستطابًا مجددًا**.
(٤) القصص/ ٧٣. (٥) الفاتحة/ ٤.
(٦) هو لزياد العنبري، وقيل: لرؤبة، **داينت**: من المداينة، و**مخافة**: مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف، و**اللّيانا**: معطوف على موضع المفعول، ويجوز أن يعطف على(**مخافة**)، أي ومخافة الليان، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والليان: الذي يلوي بالحق، أي يمطل به [٢/ ٨٦٩]

فيجوز أن يكون (الليانا) مفعولاً معه وأن يكون معطوفًا على (مخافة) على حذف مضاف، أي (ومخافة اللبان)، ولو لم يقدَّر المضاف لم يصحّ؛ لأنَّ (الليان) فعلٌ لغير المتكلِّم؛ إذ المراد أنَّه داين حسَّان خشية من إفلاس غيره ومطله، ولا بدَّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل.

ومن الغريب قول أبي حيَّان: " إنَّ من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظٌ وموضع " ، فجعل صورة المسألة شرطًا لها، ثمَّ إنَّه أسقط الشَّرط الأوَّل الَّذي ذكرناه، ولا بدَّ منه.

والثَّالث العطف على التَّوهُّم، نحو (ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ) بالخفض على توهُّم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحَّة دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير [من الطويل]:

بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى   وَلا سابِقٍ شَيْئًا إِذا كانَ جائِيا [(١)]

وقول الآخر [من البسيط]:

٦٥٢- ما الحازِمُ الشَّهْمُ مِقْدامًا وَلا بَطَلٍ   إنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلاَّبا [(٢)]

ولم يحسن قول الآخر [من المتقارب]:

٦٥٣- وَما كُنْتُ ذا نيربٍ فِيهِمُ   وَلا مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ [(٣)]

لقلَّة دخول الباء على خبر (كان)، بخلاف خبري (ليس) و(ما)، والنَّيرب: النَّميمة، والمنمل: الكثير النميمة، والمنمش: المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضًا في المرفوع اسمًا وفي المنصوب اسمًا وفعلاً وفي المركَّبات.

فأمَّا المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾[(٤)]؛ فإنَّ معنى (لولا أخَّرتني فأصَّدَّق) ومعنى (إن أخَّرتني أصَّدَّق) واحد، وقال السِّيرافي والفارسيّ: هو عطفٌ على محلٍّ (فأصَّدَّق)، كقول الجميع في قراءة الأخوين ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرْهُمْ ﴾[(٥)] بالجزم، ويردُّه أنَّهما يسلِّمان أنَّ الجزم في نحو (ائتني أكرمك) بإضمار الشَّرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم؛ لأنَّ ما بعد الفاء منصوبٌ بـ(أن) مضمرة، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوفٍ على مصدر متوهَّم مِمَّا تقدَّم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرطٌ مقدَّر؟ ويأتي القولان في قول الهذليِّ [من الوافر]:

---

(١) تقدم برقم١٢٦ ص٨٣، وتكرر ص٢٣٧، ٣٧٤.   (٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٦٩].
(٣) أنشده ابن الأعرابي في نوادره [٢/ ٨٦٩].   (٤) المنافقون/ ١٠.   (٥) الأعراف/ ١٨٦.

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أُصالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا [(١)]

أي (نواي)، وكذلك اختُلف في نحو (قام القوم غير زيد وعمرا) بالنَّصب، والصَّواب أنَّه على التَّوهُم وأنَّه مذهب سيبويه؛ لقوله: لأنَّ (غير زيدٍ) في موضع (إلاَّ زيدًا) ومعناه، فشبَّهوه بقولهم [من الوافر]:

٦٥٤- .... فَلَسْنا بِالْجِبالِ وَلا الْحَدِيدا [(٢)]

وقد استنبَط مَن ضعُف فهمُه من إنشاده هذا البيت هنا أنَّه يراه عطفًا على المحلِّ، ولو أراد ذلك لم يقل إنَّهم شبَّهوه به.

رجع القول إلى المجزوم، وقال به الفارسيُّ في قراءة قنبل ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ ... ﴾[(٣)] بإثبات الياء في (يتقي) وجزم (يصبر)، فزعم أنَّ (مَن) موصولة، فلهذا ثبتت ياء (يتقي) وأنَّها ضُمِّنت معنى الشَّرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنَّما جزم (يصبر) على توهُّم معنى (من)، وقيل بل وصل (يصبر) بنيَّة الوقف، كقراءة نافع ﴿ وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي ﴾[(٤)] بسكون ياء (محياي) وصلاً، وقيل: بل سكِّن لتوالي الحركات في كلمتين، كما في ﴿ يَأْمُرْكُم ﴾[(٥)] و﴿ يُشْعِرْكُمْ ﴾[(٦)]، وقيل: (من) شرطيَّة، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدَّرة.

وأمَّا المرفوع فقال سيبويه: " واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: (إنَّهم أجمعون ذاهبون)، و(إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، وذلك على أنَّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنَّه قال: (هم)، كما قال [من الطويل]:

بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى .... البيت اهـ

ومراده بالغلط ما عبَّر عنه غيره بالتَّوهُّم، وذلك ظاهرٌ من كلامه، ويوضِّحه إنشاده البيت، وتوهَّم ابن مالك أنَّه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنَّا متى جوَّزنا ذلك عليهم زالت الثِّقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئًا نادرًا؛ لإمكان أن يُقال في كل نادرٍ إنَّ قائله غلط.

وأمَّا المنصوب اسمًا فقال الزَّمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾[(٧)] فيمن فتح الباء: كأنَّه قيل: (ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب)، على طريقة قوله [من الطويل]:

---

(١) تقدم برقم ٦٠٧ ص٣٤٣.

(٢) هو لعقبة بن الحارث الأسدي يخاطب معاوية بن أبي سفيان، وصدره: **معاويَ إنَّنا بشرٌ فأسجحْ** [٢/ ٨٧٠].

(٣) يوسف/ ٩٠. (٤) الأنعام/ ١٦٢. (٥) البقرة/ ١٦٩.

(٦) الأنعام/ ١٠٩. (٧) هود/ ٧١.

٦٥٥- مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً   وَلا ناعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرابُها [١]   اهـ

وقيل: هو على إضمار (وهبنا)، أي (ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوبَ)، بدليل ﴿ فَبَشَّرۡنَٰهَا ﴾؛ لأنَّ البشارة من الله تعالى بالشَّيء في معنى الهبة، وقيل: هو مجرورٌ عطفًا على (بإسحاق)، أو منصوبٌ عطفًا على محلِّه، ويردُّ الأوَّل أنَّه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كـ(مررت بزيد واليوم عمرو)، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ﴾[٢] إنَّه عطفٌ على معنى ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا ﴾[٣]، وهو (إنَّا خلقنا الكواكب في السَّماء الدُّنيا زينةً للسَّماء) كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلۡنَٰهَا رُجُومٗا ﴾[٤]، ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله أو مفعولاً مطلقًا، وعليهما فالعامل محذوف، أي (وحفظًا من كل شيطان زيَّنَّاها بالكواكب)، أو (وحفظناها حفظًا).

وأمَّا المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنَ فَيُدۡهِنُوا ﴾[٥] حملاً على معنى (ودُّوا أن تُدهنَ)، وقيل في قراءة حفص ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ . أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[٦] بالنَّصب إنَّه عطفٌ على معنى (لعلِّي أبلغ) وهو (لعلِّي أن أبلغ)؛ فإنَّ خبر (لعلَّ) يقترن بـ(أن) كثيرًا نحو الحديث " فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجَّته من بعض " ، ويحتمل أنَّه عطف على الأسباب على حدِّ [من الوافر]:

لَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْني   .... [٧]

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفيِّ إنَّ هذه القراءة حجَّة على جواز النَّصب في جواب الترجِّي؛ حملاً له على التَّمنِّي.

وأمَّا في المركَّبات فقد قيل في قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم ﴾[٨] إنَّه على تقدير (ليبشركم وليذيقكم)، ويحتمل أن التَّقدير (وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها)، وقيل في قوله تعالى: ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ ﴾[٩] إنَّه على معنى (أرأيت كالَّذي حاجَّ أو كالَّذي مَرَّ)، ويجوز أن يكون على إضمار فعل، أي (أورأيت مثل الَّذي) فحذف لدلالة ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ ﴾[١٠] عليه؛ لأنَّ كليهما تعجُّب، وهذا التَّأويل هنا وفيما تقدَّم أولى؛ لأنَّ إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل:

---

(١) هو للأحوص اليربوعي، وقال الجاحظ وابن يسعون: للرياحي يهجو قومًا، ووقع في شرح أبيات الإيضاح عزوه لأبي ذؤيب، **مشائيم**: جمع مشؤوم، و**العشيرة**: بنو العم ومَن يخالطهم، و**الناعب**: المصوِّت، وأكثر ما يستعمل في أصوات الغربان [٢/ ٨٧١].

(٢) الصافات/ ٧.   (٣) الصافات/ ٦.   (٤) الملك/ ٥.   (٥) القلم/ ٩.   (٦) غافر/ ٣٦-٣٧.

(٧) تقدم برقم ٣٩٠ ص٢٢٠، وتكرر ص٢٣٣، ٢٩٣.

(٨) الروم/ ٤٦.   (٩) البقرة/ ٢٥٩.   (١٠) البقرة/ ٢٥٨.

الكاف زائدة، أي (ألم تر إلى الَّذي حاجَّ أو الَّذي مرَّ)، وقيل: الكاف اسمٌ بمعنى (مثل) معطوفٌ على (الَّذي)، أي ألم تنظر إلى الَّذي حاجَّ أو إلى مثل الَّذي مرَّ.

تنبيه:

من العطف على المعنى على قول البصريِّين نحو (لألزمنَّك أو تقضيَني حقِّي)؛ إذ النَّصب عندهم بإضمار (أنْ)، و(أنْ) والفعل في تأويل مصدر معطوفٍ على مصدر متوهَّم، أي (ليكوننَّ لزومٌ منِّي أو قضاءٌ منك لحقِّي)، ومنه ﴿ تُقَـٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾[1] في قراءة أُبيٍّ بحذف النُّون، وأمَّا قراءة الجمهور بالنُّون فبالعطف على لفظ (تقاتلونهم)، أو على القطع بتقدير (أو هم يسلمون)، ومثله (ما تأتينا فتحدِّثَنا) بالنَّصب، أي (ما يكون منك إتيانٌ فحديث)، ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي (ما تأتينا فكيف تحدِّثنا؟) أو نفي الحديث فقط، حتَّى كأنَّه قيل: (ما تأتينا محدِّثًا) أي (بل غير محدِّث)، وعلى المعنى الأوَّل جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ ﴾[2]، أي (فكيف يموتون؟)، ويمتنع أن يكون على الثَّاني؛ إذ يمتنع أن يُقضَى عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إمَّا عطفًا على (تأتينا) فيكون كلٌّ منهما داخلاً عليه حرف النَّفي، أو على القطع فيكون موجبًا، وذلك واضحٌ في نحو (ما تأتينا فتجهل أمرنا)، و(لم تقرأ فتنسى)؛ لأنَّ المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنَّه لو عطف لجزم (تنسى)، وفي قوله [من الخفيف]:

٦٥٦- غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلا [3]

إذ المعنى أنَّه لم يأت باليقين، فنحن نرجو خلاف ما أتى به؛ لانتفاء اليقين عمَّا أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه؛ لأنَّه يصير منفيًّا على حدته كالأوَّل إذا جزم، ومنفيًا على الجمع إذا نُصب، وإنَّما المراد إثباته، وأمَّا إجازتهم ذلك في المثال السَّابق فمشكلة؛ لأنَّ الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان، وقد يوجَّه قولهم بأن يكون معناه (ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدِّثنا الآن عوضًا عن ذلك)، وللاستئناف وجهٌ آخر، وهو أن يكون على معنى السَّببيَّة وانتفاء الثَّاني لانتفاء الأوَّل، وهو أحد وجهي النَّصب، وهو قليل، وعليه قوله [من الكامل]:

٦٥٧- فَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ ما جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ [4]

أي (لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنَّها لم تعرفه فلم تجزع)، وقرأ عيسى بن عمر ﴿ فيموتون ﴾ عطفًا على ﴿ يُقۡضَىٰ ﴾، وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السَّببيَّة كما قدَّمنا في البيت، وقرأ السبعة ﴿ وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ ﴾[5] وقد كان النَّصب ممكنًا مثله في ﴿ فَيَمُوتُواْ ﴾

---

(١) الفتح/ ١٦. (٢) فاطر/ ٣٦. (٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٧٢].

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٧٢]. (٥) المرسلات/ ٣٦.

ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنَّه لم يقصد إلى معنى السَّببيَّة، بل إلى مجرَّد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النَّفي؛ لأنَّ المراد بـ﴿ لا يُؤْذَنُ لَهُمْ ﴾ نفي الإذن في الاعتذار وقد نُهوا عنه في قوله تعالى: ﴿ لا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ ﴾[(١)] فلا يتأتَّى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدر الدِّين أنَّه مستأنفٌ بتقدير (فهم يعتذرون)، وهو مُشكلٌ على مذهب الجماعة؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن، كما في قولك: (ما تؤذينا فنحبُّك) بالرَّفع، ولصحَّة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿ لا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ ﴾ على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾[(٢)]، ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾[(٣)]، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة (ما تأتينا فتجهل أمورنا)، ويردُّه أنَّ الفاء غير العاطفة للسَّببيَّة، ولا يتسبَّب الاعتذار في وقتٍ عن نفي الإذن فيه في وقتٍ آخر، وقد صحَّ الاستئناف بوجهٍ آخر يكون الاعتذار معه منفيًّا، وهو ما قدَّمناه ونقلناه عن ابن خروف من أنَّ المستأنف قد يكون على معنى السَّببيَّة، وقد صرَّح به هنا الأعلم وأنَّه في المعنى مثل ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾[(٤)]، وردَّه ابن عصفور بأنَّ الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنَّه يتسبَّب عنه الموت جزمًا، وردَّ عليه ابن الضَّائع بأنَّ النَّصب على معنى السَّببيَّة في (ما تأتينا فتحدِّثنا) جائزٌ بإجماع مع أنَّه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التَّحديث، والَّذي أقول إنَّ مجيء الرفع بهذا المعنى قليلٌ جدًّا، فلا يحسن حمل التَّنزيل عليه.

تنبيه:

(لا تأكل سمكًا وتشرب لبنًا) إن جزمت فالعطف على اللَّفظ والنَّهي عن كلٍّ منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريِّين على المعنى، والنَّهي عند الجميع عن الجمع، أي لا يكن منك أكل سمكٍ مع شرب لبن، وإن رفعت فالمشهور أنَّه نهيٌ عن الأول وإباحةٌ للثَّاني، وأنَّ المعنى (ولك شرب اللَّبن)، وتوجيهه أنَّه مستأنف، فلم يتوجَّه إليه حرف النَّهي، وقال بدر الدِّين ابن مالك إنَّ معناه كمعنى وجه النَّصب، ولكنَّه على تقدير (لا تأكل السَّمك وأنت تشرب اللَّبن). اهـ ، وكأنَّه قدَّر الواو للحال، وفيه بُعد؛ لدخولها في اللَّفظ على المضارع المثبت، ثمَّ هو مخالفٌ لقولهم؛ إذ جعلوا لكلٍّ من أوجه الإعراب معنى.

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس:

منعه البيانيُّون، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التَّسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصَّفَّار ـ بالفاء ـ تلميذ ابن عصفور وجماعة؛

---

(١) التحريم/ ٧. (٢) الرحمن/ ٣٩. (٣) الصافات/ ٢٤. (٤) فاطر/ ٣٦.

مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾[1] في سورة البقرة، ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2] في سورة الصَّفّ، قال أبو حيَّان: " وأجاز سيبويه (جاءني زيد ومن عمرو العاقلان) على أن يكون (العاقلان) خبرا محذوف، ويؤيِّده قوله [من الطويل]:

وَإِنَّ شِفائِي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ　　وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ [3]

وقوله [من الطويل]:

٦٥٨- تُناغِي غَزالاً عِنْدَ بابِ ابْنِ عامِرٍ　　وَكَحِّلْ مَآقِيكَ الْحِسانَ بِإِثْمِدِ [4]

واستدلَّ الصَّفّار بهذا البيت وقوله [من الطويل]:

وَقائِلَةٍ: خَوْلانُ، فانْكِحْ فَتاتَهُمْ　　........................ [5]

فإنَّ تقديره عند سيبويه (هذه خولان) ".

وأقول: أمَّا آية البقرة فقال الزَّمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتَّى يُطلَب له مُشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك: (زيدٌ يُعاقَب بالقيد وبشِّر فلانًا بالإطلاق)، وجوَّز عطفه على (اتَّقوا)، وأتمُّ من كلامه في الجواب الأوَّل أن يُقال: المعتمد بالعطف جملة الثَّواب كما ذكر، ويُزاد عليه فيقال: والكلام منظورٌ فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنَّه قيل: (والَّذين آمنوا وعملوا الصَّالحات لهم جنَّاتٌ فبشِّرهم بذلك)، وأمَّا الجواب الثَّاني ففيه نظر؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يكون جوابًا للشَّرط؛ إذ ليس الأمر بالتَّبشير مشروطًا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن، ويُجاب بأنَّه قد علم أنَّهم غير المؤمنين، فكأنَّه قيل: (فإن لم يفعلوا فبشِّر غيرهم بالجنَّات)، ومعنى هذا (فبشِّر هؤلاء المعاندين بأنَّه لا حظَّ لهم من الجنَّة).

وقال في آية الصَّفِّ إنَّ العطف على (تؤمنون)؛ لأنَّه بمعنى (آمنوا)، ولا يقدح في ذلك أنَّ المخاطب بـ(تؤمنون) المؤمنون وبـ(بشر) النبي، ولا أن يُقال في (تؤمنون) إنَّه تفسيرٌ للتَّجارة لا طلب، وإن (يغفر لكم) جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السَّبب منزلة السبب كما مرَّ في بحث الجمل المفسرة؛ لأنَّ تَخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: (قوموا واقعد يا زيد)، ولأنَّ (تؤمنون) لا يتعيَّن للتَّفسير سلَّمنا، ولكن يحتمل أنَّه تفسير مع كونه أمرًا، وذلك بأن يكون معنى الكلام السَّابق (اتَّجروا تجارةً تُنجيكم من عذاب أليم) كما كان ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[6] في معنى (انتهوا)، أو بأن يكون تفسيرًا في المعنى دون الصِّناعة؛ لأنَّ الأمر قد يُساق لإفادة المعنى الَّذي

---

(١) البقرة/ ٢٤.　(٢) الصافات/ ١٣.　(٣) لمويلك المزموم، تقدم برقم ٥٢٠ ص٢٨٥.
(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٧٢].　(٥) تقدم برقم ٢٥٠ ص١٤٠.
(٦) المائدة/ ٩١.

يتحصَّل من المفسِّرة، يقول: (هل أدلُّك على سبب نجاتك؟ آمن بالله)، كما تقول: (هو أن تؤمن بالله)، وحينئذٍ فيمتنع العطف؛ لعدم دخول التَّبشير في معنى التَّفسير.

وقال السَّكَّاكي: الأمران معطوفان على (قل) مقدَّرة قبل (يا أيُّها)، وحذف القول كثيرٌ.

وقيل: معطوفان على أمر محذوفٍ تقديره في الأوَّل (فأنذر) وفي الثَّانية (فأبشر)، كما قال الزَّمخشري في ﴿ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا ﴾[1] إنَّ التَّقدير (فاحذرني واهجرني)؛ لدلالة ﴿ لَأَرۡجُمَنَّكَ ﴾[1] على التَّهديد، وأمَّا

.... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟

فـ(هل) فيه نافية، مثلها في ﴿ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾[2].

وأمَّا (هذه خولان) فمعناه (تنبَّهْ لخولان)، أو الفاء لمجرَّد السَّببيَّة مثلها في جواب الشَّرط، وإذ قد استدلاًّ بذلك فهلاً استدلاًّ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ﴾[3]، ونحوه في التَّنزيل كثير، وأمَّا

٦٥٩- .... وَكَحِّلْ مَآقِيكَ ....[4]

فيتوقَّف على النَّظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفًا على أمرٍ مقدَّرٍ يدلُّ عليه المعنى، أي (فافعل كذا وكحِّلْ)، كما قيل في ﴿ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا ﴾.

وأمَّا ما نقله أبو حيَّان عن سيبويه فغلط عليه، وإنَّما قال: "واعلم أنَّه لا يجوز (مَن عبد الله وهذا زيدٌ الرَّجلين الصالحين) رفعت أو نصبت؛ لأنَّك لا تثني إلا على من أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة"، وقال الصَّفَّار: لَمَّا منعها سيبويه من جهة النَّعت عُلِم أنَّ زوال النَّعت يصحِّحها، فتصرَّف أبو حيَّان في كلام الصَّفَّار فوهم فيه، ولا حجَّة فيما ذكر الصَّفَّار؛ إذ قد يكون للشَّيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنَّه الَّذي اقتضاه المقام، والله أعلم.

عطف الاسميَّة على الفعليَّة وبالعكس:

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها الجواز مطلقًا، وهو المفهوم من قول النَّحويِّين في باب الاشتغال في مثل (قام زيدٌ وعمرا أكرمته) إنَّ نصب (عمرًا) أرجح؛ لأنَّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أَولى من تخالفهما.

والثَّاني المنع مطلقًا، حُكي عن ابن جنِّي أنَّه قال في قوله [من الرمل]:

٦٦٠- عاضَها اللهُ غُلامًا بَعْدَ ما شابَتِ الأَصْداغُ والضِّرْسُ نَقِدْ[5]

---

(١) مريم/ ٤٦. (٢) الأحقاف/ ٣٥. (٣) الكوثر/ ١-٢.

(٤) لحسان بن ثابت، تمامه: **فناغ لدى الأبواب حورًا نواعمًا*وكحِّل مآقيك الحسان بإثمدِ** [٢/ ٨٧٣].

(٥) **عاضها**: عوَّضها، و**النَّقَد**: أكل في الضرس، والفعل نقِد [٢/ ٨٧٣].

إنَّ (الضرس) فاعلٌ بمحذوفٍ يفسِّره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النَّصب في مسألة الاشتغال السَّابقة، إلاَّ إن قال: أقدِّر الواو للاستئناف.

والثَّالث لأبي عليٍّ أنَّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في سرِّ الصِّناعة، وبنى عليه منع كون الفاء في (خرجت فإذا الأسد حاضر) عاطفة.

وأضعف الثَّلاثة القول الثَّاني، وقد لهج به الرَّازي في تفسيره، وذكر في كتابه في مناقب الشَّافعيِّ رضي الله عنه أنَّ مجلسًا جمعه وجماعة من الحنفيَّة، وأنَّهم زعموا أنَّ قول الشَّافعيِّ يحلُّ أكل متروك التَّسمية مردودٌ بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ﴾[1] فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حُجَّةٌ للشَّافعيِّ، وذلك لأنَّ الواو ليست للعطف؛ لتخالف الجملتين بالاسميَّة والفعليَّة، ولا للاستئناف؛ لأنَّ أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيِّدة للنَّهي، والمعنى (لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقًا)، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقًا، والفسق قد فسَّره الله تعالى بقوله: ﴿ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾[2]، فالمعنى (لا تأكلوا منه إذا سُمِّي عليه غير الله)، ومفهومه (كلوا منه إذا لم يسمَّ عليه غير الله). اهـ ملخَّصًا موضَّحًا، ولو أبطل العطف لتخالُف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صوابًا.

العطف على معمولي عاملَين:

وقولهم: (على عاملَين) فيه تجوُّز، أجمعوا على جواز العطف على معمولي عاملٍ واحدٍ نحو (إنَّ زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ)، وعلى معمولات عاملٍ نحو (أعلم زيد عمرًا بكرا جالسًا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا)، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو (إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر)، وأمَّا معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جارًّا فقال ابن مالك: هو ممتنعٌ إجماعًا نحو (كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر)، وليس كذلك، بل نقل الفارسيُّ الجواز مطلقًا عن جماعة، وقيل إنَّ منهم الأخفش، وإن كان أحدهما جارًّا فإن كان الجارُّ مؤخَّرًا نحو (زيدٌ في الدار والحجرة عمرو) أو (وعمرو الحجرة) فنقل المهدويُّ أنَّه ممتنعٌ إجماعًا، وليس كذلك، بل هو جائزٌ عند مَن ذكرنا، وإن كان الجارُّ مقدَّمًا نحو (في الدَّار زيدٌ والحجرة عمرو) فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرِّد وابن السَّرَّاج وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائيُّ والفرَّاء والزَّجَّاج، وفصَّل قومٌ منهم الأعلم فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز؛ لأنَّه كذا سُمع، ولأنَّ فيه تعادل المتعاطفات، وإلاَّ امتنع نحو (في الدَّار زيد وعمرو الحجرة).

---

(١) الأنعام/ ١٢١. (٢) الأنعام/ ١٤٥.

وقد جاءت مواضع يدلُّ ظاهرها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ . وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[1]، (آيات) الأولى منصوبةٌ إجماعًا؛ لأنَّها اسم (إن)، والثَّانية والثَّالثة قرأهما الأخوان بالنَّصب والباقون بالرَّفع، وقد استدلَّ بالقراءتين في (آيات) الثَّالثة على المسألة، أمَّا الرَّفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و(في)، وأمَّا النَّصب فعلى نيابتها مناب (إن) و(في)، وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدها أنَّ (في) مقدَّرة، فالعمل لها، ويؤيِّده أنَّ في حرف عبد الله التَّصريح بـ(في)، وعلى هذا الواو نائبةٌ مناب عاملٍ واحد، وهو الابتداء أو (إن).

والثَّاني أنَّ انتصاب (آيات) على التَّوكيد للأولى ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات، وعليهما فليست (في) مقدَّرة.

والثَّالث يخصُّ قراءة النَّصب، وهو أنَّه على إضمار (إن) و(في)، ذكره الشَّاطبيُّ وغيره، وإضمار (إن) بعيد.

ومِمَّا يُشكل على مذهب سيبويه قوله [من المتقارب]:

٦٦١- هَوِّنْ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإلَهِ مقَادِيرُها
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّها وَلا قاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُها [2]

لأنَّ (قاصر) عطف على مجرور الباء، فإن كان (مأمورها) عطفًا على مرفوع (ليس) لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بـ(قاصر) لزم عدم الارتباط بالمخبَر عنه؛ إذ التَّقدير حينئذٍ (فليس منهيُّها بقاصرٍ عنك مأمورها).

وقد أُجيبَ عن الثَّاني بأنَّه لَمَّا كان الضَّمير في (مأمورها) عائدًا على (الأمور) كان كالعائد على المنهيَّات؛ لدخولها في (الأمور).

واعلم أنَّ الزَّمخشريَّ مِمَّن منع العطف المذكور، ولهذا اتَّجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا . وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ﴾[3] الآيات فقال: " فإن قلت: نصب (إذا) معضل؛ لأنَّك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين"، يعني أنَّ (إذا) عطف على (إذا) المنصوبة بـ(أقسم)، والمخفوضات عطف على (الشَّمس) المخفوضة بواو القسَم، قال: "وإن

---

(١) الجاثية ٣-٥.
(٢) تقدم برقم ٢١٤ ص١٢٤.
(٣) الشمس/ ١-٢.

جعلتهنَّ للقَسَم وقعتَ فيما اتَّفق الخليل وسيبويه على استكراهه "، يعني أنَّهما استكرها ذلك لئلاَّ يحتاج كلُّ قسمٍ إلى جوابٍ يخصُّه، ثمَّ أجاب بأنَّ فعل القسَم لَمَّا كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنَّها هي النَّاصبة الخافضة، فكان العطف على معمولي عامل.

قال ابن الحاجب: " وهذه قوَّةٌ منه واستنباطٌ لمعنى دقيق، ثمَّ اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ . ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ . وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ . وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾(١) فإنَّ الجارَّ هنا الباء، وقد صُرِّح معه بفعل القسم، فلا تنزَّل الباء منزلة النَّاصبة الخافضة " اهـ

وبعد فالحقُّ جواز العطف على معمولي عاملين في نحو (في الدَّار زيد والحجرة عمرو)، ولا إشكال حينئذٍ في الآية.

وأخذ ابن الخبَّاز جواب الزَّمخشريِّ فجعله قولاً مستقلاًّ فقال في كتاب النِّهاية: وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفًا فهو كالمعدوم، ولهذا جاز العطف في نحو ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ . وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾(٢)، وما أظنُّه وقف في ذلك على كلام غير الزَّمخشريِّ، فينبغي له أن يقيِّد الحذف بالوجوب.

المواضع الَّتي يعود الضَّمير فيها على ما تأخَّر لفظًا ورتبة:

وهي سبعة:

أحدها أن يكون الضَّمير مرفوعًا بـ(نعم) أو (بئس)، ولا يفسَّر إلا بالتَّمييز نحو (نعم رجلاً زيدٌ) و(بئس رجلاً عمرٌو)، ويلتحق بهما (فَعُل) الَّذي يُراد به المدح والذَّمُّ نحو ﴿ سَآءَ مَثَلاً ٱلۡقَوۡمُ ﴾(٣)، و﴿ كَبُرَتۡ كَلِمَةً تَخۡرُجُ ﴾(٤)، و(ظَرُف رجلاً زيدٌ)، وعن الفرَّاء والكسائيِّ أنَّ المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل، ويردُّه (نعم رجلاً كان زيد) ولا يدخل النَّاسخ على الفاعل، وأنَّه قد يُحذَف نحو ﴿ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً ﴾(٥).

الثَّاني أن يكون مرفوعًا بأوَّل المتنازعين الْمُعمل ثانيهما، نحو قوله [من الطويل]:

٦٦٢- جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ (٦)

والكوفيُّون يمنعون من ذلك، فقال الكسائيُّ: يُحذَف الفاعل، وقال الفرَّاء: يُضمر ويؤخَّر عن المفسر، فإن استوى العاملان في طلب الرَّفع وكان العطف بالواو نحو (قام وقعد أخواك) فهو عنده فاعلٌ بهما.

الثَّالث أن يكون مخبرًا عنه فيفسِّره خبره، نحو ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا ﴾(٧)، قال الزَّمخشريُّ:

---

(١) التكوير/ ١٥-١٨. (٢) الليل/ ١-٢. (٣) الأعراف/ ١٧٧. (٤) الكهف/ ٥. (٥) الكهف/ ٥٠.

(٦) لم يسم قائله، والجفا: خلاف البر، و**الأخلاء**: جمع خليل، و**الجميل**: الشيء الحسن، ومهمل: اسم فاعل من الإهمال، وهو الترك [٢/ ٨٧٤]. (٧) الأنعام/ ٢٩.

هذا الضَّمير لا يعلم ما يعنى به إلاَّ بما يتلوه، وأصله (إن الحياة إلاَّ حياتنا الدُّنيا) ثمَّ وضع (هي) موضع (الحياة)؛ لأن الخبر يدلُّ عليها ويبيِّنها، قال: ومنه [من المتقارب]:

هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ ما حُمِّلَتْ .... [1]

و(هي العرب تقول ما شاءت)، قال ابن مالك: وهذا من جيِّد كلامه، ولكن في تمثيله بـ(هي النَّفس) و(هي العرب) ضعف؛ لإمكان جعل (النَّفس) و(العرب) بدلين و(تحمل) و(تقول) خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضًا ضعف؛ لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كون (هي) ضمير القصَّة، فإن أراد الزَّمخشري أنَّ المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنَّه متعين فيهما فالضَّعف في كلام ابن مالك وحده.

الرَّابع ضمير الشَّأن والقصَّة نحو ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[2]، ونحو ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[3]، والكوفيُّ يسمِّيه (ضمير المجهول).

وهذا الضَّمير مخالفٌ للقياس من خمسة أوجه:

أحدها عوده على ما بعده لزومًا؛ إذ لا يجوز للجملة المفسِّرة له أن تتقدَّم هي ولا شيءٌ منها عليه، وقد غلط يوسف بن السِّيرافي إذ قال في قوله [من الطويل]:

٦٦٣- أَسَكْرانُ كانَ ابنُ المراغَةِ إذْ هَجا   تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَساكِرُ؟ [4]

فيمن رفع (سكران) و(ابن المراغة): إنَّ (كان) شأنيَّة، و(ابن المراغة سكران) مبتدأٌ وخبر، والجملة خبر (كان)، والصَّواب أنَّ (كان) زائدة، والأشهر في إنشاده نصب (سكران) ورفع (ابن المراغة)، فارتفاع (متساكر) على أنَّه خبرٌ لـ(هو) محذوفًا، ويُروى بالعكس، فاسم (كان) مستترٌ فيها.

والثَّاني أنَّ مفسره لا يكون إلاَّ جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيُّون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع، نحو (كان قائمًا زيد) و(ظننته قائما عمرو)، وهذا إن سُمع خُرِّج على أنَّ المرفوع مبتدأ، واسم (كان) وضمير (ظننته) راجعان إليه؛ لأنَّه في نيَّة التَّقديم، ويجوز كون المرفوع بعد (كان) اسمًا لها، وأجاز الكوفيُّون (إنَّه قام) و(إنَّه ضرب) على حذف المرفوع والتَّفسير بالفعل مبنيًّا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التَّفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

والثَّالث أنَّه لا يُتبع بتابع، فلا يؤكَّد ولا يُعطف عليه ولا يُبدل منه.

---

(١) أهمله السيوطي

(٢) الإخلاص/ ١.   (٣) الأنبياء/ ٩٧.

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٧٤]، وهو للفرزدق.

والرَّابع أنَّه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس أنَّه ملازمٌ للإفراد، فلا يُثنَّى ولا يُجمع وإن فُسِّر بحديثين أو أحاديث، وإذا تقرَّر هـذا عُلـم أنَّه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثمَّ ضعف قول الزَّمخشري في ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾[1] إنَّ اسـم (إنَّ) ضـمير الشَّأن، والأَولى كونه ضمير الشَّيطان، ويؤيِّده أنه قـرئ ﴿ وَقَبِيلَهُۥ ﴾ بالنَّصب، وضمير الشَّأن لا يُعطف عليه، وقول كثيرٍ من النَّحويِّين إنَّ اسم (أنْ) المفـتوحة المخفَّفة ضمير شأن، والأَولى أن يُعاد على غيره إذا أمكنَ، ويؤيِّده قول سيبويه في ﴿ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ . قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾[2] إنَّ تقديره (أنك)، وفي (كتبت إليه أن لا تفعل) إنَّه يُجزم على النَّهي، ويُنصب على معنى (لئلاَّ)، ويُرفع على (أنك).

الخـامس أن يُجرَّ بـ(رُبَّ) مفسرًا بتمييز، وحكمه حكم ضمير (نعم) و(بئس) في وجوب كون مفسره تمييزًا وكونه هو مفردًا، قال [من الخفيف]:

٦٦٤- رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى ما   يُورِثُ الْمَجْدَ دائِبًا فَأَجابُوا [3]

ولكـنَّه يلـزم أيـضًا الـتَّذكير فيُقال: (رُبَّه امرأة)، لا (رُبَّها)، ويقال: (نعمت امرأة هند)، وأجاز الكوفيُّون مطابقته للتَّمييز في التَّأنيث والتَّثنية والجمع، وليس بمسموع.

وعـندي أنَّ الزَّمخـشريَّ يفسِّر الضَّمير بالتَّمييز في غير بابي (نعم) و(رُبَّ)، وذلك أنَّه قال في تفسير ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ ﴾[4]: الضمير في (فسوَّاهن) ضمير مبهم، و(سبع سماوات) تفسيره، كقولهم: (رُبَّه رجلاً)، وقيل: راجع إلى السَّماء، والسَّماء في معنى الجنس، وقيل: جمع (سمـاءة)، والـوجه العربـيُّ هو الأوَّل. اهـ ، وتؤوِّل على أنَّ مراده أنَّ (سبع سماوات) بدل، وظاهر تشبيهه بـ(ربَّه رجلاً) يأباه.

السَّادس أن يكون مبدلاً منه الظَّاهر المفسِّر له، كـ(ضربته زيدًا)، قال ابن عصفور: أجازه الأخفش، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائزٌ بإجماع، نقله عنه ابن مالك، وممَّا خرَّجوا على ذلك قولهم: " اللَّهمَّ صلِّ عليه الرَّؤوف الرَّحيم " ، وقال الكسائيُّ: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير، وقوله [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوانِسا
فَلا تَلُمْهُ أَنْ يَنامَ البائِسا [5]

---

(١) الأعراف/ ٢٧.   (٢) الصافات/ ١٠٤-١٠٥.

(٣) لم يسم قائله، **ودائبًا**: دائمًا، **وفتيةً**: تمييز، وقد جاء الضمير في **(ربَّه)** مفردًا مع كون مميزه جمعًا [٢/ ٨٧٤].

(٤) البقرة/ ٢٩.

(٥) تقدم ص٣٧٠.

وقال سيبويه: هو بإضمار (أذمُّ)، وقولهم: (قاما أخواك) و(قاموا إخوتك) و(قمن نسوتك)، وقيل: على التَّقديم والتَّأخير، وقيل: الألف والواو والنُّون أحرفٌ كالتَّاء في (قامت هند)، وهو المختار.

والسَّابع أن يكون متَّصلاً بفاعلٍ مقدَّم ومفسِّره مفعولٌ مؤخَّر، كـ(ضرب غلامه زيدًا)، أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبدالله الطوال من الكوفيِّين، ومن شواهده قول حسَّان [من الطويل]:

٦٦٥- وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحِدًا   مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِما [(١)]

وقوله [من الطويل]:

٦٦٦- كَسا حِلْمُهُ ذا الْحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْددٍ   وَرَقَّى نَداهُ ذا النَّدى في ذُرا الْمَجْدِ [(٢)]

والجمهور يُوجبون في ذلك في النَّثر تقديم المفعول، نحو ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[(٣)].

ويمتنع بالإجماع نحو (صاحبها في الدَّار)؛ لاتِّصال الضَّمير بغير الفاعل، ونحو (ضرب غلامها عبد هند)؛ لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحو (ضرب غلامه زيد)، وقال الزمخشري في ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ ﴾[(٤)] الآية في قراءة أبي عمرو ﴿فَلا يَحْسِبُنَّهُم﴾ بالغيبة وضمِّ آخر الفعل إنَّ الفعل مُسندٌ للَّذين يفرحون واقعًا على ضميرهم محذوفًا، والأصل (لا يحسبنَّهم الَّذين يفرحون بمفازة)، أي لا يحسبنَّ أنفسهم الَّذين يفرحون فائزين، و(فلا يحسبنهم) توكيد، وكذا قال في قراءة هشام ﴿ وَلَا يحسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا ﴾[(٥)] بالغيبة إنَّ التَّقدير (ولا يحسبنَّهم)، و(الَّذين) فاعل، وردَّه أبو حيَّان باستلزامه عود الضَّمير على المؤخَّر، وهذا غريبٌ جدًّا؛ فإنَّ هذا المؤخَّر مقدَّمٌ في الرُّتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: (مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسه مكسورًا سرجُها) فقال: تقديم الحال هنا على عاملها وهو (ذاهبة) ممتنعٌ؛ لأنَّ فيه تقديم الضَّمير على مفسِّره، ولا شكَّ أنَّه لو قُدِّم لكان كقولك: (غلامه ضرب زيد)، ووقع لابن مالكٍ سهوٌ في هذا المثال من وجهٍ غير هذا، وهو أنَّه منع من التَّقديم لكون العامل صفةً، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصِّفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أنَّ أبا حيَّان صاحب هذه المقالة وقع له أنَّه منع عود الضَّمير إلى ما تقدَّم لفظًا وأجاز عوده إلى ما تأخَّر لفظًا ورتبة، أما

(١) هو لحسان بن ثابت الأنصاري يرثي المطعم بن عدي [٢/ ٨٧٥].

(٢) لم يسم قائله، والمعنى: كسا حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة، وأعطى عطاه صاحب العطا في أعلى مراتب المجد، **سُؤدد**: السيادة، **رقَّى**: من الرقي، وهو الصعود والارتفاع، **والنَّدى**: العطاء، **وذُرا**: جمع ذِروة، وذروة كل شيء: أعلاه [٢/ ٨٧٥].

(٣) البقرة/ ١٢٤.   (٤) آل عمران/ ١٨٨.   (٥) آل عمران/ ١٦٩.

الأوَّل فإنَّه منع في قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ ﴾[1] كون (ما) شرطيَّة؛ لأنَّ (تودُّ) حينئذٍ يكون دليلَ الجواب لا جوابًا؛ لكونه مرفوعًا، فيكون في نيَّة التَّقديم، فيكون حينئذٍ الضَّمير في (بينه) عائدًا على ما تأخَّر لفظًا ورتبة، وهذا عجيب؛ فإنَّ الضَّمير الآن عائدٌ على متقدِّمٍ لفظًا ولو قدم (تودُّ) لغير التَّركيب، ويلزمه أن يمنع (ضرب زيدًا غلامُه)؛ لأنَّ زيدًا في نيَّة التَّأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرَّق بينهما بما لا معوِّل عليه، وأمَّا الثَّاني فإنَّه قال في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾[2] إن فاعل (بدا) عائدٌ على السِّجن المفهوم من (ليسجننَّه).

شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا:

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى في شروطه، وهي ستَّة، وذلك أنَّه يُشترط فيما قبله أمران:

أحدهما كونه مبتدأً في الحال أو في الأصل، نحو ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾[3]، ﴿ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾[4] الآية، ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[5]، ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا ﴾[6]، ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا ﴾[7]، وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، كـ(جاء زيدٌ هو ضاحكًا)، وجعل منه ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ ﴾[8] فيمن نصب (أطهر)، ولَحَّن أبو عمرو مَن قرأ بذلك، وقد خرِّجت على أن (هؤلاء بناتي) جملة، و(هنَّ) إمَّا توكيدٌ لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و(لكم) الخبر، وعليهما فـ(أطهر) حال، وفيهما نظر؛ أمَّا الأوَّل فلأنَّ (بناتي) جامدٌ غير مؤوَّل بالمشتقِّ، فلا يتحمَّل ضميرًا عند البصريِّين، وأمَّا الثَّاني فلأنَّ الحال لا تتقدَّم على عاملها الظَّرفيِّ عند أكثرهم.

والثَّاني كونه معرفةً كما مثَّلنا، وأجاز الفرَّاء وهشام ومن تابعهما من الكوفيِّين كونه نكرةً نحو (ما ظننت أحدًا هو القائم) و(كان رجل هو القائم)، وحملوا عليه ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍ ﴾[9] فقدَّروا (أربى) منصوبًا.

ويُشترط فيما بعده أمران:

كونه خبرًا لمبتدأ في الحال أو في الأصل.

وكونه معرفةً أو كالمعرفة في أنَّه لا يقبل (أل) كما تقدَّم في ﴿ خَيۡرٗا ﴾ و﴿ أَقَلَّ ﴾، وشرط الَّذي كالمعرفة أن يكون اسمًا كما مثَّلنا، وخالف في ذلك الجرجانيُّ فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ ﴾[10]، وهو عند غيره توكيدٌ أو مبتدأ، وتبع

---

(١) آل عمران/ ٣٠. (٢) يوسف/ ٣٥. (٣) الأعراف/ ١٥٧. (٤) الصافات/ ١٦٥. (٥) المائدة/ ١١٧.
(٦) المزمل/ ٢٠. (٧) الكهف/ ٣٩. (٨) هود/ ٧٨. (٩) النحل/ ٩٢. (١٠) البروج/ ١٣.

الجرجانيَّ أبو البقاء فأجاز الفصل في ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[1]، وابن الخبَّاز فقال في شرح الإيضاح: " لا فرق بين كون امتناع (أل) لعارض كـ(أفعل من) والمضاف كـ(مثلك) و(غلام زيد) أو لذاته كالفعل المضارع " اهـ ، وهو قولُ السُّهيليِّ، قال في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ . وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا . وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾[2]، وإنَّما أتى بضمير الفصل في الأوَّلين دون الثَّالث لأنَّ بعض الجهَّال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله، كقول نمرود: (أنا أحيي وأميت)، وأمَّا الثَّالث فلم يدَّعه أحدٌ من النَّاس. اهـ

وقد يُستدلُّ لقول الجرجانيِّ بقوله تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِيٓ ﴾[3] فعطف (يهدي) على (الحق) الواقع خبرًا بعد الفصل. اهـ

ويُشترط له في نفسه أمران:

أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع (زيدٌ إيَّاه الفاضل) و(أنت إيَّاك العالم)، وأمَّا (إنَّك إيَّاك الفاضل) فجائزٌ على البدل عند البصريِّين، وعلى التَّوكيد عند الكوفيِّين.

والثَّاني أن يُطابق ما قبله، فلا يجوز (كنت هو الفاضل)، فأمَّا قول جرير ابن الخطفيِّ [من الوافر]:

٦٦٧- وَكائِنْ بِالأَباطِحِ مِنْ صَدِيقٍ   يَرانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصابا [4]

وكان قياسه (يراني أنا)، مثل ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ ﴾[5] فقيل: ليس هو فصلاً، وإنَّما هو توكيدٌ للفاعل، وقيل: بل هو فصل، فقيل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتَّى كان إذا أُصيب كأنَّ صديقه هو قد أُصيب فجعل ضمير الصَّديق بمنزلة ضميره؛ لأنَّه نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير مضافٍ إلى الياء، أي يرى مصابي، والمصاب حينئذٍ مصدر، كقولهم: (جبر الله مصابك) أي مصيبتك، أي (يرى مصابي هو المصاب العظيم)، ومثله في حذف الصفة ﴿ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾[6]، أي (الواضح)، وإلاَّ لكفروا بمفهوم الظرف، ﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴾[7]، أي (نافعًا)؛ لأنَّ أعمالهم تُوزن، بدليل ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾[8] الآية، وأجازوا (سِيرَ بزيدٍ سَيْرٌ) بتقدير الصِّفة، أي (واحد)، وإلاَّ لم يُفِدْ، وزعم ابن الحاجب أنَّ الإنشاد (لو أصيب) بإسناد الفعل إلى ضمير الصَّديق، وأنَّ (هو) توكيدٌ له أو لضمير (يرى)، قال: " إذ لا يقول عاقلٌ يراني مصابًا إذا أصابتني مصيبة " . اهـ ، وعلى ما قدَّمناه من تقدير الصِّفة لا يتَّجه الاعتراض، ويُروى (يراه) أي يرى نفسه، و(تراه) بالخطاب، ولا إشكال حينئذٍ ولا تقدير، والمصاب حينئذٍ مفعولٌ لا مصدر، ولم يطَّلع على هاتين الرِّوايتين بعضهم فقال: ولو أنَّه قال: (يراه) لكان حسنًا، أي يرى الصَّديق نفسه مصابًا إذا أُصبتُ.

---

(١) فاطر/ ١٠. (٢) النجم/ ٤٣-٤٥. (٣) سبأ/ ٦.

(٤) هذا من قصيدة لجرير يمدح بها الحجاج بن يوسف [٢/ ٨٧٥].

(٥) الكهف/ ٣٩ (٦) البقرة/ ٧١. (٧) الكهف/ ١٠٥. (٨) الأعراف/ ٩.

المسألة الثَّانية في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها لفظيٌّ، وهو الإعلام من أوَّل الأمر بأنَّ ما بعده خبرٌ لا تابع، ولهذا سُمِّي فصلاً؛ لأنَّه فصل بين الخبر والتابع، وعمادًا؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النَّحويِّين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التَّابع أَولى من ذكر أكثرهم الصِّفة؛ لوقوع الفصل في نحو ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[1]، والضَّمائر لا توصف.

والثَّاني معنويٌّ، وهو التَّوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنَّه لا يجامع التَّوكيد، فلا يُقال: (زيدٌ نفسه هو الفاضل)، وعلى ذلك سمَّاه بعض الكوفيِّين دعامة؛ لأنَّه يدعم به الكلام، أي يُقوَّى ويؤكَّد.

والثَّالث معنويٌّ أيضًا، وهو الاختصاص، وكثيرٌ من البيانيِّين يقتصر عليه، وذكر الزَّمخشريُّ الثَّلاثة في تفسير ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾[2] فقال: فائدته الدِّلالة على أنَّ الوارد بعده خبرٌ لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنَّ فائدة المسند ثابتةٌ للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثَّالثة في محله:

زعم البصريُّون أنَّه لا محلَّ له، ثمَّ قال أكثرهم إنَّه حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و(أل) الموصولة، وقال الكوفيُّون: له محلٌّ، ثمَّ قال الكسائيُّ: محلُّه بحسب ما بعده، وقال الفرَّاء: بحسب ما قبله، فمحلُّه بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي (ظنَّ) نصب، وبين معمولي (كان) رفعٌ عند الفرَّاء ونصبٌ عند الكسائيِّ، وبين معمولي (إنَّ) بالعكس.

المسألة الرابعة فيما يحتمل من الأوجه:

يحتمل في نحو ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[3]، ونحو ﴿ إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ﴾[4] الفصليَّة والتَّوكيد دون الابتداء؛ لانتصاب ما بعده، وفي نحو ﴿ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾[5]، ونحو (زيد هو العالم) و(إنَّ عمرًا هو الفاضل) الفصليَّة والابتداء دون التَّوكيد؛ لدخول اللاَّم في الأولى، ولكون ما قبله ظاهرًا في الثَّانية والثَّالثة، ولا يؤكَّد الظَّاهر بالمضمر؛ لأنَّه ضعيفٌ والظَّاهر قويٌّ، ووهم أبو البقاء فأجاز في ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ﴾[6] التَّوكيد، وقد يُريد أنَّه توكيدٌ لضمير مستتر في (شانئك)، لا لنفس (شانئك)، ويحتمل الثَّلاثة في نحو (أنت أنت الفاضل) ونحو ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾[7]، ومَن أجاز إبدال الضَّمير من الظَّاهر أجاز في نحو (إنَّ زيدًا هو الفاضل) البدليَّة، ووهم أبو البقاء فأجاز في ﴿ تَجِدُوه عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرًا ﴾[8]

---

(١) المائدة/ ١١٧. (٢) البقرة/ ٥. (٣) المائدة/ ١١٧. (٤) الأعراف/ ١١٣.
(٥) الصافات/ ١٦٥. (٦) الكوثر/ ٣. (٧) المائدة/ ١٠٩. (٨) المزمل/ ٢٠.

كونه بدلاً من الضَّمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب: (قد جرَّبتك فكنت أنت أنت)، الضَّميران مبتدأ وخبر، والجملة خبر (كان)، ولو قدَّرت الأوَّل فصلاً أو توكيدًا لقلت: (أنت إيَّاك).

والضَّمير في قوله تعالى: ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾(١) مبتدأ؛ لأنَّ ظهور ما قبله يمنع التَّوكيد، وتنكيره يمنع الفصل.

وفي الحديث "كلُّ مولودٍ يولد على الفطرة حتَّى يكون أبواه هما اللَّذان يهوِّدانه أو ينصِّرانه"، إن قدِّر في (يكون) ضمير لـ(كل) فـ(أبواه) مبتدأ، وقول (هما) إمَّا مبتدأٌ ثان وخبره (اللذان) والجملة خبر (أبواه)، وإمَّا فصل، وإمَّا بدلٌ من (أبواه) إذا أجزنا إبدال الضَّمير من الظَّاهر، و(اللَّذان) خبر (أبواه)، وإن قدِّر يكون خاليًا من الضَّمير فـ(أبواه) اسم (يكون)، و(هما) مبتدأ أو فصل أو بدل، وعلى الأوَّل فـ(اللذان) بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء.

روابط الجملة بما هي خبر عنه:

وهي عشرة:

أحدها الضَّمير، وهو الأصل، ولهذا يُربط به مذكورًا كـ(زيد ضربته)، ومحذوفًا مرفوعًا نحو ﴿ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾(٢) إذا قُدِّر (لهما ساحران)، ومنصوبًا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾(٣)، ولم يقرأ بذلك في سورة النِّساء، بل قرأ بنصب (كل) كالجماعة؛ لأنَّ قبله جملة فعليَّة وهي ﴿ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ ﴾(٤) فساوى بين الجملتين في الفعليَّة، بل بين الجمل؛ لأن بعده ﴿ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ ﴾، وهذا مِمَّا أغفلوه، أعني التَّرجيح باعتبار ما يُعطف على الجملة؛ فإنَّهم ذكروا رجحان النَّصب على الرَّفع في باب الاشتغال في نحو (قام زيدٌ وعمرًا أكرمته) للتَّناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو (زيد ضربته وأكرمت عمرا) ولا فرق بينهما، وقول أبي النجم [من الرجز]:

.... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (٥)

ولو نصب (كل) على التَّوكيد لم يصحَّ؛ لأنَّ (ذنبًا) نكرة، أو على المفعوليَّة كان فاسدًا معنى؛ لما بيَّنَّاه في فصل (كل)، وضعيفًا صناعةً؛ لأنَّ حقَّ (كل) المتَّصلة بالضَّمير ألاَّ تُستعمل إلاَّ توكيدًا أو مبتدأً نحو ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾(٦) قُرئ بالنَّصب والرَّفع، وقراءة جماعة ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾(٧) بالرَّفع، ومجرورًا نحو (السَّمن منوان بدرهم)، أي منه، وقول امرأة: (زوجي المسُّ مسُّ أرنب والرِّيح ريح زرنب) إذا لم نقل إنَّ (أل) نائبة عن الضَّمير، وقوله تعالى:

---

(١) النحل/ ٩٢. (٢) طه/ ٦٣. (٣) الحديد/ ١٠. (٤) النساء/ ٩٥.
(٥) تقدم برقم ٣٠٧ ص١٦٩. (٦) آل عمران/ ١٥٤. (٧) المائدة/ ٥٠.

﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [1]، أي إنَّ ذلك منه، ولا بد من هذا التَّقدير سواء أقدَّرنا اللاَّم للابتداء و(من) موصولة أو شرطيَّة أم قدَّرنا اللاَّم موطِّئة و(من) شرطيَّة، أمَّا على الأوَّل فلأنَّ الجملة خبر، وأمَّا على الثَّاني فلأنَّه لا بدَّ في جواب اسم الشَّرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا إنَّه الخبر أو إنَّ الخبر فعل الشَّرط، وهو الصَّحيح، وأمَّا على الثَّالث فلأنَّها جواب القسَم في اللَّفظ وجواب الشَّرط في المعنى، وقول أبي البقاء والحوفي إنَّ الجملة جواب الشَّرط مردودٌ؛ لأنها اسميَّة، وقولهما إنَّها على إضمار الفاء مردود؛ لاختصاص ذلك بالشِّعر، ويجب على قولهما أن تكون اللاَّم للابتداء لا للتَّوطئة.

تنبيه:

قد يوجد الضَّمير في اللَّفظ ولا يحصل الرَّبط، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها أن يكون معطوفًا بغير الواو، نحو (زيد قام عمرو فهو) أو (ثمَّ هو).

والثَّانية أن يُعاد العامل، نحو (زيد قام عمرو وقام هو).

والثَّالثة أن يكون بدلاً، نحو (حسن الجارية الجارية أعجبتني هو)، فهو بدل اشتمال من الضَّمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التَّقدير كأنَّه من جملة أخرى، وقياس قول مَن جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصحَّ المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النَّصب والرَّفع في نحو (زيد ضربت عمرًا وأباه)، ويمتنع الرَّفع والنَّصب مع الفاء و(ثمَّ) ومع التَّصريح بالعامل، وإذا أبدلت (أخاه) ونحوه من (عمرو) لم يجوزا على ما مرَّ من الاختلاف في عامل البدل، فإن قدَّرته بيانًا جاز باتِّفاق، أو بدلاً لم يجز، ويجوز بالاتِّفاق (زيد ضربت رجلا يحبه) رفعت زيدًا أو نصبته؛ لأنَّ الصِّفة والموصوف كالشَّيء الواحد.

الثَّاني الإشارة، نحو ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾[2]، ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾[3]، ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[4]، ويحتمله ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾[5]، وخصَّ ابن الحاجِّ المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفًا والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو (زيد قام هذا) لمانعين، و(زيد قام ذلك) لمانع، والحجَّة عليه في الآية الثَّالثة، ولا حجَّة عليه في الرَّابعة؛ لاحتمال كون (ذلك) فيها بدلاً أو بيانًا، وجوَّز الفارسيُّ كونه صفة، وتبعه جماعةٌ منهم أبو البقاء، وردَّه الحوفي بأنَّ الصِّفة لا تكون أعرف من الموصوف.

---

(١) الشورى/ ٤٣. (٢) الأعراف/ ٣٦. (٣) الأعراف/ ٤٢.

(٤) الإسراء/ ٣٦. (٥) الأعراف/ ٢٦.

الثَّالث إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التَّهويل والتَّفخيم، نحو ﴿ ٱلْحَاقَّةُ . مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾(١)، ﴿ وَأَصْحَابُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَابُ ٱلْيَمِينِ ﴾(٢)، وقال [من الخفيف]:

٦٦٨- لا أرى الموت يسبق الموت شيء   نغص الموت ذا الغنى والفقيرا (٣)

والرَّابع إعادته بمعناه، نحو (زيد جاءني أبو عبد الله) إذا كان (أبو عبد الله) كنيةً له، أجازه أبو الحسن، مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَابِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾(٤)، وأُجيب بمنع كون (الذين) مبتدأ، بل مجرور بالعطف على ﴿ الَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾، ولئن سُلِّم فالرَّابط العموم؛ لأنَّ المصلحين أعمُّ من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي (منهم)، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي (مأجورون)، والجملة دليله.

والخامس عمومٌ يشمل المبتدأ، نحو (زيد نعم الرَّجل)، وقوله [من الطويل]:

٦٦٩- .... فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْها فَلا صَبْرا (٥)

كذا قالوا، ويلزمهم أن يُجيزوا (زيد مات النَّاس) و(عمرو كل النَّاس يموتون) و(خالد لا رجل في الدَّار)، أمَّا المثال فقيل: الرَّابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحَّة تلك المسألة وعلى القول بأن (أل) في فاعلي (نعم) و(بئس) للعهد لا للجنس، وأمَّا البيت فالرَّابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مرادًا؛ إذ المراد أنَّه لا صبر له عنها لأنَّه لا صبر له عن شيء.

والسَّادس أن يعطف بفاء السَّببيَّة جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾(٦)، وقوله [من الطويل]:

وَإِنْسانُ عَيْنِي يَحْسُرُ الْماءَ تارَةً   فَيَبْدُو وَتاراتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ (٧)

كذا قالوا، والبيت محتملٌ لأن يكون أصله (يحسر الماء عنه) أي ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيقٌ تقدَّم في موضعه.

والسَّابع العطف بالواو، أجازه هشام وحده، نحو (زيد قامت هند وأكرمها)، ونحو (زيد قام وقعدت هند)، بناء على أنَّ الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، وإنَّما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز (هذان قائم وقاعد) دون (هذان يقوم وقعد).

والثَّامن شرطٌ يشتمل على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخبر نحو (زيد يقوم عمرو إن قام).

---

(١) الحاقة/ ١، ٢.   (٢) الواقعة/ ٢٧.

(٣) ذكره السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٧٦].   (٤) الأعراف/ ١٧٠.

(٥) لابن ميَّادة (رميح بن أبرد)، وصدره: **ألا ليت شعري هل إلى أمِّ جحدرٍ* سبيلٌ** [٢/ ٨٧٦].

(٦) الحج/ ٦٣.   (٧) أهمله السيوطي، وهو لذي الرُّمَّة.

والتَّاسع (أل) النَّائبة عن الضَّمير، وهو قول الكوفيِّين وطائفة من البصريِّين، ومنه ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ . فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[1]، الأصل (مأواه)، وقال المانعون: التَّقدير (هي المأوى له).

والعاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو (هجِّيرى أبي بكر لا إله إلا الله)، ومن هذا أخبار ضمير الشَّأن والقصَّة نحو ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[2]، ونحو ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[3].

تنبيه:

الرَّابط في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾[4] إمَّا النُّون على أنَّ الأصل (وأزواج الذين)، وإمَّا كلمة (هم) مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التَّدريج، وتقديرهما إمَّا قبل (يتربصّن)، أي (أزواجهم يتربصن) وهو قول الأخفش، وإمَّا بعده، أي (يتربصن بعدهم) وهو قول الفرَّاء، وقال الكسائي وتبعه ابن مالك: الأصل (يتربص أزواجهم) ثمَّ جيء بالضَّمير مكان الأزواج لتقدُّم ذكرهنَّ، فامتنع ذكر الضَّمير؛ لأنَّ النُّون لا تضاف لكونها ضميرًا وحصل الرَّبط بالضَّمير القائم مقام الظَّاهر المضاف للضَّمير.

الأشياء الَّتي تحتاج إلى الرَّابط

وهي أحد عشر:

أحدها الجملة المخبَر بها، وقد مضت، ومن ثمَّ كان مردودًا قول ابن الطَّراوة في (لولا زيد لأكرمتك): إنَّ (لأكرمتك) هو الخبر، وقول ابن عطيَّة في ﴿ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ ﴾[5] إنَّ (لأملأنَّ) خبر الحق الأوَّل فيمن قرأه بالرفع، وقوله إنَّ التقدير (أن أملأ) مردود؛ لأنَّ (أن) تصيِّر الجملة مفردًا، وجواب القسم لا يكون مفردًا، بل الخبر فيهما محذوف، أي (لولا زيد موجود) و(الحق قسمي)، كما في (لعمرك لأفعلن).

الثَّاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها إلاَّ الضَّمير، إمَّا مذكورًا نحو ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾[6]، أو مقدَّرًا، إمَّا مرفوعًا كقوله [من الكامل]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ [7]

أي (هو عار)، أو منصوبًا كقوله [من الوافر]:

٦٧٠- ....   وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَباحِ [8]

---

(١) النازعات/ ٤٠-٤١. (٢) الإخلاص/ ١. (٣) الأنبياء/ ٩٧. (٤) البقرة/ ٢٣٤.
(٥) سورة ص/ ٨٤-٨٥. (٦) الإسراء/ ٩٣. (٧) تقدم برقم ٢٨ ص٢٢، ١١٤.
(٨) لجرير، وصدره: **أبحت حمى تهامة بعد نجدٍ** [١/ ٤٣].

أي (حميته)، أو مجرورًا نحو ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ شَيۡـًٔا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٌ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾[١]، فإنَّه على تقدير (فيه) أربع مرَّات، وقراءة الأعمش ﴿ فَسُبۡحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينًا تُمۡسُونَ وَحِينًا تُصۡبِحُونَ ﴾[٢] على تقدير (فيه) مرَّتين، وهل حذف الجارّ والمجرور معًا؟ أو حذف الجارّ وحده فانتصب الضَّمير واتَّصل بالفعل؟ كما قال [من الطويل]:

وَيَوْمًا شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وَعامِرًا ....

أي شهدنا فيه ثم حذف منصوبًا، قولان: الأوَّل عن سيبويه، والثَّاني عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن الشَّجري " قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلاَّ الهاء، أي إنَّ الجارَّ حُذف أوَّلاً ثمَّ حذف الضَّمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلاَّ فيه، وقال أكثر النَّحويِّين، منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي الأوَّل ". اهـ ، وهو مخالفٌ لما نقل غيره.

وزعم أبو حيَّان أنَّ الأَولى ألاَّ يقدر في الآية الأولى ضمير، بل يقدَّر أنَّ الأصل (يوما يوم لا تجزي) بإبدال (يوم) الثَّاني من الأوَّل، ثمَّ حذف المضاف، ولا يُعلم أن مضافًا إلى جملة حُذف، ثمَّ إن ادَّعى أنَّ الجملة باقية على محلها من الجرِّ فشاذٌّ، أو أنَّها أُنيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الثَّالث الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالبًا إلاَّ الضَّمير، إمَّا مذكورًا نحو ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ ﴾[٣]، ونحو ﴿ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡ ﴾[٤]، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ ﴾[٥]، ونحو ﴿ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ ﴾[٦]، وإمَّا مقدَّرًا نحو ﴿ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ ﴾[٧]، ونحو ﴿ وَما عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[٨]، ﴿ وفِيها ما تَشْتَهِي الأَنْفُسُ ﴾[٩]ونحو ﴿ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ﴾[٦]، والحذف من الصلة أقوى منه من الصِّفة، ومن الصِّفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يخلف الضَّمير، كقوله [من الطويل]:

فَيا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ في كُلِّ مَوْطِنٍ   وَأَنْتَ الَّذِي في رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ [١٠]

وهو قليل، قالوا: وتقديره (وأنت الَّذي في رحمته)، وقد كان يمكنهم أن يقدِّروا (في رحمتك)، كقوله [من الطويل]:

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي ما وَعَدْتَنِي   ....[١١]

---

(١) البقرة/ ٤٨.   (٢) الروم/ ١٧.   (٣) البقرة/ ٣.   (٤) يس/ ٣٥.
(٥) الزخرف/ ٧١.   (٦) المؤمنون/ ٣٣.   (٧) مريم/ ٦٩.
(٨) هي الآية (يس/ ٣٥) بقراءة الأخوين وأبي بكر.
(٩) هي الآية (الزخرف/ ٧١) بقراءة السبعة غير نافع وابن عامر وحفص.   (١٠) تقدم برقم ٣١٧ ص١٧٦.
(١١) أهمله السيوطي، تمامه: **وأشمتَّ بي مَن كان فيك يلومُ**، لأميمة صاحبة ابن الدمينة، ويُروى لليلى صاحبة المجنون.

وكأنَّهم كرهوا بناء قليل على قليل؛ إذ الغالب (أنت الَّذي فعل)، وقولهم: (فعلت) قليل، ولكنَّه مع هذا مقيس، وأمَّا (أنت الَّذي قام زيد) فقليلٌ غير مقيس، وعلى هذا فقول الزَّمخشريِّ في قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾[1] " إنَّه يجوز كون العطف بـ(ثمَّ) على الجملة الفعليَّة " ضعيف؛ لأنَّه يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل (كفروا به)؛ لأنَّ المعطوف على الصِّلة صلة، فلا بدَّ من رابط، وأما إذا قدر العطف على (الحمد لله) وما بعده فلا إشكال.

الرَّابع الواقعة حالاً، ورابطها إمَّا الواو والضَّمير نحو ﴿ لا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ ﴾[2]، أو الواو فقط نحو ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[3]، ونحو (جاء زيد والشَّمس طالعة)، أو الضَّمير فقط نحو ﴿ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[4]، وزعم أبو الفتح في الصُّورة الثَّانية أنَّه لا بدَّ من تقدير الضَّمير، أي (طالعة وقت مجيئه)، وزعم الزَّمخشريُّ في الثَّالثة أنَّها شاذَّة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التَّنزيل، نحو ﴿ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[5]، ﴿ .... وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[6]، ﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾[7]، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾[8]، ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[9]، وقد يخلو منهما لفظًا فيقدر الضَّمير نحو (مررت بالبُرِّ قفيز بدرهم)، أو الواو كقوله يصف غائصًا لطلب اللؤلؤ انتصف النَّهار وهو غائصٌ وصاحبه لا يدري ما حاله [من الكامل]:

٦٧١- نِصْفَ النَّهارِ الْماءُ غامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالغَيْبِ لا يَدْري [10]

الخامس المفسِّرة لعامل الاسم المشتغل عنه، نحو (زيدًا ضربته) أو (ضربت أخاه) أو (عمرا وأخاه) أو (عمرا أخاه) إذا قدَّرت الأخ بيانًا، فإن قدَّرته بدلاً لم يصحَّ نصب الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾[11]: (الَّذين) مبتدأ، و(تعسًا) مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون (الذين) منصوبًا بمحذوفٍ يفسِّره (تعسًا) كما تقول: (زيدًا ضربًا إيَّاه)، وكذا لا يجوز (زيدًا جدعًا له)، ولا (عمرًا سقيًا له)، خلافًا لجماعةٍ منهم أبو حيَّان؛ لأنَّ اللاَّم متعلِّقةٌ بمحذوفٍ لا بالمصدر؛ لأنَّه لا يتعدَّى بالحرف، وليست لام التَّقوية؛ لأنَّها لازمة ولام التَّقوية غير لازمة.

(١) الأنعام/ ١. (٢) النساء/ ٤٣. (٣) يوسف/ ١٤. (٤) الزمر/ ٦٠. (٥) البقرة/ ٣٦.
(٦) البقرة/ ١٠١، وقد حدث في أصول الكتاب مزج بين هذه الآية والآية ١٨٧ من سورة آل عمران، فاقتصرت على إيراد ما يبين محل الاستشهاد وهو الجملة الحالية (كأنهم لا يعلمون).
(٧) الرعد/ ٤١. (٨) الفرقان/ ٢٠. (٩) الزمر/ ٦٠.
(١٠) هو من قصيدة للمسيب بن علس الضبعي [٢/ ٨٧٨]. (١١) محمد/ ٨.

وقوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ ﴾[1] إن قدرت (من) زائدة فـ(كم) مبتدأ أو مفعول لـ(آتينا) مقدَّرًا بعده، وإن قدَّرتها بيانًا لـ(كم) كما هي بيانٌ لـ(ما) في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[2] لم يجز واحد من الوجهين؛ لعدم الرَّاجع حينئذٍ إلى (كم)، وإنَّما هي مفعولٌ ثان مقدَّم مثل (أعشرين درهمًا أعطيتك؟)، وجوَّز الزَّمخشريُّ في (كم) الخبريَّة والاستفهاميَّة، ولم يذكر النَّحويُّون أنَّ (كم) الخبريَّة تعلِّق العامل عن العمل، وجوَّز بعضهم زيادة (من) كما قدَّمنا، وإنَّما تُزاد بعد الاستفهام بـ(هل) خاصَّة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول مَن لا يشترط كون الكلام غيرَ موجبٍ مطلقًا، أو على قول من يشترطه في غير باب التَّمييز ويرى أنَّها في (رطل من زيت) و(خاتم من حديد) زائدة، لا مبيِّنة للجنس.

السَّادس والسَّابع بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلاَّ الضَّمير، ملفوظًا نحو ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[3]، ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[4]، أو مقدَّرًا نحو ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾[5]، أي منهم، ونحو ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ . ٱلنَّارِ ﴾[6]، أي فيه، وقيل إنَّ (أل) خلفٌ عن الضَّمير، أي (ناره)، وقال الأعشى [من الطويل]:

٦٧٢- لَقَدْ كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتَهُ تقَضّي لُبانات وَيَسْأَمَ سائِمُ[7]

أي (ثويته فيه)، فالهاء من (ثويته) مفعولٌ مطلق، وهي ضمير الثواء؛ لأنَّ الجملة صفته، والهاء رابط الصِّفة، والضَّمير المقدَّر رابط للبدل وهو (ثواء) بالمبدل منه وهو (حول)، وزعم ابن سيده أنَّه يجوز كون الهاء من (ثويته) للحول على الاتِّساع في ضمير الظَّرف بحذف كلمة (في)، وليس بشيء؛ لخلوِّ الصِّفة حينئذٍ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرَّابط في بدل البعض وجب في نحو قولك: (مررت بثلاثةٍ زيد وعمرو) القطع بتقدير (منهم)؛ لأنَّه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير.

تنبيه:

إنَّما لم يحتج بدل الكلِّ إلى رابط لأنَّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنَّ الجملة الَّتي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابطٍ لذلك.

الثَّامن: معمول الصِّفة المشبَّهة، ولا يربطه أيضًا إلاَّ الضَّمير، إمَّا ملفوظًا به نحو (زيدٌ حسن وجهه) أو (وجهًا منه)، أو مقدَّرًا نحو (زيد حسن وجهًا) أي (منه)، واختُلف في نحو (زيد حسن الوجه) بالرَّفع فقيل: التَّقدير (منه)، وقيل: (أل) خلفٌ عن الضَّمير، وقال تعالى:

---

(١) البقرة/ ٢١١. (٢) البقرة/ ١٠٦. (٣) المائدة/ ٧١.
(٤) البقرة/ ٢١٧. (٥) آل عمران/ ٩٧. (٦) البروج/ ٤-٥.
(٧) للأعشى ميمون، و**الحَول**: السنة، و**ثواء ثويته**: أي إقامة أقمتها [٢/ ٨٧٩].

﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَئَابٍ . جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[1]، (جنَّات) بدل أو بيان، والثَّاني يمنعه البصريُّون؛ لأنَّه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النَّكرات، وقول الزَّمخشريِّ إنَّه معرفة لأنَّ عدنًا علم على الإقامة، بدليل ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ ﴾[2]، لو صحَّ تعيَّنت البدليَّة بالاتِّفاق؛ إذ لا تبيِّن المعرفة النَّكرة، ولكن قوله ممنوع وإنَّما (عدن) مصدر عدن، فهو نكرة، و(الَّتي) في الآية بدلٌ لا نعت، و(مفتَّحة) حالٌ من (جنات) لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها لا صفة لـ(حُسن)؛ لأنَّه مذكَّر، ولأنَّ البدل لا يتقدَّم على النَّعت، و(الأبواب) مفعول ما لم يسمَّ فاعله، أو بدل من ضمير مستتر، والأوَّل أولى؛ لضعف مثل (مررت بامرأةٍ حسنة الوجه)، وعليهما فلا بدَّ من تقدير أنَّ الأصل (الأبواب منها) أو (أبوابها) ونابت (أل) عن الضَّمير، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال، خلافًا للزَّمخشري.

التَّاسع جواب اسم الشَّرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضًا إلا الضَّمير، إمَّا مذكورًا نحو ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ ﴾[3]، أو مقدَّرًا أو منوبًا عنه نحو ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾[4]، أي (منه)، أو الأصل (في حجه)، وأمَّا قول تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[5]، ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾[6]، وقول الشاعر [من الوافر]:

فَمَنْ تَكُنِ الْحَضارَةُ أَعْجَبَتْهُ　　فَأَيَّ رِجالِ بادِيَةٍ تَرانا ؟[7]

فقال الزَّمخشري في الآية الأولى إنَّ الرَّابط عموم (المتَّقين)، والظَّاهر أنَّه لا عموم فيها، وأنَّ (المتَّقين) مساوون لمن تقدَّم ذكره، وإنَّما الجواب في الآيتين والبيت محذوف، وتقديره في الآية الأولى (يحبُّه الله)، وفي الثَّانية (يغلب)، وفي البيت (فلسنا على صفته).

العاشر العاملان في باب التَّنازع، فلا بدَّ من ارتباطهما، إمَّا بعاطف كما في (قاما وقعد أخواك)، أو عمل أوَّلهما في ثانيهما نحو ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾[8]، ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴾[9]، أو كون ثانيهما جوابًا للأوَّل، إمَّا جوابيَّة الشَّرط نحو ﴿ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[10]، ونحو ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[11]، أو جوابيَّة السُّؤال نحو ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾[12]، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز (قام قعد زيد)، ولذلك بطل قول الكوفيِّين إنَّ من التَّنازع قول امرئ القيس [من الطويل]:

---

(١) سورة ص/ ٤٩-٥٠.　(٢) مريم/ ٦١.　(٣) المائدة/ ١١٥.　(٤) البقرة/ ١٩٧.
(٥) آل عمران/ ٧٦.　(٦) المائدة/ ٥٦.　(٧) أهمله السيوطي، وهو للقطامي عمير بن شييم.
(٨) الجن/ ٤.　(٩) الجن/ ٧.　(١٠) المنافقون/ ٥.　(١١) الكهف/ ٩٦.　(١٢) النساء/ ١٧٦.

.... كَفانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ الْمال [1]

وإنَّه حجَّة على رجحان اختيار إعمال الأوَّل؛ لأنَّ الشَّاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثَّاني، وترك إعمال الثَّاني مع تمكُّنه منه وسلامته من الحذف، والصَّواب أنَّه ليس من التَّنازع في شيء؛ لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن (كفاني) طالب للقليل، و(أطلب) طالب للملك محذوفًا للدَّليل، وليس طالبًا للقليل؛ لئلاَّ يلزم فساد المعنى، وذلك لأنَّ التَّنازع يُوجب تقدير قوله: (ولم أطلب) معطوفًا على (كفاني)، وحينئذٍ يلزم كونه مثبتًا؛ لأنَّه حينئذٍ داخلٌ في حيِّز الامتناع المفهوم من (لو)، وإذا امتنع النَّفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

وَلَوْ أَنَّما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ....

وإنَّما لم يجز أن يقدَّر مستأنفًا لأنَّه لا ارتباط حينئذٍ بينه وبين (كفاني)، فلا تنازع بينهما.

فإن قلت: لم لا يجوز التَّنازع على تقدير الواو للحال؟ فإنَّك إذا قلت: (لو دعوته لأجابني غير متوان) أفادت (لو) انتفاء الدُّعاء والإجابة دون انتفاء عدم التَّواني حتَّى يلزم إثبات التَّواني.

قلت: أجاز ذلك قوم، منهم ابن الحاجب في شرح المفصَّل، ووجَّه به قول الفارسيِّ والكوفيِّين إنَّ البيت من التَّنازع وإعمال الأوَّل، وفيه نظر؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ (لو ثبت أنِّي أسعى لأدنى معيشةٍ لكفاني القليل في حالة أنِّي غير طالبٍ له)، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيَّدة بعدم طلبه موقوفًا على طلبه له، فيتوقف عدم الشَّيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضًا بطل قول بعضهم في ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2] إنَّ فاعل (تبيَّن) ضميرٌ راجعٌ إلى المصدر المفهوم من (أنَّ) وصلتها، بناءً على أنَّ (تبيَّن) و(أعلم) قد تنازعاه كما في (ضربني وضربت زيدا)؛ إذ لا ارتباط بين (تبيَّن) و(أعلم)، على أنَّه لو صحَّ لم يحسن حمل التَّنزيل عليه؛ لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التَّنازع، حتَّى إنَّ الكوفيِّين لا يجيزونه البتَّة، وضعف حذف مفعول العامل الثَّاني إذا أهمل كـ(ضربني وضربت زيد)، حتَّى إنَّ البصريِّين لا يجيزونه إلاَّ في الضَّرورة.

والصَّواب أنَّ مفعول (أطلب): (الملك) محذوفًا كما قدَّمنا، وأنَّ فاعل (تبيَّن) ضميرٌ مستتر، إمَّا للمصدر، أي فلما تبيَّن له تبيُّن، كما قالوا في ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾[3]، أو لشيءٍ دلَّ عليه الكلام، أي فلمَّا تبيَّن له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره (إذا كان غدًا فأتني)، أي (إذا كان هو) أي ما نحن عليه من سلامة.

(١) تقدم برقم ٣٨٠ ص٢١٢.
(٢) البقرة/ ٢٥٩. (٣) يوسف/ ٣٥.

الحادي عشر ألفاظ التَّوكيد الأوَل، وإنَّما يربطها الضَّمير الملفوظ به نحو (جاء زيدٌ نفسه) و(الزَّيدان كلاهما) و(القوم كلُّهم)، ومن ثَمَّ كان مردودًا قول الهرويِّ في الذَّخائر " تقول: (جاء القوم جميعًا) على الحال و(جميع) على التَّوكيد " ، وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾(١) إنَّ (جميعًا) توكيد لـ(ما)، ولو كان كذا لقيل: (جميعه)، ثمَّ التَّوكيد بـ(جميع) قليل، فلا يُحمل عليه التَّنزيل، والصَّواب أنَّه حال، وقول الفرَّاء والزَّمخشريِّ في قراءة بعضهم ﴿ إِنَّا كُلاًّ فِيهَآ ﴾(٢) إنَّ (كلاًّ) توكيد، والصَّواب أنَّها بدل، وإبدال الظَّاهر من ضمير الحاضر بدل كلٍّ جائزٌ إذا كان مفيدًا للإحاطة، نحو (قمتم ثلاثتكم)، وبدل الكلِّ لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتَّصل بالضَّمير نحو (جاءني كلُّ القوم)، فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف (جاءني كلُّهم) فلا يجوز إلاَّ في الضَّرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرَّجها ابن مالك على أنَّ كلاًّ حال، وفيه ضعفان: تنكير (كل) بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: (مررت بهم كلاًّ) أي جميعًا، وتقديم الحال على عاملها الظَّرفيِّ.

واحترزت بذكر الأوَل عن (أجمع) وأخواته؛ فإنها إنما تؤكِّد بعد (كل)، نحو ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾(٣).

الأمور الَّتي يكتسبها الاسم بالإضافة:

وهي أحد عشر:

أحدها التَّعريف، نحو (غلام زيد).

الثَّاني التَّخصيص، نحو (غلام امرأة)، والمراد بالتَّخصيص: الَّذي لم يبلغ درجة التَّعريف؛ فإنَّ (غلام رجل) أخصُّ من (غلام)، ولكنَّه لم يتميَّز بعينه كما يتميَّز (غلام زيد).

الثَّالث التَّخفيف، كـ(ضارب زيد) و(ضاربا عمرو) و(ضاربو بكر) إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإنَّ الأصل فيهنَّ أن يعملن النَّصب، ولكن الخفض أخفُّ منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدلُّ على أنَّ هذه الإضافة لا تفيد التَّعريف قولك: (الضاربا زيد) و(الضاربو زيد)، ولا يجتمع مع الاسم تعريفان، وقوله تعالى: ﴿ هَدْيَۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾(٤) ولا تُوصف النَّكرة بالمعرفة، وقوله تعالى: ﴿ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ ﴾(٥) وقول أبي كبير [من الكامل]:

٦٧٣- فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤَادِ مُبَطَّنًا .... (٦)

ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقول جرير [من البسيط]:

(١) البقرة/ ٢٩. (٢) غافر/ ٤٨. (٣) الحجر/ ٣٠. (٤) المائدة/ ٩٥. (٥) الحج/ ٩.

(٦) تمامه: **سهدًا إذا ما نام ليلُ الهوجلِ**، لأبي كبير عامر بن الحليس، **حُوش الفؤاد**: حديد الفؤاد، كأنه وحشي من الذكاء والشهومة، ونصبه على الحال، و**مبطَّنًا**: خميص البطن ضامرًا، حال أيضًا [١/ ٢٢٩].

٦٧٤- يا رُبَّ غابِطِنا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ ....[1]

ولا تدخل (رُبَّ) على المعارف، وفي التُّحفة أنَّ ابن مالك ردَّ على ابن الحاجب في قوله: (ولا تفيد إلاَّ تخفيفًا) فقال: بل تفيد أيضًا التَّخصيص؛ فإنَّ (ضارب زيد) أخص من (ضارب)، وهذا سهو؛ فإنَّ (ضارب زيد) أصله (ضارب زيدًا) بالنَّصب، وليس أصله ضاربًا فقط، فالتَّخصيص حاصلٌ بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التَّعريف والتَّخصيص؛ لأنَّها ليست في تقدير الانفصال، وعلى هذا صحَّ وصف اسم الله تعالى بـ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[2]، قال الزَّمخشري: أُريدَ باسم الفاعل هنا: إمَّا الماضي، كقولك: (هو مالك عبيده أمس) أي ملك الأمور يوم الدِّين، على حدِّ ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ ﴾[3]، ولهذا قرأ أبو حنيفة ﴿ مَلَكَ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾.

وأمَّا الزَّمان المستمرُّ كقولك: (هو مالك العبيد) فإنَّه بمنزلة قولك: (مولى العبيد) اهـ ملخَّصًا، وهو حسن، إلاَّ أنَّه نقض هذا المعنى الثَّاني عندما تكلَّم على قوله تعالى: ﴿ وَجَاعِلُ ٱلَّيۡلِ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ ﴾[4] فقال: قرئ بجرِّ الشَّمس والقمر عطفًا على اللَّيل، وبنصبهما بإضمار (جعل) أو عطفًا على محلِّ اللَّيل؛ لأنَّ اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضيِّ فتكون إضافته حقيقيَّة، بل هو دالٌّ على جعلٍ مستمرٍّ في الأزمنة المختلفة، ومثله ﴿ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ﴾[5]، و﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ ﴾[3]، كما تقول: (زيدٌ قادرٌ عالم) ولا تقصد زمانًا دون زمان. اهـ ، وحاصله أنَّ إضافة الوصف إنَّما تكون حقيقيَّةً إذا كان بمعنى الماضي، وأنَّه إذا كان لإفادة حدثٍ مستمرٍّ في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقيَّة وكان عاملاً، وليس الأمر كذلك.

الرَّابع إزالة القبح أو التجوُّز، كـ(مررت بالرَّجل الحسن الوجه)؛ فإنَّ (الوجه) إن رُفع قَبح الكلام؛ لخلوِّ الصِّفة لفظًا عن ضمير الموصوف، وإن نُصب حصل التَّجوُّز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدِّي.

الخامس تذكير المؤنَّث، كقوله [من البسيط]:

إنارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوى   وَعَقْلُ عاصِي الْهَوَى يَزْدادُ تَنْويرا [6]

ويحتمل أن يكون منه ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[7]، ويبعده ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ ﴾[8]، فذكر الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذكر الفرَّاء أنَّهم التزموا التَّذكير في (قريب)

---

(١) لجرير، وتمامه: **لاقى مباعدةً منكم وحرمانا** [٢/ ٧١٢].

(٢) الفاتحة/ ٤.   (٣) الأعراف/ ٤٤.   (٤) الأنعام/ ٩٦.   (٥) الأنعام/ ٩٥.

(٦) قال العيني: قيل إن قائله من المولدين، فعلى هذا ليس من شرط شواهد الكتاب [٢/ ٨٨١].

(٧) الأعراف/ ٥٦.   (٨) الشورى/ ١٧.

إذا لم يرد قرب النِّسب قصدًا للفرق، وأمَّا قول الجوهريِّ إنَّ التَّذكير لكون التَّأنيث مجازيًّا فوهم؛ لوجوب التَّأنيث في نحو (الشَّمس طالعة) و(الموعظة نافعة)، وإنَّما يفترق حكم المجازيِّ والحقيقيِّ الظَّاهرين لا المضمرين.

السَّادس تأنيث المذكَّر، كقولهم: (قطعت بعض أصابعه)، وقُرئ ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾[1]، ويحتمل أن يكون منه ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[2]، ﴿ وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ﴾[3]، أي من الشَّفا، ويحتمل أنَّ الضَّمير للنَّار، وفيه بُعد؛ لأنَّهم ما كانوا في النَّار حتى يُنقذوا منها، وأنَّ الأصل (فله عشر حسنات أمثالها)، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنَّث، وقال [من الرجز]:

٦٧٥- طُولُ اللَّيالِي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي
نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي [4]

وقال [من الوافر]:

وَما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبِي .... [5]

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٦٧٦- وَتَشْرَقَ بِالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ [6]

وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهريّ في قوله [من الطويل]:

تَجَنَّبْ صَدِيقًا مِثْلَ ما واحْذَرِ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجُمِ
فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي وَشَاهِدِي كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

ومراده بـ(ما) الكناية عن الرَّجل النَّاقص كنقص (ما) الموصولة، وبـ(عمرو) الكناية عن الرجل المريد أخذ ما ليس له كأخذ (عمرو) الواو في الخطِّ.

وشرط هذه المسألة والَّتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز (أمة زيد جاء)، ولا (غلام هند ذهبت)، ومن ثَمَّ ردَّ ابن مالك في التَّوضيح قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية ﴿ لا تنفع نفسا إيمانها ﴾[7]، بتأنيث الفعل إنَّه من باب (قطعت بعض أصابعه)؛

---

(١) يوسف/ ١٠. (٢) الأنعام/ ١٦٠. (٣) آل عمران/ ١٠٣.

(٤) قال العيني في الكبرى: البيتان للأغلب العجلي، والبيت استشهد به المصنف على تأنيث (**أسرعت**) مع عوده إلى (**طول**)، وفي شرح سيبويه للزمخشري: هذا الرجز للأغلب، وقيل: للعجَّاج [٢/ ٨٨١].

(٥) أهمله السيوطي، وهو للمجنون، وتمامه: **ولكن حب مَن سكن الديارا**.

(٦) هو للأعشى، و**تشرق**: من شرق بريقه إذا غص، وهو من باب علم يعلم، و**أذعته**: من الإذاعة، وهي الإفشاء، و**القناة**: الرمح [٢/ ٨٨٢].

(٧) الأنعام/ ١٥٨.

لأنَّ المضاف لو سقط هنا لقيل: (نفسًا لا تنفع) بتقديم المفعول ليرجع إليه الضَّمير المستتر المرفوع الَّذي ناب عن الإيمان في الفاعليَّة.

ويلزم من ذلك تعدِّي فعل الضَّمير المتَّصل إلى ظاهره، نحو قولك: (زيدًا ظَلم) تريد أنَّه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

السَّابع الظرفيَّة، نحو ﴿ تُؤْتِيَ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾[(١)]، وقوله [من الرجز]:

أَنا أَبُو الْمِنْهالِ بَعْضَ الأَحْيانْ [(٢)]

وقال المتنبِّي [من الخفيف]:

أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصالٍ   لَمْ تَسُؤْنِي ثَلاثَةً .... [(٣)]

و(أي) في البيت استفهاميَّةٌ يُراد بها النَّفي، لا شرطيَّة؛ لأنَّه لو قيل مكان ذلك: (إن سررتني) انعكس المعنى، لا يُقال: يدلُّ على أنَّها شرطيَّة أنَّ الجملة المنفيَّة إن استؤنفت ولم تربط بالأولى فسد المعنى؛ لأنَّا نقول: الرَّبط حاصلٌ بتقديرها صفةً لـ(وصال)، والرَّابط محذوف، أي (لم ترعني بعده)، ثمَّ حُذفا دفعةً أو على التَّدريج، أو حالاً من تاء المخاطب والرابط فاعلها، وهي حالٌ مقدَّرة أو معطوفة بفاءٍ محذوفة فلا موضع لها، أي (ما سررتني غير مقدِّر أنَّك تروعني)، ومَن روى (ثلاثة) بالرَّفع فالحاليَّة ممتنعة؛ لعدم الرَّابط.

الثَّامن المصدريَّة، نحو ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[(٤)]، فـ(أي) مفعول مطلق ناصبه (ينقلبون)، و(يعلم) معلَّقة عن العمل بالاستفهام، وقال [من الطويل]:

٩٠٣ سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدايَنَتْ   وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقاضِي غَرِيمُها [(٥)]

(أي) الأولى واجبة النَّصب بما بعدها كما في الآية، إلاَّ أنَّها هنا مفعولٌ به، كقولك: (تداينت مالاً)، لا مفعول مطلق؛ لأنَّها لم تضف لمصدر، والثَّانية واجبة الرَّفع بالابتداء، مثلها في ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾[(٦)]، ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾[(٧)].

التَّاسع وجوب التَّصدُّر، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو (غلام مَن عندك؟) والخبر في نحو (صبيحة أيِّ يومٍ سفرك؟) والمفعول في نحو (غلام أيِّهم أكرمت)، و(من) ومجرورها في نحو (مِن غلام أيِّهم أنت أفضل؟)، ووجب الرَّفع في نحو (علمت أبو مَن زيد)، وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء [من الطويل]:

---

(١) إبراهيم/ ٢٥.
(٢) تقدم برقم ٦١٥ ص٣٥٤.
(٣) للمتنبي وقد أهمله السيوطي.
(٤) الشعراء/ ٢٢٧.
(٥) تقدم برقم ٥٩٦ ص٣٣٨.
(٦) الكهف/ ١٢.
(٧) طه/ ٧١.

عَلَيْكَ بِأَرْبابِ الصُّدُور فَمَنْ غَدا   مُضافًا لأَرْبابِ الصُّدُور تَصَدَّرا
وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ ناقِصٍ   فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلاكَ وَتحقَرا
فَرَفْعُ (أَبُو مَنْ) ثُمَّ خَفْضُ (مُزَمَّلٍ)   يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِيًا وَمُحَذِّرا

والإشارة بقوله (ثم خفض مزمل) إلى قول امرئ القيس [من الطويل]:

٦٧٧- كَأَنَّ أَبانًا فِي عَرانِينِ وَبْلِهِ   كَبِيرُ أُناسٍ فِي بِجادٍ مُزَمَّلِ [١]

وذلك أنَّ مزمَّلاً صفة لـ(كبير) فكان حقُّه الرَّفع، ولكنَّه خُفضَ لمجاورته للمخفوض.

والعاشر الإعراب، نحو (هذه خمسة عشر زيد) فيمن أعربه، والأكثر البناء.

والحادي عشر البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها أن يكون المضاف مبهمًا كـ(غير) و(مثل) و(دون)، وقد استدلَّ على ذلك بأمور، منها قوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾[٢]، ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾[٣]، قاله الأخفش وخولف.

وأُجيب عن الأوَّل بأنَّ نائب الفاعل ضمير المصدر، أي (وحيل هو) أي الحول، كما في قوله [من الطويل]:

٦٧٨- وَقالَتْ: مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ   يَسُؤْكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرامُكَ تَدْرِبِ [٤]

أي (ويعتلل هو) أي الاعتلال، ولا بدَّ عندي من تقدير (عليك) مدلولاً عليها بالمذكورة، وتكون حالاً من المضمر ليتقيَّد بها فتفيد ما لم يفده الفعل، وعن الثَّاني بأنَّه على حذف الموصوف، أي ومنَّا قومٌ دون ذلك، كقولهم: (منَّا ظعن ومِنَّا أقام)، أي منَّا فريقٌ ظعن ومنَّا فريقٌ أقام، ومنها قوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[٥] فيمن فتح بينًا، قاله الأخفش، ويؤيِّده قراءة الرَّفع، وقيل: (بين) ظرف، والفاعل ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التَّقطُّع، أو إلى الوصل؛ لأنَّ ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ﴾ يدلُّ على التَّهاجُر، وهو يستلزم عدم التَّواصل، أو إلى ﴿ مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ على أنَّ الفعلين تنازعاه، ويؤيِّد التَّأويل قوله [من الطويل]:

أَهمُّ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ   وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ والنَّزَوانِ [٦]

بفتح (بين) مع إضافته لمعرب، ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[٧] فيمن فتح مِثلاً، وقراءة بعض السَّلف ﴿ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ ﴾[٨] بالفتح، وقول الفرزدق [من البسيط]:

---

(١) هو من معلقة امرئ القيس المشهورة، **ثبير**: جبل، و**عرانين**: جمع عرنين، وهو الأنف [٢/ ٨٨٣].
(٢) سبأ/ ٥٤.   (٣) الجن/ ١١.
(٤) لامرئ القيس بن حجر [١/ ٩٢].   (٥) الأنعام/ ٩٤.
(٦) أهمله السيوطي، وهو لصخر أخي الخنساء.
(٧) الذاريات/ ٢٣.   (٨) هود/ ٨٩.

....   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ (١)

وزعم ابن مالكٍ أنَّ ذلك لا يكون في (مثل)؛ لمخالفتها للمبهمات، فإنَّها تُثنَّى وتُجمع، كقوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم ﴾(٢)، وقول الشَّاعر [من البسيط]:

....   والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلان (٣)

وزعم أنَّ حقًّا اسم فاعل من (حق يحق)، وأصله حاقٌّ فقصر، كما قيل (بَرٌّ) و(سَرٌّ) و(نَمٌّ)، ففيه ضميرٌ مستتر، و(مثل) حال منه، وأنَّ فاعل (يصيبكم) ضميره تعالى؛ لتقدُّمه في ﴿ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾(٤)، و(مثل) مصدر، وأمَّا بيت الفرزدق ففيه أجوبةٌ مشهورة، ومنها قوله [من البسيط]:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ   حَمامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقال (٥)

فـ(غير) فاعل لـ(يمنع)، وقد جاء مفتوحًا، ولا يأتي فيه بحث ابنِ مالك؛ لأنَّ قولهم غيران وأغيار ليس بعربيٍّ.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبْنَ، وأما قول الجرجانيِّ وموافقيه إنَّ (غلامي) ونحوه مبنيٌّ فمردود، ويلزمهم بناء (غلامك) و(غلامه)، ولا قائل بذلك.

الباب الثَّاني أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا والمضاف إليه (إذ)، نحو ﴿ وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍ ﴾(٦)، و﴿ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذِۭ ﴾(٧)، يقرآن بجرِّ (يوم) وفتحه.

الثَّالث أن يكون زمانًا مبهمًا والمضاف إليه فعلٌ مبنيٌّ بناءً أصليًّا، كان البناء كقوله [من الطويل]:

٦٧٩- عَلَى حِينَ عاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبا   وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ؟! (٨)

أو بناءً عارضًا كقوله [من الطويل]:

٦٨٠- لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا   عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ (٩)

رُويا بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوحٌ عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معربًا أو جملةً اسميَّةً فقال البصريُّون: يجب الإعراب، والصَّحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾(١٠) بفتح (يوم)، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٌ ﴾(١١) بالفتح، وقال [من الطويل]:

---

(١) تقدم برقم ١١٢ ص٧١، ٢٩٥.   (٢) الأنعام/ ٣٨.   (٣) تقدم برقم ٧٦ ص٤٩، وتكرر مرارًا.
(٤) هود/ ٨٨.   (٥) تقدم برقم ٢٤٠ ص١٣٥.
(٦) هود/ ٦٦.   (٧) المعارج/ ١١.   (٨) للنابغة الذبياني [٢/ ٨١٦].
(٩) **التحلُّم**: تكلف الحلم، وهو الأناة، ونصبه على الحال، أو المفعول له، و**استصبيت** فلانا: جعلته في عداد الصبيان، والبيت استشهد به على بناء (حين) لإضافته إلى المضارع المبني [٢/ ٨٨٣].
(١٠) المائدة/ ١١٩.   (١١) الإنفطار/ ١٩.

٦٨١- إِذا قُلْتُ: "هَذا حِينَ أَسْلُو" يَهِيجُنِي   نَسِيمُ الصَّبا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الفَجْرُ (١)

وقال آخر [من الطويل]:

٦٨٢- أَلَـمْ تَعْلَمِي يا عَمْرَكِ الله أَنَّنِي   كَـرِيمٌ عَلَى حِـينَ الكِـرامُ قَلِيلُ
وَأَنِّيَ لا أَخْزَى إِذا قِيلَ: مُمْلِقٌ   سَخِيٌّ، وَأَخْزَى أَنْ يُقالَ: بَخِيلُ (٢)

رُويا بالفتح.

ويُحكى أنَّ ابن الأخضر سُئل بحضرة ابن الأبرش عن وجه النَّصب في قول النابغة [من الطويل]:

٦٨٣- أَتانِي ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ ـ أَنَّكَ لُمْتَنِي   وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْها الْمَسامِعُ
مَـقالَةَ أَنْ قَدْ قُلْتَ: سَـوْفَ أَنالُهُ   وَذَلِكَ مِـنْ تِلْقاءِ مِـثْلِـكَ رائِـعُ (٣)

فقال [من الطويل]:

٦٨٤- ....   وَلا تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدَى (٤)

فقيـل لـه: الجـواب، فقـال ابـن الأبرش: قد أجاب، يريد أنَّه لَمَّا أُضيف إلى المبنيِّ اكتسب منه البـناء، فهـو مفـتوحٌ لا منصوب، ومحلُّه الرَّفع بدلاً من (أنَّك لُمتني)، وقد رُوي بالرَّفع، وهذا الجـواب عـندي غـير جـيِّد؛ لعـدم إبهـام المـضاف، ولـو صـحَّ لصحَّ البناء في نحو (غلامك) و(فرسـه) ونحـو هـذا ممَّا لا قائل به، وقد مضى أنَّ ابن مالك منع البناء في (مثل) مع إبهامها لكـونها تُثنَّـى وتُجمـع، فمـا ظـنُّك بهـذا؟ وإنَّمـا هو منصوبٌ على إسقاط الباء، أو بإضمار (أعني)، أو على المصدريَّة.

وفي البـيت إشكالٌ لو سأل السَّائل عنه لكان أولى، وهو إضافة (مقالة) إلى (أن قد قلت)؛ فإنَّـه في التَّقديـر (مقالـة قـولك)، ولا يـضاف الـشَّيء إلى نفسه، وجوابه أنَّ الأصل (مقالة) فحُـذف التَّـنوين للضَّرورة لا للإضافة، و(أن) وصلتها بدلٌ من (مقالة) أو من (أنك لمتني) أو خـبر لمحـذوف، وقـد يكـون الـشَّاعر إنَّمـا قاله (مقالةً انْ) بإثبات التَّنوين ونقل حركة الهمزة، فأنـشده الـنَّاس بتحقيقها فاضطرُّوا إلى حذف التَّنوين، ويُروى (ملامة)، وهو مصدرٌ لـ(لمتني) المذكورة أو لأخرى محذوفة.

(١) لأبي صخر الهذلي [١/ ١٦٩].

(٢) همـا لمـوبال بن جهم المذحجي، وقيل: لمبشِّر بن الهذيل الفزاري، **عمرك الله**: من عمِر الرجل يعمر عُمرًا: أي عـاش زمـنًا طـويلاً، استُعمل في القـسم بأنفسهم، **ويا** هنا للتنبيه وللنداء والمنادى محذوف، والبيت استـشهد به على إعراب (حين) لإضافته إلى جملة صدرها معرب، وروي (حينَ) بالفتح على البناء، وهو قليل [٢/ ٨٨٤].

(٣) للنابغة الذبياني [٢/ ٨١٦].

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٨٥]، وليس فيه شاهد نحوي، وصدره: **إذا كنت في قومٍ فصاحب خيارهم**.

الأمور الَّتي لا يكون الفعل معها إلاَّ قاصرًا:

وهي عشرون:

أحدها كونه على (فَعُلَ) بالضَّمِّ، كـ(ظرف) و(شرف)؛ لأنَّه وقفٌ على أفعال السَّجايا وما أشبهها ممَّا يقوم بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحوَّل المتعدِّي قاصرًا إذا حُوِّل وزنه إلى (فَعُلَ) لغرض المبالغة والتَّعجُّب، نحو (ضرُب الرَّجل وفهُم) بمعنى (ما أضربه وأفهمه)، وسُمع (رحُبتكم الطَّاعة) و(إنَّ بشرًا طلُع اليمن)، ولا ثالث لهما، ووجههما أنَّهما ضُمِّنا معنى (وسع) و(بلغ).

الثَّاني والثَّالث كونه على (فَعَلَ) بالفتح أو (فَعِلَ) بالكسر، ووصفهما على فعيل، نحو (ذَلَّ) و(قَوِيَ).

الرَّابع كونه على (أفعَلَ) بمعنى صار ذا كذا، نحو (أغدَّ البعير) و(أحصد الزَّرع) إذا صارا ذوي غدَّة وحصاد.

الخامس كونه عل (افعلَلَّ)، كـ(اقشعرَّ) و(اشمأزَّ).

السَّادس كونه على (افوَعَلَّ)، كـ(اكوهدَّ الفرخ) إذا ارتعد.

السَّابع كونه على (افعنلل) بأصالة اللاَّمين، كـ(احرنجم) بمعنى اجتمع.

الثَّامن كونه على (افعنلل) بزيادة أحد اللاَّمين، كـ(اقعنسس الجمل) إذا أبى أن ينقاد.

التَّاسع كونه على (افعنلى)، كـ(احرنبى الدِّيك) إذا انتفش، وشذَّ قوله [من الرجز]:

٦٨٥- قَدْ جَعَلَ النُّعاسُ يغْرَنْدِينِي
أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيسْرَنْدِينِي [(١)]

ولا ثالث لهما، و(يغرنديني) بالغين المعجمة: يعلوني ويغلبني، وبمعناه (يسرنديني).

العاشر كونه على (استفعل) وهو دالٌّ على التَّحوُّل، كـ(استحجر الطِّين) وقولهم: (إنَّ البغاث بأرضنا يستنسر).

الحادي عشر كونه على وزن (انفعل)، نحو (انطلق) و(انكسر).

الثَّاني عشر كونه مطاوعًا لمتعدٍّ إلى واحد، نحو (كسرته فانكسر) و(أزعجته فانزعج).

فإن قلت: قد مضى عد (انفعل).

قلت: نعم، لكن تلك علامة لفظيَّة وهذه معنويَّة، وأيضًا فالمطاوع لا يلزم وزن (انفعل)، تقول: (ضاعفت الحسنات فتضاعفت)، و(علَّمته فتعلَّم)، و(ثلمته فتثلم)، وأصله أنَّ المطاوع ينقص عن المطاوع درجة، كـ(ألبسته الثَّوب فلبسه) و(أقمته فقام)، وزعم ابن برِّي أنَّ الفعل

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٨٥].

ومطاوعه قد يتَّفقان في التَّعدِّي لاثنين، نحو (استخبرته الخبر فأخبرني الخبر) و(استفهمته الحديث فأفهمني الحديث) و(استعطيته درهمًا فأعطاني درهمًا)، وفي التَّعدِّي لواحدٍ نحو (استفتيته فأفتاني) و(استنصحته فنصحني)، والصَّواب ما قدَّمته لك، وهو قول النَّحويِّين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطَّلب والإجابة، وإنَّما حقيقة المطاوعة أن يدلَّ أحد الفعلين على تأثيرٍ ويدلَّ الآخر على قبول فاعله لذلك التَّأثير.

الثَّالث عشر أن يكون رباعيًّا مزيدًا فيه، نحو (تدحرج) و(احرنجم) و(اقشعرَّ) و(اطمأنَّ).

الرَّابع عشر أن يُضمَّن معنى فعلٍ قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾[1]، ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[2]، ﴿ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾[3]، ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾[4]، ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[5]، وقولهم: (سمع الله لمن حمده)، وقوله [من الطويل]:

.... يَجْرَحْ في عَراقِيبِها نَصْلِي [6]

فإنها ضُمِّنت معنى (ولا تنب) و(يخرجون) و(تحدَّثوا) و(بارك) و(لا يصغون) و(استجاب) و(يعث أو يفسد).

والسِّتَّة الباقية أن يدلَّ على سجيَّة، كـ(لَؤُمَ) و(جَبُنَ) و(شَجُعَ).

أو على عرض، كـ(فرح) و(بطر) و(أشر) و(حزن) و(كسل).

أو على نظافة، كـ(طهر) و(وضؤ).

أو دنس، كـ(نجس) و(رجس) و(أجنب).

أو على لون، كـ(احمرَّ) و(اخضرَّ) و(أدم) و(احمارَّ) و(اسوادَّ).

أو حلية، كـ(دعِج) و(كحِل) و(شنِب) و(سمِن) و(هزِل).

تنبيه:

في فصيح ثعلب في باب المشدَّد (فلانٌ يتعهَّد ضيعته)، قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده (يتعاهد)؛ لأنَّه لا يكون عند أصحابه إلاَّ من اثنين، ولا يكون متعدِّيًا، ويردُّه قوله [من الطويل]:

تَجاوَزْتُ أَحْراسًا إِلَيْها وَمَعْشَرًا .... [7]

وأجاز الخليل (يتعاهد)، وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر أبا زيدٍ عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما وكان عنده ستَّة من فصحاء العرب، فسُئلوا عنها فامتنعوا من (يتعاهد)، فقال يونس: يا أبا زيد، كم من علمٍ استفدناه كنتَ أنت سببه، ونقل ابن عصفور عن ابن السيد أنَّه قال في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

---

(١) الكهف/ ٢٨. (٢) النور/ ٦٣. (٣) النساء/ ٨٣. (٤) الأحقاف/ ١٥. (٥) الصافات/ ٨.

(٦) أهمله السيوطي، وصدره: **وإن تعتذر بالمحل عن ذي ضروعها*إلى الضيف.** (٧) تقدم برقم ٣٨٩ ص٢١٩.

بَيْنا تَعانُقِهِ الكُماة وَرَوْغِهِ   يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ [1]

إنَّ من رواه بجرِّ التَّعانق مخطئ؛ لأنَّ تفاعل لا يتعدَّى، ثمَّ ردَّ عليه بأنَّه إن كان قبل دخول التَّاء متعدِّيًا إلى اثنين فإنَّه يبقى بعد دخولها متعدِّيًا إلى واحد، نحو (عاطيته الدَّراهم) و(تعاطينا الدَّراهم)، وإن كان متعدِّيًا إلى واحدٍ فإنَّه يصير قاصرًا، نحو (تضارب زيدٌ وعمرو)، إلاَّ قليلاً نحو (جاوزت زيدًا وتجاوزته) و(عانقته وتعانقته). اهـ

وإنَّما ذكر ابن السيد أنَّ (تعانق) لا يتعدَّى ولم يذكر أنَّ (تفاعل) لا يكون متعدِّيًا، وأيضًا فلم يخص الرَّدَّ برواية الجرِّ، ولا معنى لذلك.

الأمور الَّتي يتعدَّى بها الفعل القاصر:

وهي سبعة:

أحدها همزة (أفعَلَ)، نحو ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾[2]، ﴿ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾[3]، ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا . ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾[4]، وقد ينقل المتعدِّي إلى واحدٍ بالهمزة إلى التَّعدِّي إلى اثنين، نحو (ألبست زيدًا ثوبًا وأعطيته دينارًا)، ولم ينقل متعدٍّ إلى اثنين بالهمزة إلى التَّعدِّي إلى ثلاثة إلاَّ في (رأى) و(علم)، وقاسه الأخفش في أخواتهما الثَّلاثة القلبيَّة نحو (ظنَّ) و(حسب) و(زعم)، وقيل: النَّقل بالهمزة كلُّه سماعيٌّ، وقيل: قياسيٌّ في القاصر والمتعدِّي إلى واحد، والحقُّ أنَّه قياسيٌّ في القاصر سماعيٌّ في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

الثَّاني ألف المفاعلة، تقول في (جلس زيدٌ مشى وسار): (جالستُ زيدًا وماشيته وسايرته).

الثَّالث صوغه على (فعَلت ـ بالفتح ـ أفعُل بالضَّمِّ) لإفادة الغلبة، تقول: (كَرَمت زيدًا) بالفتح، أي غلبته في الكرم.

الرَّابع صوغه على (استفعل) للطَّلب أو النِّسبة إلى الشَّيء كـ(استخرجت المال) و(استحسنت زيدا) و(استقبحت الظُّلم)، وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين نحو (استكتبته الكتاب) و(استغفرت الله الذنب)، وإنَّما جاز (استغفرت الله من الذنب) لتضمُّنه معنى (استتبت)، ولو استُعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قول ابن الطَّراوة وابن عصفور، وأمَّا قول أكثرهم إن (استغفر) من باب (اختار) فمردود.

والخامس تضعيف العين، تقول في (فرح زيد): (فرَّحته)، ومنه ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[5]

---

(١) تقدم برقم ٥٤٨ ص٣٠١.

(٢) الأحقاف/ ٢٠.   (٣) غافر/ ١١.   (٤) نوح/ ١٧-١٨.   (٥) الشمس/ ٩.

﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمۡ ﴾[1]، وزعم أبو عليٍّ أنَّ التَّضعيف في هذا للمبالغة لا للتَّعدية؛ لقولهم (سرت زيدًا) وقوله [من الطويل]:

.... فَأَوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُها [2]

وفيه نظر؛ لأن سرته قليل وسيرته كثير، بل قيل إنَّه لا يجوز (سرته) وإنَّه في البيت على إسقاط الباء توسُّعًا، وقد اجتمعت التَّعدية بالهمزة والتَّضعيف في قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ . مِن قَبۡلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَ ﴾[3]، وزعم الزَّمخشريُّ أنَّ بين التَّعديتين فرقًا فقال: لَمَّا نزل القرآن منجَّمًا والكتابان جملةً واحدة جيء بـ(نزل) في الأوَّل و(أنزل) في الثَّاني، وإنَّما قال هو في خطبة الكشَّاف: (الحمد لله الَّذي أنزل القرآن كلامًا مؤلَّفًا منظَّمًا، ونزَّله بحسب المصالح منجَّما) لأنَّه أراد بالأوَّل (أنزله من اللَّوح المحفوظ إلى السَّماء الدُّنيا)، وهو الإنزال المذكور في ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﴾[4]، وفي قوله تعالى: ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ ﴾[5].

وأمَّا قول القفَّال إنَّ المعنى (الَّذي أنزل في وجوب صومه) أو (الَّذي أنزل في شأنه) فتكلُّفٌ لا داعي إليه، وبالثَّاني تنزيله من السَّماء الدُّنيا إلى رسول الله ﷺ نجومًا في ثلاثٍ وعشرين سنة.

ويُشكل على الزَّمخشريِّ قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةً وَٰحِدَةً ﴾[6] فقرن (نزل) بـ(جملة واحدة)، وقوله تعالى: ﴿ وَقَدۡ نَزَّلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكۡفَرُ بِهَا ﴾[7]، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾[8] الآية، وهي آية واحدة.

والنَّقل بالتَّضعيف سماعيٌّ في القاصر كما مثَّلنا، وفي المتعدِّي لواحدٍ نحو (علَّمته الحساب وفهَّمته المسألة)، ولم يُسمع في المتعدِّي لاثنين، وزعم الحريري أنَّه يجوز في (علم) المتعدِّية لاثنين أن يُنقل بالتَّضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماعٌ ولا قياس، وظاهر قول سيبويه أنَّه سماعيٌّ مطلقًا، وقيل: قياسيٌّ في القاصر والمتعدِّي إلى واحد.

السَّادس التَّضمين، فلذلك عُدِّي (رحب) و(طلع) إلى مفعول لَمَّا تضمَّنا معنى (وسع) و(بلغ)، وقالوا: (فرقت زيدًا) و﴿ سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾[9] لتضمُّنهما معنى (خاف) و(امتهن أو أهلك).

ويختصُّ التَّضمين عن غيره من المعدِّيات بأنَّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدِّي (أَلَوْتُ) بقصر الهمزة بمعنى (قصَّرت) إلى مفعولين بعد ما كان قاصرًا، وذلك في قولهم:

---

(١) يونس/ ٢٢. (٢) أهمله السيوطي، وصدره: **فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها**، وهو لخالد بن زهير.
(٣) آل عمران/ ٣، ٤. (٤) القدر/ ١. (٥) البقرة/ ١٨٥. (٦) الفرقان/ ٣٢.
(٧) النساء/ ١٤٠. (٨) الأنعام/ ٦٨. (٩) البقرة/ ١٣٠.

(لا آلوك نصحًا) و(لا آلوك جهدًا) لما ضُمِّن معنى (لا أمنعك)، ومنه قوله تعالى: ﴿ لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً ﴾(١)، وعُدِّي (أخبر) و(خبَّر) و(حدَّث) و(أنبأ) و(نبَّأ) إلى ثلاثةٍ لَمَّا ضُمِّنت معنى (أعلم) و(أرى) بعد ما كانت متعدِّيةً إلى واحدٍ بنفسها وإلى آخر بالجارِّ نحو ﴿ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ ﴾(٢)، ﴿ نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ ﴾(٣).

السَّابع إسقاط الجارِّ توسُّعًا، نحو ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾(٤)، أي على سرٍّ أي نكاح، ﴿ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ ﴾(٥)، أي عن أمره، ﴿ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖ ﴾(٦)، أي عليه، وقول الزَّجَّاج إنَّه ظرفٌ ردَّه الفارسيُّ بأنَّه مختصٌّ بالمكان الَّذي يرصد فيه، فليس مبهمًا، وقوله [من الكامل]:

.... كَما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ (٧)

أي (في الطَّريق)، وقول ابن الطَّراوة إنَّه ظرفٌ مردودٌ أيضًا بأنَّه غير مبهم، وقوله " إنَّه اسمٌ لكلِّ ما يقبل الاستطراق فهو مبهمٌ لصلاحيَّته لكل موضع "منازعٌ فيه، بل هو اسمٌ لما هو مستطرق.

ولا يحذف الجارُّ قياسًا إلاَّ مع (أن) و(أن)، وأهمل النَّحويُّون هنا ذكر (كي) مع تجويزهم في نحو (جئت كي تكرمني) أن تكون (كي) مصدريَّة واللاَّم مقدَّرة والمعنى (لكي تكرمني)، وأجازوا أيضًا كونها تعليليَّة و(أن) مضمرة بعدها، ولا يحذف مع (كي) إلاَّ لام العلَّة؛ لأنَّها لا يدخل عليها جارٌّ غيرها، بخلاف أختيها، قال الله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ ﴾(٨)، ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾(٩)، أي (بأنَّ لهم) و(بأنَّه)، ﴿ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾(١٠)، أي (في أن) أو (عن) على خلافٍ في ذلك بين المفسِّرين، ومِمَّا يحتملهما قوله [من الطويل]:

وَيَرْغَبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعالِيَ خالِدٌ وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الأَلائِمِ (١١)

أنشده ابن السيد، فإن قدر (في) أولاً و(عن) ثانيًا فمدح، وإن عُكس فذمٌّ، ولا يجوز أن يقدَّر فيهما معًا (في) أو (عن)؛ للتَّناقض.

ومحل (أنَّ) و(أنْ) وصلتهما بعد حذف الجارِّ نصبٌ عند الخليل وأكثر النَّحويِّين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مِمَّا حُذف منه، وجوَّز سيبويه أن يكون المحلُّ جرًّا فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسانٌ إنَّه جرٌّ لكان قولاً قويًّا وله نظائر، نحو قولهم: (لاهِ أبوك)، وأمَّا نقل جماعة منهم ابن مالك أنَّ الخليل يرى أنَّ الموضع جرٌّ وأنَّ سيبويه يرى أنَّه نصبٌ فسهو.

---

(١) آل عمران/ ١١٨. (٢) البقرة/ ٣٣. (٣) الأنعام/ ١٤٣. (٤) البقرة/ ٢٣٥.
(٥) الأعراف/ ١٥٠. (٦) التوبة/ ٥. (٧) تقدم برقم ٢ ص٦.
(٨) البقرة/ ٢٥. (٩) آل عمران/ ١٨. (١٠) النساء/ ١٢٧.
(١١) أهمله السيوطي.

ومِمَّا يشهد لمدَّعِي الجرِّ قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾[1]، و﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾[2]، أصلهما (لا تدعوا مع الله أحدا لأنَّ المساجد لله)، و(فاعبدون لأنَّ هذه).

ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان (أن) وصلتها، لا تقول: (أنَّك فاضلٌ عرفت)، وقوله [من الطويل]:

٦٨٦- وَما زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً   إِلَيَّ وَلا دَيْنٍ بِها أَنا طالِبُهْ [3]

رووه بخفض (دين) عطفًا على محلِّ (أن تكون)؛ إذ أصله (لأن تكون)، وقد يُجاب بأنَّه عطفٌ على توهُّم دخول اللاَّم، وقد يُعترض بأنَّ الحمل على العطف على المحلِّ أظهر من الحمل على العطف على التَّوهُّم، ويُجاب بأنَّ القواعد لا تثبت بالمحتملات.

وهنا مُعَدٍّ ثامن ذكره الكوفيُّون، وهو تحويل حركة العين، يقال: (كَسِي زيدٌ) بوزن (فرح) فيكون قاصرًا، قال [من الوافر]:

٦٨٧- وَأَنْ يَعْرِينَ إِنْ كَسِيَ الجواري   فَتَنْبُو العَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجافِ [4]

فإذا فتحت السِّين صار بمعنى (ستر وغطَّى) وتعدَّى إلى واحد، كقوله [من المتقارب]:

٦٨٨- وَأَرْكَبُ في الرَّوْعِ خَيْفانَةً   كَسا وَجْهَها سَعَفٌ مُنْتَشِرْ [5]

أو بمعنى (أعطى كسوة) وهو الغالب، فيتعدَّى إلى اثنين نحو (كسوت زيدًا جبَّة)، قالوا: وكذلك (شتِرَتْ عينُه) بكسر التَّاء قاصر بمعنى (انقلب جفنها)، و(شتر الله عينه) بفتحها متعدٍّ بمعنى قلبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: (شترَه فشتِر) كما يقال: (ثَرَمه فثَرِم) و(ثلَمه فثلِم)، ومنه (كسوته الثوب فكسيه)، ومنه البيت، ولكن حُذف فيه المفعول.

---

(١) الجن/ ١٨. (٢) الأنبياء/ ٩٢.

(٣) هو للفرزدق، قوله: (**ولا دين**) بالجر عطفًا على (**أن**)، لأنه في تقدير (لأن)، وقوله: (**بها**) متعلق بـ(**طالبه**)، والباء بمعنى (من)، وجملة (**أنا طالبه**) صفة لـ(**دين**) [٢/ ٨٨٥].

(٤) لأبي خالد القناني [٢/ ٨٨٦].

(٥) لامرئ القيس بن حجر، **خيفانة**: أي فرس خفيفة، شبهها بالجرادة، و**سَعَف**: شعر الناصية، شبهه بسعف النخلة، و**منتشر**: متفرِّق [٢/ ٦٣٨].

الباب الخامس
في ذكر الجهات الَّتي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

وهي عشرة:

الجهـة الأولى: أن يراعـي مـا يقتـضيه ظاهـر الـصِّناعة ولا يراعـي المعنى، وكثيرًا ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك.

وأوَّل واجـبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردًا أو مركَّبًا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السُّور على القول بأنَّها من المتشابه الَّذي استأثر الله تعالى بعلمه.

ولقد حُكي لي أنَّ بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذٍ له بيت المفصَّل [من السريع]:

٦٨٩- لا يُبْعِدِ اللهُ التَّلَبُّبَ والْـ ـغاراتِ إذْ قالَ الخَمِيسُ: نَعَمْ [(١)]

فقـال: (نعـم) حرف جواب، ثمَّ طلبا محلَّ الشَّاهد في البيت فلم يجداه، فظهر لي حينئذٍ حسنُ لغـة كـنانة في (نعـم) الجوابـيَّة، وهي (نعِم) بكسر العين، وإنَّما (نَعَم) هنا واحد الأنعام، وهو خبرٌ لمحذوف، أي (هذه نعم)، وهو محلُّ الشَّاهد.

وسألني أبو حيَّان وقد عرض اجتماعنا: علامَ عطف (بحقلَّد) من قول زهير [من الطويل]:

٦٩٠- تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلا بِحَقَلَّدِ [(٢)]

فقلت: حتَّى أعرف ما (الحقلَّد)، فنظرناه فإذا هو سيِّء الخلق، فقلت: هو معطوفٌ على شيءٍ متوهَّم؛ إذ المعنى (ليس بمكثر غنيمة)، فاستعظم ذلك.

وقـال الشَّلوبين: حُكي لي أنَّ نحويًّا من كبار طلبة الجزولي سُئل عن إعراب (كلالة) من قـوله تعـالى: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ ﴾[(٣)]، فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا لـه: الـورثة إذا لم يكـن فيهم أبٌ فما علا ولا ابنٌ فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز، وتوجيه قوله أن يكـون الأصـل (وإن كـان رجـلٌ يـرثه كلالـة) ثـمَّ حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفـع الـضَّمير واسـتتر، ثـمَّ جـيء بــ(كلالـة) تمييزًا، وقد أصاب هذا النَّحويُّ في سؤاله وأخطـأ في جـوابه؛ فإنَّ التَّمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الَّذي حُذف لأجله وتراجعٌ عمَّـا بُنيت الجملة عليه من طيِّ ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل (ضُرب أخوك رجـلاً)، وأمَّـا قـراءة مـن قـرأ ﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾[(٤)] بفـتح الباء فالَّذي سوَّغ فيها أن يُذكر الفاعل بعدما حُذف أنَّه إنَّما ذُكر في جملةٍ أخرى غير الَّتي حُذف فيها.

---

(١) هو من قصيدة للمرقش الأكبر، واسمه عمرو، وقيل: عوف بن سعد بن مالك [٢/ ٨٨٩].

(٢) لزهير بن أبي سُلمى، و**النَّهكة**: الظلم [٢/ ٦٤٢]. (٣) النساء/ ١٢. (٤) النور/ ٣٦، ٣٧.

وكإعراب هذا المعرب (كلالة) تمييزًا قول بعضهم في هذا البيت [من الرجز]:

٦٩١- يَبْسُطُ للأَضْيافِ وَجْهًا رَحْبا
بَسْطَ ذِراعَيْهِ لِعَظْمٍ كَلْبا [١]

إنَّ الأصل (كما بسط كلبٌ ذراعيه)، ثمَّ جيء بالمصدر وأُسند للمفعول فرُفع، ثمَّ أضيف إليه، ثمَّ جيء بالفاعل تمييزًا.

والصَّواب في الآية أنَّ (كلالة) بتقدير مضاف، أي (ذا كلالة)، وهو إمَّا حالٌ من ضمير (يورث) فـ(كان) ناقصة و(يورث) خبر، أو تامَّة فـ(يورث) صفة، وإما (خبر) فـ(يورث) صفة، ومن فسَّر الكلالة بالميت الَّذي لم يترك ولدًا ولا والدًا فهي أيضًا حالٌ أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومَن فسَّرها بالقرابة فهي مفعولٌ لأجله.

وأمَّا البيت فتخريجه على القلب، وأصله (كما بسط ذراعاه كلبًا) ثمَّ جيء بالمصدر للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب (كلبًا) على المفعول المقلوب عن الفاعل.

وها أنا مُوردٌ بعون الله أمثلةً متى بُني فيها على ظاهر اللَّفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهمٌ بهذا السَّبب، وسترى ذلك معينًا، فأحدها قوله تعالى: ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ ﴾[٢] فإنَّه يتبادر إلى الذِّهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك)، وذلك باطل؛ لأنَّه لم يأمرهم أن يفعلوا في أمواهم ما يشاؤون، وإنَّما هو عطفٌ على (ما)، فهو معمولٌ للتَّرك، والمعنى (أن نترك أن نفعل)، نعم من قرأ (تفعل) و(تشاء) بالتَّاء لا بالنُّون فالعطف على (أن نترك)، وموجب الوهم المذكور أنَّ المعرب يرى (أن) والفعل مرَّتين وبينهما حرف العطف.

ونظير هذا سواء أن يُتوهَّم في قوله [من الكامل]:

لَنْ ـ ما رَأَيْتُ أَبا يَزِيدَ مُقاتِلاً ـ أَدَعَ القِتالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجاءَ [٣]

أنَّ الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بيَّنت في فصل (لَمَّا) أنَّ ذلك خطأ، وأنَّ (أدع) منصوب بـ(لن) و(أشهد) معطوفٌ على (القتال).

الثَّاني قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى ﴾[٤]؛ فإنَّ المتبادر تعلُّق (من) بـ(خفت)، وهو فاسدٌ في المعنى، والصَّواب تعلُّقه بـ(الموالي)؛ لما فيه من معنى الولاية، أي (خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم)، أو بمحذوفٍ هو حالٌ من الموالي أو مضاف إليهم، أي (كائنين من ورائي) أو (فعلَ الموالي من ورائي)، وأمَّا مَن قرأ (خَفَّتِ) بفتح الخاء

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٨٩٠]. (٢) هود/ ٨٧.
(٣) تقدم برقم ٤٢٣ ص٢٣٣. (٤) مريم/ ٩.

وتشديد الفاء وكسر التَّاء فـ(من) متعلِّقة بالفعل المذكور.

الثَّالث قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ﴾[1] فإنَّ المتبادر تعلُّق (إلى) بـ(تكتبوه)، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّين، وإنَّما هو حال، أي (مستقرًّا في الذمة إلى أجله).

ونظيره قوله تعالى: ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾[2]؛ فإنَّ المتبادر انتصاب (مئة) بـ(أماته)، وذلك ممتنعٌ مع بقائه على معناه الوضعيِّ؛ لأنَّ الإماتة سلب الحياة، وهي لا تمتدُّ، والصَّواب أنَّ يضمَّن (أماته) معنى (ألبثه)، فكأنَّه قيل: (فألبثه الله بالموت مئة عام)، وحينئذٍ يتعلَّق به الظَّرف بما فيه من المعنى العارض له بالتَّضمين، أي معنى اللَّبث لا معنى الإلباث؛ لأنَّه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صحَّ ذلك لعلَّقناه بما فيه من معناه الوضعيِّ، ويصير هذا التَّعلُّق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾[2]، وفائدة التَّضمين أن يدلَّ بكلمةٍ واحدة على معنى كلمتين، يدلُّك على ذلك أسماء الشَّرط والاستفهام.

ونظيره أيضًا قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "كلُّ مولودٍ يُولد على الفطرة، حتَّى يكون أبواه هما اللَّذان يهوِّدانه أو ينصِّرانه"؛ لا يجوز أن يعلَّق (حتى) بـ(يولد)؛ لأنَّ الولادة لا تستمرُّ إلى هذه الغاية، بل الَّذي يستمرُّ إليها كونه على الفطرة، فالصَّواب تعليقها بما تعلَّقت به (على)، وأنَّ (على) متعلِّقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضَّمير في (يولد) و(يولد) خبر (كل).

الرَّابع قول الشَّاعر [من الطويل]:

٦٩٢- تَرَكْتِ بِنا لَوْحًا وَلَوْ شِئْت جادَنا بُعَيْدَ الكَرَى ثَلَجٌ بِكَرْمانَ ناصِحُ[3]

فإنَّ المتبادر تعليق (بعيد الكرى) بـ(جاد)، والصَّواب تعليقه بما في (ثلج) من معنى (بارد)؛ إذ المراد وصفها بأنَّ ريقها يوجد عقب الكرى باردًا، فما الظَّنُّ به في غير ذلك الوقت، لا أنَّه يتمنَّى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات، واللَّوح بفتح اللام: العطش.

الخامس قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ ﴾[4] فإنَّ المتبادر تعلُّق (مع) بـ(بلغ)، قال الزَّمخشري: أي (فلمَّا بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه)، قال: ولا يتعلَّق (مع) بـ(بلغ)؛ لاقتضائه أنَّهما بلغا معًا حدَّ السَّعي، ولا بـ(السَّعي)؛ لأنَّ صلة المصدر لا تتقدَّم عليه، وإنَّما هي متعلِّقةٌ بمحذوف على أن يكون بيانًا، كأنَّه قيل: (فلمَّا بلغ الحدَّ الَّذي يقدر فيه

(١) البقرة/ ٢٨٢. (٢) البقرة/ ٢٥٩.

(٣) هذا من قصيدة لجرير يمدح بها عبد العزيز بن مروان، و**اللوح**: العطش، يقال: لاح يلوح لَوحًا إذا عطش، و**ناصح**: خالص البياض ناصع، وأضافه إلى **كرمان** لأنها بلاد ثلج [٢/ ٨٩٠].

(٤) الصافات/ ١٠٢.

على السَّعي) فقيل: (مع من؟) فقيل: (مع أعطف النَّاس عليه، وهو أبوه)، أي إنَّه لم يستحكم قوَّته بحيث يسعى مع غير مشفق.

السَّادس قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾(١)، فإنَّ المتبادر أنَّ (حيث) ظرف مكان؛ لأنَّه المعروف في استعمالها، ويردُّه أنَّ المراد أنَّه تعالى يعلم المكان المستحقَّ للرِّسالة، لا أنَّ علمه في المكان، فهو مفعولٌ به لا مفعولٌ فيه، وحينئذٍ لا ينتصب بـ(أعلم) إلاَّ على قول بعضهم بشرط تأويله بـ(عالم)، والصَّواب انتصابه بـ(يعلم) محذوفًا دلَّ عليه (أعلم).

السَّابع قوله تعالى: ﴿ فَخُذۡ أَرۡبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ ﴾(٢) فإنَّ المتبادر تعلُّق (إلى) بـ(صرهنَّ)، وهذا لا يصحُّ إذا فُسِّر (صرهنَّ) بـ(قطِّعهنَّ)، وإنَّما تعلُّقه بـ(خذ)، وأمَّا إن فسِّر بـ(أمِلْهُنَّ) فالتعلُّق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي (إلى نفسك)؛ لأنَّه لا يتعدَّى فعل المضمر المتَّصل إلى ضميره المتَّصل إلاَّ في باب (ظنَّ)، نحو ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾(٣)، ﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ ﴾(٤) فيمنَّ ضمَّ الباء، ويجب تقدير هذا المضاف في نحو ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾(٥)، ﴿ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِ ﴾(٦)، ﴿ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ ﴾(٧)، وقوله [من المتقارب]:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ ... بِكَفِّ الإِلَهِ مَقادِيرُها (٨)

وقوله [من الطويل]:

وَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ في حَجَراتِهِ ... . (٩)

قوله: (حجراته) بفتحتين أي (نواحيه)، وقول ابن عصفور إنَّ (عن) و(على) في ذلك اسمان، كما في قوله [من الطويل]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها ... . (١٠)

وقوله [من الكامل]:

فَلَقَدْ أَرانِي لِلرِّماحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمامِي (١١)

دفعًا للمحذور المذكور وهمٌ؛ لأنَّ معنى (على) الاسميَّة (فوق)، ومعنى (عن) الاسميَّة (جانب)، ولا يتأتَّيان هنا، ولأنَّ ذلك لا يتأتَّى مع (إلى)؛ لأنَّها لا تكون اسمًا.

---

(١) الأنعام/ ١٢٤. (٢) البقرة/ ٢٦٠. (٣) العلق/ ٧. (٤) آل عمران/ ١٨٨.
(٥) مريم/ ٢٥. (٦) القصص/ ٣٢. (٧) الأحزاب/ ٣٧.
(٨) تقدم برقم ٢١٤ ص١٢٤، وتكرر ص٣٩٤. (٩) تقدم برقم ٢٢٤ ص١٢٧.
(١٠) تقدم برقم ٢١٣ ص١٢٤. (١١) تقدم برقم ٢٢٢ ص١٢٧.

الثَّامن قوله تعالى: ﴿ يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾[1]؛ فإنَّ المتبادر تعلُّق (من) بـ(أغنياء) لمجاورته له، ويفسده أنَّهم متى ظنَّهم ظانٌّ قد استغنوا من تعفُّفهم علم أنَّهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنَّما هي متعلِّقة بـ(يحسب) وهي للتَّعليل.

التَّاسع قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ إِذۡ قَالُواْ ﴾[2]؛ فإنَّ المتبادر تعلُّق (إذ) بفعل الرُّؤية، ويفسده أنَّه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنَّما العامل مضافٌ محذوف، أي (ألم تر إلى قصَّتهم أو خبرهم)؛ إذ التَّعجُّب إنَّما هو من ذلك، لا من ذواتهم.

العاشر قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ ﴾[3]؛ فإنَّ المتبادر تعلُّق الاستثناء بالجملة الثَّانية، وذلك فاسد؛ لاقتضائه أنَّ من اغترف غرفةً بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباحٌ لهم، وإنَّما هو مستثنى من الأولى، ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثَّانية، وإنَّما سهل الفصل بالجملة الثَّانية لأنَّها مفهومةٌ من الأولى المفصولة؛ لأنَّه إذا ذكر أنَّ الشَّارب ليس منه اقتضى مفهومه أنَّ من لم يطعمه منه، فكان الفصل به كلا فصل.

الحادي عشر قوله تعالى: ﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾[4]؛ فإنَّ المتبادر تعلُّق (إلى) بـ(اغسلوا)، وقد ردَّه بعضهم بأنَّ ما قبل الغاية لا بدَّ أن يتكرَّر قبل الوصول إليها، تقول: (ضربته إلى أن مات)، ويمتنع (قتلته إلى أن مات)، وغسل اليد لا يتكرَّر قبل الوصول إلى المرفق؛ لأنَّ اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما، قال: فالصَّواب تعلُّق (إلى) بـ(أسقطوا) محذوفًا، ويُستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل؛ لأنَّ الإسقاط قام الإجماع على أنَّه ليس من الأنامل، بل من المناكب وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أنَّ ما بعد (إلى) يكون غير داخل، بخلاف (حتَّى)، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلاً في المأمور بغسله، وقال بعضهم: الأيدي في عرف الشَّرع اسمٌ للأكفِّ فقط، بدليل آية السَّرقة، وقد صحَّ الخبر باقتصاره ﷺ في التَّيمُّم على مسح الكفَّين، فكان ذلك تفسيرًا للمراد بالأيدي في آية التَّيمُّم، قال: وعلى هذا فـ(إلى) غايةٌ للغسل لا للإسقاط، قلت: وهذا وإن سُلِّم فلا بدَّ من تقدير محذوفٍ أيضًا، أي (ومدُّوا الغسل إلى المرافق)؛ إذ لا يكون غسل ما وراء الكفِّ غايةً لغسل الكفِّ.

الثَّاني عشر قول ابن دريد [من الرجز]:

---

(١) البقرة/ ٢٧٣.
(٢) البقرة/ ٢٤٦.
(٣) البقرة/ ٢٤٩.
(٤) المائدة/ ٦.

إِنَّ امْرَأَ القَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى   فاعْتاقَهُ حِمامُهُ دُونَ الْمَدَى [1]

فإنَّ المتبادر تعلُّق (إلى) بـ(جرى)، ولو كان كذلك لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقضٌ لقوله: (فاعتاقه حمامه دون المدى)، وإنَّما (إلى مدى) متعلِّقٌ بكونٍ خاصٍّ منصوبٍ على الحال، أي (طالبًا إلى مدى)، ونظيره قوله أيضًا يصف الحاجَّ [من الرجز]:

يَنْوِي الَّتِي فَضَّلَها رَبُّ العُلا   لَمَّا دَحا تُرْبَتَها عَلَى الْبِنَى [2]

فإنَّ قوله: (على البنى) متعلِّقٌ بأبعد الفعلين وهو (فضَّل)، لا بأقربهما وهو (دحا) بمعنى بسط؛ لفساد المعنى.

الثَّالث عشر ما حكاه بعضهم مع أنَّه سمع شيخًا يعرب لتلميذه (قيمًا) من قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ . قَيِّمًا ﴾[3] صفةً لـ(عوجا)، قال: فقلت له: يا هذا، كيف يكون العوج قيمًا؟ وترحَّمت على مَن وقف من القُرَّاء على ألف التَّنوين في (عوجا) وقفةً لطيفةً دفعًا لهذا التَّوهُّم، وإنَّما (قيمًا) حال، إمَّا من اسم محذوفٍ هو وعامله، أي (أنزله قيمًا)، وإمَّا من (الكتاب)، وجملة النَّفي معطوفةٌ على الأوَّل ومعترضة على الثَّاني، قالوا: ولا تكون معطوفة؛ لئلاَّ يلزم العطف على الصِّلة قبل كمالها، وإمَّا من الضَّمير المجرور باللاَّم إذا أُعيد إلى الكتاب، لا إلى مجرور (على)، أو جملة النَّفي و(قيمًا) حالان من (الكتاب) على أنَّ الحال يتعدَّد، وقياس قول الفارسيِّ في الخبر إنَّه لا يتعدَّد مختلفًا بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك، لا يُقال: قد صحَّ ذلك في النعت نحو ﴿ وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ ﴾[4]، بل قد ثبت في الحال في نحو ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ ﴾[5] ثمَّ قال سبحانه: ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾؛ لأنَّ الحال بالخبر أشبه، ومن ثَمَّ اختلف في تعدُّدهما واتُّفق على تعدُّد النعت، وأمَّا (جنبًا) فعطفٌ على الحال لا حال، وقيل: المنفيَّة حال، و(قيمًا) بدلٌ منها، عكس (عرفت زيدًا أبو من هو؟).

الرَّابع عشر قول بعضهم في ﴿ أَحْوَىٰ ﴾[6] إنَّه صفةٌ لـ(غثاء)، وهذا ليس بصحيحٍ على الإطلاق، بل إذا فُسِّر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس، وأمَّا إذا فُسِّر بالأسود من شدَّة الخضرة لكثرة الرِّيِّ كما فسر ﴿ مُدْهَآمَّتَانِ ﴾[7] فجعْله صفةً لـ(غثاء) كجعْل (قيمًا) صفةً لـ(عوجًا)، وإنَّما الواجب أن تكون حالاً من (المرعى) وأُخِّر لتناسب الفواصل.

الخامس عشر قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ

---

(١) أهمله السيوطي لتأخر ابن دريد.

(٢) وهذا البيت كسابقه.

(٣) الكهف/ ١، ٢.   (٤) الأنبياء/ ٥٠.   (٥) النساء/ ٤٣.   (٦) الأعلى/ ٥.   (٧) الرحمن/ ٦٤.

خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾[1] فيمن رفع (جنَّات) إنَّه عطفٌ على (قنوان)، وهذا يقتضي أنَّ جنَّات الأعناب تخرج من طلع النَّخل، وإنَّما هو مبتدأٌ بتقدير (وهناك جنَّات) أو (ولهم جنَّات)، ونظيره قراءة مَن قرأ ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[2] بالرَّفع بعد قوله تعالى: ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾[3] أي (ولهم حور)، وأمَّا قراءة السَّبعة ﴿ وَجَنَّٰتٍ ﴾ بالنَّصب فبالعطف على ﴿ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾، وهو من باب ﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾[4].

السَّادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[5] إنَّ (مَن) فاعل بالمصدر، ويردُّه أنَّ المعنى حينئذٍ (ولله على النَّاس أن يحجَّ المستطيع) فيلزم تأثيم جميع النَّاس إذا تَخلَّف مستطيعٌ عن الحجِّ، وفيه مع فساد المعنى ضعفٌ من جهة الصِّناعة؛ لأنَّ الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌّ، حتَّى قيل إنَّه ضرورة، كقوله [من البسيط]:

٦٩٣- أَفْنَى تِلادِي وَما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ الْقَـواقِيزِ أَفْواهُ الأَبـارِيقِ [6]

فيمن رواه برفع (أفواه)، والحقُّ جواز ذلك في النَّثر، إلاَّ أنَّه قليل، ودليل الجواز هذا البيت؛ فإنَّه رُوي بالرَّفع مع التَّمكُّن من النَّصب، وهي الرِّواية الأخرى، وذلك على أنَّ (القواقيز) الفاعل و(الأفواه) مفعول، وصحَّ الوجهان لأنَّ كلاًّ منهما قارعٌ ومقروع، ومن مجيئه في النَّثر الحديث "وحجُّ البيت مَن استطاع إليه سبيلا"، ولا يتأتَّى فيه ذلك الإشكال؛ لأنَّه ليس فيه ذكر الوجوب على النَّاس، والمشهور في (مَن) في الآية أنَّها بدلٌ من (الناس) بدلَ بعض، وجوَّز الكسائيُّ كونها مبتدأ، فإن كانت موصولةً فخبرها محذوف، أو شرطيَّة فالمحذوف جوابها، والتَّقدير عليهما (مَن استطاع فليحجَّ)، وعليهنَّ فالعموم مخصَّص، إمَّا بالبدل أو بالجملة.

السَّابع عشر قول الزَّمخشريِّ في قوله تعالى: ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِى ﴾[7] إنَّ انتصاب (أواري) في جواب الاستفهام، ووجه فساده أنَّ جواب الشَّيء مسبَّبٌ عنه، والمواراة لا تتسبَّب عن العجز، وإنَّما انتصابه بالعطف على (أكون)، ومن هنا امتنع نصب (تصبح) في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[8]؛ لأنَّ إصباح الأرض مخضرَّة لا يتسبَّب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال

---

(١) الأنعام/ ٩٩. (٢) الواقعة/ ٢٢. (٣) الصافات/ ٤٥. (٤) البقرة/ ٩٨. (٥) آل عمران/ ٩٧.

(٦) هذا للأقيشر، واسمه المغيرة بن الأسود الأسدي، و**التِّلاد**: المال القديم، و**النَّشَب**: المال الأصيل، و**القوارير**: جمع قارورة، ويُروى: **القواقيز**، وهي أوانٍ يُشرَب بها، و**أفواه**: يُروَى بالرفع فاعلاً، وبالنصب مفعولاً؛ لأن مَن قرعك فقد قرعته، و**الأباريق**: جمع إبريق، والبيت استُشهد به على إضافة المصدر إلى مفعوله على الأولى، وإلى فاعله على الثانية [٢/ ٨٩١].

(٧) المائدة/ ٣١. (٨) الحج/ ٦٣.

نفسه، وقيل: إنَّما لم يُنصب لأنَّ (ألم تر) في معنى (قد رأيت)، أي إنَّه استفهامٌ تقريريٌّ مثل: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾[1]، وقيل: النَّصب جائزٌ كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾[2] ولكن قصد هنا إلى العطف على (أنزل) على تأويل (تصبح) بـ(أصبحت)، والصَّواب القول الأوَّل، وليس (ألم تر) مثل (أفلم يسيروا)؛ لما بيَّنَّاه.

الثَّامن عشر قول بعضهم في ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ ﴾[3] إنَّ الأصل (اتخذوهم قربانًا) وإنَّ الضَّمير و(قربانًا) مفعولان و(آلهة) بدل من (قربانًا)، وقال الزَّمخشريُّ إنَّ ذلك فاسدٌ في المعنى، وإنَّ الصَّواب أنَّ (آلهة) هو المفعول الثَّاني، وأنَّ (قربانًا) حال، ولم يبيِّن وجه فساد المعنى، ووجهه أنَّهم إذا ذُمُّوا على اتِّخاذهم قربانًا من دون الله اقتضى مفهومه الحثَّ على أن يتَّخذوا الله سبحانه قربانًا، كما أنَّك إذا قلت: (أتتَّخذ فلانًا معلِّمًا دوني؟) كنت آمرًا له أن يتَّخذك معلِّمًا له دونه، والله تعالى يُتقرَّب إليه بغيره ولا يُتقرَّب به إلى غيره سبحانه.

التَّاسع عشر قول المبرِّد في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[4] إنَّ جملة ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملةٌ دعائيَّة، وردَّه الفارسيُّ بأنَّه لا يُدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأنَّ المراد الدُّعاء عليهم بأن يُسلبوا أهليَّة القتال حتَّى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدًا البتَّة.

المتمِّم العشرين قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[5] فيمن نوَّن (مئة) إنَّه يجوز كون (سنين) منصوبًا بدلاً من (ثلاث)، أو مجرورًا بدلاً من (مئة)، والثَّاني مردود؛ فإنَّه إذا أقيم مقام (مئة) فسد المعنى.

الحادي والعشرون قول المبرِّد في ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[6] إنَّ اسم الله تعالى بدلٌ من (آلهة)، ويردُّه أنَّ البدل في باب الاستثناء مُستثنى موجب له الحكم، أمَّا الأوَّل فلأنَّ الاستثناء إخراج، و(ما قام أحد إلاَّ زيد) مفيدٌ لإخراج زيد، وأمَّا الثَّاني فلأنَّه كلَّما صدق (ما قام أحدٌ إلاَّ زيد) صدق (قام زيد)، واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم، أمَّا الأوَّل فلأنَّ الجمع المنكَّر لا عموم له فيُستثنى منه، ولأنَّ المعنى حينئذٍ (لو كان فيهما آلهةٌ مستثنى منهم الله لفسدتا)، وذلك يقتضي أنَّه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم تفسدا، وإنَّما المراد أنَّ الفساد يترتَّب على تقدير التَّعدُّد مطلقًا، وأمَّا أنَّه ليس بموجبٍ له الحكم فلأنَّه لو قيل: (لو كان فيهما الله لفسدتا) لم يستقم، وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه (لو كان معنا

---

(١) الشرح/ ١. (٢) الحج/ ٤٦. (٣) الأحقاف/ ٢٨. (٤) النساء/ ٩٠.
(٥) الكهف/ ٢٥. (٦) الأنبياء/ ٢٢.

رجـلٌ إلاَّ زيـدٌ لغُلبـنا)، لأنَّ رجلاً ليس بعامٍّ فيُستثنى منه، ولأنَّه لو قيل: (لو كان معنا جماعةٌ مستثنى مـنهم زيـدٌ لغُلبنا) اقتضى أنَّه لو كان معهم جماعةٌ فيهم زيدٌ لم يُغلبوا، وهذا وإن كان معنًى صحيحًا إلاَّ أنَّ المراد إنَّما هو أنَّ زيدًا وحده كافٍ.

فـإن قيل: لا نُسلِّم أنَّ الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامَّين؛ لأنَّهما واقعان في سياق (لو)، وهي للامتناع، والامتناع انتفاء.

قلـت: لـو صـحَّ ذلـك لـصحَّ أن يُقال: (لو كان فيهما من أحدٍ) و(لو جاءني ديَّارٌ) و(لو جاءني فأكرمَهُ ـ بالنَّصب ـ لكان كذا وكذا)، واللازم ممتنع.

الثَّاني والعشرون قول أبي الحسن الأخفش في (كلَّمته فاه إلى فِيَّ) إنَّ انتصاب (فاه) على إسـقاط الخـافض، أي (مـن فيه)، وردَّه المبرِّد فقال: إنَّما يتكلَّم الإنسان من في نفسه لا من في غـيره، وقد يكون أبو الحسن إنَّما قال ذلك في (كلمني فاه إلى فيَّ)، أو قاله في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى، فلا يردُّ عليه سؤال أبي العبَّاس، فلنعدل إلى مثالٍ غير هذا.

حُكي عن اليزيديِّ أنَّه قال في قول العرجيِّ [من الكامل]:

٦٩٤- أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكُمْ رَجُلاً   رَدَّ الـسَّلامَ تَـحِـيَّةً ظُلْمُ [(١)]

إنَّ الصَّواب (رجلٌ) بالرَّفع خبرًا لـ(إنَّ)، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصَّل له معنى البتَّة، وله حكايةٌ مشهورةٌ بين أهل الأدب.

رووا عـن أبـي عـثمان المازنيِّ أنَّ بعض أهل الذِّمَّة بذل له مئة دينارٍ على أن يُقرئه كتاب سـيبويه، فامتـنع مـن ذلـك مـع مـا كـان به من شدَّة احتياج، فلامه تلميذه المبرِّد، فأجابه بأنَّ الكـتاب مـشتملٌ علـى ثلاثمـئةٍ وكـذا كذا آيةٍ من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكين ذمِّيٍّ من قـراءتها، ثـمَّ قُـدِّر أن غـنَّت جاريـةٌ بحضرة الواثق بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب (رجـل) ورفعـه، وأصـرَّت الجارية على النَّصب، وزعمت أنَّها قرأته على أبي عثمان كذلك، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة، فلما حضر أوجب النَّصب، وشرحه بأنَّ (مصابكم) بمعنى (إصـابتكم)، و(رجلاً) مفعوله، و(ظلم) الخبر، ولهذا لا يتمُّ المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيديُّ في معارضـتي، فقلـت لـه: هـو كقولك: (إنَّ ضربَك زيدًا ظلمٌ)، فاستحسنه الواثق، ثمَّ أمر له بألف دينارٍ وردَّه مكرمًا، فقال للمبرِّد: تركنا لله مئة دينارٍ فعوَّضنا ألفًا.

---

(١) هو للعرجي، كذا قال الحريري في درة الغواص وغيره، وقال العيني: الصحيح أنه للحارث بن خالد بن العاص المخزومي، قوله: **أظلوم**، يُروى: (أظليم)، وهو الصحيح، وهو مرخم (ظليمة)، و**مُصابكم**: مصدر ميمي بمعنى إصابتكم، وقد عمل عمل الفعل فأضيف إلى فاعله، و**رجلاً**: مفعول، والبيت استشهد به المصنف على ذلك، و**مُصابكم**: اسم (إنَّ)، والخبر **ظُلْمُ**، وجملة (**أهدى السلام**): صفة (رجلاً)، و**تحية**: مصدر (أهدى السلام) من باب (قعدت جلوسًا) [٢/ ٨٩٢].

الجهة الثَّانية: أن يراعي المعرب معنًى صحيحًا ولا ينظر في صحَّته في الصِّناعة، وها أنا موردٌ لك أمثلةً من ذلك:

أحدها قول بعضهم في ﴿ وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾[1] إنَّ ثمودا مفعولٌ مقدَّم، وهذا ممتنعٌ؛ لأنَّ لـ(ما) النَّافية الصَّدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنَّما هو معطوفٌ على (عادا)، أو هو بتقدير (وأهلك ثمودًا)، وإنَّما جاء [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ ما اسْتَغْنَيْنا [2]

لأنَّـه شِـعر مع أنَّ المعمول ظرف، وأمَّا قراءة عمرو بن فائد ﴿ مِن شَرٍّ مَا خَلَقَ ﴾[3] بتنوين (شر) فـ(ما) بدل من (شر) بتقدير مضاف، أي (من شرٍّ شرِّ ما خلق)، وحذف الثَّاني لدلالة الأوَّل.

الثَّاني قول بعضهم في (إذ) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾[4] إنَّها ظرفٌ للمقت الأوَّل أو الثَّاني، وكلاهما ممنوعٌ، أمَّا امتناع تعليقه بالثَّاني فلفساد المعنى؛ لأنَّهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنَّما يمقتونها في الآخرة، ونظيره قول من زعم في ﴿ يَوْمَ تَجِدُ ﴾[5] إنَّه ظرفٌ لـ﴿ يُحَذِّرُكُمُ ﴾، حكاه مكِّي، قال: وفيه نظر.

والصَّواب الجزم بأنَّه خطأ؛ لأنَّ التَّحذير في الدُّنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولاً به لـ﴿ يُحَذِّرُكُمُ ﴾[5] كما في ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ ﴾[6]؛ لأنَّ (يُحذِّر) قد استوفى مفعوليه، وإنَّما هو نصبٌ بمحذوفٍ تقديره (اذكروا) أو (احذروا)، وأمَّا امتناع تعليقه بالأوَّل ـ وهو رأي جماعةٍ منهم الزَّمخشري ـ فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبيِّ، ولهذا قالوا في قوله [من الطويل]:

٦٩٥- وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضاءَهُ ... بِضاحِي غَداةٍ أَمْرَهُ وَهْوَ ضامِزُ [7]

إنَّ الباء متعلقة بـ(قضاءه)، لا بـ(وقوف) ولا بـ(ينتظرن)؛ لئلاَّ يُفصل بين (قضاءه) و(أمره) بالأجنبيِّ، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشَّجري وغيره (أمره) معمولاً لـ(قضى) محذوفًا؛ لوجود ما يعمل، ونظير ما لزم الزَّمخشري هنا ما لزمه إذ علَّق ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾[8] بالرجع من قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴾[9]، وإذ علَّق (أيَّامًا) بالصِّيام من قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾[10] فإنَّ في الأولى الفصل بخبر (إنَّ) وهو (القادر)، وفي الثَّاني الفصل بمعمول (كتب) وهو (كما كتب).

---

(١) النجم/ ٥١. (٢) تقدم برقم ١٢٨ ص٨٤، وتكرر ص٢٢٢، ٢٥٩.
(٣) الفلق/ ٢. (٤) غافر/ ١٠. (٥) آل عمران/ ٣٠. (٦) غافر/ ١٨.
(٧) هو للشماخ، و**الضامز**: الساكت [٢/ ٨٩٥].
(٨) الطارق/ ٩. (٩) الطارق/ ٨. (١٠) البقرة/ ١٨٣-١٨٤.

فإن قيل: لعلَّه يقدّر (كما كتب) صفةً للصِّيام فلا يكون متعلِّقًا بـ(كتب).

قلنا: يلزم محذورٌ آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظير اللازم له على هذا التَّقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾(١) إنَّ (المسجد) عطفٌ على (سبيل الله)، وإنَّه حينئذٍ من جملة معمول المصدر، وقد عطف (كفر) على المصدر قبل مجيئه.

والصَّواب أنَّ الظُّروف الثَّلاثة متعلِّقةٌ بمحذوف، أي (مقتكم إذ تدعون) و(صوموا أيَّامًا) و(يرجعه يوم تبلى السَّرائر)، ولا ينتصب (يوم) بـ(قادر)؛ لأنَّ قدرته تعالى لا تتقيَّد بذلك اليوم ولا بغيره، ونظيره في التَّعلُّق بمحذوف ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾(٢)، ألا ترى أنَّ اليوم لو عُلِّق بـ(بشرى) لم يصح من وجهين: أنَّه مصدر، وأنَّه اسمٌ لـ(لا)، وأمَّا ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾(٣) فعلى الخلاف في جواز تقدُّم منصوب (ليس) عليها.

والـصَّواب أنَّ خفـض (المـسجد) بباءٍ محذوفةٍ لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف، ومجموع الجارِّ والمجرور عطفٌ على (به)، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء؛ لأنَّه لا يُعطف على الضَّمير المخفوض إلاَّ بإعادة الخافض، ومن أمثلة ذلك قول المتنبِّي [من الطويل]:

وَفاؤُكُما كالرَّبْعِ أَشْجاهُ طاسِمُهْ   بِأَنْ تُسْعِدا والدَّمْعُ أَشْفاهُ ساجِمُهْ (٤)

وقد سأل أبو الفتح المتنبِّي عنه فأعرب (وفاؤكما كالرَّبع) مبتدأ وخبره، وعلَّق الباء بـ(وفاؤكما)، فقال له: كيف تخبر عن اسمٍ لم يتمَّ؟ فأنشده قول الشَّاعر [من الكامل]:

لَسْنا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيادٍ دارَها   تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّها أَنْ يُحْصَدا (٥)

أي إنَّ (إياد) بدلٌ من (مَن) قبل مجيء معمول (جعلت) وهو (دارها)، والصَّواب تعليق (دارها) و(بأن تسعدا) بمحذوف، أي جعلت ووفيتما، ومعنى البيت (وفاؤكما يا صاحبَيَّ بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبَّة إنَّما يسلِّيني إذا كان بدمعٍ ساجم، أي هامل، كما أنَّ الرَّبع إنَّما يكون أبعثَ على الحزن إذا كان دارسًا).

الثَّالث تعليق جماعة الظُّروف من قوله تعالى: ﴿ لا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾(٦)، ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾(٧)، ومن قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "لا مانع لما أعطيت ولا مُعطي لِما

---

(١) البقرة/ ٢١٧. (٢) الفرقان/ ٢٢. (٣) هود/ ٨.
(٤) للمتنبي، أهمله السيوطي. (٥) أهمله السيوطي، وهو من الأبيات مجهولة القائل.
(٦) هود/ ٤٣. (٧) يوسف/ ٩٢.

منعت " باسم (لا)، وذلك باطلٌ عند البصريِّين؛ لأنَّ اسم (لا) حينئذٍ مطوَّل، فيجب نصبه وتنوينه، وإنَّما التَّعليق في ذلك بمحذوفٍ إلاَّ عند البغداديِّين، وقد مضى.

الرَّابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظَّرف من قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[1] بمحذوف، أي (كائن عليكم)، وذلك ممتنعٌ عند الجمهور، وإنَّما هو متعلِّق بالمذكور وهو الفضل؛ لأنَّ خبر المبتدأ بعد (لولا) واجب الحذف، ولهذا لحن المعرِّي في قوله [من الوافر]:

.... فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسالا [2]

الخامس قول بعضهم في ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[3] إنَّ الظَّرف كان صفةً لـ(أمَّة) ثمَّ قُدِّم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو عليٍّ لا يجيزه بالظَّرف، فما الظَّنُّ بالحال الَّتي هي شبيهةٌ بالمفعول به؟ ومثله قول أبي حيَّان في ﴿ فَٱذْكُرُوا ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾[4] إنَّ (أشدَّ) حالٌ كان في الأصل صفةً لـ(ذكرًا).

السَّادس قول الحوفي إنَّ الباء من قوله تعالى: ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[5] متعلِّقةٌ بـ(ناظرة)، ويردُّه أنَّ الاستفهام له الصَّدر، ومثله قول ابن عطيَّة في ﴿ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[6] إنَّ (أنَّى) ظرفٌ لـ(قاتلهم الله)، وأيضًا فيلزم كون (يؤفكون) لا موقع لها حينئذٍ، والصَّواب تعلُّقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسِّرين في ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[7] إنَّ المعنى (إذا أنتم تخرجون من الأرض) فعلَّقوا ما قبل (إذا) بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب " الوقف والابتداء "، وهذا لا يصحُّ في العربيَّة.

وقول بعضهم في ﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ ﴾[8] إنَّ (ملعونين) حالٌ من معمول (ثقفوا) أو (أخذوا)، ويردُّه أنَّ الشَّرط له الصَّدر، والصَّواب أنَّه منصوبٌ على الذَّمِّ، وأمَّا قول أبي البقاء إنَّه حالٌ من فاعل ﴿ يُجَاوِرُونَكَ ﴾[9] فمردود؛ لأنَّ الصَّحيح أنَّه لا يُستثنى بأداةٍ واحدةٍ دونَ عطفٍ شيئان.

وقول آخر في ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[10] إنَّ (في) متعلِّقة بـ(زاهدين) المذكور، وهذا ممتنعٌ إذا قدِّرت (أل) موصولة، وهو الظَّاهر؛ لأنَّ معمول الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول،

---

(١) النساء/ ٨٣. (٢) تقدم ص٢٢٥.
(٣) البقرة/ ١٢٨. (٤) البقرة/ ٢٠٠. (٥) النمل/ ٣٥. (٦) التوبة/ ٣٠.
(٧) الروم/ ٢٥. (٨) الأحزاب/ ٦١. (٩) الأحزاب/ ٦٠. (١٠) يوسف/ ٢٠.

فيجب حينئذٍ تعلُّقها بـ(أعني) محذوفة أو بـ(زاهدين) محذوفًا مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الَّذي تعلَّق به (من الزَّاهدين)، وأمَّا إن قدّرت (أل) للتَّعريف فواضح.

السَّابع قول بعضهم في بيت المتنبِّي يخاطب الشَّيب [من البسيط]:

ابْعدْ بَعِدْتَ بَياضًا لا بَياضَ لَهُ   لأَنْتَ أَسْوَدُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ [1]

إنَّ (مِـن) متعلِّقة بـ(أسود)، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنعٌ في الألوان، والصَّحيح أنَّ (من الظُّلَم) صفة لـ(أسود)، أي أسود كائن من جملة الظُّلَم، وكذا قوله [من الكامل]:

يَلْقاكَ مُرْتَدِيًا بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ   ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالأَكْبُدُ [2]

(من دم) إمَّا تعليل، أي (أحمر من أجل التباسه بالدَّم)، أو صفة، كأنَّ السَّيف لكثرة التباسه بالدَّم صار دمًا.

الثَّامن قول بعضهم في (سقيا لك) إنَّ اللاَّم متعلِّقة بـ(سقيًا)، ولو كان كذا لقيل: (سقيًا إيَّاك)؛ فإنَّ (سقى) يتعدَّى بنفسه، فإن قيل: اللاَّم للتَّقوية مثل ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[3] فلام التَّقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾[4] كون (الَّذين) نصبًا على الاشتغال؛ لأنَّ (لهم) ليس متعلِّقًا بالمصدر.

التَّاسع قول الزَّمخشريِّ في ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾[5] إنَّه من اللَّفِّ والنَّشر، وإنَّ المعنى (منامكم وابتغاؤكم من فضله باللَّيل والنَّهار)، وهذا يقتضي أن يكون (النَّهار) معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه وعطفه على معمول (منامكم) وهو (باللَّيل)، وهذا لا يجوز في الشِّعر، فكيف في أفصح الكلام؟

وزعم عصري في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[6] أنَّ (مِن) متعلِّقة بـ(حذر) أو بـ(الموت)، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثَّاني أيضًا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحامله على ذلك أنَّه لو علَّقه بـ﴿ يَجْعَلُونَ ﴾ وهو في موضع المفعول له لزم تعدُّد المفعول له من غير عطف؛ إذ كان ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ مفعولاً له، وقد أُجيب بأنَّ الأوَّل تعليلٌ للجعل مطلقًا والثَّاني تعليلٌ له مقيَّدًا بالأوَّل، والمطلق والمقيَّد غيران، فالمعلَّل متعدِّدٌ في المعنى وإن اتَّحد في اللَّفظ، والصَّواب أن يُحمل على أنَّ المنام في الزَّمانين والابتغاء فيهما.

العاشر قول بعضهم في ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[7] إنَّ (ما) بمعنى (من)، ولو كان كذلك لرفع (قليل) على أنَّه خبر.

---

(١) للمتنبي، أهمله السيوطي.   (٢) للمتنبي، أهمله السيوطي.
(٣) البقرة/ ٩١.   (٤) محمد/ ٨.   (٥) الروم/ ٢٣.   (٦) البقرة/ ١٩.   (٧) البقرة/ ٨٨.

الحادي عشر قول بعضهم في ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾[1] إنَّ (هو) ضمير الشَّأن وأن (يعمَّر) مبتدأ و(بمزحزحه) خبر، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر.

ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي: " ما أنا بقارئ " إنَّ (ما) استفهاميَّة مفعولة لـ(قارئ)، ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك.

الثَّاني عشَر قول الزَّمخشري في ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[2] فيمن رفع (يدرك) إنَّه يجوز كون الشَّرط متَّصلاً بما قبله، أي (ولا تُظلمون فتيلاً أينما تكونوا)، يعني فيكون الجواب محذوفًا مدلولا عليه بما قبله ثمَّ يبتدىء ﴿ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾، وهذا مردودٌ بأنَّ سيبويه وغيره من الأئمَّة نصُّوا على أنَّه لا يُحذف الجواب إلاَّ وفعل الشَّرط ماضٍ، تقول: (أنت ظالِمٌ إن فعلت) ولا تقول: (أنت ظالِمٌ إن تفعل) إلاَّ في الشِّعر، وأمَّا قول أبي بكر في كتاب الأصول إنَّه يقال: (آتيك إن تأتني) فنقله من كتب الكوفيِّين، وهم يجيزون ذلك لا على الحذف، بل على أنَّ المتقدِّم هو الجواب، وهو خطأٌ عند أصحابنا؛ لأنَّ الشَّرط له الصَّدر.

الثَّالث عشر قول بعضهم في ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلاً ﴾[3] إنَّ (أعمالاً) مفعولٌ به، وردَّه ابن خروف بأنَّ (خسر) لا يتعدَّى كنقيضه (ربح)، ووافقه الصَّفَّار مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾[4]؛ إذ لم يرد أنَّها خسرت شيئًا، وثلاثتهم ساهون؛ لأنَّ اسم التَّفضيل لا ينصب المفعول به، ولأنَّ (خسر) متعدٍّ، ففي التَّنزيل: ﴿ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾[5]، ﴿ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةَ ﴾[6]، وأمَّا (خاسرة) فكأنَّه على النَّسب، أي (ذات خسر)، و(ربح) أيضًا يتعدَّى فيقال: (ربح دينارًا)، وقال سيبويه: (أعمالاً) مشبَّهٌ بالمفعول به، ويردُّه أنَّ اسم التَّفضيل لا يُشبَّه باسم الفاعل؛ لأنَّه لا تلحقه علامات الفروع إلاَّ بشرط، والصَّواب أنَّه تمييز.

الجهة الثَّالثة: أن يخرِّج على ما لم يثبت في العربيَّة، وذلك إنَّما يقع عن جهلٍ أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة:

أحدها قول أبي عبيدة في ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[7] إنَّ الكاف حرف قسَم، وإنَّ المعنى (الأنفال لله والرَّسول والَّذي أخرجك)، وقد شنَّع ابن الشَّجريِّ على مكِّي في حكايته هذا القول وسكوته عنه، قال: ولو أنَّ قائلاً قال: (كالله لأفعلنَّ) لاستحقَّ أن يُبصق في وجهه.

---

(١) البقرة/ ٩٦. (٢) البقرة/ ٧٨. (٣) الكهف/ ١٠٣. (٤) النازعات/ ١٢.
(٥) الأنعام/ ٢٠. (٦) الحج/ ١١. (٧) الأنفال/ ٦.

ويُبطل هذه المقالة أربعةُ أمور: أنَّ الكاف لم تجئ بمعنى واو القسَم، وإطلاق (ما) على الله سبحانه وتعالى، وربط الموصول بالظَّاهر وهو فاعل (أخرج) وباب ذلك الشِّعر، كقوله [من الطويل]:

.... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ [(١)]

ووصله بأوَّل السُّورة مع تباعد ما بينهما.

وقد يُجاب عن الثَّاني بأنَّه قد جاء نحو ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾[(٢)]، وعنه أنَّه قال: الجواب ﴿ يُجَـٰدِلُونَكَ ﴾، ويردُّه عدم توكيده، وفي الآية أقوالٌ أخر.

ثانيها أنَّ الكاف مبتدأ، وخبره ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ ، ويفسده اقترانه بالفاء وخلوُّه من رابط وتباعُد ما بينهما، وثالثها أنَّها نعت مصدر محذوف، أي (يجادلونك في الحقِّ الَّذي هو إخراجك من بيتك جدالاً مثل جدال إخراجك)، وهذا فيه تشبيه الشَّيء بنفسه، ورابعها وهو أقرب مِمَّا قبله أنَّها نعت مصدر أيضًا ولكنَّ التَّقدير (قل الأنفال ثابتةٌ لله والرَّسول مع كراهيَّتهم ثبوتًا مثل ثبوت إخراج ربِّك إيَّاك من بيتك وهم كارهون)، وخامسها وهو أقرب من الرَّابع أنَّها نعتٌ لـ(حقًّا)، أي (أولئك هم المؤمنون حقًّا كما أخرجك)، والَّذي سهَّل هذا تقاربهما ووصف الإخراج بالحقِّ في الآية، وسادسها وهو أقرب من الخامس أنَّها خبرٌ لمحذوف، أي هذه الحال كحال إخراجك، أي إنَّ حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب، وفي الآية أقوال أخر منتشرة.

المثال الثَّاني قول ابن مهران في كتاب الشَّواذِّ فيمن قرأ ﴿ إنَّ البَقَرَ تشابهَتْ ﴾[(٣)] بتشديد التَّاء إنَّ العرب تزيد تاءً على التَّاء الزَّائدة في أوَّل الماضي، وأنشد [من الكامل]:

.... تَتَقَطَّعَتْ بِي دُونَكَ الأَسْبابُ [(٤)]

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنَّما أصل القراءة (إن البقرة) بتاء الوحدة ثمَّ أُدغمت في تاء (تشابهت)، فهو إدغامٌ من كلمتين.

الثَّالث قول بعضهم في ﴿ وَما لَنا أَنْ لا نُقاتِلَ في سَبِيلِ اللهِ ﴾[(٥)] إنَّ الأصل (وما لنا وأن لا نقاتل)، أي ما لنا وترك القتال، كما تقول: (مالك وزيدًا)، ولم يثبت في العربيَّة حذف واو المفعول معه.

الـرَّابع قول محمَّد بن مسعود الزَّكي في كتابه البديع ـ وهو كتابٌ خالف فيه أقوال النَّحويِّين في أمورٍ كثيرة ـ إنَّ (الَّذي) و(أن) المصدريَّة يتقارضان فتقع (الَّذي) مصدرية كقوله [من الطويل]:

---

(١) تقدم برقم ٣١٧ ص١٧٦، وتكرر ص٤٠٦. (٢) الشمس/ ٥. (٣) البقرة/ ٧٠.

(٤) هذا من الأبيات المجهولة التي لا يُعرف قائلها ولا تمامها. (٥) البقرة/ ٢٤٦.

٦٩٦- أَتَقْرَحُ أَكْبادُ الْمُحِبِّينَ كَالذَّى   أَرَى كَبِدِى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ تَقْرَحُ؟ (١)

وتقع (أن) بمعنى (الذي)، كقولهم: (زيدٌ أعقل من أن يكذب) أى من الَّذى يكذب. اهـ

فأمَّا وقوع (الَّذي) مصدريَّة فقال به يونس والفراء والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾(٢)، ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾(٣)، وأمَّا عكسه فلم أعرف له قائلاً، والَّذي جرَّأه عليه إشكال هذا الكلام؛ فإنَّ ظاهره تفضيل (زيد) في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التَّركيب كثيرةٌ مشهورة الاستعمال، وقل من يتنبَّه لإشكالها، وظهر لي فيها توجيهان: أحدهما أن يكون في الكلام تأويلٌ على تأويل، فيؤوَّل (أن) والفعل بالمصدر، ويؤوَّل المصدر بالوصف فيؤول إلى المعنى الَّذي أراده ولكن بتوجيهٍ يقبله العلماء، ألا ترى أنَّه قيل في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾(٤) إنَّ التَّقدير (ما كان افتراء)، ومعنى هذا (ما كان مفترى)، وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ ﴾(٥) إنَّ المعنى (ثمَّ يعودون للقول) والقول في تأويل المقول، أي يعودون للمقول فيهنَّ لفظ الظِّهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء إنَّ العَود الموجب للكفَّارة العَود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقول أهل الظَّاهر، وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأنَّ التَّفضيل على النَّاقص لا فضل فيه، وعليه قوله [من الطويل]:

إذا أَنْـتَ فَضَّـلْـتَ امْـرَأً ذا بَـراعَةٍ   عَلَى ناقِصٍ كانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

التَّوجيه الثَّاني أنَّ (أعقل) ضُمِّن معنى (أبعد)، فمعنى المثال (زيدٌ أبعد النَّاس من الكذب لفضله من غيره)، فـ(من) المذكورة ليست الجارَّة للمفضول، بل متعلِّقة بـ(أفعل) لِما تضمَّنه من معنى البُعد، لا ما فيه من المعنى الوضعيِّ، والمفضَّل عليه متروكٌ أبدًا مع (أفعل) هذا لقصد التَّعميم، ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلةً كثيرةً من هذا الباب لتقف منها على العجب العُجاب.

الجهة الرَّابعة: أن يخرِّج على الأمور البعيدة والأوجه الضَّعيفة ويترك الوجه القريب والقويَّ، فإن كان لم يظهر له إلاَّ ذاك فله عذرٌ، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطَّالب فحسنٌ إلاَّ في ألفاظ التَّنزيل، فلا يجوز أن يُخرِّج إلاَّ على ما يغلب على الظَّنِّ إرادته، فإن لم يغلب شيءٌ فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسُّف، وإن أراد مجرد الإغراب على النَّاس وتكثير الأوجه فصعبٌ شديد، وسأضرب لك أمثلةً مِمَّا خرَّجوه على الأمور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها.

---

(١) هو من قصيدة لجميل [٢/ ٨٩٦].   (٢) الشورى/ ٢٣.   (٣) التوبة/ ٦٩.
(٤) يونس/ ٣٧.   (٥) المجادلة/ ٣.

أحدها قول جماعة في ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾[1] إنَّه عطف على لفظ ﴿ ٱلسَّاعَةِ ﴾[2] فيمن خفض وعلى محلِّها فيمن نصب مع ما بينهما من التَّباعُد.

وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ ﴾[3] إنَّ خبره ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ ﴾[4].

وأبعد من هذا قول الكوفيِّين والزَّجَّاج في قوله تعالى: ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾[5] إنَّ جوابه ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞ ﴾[6]، وقول بعضهم في ﴿ ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ ﴾[7] إنَّه عطفٌ على ﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ ﴾[8]، وقول الزَّمخشريِّ في ﴿ وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ ﴾[9] فيمن جرَّ (مستقر) إنَّ كلاً عطفٌ على ﴿ ٱلسَّاعَةُ ﴾[10]، وأبعد منه قوله في ﴿ وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ ﴾[11] إنَّه عطفٌ على ﴿ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ ﴾[12].

وأبعد من هذا قوله في ﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ ﴾[13] إنَّه عطفٌ على ﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا ﴾[14]، قال: هو معطوفٌ على مثله في أوَّل السُّورة وإن تباعدت بينهما المسافة. انتهى، والصواب خلاف ذلك كله.

فأمَّا ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾[15] فيمن خفض فقيل: الواو للقسم، وما بعده الجواب، واختاره الزَّمخشري، وأمَّا من نصب فقيل: عطفٌ على ﴿ سِرَّهُمۡ ﴾[16] أو على مفعول محذوفٍ معمول لـ﴿ يَكۡتُبُونَ ﴾[16] أو لـ﴿ يَعۡلَمُون ﴾[17]، أي (يكتبون ذلك) أو (يعلمون الحقَّ)، أو أنَّه مصدرٌ لـ(قال) محذوفًا، أو نصبٌ على إسقاط حرف القسَم، واختاره الزَّمخشري.

وأمَّا ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ ﴾[18] فقيل: (الَّذين) بدلٌ من (الَّذين) في ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ ﴾[19]، والخبر ﴿ لَا يَخۡفَوۡنَ ﴾[19]، واختاره الزَّمخشري، وقيل: مبتدأٌ خبره مذكورٌ ولكن حُذف رابطه، ثمَّ اختُلف في تعيينه فقيل: هو ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ ﴾[20]، أي (في شأنهم)، وقيل: هو ﴿ لَمَّا جَآءَهُمۡ ﴾[18]، أي (كفروا به)، وقيل: ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ ﴾[21]، أي (لا يأتيه منهم)، وهو بعيد؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّ ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ﴾ من جملة خبر ﴿ إنه ﴾، وأمَّا ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ﴾[5] الآية فقيل: الجواب محذوف، أي (إنَّه لمعجز)، بدليل الثَّناء عليه بقوله: ﴿ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾، أو ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾[22]، بدليل ﴿ وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ ﴾[23]، أو (ما

---

(١) الزخرف/ ٨٨. (٢) الزخرف/ ٨٥. (٣) فصلت/ ٤١. (٤) فصلت/ ٤٤.
(٥) سورة ص/ ١. (٦) سورة ص/ ٦٤. (٧) الأنعام/ ١٥٤. (٨) الأنعام/ ٨٤.
(٩) القمر/ ٣. (١٠) القمر/ ١. (١١) الذاريات/ ٣٨. (١٢) الذاريات/ ٢٠.
(١٣) الصافات/ ١٤٩. (١٤) الصافات/ ١١. (١٥) الزخرف/ ٨٨. (١٦) الزخرف/ ٨٠.
(١٧) الزخرف/ ٨٦. (١٨) فصلت/ ٤١. (١٩) فصلت/ ٤٠. (٢٠) فصلت/ ٤٣.
(٢١) فصلت/ ٤٢. (٢٢) يس/ ٣ . (٢٣) سورة ص/ ٤.

الأمر كما زعموا)، بدليل ﴿ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴾[1]، وقيل: مذكور، فقال الأخفش: ﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾[2]، وقال الفرَّاء وثعلب: ﴿ ص ﴾؛ لأنَّ معناها (صدق الله)، ويردُّه أنَّ الجواب لا يتقدَّم، فإن أُريد أنَّه دليل الجواب فقريب، وقيل: ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[3] الآية وحُذفت اللامُ للطُّول، وأمَّا ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا ﴾[4] فعطفٌ على ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ ﴾[5] و(ثمَّ) لترتيب الإخبار لا لترتيب الزَّمان، أي (ثمَّ أخبركم بأنَّا آتينا موسى الكتاب)، وأمَّا ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾[6] فمبتدأٌ حُذف خبره، أي (وكلُّ أمرٍ مستقرٌّ عند الله واقع)، أو ذكر وهو ﴿ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ﴾[7] وما بينهما اعتراض، وقول بعضهم: (الخبر مستقر، وخفض على الجوار) حمل على ما لم يثبت في الخبر، وأمَّا ﴿ وَفِى مُوسَىٰٓ ﴾[8] فعطفٌ على (فيها) من ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾[9].

الثَّاني قول بعضهم في ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾[10] إنَّ الوقف على (فلا جناح) وإنَّ ما بعده إغراءٌ ليفيد صريحًا مطلوبيَّة التَّطوُّف بالصَّفا والمروة، ويردُّه أنَّ إغراء الغائب ضعيف، كقول بعضهم وقد بلغه أنَّ إنسانًا يهدِّده: (عليه رجلاً ليسني)، أي ليلزم رجلاً غيري، والَّذي فسَّرت به عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك، وقصَّتها مع عروة بن الزُّبير رضي الله تعالى عنهم في ذلك مسطورةٌ في صحيح البخاري، ثمَّ الإيجاب لا يتوقَّف على كون (عليه) إغراءً، بل كلمة (على) تقتضي ذلك مطلقًا.

وأمَّا قول بعضهم في ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[11] " إنَّ الوقف قبل (عليكم)، وإنَّ (عليكم) إغراء " فحسن، وبه يتخلَّص من إشكالٍ ظاهرٍ في الآية محوج للتَّأويل.

الثَّالث قول بعضهم في ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾[12] إنَّ (أهل) منصوبٌ على الاختصاص، وهذا ضعيف؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل (بك الله نرجو الفضل)، وإنَّما الأكثر أن يقع بعد ضمير التَّكلُّم كالحديث " نحن معاشر الأنبياء لا نورث " ، والصَّواب أنَّه منادى.

الرَّابع قول الزَّمخشريِّ في ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾[13] إنَّه يجوز كون (تجعلوا) منصوبًا في جواب التَّرجِّي، أعني ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[14] على حدِّ النَّصب في قراءة حفص ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾[15]،

---

(١) سورة ص/ ٤. (٢) سورة ص/ ١٤. (٣) سورة ص/ ٣. (٤) الأنعام/ ١٥٤.
(٥) الأنعام/ ١٥٣. (٦) القمر/ ٣. (٧) القمر/ ٥. (٨) الذاريات/ ٣٨.
(٩) الذاريات/ ٣٧. (١٠) البقرة/ ١٥٨. (١١) الأنعام/ ١٥١. (١٢) الأحزاب/ ٣٣.
(١٣) البقرة/ ٢٢. (١٤) البقرة/ ٢١. (١٥) غافر/ ٣٧.

وهذا لا يجيزه بصريّ، ويتأوّلون قراءة حفص إمّا على أنّه جوابٌ للأمر وهو ﴿ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا ﴾[1]، أو على العطف على ﴿ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾ على حد قوله [من الوافر]:

وَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْني .... [2]

أو على معنى ما يقع موقع (أبلغ)، وهو أنَّ (أبلغ) على حدِّ قوله [من الطويل]:

.... ولا سابِقٍ شَيْئًا .... [3]

ثمَّ إن ثبت قول الفرَّاء إنَّ جواب التَّرجِّي منصوبٌ كجواب التَّمنِّي فهو قليل، فكيف تُخرَّج عليه القراءة المجمع عليها، وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[4] على أنَّ الاستثناء منقطعٌ وأنَّه جاء على البدل الواقع في اللُّغة التَّميميَّة، وقد مضى البحث فيها.

ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾[5] إنَّ (مَن) نصبٌ على الاستثناء و(نفسه) توكيد، فحمل قراءة السَّبعة على النَّصب في مثل (ما قام أحدٌ إلاَّ زيدًا) كما حمل الزَّمخشريُّ قراءتهم على البدل في مثل (ما فيها أحدٌ إلاَّ حمار)، وإنَّما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إلى إجماعهم على الرَّفع في ﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ ﴾[6] وأنَّ أكثرهم قرأ به في ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡ ﴾[7] وأنَّه لم يقرأ أحدٌ بالبدل في ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٍ تُجۡزَىٰٓ . إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾[8] لأنَّه منقطع.

وقد قيل إنَّ بعضهم قرأ به في ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾[9]، وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظير حمل الكرماني النَّفس على التَّوكيد في موضعٍ لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[10] إنَّ الباء زائدة، و(أنفسهنَّ) توكيدٌ للنُّون، وإنَّما لغة الأكثرين في توكيد الضَّمير المرفوع المتَّصل بالنَّفس أو العين أن يكون بعد التَّوكيد بالمنفصل، نحو (قمتم أنتم أنفسكم).

الخامس قول بعضهم في ﴿ لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾[11] إنَّ اللاَّم للأمر والفعل مجزوم، والصَّواب أنَّها لام العلَّة، والفعل منصوبٌ لضعف أمر المخاطب باللاَّم، كقوله [من الخفيف]:

---

(١) غافر/ ٣٦. (٢) تقدم برقم ٣٩٠ ص٢٢٠، وتكرر. (٣) تقدم برقم ١٢٦ ص٨٣، وتكرر.
(٤) النمل/ ٦٥. (٥) البقرة/ ١٣٠. (٦) النور/ ٦. (٧) النساء/ ٦٦.
(٨) الليل/ ١٩-٢٠. (٩) النساء/ ١٨٧. (١٠) البقرة/ ٢٢٨. (١١) الزخرف/ ١٣.

لِتَقُمْ أَنْتَ يا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقَضِّي حَوائِجَ الْمُسْلِمِينا [(١)]

السَّادس قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾[(٢)] بالرَّفع إنَّ أصله (أحسنوا) فحُذفت الواو اجتزاءً عنها بالضَّمَّة كما قال [من الوافر]:

إذا ما شاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرادُوا وَلا يَأْلُوهُمُ أَحَدٌ ضِرارا [(٣)]

واجتماع حذف الواو وإطلاق (الَّذي) على الجماعة كقوله [من الطويل]:

وَإِنَّ الَّذِي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ .... [(٤)]

ليس بالسَّهل، والأولى قول الجماعة إنَّه بتقدير مبتدأ، أي (هو أحسن)، وقد جاءت منه مواضع، حتَّى إنَّ أهل الكوفة يقيسونه، والاتِّفاق على أنَّه قياسٌ مع (أي)، كقوله [من المتقارب]:

.... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ [(٥)]

وأمَّا قول بعضهم في قراءة ابن محيصن ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[(٦)] أنَّ الأصل (أن يتمُّوا) بالجمع فحسن؛ لأنَّ الجمع على معنى (من) مثل ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ ﴾[(٧)] ولكن أظهر منه قول الجماعة إنَّه قد جاء على إهمال (أن) النَّاصبة حملاً على أختها (ما) المصدريَّة.

السَّابع قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾[(٨)] فيمن قرأ بتشديد الرَّاء وضمِّها إنَّه على حدِّ قوله [من الرجز]:

٦٩٧- إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ [(٩)]

فخرَّج القراءة المتواترة على شيءٍ لا يجوز إلاَّ في الشِّعر، والصَّواب أنَّه مجزوم، وأنَّ الضَّمَّة إتباعٌ كالضَّمَّة في قولك: (لم يشُدُّ) و(لم يرُدُّ) وقوله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ﴾[(١٠)] إذا قدِّر (لا يضركم) جوابًا لاسم الفعل، فإن قدِّر استئنافًا فالضَّمَّة إعرابٌ، بل قد امتنع الزَّمخشريُّ من تخريج التَّنزيل على رفع الجواب مع مُضيِّ فعل الشَّرط فقال في قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ ﴾[(١١)]: لا يجوز أن تكون (ما) شرطيَّة؛ لرفع (تود)، هذا مع تصريحه في المفصَّل بجواز الوجهين في نحو (إن قام زيد أقوم)، ولكنَّه لَمَّا رأى الرَّفع مرجوحًا لم يستسهل تخريج القراءة المتَّفق عليها عليه، يوضِّح لك هذا أنَّه جوَّز ذلك في

---

(١) تقدم برقم ٣٤٥ ص١٨٩.
(٢) الأنعام/ ١٥٤.
(٣) أهمله السيوطي، ولم أقف على قائله.
(٤) تقدم برقم ٢٩٣ ص١٦٣.
(٥) تقدم برقم ٣٢٤ ص١٧٩.
(٦) البقرة/ ٢٣٣.
(٧) يونس/ ٤٢.
(٨) آل عمران/ ١٢٠.
(٩) هو لجرير بن عبد الله البجلي، وقال الصغاني: هو لعمرو بن جثارم العجلي، والبيت استشهد به على رفع جزاء الشرط مع كون فعل الشرط مضارعا، وخرج على أنه ليس بالجواب بل خبر (إن)، وجملة الشرط وقعت حشواً بين (إن) وخبرها، والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه [٢/ ٨٩٧].
(١٠) المائدة/ ١٠٥.
(١١) آل عمران/ ٣٠.

قراءةٍ شاذَّةٍ مع كون فعل الشَّرط مضارعًا، وذلك على تأويله بالماضي فقال: قرئ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾(١) برفع (يدرك) فقيل: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال إنَّه محمولٌ على ما يقع موقعه وهو (أينما كنتم)، كما حمل [من الطويل]:

.... وَلا ناعِبٍ ....(٢)

على ما يقع موقع (ليسوا مصلحين) وهو (ليسوا بمصلحين)، وقد يرى كثيرٌ من النَّاس قول الزَّمخشريِّ في هذه المواضع متناقضًا، والصَّواب ما بيَّنت لك، قال: ويجوز أن يتَّصل بقوله ﴿ وَلا تُظْلَمُونَ ﴾(٣).اهـ ، وقد مضى ردُّه.

الثَّامن قول ابن حبيب إنَّ ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾(٤) خبرٌ و﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾(٥) مبتدأ و﴿ لِلَّهِ ﴾ حال، والصَّواب أنَّ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ مبتدأٌ وخبر، و﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ على ما تقدَّم في إعرابها.

التَّاسع قول بعضهم إنَّ أصل (بسم) كسر السِّين أو ضمُّها على لغة من قال: (سم) أو (سم) ثمَّ سكنت السِّين لئلاَّ يتوالى كسرات، أو لئلاَّ يخرجوا من كسرٍ إلى ضمٍّ، والأَولى قول الجماعة إنَّ السُّكون أصلٌ وهي لغة الأكثرين، وهم الَّذين يبتدئون اسمًا بهمز الوصل.

العاشر قول بعضهم في ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ من البسملة إنَّه وصل بنيَّة الوقف فالتقى ساكنان: الميم ولام الحمد، فكسرت الميم لالتقائهما، وممَّن جوَّز ذلك ابن عطية، ونظير هذا قول جماعةٍ منهم المبرِّد إنَّ حركة راء (أكبر) من قول المؤذِّن: (الله أكبر الله أكبر) فتحة، وإنَّه وصل بنيَّة الوقف ثمَّ اختلفوا فقيل: هي حركة السَّاكنين، وإنَّما لم يكسروا حفظًا لتفخيم اللاَّم كما في ﴿ الٓمٓ . ٱللَّهُ ﴾(٦)، وقيل: هي حركة الهمزة نُقلت، وكل هذا خروجٌ عن الظَّاهر لغير داعٍ، والصَّواب أنَّ كسرة الميم إعرابيَّة، وأنَّ حركة الرَّاء ضمَّةٌ إعرابيَّة، وليس لهمزة الوصل ثبوتٌ في الدَّرج فتُنقل حركتها إلاَّ في ندور.

الحادي عشر قول الجماعة في قوله تعالى: ﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِي ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾(٧) إنَّ فيه حذف مضافين، والمعنى (علمت ضعفاء الجنِّ أن لو كان رؤساؤهم)، وهذا معنًى حسن، إلاَّ أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدَّليل عليهما، والأَولى أنَّ (تبيَّن) بمعنى (وضح)، و(أنْ) وصلتها بدل اشتمالٍ من (الجنّ)، أي وضح للنَّاس أنَّ الجنَّ لو كانوا ... إلخ

الثَّاني عشر قول بعضهم في ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ ﴾(٨) إنَّ الوقف على (تُسمَّى) هنا أي (عينًا مسمَّاةً معروفة) وإن ﴿ سَلْسَبِيلاً ﴾ جملةٌ أمريَّة، أي اسـأل طريقًا موصلةً إليها، ودون هذا

(١) النساء/ ٧٨.
(٢) تقدم برقم ٦٥٥ ص٣٨٨.
(٣) النساء/ ٧٧.
(٤) الفاتحة/ ١.
(٥) الفاتحة/ ٢.
(٦) آل عمران/ ١-٢.
(٧) سبأ/ ١٤.
(٨) الإنسان/ ١٨.

في البُعد قول آخر إنَّه علمٌ مركَّب كـ(تأبَّط شرًّا)، والأظهر أنَّه اسمٌ مفردٌ مبالغة في السلسال كما أنَّ السلسال مبالغة في السَّلس، ثمَّ يحتمل أنَّه نكرة ويحتمل أنَّه علمٌ منقولٌ وصُرف؛ لأنَّه اسمٌ لماء، وتقدُّم ذكر العين لا يُوجب تأنيثه، كما تقول: (هذه واسطٌ) بالصَّرف، ويبعد أن يُقال: صُرف للتَّناسب كـ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[1]؛ لاتِّفاقهم على صرفه.

الثَّالث عشر قول مكِّي وغيره في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[2] إنَّ (زهرة) حالٌ من الهاء في (به) أو من (ما)، وإنَّ التَّنوين حذفٌ للسَّاكنين مثل قوله [من المتقارب]:

٦٩٨- .... وَلا ذاكِرِ اللهَ إِلاَّ قَلِيلا [3]

وإنَّ جر (الحياة) على أنَّه بدلٌ من (ما)، والصَّواب أنَّ (زهرة) مفعولٌ بتقدير (جعلنا لهم) أو (آتيناهم)، ودليل ذلك ذكر التَّمتيع، أو بتقدير (أذمُّ) لأنَّ المقام يقتضيه، أو بتقدير (أعني) بيانًا لـ(ما) أو للضَّمير، أو بدلٌ من (أزواج) إمَّا بتقدير (ذوي زهرة) أو على أنَّهم جُعلوا نفسَ الزَّهرة مجازًا للمبالغة، وقال الفرَّاء: هو تمييزٌ لـ(ما) أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيِّين في تعريف التَّمييز، وقيل: بدلٌ من (ما)، ورُدَّ بأنَّ (لنفتنهم) من صلة (متعنا)، فيلزم الفصل بين أبعاض الصِّلة بأجنبيٍّ، وبأنَّ الموصول لا يتبع قبل كمال صلته، وبأنَّه لا يقال: (مررت بزيد أخاك) على البدل؛ لأنَّ العامل في المبدل منه لا يتوجَّه إليه بنفسه، وقيل: من الهاء، وفيه ما ذُكر وزيادة الإبدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناءً على أنَّ المبدل منه في نيَّة الطَّرح، فيبقى الموصول بلا عائدٍ في التَّقدير، وقد مرَّ أنَّ الزَّمخشريَّ منع في ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾[4] أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ ﴾[4] ورددناه عليه، ولو لزم إعطاء منويِّ الطَّرح حكم المطروح لزم إعطاء منويِّ التَّأخير حكم المؤخَّر، فكان يمتنع (ضرب زيدًا غلامه)، ويردُّ ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[5]، والإجماع على جوازه.

تنبيه:

وقد يكون الموضع لا يتخرَّج إلا على وجهٍ مرجوحٍ فلا حرج على مخرجه، كقراءة ابن عامر وعاصم ﴿ وكذلك نجي المؤمنين ﴾[6] فقيل: الفعل ماضي مبنيٌّ للمفعول، وفيه ضعفٌ من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنَّه مفهومٌ من الفعل، وإنابة غير

(١) الإنسان/ ١٥. (٢) طه/ ١٣١.

(٣) هو لأبي الأسود الدؤلي، صدره: **فألفيتُهُ غيرَ مستعتبٍ**، استشهد سيبويه بالبيت على حذف التنوين من **(ذاكر)** لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده [٢/ ٩٣٣].

(٤) المائدة/ ١١٧. (٥) البقرة/ ١٢٤. (٦) الأنبياء/ ٨٨.

المفعول به مع وجوده، وقيل: مضارعٌ أصله (ننجى) بسكون ثانيه، وفيه ضعفٌ؛ لأنَّ النُّون عند الجيم تخفى ولا تُدغم، وقد زعم قومٌ أنَّها أُدغمت فيها قليلاً، وأنَّ منه (أترج) و(إجاصة) و(إجانة)، وقيل: مضارع، وأصله (نُنَجِّي) بفتح ثانيه وتشديد ثالثه، ثمَّ حُذفت النُّون الثَّانية، ويُضعفه أنَّه لا يجوز في مضارع (نبأت) و(نقبت) و(نزلت) ونحوهنَّ إذا ابتدأت بالنُّون أن تحذف النُّون الثَّانية إلاَّ في ندور، كقراءة بعضهم ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلاً ﴾[1].

الجهة الخامسة: أن يترك بعض ما يحتمله اللَّفظ من الأوجه الظَّاهرة، ولنورد مسائل من ذلك ليتمرَّن بها الطَّالب مرتَّبة على الأبواب ليسهل كشفها.

باب المبتدأ

مسألة:

يجوز في الضَّمير المنفصل من نحو ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[2] ثلاثة أوجه: الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها ويختصُّ بلغة تميم، والتوكيد.

مسألة:

يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قوله: (هذا أكرمته) الابتداء والمفعوليَّة، ومثله (كم رجلٍ لقيته) و(مَن أكرمته)، لكن في هاتين يقدَّر الفعل مؤخَّرًا، ومثلهما (ربَّ رجل صالح لقيته).

مسألة:

يجوز في المرفوع من نحو ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾[3] و(ما في الدَّار زيد) الابتدائيَّة والفاعليَّة وهي أرجح؛ لأنَّ الأصل عدم التَّقديم والتَّأخير، ومثله كلمتا ﴿ غُرَف ﴾[4] في سورة الزُّمَر؛ لأنَّ الظَّرف الأوَّل معتمدٌ على المخبر عنه، والثَّاني على الموصوف؛ إذ الغرف الأولى موصوفةٌ بما بعدها، وكذا (نار) في قول الخنساء [من البسيط]:

.... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نارُ[5]

ومثله الاسم التَّالي للوصف في نحو (زيد قائم أبوه) و(أقائم زيد)؛ لما ذكرنا، ولأنَّ الأب إذا قُدِّر فاعلاً كان خبر (زيد) مفردًا، وهو الأصل في الخبر، ومثله ﴿ ظُلُمَٰت ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ ﴾[6]؛ لأنَّ الأصل في الصِّفة الإفراد، فإن قلت: (أقائمٌ أنت؟) فكذلك عند البصريِّين، وأوجب الكوفيُّون في ذلك الابتدائيَّة، ووافقهم ابن الحاجب، ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك، وحجَّتهم أنَّ المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره

---

(١) الفرقان/ ٢٥. (٢) البقرة/ ١٢٧. (٣) إبراهيم/ ١٠. (٤) الزمر/ ٢٠.

(٥) أهمله السيوطي، وصدره: **وإنَّ صخرًا لتأتمُّ الهداة به**.

(٦) البقرة/ ١٩.

منفصلاً عنه، لا يقال: (قام أنا)، والجواب أنَّه إنَّما انفصل مع الوصف لئلاَّ يُجهل معناه؛ لأنَّه يكون معه مستترًا، بخلافه مع الفعل، فإنَّه يكون بارزًا كـ(قمتُ) أو (قمتَ)، ولأنَّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصل، ولأنَّ المرفوع بالوصف سدَّ في اللَّفظ مسدَّ واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل، ومِمَّا يُقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى ﴾[1] وقول الشاعر [من الطويل]:

٦٩٩- خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما ....[2]

فإنَّ القول بأنَّ الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدٍّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبيِّ، والقول بذلك في البيت مؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد، ويجوز في نحو (ما في الدَّار زيدٌ) وجهٌ ثالثٌ عند ابن عصفور، ونقله عن أكثر البصريِّين، وهو أن يكون المرفوع اسمًا لـ(ما) الحجازيَّة والظَّرف في موضع نصبٍ على الخبريَّة، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدُّم الخبر ولو ظرفًا.

مسألة:

يجوز في نحو (أخوه) من قولك: (زيدٌ ضُرب في الدَّار أخوه) أن يكون فاعلاً بالظَّرف؛ لاعتماده على ذي الحال، وهو ضمير (زيد) المقدَّر في (ضُرب)، وأن يكون نائبًا عن فاعل (ضُرب) على تقديره خاليًا من الضَّمير، وأن يكون مبتدأً خبره الظَّرف والجملة حال، والفرَّاء والزَّمخشري يريان هذا الوجه شاذًّا رديئًا؛ لخلو الجملة الاسميَّة الحاليَّة من الواو، ويُوجبان الفاعليَّة في نحو (جاء زيدٌ عليه جبَّة)، وليس كما زعما، والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[3]، قيل: وإذا قُرئ بتشديد (قتل) لزم ارتفاع ﴿ رِبِّيُّون ﴾ بالفعل، يعني لأنَّ التَّكثير لا ينصرف إلى الواحد، وليس بشيء؛ لأنَّ النَّبيَّ هنا متعدِّدٌ لا واحد، بدليل (كأين)، وإنَّما أُفرد الضَّمير بحسب لفظها.

مسألة:

(زيد نعم الرَّجل) يتعيَّن في (زيد) الابتداء، و(نعم الرَّجل زيد) قيل: كذلك، وعليهما فالرَّابط العموم أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام للجنس هي أم للعهد، وقيل: يجوز أيضًا أن يكون خبرًا لمحذوفٍ وجوبًا، أي (الممدوح زيد)، وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجهٌ ثالث، وهو أن يكون مبتدأً حُذف خبره وجوبًا، أي (زيدٌ الممدوح)، ورُدَّ بأنَّه لم يسدَّ شيءٌ مسدَّه.

---

(١) مريم/ ٤٦.

(٢) لم يسم قائله، وتمامه: **إذا لم تكونا لي على مَن أقاطعُ**، قوله: أقاطع، من قاطع أخاه وقطعه [٢/ ٨٩٨].

(٣) آل عمران/ ١٤٦، بقراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو.

مسألة:

(حبَّذا زيد) يحتمل (زيدٌ) ـ على القول بأنَّ (حب) فعل و(ذا) فاعل ـ أن يكون مبتدأً مخبرًا عنه بـ(حبذا) والرَّابط الإشارة، وأن يكون خبرًا لمحذوف، ويجوز على قول ابن عصفور السَّابق أن يكون مبتدأً حُذف خبره، ولم يقل به هنا؛ لأنَّه يرى أنَّ (حبذا) اسم، وقيل: بدلٌ من (ذا)، ويردُّه أنَّه لا يحلُّ محلَّ الأوَّل، وأنَّه لا يجوز الاستغناء عنه، وقيل: عطف بيان، ويردُّه قوله [من البسيط]:

٧٠٠- وَحَبَّذا نَفَحاتٌ مِنْ يَمانِيَةٍ .... (١)

ولا تبيَّن المعرفة بالنَّكرة باتِّفاق، وإذا قيل: (حبذا) اسمٌ للمحبوب فهو مبتدأ و(زيدٌ) خبر، أو بالعكس عند من يجيز في قولك: (زيد الفاضل) وجهين، وإذا قيل بأنَّ (حبذا) كلَّه فعل فـ(زيد) فاعل، وهذا أضعف ما قيل؛ لجواز حذف المخصوص، كقوله [من الطويل]:

٧٠١- أَلا حَبَّذا لَوْلا الْحَياءُ وَرُبَّما مَنَحْتُ الْهَوَى ما لَيْسَ بِالْمُتَقارِبِ (٢)

والفاعل لا يُحذف.

مسألة:

يجوز في نحو ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾(٣) ابتدائيَّة كلٍّ منهما وخبريَّة الآخر، أي (شأني صبرٌ جميل) أو (صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره).

باب (كان) وما جرى مجراها

مسألة:

يجوز في (كان) من نحو ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾(٤) ونحو (زيدٌ كان له مال) نقصان (كان) وتمامها، وزيادتها وهو أضعفها، قال ابن عصفور: باب زيادتها الشِّعر، والظَّرف متعلِّقٌ بها على التَّمام وباستقرار محذوفٍ مرفوعٍ على الزِّيادة، ومنصوب على النُّقصان، إلاَّ إن قدرت النَّاقصة شأنيَّة فالاستقرار مرفوع؛ لأنَّه خبر المبتدأ.

مسألة:

﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾(٥) يحتمل في (كان) الأوجه الثَّلاثة، إلاَّ أنَّ النَّاقصة

---

(١) لجرير، وتمامه: **تأتيكَ مِن قِبَلِ الريَّان أحيانا، النفحات**: جمع نفحة، من قولك: نفحت الريح إذا هبت، و**اليمانية**: ريح تهب من قبل اليمن [٢/ ٧١٣].

(٢) هو لمرَّار بن همَّاس الطائي، ويقال: لمرداس بن همَّاس، **ألا**: للتنبيه، **حبَّذا**: كلمة المدح، وقوله: (**وربَّما ... إلخ**) أي وربما منحت هواي ما لا مطمع في دنوِّه، ويُروَى: مَن ليس، أي ربَّما أحببت مَن لا ينصفني ولا مطمع فيه، فـ(ما) أو (مَن) موصولة مفعول ثان لـ(منحت)، وجملة (ليس بلامتقارب) صلتها، والبيت استشهد به على حذف المخصوص بالمدح كما تقدَّم تقريره [٢/ ٨٩٨].

(٣) يوسف/ ١٨. (٤) سورة ق/ ٣٧. (٥) النمل/ ٥١.

لا تكـون شـأنيَّة؛ لأجـل الاسـتفهام، ولتقدُّم الخبر، و(كيف) حالٌ على التَّمام وخبرٌ لـ(كان) على النُّقصان وللمبتدأ على الزِّيادة.

مسألة:

﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾[1] تحـتمل (كـان) الأوجـه الـثَّلاثة، فعلـى النَّاقصة الخبر إمَّا (لبشر) و(وحيًا) استثناء مفرَّغ من الأحوال، فمعناه (موحيًا) أو (موحًى)، أو ﴿ أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾ بتقدير (أو موصلاً ذلك من وراء حجاب)، و﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ بتقديـر (أو إرسالاً)، أي (أو ذا إرسال) وإمَّا (وحيًا) والتَّفريغ في الأخبار، أي (مـا كـان تكليمهم إلاَّ إيحاءً أو إيصالاً من وراء حجابٍ أو إرسالاً) وجعل ذلك تكليمًا على حـذف مـضاف، و(لبـشر) على هذا تبيين، وعلى التَّمام والزِّيادة فالتَّفريغ في الأحوال المقدَّرة في الضَّمير المستتر في (لبشر).

مسألة:

(أين كان زيد قائمًا) يحتمل الأوجه الثَّلاثة، وعلى النُّقصان فالخبر إمَّا (قائمًا) و(أين) ظرفٌ له، أو (أين) فيتعلَّق بمحذوف و(قائمًا) حال، وعلى الزِّيادة والتَّمام فـ(قائمًا) حال و(أين) ظرفٌ له، ويجوز كونه ظرفًا لـ(كان) إن قدِّرت تامَّة.

مسألة:

يجوز في نحو (زيدٌ عسى أن يقوم) نقصان (عسى) فاسمها مستتر، وتمامها فـ(أن) والفعل مرفوع المحلِّ بها.

مسألة:

يجوز الوجهان في (عسى أن يقوم زيد)، فعلى النُّقصان (زيد) اسمها وفي (يقوم) ضميره، وعلى التَّمام لا إضمار، وكلُّ شيءٍ في محلِّه، ويتعيَّن التَّمام في نحو (عسى أن يقوم زيدٌ في الدار) و﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾[2]؛ لئلاَّ يلزم فصل صلة (أن) من معمولها بالأجنبيِّ وهو اسم (عسى).

مسألة:

﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ ﴾[3] تحتمل (ما) الحجازيَّة والتَّميميَّة، وأوجب الفارسيُّ والزَّمخشريُّ الحجازيَّة، ظنًّا أنَّ المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنَّما المقتضي نفيه لامتناع الباء في (كان زيد قائمًا) وجوازها في [من الطويل]:

---

(١) الشورى/ ٥١.　　(٢) الإسراء/ ٧٩.　　(٣) الأنعام/ ١٣٢

٧٠٢- .... لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ....[1]

وفي (ما إن زيد بقائم).

مسألة:

(لا رجل ولا امرأة في الدَّار)، إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح، أو اسمان لـ(لا) الحجازيَّة، فإن قلت: (لا زيد ولا عمرو في الدَّار) تعيَّن الأوَّل؛ لأنَّ (لا) إنَّما تعمل في النَّكرات، فإن قلت: (لا رجل في الدَّار) تعيَّن الثَّاني؛ لأنَّ (لا) إذا لم تتكرَّر يجب أن تعمل، ونحو ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾[2] إن فتحت الثَّلاثة فالظرف خبرٌ للجميع عند سيبويه، ولواحد عند غيره، ويقدَّر للآخرين ظرفان؛ لأنَّ (لا) المركَّبة عند غيره عاملةٌ في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل؟ وإن رفعت الأوَّلين فإن قدَّرت (لا) معهما حجازيَّة تعيَّن عند الجميع إضمار خبرين إن قدَّرت (لا) الثَّانية كالأولى، وخبرًا واحدًا إن قدَّرتها مؤكِّدة لها وقدَّرت الرَّفع بالعطف، وإنَّما وجب التَّقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازيَّة والتَّبرئة بالنَّصب والرَّفع، فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما، وإن قدَّرت الرَّفع بالابتداء فيهما على أنَّهما مهملتان قدَّرت عند غير سيبويه خبرًا واحدًا للأولين أو للثالث كما تقدِّر في (زيد وعمرو قائم) خبرًا للأوَّل أو للثَّاني، ولم يحتج لذلك عند سيبويه.

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدريَّة والمفعوليَّة من ذلك: نحو ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾[3]، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾[4]، أي (ظلمًا ما) أو (خيرًا ما)، أي لا ينقصونه مثل ﴿ وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ﴾[5]، ومن ذلك ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا ﴾[6]، أي نقصًا أو خيرًا، وأمَّا ﴿ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ﴾[7] فمصدر؛ لاستيفاء (ضرَّ) مفعوله، وأمَّا ﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ ﴾[8] فـ(شيء) قبل ارتفاعه مصدرٌ أيضًا لا مفعولٌ به؛ لأنَّ (عفا) لا يتعدَّى.

ما يحتمل المصدريَّة والظرفيَّة والحاليَّة من ذلك: (سرت طويلاً) أي (سيرًا طويلاً) أو (زمنًا طويلاً) أو (سرته طويلاً)، ومنه ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾[9]، أي (إزلافًا غير بعيد) أو (زمنًا غير بعيد) أو (أزلفته الجنَّة ـ أي الإزلاف ـ في حالة كونه غير بعيد)، إلاَّ أنَّ هذه الحال مؤكدة، وقد يجعل حالاً من (الجنَّة) فالأصل (غير بعيدة)، وهي أيضًا حال مؤكدة،

---

(١) هذا من قصيدة للشنفرى الأزدي، و**الأجشع**: أفعل من الجشع، وهو الحرص على الأكل، وفعله جشعَ [٢/ ٨٩٩]، والبيت بتمامه: **وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن*بأعجلهم؛ إذ أجشع القوم أعجل**.

(٢) البقرة/ ١٩٧. (٣) النساء/ ٧٧. (٤) النساء/ ١٢٤. (٥) الكهف/ ٣٣.

(٦) التوبة/ ٤. (٧) التوبة/ ٣٩. (٨) البقرة/ ١٧٨. (٩) سورة ق/ ٣١.

ويكون التَّذكير على هذا مثله في ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[1].

ما يحتمل المصدريَّة والحاليَّة: (جاء زيدٌ ركضًا) أي (يركض ركضًا)، أو عامله (جاء) على حدِّ (قعدت جلوسًا)، أو التَّقدير (جاء راكضًا)، وهو قول سيبويه، ويؤيِّده قوله تعالى: ﴿ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾[2] فجاءت الحال في موضع المصدر السَّابق ذكره.

ما يحتمل المصدريَّة والحاليَّة والمفعول لأجله، من ذلك: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[3] أي (فتخافون خوفًا وتطمعون طمعًا)، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلاَّ فيما استثنى، أو (خائفين وطامعين)، أو (لأجل الخوف والطَّمع)، فإن قلنا: لا يُشترط اتِّحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلِّل ـ وهو اختيار ابن خروف ـ فواضح، وإن قيل باشتراطه فوجهه (أن يريكم) بمعنى (يجعلكم ترون)، والتَّعليل باعتبار الرُّؤية لا الإراءة، أو الأصل (إخافةً وإطماعًا) وحذف الزوائد، وتقول: (جاء زيدٌ رغبةً) أي (يرغب رغبة) أو (مجيء رغبة) أو (راغبًا) أو (للرَّغبة)، وابن مالك يمنع الأوَّل لِما مَرَّ، وابن الحاجب يمنع الثَّاني؛ لأنَّه يؤدِّي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها، إذ يصحُّ في (ضربته يوم الجمعة) أن يقدَّر (ضربَ يوم الجمعة)، قلت: وهو حذفٌ بلا دليل؛ إذ لم تدع إليه ضرورة، وقال المتنبِّي [من البسيط]:

أَبْلَى الْهَوَى أَسَفًا يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي ....[4]

والتَّقدير (آسف أسفًا) ثمَّ اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو (إبلاء أسف) أو (لأجل الأسف)، فمَن لم يشترط اتِّحاد الفاعل فلا إشكال، وأمَّا مَن اشترطه فهو على إسقاط لام العلَّة توسُّعًا كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾[5]، أو الاتِّحاد موجودٌ تقديرًا، إمَّا على أنَّ الفعل المعلَّل مطاوع (أبلى) محذوفًا، أي (فبليت أسفًا) ولا تقدِّر (فبلي بدني)؛ لأنَّ الاختلاف حاصل؛ إذ الأسف فعل النَّفس لا البدن، أو لأنَّ الهوى لَمَّا حصل بتسبُّبه كان كأنَّه قال: (أبليت بالهوى بدني).

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه: نحو (أكرمتك وزيدا) يجوز كونه عطفًا على المفعول به وكونه مفعولاً معه، ونحو (أكرمتك وهذا) يحتملهما وكونه معطوفًا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول، وقد أجيز في (حسبك وزيدًا درهم) كون (زيد) مفعولاً معه وكونه مفعولاً به بإضمار (يحسب)، وهو الصحيح؛ لأنَّه لا يعمل في المفعول معه إلاَّ ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به، ويجوز جرُّه، فقيل: بالعطف، وقيل: بإضمار (حسب) أخرى، وهو الصواب، ورفعُه بتقدير (حسب) فحُذفت وخلفها المضاف إليه، ورووا بالأوجه الثَّلاثة

(١) الشورى/ ١٧. (٢) فصلت/ ١١. (٣) الرعد/ ١٢.
(٤) للمتنبي، أهمله السيوطي. (٥) هود/ ١٩.

قوله [من الطويل]:

٧٠٣- إذا كانَتِ الهَيْجاءُ وانْشَقَّت العَصا   فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ (١)

باب الاستثناء

يجوز في نحو (ما ضربت أحدًا إلاَّ زيدًا) كون زيد بدلاً من المستثنى منه، وهو أرجحها، وكونه منصوبًا على الاستثناء، وكون (إلا) وما بعدها نعتًا، وهو أضعفها، ومثله (ليس زيد شيئًا إلاَّ شيئًا لا يعبأ به)، فإن جئت بـ(ما) مكان (ليس) بطل كونه بدلاً؛ لأنَّها لا تعمل في الموجب.

مسألة:

يجوز في نحو (قام القوم حاشاك وحاشاه) كون الضَّمير منصوبًا وكونه مجرورًا، فإن قلت: (حاشاي) تعيَّن الجرُّ، أو (حاشاني) تعيَّن النَّصب، وكذا القول في (خلا) و(عدا).

مسألة:

يجوز في نحو (ما أحد يقول ذلك إلا زيد) كون (زيد) بدلاً من (أحد)، وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره، وأن يُنصب على الاستثناء، فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه، فإن قلت: (ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلاَّ زيد) فبالعكس، ومن مجيئه مرفوعًا قوله [من المنسرح]:

٧٠٤- في لَيْلَةٍ لا نَرَى بِها أَحَدًا   يَحْكِي عَلَيْنا إلاَّ كَواكِبُها (٢)

و(على) هنا بمعنى (عن)، أو ضمِّن (يحكي) معنى (ينمُّ) أو (يشنِّع).

ما يحتمل الحالية والتمييز: من ذلك (كرم زيد ضيفًا) إن قدَّرت أنَّ الضَّيف غير زيد فهو تمييزٌ محوَّلٌ عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه (من)، وإن قدِّر نفسه احتمل الحال والتَّمييز، وعند قصد التَّمييز فالأحسن إدخال (من)، ومن ذلك (هذا خاتم حديدًا)، والأرجح التَّمييز؛ للسَّلامة به من جمود الحال ولزومها ـ أي عدم انتقالها ـ ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما الخفض بالإضافة.

من الحال **ما يحتمل** كونه من الفاعل وكونه من المفعول، نحو (ضربت زيدًا ضاحكًا)، ونحو ﴿ وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةً ﴾(٣)، وتجويز الزَّمخشري الوجهين في ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً ﴾(٤) وهمٌ؛ لأنَّ (كافَّة) مختصٌّ بمن يعقل، ووهمه في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾(٥) إذ قدَّر (كافة) نعتًا لمصدرٍ محذوف، أي (إرسالة كافَّة) أشدُّ؛ لأنَّه أضاف

---

(١) قال ابن يسعون في شرح شواهد الإيضاح: ... ويُروَى (**الضحَّاك**) بالرفع والنصب والجر، فالرفع على أنَّه مبتدأ خبره (**سيف**) وخبر (**حسبك**) محذوف لدلالة الكلام عليه؛ لأنَّه في معنى الأمر، أي فلتكثر ولتشق، والضحاك سيفك الأوثق، والنصب على أنه مفعول معه مبتدأ و(**سيف**) خبره، والمعنى: كافيك سيف مع صحبة الضحاك وحضوره، أي حضور هذا السيف المغني عن سواه، والجر على أن الواو واو قسم، أو عطفًا على الكاف في (**حسبك**) [٢/ ٩٠٠].

(٢) تقدم برقم ٢٠٦ ص١٢٢.   (٣) التوبة/ ٣٦.   (٤) البقرة/ ٢٠٨.   (٥) سبأ/ ٢٨.

إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عمَّا التزم فيه من الحاليَّة، ووهمه في خطبة المفصَّل إذ قال: "محيطٌ بكافَّة الأبواب" أشدُّ وأشدُّ؛ لإخراجه إيَّاه عن النَّصب البتَّة.

من الحال **ما يحتمل** باعتبار عامله وجهين نحو ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾[1] يحتمل أنَّ عامله معنى التَّنبيه أو معنى الاشارة، وعلى الأوَّل فيجوز (ها قائمًا ذا زيد)، قال [من البسيط]:

٧٠٥- ها بَيِّنًا ذا صَرِيحُ النُّصْحِ فاصْغَ لَهُ .... [2]

وعلى الثَّاني يمتنع، وأمَّا التَّقديم عليهما معًا فيمتنع على كلِّ تقدير.

من الحال **ما يحتمل** التَّعدُّد والتَّداخل، نحو (جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا)، فالتَّعدُّد على أن يكون عاملهما (جاء) وصاحبهما (زيد)، والتَّداخل على أنَّ الأولى من (زيد) وعاملها (جاء) والثَّانية من ضمير الأولى وهي العامل، وذلك واجبٌ عند مَن منع تعدُّد الحال، وأمَّا (لقيته مصعدًا منحدرًا) فمن التَّعدُّد لكن مع اختلاف الصَّاحب، ويستحيل التَّداخل، ويجب كون الأولى من المفعول والثَّانية من الفاعل؛ تقليلاً للفصل، ولا يُحمل على العكس إلاَّ بدليل، كقوله [من الطويل]:

٧٠٦- خَرَجْتُ بِها أَمْشِي تَجُرُّ وَراءَنا .... [3]

ومن الأوَّل قوله [من الوافر]:

٧٠٧- عَهِدْتُ سُعادَ ذاتَ هَوًى مُعَنًّى   فَزِدْتُ وعادَ سُلْوانًا هَواها [4]

باب إعراب الفعل

مسألة:

(ما تأتينا فتحدِّثنا) لك رفع (تحدِّث) على العطف فيكون شريكًا في النَّفي، أو الاستئناف فتكون مثبتًا، أي (فأنت تحدِّثنا الآن بدلاً عن ذلك)، ونصبه بإضمار (أن)، وله معنيان: نفي السَّبب فينتفي المسبَّب، ونفي الثَّاني فقط، فإن جئت بـ(لن) مكان ما فللنَّصب وجهان: إضمار (أن) والعطف، وللرَّفع وجهٌ وهو القطع، وإن جئت بـ(لم) فللنَّصب وجهٌ وهو إضمار (أن)، وللرَّفع وجهٌ وهو الاستئناف، ولك الجزم بالعطف، فإن قلت: (ما أنت آتٍ فتحدِّثنا) فلا جزم ولا رفع بالعطف؛ لعدم تقدُّم الفعل، وإنَّما هو على القطع.

---

(١) هود/ ٧٢.

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٠١]، وعجزه: **وطع فطاعة مُهد نصحَه رشدُ**.

(٣) هو من معلقة امرئ القيس [٢/ ٩٠١]، وعجزه: **على أثرينا ذيل مرطٍ مرحّلِ**.

(٤) لم يسم قائله، **والمعنَّى**: الأسير في الحب، **وسُلوان**: بمعنى السلوة، ويقال: السُّلوان دواء يُسقاه الحزين فيسلو، وقوله: **ذات هوى** حال من المفعول، وهو **(سعاد)**، و**(مُعَنًّى)**: حال من الفاعل في **(عهدتُ)** [٢/ ٩٠١].

مسألة:

(هل تأتيني فأكرمك)، الرَّفع على وجهين، والنَّصب على الإضمار، و(هل زيد أخوك فتكرمه) لا يرفع على العطف، بل على الاستئناف، و(هل لك التفاتٌ إليه فتكرمه) الرَّفع على الاستئناف، والنَّصب إمَّا على الجواب أو على العطف على (التفات)، وإضمار (أن) واجبٌ على الأوَّل وجائز على الثَّاني، وكالمثال سواء ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾[1] إن سلم كون (لو) للتَّمنِّي [2].

مسألة:

(ليتني أجد مالاً فأنفق منه)، الرَّفع على وجهين، والنَّصب على إضمار (أن)، و(ليت لي مالاً فأنفق منه) يمتنع الرَّفع على العطف.

مسألة:

(ليقم زيدٌ فنكرمه)، الرَّفع على القطع، والجزم بالعطف، والنَّصب على الإضمار.

مسألة:

نحو ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ ﴾[3] يحتمل الجزم بالعطف والنَّصب على الإضمار مثل ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾[4].

ونحو ﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾[5] يحتمل (تتقوا) الجزم بالعطف وهو الرَّاجح والنَّصب بإضمار (أن) على حدِّ قوله [من الطويل]:

٧٠٨- وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ .... [6]

باب الموصول

مسألة:

يجوز في نحو (ماذا صنعت؟) و(ماذا صنعته؟) ما مضى شرحه، وقوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[7] (ماذا) مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ به؛ لأنَّ (أجاب) لا يتعدَّى إلى الثَّاني بنفسه، بل بالباء، وإسقاط الجارِّ ليس بقياس، ولا يكون (ماذا) مبتدأً وخبرًا؛ لأنَّ التَّقدير حينئذٍ (ما الَّذي أجبتم به) ثمَّ حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه، والأكثر في نحو (من ذا لقيت؟) كون (ذا) للإشارة خبرًا و(لقيت) جملة حاليَّة، ويقلُّ كون (ذا) موصولة و(لقيت)

(١) الشعراء/ ١٠٢.
(٢) والمشهور أنها لا جواب لها.
(٣) يوسف/ ١٠٩.
(٤) الحج/ ٤٦.
(٥) محمد/ ٣٦.
(٦) لم يسم قائله، وتمامه: **ولا يخش ظلمًا ما أقام ولا هضما، نؤوه**: من آواه يؤويه إيواء، و**الهضم**: الظلم، وقوله: **ويخضعَ** بالنصب بإضمار (أن) بعد الواو العاطفة على الشرط قبل الجواب [٢/ ٩٠١].
(٧) القصص/ ٦٥.

صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ ﴾[1]؛ إذ لا يدخل موصولٌ على موصولٍ إلاَّ شاذًّا، كقراءة زيد بن علي ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾[2] بفتح الميم واللاَّم.

مسألة:

﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾[3]، (ما) مصدريَّة، أي (بالأمر)، أو موصول اسميّ، أي (بالَّذي تؤمره) على حدِّ قولهم:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ....[4]

وأمَّا من قال: (أمرتك بكذا) وهو الأكثر فيشكل؛ لأنَّ شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضًا بمثله معنًى ومتعلقًا نحو ﴿ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ﴾[5]، أي (منه)، وقد يُقال إنَّ (اصدع) بمعنى (اؤمر)، وأمَّا ﴿ فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ ﴾[6] في الأعراف فيحتمل أن يكون الأصل (بما كذَّبوه) فلا إشكال، أو (بما كذَّبوا به)، ويؤيِّده التَّصريح به في سورة يونس، وإنَّما جاز مع اختلاف المتعلَّق لأنَّ ﴿ مَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ ﴾ بمنزلة (كذَّبوا) في المعنى، وأمَّا ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾[7] فقيل: (الَّذي) مصدريَّة، أي (ذلك تبشير الله)، وقيل: الأصل (يبشِّر به)، ثمَّ حذف الجارُّ توسُّعًا فانتصب الضَّمير ثمَّ حُذف.

مسألة:

يجوز في نحو ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ ﴾[8] كون (الَّذي) موصولاً اسميًّا فيحتاج إلى تقدير عائد، أي (زيادةً على العلم الَّذي أحسنه)، وكونه موصولاً حرفيًّا فلا يحتاج لعائد، أي (تمامًا على إحسانه)، وكونه نكرةً موصوفةً فلا يحتاج إلى صلة، ويكون (أحسن) حينئذٍ اسم تفضيل لا فعلاً ماضيًا، وفتحته إعرابٌ لا بناء، وهي علامة الجرِّ، وهذان الوجهان كوفيَّان، وبعض البصريِّين يوافق على الثَّاني.

مسألة:

نحو (أعجبني ما صنعت) يجوز فيه كون (ما) بمعنى (الَّذي) وكونها نكرةً موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف، وكونها مصدريَّةً فلا عائد، ونحو ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[9] يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدريَّة؛ لأنَّ المعاني لا يُنفق منها، وكذا ﴿ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾[10]، فإن ذهبت إلى تأويل (ما تحبُّون) و(ما رزقناهم) بالحُبِّ والرِّزق، وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق، فقد تعسَّفت عن غير محوجٍ إلى ذلك، وقال أبو حيَّان: لم يثبت مجيء

(١) البقرة/ ٢٥٥. (٢) البقرة/ ٢١. (٣) الحجر/ ٩٤.
(٤) تقدم برقم ٤٨١ ص٢٥٨.
(٥) المؤمنون/ ٣٣. (٦) الأعراف/ ١٠١. (٧) الشورى/ ٢٣.
(٨) الأنعام/ ١٥٤. (٩) آل عمران/ ٩٢. (١٠) البقرة/ ٣.

(ما) نكرةً موصوفة، ولا دليل في (مررت بما معجبٍ لك)؛ لاحتمال الزِّيادة، ولو ثبت نحو (سرَّني ما معجبٌ لك) لثبت ذلك، انتهى، ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلاَّ ومعناها السَّببيَّة نحو ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾(١)، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾(٢).

مسألة:

إذا قلت: (أعجبني مَن جاءك) احتمل كون (من) موصولةً أو موصوفة، وقد جُوِّزا في ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾(٣)، وضعَّف أبو البقاء الموصولة؛ لأنَّها تتناول قومًا بأعيانهم، والمعنى على الإبهام، وأُجيب بأنَّها نزلت في عبد الله بن أُبي وأصحابه.

باب التَّوابع

مسألة:

نحو ﴿ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ . رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾(٤) يحتمل بدل الكلِّ من الكلِّ وعطف البيان، ومثله ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾(٥)، ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ ﴾(٦) فيمن فتح الهمزة، ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضًا، أي (هي أنَّا دمَّرناهم).

مسألة:

نحو ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾(٧) يجوز فيه كون (الأعلى) صفةً للاسم أو صفةً للرَّبِّ، وأمَّا نحو (جاءني غلام زيد الظَّريف) فالصِّفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلاَّ بدليل؛ لأنَّ المضاف إليه إنَّما جيء به لغرض التَّخصيص ولم يؤت به لذاته، وعكسه [من المتقارب]:

وَكُـلُّ فَـتًـى يَـتَّـقِـي فائِـز (٨)

فالصِّفة للمضاف إليه؛ لأنَّ المضاف إنَّما جيء به لقصد التَّعميم لا للحكم عليه، ولذلك ضعف قوله [من الوافر]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ ـ لَعَمْرُ أَبِيكَ ـ إلاَّ الفَرْقَدانِ (٩)

مسألة:

نحو ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾(١٠) و(مررت بالرَّجل الَّذي فعل) يجوز في الموصول أن يكون تابعًا، أو بإضمار (أعني) أو (أمـدح) أو (هو)، وعلى التَّبعيَّة فهو نعـتٌ لا بدل، إلاَّ إذا

(١) المائدة/ ١٣. (٢) آل عمران/ ١٥٩. (٣) البقرة/ ٨. (٤) الأعراف/ ١٢١-١٢٢.
(٥) البقرة/ ١٣٣. (٦) النمل/ ٥١. (٧) الأعلى/ ١.
(٨) أهمله السيوطي، ولا يُعرف له قائل ولا تتمة.
(٩) تقدم برقم ١٠١ ص٦٣.
(١٠) البقرة/ ٢-٣.

تعذَّر، نحو ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ . ٱلَّذِي جَمَعَ مَالاً ﴾[1]؛ لأنَّ النَّكرة لا توصف بالمعرفة.

باب حروف الجرِّ

مسألة:

نحو (زيد كعمرو) تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفيَّة فتتعلَّق باستقرار، وقيل: لا تتعلَّق، والاسميَّة فتكون مرفوعة المحلِّ وما بعدها جرٌّ بالإضافة، ولا تقدير بالاتِّفاق.

ونحو (جاء الَّذي كزيدٍ) تتعيَّن الحرفيَّة؛ لأنَّ الوصل بالمتضايفين ممتنع.

مسألة:

(زيدٌ على السَّطح) يحتمل على الوجهين، وعليهما فهي متعلِّقةٌ باستقرارٍ محذوف.

مسألة:

قيل في نحو ﴿ وَٱلضُّحَىٰ . وَٱلَّيۡلِ ﴾[2] إنَّ الواو تحتمل العاطفة والقسميَّة، والصَّواب الأوَّل، وإلا لاحتاج كلٌّ إلى الجواب، وممَّا يوضِّحه الفاء في أوائل سورتي المرسلات والنَّازعات.

باب في مسائل مفردة

مسألة:

نحو ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ﴾[3] فيمن فتح الباء يحتمل كون النَّائب عن الفاعل الظَّرف الأوَّل وهو الأولى أو الثَّاني أو الثَّالث، ونحو ﴿ ثُم نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ ﴾[4] النَّائب الظَّرف أو الوصف، وفي هذا ضعفٌ؛ لضعف قولهم: (سيرَ عليه طويلٌ).

مسألة:

(تجلَّى الشَّمس) يحتمل كون (تجلَّى) ماضيًا تُركت التَّاء من آخره لمجازيَّة التَّأنيث وكونه مضارعًا أصله (تتجلَّى) ثمَّ حُذفت إحدى التَّاءين على حدِّ قوله تعالى: ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[5] ولا يجوز في هذا كونه ماضيًا، وإلاَّ لقيل: (تلظَّت)؛ لأنَّ التَّأنيث واجبٌ مع المجازيِّ إذا كان ضميرًا متَّصلاً، وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأوَّل تعلم فساد قول من استدلَّ على جواز نحو (قامَ هندٌ) في الشِّعر بقوله [من الطويل]:

٧٠٩- تَمَنَّى ابْنَتايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُما ....[6]

لجواز أن يكون أصله (تتمنَّى).

---

(١) الهمزة/ ١-٢. (٢) الضحى/ ١-٢. (٣) النور/ ٣٦. (٤) الزمر/ ٦٨. (٥) الليل/ ١٤.

(٦) هو للبيد من أبيات قالها قرب وفاته، وتمامه: **وهل أنا إلاَّ من ربيعةَ أو مُضَرْ** [٢/ ٩٠٢].

الجهة السَّادسة: ألاَّ يراعي الشُّروط المختلفة بحسب الأبواب؛ فإنَّ العرب يشترطون في بابٍ شيئًا ويشترطون في آخر نقيضَ ذلك الشَّيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمَّل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشَّرائط.

فلنُورد أنواعًا من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النَّوع الأوَّل: اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنَّعت:

ومن الوهم في الأوَّل قول الزَّمخشري في ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ .إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾(1) إنَّهما عطفا بيان، والصَّواب أنَّهما نعتان، وقد يُجاب بأنَّهما أُجريا مجرى الجوامد؛ إذ يُستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصِّفات، نحو قولنا: (إلهٌ واحد) و(ملكٌ عظيم).

ومن الخطأ في الثَّاني قول كثيرٍ من النَّحويِّين في نحو (مررت بهذا الرَّجل) إنَّ (الرَّجل) نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخِّرين يقلِّد بعضهم بعضًا في ذلك، والحامل لهم عليه توهُّمهم أنَّ عطف البيان لا يكون إلا أخصَّ من متبوعه، وليس كذلك، فإنَّه في الجوامد بمنزلة النَّعت في المشتقِّ، ولا يمتنع كون المنعوت أخصَّ من النَّعت، وقد هُدي ابن السيد إلى الحقِّ في المسألة فجعل ذلك عطفًا لا نعتًا، وكذا ابن جنِّي. اهـ ، قلت: وكذا الزَّجَّاج والسُّهيلي، قال السُّهيلي: وأمَّا تسمية سيبويه له نعتًا فتسامحٌ كما سمَّى التَّوكيدَ وعطفَ البيان صفةً، وزعم ابن عصفور أنَّ النَّحويِّين أجازوا في ذلك الصِّفة والبيان، ثمَّ استشكله بأنَّ البيان أعرف من المبيَّن وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساو له، وهو مشتقٌّ أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشَّيء أن يكون بيانًا ونعتًا، وأجاب بأنَّه إذا قدِّر نعتًا فاللاَّم فيه للعهد، والاسم مؤوَّلٌ بقولك: (الحاضر) أو (المشار إليه)، وإذا قدِّر بيانًا فاللاَّم لتعريف الحضور، فيساوي الإشارة بذلك ويزيد عليها بإفادته الجنس المعيَّن، فكان أخصَّ، قال: وهذا معنى قول سيبويه. اهـ ، وفيما قاله نظر؛ لأنَّ الَّذي يؤوِّله النَّحويُّون بالحاضر والمشار إليه إنَّما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتًا كـ(مررت بزيد هذا)، فأمَّا نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنَّما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرًا له؟

وقال الزَّمخشري في ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ ﴾(2): يجوز كون اسم الله تعالى صفةً للإشارة أو بيانًا و(ربكم) الخبر، فجوَّز في الشَّيء الواحد البيان والصِّفة، وجوَّز كون العلَم نعتًا، وإنَّما العلم يُنعت ولا يُنعت به، وجوَّز نعت الإشارة بما ليس معرَّفًا بلام الجنس، وذلك مِمَّا أجمعوا على بطلانه.

النَّوع الثَّاني: اشتراطهم التَّعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتَّنكير للحال والتمييز و(أفعل من) ونعت النكرة.

---

(1) الناس/ ٢-٣. (2) الأنعام/ ١٠٢.

ومن الوهم في الأوَّل قول جماعة في (صديد) من ﴿ مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾[1] وفي (طعام مساكين) من ﴿ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ ﴾[2] فيمن نوَّن (كفارة) إنَّهما عطفا بيان، وهذا إنَّما هو معترضٌ على قول البصريِّين ومَن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأمَّا الكوفيُّون فيرون أنَّ عطف البيان في الجوامد كالنَّعت في المشتقَّات، فيكون في المعارف والنَّكرات، وقول بعضهم في (ناقع) من قول النَّابغة [من الطويل]:

٧١٠- .... مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيابِها السُّمُّ ناقِعُ [3]

إنَّه نعتٌ للسُّمِّ، والصَّواب أنَّه خبرٌ للسُّمِّ والظَّرف متعلِّقٌ به أو خبرٌ ثان.

وليس من ذلك قول الزَّمخشري في ﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾[4] إنَّه يجوز كونه صفةً لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصِّفة المشبَّهة، وإضافتها لا تكون إلاَّ في تقدير الانفصال، ألا ترى أنَّ ﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾ معناه (شديدٌ عقابه)؟ ولهذا قالوا: كلُّ شيءٍ إضافته غير محضة فإنَّه يجوز أن تصير إضافته محضةً إلاَّ الصِّفة المشبَّهة؛ لأنَّه جعله على تقدير (أل) وجعل سبب حذفها إرادة الازدواج، وأجاز وصفيَّته أيضًا أبو البقاء، لكن على أنَّ شديدًا بمعنى (مشدد) كما أنَّ (الأذين) في معنى (المؤذن)، فأخرجه بالتَّأويل من باب الصِّفة المشبَّهة إلى باب اسم الفاعل، والَّذي قدَّمه الزَّمخشري أنَّه وجميع ما قبله أبدال، أمَّا أنَّه بدلٌ فلتنكيره، وكذا المضافان قبله وإن كانا من باب اسم الفاعل؛ لأنَّ المراد بهما المستقبل، وأمَّا البواقي فللتَّناسب، وردَّ على الزَّجاج في جعله ﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾ بدلاً وما قبله صفات وقال: في جعله بدلاً وحده من بين الصِّفات نُبوٌّ ظاهر.

ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى [من السريع]:

٧١١- وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصًى .... [5]

إنَّه يبطل قول النَّحويِّين " لا تجتمع (أل) و(من) في اسم التَّفضيل " ، فجعل كلاًّ من (أل) و(من) معتدًّا به جاريًا على ظاهره، والصَّواب أن تقدَّر (أل) زائدة، أو معرِّفة و(من) متعلِّقة بـ(أكثر) منكَّرًا محذوفًا مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور على أنَّها بمنزلتها في قولك: (أنت منهم الفارس البطل)، أي (أنت من بينهم)، وقول بعضهم إنَّها متعلِّقة بـ(ليس) قد يُردُّ بأنَّها لا تدلُّ على الحدث عند مَن قال في أخواتها إنَّها تدلُّ عليه، ولأنَّ فيه فصلاً بين (أفعل) وتمييزه

---

(١) إبراهيم/ ١٦. (٢) المائدة/ ٩٥.

(٣) للنابغة الذبياني، صدره: **فبتُّ كأنِّي ساورتني ضئيلةٌ**، قوله: **ساورتني**: من ساوره إذا واثبه، و**ضئيلة**: الحية الدقيقة، و**الرُّقْش**: جمع رقشاء: حية فيها نقط سود وبيض، و**ناقع**: أي بالغ [٢/ ٨١٧].

(٤) غافر/ ٣.

(٥) من قصيدة للأعشى ميمون [٢/ ٩٠٢]، وتمامه: **وإنَّما العزَّة للكاثرِ**.

بالأجنبيِّ، وقد يُجاب بأنَّ الظَّرف يتعلَّق بالوهم، وفي (ليس) رائحة قولك (انتفى)، وبأنَّ فصل التَّمييز قد جاء في الضَّرورة في قوله [من المتقارب]:

٧١٢- عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ ما قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا [(١)]

و(أفعل) أقوى في العمل من (ثلاثون).

ومن الوهم في الثَّاني قول مكِّي في قراءة ابن أبي عبلة ﴿ فَإِنَّهُۥ ءَاثِمٌ قَلْبَهُۥ ﴾[(٢)] بالنَّصب إنَّ (قلبه) تمييز، والصَّواب أنَّه مشبَّهٌ بالمفعول به كـ(حسن وجهه)، أو بدلٌ من اسم (إن)، وقول الخليل والأخفش والمازني في (إيَّاي) و(إيَّاك) و(إيَّاه) إنَّ (إيَّا) ضميرٌ أُضيف إلى ضمير، فحكموا للضَّمير بالحكم الَّذي لا يكون إلا للنَّكرات وهو الإضافة، وقول بعضهم في ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[(٣)] إنَّ اسم الله سبحانه وتعالى خبر (لا) التَّبرئة، ويردُّه أنَّها لا تعمل إلاَّ في نكرةٍ منفيَّة، واسم الله تعالى معرفةٌ موجبة، نعم يصحُّ أن يُقال إنَّه خبرٌ لـ(لا) مع اسمها؛ فإنَّهما في موضع رفعٍ بالابتداء عند سيبويه، وزعم أنَّ المركَّبة لا تعمل في الخبر؛ لضعفها بالتَّركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر، كذا قال ابن مالك، والَّذي عندي أنَّ سيبويه يرى أنَّ المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا؛ لأنَّ جزء الشَّيء لا يعمل فيه، وأمَّا (لا رجل ظريفًا) بالنَّصب فإنَّه عند سيبويه مثل (يا زيد الفاضل) بالرَّفع، وكذا البحث في ﴿ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[(٤)] للتَّعريف والإيجاب أيضًا، وفي (لا إله إلا إله واحد) للإيجاب، وإذا قيل: (لا مستحقًّا للعبادة إلاَّ إله واحد) أو (إلاَّ الله) لم يتَّجه الاعتذار المتقدِّم؛ لأنَّ (لا) في ذلك عاملةٌ في الاسم والخبر؛ لعدم التَّركيب، وزعم الأكثرون أنَّ المرتفع بعد (إلاَّ) في ذلك كلِّه بدلٌ من محلِّ اسم (لا) كما في قولك: (ما جاءني من أحد إلاَّ زيد)، ويشكل على ذلك أنَّ البدل لا يصلح هنا؛ لحلوله محلَّ الأوَّل، وقد يُجاب بأنَّه بدلٌ من الاسم مع (لا)؛ فإنهما كالشَّيء الواحد، ويصحُّ أن يخلفهما ولكن يُذكر الخبر حينئذٍ فيقال: (الله موجود)، وقيل: هو بدلٌ من ضمير الخبر المحذوف، ولم يتكلَّم الزَّمخشري في كشَّافه على المسألة اكتفاءً بتأليفٍ مفردٍ له فيها، وزعم فيه أنَّ الأصل (الله إله) المعرفة مبتدأ والنَّكرة خبر على القاعدة، ثمَّ قُدِّم الخبر ثُمَّ أُدخِل النَّفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ ورُكِّبت (لا) مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو (لا طالعًا جبلاً إلاَّ زيد) لم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال إنَّ (لا) عاملةٌ عمل (ليس) فذلك ممتنعٌ؛ لتقدُّم الخبر، ولانتقاض النَّفي، ولتعريف أحد الجزأين، فأمَّا قوله: "يجب كون المعرفة المبتدأ" فقد مرَّ أنَّ الإخبار عن النَّكرة المخصَّصة المقدَّمة بالمعرفة جائزٌ نحو ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ ﴾[(٥)].

---

(١) للعباس بن مرداس السلمي، فصل بين ثلاثين وبين مميزها، شبهها بالضرورة، و**كَميل** بمعنى كامل [٢/ ٩٠٨].

(٢) البقرة/ ٢٨٣. (٣) الصافات/ ٣٥. (٤) البقرة/ ١٦٣. (٥) آل عمران/ ٦.

ومن ذلك قول الفارسيِّ في (مررت برجل ما شئت من رجل) إنَّ (ما) مصدريَّة، وإنَّها وصلتها صفة لـ(رجل)، وتبعه على ذلك صاحب التَّرشيح، قال: ومثله قوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾[1] أي (في أيِّ صورة مشيئته) أي (يشاؤها)، وقول أبي البقاء في ﴿ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[2] إنَّ (أن) وصلتها بدل من (سواء)، وبدل الصِّفة صفة، والحرف المصدريُّ وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفةً للنَّكرة، وقول بعضهم في ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ . ٱلَّذِي جَمَعَ ﴾[3] إنَّ (الذي) صفة، والصَّواب أنَّ (ما) في المثال شرطيَّةٌ حُذف جوابُها، أي (فهو كذلك)، والصِّفة الجملتان معًا.

وأمَّا الآية الأولى فقال أبو البقاء: (ما) شرطيَّة أو زائدة، وعليهما فالجملة صفةٌ لـ(صورة) والعائد محذوف، أي (عليها)، و(في) متعلِّقة بـ(ركَّبك). انتهى كلامه، وكان حقُّه إذ علَّق (في) بـ(ركَّبك) وقال: الجملة صفة أن يقطع بأنَّ (ما) زائدة؛ إذ لا يتعلَّق الشَّرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشَّرط وحدها صفة، والصَّواب أن يُقال: إن قُدِّرت (ما) زائدة فالصِّفة جملة (شاء) وحدها، والتَّقدير (شاءها)، و(في) متعلِّقة بـ(ركَّبك) أو باستقرار محذوف هو حالٌ من مفعوله أو بـ(عدلك) أي وضعك في صورةٍ أيِّ صورة، وإن قدِّرت (ما) شرطيَّة فالصِّفة مجموع الجملتين والعائد محذوفٌ أيضًا، وتقديره (عليها)، وتكون (في) حينئذٍ متعلِّقة بـ(عدلك)، أي (عدلك في صورةٍ أيِّ صورة) ثمَّ استُؤنف ما بعده.

والصَّواب في الآية الثَّانية أنَّها على تقدير مبتدأ، وفي الثَّالثة أنَّ (الَّذي) بدل أو صفة مقطوعة بتقدير (هو) أو (أذمُّ) أو (أعني)، هذا هو الصَّواب، خلافًا لمن أجاز وصف النَّكرة بالمعرفة مطلقًا ولمن أجازه بشرط وصف النَّكرة أوَّلاً بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أنَّ (الأوليان) صفةٌ لـ(آخران) في ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾[4] الآية؛ لوصفهما بـ(يقومان)، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا . ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ ﴾[5].

ومن ذلك قول الزَّمخشريِّ في ﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ ﴾[6] إنَّ (أن تقوموا) عطف بيان على (واحدة)، وفي ﴿ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾[7] إنَّه عطف بيان على ﴿ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ ﴾[8] مع اتِّفاق النَّحويِّين على أنَّ البيان والمبيَّن لا يتخالفان تعريفًا وتنكيرًا، وقد يكون عبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما، ويؤيِّده قوله في ﴿ أَسۡكِنُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ سَكَنتُم مِّن وُجۡدِكُمۡ ﴾[9] إنَّ (من وجدكم) عطف بيان لقوله تعالى: ﴿ مِنۡ حَيۡثُ سَكَنتُم ﴾ وتفسيرٌ له، قال: و(من)

---

(١) الانفطار/ ٨. (٢) آل عمران/ ٦٤. (٣) الهمزة/ ١، ٢. (٤) المائدة/ ١٠٧.
(٥) النساء/ ٣٦، ٣٧. (٦) سبأ/ ٤٦. (٧) آل عمران/ ٩٧. (٨) آل عمران/ ٩٧.
(٩) الطلاق/ ٦.

تبعيضيَّة حذف مبعضها، أي (أسكنوهنَّ مكانًا من مساكنكم مِمَّا تطيقون) اهـ ، وإنَّما يريد البدل؛ لأنَّ الخافض لا يُعاد إلاَّ معه، وهذا إمام الصِّناعة سيبويه يسمِّي التَّوكيد صفةً وعطفَ البيان صفةً كما مَرَّ.

النَّوع الثَّالث: اشتراطهم في بعض ما التَّعريف شرطه تعريفًا خاصًّا، كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلميَّة أو شبهها كما في (أجمع)، وكنعت الإشارة و(أي) في النِّداء اشترطوا لهما تعريف اللاَّم الجنسيَّة، وكذا تعريف فاعلي (نعم) و(بئس) لكنَّها تكون مباشرةً له أو لما أُضيف إليه، بخلاف ما تقدَّم فشرطها المباشرة له.

ومن الوهم في ذلك قول الزَّمخشري في قراءة ابن أبي عبلة ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾[1] بنصب (تخاصم) إنَّه صفةٌ للإشارة، وقد مضى أنَّ جماعةً من المحقِّقين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النُّعوت، ولا يكون التَّخاصم أيضًا عطف بيان؛ لأنَّ البيان يشبه الصِّفة، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه (أل) كذلك ما يُعطف عليها، ولهذا منع أبو الفتح في ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخٌ ﴾[2] في قراءة ابن مسعود برفع (شيخ) كون (بعلي) عطف بيان، وأوجب كونه خبرًا، و(شيخ) إمَّا خبرٌ ثان أو خبرٌ لمحذوف أو بدلٌ من (بعلي) أو (بعلي) بدل و(شيخٌ) الخبر، ونظير منع أبي الفتح ماً ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسائل والأجوبة وابن مالك في التَّسهيل كون عطف البيان تابعًا للمضمر؛ لامتناع ذلك في النَّعت، ولكن أجاز سيبويه (يا هذان زيد وعمرو) على عطف البيان، وتبعه الزِّيادي فأجاز (مررت بهذين الطويل والقصير) على البيان، وأجازه على البدل أيضًا، ولم يجزه على النَّعت لأنَّ نعت الإشارة لا يكون إلاَّ طبقها في اللَّفظ، ومِمَّن نصَّ على منع النَّعت في هذا سيبويه والمبرِّد والزَّجَّاج، وهو مقتضى القياس، ومنع سيبويه فيها مخالفٌ لإجازته في النِّداء.

النَّوع الرَّابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم في الأوَّل قول الزَّمخشري في ﴿ فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ ﴾[3]، وفي ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾[4]، وقول ابن الطَّراوة في قوله [من الكامل]:

.... كَما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ [5]

وقول جماعة في (دخلت الدَّار أو المسجد أو السوق) إنَّ هذه المنصوبات ظروف، وإنَّما يكون ظرفًا مكانيًّا ما كان مبهمًا، ويُعرف بكونه صالحًا لكلِّ بقعةٍ كـ(مكان) و(ناحية) و(جهة) و(جانب) و(أمام) و(خلف).

---

(١) سورة ص/ ٦٤. (٢) هود/ ٧٢. (٣) يس/ ٦٦. (٤) طه/ ٢١.

(٥) تقدم برقم ٢ ص٦، وتكرر ص٤٢٢.

والصَّواب أنَّ هذه المواضع على إسقاط الجارِّ توسُّعًا، والجارُّ المقدَّر (إلى) في ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾ و(في) في البيت، و(في) أو (إلى) في الباقي، ويحتمل أنَّ (استبقوا) ضُمِّن معنى (تبادروا)، وقد أُجيز الوجهان في ﴿ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾[1]، ويحتمل (سيرتها) أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدل اشتمال، أي (سنعيدها طريقتها).

ومن ذلك قول الزَّجَّاج في ﴿ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[2] إنَّ كلاًّ ظرف، وردَّه أبو علي في الإغفال بما ذكرنا، وأجاب أبو حيَّان بأنَّ (اقعدوا) ليس على حقيقته، بل معناه (ارصدوهم كلَّ مرصد)، ويصحُّ (أرصدوهم كل مرصد)، فكذا يصحُّ (قعدت كلَّ مرصد)، قال: ويجوز (قعدت مجلس زيد) كما يجوز (قعدت مقعده). اهـ ، وهذا مخالفٌ لكلامهم؛ إذ اشترطوا توافُق مادَّتي الظَّرف وعامله ولم يكتفوا بالتَّوافق المعنويِّ كما في المصدر، والفرق أنَّ انتصاب هذا النَّوع عليه الظرفيَّة على خلاف القياس لكونه مختصًّا، فينبغي ألاَّ يُتجاوز به محلّ السَّماع، وأمَّا نحو (قعدت جلوسًا) فلا دافع له من القياس، وقيل: التقدير (اقعدوا لهم على كلِّ مرصد) فحذفت (على)، كما قال [من الطويل]:

.... وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلا الأَسَى لَقَضانِي [3]

أي (لقضى عليَّ)، وقياس الزَّجَّاج أن يقول في ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[4] مثل قوله في ﴿ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[5]، والصَّواب في الموضعين أنَّهما على تقدير (على) كقولهم: (ضُرب زيدٌ الظَّهرَ والبطنَ) فيمن نصبهما، أو أنَّ (لأقعدنَّ) و(اقعدوا) ضُمِّنا معنى (لألزمنَّ) و(الزموا).

ومن الوهم في الثَّاني قول الحوفي في ﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾[6] إنَّ ﴿ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ جملةٌ مُخبَرٌ بها عن (ظلمات)، و(ظلمات) غير مختصٍّ، فالصَّواب قول الجماعة إنَّه خبرٌ لمحذوف، أي (تلك ظلمات)، نعم إن قُدِّر أنَّ المعنى (ظلمات أيّ ظلمات) بمعنى (ظلمات عظام) أو (متكاثفة) وتُركت الصِّفة لدلالة المقام عليها كما قال [من الطويل]:

٧١٣- لَهُ حاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يشِينُهُ .... [7]

صحَّ، وقول الفارسيِّ في ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾[8] إنَّه من باب (زيدًا ضربته)، واعترضه ابن الشَّجريِّ بأنَّ المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصًّا ليصحَّ رفعه بالابتداء، والمشهور

---

(١) البقرة/ ١٤٨. (٢) التوبة/ ٥.
(٣) تقدم برقم ٢٠٤ ص١٢١.
(٤) الأعراف/ ١٦. (٥) التوبة/ ٥. (٦) النور/ ٤٠.
(٧) عزاه القالي في أماليه لمروان بن أبي حفصة، وتمامه: **وليس لهُ عن طالبِ العُرفِ حاجِبُ** [٢/ ٩٠٩].
(٨) الحديد/ ٢٧.

أنَّه عطفٌ على ما قبله و(ابتدعوها) صفة، ولا بدَّ من تقدير مضاف، أي (وحب رهبانيَّة)، وإنَّما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله فقال: " لأنَّ ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجلَّ " ، وقد يُتخيَّل ورود اعتراض ابن الشَّجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ﴾(١) كونه كـ(زيدًا ضربته)، ويُجاب بأنَّ الأصل (وصفةٌ أخرى)، ويجوز كون (تحبُّونها) صفةً والخبر إمَّا (نصر) وإمَّا محذوف، أي (ولكم نعمةٌ أخرى) و(نصر) بدلٌ أو خبرٌ لمحذوف، وقول ابن مالك بدر الدِّين في قول الحماسيِّ [من الرمل]:

٧١٤- فارسًا ما غادَرُوهُ مُلحَمًا ....(٢)

إنَّه من باب الاشتغال كقولَ أبي عليٍّ في الآية، والظَّاهر أنَّه نصبٌ على المدح لِما قدَّمنا، و(ما) في البيت زائدة، ولهذا أمكن أن يُدَّعى أنَّه من باب الاشتغال.

النَّوع الخامس: اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات والإظهار في بعض، فمن الأوَّل مجرور (لولا) ومجرور (وحد)، ولا يختصَّان بضمير خطاب ولا غيره، تقول: (لولاي) و(لولاك) و(لولاه)، و(وحدي) و(وحدك) و(وحده)، ومجرور (لَبِّي) و(سعدي) و(حناني)، ويُشترط لهنَّ ضمير الخطاب، وشذَّ نحو قوله [من الطويل]:

٧١٥- .... فَيا لَبِّيَّ إِذْ هَدَرَتْ لَهُمْ ....(٣)

وقول آخر [من الرجز]:

٧١٦- لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي (٤)

كما شذَّت إضافتها إلى الظَّاهر في قوله [من المتقارب]:

٧١٧- .... فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ (٥)

ومن ذلك مرفوع خبر (كاد) وأخواتها إلاَّ (عسى)، فتقول: (كاد زيدٌ يموت)، ولا تقول: (يموت أبوه)، ويجوز (عسى زيدٌ أن يقوم) أو (يقوم أبوه) فيرفع السَّببي، ولا يجوز رفعه الأجنبي نحو (عسى زيد أن يقوم عمرو عنده).

ومن ذلك مرفوع اسم التَّفضيل في غير مسألة الكحل، وهذا شرطه مع الإضمار الاستتار، وكذا مرفوع نحو (قم) و(أقوم) و(تقوم) و(نقوم).

ومن الثَّاني تأكيد الاسم المظهر والنَّعت والمنعوت وعطف البيان والمبين.

---

(١) الصف/ ١٣.

(٢) عزاه في الحماسة لامرأة من بني الحارث، وقال العيني: هو لعلقمة، وتمامه: **غير زُمَّيلٍ ولا نِكسٍ وكَلْ** [٢/ ٦٦٤].

(٣) البيت: **دَعَوْني فيا لَبَّيَ إذْ هَدَرَتْ لَهُمْ*شقاشِقُ أَقوامٍ فأسكتَها هَدْري** [٢/ ٩٠٩].

(٤) لم يسم قائله، والبيت استشهد به على إضافة (لبى) إلى ضمير الغيبة شذوذا [٢/ ٩١٠].

(٥) قاله أعرابي من بني أسد، وصدره: **دعوتُ لِما نابَني مِسْوَرًا** [٢/ ٩١٠].

ومن الوهم في الأوَّل قول بعضهم في (لولاي وموسى) إنَّ (موسى) يحتمل الجرَّ، وهذا خطأ؛ لأنَّه لا يُعطف على الضَّمير المجرور إلاَّ بإعادة الجارِّ، ولأنَّ (لولا) لا تجرُّ الظَّاهر، فلو أُعيدت لم تعمل الجرَّ، فكيف ولم تُعَدْ؟ وهذه مسألةٌ يُحاجَى بها فيُقال: ضميرٌ مجرورٌ لا يصحُّ أن يُعطف عليه اسمٌ مجرورٌ أَعَدْتَ الجار أم لم تعده، وقولي: (مجرور) لأنَّه يصحُّ أن تعطف عليه اسمًا مرفوعًا؛ لأنَّ (لولا) محكومٌ لها بحكم الحروف الزَّائدة، والزَّائد لا يقدح في كون الاسم مجرَّدًا من العوامل اللفظيَّة، فكذا ما أشبه الزائد، وقول جماعة في قول هدبة [من الوافر]:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ   يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ [(1)]

إنَّ فرجًا اسم (كان)، والصَّواب أنَّه مبتدأٌ خبره الظَّرف، والجملة خبر (كان)، واسمها ضمير (الكرب)، وأمَّا قوله [من البسيط]:

٧١٨- وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي   ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ [(2)]

فـ(ثوبي) بدل اشتمال من تاء (جعلت)، لا فاعل (يثقلني).

ومن الوهم في الثَّاني قول أبي البقاء في ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾[(3)] إنَّه يجوز كون (هو) توكيدًا، وقد مضى، وقول الزَّمخشري في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾[(4)]: " إذا قدّرت (أن) مصدريَّة فـ(أن) وصلتها عطف بيان على الهاء" ، وقول النَّحويِّين في نحو ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[(5)] إنَّ العطف على الضَّمير المستتر، وقد ردَّ ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل، والأصل (ولتسكن زوجك)، وكذا قال في ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ﴾[(6)] إنَّ التَّقدير (ولا تخلفه أنت)؛ لأنَّ مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهرًا، ومرفوع الفعل المضارع ذي النُّون لا يكون غير ضمير المتكلِّم، وجوَّز في قوله [من الوافر]:

٧١٩- نُطَوِّفُ ما نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي   ذَوُو الأَمْوالِ مِنَّا والعَدِيمُ
إِلَى حُفَرٍ أَسافِلُهُنَّ جُوفٌ   وَأَعْلاهُنَّ صُفَّاحٌ مُقِيمُ [(7)]

كون (ذوو) فاعلاً بفعل غيبة محذوف، أي (يأوي ذوو الأموال)، وكونه وما بعده توكيدًا على حدِّ (ضُرب زيدٌ الظَّهر والبطن).

---

(١) تقدم برقم ٢٢٧ ص١٢٩.

(٢) هو لأبي حية النميري، واسمه المشمر بن الربيع بن زرارة، وقيل: هو للحكم بن عبدل الأعرج الأسدي من شعراء الدولة الأموية [٢/ ٩١١].

(٣) الكوثر/ ٣.   (٤) المائدة/ ١١٧.   (٥) البقرة/ ٣٥.   (٦) طه/ ٥٨.

(٧) للبُرج بن مُسهر، **نطوّف ما نطوّف**: أي مدة تطوافنا، أي يكثر الواحد منا الطواف على اللذات والبطالات، وليس مآل الجميع الغني منا والفقير إلا إلى حفر، يعني القبور، ثم وصفها بأنها جوف الأسافل للحودها، وأن أعاليها نصبت عليها حجارة كالسقوف لها، وهي دائمة على هذه أبدا [١/ ٢٨١].

تنبيه:

من العوامل ما يعمل في الظَّاهر وفي المضمر بشرط استتاره، وهو (نعم) و(بئس)، تقول: (نعم الرَّجلان الزَّيدان) و(نعم رجلين الزَّيدان)، ولا يُقال: (نعما) إلاَّ في لُغَيَّة أو بشرط إفراده وتذكيره وهو رب في الأصحِّ.

النَّوع السادس: اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات والجملة في بعض، فمن الأوَّل الفاعل ونائبه، وهو الصحيح، فأمَّا ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأٓيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾[(١)]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[(٢)] فقد مرَّ البحث فيهما.

ومن الثَّاني خبر (أن) المفتوحة إذا خُفِّفت، وخبر القول المحكيِّ نحو (قَولي لا إله إلاَّ الله)، وخرج بذكر المحكيِّ قولك: (قَولي حقٌّ)، وكذلك خبر ضمير الشَّأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[(٣)] إذا قُدِّر ضمير (إنَّه) للشَّأن لزم كون (آثم) خبرًا مقدَّمًا و(قلبه) مبتدأً مؤخَّرًا، وإذا قُدِّر راجعًا إلى اسم الشَّرط جاز ذلك وأن يكون (آثم) الخبر و(قلبه) فاعلٌ به، وخبر أفعال المقاربة.

ومن الوهم قول بعضهم في ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾[(٤)] إنَّ (مسحًا) خبر (طفق)، والصَّواب أنَّه مصدرٌ لخبرٍ محذوف، أي (يمسح مسحًا)، وجواب الشَّرط وجواب القسَم.

ومن الوهم قول الكسائيِّ وأبي حاتم في نحو ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾[(٥)] إنَّ اللاَّم وما بعدها جواب، وقد مرَّ البحث في ذلك، وقول بدر الدِّين ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾[(٦)] إنَّ جواب الشَّرط محذوف، وإنَّ تقديره (ذهبت نفسك عليهم حسرة)، بدليل ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ﴾[(٧)] أو (كمن هداه الله)، بدليل ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾[(٨)] والتَّقدير الثَّاني باطل، ويجب عليه كون (مَن) موصولة، وقد يُتوهَّم أنَّ مثل هذا قول صاحب اللَّوامح، وهو أبو الفضل الرَّازي؛ فإنَّه قال في قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾[(٩)]: لا بدَّ من إضمار جملة معادلة، والتَّقدير (كمن لا يخلق). اهـ ، وإنَّما هذا مبنيٌّ على تسمية جماعةٍ ـ منهم الزَّمخشري في مفصَّله ـ الظَّرفَ من نحو (زيد في الدَّار) جملةً ظرفيَّة؛ لكونه عندهم خلفًا عن جملةٍ مقدَّرة، ولا يُعتذر بمثل هذا عن ابن مالك؛ فإن الظَّرف لا يكون جوابًا وإن قلنا إنَّه جملة.

النَّوع السَّابع: اشتراط الجملة الفعليَّة في بعض المواضع والاسميَّة في بعض.

---

(١) يوسف/ ٣٥. (٢) البقرة/ ١١. (٣) البقرة/ ٢٨٣. (٤) سورة ص/ ٣٣.
(٥) التوبة/ ٦٢. (٦) فاطر/ ٨. (٧) فاطر/ ٨. (٨) فاطر/ ٨.
(٩) النمل/ ٦٠.

ومن الأوَّل جملة الشَّرط غير (لولا)، وجملة جواب (لو) و(لولا) و(لوما)، والجملتان بعد (لَمَّا)، والجمل التَّالية أحرفَ التَّحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر (أن) المفتوحة بعد (لو) عند الزَّمخشري ومتابعيه نحو ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ﴾ (1).

ومن الثَّاني الجملة بعد (إذا) الفجائيَّة و(ليتما) على الصَّحيح فيهما.

ومن الوهم في الأوَّل أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيِّين في نحو ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾(2)، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾(3) و﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾(4) إنَّ المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ؛ لأنَّه خلاف قول مَن اعتمد عليهم، وإنَّما قاله سهوًا، وأمَّا إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفيُّ فلا يعدُّ ذلك الإعراب خطأً؛ لأنَّ هذا مذهبٌ ذهبوا إليه، ولم يقولوه سهوًا عن قاعدة، نعم الصَّواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيُّون وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التَّقديم والتَّأخير، مستدلِّين على جواز ذلك بنحو قول الزَّبَّاء [من الرجز]:

٧٢٠- ما لِلْجِمالِ مَشْيُها وَئِيدا (5)

فيمن رفع (مشيها)، وذلك عند الجماعة مبتدأٌ حُذف خبره وبقي معمول الخبر، أي (مشيها يكون وئيدًا) أو (يوجد وئيدًا)، ولا يكون بدل بعضٍ من الضَّمير المستتر في الظَّرف كما كان فيمن جرَّه بدل اشتمال من (الجمال)؛ لأنَّه عائدٌ على (ما) الاستفهاميَّة، ومتى أُبدل اسمٌ من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنَّه لا ضمير فيه راجعٌ إلى المبدل منه.

ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب [من الطويل]:

.... وصالٌ عَلَى طُول الصُّدُودِ يَدُومُ (6)

إنَّ (وصال) مبتدأ، والصَّواب أنَّه فاعلٌ بـ(يَدوم) محذوفًا مفَسَّرًا بالمذكور، وقول آخر في نحو (آتيك يوم زيدًا تلقاه) إنَّه يجوز في (زيد) الرَّفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأنَّ الزَّمن المبهم المستقبل يُحمل على (إذا) في أنَّه لا يُضاف إلى الجملة الاسميَّة، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾(7) فقد مضى أنَّ الزَّمن هنا محمولٌ على (إذ) لا على (إذا)، وأنَّه لتحقُّقه نُزِّل

---

(1) البقرة/ ١٠٣. (2) النساء/ ١٢٨. (3) التوبة/ ٦. (4) الانشقاق/ ١.

(5) هو للزباء، ونسبه العيني للخنساء، وفي الأغاني قيل إنه مصنوع، **وئيد**: صوت شدة الوطء على الأرض يسمع كالدوي من بعد [٢/ ٩١٢].

(6) تقدم برقم ٤٦٧ ص٢٥١. (7) غافر/ ١٦

منزلة الماضي، وأمَّا جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنَّه إنَّما يُوجب ذلك في الظُّروف، و(اليوم) هنا بدلٌ من المفعول به وهو ﴿ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [١] فمردود، وإنَّما ذلك في اسم الزَّمان ظرفًا كان أو غيره، ثمَّ هذا الجواب لا يتأتَّى له في قوله [من الطويل]:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بْنِ قارِبِ [٢]

ومن الوهم أيضًا قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ ﴾[٣] بعدما جزم بأنَّ (مَن) شرطيَّة "إنَّه يجوز كون الجملة الاسميَّة معطوفةً على (كان) وما بعدها"، ويردُّه أنَّ جملة الشَّرط لا تكون اسميَّة، فكذا المعطوف عليها، على أنَّه لو قدَّر (من) موصولة لم يصح قوله أيضًا؛ لأنَّ الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصِّلة جملةً اسميَّة؛ لعدم شبهه حينئذٍ باسم الشَّرط، وقول ابن طاهر في قوله [من الوافر]:

٧٢١- فَإِنْ لا مالَ أُعْطِيه فَإِنِّي   صَدِيقٌ مِنْ غُدُوٍّ أَوْ رَواحِ [٤]

وقول آخرين في قول الشاعر [من الطويل]:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفاعَةٍ   إِلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها [٥]

إنَّ ما بعد (إن لا) و(هلا) جملة اسميَّة نابت عن الجملة الفعليَّة، والصَّواب أنَّ التَّقدير في الأولى (فإن أكن) وفي الثَّانية (فهلا كان) أي الأمر والشَّأن، والجملة الاسميَّة فيهما خبر.

ومن ذلك قول جماعة منهم الزَّمخشري في ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾[٦] إنَّ الجملة الاسميَّة جواب (لو)، والأولى أن يقدَّر الجواب محذوفًا، أي (لكان خيرًا لهم)، أو أن يُقدَّر (لو) بمنزلة (ليت) في إفادة التَّمنِّي فلا تحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قول جماعةٍ منهم ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾[٧] إنَّ الجملة جواب (لَمَّا)، والظَّاهر أنَّ الجواب جملةٌ فعليَّة محذوفة، أي (انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك)، ويؤيِّد هذا أنَّ جواب (لَمَّا) لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم في الثَّاني تجويز كثيرٍ من النَّحويِّين الاشتغال في نحو (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)، ومن العجب أنَّ ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظُّروف: "وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها"، وأجاز ابن أبي الرَّبيع في (ليتما زيدًا أضربه) أن يكون انتصاب زيدًا على الاشتغال كالنَّصب في (إنَّما زيدًا أضربه)، والصَّواب أنَّ انتصابه بـ(ليت)؛ لأنَّه لم يُسمع نحو (ليتما قام زيد) كما سُمع (إنَّما قام زيد).

---

(١) غافر/ ١٥.   (٢) تقدم برقم ٥٩٨ ص٣٤٠.   (٣) البقرة/ ١٩٦.

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩١٣].

(٥) تقدم برقم ١٠٤ ص٦٤، وتكرر ص٢٢١، ٢٥٢.

(٦) البقرة/ ١٠٣.   (٧) لقمان/ ٣٢.

تنبيه:

اعترض الرَّازي على الزَّمخشري في قوله في ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾[1] إنَّ الجملة معطوفةٌ على ﴿ وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ ﴾[2] بأنَّ الاسمية لا تعطف على الفعليَّة، وقد مرَّ أن تخالُف الجملتين في الاسميَّة والفعليَّة لا يمنع التَّعاطف، وقال بعض المتأخِّرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾[3] إنَّه يجوز كون الجملة الاسميَّة بدلاً من ﴿ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ ﴾ هذا مردود؛ لأنَّ الاسميَّة لا تبدل من الفعليَّة. اهـ ، ولم يقم دليلٌ على امتناع ذلك.

النَّوع الثَّامن: اشتراطهم في بعض الجمل الخبريَّة وفي بعضها الإنشائيَّة، فالأوَّل كثير، كالصِّلة والصِّفة والحال والجملة الواقعة خبرًا لـ(كان) أو خبرًا لـ(إنَّ) أو لضمير الشَّأن، قيل: أو خبرًا للمبتدأ، أو جوابًا للقسم غير الاستعطافي.

ومن الثَّاني جواب القسم الاستعطافي، كقوله [من الوافر]:

٧٢٢- بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى .... [4]

وقوله [من الطويل]:

بِعَيْشِكِ يا سَلْمَى ارْحَمِي ذا صَبابَةٍ .... [5]

وما ورد على خلاف ما ذُكر مؤوَّل، فمن الأوَّل قوله [من الطويل]:

وَإِنِّي لَراجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَواها ـ أَزُورُها [6]

وتخريجه على إضمار القول، أي (قبل الَّتي أقول: لعلِّي)، أو على أنَّ الصِّلة (أزورها) وخبر (لعلَّ) محذوف والجملة معترضة، أي (لعلِّي أفعل ذلك)، وقوله [من الرجز]:

جاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟ [7]

وقوله [من الرجز]:

فَإِنَّما أَنْتَ أَخٌ لا نَعْدَمُهْ [8]

وتخريجهما على إضمار القول، أي (أخٌ مقولٌ فيه: لا جعلنا الله نعدمه)، و(بمذق مقول عند رؤيته ذلك)، وقول أبي الدَّرداء رضي الله عنه: (وجدت النَّاس اخْبُر تَقْلَه)، أي (صادفت النَّاس مقولاً فيهم ذلك) وقوله [من الوافر]:

---

(١) الزمر/ ٦٣. (٢) الزمر/ ٦١. (٣) البقرة/ ٢٥٣.

(٤) عزي لقيس المجنون، وتمامه: **قُبيل الصُّبح أو قبَّلتَ فاها** [٢/ ٩١٣].

(٥) أهمله السيوطي، وتمامه: **أبى غير ما يرضيك في السر والجهر**، ولا يُعلم قائله.

(٦) تقدم برقم ٥٦٦ ص٣١٥، وتكرر ص٣١٨.

(٧) تقدم برقم ٣٧١ ص٢٠٥. (٨) أهمله السيوطي.

٧٢٣- وَكُوني بِالْمَكارِمِ ذَكِّريني وَدِلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صَناعِ [(١)]

والجملة في هذا مؤوَّلة بالجملة الخبريَّة، أي (وكوني تذكرينني)، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[(٢)] أي (فيمد)، وقوله [من البسيط]:

٧٢٤- إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ ناما [(٣)]

وقوله [من الرجز]:

٧٢٥- إنِّي إذا ما القَوْمُ كانُوا أَنْجِيَهْ
وَاضْطَرَبَ القَوْمُ اضْطِرابَ الأَرْشِيَهْ
هُناكَ أَوْصِينِي وَلا تُوصِي بِيَهْ [(٤)]

وينبغي أن يُستثنى من منع ذلك في خبري (إن) وضمير الشَّأن خبر (أن) المفتوحة إذا خُفِّفت؛ فإنَّه يجوز أن يكون جملةً دعائيَّة، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾[(٥)] في قراءة مَن قرأ (أن) بالتَّخفيف و(غضِب) بالفعل و(الله) فاعل، وقولهم: (أما أن جزاك الله خيرًا) فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم (أن) هذه ضمير شأن فلا استثناء بالنِّسبة إلى ضمير الشَّأن؛ إذ يمكن أن يُقدَّر (والخامسة أنَّها) و (أما أنك)، وأمَّا ﴿ نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾[(٦)] فيجوز كون (أن) تفسيريَّة.

ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾[(٧)] إنَّ جملة الاستفهام حالٌ من (العظام)، والصَّواب أنَّ (كيف) وحدها حال من مفعول (ننشز) وأنَّ الجملة بدلٌ من (العظام)، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهامًا جواز ذلك في الجملة؛ لأنَّ الحال كالخبر، وقد جاز بالاتِّفاق نحو (كيف زيد؟) واختُلف في نحو (زيد كيف هو؟)، وقول آخرين إنَّ جملة الاستفهام حالٌ في نحو (عرفت زيدًا أبو من هو)، وقد مرَّ.

واعلم أنَّ النَّظر البصَريَّ يُعلَّق فعله كالنَّظر القلبيِّ، قال تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾[(٨)]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[(٩)]، ومن ذلك قول الأمين المحلِّي

---

(١) أنشده أبو زيد، و**ذكِّريني**: كوني مذكرة لي بالمكارم [٢/ ٩١٤].
(٢) مريم/ ٧٥.
(٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩١٤].
(٤) هو من أبيات الحماسة، قال التبريزي: خبر **(إنَّ)** في قوله: **(أوصيني)**، والمعنى: إنِّي أهل لأن يُوصى إليَّ حينئذٍ غيري، ولا يُوصَى غيري بي، و(ما) في **(ما القوم)** زائدة، و**أنجية**: جمع نجي، والمعنى: صاروا فرَقًا لِما حَزَبَهم من الشر يتناجون ويتشاورون، و**اضطرب القوم**: أي لجزعهم لم يثبتوا على الخيل، و**الأرشية**: الدِّلاء، جمع رشا [٢/ ٩١٤].
(٥) النور/ ٩.
(٦) النمل/ ٨.
(٧) البقرة/ ٢٥٩.
(٨) الكهف/ ١٩.
(٩) الإسراء/ ٢١.

فيما رأيت بخطِّه إنَّ الجملة الَّتي بعد الواو من قوله [من السريع]:

اطْلُبْ وَلا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ .... (1)

حاليَّة وإنَّ (لا) ناهية، والصَّواب أنَّ الواو للعطف، ثمَّ الأصحُّ أنَّ الفتحة إعراب مثلها في (لا تأكل السَّمك وتشرب اللَّبن) لا بناء؛ لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة.

النَّوع التَّاسع: اشتراطهم لبعض الأسماء أن يُوصف ولبعضها ألاَّ يُوصف، فمن الأوَّل مجرور (رُبَّ) إذا كان ظاهرًا، و(أي) في النِّداء، و(الجماء) في قولهم: (جاؤوا الجماء الغفير)، وما وطِّئ به من خبر أو صفة أو حال نحو (زيد رجل صالح) و(مررت بزيد الرَّجل الصَّالح)، ومنه ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾(2)، ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾(3) إلى قوله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾(4)، وقول الشاعر [من الطويل]:

٧٢٦- أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الْجاهَ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لا أُطِيعُها؟ (5)

ومن ثَمَّ أبطل أبو عليٍّ كون الظَّرف من قول الأعشى [من الخفيف]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيال (6)

متعلِّقًا بـ(أسرى)؛ لئلاَّ يخلو ما عُطف على مجرور (رُبَّ) من صفة، قال: وأمَّا قوله [من الطويل]:

فَيا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّها خَطُّ تِمْثال (7)

فعلى أنَّ صفة الثَّاني محذوفة مدلولٌ عليها بصفة الأوَّل، ولا يتأتَّى ذلكَ هنا، وقد يجوز ذلك هنا؛ لأنَّ الإراقة إتلاف، فقد تُجعل دليلاً عليه.

ومن الثَّاني فاعلا (نعم) و(بئس) والأسماء المتوغِّلة في شَبَه الحرف إلاَّ (مَن) و(ما) النَّكرتين، فإنَّهما يُوصفان نحو (مررت بِمَن معجبٍ لك) و(بما معجب لك)، وألحق بهما الأخفش أيًّا، نحو (مررت بأيٍّ معجبٍ لك)، وهو قويٌّ في القياس؛ لأنَّها مُعربة، ومن ذلك الضَّمير، وجوَّز الكسائيُّ نعته إن كان لغائبٍ والنَّعت لغير التَّوضيح، نحو ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾(8)، ونحو ﴿ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾(9) فقدَّر (علاَّم) نعتًا للضَّمير المستتر في ﴿ يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ ﴾ و﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ نعتين لـ(هو)، وأجاز غير الفارسيِّ وابن السَّرَّاج نعت فاعلي (نعم) و(بئس)؛ تَمَسُّكًا بقوله [من الكامل]:

---

(1) تقدم ص٣٢٣.

(2) النمل/ ٤٧. (3) الزمر/ ٢٧. (4) الزمر/ ٢٨.

(5) [انظر في نسبته الشاهد ١٠٤ ص٦٤]، والاستفهام في (**أأكرم**) للإنكار، أنكر منها استعانتها بالغير عليه، وطلب الشفيع فيما أرادت إليه، وخبر (أكرم) محذوف، أي موجودًا وفي الدنيا، و(أم) متصلة، أي: أيّ هذين توهمت: طلب إنسان أكرم عليَّ منها، أم اتهامها لطاعتي؟ [١/ ٢٢١].

(6) أهمله السيوطي. (7) تقدم برقم ١٨٩ ص١١٤.

(8) سبأ/ ٤٨. (9) البقرة/ ١٦٣.

٧٢٧- نِعْمَ الفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ إذا هُمُ   حَضَرُوا لَدَى الْحُجراتِ نارَ الْمَوْقِدِ [(١)]

وحمله الفارسيُّ وابن السَّرَّاج على البدل، وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قُصد بالنَّعت التَّخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأنَّ تخصيصه حينئذٍ منافٍ لذلك القصد، فأمَّا إذا تُؤُوِّل بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذٍ؛ لإمكان أن يُنوى في النَّعت ما نُوي في المنعوت، وعلى هذا يُحمَل البيت. اهـ ، وقال الزَّمخشري وأبو البقاء في ﴿ وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّن قَرۡنٍ هُمۡ أَحۡسَنُ ﴾[(٢)] إنَّ الجملة بعد (كم) صفةٌ لها، والصَّواب أنَّها صفة لـ(قرن)، وجمع الضَّمير حملاً على معناه كما جمع وصف جميع في ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾[(٣)].

النوع العاشر: تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصف ومصدر، فإنَّه لا يُوصف قبل العمل ويُوصف بعده، وكالموصول، فإنَّه لا يُوصف قبل تمام صلته ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأوَّل قول بعضهم في قول الحطيئة [من البسيط]:

٧٢٨- أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوالِكُمُ   وَلَنْ تَرَى طارِدًا لِلْحُرِّ كالياسِ [(٤)]

إنَّ (مِن) متعلِّقة بـ(يأسًا)، والصَّواب أنَّ تعلُّقها بـ(يئستُ) محذوفًا؛ لأنَّ المصدر لا يُوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبو البقاء في ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلاً ﴾[(٥)]: لا يكون (يبتغون) نعتًا لـ(آمِّين)؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا وُصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حالٌ من (آمِّين). اهـ ، وهذا قولٌ ضعيف، والصَّحيح جواز الوصف بعد العمل.

النَّوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النَّواسخ أن يتَّصل بالنَّاسخ، نحو (كان قائمًا زيدٌ)، ومنع ذلك في البعض نحو (إنَّ زيدًا قائمٌ).

ومن الوهم في هذا قول المبرِّد في قولهم: (إنَّ مِن أفضلهم كان زيدًا) إنَّه لا يجب أن يُحمل على زيادة (كان) كما قال سيبويه، بل يجوز أن تُقدَّر (كان) ناقصةً واسمها ضمير (زيد)؛ لأنَّه متقدِّمٌ رتبةً؛ إذ هو إسم (إنَّ)، و(من أفضلهم) خبر (كان)، و(كان) ومعمولاها خبر (إنَّ)، فلزمه تقديم خبر (إنَّ) على اسمها مع أنَّه ليس ظرفًا ولا مجرورًا، وهذا لا يجيزه أحد.

النَّوع الثَّاني عشر: إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدَّم، كالاستفهام والشَّرط

---

(١) هو لزهير بن أبي سُلمى، و**الْمُرِّي**: نسبة إلى مُرَّة، وهو نعت لـ(**الفتى**)، والبيت استشهد به على نعت فاعل (نعم) و(أنت) المخصوص بالمدح [٢/ ٩١٥].

(٢) مريم/ ٧٤.   (٣) يس/ ٣٢ .

(٤) هو من قصيدة للحُطيئة يخاطب بها الزبرقان بن بدر [٢/ ٩١٦].

(٥) المائدة/ ٢.

و(كم) الخبريَّة، نحو ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[1]، ﴿ وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ﴾[2]، ﴿ أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ ﴾[3]، ولهذا قُدِّر ضمير الشَّأن في قوله [من الخفيف]:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فِيها جَآذِرًا وَظِباءَ[4]

ولبعضها أن يتأخَّر، إمَّا لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه، أو لضعف الفعل كمفعول التَّعجُّب نحو (ما أحسن زيدًا)، أو لعارضٍ معنويٍ أو لفظيٍّ، وذلك كالمفعول في نحو (ضرب موسى عيسى)؛ فإنَّ تقديمه يوهم أنَّه مبتدأ وأنَّ الفعل مسندٌ إلى ضميره، وكالمفعول الَّذي هو (أي) الموصولة نحو (سأكرم أيَّهم جاءني)، كأنَّهم قصدوا الفرق بينها وبين (أي) الشَّرطيَّة والاستفهاميَّة، والمفعول الَّذي هو (أن) وصلتها نحو (عرفت أنَّك فاضلٌ)، كرهوا الابتداء بـ(أنَّ) المفتوحة لئلاَّ يلتبس بـ(أنَّ) الَّتي بمعنى (لعلَّ)، وإذا كان المبتدأ الَّذي أصله التَّقديم يجب تأخُّره إذا كان (أنَّ) وصلتها نحو ﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُمۡ ﴾[5] فأن يجب تأخُّر المفعول الَّذي أصله التَّأخير نحو ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم ﴾[6] أحقُّ وأولى، وكمفعول عاملٍ اقترن بلام الابتداء أو القسم أو حرف الاستثناء أو (ما) النَّافية أو (لا) في جواب القسم.

ومن الوهم في الأوَّل قول ابن عصفور في ﴿ أَوَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا ﴾[7] إنَّ (كم) فاعل (يهد)، فإن قلت: خرَّجه على لغةٍ حكاها الأخفش، وهي أنَّ بعض العرب لا يلتزم صدريَّة (كم) الخبريَّة، قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التَّنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أنَّ الفاعل مستتر راجعٌ إلى الله سبحانه وتعالى، أي (أولم يبيِّن الله لهم) أو إلى الهدى، والأوَّل قول أبي البقاء، والثَّاني قول الزَّجَّاج، وقال الزَّمخشري: الفاعل الجملة، وقد مرَّ أنَّ الفاعل لا يكون جملة، و(كم) مفعول (أهلكنا)، والجملة مفعول (يهد) وهو معلَّقٌ عنها، و(كم) الخبريَّة تُعلَّق، خلافًا لأكثرهم.

ومن الوهم في الثَّاني قول بعضهم في بيت الكتاب [من الطويل]:

.... وَقَلَّما   وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[8]

إنَّ (وصال) فاعل بـ(يدوم)، وفي بيت الكتاب أيضًا [من الوافر]:

٧٢٩- ....   أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أَمْ حِمارُ[9]

---

(١) غافر/ ٨١.   (٢) الشعراء/ ٢٢٧.   (٣) القصص/ ٢٨.

(٤) تقدم برقم ٤٥ ص٣٢.

(٥) يس/ ٤١.   (٦) الأنعام/ ٨١.   (٧) السجدة/ ٢٦.

(٨) تقدم برقم ٤٦٧ ص٢٥١، وتكرر ص٤٦٨.

(٩) هو لخداش بن زهير، صدره: **فإنَّك لا تبالي بعد حول**، وقد استشهد به سيبويه على الإخبار في باب (كان) بالمعرفة عن النكرة ضرورة، ومعنى البيت: إن الإنسان إذا استغنى بنفسه لا يبالي عن من انتسب إليه من شريف أو وضيع [٢/ ٩١٨].

إنَّ (ظبي) اسم (كان)، والصَّواب أنَّ (وصال) فاعل (يدوم) محذوفًا مدلولاً عليه بالمذكور، وأنَّ (ظبي) اسمٌ لـ(كان) محذوفة مفسَّرة بـ(كان) المذكورة، أو مبتدأ، والأوَّل أَولى؛ لأنَّ همزة الاستفهام بالجمل الفعليَّة أَولى منها بالاسميَّة، وعليهما فاسم (كان) ضميرٌ راجعٌ إليه، وقول سيبويه إنَّه أخبر عن النَّكرة بالمعرفة واضحٌ على الأوَّل؛ لأنَّ ظبيًا المذكور اسم (كان) وخبره (أمَّك)، وأمَّا على الثَّاني فخبر (ظبي) إنَّما هو الجملة، والجمل نكرات، ولكن يكون محلّ الاستشهاد قوله: (كان أمك) على أنَّ ضمير النَّكرة عنده نكرة، لا على أنَّ الاسم مقدَّم.

وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولاً ﴾[1] إنَّ (عنه) مرفوع المحل بـ(مسؤولا)، والصَّواب أنَّ اسم (كان) ضمير المكلَّف وإن لم يجر له ذكر، وأنَّ المرفوع بـ(مسؤولا) مستترٌ فيه راجعٌ إليه أيضًا، وأنَّ (عنه) في موضع نصب .

وقول بعضهم في قوله [من البسيط]:

آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ .... [2]

إنَّه من باب الاشتغال لا على إسقاط (على) كما قال سيبويه، وذلك مردود؛ لأنَّ (أطعمه) بتقدير (لا أطعمه).

وقول الفرَّاء في ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[3] فيمن خفف (إن) إنَّه أيضًا من باب الاشتغال مع قوله إنَّ اللاَّم بمعنى (إلاَّ) و(إنْ) نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد (إلاَّ) فيما قبلها، على أنَّ هنا مانعًا آخر، وهو لام القسَم، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[4] فإنَّ (إذا) ظرفٌ لـ(أُخرَج)، وإنَّما جاز تقديم الظَّرف على لام القسَم لتوسُّعهم في الظَّرف، ومنه قوله [من الطويل]:

رَضِيعَيْ لَبان ثَدْيِ أُمٍّ تَحالَفَا بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ [5]

أي (لا نتفرَّق أبدًا)، و(لاَ) النَّافية لها الصَّدر في جواب القَسَم، وقيل: العامل محذوف، أي (أإذا ما متُّ أبعث لسوف أخرج).

النَّوع الثَّالث عشر: منعهم من حذف بعض الكلمات وإيجابهم حذف بعضها.

فمن الأوَّل الفاعل ونائبه والجارُّ الباقي عمله، إلاَّ في مواضع نحو قولهم: (اللهِ لأفعلنَّ) و(بكم درهمٍ اشتريت)، أي (والله)، و(بكم من درهم).

ومن الثَّاني أحد معمولي (لات).

---

(١) الإسراء/ ٣٦. (٢) تقدم برقم ١٣٠ ص٨٥، وتكرر ص٢٠٤.
(٣) هود/ ١١١. (٤) مريم/ ٦٦.
(٥) تقدم ص١٢٨، ١٧٦.

ومن الوهم في الأوَّل قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو (قاموا ليس زيدًا) و(لا يكون زيدًا) و(ما خلا زيدًا) إنَّ مرفوعهن محذوف، وهو كلمة (بعض) مضافة إلى ضمير مَن تقدَّم، والصَّواب أنَّه مضمرٌ عائدٌ إمَّا على البعض المفهوم من الجمع السَّابق كما عاد الضَّمير من قوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً ﴾(١) على البنات المفهومة من الأولاد في ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَـٰدِكُمۡ ﴾ وإمَّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي (لا يكون هو ـ أي القائم ـ زيدًا) كما جاء "لا يزني الزَّاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"، وإمَّا على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير (ليس) و(لا يكون)، تقول: (قاموا خلا زيدًا)، أي (جانب هو ـ أي قيامهم ـ زيدًا).

ومن ذلك قول كثيرٍ من المعربين والمفسِّرين في فواتح السُّور إنَّه يجوز كونها في موضع جرٍّ بإسقاط حرف القسَم، وهذا مردودٌ بأنَّ ذلك مختصٌّ عند البصريِّين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنَّه لا أجوبة للقسَم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهنَّ، ولا يصحُّ أن يُقال: قُدِّر ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَـٰبُ ﴾(٢) في البقرة و﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾(٣) في آل عمران جوابًا وحُذفت اللاَّم من الجملة الاسميَّة كحذفها في قوله [من الطويل]:

٧٣٠- وَرَبِّ السَماواتِ العُلا وَبُرُوجِها   والأَرْضِ وَما فِيها، الْمُقَدَّرُ كائِنُ (٤)

وقول ابن مسعود: (والله الَّذي لا إله غيره هذا مقام الَّذي أُنزِلتْ عليه سورة البقرة)؛ لأنَّ ذلك على قلَّته مخصوصٌ باستطالة القسم.

ومن الوهم في الثَّاني قول ابن عصفور في قوله [من الكامل]:

٧٣١- حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ   .... (٥)

إنَّ (هنا) اسم (لات) و(حنَّت) خبرها بتقدير مضاف، أي (وقت حنَّت) فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها وإخراج (هَنَّا) عن الظَّرفيَّة وإعمال (لات) في معرفةٍ ظاهرةٍ، وفي غير الزَّمان، وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة، والأولى قول الفارسي إنَّ (لات) مهملة و(هَنَّا) خبر مقدَّم و(حنت) مبتدأ مؤخَّر بتقدير (أن) مثل (تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه).

النَّوع الرَّابع عشر: تجويزهم في الشِّعر ما لا يجوز في النَّثر، وذلك كثيرٌ، وقد أُفرد بالتَّصنيف، وعكسه وهو غريبٌ جدًّا، وذلك بدلا الغلط والنِّسيان، زعم بعض القدماء أنَّه لا يجوز في الشِّعر؛ لأنَّه يقع غالبًا عن تروٍّ وفكر.

(١) النساء/ ١١.   (٢) البقرة/ ٢.   (٣) آل عمران/ ٢.

(٤) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩١٩].

(٥) لشَبيب بن جُعيل الثعلبي، وتمامه: **وبدا الَّذي كانت نَوارُ أجنَّتِ**، **حنَّت**: من الحنين، وهو الشوق، **ونوار**: علم امرأة من باب حذام، والواو في (**ولات**) للحال، **وهنَّا**: خبر، **وحنَّت** مبتدأ بإضمار (أنْ) [٢/ ٩١٩].

النوع الخامس عشر: اشتراطهم وجود الرَّابط في بعض المواضع وفقده في بعض، فالأوَّل قد مضى مشروحًا، والثَّاني الجملة المضاف إليها نحو (يوم قام زيد)، فأمَّا قوله [من المتقارب]:

وَتَسْخُنُ لَيْلَةَ لا يَسْتَطِيعُ ... نُباحًا بِها الكَلْبُ إلاَّ هَرِيرا (١)

وقوله [من الوافر]:

٧٣٢- مَضَتْ سَنَةٌ لِعامٍ وُلِدْتَ فِيهِ ... وَعَشْرٌ بَعْدَ ذاكَ وَحِجَّتانِ (٢)

فنادر، وهذا الحكم خفي على أكثر النَّحويِّين، والصواب في مثل قولك: (أعجبني يوم ولدت فيه) تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفةً له، وكذلك (أجمع) وما يتصرَّف منه في باب التَّوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكَّد، وأمَّا قولهم: (جاء القوم بأجمعهم) فهو بضمِّ الميم لا بفتحها، وهو جمعٌ لقولك (جمع) على حدِّ قولهم: (فلس وأفلس)، والمعنى (جاؤوا بجماعتهم)، ولو كان توكيدًا لكانت الباء فيه زائدةً مثلها في قوله [من الكامل]:

٧٣٣- هَذا وَجَدِّكُمُ الصَّغارُ بِعَيْنِهِ ... . (٣)

فكان يصحُّ إسقاطها.

النوع السَّادس عشر: اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقطع عن الإضافة، كـ(قبل) و(بعد) و(غير)، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك (أي) الموصولة؛ فإنَّها لا تُبنى إلاَّ إذا أُضيفت وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا نحو ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾(٤).

ومن الوهم في ذلك قول ابن الطَّراوة: (هم أشدُّ) مبتدأٌ وخبر، و(أي) مبنيَّة مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالفٌ لرسم المصحف ولإجماع النَّحويِّين.

الجهة السَّابعة: أن يحمل كلامًا على شيءٍ ويَشهد استعمالٌ آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة:

أحدها قول الزَّمخشري في ﴿ مُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾(٥) إنَّه عطفٌ على ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ﴾، ولم يجعله معطوفًا على ﴿ يخرج الحي من الميت ﴾ لأنَّ عطف الاسم على الاسم أَولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾(٦) بالفعل فيهما يدلُّ على خلاف ذلك.

---

(١) أهمله السيوطي.

(٢) هو للنابغة الجعدي [٢/ ٩٢٠].

(٣) قال سيبويه: هو لرجل من مذحج، وقال أبو رياش: هو لهمَّام أخي حسان بن مُرَّة، وتمامه: **لا أمَّ لي إن كان ذاكَ ولا أبُ**، والصَّغار: الذل والهوان، وفي البيت اعتراض بين المبتدأ والخبر بالقسم، وبين المتعاطفين بالشرط، وزيادة الباء في كلمة العين المؤكدة بها [٢/ ٩٢١].

(٤) مريم/ ٦٩. (٥) الأنعام/ ٩٥. (٦) يونس/ ٣١.

الثَّاني قول مكِّي وغيره في قوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا ﴾[1] إنَّ جملة (يضل) صفة لـ(مثلاً) أو مستأنفة، والصَّواب الثَّاني؛ لقوله تعالى في سورة المدثر: ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ ﴾[2].

الثَّالث قول بعضهم في ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ﴾[3] إنَّ الوقف هنا على (ريب)، ويبتدئ (فيه هدى)، ويدلُّ على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿ الٓمٓ . تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾[4].

الرَّابع قول بعضهم في ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[5] إنَّ الرَّابط الإشارة، وإنَّ (الصَّابر) و(الغافر) جعلا من عزم الأمور مبالغة، والصَّواب أنَّ الإشارة للصَّبر والغُفران، بدليل ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[6] ولم يقُل: (إنَّكم).

الخامس قولهم في ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[7] إنَّ التَّقدير (تزعمونهم شركاء)، والأَولى أن يُقدَّر (تزعمون أنَّهم شركاء)، بدليل ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ ﴾[8] ولأنَّ الغالب على (زعم) ألاَّ يقع على المفعولين صريحًا، بل على (أن) وصلتها، ولم يقع في التَّنزيل إلاَّ كذلك، ومثله في هذا الحكم (تعلَّم)، كقوله [من الطويل]:

تَعَلَّمْ ـ رَسُولَ اللهِ ـ أَنَّكَ مُدْرِكِي .... [9]

ومن القليل فيهما قوله [من الخفيف]:

٧٣٤- زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ .... [10]

وقوله [من الطويل]:

٧٣٥- تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها .... [11]

وعكسهما في ذلك (هَبْ) بمعنى (ظُنَّ)، فالغالب تعدِّيه إلى صريح المفعولين، كقوله [من المتقارب]:

٧٣٦- فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبا خالِدٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هالِكا [12]

---

(١) البقرة/ ٢٦. (٢) المدثر/ ٣١. (٣) البقرة/ ٢. (٤) السجدة/ ١، ٢.
(٥) الشورى/ ٤٣. (٦) آل عمران/ ١٨٦. (٧) القصص/ ٦٢. (٨) الأنعام/ ٩٤.
(٩) أهمله السيوطي، وتمامه: **وأنَّ وعيدًا منك كالأخذ باليدِ**، وهو لسارية بن زنيم.
(١٠) هذا لأبي أمية أوس الحنفي، تمامه: **إنما الشيخ مَن يدبُّ دبيبا**، وقوله: **ولست بشيخ** جملة حالية، والبيت أورده المصنف في التوضيح شاهدًا على نصب (زعم) مفعولين [٢/ ٩٢٢].
(١١) هو لزياد بن سيَّار، من أقران النابغة، وتمامه: **فبالغ بلطفٍ في التَّحيُّل والمكر**، وقد استشهد به النحاة ـ منهم المصنف في التوضيح ـ على أن (**تعلَّم**) بمعنى (اعلم) تنصب مفعولين [٢/ ٩٢٣].
(١٢) هو لابن همَّام السلولي، قال المصنف: قوله: (**امرأً**) مفعول ثان موطئ لقوله: **هالكا**، و(**هالكا**) صفة له، وهو المقصود بالمفعولية، وقد استشهد بالبيت على تعدية (**هب**) بمعنى (اعتقد) إلى مفعولين [٢/ ٩٢٣].

ووقوعه على (أن) وصلتها نادر، حتَّى زعم الحريريُّ أنَّ قول الخواص: (هب أنَّ زيدًا قائمٌ) لحن، وذُهل عن قول القائل: (هب أنَّ أبانا كان حمارًا) ونحوه.

السَّادس قولهم في ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾(١) إنَّ (لا يؤمنون) مستأنفٌ أو خبرٌ لـ(إن) وما بينهما اعتراض، والأَولى الأوَّل، بدليل ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾(٢).

السَّابع قولهم في نحو ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ ﴾(٣)، ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ ﴾(٤) إنَّ المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازيَّة والتَّميميَّة، والصَّواب الأوَّل؛ لأنَّ الخبر بعد (ما) لم يجئ في التَّنزيل مجرَّدًا من الباء إلاَّ وهو منصوب، نحو ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ ﴾(٥)، ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾(٦).

الثَّامن قول بعضهم في ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾(٧) إنَّ اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي (الله خلقهم) أو (خلقهم الله)، والصَّواب الحمل على الثَّاني، بدليل ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾(٨).

التَّاسع قول أبي البقاء في ﴿ أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ ﴾(٩) إنَّ الظَّرف حال، أي (على قصد تقوى)، أو مفعول (أسس)، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي؛ لتعيُّنه في ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ ﴾(١٠).

تنبيه:

وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجِّح كلاًّ منها فيُنظر في أولاها، كقوله تعالى: ﴿ فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا ﴾(١١)؛ فإنَّ الموعد محتملٌ للمصدر، ويشهد له ﴿ لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ ﴾.

وللزَّمان، ويشهد له ﴿ قَالَ مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ ﴾(١٢).

وللمكان، ويشهد له ﴿ مَكَانٗا سُوٗى ﴾، وإذا أُعرب مكانًا بدلاً منه لا ظرفًا لـ(نخلفه) تعيَّنَ ذلك.

الجهة الثَّامنة: أن يحمل المعرب على شيءٍ وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وهذا أصعب من الَّذي قبله، وله أمثلة:

أحدها قول بعضهم في ﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾(١٣) إنَّهما (إن) واسمها، أي (إنَّ القصَّة) و(ذان) مبتدأ، وهذا يدفعه رسم (إن) منفصلة و(هذان) متَّصلة.

(١) البقرة/ ٦. (٢) يس/ ١٠. (٣) فصلت/ ٤٦. (٤) البقرة/ ٧٤.
(٥) المجادلة/ ٢. (٦) يوسف/ ٣١. (٧) الزخرف/ ٨٧. (٨) الزخرف/ ٩.
(٩) التوبة/ ١٠٩. (١٠) التوبة/ ١٠٨. (١١) طه/ ٥٨. (١٢) طه/ ٥٩.
(١٣) طه/ ٦٣.

والثَّاني قول الأخفش ـ وتبعه أبو البقاء ـ في ﴿ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾[1] إنَّ اللاَّم للابتداء و(الذين) مبتدأ والجملة بعده خبره، ويدفعه أنَّ الرَّسم (ولا)، وذلك يقتضي أنَّه مجرورٌ بالعطف على ﴿ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ لا مرفوعٌ بالابتداء، والَّذي حملهما على الخروج عن ذلك الظَّاهر أنَّ من الواضح أنَّ الميِّت على الكُفر لا توبة له؛ لفوات زمن التَّكليف، ويمكن أن يُدَّعى لهما أنَّ الألف في (لا) زائدةٌ كالألف في ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾[2]؛ فإنَّها زائدة في الرَّسم، وكذا في ﴿ لَأَوْضَعُوا ﴾[3]، والجواب أنَّ هذه الجملة لم تُذكر لِيُفاد معناها بمجرَّده، بل لِيُسوَّى بينها وبين ما قبلها، أي إنَّه لا فرق في عدم الانتفاع بالتَّوبة بين من أخَّرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر، كما نفى الإثم عن المتأخِّر في ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾[4] مع أنَّ حكمه معلوم؛ لأنَّه آخذٌ بالعزيمة، بخلاف المتعجِّل فإنَّه آخذٌ بالرُّخصة، على معنى (يستوي في عدم الإثم من يتعجَّل ومن لم يتعجَّل)، وحمل الرَّسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

والثَّالث قول ابن الطَّراوة في ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[5] (هم أشدُّ) مبتدأ وخبر، و(أي) مضافةٌ لمحذوف، ويدفعه رسم (أيهم) متَّصلة، وأنَّ أيًّا إذا لم تُضف أُعربت باتِّفاق.

والرَّابع قول بعضهم في ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[6] إنَّ (هم) الأُولى ضمير رفع مؤكِّد للواو، والثَّانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبره، والصَّواب أنَّ (هم) مفعولٌ فيهما؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأنَّ الحديث في الفعل لا في الفاعل، إذ المعنى (إذا أخذوا من النَّاس استوفوا وإذا أعطوهم أخسروا)، وإذا جعلت الضَّمير للمطفِّفين صار معناه (إذا أخذوا استوفوا وإذا تولَّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا)، وهو كلامٌ متنافر؛ لأنَّ الحديث في الفعل لا في المباشر.

الخامس قول مكِّي وغيره في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ . جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾[7] إنَّ (جنات) بدلٌ من (الفضل)، والأَولى أنَّه مبتدأ؛ لقراءة بعضهم بالنَّصب على حدِّ (زيدًا ضربته).

السَّادس قول كثير من النَّحويِّين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾[8] إنَّه دليلٌ على جواز استثناء الأكثر من الأقلِّ، والصَّواب أنَّ المراد بالعباد المخلصون، لا عموم المملوكين، وأنَّ الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية سبحان ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾[9]، ونظير المثال الآتي.

(١) النساء/ ١٨.   (٢) النمل/ ٢١.   (٣) التوبة/ ٤٧.   (٤) البقرة/ ٢٠٣.   (٥) مريم/ ٦٩.
(٦) المطففين/ ٣.   (٧) فاطر/ ٣٢-٣٣.   (٨) الحجر/ ٤٢.   (٩) الإسراء/ ٦٥.

السَّابع قول الزَّمخشري في ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[1] إنَّ مَن نصب قدَّر الاستثناء من ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ ، ومَن رفع قدَّره من ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ ويُردُّ باستلزامه تناقض القراءتين؛ فإنَّ المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرَّفع وغير مسرى بها على قراءة النَّصب، وفيه نظر؛ لأنَّ إخراجها من جملة النَّهي لا يدلُّ على أنَّها مُسرى بها، بل على أنَّها معهم، وقد رُوي أنَّها تبعتهم وأنَّها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجرٌ فقتلها، وبعد فقول الزَّمخشريِّ في الآية خلاف الظَّاهر، وقد سبقه غيره إليه، والَّذي حملهم على ذلك أنَّ النَّصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدِّر الاستثناء من (أحد) كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾[2] فإنَّ النَّصب فيها عند سيبويه على حدِّ قولهم: (زيدًا ضربته) ولم يرَ خوف إلباس المفسر بالصِّفة مرجِّحًا كما رآه بعض المتأخِّرين، وذلك لأنَّه يرى في نحو (خفت) بالكسر و(طلت) بالضَّمِّ أنَّه محتملٌ لفعلي الفاعل والمفعول، ولا خلاف أنَّ نحو (تُضارَّ) محتملٌ لهما، وأنَّ نحو (مختار) محتملٌ لوصفهما، وكذلك نحو (مشتري) في النَّسب، وقال الزَّجَّاج في ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾[3] إنَّ النَّحويِّين يُجيزون كون الأوَّل اسمًا والثَّاني خبرًا والعكس، وممَّن ذكر الجواز فيهما الزَّمخشري، قال ابن الحاجِّ: وكذا نحو (ضرب موسى عيسى) كلٌّ من الاسمين محتملٌ للفاعليَّة والمفعوليَّة، والذي التزم فاعليَّة الأوَّل إنَّما هو بعض المتأخِّرين، والإلباس واقعٌ في العربيَّة، بدليل أسماء الأجناس والمشتركات. اهـ

والذي أجزم به أنَّ قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأنَّ الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾[4] في قراءة ابن مسعود، وأنَّ الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية الحجر، ولأنَّ المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيِّده ما جاء في ابن نوح عليه السَّلام ﴿ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾[5] ووجه الرَّفع أنَّه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة، ونظيره ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ . إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ . فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ﴾[6]، واختار أبو شامة ما اخترته من أنَّ الاستثناء منقطع، ولكنَّه قال: "وجاء النَّصب على اللُّغة الحجازيَّة، والرَّفع على التَّميميَّة" ، وهذا يدلُّ على أنَّه جعل الاستثناء من جملة النَّهي، وما قدَّمته أَولى؛ لضعف اللُّغة التَّميميَّة، ولِما قدَّمتُ من سقوط جملة النَّهي في قراءة ابن مسعود، حكاها أبو عبيدة وغيره.

---

(١) هود/ ٨١. (٢) القمر/ ٤٩. (٣) الأنبياء/ ١٥. (٤) هود/ ٨١.
(٥) هود/ ٤٦. (٦) الغاشية/ ٢٢-٢٤.

الجهة التَّاسعة: ألاَّ يتأمَّل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها نحو (زيدٌ أحصى ذهنًا وعمرٌو أحصى مالاً)؛ فإنَّ الأوَّل على أنَّ (أحصى) اسم تفضيل والمنصوب تمييز، مثل (أحسن وجهًا)، والثَّاني على أنَّ (أحصى) فعلٌ ماضٍ والمنصوب مفعول، مثل ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾[1].

ومن الوهم قول بعضهم في ﴿ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾[2] إنَّه من الأوَّل؛ فإنَّ الأمد ليس محصيًا بل مُحصًى، وشرط التَّمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعلاً في المعنى كـ(زيدٌ أكثر مالاً) بخلاف (مال زيد أكثرُ مال).

الثَّاني نحو (زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ)؛ فإنَّ الثَّاني خبرٌ أو صفةٌ للخبر، ونحو (زيدٌ رجلٌ صالح)؛ فإنَّ الثَّاني صفةٌ لا غير؛ لأنَّ الأوَّل لا يكون خبرًا على انفراده؛ لعدم الفائدة، ومثلهما (زيدٌ عالمٌ يفعل الخير) و(زيدٌ رجلٌ يفعل الخير)، وزعم الفارسيُّ أنَّ الخبر لا يتعدَّد مختلفًا بالإفراد والجملة، فيتعيَّن عنده كون الجملة الفعليَّة صفةً فيهما، والمشهور فيهما الجواز كما أنَّ ذلك جائزٌ في الصِّفات، وعليه قول بعضهم في ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾[3] إنَّ (يختصمون) خبرٌ ثان أو صفة ويحتمل الحاليَّة أيضًا، أي (فإذا هم مفترقون مختصمين)، وأوجب الفارسيُّ في ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾[4] كون (خاسئين) خبرًا ثانيًا؛ لأنَّ جمع المذكَّر السَّالم لا يكون صفةً لِما لا يعقل.

الثَّالث (رأيت زيدًا فقيهًا) و(رأيت الهلال طالعًا)؛ فإنَّ (رأى) في الأوَّل عِلميَّة و(فقيهًا) مفعولٌ ثان، وفي الثَّاني بصريَّة (وطالعًا) حال، وتقول: (تركت زيدًا عالِمًا) فإن فسَّرت (تركت) بـ(صيَّرت) فـ(عالِمًا) مفعولٌ ثان، أو بـ(خلفت) فحال.

وإذا حُمِل قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾[5] على الأوَّل فالظَّرف (ولا يبصرون) مفعولٌ ثان تكرَّر كما يتكرَّر الخبر، أو الظَّرف مفعولٌ ثانٍ والجملة بعده حال أو بالعكس، وإن حُمل على الثَّاني فحالان.

الرَّابع ﴿ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِۦ ﴾[6] إن فتحت الغين فمفعولٌ مطلق، أو ضممتها فمفعولٌ به، ومثلهما (حسوت حَسوة وحُسوة).

الجهة العاشرة: أن يخرَّج على خلاف الأصل أو على خلاف الظَّاهر لغير مقتضٍ، كقول مكِّي في ﴿ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى ﴾[7] الآية إنَّ الكاف نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي (إبطالاً كالَّذي)، ويلزمه أن يقدّر (إبطالاً كإبطال إنفاق الَّذي ينفق)، والـوجه أنَّ

---

(١) الجن/ ٢٨. (٢) الكهف/ ١٢. (٣) النمل/ ٤٥. (٤) البقرة/ ٦٥.
(٥) البقرة/ ١٧. (٦) البقرة/ ٢٤٩. (٧) البقرة/ ٢٦٤.

يكون (كالَّذي) حالاً من الواو، أي (لا تُبطلوا صدقاتكم مشبهين الَّذي ينفق)، فهذا الوجه لا حذف فيه.

وقول بعض العصريِّين في قول ابن الحاجب: " الكلمة لفظٌ " أصله: (الكلمة هي لفظ)، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل إنَّه يجوز في (زيدٌ هو الفاضل) أن يُحذف مع قوله وقول غيره إنَّه لا يجوز حذف العائد في نحو (جاء الَّذي هو في الدَّار)؛ لأنَّه لا دليل حينئذٍ على المحذوف، وردّه على مَن قال في بيت الفرزدق [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ [(١)]

إنَّ (بشر) مبتدأ و(مثلهم) نعتٌ لمكان محذوف خبره، أي (وإذ ما بشرٌ مكانًا مثل مكانهم) بأنَّ مثلاً لا يختصُّ بالمكان، فلا دليل حينئذٍ، كقول الزَّمخشري في قوله [من السريع]:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً   .... [(٢)]

إنَّ النَّصب بإضمار فعل، أي (ولا أرى)، وإنَّما النَّصب مثله في (لا حول ولا قوَّة)، وقول الخليل في قوله [من الوافر]:

أَلا رَجُلاً ـ جَزاهُ اللهُ خَيْرًا ـ   .... [(٣)]

إنَّ التَّقدير (ألا تروني رجلاً) مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أَولى من تقدير فعلٍ غير مذكور، وقد يُجاب عن هذا بثلاثة أمور:

أحدها أنَّ (رجلاً) نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرَّفع بالابتداء، ويُجاب بأنَّ النَّكرة هنا موصوفةٌ بقوله:

....   يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبِيتُ؟

الثَّاني أنَّ نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصِّفة، ويُجاب بأنَّ ذلك جائز، كقوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾[(٤)].

الثَّالث أنَّ طلب رجلٍ هذه صفته أهمُّ من الدُّعاء له، فكان الحمل عليه أولى.

وأمَّا قول سيبويه في قوله [من البسيط]:

آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ   .... [(٥)]

إنَّ أصله (آليت على حَبِّ العراق) مع إمكان جعله على الاشتغال وهو قياسيٌّ بخلاف حذف الجارِّ فجوابه أنَّ (أطعمه) بتقدير (لا أطعمه)، و(لا) النَّافية في جواب القسَم لها الصَّدر؛ لحلولها محلَّ أدوات الصُّدور كلام الابتداء و(ما) النَّافية، وما له الصَّدر لا يعمل ما

(١) تقدم برقم ١١٢ ص٧١، وتكرر ص٧١، ٢٩٥، ٤١٦.
(٢) تقدم برقم ٣٤٤ ص١٨٨.
(٣) تقدم برقم ٩٨ ص٦١، وتكرر ص٢١١.
(٤) النساء/ ١٧٦.
(٥) تقدم برقم ١٣٠ ص٨٥، وتكرر ص٢٠٤، ٤٧٥.

بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً.

وإنَّما قال في ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[1] إنَّه على تقدير (يا) ولم يجعله صفةً على المحلِّ لأنَّ عنده أنَّ اسم الله سبحانه وتعالى لَمَّا اتَّصل به الميم المعوِّضة عن حرف النِّداء أشبه الأصوات فلم يجز نعته.

وإنَّما قال في قوله [من البسيط]:

٧٣٧- اعْتادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوائِدُهُ وهاجَ أَحْزانَكَ المكْنُونَةَ الطَّلَلُ
رَبْـعٌ قَواءٌ أَذاعَ الـمُعْصِراتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤُهُ خَضِلُ[2]

إنَّ التَّقدير (هو ربع) ولم يجعله على البدل من (الطَّلل) لأنَّ الرَّبع أكثر منه، فكيف يبدل الأكثر من الأقلِّ، ولئلاَّ يصير الشِّعر معيبًا لتعلُّق أحد البيتين بالآخر؛ إذ البدل تابعٌ للمبدل منه، ويُسمِّي ذلك علماء القوافي تضمينًا، ولأنَّ أسماء الدِّيار قد كثر فيها أن تُحمل على عاملٍ مضمَر، يُقال (دار ميَّة) و(ديار الأحباب) رفعًا بإضمار (هي) ونصبًا بإضمار (اذكر)، فهذا موضعٌ أُلف فيه الحذف.

وإنَّما قال الأخفش في (ما أحسن زيدًا) إنَّ الخبر محذوفٌ بناءً على أنَّ (ما) معرفةٌ موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفة، وما بعدها صلةٌ أو صفة، مع أنَّه إذا قدَّر (ما) نكرةً تامَّةً والجملة بعدها خبرًا كما قال سيبويه لم يحتج إلى تقدير خبر؛ لأنَّه رأى أنَّ (ما) التَّامَّة غير ثابتة أو غير فاشية، وحذف الخبر فاشٍ، فترجَّح عنده الحمل عليه.

وإنَّمـا أجاز كثيرٌ من النَّحويِّين في نحو قولك: (نعم الرَّجل زيدٌ) كون (زيد) خبرًا لمحذوفٍ مـع إمكـان تقديـره مبـتدأ والجملـة قـبله خـبرًا لأنَّ (نعم) و(بئس) موضوعان للمدح والذَّمِّ العـامَّين، فناسـب مقامهمـا الإطناب بتكثير الجمل، ولهذا يُجيزون في نحو ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ . ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾[3] أن يكـون (الَّـذين) نـصبًا بتقديـر (أمـدح) أو رفعًا بتقدير (هم) مع إمكان كـونه صفةً تابعة، على أنَّ التَّحقيق الجزم بأنَّ المخصوص مبتدأٌ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خـروف وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه، وأمَّا قولهم: (نعم الرَّجل عبد الله) فهو بمنزلة (ذهـب أخـوه عبد الله) مع قوله: "وإذا قال: (عبد الله نعم الرَّجل) فهو بمنزلة (عبد الله ذهب أخـوه)" فـسوَّى بين تأخير المخصوص وتقديمه، والَّذي غرَّ أكثر النَّحويِّين أنَّه قال: "كأنَّه قال: (نعـم الـرجل) فقيل له: (من هو؟) فقال: (عبد الله)"، ويردُّ عليهم أنَّه قال أيضًا: "وإذا قال: (عبد الله) فكأنَّه قيل له: (ما شأنه؟) فقال: (نعم الرجل)" فقال مثل ذلك مع تقدُّم المخصوص،

---

(١) الزمر/ ٦٤.
(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٢٤].
(٣) البقرة/ ٢-٣.

وإنَّما أراد أنَّ تعلُّق المخصوص بالكلام تعلُّقٌ لازم، فلا تحصل الفائدة إلاَّ بالمجموع قدَّمت أو أخَّـرت، وجوَّز ابن عصفور في المخصوص المؤخَّر أن يكون مبتدأً حُذف خبره، ويردُّه أنَّ الخـبر لا يُحـذف وجـوبًا إلاَّ إن سـدَّ شـيءٌ مـسدَّه، وذلك واردٌ على الأخفش في (ما أحسن زيدًا).

وأمَّا قول الزَّمخشري في قول الله عز وجل: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ ﴾[1] إنَّه يجوز أن يكون تقديره (هو في آذانهم وقر) فحذف المبتدأ، أو (في آذانهم منه وقر) والجملة خبر (الَّذين) مع إمكان أن يكون لا حذف فيه، فوجهه أنَّه لَمَّا رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثًا في القرآن قدَّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثًا في القرآن إلاَّ على ذلك، اللَّهمَّ إلاَّ أن يقدَّر عطف (الَّذين) على (الَّذين) و(وقر) على (هدى) فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يجيزه، وعليه فيكون (في آذانهم) نعتًا لـ(وقر) قُدِّم عليه فصار حالاً.

وأمَّا قول الفارسيِّ في (أوَّل ما أقول إنِّي أحمد الله) فيمن كسر الهمزة إنَّ الخبر محذوفٌ تقديره (ثابت) فقد خُولف فيه، وجعلت الجملة خبرًا، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله وقال: "الكسر على الحكاية" فتوهَّم الفارسيُّ أنَّه أراد الحكاية بالقول المذكور فقدَّر الجملة منصوبة المحلِّ، فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدَّره، وإنَّما أراد أبو بكر أنَّه حكى لنا اللَّفظ الَّذي يفتتح به قوله.

خاتمة:

وإذ قد انجرَّ بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجِّه القول إليه فإنَّه من المهمَّات، فنقول: ذكر شروطه، وهي ثمانية:

أحدها وجود دليلٍ حاليٍّ، كقولك لمن رفع سوطًا: (زيدًا) بإضمار (اضْربْ)، ومنه ﴿ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ﴾[2]، أيْ (سلمنا سلامًا).

أو مقاليٍّ، كقولك لمن قال: (مَن أضرب؟): (زيدًا)، ومنه ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾[3]، وإنَّما يُحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثَّلنا، أو أحد ركنيها نحو ﴿ قَالَ سَلَـٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[4] أي (سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون) فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظًا يفيد معنًى فيها هي مبنيَّةٌ عليه نحو ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ ﴾[5]، أي (لا تفتأ)، وأمَّا إذا كان المحذوف فضلةً فلا يُشترط لحذفه وجدان الدَّليل، ولكن يُشترط ألاَّ يكون في حذفه ضررٌ معنويٌّ، كما في قولك: (ما ضربت إلاَّ زيدًا).

---

(١) فصلت/ ٤٤. (٢) هود/ ٦٩. (٣) النحل/ ٣٠. (٤) الذاريات/ ٢٥. (٥) يوسف/ ٨٥.

أو صناعيٍّ، كما في قولك: (زيد ضربته) وقولك: (ضربني وضربته زيد)، وسيأتي شرحه.

ولاشتراط الدَّليل فيما تقدَّم امتنع حذف الموصوف في نحو (رأيت رجلاً أبيض)، بخلاف نحو (رأيت رجلاً كاتبًا)، وحذف المضاف في نحو (جاءني غلام زيد)، بخلاف نحو ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[1]، وحذف العائد في نحو (جاء الَّذي هو في الدَّار)، بخلاف نحو ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[2]، وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشَّأن لأنَّ ما بعده جملةٌ تامَّةٌ مستغنيةٌ عنه، ومن ثَم جاز حذفه في باب (إنَّ) نحو (إنَّ بك زيدٌ مأخوذ)؛ لأنَّ عدم المنصوب دليلٌ عليه، وحذف الجارِّ في نحو (رغبت في أن تفعل) أو (عن أن تفعل)، بخلاف (عجبت من أن تفعل)، وأمَّا ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾[3] فإنَّما حُذف الجارُّ فيها لقرينة، وإنَّما اختلف العلماء في المقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة.

وكان مردودًا قول أبي الفتح إنَّه يجوز (جلست زيدًا) بتقدير مضاف، أي (جلوس زيد)؛ لاحتمال أنَّ المقدَّر كلمة (إلى)، وقول جماعة إنَّ بني تميم لا يثبتون خبر (لا) التَّبرئة، وإنَّما ذلك عند وجود الدَّليل، وأمَّا نحو (لا أحد أغير من الله) وقولك مبتدئًا من غير قرينة: (لا رجل يفعل كذا) فإثبات الخبر فيه إجماع، وقول الأكثرين إنَّ الخبر بعد (لولا) واجب الحذف، وإنَّما ذلك إذا كان كونًا مطلقًا نحو (لولا زيدٌ لكان كذا) يريد (لولا زيدٌ موجودٌ) أو نحوه، وأمَّا الأكوان الخاصَّة الَّتي لا دليل عليها لو حُذفت فواجبة الذِّكر، نحو (لولا زيدٌ سالمنا ما سلم)، ونحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: "لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام لأسَّست البيت على قواعد إبراهيم"، وقال الجمهور: لا يجوز (لا تدن من الأسد يأكلْك) بالجزم؛ لأنَّ الشَّرط المقدَّر إن قُدِّر مثبتًا أي (فإن تدن) لم يناسب فعل النَّهي الَّذي جُعل دليلاً عليه، وإن قُدِّر منفيًّا أي (فإلاَّ تدن) فسد المعنى، بخلاف (لا تدن من الأسد تسلم) فإنَّ الشَّرط المقدَّر منفيٌّ، وذلك صحيحٌ في المعنى والصِّناعة، ولك أن تُجيب عن الجمهور بأنَّ الخبر إذا كان مجهولاً وجب أن يُجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب (لولا)، وعند تميم في باب (لا)، فيُقال: (لولا قيام زيد) و(لا قيامَ) أي (موجود)، ولا يُقال: (لولا زيد) ولا (لا رجل) ويُراد (قائم)؛ لئلاَّ يلزم المحذور المذكور، وأمَّا "لولا قومك حديثو عهد" فلعلَّه مِمَّا يُروى بالمعنى، وعن الكسائيِّ في إجازته الجزم بأنَّه يقدر الشَّرط مثبتًا مدلولاً عليه بالمعنى لا باللَّفظ؛ ترجيحًا للقرينة المعنويَّة على القرينة اللَّفظيَّة، وهذا وجهٌ حسنٌ إذا كان المعنى مفهومًا.

---

(١) الفجر/ ٢٢. (٢) مريم/ ٦٩. (٣) النساء/ ١٢٧.

تنبيهان:

أحدهما: إنَّ دليل الحذف نوعان: أحدهما غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدَّم، والثَّاني صناعي، وهذا يختصُّ بمعرفته النَّحويُّون؛ لأنَّه إنَّما عُرف من جهة الصِّناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿ لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ ﴾(١) إنَّ التَّقدير (لأنا أقسم)، وذلك لأنَّ فعل الحال لا يُقسَم عليه في قول البصريِّين، وفي (قمت وأصكُّ عينه) إنَّ التَّقدير (وأنا أصكُّ) لأنَّ واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من (قد)، وفي (إنَّها لإبل أم شاء) إنَّ التَّقدير (أم هي شاء)؛ لأنَّ (أم) المنقطعة لا تعطف إلاَّ الجمل، وفي قوله [من الخفيف]:

٧٣٨- إنَّ مَنْ لامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا ... نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ (٢)

إنَّ التَّقدير (إنَّه) أي الشَّأن؛ لأنَّ اسم الشَّرط لا يعمل فيه ما قبله، ومثله قول المتنبِّي [من الطويل]:

وَما كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قَلْبُهُ ... وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقُ (٣)

وفي ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾(٤) إنَّ التَّقدير (ولكن كان رسول الله)؛ لأنَّ ما بعد (لكن) ليس معطوفًا بها؛ لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنَّه مثبتٌ وما قبلها منفيٌّ، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلاَّ وهو شريكه في النَّفي والإثبات، فإذا قُدِّر ما بعد الواو جملة صَحَّ تخالفهما، كما تقول: (ما قام زيد وقام عمرو)، وزعم سيبويه في قوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ بِحَلاَّل التِّلاعِ مَخافَةً ... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ (٥)

أنَّ التَّقدير (ولكن أنا)، ووجَّهوه بأنَّ (لكن) تشبه الفعل فلا تدخل عليه، وبيان كونها داخلةً عليه أنَّ (متى) منصوبةٌ بفعل الشَّرط، فالفعل مقدَّمٌ في الرُّتبة عليه، وردَّه الفارسيُّ بأنَّ المشبَّه بالفعل هو (لكن) المشدَّدة لا المخفَّفة، ولهذا لم تعمل المخفَّفة؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل: إنَّما يحتاج إلى التَّقدير إذا دخلت عليها الواو؛ لأنَّها حينئذٍ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف.

التنبيه الثاني:

شرط الدَّليل اللَّفظي أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز (زيد ضارب وعمرو) أي (ضارب) وتريد بـ(ضارب) المحذوف معنًى يخالف المذكور، بأن يقدَّر أحدهما بمعنى السَّفر من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾(٦)، والآخر بمعنى الإيلام المعروف، ومن ثَمَّ أجمعوا

(١) القيامة/ ١، وهذه قراءة قنبل والبزي بخلاف عنه.

(٢) هو للأعشى ميمون، قال شارح أبيات الإيضاح: حذف الهاء التي هي ضمير الشأن للضرورة، ولولا تقديرها ما جزم بـ(من)، ولذلك جزم المد لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله الابتداء [٢/ ٩٢٤].

(٣) للمتنبي، أهمله السيوطي.

(٤) الأحزاب/ ٤٠.

(٥) أهمله السيوطي، وهو من معلقة طرفة بن العبد.

(٦) النساء/ ١٠١.

على جواز (زيد قائم وعمرو) و(إنَّ زيدًا قائم وعمرو)، وعلى منع (ليت زيدًا قائم وعمرو)، وكذا في (لعلَّ) و(كأنَّ)؛ لأنَّ الخبر المذكور مُتمنّى أو مُترَجّى أو مشبَّه به، والخبر المحذوف ليس كذلك؛ لأنَّه خبر المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[1] في قراءة من رفع، وذلك محمولٌ عند البصريِّين على الحذف من الأوَّل لدلالة الثَّاني، أي (إنَّ الله يصلِّي وملائكته يصلُّون)، وليس عطفًا على الموضع، و(يصلُّون) خبرًا عنهما؛ لئلاَّ يتوارد عاملان على معمول واحد، والصَّلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرَّحمة، وقال الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ . بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾[2] إنَّ التَّقدير (بلى ليحسبنا قادرين)، والحسبان المذكور بمعنى الظَّنِّ، والمحذوف بمعنى العلم؛ إذ التَّردُّد في الإعادة كفر، فلا يكون مأمورًا به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب [من الخفيف]:

لَنْ تَراها ـ وَلَوْ تَأَمَّلْتَ ـ إلاَّ وَلَها فِي مَفارِقِ الرَّأْسِ طِيبا [3]

إنَّ (ترى) المقدَّرة النَّاصبة لـ(طيبًا) قلبيَّة لا بصريَّة؛ لئلاَّ يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرَّأس، وإنَّما تُمدح النِّساء بالخفر والتَّصوُّن لا بالتَّبذُّل، مع أنَّ (رأى) المذكورة بصريَّة.

قلت: الصَّواب عندي أنَّ الصَّلاة لغة بمعنى واحد، وهو العطف، ثمَّ العطف بالنِّسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرَّحمة، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميِّين دعاء بعضهم لبعض، وأمَّا قول الجماعة فبعيدٌ من جهات: إحداها اقتضاؤه الاشتراك، والأصل عدمه؛ لما فيه من الإلباس، حتَّى إنَّ قومًا نفوه، ثمَّ المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره ممَّا يخالف الأصل كالمجاز قُدِّم عليه، والثَّانية أنَّا لا نعرف في العربيَّة فعلاً واحدًا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيًّا، والثَّالثة أنَّ الرَّحمة فعلها متعدٍّ والصَّلاة فعلها قاصر، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدِّي، والرَّابعة أنَّه لو قيل مكان (صلَّى عليه): (دعا عليه) انعكس المعنى، وحقُّ المترادفَين صحَّة حلول كلٍّ منهما محلَّ الآخر.

وأمَّا آية القيامة فالصَّواب فيها قول سيبويه إنَّ (قادرين) حال، أي (بلى نجمعها قادرين)؛ لأنَّ فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأنَّ (بلى) إيجابٌ للمنفيِّ، وهو في الآية فعل الجمع، ولو سلم قول الفرَّاء فلا يسلَّم أنَّ الحسبان في الآية ظنٌّ، بل اعتقادٌ وجزم، وذلك لإفراط كفرهم.

وأما قول المعـرب في البيت فمردودٌ، وأحوال النَّاس في اللِّباس والاحتشام مختلفة، فحال

(١) الأحزاب/ ٥٦. (٢) القيامة/ ٣-٤.

(٣) أهمله السيوطي، وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات.

أهل المدر يخالف حال أهل الوبر، وحال أهل الوبر مختلف، وبهذا أجاب الزَّمخشري عن إرسال شعيب عليه الصَّلاة والسَّلام ابنتيه لسقي الماشية وقال: العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم.

الشَّرط الثَّاني: ألاَّ يكون ما يُحذف كالجزء، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه، وقد مضى الرَّدُّ على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، وقال الكسائي وهشام والسُّهيلي في نحو (ضربني وضربت زيدًا) إنَّ الفاعل محذوفٌ لا مُضمَر، وقال ابن عطيَّة في ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ ﴾[(١)] إنَّ التقدير (بئس المثل مثل القوم)، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفًا فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأنَّ في (بئس) ضمير المثل مستترًا فأين تفسيره؟ وهذا لازمٌ للزَّمخشري؛ فإنَّه قال في تقديره: (بئس مثلاً)، وقد نصَّ سيبويه على أنَّ تمييز فاعل (نعم) و(بئس) لا يُحذف، والصَّواب أنَّ ﴿ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ﴾ فاعل وحُذف المخصوص، أي (مثل هؤلاء)، أو مضاف، أي (مثل الَّذين كذَّبوا)، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو ﴿ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[(٢)]، و(يا عبد الله) و(زيدًا ضربته).

الثَّالث: ألاَّ يكون مؤكَّدًا، وهذا الشَّرط أوَّل مَن ذكره الأخفش، منع في نحو (الَّذي رأيت زيد) أن يؤكَّد العائد المحذوف بقولك: (نفسه)؛ لأنَّ المؤكِّد مريدٌ للطُّول والحاذف مريدٌ للاختصار، وتبعه الفارسيُّ فردَّ في كتاب الإغفال قول الزَّجَّاج في ﴿ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾[(٣)] أنَّ التَّقدير (إن هذان لهما ساحران) فقال: "الحذف والتَّوكيد باللاَّم متنافيان"، وتبع أبا عليٍّ أبو الفتح فقال في الخصائص: "لا يجوز (الَّذي ضربت نفسه زيد) كما لا يجوز إدغام نحو (اقعنسس)؛ لما فيهما جميعًا من نقض الغرض"، وتبعهم ابن مالك فقال: "لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كـ(ضربت ضربًا)؛ لأنَّ المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والحذف منافٍ لذلك"، وهؤلاء كلُّهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضًا؛ فإنَّ سيبويه سأل الخليل عن نحو (مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما) كيف يُنطق بالتَّوكيد؟ فأجابه بأنَّه يُرفع بتقدير (هما صاحباي أنفسهما) ويُنصب بتقدير (أعنيهما أنفسهما)، ووافقهما على ذلك جماعة، واستدلُّوا بقول العرب [من المنسرح]:

إنَّ مَحَلاًّ وَإنَّ مُرْتَحَلا ....[(٤)]

و(إنَّ مالاً وإنَّ ولدًا) فَحذفوا الخَبر مع أنَّه مؤكَّد بـ(إنَّ)، وفيه نظر؛ فإنَّ المؤكَّد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر، وقال الصَّفَّار: "إنَّما فرَّ الأخفش من حذف العائد في نحو (الَّذي رأيته

(١) الجمعة/ ٥. (٢) النحل/ ٣٠. (٣) طه/ ٦٣.

(٤) تقدم برقم ١١٣ ص٧٢، وتكرر ص١٩٩.

نفسه زيد) لأنَّ المقتضي للحذف الطول، ولهذا لا يُحذف في نحو (الَّذي هو قائم زيد)، فإذا فرُّوا من الطُّول فكيف يؤكِّدون؟ وأمَّا حذف الشَّيء لدليلٍ وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأنَّ المحذوف لدليلٍ كالثَّابت"، ولبدر الدِّين ابن مالك مع والده في المسألة بحثٌ أجاد فيه.

الرَّابع: ألاَّ يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنَّه اختصارٌ للفعل، وأمَّا قول سيبويه في (زيدًا فاقتله) وفي (شأنك والحج) وقوله [من الرجز]:

يا أَيُّها الْمائحُ دَلْوِي دُونَكا [١]

إنَّ التَّقدير (عليك زيدًا) و(عليك الحج) و(دونك دلوي) فقالوا: إنَّما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنَّما التَّقدير (خذ دلوي) و(الزم زيدًا) و(الزم الحجَّ)، ويجوز في (دلوي) أن يكون مبتدأً و(دونك) خبره.

الخامس: ألاَّ يكون عاملاً ضعيفًا، فلا يُحذف الجارُّ والجازم والنَّاصب للفعل إلاَّ في مواضع قويت فيها الدِّلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

السَّادس: ألاَّ يكون عوضًا عن شيء، فلا تحذف (ما) في (أما أنت منطلقًا انطلقت)، ولا كلمة (لا) من قولهم: (افعل هذا إمَّا لا)، ولا التَّاء من (عدة) و(إقامة) و(استقامة)، فأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[٢] فممَّا يجب الوقوف عنده، ومن هنا لم يُحذف خبر (كان)؛ لأنَّه عوضٌ أو كالعوض من مصدرها، ومن ثَمَّ لا يجتمعان، ومن هنا قال ابن مالك إنَّ العرب لم تقدِّر أحرف النِّداء عوضًا من (أدعو) و(أنادي)؛ لإجازتهم حذفها.

السَّابع والثَّامن: ألاَّ يؤدِّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضَّعيف مع إمكان إعمال العامل القويِّ، وللأمر الأوَّل منع البصريُّون حذف المفعول الثَّاني من نحو (ضربني وضربته زيد)؛ لئلاَّ يتسلَّط على (زيد) ثمَّ يُقطع عنه برفعه بالفعل الأوَّل، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريِّين أيضًا حذف المفعول في نحو (زيد ضربته)؛ لأنَّ في حذفه تسليط (ضرب) على العمل في (زيد) مع قطعه عنه، وإعمال الابتداء مع التَّمكُّن من إعمال الفعل، ثمَّ حملوا على ذلك (زيد ما ضربته) أو (هل ضربته؟) فمنعوا الحذف وإن لم يؤدِّ إلى ذلك، وكذلك منعوا رفع (رأسها) في (أكلت السَّمكة حتَّى رأسها) إلاَّ أن يُذكَر الخبر فتقول: (مأكول)، ولاجتماعهما مع الإلباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو (زيد قام)، ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريِّين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو (زيد ضرب عمرًا) وإن لم يجز تقديم الخبر فأجازوا (زيدا أجله أحرز)، وقال البصريُّون في قوله [من الطويل]:

.... بِما كانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا [٣]

---

(١) أهمله السيوطي، وقائله جارية من الأنصار. (٢) النور/ ٣٧.

(٣) أهمله السيوطي، وهو للفرزدق، وصدره: **قنافذ هدَّاجون حول بيوتهم**.

إنَّ (عطيَّة) مبتدأ و(إيَّاهم) مفعول (عوَّدَ) والجملة خبر (كان) واسمها ضمير الشَّأن، وقد خفيت هذه النُّكتة على ابن عصفور فقال: " هربوا من محذور، وهو أن يفصلوا بين (كان) واسمها بمعمول خبرها، فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدَّم خبر المبتدأ" ، وقد بيَّنَّا أنَّ امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علَّة امتناع تقديم المفعول على (ما) النَّافية في نحو (ما ضربت زيدًا)؛ فإنَّه لنفس العلَّة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع (ما) النَّافية فيه حشوًا.

تنبيه:

ربَّما خولف مقتضى هذين الشَّرطين أو أحدهما في ضرورةٍ أو قليلٍ من الكلام، فالأوَّل كقوله [من السريع]:

وَخالِدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا .... (١)

وقوله [من الرجز]:

.... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (٢)

وقيل: هو في صيغ العموم أسهل، ومنه قراءة ابن عامر ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (٣)، والثَّاني كقوله [من الكامل]:

بِعُكاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيــ ـــنَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعاعَهْ (٤)

فإنَّ فيه تهيئة (لمحوا) للعمل في (شعاعه) مع قطعه عن ذلك بإعمال (يعشي) فيه، وليس فيه إعمال ضعيفٍ دون قويٍّ، وذكر ابن مالك في قوله [من البسيط]:

عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُواتهُمُ فَكُنْتَ مالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ (٥)

إنَّه يُروى (غواتهم) بالأوجه الثَّلاثة، فإن ثبتت رواية الرَّفع فهو من الوارد في النَّوع الأوَّل في الشُّذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجرِّ والنَّصب، وقد رُويا.

بيان أنَّه قد يُظنُّ أنَّ الشَّيء من باب الحذف وليس منه:

جرت عادة النَّحويِّين أن يقولوا: " يُحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا" ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلون بنحو ﴿ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ ﴾(٦) أي (أوقعوا هذين الفعلين) وقول العرب فيما يتعدَّى إلى اثنين: (مَن يسمع يَخَل) أي تكن منه خيلة.

---

(١) أهمله السيوطي، وتمامه: **بالحقِّ، لا يُحمدُ بالباطل**، ولا يُعلم قائله.
(٢) تقدم برقم ٣٠٧ ص١٦٩، وتكرر ص٤٠٢.
(٣) الحديد/ ١٠.
(٤) أهمله السيوطي، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب.
(٥) تقدم برقم ٧٠٥ ص٤٥٤.
(٦) البقرة/ ٦٠.

والتَّحقيق أن يُقال إنَّه تارةً يتعلَّق الغرض بالإعلام بمجرَّد وقوع الفعل من غير تعيين مَن أوقعه أو مَن أُوقع عليه، فيُجاء بمصدره مسندًا إلى فعل كونٍ عام فيقال: (حصل حريق أو نهب)، وتارةً يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يُذكر المفعول ولا يُنوى؛ إذ المنويُّ كالثَّابت، ولا يُسمَّى محذوفًا؛ لأنَّ الفعل ينزَّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه ﴿ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾[1]، ﴿ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[2]، ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ ﴾[3]، ﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ ﴾[4]، إذ المعنى (ربِّي الَّذي يفعل الإحياء والإماتة) و(هل يستوي من يتَّصف بالعلم ومَن ينتفي عنه العلم) و(أوقِعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف) و(إذا حصلت منك رؤية هنالك)، ومنه على الأصحِّ ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ ﴾[5] الآية، ألا ترى أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام إنَّما رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّياد وقومهما على السَّقي؟ لا لكون مذودهما غنمًا ومسقيِّهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهما: ﴿ لَا نَسۡقِي ﴾ السَّقي لا المسقيّ، ومن لم يتأمَّل قدَّر (يسقون إبلهم) و(تذودان غنمهما) و(لا نسقي غنمنا).

وتارةً يُقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيُذكران نحو ﴿ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾[6]، ﴿ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾[7]، وقولك: (ما أحسن زيدًا)، وهذا النَّوع إذا لم يُذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[8].

وقد يكون في اللَّفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[9]، ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾[10]، و [من الوافر]:

.... وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[11]

بيان مكان المقدَّر:

القياس أن يقدَّر الشَّيء في مكانه الأصليِّ؛ لئلاَّ يخالف الأصلَ من وجهين: الحذف، ووضع الشَّيء في غير محلِّه.

فيجب أن يُقدَّر المفسَّر في نحو (زيدًا رأيته) مقدَّمًا عليه، وجوَّز البيانيُّون تقديره مؤخَّرًا عنه، وقالوا: لأنَّه يُفيد الاختصاص حينئذٍ، وليس كما توهَّموا، وإنَّما يُرتكب ذلك عند تعذُّر الأصل أو عند اقتضاء أمرٍ معنويٍّ لذلك.

---

(١) البقرة/ ٢٥٨. (٢) الزمر/ ٩. (٣) الأعراف/ ٣١. (٤) الإنسان/ ٢٠.
(٥) القصص/ ٢٣. (٦) آل عمران/ ١٣٠. (٧) الإسراء/ ٣٢. (٨) الضحى/ ٣.
(٩) الفرقان/ ٤١. (١٠) الحديد/ ١٠، بقراءة ابن عامر كما سبق.
(١١) تقدم برقم ٦٧٠ ص٤٠٥.

فالأوَّل نحو (أيهم رأيته؟)؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[1] فيمن نصب؛ إذ لا يلي (أمَّا) فعل، وكنَّا قدَّمنا في نحو (في الدَّار زيد) أنَّ متعلق الظَّرف يقدَّر مؤخَّرًا عن (زيد)؛ لأنَّه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخَّر عن المبتدأ، ثمَّ ظهر لنا أنَّه يحتمل تقديره مقدَّمًا؛ لمعارضة أصل آخر وهو أنَّه عاملٌ في الظَّرف، وأصل العامل أن يتقدَّم على المعمول، اللَّهم إلاَّ أن يُقدَّر المتعلق فعلاً فيجب التَّأخير؛ لأنَّ الخبر الفعليَّ لا يتقدَّم على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قلت: (إنَّ خلفك زيدًا) وجب تأخير المتعلق فعلاً كان أو اسمًا؛ لأنَّ مرفوع (إنَّ) لا يسبق منصوبها، وإذا قلت: (كان خلفك زيد) جاز الوجهان ولو قدَّرته فعلاً؛ لأنَّ خبر (كان) يتقدَّم مع كونه فعلاً على الصَّحيح؛ إذ لا تلتبس الجملة الاسميَّة بالفعليَّة.

والثَّاني نحو متعلق باء البسملة الشَّريفة؛ فإنَّ الزَّمخشريَّ قدَّره مؤخَّرًا عنها؛ لأنَّ قريشًا كانت تقول (باسم اللاَّت والعزَّى نفعل كذا) فيؤخِّرون أفعالهم عن ذكر ما اتَّخذوه معبودًا لهم تفخيمًا لشأنه بالتَّقديم، فوجب على الموحِّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى؛ فإنَّه الحقيق بذلك، ثمَّ اعترض بـ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾[2] وأجاب بأنَّها أوَّل سورةٍ أُنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهمَّ، وأجاب عنه السَّكَّاكي بتقديرها متعلِّقة بـ(اقرأ) الثَّاني، واعترضه بعض العصريِّين باستلزامه الفصل بين المؤكَّد وتأكيده بمعمول المؤكَّد، وهذا سهوٌ منه؛ إذ لا توكيد هنا، بل أمر أوَّلاً بإيجاد القراءة، وثانيًا بقراءة مقيَّدة، ونظيره ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ . خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ ومثل هذا لا يسمِّيه أحدٌ توكيدًا، ثمَّ هذا الإشكال لازمٌ له على قوله إنَّ الباء متعلِّقة بـ(اقرأ) الأوَّل؛ لأنَّ تقييد الثَّاني إذا منع من كونه توكيدًا فكذا تقييد الأوَّل، ثمَّ لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصِّفة جائزٌ باتِّفاق كـ(مررت برجل عمرا ضارب)، فكذا في التَّوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في ﴿ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾[3] مع أنَّهما مفردان والجمل أحمل للفصل، وقال الراجز [من الرجز]:

إِذَنْ ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعا [4]

تنبيه:

ذكروا أنَّه إذا اعترض شرطٌ على آخر نحو (إن أكلت إن شربت فأنت طالق) فإنَّ الجواب المذكور للسَّابق منهما، وجواب الثَّاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشَّرط الأول، وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخِّر عن القسَـم والشَّرط، ولهذا قال محقِّقو الفقهاء في المثال المذكور

(١) فصلت/ ١٧. (٢) العلق/ ١. (٣) الأحزاب/ ٥١.
(٤) أهمله السيوطي، وهو مجهول القائل.

إنَّها لا تُطلَّق حتَّى تقدِّم المؤخَّر وتؤخِّر المقدَّم؛ وذلك لأنَّ التَّقدير حينئذٍ (إن شربت فإن أكلت فأنت طالق)، وهذا كلُّه حسن، ولكنَّهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ﴾[1]، وفيه نظر؛ إذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر [من البسيط]:

إنْ تَسْتَغِيثُوا بنا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ... مِنَّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ [2]

وقول ابن دريد [من الرجز]:

فَإنْ عَثَرْتُ بَعْدَها إنْ وَأَلَتْ ... نَفْسِيَ مِنَ هاتا فَقُولا: لا لَعا [3]

إذ الآية الكريمةَ لم يُذكر فيها جواب، وإنَّما تقدَّم على الشَّرطين ما هو جوابٌ في المعنى للشَّرط الأوَّل، فينبغي أن يُقدَّر إلى جانبه ويكون الأصل (إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم)، وأمَّا أن يُقدَّر الجواب بعدهما ثمَّ يقدَّر بعد ذلك مقدَّمًا إلى جانب الشَّرط الأوَّل فلا وجه له، والله أعلم.

بيان مقدار المقدَّر:

ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش في (ضربي زيدًا قائمًا): (ضربه قائمًا) أولى من تقدير باقي البصريِّين (حاصلٌ إذا كان أو إذ كان قائمًا)؛ لأنَّه قدَّر اثنين وقدَّروا خمسة، ولأنَّ التَّقدير من اللَّفظ أَولى.

وكان تقديره في (أنت منِّي فرسخان): (بُعدك منِّي فرسخان) أَولى من تقدير الفارسي (أنت منِّي ذو مسافة فرسخين)؛ لأنَّه قدَّر مضافًا لا يحتاج معه إلى تقدير شيءٍ آخر يتعلَّق به الظَّرف، والفارسيُّ قدَّر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث.

وضعف قول بعضهم في ﴿ وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾[4] إنَّ التَّقدير (حب عبادة العجل) والأولى تقدير الحبِّ فقط.

وضعف قول الفارسيِّ ومن وافقه في ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ ﴾[5] الآية إنَّ الأصل (واللاَّئي لم يحضن فعدَّتهنَّ ثلاثة أشهر)، والأَولى أن يكون الأصل (واللاَّئي لم يحضن كذلك).

وكذلك ينبغي أن يقدَّر في نحو (زيدٌ صنع بعمرو جميلاً وبخالدٍ سوءًا وبكر) أي (كذلك)، ولا يقدَّر عين المذكور تقليلاً للمحذوف، ولأنَّ الأصل في الخبر الإفراد، ولأنَّه لو صرَّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدِّم؛ لثقل التِّكرار.

---

(١) هود/ ٣٤.

(٢) أهمله السيوطي، وهو مجهول القائل.

(٣) أهمله السيوطي، وهو لابن دريد من مقصورته.

(٤) البقرة/ ٩٣.

(٥) الطلاق/ ٤.

ولك ألاَّ تُقدِّر في الآية شيئًا البتَّة، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفًا على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معًا، وكذا تصنع في نحو (زيدٌ في الدَّار وعمرو)، ولا يتأتَّى ذلك في المثال السَّابق؛ لأنَّ إفراد فاعل الفعل يأباه، نعم لك أن تسلم فيه من الحذف بأن تقدِّر العطف على ضمير الفعل؛ لحصول الفصل بينهما.

فإن قلت: لو صحَّ ما ذكرته في الآية والمثال السَّابق لصحَّ (زيدٌ قائمان وعمرو) بتقدير (زيد وعمرو قائمان).

قلت: إن سلم منعه فلقبح اللَّفظ، وهو منتفٍ فيما نحن بصدده، ولكن يشهد للجواز قوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجالِ ظُلامَةً أَبى ذاكَ عَمِّي ـ الأَكْرَمانِ ـ وَخالِيا [1]

وقد جوَّزوا في (أنت أعلم وزيدٌ) كون (زيد) مبتدأ حذف خبره وكونه عطفًا على (أنت) فيكون خبرًا عنهما.

بيان كيفية التَّقدير:

إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرَّابط، فلا يُقدَّر أنَّ ذلك حذف دفعةً واحدة، بل على التَّدريج.

فالأوَّل نحو ﴿كَٱلَّذِى يُغۡشَىٰ عَلَيۡهِ﴾[2]، أي (كدوران عين الَّذي).

والثَّاني كقوله [من الطويل]:

إذا قامَتا تَـضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُما نَسِيمُ الصَّبا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ [3]

أي (تضوُّعًا مثل تضوُّع نسيم الصَّبا).

والثَّالث كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ شَيۡـًٔا﴾[4]، أي (لا تجزي فيه) ثمَّ حُذفت (في) فصار (لا تجزيه) ثمَّ حُذف الضَّمير منصوبًا لا مخفوضًا، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنَّهما حُذفا دفعة، ونقل ابن الشَّجريِّ القول الأوَّل عن الكسائيِّ واختاره، قال: والثَّاني قول نحويٍّ آخر، وقال أكثر أهل العربيَّة ـ منهم سيبويه والأخفش ـ : يجوز الأمران. اهـ، وهو نقلٌ غريب.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن:

فيُقدَّر في (ضربي زيدًا قائمًا): (ضربه قائمًا)؛ فإنَّه من لفظ المبتدأ وأقلُّ تقديرًا دون (إذ كان) أو (إذا كان)، ويقدَّر (اضرب) دون (أهن) في (زيدًا اضربه).

(١) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله.

(٢) الأحزاب/ ١٩.

(٣) أهمله السيوطي، وهو لامرئ القيس من معلقته.

(٤) البقرة/ ٤٨.

فإن مَنع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قُدِّر ما لا مانع له، فالأوَّل نحو (زيدًا اضرب أخاه)، يُقدَّر فيه (أهن) دون (اضرب)، فإن قلت: (زيدًا أهن أخاه) قدَّرت (أهن)، والثَّاني نحو (زيدًا امرر به) تقدِّر فيه (جاوز) دون (امرر)؛ لأنَّه لا يتعدَّى بنفسه، نعم إن كان العامل ممَّا يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بالجارِّ نحو (نصح) في قولك: (زيدًا نصحت له) جاز أن يُقدَّر (نصحت زيدًا)، بل هو أَولى من تقدير غير الملفوظ به.

ومِمَّا لا يُقدَّر فيه مثل المذكور لمانعٍ صناعيٍّ قوله [من الرجز]:

يا أَيُّها الْمائحُ، دَلْوِي دُونَكا [(١)]

إذا قُدِّر (دلوي) منصوبًا فالمقدَّر (خذ) لا (دونك)، وقد مضى، وقوله [من الطويل]:

.... وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوانِسا [(٢)]

النَّاصب فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسم التَّفضيل محذوف؛ لأنَّا فررنا بالتَّقدير من إعمال اسم التَّفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدَّر؟ وقولك: (هذا معطي زيد أمس درهمًا) التَّقدير (أعطاه)، ولا يُقدَّر اسم فاعل؛ لأنَّك إنَّما فررت بالتَّقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرَّد من (أل)، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾[(٣)] إنَّ الواو للقسَم، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النَّفي السَّابقة، ويجب أن يُقدَّر (والَّذي فطرنا لا نؤثرك)؛ لأنَّ القسَم لا يُجاب بـ(لن) إلاَّ في الضَّرورة كقول أبي طالب [من الكامل]:

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرابِ دَفِينا [(٤)]

وقال الفارسيُّ ومتابعوه في ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾[(٥)] التَّقدير: (فعدَّتهن ثلاثة أشهر)، وهذا لا يحسن وإن كان ممكنًا؛ لأنَّه لو صرّح به اقتضت الفصاحة أن يُقال: (كذلك) ولا تعاد الجملة الثَّانية.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأً وكونه خبرًا فأيُّهما أولى؟

قال الواسطيُّ: الأَولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأنَّ الخبر محطُّ الفائدة، وقال العبديّ: الأَولى كونه الخبر؛ لأنَّ التَّجوُّز أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابن إياز.

ومثال المسألة: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[(٦)] أي (شأني صبرٌ جميل) أو (صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره)،

---

(١) تقدم ص٤٩٠.

(٢) هو لعباس بن مرداس، وقد أهمله السيوطي، وصدره: **أكر وأحمى للحقيقة منهمُ**.

(٣) طه/ ٧٢.

(٤) تقدم برقم ٤٢٥ ص٢٣٤.

(٥) الطلاق/ ٤. (٦) يوسف/ ١٨.

ومثله ﴿ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾[1] أي (الَّذي يُطلب منكم طاعةٌ معلومةٌ لا يُرتاب فيها، لا إيمانٌ باللِّسان لا يواطئه القلب)، أو (طاعتكم معروفة)، أي عُرف أنَّها بالقول دون الفعل، أو (طاعةٌ معروفةٌ أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة).

ولو عَرض ما يُوجب التَّعيين عُمل به، كما في (نعم الرَّجل زيد) على القول بأنَّهما جملتان؛ إذ لا يُحذف الخبر وجوبًا إلاَّ إذا سدَّ شيءٌ مسدَّه، ومثله (حبَّذا زيدٌ) إذا حُمل على الحذف، وجزم كثيرٌ من النَّحويِّين في نحو (عمرك لأفعلنَّ) و(أيمن الله لأفعلنَّ) بأنَّ المحذوف الخبر، وجوَّز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعيُّنه عنده، لذلك قال: والتَّقدير إمَّا (قسمي أيمن الله) أو (أيمن لله قسم لي) اهـ ، ولو قدرت (أيمن الله قسمي) لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخِّرة عن معرفةٍ يجب كونها الخبر على الصَّحيح.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأً والباقي خبرًا فالثَّاني أَولى:

لأنَّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثَّابت، فيكون الحذف كلا حذف، فأمَّا الفعل فإنَّه غير الفاعل، اللَّهم إلاَّ أن يعتضد الأوَّل بروايةٍ أخرى في ذلك الموضع، أو بموضعٍ آخر يشبهه، أو بموضعٍ آتٍ على طريقته.

فالأوَّل كقراءة شعبة ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾[2] بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير و﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[3] بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[4] ببناء (زين) للمفعول ورفع القتل والشُّركاء، وكقوله [من الطويل]:

لِيُبْكَ يَزيدٌ، ضارعٌ لِخُصُومَةٍ ....[5]

فيمن رواه مبنيًّا للمفعول، فإنَّ التَّقدير (يسبِّحه رجال) و(يوحيه الله) و(زيَّنه شركاؤهم) و(يبكيه ضارع)، ولا تقدَّر هذه المرفوعات مبتدآت حُذفت أخبارها؛ لأنَّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليَّتها في رواية مَن بنى الفعل فيهنَّ للفاعل.

والثَّاني كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[6]، فلا يُقدَّر (ليقولنَّ الله خلقهم) بل (خلقهم الله)؛ لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[7]، وفي مواضع آتيةٍ على طريقته نحو ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[8]، ﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ﴾[9].

(١) النور/ ٥٣. (٢) النور/ ٣٦. (٣) الشورى/ ٣. (٤) الأنعام/ ١٣٧.
(٥) أهمله السيوطي، وقد نُسب لنهشل بن حري والحارث بن نهيك والحارث بن ضرار وغيرهم.
(٦) الزخرف/ ٨٧. (٧) الزخرف/ ٩. (٨) التحريم/ ٣. (٩) يس/ ٧٨-٧٩.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوَّلاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى:

وفيه مسائل:

إحداها نون الوقاية في نحو ﴿ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي ﴾[1] و﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾[2] فيمن قرأ بنون واحدة، وهو قول أبي العبَّاس وأبي سعيد وأبي عليٍّ وأبي الفتح وأكثر المتأخِّرين، وقال سيبويه ـ واختاره ابن مالك ـ إنَّ المحذوف الأولى.

الثَّانية نون الوقاية مع نون الإناث في نحو قوله [من الوافر]:

.... يَسُوءُ الفاليات إذا فَلَيْنِي [3]

هذا هو الصَّحيح، وفي البسيط أنَّه مُجمعٌ عليه؛ لأنَّ نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في التَّسهيل أنَّ المحذوف الأُولى وأنَّه مذهب سيبويه.

الثَّالثة تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[4]، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[5] يضعف كون (تولَّوا) فعلاً مضارعًا؛ لأنَّ أحرف المضارعة لا تُحذف اهـ ، وهذا فاسد؛ لأنَّ المحذوف الثَّانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشامٌ الكوفي، ثمَّ إنَّ التَّنزيل مشتملٌ على مواضع كثيرة من ذلك لا شكَّ فيها نحو ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[6]، ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾[7].

الرَّابعة نحو (مقول) و(مبيع)، المحذوف منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة، خلافًا للأخفش.

الخامسة نحو (إقامة) و(استقامة)، والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال والباقي عين الكلمة، خلافًا للأخفش أيضًا.

السَّادسة نحو [من الرجز]:

يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْملاتِ الذُّبَّلِ [8]

بفتحهما و [من المنسرح]:

.... بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ [9]

وهذا هو الصَّحيح، خلافًا للمبرِّد.

السَّابعة نحو (زيدٌ وعمرٌو قائم)، ومذهب سيبويه أنَّ الحذف فيه من الأوَّل؛ لسلامته من

---

(١) الأنعام/ ٨٠. (٢) الزمر/ ٦٤.

(٣) أهمله السيوطي، وهو لعمرو بن معديكرب، وصدره: **تراه كالثغام يعلُّ مسكًا**.

(٤) الليل/ ١٤. (٥) آل عمران/ ٦٣. (٦) الليل/ ١٤. (٧) آل عمران/ ١٤٣.

(٨) تقدم برقم ٦٢٩ ص٣٧١.

(٩) تقدم برقم ٥٥٧ ص٣٠٩.

الفصل، ولأنَّ فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أنَّ مذهبه في نحو

يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْملاتِ .....

أنَّ الحذف من الثَّاني، قال ابن الحاجب: إنَّما اعترض بالمضاف الثَّاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللَّفظ عوضًا مِمَّا ذهب، وأمَّا هنا فلو كان (قائم) خبرًا عن الأوَّل لوقع في موضعه؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو (زيدٌ قائمٌ وعمرو) من غير قبح في ذلك. اهـ

وقيل أيضًا: كلٌّ من المبتدأين عاملٌ في الخبر، فالأَولى إعمال الثَّاني لقربه، ويلزم من هذا التَّعليل أن يُقال بذلك في مسألة الإضافة.

تنبيه:

الخلاف إنَّما هو عند التَّردُّد، وإلاَّ فلا تردُّد في أنَّ الحذف من الأوَّل في قوله [من المنسرح]:

نَحْنُ بِما عِنْدَنا، وَأَنْتَ بِما عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ (١)

وقوله [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُما وَإِنْ لَمْ تَبُوحا بِالْهَوَى دَنِفان (٢)

وفي الثَّاني في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ ﴾(٣)؛ إذ لو كان الجواب للثَّاني لجزم فقلنا بذلك في نحو (إن أكلتِ إن شربتِ فأنتِ طالق) وفي ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ . فَرَوۡحٌ ﴾(٤)، ونحو ﴿ وَلَوۡلَا رِجَالٌ مُّؤۡمِنُونَ ﴾(٥) ثمَّ قال تعالى: ﴿ لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ﴾(٥) وانبنى على ذلك المثال أنَّها لا تطلَّق حتَّى تؤخِّر المقدَّم وتقدِّم المؤخَّر؛ إذ التَّقدير (إن أكلت فأنت طالق إن شربت)، وجواب الثَّاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشَّرط الأوَّل وجوابه، كما أنَّ الجواب من حيث المعنى في (أنت ظالم إن فعلت) ما تقدَّم على الشَّرط، بل قال جماعةٌ إنَّه الجواب في الصِّناعة أيضًا، ومن ذلك قوله [من الطويل]:

.... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِها لَغَرِيبُ (٦)

وقد تكلَّف بعضهم في البيت الأوَّل فزعم أنَّ (نحن) للمعظِّمَ نفسه، وأنَّ (راضٍ) خبرٌ عنه، ولا يُحفظ مثل (نحن قائم)، بل يجب في الخبر المطابقة نحو ﴿ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ . وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ ﴾(٧)، وأمَّا ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴾(٨) فأفرد ثمَّ جمع لأنَّ غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التَّطابق ما يجب لهما.

---

(١) أهمله السيوطي، وقد نُسب لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري، وقيل: لقيس بن الخطيم.

(٢) تقدم برقم ٦٤٩ ص٣٨٤. (٣) الإسراء/ ٨٨. (٤) الواقعة/ ٨٨-٨٩. (٥) الفتح/ ٢٥.

(٦) تقدم برقم ٦٥٠ ص٣٨٥. (٧) الصافات/ ١٦٥-١٦٦. (٨) المؤمنون/ ٩٩.

ذكر أماكن من الحذف يتمرَّن بها المعرب

حذف الاسم المضاف:

﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[1]، ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم﴾[2] أي (أمره)؛ لاستحالة الحقيقيِّ، فأما ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[3] فالباء للتَّعدية، أي (أذهب الله نورهم).

ومن ذلك ما نُسب فيه حكمٌ شرعيٌّ إلى ذات؛ لأنَّ الطَّلب لا يتعلَّق إلا بالأفعال، نحو ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾[4] أي (استمتاعهنَّ)، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[5] أي (أكلها)، ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ﴾[6] أي (تناولها) لا (أكلها)؛ ليتناول شرب ألبان الإبل، ﴿ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾[7] أي (منافعها)؛ ليتناول الرُّكوب والتَّحميل، ومثله ﴿ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَـٰمُ﴾[8].

ومن ذلك ما عُلِّق فيه الطَّلب بما قد وقع، نحو ﴿ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾[9]، ﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾[10]؛ فإنَّهما قولان قد وقعا، فلا يُتصوَّر فيهما نقضٌ ولا وفاء، وإنَّما المراد الوفاء بمقتضاهما، ومنه ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[11]؛ إذ الذَّوات لا يتعلَّق بها لوم، والتَّقدير (في حبِّه)، بدليل ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾[12]، أو (في مراودته)، بدليل ﴿ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا ﴾[12] وهو أَولى؛ لأنَّه فعلها، بخلاف الحبِّ، ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[13] أي (أهل القرية) و(أهل العير)، ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾[14] أي (وإلى أهل مدين) بدليل (أخاهم) وقد ظهر في ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾[15]، وأمَّا ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[16] فقدَّر النَّحويُّون الأهل بعد (من) و(أهلكنا) و(جاء)، وخالفهم الزَّمخشري في الأوَّلين؛ لأنَّ القرية تُهلك، ووافقهم في (فجاء)؛ لأجل ﴿ أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[17] ﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾[18] أي (ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات)، ﴿ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ﴾[19] أي (رحمته)، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾[20] أي (عذابه)؛ بدليل ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾[21]، ﴿ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[22] أي (يضاهي قولهم قول الَّذين كفروا)، وقال الأعشى [من الطويل]:

٧٣٩- أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدا ....[23]

---

(١) الفجر/ ٢٢. (٢) النحل/ ٢٦. (٣) البقرة/ ١٧. (٤) النساء/ ٢٣.
(٥) المائدة/ ٣. (٦) النساء/ ١٦٠. (٧) الأنعام/ ١٣٨. (٨) الحج/ ٣٠.
(٩) المائدة/ ١. (١٠) النحل/ ٩١. (١١) يوسف/ ٣٢. (١٢) يوسف/ ٣٠.
(١٣) يوسف/ ٨٢. (١٤) الأعراف/ ٨٥. (١٥) القصص/ ٤٥. (١٦) الأعراف/ ٤.
(١٧) الأعراف/ ٤. (١٨) الإسراء/ ٧٥. (١٩) الأحزاب/ ٢١. (٢٠) النحل/ ٥٠.
(٢١) الإسراء/ ٥٧. (٢٢) التوبة/ ٣٠.

(٢٣) للأعشى ميمون، وتمامه: **وبِتَّ كما بات السليمُ مسهَّدا، ألم تغتمض**: استفهام تقرير، والخطاب لنفسه تجريدا، **ليلة أرمد**: أي ليلة رجل أرمد [٢/ ٥٧٨].

فحذف المضاف إلى (ليلة) والمضاف إليه (ليلة) وأقام صفته مقامه، أي (اغتماض ليلة رجل أرمد)، وعكسه نيابة المصدر عن الزَّمان (جئتك طلوع الشَّمس) أي (وقت طلوعها) فناب المصدر عن الزَّمان، وليس من ذلك (جئتك مقدم الحاجِّ) خلافًا للزَّمخشري، بل المقدَّم اسمٌ لزمن القدوم.

تنبيه:

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضافٍ يُمكن تقديره مع أوَّل الجزأين ومع ثانيهما، فتقديره مع الثَّاني أَولى نحو ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾[1]، ونحو ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾[2]، فيكون التَّقدير (الحجُّ حجُّ أشهر) و(البرُّ برُّ مَن آمن) أولى من أن يُقدَّر (أشهر الحجِّ أشهر) و(ذا البرِّ مَن آمن)؛ لأنَّك في الأوَّل قدَّرت عند الحاجة إلى التَّقدير، ولأنَّ الحذف من آخر الجملة أَولى.

حذف المضاف إليه:

يكثر في ياء المتكلِّم مضافًا إليها المنادى نحو ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾[3]، وفي الغايات نحو ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[4]، أي (من قبل الغلب ومن بعده)، وفي (أي) و(كل) و(بعض) و(غير) بعد (ليس)، وربَّما جاء في غيرهنَّ نحو ﴿ فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[5] فيمن ضمَّ ولم ينوِّن، أي (فلا خوف شيء عليهم)، وسُمع (سلامُ عليكم) فيحتمل ذلك، أي (سلام الله)، أو إضمار (أل).

حذف اسمين مضافين:

﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[6]، أي فإنَّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، ﴿ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[7]، أي من أثر حافر فرس الرَّسول، ﴿ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾[8] أي كدوران عين الَّذي يُغشى، وقال [من الطويل]:

.... وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حزيمةَ إِصْبَعا [9]

أي (ذا مسافة إصبع).

حذف ثلاث متضايفات:

﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾[10]، أي (فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين) فحُذفت ثلاثة من اسم (كان)، وواحد من خبرها، كذا قدَّره الزَّمخشري.

---

(١) البقرة/ ١٩٧. (٢) البقرة/ ١٧٧. (٣) الأعراف/ ١٥١. (٤) الروم/ ٤.
(٥) المائدة/ ٦٩. (٦) الحج/ ٣٢. (٧) طه/ ٩٦. (٨) الأحزاب/ ١٩.
(٩) أهمله السيوطي، وصدره: **فأدرك إبقاء العرادة ظلعها**، وهو للكحلبة العرني اليربوعي.
(١٠) النجم/ ٩.

تنبيه:

للقاب معنيان: القَدْر، وما بين مقبض القوس وطرفها، وعلى تفسير الَّذي في الآية بالثَّاني فقيل: هي على القلب، والتَّقدير (قابي قوس)، ولو أُريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس.

حذف الموصول الاسميِّ:

ذهب الكوفيُّون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفًا على موصول آخر، ومن حجَّتهم ﴿ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾(1)، وقول حسان [من الوافر]:

٧٤٠- أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ   وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَواءُ؟! (2)

وقول آخر [من الخفيف]:

ما الَّذِي دَأْبُهُ احْتِياطٌ وَحَزْمٌ   وَهَواهُ أَطاعَ يَسْتَوِيانِ (3)

أي (والَّذي أنزل) و(من يمدحه) و(الَّذي أطاع هواه).

حذف الصِّلة:

يجوز قليلاً لدلالة صلةٍ أخرى، كقوله [من الطويل]:

وَعِنْدَ الَّذِي واللاَّتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ   عَلَيْكَ، فَلا يَغْرُرْكَ كَيْدُ العَوائِدِ (4)

أي (الَّذي عادك)، أو دلالة غيرها، كقوله [من الكامل]:

نَحْنُ الأُلَى، فَاجْمَعْ جُمُو   عَكَ ثُمَّ وجِّهْهُمْ إلينا (5)

أي (نحن الألى عُرفوا بالشَّجاعة)، وقال [من الرجز]:

بَعْدَ اللَّتيَّا واللَّتيَّا والَّتِي
إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ (6)

فقيل: يقدَّر مع (اللتيَّا) فيهما نظير الجملة الشَّرطيَّة المذكورة، وقيل: يُقدَّر (اللتيَّا دقت) واللتيا دقت؛ لأنَّ التَّصغير يقتضي ذلك، وصلة الثَّالثة الجملة الشَّرطيَّة، وقيل: يُقدَّر مع (اللتيَّا) فيهما (عظمت) لا (دقَّت) وإنَّه تصغيرُ تعظيمٍ كقوله [من الطويل]:

....   دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنامِلُ (7)

---

(1) العنكبوت/ ٤٦.

(2) لحسان بن ثابت رضي الله عنه [٢/ ٨٥١].

(3) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله.

(4) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله.

(5) تقدم برقم ١١٩ ص٧٥.

(6) أهمله السيوطي، وهو للعجاج.

(7) تقدم برقم ٥٨ ص٤١، وتكرر ص١١٥، ١٦٦.

حذف الموصوف:

قوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾[1] أي (حورٌ قاصرات)، ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ . أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ﴾[2] أي (دروعًا سابغات)، ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾[3] أي (ضحكًا قليلاً) و(بكاءً كثيرًا)، كذا قيل، وفيه بحثٌ سيأتي، ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[4] أي (دين الملَّة القيِّمة)، ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ﴾[5] أي (ولدار السَّاعة الآخرة)، قاله المبرِّد، وقال ابن الشَّجري: (الحياة الآخرة)، بدليل ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾[6]، ومنه ﴿ حَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[7] أي (حب النَّبت الحصيد)، وقال سحيم [من الوافر]:

أَنا ابْنُ جَلا، وَطَلَّاعُ الثَّنايا ....[8]

قيل: تقديره (أنا ابن رجل جلا الأمور)، وقيل: (جلا) علمٌ محكيٌّ على أنَّه منقولٌ من نحو قولك: (زيدٌ جلا) فيكون جملة، لا من قولك: (جلا زيد)، ونظيره قوله [من الرجز]:

نُبِّئْتُ أَخْوالِي بَنِي يَزِيدُ
ظُـلْـمًا عَلَيْنا لَهُمُ فَدِيدُ[9]

فـ(يزيد) منقول من نحو قولك: (المال يزيد)، لا من قولك: (يزيد المال)، وإلاَّ لأُعرب غير منصرف فكان يُفتح لأنَّه مضافٌ إليه.

واختُلف في المقدَّر مع الجملة في نحو (منَّا ظعن ومنَّا أقام)، فأصحابنا يقدِّرون موصوفًا، أي (فريق)، والكوفيُّون يقدِّرون موصولاً، أي (الَّذي) أو (مَن)، وما قدَّرناه أقيس؛ لأنَّ اتِّصال الموصول بصلته أشدُّ من اتِّصال الموصوف بصفته، لتلازمهما، ومثله (ما منهما مات حتى لقيته) نقدِّره بـ(أحد) ويقدِّرونه بـ(مَن)، ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾[10] أي (إلاَّ إنسان) أو (إلاَّ مَن)، وحكى الفرَّاء عن بعض قدمائهم أنَّ الجملة القسميَّة لا تكون صلة، وردَّه بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[11].

حذف الصِّفة:

﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[12] أي (صالحة)، بدليل أنَّه قُرئ كذلك، وأنَّ تعييبها لا يُخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذٍ، ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾[13] أي سُلِّطت عليه، بدليل ﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾[14] الآية، ﴿ قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[15] أي (الواضح)، وإلاَّ كان مفهومه كفرًا، ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾[16]، وقال [من المتقارب]:

---

(١) الصافات/ ٤٨. (٢) سبأ/ ١٠-١١. (٣) التوبة/ ٨٢. (٤) البينة/ ٥.
(٥) يوسف/ ١٠٩. (٦) آل عمران/ ١٨٥. (٧) سورة ق/ ٩.
(٨) تقدم برقم ٢٤٢ ص١٣٥، وتكرر ص٢٧٣. (٩) أهمله السيوطي، وهو مجهول القائل، ونُسب لرؤبة.
(١٠) النساء/ ١٥٩. (١١) النساء/ ٧٢. (١٢) الكهف/ ٧٩. (١٣) الأحقاف/ ٢٥.
(١٤) الذاريات/ ٤٢. (١٥) البقرة/ ٧١. (١٦) الزخرف/ ٤٨.

٧٤١- .... فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ (١)

وقال [من الوافر]:

٧٤٢- .... وَلَيْسَتْ دارُنا هاتا بِدارِ (٢)

أي (من أختها السَّابقة) و(بدار طائلة) و(لم أعط شيئًا طائلاً) دفعًا للتَّناقض فيهنَّ، ﴿ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾(٣) أي (نافع)، ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾(٤) أي (ضعيفًا).

حذف المعطوف:

ويجب أن يتبعه العاطف، نحو ﴿ لا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ﴾(٥) أي (ومَن أنفق من بعده)، دليل التَّقدير أنَّ الاستواء إنَّما يكون بين شيئين، ودليل المقدَّر ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُواْ ﴾(٥)، ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾(٦)، ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾(٧) أي (بين أحدٍ وأحدٍ منهم)، وقيل: (أحد) فيهما ليس بمعنى واحد، مثله في ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(٨) بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصليَّة، لا مبدلة من الواو، فلا تقدير، ورُدَّ بأنَّه يقتضي حينئذٍ أنَّ المعرَّض بهم ـ وهم الكافرون ـ فرَّقوا بين كلِّ الرُّسل، وإنَّما فرَّقوا بين محمَّدٍ ﷺ وبين غيره في النُّبوَّة، وفي لزوم هذا نظر، والَّذي يَظهر لي وجهُ التَّقدير وأنَّ المقدَّر (بين أحد وبين الله)، بدليل ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾(٩).

ونحو ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾(١٠) أي (والبرد)، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أوَّل السُّورة: ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾(١١)، ﴿ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ ﴾(١٢) أي (وما تحرَّك)، وإذا فُسِّر (سكن) بـ(استقرَّ) لم يحتج إلى هذا، ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ﴾(١٣) أي (فإن أحصرتم فحللتم)، ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ ﴾(١٤) أي (فحلق ففدية)، ﴿ لا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ﴾(١٥) أي (إيمانها وكسبها)، والآية من اللَّفِّ والنَّشر، وبهذا التَّقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزَّمخشري وغيره؛ إذ قالوا: سوَّى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الَّذي لم يقترن بالعمل الصَّالح في عدم الانتفاع به، وهذا التَّأويل ذكره ابن عطيَّة وابن الحاجب.

(١) للعباس بن مرداس السلمي، وصدره: **وقد كنتُ في الحربِ ذا تُدرَءٍ** [٢/ ٩٢٥].

(٢) هو لعمران بن حِطَّان الخارجي، وصدره: **وليس لعيشنا هذا مَهاهٌ، مَهاهٌ:** وزنها فَعال، ولامه هاء، أي صفاء ورونق ومنظر جميل، هذا قول النحويين، وقال الأصمعي: مهاة بالتاء، بوزن فَعلة كحصاة، والبيت أورده المصنف شاهدًا على الإشارة بـ(هاتا) [٢/ ٩٢٦].

(٣) المائدة/ ٦٨. (٤) الجاثية/ ٣٢. (٥) الحديد/ ١٠. (٦) البقرة/ ٢٨٥. (٧) النساء/ ١٥٢.

(٨) الإخلاص/ ١. (٩) النساء/ ١٥٠. (١٠) النحل/ ٨١. (١١) النحل/ ٥.

(١٢) الأنعام/ ١٣. (١٣) البقرة/ ١٩٦. (١٤) البقرة/ ١٩٦. (١٥) الأنعام/ ١٥٨.

ومن القليل حذف (أم) ومعطوفها، كقوله [من الطويل]:

.... فَما أَدْرِي، أَرُشْدٌ طِلابُها؟ [1]

أي (أم غي)، وقد مرَّ البحث فيه.

حذف المعطوف عليه:

﴿ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾[2] أي (فضرب فانفجرت)، وزعم ابن عصفور أنَّ الفاء في (فانفجرت) هي فاء (فضرب)، وأنَّ فاء (فانفجرت) حُذفت ليكون على المحذوف دليلٌ ببقاء بعضه، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدَّليل؟ وجوَّز الزَّمخشريُّ ومَن تبعه أن تكون فاء الجواب، أي (فإن ضربت فقد انفجرت)، ويردُّه أنَّ ذلك يقتضي تقدُّم الانفجار على الضَّرب مثل ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[3] إلاَّ إن قيل: المراد (فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك) وقيل في ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾[4] إنَّ (أم) متَّصلة، والتَّقدير (أعلمتم أنَّ الجنَّة حُفَّت بالمكاره أم حسبتم).

حذف المبدل منه:

قيل في ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾[5]، وفي ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ﴾[6] إنَّ (الكذب) بدلٌ من مفعول (تصف) المحذوف، أي (لما تصفه)، وكذلك في (رسولاً)؛ بناءً على أنَّ (ما) في (كما) موصولٌ اسمي، ويردُّه أنَّ فيه إطلاق (ما) على الواحد من أولي العلم، والظَّاهر أنَّ (ما) كافَّة، وأظهر منه أنَّها مصدريَّة؛ لإبقاء الكاف حينئذٍ على عمل الجرِّ، وقيل في (الكذب) إنَّه مفعول، إمَّا لـ(تقولوا) والجملتان بعده بدلٌ منه، أي (لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحلِّ أو الحرمة)، وإمَّا لمحذوف، أي (فتقولون الكذب)، وإمَّا لـ(تصف) على أنَّ (ما) مصدريَّة والجملتان محكيَّتا القول، أي (لا تحلِّلوا وتحرِّموا لمجرَّد قول تنطق به ألسنتكم)، وقُرئ بالجرِّ بدلاً من (ما) على أنَّها اسم، وبالرَّفع وضمِّ الكاف والذَّال جمعًا لـ(كَذوب) صفةً للفاعل، وقد مرَّ أنَّه قيل في (لا إله إلاَّ الله) إنَّ اسم الله تعالى بدلٌ من ضمير الخبر المحذوف.

حذف المؤكَّد وبقاء توكيده:

قد مرَّ أنَّ سيبويه والخليل أجازاه، وأنَّ أبا الحسن ومَن تبعه منعوه.

---

(١) تقدم برقم ٤ ص٩، وتكرر ص٣٧.

(٢) البقرة/ ٦٠.

(٣) يوسف/ ٧٧.

(٤) آل عمران/ ١٤٢.

(٥) النحل/ ١١٦.

(٦) البقرة/ ١٥١.

حذف المبتدأ:

يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ . نَارُ ٱللَّهِ﴾[1] أي (هي نار الله)، ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ . نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾[2]، ﴿ مَا أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ . فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ ﴾[3] الآيتين، ﴿ قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ﴾[4].

وبعد فاء الجواب نحو ﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَا﴾[5] أي (فعمله لنفسه وإساءته عليها)، ﴿ وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ﴾[6] أي (فهم إخوانكم)، ﴿ فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞ﴾[7]، ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٞ قَنُوطٞ﴾[8]، ﴿ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ﴾[9] أي (فالشَّاهد)، وقرأ ابن مسعود ﴿ إن تُعَذِّبۡهُمۡ فعِبَادُكَ﴾[10].

وبعد القول نحو ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[11]، ﴿ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ﴾[12]، ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ﴾[13] الآية ، ﴿ بَلۡ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ﴾[14].

وبعد ما الخبر صفةٌ له في المعنى نحو ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ﴾[15]، ونحو ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾[16].

ووقع في غير ذلك أيضًا نحو ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ . مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾[17]، ﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ﴾[18]، ﴿ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞ﴾[19] أي (هذا بلاغ)، وقد صرَّح به في ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ﴾[20]، ﴿ سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾[21] أي (هذه سورة)، ومثله قول العلماء: (باب كذا)، وسيبويه يصرِّح به.

حذف الخبر:

﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾[22] أي (حِلٌّ لكم)، ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَا﴾[23] أي (دائم)، وأمَّا ﴿ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾[24] فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل؛ لصَّحة كون (أعلم) خبرًا عنهما، وأمَّا (أنت أعلم ومالك) فمُشكل؛ لأنَّه إن عُطف على (أنت) لزم كون (أعلم) خبرًا عنهما، أو على (أعلم) لزم كونه شريكه في الخبريَّة، أو على ضمير (أعلم) لزم أيضًا نسبة العلم إليه والعطف على الضَّمير المرفوع المتَّصل من غير توكيدٍ ولا فصل

(1) الهمزة/ ٥-٦. (2) القارعة/ ١٠-١١. (3) الواقعة/ ٢٧-٢٨. (4) الحج/ ٧٢.
(5) فصلت/ ٤٦. (6) البقرة/ ٢٢٠. (7) البقرة/ ٢٦٥. (8) فصلت/ ٤٩.
(9) البقرة/ ٢٨٢. (10) المائدة/ ١١٨. (11) الفرقان/ ٥. (12) الذاريات/ ٥٢.
(13) الكهف/ ٢٢. (14) الأنبياء/ ٥. (15) التوبة/ ١١٢. (16) البقرة/ ١٧١.
(17) آل عمران/ ١٩٦-١٩٧. (18) النساء/ ١٧١. (19) الأحقاف/ ٣٥. (20) إبراهيم/ ٥٢.
(21) النور/ ١. (22) المائدة/ ٥. (23) الرعد/ ٣٥. (24) البقرة/ ١٤٠.

وإعمال (أفعل) في الظَّاهر، وإن قُدِّر مبتدأً حُذف خبره لزم كون المحذوف (أعلم)، والوجه فيه أنَّ الأصل (بمالك) ثمَّ أُنيبت الواو مناب الباء قصدًا للتَّشاكل اللَّفظيِّ، لا للاشتراك المعنويِّ كما قصد بالعطف في نحو ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾(١) فيمن خفض على القول بأنَّ الخفض للجوار، ونظيره (بعت الشاء شاةً ودرهمًا) والأصل (شاة بدرهم)، وقالوا: (النَّاس مجزيُّون بأعمالهم إن خيرٌ فخير)، أي (إن كان في عملهم خير) فحُذفت (كان) وخبرها، وقال [من الكامل]:

٧٤٣- لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خائِفٍ   يَبْغِي جِوارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ (٢)

أي (ليس له)، وقالوا: (مَن تأنَّى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد)، وقالوا: (إنَّ مالاً وإنَّ ولدًا)، وقال الأعشى [من المنسرح]:

إنَّ مَحَلاًّ وَإنَّ مُرْتَحَلا   .... (٣)

أي (إنَّ لنا حلولاً في الدُّنيا وإنَّ لنا ارتحالاً عنها)، وقد مرَّ البحث في ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾(٤)، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾(٥) مستوفى، وقال تعالى: ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾(٦) أي (علينا)، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾(٧) أي (لهم)، وقال الحماسيُّ [من الكامل]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها   فَأَنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ (٨)

وقد كثر حذف خبر (لا) هذه حتَّى قيل إنَّه لا يُذكر، وقال آخر [من الطويل]:

إذا قِيلَ سِيرُوا إنَّ لَيْلَى لَعَلَّها   جَرَى دُونَ لَيْلَى مائِلُ القَرْنِ أَعْضَبُ (٩)

أي (لعلَّها قريبة).

ما يحتمل النوعين:

يكثر بعد الفاء نحو ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾(١٠)، ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾(١١)، ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾(١٢)، ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾(١٣)، أي (فالواجب كذا) أو (فعليه كذا) أو (فعليكم كذا).

ويأتي في غيره نحو ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾(١٤) أي (أمري) أو (أمثل)، ومثله ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾(١٥) أي (أمرنا) أو (أمثل)، ويدلُّ للأوَّل قوله [من الطويل]:

---

(١) المائدة/ ٦.

(٢) لشمردل الليثي، **لهفي**: مبتدأ، **عليك**: خبره، **للهفة**: متعلق بما دل عليه (لهفي)، (**حين**) ظرف لـ(**يبغي**)، ويبغي: صفة لـ(**خائف**)، وخبر **ليس** محذوف، أي (في الدنيا) أو (ينعشه) أو نحو ذلك، و**الجوار**: الأمان [٢/ ٩٢٧].

(٣) تقدم برقم ١١٣ ص٧٢، وتكرر ص١٩٩، ٤٨٩.

(٤) الحج/ ٢٥.   (٥) فصلت/ ٤١.   (٦) الشعراء/ ٥٠.   (٧) سبأ/ ٥١.

(٨) تقدم برقم ٣٦١ ص١٩٩.   (٩) أهمله السيوطي.

(١٠) المجادلة/ ٣.   (١١) البقرة/ ١٨٥.   (١٢) البقرة/ ١٩٦.   (١٣) البقرة/ ٢٨٠.

(١٤) يوسف/ ١٨.   (١٥) محمد/ ٢١.

٧٤٤- فَقالَتْ: عَلَى اسْمِ اللهِ، أَمْرُكَ طاعَةٌ .... (١)

وقد مرَّ تجويز ابن عصفور الوجهين في (لعمرك لأفعلنَّ) و(ايمن الله لأفعلنَّ)، وغيره جزم بأنَّ ذلك من حذف الخبر، وفي (نعم الرَّجل زيد) وغيره جزم بأنَّه إذا جُعل على الحذف كان من حذف المبتدأ.

حذف الفعل:

وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما:

يطَّرد حذفه مفسَّرًا نحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾(٢)، ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾(٣)، ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ (٤)، والأصل (لو تملكون تملكون)، فلمَّا حُذف الفعل انفصل الضَّمير، قاله الزَّمخشريُّ وأبو البقاء وأهل البيان، وعن البصريِّين أنَّه لا يجوز (لو زيدٌ قام) إلاَّ في الشِّعر أو النُّدور نحو (لو ذات سوار لطمتني)، وقيل: الأصل (لو كنتم) فحُذفت (كان) دون اسمها، وقيل: (لو كنتم أنتم) فحُذفا، مثل (التمس ولو خاتمًا من حديد) وبقي التَّوكيد.

ويكثر في جواب الاستفهام نحو ﴿ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾(٥) أي (ليقولنَّ خلقهم الله)، ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾(٦)، وأكثر من ذلك كلِّه حذف القول نحو ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ . سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾(٧)، حتَّى قال أبو عليٍّ: حذف القول من حديث البحر، قل ولا حرج.

ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾(٨) أي (وأتوا خيرًا)، وقال الكسائيُّ: (يكن الانتهاء خيرًا)، وقال الفرَّاء: الكلام جملةٌ واحدة، و(خيرًا) نعتٌ لمصدر محذوف، أي (انتهاء خيرًا)، ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾(٩) أي (واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم)، وقال [من الرجز]:

٧٤٥- عَلَفْتُها تِبْنًا وَماءً بارِدًا .... (١٠)

فقيل: التَّقدير (وسقيتها)، وقيل: لا حذف، بل ضمن (علفتها) معنى (أنلتها) و(أعطيتها)، وأُلزِموا صحَّة نحو (علفتها ماءً باردًا وتبنًا) فالتزموه محتجِّين بقول طرفة [من الطويل]:

٧٤٦- .... لَها سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْماءَ والشَّجَرْ (١١)

---

(١) عجزه: **وإن كنت قد كلِّفتُ ما لم أُعَوَّدِ**، لعمر بن أبي ربيعة، أورده المصنف شاهدًا على أن المحذوف في نحو قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ المبتدأ، أي (أمرنا)؛ للتصريح به في البيت [١/ ٣٢٤].

(٢) التوبة/ ٦. (٣) الإنشقاق/ ١. (٤) الإسراء/ ١٠٠. (٥) العنكبوت/ ٦١.

(٦) النحل/ ٣٠. (٧) الرعد/ ٢٣-٢٤. (٨) النساء/ ١٧١. (٩) الحشر/ ٩.

(١٠) **ماء**: على تقدير (وسقيتها)، لا معطوف على التبن؛ لأن التبن ليس ممَّا يُعلف، وتمامه: **حتَّى شتت همَّالةً عيناها** [٢/ ٩٢٩]. (١١) هو لطرفة، وصدره: **أَعَمْرَ بنَ هندٍ ما ترى رأيَ صَرْمَةٍ** [٢/ ٩٢٩].

وقالوا: (الحمد لله أهلَ الحمد) بإضمار (أمدح)، وفي التَّنزيل ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[١] بإضمار (أذمُّ)، ونظائره كثيرة، وقالوا: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقت)، أي (لأن كنت منطلقًا انطلقت)، وقالوا: (لا أكلِّمه ما أنَّ حراء مكانه، وما أنَّ في السَّماء نجمًا)، أي (ما ثبت)، ويُروى (نجم) بالرَّفع فـ(أن) فعلٌ ماض بمعنى (عرض) وأصله (عنَّ).

حذف المفعول:

يكثر بعد (لو شئت) نحو ﴿ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ﴾[٢] أي (فلو شاء هدايتكم).

وبعد نفي العلم ونحوه نحو ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾[٣] أي (إنَّهم سفهاء)، ﴿ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنكُمۡ وَلَٰكِن لَّا تُبۡصِرُونَ﴾[٤].

وعائدًا على الموصول نحو ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٥].

وحذف عائد الموصوف دون ذلك، كقوله [من الوافر]:

.... وَما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ [٦]

وعائد المخبَر عنه دونهما، كقوله [من الرجز]:

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ [٧]

وقوله [من المتقارب]:

.... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرْ [٨]

وجاء في غير ذلك نحو ﴿ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ شَهۡرَيۡنِ﴾[٩]، ﴿ فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ مِسۡكِينًا ﴾[١٠] أي (فمن لم يجد الرَّقبة)، (فمن لم يستطع الصَّوم).

ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡ﴾[١١] أي (هو سحر)، بدليل ﴿ أَسِحۡرٌ هَٰذَا﴾.

ويكثر حذفه في الفواصل نحو ﴿ وَمَا قَلَىٰ﴾ [١٢]، ﴿ وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ [١٣].

ويجوز حذف مفعولي (أعطى) نحو ﴿ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ﴾[١٤]، وثانيهما فقط نحو ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ﴾[١٥]، وأوَّلهما فقط خلافًا للسُّهيلي نحو ﴿ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ﴾[١٦].

---

(١) المسد/ ٤. (٢) الأنعام/ ١٤٩. (٣) البقرة/ ١٣. (٤) الواقعة/ ٨٥. (٥) الفرقان/ ٤١.
(٦) تقدم برقم ٦٧٠ ص٤٠٥، وتكرر ص٤٩٢. (٧) تقدم برقم ٣٠٧.
(٨) تقدم برقم ٦٤٧ ص٣٨٢.
(٩) المجادلة/ ٤. (١٠) المجادلة/ ٤. (١١) يونس/ ٧٧. (١٢) الضحى/ ٣.
(١٣) طه/ ٧٧. (١٤) الليل/ ٥. (١٥) الضحى/ ٥. (١٦) التوبة/ ٢٩.

حذف الحال:

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول نحو ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ . سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[1] أي (قائلين ذلك)، ومثله ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[2] ويحتمل أنَّ الواو للحال وأنَّ القول المحذوف خبر، أي (وإسماعيل يقول)، كما أنَّ القول حُذف خبرًا للموصول في ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ﴾[3] ويحتمل أنَّ الخبر هنا ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ فالقول المحذوف نصبٌ على الحال، أو رفعٌ خبرًا أوَّل، أو لا موضع له لأنَّه بدلٌ من الصِّلة، هذا كلُّه إن كان (الَّذين) للكفَّار والعائد الواو، فإن كان للمعبودين (عيسى والملائكة والأصنام) والعائد محذوفٌ أي (اتَّخذوهم) فالخبر ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ وجملة القول حالٌ أو بدل.

حذف التَّمييز:

نحو (كم صمت؟) أي (كم يومًا)، وقال تعالى: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾[4]، ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾[5]، وهو شاذٌّ في باب (نعم) نحو "مَن توضَّأ يوم الجمعة فبها ونعمت"، أي (فبالرُّخصة أخذ ونعمت رخصة).

حذف الاستثناء:

وذلك بعد (إلاَّ) و(غير) المسبوقين بـ(ليس)، يُقال: (قبضت عشرةً ليس إلاَّ) أو (ليس غير)، وقد تقدَّم، وأجاز بعضهم ذلك بعد (لم يكن)،وليس بمسموع.

حذف حرف العطف:

بابه الشِّعر، كقول الحطيئة [من البسيط]:

إنَّ امرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ   بِرَمْلِ يَبْرِينَ جارًا شَدَّ ما اغْتَرَبا [6]

أي (ومنزله برمل يبرين)، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثَّانية صفةٌ ثانية لا معطوفة، وحكى أبو زيد (أكلت خبزًا لحمًا تمرًا) فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب، وحكى أبو الحسن (أعطه درهمًا درهمين ثلاثة)، وخُرِّج على إضمار (أو)، ويحتمل البدل المذكور، وقد خُرِّج على ذلك آيات:

إحداها ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾[7] أي (ووجوه) عطفًا على ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴾[8].

---

(١) الرعد/ ٢٣-٢٤. (٢) البقرة/ ١٢٧. (٣) الزمر/ ٣.

(٤) المدثر/ ٣٠. (٥) الأنفال/ ٦٥.

(٦) أهمله السيوطي.

(٧) الغاشية/ ٨. (٨) الغاشية/ ٢.

والثَّانية ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾[1] فيمن فتح الهمزة، أي (وأنَّ الدِّين) عطفًا على ﴿ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[2]، ويبعده أنَّ فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب، وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدلٌ من (أن) الأولى وصلتها، أو من ﴿ ٱلۡقِسۡطِۚ ﴾، أو معمول لـ﴿ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ على أنَّ أصله (الحاكم) ثمَّ حُوِّل للمبالغة.

والثَّالثة ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ ﴾[3] أي (وقلت)، وقيل: بل هو الجواب و﴿ تَوَلَّواْ ﴾ جواب سؤال مقدَّر، كأنَّه قيل: (فما حالهم إذ ذاك؟)، وقيل: ﴿ تَوَلَّواْ ﴾ حالٌ على إضمار (قد)، وأجاز الزَّمخشريُّ أن يكون ﴿ قُلۡتَ ﴾ استئنافًا، أي (إذا ما أتوك لتحملهم تولَّوا) ثمَّ قدِّر أنَّه قيل: (لم تولَّوا باكين؟) فقيل: ﴿ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ ﴾ ثمَّ وسط بين الشَّرط والجزاء.

حذف فاء الجواب:

هو مختصٌّ بالضَّرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها .... [4]

وقد مرَّ أنَّ أبا الحسن خرَّج عليه ﴿ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ ﴾[5].

حذف واو الحال:

تقدَّم في قوله [من الكامل]:

نَصفَ النَّهارُ الْماءُ غامِرُهُ .... [6]

أي (انتصف النَّهار والحال أن الماء غامرٌ هذا الغائص).

حذف (قد):

زعم البصريُّون أنَّ الفعل الماضي الواقع حالاً لا بدَّ معه من (قد) ظاهرةً نحو ﴿ وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم ﴾[7]، أو مضمرةً نحو ﴿ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾[8]، ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾[9]، وخالفهم الكوفيُّون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرًا لـ(كان)، كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام لبعض أصحابه: " أليس قد صلَّيت معنا؟ " وقول الشَّاعر [من الطويل]:

٧٤٧- وَكُنَّا حَسِبْنا كُلَّ بَيْضاءَ شَحْمَةً   عَشِيَّةَ لاقَيْنا جُذامًا وَحِمْيَرا [10]

(١) آل عمران/ ١٩. (٢) آل عمران/ ١٨. (٣) التوبة/ ٩٢.
(٤) هو الشاهد رقم ٧٦، وقد تكرر غير مرة. (٥) البقرة/ ١٨٠.
(٦) تقدم برقم ٦٧١ ص٤٠٧. (٧) الأنعام/ ١١٩. (٨) الشعراء/ ١١١. (٩) النساء/ ٩٠.
(١٠) قاله زفر بن الحارث بن معان بن يزيد الكلابي يوم مرج راهط، قوله: **كنَّا حسبنا**: أي كنا نطمع في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن، وهو من قولهم في المثل: ما كل بيضاء شحمة [٢/ ٩٣٠].

وخالفهم البصريُّون، وأجاز بعضهم (إنَّ زيدًا لقام) على إضمار (قد)، وقال الجميع: حقُّ الماضي المثبت المجاب به القسَم أن يُقرن باللام و(قد) نحو ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾(١)، وقيل في ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾(٢) إنَّه جوابٌ للقسَم على إضمار اللام و(قد) جميعًا للطُّول، وقال [من الطويل]:

حَلَفْتُ لَها بِاللهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ   لَنامُوا فَما إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صالِ (٣)

فأضمر (قد)، وأمَّا ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴾(٤) فزعم قومٌ أنَّه من ذلك، وهو سهوٌ؛ لأنَّ (ظلُّوا) مستقبل لأنَّه مرتَّبٌ على الشَّرط وسادٌّ مسدَّ جوابه، فلا سبيل فيه إلى (قد)؛ إذ المعنى (ليظلنَّ) ولكنَّ النُّون لا تدخل على الماضي.

حذف (لا) التبرئة:

حكى الأخفش (لا رجل وامرأة) بالفتح، وأصله (ولا امرأة) فحُذفت (لا) وبقي البناء للتَّركيب بحاله.

حذف (لا) النَّافية وغيرها:

يطَّرد ذلك في جواب القسَم إذا كان المنفيُّ مضارعًا نحو ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾(٥)، وقوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا   .... (٦)

ويقلُّ مع الماضي كقوله [من المتقارب]:

٧٤٨- فَإنْ شِئْتِ آلَيْتُ بَيْنَ الْمَقا   مِ والرُّكْنِ والْحَجَرِ الأَسْوَدِ
نَسِيتُكِ ما دامَ عَقْلِي مَعِي   أَمُدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ (٧)

ويسهِّله تقدُّم (لا) على القسَم كقوله [من الوافر]:

فَلا ـ واللهِ ـ نادَى الْحَيُّ قَوْمِي   .... (٨)

وسُمِع بدون القسَم كقوله [من الطويل]:

٧٤٩- وَقَوْلِي إذا ما أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ   يُلاقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ الْمُنَخَّلُ (٩)

وقد قيل به في ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾(١٠)، أي (لئلاَّ)، وقيل: المحذوف مضاف، أي (كراهة أن تضلُّوا).

---

(١) يوسف/ ٩١.   (٢) البروج/ ٤.
(٣) تقدم برقم ٢٦٧ ص١٤٦.   (٤) الروم/ ٥١.   (٥) يوسف/ ٨٥.
(٦) لامرئ القيس، وتمامه: **ولو قطَّعوا رأسي لديكِ وأوصالي**.   (٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٣١].
(٨) أهمله السيوطي، وهو للمتنخل الهذلي، وتمامه: **هدوءًا بالمساءة والعلاطِ**.
(٩) للنمر بن تولب، المعنى: أي إذا أرسلوا بعيرهم أقول: لا يعود أبدا، ولا يردُّه أحد؛ لما أجد في نفسي من الضعف [٢/ ٦٣٠].   (١٠) النساء/ ١٧٦.

حذف (ما) النّافية:

ذكر ابن معطٍ ذلك في جواب القسَم فقال في ألفيَّته:

وَإنْ أَتَـى الْجَـوابُ مَنْفِـيًّا بِـ(لا) أَوْ (ما)، كَقَوْلِي: والسَّما ما فَعَلا
فَـإنَّـهُ يَـجُـوزُ حَـذْفُ الْـحَـرْفِ إنْ أُمِـنَ الإلْباسُ حـالَ الْـحَذْفِ

قـال ابن الخبَّاز: وما رأيت في كتب النَّحو إلاَّ حذف (لا)، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف (ما)؛ لأنَّ التَّصرُّف في (لا) أكثر من التَّصرُّف في (ما). انتهى، وأنشد ابن مالك [من الطويل]:

٧٥٠- فَوَاللهِ ما نِلْتُمْ وَما نِيلَ مِنْكُمُ بِمُعْتَدل وفْق وَلا مُتقارِبِ [١]

وقال: أصله (ما ما نلتم)، ثمَّ في بعض كتبه قدَّر المحذوف (ما) النَّافية، وفي بعضها قدَّره (ما) الموصولة.

حذف (ما) المصدريَّة:

قاله أبو الفتح في قوله [من الوافر]:

بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا .... [٢]

والصَّواب أنَّ (آية) مضافة إلى الجملة كما مرَّ، وعكسه قول سيبويه في قوله [من الوافر]:

.... بِآيَةِ ما تُحِبُّونَ الطَّعاما [٣]

إنَّ (ما) زائدة، والصَّواب أنَّها مصدريَّة.

حذف (كي) المصدريَّة:

أجازه السِّيرافي نحو (جئت لتكرمني)، وإنَّما يقدِّر الجمهور هنا (أنْ) بعينها؛ لأنَّها أمُّ الباب فهي أولى بالتَّجوُّز.

حذف أداة الاستثناء:

لا أعلم أنَّ أحدًا أجازه، إلاَّ أنَّ السُّهيلي قال في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ﴾[٤] الآية: لا يتعلق الاستثناء بـ(فاعل)؛ إذ لم ينه عن أن يصل ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[٥] بقوله ذلك، ولا بالنَّهي؛ لأنَّك إذا قلت: (أنت منهيٌّ عن أن تقوم إلاَّ أن يشاء الله فلست بمنهيٍّ) فقد سلَّطته على أن يقوم ويقول: (شاء الله ذلك)، وتأويل ذلك أنَّ الأصل (إلاَّ قائلاً: إلاَّ أن يشاء الله) وحذف القول كثير. اهـ ، فتضمَّن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعًا، والصَّواب أنَّ الاستثناء مفرَّغٌ وأنَّ المستثنى مصدرٌ أو حال، أي (إلاَّ قولاً مصحوبًا بأن يشاء الله)، أو

---

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٣١].
(٢) تقدم ص٣٤١.
(٣) تقدم برقم ٦٠٠ ص٣٤١.
(٤) الكهف/ ٢٣.
(٥) الكهف/ ٢٤.

(إلاَّ متلبِّسًا بأن يشاء الله)، وقد علم أنَّه لا يكون القول مصحوبًا بذلك إلاَّ مع حرف الاستثناء فطُوي ذكره لذلك، وعليهما فالباء محذوفةٌ من (أن)، وقال بعضهم: يجوز أن يكون ﴿ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ كلمة تأبيد، أي (لا تقولنَّه أبدًا) كما قيل في ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾[1]؛ لأنَّ عودهم في ملَّتهم مِمَّا لا يشاؤه الله سبحانه.

وجوَّز الزَّمخشري أن يكون المعنى (ولا تقولنَّ ذلك إلاَّ أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه)، ولما قاله مبعد، وهو أنَّ ذلك معلومٌ في كلِّ أمر ونهي، ومبطل، وهو أنَّه يقتضي النَّهي عن قول: (إنِّي فاعلٌ ذلك غدًا) مطلقًا، وبهذا يُردُّ أيضًا قول من زعم أنَّ الاستثناء منقطع وقول من زعم أنَّ ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ كنايةٌ عن التَّأبيد.

حذف لام التَّوطئة:

﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[2]، ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[3]، ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ﴾[4]، بخلاف ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَسِرِينَ﴾[5].

حذف الجارِّ:

يكثر ويطَّرد مع (أنْ) و(أنَّ) نحو ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾[6] أي (بأن)، ومثله ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ ﴾، ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾[7]، ﴿ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾[8]، ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾[9] أي (ولأنَّ المساجد لله)، ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾[10] أي (بأنَّكم).

وجاء في غيرهما نحو ﴿ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[11] أي (قدَّرنا له)، ﴿ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾[12] أي (يبغون لها)، ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾[13]، أي (يخوِّفكم بأوليائه).

وقد يُحذف مع بقاء الجرِّ، كقول رؤبة وقد قيل له: (كيف أصبحت؟): (خيرٍ عافاك الله)، وقولهم: (بكم درهمٍ اشتريت؟)، ويُقال في القسَم: (ألله لأفعلنَّ).

حذف (أن) النَّاصبة:

هو مطَّردٌ في مواضعَ معروفة وشاذٌّ في غيرها، نحو (خذ اللِّصَّ قبلَ يأخذَك) و(مُره يحفرَها)، و(لا بدَّ من تَتْبَعَها)، وقال به سيبويه في قوله [من الطويل]:

---

(١) الأعراف/ ٨٩. (٢) المائدة/ ٧٣. (٣) الأنعام/ ١٢١. (٤) الأعراف/ ٢٣. (٥) هود/ ٤٧.
(٦) الحجرات/ ١٧. (٧) الشعراء/ ٨٢. (٨) المائدة/ ٨٤. (٩) الجن/ ١٨.
(١٠) المؤمنون/ ٣٥. (١١) يس/ ٣٩. (١٢) الأعراف/ ٤٥. (١٣) آل عمران/ ١٧٥.

٧٥١- .... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَما كِدْتُ أَفْعَلَهْ (١)

وقال المبرِّد: الأصل (أفعلها) ثمَّ حُذفت الألف ونُقلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أَولى من قول سيبويه؛ لأنَّه أضمر (أن) في موضعٍ حقُّها ألاَّ تدخل فيه صريحًا، وهو خبر (كاد)، واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفع الفعل بعد إضمار (أن) سهل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس، ومنه ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾(٢)، ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾(٣)، و(تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه)، وهو الأشهر في بيت طرفة [من الطويل]:

أَلاَ أَيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُرُ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟ (٤)

وقُرئ ﴿ أَعْبُدَ ﴾ بالنَّصب كما رُوي (أحضر) كذلك، وانتصاب (غير) في الآية على القراءتين لا يكون بـ(أعبد)؛ لأنَّ الصِّلة لا تعمل فيما قبل الموصول، بل بـ(تأمروني) و(أن أعبد) بدل اشتمال منه، أي (تأمروني بغير الله عبادته).

حذف لام الطَّلب:

هو مطَّردٌ عند بعضهم في نحو (قل له يفعل)، وجعل منه ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾(٥)، ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ﴾(٦)، وقيل: هو جوابٌ لشرطٍ محذوف أو جوابٌ للطَّلب، والحقُّ أنَّ حذفها مختصٌّ بالشِّعر، كقوله [من الوافر]:

مُحَمَّدُ، تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ .... (٧)

حذف حرف النِّداء:

نحو ﴿ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾(٨)، ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾(٩)، ﴿ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾(١٠)، وشذَّ في اسمي الجنس والإشارة في نحو (أصبح ليل) وقوله [من الطويل]:

.... بِمِثْلِكَ هَذا لَوْعَةٌ وَغَرامُ (١١)

ولَحَّن بعضهم المتنبِّي في قوله [من الكامل]:

---

(١) هو لبعض الطائيين يصف مظلمة همَّ بها ثمَّ صرف نفسه عنها، وقال العيني: هو لعامر بن جرير الطائي، وصدره: **فلم أر مثلها حباسة واحد، ونهنهت**: كففت، و**أفعله**: قيل: أصله (أفعلُها) فحذف الألف التي بعد الهاء وجعل فتحة الهاء على اللام، وقيل: الأصل: (أفعلنه)، حذف منه نون التأكيد [٢/ ٩٣١].

(٢) الزمر/ ٦٤. (٣) الروم/ ٢٤.

(٤) تقدم برقم ٥٦٠ ص٣١٢.

(٥) إبراهيم/ ٣١. (٦) الإسراء/ ٥٣.

(٧) تقدم برقم ٣٤٢ ص١٨٨.

(٨) الرحمن/ ٣١. (٩) يوسف/ ٢٩. (١٠) الدخان/ ١٨.

(١١) أهمله السيوطي، وهو لذي الرُّمَّة، وصدره: **إذا هملت عيني لها قال صاحبي**.

هَذِي بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسِيسا .... [1]

وأُجيب بأنَّ (هذي) مفعولٌ مطلق، أي (برزت هذه البرزة)، وردَّه ابن مالك بأنَّه لا يُشار إلى المصدر إلاَّ منعوتًا بالمصدر المشار إليه كـ(ضربته ذلك الضَّرب)، ويردُّه بيتٌ أنشده هو، وهو قوله [من الكامل]:

٧٥٢- يا عَمْرُو إنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صحابَتِي وَصَحابَتِيكَ ـ إخالُ ذاكَ ـ قَلِيلُ [2]

حذف همزة الاستفهام:

قد ذُكر في أوَّل الباب الأوَّل من هذا الكتاب.

حذف نون التَّوكيد:

يجوز في نحو (لأفعلنَّ) في الضَّرورة، كقوله [من الوافر]:

٧٥٣- فَلا وَأَبِي لَنَأْتِيَها جَمِيعًا وَلَوْ كانَتْ بِها عَرَبٌ وَرُومُ [3]

ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن، نحو (اضربَ الغلام) بفتح الباء، والأصل (اضربَن)، وقوله [من المنسرح]:

وَلا تُهِين الفَقِيرَ، عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ [4]

وإذا وُقف عليها تاليةً ضمَّةً أو كسرة ويُعاد حينئذٍ ما كان حُذف لأجلها فيقال في (اضربن يا قوم): اضربوا، وفي (اضربن يا هند): اضربي، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة، كقوله [من المنسرح]:

٧٥٤- اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ [5]

وقيل: ربَّما جاء في النَّثر، وخرَّج بعضهم عليه قراءة من قرأ ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾[6] بالفتح، وقيل إنَّ بعضهم ينصب بـ(لم) ويجزم بـ(لن)، ولك أن تقول: لعلَّ المحذوف فيهما الشَّديدة، فيُجاب بأنَّ تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى.

حذف نوني التَّثنية والجمع:

يحذفان للإضافة نحو ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ ﴾[7]، و﴿ إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ ﴾[8]، ولشبه الإضافة

---

(١) للمتنبي، أهمله السيوطي.

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٣٢].

(٣) هو لعبد الله بن رواحة من أبيات قالها في غزوة مؤتة [٢/ ٩٣٢].

(٤) تقدم برقم ٢٣٦ ص١٣١.

(٥) قيل: قاله طرفة بن العبد، وقال ابن بري: إنه مصنوع عليه، **اضربَ**: أصله اضربن بنون التأكيد الخفيفة حذفت للضرورة وبقيت الفتحة، و**قَوْنَس**: العظم الناتئ بين أذني الفرس [٢/ ٩٣٣].

(٦) الشرح/ ١. (٧) المسد/ ١. (٨) القمر/ ٢٧.

نحو (لا غلامي لزيد) و(لا مكرمي لعمرو) إذا لم تقدر اللاَّم مقحمة، ولتقصير الصِّلة نحو (الضاربا زيدًا) و(الضاربوا عمرًا)، وللاَّم السَّاكنة قليلاً نحو ﴿ لَذَآئِقُوا ٱلْعَذَابِ﴾(١) فيمن قرأه بالنَّصب، وللضَّرورة نحو قوله [من الطويل]:

هُما خُطَّتا: إمَّا إسارٌ وَمِنَّةٌ   وَإمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ (٢)

فيمن رواه برفع (إسار) و(منة)، وأما من خفض فبالإضافة، وفصل بين المتضايفين بـ(إمَّا) فلم ينفكَّ البيت عن ضرورة، واختُلف في قوله [من الخفيف]:

....   لا يَزالُونَ ضارِبِينَ القِبابِ (٣)

فقيل: الأصل (ضاربين ضاربي القباب)، وقيل: (للقباب)، كقوله [من الطويل]:

....   أَشارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصابِعُ (٤)

وقيل: (ضاربين) معربٌ إعراب (مساكين)، فنصبه بالفتحة لا بالياء.

حذف التَّنوين:

يُحذف لزومًا لدخول (أل) نحو (الرَّجل)، وللإضافة نحو (غلامك)، ولشبهها نحو (لا مال لزيد) إذا لم تقدَّر اللام مقحمة، فإن قُدِّرت فهو مضاف، ولمانع الصَّرف نحو (فاطمة)، وللوقف في غير النَّصب، وللاتِّصال بالضَّمير نحو (ضاربك) فيمن قال إنَّه غير مضاف، فأمَّا قوله [من الوافر]:

....   أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَراحِي (٥)

فضرورة، خلافًا لهشام، ثمَّ هو نون وقايةٍ لا تنوين، كقوله [من الطويل]:

وَلَيْسَ الْمُوافِينِي لِيُرْفَدَ خائِبًا   .... (٦)

إذ لا يجتمع التَّنوين مع (أل)، ولكون الاسم علمًا موصوفًا بما اتَّصل به وأُضيف إلى علمٍ من (ابن) و(ابنة) اتِّفاقًا أو (بنت) عند قوم من العرب، فأمَّا قوله [من الرجز]:

جارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ (٧)

فضرورة.

ويُحذف لالتقاء السَّاكنين قليلاً، كقوله [من المتقارب]:

---

(١) الصافات/ ٣٨.

(٢) لتأبَّط شرًّا، وسيتكرر ص٥٦٥.

(٣) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله، وصدره: **رُبَّ حيٍّ عرندسٍ ذي طلال**.

(٤) هو الشاهد رقم ١ ص٦.   (٥) تقدم برقم ٥١٧ ص٢٨٠.

(٦) تقدم ص٢٨٠.

(٧) أهمله السيوطي، وقائله الأغلب العجلي.

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ   وَلا ذاكِرَ اللهَ إلاَّ قَلِيلا [(١)]

وإنَّما آثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التَّنكير، وقرئ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ . ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[(٢)]، ﴿ وَلا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[(٣)] بترك تنوين (أحد) و(سابق) ونصب (النَّهار).

واختُلف لم ترك تنوين (غير) في نحو (قبضت عشرة ليس غير) فقيل: لأنَّه مبنيٌّ كـ(قبل) و(بعد)، وقيل: لنيَّة الإضافة وإن الضمة إعراب وغير متعيِّنة؛ لأنَّها اسم (ليس) لا محتملة لذلك وللخبريَّة، ويردُّه أنَّ هذا التَّركيب مطَّرد، ولا يحذف تنوين مضافٍ لغير مذكور باطِّراد إلاَّ إن أشبه في اللَّفظ المضاف نحو (قطع الله يد ورجل من قالها)، فإنَّ الأوَّل مضافٌ إلى المذكور، والثَّاني لمجاورته له مع أنَّه المضاف إليه في المعنى كأنَّه مضافٌ إليه لفظًا.

حذف (أل):

تُحذف للإضافة المعنويَّة، وللنِّداء نحو (يا رحمن) إلاَّ من اسم الله تعالى والجمل المحكيَّة، قيل: والاسم المشبَّه به نحو (يا الخليفة هيبةً)، وسُمع (سلامُ عليكم) بغير تنوين فقيل: على إضمار (أل)، ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه، والأصل (سلام الله عليكم)، وقال الخليل في (ما يحسن بالرَّجل خير منك أن يفعل كذا): هو على نيَّة (أل) في (خير)، ويردُّه أنَّها لا تجامع (من) الجارَّة للمفضول، وقال الأخفش: اللاَّم زائدة، وليس هذا بقياس، والتَّركيب قياسيٌّ، وقال ابن مالك: (خير) بدل، وإبدال المشتقِّ ضعيف، وأولى عندي أن يخرَّج على قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي   .... [(٤)]

حذف لام الجواب:

وذلك ثلاثة:

حذف لام جواب (لو) نحو ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا ﴾[(٥)].

وحذف لام (لقد) يحسن مع طول الكلام نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[(٦)].

---

(١) هو لأبي الأسود الدؤلي، استشهد سيبويه بالبيت على حذف التنوين من (**ذاكر**) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده، قال الأعلم: وفيه وجهان: إمَّا التشبيه بحذف النون الخفيفة لملاقاة ساكن نحو (اضرب الرجل)، وإما التشبيه بما حذف تنوينه من الأعلام الموصوفة بـ(ابن) مضاف إلى علم، قال: والأحسن أن يكون حذف التنوين للضرورة [٢/ ٩٣٣]، وقد تقدم برقم ٦٩٨ ص٤٤٦.

(٢) الإخلاص/ ١-٢.   (٣) يس/ ٤٠.

(٤) تقدم برقم ١٣٣ ص٨٧، وتكرر ص٣٤٨.

(٥) الواقعة/ ٧٠.   (٦) الشمس/ ٩.

وحذف لام (لأفعلنَّ) يختصُّ بالضَّرورة، كقوله عامر بن الطفيل [من الكامل]:

٧٥٥- وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ، فَإِنَّهُ فِرْغٌ، وَإِنَّ أَخاكمُ لَمْ يُثْأَرِ [(١)]

حذف جملة القسم:

كثيرٌ جدًّا، وهو لازمٌ مع غير الباء مِن حروف القسَم، وحيث قيل: (لأفعلنَّ) أو (لقد فعل) أو (لئن فعل) ولم يتقدَّم جملة قسم فثمَّ جملة قسم مقدَّرة نحو ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾[(٢)] الآية، ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾[(٣)]، ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾[(٤)].

واختُلف في نحو (لزيد قائم) ونحو (إن زيدًا قائم) أو (لقائم) هل يجب كونه جوابًا لقسمٍ أو لا.

حذف جواب القسم:

يجب إذا تقدَّم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأوَّل نحو (زيدٌ قائمٌ والله)، ومنه (إن جاءني زيدٌ والله أكرمته)، والثَّاني نحو (زيدٌ والله قائم)، فإن قلت: (زيدٌ والله إنَّه قائم) أو (لقائم) احتمل كون المتأخِّر عنه خبرًا عن المتقدِّم عليه، واحتمل كونه جوابًا وجملة القسَم وجوابه الخبر.

ويجوز في غير ذلك نحو ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ﴾[(٥)] الآيات، أي (لتبعثنَّ)، بدليل ما بعده، وهذا المقدَّر هو العامل في ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ﴾[(٦)] أو عامله (اذكر)، وقيل: الجواب ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[(٧)]، وهو بعيدٌ لبعده.

ومثله ﴿ قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴾[(٨)] أي (ليهلكنَّ) بدليل ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[(٩)]، أو (إنَّك لمنذر) بدليل ﴿ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ ﴾[(١٠)]، وقيل: الجواب مذكور، فقال الأخفش: ﴿ قَدْ عَلِمْنَا ﴾[(١١)] وحُذفت اللاَّم للطُّول مثل ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[(١٢)]، وقال ابن كيسان: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ ﴾[(١٣)] الآية، الكوفيوُّن ﴿ بَلْ عَجِبُوٓاْ ﴾[(١٤)]، والمعنى (لقد عجبوا)، بعضهم ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ ﴾[(١٥)].

ومثله ﴿ صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾[(١٦)]، أي (إنَّه لمعجز) أو (إنَّك لمن المرسلين) أو (ما الأمر كما يزعمون)، وقيل: مذكور، فقال الكوفيُّون والزَّجَّاج: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ ﴾[(١٧)]، وفيه بُعد، الأخفش ﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾[(١٨)]، الفـرَّاء وثـعلب ﴿ صٓ ﴾ ؛ لأنَّ مـعناها

---

(١) هو لعامر بن الطفيل [٢/ ٩٣٥]. (٢) النمل/ ٢١. (٣) آل عمران/ ١٥٢.
(٤) الحشر/ ١٢. (٥) النازعات/ ١. (٦) النازعات/ ٦. (٧) النازعات/ ٢٦.
(٨) سورة ق/ ١. (٩) سورة ق/ ٣٦. (١٠) سورة ق/ ٢. (١١) سورة ق/ ٣.
(١٢) الشمس/ ٩. (١٣) سورة ق/ ١٨. (١٤) سورة ق/ ٢. (١٥) سورة ق/ ٣٧.
(١٦) سورة ص/ ١. (١٧) سورة ص/ ٦٤. (١٨) سورة ص/ ١٤.

(صدق الله)، ويردُّه أنَّ الجواب لا يتقدَّم، وقيل ﴿ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا ﴾[1] وحُذفت اللاَّم للطُّول.

حذف جملة الشَّرط:

هو مطَّرد بعد الطَّلب نحو ﴿ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾[2] أي (فإن تتَّبعوني يحببكم الله)، ﴿ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ ﴾[3]، ﴿ رَبَّنَآ أَخِّرۡنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ نُّجِبۡ دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ﴾[4].

وجاء بدونه نحو ﴿ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾[5]، أي (فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإيَّاي فاعبدون في غيرها)، ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ ﴾[6] أي (إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي)، ﴿ أَوۡ تَقُولُواْ لَوۡ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمۡۚ فَقَدۡ جَآءَكُم بَيِّنَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞۚ فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[7] أي (إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بيِّنة، وإن كذَّبتم فلا أحد أكذب منكم، فمن أظلم؟)، وإنَّما جُعلت هذه الآية من حذف جملة الشَّرط فقط وهي من حذفها وحذف جملة الجواب لأنَّه قد ذُكر في اللَّفظ جملةٌ قائمةٌ مقام الجواب، وذلك يُسمَّى جوابًا تجوُّزًا كما سيأتي.

وجعل منه الزَّمخشريُّ وتبعه ابن مالك بدر الدين ﴿ فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ ﴾[8]، أي (إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم)، ويردُّه أنَّ الجواب المنفيَّ بـ(لم) لا تدخل عليه الفاء.

وجعل منه أبو البقاء ﴿ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ ﴾[9]، أي (إن أردت معرفته فذلك)، وهو حسن.

وحذْفُ جملة الشَّرط بدون الأداة كثير، كقوله [من الوافر]:

٧٥٦- فَطَلِّقْها؛ فَلَسْتَ لَها بِكُفْءٍ   وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسامُ[10]

أي (وإن لا تطلِّقها).

حذف جملة جواب الشَّرط:

وذلك واجبٌ إن تقدَّم عليه أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب، فالأوَّل نحو (هو ظالمٌ إن فعل)، والثَّاني نحو (هو إن فعل ظالم)، ﴿ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ﴾[11]، ومنه (والله إن جاءني زيدٌ لأكرمنَّه)، وقول ابن معط:

اللَّفْظُ إنْ يُفِدْ هُوَ الكَلامُ

---

(١) سورة ص/ ٣.   (٢) آل عمران/ ٣١.   (٣) مريم/ ٤٣.   (٤) إبراهيم/ ٤٤.

(٥) العنكبوت/ ٥٦.   (٦) الشورى/ ٩.   (٧) الأنعام/ ١٥٧.   (٨) الأنفال/ ١٧.

(٩) الماعون/ ٢.

(١٠) هو للأحوص، قوله: **وإلاَّ يعلُ** فيه حذف فعل الشرط، أي وإن لم تطلقها، و**مفرق** الرأس: ما يتفرق الشعر في مقدمه، و**الحُسام**: السيف القاطع [٢/ ٧٦٧].   (١١) البقرة/ ٧٠.

إمَّا من ذلك ففيه ضرورة، وهي حذف الجواب مع كون الشَّرط مضارعًا، وإمَّا الجواب الجملة الاسميَّة وجملتا الشَّرط والجواب خبر، ففيه ضرورةٌ أيضًا، وهي حذف الفاء، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها .... (١)

ووهم ابن الخبَّاز إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو ﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾(٢) الآية، أي (فافعل)، ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾(٣) الآية، أي (لَما آمنوا به)، بدليل ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾(٤)، والنَّحويُّون يقدِّرون (لكان هذا القرآن)، وما قدَّرته أظهر، ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ﴾(٥)، أي (لارتدعتم وما ألهاكم التَّكاثر)، ﴿ وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾(٦)، أي (ما تُقُبِّل منه)، ﴿ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾(٧) أي (لأدرككم)، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾(٨) أي (أعرضوا)، بدليل ما بعده، ﴿ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾(٩) أي (تطيَّرتم)، ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾(١٠) أي (لنفد)، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ ﴾(١١) أي (لرأيت أمرًا فظيعًا)، ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾(١٢) أي (لهلكتم)، ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ ﴾(١٣)، قال الزَّمخشري: تقديره (ألستم ظالمين؟) بدليل ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾(١٣)، ويردُّه أنَّ جملة الاستفهام لا تكون جوابًا إلاَّ بالفاء، مؤخَّرةً عن الهمزة نحو (إن جئتك أفما تحسن إليَّ؟)، ومقدَّمةً على غيرها نحو (فهل تحسن إليَّ؟).

تنبيه:

التَّحقيق أنَّ من حذف الجواب مثل ﴿ مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ ﴾(١٤)؛ لأنَّ الجواب مسبَّب عن الشَّرط، وأجل الله آتٍ سواءٌ أُوجد الرَّجاء أم لم يُوجد، وإنَّما الأصل (فليبادر بالعمل فإنَّ أجل الله لآتٍ)، ومثله ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ ﴾(١٥)، أي (فاعلم أنَّه غنيٌّ عن جهرك) ﴿ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ ﴾(١٥)، ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ ﴾(١٦) أي (فتصبَّر) ﴿ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾(١٦)، ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ﴾(١٧) أي (فاصبروا) ﴿ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾(١٧)،

---

(١) تقدم برقم ٧٦، وتكرر غير مرة.

(٢) الأنعام/ ٣٥. (٣) الرعد/ ٣١. (٤) الرعد/ ٣٠. (٥) التكاثر/ ٥.

(٦) آل عمران/ ٩١. (٧) النساء/ ٧٨. (٨) يس/ ٤٥. (٩) يس/ ١٩.

(١٠) الكهف/ ١٠٩. (١١) السجدة/ ١٢. (١٢) النور/ ١٠. (١٣) الأحقاف/ ١٠.

(١٤) العنكبوت/ ٥. (١٥) طه/ ٧. (١٦) فاطر/ ٤. (١٧) آل عمران/ ١٤٠.

﴿ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾[1]، أي (يفعل الفواحش والمنكرات) ﴿ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ﴾[1]، ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[2]، أي (يغلب) ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾[2]، ﴿ وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ ﴾[3]، أي (فلا تؤذوهم بقول ولا فعلٍ فإنَّ الله يسمع ذلك ويعلمه)، ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ ﴾[4]، أي (فلا لوم عليَّ) ﴿ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم ﴾[4].

حذف الكلام بجملته:

يقع ذلك باطِّرادٍ في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، يُقال: (أقام زيدٌ؟) فتقول: (نعم)، و(ألم يقم زيد؟) فتقول: (نعم) إن صدَّقت النَّفي و(بلى) إن أبطلته، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

٧٥٧- قالُوا: أخِفْتَ؟ فَقُلْتُ: إنَّ، وخِيفَتِي ... ما إنْ تَزالُ مَنُوطَةً بِرَجائِي [5]

فإنَّ (إنَّ) هنا بمعنى (نعم)، وأمَّا قوله [من الكامل]:

وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلا ... كَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إنَّهْ [6]

فلا يلزم كونه من ذلك، خلافًا لأكثرهم؛ لجواز ألاَّ تكون الهاء للسَّكت، بل اسمًا لـ(إن) على أنَّها المؤكِّدة والخبر محذوف، أي (إنَّه كذلك).

الثَّاني: بعد (نعم) و(بئس) إذا حُذف المخصوص، وقيل إنَّ الكلام جملتان نحو ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾[7].

والثَّالث: بعد حروف النِّداء في مثل ﴿ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ﴾[8] إذا قيل إنَّه على حذف المنادى، أي (يا هؤلاء).

الرَّابع: بعد (إن) الشَّرطيَّة، كقوله [من الرجز]:

٧٥٨- قالَتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلْمَى، وَإنْ
كانَ فَقِيرًا مُعْـدِمًا؟ قالَـتْ: وَإنْ [9]

أي (وإن كان كذلك رضيته).

الخامس: في قولهم: (افعل هذا إمَّا لا)، أي (إن كنت لا تفعل غيره فافعله).

---

(١) النور/ ٢١. (٢) المائدة/ ٥٦. (٣) البقرة/ ٢٢٧. (٤) هود/ ٥٧.

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٣٦].

(٦) تقدم برقم ٤٦ ص٣٢.

(٧) سورة ص/ ٤٤. (٨) يس/ ٢٦.

(٩) قيل: هو لرؤبة، وفيه شاهد آخر على دخول التنوين الغالي في (إن)، أورده كذلك المصنف في التوضيح بلفظ (وإنن) في الموضعين [٢/ ٩٣٦].

حذف أكثر من جملة:

في غير ما ذُكر، أنشد أبو الحسن [من الخفيف]:

٧٥٩- إنْ يَكُنْ طِبُّكِ الدَّلال فَلَو فِي   سالِفِ الدَّهْرِ والسِّنِين الخَوالِي (١)

أي (إن كان عادتك الدَّلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك)، وقالوا في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾(٢) إنَّ التَّقدير (فضربوه فحيي فقلنا: كذلك يحيي الله)، وفي قوله تعالى: ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴾(٣) الآية إنَّ التَّقدير (فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرُّؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له: يا يوسف)، وفي قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ ﴾(٤) إنَّ التَّقدير (فأتياهم فأبلغاهم الرِّسالة فكذَّبوهما فدمَّرناهم).

تنبيه:

الحذف الَّذي يلزم النَّحويَّ النَّظر فيه هو ما اقتضته الصِّناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاءٍ أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوفٍ عليه، أو معمولاً بدون عامل نحو ﴿ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾(٥)، ونحو ﴿ قَالُوا خَيْرًا ﴾(٦)، ونحو (خير عافاك الله)، وأمَّا قولهم في نحو ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾(٧) إنَّ التَّقدير (والبرد)، ونحو ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾(٨) إنَّ التَّقدير (ولم تعبِّدني) ففضولٌ في فنِّ النَّحو، وإنَّما ذلك للمفسِّر، وكذا قولهم: يُحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، ونحو ذلك فإنَّه تطفُّلٌ منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريًا على عادتهم وأُنشد متمثِّلا:

وَهَلْ أَنا إلاَّ مِنْ غَزِيَّة، إنْ غَوَتْ   غَوَيْتُ، وَإنْ تَرْشُدْ غزيَّةُ أَرْشدِ؟ (٩)

بل لأنِّي وضعتُ الكتاب لإفادة متعاطي التَّفسير والعربيَّة جميعًا، وأمَّا قولهم في (راكب النَّاقة طليحان) إنَّه على حذف عاطفٍ ومعطوف، أي (والنَّاقة) فلازمٌ لهم؛ ليُطابق الخبر المخبر عنه، وقيل: هو على حذف مضاف، أي (أحد طليحين)، وهذا لا يتأتَّى في نحو (غلام زيد ضربتهما).

---

(١) هو لعبيد بن الأبرص، **الطِّبّ**: العادة، و**الدَّلال**: التحاشي والتمانع على المحب، وفعله دلَّ يدِلُّ من باب ضرب يضرب، و**الخوالي**: المواضي، جمع خالية، يقول: إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه، والبيت استشهد به ابن مالك على حذف فعل (لو) الشرطية شرطها وجوابها، فإن تقديره: فلو كان ذلك في سالف الدهر لاحتملناه [٢/ ٩٣٧].

(٢) البقرة/ ٧٣.   (٣) يوسف/ ٤٥.   (٤) الفرقان/ ٣٦.

(٥) العنكبوت/ ٦١.   (٦) النحل/ ٣٠.   (٧) النحل/ ٨١.   (٨) الشعراء/ ٢٢.

(٩) هذا من قصيدة لدريد بن الصمة الجشمي [٢/ ٩٣٨].

الباب السَّادس

في التَّحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصَّواب خلافها

وهي كثيرة، والَّذي يحضرني الآن منها عشرون موضعًا:

أحدها: قولهم في (لو) إنَّها حرف امتناعٍ لامتناع، وقد بيَّنَّا الصَّواب في ذلك في فصل (لو) وبسطنا القول فيه بما لم نُسبق إليه.

الثَّاني: قولهم في (إذا) غير الفجائيَّة إنَّها ظرفٌ لما يُستقبل من الزَّمان وفيها معنى الشَّرط غالبًا، وذلك مَعيبٌ من جهات:

إحداها أنَّهم يذكرونه في كلِّ موضعٍ، وإنَّما ذلك تفسيرٌ للأداة من حيث هي، وعلى المعرب أن يبيِّن في كلِّ موضعٍ هل هي متضمِّنةٌ لمعنى الشَّرط أو لا، وأحسن مِمَّا قالوه أن يُقال: إذا أُريد تفسيرها من حيث هي ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه صالحٌ لغير ذلك.

والثَّانية أنَّ العبارة الَّتي تُلقى للمتدرِّبين يُطلب فيها الإيجاز لتخفَّ على الألسنة؛ إذ الحاجة داعيةٌ إلى تكرارها، وكان أخصر من قولهم: (لما يُستقبل من الزَّمان) أن يقولوا: (مستقبل).

والثَّالثة أنَّ المراد أنَّها ظرفٌ موضوعٌ للمستقبل، والعبارة موهمةٌ أنَّها محلٌّ للمستقبل، كما تقول: (اليوم) ظرفٌ للسَّفر، فإنَّ الزَّمان قد يُجعل ظرفًا للزَّمان مجازًا كما تقول: (كتبته في يوم الخميس في عام كذا) فإنَّ الثَّاني حالٌ من الأوَّل، فهو ظرفٌ له على الاتِّساع، ولا يكون بدلاً منه؛ إذ لا يُبدل الأكثر من الأقلِّ على الأصحِّ، ولو قالوا: (ظرفٌ مستقبل) لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين.

والرَّابعة أنَّ قولهم: (غالبًا) راجعٌ إلى قولهم: (فيه معنى الشَّرط)، كذا يفسِّرونه، وذلك يقتضي أنَّ كونه ظرفًا وكونه للزَّمان وكونه للمستقبل لا يتخلَّفن، وقد بيَّنَّا في بحث (إذا) أنَّ الأمر بخلاف ذلك.

الثَّالث: قولهم: (النَّعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة)، وإنَّما ذلك في النَّعت الحقيقيِّ، فأمَّا السَّببيُّ فإنَّما يتبع في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التَّعريف والتَّنكير، وأمَّا الإفراد والتَّذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل، تقول: (مررت برجلين قائمٌ أبواهما) و(برجال قائم آباؤهم) و(برجل قائمة أمُّه) و(بامرأة قائم أبوها)، وإنَّما يقول: (قائمَين أبواهما) و(قائمِين آباؤهم) من يقول: (أكلوني البراغيث)، وفي التَّنزيل ﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾[1]، غير أنَّ الصِّفة الرَّافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تُفرد وأن تُكسر، وهو أرجح على الأصحِّ، كقوله [من الطويل]:

---

(١) النساء/ ٧٥.

٧٦٠- بَكَرْتُ عَلَيْهِ بَكْرَةً فَوَجَدْتُهُ   قُعُودًا عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَواذِلُهْ [١]

وصحَّ الاستشهاد بالبيت لأنَّ هذا الحكم ثابتٌ أيضًا للخبر والحال.

والرَّابع: قولهم في نحو ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾[٢] إنَّ (رغدًا) نعت مصدر محذوف، ومثله ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾[٣]، وقول ابن دريد [من الرجز]:

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ   مِثْلَ اشْتِعالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَى [٤]

أي (أكلاً رغدًا) و(ذكرًا كثيرًا) و(اشتعالاً مثل اشتعال النَّار).

قيل: ومذهب سيبويه والمحقِّقين خلاف ذلك، وأنَّ المنصوب حالٌ من ضمير مصدر الفعل، والأصل (فكلاه) و(اشتعله)، أي (فكلا الأكل) و(اشتعل الاشتعال)، ودليل ذلك قولهم: (سير عليه طويلاً) ولا يقولون: (طويل)، ولو كان نعتًا للمصدر لجاز، وبدليل أنَّه لا يُحذف الموصوف إلاَّ والصِّفة خاصَّةٌ بجنسه، تقول: (رأيت كاتبًا) ولا تقول: (رأيت طويلاً)؛ لأنَّ الكتابة خاصَّةٌ بجنس الإنسان دون الطُّول.

وعندي فيما احتجُّوا به نظر، أمَّا الأوَّل فلجواز أنَّ المانع من الرَّفع كراهية اجتماع مجازين: حذف الموصوف، وتصيير الصِّفة مفعولاً على السعة، ولهذا يقولون: (دخلت الدَّار) بحذف (في) توسُّعًا، ومنعوا (دخلت الأمر)؛ لأنَّ تعلُّق الدُّخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنَّهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان فيقولون: (سيرَ عليه زمنٌ طويل)، فإذا حذفوا الزَّمان قالوا: (طويلاً) بالنَّصب لما ذكرنا، وأما الثَّاني فلأنَّ التَّحقيق أنَّ حذف الموصوف إنَّما يتوقَّف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ . أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[٥] أي (دروعًا سابغاتٍ)، وممَّا يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم: (اشتمل الصَّمَّاء) أي (الشملة الصَّمَّاء) والحاليَّة متعذِّرة لتعريفه.

والخامس: قولهم: (الفاء جواب الشَّرط)، والصَّواب أن يُقال: (رابطةٌ لجواب الشَّرط)، وإنَّما جواب الشَّرط الجملة.

والسَّادس: قولهم: (العطف على عاملين)، والصَّواب (على معمولي عاملين).

والسَّابع: قولهم: (بل) حرف إضراب، والصَّواب (حرف استدراك وإضراب)؛ فإنَّها بعد النَّفي والنَّهي بمنزلة (لكن) سواء.

---

(١) هذا من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى، **والصريم**: قال ابن قتيبة: جمع صريمة، وهي القطعة من الرمل تنقطع من معظمه، قال أبو عبيدة: الصريم: الليل، ويقال: الصريم: الصبح؛ لأنه يصرم بين الليل والنهار، و**عواذله**: يعذلنه على إنفاق ماله [٢/ ٩٤٠].

(٢) البقرة/ ٣٥.

(٣) آل عمران/ ٤١.

(٤) تقدم ص٣٥٣.

(٥) سبأ/ ١٠-١١.

والثَّامن: قولهم في نحو (ائتني أكرمك) إنَّ الفعل مجزومٌ في جواب الأمر، والصَّحيح أنَّه جوابٌ لشرطٍ مقدَّر، وقد يكون إنَّما أرادوا تقريب المسافة على المتعلِّمين.

والتَّاسع: قولهم في المضارع في مثل (يقوم زيد): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لخلوِّه من ناصبٍ وجازم، والصَّواب أن يُقال: (مرفوعٌ لحلوله محلَّ الاسم)، وهو قول البصريِّين، وكأنَّ حاملهم على ما فعلوا إرادة التَّقريب، وإلاَّ فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريِّين في ذلك ثمَّ إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك؟

والعاشر: قولهم: امتنع نحو (سكران) من الصَّرف للصِّفة والزِّيادة، ونحو (عثمان) للعلميَّة والزِّيادة، وإنَّما هذا قول الكوفيِّين، فأمَّا البصريُّون فمذهبهم أنَّ المانع الزِّيادة المشبهة لألفي التَّأنيث، ولهذا قال الجرجاني: "وينبغي أن تُعدَّ موانع الصَّرف ثمانية لا تسعة، وإنَّما شرطت العلميَّة أو الصِّفة لأنَّ الشَّبه لا يتقوَّم إلاَّ بأحدهما"، ويلزم الكوفيِّين أن يمنعوا صرف نحو (عفريت) علمًا، فإن أجابوا بأنَّ المعتبر هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علَّة الاختصاص فلا يجدون مصرفًا عن التَّعليل بمشابهة ألفي التَّأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريُّون.

والحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[1] إنَّ الواو نائبةٌ عن (أو)، ولا يُعرف ذلك في اللُّغة، وإنَّما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسِّرين، وأمَّا الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسَّمى بـ"الرِّسالة المعربة عن شرف الإعراب": القول فيها بأنَّ الواو بمعنى (أو) عجزٌ عن درك الحقِّ، فاعلموا أنَّ الأعداد الَّتي تجمع قسمان: قسمٌ يُؤتى به ليضمَّ بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول نحو ﴿ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[2]، ﴿ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[3]،

وقسمٌ يؤتى به لا لِيُضمَّ بعضه إلى بعض، وإنَّما يراد به الانفراد لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة، كهذه الآية وآية سورة فاطر، وقال: أي منهم جماعةٌ ذوو جناحين وجماعةٌ ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو أربعة أربعة، فكلُّ جنسٍ مفرد بعدد، وقال الشاعر [من الطويل]:

٧٦١- وَلَكِنَّما أَهْلِي بِوادٍ أَنِيسُهُ   ذِئابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنًى وَمَوْحَدُ[4]

---

(١) النساء/ ٣. (٢) البقرة/ ١٩٦. (٣) الأعراف/ ١٤٢.

(٤) هذا من قصيدة لساعدة بن جؤيَّة، وأورد المصنف البيت مستشهدًا به على استعمال (**مثنى**) و(**موحد**) نعتين لـ(**ذئاب**)، أو خبرين لمبتدأ محذوف، أي بعضهم مثنى وبعضهم موحد، وقيل: هما بدلان من (**ذئاب**)، ورده أبو حيان بقلة ولائهما العوامل، والإبدال إنما يكون بالأسماء التي بابها أن تلي العوامل [٢/ ٩٤٢].

ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى: ﴿ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾[1]، وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبِّي في غير موضع التَّقسيم فقال [من الوافر]:

أُحادٌ أَمْ سُداسٌ في أُحادِ   لُيَيْلَتُنا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنادِي [2]

وقال الزَّمخشريُّ: فإن قلت: الذي أُطلق للنَّاكح في الجمع أن يجمع بين اثنتين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التَّكرير في مثنى وثلاث ورباع؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجب التَّكرير لِيُصيب كل ناكحٍ يريد الجمع ما أراده من العدد الَّذي أُطلق له، كما تقول للجماعة: (اقتسموا هذا المالَ درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة)، ولو أفردت لم يكن له معنى، فإن قلت: لم جاء العطف بالواو دون (أو)؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور، ولو جئت فيه بـ(أو) لأعلمت أنَّه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلاَّ على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنيةٍ وبعضها على تثليثٍ وبعضها على تربيع، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الَّذي دلَّت عليه الواو، وتحريره أنَّ الواو دلَّت على إطلاق أن يأخذ النَّاكحون مَن أرادوا نكاحها من النِّساء على طريق الجمع، إن شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد، وإن شاؤوا متَّفقين فيها، محظورًا عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت واو الثَّمانية وجعل منها ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[3]، وقد مضى في باب الواو أنَّ ذلك لا حقيقة له، واختُلف فيها هنا فقيل: عاطفة خبر هو جملة على خبرٍ مفرد، والأصل (هم سبعة وثامنهم كلبهم)، وقيل: للاستئناف، والوقف على (سبعة)، وإنَّ في الكلام تقريرًا لكونهم سبعة، وكأنَّه لَمَّا قيل: (سبعة) قيل: (نعم، وثامنهم كلبهم) واتَّصل الكلامان، ونظيره ﴿ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً ﴾[4] الآية؛ فإنَّ ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾[4] ليس من كلامها، ويؤيِّده أنَّه قد جاء في المقالتين الأُوليين ﴿ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾[5]، ولم يجئ مثله في هذه المقالة، فدلَّ على مخالفتها لهما فتكون صدقًا، ولا يُردُّ ذلك بقوله تعالى: ﴿ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[5]؛ لأنَّه يمكن أن يكون المراد (ما يعلم عدَّتهم أو قصَّتهم قبل أن نتلوها عليك إلاَّ قليلٌ من أهل الكتاب الَّذين عرفوه من الكتب)، وكلام الزَّمخشريِّ يقتضي أنَّ القليل هم الَّذين قالوا: (سبعة) فيندفع الإشكال أيضًا، ولكنَّه خلاف الظَّاهر، وقيل: هي واو الحال أو الواو الدَّاخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم بالصِّفة كـ(مررت برجل ومعه سيف)، فأمَّا الواو الأولى فلا حقيقة لها، وأمَّا واو الحال فأين عامل الحال إن قدَّرت (هم ثلاثة) أو (هؤلاء ثلاثة)؟ فإن قيل على التَّقدير الثَّاني: هو من باب ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾[6] قلنا: العامل المعنويُّ لا يُحذف.

---

(١) البقرة/ ١٩٦.   (٢) للمتنبي، أهمله السيوطي.

(٣) الكهف/ ٢٢.   (٤) النمل/ ٣٤.   (٥) الكهف/ ٢٢.   (٦) هود/ ٧٢.

الثَّاني عشر: قولهم: (المؤنَّث المجازيُّ يجوز معه التَّذكير والتَّأنيث)، وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصَّواب تقييده بالمسند إلى المؤنَّث المجازيِّ، وبكون المسند فعلاً أو شبهه، وبكون المؤنَّث ظاهرًا، وذلك نحو (طلع الشَّمس) و(يطلع الشَّمس) و(أطالعٌ الشَّمس؟)، ولا يجوز (هذا الشَّمس) ولا (هو الشَّمس) ولا (الشَّمس هذا) أو (هو)، ولا يجوز في غير ضرورة (الشَّمس طلع)، خلافًا لابن كيسان، واحتجَّ بقوله [من المتقارب]:

٧٦٢- .... وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها (١)

قال: وليس بضرورة؛ لتمكُّنه من أن يكون (أبقلَتِ ابْقالها) بالنَّقل، ورُدَّ بأنَّا لا نسلِّم أنَّ هذا الشَّاعر مِمَّن لغته تخفيف الهمزة بنقلٍ أو غيره.

الثَّالث عشر: قولهم: (ينوب بعض حروف الجرِّ عن بعض)، وهذا أيضًا مِمَّا يتداولونه ويستدلُّون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم: (ينوب)، وحينئذٍ فيتعذَّر استدلالهم به؛ إذ كلُّ موضعٍ ادَّعوا فيه ذلك يُقال لهم فيه: لا نسلِّم أنَّ هذا مِمَّا وقعت فيه النِّيابة، ولو صحَّ قولهم لجاز أن يُقال: (مررت في زيد) و(دخلت من عمرو) و(كتبت إلى القلم)، على أنَّ البصريِّين ومَن تابعهم يرون في الأماكن الَّتي ادُّعيتْ فيها النِّيابة أنَّ الحرف باقٍ على معناه، وأنَّ العامل ضُمِّن معنى عاملٍ يتعدَّى بذلك الحرف؛ لأنَّ التَّجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف.

الرَّابع عشر: قولهم: (إنَّ النَّكرة إذا أُعيدت نكرةً كانت غير الأولى، وإذا أُعيدت معرفةً أو أُعيدت المعرفة معرفةً أو نكرة كان الثَّاني عين الأوَّل)، وحملوا على ذلك ما رُوي " لن يغلب عسرٌ يسرين " ، قال الزَّجَّاج: ذُكر (العسر) مع الألف واللاَّم، ثمَّ ثُنِّي ذكره فصار المعنى (إنَّ مع العسر يسرين). اهـ ، ويشهد للصُّورتين الأُولَيين أنَّك تقول: (اشتريت فرسًا ثم بعتُ فرسًا) فيكون الثَّاني غير الأوَّل، ولو قلت: (ثمَّ بعت الفرس) لكان الثَّاني عين الأوَّل، وللرَّابع قول الحماسيِّ [من الهزج]:

٧٦٣- صَفَحْنا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنا: القَوْمُ إِخْوانُ
عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يرْجِعْـ ـنَ قَوْمًا كالَّذِيَ كانُوا (٢)

ويشكل على ذلك أمورٌ ثلاثة:

أحدها أنَّ الظَّاهر في آية ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾(٣) أنَّ الجملة الثَّانية تكرارٌ للجملة الأولى، كما تقول: (إنَّ لزيد دارًا إنَّ لزيد دارا)، وعلى هذا فالثَّانية عين الأولى.

---

(١) هو لرجل طائي، وهو عامر بن جُوَين، وصدره: **فلا مُزنةٌ ودقتْ وَدقَها** [٢/ ٩٤٣].
(٢) هما من قصيدة للفِند الزِّمَّاني قالها في حرب البسوس [٢/ ٩٤٤]. (٣) الشرح/ ١.

والثَّاني أنَّ ابن مسعود قال: (لو كان العسر في جحرٍ لطلبه اليُسر حتَّى يدخل عليه؛ إنَّه لن يغلب عسرٌ يسرين) مع أنَّ الآية في قراءته وفي مصحفه مرَّة واحدة، فدلَّ على ما ادَّعينا من التَّأكيد، وعلى أنَّه لم يستفد تكرُّر اليسر من تكرُّره، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فهمه مِمَّا في التَّنكير من التَّفخيم فتأوَّله بيسر الدَّارين.

والثَّالث أنَّ في التَّنزيل آياتٌ ترد هذه الأحكام الأربعة، فيُشكل على الأوَّل قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ﴾[1] الآية، ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[2] والله إلهٌ واحدٌ سبحانه وتعالى، وعلى الثَّاني قوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾[3]؛ فالصُّلح الأوَّل خاصٌّ، وهو الصُّلح بين الزَّوجين، والثَّاني عامٌّ، ولهذا يُستدلُّ بها على استحباب كلِّ صلحٍ جائز، ومثله ﴿ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ ﴾[4] والشَّيء لا يكون فوق نفسه، وعلى الثَّالث قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ ﴾[5]؛ فإنَّ الملك الأوَّل عامٌّ والثَّاني خاصٌّ، ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[6]؛ فإنَّ الأوَّل العمل والثَّاني الثَّواب، ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾[7]؛ فإنَّ الأولى القاتلة والثانية المقتولة، وكذلك بقية الآية، وعلى الرَّابع ﴿ يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[8]، وقوله [من الطويل]:

٧٦٤- .... إذِ النَّاسُ ناسٌ والزَّمانُ زَمانُ [9]

فإنَّ الثَّاني لو ساوى الأوَّل في مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، وإنَّما هذا من باب قوله [من الرجز]:

أَنا أَبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي [10]

أي (وشعري لم يتغيَّر عن حالته).

فإذا ادّعي أنَّ القاعدة فيهنَّ إنَّما هي مستمرَّةٌ مع عدم القرينة، فأمَّا إن وجدت قرينةٌ فالتَّعويل عليها سهل الأمر.

وفي الكشَّاف: " فإن قلت: ما معنى (لن يغلب عسرٌ يسرين)؟ قلت: هذا حملٌ على الظَّاهر وبناءٌ على قوَّة الرَّجاء وأنَّ وعد الله لا يُحمل إلاَّ على أبلغ ما يحتمله اللَّفظ، والقـول

---

(١) الروم/ ٥٤. (٢) الزخرف/ ٨٤. (٣) النساء/ ١٢٨. (٤) النحل/ ٨٨.

(٥) آل عمران/ ٢٦. (٦) الرحمن/ ٦٠. (٧) المائدة/ ٤٥. (٨) النساء/ ١٥٣.

(٩) أنشده صاحب الحماسة البصرية هكذا: **بلادٌ بها كنَّا ونحن نحبُّها*إذ الناسُ ناسٌ والبلادُ بلادُ**، لم يسم قائله [٢/ ٩٤٧].

(١٠) لأبي النجم العجلي [٢/ ٩٤٧]، وقد تقدم ص٢٦٩،٣٥٦.

فيه أنَّ الجملة الثَّانية يحتمل أن تكون تكريرًا للأولى كتكرير ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾[1] لتقرير معناها في النُّفوس، وكتكرير المفرد في (جاء زيدٌ زيد)، وأن تكون الأولى عدَة بأنَّ العسر مردوفٌ باليسر لا محالة والثَّانية عدَة مستأنفة بأنَّ العسر متبوعٌ باليسر لا محالة، فهما يسران على تقدير الاستئناف، وإنَّما كان العسر واحدًا لأنَّ اللاَّم إن كانت فيه للعهد في العسر الَّذي كانوا فيه فهو هو؛ لأنَّ حكمه حكم (زيد) في قولك: (إنَّ مع زيد مالاً، إنَّ مع زيد مالاً)، وإن كانت للجنس الَّذي يعلمه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضًا، وأمَّا اليسر فمنكَّرٌ متناولٌ لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثَّاني مستأنفًا فقد تناول بعضًا آخر، ويكون الأوَّل ما تيسَّر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصَّلاة والسَّلام والثَّاني ما تيسَّر في أيام الخلفاء، ويحتمل أنَّ المراد بهما يسر الدُّنيا ويسر الآخرة مثل ﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾[2] وهما الظَّفر والثَّواب". اهـ ملخَّصًا

وقال بعضهم: الحقُّ أنَّ في تعريف الأوَّل ما يُوجب الاتِّحاد، وفي التَّنكير يقع الاحتمال والقرينة تعيِّن، وبيانها هنا أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام كان هو وأصحابه في عسر الدُّنيا فوسَّع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثمَّ وُعد عليه الصَّلاة والسَّلام بأنَّ الآخرة خيرٌ له من الأولى، فالتَّقدير (إنَّ مع العسر في الدُّنيا يسرًا في الدُّنيا، وإنَّ مع العسر في الدُّنيا يسرًا في الآخرة)؛ للقطع بأنَّه لا عسر عليه في الآخرة، فتحقَّقنا اتِّحاد العسر، وتيقَّنَّا أنَّ له يسرًا في الدُّنيا ويسرًا في الآخرة.

الخامس عشر: قولهم: (يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها)، وهذا مشهورٌ في كتبهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازمٍ عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

أحدها قولك: (أعجبني وجه زيدٍ متبسمًا وصوته قارئًا)؛ فإنَّ صاحب الحال معمولٌ للمضاف، أو لجارٍّ مقدَّرٍ والحال منصوبةٌ بالفعل.

والثَّاني قوله [من الوافر]:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ....[3]

فإنَّ صاحب الحال عند سيبويه النَّكرة، وهو عنده مرفوعٌ بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيُّون، والنَّاصب للحال الاستقرار الَّذي تعلَّق به الظَّرف.

والثَّالث ﴿ وَإِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[4]؛ فإنَّ (أمَّة) حال من معمول (إنَّ) وهو (أمَّتكم)، وناصب الحال حرف التَّنبيه أو اسم الإشارة، ومثله ﴿ وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾[5]،

---

(١) المرسلات/ ١٥. (٢) التوبة/ ٥٢.
(٣) تقدم برقم ١١٧ ص٧٤، وتكرر ص٣٥٦.
(٤) المؤمنون/ ٥٢. (٥) الأنعام/ ١٥٣.

وقال [من البسيط]:

ها بَيِّنًا ذا صَرِيحُ النُّصْحِ فاصْغَ لَهُ .... [(١)]

العامل حرف التَّنبيه، ولك أن تقول: لا نسلِّم أنَّ صاحب الحال (طلل)، بل ضميره المستتر في الظَّرف؛ لأنَّ الحال حينئذٍ حالٌ من المعرفة، وأمَّا جواب ابن خروف بأنَّ الظَّرف إنَّما يتحمَّل الضَّمير إذا تأخَّر عن المبتدأ فمخالفٌ لإطلاقهم ولقول أبي الفتح في [من الوافر]:

.... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ [(٢)]

إنَّ الأَولى حمله على العطف على ضمير الظَّرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعتُرض عليه بأنَّه تخلص عن ضرورةٍ بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضَّمير، وجوابه أنَّ عدم الفصل أسهل؛ لوروده في النَّثر كـ(مررت برجل سواء والعدم) حتَّى قيل إنَّه قياس، وأمَّا جواب ابن مالك بأنَّ الحمل على (طلل) أولى لأنَّه ظاهر فإنَّما يصحُّ لو ساوى الظَّاهر الضَّمير في التَّعريف، وأمَّا البواقي فاتِّحاد العامل فيها موجود تقديرًا؛ إذ المعنى (أشير إلى أمَّتكم وإلى صراطي)، و(تنبَّه لصريح النُّصح بيِّنًا)، وأمَّا مسألتا المضاف إليه فصلاحية المضاف فيهما للسُّقوط جعل المضاف إليه كأنَّه معمولٌ للفعل، وعلى هذا فالشَّرط في المسألة اتِّحاد العامل تحقيقًا أو تقديرًا.

السَّادس عشر: قولهم: (يغلِّب المؤنَّث على المذكَّر في مسألتين: إحداهما (ضبعان) في تثنية (ضبع) للمؤنَّث و(ضبعان) للمذكَّر؛ إذ لم يقولوا: (ضبعانان)، والثَّانية التأريخ؛ فإنَّهم أرَّخوا باللَّيالي دون الأيَّام)، ذكر ذلك الجرجانيُّ وجماعة، وهو سهوٌ؛ فإنَّ حقيقة التَّغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع اللَّيل والنَّهار، ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنَّما أرَّخت العرب باللَّيالي لسبقها؛ إذ كانت أشهرهم قمريَّة، والقمر إنَّما يطلع ليلاً، وإنَّما المسألة الصَّحيحة قولك: (كتبته لثلاثٍ بين يوم وليلة)، وضابطها أن يكون معنا عددٌ مميَّزٌ بمذكَّر ومؤنَّث وكلاهما ممَّا لا يعقل، وفصلا من العدد بكلمة (بين)، قال [من الطويل]:

فَطافَتْ ثَلاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ .... [(٣)]

السَّابع عشر: قولهم في نحو ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[(٤)] إنَّ (السماوات) مفعولٌ به، والصَّواب أنَّه مفعولٌ مطلق؛ لأنَّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك:

---

(١) تقدم برقم ٧٠٥ ص٤٥٤، وتكرر ص٤٩١.

(٢) تقدم برقم ٥٢٧ ص٢٩٠، وتكرر ص٥٣٢.

(٣) أهمله السيوطي، وهو للنابغة الجعدي، وتمامه: **وكان النكير أن تُضيفَ وتجأرا**.

(٤) العنكبوت/ ٤٤.

(ضربت ضربًا)، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلاَّ مقيَّدًا بقولك (به) كـ(ضربت زيدًا) وأنت لو قلت: السَّماوات مفعول كما تقول الضَّرب مفعول كان صحيحًا، ولو قلت السماوات مفعولٌ بها كما تقول زيدٌ مفعول به لم يصح.

وقد يُعارض هذا بأن يُصاغ لنحو السَّماوات في المثال اسم مفعولٍ تام فيقال: (فالسماوات مخلوقة)، وذلك مختصٌّ بالمفعول به.

إيضاحٌ آخر: المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الَّذي عمل فيه ثمَّ أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والَّذي غرَّ أكثر النَّحويِّين في هذه المسألة أنَّهم يمثِّلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنَّما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذَّوات، فتوهَّموا أنَّ المفعول المطلق لا يكون إلاَّ حدثًا، ولو مثَّلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنَّه لا يختصُّ بذلك؛ لأنَّ الله تعالى موجدٌ للأفعال والذَّوات جميعًا، لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى، وممَّن قال بهذا الَّذي ذكرته: الجرجاني، وابن الحاجب في أماليه.

وكذا البحث في (أنشأت كتابًا) و(عمل فلانٌ خيرًا) و﴿ ءَامَنُوا وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾[1]، وزعم ابن الحاجب في شرح المفصَّل وغيره أنَّ المفعول المطلق يكون جملة، وجعل من ذلك نحو (قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ)، وقد مضى ردُّه، وزعم أيضًا في (أنبأت زيدًا عمرًا فاضلاً) أنَّ الأوَّل مفعولٌ به والثَّاني والثَّالث مفعولٌ مطلق؛ لأنَّهما نفس النَّبأ، قال: بخلاف الثَّاني والثَّالث في (أعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً)؛ فإنَّهما متعلّقا العلم لا نفسه، وهذا خطأ، بل هما أيضًا منبأٌ بهما لا نفس النَّبأ، وهذا الَّذي قاله لم يقله أحد، ولا يقتضيه النَّظر الصَّحيح.

الثَّامن عشر: قولهم إنَّ (كاد) إثباتها نفيٌ ونفيها إثبات، فإذا قيل: (كاد يفعل) فمعناه أنَّه لم يفعل، وإذا قيل: (لم يكد يفعل) فمعناه أنَّه فعله، دليل الأوَّل ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ﴾[2]، وقوله [من الخفيف]:

٧٦٥- كادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ ....[3]

ودليل الثَّاني ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾[4]، وقد اشتهر ذلك بينهم حتَّى جعله المعرِّي لغزًا فقال:

---

(١) البقرة/ ٢٥. (٢) الإسراء/ ٧٣.

(٣) لم يسم قائله، و**تفيظ**: يقال: فاظ الليث، وفاضت نفسه، قال الزَّجَّاج: وفاظت نفسه جائز عند الجميع إلا الأصمعي؛ فإنَّه لا يجمع بين الظاء والنفس، بل يقول: فاظ الرجل، وفاضت نفسه [٩٤٨/٢]، وقال محقق شرح الشواهد: لمحمد بن مناذر.

(٤) البقرة/ ٧١.

أنحـويَّ هـذا العَـصْر مـا هِـيَ لَفْظَـةٌ   جَـرَتْ في لِـساني جُـرْهِمٍ وَثَمُـودِ
إذا استُعْمِلَتْ في صُورَةِ الجَحْدِ أَثْبَتَتْ   وَإِنْ أَثْبَـتَتْ قامَـتْ مَقـامَ جُحُـودِ

والصَّواب أنَّ حكمها حكم سائر الأفعال في أنَّ نفيها نفيٌ وإثباتها إثبات، وبيانه أنَّ معناها المقاربة، ولا شكَّ أنَّ معنى (كاد يفعل): (قارب الفعل)، وأنَّ معنى (ما كاد يفعل): (ما قارب الفعل)، فخبرها منفيٌّ دائمًا، أمَّا إذا كانت منفيَّةً فواضحٌ؛ لأنَّه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل، ودليله ﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا ﴾[(١)]، ولهذا كان أبلغ من أن يُقال: (لم يرها)؛ لأنَّ مَن لم ير قد يقارب الرُّؤية، وأمَّا إذا كانت المقاربة مثبتة فلأنَّ الإخبار بقرب الشَّيء يقتضي عرفًا عدم حصوله، وإلاَّ لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله لا بمقاربة حصوله؛ إذ لا يحسن في العُرف أن يُقال لمن صلَّى: (قارب الصَّلاة) وإن كان ما صلَّى حتَّى قارب الصَّلاة، ولا فرق فيما ذكرنا بين (كاد) و(يكاد)، فإن أورد على ذلك ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾[(٢)] مع أنَّهم قد فعلوا إذ المراد بالفعل الذَّبح، وقد قال تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾[(٢)]، فالجواب أنَّه إخبارٌ عن حالهم في أوَّل الأمر؛ فإنَّهم كانوا أوَّلاً بعداء من ذبحها، بدليل ما يُتلى علينا من تعنُّتهم وتكرُّر سؤالهم، ولَمَّا كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أوَّلاً ثمَّ فعله بعد ذلك توهَّم من توهَّم أنَّ هذا الفعل بعينه هو الدَّالُّ على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنَّما فُهم حصول الفعل من دليلٍ آخر، كما فُهم في الآية من قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾.

التَّاسع عشر: قولهم في السِّين و(سوف): (حرف تنفيس)، والأحسن (حرف استقبال)؛ لأنَّه أوضح، ومعنى التَّنفيس التَّوسيع؛ فإنَّ هذا الحرف ينقل الفعل عن الزَّمن الضَّيِّق، وهو الحال، إلى الزَّمن الواسع، وهو الاستقبال.

وهاهنا تنبيهان:

أحدهما: أنَّ الزَّمخشريَّ قال في ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾[(٣)] إنَّ السِّين مفيدةٌ وجود الرَّحمة لا محالة، فهي مؤكِّدةٌ للوعد، واعترضه بعض الفضلاء بأنَّ وجود الرَّحمة مُستفادٌ من الفعل لا من السِّين، وبأنَّ الوجوب المشار إليه بقوله (لا محالة) لا إشعار للسين به، وأُجيب بأنَّ السِّين موضوعةٌ للدلالة على الوقوع مع التَّأخُّر، فإذا كان المقام ليس مقام تأخُّر لكونه بشارة تمحَّضت لإفادة الوقوع، وبتحقُّق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

الثَّاني: قال بعضهم في ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ ﴾[(٤)] السِّين للاستمرار، لا للاستقبال مثل

(١) النور/ ٤٠.   (٢) البقرة/ ٧١.   (٣) التوبة/ ٧١.   (٤) النساء/ ٩١.

﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾[1]؛ فإنَّها نزلت بعد قولهم: ﴿ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ﴾[2] الآية، ولكن دخلت السِّين إشعارًا بالاستمرار. اهـ ، والحقُّ أنَّها للاستقبال، وأنَّ (يقول) بمعنى (يستمرُّ على القول)، وذلك مستقبل، فهذا في المضارع نظير ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾[3] في الأمر، هذا إن سُلِّم أنَّ قولهم سابقٌ على النُّزول، وهو خلاف المفهوم من كلام الزَّمخشري؛ فإنَّه سأل: ما الحكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه؟

تمام العشرين: قولهم في نحو (جلست أمام زيد) إنَّ زيدًا مخفوضٌ بالظَّرف، والصَّواب أن يُقال: مخفوضٌ بالإضافة؛ فإنَّه لا مدخل في الخفض؛ لخصوصيَّة كون المضاف ظرفًا.

خاتمة:

ينبغي للمعرب أن يتخيَّر من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد، فيقول في نحو (ضُرب): فعلٌ ماضٍ لم يسمَّ فاعله، ولا يقول: مبنيٌّ لِما لم يسمَّ فاعله؛ لطول ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: نائبٌ عن الفاعل، ولا يقول: مفعول ما لم يسمَّ فاعله؛ لذلك، ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو (أُعطي زيدٌ دينارًا)، ألا ترى أنَّه مفعولٌ لـ(أُعطي) و(أُعطي) لم يسمَّ فاعله؟ وأمَّا النَّائب عن الفاعل فلا يصدق إلاَّ على المرفوع، وأن يقول في (قد): حرفٌ لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثهما، وفي (أمَّا): حرف شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيد، وفي (لم): حرف جزمٍ لنفي المضارع وقلبه ماضيًا، ويزيد في (لَمَّا) الجازمة: متَّصلاً نفيه متوقَّعًا ثبوته، وفي الواو: حرف عطفٍ لمجرَّد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق، وفي (حتَّى): حرف عطفٍ للجمع والغاية، وفي (ثمَّ): حرف عطفٍ للتَّرتيب والمهلة، وفي الفاء: حرف عطفٍ للتَّرتيب والتَّعقيب، وإذا اختصرت فيهنَّ فقل: عاطفٌ ومعطوف، وناصبٌ ومنصوب، وجازمٌ ومجزوم، كما تقول: جارٌّ ومجرور.

(١) البقرة/ ١٤٢.　(٢) البقرة/ ١٤٢.　(٣) النساء/ ١٣٦.

الباب السَّابع
في كيفيَّة الإعراب

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون.

اعلم أنَّ اللَّفظ المعبَّر عنه إن كان حرفًا واحدًا عُبِّر عنه باسمه الخاصِّ به أو المشترك، فيقال في المتَّصل بالفعل من نحو (ضربت): التَّاء فاعل، أو الضَّمير فاعل، ولا يُقال: (ت) فاعل كما بلغني عن بعض المعلِّمين؛ إذ لا يكون اسمٌ ظاهرٌ هكذا، فأمَّا الكاف الاسميَّة فإنَّها ملازمةٌ للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلَّمت على إعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله [من البسيط]:

وَما هَداكَ إِلَى أَرْضٍ كَعالِمِها .... [(١)]

الكاف فاعل، ولا تقول: (ك) فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو (مُ الله) و (قِ نفسك) و (شِ الثوب) و (لِ هذا الأمر) أن تنطق بلفظها فتقول: (مُ) مبتدأ، وذلك على القول بأنَّها بعض (ايْمُن)، وتقول: (قِ) فعل أمر؛ لأنَّ الحذف فيهنَّ عارض، فاعتُبر فيهنَّ الأصل، وتقول: الباء حرف جرٍّ، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كان اللَّفظ على حرفين نُطق به فقيل: (قد) حرف تحقيق، و(هل) حرف استفهام، و(نا) فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبِّر عنه بقولك الضَّمير؛ لئلاَّ تنطق بالمتَّصل مستقلاًّ، ولا يجوز أن تنطق باسم شيءٍ من ذلك كراهية الإطالة، وعلى هذا فقولهم: (أل) أقيس من قولهم: الألف واللاَّم، وقد استعمل التَّعبير بهما الخليل وسيبويه.

وإن كان أكثر من ذلك نُطق به أيضًا فقيل: (سوف) حرف استقبال، و(ضرب) فعلٌ ماضٍ، وضرب هذا اسم؛ ولهذا أخبر عنها بقولك: فعل ماض، وإنَّما فُتحت على الحكاية، يدلُّك على ما ذكرنا أنَّ الفعل ما دلَّ على حدثٍ وزمان، و(ضرب) هنا لا تدلُّ على ذلك، وأنَّ الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التَّركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل، وممَّا يوضِّح لك ذلك أنَّك تقول في (زيد) من (ضرب زيد): (زيد) مرفوعٌ بـ(ضرب) أو فاعل بـ(ضرب) فتدخل الجارَّ عليه، وقال لي بعضهم: لا دليل في ذلك؛ لأنَّ المعنى (بكلمة ضرب) فقلت له: وكيف وقع (ضرب) مضافًا إليه مع أنَّه في ذلك ليس باسمٍ في زعمك، فإن قلت: فإذا كان اسمًا فكيف أخبرت عنه بأنَّه فعل؟ قلت: هو نظير الإخبار في قولك: (زيد قائم)، ألا ترى أنَّك أخبرت عن زيد باعتبار مسمَّاه لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرت عن (ضرب)

---

(١) أهمله السيوطي، وهو مجهول القائل، وتمامه: **وما أعانك في غُرمٍ كغرَّامِ.**

باعتبار مسمَّاه وهو (ضرب) الَّذي يدلُّ على الحدث والزَّمان، فهذا في أنَّه لفظ مسماه لفظٌ كأسماء السُّور وأسماء حروف المعجم، ومن هنا قلت: حرف التعريف (أل) فقطعت الهمزة؛ وذلك لأنَّك لَمَّا نقلت اللَّفظ من الحرفيَّة إلى الاسميَّة أجريت عليه قياس همزات الأسماء، كما أنَّك إذا سميت بـ(إضرب) قطعت همزته، وأمَّا قول ابن مالك إنَّ الإسناد اللَّفظيَّ يكون في الأسماء والأفعال والحروف وإنَّ الَّذي يختصُّ به الاسم هو الإسناد المعنويُّ فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضهم: كيف تتوهَّم أنَّ ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهَّم ابن مالك أنَّ النَّحويِّين كافَّةً غلطوا في قولهم إنَّ الفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه، وإنَّ الحرف لا يُخبر به ولا عنه، ومِمَّن قلَّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان.

ولا بدَّ للمتكلِّم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأمَّا قول كثير من المعربين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة فليس بشيء؛ لأنَّ هذه الأشياء لا تستحقُّ إعرابًا مخصوصًا، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعلم به موقعها من الإعراب، وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عيّن نوعه فقيل: مفعولٌ مطلق، أو مفعولٌ به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنَّه إذا قيل: (مفعول) وأُطلق لم يُرَد إلاَّ المفعول به، لَمَّا كان أكثرَ المفاعيل دورًا في الكلام خفَّفوا اسمه، وإنَّما كان حقُّ ذلك ألاَّ يصدق إلاَّ على المفعول المطلق، ولكنَّهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلاَّ مقيَّدًا بقيد الإطلاق، وإن عيّن المفعول فيه فقيل: ظرف زمان أو مكان، فحسن، ولا بدَّ من بيان متعلّقه كما في الجارِّ والمجرور الَّذي له متعلّق، وإن كان المفعول به متعدِّدًا عينت كل واحد فقلت: مفعول أوَّل، أو ثان، أو ثالث.

وينبغي أن تعيِّن للمبتدِئ نوع الفعل فتقول: فعلٌ ماض، أو فعلٌ مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو (تلظَّى): فعلٌ مضارعٌ أصله (تتلظَّى)، وتقول في الماضي: مبنيٌّ على الفتح، وفي الأمر: مبنيٌّ على ما يُجزم به مضارعه، وفي نحو ﴿ يَتَرَبَّصۡنَ ﴾[١] مبنيٌّ على السُّكون لاتِّصاله بنون الإناث، وفي نحو ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾[٢] مبنيٌّ على الفتح لمباشرته لنون التَّوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوعٌ لحلوله محلَّ الاسم، وتقول: منصوبٌ بكذا، أو بإضمار (أن)، ومجزومٌ بكذا، ويبين علامة الرَّفع والنَّصب والجزم، وإن كان الفعل ناقصًا نصَّ عليه فقال مثلاً: (كان) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفع الاسم وينصب الخبر، وإن كان المعرب حالاً في غير محلِّه عيّن ذلك فقيل في (قائم) مثلاً من نحو (قائم زيد): خبرٌ مقدَّم؛ ليعلم أنَّه فارق موضعه الأصليَّ وليتطلَّب مبتدأه، وفي نحو ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[٣]: (الَّذين) مفعولٌ مقدَّم؛ ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصودٍ لذاته قيل: خبرٌ موطِّئ؛

---

(١) البقرة/ ٢٢٨. (٢) الهمزة/ ٤. (٣) الأنفال/ ٥٠.

ليعلم أنَّ المقصود ما بعده كقوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[1] وقوله [من البسيط]:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ   لَوْلا مُخاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي [2]

ولهذا أُعيد الضَّمير بعد (قوم) و(رجل) إلى ما قبلهما لا إليهما، ومثله الحال الموطِّئة في نحو ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[3].

وإن كان المبحوث فيه حرفًا بيَّن نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملاً فقال مثلاً: (إنَّ) حرف توكيدٍ تنصب الاسم وترفع الخبر، (لن) حرف نفيٍ ونصبٍ واستقبال، (أن) حرفٌ مصدريٌّ ينصب الفعل المضارع، (لم) حرف نفيٍ يجزم المضارع ويقلبه ماضيًا، ثمَّ بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل ألها محلٌّ أم لا.

فصل:

وأوَّل ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصليُّ بالزَّائد، ومثاله أنَّه إذا سمع أنَّ (أل) من علامات الاسم، وأنَّ أحرف (نأيت) من علامات المضارع، وأنَّ تاء الخطاب من علامات الماضي، وأنَّ الواو والفاء من أحرف العطف، وأنَّ الباء واللاَّم من أحرف الجرِّ، وأنَّ فعل ما لم يسمَّ فاعله مضموم الأوَّل، سبق وهمه إلى أنَّ (ألفيت) و(ألهبت) اسمان، وأنَّ (أكرمت) و(تعلمت) مضارعان، وأنَّ (وعظ) و(فسخ) عاطفان ومعطوفان، وأنَّ نحو (بيت) و(بين) و(لهو) و(لعب) كلٌّ منها جارٌّ ومجرور، وأنَّ نحو (أُدحرج) مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعله، وقد سمعت مَن يعرب ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾[4] مبتدأً وخبرًا فظنَّهما مثل قولك: (المنطلق زيد)، ونظير هذا الوهم قراءة كثيرٍ من العوامِّ ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌۢ . أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾[5] بحذف الألف كما تُحذف أوَّل السورة في الوصل فيُقال ﴿ لَّخَبِيرٌۢ . ٱلْقَارِعَةُ ﴾[6].

وذُكر لي عن رجلٍ كبيرٍ من الفقهاء مِمَّن يقرأ علم العربيَّة أنَّه استشكل قول الشَّريف المرتضى [من الكامل]:

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى   وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ ؟ [7]

وقال: كيف ضمَّ التَّاء من (تبيت) وهي للمخاطَب لا للمتكلِّم، وفَتَحها من (أبيتَ) وهو للمتكلِّم لا للمخاطب؟ فبيَّنت للحاكي أنَّ الفعلين مضارعان، وأنَّ التَّاء فيهما لام الكلمة، وأنَّ الخطاب في الأوَّل مستفادٌ من تاء المضارعة، والتَّكلُّم في الثَّاني مستفادٌ من الهمزة، والأوَّل

---

(١) النمل/ ٥٥.

(٢) البيت للمتنبي، وقد تقدم ص٩٤.

(٣) يوسف/ ٢.   (٤) التكاثر/ ١.   (٥) القارعة/ ١١، التكاثر/ ١.   (٦) العاديات/ ١١، القارعة/ ١.

(٧) أهمله السيوطي.

مـرفوعٌ لحلوله محلَّ الاسم، والثَّاني منصوبٌ بـ(أن) مضمرة بعد واو المصاحبة، على حدِّ قول الحطيئة [من الوافر]:

٧٦٦- أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي   وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّة والإخاءُ [١]

وحكى العسكريُّ في كتاب التَّصحيف أنَّه قيل لبعضهم: (ما فعل أبوك بحماره؟) فقال: (باعِهِ)، فقيل له: (لِمَ قلت: باعِهِ؟) قال: (فلم قلتَ أنتَ: بحمارِهِ؟) فقال: (أنا جررته بالباء) فقال: (فلم تجرُّ باؤك وبائي لا تجرّ؟).

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التَّاريخي في كتاب "أخبار النَّحويِّين" أنَّ رجلاً قال لسمَّاك بالبصرة: (بكم هذه السَّمكة؟) فقال: (بدرهمان)، فضحك الرَّجل، فقال السَّمَّاك: (أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان).

وقلت يومًا: ترد الجملة الاسميَّة الحاليَّة بغير واو في فصيح الكلام، خلافًا للزَّمخشريِّ، كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[٢]، فقال بعض من حضر: (هذه الواو في أولها).

وقلت يومًا: الفقهاء يلحنون في قولهم: (البايع) بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى: ﴿ فَبَايِعْهُن ﴾[٣].

وقال الطَّبريُّ في قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[٤] إنَّ (ثم) بمعنى (هنالك).

وقال جماعةٌ من المعربين في قوله تعالى: ﴿ وكذلك نجي المؤمنين ﴾[٥] في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة إنَّ الفعل ماضٍ، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحًا و(المؤمنين) مرفوعًا، فإن قيل: سكنت الياء للتَّخفيف كقوله [من البسيط]:

هُوَ الْخَلِيفَةُ فارْضُوا ما رَضِي لَكُمُ   .... [٦]

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل، قلنا: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعةٌ ولو كان وحده؛ لأنَّه مبهم.

وممَّا يشتبه نحو (تولوا) بعد الجازم والنَّاصب، والقرائن تبيِّن، فهو في نحو ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ ﴾[٧] ماض، وفي نحو ﴿ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ ﴾[٨]، ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ﴾[٩] مضارع، وقوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى

---

(١) هذا من قصيدة للحطيئة، والبيت فيه شواهد: أحدها ورود همزة الاستفهام للتقرير، والثاني حذف نون (أكن) لاجتماع الشروط، والثالث نصب المضارع بـ(أن) مقدرة بعد الواو لوقوعه بعد الاستفهام، وعلى ذلك أورده ابن مالك [٢/ ٩٥٠].

(٢) الزمر/ ٦٠.   (٣) الممتحنة/ ١٢.   (٤) يونس/ ٥١.   (٥) الأنبياء/ ٨٨.

(٦) أهمله السيوطي، وهو لجرير، وتمامه: **بالحقِّ يصدع ما في قوله جنفُ**.

(٧) التوبة/ ١٢٩.   (٨) هود/ ٣.   (٩) النور/ ٥٤.

﴿ ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾[(١)] الأوَّل أمرٌ والثَّاني مضارع؛ لأنَّ النَّهي لا يدخل على الأمر، و(تلظَّى) في ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[(٢)] مضارع، وإلاَّ لقيل: (تلظَّت)، وكذا (تمنَّى) من قوله [من الطويل]:

تَمَنَّى ابْنَتايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُما .... [(٣)]

ووهم ابن مالك فجعله ماضيًا من باب [من المتقارب]:

.... وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها [(٤)]

وهذا حملٌ على الضَّرورة من غير ضرورة.

ومِمَّا يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو (مررت بقاضٍ) إنَّ الكسرة علامة الجرِّ، حتَّى إنَّ بعضهم يستشكل قوله تعالى: ﴿ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾[(٥)]، وقد سألني بعضهم عن ذلك فقال: كيف عطف المرفوع على المجرور؟ فقلت: فهلاَّ استشكلت ورود الفاعل مجرورًا؟ وبيَّنت له أنَّ الأصل (زانيٌ) بياء مضمومة، ثمَّ حذفت الضَّمَّة للاستثقال، ثمَّ حذفت الياء لالتقائها ساكنةً هي والتَّنوين، فيقال فيه: فاعل، وعلامة رفعه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الياء المحذوفة، ويقال في نحو (مررت بقاضٍ): جارٌّ ومجرور، وعلامة جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على الياء المحذوفة، وفي نحو ﴿ وَٱلْفَجْرِ . وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾[(٦)] (والفجر) جارٌّ ومجرور، (وليال) عاطف ومعطوف، وعلامة جرِّه فتحةٌ مقدَّرةٌ على الياء المحذوفة، وإنَّما قُدِّرت الفتحة مع خفَّتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثَّقيل ثقيل، ولهذا حُذفت الواو في (يهب) كما حُذفت في (يعد)، ولم تُحذف في (يوجل)؛ لأنَّ فتحته ليست نائبةً عن الكسرة، لأنَّ ماضيه (وجِل) بالكسر، فقياس مضارعه الفتح، وماضيهما (فعَل) بالفتح، فقياس مضارعهما الكسر، وقد جاء (يعد) على ذلك، وأمَّا (يهب) فإنَّ الفتحة فيه عارضةٌ لحرف الحلق.

ومن هنا أيضًا قال أبو الحسن في (يا غلاما): (يا غلامَ) بحذف الألف وإن كانت أخفَّ الحروف؛ لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يبادر في نحو (المصطَفَين) و(الأعلين) إلى الحكم بأنَّه مثّنى، والصَّواب أن ينظر أوَّلاً في نونه، فإن وجدها مفتوحةً كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾[(٧)] حكم بأنَّه جمع، وفي الآية دليلٌ ثانٍ وهو وصفه بالجمع، وثالثٌ وهو دخول (من) التَّبعيضيَّة عليه بعد (وإنَّهم)، ومحالٌ أن يكون الجمع من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس [من الطويل]:

---

(١) المائدة/ ٢.
(٢) الليل/ ١٤.
(٣) تقدم برقم ٧٠٩ ص٤٥٨.
(٤) تقدم برقم ٧٦١ ص٥٢٩.
(٥) النور/ ٣.
(٦) الفجر/ ١-٢.
(٧) سورة ص/ ٤٧.

٧٦٧- تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنِ واسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّما [١]

ومن ذلك أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو (غلامي أكرمني) و(غلامك أكرمك) و(غلامه أكرمه) إعرابًا واحدًا أو بعكس الصَّواب، فليعلم أنَّهنَّ إذا اتَّصلن بالفعل كنَّ مفعولات، وإن اتَّصلن بالاسم كنَّ مضافًا إليهنَّ، ويُستثنى من الأوَّل نحو (أرأيتك زيدًا ما صنع؟) و(أبصرك زيدًا)؛ فإنَّ الكاف فيهما حرف خطاب، ومن الثَّاني نوعان: نوعٌ لا محلَّ فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: (ذلك) و(تلك) و(إيَّاي) و(إيَّاك) و(إيَّاه)؛ فإنَّهن أحرف تكلُّم وخطابٍ وغيبة، ونوعٌ هي فيه في محلِّ نصب، وذلك نحو (الضاربك) و(الضاربه) على قول سيبويه؛ لأنَّه لا يُضاف الوصف الذي بـ(أل) إلى عارٍ منها، ونحو قولهم: (لا عهد لي بألأم قفا منه ولا أوضعه) بفتح العين، فالهاء في موضع نصبٍ كالهاء في (الضاربه)، إلاَّ أنَّ ذلك مفعولٌ وهذا مشبَّهٌ بالمفعول؛ لأنَّ اسم التَّفضيل لا ينصب المفعول إجماعًا، وليست مضافًا إليها، وإلاَّ لخفض (أوضع) بالكسرة، وعلى ذلك فإذا قلت: (مررت برجلٍ أبيض الوجه لا أحمره) فإن فتحت الرَّاء فالهاء منصوبة المحلِّ، وإن كسرتها فهي مجرورته، ومن ذلك قوله [من الوافر]:

.... فَإِنَّ نِكاحَها مَطَرٍ حَرَامُ [٢]

فيمن رواه بجرِّ (مطر) فالضَّمير منصوبٌ على المفعوليَّة، وهو فاصلٌ بين المتضايفين.

تنبيه:

إذا قلت: (رويدك زيدًا) فإن قدَّرت رويدًا اسمَ فعلٍ فالكاف حرف خطاب، وإن قدَّرته مصدرًا فهو اسمٌ مضافٌ إليه، ومحلُّه الرَّفع؛ لأنَّه فاعل.

والثَّاني: أن يجري لسانه إلى عبارةٍ اعتادها فيستعملها في غير محلِّها، كأن يقول في (كنت) و(كانوا) في النَّاقصة: فعلٌ وفاعل؛ لما ألف من قول ذلك في نحو (فعلت) و(فعلوا)، وأمَّا تسمية الأقدمين الاسمَ فاعلاً والخبرَ مفعولاً فهو اصطلاحٌ غير مألوف، وهو مجازٌ كتسميتهم الصُّورة الجميلة دُمية، والمبتدئ إنَّما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك يُعاب عليه.

والثَّالث: أن يُعرب شيئًا طالبًا لشيءٍ ويُهمل النَّظر في ذلك المطلوب، كأن يُعرب فعلاً ولا يتطلَّب فاعله، أو مبتدأً ولا يتعرَّض لخبره، بل ربَّما مرَّ به فأعربه بما لا يستحقُّه ونسي ما تقدَّم له.

فإن قلت: فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[٣] الآية " (قد أهمَّتهم): صفة لـ(طائفة)، و(يظنُّون) صفةٌ أخرى، أو حال بمعنى (قد أهمَّتهم أنفسهم ظانِّين)، أو استئنافٌ على وجه البيان للجملة قبلها، و(يقولون) بدل من (يظنُّون) "، فكأنَّه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئًا من هذه الجمل خبرًا له.

---

(١) هذا من قصيدة لحاتم الطائي الجواد [٢/ ٩٥١].

(٢) للأحوص الأنصاري، تقدم برقم ١٣٤ ص٨٧، وتكرر ص٣٨٤. (٣) آل عمران/ ١٥٤.

قلت: لعلَّه رأى أنَّ خبره محذوف، أي (ومعكم طائفةٌ صفتهم كيت وكيت)، والظَّاهر أنَّ الجملة الأولى خبر، وأنَّ الَّذي سوَّغ الابتداء بالنَّكرة صفة مقدَّرة، أي (وطائفة من غيركم) مثل (السَّمن منوان بدرهم)، أي (منه)، أو اعتماده على واو الحال، كما جاء في الحديث " دخل عليه الصَّلاة والسَّلام وبرمةٌ على النَّار " .

وسألت كثيرًا من الطَّلبة عن إعراب (أحقُّ ما سأل العبد مولاه) فيقولون: (مولاه) مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصَّواب أنَّه الخبر، والمفعول العائد المحذوف، أي (سأله)، وعلى هذا فيُقال: (أحقُّ ما سأل العبد ربُّه) بالرَّفع، وعكسه:

.... إنَّ مُصابَكَ الْمَوْلَى قَبِيحُ [1]

يذهب الوهم فيه إلى أنَّ المولى خبر، بناءً على أَنَّ المصاب اسم مفعول، وإنَّما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة، بدليل مجيء الخبر بعده، ومن هنا أخطأ مَن قال في مجلس الواثق بالله في قوله [من الكامل]:

أَظَلُومُ، إنَّ مُصابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ [2]

إنَّه برفع (رجل)، وقد مضت الحكاية.

تنبيه:

قد يكون للشَّيء إعرابٌ إذا كان وحده، فإذا اتَّصل به شيءٌ آخر تغيَّر إعرابه، فينبغي التَّحرُّز في ذلك.

من ذلك (ما أنت)، و(ما شأنك)؛ فإنَّهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: (وزيدًا)، فإن جئت به فـ(أنت) مرفوعٌ بفعلٍ محذوف، والأصل (ما تصنع) أو (ما تكون)، فلمَّا حُذف الفعل برز الضَّمير وانفصل، وارتفاعه بالفاعليَّة، أو على أنَّه اسمٌ لـ(كان)، و(شأنك) بتقدير (ما يكون)، و(ما) فيهما في موضع نصبٍ خبرًا لـ(يكون) أو مفعولاً لـ(تصنع)، ومثل ذلك (كيف أنت وزيدًا؟)، إلاَّ أنَّك إذا قدَّرت (تصنع) كان (كيف) حالاً؛ إذ لا تقع مفعولاً به.

وكذلك يختلف إعراب الشَّيء باعتبار المحلِّ الَّذي يحلُّ فيه، وسألت طالبًا: ما حقيقة (كان) إذا ذكرت في قولك: (ما أحسن زيدًا)؟ فقال: زائدة، بناء منه على أنَّ المثال المسؤول عنه (ما كان أحسن زيدًا)، وليس في السُّؤال تعيين ذلك، والصواب الاستفصال؛ فإنَّها في هذا الموضع زائدةٌ كما ذكر، وليس لها اسمٌ ولا خبر؛ لأنَّها قد جرت مجرى الحروف، كما أنَّ (قَلَّ)

---

(١) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله ولا تتمَّته.

(٢) تقدم برقم ٦٩٤ ص٤٣٣.

في (قلَّما يقوم زيدٌ) لَمَّا استُعملت استعمال (ما) النَّافية لم تحتج لفاعل، هذا قول الفارسيِّ والمحقِّقين، وعند أبي سعيد هي تامَّة، وفاعلها ضمير الكون، وعند بعضهم هي ناقصة، واسمها ضمير (ما)، والجملة بعدها خبرها، وإن ذُكرت بعد فعل التَّعجُّب وجب الإتيان قبلها بـ(ما) المصدريَّة، وقيل: (ما أحسن ما كان زيد) و(كان) تامَّة، وأجاز بعضهم أنَّها ناقصةٌ على تقدير (ما) اسمًا موصولاً وأن يُنصب (زيد) على أنَّه الخبر، أي (ما أحسن الَّذي كان زيدًا)، ورُدَّ بأنَّ (ما أحسن زيدًا) مُغْنٍ عنه.

الباب الثّامن
في ذكر أمورٍ كلّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصّور الجزئيّة

وهي إحدى عشرة قاعدة:

القاعدة الأولى: قد يُعطى الشّيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما.

فأمّا الأوّل فله صورٌ كثيرة:

إحداها دخول الباء في خبر (أنْ) في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَـٰدِرٍ ﴾(١)؛ لأنّه في معنى (أو ليس الله بقادر)، والّذي سهّل ذلك التّقدير تباعُد ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾(٢)، ومثله إدخال الباء في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا ﴾(٣) لما دخله من معنى (اكتف بالله شهيدًا)، بخلاف قوله [من الوافر]:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلَكِنْ .... (٤)

وفي قوله [من البسيط]:

.... سُودُ الْمَحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ (٥)

لما دخله من معنى (لا يتقرَّبن بقراءة السُّور)، ولهذا قال السُّهيلي: لا يجوز أن تقول: (وصل إليَّ كتابُك فقرأتُ به) على حدِّ قوله: (لا يقرأن بالسُّور)؛ لأنَّه عارٍ عن معنى التَّقرُّب.

والثَّانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو (إن زيدًا قائمٌ وعمروٌ) اكتفاء بخبر (إن) لَمَّا كان (إنَّ زيدًا قائم) في معنى (زيد قائم)، ولهذا لم يجز (ليت زيدًا قائم وعمرو).

والثَّالثة جواز (أنا زيدًا غيرُ ضارب) لَمَّا كان في معنى (أنا زيدًا لا أضرب)، ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدَّم معموله، لا تقول: (أنا زيدًا أوَّل ضارب) أو (مثل ضارب)، ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾(٦)، وقول الشاعر [من الطويل]:

٧٦٨- فَتًى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلْغٍ تَوَلَّهُ ... وَلا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِواهُ خَلِيلا (٧)

وقوله [من البسيط]:

٧٦٩- إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ ... عَلَى التَّنائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ (٨)

---

(١) الأحقاف/ ٣٣. (٢) الإسراء/ ٩٩. (٣) الرعد/ ٤٣.

(٤) تقدم ص٩١. (٥) تقدم برقم ٢٩ ص٢٤. (٦) الزخرف/ ١٨.

(٧) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٥٣].

(٨) هو لأبي زبيد الطائي يمدح أخاه لأمه وليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان ﷺ [٢/ ٩٥٣].

ويحتمل أن يكون منه ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ . عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾[1]، ويحتمل تعلُّق (على) بـ(عسير)، أو بمحذوفٍ هو نعتٌ له أو حالٌ من ضميره، ولو قلت: (جاءني غير ضارب زيدًا) لم يجز التَّقديم؛ لأنَّ النَّافي هنا لا يحلُّ مكان (غير).

والرَّابعة جواز (غير قائم الزَّيدان) لَمَّا كان في معنى (ما قائم الزَّيدان)، ولولا ذلك لم يجز؛ لأنَّ المبتدأ إمَّا أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر، ودليل المسألة قوله [من الخفيف]:

غَيْرُ لاهٍ عِداكَ، فاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ وَلا تَغْتَرِرْ بِعارِضِ سِلْمِ [2]

وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس [من المديد]:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ [3]

والخامسة إعطاؤهم (ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غدًا) حكم (ضاربٌ زيدًا) في التَّنكير؛ لأنَّه في معناه، ولهذا وصفوا به النَّكرة ونصبوه على الحال وخفضوه بـ(رُبَّ) وأدخلوا عليه (أل)، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو (هذا ملتوتًا شارب السَّويق) كما يتقدَّم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أريد المضيُّ؛ لأنَّه حينئذٍ ليس في معنى النَّاصب.

والسَّادسة وقع الاستثناء المفرَّغ في الإيجاب في نحو ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾[4]، ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾[5] لَمَّا كان المعنى (وإنَّها لا تسهل إلاَّ على الخاشعين) و(لا يريد الله إلاَّ أن يتمَّ نوره).

السَّابعة العطف بـ(ولا) بعد الايجاب في نحو [من الطويل]:

٧٧٠- .... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلا أَبِ [6]

لَمَّا كان معناه (قال الله لي: لا تَسْمُ بأمٍّ ولا أب).

الثَّامنة زيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[7]، قال ابن السيد: المانع من الشَّيء آمرٌ للممنوع ألاَّ يفعل، فكأنه قيل: (ما الَّذي قال لك: لا تسجد؟)، والأقرب عندي أن يقدَّر في الأوَّل (لم يرد الله لي)، وفي الثَّاني (ما الَّذي أمرك)، يوضِّحه في هذا أنَّ النَّاهية لا تصاحب النَّاصبة، بخلاف النَّافية.

التَّاسعة تعدِّي (رضي) بـ(على) في قوله [من الوافر]:

إِذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ .... [8]

---

(١) المدثر/ ٩-١٠.

(٢) أهمله السيوطي، وهو مجهول القائل.

(٣) تقدم ص١٣٥.

(٤) البقرة/ ٤٥.

(٥) التوبة/ ٣٢.

(٦) هو لعامر بن الطُّفَيل، وصدره: **فما سوَّدتني عامرٌ عن وراثةٍ** [٢/ ٩٥٣].

(٧) الأعراف/ ١٢.

(٨) تقدم برقم ٢٠٥ ص١٢٢.

لَمَّا كان (رضي عنه) بمعنى (أقبل عليه بوجه ودِّه)، وقال الكسائيُّ: إنَّما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو (سَخِط).

العاشرة رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾(١) لَمَّا كان معناه (لم يكونوا منه)؛ بدليل ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾(١)، وقيل: (إلاَّ) وما بعدها صفة، فقيل إنَّ الضَّمير يُوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصِّفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازمًا؛ لأنَّ عطف البيان كالنَّعت، فلا يتبع الضَّمير، وقيل: (قليل) مبتدأٌ حُذف خبره، أي (لم يشربوا).

الحادية عشرة تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ ﴾(٢) مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنَّثان، ولكنَّ المبتدأ عين الخبر في المعنى، والبرهان مذكَّر، ومثله ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾(٣) فيمن نصب الفتنة وأنَّث الفعل.

الثَّانية عشرة قولهم: (علمتُ زيدٌ من هو) برفع (زيد) جوازًا؛ لأنَّه نفس (مَن) في المعنى.

الثَّالثة عشرة قولهم: (إنَّ أحدًا لا يقول ذلك) فأوقع (أحدًا) في الإثبات لأنَّه نفس الضمير المستتر في (يقول)، والضمير في سياق النَّفي فكأنَّ (أحدًا) كذلك، وقال [من المنسرح]:

فِي لَيْلَةٍ لا نَرَى بِها أَحَدا   يَحْكِي عَلَيْنا إلاَّ كَواكِبُها (٤)

فرفع (كواكبها) بدلاً من ضمير (يحكي) لأنَّه راجع إلى (أحدًا) وهو واقعٌ في سياق غير الإيجاب، فكان الضَّمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنَّه سمع شخصًا من أهل اليمن يقول: (فلانٌ لغوب، أتته كتابي فاحتقرها) فقال له: كيف قلت: (أتته كتابي)؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصَّحيفة؟

وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجَّاج لَمَّا أنشد [من الرجز]:

فِيها خُطُوطٌ مِنْ سَوادٍ وَبَلَقْ
كَـأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ (٥)

إن أردت الخطوط فقل: (كأنَّها)، أو السَّواد والبَلَق فقل: (كأنَّهما)، فقال: أردت ذلك ويلك.

وقالوا: (مررت برجلٍ أبي عشرة نفسُه، وبقوم عرب كلُّهم، وبقاع عرفج كلُّه) برفع التَّوكيد فيهنَّ، فرفعوا الفاعلَ بالأسـماء الجامدة وأكَّـدوه لَمَّا لحظوا فيها المعنى؛ إذ كان العرب

---

(١) البقرة/ ٢٤٩.   (٢) القصص/ ٤٢.   (٣) الأنعام/ ٢٣.
(٤) تقدم برقم ٢٠٦ ص١٢٢، وتكرر ص٤٥٣.
(٥) أهمله السيوطي.

بمعنى الفصحاء، والعرفج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد.

تنبيهان:

الأوَّل: أنَّه وقع في كلامهم أبلغ مِمَّا ذكرنا من تنزيلهم لفظًا موجودًا منزلة لفظٍ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللَّفظ المعدوم الصَّالح للوجود بمنزلة الموجود، كما في قوله [من الطويل]:

بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شَيْئًا إِذا كانَ جائِيا (١)

وقد مضى ذلك.

والثَّاني: أنَّه ليس بلازمٍ أن يُعطى الشَّيء حكم ما هو في معناه، ألا ترى أنَّ المصدر قد لا يُعطى حكم (أنَّ) أو (أنْ) وصلتهما وبالعكس؟ دليل الأوَّل أنَّهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجارِّ ولا في سدِّهما مسدَّ جزأي الإسناد، ثمَّ إنَّهم شرَّكوا بين (أنَّ) و(أنْ) في هذه المسألة في باب (ظنَّ)، وخصُّوا (أن) الخفيفة وصلتها بسدِّها مسدَّهما في باب (عسى)، وخصُّوا الشَّديدة بذلك في باب (لو)، ودليل الثَّاني أنَّهما لا يُعطيان حكمه في النِّيابة عن ظرف الزَّمان، تقول: (عجبت من قيامك) و(عجبت أن تقوم) و(أنَّك قائم)، ولا يجوز (عجبت قيامك)، وشذَّ قوله [من الطويل]:

فَإِيَّـاكَ إِيَّـاكَ الْمِراءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جالِبُ (٢)

فأجري المصدر مجرى (أن يفعل) في حذف الجارِّ، وتقول: (حسبت أنَّه قائم) أو (أن قام)، ولا تقول: (حسبت قيامك) حتَّى تذكر الخبر، وتقول: (عسى أن تقوم)، ويمتنع (عسى أنَّك قائم)، ومثلها في ذلك (لعلَّ)، وتقول: (لو أنَّك تقوم)، ولا تقول: (لو أن تقوم)، وتقول: (جئتك صلاة العصر)، ولا يجوز (جئتك أن تصلِّي العصر)، خلافًا لابن جنِّي والزَّمخشري.

والثَّاني وهو ما أُعطِيَ حكم الشَّيء المشبه له في لفظه دون معناه، له صورٌ كثيرةٌ أيضًا:

إحداها زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدريَّة الظَّرفيَّة، وبعد (ما) الَّتي بمعنى (الَّذي)؛ لأنَّهما بلفظ (ما) النَّافية، كقوله [من الطويل]:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إِنْ رَأَيْتَهُ علَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزالُ يَزِيدُ (٣)

وقوله [من الوافر]:

يُرَجِّي الْمَرْءُ ما إِنْ لا يَراهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْناهُ الْخُطُوبُ (٤)

فهذان محمولان على نحو قوله [من الكامل]:

---

(١) تقدم برقم ١٢٦ ص٨٣، وتكرر غير مرة. (٢) أهمله السيوطي، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي.

(٣) تقدم برقم ٢٤ ص٢١، وتكرر ص٣٢، ٢٥٠.

(٤) تقدم برقم ٢٣ ص٢١.

٧٧١- ما إنْ رَأَيْتُ ولا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ   كالْيَوْمِ هانِئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ [١]

الثَّانية دخول لام الابتداء على (ما) النَّافية حملاً لها في اللَّفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله [من الوافر]:

٧٧٢- لَما أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْني   فَكَيْفَ وَمِنْ عَطائِكَ جُلُّ مالِي [٢]

فهذا محمولٌ في اللَّفظ على نحو قولك: (لَما تصنعه حسن).

الثَّالثة توكيد المضارع بالنُّون بعد (لا) النَّافية حملاً لها في اللَّفظ على (لا) النَّاهية، نحو ﴿ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾[٣]، ونحو ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[٤]، فهذا محمولٌ في اللَّفظ على نحو ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا ﴾[٥]، ومَن أوَّلها على النَّهي لم يحتج إلى هذا.

الرَّابعة حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[٦] لَمَّا كان (أحسن بزيد) مشبهًا في اللَّفظ لقولك: (امرر بزيد).

الخامسة دخول لام الابتداء بعد (إن) الَّتي بمعنى (نعم)؛ لشبهها في اللَّفظ بـ(أن) المؤكدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[٧]، وقد مضى البحث فيها.

السَّادسة قولهم: (اللَّهم اغفر لنا أيَّتها العصابة) بضم (أيَّة) ورفع صفتها، كما يقال: (يا أيَّتها العصابة)، وإنَّما كان حقُّهما وجوب النَّصب كقولهم: (نحن العرب أقرى النَّاس للضَّيف)، ولكنَّها لَمَّا كانت في اللَّفظ بمنزلة المستعملة في النِّداء أُعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء، وأمَّا (نحن العرب) في المثال فإنَّه لا يكون منادًى؛ لكونه بـ(أل) فأُعطي الحكم الَّذي يستحقُّه في نفسه، وأمَّا نحو (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) فواجب النَّصب، سواءٌ اعتُبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى.

السَّابعة بناء باب (حَذام) في لغة الحجاز على الكسر تشبيهًا لها بـ(دَراكِ) و(نَزالِ)، وذلك مشهورٌ في المعارف، وربَّما جاء في غيرها، وعليه وجه قوله [من الرجز]:

٧٧٣- يا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَداكَ الصَّافِي
والْفَضْلِ أَنْ تَتْرُكَني كَفافِ [٨]

فالأصل (كفافًا) فهو حال، أو (تركَ كفاف) فمصدر، ومنه عند أبي حاتم قوله [من الكامل]:

---

(١) لدريد بن الصمَّة [٢/ ٩٥٥].

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٥٦].

(٣) النمل/ ١٨.   (٤) الأنفال/ ٢٥.   (٥) إبراهيم/ ٤٢.   (٦) مريم/ ٣٨.   (٧) طه/ ٦٣.

(٨) هذا من رجز لرؤبة يخاطب به أباه العجَّاج وقد سرق ـ أعني أباه ـ قصيدة له وأنشدها سليمان بن عبد الملك فأجازه عشرة آلاف درهم، فطلب منه ابنه نصيبًا منها لكونه أجيز بشعره فأبى [٢/ ٩٥٦].

٧٧٤- جالَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَها: اقْصِرِي   إِنّي امْرُؤٌ صَرْعِي عَلَيْكِ حَرامُ (١)

وليس كذلك؛ إذ ليس لفعله فاعل أو فاعلة، فالأَولى قول الفارسيِّ إنَّ أصله (حرامي) كقوله [من الرجز]:

والدَّهْرُ بِالإِنْسانِ دَوَّارِيُّ (٢)

ثمَّ خُفِّف، ولو أقوى لكان أولى، وأمَّا قوله [من الخفيف]:

طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاتَ أَوانٍ   فَأَجَبْنا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقاءِ (٣)

فعلَّة بنائه قطعه عن الإضافة، ولكن علَّة كسره وكونه لم يُسلك به في الضَّمِّ مسلك (قبل) و(بعد) شبهه بـ(نَزال).

الثَّامنة بناء (حاشا) في ﴿ وَقُلْنَ حَشَ لِلَّهِ ﴾(٤) لشبهها في اللَّفظ بـ(حاشا) الحرفيَّة، والدَّليل على اسميَّتها قراءة بعضهم (حاشًا) بالتَّنوين على إعرابها كما تقول: (تنزيهًا لله)، وإنَّما قلنا إنَّها ليست حرفًا لدخولها على الحرف، ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسمٌ منصوبٌ بها، وزعم بعضهم أنَّها فعلٌ حُذف مفعوله، أي (جانب يوسف المعصية لأجل الله)، وهذا التَّأويل لا يتأتَّى في كلِّ موضع، يُقال لك: (أتفعل كذا؟) أو (أفعلت كذا؟) فتقول: (حاشا لله) فإنَّما هذه بمعنى (تبرَّأت لله براءة من هذا الفعل)، ومَن نوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشَّبه كما أنَّ بني تميم أعربوا باب (حَذام) لذلك.

التَّاسعة قول بعض الصَّحابة رضي الله تعالى عنهم: (قصرنا الصَّلاة مع رسول الله أكثر ما كنَّا قطُّ وآمنه) فأوقع (قطُّ) بعد (ما) المصدريَّة كما تقع بعد (ما) النَّافية.

العاشرة إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج، حتَّى أُدغم فيه نحو ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾(٥)، و﴿ لَّكَ قُصُورًا ﴾(٦)، وحتَّى اجتمعا رويَّين كقوله [من الرجز]:

بُـنَيَّ، إِنَّ البِـرَّ شَيْءٌ هَيِّنْ
الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعَيِّمْ (٧)

وقول أبي جهل [من الرجز]:

---

(١) هو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر قوافيها كلها مكسورة سوى هذا البيت فإنه وقع في الإقواء، و**جالت**: اضطربت، و**تصرعني**: تسقطني، و**اقصري**: كفّي [٢/ ٩٥٩].

(٢) تقدم برقم ١٠ ص١٤.

(٣) تقدم برقم ٣٧٩ ص٢١١.

(٤) يوسف/ ٣١.   (٥) الأنعام/ ١٠١.   (٦) الفرقان/ ١٠.

(٧) أهمله السيوطي.

ما تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوانُ مِنِّي؟
بازل عـامَـيْنِ حَدِيثٌ سِـنِّي
لِـمِـثْلِ هَـذا وَلَدَتْـنِـي أُمِّي [(١)]

وقول آخر [من الرجز]:

إِذا رَكِبْتُ فاجْعَلُونِي وَسَطا   إِنِّي كَبِيرٌ لا أُطِيقُ العُنَّدا [(٢)]

ويسمَّى ذلك (إكفاء).

والثَّالث وهو ما أُعطي حكم الشَّيء لمشابهته له لفظًا ومعنًى، نحو اسم التَّفضيل، و(أفعل) في التَّعجُّب، فإنَّهم منعوا أفعل التَّفضيل أن يرفع الظَّاهر لشبهه بـ(أفعل) في التَّعجُّب وزنًا وأصلاً وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعل) في التَّعجُّب لشبهه بأفعل التَّفضيل فيما ذكرنا، قال [من البسيط]:

٧٧٥- يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدنَّ لَنا   .... [(٣)]

ولم يُسمع ذلك إلاَّ في (أحسن) و(أملح)، ذكره الجوهريُّ، ولكنَّ النَّحويِّين مع هذا قاسوه، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلاَّ عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر ابن الأنباري: ولا يُقال إلاَّ لمن صغر سنُّه.

القاعدة الثانية: أنَّ الشَّيء يُعطَى حكم الشَّيء إذا جاوره.

كقول بعضهم: (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) بالجرِّ، والأكثر الرَّفع، وقال [من الطويل]:

....   كَبِيرُ أُناسٍ فِي بِجادٍ مُزَمَّلِ [(٤)]

وقيل به في ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[(٥)] فيمن جرَّهما، فإنَّ العطف على ﴿ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ لا على ﴿ أَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾؛ إذ ليس المعنى أنَّ الولدان يطوفون عليهم بالحور، وقيل: العطف على ﴿ جَنَّـٰتِ ﴾، وكأنَّه قيل: (المقرَّبون في جنَّات وفاكهة ولحم طير وحور)، وقيل: على (أكواب) باعتبار المعنى؛ إذ معنى ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ . بِأَكْوَابٍ ﴾ : (ينعَّمون بأكواب)، وقيل في ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[(٦)] بالخفض إنَّه عطفٌ على ﴿ أَيْدِيَكُمْ ﴾ لا على ﴿ رُءُوسِكُمْ ﴾؛ إذ الأرجل مغسولةٌ لا ممسوحة، ولكنَّه خفض لمجاورة ﴿ رُءُوسِكُمْ ﴾،

(١) تقدم برقم ٥٥ ص٣٩.
(٢) أهمله السيوطي.
(٣) عجزه: **من هؤلياءِكنَّ الضال والسَّمُرِ** ... من مترنمات كامل الثقفي [٢/ ٩٦١].
(٤) تقدم برقم ٦٧٧ ص٤١٥.
(٥) الواقعة/ ٢٢.   (٦) المائدة/ ٦.

والَّـذي علـيه المحقِّقـون أنَّ خفـض الجوار يكون في النَّعت قليلاً كما مثَّلنا، وفي التَّوكيد نادرًا كقوله [من البسيط]:

٧٧٦- يا صاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ   أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرا الذَّنَبِ [(١)]

قـال الفـرَّاء: أنـشدنيه أبـو الجـرَّاح بخفـض (كلِّهـم)، فقلتَ له: هلاَّ قلت: (كلَّهم) يعني بالنَّصب؟ فقال: هو خيرٌ من الَّذي قلته أنا، ثم استنشدته إيَّاه فأنشدنيه بالخفض، ولا يكون في النَّـسق؛ لأنَّ العاطف يمنع من التَّجاور، وقال الزَّمخشريُّ: لَمَّا كانت الأرجل من بين الأعضاء الـثَّلاثة المغـسولة تُغـسل بصبِّ الماء عليها كانت مظنَّة الإسراف المذموم شرعًا، فعُطفت على الممـسوح لا لتُمـسح، ولكـن لينبِّه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها، وقيل: ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾[(٢)]، فجـيء بالغايـة إماطـةً لظـنِّ مَـن يظنُّ أنَّها ممسوحة؛ لأنَّ المسح لم تُضرب له غايةٌ في الشَّريعة. انتهى

تنبيه:

أنكر السِّيرافي وابن جنِّي الخفض على الجوار، وتأوَّلا قولهم: (خرب) بالجرِّ على أنَّه صفةٌ لـ(ضب)، ثمَّ قال السِّيرافي: الأصل (خرب الجحر منه) بتنوين (خرب) ورفع (الجحر)، ثمَّ حُذف الضَّمير للعلم به، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضَّبِّ وخُفض الجحر، كما تقول: (مررت برجل حسن الوجه) بالإضافة، والأصل (حسنٍ الوجه منه)، ثمَّ أتى بضمير الجحر مكانه لتقدُّم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنِّي: الأصل (خرب جحره)، ثمَّ أُنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتار الضَّمير مع جريان الصِّفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريِّين وإن أُمن اللَّبس، وقول السِّيرافي إنَّ هذا مثل (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) مردودٌ؛ لأنَّ ذلك إنَّما يجوز في الوصف الثَّاني دون الأوَّل على ما سيأتي.

ومن ذلك قولهم: (هنأني ومرأني) والأصل (أمرأني)، وقولهم: (هو رِجْس نِجْس) بكسر النُّون وسكون الجيم، والأصل (نَجِس) بفتحةٍ فكسرة، كذا قالوا، وإنَّما يَتمُّ هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا: (نَجِس) بفتحةٍ فكسرة، وحينئذٍ فيكون محلُّ الاستشهاد إنَّما هو الالتزام للتَّناسب، وأمَّا إذا لم يُلتزم فهذا جائزٌ بدون تقدُّم (رجس)؛ إذ يُقال: (فِعْل) بكسرةٍ فسكون في كل (فَعِل) بفتحةٍ فكسرة، نحو (كتف) و(لبن) و(نبق) ،وقولهم: (أخذه ما قدُم وما حدُث) بضمِّ دال (حدث)، وقراءة جماعة ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلاً ﴾[(٣)] بصرف (سلاسل)، وفي الحديث "ارجعن مأزوراتٍ غير مأجورات"، والأصل (موزورات) بالواو؛ لأنَّه من الوزر، وقراءة أبي

(١) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٦٢].

(٢) المائدة/ ٦.   (٣) الإنسان/ ٤.

حيَّة ﴿ يُؤْقِنُونَ ﴾ بالهمزة، وقوله [من الوافر]:

٧٧٧- لَحَبُّ الْمُؤْقِدينَ إِلَيَّ مُؤْسى   وَجَعْدَةُ إِذْ أَضاءَهُما الوقُودُ (١)

بهمز (المؤقدين) و(مؤسى) على إعطاء الواو المجاورة للضَّمَّة حكم الواو المضمومة فهُمزت، كما قيل في وجوه: (أجوه)، وفي وُقِّتت: (أُقِّتت)، ومن ذلك قولهم في صوم: (صيم) حملاً على قولهم في عصو: (عصي)، وكان أبو عليٍّ يُنشد في مثل ذلك [من الرجز]:

قَدْ يُؤْخَذُ الجارُ بِجُرْمِ الجار (٢)

القاعدة الثالثة: قد يُشربون لفظًا معنى لفظ فيُعطونه حكمه.

ويُسمَّى ذلك تضمينا، وفائدته أن تؤدِّي كلمةٌ مؤدَّى كلمتين، قال الزَّمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ ﴾(٣) إلى قولك: (ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم)، ﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾(٤)، أي (ولا تضمُّوها إليها آكلين) اهـ

ومن مُثُل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ ﴾(٥) ضمن الرَّفث معنى الإفضاء فعُدِّي بـ(إلى) مثل ﴿ وَقَدۡ أَفۡضَىٰ بَعۡضُكُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ ﴾(٦)، وإنَّما أصل الرَّفث أن يتعدَّى بالباء، يُقال: (أرفث فلانٌ بامرأته)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُ ﴾(٧) أي (فلن يُحرموه)، أي (فلن يُحرموا ثوابه)، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾(٨) أي (لا تنووا)، ولهذا عُدِّي بنفسه لا بـ(على)، وقوله تعالى: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾(٩) أي (لا يصغون)، وقولهم: (سمع الله لمن حمده) أي (استجاب)، فعُدِّي (يسمع) في الأوَّل بـ(إلى) وفي الثَّاني باللام، وإنَّما أصله أن يتعدَّى بنفسه مثل ﴿ يَوۡمَ يَسۡمَعُونَ ٱلصَّيۡحَةَ ﴾(١٠)، وقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ ﴾(١١) أي (يميِّز)، ولهذا عُدِّي بـ(من) لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ ﴾(١٢) أي (يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف)، فلهذا عُدِّي بـ(من)، ولَمَّا خفي التَّضمين على بعضهم في الآية ورأى أنَّه لا يُقال: (حلف من كذا) بل (حلف عليه) قال: (مِن) متعلِّقة بمعنى (للذين)، كما تقول: (لي منك مبرَّة)، قال: وأمَّا قول الفقهاء: (آلى من امرأته) فغلطٌ أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية، وقال أبو كبير الهذلي [من الكامل]:

---

(١) هو من قصيدة لجرير يمدح بها هشام بن عبد الملك، واللام في (**لحب**) للقسم، و**حُبَّ**: فعل ماض بضم الحاء وفتحها من أحبَّ وحبَّ، والمعنى: حبَّب الله إليَّ إضاءة وقودهما إياهما [٢/ ٩٦٢].

(٢) هو من أمثال العرب، وليس فيه شاهدٌ نحوي.

(٣) الكهف/ ٢٨.   (٤) النساء/ ٢.   (٥) البقرة/ ١٨٧.   (٦) النساء/ ٢١.

(٧) آل عمران/ ١١٥.   (٨) البقرة/ ٢٣٥.   (٩) الصافات/ ٨.   (١٠) سورة ق/ ٤٢.

(١١) البقرة/ ٢٢٠.   (١٢) البقرة/ ٢٢٦.

٧٧٨- حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةً كَرهًا وَعقْدُ نِطاقِها لَمْ يُحْلَلِ (١)

وقال قبله [من الكامل]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَواقِدٌ حُبُكَ النِّطاق، فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ (٢)

(مزؤودة): أي مذعورة، ويُروى بالجرِّ صفةً لـ(ليلة) مثل ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾(٣)، وبالنَّصب حالاً من المرأة، وليس بقويٍّ مع أنَّه الحقيقة؛ لأنَّ ذكر اللَّيلة حينئذٍ لا كبير فائدة فيه، والشَّاهد فيهما أنَّه ضمَّن (حمل) معنى (علق)، ولولا ذلك لعُدِّي بنفسه مثل ﴿ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ كُرۡهًا ﴾(٤)، وقال الفرزدق [من الرجز]:

٧٧٩- كَيْفَ تَرانِي قالِبًا مِجَنِّي
قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيادًا عَنِّي (٥)

أي (صرفه عني بالقتل)، وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التَّمام: أحسب لو جُمع ما جاء منه لجاء منه كتابٌ يكون مئين أوراقًا.

القاعدة الرابعة: أنَّهم يُغلِّبون على الشَّيء ما لغيره لتناسُبٍ بينهما أو اختلاط.

فلهذا قالوا: (الأبوين) في الأب والأم، ومنه ﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾(٦) وفي الأب والخالة، ومنه ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾(٧) والمشرقين والمغربين، ومثله (الخافقان) في المشرق والمغرب، وإنَّما الخافق المغرب، ثمَّ إنَّما سُمِّي خافقًا مجازًا، وإنما هو مخفوقٌ فيه، و(القمرين) في الشَّمس والقمر، قال المتنبِّي [من الكامل]:

واسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّماءِ بِوَجْهِها فَأَرَتْنِيَ القَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعا (٨)

أي الشَّمس وهو وجهها وقمر السَّماء، وقال التبريزي: يجوز أنَّه أراد قمرًا وقمرًا؛ لأنَّه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنَّه لا تجتمع الشَّمس والقمر. اهـ ، وما ذكرناه أمدح، والقمران في العُرف الشَّمس والقمر، وقيل إنَّ منه قول الفرزدق [من الطويل]:

٧٨٠- أَخَذْنا بِآفاقِ السَّماءِ عَلَيْكُمُ لَنا قَمَراها والنُّجُومُ الطَّوالِعُ (٩)

وقيل: إنَّما أراد محمدًا والخليل عليهما الصَّلاة والسَّلام؛ لأنَّ نسبه راجعٌ إليهما بوجهٍ، وإنَّ المراد بالنُّجوم الصَّحابة، وقالوا: (العمرين) في أبي بكر وعمر، وقيل: المراد عمر بن الخطَّاب

---

(١) ، (٢) ضمير (**حملنَ**) للنسوة، ولم يجر لهن ذكر، وقد أورد المصنف هذين البيتين مستدلاً على تضمين (حمل) معنى (علق)، فلذا عدي بالباء، ولولا ذلك لعدِّي بنفسه، **المهبَّل**: الضخم الكثير اللحم راكب له [١/ ٢٢٨].

(٣) الفجر/ ٤. (٤) الأحقاف/ ١٥.

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٦٤]. (٦) النساء/ ١١. (٧) يوسف/ ١٠٠.

(٨) للمتنبي، أهمله السيوطي.

(٩) **آفاق السماء**: نواحيها، و**قمراها**: الشمس والقمر، من باب التغليب [١/ ١٤].

وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب، ويُردُّ بأنَّه قيل لعثمان رضي الله عنه: نسألك سيرة العمرين، قال: نعم، قال قتادة: أعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمَّهات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر، وقالوا: (العجَّاجين) في رؤبة والعجَّاج، و(المروتين) في الصَّفا والمروة.

ولأجل الاختلاط أُطلقت (مَن) على ما لا يعقل في نحو ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾(١)؛ فإنَّ الاختلاط حاصلٌ في العموم السَّابق في قوله تعالى: ﴿ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾(١) .

وفي ﴿ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ اختلاطٌ آخر في عبارة التَّفصيل؛ فإنَّه يعمُّ الإنسان والطَّائر، واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾(٢)؛ لأنَّ (لعلَّ) متعلِّقة بـ(خلقكم) لا بـ(اعبدوا)، والمذكَّرين على المؤنَّث حتَّى عُدَّت منهم في ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ ﴾(٣) والملائكة على إبليس حتَّى استُثني منهم في ﴿ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾(٤)، قال الزَّمخشري: والاستثناء متَّصلٌ لأنَّه واحدٌ من بين أظهر الألوف من الملائكة، فغُلِّبوا عليه في (فسجدوا) ثمَّ استُثني منهم استثناء أحدهم، ثمَّ قال: ويجوز أن يكون منقطعًا.

ومن التَّغليب ﴿ أَو لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾(٥) بعد ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ ﴾(٥) فإنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام لم يكن في ملَّتهم قطُّ، بخلاف الَّذين آمنوا معه، ومثله ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾(٦)؛ فإنَّ الخطاب فيه شاملٌ للعقلاء والأنعام، فغُلِّب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام، ومعنى (يذرؤكم فيه): يبثُّكم ويكثِّركم في هذا التَّدبير، وهو أن جعل للنَّاس وللأنعام أزواجًا حتَّى حصل بينهم التَّوالد، فجعل هذا التَّدبير كالمنبع والمعدن للبثِّ والتَّكثير، فلهذا جيء بـ(في) دون الباء، ونظيره ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾(٧)، وزعم جماعةٌ أنَّ منه ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ ونحو ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾(٨)، وإنَّما هذا من مراعاة المعنى، والأوَّل من مراعاة اللَّفظ.

القاعدة الخامسة: أنَّهم يعبِّرون بالفعل عن أمور.

أحدها وقوعه، وهو الأصل.

والثَّاني مشارفته نحو ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾(٩) أي فشارفن

---

(١) النور/ ٤٥. (٢) البقرة/ ٢١. (٣) التحريم/ ١٢. (٤) البقرة/ ٣٤.
(٥) الأعراف/ ٨٨. (٦) الشورى/ ١١. (٧) البقرة/ ١٧٩. (٨) النمل/ ٥٥.
(٩) البقرة/ ٢٣١.

انقضاء العدَّة، ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزۡوَٰجِهِم ﴾(١) أي (والَّذين يُشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصيَّة)، ﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةً ﴾(٢) أي (لو شارفوا أن يتركوا)، وقد مضت في فصل (لو) ونظائرها، وممَّا لم يتقدَّم ذكره قوله [من الطويل]:

٧٨١- إلَى مَلِكٍ كـادَ الـجِبالُ لِفَـقْدِهِ   تَزُولُ، وزالَ الرَّاسِياتُ مِنَ الصَّخْرِ (٣)

الثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشَّرط نحو ﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ ﴾(٤)، ﴿ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ ﴾(٥)، ﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن ﴾(٦)، ﴿ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِ ﴾(٧)، ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦ ﴾(٨)، ﴿ إِذَا تَنَٰجَيۡتُمۡ فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾(٩)، ﴿ إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ ﴾(١٠) الآية، ﴿ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾(١١)، وفي الصَّحيح: "إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل"، ومنه في غيره ﴿ فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ . فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٍ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾(١٢)، أي (فأردنا الإخراج)، ﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ ﴾(١٣)؛ لأنَّ (ثمَّ) للتَّرتيب، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظَّاهر، فإذا حُمل (خلقنا) و(صوَّرنا) على إرادة الخلق والتَّصوير لم يُشكِل، وقيل: هما على حذف مضافين، أي (خلقنا أباكم ثمَّ صوَّرنا أباكم)، ومثله ﴿ وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا ﴾(١٤)، أي (أردنا إهلاكها)، ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾(١٥)، أي أراد الدُّنوَّ من محمَّد عليه الصلاة والسلام فتدلَّى فتعلَّق في الهواء، وهذا أَولى من قول مَن ادَّعى القلب في هاتين الآيتين وأنَّ التقدير (وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها)، (ثمَّ تدلَّى فدنا)، وقال [من المنسرح]:

فـارَقَـنا قَبْلَ أَنْ نُـفارِقَـهُ   لَمَّا قَضَى مِنْ جِماعِنا وَطَرا (١٦)

أي (أراد فراقنا).

وفي كلامهم عكس هذا، وهو التَّعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾(١٧)، بدليل أنَّه قُوبل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٍ

---

(١) البقرة/ ٢٤٠. (٢) النساء/ ٩.
(٣) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٦٤].
(٤) النحل/ ٩٨. (٥) المائدة/ ٦. (٦) آل عمران/ ٤٧. (٧) المائدة/ ٤٢.
(٨) النحل/ ١٢٦. (٩) المجادلة/ ٩. (١٠) المجادلة/ ١٢. (١١) الطلاق/ ١.
(١٢) الذاريات/ ٣٥-٣٦. (١٣) الأعراف/ ١١. (١٤) الأعراف/ ٤. (١٥) النجم/ ٩.
(١٦) أهمله السيوطي، ولا يُعلم قائله.
(١٧) النساء/ ١٥٠.

مِّنْهُمْ ﴾[1].

والرَّابع القدرة عليه، نحو ﴿ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾[2] أي (قادرين على الإعادة)، وأصل ذلك أنَّ الفعل يتسبَّب عن الإرادة والقدرة، وهم يُقيمون السَّبب مقام المسبَّب وبالعكس، **فالأوَّل** نحو ﴿ وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ ﴾[3] أي (ونعلم أخباركم)؛ لأنَّ الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾[4] الآية في قراءة غير الكسائيِّ (يستطيع) بالغيبة و(ربُّك) بالرَّفع معناه (هل يفعل ربُّك)، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنَّها شرطه، أي (هل ينزل علينا ربُّك مائدةً إن دعوتَه؟)، ومثله ﴿ فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾[5] أي (لن نؤاخذه)، فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها، وأمَّا قراءة الكسائيِّ فتقديرها (هل تستطيع سؤال ربِّك) فحذف المضاف، أو (هل تطلب طاعة ربِّك في إنزال المائدة) أي استجابته.

ومن **الثَّاني** ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾[6] أي فاتَّقوا العناد الموجب للنَّار.

القاعدة السادسة: أنَّهم يعبِّرون عن الماضي والآتي كما يعبِّرون عن الشَّيء الحاضر؛ قصدًا لإحضاره في الذِّهن حتَّى كأنَّه مشاهدٌ حالة الإخبار.

نحو ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[7]؛ لأنَّ لام الابتداء للحال، ونحو ﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾[8]؛ إذ ليس المراد تقريب الرَّجلين من النَّبيِّ عليه السلام كما تقول: (هذا كتابك فخذه)، وإنَّما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحُكيت، ومثله ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾[9] قصد بقوله سبحانه وتعالى: (فتثير) إحضار تلك الصُّورة البديعة الدَّالَّة على القدرة الباهرة من إثارة السَّحاب، تبدو أوَّلاً قطعًا ثمَّ تتضامُّ متقلِّبةً بين أطوار حتَّى تصير ركامًا، ومنه ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[10]، أي فكان، ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾[11]، ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[12] إلى قوله تعالى: ﴿ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ ﴾[13]، ومنه عند الجمهور ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[14] أي (يبسط ذراعيه)، بدليل ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ ولم يقل: (وقلبناهم)، وبهذا التَّقرير يندفع قول الكسائيِّ وهشام إنَّ اسم الفاعل الَّذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله ﴿ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾[15]؛ إلاَّ أنَّ هذا على حكاية حالٍ كانت مستقبلةً وقت التَّدارؤ، وفي الآية الأولى

---

(1) النساء/ ١٥٢. (2) النساء/ ١٠٤. (3) محمد/ ٣١. (4) المائدة/ ١١٢.
(5) الأنبياء/ ٨٧. (6) البقرة/ ٢٤. (7) النحل/ ١٢٤. (8) القصص/ ١٥.
(9) فاطر/ ٩. (10) آل عمران/ ٥٩. (11) الحج/ ٣١. (12) القصص/ ٥.
(13) القصص/ ٦. (14) الكهف/ ١٨. (15) البقرة/ ٧٢.

حُكيت الحال الماضية، ومثلها قوله [من الرجز]:

جاريةٌ في رَمَضانَ الماضِي
تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بالإيماضِ [(١)]

ولولا حكاية الحال في قول حسَّان [من الكامل]:

.... يُغْشَوْنَ حَتَّى لا تَهِرُّ كِلابُهُمْ [(٢)]

لم يصحَّ الرَّفع؛ لأنَّه لا يُرفع إلاَّ وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ ﴾[(٣)] بالرَّفع.

القاعدة السابعة: أنَّ اللَّفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدَّر على تقدير آخر.

نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[(٤)]، فإنَّ (يُفترى) مؤوَّلٌ بالافتراء والافتراء مؤوَّلٌ بـ(مفترى)، وقال [من الطويل]:

٧٨٢- لَعَمْرُكَ ما الفِتْيانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى وَلَكِنَّما الفِتْيانُ كُلُّ فَتًى نَدِ [(٥)]

وقالوا: (عسى زيدٌ أن يقوم) فقيل: هو على ذلك، وقيل: على حذف مضاف، أي (عسى أمر زيد) أو (عسى زيد صاحب القيام)، وقيل: (أن) زائدة، ويردُّه عدم صلاحيَّتها للسُّقوط في الأكثر، وأنَّها قد عملت، والزَّائدة لا تعمل، خلافًا لأبي الحسن، وأمَّا قول أبي الفتح في بيت الحماسة [من البسيط]:

٧٨٣- حَتَّى يَكُونَ عَزِيزًا فِي نُفُوسِهِم أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعًا وَهْوَ مُخْتارُ [(٦)]

يجوز كون (أن) زائدة، فلأنَّ النَّصب هنا يكون بالعطف لا بـ(أن)، وقيل في ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ ﴾[(٧)] إنَّ (ما قالوا) بمعنى القول، والقول بتأويل المقول، أي (يعودون للمقول فيهنَّ لفظ الظِّهار) وهنَّ الزوجات، وقال أبو البقاء في ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[(٨)]: يجوز عند أبي عليٍّ كون (ما) مصدريَّة والمصدر في تأويل اسم المفعول. اهـ، وهذا يقتضي أنَّ غير أبي عليٍّ لا يُجيز ذلك، وقال السِّيرافي: إذا قيل: (قاموا ما خلا زيدًا) و(ما عدا زيدًا) فـ(ما) مصدريَّة، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفةً لتأوُّلها بالنَّكرة. اهـ، والتَّأويل (خالين عن زيد) و(متجاوزين زيدًا)، وأمَّا قول ابن خروف

---

(١) أهمله السيوطي، وقائله رؤبة بن العجاج.
(٢) تقدم برقم ١٨٢ ص١١٠.
(٣) البقرة/ ٢١٤. (٤) يونس/ ٣٧.
(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٦٤].
(٦) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٦٥]، وقد نُسب ليزيد بن حمار في حماسة أبي تمام، ولعدي بن زيد في المؤتلف.
(٧) المجادلة/ ٣. (٨) آل عمران/ ٩٢.

والشَّلوبين إنَّ (ما) وصلتها نصبٌ على الاستثناء فغلط؛ لأنَّ معنى الاستثناء قائمٌ بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره.

القاعدة الثامنة: كثيرا ما يُغتفر في الثَّواني ما لا يُغتفر في الأوائل.

فمن ذلك (كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم)، و [من الطويل]:

وَأَيُّ فَتَى هَيْجاءَ أَنْتَ وجارها .... (1)

و(رب رجل وأخيه)، و﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ ﴾(2)، ولا يجوز (كل سخلتها) ولا (أي جارها) ولا (ربَّ أخيه)، ولا يجوز (إن يقم زيد قام عمرو) في الأصحِّ إلاَّ في الشِّعر، كقوله [من البسيط]:

٧٨٤- إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بِها فَرَحًا   عَنِّي وما يَسْمَعُوا مِنْ صالحٍ دَفَنُوا (3)

إذ لا تضاف (كل) و(أي) إلى معرفةٍ مفردة، كما أنَّ اسم التَّفضيل كذلك.

ولا تجرُّ (رُبَّ) إلاَّ النَّكرات، ولا يكون في النَّثر فعل الشَّرط مضارعًا والجواب ماضيًا، وقال الشَّاعر [من البسيط]:

٧٨٥- إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عادَتُنا   أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ (4)

فقال يونس: أراد (أو أنتم تنزلون) فعطف الجملة الاسميَّة على جملة الشَّرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التَّوهُّم، قال: فكأنَّه قال: (أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك)، ويقولون: (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) ويمتنع (قائمين لا قاعد أبواه) على إعمال الثَّاني وربط الأوَّل بالمعنى.

القاعدة التَّاسعة: أنَّهم يتَّسعون في الظَّرف والمجرور ما لا يتَّسعون في غيرهما.

فلذلك فصلوا بهما الفعل النَّاقص من معموله نحو (كان في الدَّار، أو عندك، زيدٌ جالسًا)، وفعل التَّعجُّب من المتعجَّب منه نحو (ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد) و(ما أثبت عند الحرب زيدًا)، وبين الحرف النَّاسخ ومنسوخه نحو قوله [من الطويل]:

٧٨٦- فَلا تَلْحَنِي فِيها؛ فَإِنَّ بِحُبِّها   أَخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ (5)

(1) أهمله السيوطي، ولم أقف على قائله، وتمامه: **إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلَّتِ**.

(2) الشعراء/ ٤.

(3) قاله قعنب بن أم صاحب من شعراء الحماسة، **سُبَّة**: هي ما يُسَبُّ به، و**فرحًا**: مفعول له، ومعنى (طاروا بها): كثروها في الناس وأذاعوها، و**عنِّي** بدل منِّي: أي من جهتي [٢/ ٩٦٥].

(4) هو من قصيدة للأعشى ميمون [٢/ ٩٦٥].

(5) هو من أبيات الكتاب ولم يسم قائله، قوله: **تلحني** أي تلمني، من لحاه يلحاه إذا لامه وعذله، وضمير (**فيها**) للمحبوبة، و**جَمٌّ**: أي عظيم، و**كثير بلابله**: أي وساوسه، جمع بلبلة، وهي الوسوسة، قوله: **بحبِّها** متعلق بـ(**مصاب**)، فهو معمول خبر (أن) قدِّم على اسمها [٢/ ٩٦٩].

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظَّنِّ كقوله [من البسيط]:

٧٨٧- أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارُ جامِعَةٌ .... (١)

وبين المضاف وحرف الجرِّ ومجرورهما، وبين (إذن) و(لن) ومنصوبهما نحو (هذا غلام ـ والله ـ زيدٍ) و(اشتريته بـ والله ـدرهم)، وقوله [من الوافر]:

٧٨٨- إِذَنْ ـ واللهِ ـ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ .... (٢)

وقوله [من الكامل]:

لَنْ ـ ما رَأَيْتُ أَبا يَزِيدَ مُقاتِلاً ـ أَدَعَ القِتالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجاءَ (٣)

وقدَّموهما خبرين على الاسم في باب (إنَّ) نحو ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾(٤)، ومعمولين للخبر في باب (ما) نحو (ما في الدَّار زيدٌ جالسًا) وقوله [من الطويل]:

.... فَما كُلَّ حِينٍ مَنْ تُؤاتِي مُؤاتِيا (٥)

فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها، كقوله [من الطويل]:

٧٨٩- .... وَما كُلَّ مَنْ وافَى مِنًى أَنا عارِفُ (٦)

ومعمولين لصلة (أل) نحو ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾(٧) في قولٍ، وعلى الفعل المنفيِّ بـ(ما) في نحو قوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ ما اسْتَغْنَيْنا (٨)

قيل: وعلى (إنَّ) معمولاً لخبرها في نحو (أمَّا بعد فإنِّي أفعل كذا وكذا) وقوله [من البسيط]:

أَبا خراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ (٩)

وعلى العامل المعنويِّ في نحو قولهم: (أكلَّ يومٍ لك ثوب؟).

وأقول: أمَّا مسألة (أمَّا) فاعلم أنَّه إذا تلاها ظرفٌ ولم يلِ الفاء ما يمتنع تقدُّم معموله عليه نحو (أمَّا في الدار أو عندك فزيدٌ جالس) جاز كونه معمولاً لـ(أمَّا) أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاء ما لا يتقدَّم معموله عليه نحو (أمَّا زيدًا أو اليوم فإنِّي ضاربٌ) فالعامل فيه عند المازنيِّ

---

(١) لم يسم قائله، وتمامه: **شملي بهم أم يقول البعد محتوما**، والهمزة أول البيت للاستفهام، وبَعد: ظرف، وبُعد: ضد القرب، ويقول: بمعنى يظن، وهو عامل عمله لاجتماع شروطه، والمنصوبان بعده مفعولاه، ووقع الفصل بينه وبين الاستفهام بالظرف للتوسع فيه [٢/ ٩٦٩].

(٢) قيل إنه لحسان، وتمامه: **تشيب الطفل من قبل المشيب**، والبيت استشهد به على إعمال (إذن) مع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم [٢/ ٩٧٠].

(٣) تقدم برقم ٤٢٣ ص٢٣٣، وتكرر ص٤٢٦. (٤) آل عمران/ ١٣.

(٥) أهمله السيوطي، ولم أقف على قائله، وصدره: **بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا**.

(٦) هو من قصيدة لمزاحم بن الحارث، صدره: **وقالوا تعرفها المنازل من منى** [٢/ ٩٧٠]. (٧) يوسف/ ٢٠.

(٨) تقدم برقم ١٢٨ ص٨٤، وتكرر مرارًا. (٩) تقدم برقم ١٤٩ ص٣٠، وتكرر مرارًا.

(أمَّا)، فتصحُّ مسألة الظَّرف فقط؛ لأنَّ الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرِّد تجوز مسألة الظَّرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتجَّ بأنَّ (أمَّا) وضعت على أنَّ ما بعد فاء جوابها يتقدَّم بعضه فاصلاً بينها وبين (أمَّا)، وجوَّزه بعضهم في الظَّرف دون المفعول به، وأمَّا قوله: (أمَّا أنت ذا نفر) فليس المعنى على تعلُّقه بما بعد الفاء، بل هو متعلِّقٌ تعلُّق المفعول لأجله بفعلٍ محذوف، والتَّقدير (ألهذا فخرتَ عليَّ؟)، وأمَّا المسألة الأخيرة فمَن أجاز (زيدٌ جالسًا في الدَّار) لم يكن ذلك مختصًّا عنده بالظَّرف.

القاعدة العاشرة: من فنون كلامهم القلب.

وأكثر وقوعه في الشِّعر، كقول حسَّان رضي الله تعالى عنه [من الوافر]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ   يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ [(١)]

فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والنَّكرة الاسم، وتأوَّله الفارسيُّ على أنَّ انتصاب المزاج على الظَّرفيَّة المجازيَّة، والأَولى رفع المزاج ونصب العسل، وقد رُوي كذلك أيضًا، فارتفاع (ماء) بتقدير (وخالطها ماء)، ويُروى برفعهنَّ على إضمار الشَّأن، وأمَّا قول ابن أسد إنَّ (كان) زائدة فخطأ؛ لأنَّها لا تُزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة [من الرجز]:

٧٩٠- وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجاؤُهُ
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَماؤُهُ [(٢)]

أي (كأنَّ لون سمائه لغبرتها لون أرضه) فعكس التَّشبيه مبالغة وحذف المضاف، وقال آخر [من المتقارب]:

فَإِنْ أَنْتَ لاقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ   فَلا تَتَهَيَّبْكَ أَنْ تُقْدِما [(٣)]

أي (تتهيَّبها)، وقال ابن مقبل [من البسيط]:

٧٩١- ولا تهيَّبني الموماةُ أَرْكَبُها   إذا تَجاوَبَتِ الأَصْداءُ بِالسَّحَرِ [(٤)]

أي (ولا أتهيَّبها)، وقال كعب [من البسيط]:

٧٩٢- كَأَنَّ أَوْبَ ذِراعَيْها إِذا عَرِقَتْ   وَقَدْ تَلَفَّعَ بِالقُورِ العَساقِيلُ [(٥)]

---

(١) تقدم برقم ٦٢٦ ص٣٦٩.

(٢) هو لرؤبة، و**المهمه**: المفازة، والجمع المهامه، و**مغبرَّة**: من أغبر الشيء إذا تلوَّن بالغبرة، و**أرجاؤه**: أطرافه، جمع رجا، قوله: **كأن لون أرضه**: أراد كأن لون سمائه من غبرتها لون أرضه، فقلب التشبيه للمبالغة، وهو محل الاستشهاد هنا [٢/ ٩٧١].

(٣) أهمله السيوطي، ولم أقف على قائله.

(٤) أورده السيوطي ولم يزد على نسبته [٢/ ٩٧١].

(٥) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٧١].

القور: جمع قارة، وهي الجبل الصَّغير، والعساقيل اسم لأوائل السراب، ولا واحد له، والتَّلفُّع: الاشتمال، وقال عروة بن الورد [من الوافر]:

٧٩٣- فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي ومالِي وما آلُوكَ إلاَّ ما أُطِيقُ (١)

وقال القطَّامي [من الوافر]:

٧٩٤- فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْها كَما طَيَّنْتَ بِالفَدَنِ السَّياعا (٢)

الفدن: القصر، والسِّياع: الطِّين، ومنه في الكلام (أدخلت القلنسوة في رأسي) و(عرضت النَّاقة على الحوض) و(عرضتها على الماء)، قاله الجوهري وجماعةٌ منهم السَّكَّاكي والزَّمخشري، وجعل منه ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾(٣)، وفي كتاب "التَّوسعة" ليعقوب بن إسحاق السِّكِّيت إنَّ (عرضت الحوض على النَّاقة) مقلوب، وقال آخر: لا قلب في واحدٍ منهما، واختاره أبو حيَّان، وردَّ على قول الزَّمخشري في الآية.

وزعم بعضهم في قول المتنبِّي [من الكامل]:

وَعَذَلْتُ أَهْلَ العِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لا يَعْشَقُ (٤)

أنَّ أصله (كيف لا يموت من يعشق)، والصَّواب خلافه، وأنَّ المراد أنَّه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق، ويُقال: (إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء)، أي انتصب الحرباء في العود، وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴾(٥) إنَّ المعنى (اسلكوا فيه سلسلة)، وقيل إنَّ منه ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾(٦)، ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾(٧)، وقد مضى تأويلهما، ونقل الجوهريُّ في ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾(٨) أنَّ أصله (قابي قوس) فقلبت التَّثنية بالإفراد، وهو حسنٌ إن فُسِّر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أي طرفها، ولها طرفان، فله قابان، ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي [من الطويل]:

٧٩٥- إذا أَحْسَنَ ابْنُ العَمِّ بَعْدَ إساءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرَّيْ فِعْلِهِ بِحَمُول (٩)

أي (فلست لشر فعليه)، قيل: ومن القلب ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَـٰبِي هَـٰذَا ﴾(١٠) الآية، وأجيب بأنَّ المعنى (ثمَّ تولَّ عنهم إلى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون)،

---

(١) لعروة بن الورد، والألو: تقصير، يقال: ألا في الأمر يألو، ثم تضمن معنى (منع) فتعدَّى تعديته [٢/ ٩٧٢].

(٢) هو للقطامي يصف ناقته بالسمن، يقال: سيَّع الجدار: طلاه بالسياع، وهو الطين أو الجص، والفدن: القصر [٢/ ٩٧٢].

(٣) الأحقاف/ ٢٠.

(٤) للمتنبي، أهمله السيوطي.

(٥) الحاقة/ ٣٢.

(٦) الأعراف/ ٤.

(٧) النجم/ ٨.

(٨) النجم/ ٩.

(٩) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٧٢].

(١٠) النمل/ ٢٨.

وقيل في ﴿ فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾[1] إنَّ المعنى (فعمِّيتم عنها)، وفي ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾[2] الآية فيمن جرَّ بـ(على) (أنْ) وصلتها على أنَّ المعنى (حقيقٌ عليَّ) بإدخالها على ياء المتكلِّم كما قرأ نافع، وقيل ضمِّن (حقيق) معنى (حريص)، وفي ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ ﴾[3] إنَّ المعنى (لتنوء العصبة بها) أي لتنهض بها متثاقلة، وقيل: الباء للتَّعدية كالهمزة، أي لتُنيء العصبة، أي تجعلها تنهض متثاقلة.

القاعدة الحادية عشرة:

من مُلح كلامهم تقارُض اللَّفظين في الأحكام، ولذلك أمثلة:

أحدها إعطاء (غير) حكم (إلاَّ) في الاستثناء بها نحو ﴿ لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾[4] فيمن نصب (غير)، وإعطاء (إلاَّ) حكم (غير) في الوصف بها نحو ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[5].

والثَّاني إعطاء (أن) المصدريَّة حكم (ما) المصدريَّة في الإهمال، كقوله [من البسيط]:

أَنْ تَقْرآن عَلَى أَسْماءَ ـ وَيْحَكُما ـ   مِنِّي السَّلامَ، وَأَلاَّ تُشْعِرا أَحَدا [6]

الشَّاهد في (أن) الأُولى، وليست مخفَّفة من الثَّقيلة، بدليل (أن) المعطوفة عليها، وإعمال (ما) حملاً على (أن) كما رُوي من قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: " كما تكونوا يُولَّ عليكم " ، ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرِّواية (كما تكونون).

والثَّالث إعطاء (إن) الشَّرطيَّة حكم (لو) في الإهمال كما رُوي في الحديث " فإلاَّ تراه فإنَّه يراك " ، وإعطاء (لو) حكم (إن) في الجزم كقوله [من الرمل]:

لَوْ يَشَأْ طارَ بها ذُو مَيْعَةٍ   .... [7]

ذكر الثَّاني ابن الشَّجري، وخرَّجه غيره على أنَّه جاء على لغة من يقول: (شا يشا) بالألف ثمَّ أُبدلت الألف همزةً على حدِّ قول بعضهم: (العألم) و(الخأتم) بالهمزة، ويؤيِّده أنَّه لا يجوز مجيء (إن) الشَّرطيَّة في هذا الموضع؛ لأنَّه إخبارٌ عمَّا مضى، فالمعنى (لو شاء)، وبهذا يقدح أيضًا في تخريج الحديث السَّابق على ما ذكر، وهو تخريج ابن مالك، والظَّاهر أنَّه يتخرَّج على إجراء المعتلِّ مجرى الصحيح، كقراءة قنبل: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ ﴾[8] بإثبات ياء (يتقي) وجزم (يصبر).

والرَّابع إعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها، كقوله [من الكامل]:

---

(١) هود/ ٢٨.   (٢) الأعراف/ ١٠٥.   (٣) القصص/ ٧٦.   (٤) النساء/ ٩٥.   (٥) الأنبياء/ ٢٢.
(٦) تقدم برقم ٣٢ ص٢٥.   (٧) تقدم برقم ٤٠١ ص٢٢٣.
(٨) يوسف/ ٩٠.

.... وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَحَمَّلِ [(١)]

وإهمال (متى) حكمًا لها بحكم (إذا)، كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: " وأنَّه متى يقوم مقامك لا يسمع النَّاس ".

والخامس إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النَّصب، ذكره بعضهم مستشهدًا بقراءة بعضهم ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾[(٢)] بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تحلُّ (لن) هنا، وإنَّما يصحُّ أو يحسن حمل الشَّيء على ما يحلُّ محلَّه كما قدَّمنا، وقيل: أصله (نشرحَنْ) ثمَّ حُذفت النُّون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفيِّ بـ(لم) مع أنَّه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النُّون لغير مقتضٍ مع أنَّ المؤكد لا يليق به الحذف، وإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم كقوله [من المنسرح]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بابِكَ الْحَلَقَهْ [(٣)]

الرِّواية بكسر الباء.

والسَّادس إعطاء (ما) النَّافية حكم (ليس) في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز نحو ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[(٤)]، وإعطاء (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النَّفي بـ(إلاَّ) كقولهم: (ليس الطِّيب إلاَّ المسك)، وهي لغة بني تميم.

والسَّابع إعطاء (عسى) حكم (لعلَّ) في العمل، كقوله [من الرجز]:

يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَساكا [(٥)]

وإعطاء (لعلَّ) حكم (عسى) في اقتران خبرها بـ(أنْ)، ومنه الحديث " فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ".

والثَّامن إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعسكه عند أمن اللَّبس، كقولهم: (خرق الثَّوب المسمار) و(كسر الزُّجاج الحجر)، وقال الشَّاعر [من البسيط]:

٧٩٦- مِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءاتِهِم هَجَرُ [(٦)]

وسُمع أيضًا نصبهما، كقوله [من الرجز]:

٧٩٧- قَدْ سالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَما [(٧)]

---

(١) تقدم برقم ١٢٣ ص٨٨١.

(٢) الشرح/ ١.

(٣) تقدم برقم ٤٢٧ ص٢٣٤.

(٤) يوسف/ ٣١.

(٥) تقدم برقم ٢٢٦ ص١٢٨، وتكرر ص١٣٠.

(٦) هو للأخطل من قصيدة يهجو بها جريرًا [٢/ ٩٧٢].

(٧) هو من أرجوزة لأبي حيان الفقعسي، وقيل: لمساور بن هند العبسي، وبه جزم الترمذي والبطليوسي، وقيل: للعجاج، وقال السيرافي: قائله التدمري، وقال الصغاني: قائله عبد بني عبس [٢/ ٩٧٣].

وفي رواية من نصب (الحيات)، وقيل: (القدما) تثنية، حُذفت نونه للضَّرورة كقوله [من الطويل]:

٧٩٩- هُما خُطَّتا: إمَّا إسارٌ وَمِنَّةٌ ....[1]

فيمن رواه برفع (إسار) و(منَّة)، وسُمع أيضًا رفعهما كقوله [من الخفيف]:

٨٠٠- إنَّ مَنْ صادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ   كَيْفَ مَنْ صادَ عَقْعَقانِ وَبُومُ[2]

والتَّاسع إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضَّارب الرَّجل) في النَّصب، وإعطاء (الضَّارب الرَّجل) حكم (الحسن الوجه) في الجرِّ.

والعاشر إعطاء (أفعل) في التَّعجُّب حكم أفعل التَّفضيل في جواز التَّصغير، وإعطاء أفعل التَّفضيل حكم (أفعل) في التَّعجُّب في أنَّه لا يرفع الظَّاهر، وقد مرَّ ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجرِّ ودخول بعضها على بعضٍ في معناه لجاء من ذلك أمثلةٌ كثيرة.

****

وهذا آخر ما تيسَّر إيراده في هذا التَّأليف، وأسأل الله الَّذي مَنَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام، ويسَّر عليَّ إتمام ما ألحقت به من الزَّوائد في شهر رجب الحرام أن يحرِّم وجهي على النَّار، وأن يتجاوز عمَّا تحمَّلته من الأوزار، وأن يوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوت، وأن يلطف بي عند معالجة سكرات الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبَّائي وجميع المسلمين، وأن يُهدي أشرف صلواته وأزكى تحيَّاته إلى أشرف العالمين وإمام العاملين، محمد نبيِّ الرَّحمة، الكاشف في يوم المحشر بشفاعته الغُمَّة، وعلى أهله الهادين، وأصحابه الَّذين شادوا لنا قواعد الدِّين، وأن يسلِّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) هو من قصيدة لتأبَّط شرًّا، وعجزه: **وإما دمٌ والقتل بالحُرِّ أجدرُ** [٢/ ٩٧٥].

(٢) أورده السيوطي بلا تعليق [٢/ ٩٧٦].

فهارس الكتاب

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الحديث الشريف والأثر

فهرس أمثال العرب وأقوالهم

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
قافية الهمزة			
٤٢٣	٢٣٣، ٤٢٦، ٥٦٠	الهيجاءَ	كامل
٤٥	٣٢، ٤٧٤	وظباءَ	خفيف
٥٦٧	٣١٥	بداءُ	طويل
٤٨	٣٥، ١١٨، ٣١٩، ٣٢٣	نساءُ	وافر
٢٧٨	١٥٣، ١٥٤، ٢٨٧	دواءُ	وافر
٤١٥	٢٢٩	المراءُ	وافر
٦٢٦	٣٦٩، ٥٦١	وماءُ	وافر
٧٤٠	٥٠٢	سواءُ	وافر
٧٦٦	٥٤٠	والإخاءُ	وافر
–	٢٢٨	رجاءُ	كامل
٧٩٠	٥٦١	أرجاؤه سماؤه	رجز
٥٧٠	٣١٦، ٣٢٢	يرزؤها	منسرح
٥٧٧	٣١٩	وتنكؤها	منسرح
٦٤٠	٣٧٧	بإيماءِ	بسيط
٧٥٧	٥٢٢	برجائي	كامل
٦٠٣	٣٤٢	أتلائها	رجز
١٩٧	١١٧، ٢٥٦	نجلاءِ	خفيف
٦٣٣	٣٧٤	الرجاءِ	خفيف
٣٧٩	٢١١، ٥٥٠	بَقاءِ	خفيف
قافية الباء			
–	١٧٤، ١٨٣	أصبى	طويل
٢٥	٢١	بغضوبا	طويل
١٠٣	٦٤	معذَّبا	طويل
٥٢٢	٢٨٧	تصوَّبا	طويل
٦٣٦	٣٧٥	تحلَّبا	طويل
٦٥٢	٣٨٦	غلابا	بسيط
–	٥١٠	اغتربا	بسيط
٢٤٩	١٣٩	التِهابا	وافر

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٥١٣	٢٧٨	أصابا	وافر
٦٦٧	٤٠٠	المصابا	وافر
١٥	١٦	ربَّا	كامل
٦٩١	٤٢٦	رحْبا كلبا	رجز
٣٤٦	١٩٢، ١٩٤	شهربَهْ	رجز
–	٥١٧	ثعلَبَهْ	رجز
٤٦٦	٢٥١	مجيبا	خفيف
٧٣٤	٤٧٨	دبيبا	خفيف
–	٤٨٨	طيبا	خفيف
٣٤١	١٨٧	نصيبُ	طويل
٤٦٢	٢٤٩	عسيبُ	طويل
٤٢٩	٢٣٥، ٣٥٩	قريبُ	طويل
٦٥٠	٣٨٥، ٤٩٩	لغريبُ	طويل
٦	١٠	يلعبُ	طويل
١٠٥	٦٥	أجربُ	طويل
٣٨٢	٢١٦، ٢١٨	سبْسَبُ ويطرَبُ	طويل
٥٣٥	٢٩٦	فتصوَّبوا	طويل
–	٥٠٧	أعضبُ	طويل
٧١٣	٤٦٤	حاجبُ	طويل
–	٥٤٨	جالبُ	
٧٧٣	١٥٠، ٢٥٤	مضاربُهْ	طويل
٤٠٧	٢٢٥	جوانبُهْ	طويل
٦٨٦	٤٢٣	طالبُهْ	طويل
٤	٩، ٣٧، ٥٠٥	طلابُها	طويل
٤٦١	٢٤٩	عابُها	طويل
٦٥٥	٣٨٨، ٤٤٥	غرابُها	طويل
٢٦٩	١٤٧	سرحُوبُ	بسيط
٤٦٣	٢٤٩	والشيِّبُ	بسيط
٢٣	٢١، ٥٤٨	الخطوبُ	وافر
١٧١	١٠٥	تَخيبُ	وافر
٢٢٧	١٢٩، ٤٦٦	فرجٌ قريبُ	وافر

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٣٥٥	١٩٦	مرتعها قريبُ	وافر
–	٢٣٥	المشيبُ	وافر
٢	٧، ٤٢٢، ٤٦٣	الثعلبُ	كامل
٢٥٣	١٤١	يتذَبْذَبُ	كامل
٧٣٣	٤٧٧	أبُ	كامل
٥٤١	٢٩٩	الأشنبُ الزرنبُ أطيبُ	رجز
٤٤٧	٢٤٣	الطالبُ الغالبُ	رجز
٣٦٧	٢٠٢	مُطَّلَبُ	منسرح
٢٠٦	١٢٢، ٤٥٣، ٥٤٧	كَواكِبُها	منسرح
٦٦٤	٣٩٧	فأجابُوا	خفيف
٤٧٠	٢٥٤	خطيبُ	خفيف
٣٠٥	١٦٧	بلبيبِ	طويل
٣٠٢	١٦٦	الخَطْبِ	طويل
٤٠٤	٢٢٤	قلبي	طويل
٣٠	٢٥	نحطبِ	طويل
٤٩٩	٢٧٣	تقضَّبِ	طويل
٦٧٨	٤١٥	تدربِ	طويل
٧٧٠	٥٤٦	أبِ	طويل
٧٥	٤٩	المواكبِ	طويل
٢٣٩	١٣٣	الذَّوائبِ	طويل
٤١٧	٢٢٩	واهِبِ	طويل
٤٨٣	٢٦١	التجاربِ	طويل
٥٩٨	٣٤٠، ٤٦٩	قاربِ	طويل
٧٠١	٤٤٩	بالمتقاربِ	طويل
٧٥٠	٥١٣	متقاربِ	طويل
٣١١	١٧١	رابِ	بسيط
٢٠٣	١١٩	القُرَبِ	بسيط
٤٨١	٢٥٨، ٤٥٦	نَشَبِ	بسيط

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
–	٣٠٩	الذهبِ	بسيط
٧٧٦	٥٥٢	الذَّنَبِ	بسيط
٧٨٨	٥٦٠	المشيبِ	وافر
٧٧١	٥٤٩	جُرْبِ	كامل
–	١٢٠	الأحزابِ	كامل
–	٣٠٢	العقرابِ	رجز
٢٤٨	١٣٧	فالآيبِ	سريع
٧	١١	والترابِ	خفيف
–	٥١٧	القبابِ	خفيف
٧٣٨	٤٨٧	الخطوبِ	خفيف
		قافية التاء	
١٩٠	١١٥، ١١٦، ٢٥٤	شمالاتُ	مديد
٩٨	٦١، ٢١١، ٤٨٣	تُبيتُ	وافر
٥٧٦	٣١٩	ليتُ فاشتريتُ	رجز
٩٧	٦٠، ٣١٠	الغفلاتِ	طويل
٢٠٧	١٢٢	كرَّتِ	طويل
٥٣٠	٢٩٢، ٣٣٣	سُلَّتِ	طويل
٥٧٢	٣١٦	وتخلَّتِ اضمحلَّتِ	طويل
٥٩٧	٣٣٩	تولَّتِ	طويل
–	٣٨٣	فشلَّتِ	طويل
–	٥٥٩	استقلَّتِ	طويل
٣١٠	١٧١	الململَّاتِ	بسيط
٤١٤	٢٢٩	بالتُّرَّهاتِ	وافر
٧٣١	٤٧٦	أجنَّتِ	كامل
٢٣٧	١٣٢	دُولاتِها لُمَّاتِها زفراتِها	رجز
–	٥٠٢	والَّتي تردَّتِ	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
قافية الجيم			
٥٠٣	٢٧٤	حلجا	بسيط
٢٦٠	١٤٤	دَجا يَرَنْدجا	رجز
٥٥٣	٣٠٢	أنهجا	رجز
١٣٩	٩٠، ٢٧٤	نئيجُ	طويل
٢٩٥	١٣٤	منهجِ	سريع
قافية الحاء			
٢٧٠	١٤٨	فأستريحا	وافر
٣٤١	١٨٨	السَّريحا	وافر
٥١١	٥٧٦	جانحا	كامل
٥٨٩	٣٣٢	الصباحا	رجز
٣٥٨	١٩٦	أروحُ	طويل
٦٠١	٣٤٢	جُنوحُ	طويل
٦٩٦	٤٤٠	تَقَرَّحُ	طويل
٣٨٣	٢١٦، ٢١٨	وصفائحُ صائحُ	طويل
٥٦٤	٣١٥	ونوائحُ	طويل
٥٧٨	٣٢٠	قادحُ	طويل
٦٩٢	٤٢٧	ناصحُ	طويل
–	٤٩٧	الطوائحُ	طويل
٨٥	٥٤	السوحُ	بسيط
١٢٠	٧٥	صحيحُ	وافر
٢٦٤	١٤٥	يَصيحُ	وافر
٣٣٣	١٨١	فاستراحُوا	كامل
٣٦١	١٩٩، ٥٠٧	بَراحُ	كامل
١٢٤	٨١	برائحِ	طويل
٢٢٩	١٢٩	والجوانحِ	طويل
٩	١٣	راحِ	وافر
٦٧٠	٤٠٥، ٤٩٢، ٥٠٩	بمستباحِ	وافر
٥١٧	٢٨٠، ٥١٧	شراحي	وافر

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٧٢١	٤٦٩	رواحِ	وافر
٣٠٨	١٧٠	تستريحي	وافر
٤٠٠	٢٢٣	الفلاحِ الرماحِ	رجز
قافية الدال			
٦٦٠	٣٩٢	نقدْ	رمل
٢٧	٢٢	بُدًّا	طويل
٤٤	٣١	أُسْدا	طويل
٢٠١	١١٩	جَلْدا	طويل
٦٠٢	٣٤٢	عهودا	طويل
٣٢٩	١٨٠	تردَّدا	طويل
٤٤٣	٢٤١	غَدا	طويل
٥٧٧	٢٥٦	يدا	طويل
٥٥٢	٣٠٢	فاعبُدا	طويل
٤٣١	٢٣٦، ٢٣٧	المقيَّدا	طويل
٥٠٧	٢٧٥	وأمردا	طويل
–	٣٨٥	وسوددا	طويل
٦٨٤	٤١٧	الرَّدى	طويل
–	٤٩٠	عوَّدا	طويل
٧٣٩	٥٠٠	مسهَّدا	طويل
٣٢	٢٥، ٥٦٣	أحدا	بسيط
٣٦٠	١٩٧	غَدا	بسيط
٤٩٤	٢٧٠	عدَدا	بسيط
١٧٤	١٠٦	مجدودا	بسيط
٥٤٥	٣٠٠	موجودا	بسيط
١٣	١٥	الشِّدادا الجوادا	وافر
٦٣٩	٣٧٦	زادا	وافر
٦٥٤	٣٨٧	الحديدا	وافر
–	٤٣٥	يُحصدا	كامل
٥٠٨	٢٧٥	الشُّهودا	رجز
٧٢٠	٤٦٨	وئيدا	رجز
٣٢٦	١٧٩	الوالدَهْ	متقارب

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٢٤	٢١، ٣٢، ٢٥٠، ٥٤٨	يزيدُ	طويل
٣٥٢	١٩٤، ٢٤٠	لعميدُ	طويل
٢٩٠	١٥٨	الجهدُ	طويل
٢٣٢	١٣٠	فأَعُودُها	طويل
٥٢٩	٢٩١	ويقصدُ	طويل
٧٠٣	٤٥٣	مُهنَّدُ	طويل
٧٦١	٥٢٧	وموحَدُ	طويل
٤٠٩	٢٢٧	والوتدُ	بسيط
٧٠٥	٤٠٤، ٤٩١، ٥٣٢	رشدُ	بسيط
٢٨٥	١٥٦	بادُوا	مديد
٣٠٦	١٦٧	بعدُوا وردُوا	مديد
٧٧٧	٥٥٣	الوقودُ	وافر
–	٥٠٣	يزيدُ فديدُ	رجز
١٢٩	٨٥	أكيدُ	متقارب
٢١٢	١٢٣	البعدِ	طويل
٣٣٤	١٨٢	وحْدِي	طويل
٤٨٩	٢٧٢	للودِّ	طويل
٦٦٦	٣٩٨	المجدِ	طويل
٣٥٤	١٩٤	مرادِ	طويل
٣٨١	٢١٢	بمُخْلدِ	طويل
٥٦٠	٣١٢، ٥١٥	مُخلدي	طويل
٦٥٨	٣٩١، ٣٩٢	بإثمدِ	طويل
٦٩٠	٤٢٥	بحقلَّدِ	طويل
–	٤٧٨	باليدِ	طويل
–	٤٨٧	أرفدِ	طويل
٧٤٤	٥٠٨	أعوَّدِ	طويل
–	٥٢٣	أرشدِ	طويل
٧٨٢	٥٥٨	نَدِ	طويل
٢٩٣	١٦٣، ٤٤٤	خالدِ	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٣١٥	١٧٤	فكيف الأباعدِ	طويل
٦٢٤	٣٦٧	الرجال الأباعدِ	طويل
٣٥٠	١٩٣	مُعاندِ	طويل
٨٩	٥٦، ٢٢٤	بعدَّادِ أولادي	بسيط
٢٦٨	١٤٧	بفرصادِ	بسيط
٢٠	٢٠	يدي	بسيط
٨٧	٥٥، ٢٣٥، ٢٥٣	فقدِ	بسيط
١٦٩	١٠٤	أحدِ	بسيط
٣١٩	١٧٧	البَلَدِ	بسيط
٦٤٥	٣٨٢	بيدي	بسيط
٦٢	٤٢	معدٍّ	وافر
٣٢١	١٧٨	لفردِ	وافر
١٤٣	٩٢، ٣١٥	زيادِ	وافر
٣١٢	١٧١	سوادي	كامل
٤٧٨	٢٥٦	وسادي فؤادي	كامل
٦٠٥	٣٤٢	عُوَّادي	كامل
١٩	٢٠	المتعمِّدِ	كامل
٢٦٥	١٤٥، ٢٧٨	قَدِ	كامل
٥٢٤	٢٨٩	ومحمَّدِ	كامل
٧٢٧	٤٧٣	الموقدِ	كامل
٣٣١	١٨٠	ومُعاهَدِ	كامل
٢٦١	١٤٤	قدِي	رجز
–	١٣٢	عندِي	رمل
٥٥٧	٣٠٩، ٤٩٨	الأسدِ	منسرح
٧٦٥	٥٣٣	وبرودِ	خفيف
٤٨٤	٢٦٢	بني الأسودِ	متقارب
٧٤٨	٥١٢	الأسودِ السرمدِ	متقارب

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
		قافية الراء	
٧٠٩	٤٥٨، ٥٤١	مُضَرْ	طويل
٧٤٦	٥٠٨	والشَّجَرْ	طويل
٢٤٣	١٣٥	البَشَرْ	رجز
٣٠٤	١٦٧	الوَبَرْ	رجز
٤١٢	٢٢٨، ٢٢٩	أفِرْ قَدِرْ	رجز
٦١٦	٣٥٤	النَّقَرْ	رجز
٤٥١	٢٤٥	وذِكَرْ	رمل
–	١٦٦	النَّمِرْ	متقارب
٣٧٨	٢٠٧	أفِرْ	متقارب
٤٨٩	٢٦٦	يَضِرْ	متقارب
٦٤٧	٣٨٢، ٥٠٩	أُجُرْ	متقارب
٦٨٨	٤٢٣	منتشرْ	متقارب
١٠٢	٦٣	قفرا	طويل
٤٤٤	٢٤٢	ضَرَّا	طويل
٦٦٩	٤٠٤	صبرا	طويل
١٠٦	٦٦	أحمرَا	طويل
٧٤٧	٥١١	وحمِيَرا	طويل
–	٥٣٢	وتَجارا	طويل
١٢٧	٨٣	المُعوَّرا	طويل
١٧٧	١٠٩	الأصاغرا	طويل
٦٣١	٣٧٣	دارا	مديد
٥٥١	٣٠١	عُمَرا	بسيط
–	٤١٢	تنويرا	بسيط
٤٦٠	٢٤٨	افتقارا	وافر
–	٤١٣	الديارا	وافر
–	٤٤٤	ضرارا	وافر
٤٨٢	٢٦٠	كسيرا	كامل
٤٠٦	٢٢٤	تُعذرا أوسَرا	كامل
٥٨٢	٣٢٣	قُدرا	كامل
٥٧١	٣١٦، ٣٢٢، ٣٧٢	سَطرا نصْرا	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
١٨	١٧	شطيرا أطيرا	رجز
–	٣٢٣، ٤٧٢	يضجرا	سريع
٢٤١	١٣٥	خَيْرُهْ	رمل
–	٥٥٦	وطرا	منسرح
٣٣٩	١٨٤	حِمارا	خفيف
٤٨٠	٢٥٧	البيقورا	خفيف
٦٦٨	٤٠٤	والفقيرا	خفيف
٤٣٨	٢٣٨	نارا	متقارب
٤٤٥	٢٤٢	اغترارا	متقارب
٦٣٨	٣٧٦	جهارا	متقارب
–	٤٧٧	هَريرا	متقارب
٧٠	٤٧، ٦٠	الأمرُ	طويل
٧٢	٤٨	خمرُ	طويل
٣٦٦	٢٠٢	القطرُ	طويل
٦٠٩	٣٤٦	السُّمْرُ	طويل
٦٨١	٤١٧	الفجرُ	طويل
٤٠	٢٦	غامرُ	طويل
٧٤	٤٨	فيخصرُ	طويل
٢٧١	١٤٩، ١٥٠	تنظُرُ	طويل
٤٢٦	٢٣٤	منظرُ	طويل
٦٢٧	٣٧١	تصبرُ	طويل
٧٩٩	٥١٧، ٥٦٥	أجدرُ	طويل
٣٩٦	٢٢٢	جازرُ	طويل
٦٦٣	٣٩٦	متساكرُ	طويل
١١٠	٦٧	مواطِرُهْ	طويل
٣٣٠	١٨٠	كاسِرُهْ	طويل
١٠٨	٦٦	هديرُ	طويل
٨٣	٥٤	فجورُها	طويل
٤٦٤	٢٥٠	صغيرُها	طويل
٥١٢	٢٧٦	شكيرُها	طويل
٥٦٦	٣١٥، ٣١٨، ٤٧٠	أزورُها	طويل
–	٤٢١	يسيرُها	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٦١٩	٣٥٩	ديَّارُ	بسيط
–	٤٤٧	نارُ	بسيط
٧٨٣	٥٥٨	مختارُ	بسيط
١١٤	٧٢	مياسيرُ	بسيط
٤٩١	٢٦٩	ممطورُ	بسيط
٥٣٩	٢٩٨	فأنظورُ	بسيط
٤٢	٣٠	تذرُ	بسيط
١٠٠	٦٣	الذكرُ	بسيط
١١٢	٧١، ٢٩٥، ٤١٦، ٤٨٣	بشَرُ	بسيط
–	٢٠٢	سَقَرُ	بسيط
٧٧٥	٥٥١	والسَّمرُ	بسيط
٤٤٢	٢٤٠	تُنتَظَرُ	بسيط
٦٣٠	٣٧٢	عُمَرُ	بسيط
٧٩٦	٥٦٤	هَجَرُ	بسيط
٧٢٩	٤٧٤	حمارُ	وافر
٢٨	٢٢، ١١٤، ٤٠٥	عارُ	كامل
٧٤٣	٥٠٧	مجيرُ	كامل
٣٤٣	١٨٨	دارُها وجارُها	رجز
١٩٨	١١٧، ٢٥٤	المهارُ	خفيف
٢٥١	١٤٠	تصيرُ	خفيف
٢١٤	١٢٤، ٣٩٤، ٤٢٨	مقاديرُها	متقارب
١٣١	٨٦	نَدري	طويل
٤٥٩	٢٤٨	للصبرِ	طويل
٤٦٥	٢٥١	والغدرِ	طويل
٥٣٤	٢٩٤	كسري	طويل
٧١٥	٤٦٥	هدري	طويل
–	٤٧٠	والجهرِ	طويل
٧٣٥	٤٧٨	والمكرِ	طويل
٧٨١	٥٥٦	الصخرِ	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٦١٠	٣٤٧	بكيرِ	طويل
٥١	٣٦	منقرِ	طويل
٩٣	٥٨	لصابرِ	طويل
٤٤٠	٢٤٠	المشافرِ	طويل
٧٨	٥٢	نارِ	بسيط
٣٨٥	٢١٨	بأطهارِ	بسيط
٤١١	٢٢٨، ٢٧٦	بالجارِ	بسيط
٥٥٥	٣٠٣	جارِ	بسيط
٣٧٠	٢٠٤	دُوَّارِ	بسيط
٢٩	٢٤، ٥٤٥	بالسورِ	بسيط
٨٤	٥٤	قدَرِ	بسيط
٢٩٤	١٦٣	بالقَمَرِ	بسيط
٧٩١	٥٦١	بالسَّحَرِ	بسيط
٩٥	٦٠، ٢٨٤	التنانيرِ	بسيط
٧٦٩	٥٤٥	مكفورِ	بسيط
٧٤٢	٥٠٤	بدارِ	وافر
٢٢٥	١٢٨	السعيرِ	وافر
٣٩١	٢٢٠	زيرِ القبورِ	وافر
٥٠٥	٢٧٤	دهرِ	كامل
٦٧١	٤٠٧، ٥١١	يدري	كامل
٥٠٦	٢٧٥	الأشبارِ	كامل
٢٨٦	١٥٦	عشاري	كامل
٦٤٢	٣٧٩	بدارِ	كامل
٣٢٠	١٧٧، ١٨٤	بأميرِ	كامل
٦٧	٤٥	الأوبرِ	كامل
٧٥٥	٥١٩	يُثأرِ	كامل
–	٢٦٩، ٣٥٦، ٥٣٠	شِعري	رجز
١٣٦	٨٨	بالنارِ	رجز
١٦٣	١٠٢	العُجَيرِ جَيرِ	رجز
٦٤	٤٤	أسيرِها	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
		قافية القاف	
٥٦٥	٣١٥	طارقْ / النمارقْ	رجز
٥١٤	٢٧٨، ٢٩٣	المُخترقْ	رجز
–	٥٤٧	وبلقْ / البَهَقْ	رجز
٢٩٧	١٦٤	والتُّقى	طويل
٥٥٠	٣٠١	الفُلَيقَهْ / الريقَهْ	رجز
٤٨٦	٢٦٢	الفستقا	رجز
٨٢	٥٣	وسُحقا	خفيف
٤٢٧	٢٣٤، ٥٦٤	الحَلَقَهْ	منسرح
٣٥	٢٦	صديقُ	طويل
٢١٠	١٢٣	تروقُ	طويل
٦٣٥	٣٧٥	طليقُ	طويل
١٣٢	٨٧، ١٢١	والمحلّقُ	طويل
–	١٢٨، ١٧٦، ٤٧٥	نَتَفَرَّقُ	طويل
٢٥٤	١٤٢	سَملَقُ	طويل
–	٤٠٤	فيغرقُ	طويل
٣٣	٢٥	أذوقُها	طويل
٦٤٦	٣٨٢	خانقُهْ	طويل
٢٠٩	١٢٣، ١٤٤	تَثِقُ	بسيط
٧١	٤٨	فريقُ	وافر
٤٥٨	٢٤٧، ٢٥٦	حَذِيقُ	وافر
٧٩٣	٥٦٢	أطيقُ	وافر
٣٨٧	٢١٩	المُحْنَقُ	كامل
٤١٨	٢٣٠	أُمزَّقِ	طويل
٥٣٣	٢٩٣	ومشرِقِ	طويل
٦٤٤	٣٨٢	شارقِ	طويل
١١	١٥	أخلاقِي	بسيط
٦٩٣	٤٣١	الأباريقِ	بسيط

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
		قافية الكاف	
١٢	١٥	الملكْ	رجز
٣٤٢	١٨٨	بكى	طويل
٢٢٦	١٢٨، ١٣٠، ٥٦٤	عساكا	رجز
٢٣٠	١٣٠	عصيْكا	رجز
٤١٩	٢٣٠	وحدَكا / قبلكا	رجز
–	١٩٦، ٤٩٠	دونكا	رجز
٦١٨	٣٥٨	ملوكا	متقارب
٧٣٦	٤٧٨	هالكا	متقارب
–	٢٣٥	طوباكِ	بسيط
٥٩٤	٣٣٦	ضنكِ / عنكِ	رجز
		قافية اللام	
٢٧٤	١٥٢	مأكُولْ	رجز
٢٠٨	١٢٢	يعتمِلْ / يتَّكِلْ	رجز
٣٠٩	١٧١	وقَبِلْ	رمل
٤٠١	٢٢٣، ٥٦٣	خُصَلْ	رمل
٧١٤	٤٦٥	وكَلْ	رمل
١٦٦	١٠٣	جلَلْ	متقارب
٥٩٩	٣٤١	عُزلا	طويل
٧٦٨	٥٤٥	خليلا	طويل
١٩٣	١١٥	وتعملا	طويل
٢٥٨	١٤٣	والكُلى	طويل
–	٢٨٠، ٥١٧	أمَّلا	طويل
–	٤٧، ٣٧٥	وموئلا	طويل
٧٥١	٥١٥	أفعلَهْ	طويل
٣٧٧	٢٠٦	قاتلَهْ	طويل
٦٣٧	٣٧٦	اشتعلا	بسيط
١٦٨	١٠٤	فعالا	وافر

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٣٣٨	١٨٣، ٣٦٢	يالا	وافر
٣٤٢	١٨٨، ٥١٥	تبالا	وافر
–	٢٢٥، ٤٣٦	لسالا	وافر
٥٣	٣٨	خيالا	كامل
٣٥٦	١٩٦	جميلا	كامل
٤٠٥	٢٢٤	غليلا	كامل
٤٨٧	٢٦٣	أفِيلا	كامل
١٧٦	١٠٧	باطلا	رجز
		وكاهلا	
٣٦٨	٢٠٢	جَبَلَهْ	رجز
		قَتَلَهْ	
		لَهْ	
		فَعَلَهْ	
١١٣	٧٢، ١٩٩، ٤٨٩، ٥٠٧	مَهَلا	منسرح
٦٥٦	٣٨٩	التأميلا	خفيف
٣٦	٢٦	الشمالا	متقارب
٦٩٨	٤٤٦، ٥١٨	قليلا	متقارب
٧١٢	٤٦١	كميلا	متقارب
٧٦١	٥٢٩، ٥٤١	إبقالَها	متقارب
١٣٥	٨٨	البقلُ	طويل
٣٠٠	١٦٥	جميلُ	طويل
٦٨٢	٤١٧	قليلُ	طويل
		بخيلُ	
١٨٠	١١٠، ٣١٤	أَشْكَلُ	طويل
٣٢٤	١٧٩، ٤٤٤	أفضلُ	طويل
٣٧٢	٢٠٥	محوَّلُ	طويل
٤٤١	٢٤٠	أعزَلُ	طويل
٤٥٠	٢٤٥	المُطوَّلُ	طويل
٦٦٢	٣٩٥	مهملُ	طويل
٧٠٢	٤٥١	أعجلُ	طويل
٧٤٩	٥١٢	المُنخَّلُ	طويل
٩١	٥٧	سلاسلُ	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
١٨٨	١١٣، ١٦٥	زائلُ	طويل
٥٨	٤١، ١١٥، ١٦٦، ٥٠٢	الأناملُ	طويل
٢٩٦	١٦٤	ناهِلُ	طويل
٤٥٥	٢٤٦	وباطِلُ	طويل
٦٤٨	٣٨٤	العواذلُ	طويل
٦٥	٨	كاهلُهْ	طويل
١٨٥	١١٣	يُواصلُهْ	طويل
٢٨٤	١٥٤	داخلُهْ	طويل
٦١٣	٣٥١	وجعائلُهْ	طويل
٧٦٠	٥٢٦	عواذلُهْ	طويل
٧٨٦	٥٥٩	بلابلُهْ	طويل
٨١	٥٣	خيالُها	طويل
٢٩٩	١٦٥	محمولُ	بسيط
٣٨٦	٢١٨	الفيلُ	بسيط
٤٤٦	٢٤٢	مبذولُ	بسيط
٤٥٣	٢٤٥	القِيلُ	بسيط
٥٩٠	٣٣٤	مشمولُ	بسيط
٦١٧	٣٥٧	مكحولُ	بسيط
٧٩٢	٥٦١	العساقيلُ	بسيط
٢٤٦	١٣٧	تصلُ	بسيط
٣٨٨	٢١٩	عَجلوا	بسيط
٣٩٣	٢٢١	والجَبَلُ	بسيط
٤٧٩	٢٥٧	وننتعلُ	بسيط
–	٢٨٨	حيلُ	بسيط
٧٣٧	٤٨٤	الطللُ	بسيط
		خضلُ	
٧٨٥	٥٥٩	نُزُلُ	بسيط
٥٧٥	٣١٩	مثولُ	وافر
١١٧	٧٤، ٣٥٦، ٥٣١	خلَلُ	وافر
١٧٥	١٠٧	لديك قَليلُ	كامل
٧٥٢	٥١٦	ذاك قليلُ	كامل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٢٣٤	١٣١	عَلُ	رجز
٢٣٣	١٣١	أُظَلَّلُهْ عَلُهْ	رجز
١١١	٦٨، ٣٣٢	أفضلُ	متقارب
١٠٩	٦٧، ٣٢٥، ٣٣٤	أقْلِي	طويل
٤١٠	٢٢٧	شُغْلي	طويل
٤٣٩	٢٤٠	فَضْلِ	طويل
٤٦٨	٢٥٣	مثلي	طويل
٤٧٢	٢٥٥	البُخْلِ	طويل
٥٦٢	٣١٤	عُزْلِ	طويل
١٨٩	١١٤، ٤٧٢	تِمْثالَ	طويل
٢٥٩	١٤٣	الخالي أحوال	طويل
٢٦٧	١٤٦، ٥١٢	صال	طويل
٣٣٧	١٨٣، ٣١٩، ٣٥٧	البالي	طويل
٣٨٠	٢١٢	المال أمثالي	طويل
٤٣٦	٢٣٨	بالي	طويل
٥٥٤	٣٠٣	وأوجال	طويل
–	٣٨٣	سربالي	طويل
–	٥١٢	وأوصالي	طويل
٧٩٥	٥٦٢	بحمول	طويل
٣٣٢	١٨١	سبيلِ	طويل
٤٣٣	٢٣٧	وعويلِ	طويل
٥٢٨	٢٩١	لغليلي	طويل
٥٧٩	٣٢١	منيلِ	طويل
١٩٤	١١٦، ١٣٦	مُحوَلِ	طويل
٢٠٢	١١٩، ٢٥٦، ٣٤١	جُلْجُلِ	طويل
٢١٣	١٢٤، ٤٢٨	مجهَلِ	طويل
٢٣٥	١٣١	عَلِ	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٢٤٥	١٣٧، ٢٨٩	فحوملِ	طويل
٣١٦	١٧٥	المتحمَّلِ	طويل
٣٢٨	١٨٠	بيَذْبُلِ	طويل
٣٨٩	٢١٩، ٤١٩	مَقتَلِي	طويل
٤١٦	٢٢٩	تُؤْهَلِ	طويل
٤٩٦	٢٧١	وشمألِ	طويل
٥١٥	٢٧٩	مُرجِلِي	طويل
٥٢٠	٢٨٥، ٣٩١	معوَّلِ	طويل
٥٣٢	٢٩٣	ليبتلي	طويل
٦٣٢	٣٧٤، ٣٨٤	معجَّلِ	طويل
٦٤١	٣٧٨	هيكلِ	طويل
٦٧٧	٤١٥، ٥٥١	مزمَّلِ	طويل
٧٠٦	٤٥٤	مرحَّلِ	طويل
–	٤٩٥	القرنفلِ	طويل
١٩١	١١٥، ١١٦	للأراملِ	طويل
٢٢٤	١٢٧، ٤٢٨	الرواحلِ	طويل
٣٦٥	٢٠١	القواعلِ	طويل
٣٧٦	٢٠٦	غافلِ	طويل
٢٤٠	١٣٥، ٤١٦	أوقالَ	بسيط
٧١٨	٤٦٦	الثملَ	بسيط
٤٠٣	٢٢٤	الليالي	وافر
٥٢٣	٢٨٩	وبال	وافر
٥٨٠	٣٢١	التقالي تُبالي	وافر
٧٧٢	٥٤٩	مالي	وافر
٥٣٧	٢٩٧	الوبيلِ	وافر
١٠٧	٦٦	السلسلِ	كامل
١٨٢	١١٠، ٥٥٨	المقبلِ	كامل
١٢٣	٨١، ٥٦٤	فتجمَّلِ	كامل
٥٥٩	٣١١	تنجلي	كامل
٦٧٣	٤١١	الهوجلِ	كامل
٧٧٨	٥٥٤	يحللِ	كامل
٥٧٤	٣١٨	الباطلِ	كامل
٢١٨	١٢٦	منهلِ	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٥٦٣	٣١٥	تبدُّلِ	رجز
		والشَمأَلِ	
٦٢٩	٣٧١، ٤٩٨، ٤٩٩	الذُّبَّلِ	رجز
٢٩٨	١٦٥	أهلهِ	رجز
		نعلهِ	
–	٤٩١	بالباطلِ	سريع
٤٢٤	٢٣٤	الجِبالَ	خفيف
٤٤٩	٢٤٤	العِقالَ	خفيف
٦٢٣	٣٦٣	المتعاليَ	خفيف
–	٤٧٢	أقيال	خفيف
٧٥٩	٥٢٣	الخواليَ	خفيف
١٦٧	١٠٣	جللهْ	خفيف
٤٧٤	٢٥٥	جملَهْ	خفيف
٦٥٣	٣٨٦	منملِ	متقارب
		قافية الميم	
٣٩	٢٨	السلمْ	طويل
١٩٥	١١٦	وَآكامْ	رجز
٦٨٩	٤٢٥	نَعَمْ	سريع
٧٠٨	٤٥٥	هضما	طويل
٣٩٩	٢٢٣	وأزنَما	طويل
٦٠٨	٣٤٦، ٣٧١	مُسلما	طويل
–	٣٧٥	مذمَّما	طويل
٦٦٥	٣٩٨	مطعما	طويل
٧٦٧	٥٤٢	تحلَّما	طويل
٧٢٤	٤٧١	ناما	بسيط
٧٨٧	٥٦٠	محتوما	بسيط
٢٤٧	١٣٧	سِواهُما	بسيط
٣٧٤	٢٠٦	تُضاما	وافر
–	٣٤١، ٥١٣	مُداما	وافر
٦٠٠	٣٤١، ٥١٣	الطعاما	وافر
٩٢	٥٧	تستقيما	وافر
٣٨٤	٢١٦	عَديما	كامل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٦٠	٤١	وامسلمَهْ	منسرح
٣٦٩	٢٠٢	جَمَّا	رجز
		أَلَمَّا	
٨٦	٥٥	رزاما	رجز
		الهاما	
٢٢٨	١٢٩	دائما	رجز
		صائما	
٧٩٧	٥٦٤	القدما	رجز
٧٧	٥١، ٥٣	يعدما	متقارب
–	٥٦١	تُقدما	متقارب
–	٥١٥	وغرامُ	طويل
٩٤	٥٩	رميمُ	طويل
٣٢٥	١٧٩	لدميمُ	طويل
٣٤٧	١٩٢	كريمُ	طويل
–	٢٣٦	تلومُ	طويل
٤٦٧	٢٥١، ٤٦٨، ٤٧٤	يدومُ	طويل
٥٣٨	٢٩٨، ٣٠١	وحميمُ	طويل
–	٤٠٦	يلومُ	طويل
٣٧	٢٨	مظلمُ	طويل
٦٩	٤٦	وأظلمُ	طويل
٢٨٨	١٥٧	مُنْعِمُ	طويل
٦١٤	٣٥٤	علقمُ	طويل
٩٠	٥٧، ١٥٠، ٢٥٦، ٢٩٠	وجارمُ	طويل
٥٥٨	٣١٠	ألائمُ	طويل
٣٧٥	٢٠٦	الجُراضِمُ	طويل
٦٧٢	٤٠٨	سائمُ	طويل
٩٩	٦٢، ٢٥٩	بُغامُها	طويل
٥٩٦	٣٣٨، ٤١٤	غريمُها	طويل
٢٢١	١٢٦	مسجومُ	بسيط
٣٩٨	٢٢٢	ملمومُ	بسيط
٥٠	٣٦، ٣٠٨	حُلُمُ	بسيط

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٩٦	٦٠	هرَمُ	بسيط
٢١٥	١٢٤	همُ	بسيط
٢٨٠	١٥٤، ١٧٢	تضطرمُ	بسيط
٤٨٥	٢٦٢	يبتسمُ	بسيط
٦٠٦	٣٤٣	حَرمُ	بسيط
–	٤٩٤	كرمُ	بسيط
٥١٦	٢٧٩، ٢٩٠	يا مطرُ السلامُ	وافر
٥٢٧	٢٩٠، ٥٣٢	ورحمة الله السلامُ	وافر
١٣٤	٨٧، ٣٨٤، ٥٤٢	حرامُ	وافر
٢٩١	١٦١	هِشامُ	وافر
٥٤٠	٢٩٨	الخيامُ	وافر
٧٥٦	٥٢٠	الحسامُ	وافر
٢٧٢	١٥٠	الحَليمُ	وافر
٧١٩	٤٦٦	والعديمُ مقيمُ	وافر
٧٥٣	٥١٦	ورومُ	وافر
٧٧٤	٥٥٠	حرامُ	كامل
٥٣١	٢٩٣	عظيمُ	كامل
٥٨٣	٣٢٦، ٣٣٠	سهامُها	كامل
٦٩٤	٤٣٣، ٥٤٣	ظُلُمُ	كامل
٢٥٥	١٤٢	سَلَمُهْ يعلمُهْ قدَمُهْ فيُعجمُهْ	رجز
–	٤٧٠	نعدمُهْ	رجز
٥١٨	٢٨٤	حِمامُ	خفيف
٨٠٠	٥٦٥	وبومُ	خفيف
٥٣٦	٢٩٦	ألوَمُ	متقارب
٢٣٨	١٣٢	للرُّحْمِ	طويل
–	٣٢٨	ومقامِ كلامِ	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٦٨٠	٤١٦	حليمِ	طويل
١٨٣	١١٢	قَشْعَمِ	طويل
٣٢٢	١٧٨	وللفمِ	طويل
٤٧١	٢٥٥، ٢٦٤	الفمِ	طويل
٤٨٨	٢٦٤، ٢٧٠	تُعلمِ	طويل
–	٢٨٤	مُقسمِ	طويل
٦١١	٣٥٠	أتلعثمِ	طويل
٦٧٦	٤١٣	الدَّمِ	طويل
٢٦	٢١، ٣٠	خازمِ	طويل
١٨٤	١١٢	العَمائمِ	طويل
٤٢١	٢٣١	وهاشمِ	طويل
٥١٩	٢٨٥	بدائمِ	طويل
–	٤٢٢	الألائمِ	طويل
٢١٦	١٢٤	والهامِ	بسيط
–	٥٣٧	كغرَّامِ	بسيط
٤٩٥	٢٧٠	تشمِ	بسيط
٥٢١	٢٨٦	الأكمِ	بسيط
–	٣٥٤	ينمِ	بسيط
٣٤٠	١٨٤	حَذامِ	وافر
٤٣٠	٢٣٦	كرامِ	وافر
٢٢٢	١٢٧، ٤٢٨	وأمامي	كامل
٣٩٢	٢٢١	العوَّامِ	كامل
١٦٥	١٠٣	سهمي عظمي	كامل
١٧٠	١٠٥	والشتمِ	كامل
٢٥٧	١٤٣	بتوأمِ	كامل
٣٠٣	١٦٦	كالدِّرهمِ	كامل
٤٢٠	٢٣١	لَمِ	كامل
٤٩٣	٢٧٠	تحرُمِ	كامل
٥٤٤	٢٩٩	أقدمِ	كامل
٥٩٣	٣٣٦	الأدهمِ	كامل
٢٦٦	١٤٦	القاسمِ	كامل
٢٧٥	١٥٢	المنهَمِّ	رجز
٤٧٦	٢٥٦	بدمِ	منسرح

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
		قافية النون	
٦١٥	٣٥٤، ٤١٤	الأحيانْ	رجز
٢٧٧	١٥٢	يُؤثفينْ	رجز
٤٢٢	٢٣٢	البُرْدَيْنْ اثْنَيْنْ	رجز
٧٥٨	٥٢٢	وإنْ وإنْ	رجز
٥٦٩	٣١٦، ٣٢٢	ترجمانْ	سريع
٣٦٣	١٩٩	حصينا	طويل
١٧	١٦، ٢١٣	شيبانا	بسيط
١٧	١٦	لانا	بسيط
–	٢١٣	هانا	بسيط
١٣٧	٨٩	وركُبانا	بسيط
١١٥	٧٤	أفنانا	بسيط
٣٣٥	١٨٢	وقرآنا	بسيط
٤٠٢	٢٢٣	شيبانا	بسيط
٤٥٦	٥٤٧	تحنانا	بسيط
٦٧٤	٤١٢	وحرمانا	بسيط
٧٠٠	٤٤٩	أحيانا	بسيط
–	٤٠٩	ترانا	وافر
٢١	٢٠	آخرينا	وافر
٢٧٩	١٥٣	تَحِينا	وافر
٥٢٥	٢٨٩	والعيونا	وافر
٥٦١	٣١٤	العاذلينا	وافر
٥٢٦	٢٩٠	ومينا	وافر
١٦٤	١٠٣	إنَّهْ	وافر
–	٢٣٠	يُجبِنَهْ	وافر
١٤٧	٩٤، ٢٦٨، ٢٧٠	إيَّانا	كامل
–	٢٨٣	وجفانا	كامل
٤٢٥	٢٣٤، ٤٩٦	دفينا	كامل
١١٩	٧٥، ٥٠٢	إلينا	كامل
٤٦	٣٢، ٥٢٢	إنَّهْ	كامل
٤٦٩	٢٥٣	أنا	سريع
٥٩١	٣٣٥	أخبرانا عريانا	رجز
٦٥١	٣٨٥	حسَّانا والليانا	رجز
١٢٨	٨٤، ٢٢٢، ٢٥٩، ٤٣٤، ٥٦٠	استغنينا	رجز
٥٠٩	٢٧٥	علينا	رجز
١٧٩	١٠٩	دينا	خفيف
٦٠٤	٣٤٢	والشُّبَّانا	خفيف
٣٤٥	١٨٩، ٤٤٤	المسلمينا	خفيف
٧٦٤	٥٣٠	زمانُ	طويل
–	١٧٩	المساكنُ	طويل
٧٣٠	٤٧٦	كائنُ	طويل
٦٢٢	٣٦٢	كائنُ	طويل
٤٥٤	٢٤٦	نيرانُ	بسيط
٧٨٤	٥٥٩	دفنوا	بسيط
٧٦٣	٥٢٩	إخوانُ كانوا	هزج
–	١١٢	وأمانُ	خفيف
٥	١٠	ببنانِ بثمانِ	طويل
٦٦	٤٥	يمانِ	طويل
١٩٢	١١٥	أبوانَ لأوانَ وثمانَ	طويل
٢٠٤	١٢١، ٤٦٤	لَقَضانِي	طويل
٣٠١	١٦٥	أخَوانِ	طويل
٣١٤	١٧٤، ٣٤٥	يلتقيانَ	طويل
٥٨٥	٣٢٨	يصطحَبانِ	طويل
٦٢٨	٣٧١	سفوانِ المتدانِي الحدثانِ	طويل

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
٣٦٢	١٩٩، ٢٠٠	واقيا	طويل
٣٦٤	١٩٩	متراخيا	طويل
٣٧٣	٢٠٦	مكانيا	طويل
٤١٣	٢٢٨	يمانيا	طويل
٤٣٧	٢٣٨	اهتدى لِيا	طويل
٥٩٢	٣٣٥	ما لِيا	طويل
٤٤٨	٢٤٣	ساعيا	طويل
٥٨٨	٣٣٢	كفانيا	طويل
٦٣٤	٣٧٤	حافيا	طويل
–	٤٩٥	وخاليا	طويل
–	٥٦٠	مواتيا	طويل
٦٠٧	٣٤٣، ٣٨٧	نويًّا	وافر
٢٠٠	١١٧	معاويَهْ	كامل
٧٢٥	٤٧١	أنجيَهْ	رجز

الشاهد	رقم الصفحة	كلمة القافية	البحر
		الأرشيَهْ	
		بِيَهْ	
١٤٤	٩٢، ٢٧٢	مهما ليَهْ	سريع
		وسرباليَهْ	
٥٤٧	٣٠٠	واقيَهْ	سريع
١٠	١٤، ٥٥٠	قنسريُّ	رجز
		دوَّاريُّ	
قافية الألف			
–	٣٤٠	مِنى	رجز
–	٣٥٣، ٥٢٦	الغضى	رجز
–	٤٣٠	المدى	رجز
–	٤٣٠	البِنى	رجز
–	٤٩٤	لَعا	رجز

فهرس الموضوعات